

کتابخانه مصفیہ سرکار عالی حمید آباد کن

۲۲۰۷

۱۵۰۷

نمبر اول

تاریخ اول

جامع الرموز

فقہ حنفی

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب

۲۳۸





# جامع الرموز

شرح مختصر الوثاية المسمى بالنقاية  
للمولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني

—000—

قد اتممت بتصحيحه احقر عباد الصمد

كبير الدين احمد

بإعانة العلماء العظام والفضلاء الصام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعة

بالأتم مطبعة المعروف بمطبع

مطهر القضاة

الواقع في مجلة ثالثا من مجلات دار الامارة

كلاكتة

في سنة ١٢٧٢ هـ جرية تطابقها سنة ١٨٥٨ هـ بمويه







• بسم الله الرحمن الرحيم •

الحمد لله الذي ارسل لهداينا خيرا رسلا \* وهذاننا نبورا ارشاده ارشد السبل \* وهو ارحم لعباده  
من امه وابيه - واخته واخيه \* والصلوة على رسوله الذي علم اصحابه معالم الدين \* وعرف  
اوليائه \* معارف الحق واليقين \* وهو ارفأ للمؤمن من ابويه وبنيه - ~~كثافة~~ ~~الرحمة~~ \*  
والسلام على اصحابه الذين قالوا العلماء ننبعهم الفوز الكبير \* وتوارثوا منهم موارث علوم شريفة  
نمى الله العزیز الخبير \* وهم نبوة الجدة القرآن ومعاينه - وطلاع النجدة الدين وموسس مبانيه \*  
ورضوان الله ~~هي~~ كافة العلماء \* الذين هم ونة الانبياء \* بل هم كانبيا بني اسرائيل - اشرف الخلق  
بعد الانبياء وجبرئيل وميكائيل \* وقد بذلوا جهدهم في تهذيب شرايع الاسلام \* ونهتوب كل  
شئ من الاحكام \* وبوضيح العقلا \* ونفصح المشكلات \* ونفصح الكنوز \* وتصريح الرموز \*  
في كل عصر وآوان \* وهو زمان \* ومصر ومكان \* حتى جاء القرن العاشر \* فقام لهذا الامر  
خير المعاشرة \* فخر علماء العصر \* شرف فقهاء الدهر \* مرجع العتوق ببخارا وما وراء الدهر \* المولى  
شمس الدين محمد الخراساني القهستاني فقيه العصر \* فشرع في شرح مختصر الوفاية \* المسمى  
بالنفاية \* للشيخ الامام صدر الشريعة هبيل الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة [ ٧٤٥ ] بعباية  
وخمس واربعين \* من هجرة خير العالمين \* والنفاية مختصر لنفاية الرواية \* في مسائل الهداية \*  
التي صنعها الامام زمان الشريعة محمود بن صدر الشريعة هبيل الله ~~بالحجوب~~ ~~الحنفي~~ \* وشرحها فيه  
واحد من العلماء \* والعقهاء النبلاء \* منهم محمود بن الياس الرومي ائمه في ذي الحجّة سنة  
[ ٨٥١ ] \* والشئح تقي الدين ابو القباس احمد بن محمد الشمسي المتوفى سنة [ ٨٧٢ ] سماه  
كمال الدرر - في شرح النفاية \* وعلاء الدين تقي بن محمد المعروف بصنك المتوفى سنة  
[ ٨٧٥ ] \* والشيخ فاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة [ ٨٧٩ ] \* والشيخ زين الدين ابو محمد  
عبد الرحمن بن ابي بكر المعروف بابن العمري الحنفي المتوفى سنة [ ٨٩٣ ] \* والمولى  
نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجاسمي المتوفى سنة [ ٨٩٨ ] شرحا موزجا مختصرا بالفارسية \*  
درايو المكارم بن عبد الله بن محمد ائمه في رجب سنة [ ٩٠٧ ] \* ومولانا نور الدين تقي بن



فهرس الكتاب

## الجزء الاول

صفحة	مصحف
١٣٧	فصل في صلوة المريض ... ..
١٣٨	فصل في صلوة المسافر ... ..
١٤٢	فصل في صلوة الجمعة ... ..
١٥١	فصل في العيدين ... ..
١٥٥	فصل في الجنائز ... ..
١٩٥	فصل في صلوة الخوف ... ..
١٩٦	فصل في الصلوة في الكعبة ... ..
١٦٩	كتاب الزكاة ... ..
١٧٧	فصل في العاشر ... ..
١٨٦	فصل في مصارف الزكاة ... ..
١٩٠	فصل في صدقة الفطر ... ..
١٩٣	كتاب الصوم ... ..
١٩٨	فصل في موجب الفساد ... ..
٢٠٧	فصل في الاعتكاف ... ..
٢١٠	كتاب الحج ... ..
٢٢٩	فصل في القران والتمتع ... ..
٢٣١	فصل في الجبايات ... ..
٢٣٩	فصل في الاحصار ... ..
١١	كتاب الطهارة ... ..
٢٥	فصل في التيمم ... ..
٤٠	فصل في المصح على الخفين ... ..
٤٤	فصل في الحيض والنفساء ... ..
٥٣	فصل في الانجاس ... ..
٩٢	كتاب الصلوة ... ..
٦٨	فصل في الاذان ... ..
٧٢	فصل في شروط الصلوة ... ..
٧٧	فصل في صفة الصلوة ... ..
٩٢	فصل في القراءة ... ..
١٠٢	فصل في الحديث في الصلوة ... ..
١٠٥	فصل ما يبعد الصلوة وما يكره فيها ... ..
١١٤	فصل في صلوة الوتر والنوافل ... ..
١٢٢	فصل في صلوة الخسوف ... ..
١٢٨	فصل في ادراك الفرائض ... ..
١٢٩	فصل في قضاء الفرائض ... ..
١٢٨	فصل في سجود المهر ... ..
١٣٢	فصل في سجود الندوة ... ..

## الجزء الثاني

٢٤٥ ... ..	فصل في اللعان ... ..	٣٠٤ ... ..
٢٥٣ ... ..	فصل في الولي والكفوة ... ..	٣٠٩ ... ..
٢٦١ ... ..	فصل في المهر ... ..	٣٠٩ ... ..
٢٩٧ ... ..	فصل في نكاح القربى ... ..	٣١٥ ... ..
٢٩٢ ... ..	مقائل القسم بين الزوجات ... ..	٣١٧ ... ..
٢٧٣ ... ..	كتاب الرضاع ... ..	٣١٨ ... ..
٢٧٥ ... ..	كتاب الطلاق ... ..	٣٢٨ ... ..
٢٨٣ ... ..	فصل في نفريض الطلاق ... ..	٣٣١ ... ..
٢٨٧ ... ..	فصل في شروط صحة التعليق ... ..	٣٣٤ ... ..
٢٩١ .. ..	فصل في طلاق المريض ... ..	٣٣٦ ... ..
٢٩٢ ... ..	فصل في الرجعة ... ..	٣٣٨ ... ..
٢٩٥ ... ..	فصل في الايلاء ... ..	٣٣٩ ... ..
٢٩٧ ... ..	كتاب الايمان ... ..	٣٤٣ ... ..
٣٠٠ ... ..	فصل في الطهار ... ..	٣٥٢ ... ..

فصل في الحلف بالقول ... .. ٣٩٩

## الجزء الثالث

كتاب البيع ... .. ٣٧٥	كتاب الرهن ... .. ٣٧٢
فصل في خيار الشرط ... .. ٣٧٩	فصل في عدم صحة رهن مفاع ... .. ٣٧٥
فصل في خيار الرتبة ... .. ٣٨٢	فصل في التصرف والخيانة ... .. ٣٧٨
فصل في خيار العيب ... .. ٣٨٥	كتاب الكفالة .. .. ٣٧٣
فصل في البيع القاصد ... .. ٣٩٠	كتاب الحوالة ... .. ٣٨٨
فصل في الافالة ... .. ٣٩٨	كتاب الوكالة ... .. ٣٨٣
فصل في التولية والمراجعة ... .. ٣٩٩	فصل في الوكالة بالبيع والرهن ... .. ٣٨٨
فصل في الربوا ... .. ٤٠١	فصل في الوكيل بالخصومة ... .. ٤٩٢
فصل لا يجوز بيع مستولى منقول الخ ... .. ٤٠٥	كتاب الشركة ... .. ٤٩٥
فصل في العلم ... .. ٤٠٩	كتاب المضاربة ... .. ٥٠١
معائيل شتى ... .. ٤١٣	كتاب المزاولة ... .. ٥٠٨
فصل في المعاينة ... .. ٤١٤	فصل في المعاينة ... .. ٥١٢
كتاب الشفعة ... .. ٤١٥	كتاب احياء الموات ... .. ٥١٤
كتاب الفسحة ... .. ٤٢٣	فصل في الشرب ... .. ٥١٧
كتاب الهبة ... .. ٤٢٨	كتاب الرقب ... .. ٥٢٠
كتاب الاجارة ... .. ٤٣٤	كتاب الكراهية ... .. ٥٢٦
فصل في الاجارة القاصدة ... .. ٤٣٩	كتاب الاثوية ... .. ٥٣٣
فصل في الاحير المشترك ... .. ٤٤٤	كتاب الذبائح ... .. ٥٤٨
فصل في فسخ الاجارة ... .. ٤٤٥	كتاب الاحسية .. .. ٥٥٣
كتاب العارية ... .. ٤٤٨	كتاب الصيد ... .. ٥٦٢
كتاب الرديعة ... .. ٤٥٢	كتاب اللقيط واللغطة والايق ... .. ٥٦٧
كتاب الغصب ... .. ٤٥٥	كتاب المعقود ... .. ٥٧٣

## الجزء الرابع

٦٧١ ... ..	فصل في الامتلاء	٥٧٧ ... ..	كتاب القضاء
٦٨٢ ... ..	كتاب الجبابرة	٥٩٢ ... ..	كتاب الشهادة
٦٩٢ ... ..	كتاب الديارات	٥٩٦ ... ..	فصل في قبول الشهادة وعلمه
٦٩٨ ... ..	فصل فيما يحدث في الطريق	٦٠٦ ... ..	فصل في الرجوع عن الشهادة
٧٠٢ ... ..	فصل في جناية المهمة	٦٠٧ ... ..	كتاب الافرار
٧٠٤ ... ..	فصل في جناية الرقيق والحماية عليه	٦١٤ ... ..	كتاب الدعوى
٧٠٧ ... ..	فصل في الغسامة	٦٢٣ ... ..	فصل في التحالف
٧١١ ... ..	فصل في العاقلة	٦٣٥ ... ..	فصل في دعوى النصب
٧١٤ ... ..	كتاب الاكراه	٦٣١ ... ..	كتاب الصالح
٧١٨ ... ..	كتاب الحجر	٦٣٨ ... ..	كتاب الحدود
٧٢١ ... ..	فصل في الاذن	٦٤٥ ... ..	فصل في حد القذف والعرب
٧٢٨ ... ..	كتاب الوصايا	٦٤٧ ... ..	فصل فيمن اخذ بيمين الخمر
٧٣٦ ... ..	فصل في الوصية للارباب وعبدهم	٦٥٣ ... ..	كتاب العرقه
٧٤٠ ... ..	فصل في الوصي وما يملكه	٦٦١ ... ..	كتاب الجهاد
٧٤٤ ... ..	كتاب المختص	٦٦٦ ... ..	فصل في المغنم والقسمه
٧٤٧ ... ..	ممايل حتى		

## \* نَسَمِ اللّٰهَ الرَّحْمٰنَ الرَّحِيْمَ \*

الحمد لله الذي فضّلنا نتعلّم اصول مبسوط الجامع اكبر من الاحكام \* وكرمنا بنفهم فريضة الى ان  
نقدّر على ابصار زيادات الجامع الصغير من الاعلام \* والضرورة على وصوله بعد محطت الازرار جميع  
العلوم واصل الانشاء عليهم السلام \* وعلى آله واصحابهم خلاصة الاعلام وزبدة الاكرام \* تحفة دائمة  
الى يوم القيام \* اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات \* وجميع منشور السوازل من  
اهم المهمات \* فام بذلك خلال المسكلات \* ذو التبيين والتوضيح للمهمات \* وتعدّل الممران لتقوم  
الاعاري والبسات \* صدر السريعة والملة والدين والاسلام \* احله الله من فضله دار المقام \* مولفها  
لمختصر حار لتفارق الوانعات \* جامع بالتصريح والاشارة لجميع المضمرات \* قد شرحه غير واحد  
من العلماء والفاضلين \* وكشف عن حقائقه المظلمة حم عفر من الكاملين \* الا ان اكبره قد غاب  
من نظر الاكثرين \* وفيه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين \* فان في كل كلمة منه كسرا من حواهر القرائن \*  
وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد \* فازدت تبئين مكنونه من كل محكم وغامض \* وتحقق ليه  
من كل حلو وغامض \* لكنه قد حرق على صفحات كثير من بلاد الاسلام حيا خراسان \* ما يطول  
عرضه من البلمات الصورية والمعنوية الرائعة للامان \* الباهية من القوقلة الذين فرطوا دينهم وكانوا ضيعا \*  
فبحس في صديهي هي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هذا ما \* ومع ذلك شرعت به متوكلا عليه مائلا  
بغير منهم ومن معي من المؤمنين \* فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الفالسين \* ثم  
ونقت لمواد جامع الرموز في سنتين ونصف من العوام \* مع التفرد من المعين والطهر من الخراس  
العوام \* لكن قد طرحت فيها لا يوصل اليه الا بالتقيّض \* فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك  
فكذب بوجه التبييض \* وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان \* وقد نصبتوا لخط رحاما من  
العدوان \* الى ان اظل علينا منصور رب العالمين \* ناصر الاسلام والاسلمين \* فالحق اللاعنين لافايل



اصحاب ميد الاخبار \* فامع السابيين للائمة المجتهدين من الابراز \* مخلص الضعفين من ايدي  
 الاشرار \* مفرج المغموسين من محرم الكفار \* رافع اعلام العلماء الصالحين \* حاض رايات الجبال  
 الطالحين \* مادم اساس الكفر والافساد \* باني مباني الصريفة الغراء \* نظام المنفتحين من اهل السنة و  
 الجماعة \* شتات المنتظمين من اهل اللعبة والبلدة \* نانه الجامع بين الفضيلتين \* الحاروي للرباسيين \*  
 العالم بالعلوم المانعة \* الفارس في مضمار الميمنة \* المحتصر المستعان \* السلطان بن السلطان \* ابو  
 الغاري عبيد الله بهادر خان \* لا زال جنته في نهر الامن والامن \* وآمن من جمع الاعاق والاحرار  
 قصرنا آمنين من الكباد \* نم اخرج في تبض ذلك السواد \* ارحوا ان يكون عنايته تعالى منبتا فيه بحقق  
 اللغات \* وتحليل التركيبات \* مهله في بيوتكم والدينتكم \* مظهر فيه كسوز تصحفونها يوم طعنكم ويوم  
 امامتكم \* مضمنا الصحائف من المتداولات تحملونها في حوزكم واكامكم \* موردا فيه جل اقوال علمائنا  
 المتقدمين والمتأخرين \* معروفا فيه عن اقوال غيرهم فانه الواجب المحطوي في خزنة المفتين \*  
 في من عبارات موضحة اثبت حدائق ذات نجدة \* واهارات موزقة اثبتت احكاما صاحبة نجدة \*  
 اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله الطالبين \* ويتقبل مني جهدي في ديني فانه اكرم  
 الاكرمين \* اعلم ان النص قد افتتحه باسم الهوامب \* دفقا لكتاب موانع كل كتاب \* واقتفاء لسنة  
 من هو خير اولى الاباب \* وافتداء بالمشايع والاصحاب \* مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد  
 الكرم \* فقال [بسم الله الرحمن الرحيم] اي باسم مختص بذات بوصف بالاكمل من الصفات منها الاحسان  
 الكنبر وازادة الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسماء منها ما يختص به ومنها ما لا يختص به ومنها للذات  
 ومنها للصفات فمن المختص للذات والصفة الجلالة والرحمن ومن غير المختص للذات المشير  
 اليه الصفة في الجملة الرحمن والطرف مستقراي ابتلائي اوابتلى بسم الله فهو اما جملة اسمية  
 كقول البصرية او فعلية كالكونية وهو المشهور الا ان الزمخشري وابعه قدروا الفعل موحدا والسن  
 اما ماكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها والكون ولما مكسورة او مضمومة  
 فان ما بالكسر والضم لغة ذه والحكل من الحمو على الاصح بمعنى الرفعة وفي العرف لفظ موح  
 لمعنى ولو مركبا وانما ذكره للتعظيم لا لدفع البين فان فيه خلافا كاباتي والله اسم للذات من حيث هي  
 عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق والمختار عند الفقهاء  
 وبعض امة العربية انه عربي غير مشتق والصفات من الرحمة اي رقة القلب تقتضي الانعام و  
 لم يستعمل اولى الا في المعني المحازي وهو المنعم الحقيقي ونها مبالغة من حيث الامتلاء و  
 في الثابتة من حيث التكرار فان بناء فعلا لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل الحق ان الاولى  
 علم افتائي كالجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا محردا عن اللام الا اذا كان مضافا فهي بدل والرحيم  
 صفة وبحوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه

بالتصريح مع رعاية براعة الاحتفال فقال [الحمد] لغة الشناء لتعظيم فاعل مختار ومرثأاً يفعَّر بفتح  
 منع من الفكر وإما العرَّى فصرف جمع القوط لما خلق له كصرف النظر إلى مصنعهاته وإما أثر  
 الحمد عليه لأنه مفعَّر باستحقاقه تعالى له بلا انعام عليه فهو ادخل في الاخلاص والام للحمد  
 أي حمداً تعالى أو حمد مجببه أو للاستغراق أو الجنس إلا أن الاول اولى لما نقرر في الأصول أن  
 العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدأ خبره [لله] والام للاختصاص وقيل للقيامه أي الحمد لا يليق  
 إلا له تعالى وإما عدل عن الفعلية لدل على أن هذا المعلوم ثابت له بلا شائبة احتمال الكذب  
 ولا يبعد أن يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة مقطوعة أو مجرورة والمعني بسم الله الحمد  
 أو المحمود وفي الاظهار في مقام الاضمار ما لا يخفى من ألفاظيتين [رائع لعلام الغريفة] أي  
 المغني أو الموفر للعلوم الغريبة أو المعلومات السرمية كعلم التفسير والقراءة والحديث وأصوله  
 والفقه وأصوله والتصوف والادب أو لعلماء هذه الغريفة وهم الصحابة ومن بعدهم فالامانة  
 كاللام للعهد أو لعلماء الشرايع فهما للاستغراق أو الجنس إلا أن الاول أولى فالرفع الأذفة و  
 التعريف كما ذكره الواجب والغريفة مورد الابل إلى الماء الجاري ثم اعتبر لكل طريقة موصوفة  
 بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء إذا الفارع فيها بطهر من الآثام ويروي معرفة الملك  
 العلم ولا يخفى أنها شاملة للأصول والفروع وفسرهما لأنه كان يقال في الأحكام الجزئية وبه  
 ينعمر ما في الغريبتين أن كل ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شريعة وملة ويفرق بينهما  
 أن الشريعة مضاف إلى الله والنبي والامة والملة لا تضاف إلا إلى النبي كما في المبرم والمفانح  
 والمفردات وما قال الفاضل التفتازاني أنها نضاف إلى الامة لم يوجد في الاعلام جمع العلم إما  
 بالكسر كالمعرفة وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر أو اسم الفاعل أو المفعول وإما بفتحين في  
 الأصل بمعنى الجبل والطريق أو الرؤية كما في المقائس أو اللواذ كما في الصحاح وهنا تكون مجازاً  
 مرعلاً أو استعاراً مصروفة إذ يغيب الغريفة بسلطان له أصحاب قتال لهم اللواذ والرؤية ويفرق بينهما  
 أن اللواذ العلم الكبير وينصب عند السلطان وبادر معه ولا يكون إلا واحداً والرؤية علم صغير  
 لأصحاب القتال ويكون متعدداً إلا أن الاول ابيض والثاني اسود لانه ابيض عند الغبار كما ذكره  
 الامام الجرجاني فالسلطان الموصوف مكتبة واثبات الاعلام نخيل والرفع ترشح وفيه تلميح إلى  
 قوله تعالى ليرفع الله الذين امنوا ورتو العلم درجات [الغراء] أي افضل الشرايع أو العلوم  
 أو العلماء فانها مؤنث الاغراءى الابيض والبياض افضل الالوان شراً وكلما صد العرب وفيه تلميح  
 إلى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط أن اعب الادباء إلى الله تعالى المحممة الحسبية وشريعتا كذلك  
 كما في الحديث ويجوز أن يفسر بالفاصلة على الغير [جامعها] أي مصر الشريعة وهو كراخ صفة  
 الله تعالى فإن الامر المختص ولو تكره يصلح أن يكون وصفاً للمعرفة كما في التمديد للعلامة الصنعاني \*

ولا يبعد ان يجعل رافع كموهن ثم يوصف بجامل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في  
المغني وان يجعل جاعلا بدلا من رافع موصفة او بدل ويبدل البديل من البديل كما في مواضع الكشاف و  
الكواهي وغيرهما فبعضه من الغافل التفتازاني لبس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كراخ بدلا من الله ارسفة  
له ولم يعطف هذه القرينة على الاول لما بينهما من كل الاتصال فقي كل منهما نظرا اما الاول فلانه  
يحتمل ان يكونا صفتين اربد لهن او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وذا لا يجوز لوجوب تقديم  
الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كل الاتصال المانع من العطف مخصوص لجمل التي لا محل لها  
من الاعراب كما نقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [ شجرة ] اي  
كسيرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الوحدة اشارة الى كونها وعظمتها فان الارض  
من رمت بكثرة الاشجار فضعت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [ اصلها ] اي مروق هذه  
الشجرة [ ثابت ] اي مستقر [ في ] اعماق [ الارض ] فلا تحركها الربيع العاصفة [ و فرعها ] اي روص  
اغصانها اذ اغصانها فان الاضافة للاستغراق [ في السماء ] اي ثابت في هذه المظلة ثمونها طيبة بالية للبعد  
من العقوبات ونصب الغاصبين فالمعني جعل الشريعة بحيث لا يبذل عاقل الى ما لا يمكن من  
الابطال ولله اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس  
الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق والائتيان باطل كما بين وجهه  
في الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم  
اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و  
نلمح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخلو  
عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشاف دليله ما قال عليه السلام كل  
خطبة ليس فيها تفهد فهي كاليد الجذماء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني ان كل  
كلام لا يبدء فيه بالصلوة على فهو القطع محجوق من كل بركة قال [ والصلوة ] بالرفع بالابتداء على  
المشهور ويجوز الجر بالعطف على اللام اي بالصلوة [ على ] رسله [ والابتداء ] غير مانع من الجمع  
بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر  
مفروع لم يذكر قبله هذه الامور السنية فليس فيه بركة وغير كثير والصلوة اسم من التسمية و  
كلامهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري  
وغيره والفا عبد الله من الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درسيه ومعناها الثناء الكامل  
الا ان ذلك لبس في وصعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى حكما في شرح التاويلات وفضل  
العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقل هو التعظيم فالمعني اللهم  
عظمه في الدنيا باعلاء ذكره و انفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجره وتفضيحه في امته كما قال

ابن الابرار في المعنى انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى  
 المؤمنين الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاستغفار ايماء الى ان  
 ترك الاسلام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقد روى النجاشي  
 ما ظنه من الكرامة ولو آثر الجيب على الرسول لكان احلم من الاستدراك [محمد] اظهر اسمائه العريقة  
 وهي الف عند بعضهم وقبل ثلثمائة وقيل مائة وقبل تسعة وتسعون وانما صي به للإلهام بذلك  
 والمعنى ذات كثيرة خصاله الحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل  
 الرسل والانبياء] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضمر كلمة من  
 لاشتغال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من  
 الملائكة وافضل الناس اجمعين بقرينة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل  
 فرد فرد فانه يوم خلاف ما ذكره وكل نبي مغفل على كل فرد من الملائكة وكانوا من  
 حيث المجموع افضل من كل نبي موعود نبيا صلعم حكما قال علماؤنا رحمهم الله تعالى والرسول  
 من بعثه الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على  
 الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول عنها  
 بالآدمي وحيث ان يكون الصفة مضافة معروفة كما هو ملتبس بعبويته وهما اما متباينتان كما هو الظاهر من  
 كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات  
 وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في شيرة  
 معارزا او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الفداء او  
 الرسول المحض قدم للجمع فيكون موافقا لما بعد وعلما بعد العام فالرسول من الرسل عليه كتاب بخلاف  
 النبي فانه اسم كما في الكشاف وشيرة وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كطوط واماميل ويونس و  
 غيره فالاولى ان يقال النبي المحض فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضمكين والسكون  
 جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعل بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارمال فهي ما يلزم  
 به المحتمل من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والسي من النبأ وهو جبر ذو فائدة عظيمة  
 يحصل به علم او غلبة على وحقه ان يتعرف من السكند فاعيل بمعنى فاعل من المهور كما قال المحققون  
 منهم سيبويه وهو الحق كما قال الزجاجي والرهبي وغيرهما لا من النبوة اى الرتبة كما قيل وانما  
 جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كطرقاء لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام  
 كاصفياء ولبس بمعنى مفعول كما قال الراجز وغيره لان بابه حرمي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين  
 لاشتراط عدم استواء المذكور والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين  
 صلعم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [و على آله ]

اي على امته من المؤمنين حكما في هذا المرح او الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين  
 كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوي القرنين الله مبدلة عن الهمزة المبدلة من  
 الهاء عند البصريين ومن الراوند الكوفيين والاول هو الحق كما في صرف المفتاح والاولى ان يضاف  
 الى الظاهر كما يعرفه ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضمرة كما قال ابن مالك وغيره ثم خص  
 منهم بالذكر مفردين بغضلة ما لا يوازي لحقة عمل من صحبته افضل الخلاقين فقال [ واصل [ اصحابه ]  
 اي الذين امنوا مع الصحبة ولو لحقة كما قال عامة المحدثين وانما اثير من ما ذهب اليه الاصوليون من  
 اشتراط ملازمة ستة أشهر فصاعدا ليسهل كل صاحب والفعل يجمع على افعال كما صرح به صبيويه ومثل  
 بصاحب واصحاب وارتقاء الزخرفي والرفعي بالقول بانه جمع صاحب بالسكون او اسم جمع ارباب المصغر  
 مخفف صاحب انما لها من عدم تصحيف الكتاب [ نجوم الاقتداء والاعتداء \* ] اي كل واحد من الاصحاب  
 مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والاعتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق  
 الحسي ويشعر فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالتبعية الكركب  
 الطالع والاضافة المستغراق المفيد لكمال المبالغة والاقتداء الاتيان بمثل فعل الغير لكونه فعل الغير  
 ويجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اهل الحكم من اكتاب والمنة كما قال الامام المرحلي رح  
 والاعتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلميح الى ما رواه زرارة عن عمر بن الخطاب رض عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم ورد لها ذهب اليه الفاضلي رح من ان قول  
 الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايضا الى ان  
 الخبر مقدم على الاثر في تقديمه على القياس تردد والكل اشار الامام ما انا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فعلى الرأس والعين وما انا من الصحابة فداخل نارة ونترك احوال وما انا من التابعين فهم رجال  
 ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل  
 من اكبرهم كما في كشف الكداف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال  
 آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولي من غيرهم واعلم ان المذهب  
 ان لا نقل الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى م حين نزل من السماء حكم هذه به كما في  
 الفصول الستة \* ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسطة والجملة  
 والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف و سبب التاليف وغيره على وجه يفهم  
 بالاهتمام التام فقال [ و بعد ] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه اي  
 واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالواو للاعتناء اول عطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى  
 وبشر الذين آمنوا والطرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المحلل بقوله [ فان العبد ] الفاء  
 للتعليل وان للتجيب كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة معني المملوك ثم استعمل استعمال الاعماء على ما قال صبيويه وانما أكثره على غيره  
لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالمل كوز لان ما في  
المشهور من الضعف مما لا يخفي فان تقلير اما مشروط بان يكون ما بعد الغاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او  
مفسر له كما في الرمي واما تروم اما فلم يعتبر احد من النحويين [المتمول] اي المتقرب [الى الله]  
لا غير بقربته المقام [باقوى الدرجة] الذي هو الایمان ولا يخفي ما في هذا التخصص من  
مضم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى  
والدرجة الوصلة فان القبيلة تجي معني الالة وهوما يتقرب به الى هي من قرابة او صيغة او غيرهما ثم  
استعير لما يتوصل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا  
حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و  
من قال يجوز كونه معني القوي فقد ملل من مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعه قياسا بلا تجرد  
عن كلمة من واللام والاعانة [عبيد لله] عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز دفعه حملا على المحل  
بلا مضي الخبر ولا يخفي ما في ذكر العبد المكبر ثم العبد المصغر من التزيي الى ما هو الكمال ولقبه [صدر  
الريعة بن مسعود بن ناج الريعة] عمر بن صدر الريعة عبيد الله بن محمود بن عبد الحميد بن  
روح الله ارحمهم فالناج معني المزين على ان يكون مجازا مرسلًا ويجوز تشبيه الريعة بسلطان  
ذي قدر فهو ممكنة والاثبات التاج لتعجيل [صدر] بفتح السين وكسر العين من المعادة خلاف  
الفتاوة او نفعها من المعدل معني البين كما في الصبح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد  
معني الامعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان معني الامعاد  
فمصدره المعادة وهذا غير محال لانه لازم ح على انهم اختلفوا في هذه اللفظة فصيويه وسائر المحققين  
انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة الآية بضم السين فقد قالوا انها خارجة من القياس  
والمسعود يجوز ان يكون مثلاً جنة الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [جدة] اما بكسر الجيم معني  
الاجتهاد او فتحها معني الخط او المعادة او اب الاب والمعني انه كان اجتهدا في تأليف هذا الكتاب  
او حط منه او معادته او ابرأه مسعودا او ذا معادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام  
مبدل كره وانما اخر من الباقيات لانها ارقى بالمقام مع انه يحتمل الابهام الا ان فيه اظهارا في مقام اعمار  
المرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الامداد الحقيقي والمجازي والمكتني والتخييل [وانجم] اما بفتح  
الهمزة معني صار ذا نجم وظفر بالبط او ضمها من انجمت حاجته معني قضيت [جدة] بالفتح او الكسر  
[يقول] ذلك العبد والجملة غير ان [قد الف] من التأليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التظيم  
فوقه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [جلي] ابو الام المسمى بالمحمود  
[مولائي] صفة لجدي كما بعدد والمعنى صيدني او ناصري في الامر الدينية او مائلي بحسب تعليمه اياي

وفيه تلخيص الى قول علي رضي الله عنه من علمني حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع أحد القراء السبع اننا عبد من برأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الهى بحقيقته كما قال الرافض [الرباني\*] بيل مرياني الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كريان وقيل الى الرب الذي هو انما انتهى حالا فحالا الى حد النمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه حكم الى الربان للمبالغة مثل المعصية في الاحتراق وفي الصعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بملاحظة ما يتعارف انه قلما يفتقر عنه في الذكر [والعامل] بعلم ما عوذ من الانبياء والموسلين على ما سيأتي فبحسب في صف جميعهم فان في الافتوحات ان كل ما ملأ بأمر مشروح فأنك من نص عن نبينا وفيه من الانبياء عليهم السلام فهو مشعور في صفهم خلف نبينا وخلف كل بني هو عرعه وانكنا ماية الف وبره نفسه في اماكن على عدهم مع العلم بأنه هو لا غيره وانكنا من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وانكنا من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيحضر خلف ذلك المجتهد وخلف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ وللخطئين صف فيحضر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات [الصواني\*] اي منسوب الى الصل اي المدعو المستعمل الذي يصعد اليه اي يقصد لقضاء الحاجات وفيه هاترة الى انه لا يقصد في مطالبه الا البه تعالى ويؤيد الزيادة ان [برهان القرينة] اي اركب ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهه وهي الحدة وقيل ببيان الحجة كما في المفردات وهذا مغير الى ان نونه رائدة يؤيد ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان وبرهه مؤيد اكن بخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام الحجة والبرهان عند اهل الاوزان قياس مركب من مقل مات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس ابرهان من للمبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر على الموجود بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجود كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يفتقر الى وجوده الى غيره حكما في المفردات والجزاد اما اعد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد العام اد القرينة والغرض التاكيد ويؤيد [والدين\*] اصله الطائفة ويقال بمعنى القرينة ويضاف الى الخارج والنبوي واحاد الامة وارث الانبياء والموسلين [اي الاخلاص منهم علم الدين هو ما هو المنصوح بقرينة المقام واللام للاعتراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه اشعار بان الله تله علمه مخلصين لوجهه تعالى كاساندهم كما هو شأن العلماء السامعين فانه ترك الاسماء البهم فائدة الامانة التحقق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من السماء [بن صدر القرينة] عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي في الاصل مندر

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان  
 كانه لشهرة ماوسمه العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً للفرعية ففيه مكتبة وتخيل وان يكون المعنى  
 فرعية صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المخالف من مقصده [جراه الله] على  
 تأليف هذا الكتاب [عني] اي من قبلي [لوعن مائثو المصلين] بالهمزة الاصلية معني الباطني او بالمبداء  
 من الباء معني الجميع والاول اظهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره  
 الغامض المتنازاني لكن ذكر ابو ملي ان كونه من السور معني البقية يقتضي ان الباطني الاول و  
 السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من السحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري  
 فلا يرد انه منفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به واما اثر الاسلام على الايمان لانه انصب بالفقه  
 لان الاسلام في اعمال الظاهرة اكسر استعمالاً من الايمان واما اعمال الجزاء اليه تعالى اهارة الى ان اداه  
 حقوق فوائده ناليفه مما لا يدخل تحت قدرة المصلين [غير الجزاء] مصدر [لجل حفظي] طرف الف  
 بفتح الهمزة وكسرهما ومكون الجيم مصدر اجل هرا اي جزاء ثم استعمال في تحليل الجنايات ثم في كل  
 تحليل واعلم ان ابي مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى  
 فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية] فيه تنازع الف و  
 جفلي فالكتاب فعال سبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف معانته وكما يسمى به الصحيفة  
 يسمى المكتوب اي الملقوط والكان المعني يراد ثم يلفظ ثم يكتب والامثلة لامية ويحتمل ان يكون ببنائية  
 والرواية بالسحر والفتح لغة حفظ المعني مما يضره والرواية النقل وعرفنا ما ينقل من المعلة الفرعية عن  
 الفقيه مراد كان من الحلف او الخلف وقد يختص بالحلف اذا قيل بالحلف والكل او رواية الرواية  
 بعد ان يجعل معني المفعول او الغافل على الاظهر علم جنس لانه كلي شامل لما نلفظ او ملك زيد او  
 عمرو مثلاً والباقى عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع  
 [في] بيان جميع [مسائل الهداية] حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف  
 وقد غفقت لغة بالحوال او المسمول او مكان الحوال ومرقا قصية نظرية في الغلب تتوقف على تصورات  
 اطرافها وهي مبادئها الضرورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئها التصديقية وقد  
 تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما ما لا يخفى فيه فليس من المسئلة في هي والمواد من التخصيص  
 الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحرييات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل  
 يتعدى الى الثاني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداة الطريق وله واليه اذا ذهب الى  
 المقصد واصله الى راس الطريق واسمه ان الطريق في ناحية كذا فلاولان لا يستندان بالحقيقة الا  
 اليه تعالى [وهو] اي الرواية اركان الرواية حال اخرق واما لم يوثق لانه صار بعد النقل كاحد كثر  
 كصول الفقه [كتاب] لم نكتحل ميمن الرومان بنائيه اي لم نرعي جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب يقال



ما اكتنحت ميني بك اي ما ارتكك كما في الاماس فالباء للتعدي وقيل المعنى لم تتزين اذ لم تقر عينه  
 والباء للالصاق او المبيبة وقيل انه مدلول الى سجاز غير مشهور بلا ضرورة والزمان يقع على جميع  
 الدهر وبعضه كافي النهاية وهو منها مجاز من امله بلا حذو فانه مبتذل ونحو ان يعبه بمخصص  
 ذي بصير وهو مكية والباء العين تعجيل والاكتحال ترهيم وعلى هذا الامانة مجاز والاسناد في  
 الصورتين حقيقة والاولى ان يقال (الثاني والمعاني) فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاعتقاده في  
 الاول ولا باعتبار التصير لعدم صياح ثاني واحد بل ثالث انتهى الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه  
 [في رجازة الفاظه] ظرف للمعاني والرجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اي محط طوله والمراد منه  
 العاصل بالصدر ليستقيم المعنى عند اتصاله في الطرف الا تي وانما أثر على الانجاز ليغير الى انه حال  
 من التكلف لكامل قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ اللقمة من فيه ثم استعمل في الصورتين. ليكيف  
 بكيفية مخصصة وانما صرح به لفائدة الاستغراق فليس فيه مساواة ولا اطناب ولا تطويل ولا حشو ثم اشار  
 الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [مع ضبط معانيه] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا  
 خلاف ومكره لغة ظرف ورجازة وقيل حال من الفاظه وقيل انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث  
 الرجازة والضبط السقوط مع الجزم وينبغي ان يكون من المعاني للمفعول الموافقة للرجازة والمعاني القصد  
 وعرفا ما دل عليه اللفظ مما في الدهن مناديا وعند كثير من المحققين وعلم ان المقصود من هذا الكلام  
 ان ذلك الكتاب مرصوف بوصف مختص به وليس له مشاركة فيه ولهذا اضاف الفاظه والمعاني الى صيغة  
 ولم يطلق وجه العبه كما هو حق ثم يقول ذلك العبد [اني لما وجدت] اي اصبت ولما ظرف زمان عند الأكثر  
 مركب من لم وما البانية عند بعض مستعمل استعمال حرف الجر مضاف الى الجملة الاولى معمول  
 البانية [قصر وهم] بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحة في اللغة القصد الى وجود الشيء اذ علمه  
 ولو عسيما في الحرف والاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلمية والقصر مصدر قصرت عن الشيء عجزت  
 عنه ولم يبلغه [بعض المحصلين] اي اكثر المرادين لان يجتمعوا الفقه فالزم للهدم والتحصيل في اللغة الجمع  
 وفي العرف جمع العلم مطلقا والابعد من الاختلافات في تنابع الامانات ان يقال تصور الهم لبعض المحصلين  
 [من حفظه] اي كتاب الوفاة او الرقابة [انفجرت منه] جواب لما بلا فاء وقاما قرن بها كما في بعض النسخ والثاء  
 فيه اصلية او مبدل لثم من الصخرة على ما ترجمه الجوهري [هنا] اشار به الى المختص الذي سمي [المختصر]  
 او الى ما في الدهن حقيقة على ما في امان ابن الحاجب او سجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ  
 اشار اليه كما اشار السمراني في شرح اللباب ونما ممي به دون المختص لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا  
 تقليل المباني مع ابقاء المعاني او حذف عرض الكلام كافي الاشارات وهو المراد دون الاصل بقرينة ما بعده مع رعاية  
 كمال الادب مع الاستاذ لانه اشار به الى ان الفاظة السجازة بحث لا يتصور التصرف في عبارته وانما يتصور ايراد  
 بعض مماثله الضروري [مقتضيا على ما لا بد منه] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال هو

لا نحتاجها لاحتياج اليه الناس من مسائل متكررة في الاصل فلا بأس بتلخيصها لاحتياج اليه من علم الغرائب  
وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه واجب الفرق ومنه خبر لا والصبر لما وفي بعض النسخ لا متدوحة اي  
لا سعة ولا غنى لا مرفي الدين منه [ فمن احب ] واراد [ استحضار ] اي استحضار جميع [ مسائل الهداية  
فعليه يحفظ ] اي فيلزم حفظ [ الوفاية \* ] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعلمه ضمير الغائب و  
الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه  
ان الباء صلة وليست بزيادة لان المعنى يستصلح به كما في شرح المغني فعلى له معنيين واللام للعهد  
لا لبلد من المضاف اليه اي وفاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز دخول اللام  
عليه عند كونه مصدر اوصفة [ ومن يحمله الوقت ] اي حمله على العجلة وهي تحري العي قبل آتائه  
والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لا مراكا في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه  
بكل فعل يفعل قبل آتائه فهو مكنتي واثبت الاصحال تخييل [ فليصرف الى حفظ هذا المختصر ] المذكور وانما  
آثر الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة التمييزة اكمل تمييز لكمال العناية به [ عنان العناية \* ] هي القصد  
والعنان ما وصل بالجم الغرس وهي مكنتي لتشبيه العناية بها واثبت العنان تخييل والصرف  
ترهيج والحاصل ان من ضاق وقته ولا تفي زمانه يحفظ الوفاية فليحفظ المختصر [ انه ] اي لانه  
تعالى فان للتعليل والعلل به جواب الامر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير  
اله اقل كالمسائل اذ لاظهار كل العناية او دور نشاط التكلم بالسلام كقولته تعالى انهم مغفرون وربما  
انما آتانا ونهض انك لرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر اذ للمصنف مع لطف  
الابهام [ ولي الهداية \* ] هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوي اي انه تعالى متولى  
لان يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر عالما بالفروع اذ هو حاو مل غلاصة محط يزيدنه فصار  
مغنيا من الوفاية بل من الهداية وغيرها اوجعني ذلك الكتاب للهور اي انه تعالى متولى لان يجعله  
يحفظه صابغا لمحايل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف ما احسن فعله حيث عظم الديباجة  
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند اتقيته على غيرها من العبادات فقال

### [ \* كتاب الطهارة \* ]

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر للالتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه وتحرز الضم على  
الجلد علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغائب اما بابواب  
دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يحتعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر  
وقد يحتفي بالفصل كما في هذا الكتاب والبل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء والفتح  
مصدر طهر بحركات الهاء والفتح افصح انتزعة من الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكيمية مجاز يسه  
وبين الحقيقة جمع العسيرة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق فقيده انه مقدم على

الاستغراق وهو على الجنس كما تقر في الأصول والآصاف مجاز والمعني كتاب احكام الطهارة فان قلت  
 الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت معاً نحن قد احترزوا عما هو الخائب على الفلاسفة  
 على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيراً ما يتضمن الالزام التعليمي والغاية التنبيه على ان  
 الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بموضوه لانه أكثر احتياجاً فقال [فرض الروضه] افترض لغة التقدير وشراً  
 ما ثبت بدليل قطعي يدم تاركه او فاعله مطلقاً بلا مندر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلاً  
 كحكم ثبت بحكم الكتاب ومتواتر الحنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال  
 الناصي من دليل مثل تعدد الرضع كما ثبت بالظاهر والنص بالمهور ويسمى بالظني وهو مرئان ما هو  
 لازم في زعم المجتهد كمقدار الملح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض ورفق السنة كالغائصة ويسمى  
 بالراجح وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيما انه لا يشتمل بعضاً من الظني وبدخل بعض من  
 المندوب والباح على رأى الا تروا الى قوله تعالى وانفعلوا الخير وكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافاً مهيئة  
 ليشمل القطعي والظني بخلاف المي الفرض فانه الاثر من انقطاعي لا غير فالرود ما لا بد منه للروضه  
 وهو في اللغة اسم من التروضه وبالفتح ماؤه وقد صده سببونه من المصادر وفي العربية نفاقة مخصوصة  
 واللام للاستغراق فيشمل الروضه الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانقاد اشعر والقهقهة وغرها كما  
 في فاضيلان [غسل الوجه] اي اجراء الماء على بكرة وجه المتروكي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا سائلة الماء  
 لم يجز كما لو بل مائراً لاضواء المسفولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجليل وقال الفقيه ابو  
 جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يهتد بالاسئلة كافي النظم وقال خلف بن ايوب ان سأل للماء قطرة  
 او قطرتين بلا تدارك نقد جائز والافلا كافي الذميرة لا يقال نعلي هذا لو اصابه المطر مثلاً مع الحرمان  
 ينبغي ان لا يكون مجزياً وقد انفقوا انه اجزاء لانا نقول الفعل والاجراء اهم من الحقيقي والحكمي على  
 انه قد دفعه على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جائز وان كان الدسومة مانعة  
 من قوله حكماً في الخرافة والى انه لو امتنعان بغيره في اعمال الروضه اجزاء وان كان الادب ان  
 لا يستعين كما في الصحيحين ان الوجه لو انجم بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا  
 كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن  
 فيه اجازة الزاهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثرى لا كافي في حدود الهامة وغيرها وانما  
 حمل الفعل على الفرض وحققه العكس لانه يبحث في الفن من افعال المكلفين لما مر انهم احترزوا  
 مما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غسل  
 وبالضم اسم من اغتسل والحين فيه ما كنهته ويجوز ضمها للوجه من المواجهة كالبرج من الخرج  
 ومرفقة وشراً [من المعرو] بفتحين والمسكون اي شعر ثبت بين النزعيتين مسمى بالناصية فاللام  
 للمعول فلا يرد انه صلي على جانب الققاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي الهداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كافي الزاهدي ولعله اراد الجروب الاستعمالي لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا جروب في الرضوة [أي الاذن] بسمتين ومكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين الحنية لم تجز ومن اني يوسف رح انه سقط بالانحاء والقنوت على الاول كافي المراجعية [راسل الدائن] بفتحتين مجتمع اللحيين والمراد حدثه عند البعض والعص ما يبذل للمواجعة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لمبع الاسلام عصام الدين وظاهرة ان دخل العين ليس من الوجه فلا يغسل ومن بعضهم انها لو وضعت شديدا لم تجز وقيل لو وضعت ذات رمد وجب اتصال الماء تحته كما في الذخيرة وان افقعة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانقسام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الجدل الرابع ولا يدخل الجدل في الحدود كما هو ملصق ابني حنيفة ومن رح على انه جائز ان يقلد إلى شخصتي الاذن فقله من الشعر غير مبتدأ أصحوف هو ضمير الوجه لامتعلق بالفعل والا فغسل [و] غسل [يديه] أي يدي ذي الوجه فلو غسل إلى الرسخ اولا لم يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب من الغرض وهذا منكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [و] غسل [رجليه] أي يدي رجليه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنتان من جانب من البدن والرجل نعم اذا بطش ومشي بهما فيغسلان كالاصبع الزائدة والسائل كافي الزاهدي وهما من رؤس الاصابع إلى الابطار اصل الغسل كافي المغرب وقال القرشي في ترجمته ان اليد مفترقة بينه وبين رؤس الاصابع إلى الرسخ اشتراكاً لفظياً وفي المحيط انها يقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعية وقدميه [مع مرفقيه] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة مومل العضد بالساعد كافي المغرب [و] مع [كعبيه] أي المرفقين من العظم عند ملتقي الحاق والقدم لكل رجل كعب واحد كما قال اهل التهريج الا انه لم يحتد به اذا العمدة في تفسير الالفاظ قبل اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل منه ما فلا يغسلان والعظمانيان التائيان عند ابني يوسف رحمه الله يغسلان واعلم انه قال المطرزي قريح وارجلكم بالجر والنصب وظاهر الآية متروعة بالاجماع والحنة المتواترة ويؤيد ما في هرج البخاري لابن المحرر والهداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ومع ربح راحه] من موضع الاكليل والربح بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من النامية والقدال والغودين والمع لغة امرار هي بقي كافي المغايس وكذا في الغريفة الا ان الامرار هامل للحكمي كما ان الهي للبتل وغير اليد فانه لو سقط حرفة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناه لاجزاء من الملح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كافي المتداولات فما قال المصنف ان الملح اصابة اليد البتلة فلا يغسل من هي

كما في التلويح انه لمس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس عن  
 غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى محسوس بغير مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقرينة ما يأتي في  
 مسح الاذن فلا يصح ببطل باقي في الآلة بعد مسح عضو او عمله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو  
 كما في الزاهد وكلامه مغير الى انه لو مسح على الوفاة لم يجز وان وصل اليه الى الشعر كما قال بعضهم  
 وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يفترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح  
 فقد جاز الا ان من السنة البدائية من ملام الرأس كما في الخلاصة ومن الاثمة الثلاثة انه يمسح ثلث  
 رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لومسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل  
 المراد اصغر اصابع اليد كما في المراجعة [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان  
 باطنه الادمة [من] جميع اجزائه [الصحيحة] فان المفرد المعروف اذا رقع مضاناً اليه لكل فهو لا متفرق اجزائه  
 والصحيحة بالكسر جمع نبت على الذوق او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح  
 على ما في الذوق لا غير على ما روي عن محمد بن ابي الخديج لا غير على ما روي عن ابي حنيفة  
 روح وبه اختلف ابو البسر كما في الصلوة المصنوعة والاول اولى من حيث انها على الثاني مجازاً وما عليه  
 وعلى الخدين على ما روي عن الاثمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية  
 وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع اكل كما في الكافي  
 مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهد الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة روح ان مسحها  
 مرة وكلامه مغير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مريضة والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتب بذكر  
 الصحة والى ان الغارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتها وفي اللال يرسل الى ما  
 تحت الغارب كما في الخزانة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه  
 يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وربعه مشتركة بين  
 ما صدر من النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما اطلب عليه النبي بلازم وجوب وهي نومان سنة مائة  
 ويقال لها السنة الموكدة كالاذنان والاثمة والمنن الروية والمضمضة والاستمحاق على رأى وحكمه  
 كالأوجاب المطالبة في الدنيا الا ان ناركه يعانف وناركها يعانف وحسن الزوائد كاذان المنفرد والمواكب  
 والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وناركها غير معانف والاضافة لادنى ملازمة فان اكل غير  
 مختص [البداية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار  
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن ليرود  
 الآثار فيهما كما في الكشف وعن الطبري يتعوز ثم يمسح كما في الزاهد وهو ادب في ظاهر الرواية لكن  
 الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية وما الاستنهاء بالمسمة قبله او بعده فيجوز في آخر الكتاب [و] البداية [يغسل  
 يديه الى رصغيه] بضمين والمكون موصل المكف الى المعاد والغاية داخلة قباصاً على المراتب وانما اعيد

الباء للايمار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثا] بالغ مكتوبة من العسلات او المراه [المعجمية] بفتح القاف وان اشتهر كسرهما لمواتة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخلو من شيء وظاهره انه صنف في حق من انتبه من النور لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المتنصفي ار للائداء بمحمدا في الاصل فياخذ الاثاء الصغير بجماله ويصب ملو يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير المبرور بلا كف والاستعمل الماء في الظهيرة لكن في الخزانة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاعتراف ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالنصب فان لم يوجد اعتذر بالمندبل وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بغيره وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [واشتهر المراء] اي الاستبابة كما في القاييس وغيره فلا خلاف والبراد امر المراءك طولاً ملو ظاهر عرض العن الايمن الايمن ثم اسفل ثم المراء كذلك ثم ملو وجه اللسان بعد ما جعل ابهام اليمنى وخنصره تحت المراءك والبرقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه يورث البوامبر ولا يمسك بطرف المراءك ولا يمس لانه يورث العمي واذا استبكت يغسل والا فالفيضان يمسك به ولا يوضع موايل ينصب والا فخطر الجنون ووضع مراءك على اللعلاء وسلم من اذنه موضع الغلم من اذن الكاتب وامرك اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي مامته ولم يخص بالرفوضه كما قيل بل منه علاحة ملو ما في ظاهر الرواية كما في صلوة المصمودي لكن في المراءع انه يستحب وهو الاسح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الارقات ويتأكد استحبابه عند قصد الترمذي نعم او يستحب عند كل صلوة كما مند غيره ويؤيد ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم لو ان اشق ملو امتي لامرتهم بالمراءك عند كل صلوة وقد مر من غير طريق الحكم ركعتان بمراءك الفضل من سبعين ركعة بلا مراءك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيستاك حالة المضغفة كما في النهاية واسلة من الزيتون فان منه مراءك الانبياء كما في البيهقي ان يكون من حجر مر في التوت او اصل العرك كما في صلوة المصمودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من حجر مر في غلط الخنصر وطول العبر وفيه دلالة ملو انه يجوز ان يكن الصر من الحجر كما صرح به في كتب المعاصي رح وقال الحكم الترمذي لا يزداد على العبر والا فالفيضان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى احتواء الرجل والمراء فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمبجعة لا يقومان مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان [وغسل منه] ثلث مراء [حياء] اي بثلاث عرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة من الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كأنفه] اي مثل غسل أنفه ثلاثا حياء ولعله يبين السنة والاجاز ان يمشي ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرة وان يمشي بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاحتفالية لاناذ المبالغة المصنوعة بان يغفر وقيل يكثر الماء حتى يملأ الفم ويستهنر وقيل يجلب حتى يصعد والاطلاق دال ملو ان الغسلين لم يقيدا باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الايمن والثاني باليسرى والاكتفاء صهر بان

لا يدخل أصبعه في فيه واتفقهما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الزيد ويحي الكلى في المحيط  
واعلم ان الزاهد ذكر انهما سنتان موحلتان تاركهما آثم ولو كان الماء كالنار للوضوء مرة معهما وثلاثا  
بدونهما لتوضاء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلل ما على الذقن من امحل يكون ظهور الكف  
الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمارة وهو سنة فاكما في النظم لكن في المصنوعات انه  
سنة عند ابي يوسف روح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [والتخليل] الاصابع [اي  
ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يمشك اصابع احد من اليدين في الاخرى ويدخل عنصر البصر  
مبتداء من عنصر رجله اليميني الى البصري كما في هاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي  
ومستحب ان يغسل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة مغريين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل]  
اي تصغير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثالثا بان يغسل مرتين اربعين غير الغرض والثانية والثالثة سنة كما  
في الزاهد وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة سنة والثانية ودونها في الغسلة كما  
في الاختيار ومن ابي بكر الامكان ان الثالث فرض كما في المنية ويكره الزيادة على الثالث كما في الزيد وفي النظم  
لوزاد على الثالث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوضوء فهو آثم وفي المحيط لتوضاء مرة لغرة الماء  
او البرد او الحاجة لا يائمه ولا فيائمه وقيل ان اعتاد يكره والا فلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء  
واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة  
فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكبيرة ان يدل  
اليدين ثم يضع الاصابع على الابهام والمستحبة من كل يد على مقدم راسه ويجاى كفيه ويدهما الى قفاه ثم  
يضع كفيه فقط ويمسح على فؤده كما قال عامة المشايخ وعنه ومن بعد روح انه يبدأ من اعلى راسه فيبدأ  
الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجريهما الى مؤخرة ثم يعيدهما  
الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يغير الماء مستعملا هكذا  
في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤده فيبدأ الى قفاه [و] مسح  
[الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال  
الاصبع في الصماخ ليس بمسح والمصهور انه ادب [جماعته] اي ماء مأخوذ لمسح الرأس فلا يدخل ماء جديد  
كما في المحيط لكن في الخلاصة ان هذه فحمن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه  
وخارجهما مع الرأس [والنية] بالتسديد وقد يخفف لغة العزم وشرها القصد الى الفعل له تعالى وحده  
وارب ههنا فصل جواز الصلوة له تعالى واشهره الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها  
لم تجزئه وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واحدا وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا  
الوضوء وحلتها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يمين عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي  
روح وانما اخرجت لمجابهة الشناصب فان في عزائه الفقه ومختصر القدر في الاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما معتبة [ والترتيب ] أي غسل كل من هذه الأضواء في زمان يليق به فبداً باليد إلى الزمزم ثم بالقدم ثم بالأنف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط [ والولاء ] بالكسر لغة المتابعة وشرعاً متابعة فعل لفعل بحيث لا يجف العضو الأول عند اعتدال الهواء فلو جفف الوجه أو اليد باليد قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في التحفة والاعتبار والمصنف من أن لا يغتسل بين الأعمال بغيرها وأنه على هذا الوجه لو جفف لترك ولذا منع منه المصنف كما في الزمزمي [ ومستحب ] مصدر فيكون موافقاً لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والاعتصاف كالندب والتطوع والنفل ما فعل النبي دم مرة وتركه آخره فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وإنما سمي بها لاعتبار الشارح إياه على المباح ودعاية إليه دكونه غير واجب وزيادته على غيره الكل في مقدمة الزمزمي وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجزم أو بغير الجزم فيشمل الغرض والعمدة والندب وعلى كونه غير الجزم فيشمل الأغراض فقط [ التيامن ] في الأصل أخذ جانب اليمين كما قل المطرزي والمراد هنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما العذنان والاذنان فلهن وانما خص لانه عام في لبس النوب والحف وغسل المسجد والمواكب والاكتمال وتقليم الأظفار وقص العارب ومسح الشعر ونف الأبط وحلق الرأس والخروج من الخلاه والاكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب اصحابنا متفرقا [ ومسح الرقبة ] والعنق بظاير كفه كما في المصنف المبين بالله الجديده كما في المنيه وتس في اصله زوايه من المتكلمين فقال بعض المصنفين انه ادب وهو الصحيح كما في الخلاصه وعند الأكثرين سنة كما في المحيط وليس بسنة ولا ادب كما في فاضيلان وفي الاكتفاء اشعار بان مسح الحلقوم ليس بادب وفي انهيته انه بلسه وتس فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما يثابته فقال [ ونافسه ] أي مخرج الوضوء مما هو المطلوب منه وان كان اصله فك ناليف الجسم [ ماخرج ] أي الخارج بنفسه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [ من ] أحد [ السبيلين ] أي القبل والدير سواء كان معتاداً أو غير معتاد كالبدوة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد لاختلاف المصنفين كذا قاله المصنف والتفصيل ان الخارج إما من الدير أو القبل اما الأول فهو ناقص معتاداً كان أو غير معتاد مينا أو ريحا حيوئاً أو جماداً وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالأجماع وأما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة ومن يحد راحه حدث واليه ذهب بعض المصنفين كما في الزمزمي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعيين كما قبل لكن فيه انه لو اظهر في تحليله دهناً ثم عاد لم ينقص وضوءه بخلاف ما لو احنقن كما في فاضيلان وفيه اشعار بانه اذا ظهر شيء من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فانه خارج [ أو ] ماخرج بنغمه أو بالأخراج [ من غيره ] أي غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى اسم الأهارة [ ان كان ]



الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الفقيه عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر بهما وأما قولهم شبع نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشاف والاساس وعن عبد ربح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينقض كما في الترمذي [قال] ذلك النجس بان لا ينفسل كما في العمان ويؤيد ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان وامتداد [الى ما يظهر] من التطهير او التطهر في موضع ينقلب في الوضوء او الغسل واحتراز بقوله نجسا عن نحو الدمع واللبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه مرق الحمار فانه نجس فيكون ناقضا على ما يأتي وبقوله سال مما لم يتجاوز من موضعه كما اذا نفث الدم ثم خرج ثم نهف ثانيا ثم وثم وهو يحال لو تركه لا يميل في غالب الظن او مض شياً او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فلو اثير الدم على شبع منها او استشر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكا او ابرة فظهر الدم وصار اكبر من رأس الجرح بلا ميلان فان هياً منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالأخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واهبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففاصل لانه لزم منه ان لو اخرج الريح او الغائط او غيرهما من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله الى ما يظهرهما اذا غرز شئ في جانب اليمن فسال منه الى جانب آخر اذنزل الدم الى الانف فهدد بالان منه حتى لا ينزل منه اترورم رأس الجرح فظهر به قبحه او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينقض وعن الحسن ان ماء النطفة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن به جرح او جلد في او سبل كذا في الزهدي ولو شد بالرباط فابتل فان نقل البهل الى الخارج نقض حكما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الاسنان دم وبقى احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينقضها اذا تقاطر دم كثير مثلا من ورم او مما صلب من الانف او من العين فانه ناقض ولو لم يصل الى ما يظهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يظهر فلا يتعلق الجرح بقوله سال كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه الميلان ولا مستند راك قوله سال فتحق العبارة ناقضه خروج النجس ثم لما كان بعض انواع التوافض الخارجة من غير ما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [وا] ناقضه [القي] كما لفيق وزنا مصدر قام ما اكل يقم اذا القاه [دما] مفعول به له وان كان معروفا باللام فان اعماله مجزئ عند الغلب وسببونه كما ذكر الرضي وجعله حالا من القي بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الخروج من ما لزم والميل الى الجواز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رقيقا] اي سائلا ان احمر به البزاق لعاب القم بان قلب الدم عليه سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من المعدة ملاء الفم اولاد هذا عندنا وأما عند عبد ربح فان كان صاعدا ملاء الفم ينقض والا فلا وقول ابي يوسف ربح مضطرب كما في المحيط [لا] اي غير ناقض هذا القي [ان اصغر] البزاق [به] بان قلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء منه ما قبله اشعارا بأنه لو تساوبا انتقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميلائي اني آموه بالعادة الرضوء احتياطاً وهو باق على  
الوضوء الاول كما في المحيط [و] ناقضه [القي غيرة] اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاماً  
او دماً منجماً او سواداً مخترفاً [ان ملا] غيرة [القم] بان يعجزه عن الامساك و قبل  
من الكلام وقبل من تغطية القم كما في الزاهدي وقبل ان يعلم الناظر ان في فيه شيئاً وقيل بغرض اني  
رأى صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قام مرة فان غاء مراراً لم يلحظ في ظاهر الرواية وفي  
النوادر انه يجمع عهد رح ان اتحد الغثيان وابو يوسف رح المجلس وابو علي دقاق مطلقاً كما في  
المحيط والاول اصح كما في المضمومات وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قام من صاعته لم ينقض لانه  
ظاهر كما في الزاهدي وفي المنية اذا قام دودة كبيرة لم ينقض [لا] اي غير ناقض القم  
[بلعاً] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [اصلاً] سواء كان صامداً او نازلاً  
ملاء القم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف رح وايه ذهب الطحاوي حتى قال يحكم ان يدخل  
البلفم بطرف الثوب فيصلي معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على  
الصاعد ومنهم من اثبتته في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قام متعلداً فان قام  
مختلجاً دماً وطعاماً او بلعاً ملاء القم فاعبرة للغالب ولو استوى اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي  
ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غير ناقض وبعضه لا دل بين حكم الاول دون الثاني بينه  
فقال [وما ليس] من ذلك الخارج [بمحدث] انقض لقلته اشارة الى ان المحدث قد يطلق على  
الناقض وان كان في الاصل عدلهم النجاسة الحكمية [ليس بنجس] بالفتح ولم يستحسن الكر  
وان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى  
الخاص وهذا عند الشيعين واما عند عهد رح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمومات  
والمراد ما ليس بمحدث اصلاً بقريئة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاعتذار لان  
انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [و] ناقض [نوم متحرك] متجافى المقعد عن الارض ام لا  
[اي ما لا يزال لسقط] ذلك المتكفي وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية من ابي حنيفة  
رح ومنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعداً على الارض والنوم اعترخاء  
اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والآنكاه اهم من الاستناد والاعتماد بالظهر  
على شيء ومتعد بعلى دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الميل والا لانقض بمجرد الميل الى  
ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكفي على ذلك بل الميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمن  
يتوقف على الصماح وفي الكلام اشارة الى ان فعاس المتكفي غير ناقض فان تعام المصططع  
مكذلك على ما قال الجولائي وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يغمى عامة ما  
يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهو عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع

راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قلعا لمقط الا انه انتبه قبل ان يصل  
 الى الارض او عند الإصابة بلا فصل لم ينقض كما روي من التبعيض روح عليه الفتوى كافي الخلاصة  
 والى ان نوم القاعد الرامع البتة على عقبية وقد صار شبه المكب على الوجه واضعا بطنه على  
 فخذيه غير ناقض عند عهد روح لانه يشترط الاتكاء على الغير خلافا لابي يوسف روح في التعميم  
 والى ان نوم القاعد المتماثل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر الملصق وكذا نوم المتروك  
 كما في الزامدي والى ان نوم القائم والراكع والماجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط والانقضاء زمن  
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [ و ] ناقضه [ الاغماء ]  
 معف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغفي بالنفس والمسكرون تعطل القوي المحركة والحمامة  
 لضعف القلب من الجوع او الوجع او غيره وكذا السكر فانه حالة حادثة لتور العقل وهذه عند  
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار مصدر الفهيد والصحيح ما نقل من الامام  
 العلواني ان يدخل في بعض مذهب تحرك كما في المضمرات [ والجنون ] صاحبه مغلوب العقل  
 بخلاف الاغماء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم  
 مضطجعا كما في الزامدي فلاكتفاء به منهما اولى [ وحققة بالغ ] سواء كان ياقظا او نائما صامدا  
 او نائما مفتحلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمفتعل غير نافضة كذا  
 في المحيط فلا يجب زيد اليقظان لاجراخ النائم والحققة الصلح وهو ان يقول قد قد كما ذكره  
 الجرمي وظاهرة معبر بالتزاد الا ان اكتسبهم انها ما يكون محمودا له وغيره وهو ما يكون  
 محمودا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا  
 في المحيط واهار الى ان التبسم وهو ان يبدو فيه احسانه بلا صوت غير ناقض والى انها من  
 الصبي غير نافضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغ لانه من الاحكام  
 المشتركة [ في صلوة ] صفة اي حقيقة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نائلا في المصرا او غيره ولو  
 ركبها كما قالوا واما عنده ففي النافلة في المصرا لم ينقض لانه ليس في الصلوة لأعتز بها مما  
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وحجود للتلاوة [ مطلقة ] اي حقيقة او غير مقددة فخرج بها  
 صلوة الجنابة لأجدة التلاوة كظن [ والمباشرة الفاعلة ] في الشريعة تماس احد الفرجين  
 منهما الآخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الجفائين من المصرا والمصفي ومنهم من لم يشترط  
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينقض طهارتها وان لم ينتشر لكنه ولا يكون  
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية وهذا عند المتبعين واما عند عهد  
 روح قدر نافضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاحتكام كما في المحيط  
 وهو الصحيح كما في التحفة وعن اصحابنا انها غير نافضة بلا ظهور هيح وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاحتقار اشعار بأن وطئ البهمة والمبتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل الفكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باهر الرجل المرأة اذا اقضى بشهته الى بغرتها فهو معنى الملازمة ولذا قال شرف الاثمة المبكى الملازمة الفاحشة فهي ما فتح من الأقوال والأفعال [ لا ] اي غير ناقض [ مس ] بفرقة [ المرأة ] بشهوة الرجل او بالعكس سواء كانت محرما او لا بههوة او لا و سواء كان اللامس يدا او غيرها والمس ادراك بظاهر البشرة كاللمس و المرأة مؤنث المرأة اي الرجل وهي اسم المبالغة كـ وهو [ والدكر ] اي لامس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر الفرع فان مس الفرج ناقض عند الفاضل رحمه الله ان يتوهم ان ينقض مس غيره وفي النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والتبادر من اضافته النقض الى المذكورات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو اعادة الصلوة لمن ما قال الجمهور كلها في النهاية \*

[ فرض الغسل ] بضمين والكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من الافتتال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل الا في الغسل كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والرفعي وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن عليه ان يكون الحكم بالطلاوة مقصور بالسمع فان الاغتسال لم يوضع للطلاوة كذا ذكره الرضي [ غسل فيه رائحة ] بالتخصيص فانها غير داخلين في البدن مع المبالغة في نظائرها فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة لمن غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بأنه لو شرب الماء من واحد السنة لم يكن كائنه بأنه لا يهتبط بالصائم كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو الاحوط كما في الخلاصة ولو كان منه مجزئا بقي فيه طعام او كان في انفه ذرة رطب لم يمنع بخلاف اليابس كما في الزمدي وتكونه بصدور فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل للحيية الواجبة في الجنابة [ ر ] غسل ظاهر [ كل البدن ] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتنحة بالكل النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرمان والصباغ والعجان والطيان يمنع وقيل لا يمنع ولا يتحرك الخاتم الضيق لمن ما روي عن الاثمة الثالث رح كما في قاضيهان ويتحرك القوط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الاتصال ويغسل الاصبع في الصرة والماء في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزمدي وفي الغسل اشعار بان التيسيل فرض كما قال ابو حنيفة وعبد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا اسالة اجزائه كما في شرح الطحاوي وفي الاحتقار اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابي يوسف رح كما في الزمدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخلة في الجسد وكانت حارجة لغة لأن البدن من المنكسب الى الالة كما في المغرب والمقاييس

وغيرهما واليه اهير من معد رح في علة المحيط والذخيرة [ وحنته ان يفعل يديه ]  
 الى الرمع لثنا [ وفرجه ] اي ثم فرجه بان يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليمرون حتى  
ينقبه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الديبر ايضا كما قال المطرزي [ ويزيل ] عن كل  
موضع من بدنه [ النجاسة ] اي نجاسة حقيقية اكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيمن الازالة  
بعد الفرج كما موظاهر الهداية والسكاني او معترضة فلا يمن بل يفرض كما في الجلابي واليه اشار  
القاسمي في شرح الجامع حبث قال يمن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يفعل فرجه ثم يتوضأ  
من نحوما فلما وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ ثم ] ان [ يتوضأ ] اي يتم سائر اممال الوضوء من  
المستحبات والسنن والفرائض كما مر بينوي الفصل وبسمي ويصح على الصحيح كما موظاهر الرواية  
وصه انه لم يصح كما في المحيط وفيه رمز ان نية الفعل سنة كما في الجلابي [ الا ] فعل  
[ رجليه ] الرائعين في المتنقع ما سبأني وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المتنقع كما اذا كان من  
لوح او حجر يقدم الفعل وتيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي واهل وجهه ان الاحتراز  
من الخلاف في الماء المحتمل والكان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الفعل ثانيا [ ثم يفيض ]  
اي يصب [ الماء ] اي من الماء المعهود في الشرع الموضوء والفعل هو ثمانية اوطال وقيل معرفة و  
وطالان للوضوء والاول اصح والتقدير لبس بلازم حتى جاز التقصان والريادة بلا اصراف كما في  
المضمومات وذكر في الجواهر ان الاصراف في الماء الحجاري جائز لانه غير مضغ [ من بدنه لثنا ]  
فيبدأ بمكبكه الايمن لثنا ثم بالايسر ثم الرأس وسائر الجسد كل ذلك وقيل بالايمن ثم الرأس  
ثم الايسر وقيل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وهن اي حقيقة رح انه يفعل الفرج  
برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بضمحه اوطال كما في شرح الطحاوي  
واعلم ان نقل البلل من عضو الى عضو مد ارصال الماء يجوز في الفعل لا في الوضوء ويجوز  
نقله من عضو اليه في كل يهما كا في الخبراته [ ثم يفعل رجليه ] في مكان آخر طاهر [ لا في ] للكان  
[ المتنقع ] بافتح اي المجتمع للماء المحتمل ونبأ ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الحجاري  
جاز من الفعل لكنه ترك الحنه فلو مكث فيه ساعة فامسح الوضوء والفعل لا اكمل السنة كا في  
الزاهدي [ ويكفي لذات ] اي لامرأة ذات الشعر [ الضغيرة ] اي للمسوح فهي في الاصل فيعيل  
بمعنى مفعول والماء للمبالغة او القل الى الزواجب [ ان يبتل اسلها ] اي بلغ الماء اصول شعرها  
وعنه انه لا يكفي كا في المحيط فيغسل ظاهرة المحتسل وهو الصحيح كا في الزاهدي والاول المختار  
كا في الخلاصة وفيه رمز ان لا يكفي لذي الضغيرة فنعضها وقيل يكفي في البقالي اصح  
انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا نقضت كا في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي النجاسة  
لعدم الحرج كا في الذخيرة واعلم انه اذا اضروا غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تتمنع نفسها

من زلجها كافي المنية [ وموجبة ] بالكرم اي عرطه وقيل منه وقال الجمهور ان سببه اعادة الصلوة  
الاداء العمل محتجب بغير الجنابة والا فربما يعفن البدن فتتأذى به بالملازمة كما في الهناء [ انزال  
مني ] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج تبركا بعبادته صلى الله عليه وسلم  
كسحق روح في البسوط والذي بكر النزن مفيدا وقد يمكن مضافا هو ماء خلق منه حيوان كما في  
المفردات والمجمل وفيه مرميا وفي العلم ان العجل لا يكون الا من المائتين فما في الصباح والهابية  
انه ماء الرجل فليس للتقيد كقولهم انه ماء ابش يحكم منه الذكر فلس مختصا بالرجال  
والله ذهب المحققون من الحكماء والانزال مسر اي ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المني اذ الفرج  
الخارج لم يجب الفحل وهذا ظاهر الرواية وعليه الغرض كما في الراملي [ ذي دلق ] اي ميلان  
بسرة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دلق يخرج من  
بين الصلب والثرائب [ و ] ذي [ شهوة ] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تربه  
و التوضيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج  
بلا شهوة لم يفسد عند العامة خلافا لبعضى بن ابلان فان صدره يفتسل بخروجه على كل حال  
كما في المحيط [ صد الانفصال ] من الظهر او التجربة طرف الشهوة فلو جامع نبيا دون الفرج او  
استمنى بكفه او نظر الى امرأة بعورة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاحل احليله حتى  
سكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل بعد الوطي بلا نوى وبول ثم امنى يجب الفحل وهذا  
صندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الراملي وشبهه والخلف ( بن ايوب ) وبه نأخذ كما في  
النوازل وذكر في العلم انه لم يجب عند من وزع روح خلافا للشيخين ولو بال او نام او مشى  
ثم اغتسل ثم خرج بنية المني لم يجب اغتافا [ وغيبة ] تمام [ حشفة ] من رأس الذكر الى المقطع  
وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [ في دل او دير ]  
باربع سمات ومكولون والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى  
لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الفحل والكلام يشير الى انه لو غاب فيه اقل منها  
لم يجب كما في التنجيس لكن في الغزاة ان نفس الابلاخ في الدبر موجب وفي اللالى انه  
غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصي لو غابت وجب كما في فاسقان والى انها لو لفت  
بثوب او غيره لم يجب كما في الجلاي والى انها لو غابت في الحرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا  
تصير نفسها بخروج الولد منها مروح به في الخلاصة [ على القامل ] الراطى طرف موجب فلا ضرورة  
الى الخلف [ والمفعول ] للوطو وفي الكلام اعراضا باقتراط التكليف فلو كانا او احدهما غير مكلف  
كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلاي وكذا الرامق والمراققة والكافر اذا امل كما في المحيط  
ولا يرد راطي البيهية لان حكمه يأتي واعلم ان العرط الحقيقي هو الانزال وشبهه المحشفة تقوم

مقامه لخفائه فيوجب العمل موجب الرخصة [ وروية للمتيقظ ] ولو صيأ وفيه خلاف والاحتياط في الرجوع وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط [ للمني ] اي هيأ يقرن انه مني مراد كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة وعند روح تعالى واما عند ابي يوسف روح تعالى فلا فعل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام هكذا في شرح الطحاوي [ او للمني ] اي هيأ يفسد فيه انه مني او لم يفسد تذكر الاحتلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي يوسف روح اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب عنده فاعل عنه روايتين كما في الحقايق واما قلنا بلام العهد والمضى المفكوك لانا لانوجب العمل بالمضي اصلا بل بالني لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المضي المفكوك لاحيقته كما في الخلاصة وغيرهما وفي الكلام افعال بانه لو يتيقن بالمضي لم يجب تذكر الاحتلام ام لا وهذا عندهم ملن ما في المصنف من المختلفات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ وبأن لا تدخل لانتفاء الالة قبل النوم وفي النواذر عن محمد روح انها لو انقضت قبله بلا تذكر الاحتلام لم يجب العمل الا اذا يتيقن انه مني وقال الحلواني انه مما لا بد من حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما فعلى ما قررنا لا تصرف فيه بل في القائل بد الروية الابصار والعبي عن غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجهول عند الجمهور وتدخل في المستيقظ المتيقظة تبعاً فانها كالرجل ملن ما ذكرنا واحترز بقوله روية المستيقظ المضي من روية الميقيق والصاحي المضي بعد الاغفاء والمكسر فانه غير موجب لكن رويتهما المنى موجبة كما في الخلاصة وبقوله المنى والمضي من الردي فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمنى والردي بالتمسكهم وقيل بالتعدي فالدول ما يخرج عند الملازمة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فانتحل ثم خرج منه شيء لرج هو ردي [ وانقطاع الحيض ] ملن انقطاع العادة او الثلاثة الى التمتع وقد بقي من آخر الوقت مقدراً يتمكن على الاشتغال والتعريفة لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق النك كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم المبتدأة دون العشرة عوق الثلاثة وجب العمل ولم يجب ثانياً عند العشرة كما قال بعض المشايخ واجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان العوط والعبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفيه شهيد الكرمانني انه نفس الحيض الا ان العمل فيه مفيد فتأخر الى الانقطاع [ و ] انقطاع [ النفس ] كالحيض فيما فصلنا وفيه افعال بل لو ولدت ولم تر دماً لم يجب العمل كما قال ابو يوسف روح وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابي حنيفة روح وبه اخذ

أكثرهم ووجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [ لا ] أي غير موجب له [ وطن بهيمة ] بالهمزة  
 أي جماعها وإن كان في الأصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا نقله كما في المفردات [ بلا انزال ]  
 أي بغير خروج المني فالباء عامل في الانزال على الأصح ولا للتبعية بمعنى غير كما ذكره السبكي  
 ولبينة كالبهيمة إلا أنه لم يذكر لظهورها [ ومن ] أي دورم عليه بلا عتاب فيكون من سنن  
 الزوائد ويحتمل أن يكون من المستحبات لبوانق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلاوي لكنه  
 يخالف المحيط [ للجمعة ] أي ليوم الجمعة كاهر الظاهر ويحتمل لصوتها كما قال أبو يوسف رح  
 لأنها أفضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وصنه أنه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والأول  
 قول الحسن ورواية من الصحابة فإنها أفضل الأيام وفيه إشعار بأنه لو اغتسل بعد الصلوة  
 لعزل سنة وفيه اختلاف بين الحسن وأبو يوسف رح كما في التحفة وغيرهما لكن في جمعة المحيط  
 وقاسمیان أنه لم يعتبر بالاجماع وفي الزمعي والجلاوي عن أصحابنا أنه لو اغتسل يوم الخميس  
 أو ليلة الجمعة يعمل بها لأنه حصل دفع الرائحة المقصود منه [ والعبدین ] أي لهذين البيوتين  
 وفيه اختلاف الحسن وأبي يوسف رح كما في التحفة ومباني تمامه في فصله [ والأحرار ] أي  
 للأحرار عند إرادته [ و ] يوم [ مرة ] هكذا أطلق في المحيط وأكثر الكتب لكن في المأثور  
 أنه سنة يعرفات وإليه أشار في المصبرات وأعلم أنه يستحب غسل الصبي والمجنون إذا بلغ بغير  
 الاحتلام وإناق كما في التحفة وكذا غسل العجاجة وليله البراءة والغدر وعرفة والكافر إذا أسلم وأما  
 الجنب فواجب كما في عزائقة الفقه ثم شرع في الماء وهو من ثمرين مطلق غير محتاج إلى قيد كماء  
 البهار ومقتبل محتاج إلى قيد كماء النمار والأول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كالقال  
 الفقيه وغيره أنه لا يزيل الحقيقية من البدن والأول هو الصحيح وأما ماء اختلط مائع به فإن غلب  
 فبطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ ويتروماً ] بالضمه أي  
 يظهر أعضاء الوضوء [ ماء السماء ] أي ماء نزل من هذه المظلة أو السحاب سواء كان في الهواء  
 أو ما كنا ملو وجه الأرض أو جازياً فلا يتروماً بالثلج إلا إذا قططر ومن الصحابة أنه يتروماً  
 به والأول هو الصحيح كما في الظهيرية [ و ] ماء [ الأرض ] أي ماء يكون في أقالم الأرض كماء  
 الأنهار أو ملو وجهها جازياً كالأنهار أو ساكناً كالحياء فلم يصح ما قال بعض أصحابنا أنه لا يتروماً  
 بالماء الراكد ولو كان أكثر من عشرين عشرين عشرين في المحيط وإنما خص التوضي مع أنه مزيل لمطلق  
 الحدث وكذا الجنب أكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى أن الكل نازل من السماء ولو اكتفى  
 به لكفى [ وإن تغير ] أي حال كونه تغير ذلك الماءين لونا وريحاً وطعماً [ بالكس ] بحركات  
 للهم الألف كما ذكره ابن مالك وفيه إهارة إلى أنه لو لم يكن التغير بالنجاسة لم يتروماً به كما في  
 المحيط وفيه إشعار بأنه لا بأس بظن التغير بالكس إلا أنه خلاف إشعار المتن [ واغتسل به ]



بالطبع او غيره [طاهر] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النفاقة او لا كالزجاج والتمر والصابون وورق العجور [الا اذا امرجه] اي يتروا بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [عن طبع] جنس [الماء] اي من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتروا ماء الحبل او غيره اذا كان ثخيناً وفيه اشعار بأنه ليعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف رَحِمَهُ اللهُ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ رَحْمَنِ بْنِ أَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللهُ قول محمد بن ابراهيم ان المعتبر هو اللون والازل هو الصحيح لتقدم الجزء الى الوصف في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والحل وماء الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طعما كماء البطيخ والانهار والانبذة فالعبرة لغلبة الطعم وان توافقا لونا وطعما كماء الكرم فلغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء [او] اذا [غيره طبعاً] او غير طبع الطاهر الماء للاكل او الشراب او التداوي او غيره [وهو] اي والحال ان ذلك الطاهر [سواء لا يقصد به النفاقة] سحر البرق وماء الباقلي السطيوخ وفيه اشارة الى ان الغلبة مانعة فيما طبع من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبع الاس او الصدر او الاعنان في الماء وتغير لونه تروا به اذا كان واقعاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست قطعية كما هو الكلام مفعول بأنه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير مذكورين كان ظهور دما في الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي والبيهقي في المصنفات فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [وان احتل به] اي بذلك الماء [التنجس] بالفتح [فان كان] الماء [جارياً] في مرف الناس وقبل هو ما يحصل شيئاً وان قل وقيل ما يلزم بتبته وقبل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي ومن اي يرمف بالاعتقاف والاصح هو الاول كما في التحفة ويحصل في الجاري ماء البليج اذا جرت الى طريق فيه نجاسة تفتت واعتلط بحيث لا يترك لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يطر حتى لو اساب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكل ماء الحمام حتى لو ادخل فيه يده وعلبها قدر لم ينجس قبل هذا من ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ انه اذا دخل الماء من الانبوب والاعتقاف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الاعتقاف المتدارك ان لا يمكن وجه الماء فيما بين الفترتين كما في الزاهدي [او] كان وجه الماء [مشراً] بالمكون والتأنيث لخصف التميز الذراع كما في هرب الكرمانى او لتأنيته كما في المغرب [في غير] اي مضروباً فيه فيكون دزرة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاماويل وبه تأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقبل خمسة عشر في خمسة عشر وقبل اثني عشر في اثني عشر وقبل ثمان في ثمان ومثله من عهد رج كذا في شرح الطحاوي ومثله من ابي يوسف رج وقبل

سبعاً في سبع كافي الزامدي ومثله عن محمد بن كافي النظم وهذا في الربع وأما في المدور فيحسب  
 ان يكون دورة ثمانية واربعون ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول لموافقاً في الكعبه وقيل ستة  
 وثلاثين وهو الصحيح المجهول عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق العرض المربع  
 داخل المدور وفي الثالث بما ساديه واختلف في الذراع في المحيط الاصغر ذراع على مكان وزمان  
 وفي فاصحة ذراع الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قائمة في كل مرة كما في الرائجي  
 اولى المرة المابعة كما في الكرماني او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمرات وفي النهاية  
 الصحيح ذراع الكرماني وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكعبه فلو كان وجه  
 الماء ثمانية في ثمان بذراع ثمانية قبضات وثلث اصابع لكان عرضاً في عرضاً هذا القول والاطلاق  
 مفهوماً لوانصل في الارض ذراع اولى العرض طحلب اذ كان فيه قطع غشب او جمل يتحرك بتحريك  
 الماء جاز فيه الرضوخ كما في الزامدي [ لا يتحسر ] اي لا ينكسف [ ارضه ] اي ارض الماء الذي يكون  
 عرضاً في عرض والاضافة للعهد بالفرقة اي برقع الماء بالكعبين والجملة ستة عرضاً في عرض وهذا  
 قول بعض المصنفين في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل  
 ما يبلغ الكعب وقيل هبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مقوس الى الناظر كما في حاشية الهداية  
 والعشر في العشر ام من السعدي والعكبي يدل على ماله طول بلا عرض بحيث لو رسم اليه صار  
 عرضاً في عرض فانه في حكمه على الاصغر كما في الاختيار وغيره وكذا بحر عميق مائتها عرضاً في الاصغر  
 وروي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينحس كما في النبية وهو على ما اختاره  
 من المقادير والعمق الذي هو خمس اصابع تقريباً ثلثة آلاف وثلث مائة واثنان عرضاً من الماء  
 الصافي ويسع ذلك في غير كل صلح منه طولاً وعرضاً ومما ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع  
 تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [ لا ينحس ] ولا يتغير عما عليه من الطهوية ذلك الماء الذي  
 كان جارياً او عرضاً في عرضاً في حارة الى جواز الرضوخ بقرب مدرة في هذا الماء الجاري كما في فاصحة  
 والى جواره من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضاً وعليه الفتوى والى جواره من  
 العرض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر وعليه  
 الفتوى كما في الزامدي وكذلك لو كان عيناً هي سبع في سبع او خمس في خمس ينتج منه الماء وعليه  
 الفتوى حكماً في القيمة وغيرها [ الا اذا غير ] اي يكون مطهراً في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك  
 اننجس [ طعمه ] اي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً او عرضاً في عرض والطعم بفتح الطاء ما يرد به  
 ذوق الصبيح من حلاوة او مرارة او غيرها [ او لونه او ريحه ] فانه ينحس الا اذا خرج منه شيء  
 يورود الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يقتضي  
 كما في الزامدي والاول اصح تيسيراً للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض وللماء

الجاري كما في عامة المتداولات بالمحيط والدخيرة والخلصة والاضحان وغيرها فترسل جيفة نهيرة وجرت الماء تحتها وفوها لم ينحس إلا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المصبرات من الاسباب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات من اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر من هذا رح انه صغر في عشر والصحيح من ابي حنيفة رح انه مرهول الى غلبة الظن فانها كاليقين في وجوب العمل به وعند رح يجمع الى قوله ومن ابي يوسف رح ان الراكد كالجاري لا ينحس الا بالتدبر [ وان لم يكن الماء ] المختلط بالنحس جاري ولا في حكمه [ ينحس ] ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طامر فان فيه اختلافات مذكورة في عشر في عشر كافي الطهيرية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم كان احسن واعلم انه اذا رأى رجلاً يتوضأ بماء نحس اختلفوا في وجوب ابعاده عليه كما في المنية [ ولا بأس ] اي لا كمال هذه عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولاً لانه انما يقتصر الى نفيها في مظانها والمذا قبل في لاس باس اي باس قليل وهذا اكثر في لانه قد يستعمل فيها يكون الفعل اول بل واجبا كما في صوم النهاية [ موت ما في المولد ] اي ما يكون تولده ومثواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم مائل ينحس اجماعاً سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالى في غيره فلم ينحس كالقط والاوز والجمرة كما في مخرج الطحاري لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينحس وهكذا في الماء كبيراً لا صغيراً لعدم الدم والاطلاق صغير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح حكماً في الميموط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالمسك كذلك اجماعاً واما غيره كالفسلح والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ ولا بأس بموت ] ما ليس له دم مائل [ سواء مات في الماء او مائع آخر وهو ان كان بحراً كطير الماء صغيراً كما في المحيط او برها كالجراد والذباب والذئبور والعقرب والفيل والبرفوت والبقر سواء من الدم او لا والاصح في المعلق انه اذا مص الدم بنجسه كما في الراشداني واما قيل بالمائل لان المعتبر عدم السيلان لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير مائل لم يكن موته في الماء منجماً كما في حاشية النهاية وغيرها لكن في الميموط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلان ما ظهر منها يبض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الجملة مغنية عن الاول والقول بان ذكره لزيادة التوضيح لا يليق بهذا الكتاب \* ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيوط شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ ولا يتوضأ ] عطف على يتوضأ [ بماء امتصر ] اي استخرج الماء بالحصار او بغيره بان دق دناً ناعماً ثم استخرج منه الماء اودق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انصب بنفي الترضي [ من شجر ] اي نبات فيشاول نحو الديباس وورق الهندباء [ او تمر ] اي فرع نبات

فيعمل نحو الورد وسائر الأزهار والامتصار أهم من الحقيقي والحكمي يدخل فيه ما في الريع من ماء الكرم وعن أبي يوسف ر ج انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الداروقه والبطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به ح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اهل عهد ر ج وعنه الرجوع الى التيمم وبه اهل ابو يوسف كما في الترتاضي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شئ من الاعضاء وان كان ما بلاقي الشرة اقل فغسلت العضد وتوضأ لم يستعمل كما قال كثير من الشافعيين الا اذا كان مختلرا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائن وكذا فمالة الجمادات كالقندر والقصاع والثمار وبها يصير مستعملا عند عهد ر ج [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعند هذا للقربة [او رفع الحدث] اي امتنع لغير القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بفريضة العطف فلا يلزم ان الامتعال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ حدث ثوبا له يكون مستعملا اتفاقا كما اذا نزع ثانيا او غسل البدن حائضا او غيرها قبل الطعام وبعد واذا غسل المحدث الاعضاء للتبريد يكون مستعملا عند هذا قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملا اتفاقا كما في الراعي واخا قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعاً لظاهر البراية وروى ابو يوسف وعنه من ابي حنيفة ر ج انه طاهر غير ظهور وبه اهل عهد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اهل والجنس عنه انه خليط وبه اهل والى هذا الخلاف مال شافعي بلخ واما شافعي العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار الحقين من مشايخنا فانه الاظهر من ابي حنيفة ر ج وهو الاقرب لدروغ في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوح على قول عهد ر ج كما في المحيط وغيره وفي نهي التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة النجس به ويكره هربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الراعي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه مادام على النضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في الترتاضي وفي اطلاق الاحتعمال ومزاك انه لو غسل اعضائه لقربة الف مرة قاله الاخير كالاول مندنا واما عند هذا الثالث غير مستعمل كما في النظم والردضة والى انه لو توضأ الصبي صار مستعملا وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عافلا كما في المحيط والى ان غسلته الجنب كالتوضي وفيه خلاف حكاه في الزينة ويعبر القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرها مما ليس من اعضاء الوضوء ليس مستعمل وهو الاصح وهذا لو غسل الجمادات كالاثواب والقندر والقصاع والثمار كلها اشير اليه في الخزائنة وفي الاكتفاء اشعار بانّه اذا زال من العضو صار مستعملا وهو الصحيح كما في الهداية والخزائنة ومدا

ملحوب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان  
وهو اختيار الطحاري وبعض متأني بلغ وظهر الدين الرغيفاني كما في المحيط وهو المختار  
كما في الخلاصة وذكر الترمذي ان لو تأثر من العضو ثوبه لم يخل حكم الاستعمال  
بالاجماع \* ثم ذكر من سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انصب بفصل تطهير  
الانجاس فقال [ وكل اصاب ] بالعموم اي جلد غير مذبوح كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب  
والصالح وغيرهما [ دبغ ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة الفتن والوطوبه بالادوية او حكمية  
بالتربيب والتشميس والالقاء في الريح [ طهر ] ولا يعمد نجسا بالابتلال في الحقيقي اتفاقا  
وفي الحكمي على الاصح كما في المصنوعات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس  
وكذا لحم جلد كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمك جاز وكذا  
الكرش ومن ابي يوسف رح انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدية وفي تكبير الامواب  
اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه يوم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر  
[ الاجلد ] اي قدر بدن [ المغنزير ] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل حكما في المغنيز ومن  
ابي يوسف رح انه يطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للصاحبين ففي كونه  
نجس العين خلاف كما في الزمدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والغردة يطهر  
به وفيه خلاف كما في الخزانة [ و ] جلد [ الادمي ] اي المخص المنسوب الى آدم بان يكون من  
اولاده عم ولو كانا فانه لا يطهر به لثلا يستعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة  
الا انه لا يجهز الانتفاع به لاحترامه وفي الزمدي انه لا يقبل الدباغة [ وما ] اي حيوان  
[ طهر جلد ] بالدبغ طهر ذلك الحيوان جلد و لحمه وجمعه وجميع اجزائه حكما في شرح  
الطحاري وقيل لا يطهر الا جلد و الاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلد  
لا يطهر عند بعضهم اذا كان سروره نجسا [ بالذكوة ] الشرعية الذي من الامل مع التسمية فلو ذبح  
حملا مجوسي لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه ماله ولم يمس عمدا لم يطهر على الصحيح  
كما في النية وظاهره يدل على شعوره الاختيارية بين اللبنة واللحمين والضرورة اي موضع اتفق اليه  
اشار كلام القنية ولا يفعل طهارة الحيوان بما يذهب نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وما  
لا مدخل للذكوة في طهارته اصلا كالصعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من  
اجزاء الحيوان والذكوة مطهرة للصعور والعظام كما ياتي [ وكذا ] اي مثل جلد في الطهارة  
بالذكوة [ لحمه ] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجناد لزوم انتفاع الصمير [ وان لم يؤكل ] لحمه  
وانما خص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو  
الصحيح كما في الكافي [ وما لا ] يطهر جلد بالدبغ [ فلا ] يطهر ذلك الحيوان بالذكوة قبل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم  
 معتبر في نص العقوبة فلا انهم من ذمهم يومئذ المحجوبون كما في حدود النهاية واما في الرواية  
 فاكثري كما مر [وشعر للينة] مثل الصفوف والوبر والريش واللينية ما زال رحمه بلا نزكته [وعظمها]  
 مثل القرن والحف والظلف [وعصها] مثل السن على رأيي والعصب اطنايب المفصل [طاهر] ذلك  
 الثلاثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق مغير الى ان شعر العكبل وعظمه طاهر وعند  
 الحسن نجس وكذا عظم الغيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزامدي وفي الإضافة  
 اشعار بان هذه الاشياء للحي طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك للينة كان اولى والايشاء  
 مقيدة بالبيومة بلا دسومة و الا فنجسة كما في فاصيخان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا  
 للحيوانات في الاكثر افزده بالذكر فقال [وكذا] المعز والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر  
 ومن محمد روح لم يحجز الصلوة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر و  
 عظمه طاهر فحرم احتراماً حتى لو انطحن في الدقيق لم يؤكل وعن ابن مقائل انه يؤكل وفي  
 تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للتحذير نجس وعن الامية الثلاثة ان شعرة طاهر كما في  
 الزامدي \* [ببر] وقع [فيها نجس] بالفم كالبول والخمر ولو قطرة والعدوة وعرة الدجاجة وطما  
 كان اربابها قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو بعر الابل والغنم في طاهر الرواية لم ينجس  
 بالقليل امتحانا وطما كان او يابها صححا كان او منكسرا على الصحيح وينجس بالكثير قليل  
 هو ثلث ومن محمد روح ما يخلد روح الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكثره الناس  
 كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف روح في اليابس وذكر صدر الشهيد ان الرطب  
 كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق البير يدل على ان ابار القروح والامصار والقلوات فيها سواء  
 وهو الاصح كما في الزامدي واحترزهما اذا وقع فيها سحاط او يراق فانه لم ينجس لكنه يكره كما  
 في الزبدة [او مات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] فبرمائي المولود وله دم سائل لما  
 سبق وبه صرح في المفارج واطلاقه مغير الى ان صغيره وكبيره سواء [انتفخ] اي تورم وتغير صفة  
 حيوان ويوصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تنفس] اي تقطع او سقط  
 شعرة وانما لم يكتف منه لثلاث يتوهم انها اذا تنفخ لم يطهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لم يقع  
 فيها ذنب الغارة او قطع لحم الميتة ينزع كل ماؤها كما في فاصيخان وغيره [او مات] (مثل ادمي او شاة)  
 اي مات احدهما او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط ينزع كل الماء وعن ابي واسم الصغار اذا  
 وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط ومن ابي حنيفة روح ان الجري  
 كالغاة ومنه انه والسحلة كالدهاج كما في الزامدي [ينزع كل ماؤها] خبر بمر والاحسن الاكتفاء  
 بالنزع فانه استقاء ماء البير هو ما كان مستندا الى نفسها او ماؤها كما في اللغز طن ان ليس في

الاماس والصاحح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء وميائي  
خلاله وفي الكلام دلالة على انه مخرج النجس الا ان نزح وفي الزاهدي لو رفع فيها عظم متلطف  
بالنجاسة لم تعلق اجرامه يظهر بالنزح وكان فعلا للعظم وفي الجواهر لو رفع صفور في بئر وعجزا  
من اجرامه فما دام فيها فتحة فتحت مدة يعلم انه امتلأ وصار حماة وقيل مدة ستة اشهر  
وفي الاحتفاء اشعار بان النزح مطهر للنجس كلها والذلو والرهاء والهد تبعاً قيل هذا في حق هذه  
البير واما في حق غيرها فلا تكلم المجهول ذكره في المعني وقيل ينزح حماها وقيل يظهر بدونه  
وبه نأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حما لم ينزح كل ما فيها الا الخنزير  
فان كان آدمياً لم ينزح شيء كما اذا كان صفوراً او دجاجة او فارة او سنوراً امتحاناً كما في المحيط  
وهذا اذا لم يكن على المخرج اذ غيره نجاسة ولم يصل منه الى الماء فان تيقن بالنجاسة بنجس  
بوصول الفم اليه ما ذكره كما في التلطف فهي المكروه من ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء  
وسط وقيل مهورون وفي المفكر نزح الكلى كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البير  
بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا بنجس كما في الزبدة والقنية وعند الشافعي انها لم تنجس  
كالتجاري كما في الخزانة ومثله في الزاهدي وقبه من عهد رحمه الله اجتمعت اناذ ابو يوسف  
على انه كالتجاري ومثله في المحيط الا انه روي عنه انه قال كان هذا قبيحاً تتركه بالاثار [ ان  
امكن ] النزح بعد متبع الماء مثلاً وماية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الذلو منه او اكثره فلغار  
الماء قبل النزح بقدر مهورين طهر الباقي وان غار ثم عاد نعن عهد ربح مهورين وقال شداد  
انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزح مهورون ثم غار ثم عاد لم ينزح  
الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلوا في التوالي والاختار  
انه لم يفترق كما في الزبدة ولو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدار  
الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [ والا ] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [ فقدر ما فيها ] نزح  
او ينزح قدره [ يقول ذي بصارة ] بفتح الواو والباء اي يقول رجلان صاحبي معرفة بمقدار الماء وهو  
قول نصر بن عهد وهو الامح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فيكفي رجل واحد كما  
في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقوض الى راي المبتلي به وعنه مائة دلو ومن ابي  
يوسف ربح اخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الزاهدي ومن ابي حنيفة ربح يمسح عبق  
البير وعرضها بالاشبار ثم يضرب العبق في العرض ثم ينزح لكل غير دلو ان كما في الزبدة  
وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند عهد ثلثمائة  
وبه يفتي كما في المصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما  
ينزح لا غير او الجميع الا انه يظهر بنزح البعض كما في التوراتي وهو غليظة ثم غفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول ما نزع مفرق في اخر نزع منها مفرقون والفاقي  
تسعة مفرق كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول حكما في البسوط فلو انفصل  
من وجه الماء ولم يخرج منها مفرق كما قال محمد بن حنبل لا يبي يوسف رح كما في المحيط [ وفي ]  
موت [ سحر دجاجة ] في الجنة كالمنبر والفاغنة بلا نفيس ينزح [ اربعون ] دلو بطريق الاستجاب  
وفي خزانه الغقه خمسون [ اثنى عشر ] بطريق الاستجاب منه قوله تعالى ليجمعنهم الى يوم  
القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط ومن ابي حنيفة رح اربعون في البيت الكبير  
وستون في الصغير كما في الترمذي وقيل تصحب البر ومن ابي يوسف رح في المنور ينزح  
كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والحمر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر انما  
[ وفي ] نحو مصفر [ كصخرة ] عام ابرص والفارة [ نصف ذلك ] اي مفرقون اثنى عشر ومن  
ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي المعركة كما في الزاهدي  
وهذه المراتب الثلث ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة رح ان في نحو الحجلة والفارة الصغير الحجة  
مفرق دلاء وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [ دلو وسطا ] تسر اربعون  
وميتين ونصف والبراد الدلو المعتدل المعتدل للبار في البلاد وقيل دلو تلك البيرة ومن  
ابي حنيفة رح دلو يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة امناه وقيل منوبين والدلو  
المعرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصلعا كما في الزاهدي وقيل اعمار بان مائها  
نفس قبل النزح واحتلفوا ان المنتحس ما نزع لافير او الجميع الا انه لا يطهر بنزح البعض  
كما في الترمذي [ وشبهه ] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويؤنث [ لمحتص به ] اي يعتد  
بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة مصفورا مثلا وما كان  
دلو عظيم يجمع مفرقين دلو وسطا ثم نزع مرة لكان كفاية قال القديري هو احب الي وقال زفر  
والحسن ربهما الله انه لم يحز كما في المحيط [ ويستحسن ] البهر [ من وقت الوقوع ] اي وقوع  
الميتة فيها كما في المألوف وشرح الطحاوي [ ان علم ] ارطن ذلك الوقت بلا خلاف [ والا ] يعلم  
فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفع [ فمئذ ] اي مدة نعيمها [ يوم ] وليلة [ فهو معنى جميع  
المدة ] وان انتفع [ فمئذ ] اي مدة نعيمها [ ثلثة ايام ولياليتها ] الثلثة [ دالا ] اي ابو يوسف  
ومحمد رح [ مئذ ] اي اقل تلك المدة زمان [ وجذ ] وتبين هذا الوقوع سواء كان الواقع منفيا  
او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به وعمل وحكم الرضوخ والغسل سواء في القولين  
ويقتي ركن الاثنية بقوله نعم يتعلق بالصلوة ويقولها فما حواه وانما قيد بالبهر لان التبر  
لم ينتحس عندهم الا عند الرجلان وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه في الطري يوم وليلة وفي  
الياس ثلثة ايام والميتة لانه لو وقع فيها حي منك ثلثة ايام فلا يدرك حتى مات فان انتفع



أعيد صلوة ثلثة أيام عند الشيخين والأصلوة يوم وليلة عند أبي حنيفة رح ولم يعد شي عند أبي يوسف رح الكل في الزاهدي [ومور الأدي] ولو صغيرا أو حائضا أو كافرا وكذا مور هارب الخمر فانه إذا أتى عليه مملات ولحس شقيه بلماثة ولعابه فقد طهر كما في العنبر كن في الصمرات لو طال هاربه لم يطهروا ن هرب بعد مملات ففي الزاهدي يكره للمرأة مور الرجل وله مورما وهو بقية الماء التي تركها الخارب في الأثاء أو الحوض ثم احتميم ببقية الطعام وغيره كما في المغرب [و] مور [الفرس طاهر] في رواية عنه وعن ابن الترمذي بخبره أحب وعنه ابن مورما مكره ومنه انه مسكوك والأصل ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [و] مور [كل مأكول] من الطيور والأنعام وإنما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل إلا الجيف مع ان مورما مكره كما في الزاهدي وغيره لأنها غير مأكولة بدون الحبس فكانها غير مأكولة [طاهر] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة إلى الطهوية [و] مور [مباح البهائم] من الأسد والغلب والغيل وغيرها [نجس] لم يتروا به وعن أبي يوسف رح انه مكبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افترقت مقت بطهارة مور الكلب والغنزير كما قال مالك رح لاجراء ذكره الترمذي والمبع مأخوذ من المبع وهو القهر صمي به كل حيوان مالب قتال والبهيمة قد مرت [و] مور [الهرة مكره] كراهة تنزيه أو تحريم كما في حاشية الهداية والأصح انه كراهة تنزيه عندهما ولم يكره عند أبي يوسف رح ومثله عند عبد رح لكن إذا أكلت الفأرة فخرت فهو نجس بالاحتصاص وأما لو هربت بعد ساعة لم نجس عند أبي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الأصلية كما هو المبتدأ فإن مور الرحمة نجس كما في الكشف وإنما عصت بالذكر مع انها داخله في مواضع البهيوت لانه لا خلاف ان مورما مختلف فيه [و] مور [الدجاجة المختلة] بالتمديد الرحلة التي لا تعلق في البست وقيل ما يصل منقارها إلى ما تحت قلبها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وشربها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجل مفراش غيرها لأنها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل البقر والأبل لكان أحسن [و] مور [سباع الطير] جرح الطائر من الصقور والنسور والجداة وغيرها مكره كراهة تنزيه أو تحريم كما في الحاشية وقيل إذا ثبت عدم تنجس منقارها لم يكره وهو رواية عن أبي يوسف رح وبه اقوى المتأخرين

(ن) لانها تفتش الانجاس وفيه اشارة إلى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلفوا انها ان تجعل في قفص والقفص حارجه فلم تعد نجاسة أصلا أو في بيت والقفص فيه فانها لم تعد نجاسة غيرها ولا تحول في نجاستها والأصل الحق لانها وإن لم تأكل لكنها تلتقط الحب من بينها والأحسن ترك الدجاجة فيحمل البقر والأبل الخ

كنا في المحيط وقيل لا يكره مور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي ومور [سواكن البحر]  
 من الجحفات كالبحر والغارة والعقرب والقنفذ مكره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه  
 كمور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكره كراهة نزيهه كما في الزيادة فلا يجوز التيمم عند  
 وجوده والسواكن جمع ماكنه كهرالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ماكن فانه صفة  
 غير العاقل كالزاهدي جمع المامى [مكره] ذلك الاسار وحكم المكره انه يجوز ويكره استعماله  
 مع وجود الماء المطلق كما في قاضيخان ومور [الحمار] الاهلي بقراءة المأكول [والبغل مفكوك  
 فيه] اي في حكمه فقبل الفك في طهوريته مع الجزم بظهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه  
 وقبل الفك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيخان وانهما مورهما نجس  
 وعند محمد رح ان مور الحمار طاهر ومن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان مورده الحنف من  
 مور البغل وقيل ان مور الفعل منه نجس لشم البول والصحيح انه مفكوك كما في المحيط وفيه  
 دلالة على ان الحمار اسم من الذكور لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فمع نقول  
 بالتبعية وفي كلام للمص دالة على ان مور الانان مفكوك ومن ابي حنيفة وزفر والحسن رحمهم  
 الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المفكوك بقوله [ويتوضأ به] ويتيمم [اي  
 يفعلهما جميعا فلم يكتف بأحدهما وفيه افعال بان الافضل تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند  
 زفر وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتوضأ بمورهما ان وجد الماء  
 [والعرق] من كل [المحور] طهارة ونجاسة وكراهة وهكذا قال الزاهدي ان مرق مد من الحمر  
 نجس وفي الزيادة ان مرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وهبهما نجس وفي قاضيخان ان  
 مرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط من الامام الحلواني ان مرقهما نجس لكنه مفر في البدن  
 والثوب ومن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وانه الله حقيقة \*

[فصل] مصدر معنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ او النقرش مع الجعل مبني على السكون  
 لانه غير مركب او مرفوع على انه غير محلوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون  
 مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرا افعال مخصصة ذى الكلي وغيره انه القصد الى الصعيد  
 لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو من شيق [يخلف] ذلك [الوضوء] اي وضوء الحدث فلو تيمم  
 المتيمم لم يكن توبة كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعروف افعال بقصر الخلفية على التيمم  
 على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من  
 ابي يوسف رح وعنه انه يوسي بغير طهارة للتقبة بالمصلين وعنه انه تيمم بالتراب النجس ويوسي  
 وعنه انه يركع ويحجل ثم يعيد وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والفعل] اي غسل  
 الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلاة الواجبة او الهنة لكن في الظاهرية ان الحائض لا يتيمم

لصلوة الجارية والعبد إذا طهرت لأقل من عشرة [ عند العجز ] أي عجز التيمم [ عن ] استعمال [ الماء ] أي ماء كاف لطهارته حتى إن التجنب إذا كان له ماء يكفي لبعض أعضائه أو المحدث لو هو تيمم ولم يجب عليه صوره إليه إلا إذا تيمم للجنبانة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فإنه يجب عليه الوضوء ح لأنه قد روى ماء كاف له ولم يجب عليه التيمم لأنه بالتيمم خرج عن الجنبانة إلى أن يجد ماء كافيا للفعل كذا في شرح الطحاوي ويختار هذا ضرورة ما عالج للص وإنما إذا كان مع الجنبانة حدث موجب للوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبانة بالاتفاق فإن مع فيه معني بعد حكما قالوا في قوله تعالى إن مع العسر يسرا وبه ينحل ما في هذا المقام من الأشكال المشهور [ بعده ] أي الماء من التيمم أو التيمم عن الماء [ ميلا ] أي بعد ميل وهو في الأصل مقدار مدى البصر من الأرض ثم ممي به علم مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبنى على كل ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرس ف قيل ثلثة آلاف ذراع إلى أربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل ألفان وثلثمائة وثلث وثلثون خطوة كما في حج النهاية وقيل ثلثة آلاف خطوة كما في البنابيع والأول أيسر بالنظر إلى المبدأ فإن الخطوة ذراع ونصف والذراع أربعة وعشرون أصبعا بعدد حروف لاله إلا الله بعد رسول الله كما قالوا إلا أن المشهور اعتبار الخطوة وهذا كذا عند أبي حنيفة وخ وفي رواية عن محمد بن روح و قال لا يخلط إلا على رأس ميلين وقال الحسن هذا إذا كان الماء بين يديه والا فالعشر الميل ومن أبي يوسف رح أن الاعتبار فية القافلة من بصره وهذا أحسن جدا كما في الصغيرة ومن محمد بن روح رتبة مهم كما في التمرناهي والميل هو المختار كما في الهداية والتقيد بالعجز يدل على أن لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر أنه يجوز لسجدة التلاوة كما في الخبرات وهو المختار كما في المختار للإمام طاهر بن محمود رح وإطلاعه مغير إلى استواء للقيم والمسافر في ذلك والأصح كما في السجدة وقبل أن البعد في القيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوفه مرسعا بمقصر فيه المانور وقيل مرسعا لا يصح الأذان وقيل أصوات الناس كما في المحيط والتقيد بالميل يدل على أن في الأقل لم يتيمم وإن خاف خروج الوقت كما في الأرواح لكن في النوازل أنه يتيمم [ أو مرض ] أي خوف حدوث مرض أو ضعف كان أو يكون أو زيادته أو اشتداده أو وجدان رجح له أو إيذائه إلهاء شديدا بسبب استعمال الماء أو الحركة كما في مواضع الزاهدية والإطلاق دال على أن المريض يتيمم ولو وجد التعوي هرا كان أو عبدا وفي الأول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قول الإمام هذا اللفظ محتمل لعشرين محئلة فصاعدا [ أو ] خوف [ بؤس ] ممرض أو متلف للنفس أو العضو في المفرد أو القامة وقالا لا يتيمم القيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم إجماعا قيل هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم إجماعا ونخصيص البؤس من قبيل الاكتفاء فإن البحر العبد

مبيح للتيمم النخل في الزاهدي [ اوعدو ] سواء كان آدمياً او غيره فان منع الكفار الاصغر من الوضوء والصلاة نيم وادعى الا انه يعبد وهكذا المقيد والمحبوس الا اذا كان خارجا عن ذلك عند لا يعيد هكذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالانفاق كذا في المضمرات [ او عطف ] له او لغيره بالفعل او بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبع التمتع كما في القنية ولا يمام موضح في الغلوات في الجب او غيره فانه للغرب الا اذا كان كثيرا يحتدل به من انه له وللتوضي جميعا كما في النوازل وعن طي ومحمد بن الفضل ان ما للوضوء يغرب واما للغرب لا يتوضأ به كما في المحيط [ او عدم الله ] كدلو وحبل ومنديل ونحوها فلو وجد ثلج او جمد مع آلة اللزوب او ما تحت آلة التقديد لا يتيمم وقيل يتيمم كما في المنية والمتبادران يكون الالة متصرفا فيها فان كان مع رفيقه دلو ليس عليه ان يبال وان سال فقال انتظر حتى امتلأ فالمستحب منه ان ينتظر آخر الوقت خلانا لهما كما في الزاهدي [ او خوف فوت ما يفوت ] من الصلوة [ لا اى خلف ] بفتحسين والسكون حال من الصلوة اي غير مستهية الى ما يقرم مقامها فانها ثلثة انواع ما يخفى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يفوت الى الغرض الاصلي عندنا وهو الظهور على المختار او بدلها كالكتوبات فانها يفوت الى خلف وهو القضاء واما لا يخفى على فواتها لعدم تولتها كالنوازل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين وما يخفى فواتها اصلا [ كصلوة العيد ] فانها تفوت بلا خلف فتختلف التيمم لاجلها [ ابتداء ] اي قبل الخروج او مفعول له كقولهم [ او ابتداء ] اي بعد من قولهم بني مني صلواته اي وصل بها اباما وتفصيله انه ان سبقه الحدث في المصلي قبل الصلوة فان رجا ادراك شيء منها بعد الوضوء يتوضأه والالتيم وان هرع فان غاب زوال الشمس تبسم باجماع والا مان رجا ادراكه لا يتيمم والا فان هرع به فذلك اجماعا وان هرع بالوضوء فكذلك عند خلاف لهم قيل الخلاف في ديارنا لا يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الاله بصلواتها كما في الخلاصة وغيرها [ كصلوة الجنائزة ] بالغنى اي الميت على السرور [ لغیر الولي ] اي يختلف التيمم لاجل صلوة الجنائزة لغير ولي صلواتها ومن كانت حقاً له وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيء من الكبيرات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بأنه لم يتيمم ولي الصلوة سلطانا كان او قاضيا او امام الحي او غيره كما باني وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم عند حضور الجنائزة فلو حضرت اخرت بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا وعند محمد رح يعيد بكل حال والفتوى على الاول كما في المضمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد صفة لصلوة الجنائزة او حالا والعامل معني المشابهة من انه جاز ان يجعل قيد الصلواتين ففي الزاهدي وغيره ان لبس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلواتين وقبل للولي التيمم فيهما [ وهو مربة ] ببطن كقبة او ببطنهما مع ظهرهما والاول لولي فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين عند ابي يوسف رح ومرة عند محمد رح وقبل الاول محمود على كوة الصاق التراب والتاني

على قلته كما في المحيط [لحم وجهه] أي لاجل يمسح به وجهه وفيه اشعار بأن مسح العذار شرط كما في الزمدي ولو حدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصنوعات [و هرية] اخرون [لبديه] أي لمسح يديه [مع موقيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل لانه الفصل والاطلاق مغير الى ان يديه لو يمسح عليهما نجاسة بلا ماء يمسح بهما بلا وضوء فرفقه عليها كما في المنية و يتبعني ان يكون كذلك مريض يضره الماء و في الاكتفاء اشعار بان الغبار لو لم يبدل بين الاصابع لم يحتاج الى هرية ثالثة للتخليل ومن عذر رح انها تحتاج اليها كما في المحيط لكن في ممانعة الكهف ان الاستيعاب بالتراب ليس بفرط بالاجماع وللبتادر ان يكون الضارب هو الميمس فلو تيمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى كما في العمارة وان لا يتكرر للمس فانه مكروه بالاجماع كما في الكهف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو تركه هيا قليلا لم يجوز كما في الجامع للقاضي فلو تركه مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزانة ومن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع مجهوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر ومن المستحبة رح اذا مسح الاكثر لم يجز به ويبقى ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفية ان يمسح بباطنه اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن زواحه اليمنى الى الرضع فيمسح بباطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكنه في المحيط والثاني ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى و يمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمصيبة في رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكهف لا يمسح على الصحيح [على كل ظاهر] تعميم لا يخلو من تمام والعمارة على ظاهر كامل فانه لا يجوز التيمم بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية ومن اصحابنا انه يجوز حكما في المحيط والمقبادر ان يتعلق الجار بالضربة الأخيرة الا انه لم يحز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا فيه فيجوز ان ان الحنبلي لو ضرب على ظاهر الوجه ثم عليه للبدل لاجزائه لان للمسح هو التراب المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] أي ما لا يحترق بالنار فيصير رمادا او ينطبع كما في المصنوعات فيتميم بالياقوت والزبرجد والرجل لا بالزجاج والواذنم واللالى والحجرين والحديد كما في الخزانة وغيره لكن في الزمدي وغيره تيمم بالثلاثة الأخيرة والرماس والنحاس عند ابي حنيفة وعذر رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصنوعات تيمم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزانة لا يهتم به الا اذا كان من حجر حكما في بعض بلاد تركستان فانه حطيمه وفي الطهوية التراب المخلوط بما ليس من جنس الارض العبرة للعلبة ولو كان ذلك الطاهر [بلا نفع] أي بغير غبار فيجوز بالحجر المعمول وهذا عنده خلافا لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد بن روح رواه ابن الدول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضرب عليه اي على النقع الطاهر فلا يتيم بغبار الثوب النجس كما في العزارة ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه وده و مسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالمرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيم على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضر لمسلم من الاستدراك ومع ظرف ضربته كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزوا ممن يحتاج الى التيم سواء كان صحيحا او مريضا يتيم غيره كما في للنبه وفيه دلالة على انه لو يتيم لقراءة القرآن او مسح المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن معيد البلخي ولو تيم لصلوة الجنابة او سجدة الثلاثة صلى به وفيه دليل على جواز التيم سجدة الثلاثة وذكر القدوري في شرح انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا الحضر لعدم الضرورة ولهذا لو تيم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط من ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام اشعار بان يشترط نية السجدة او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول كما في العزماني واعلم ان سمة التيم التسمية ثم الاعبال والادبار ثم النفث ثم مسح الوجه ثم البيل اليمنى ثم اليسرى حكما في الزاهدي [ويصح] التيم [قبل] دخول [الوقت] ومبجى الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الربيق] اي رقيقه الذي معه الماء او الالة وان ظن الامعاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التجويد وذكر في بحر المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في السائلين وعن ابي بصير الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء عزول ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الامعاء بخلاف ما لو ابي صلى فانه لا يعيد كما في الزاهدي [يصلى بواحد من التيم ما شاء] من الواجبات وانما اداء قضاء [ويُنقِضه] اي التيم [بأنقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ما يكف الطهارة] اي لغرض الوضوء والفعل وقيل للغرض والصحة حكما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في يد رجل فانها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتها بعد التردد في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اياه وعن محمد بن روح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيم من رأس ميل ثم سار الى الماء وانتقص قليل من المحالة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما ويؤيده ما قال الزاهدي قبيل باب قضاء الغلوات ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض المسح للتيم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الازداد اي ازداد للملم المتيم لله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بأنه لو تيم من يزيد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لابي يوسف رح كما في الترمذي [وَدَعِبَ] واحتجب وعن الشيخين وحسب [لِرَاجِيهِ] اي لظان الماء [صلوته] بالتييم [أَمَرَ الْوَقْتَ] اي في آخر الوقت المستحب فلا يؤثر العصر الى وقت الزكوة اما المغرب فلا يؤثر من اوله ولا بأس به عند أكثر المفاتيح الى المفق وهذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتييم وان غاب الغوت وفي القيد إشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤثر وفي الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به لمن ان الصلوة اول الوقت افضل عندنا وحياتي [ويحب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمنة او يسرة او قدامه كما في الترمذي [فَدَرِ غُلُوَةً] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائه وقيل ميلاً وقيل قدامه مبلون كما في الترمذي [ان ظله] بالاعشار او غسره [قرباً] وانما قيد بالظن لانه واجب العمل في العليات بهما بخلاف الخلاف، انه لا يعنى عليه حكم وقفاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت او بعده حال كونه [في الراحل] اي حمله [لا بعد الصلوة] الرواة بالتييم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف رح يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا ساق الادوية من صق الدابة وقبل فيه الخلال ولو غلقت من مخرج الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد في العكس يعيد كما في المحيط \*

[فصل] بلا تنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ والجار محذوف [المسح] قد مر والمراد المسح بيده بقربة اللام [على الخفين] وغيره كالجبيضة ولم يذكره تبعاً وانما ينهني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا علم وهو شرعاً ما يمتثل الكعب او امكن به السفر كما في المحيط او مسح به فرساً او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت بأثره رينة من التواتر فالرواي قياس قول ابي يوسف رح بكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي فتاوى قاضيخان من انكروه من الصحابة رجع قبل موته وفي النسخة انه ثابت بالاجماع وقال ابن السجستانه ثبت بالتواتر رواية أكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخفيف بين المسح والغسل كما في الكرماني وذكر في النسخة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والعمل بقراءة البحر لكن في المضمرات وفسره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في الزاهدني فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان للمسح رخصة اسقاط ابي رخصة منقطعة للعزيمة كقصر المانر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفيف وهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروطة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المسح وليس من رخصة الترفية في شيع اذا المعنى رخصة مخففة يجوز التأخير من وقته للمعذر وان كان فصل ان لا يؤثر كقطر المانر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه ولا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الراوي (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية مندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر الظلام في علم الأصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان للمسح لا يجوز ان يجلد الرضوخ الا ان يقال لما حصل له القربة بذلك صار كانه محدث حال كونه [دون من عليه الغسل] من الجنب والحائض والغشاء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حلف الموصول مع بعض الصلة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة ومنه ان النفي السريع لابد له من اثبات عقلي وصرته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبه ثم يمسح او يقعد منه واضعا رجله مكانا رديعا لا يصل اليه الماء وعن نجم الاثمة ان لا يمسح الجف بل يجري الماء على ظاهرة بعد ان يهد فوق العينين و ههنا اشكال لان المبروط عليه بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الجف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مفتعل الجمعة والعبد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبروط ولا يبعد ان يجعل في حكمه ما لاحسن دون المفتعل [ودفعه غطوط] حاصلة من بلة أهله الاصابع وفيه دلالة على فرضية الغطوط كما في غير ظاهر الأصول قال الامام احتجنا به في حرجه ان اظهار الغطوط ليس بمسح في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين غطوطا بالاصابع وفي المحتصفي انها سنة وفي حاشية الهداية محتجة باشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاه يمسح ثلثا كغسل كما في الكرمانى [قد رثت اصابع اليد] اصغرهما عند ابي بكر الرازي وفي رواية من ابي حنيفة رح وقد رثت اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحط ومن الحسن اكثر ظاهر الجف ومثله من ابي يوسف ومنه ربح ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره بعد وهو الاصم كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقيد بظهور القدم فلو مسح على ما فصل من رأس غفه مقدار ثلث اصابع لم يجز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز وان كان يجوز المسح بالظهر لكن المحتجب بالطن والى انه لو بدأ من عرض الخف لومن الساق جاز لكن المنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم غفه الايمن واليسرى على الايسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويدها الى الساق وقال الجوزاني الاحسن ان يمسح بجميع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر غفه جاز من المسح وكل لو مسح الى الجف يشق فابتل من الماء او من المطر وكذا من اطل على الصبح اكل في المحيط [ويجوز] للمسح [على الجرمولين] الكائنين من الاديير ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجز للمسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا راما اذا كان من الكرماس ونحوه فلا بد بجمع اذا لبس وحده



وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ما تحته ابتل في المحيط والجورق  
بالفم ما يلبس فوق الخف ليعفله من الطين او غيره الى المهور لكن في الممروح انه الخف الصغير  
[و] يجوز [على ما يعتد بالهيب] والقدم من شعر او لبد او جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر]  
الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط بخلافه كلام حاشية الهداية كما مر ويدل في عموم  
ما اذا كان من كرباس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز للمح على كيف ما كان وفي المفصلات  
لا خلاف ان الجورب اذا لم يكن نخيئا لم يجز للمح عليه [وهو] في جواز المسح على الخفين او غيرهما  
[كولهما ملبوسين] من اللبس بالفم فان الحكم اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت  
المستفاد منه واحتراز به مما اذا لبسهما للتيمم او لترشي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلا او صاحب  
العتذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] اي قبل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح  
ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس الحدث غفبه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل  
الوضوء ثم احدث مثل ان يحتنجرى على وجه السنة جاز له ان يمسح كما في الزاهدى وانما هو ذلك  
لانه لو كان ناقصا لحدث الحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملا وهذه العبارة احسن من قولهم اذا  
لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم  
من قولهم اشتراط حدث اللبس قبل وقت الحدث لا بقاءه كما ذكره المص قبل فيه نظرا لان وقت الحدث  
ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كمالها قبل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل  
واقع وقبه انه لا يدل على ما ذكره من ان حدث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل  
معنى البقاء الا بقربة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى محاذي له  
على انه غير محتاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يذهب به في الاكفلة اشعار بان لا يقتصر  
النية في مسح الخف كما في المحيط ويقتضى في بعض الروايات كما في الزاهدى ولا يقتصر الطهر  
المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجبا او جائزا فانه لو فرض حلها فان مسحها جاز تركه  
اتفاقا وان لم يضر فان لم يضر عملها ينبغي ان يجب الفصل وان مسحها ترك المسح عند وجوب المسح  
عندهما ولو لم يضر الحل فان لم يضر فعل ما تحتها وجب الفصل اتفاقا وان مسحها لم يضر مسح  
بنبغي ان يكون على الخلاف وان مسحها جاز تركه اتفاقا وان لم يضر مينيغي  
ان يكون الخلاف حكما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عند وان  
لم يضر حكما في المحيط وذكر في الرائد انها تمسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد مما  
فوق الجرحمة اذا ضرب الحل والفصل والا فيكمل ما حواها ومسحت وان لم يضر المسح مسح ما عليها  
وفصل الباقي وفي المحيط انه يمسح ما زاد على الجرحمة وكذلك في حق المقصد وفي الذمعة الاصم  
انه يغطي مسح الفرجة التي بين العفتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العسر حال

الكبر والصبر وفي الكلام إشارة إلى ان الاحتياط شرط والغترط متى ان معك الأكثر يكفي وفي ابن الزبية لم يشترط وذا بلا خلاف وإني أنه يكفي مرة واحدة وقيل بالثلاث لا في جراحة الرأس والأول هو الصحيح كما في المحيط [ولا بأس] عليك بمقطها ولا ينتقض المحب بمقط الجبيرة من الشيق [الأم من بره] بالفتح عند أهل الحجاز والضم عند غيره أي بحسب صحة العصف فإن السقوط بهذا السب ناقض حكماً لو صح ولم يقط فإن كان في الصلوة يحتأنف بهذا السب لغدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل [ولا يمسح صان غير الرجل الأيمن] أي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل إلا المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسح الرأس الوجه واليد الصميمة المعتزات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الدراء في عقال الرجل أمر الله عليه ولم يمسح ويحل إذا سقط من بره كما في المحيط [ومدته] الأمانة للعهد أي مدة مسح الحنف لا الجبيرة فإن مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض إلا بالحدث كما في الزاهد وغيره [للمسح يوم وليلة] من وقت الحدث حذف للقرينة والتقييم قد لا يتمكن إلا من أربع صلوات حكماً إذا لبس الحنف على الطهارة قبل الفجر ثلثاً طلع صلاماً وقعد قدر المشهد فأحدث فأنه بالضرورة فإنه لا يمكنه ان يصلي من الغد لأعتراض الحدث آخر صلوته وقد يصلي خمسا وستة حكماً إذا أعر الطهر إلى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في أوله [وللمسافر ثلثة] من الأيام والليالي على قياس ما ذكرنا [من وقت الحدث] أي مبتدأ من وقته فإن صفة للثلاثة ولذا قدم الخبر [وناقضه] أي ناقض مسح الحنف والجبيرة [ناقض الوضوء] من الحدث الأصغر والكبير فإذا توضأ مسح وإذا نزع غسل [و] ناقضه أي ناقض مسح الحنف [مضي للذة] المحبوسة إلا إذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فإنه يمضي على صلوته بلا تيمم على الأصح إذا لو قطع تيمم ولا حط عنه الرجلين وقيل نفس صلوته كما في قاضيخان وغيره وناقض خروج أكثر العقب إلى الساق أي ماق الحنف حكماً روي عنه وبه قال أبو يوسف رح واعتدل ان يراد أكثر القدم بعلاقة الحسنة فإن في خلاصة المتداورات كلهم وطول المحيط وغيرهما ان خروج القدم ناقص بلا خلاف وإما خروج أكثرهما أو نصفها أو كل العقب أو بعضها أو قدر ثلث أصابع من ظهر القدم أو قدر ما مواء مسح فعبه خلاف والصحيح هو الأول كما في الكافي وأكثر المشايخ على الآخر وهذا كله إذا بدا له ان ينزع الحنف فحركه بينه وإما إذا زال لسعة أو غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيره فأطلاق المتن ممكن وفي الاحتفاء إخباره لو وصل للماء إلى رجل واحد منه لم ينتقض وان بلغ الركبة كما ذهب إليه أبو بكر العباسي وعلى الانتقاض أكثر المشايخ وإليه مال أهل الفصل وهو الأصح كما في الطهبرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فإن اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة ومن السواقض الخرق كما سيأتي [وبعد أحد هذين] أي

للحي والخراج كبعد الحرق وبلوغ الماء إلى الرجل [يجب غسل رجله فقط] فلا يجب غسل الوجه واليد ومع الرأس خلافاً للنعيم ومنه لا يجب غسلهما وهذا إذا لم يمنع مانع من النزح والا فيجوز المسح وإن طال الماء كما إذا جف ذهب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنع] للمسح الحائي والاستقبائي كما ينقض الماصري [حرق] في أسفل الساق من الجف سواء كان في باطنه أو ظاهره أو طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم أن الحرق لا يمنع بدون زوال اسم الجف [بدل منه] أي يظهر من ذلك الحرق في حالة اللحم لا الوضع حتى لو انفتح حرره بحيث يدخل فيه ثلث أصابع لكن لا يروى لكونه ملباً لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث أصابع الرجل] بكاملها وإليه مال الحلواني وهو الأصح وقيل ثلث أنامل وإليه مال المرعشي وعن أبي حنيفة رح ثلث أصابع اليد كما في المحيط وإنما أطبق الأصابع لأن في اعتبارها مضمومة أو منفردة خلافاً وقيل إنما قدر بالأصابع إذا كان الحرق يحرقها وإما إذا كان يحرق القدم أو العقب فالمعتبر أكثرهما وفي الكلام اشعار بأن ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الأصح كما في الزاهدي [أصغرها] بدل من أصابع فلا يعتبر الإبهام وجزأه وقيل يعتبر وهو الأصح كما في التتمة [ويجمع حروق] كل منها يصح مسحة أو أكبر إلا الأضغني من [جف] واحد على الأصح كما في الزاهدي وعن أبي يوسف لا يجمع حرقه كما في الخزانة ومثله من أبي علي الرازي قال في المنية [لا] يجمع حروق [عين] خلافاً للزهر [وفي مفر] المضمص [المقيم] قبل الحدث أو بعده وقبل المسح أو بعده قبل يوم وليلة يعتبر الأخير أي المفر فإن كان مقيماً ثم سافر فيمسح ثلثة أيام وليلاتها من وقت الحدث [و] في [عكسه] أي الإقامة للسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الأخير أي الإقامة فيمسح يوماً وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعدهما] أي بعد يوم وليلة [ينزع] الجف فيغسل إلا أن يمنع مانع من البرد وغيره فإنه يقتصر على كفاي التحفة •

[فصل في الحيض] يكون للارتب والصبغ والجفاف كما ذكره الجاحظ وفي اللغة مصدر حاضت الأنثى فهي حائض وحائضه أي خرج الدم من قبلها ثم أشار إلى المعنى المرضي تابعاً لما ذكره السلف في ناسخ منهم فقال [دم] أي خروج دم حقيقي أو حكمي فيشمل الطهر المتغير ولا يرد أن العلل الغريبة معان دون الاعيان وللتنبية طعن هذا المعنى قال [ينفضه] أي يسقطه إلى الفرج الخارج وأن كان النفس في الأصل تحريك الدم ليحيط ما عليه من غبار أو غيره فلم ينزل الدم إلى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الرواية ومن عهد أنه حيض وكذا النفاس بالأول يفتي ولا يثبت الاستحاضة إلا بالنزول إلى الخارج بلا غلاف وهو ما جهزله ما بين النفقة والسن والداهل ما جهزله الحن وجوف الغم كما في المحيط [رحم] امرأة [بأنه] أي منبت الولد وعائنه في البطن والبالغة ما بلغت من الحيض ببلوغها فيه صدقت وهو تجمع منهن على الأصح كما في الزاهدي وكذا لو رأيت هذا والمراقة دماً تكون نصاباً كان حيضاً

بالاجماع حكما ان بنت خمس ثمين لو رآته لم يكون حيضا بالاجماع وفي المعت والسبع والثمان  
اختلاف المأني كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات  
والجامل فانه لبس من الرحم لانسداد فيه اذا حبلت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة  
او الصغيرة لانه دم عرق بالانفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكم انه من الرحم فلم يعتبره  
المخرج وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس ببعض ويستحب ان يمتثل عند انقطاعه وان يمسك الزوج  
من الانبياء بها حينئذ كما في المحيط لكن لا ندع الصلوة والصوم وقرأة القرآن كما في المراجعة  
والامساك لافادة التخصيص بالانسان واما قال بالغة ليخرج الغثي خرج الدم من رحمه والمني  
من ذعره فانه في حكم الذكر كما في الطهيرة [ لا داء بها ] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب  
للدم والداء عينه واد ولامه همزة واحترازه من النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا  
من الثلث كما في الكهف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا مبتدئا  
فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشاهير المحيط و  
الخلاصة والفصول وغيرها ان لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت اما ينفذ تصرفه من الثلث  
على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في حبة البخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده  
يكون رجعا هديدا ولا يخلو من امتداد فعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان  
صارت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ ولا اياس لها ] اي لا يجعلها المخرج مسقطعة  
الرجاء من رؤية الدم وفي المغرب الياس انقطاع الرجاء واما الاياس في مصدر الایسة من الجبض  
وهو في الاصل ايباس على افعال حدثت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تحذفها واختلاف في حد  
الایسة والمختار في زمانها على ما في الزاوي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي  
النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال ولو رأته بعد ذلك دما  
اختلفت المأني قبل لا يكون حيضا وقبل هذا اذا احضر او اضر او امر او اسود فحيض والاول  
مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المصبرات وفي الاكتفاء  
اشعار بان القضاء ليس بهرطأي كونها آيسة كما في المنية [ الله ] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة  
من الحيض على طريق الاستخدام [ ثلثة ايام ] بالنصب على الظروية على الاول والرفع على البصرية  
على غيره [ ولياليها ] المقدرة بالثنتين ومبعين ساعه على ما قال اهل التنجيم فان الماسة عند انحراف  
جزء من الزمان وان اقل فلو رأته المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع  
حين طلع بعده كان استحاضة حتى طلع نصفه ثم يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه  
وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزوائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العترة بقدر  
السدس وكان ابراهيم الحافظ يقول هذا في اقل الحيض وقل الطهر واما فيما سواهها فاذا اخبرت

الفتي أنها طهرت في الحادي عشر أخذ لها يعمر في العاشر بنسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط إذا قد استقصينا في الساعات فيما رواها لتعمر الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية ومن أبي حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع الخلخل من اللآلى وعن أبي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثره عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قررنا ولو شكك انه العاشر او الحادي عشر فان رأيت الدم فهي حائض وان لم تركل ذلك ان كان لها ظن به كما في النية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى الحيض [خمسة عشر يوما] مع لياليها [ولا حد لأكثره] ابي الطهر فما رأته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم لم يكن له غاية ولو رأته المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت انقضت مدتها بثلث سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحكم الشهيد ان الأكثر شهران وعليه الفتوى لانه يمر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وعشرون وقال الزمعي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم الحكمي [المتخلل بين الدمين] ابي الحارث بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل او الأكثر او النتي بينهما فالطهر الذي احاط الدم به ام يفصل وكان حيفاً اذا وقع في مدته سواء كان نصاباً او لا وسواء كان الطهر يوماً او اكثر الى ثمان وتفصيل هذا الجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقاً وان كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقاً واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر طين ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمين المحيطان به في المدة كمن رأته يوماً دماً وثمانية طهراً يوماً دماً وبه اهل القديري ورواه عن من أبي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصاباً في مدته مجتمعا ومتفرقا كمن رأته يوماً وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اهل زفر ورواه ابن المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصاباً سواء كان في مدته او لا كمن رأته يوماً وتسعة ويومين وبه اهل ابن المبارك كما روي عنه كما في المعارف ورابعها انه لا يفصل اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساوياً لهما كمن رأته ثلثة واربعة وثلثة او يوماً وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعداً فلو اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معاً بل يجعل احد الطهرين المتمازي للدمين دماً ثم يتعدي حكمه الى الاخر عند أبي زيد الكبير البخاري رابى الى الدقاق ولا يعتد عند أبي سهل كمن رأته يومين وثلثة ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عند ما والسنة المتقدمة عنده والاول اصح عند مخالفتنا وبه اهل من كذا روي عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقاً فيحوز ختم الحيض وبدايته كلاهما او احد هما بالطهر بطهر كلاهما في المعتادة والختم في المبتدأة كمن رأته قبل العادة بيوم يوماً وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

أو أقل وبه أخذ أبو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته وبه افتى صدر الإسلام وصلى الفهيد  
 كما في المحيط وسادسها أنه يفصل مطلقاً وبه أخذ الحسن كما روي عنه كمن رأى يوماً وثلاثة أو  
 أكثر ثلاثة يوماً ثم إذا كان فصلاً فالدمان إن لم يبلغ شيعٍ منهما نصاباً كان الكل استحساناً وإن  
 بلغ أحدهما فهو حيض والآخر استحساناً وإن بلغ كل منهما فالأول وأعلم أن ما ذكرناه من الروايات  
 من جملة مناقب إمام الأئمة فإنه تكلم بأقوال سارت ماعودة عند العلماء الأعلام قدس الله تعالى  
 أرواحهم إلى يوم القيامة وإنما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فإنهما متميزان في الحكم والظهر  
 المتخلف في الأربعين لا يفصل مطلقاً وهذا عنده وأما عندهما فيفصل إذا كان خمسة شهر فصاعداً  
 فلو رأت بعد الولادة يوماً وثمانية وثلثين يوماً كان الكل نفاساً عنده والبرم الأول لا غير  
 عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الألوان للدم [فيها] أي في مدته ومن بيان  
 للموصول و عائدة مفعول محذوف [مرح البياض] الخالص أو الغالب فإنه ليس بحيض اتفاقاً وهذا  
 إذا كان طرياً فلو صار أصفر باليبس ففي حكم الأبيض وإنما صح الاستثناء من لون وهو نكرة في  
 الالتفات يخص لأنه يحتم بالصفة على ما في الأصول [حيض] خبر الموصول وأما خبر الطهر فمحذوف  
 وفي عموم الموصول إشارة إلى أنها سارت حائضاً بكل لون من المنة الحرة والسواد والصفرة أي صفرة  
 القز أو التين أو السن على الاختلاف بلا خلاف والكثرة أي ما هو كماله المكثرة وهو حيض مطلقاً  
 عندهما وكذا عند أبي يوسف إن تأخرت عن الحيض والخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل  
 انكثت من ذوات الأقراء فحيض والتربة بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء أو تخفيفها هي بين  
 الصفرة والكثرة وقيل على لون التربة مفتقة منها وقيل لفظ التربة منصوبة إلى التراب فإنها ملن  
 لونه حيض من قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيض [أنه يمنع الصلوة] أي إذا كل صلوة  
 وقضائها فتناول الواجب والمنع وفيه إشارة إلى أنها يجب عليها إلا أنها سقطت عنها للحرج كما قال  
 بعض المشايخ منهم القاضي أبو زيد إلا أن الجمهور قالوا إن إثبات نفس الوجوب بلا وجوب الأداء  
 ضرباً من اللغو وإلى أن للبندأة تترك الصلوة كما رأته وهو قول أصحابنا وبه أخذ عن أبي حنيفة رح  
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلاثة أيام ومن أبي يوسف رح تفصل بعد ثلاثة أيام ثم تصوم  
 وتصلّي سبعة أيام بالغسل لا يقربها الزوج ثم تفصل بعد تمام العبرة وتقضي صيام الأيام العشرة  
 احتياطاً وكذا المعتادة تترك الصلوة فإذا كان عادتاً في الحيض خمسة فترات الدم اليوم السادس  
 تومر بالافتقار والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الفهيد لا تومر إلا بالافتقار وقال محمد الميداني  
 لا تومر بهما كذا في المحيط وإنه لا يمنع النسيب والتهيل بل يستحب إن يترعى في وقت الصلوة  
 وتجلس في مسجد بيتها وتغسل بهما فإنه روي أنه يكتب لها ثواب أحسن الصلوة تصلّي ملن أنه  
 لا تنزل ح عنها عادة العبادة كما في المنية [والموم] أي إذا كل موم فيجب عليها ولذا رجب نية

الغشاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اهرنا [وَيَقْضِي] الصوم وان حاضت بعد الزول  
[هر] ناكيد للصبر فلا يقبض العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعيد اول الوقت  
ظهر حرمت في صلوة انقطع او صومه ثم حاضت وجب قضاءها اذ وجوبها بالفروع بخلاف الفريضة  
فانها لا تجب بالفروع ولو اوجبتما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب الغشاء بخلاف  
ما اذا اوجبتما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيئا ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في  
وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحرية وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع  
على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر  
قدر الغسل والتحرية والصحيح انه يعتبر معها لبس الثياب والاصح ان التحريم لم يعتبر في  
حق الصوم [وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ] اي موضع العبادة المعهودة فيمثل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه  
لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا مطبخه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التحلي  
والنفوس عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من ملئ بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع  
من الدخول كما ذكره ابو اليمر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة  
والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا فاسى المسجد  
لم يربعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه بخرج منه وهو الاصح [وَالطَّوَّافُ] من خارج  
المسجد او داخله للحج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [وِاسْتِمَاعُ مَا تَحْتَ الْأَزَارِ]  
اي انتفاع الزوج منها بما يعمله الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او  
التفصيل او اللمس وهذا عندهما وقال عبيد الله لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في  
شرح التلويحات وبالأول يفتي كما في المصبرات ولو قالت حقت وكل بها الزوج حرم وطبها واختلف  
في كفر المستحل وان وطئها فلا شيء عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق  
بدينار وفي آخره بنصفه كما في الزاهدي [وَالْحَائِضُ] لا تقراه شيئا من القرآن عند الكراهي وآية  
تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المصبرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح  
ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان  
يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كُتِبَ] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه  
لو تيمض فلا بأس به وبه اثنى نجم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما  
وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار  
بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حرفوها كما في المحيط لكن مكروه كما في المصبرات [وَالْمَنْعُ]  
[نَفْسًا] فانها لا تقرأ والاولى ان يقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة  
بين الحيض والنفس كما في النهاية وغيرهما [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأته من ظاهر

القلب وان كان المحتجب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم ومنها والفصحى هو الاول كما ذكره الجمهور اي يكره ان يمس [مولاه] اي العائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب العمادية وكتب العلم الفروبية كما في الذميرة ولو فعل يده فعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره المكتب الفروبية كما ذكره ابو اليسر وذكر الباقي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجوامع ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرة في حال الاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له مس الكتب العربية والشعر وان كان معنى القرآن البياني كمس السواد وقيل لا يكره مس البياض وهذا التمس والاول اقرب من التعظيم كما في النخبة وان كان كمالا لا يمس بالنفساء الطهارة لا يمس بغيرها وما غسل من الاعضاء قبل اكتماله وقبل يجوز المس بهما والاول اصح كما في الزملي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالصريضة والجلد الغير المحرور فلا يمس الجلد للتصل به وهو الصحيح كما في النخبة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه [وكره] لهؤلاء الاربعة من المصحف [بالكم] والذيل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الفروبية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذميرة [ولا] يمس مولاه [دوما] او لوحا كتب [فيه سورة] او آية ثامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره معه [الا بصرة] بضم الصاد والتفديد اي مع كبعة وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من العائض والجنب الى انه لا يكره مس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المأثرين وان كان يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المأثرين لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يحتجب لانها كالجنب ما لم تفتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للوطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مافرة [قطع دمه] حقيقة او حكما كمن جاوز دمه [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او منده كما في سورة ق ادركته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الامراء من الكشاف [او] اكثر [النفس قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دون] وطى [من قطع] دمه اي حل وطبها قبل الغسل متجاوزاً عن وطى من قطع [لالل منه] اي من اكثر الحيض والنفس فانه لم يحل قبل الحمل [الا اذا مضى وقت] هو آخر



جزء وقت الصلوة [يسمى] ذلك الوقت [الغسل] أي فعلا وجبا عليها وهذا قريئة مخصصة للوقت كما ذكرنا فاللأم للعهد كما في قوله [والتحريم] وهي (الله) عند أبي حنيفة رح و (الله أكبر) عند أبي يوسف رح و الفتوى على الأول حكما في المصبرات فإنه حل وطيبها مراد كانت مبتدأة مضي عليها ثلثة أيام او معتادة قطع دمها على العادة او ذرقها او دونها بعد ثلثة أيام لكن في الصورة الأخيرة يكره وطيبها وأعلم أن في هذه الصورة تأخير الافتساح إلى آخر الوقت المستحب وقال أبو جعفر باستحباب التأخير فيما دون العشرة وبالمجاورة فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها أي ولدت وهي نفساء ومن نفأس من النفس الدم حكما في للعرب والولد منقوس كما في الصحاح [دم] على قياس الحيف أي خروج دم حقيقي أو حكمي فيدخل فيه الطهر المتخلى في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول أبي حنيفة رح وبه أهل أكثر المصنفين وقال أبو يوسف رح إنها لم تصر نفساء وبه أخذ بعض المصنفين كما في المحيط وذكر الرافعي أنها صارت نفساء عندهما وفي المراجعة هذا عنده وأما عندهما فطافرة وفي المصبرات قال الدقاق إن عليها الغسل وبه تأخذ [يعقب] بالنفس أي يتبع [الولد] أي ولدا خارجا من القبل هوأ كان صحيحا أو منقطعاً فلخرج إله لم تصر نفساء بخلاف ما إذا خرج أكثره وهذا عند أبي حنيفة رح وعن الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن أو الرجلان وأكثر من النصف ومنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من الحرة لم تصر نفساء وإن سال منها الدم [و لا حد لقله] أي أقل النفاس كافي المحيط وغيره لكن في المراجعة إن إله ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المشارع قيل إنه ساعة عند محمد رح وفي الكرماني أن الذي ذكره المصنفين إن إله عند أبي حنيفة رح خمسة وعشرون يوما وعند أبي يوسف رح أحد عشر فأما هو تقلير أقل ما صدق فيه بالنساء إذا كانت معتدة فإذا أقرت بانقضاء مدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فيجعل نفاسها خمسة وعشرين راطها رما خمسة وأربعين وحبسها خمسة عشر [وأكثره] أي أكثر النفاس [أربعون يوما ومر] أي ابتداء النفاس يعتبر [لأم التوامين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة ثنية الواحد توأم اسم ولد إذا كان معه آخر في بطن واحد أي يكون بينهما أقل من ستة أشهر حكما في الرافعي وغيره لكن في المحيط لو ولدت أولادا بين كل ولدين أقل من ستة أشهر وبين الأول والثالث أكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم أبو علي الدقاق [من] التوام [الأول] فتركت الصلوة والصوم مثلا فلو كان بينهما أقل من أربعين فقد تم النفاس بالولد الأخير حتى إن ما رأيت من الدم بعد الأخير قبل نصاب الطهر كان احتياضا ولو كان أكثر من أربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها أو طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم نأت نصاب الدم قبل ولادة الأخير جعل بعضهم احتياضا لانه لا يتجدد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيضا لأن الحامل إنما لا تحيض لانسلاد الرحم

وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنقاس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جملة بعضهم نفاساً آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حياً لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف شرح من ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون و ان كان فلا نفاس كما في الحقايق وهذا كله عندهما و عليه الفتوى كما في المضمرات [خلاناً لمحمد] و زفر رح فانه عندهما من الاخر فتصلي وتصوم حتى نكح الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعاً] فلما طلقها زوجها ارمأت عنها فولدت الاول لا تنقضي عدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بحركات الميمن واليسار أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [بوق بعض خلقه] اي امضائه كالمعروف والاطبع ولو واحدة [ولد] نام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر ينفع فيه الروح و بعده يتم خلقه في شهرين [فصير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملاً منذ ستة اشهر وقال الدخاقي منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالحكمة في الولد التام كما في الفتية [و تصير] الأمة [حلال الحرية] اصلها امر قبلت الوالد الغائب حدثت لانتقائه المأكنين ثم مؤمته التاء [أم ولد] ان ادعاه للموئ كما في شرح الطحاوي [و يقع المعلق] اي كل ما علق من الطلاق والعناق وغيرها [بالولد] اي بولادته بأن قال ان ولدت فانت طائى او حرة [وتنقضي العدة] اي عدة الحامل حرة كانت اوامة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] اي وجد هذه الاعمال بسبب هذه المعقطة فهو من قبل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] اودم ما نقص من الزمان من اقل مدته [او] ما [زاد على] اكثر [حيض المبتدأة] بغنى الدال هي المرافقة التي لم تبلغ قبل [وهو] اي حيض المبتدأة [عشرة] اي دم عشرة ايام و لياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان و اما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلثة ايام و لقضائه والقربان عشرة كما في النظم [او] زاد [على نفاسها] اي نفاس المبتدأة و هي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] اي نفاس المبتدأة [اربعون] يوماً و ليلة [او] زاد [على العادة] هو ما كانت اقل او اكثر او ما بينهما [فيهما] اي في الحيض والنفاس [وجاوز] عطف على زاد اي جاوز ما زاد عايها [اكثرهما] اي اكثر الحيض والنفاس و في الاكتفاء اشارة الى انه لم يبلغ الاقل او زاد عليه و لم يبلغ الاكثر ازاد على العادة و لم يبلغ الاكثر او بلغه و لم يتجاوز كان الكل حياً او نفاساً كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى و اعلم ان المدة تصور عادة عند الطرفين هرتين لانها مشتقة من العمود و عنده حرة و عليه الفتوى كما هو المهور اذا المرافقة اذا ولدت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلما رأيت مرتين او اكثر ثم استمر بها الدم ودت الى العادة للتكررة عندهما و اني آمر ما رأيت عنده ولا تثبت لها مادان عند اكثر المآكن و قيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر و دت في شهر

كافي المنية [ وما رأت ] من دم قليل أو كثير عطف على الوصول [ حامل ] أي ذات حمل لفظ مذكر يوصف به الأنثى وقد يقال حاملة [ استحاضة ] خبر هذا الوصول ولذا لم يحدف وهي لغة مصدر استحاضت المرأة على الجهر أي استمر بها الدم وهريرة دم أو خروج دم من موضع مخصوص غير حبض ونفاس و أنواعها على ما ذكره مهناصربا ثمانية ومنها دم الأيسة والبرص والصغيرة كما مر إهارة ومن حكمها أنها [ لا تمنع صلوة وصوما ] فرضا ونفلا وإهارة بالاحتفاء إلى أنها لا تمنع القراءة ومس المصحف ودخول المسجد والطواف إذا امتنت من اللوث كما في الخزانة والاحمدن الترك لأن ما بعد مستغن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لأنه لا تأكل بالفصل [ ورطبا ] فلا يمنع التغميط وشبهه من الدوامي [ ومن لم يمض عليه ] مبتدأ خبره يتوضأ الاثني [ وقت ] صلوة [ فرض ] احتراز من نحو العبد والضعيف فانه يجوز له ان يصلي الظهر بوضوئهما على الصحيح كما في المحيط [ الا به حادثة ] حال من مقرر أي لم يمض ذلك في حال من الاحوال الا في حال دوام حادثة حقيقة أو حكمية كما اذا ابتلي به عند الصلوة وذلك بالاتفاق وعند الضرورة وإذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء في غير هذين حتى أنها إذا احتضبت قبل وقت العصر ودمها مائل فانقطع ثم ترضأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانما تمضي على صلواتها وفيه إهارة إلى انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحب العذر ذكره في الصغرى وفي موضع منه أنها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط تقليلا للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزاهداني انه يجب منع السيلان برباط أو حشو أو جلوس في الصلوة أو إمالة فلو لم يعالج مع القدرة عليه و صلى مع السيلان لم يجز وإمالة الحدث للعذر أي الحدث الذي ابتلي به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا مال من احد منجره دم فتوضأ ثم احتبس دمه ومال من المنخر الآخر انتقض وضوءه بالخروج الوقت وكذا لو كان به دما مائل أو جاري منها مائل ومنها غير مائل فتوضأ ثم مال غير المائل انتقض وضوءه والجاري قروح كما في المحيط وأعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مفيد إلى انه يشترط لثبوته دوام الحدث دوما حقيقيا لا حكميا لان حكم البقاء اصيل من الابتداء فيه يشترط ان لا يجد في وقت صلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سال أديم وقت صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة أخرى على الدم من اوله إلى آخره فانه جاز ذلك الصلوة لوجدان الاستيعاب وقت صلوة كاملا بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ و اعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافا لأبي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين أو أكثر دون الدوام كذا في المشاهير والمحيط وغيره [ من استحاضة ] بيان حادثة فهو حال على المشهور أو خبر مبتدأ محذوف [ أو رأت ] بالضم أي دم خارج من الأنف [ أو نحوهما ] من دم جرح أو انفلتات ربح أو استطلاق بطن أو سلس يول أو دمع عين فيها رمد كما في الزاهداني واختلف في الذي كان موضع الفصل منه

مفتوحاً انه في حكم الاحتجاجة او لا كما في الغنية [يترجماً] وان استرشد الدم مثلاً [لوقت كل طرفين] ظهر استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فترجأ وصلى العصر ثم مال الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوءه وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط [ويصلي به] اي بذلك وضوءه [فيه] اي في ذلك الوقت [ما شاء فرضاً] اداه وقضاء [ونقلاً] وصحة وندبا [وينقضه] اي وضوءه صاحب العذر [خروج الوقت] اي وقت الصلوة [كظهور الشمس] اي اذا توضأ قبله وفي الاكتفاء اعمار بان دمه ليس بنافض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس احد من امر البدن كما قال ابن صلمة وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة حكماً في المصبرات [لا] ينقضه [دخوله] اي الوقت [كالزوال] اي زوال الشمس اذا توضأ قبله وهذا منهما خلافاً لابي يوسف رح فان عنده كلبهما نافض وفي المحيط ولو ترصاً للطهري وقتها ثم توضأ وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف للماتن في انتقاض طهارته \*

[فصل \* يطهر الهيئ] المهود وهو جسم يمكن له صفعة الطهارة غير للمائع فيخرج النجس العين والمائع كلاء والذهب وغيرهما فان طهارته اما بأجزائه مع جنمه طاهراً مختلطاً به كما روي عن محمد رح في التمرقاضي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الحانية ثم صب فيه ماء منه وحرك ثم تركه حتى تعلو فأخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثاً فانه يطهر كما في الزاهدني او الدبس او العمل في قدر فصب فيه الماء وطبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المنداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكنني قد وجدت يحط بعض الثقات من اهل الفتاوى بالنسبة كذا في بعض الروايات قلداً من الماء وهذا كله عند الشيعيين واما عنده فلا يطهر بهذا [عن نجس] بالفتح [مرقي] اي ذي جرم سواء كان له لون او لا حكماً في المصبرات وغيره [بزوال عينه] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [وان بقي اثر] اي ريح ولو كثيراً [ببق زواله] بان يحتاج الى شيء آخر غير الماء كالصابون في مبسوط هيئ الاملاء ان النجاسة بما كانت بالنسبة والنجس لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه ويذهب طهر وفي الكلام اعمار بان زوالهما كاف ولو بالفعل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يفعل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب انصبغ بصبغ نجس بحيث يحيل منه ماء ابيض فقد طهر وقيل يفعل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً حكماً في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا ادخن جلد بصمغ نجس [بالماء] الطاهر ظرف لزوال [وبكل مائع] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل ايضاً ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية من ابي حنيفة رح وعليه الفترق وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة ببول ما يؤكل لحمه فكذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدني [مزيل] اي قلع منعصر بالعصر

مثل الماء للقيح كما مر واحتز به مما لا ينصرف بالعصر كالدمن والبن وغيرهما فإنه لا يزول  
به النجاسة بالاجتماع كما في الحقائق لكن في الزاهدي من أبي يوسف روح إذا ذهب أثر الدم من  
الثوب بالدمن أو الزيت جاز لكن لم تجزى البدن [و] يطهر المبيع [عما لم ير] أي من نجس  
مما لا حرم له سواء كان له لون أو لا كما في الصغرى [بغسله] بالماء وبكل مائع مزيل [ومصره] أي  
قتله بقدر قوة العصر لو كان المصمر ثوباً ولا فيقدر قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس  
كما في صلوة الموعودة فلو لم يبلغ لصيانة الثوب لم تجز كما في فاصيخان [ثلاثاً] مصدر الغسل  
والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية وإما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن  
أبي يوسف روح أنه يطهر بالغسل مرة مابضة وعنه أنه بالصب أو الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط  
العصر على قوله إلا إذا كانت النجاسة مابضة وعن محمد روح أن العصر في المرة الثانية يكفي ويبلغ في  
الثالثة بحيث لو عصر لا يحيل منه الماء فانه لو لم يبلغ حتى سال منه الماء بالعصر فأيمن والثوب و  
الماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانك وعصرى كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثانية خلاف  
وللباء نجمة وكذا إذا غسل العصر فيها عندهما وإما عند أبي يوسف روح فلا يطهر إلا بصب الماء عليه  
واختلف المصنفين على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط وأعلم أنه يفترض غسل الثوب  
النجس ثلاث مرات كما في النظم [أن أمكن] العصر وهو أم من الحقيقي والحكمي فان التوافق يقام  
مقام العصرى البدن فطهارتها أن يعمل ثلاث مرات متواليات كما في اللطيفة [والا] أي أن لا يمكن  
العصر [يعمل ويترك] من زمان القطران [الى] زمان [عدم القطران] بالفتح وذهاب الندوة  
لا يبس كما في المحيط وغيره فالاولى إلى التخييف فيفيد القيلين جميعاً [ثم] يعمل [و] يترك إليه  
[ثم] يغسل ويترك والأعصر ثلاثاً وقبل لا يشترط الترك إلا في المرة الأخيرة كما في الزاهدي وذكر  
في المحيط أن لم يعصره أجري الماء عليه حتى قال أبو إسحاق الحافظ أن غسل من البدن ثلاث مرات  
متواليات فقد طهر وقال أبو الليث أن دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد  
و بالماء ثم ملا ثلاثاً فقد طهر وفي الكلام إشارة إلى أن تغرب النجاسة وعدمه سواء كما قال أبو يوسف  
روح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين وإما عند محمد روح فلا يطهر أبداً مثل كعوز تغرب  
نجاسة أو آجر أو خشب جلد بدات أو حصر أو جلك دبح بها كما في المحيط وإلى أنه لا يشترط زوال الريح  
في المنية إذا غسل الثوب من الخمر ثلاثاً بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر إذا تنجس النطع  
واصره الغسل لمسحه بخمرة مبلولة ثلاثاً طهر [و] يطهر المبيع [من المنية] الخالص كما هو المتبادر  
[بغسله] أي بزوال عينه وإن بقي أثر يشق زواله أو ما ذكره مع أنه علم مما قبل لانه في مقام  
التفصيل [أو تركه] بإسبه أي غمز به يده وحكه حتى تفتت وفيه إيماء إلى أنه لو غلط بهول على  
رأس الذكر أو لم يده لم يطهر به كما قال عامة المصنفين وقال الفقيه أبو جعفر أن مشايخنا لم يعتبروه

لانه صارت بها للنبي والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير النبي لا يطهر به وهو الصحيح كما في الفتية لكن اطلاق الزاهدي والتمترائي ان الثوب يطهر من الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر من العذرة الغليظة قيا ما على النبي كما في النوازل والمصارع يدل على ان النجاسة المصاة لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القنوري وهو الصحيح كما في قاضيهان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما ومن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يدخل بالاول لانه اسر والمسي شامل للنبي كل حيوان وينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعصو كما قال الكرخي ومن ابي حنيفة رح ان العصو لا يطهر الا بالفعل كما في المحيط ولطابق الاول والامثل وهو الصحيح كما في الزاهدي [ ر ] يطهر [ الخف ] ونحوه كالغزو [ من ] نجس [ ذي جرم ] كعدرة [ جف ] اي يبس ولو بغير الشمس بالفعل او [ بالذلك بالارض ] عند الفقيين وهو الصحيح وقال محمد رح بالفعل لا يبر وروي رحمه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القنوري ولعل الترك للاعتناء على السابق [ وعن غيره ] اي في ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [ بالفعل ] اي يصب الماء والترك الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل بفعل ثلثا بدفعه الاول هو المختار فاذا غسل الخف الجرماني الذي جرمه مره في الغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [ فقط ] اي انفذ ولا تجاوز من الغسل الى ذلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او خمر فمضى على التراب ولذا به جف لمحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح ومن ابي يوسف اذا مسح بالتراب او الرمل بماء طهر وعليه الفتوى للبلوي [ و ] يطهر [ السيف ] من نجس كالعدرة والبول والدم وطب او يابس [ ونحوه ] مما لم يكن عينا كالسكين والمرآة والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطبي [ بالمسح ] بالتراب او الخرقه الطاهرة كما يطهر بالفعل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرائي ان في طهارته بالمسح روايتان وفي الاصل انه لا يطهر من نحو البول الا بالفعل وكذا من نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تهرق ماء نجس فيه موه جاء ظاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا قطع طهر كما في الخلاصة [ و ] يطهر [ البساط ] بالكسري ما يسطر للجولس وما في حكمة كالميد والثوب الكبير ونحوه [ يجري ] اي بمجرد ذهاب [ الماء عليه ] اي على ذلك البساط [ ليلة ] كما في الخلاصة والمخالفة وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ ومن الاثمة مليا واثارا ان التحقيف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المنية والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاحتراز بل للاعتناء على السابق فيفعل الحصير الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقبل يجف في كل مرة وقيل مند ابى يوسف رح ولو جعل الحصى من القصب  
يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو أصابت النجاسة اللبث ولا يمكن مصره يغسل ثلثا  
وتغسل كل مرة [و] يطهر [الأرض] أي التراب وما في حكمه كالشجر والحصى والأجر واللين  
ونحوها مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فأنها لا يطهر إلا بالغسل [وما اتصل] من غيرها  
[بها] أي الأرض من النجاسة جواء كان في بناء أولا [كالخض] بالضم متروكة المطح من القصب والخشب  
وإن كان في الأصل بيت يعمل منهما كما في النهاية [والكلاء] ما برعاه الدواب وطبا كان أو بابها ذكره  
في المغرب وظاهره أنه لا يقع على الشجر إذ كل دابة لا يأكل كل شجر فهما مثالان للشجرة وغيره  
[بالبئس] بالهمس أو غيرها والأحسن بالجفاف أي ذهاب الندرة فإنه المفروط دون البئس كما دل  
عليه عبارات الفقهاء [وذهب الأثر] أي الريح كما مر والتخصيص به كالمابق فلو صب على الأرض  
من الماء مقدار ما يفعل به ثوب نجس ثلث مرات فقد ظهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب  
عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصرف أو عرق وفي المضارع دلالة على أن نجاسة الأرض لا يعود  
بالابتلال وهو الأصح كما في الكبريت والزاهدي لكن في الخلاصة المختار أنها تعود [للملح] طرف  
يطهر [لا] يطهر [للمميم] في الأصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في النخبة وقد ذكرنا  
رواية ابن كاس وأعلم أن ما يظهر به النجس عفرة ذكر كلها صرحا إلا الأمايق فإنه قد أشار به  
بصرح في طهارة الرماد والالتفات كحجر صارت خلا فأنه حيل كفرة في الأثرية [رقيق] عطف  
على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس إلى الخفيف الثابت بظني والغليظ بقطعي وإن كان الأولى  
تقديمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرفان واختلف المفتاح فيه أنه ربع طرف  
الثوب كالأيل والكم أو ربع في الثياب كالأزول أو ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط  
أو ربع جميع الثوب والبلعن والأصح هو الأول كما في الزاهدي وعليه فتوى أكثر المفتاح كما في  
الكروماني وعن الشيخين إن يعقني هبر في هبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قلدر  
القدمين كافي التمرشاشي ولا يبعد أن يقال إن الثوب لجرد التمثيل فإنه قد عفي ما دون ربع العضر  
والخف وغيرهما على ما أثير إليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما عفى] صفة  
نجس ولا يظهر أثره في الماء فأنه منه لا يعفي فيه قطرة كما في الكافي إلا أنه مخالف لما مر في ماء  
البيبر [كبول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل أنه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يؤكل لحمه]  
عند الشيخين وأما عند محمد رح فطهران والفتوى على الأول كما في المضمرات لكن في المفتاح إن  
بول ما أكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف ظاهر عند محمد والفتوى في الماء على الأول وفي الثوب  
على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرق طير] أي غائطها بأنفس كما في الصحاح والكمر كما في  
الحقايق والفتح والهمزة دون الولا كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يؤكل] كالصقر والبازي والجداء

وغيرها عند العيصين واما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كافي النهاية [ واما حره طير يوكل ] لهما [ فطاهر ] صندم [ الا الدجاج ] اي حره الا ما له ريشه كرهية كالبط والاوز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في هرح الطحاري ان حره الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكباش التي تحرثه رائحة خبيثة نجس بالانفاق [ فانه ] اي حره الدجاج [ غليظ ] بلا خلاف [ كما هو ما خرج من المخرجين ] اي كالباني من النجاسات الاربعه الخارج من القبل والدرج فانه غليظ كلني و اللذي والردوي وحره ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالفار والهره والضفدع البري ودود القز وغيرها وفي المحيط بول الفار خفيف وقيل طاهر وبول الهره على القولين كافي فاضيفان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرفوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وحره الفار لا يغسل الدهن والسنطة المطبوخة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به ناعف كما في المحيط والروث والخثي وبعير الابل والفم غليظة صده غليظة عندهما وفي الجزالة ابي سعد رح جمع مما قال في الاصل اسقط نجاسة السرقين اصلا لكن لا يخل به واعلم ان مرارة كل شيء كبوله كما في الاعتبار وجره البعير كسرقينه كما في التجنيس [ والدم ] اي دم سائل وفيه خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم السمك ليس بنجس كدم البقي والقمل والبرفوث والذباب كافي فاضيفان [ والجحش ] فانها غليظة اجماعا واما صوامها من الاشوية البحرية فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على لباس قولهما كما يأتي في الاثرية انهاء الله تعالى فالاولى تركه الحصر واذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [ فيعفى منه ] اي الغليظ [ قدر الدرهم ] اعتبر في هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بانّه يصح النجاسة المنفردة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في اللبنة والعنبر وت الاصابه على المختار فتر زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتي ويضم ما تحت القدرين وكل ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كافي القنية ولا ما تحت البدن ولا الركبتين ولا ما اصاب جاحث ثوب من اقل من الدرهم مع ما نقل الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طاهر كافي هرح الطحاري فتر اصاب قدر ما يرك من النجاسة اثوابا عامة وقميصا وراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فرغ من رح قدر الدرهم في السواد بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمنقال لوافق الفقيه ابو جعفر بان المراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمنقال ما له جرم واختاره عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم الحسن وقال [ وهو ] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكرة فان المراد منه [ متقال في ] النجس [ الكثيف ] اي ماله جرم [ وقدر عرض ] مقعر [ الف ] كما فيه الحسن لكن اطلق في المحيط والحنفة وغيرهما من عامه الكتف [ في ] النجس [ الرقيق ] اي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لو صلى معه هجر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم



وزنا عند بعضهم وبعثا عند آخرين لم يجز عند أبي يوسف روح خلافا لمحمد روح وفي فتاوى  
 الديلمي قال الامام عواصر زادة الحنبر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف ما أثر النجاسات هذا وفي الكرماني  
 الدرهم المقدس به أكبر ما يكون من العقل للوجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوضح وايسر  
 فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [وبول انفسح] بالقاء للهمة او المصحة كما في  
 الصحاح اي ترشش [مثل رؤس الابر] بالكسر وفتح الباء جمع ابرة [ليس بهي] يحب عمله الا انه  
 ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم يوطئ الثوب والا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر  
 من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرون بالجمع اكثر  
 مروي التمر تأهي ان احتيا ان اثره على الثوب بان يتركه العين او على الماء بان يتفرج او يتحرك فلا  
 عبرة له ومن المصنفين انه معسر وروس الابر تمثيل للتقبل كما في الطلبة ولهذا قال المصنف غير  
 القيد ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بهي كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس  
 بهي في الخف ان كان يابسا [وما] قليل [ورد على نجس] بالغتج ويجوز الكسر مثل [نجس]  
 فلبط حكمها ولهذا لم اصاب ثوبا لا يطهر الا بالفصل ثلثا كما قال الامام المرعسي وفيه رد لما قال  
 المصنف روح ان الماء طاهر لغلبته واهارة الى ان الماء متحدة كما قال ابو يوسف روح لكنها مختلفة كما  
 قال محمد روح ففي المرة الاولى يطهر بثلاث وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة وقبل في الاولى باثنين  
 وفي الثانية بمرة وفي الثالثة بعصر والاول اصح من المحيط والزاهد [كعكسه] اي نجس ورد  
 على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [ورماد القدر] بكسر القاف وفيها  
 اي النجس ولو عذرة [طاهر] عند الطرفين خلافا لابي يوسف روح وعلى هذا الخلاف موضع الدم من  
 رأس الشاة اذا احرق والتنوير اذا رش ماء نجس او ممسح بحرق نجمة رطبة كما في الجلابي وعليه  
 الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون [كحمار] اذا ما في الملاحه و[صار ملحا] كما في المحيط  
 وفي حكمه الحنظير والفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف  
 في فاصيحان انه حلال فانه تغير وصار كرماد القذرة [ويصلي على] طهارة [ثوب] طاهر لا يخلو من  
 رمز الى كبقية الصلوة على القباء ونحوه وهي ان يصلي على طهارته قائما على نفاة ساجدا على ذيله كما  
 في الخلاصة وغيرها [بطانته نجمة] ولو رطبة أكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد روح وقال ابو يوسف  
 روح لا يصلي عليه قبل جوابه في محيط غير مضرب وجواب ابي يوسف روح في مضرب قال الحلواني  
 ان انفسح بالخيطة غير معتبر عند فهو كثوبين ومعتبر عند ابي يوسف روح فهو كثوب كما في المحيط  
 وعلى هذا الخلاف ما يكون ههنا كالخشب والاجر اذا كان فوقه طاهر او احمله نجسا بلا الصاق بالارض  
 فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلا ذكر الكراهة وينبغي ان يكره الصلوة لكرهتها  
 على سطح الاصطبل وغيره كما في الحزانة [و] يصلي [على طرف بباط] طاهر [طرف آخر منه]

للتأكيد والافتقار للمادة غير الأولى [نجس] وإنما أثر الطرف على الموضوع إشارة إلى أن عطاء حكم البساط الصغير يصلح على طرف الكبير بالطريق الأولى كما قال بعض المأخوذ به أهل الفقيه أبو جعفر وقال بعضهم إن كان البساط كبيرا تجاوزت الأقدام فلا حكم في المحيط والفرق بينهما أن طرفا منه إن تحرك برقع القائم إياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في التوفيق وفي ذكر البساط إشعار بأنه لا يصلح على طرف ثوب تحرك تحركه وفي رواية يصلح كما في الزاهد و ذكر الجليلي أنه إن كان حصيرا جاز ذلك إذا لم يكن في مرفع قيامه أو سجوده [و] يصلح على الأصغر في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] أرضا كان أو ترابا ثوبا كان أو غيره [ندوة] بضم نون وتلويح الواو أي رطوبة بل لف النجس فيه أو وضع عليه [يجتنب لا يقطر منه] أي الثوب [شيء] من الماء [إن مصر] الثوب وعن إبراهيم بن يوسف لو أن حمارا بول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ما حتى يتيقن أنه بول قال الفقيه به نأخذ لكن عن محمد بن الفضل لو أن فرسا في رجله مرقون وسقي على الماء فصاب ثوبا لجمعه مواء كان الماء جاريا أو رطبا وإنما فرض في الثوب لأنه إذا وضع الرجل اليابس على اللبد أو الأرض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة نجس الرجل بخلاف ما إذا كان الرجل رطبة واللبد أو الأرض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام إشعار بأن الرمي لم يرفع من ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو نما المستنحي بالماء بلا مسح للمنيديل كما في الخلاصة [أو] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار أو غيره [يطين] فيه مرقون [شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكر المين لا بالفتح لأنه ليس في الكلام فعليل كما قال الجرمي وقيل بالفتح ويقال له المرحمين نجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التين النجس في الطين فإن يرق مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو أصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه إشارة إلى أن الطين لا ينجس بنجاسة الماء أو التراب أو غيره وقبل العبارة للماء وقيل للتراب وقيل للغبلة وعن محمد ر ج أنه طاهر ولو نجس كما في الخزائن فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطئ الكلاب طاهرا إلا إذا رقي من النجاسة من الصحيح كما في المنية [أو] ثوب [نمي محل النجاسة] أي نساخته [فصل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء إشارة إلى أن التحري ليس بعرض كما في الخزائن الغتبية وغيرها لكن قال الاصحابي أنه شرط فلو ظهر بعد الصلوة أنها في طرف آخر بعيد [كحنطة] ظرف يطهر [بال] أو رات [عليها حم] بضم حاء جمع حمار [تدرس] أي توطي ذلك الحمير بقروائها منبل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فصل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [أو صب] بعضها لما مر وفيه إيماء إلى أنه لو تصدق أو قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال أبو حفص لا يطهر إلا بدخل الكل وقال أبو جعفر أنها طاهرة للبلوط ومثله من أبي الليث الحافظ وعن الحكم الترمذي

من استجابه انه لا يعبا به الا اذا كان في مستنقع ياخله العين ويحيط به العلم كما في المضمرات \*  
 [الاستجابه] مبتدأ خبره سنة وهو محم موضع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اسم منه  
 ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي نالض الرضوء خارج من السبيلين ملوث بهما  
 بقرينة المقام وفيه اشعار بأنه ليس على الاستجابه احتجابه لكل صلوة بلا بول و غائط كما في النوازل  
 [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والمكبر والفصد والخارج  
 من قرح السبيلين وغيرهما واما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع من ذلك  
 فان الاستجابه منه بلغة [بحجر حجر] من اللد والتراب والتخشب والرماد والقطن والخزفة واللبد  
 وغيرها طاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنحي بثلاثة امداد فان لم يجد  
 فبالاحجار فان لم يجد نيكف التراب ولا يستنحي بها سوى الثلثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه  
 وسلم [حتى يقيه] اي يطهر بخبر حجر موضع النجوه من قبي (اعد لوا هو اقرب) وفيه اشارة  
 الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلوحصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة  
 زاد واثى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود الى انه يفعل على وجه يحصل المقصود  
 فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل بكيفيته في المقلع في الصيف للرجل اذ بار الحجر الاول  
 والثالث والقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط وله  
 كيفيات اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان يخله بهماله ويمره على حجر او جدار او  
 ملو كما في الزاهدى [سنة] مؤكدة كما في النهاية و[الا] يستنحي ويكره [بعظم] اي بحجر  
 عظم [ورث] اي مرقون فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حائر كالفوس والسمار فلا  
 يستنحي بالعدرة وحجر استنحي غيره الا اذا له احرف وخلف وفهم وفيه له قيمة او حرمة كالحنطة و  
 الشعير والجريرو الكافل ولو يضاء كما في المضمرات وغيره وذكر في المبهات للاصنوي لا يستنحي بها  
 ككتب عليه علم محترم كالشعر واحترز بالمحترم من غيره كالحكميات مثل المنطق [د يمين] للحرف  
 الا اذا تعدل فأمسك بالحجر يمينه ولم يحرك كما في الزاهدى فلو شلتا مقلع الاستجابه كما في المحيط  
 [ثم فسله] يصب الماء حتى اطمان القلب او ثلثا او سبعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وغصا  
 في المقلع كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرح وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل  
 على الارض مع التنجيم ولف الرجل اليمينى على اليسرى والتزول من الصعود الى الهبوط او ينام على  
 شقه الايسر او يجمع اربعائة خطوات او ثلثمائة او اربعين او مشى على الخلاف والصحيح انه اذا اطمان  
 قلبه امتنحي كما في المضمرات والاطلاق مفعول بيجواز فعمل القوم عند شط النهر كما قال مفااتيح  
 بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ارب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم  
 فعله مرة وتركه احرف كما في الكرمانى وقبل سنة كما في الكافى وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى  
 ان الغسل بالماء اولا ليس بمسنة وفي المحيط انه كل سنة بل هو افضل ان امكن بلا كف العزرة  
 وفي قاضيهان من كشفها صارافا سقا كعبا قالوا وفيه اشعار يانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر  
[ ولوجازين الحدت ] المخرج [ اي مخرج البول او الغائط حال كونه ] أكثر من قدر درهم فربما  
 وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف روح واما عندهما فيجوز ان ينقى بالاحجار  
 كما في المحيط وفيه افعال بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومحتجب فيما اذا لم يتجاوز  
 الاحليل وادب في البعر كما في الزاهد وفيه اشكال وهو ان الاحتجاب والادب بمعنى عرفا  
[ فيغسله ] اي الحدت الذي على الدهر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والقنوت على الاول  
 كما في الترفيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي القيد  
 انه لا يستنجى فيها لانها تبني للعرب لكن يتروأ ويغسل فيها [ ببطون الاصابع ] من يده  
 البعرة كما مر فلا يغسل بظهورها ولا برؤوسها لانه يورث الباصر كما في الظهيرية وفيه اشارة  
 الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا من النكاح باليد ومن عهد انه يدخلها وقال محمد بن  
 مقاتل انها تدلها وهذا ليس بشيء كما في مروح الطحاوي وذكر في الكرماني انها يستنجي  
 بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن التطهير في العيض والجنابة الا بها واني انه يجوز ان يغسل  
 بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسط قليلا ويغسل موضعه ثم ينصره ثم  
 ينصره ثم سبائه ويغسل حتى يطهرن وهو الاصم وقيل حتى يخف من المرأة تصعد بنصرها وسطاها  
 اولا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تفعل ما وقع من فرجها طن راحتها كما في الزاهد ويبلغ في  
 الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا يستنجي فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من  
 استنجى بالبارد كما في المضمرات [ بعد غسل اليدين ] الى الرصع حال كون الغامل [ مخرجا مخرجه  
بمبالغة ] اي يرخي كل الارغاء حتى يظهر ما تدخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفصل له في  
 رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نفثه بخوفة كما في المحيط وغيره [ ثم يغسل اليد ]  
 اي اليدين وشارب ثم الى انه يستنجي وهو ان يجمع موضع الاحتجاب بعد الفراغ من الغسل  
 بخوفة طاهرة وقيل ان يدفع الراحة العرقية من راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال  
 على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبله او بعده  
 على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله  
 وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيهان [ وكثرة استقبال القبلة ] بالفرج في البنين  
 والصغار كما كره استقبال القمرين [ وكذا احتداباها في الخلاء ] بالذاب اي موضع البول والغرط  
 وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجهه يكون يده نحر القبلة وفي صلاة المعردي

وصف الهدى بالمسروق وقال هذا عند ابي حنيفة رح والى انه لا يدعى فى الخلاه ولا يقرأ القرآن خلافا  
لابى الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفى حكمه معصف الا اذا اضطر ونرجو  
ان لا يائتم بلا اضطرار كما فى النية واعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاعتناء وقد  
راعى الص فى كل كتاب كما ترون ههنا من ايراد لفظ الاحتياط المأخوذ من الدبر وهو آخر الشئ \*

### \* [كتاب الصلوة] \*

اورد بعد الطهارة لرعاية الفروية وهى اسم لصدر غير مستعمل وهو التصليح فى الاصل من  
الصلوة وهو العظم الذي عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء الغيرة المندرجة المعنى بالكلفة  
وعلى الثانى من المقلولة الزائدة للعنى كافى الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا  
خلاف لمن ما فى الاصول انه ما غلب فى غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اى وقت صلوة الصبح  
فالفجر مجاز مرسل فانه صوره الصبح ثم سمي به الوقت حكما قال الطرزي وفى هرام المسقط اول اليوم  
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم الزوال ثم المساء ثم  
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخرة ههنا مغيب الفسق وانما ابتدأ بالوقت لكونه  
سببا عند اكثر المأثم وقيل هو الخطأ والتحقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا وظاهريا  
وهكذا لوجوب ادائه ووجود ادائه فلالل الجواب القديم والوقت وللثاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ  
الدال عليه ولثالث خلق الله واحتطاطا العبد اى قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير والفرق  
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل فى زمان ما بعد وجود السبب والثاني لزومه فى زمان خاص  
هذا تلويح الى تنقيح ما فى الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المأثم او انتهاؤه عند  
غبرة كما فى المعبط وهذا اوسع واليه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما فى الخزائنة والصبح  
يبان بحلق الله تعالى فى الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما  
فى التفسير الكبير فى قوله تعالى (فالى الاصباح) واليه اهوى فى شرح التاويلات [المعتز] اى المنتشر  
فى الاق بجنة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصلق ظهورا من المستطيل المحتوز به منه  
وهو المسمى بالصبح الاول لانه ابل نور يظهر وبذنب الرحمان لذته واستطالته ولان الضوء فى  
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما فى نهاية الادراك لكن نوقش فى التحفة  
ان الاول لا ينتفى بل يخفى لغبه الضوه العلى [الى الطلوع] اى المنتهى الى وقت طلوع شمس من  
جزم الشمس وفى السطح الى ان يرد الراسى موضع قبله ففى آخره خلاف كما فى اوله فمن قال بعدم  
الخلاص فمن عدم التتابع وعانته لا يدخل تحت المغيا كفاية البراهي وكلامه مشير الى ان كل جزء  
سبب لمن طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه اولى الكل ح والى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للمفروض عند الأكثرين وتتام الكسوف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] موقفاً بعيد انتصاف اليوم العربي ويعرف ذلك تخميناً بحدوث الظل او بازدياده في بعض البلاد او بميل الظل من خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيه اظهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو من عسر من حيث الالة والعمل ويمرئ الله اليسر وينسخ السنجيم كما سيأتي فأمرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقيل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا دقت فقد بلغت فيجعل ملامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وبعينه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته واذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة متلي المقياس او مثله فقد دخل العصر واليه اشار بقوله [ان يلوغ ظل كل شيء] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس از بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بيضاء خاصا بظلمته تعالى ابتداء وانما عدل الى المقياس ليشمل مثل القائمة وهي مبعة اقدام او حصة ونصف يقدمه بالاول فالعامة و اشار بالثاني الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف صمت الماء والثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [مثليه] اي مثلين لذلك الفقه [سوي في الزوال] ان لم يكن الشمس مصامة للرأس في العجيرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب واما اذا كانت مصامة فلا ظل لها كما في مكة ولدينه في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه يحدد بيان الظهر في بلاد ماوراء النهر وخراسان وكومان والفخ كالشمس وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعني و اضافته الى الزوال لادنى ملازمة فلي المراد ظل الاشياء في هذا الوقت فغيره مجازان [وفي رواية] منه و عندهما [مثله] سوى الفقه وفيه اشارة الى ان الاول ظاهر الزاوية ومنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه ومنه اذا صار اقل من قائمتين خرج الظهر بلا دخوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن هكذا في المحيط الا انه رواية هاذية لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه اشارة الى انها المتفق بها لكن في العجزة ان الوقت المذكور في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [و] وقت [العصر منه] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله سوى الفقه فالخلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قائمة مع زيادة ومن ابي يوسف رح انه لم يعتبر الزيادة وفي النهاية الاحتياط ان لا يصلح العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى الفقه [اي] وقت [الغروب] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المغرب كما في النخعة ويؤيد الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد انظر الصائم) وما في الخلاصة

انه لا يغطر من طين رأس منار الامكنديّة وقد راي الشمس و يغطر من بالامكنديّة وقد غابت  
 عنه وفي الكلام اياله الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن و يهر  
 كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [أي غيبة الشفق] بالفتح اي هيبتة [وهو]  
 اي الشفق عندهما [الحجرة] و عنده البياض المغربيان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني  
 للبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهد من ابي حنيفة رح انه الحجرة فيصبح عشاء  
 العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بأنه رجع الى قولهما كما  
 في المتنقح الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايمر واليه اعاد بقوله [و به يفتي] اي بان  
 الشفق هو الحجرة بحاجب المستفتي لا بغيره يقال استفتيت فلانني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل  
 من الاحكام كما في المفردات ويدعي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس من بعض المعاني  
 في حق دياره انه ينبغي ان يرد في الصيف بقولهما قصر اللبالي وبقاء البياض الى ثلث الليل  
 او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهد و  
 غيره ان العشاء ساقة ممن في بعض البلاد الشمالية كالبلغار مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق  
 وما ذكرنا مقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [د] وقت [العشاء] بالعصر [منه] اي  
 من غيبة الشفق والتذكير باعتبار المغيب او لكونه مونثا غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعد] اي  
 بعد العشاء اي بعد ان يصلي الصلوة المصرومة في اي جزء من الليل [اي] وقت [الفجر لهما]  
 اي للعشاء والوتر فاحر وقت العشاء والوتر واحد لكن ابل وقت الوتر بعد العشاء لانها منتها وهذا  
 عندهما واما عند الوقتة العشاء الا انه مأمور بتقلبها و ثمرة الخلاف فيما اذا صلى ثم علم انه  
 صلى العشاء فاحدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر  
 انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الصحايق وانما اختلف هنا قولهما مع ان المختار قوله  
 كما سيأتي إشارة الى بيان وقت بعض المدن الموقنة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت  
 و وقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجة فتنوع وجميع الاوقات وقته كما  
 في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالضحوة اي من الماعة التي يجاز فيها الصلوة الى نصف  
 النهار كما في ايمان الايضاح [و يستحب] ويختار [للفجر] اي لاجله في وقته ويجوز ان يتعلق  
 بقوله [البدائية] اي بدايته صلوته [مفعرا] اي مضيا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي  
 وكونه من اسفر بالفجر اي صلاها بالاسفار والياء للتعديّة تكلف على ان خلف الصلوة من صيغة  
 الفاعل لم يرجع قياما واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يداء بالتفليس ويختم بالاسفار  
 [حيث يمكنه ترتيب اربعين آية] في ركعتين في كل صفرة آية مري الفاحه كما في المحيط و  
 الافضل ان يداء في وسط الوقت وقرأ في الاولى ستين آية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في السطم والتزئيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير ابعاج [ثم الاعادة] للصلوة مع الرميء .  
 او الفعل ان صلى جنباً وللتبادر من القراءة في الصلوتين ما هو المعتبر منها كما في الزمدي  
 و الاعادة كافي الاصول ان يفعل ثانياً في وقت الاداء لخلل في الاول وحاجه الى قوله [ان ظهر فساد  
 وصوته] او لم يزل بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرة قال بعض المأئذ عن الاسفار ان يؤخر  
 بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المأخذ كما في الصومالي وسأني  
 في الحج ان التفليس مهذوقه للحاج افضل [و] يستحب [ما غير ظهر الصب] اي ادائها في آخر الوقت  
 كما في السطم والتخفة وذكر في تحفة المسردين ان الاختيار ما عيرها الى ان يمكن السرد الزاد  
 بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كافي فاصحان ويؤيد ما في الحديث ( ابردوا بالظهر فان  
 هدة الحر من فم جهنم ) وفي الكلام اعماراً مستحباً تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر اشارة  
 اليه في التيميم وقد صرح في تيميم المتصعي ان الصلوة في اول الوقت افضل عدلاً الا اذا نصبت  
 التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب ما غير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم ينصر]  
 فيه الشمس كما قال الحاكم الشهيد و ابراهيم السخعي او قرصها كروي من امة الثلثة وكلموا في  
 تغيره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من ربح او يهبط للناظر الى ما في طس  
 كما في المحيط او براه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم و السجح الاول كما في  
 الحضرة وغيره فيستحب اداها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير  
 كرامة التحريم كما في الخنية واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب ما غير [العداء] في جميع الاوقات  
 [التي ثبت الميل] الشرعي كما هو الظاهر للتبادر لكن في الهداية ومختصر القلوبي الى ما قبل  
 الثلث وحمل المن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القلوبي الى نصف الميل وفي السطم  
 الى النصف مكره بلا اثم و بعده مكره مع الاثم و اليه اشار في الفقيه حيث قل انها مكرهه كرامة  
 التحريم وفي التخفة ان هذا كله في المعتلة واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تأخير [النوتر]  
 في جميع الاوقات [التي] وقت بعضها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لن يثق بالانتباه] اي لمن اعتدل  
 على استقلظه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في فاصحان وفي الكلام اعماراً بانه يستحب  
 التأخير لمن لا ينام اصلاً [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في السطم  
 و التخفة و الشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في فاصحان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل  
 من قوله و تأخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يصح في التعجيل  
 و التأخير [و] يستحب تعجيل [الغروب] في كل الاوقات وفيه اعماراً بانه لا يكره التأخير عن اول  
 الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في الفقيه انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره  
 الا من سدر كالمسفر او يكون التأخير ميلاً و الى احتباك التجوز مكره كرامة التحريم وفي التأخير بتطول



القراءة خلاف وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في النية من الرباطي صنعت مداخلتنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغسل لانه اقرب الى الصلوة في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال من الجماعة ومن شرف الامة المكسي الافضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا منها [و] يستحب [يوم غيم] اي غيم [يعمل] فاعل يستحب لتزيله منزلة المصدر او الباصب الخذف اي ان يعمل [العصر والعشاء] اي تعجلهما بان يصليا في اول الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكرره من تغير الشمس وبعيد الثلث او النصف [و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روي عنه ناخير الكل وتحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزامدي فعلى هذا يحسن (ن) الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكراهة [ولا يجوز صلوة] اي التلبس بهي من كثير من الصلوة كالغرائض والواجبات الفائتة والمنذرات في هذه الاوقات الملبية بحوزتها النوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والحط والكافي والتحفة والحقايق والخزانة وغيرها ولا يناني ما في الخلاصة وافيبيان انها لا يجوز لما سياتي انه يحبر من الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه اشبر في نوافل الوضوء من فاصيخان وفي النظم انها بكراهة التحريم واختلاف عبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلمة لا وان كانت لنفي المتأمل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصل والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بهي من كثير من سجدها فلا يؤتى في هذه الاوقات بواجبة منها في غيرها واما السجدة فيها فاجازة فيها الا ان في غيرها افضل كما في المحيط لكثرة في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حوزة سجدة غير التلاوة في الغيبة لا يكره سجدة الفكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلا يطلق السجدة لكن احسن [وصلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بهي من كثير من الجنائز وهو ما حصر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكرمة كما في الكرواني والتحفة ولم يرد فيها انها غير مكرمة كما ظن وفيه اشارة بجوازها في غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على منتها وقيل اجريت و قدمت على خطبة العيد والقياس يقتضي التقديم على الصلوة كما في النية وغيرها [صل طلوعها] اي ظهور شع من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رصع اوان ينظر الى قرصها اوان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [قيامها] اي لا يجوز التلبس بهي من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العربي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون مطلقا على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار العربي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة حوازم كما في العمان [و] عند [غروبها] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [الا عصر يومه]

اي يوم المصلي فانها جائزة بلا جهرامة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكرى التحفة بالاداء  
مكروه وعليه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم يفسد وهو الاصح وهو الاداء  
كما في قضاء الزامدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفسد كما مر [وبكره] تحريماً [اذا  
خرج] الامام من محله [للخطبة] الى الفراغ من الصلوة [النفل] اي الفروع في صلوة النفل وحيث في  
محله حكم ما اذا خرج قبله والخطبة هائلة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في المظم  
وقاضينان والخلاصة لكن مباني ان خطبة الكسوف لم يمت مفروضة مدناً ولعله مغير الى رواية  
صنا والاولى ان يقول ( وبكره عند الخطبة النفل ) يشمل خطبة الكسوف والخطبة الثلث في الموسم فان  
الاستماع واجب فيها كما في الزامدي والكلام مغير الى ان مجرد الخروج يوجب الكرامة وهذا  
صنعه كاصحابي وان الكرامة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يحوز ان يصلي  
المسنة وقت الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره والى انه لا يكره عند الاذان والائمة من  
يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنائز و سجدة التلاوة  
وهذا لا ينافي ما في الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القولية [ولا يكره النفل  
فقط] بعد الصبح [الى الطلوع] [الا سنده] اي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفرائض واخرها  
كالنبرة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بالاجاب العبد من المنزلة وقضاء  
تطلع فسد ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن ابي بصير رح انه غير مكروه والصحيح  
ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل  
المبتدأ واما حكم ما اذا خرج فيه قبل مباني [ولا يكره النفل فقط] بعد اداء العصر الى اداء المغرب  
اي بعد الاداء الى التخيير وبعد الفروع الى الاداء فلا يشمل وقت التدبير كما ظن لان السابق  
قوية له فيكره النفل في الوقتين دون الفرائض وما وجب بالاجاب الله تعالى كمسدة المهور وغيرها  
واما الواجب بالاجاب العبد كالنبرة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بالاجاب  
العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تأخير للمغرب من  
وقتها وفي الكلام اشعار بأنه لو ادرك العصر في وقت الظهر حكماً في الحج كره النفل بعده كما  
في حج القنية ومبيح ان النفل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عمره [ومن  
هو اهل فرض] اي يستحق ادائها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المغمى عليه اذا افاق او المسافر اذا  
اقام او بالعكس او الكافر اذا اسلم او العائض والنفساء اذا طهرت [في آخر وقت] اي زمان يمع  
التحرية فقط حكماً قال المحققون من علمائنا الا اذا ظهرت من الحيض او النفاس فانه يفتقر فيه  
زمان الغسل اي بخلاف الكافر الجنب الى الصحيح واحتريزه مما نال زرع روح ونأبعه كالتدريجي  
انه شرط للوجوب زمان مع الواجب حكماً في المحيط والظهرية والظرف متعلق باهل [بغضبه]

أي ذلك الغرض [فقط] لا الغرض للقدم واحتراز به عما قال القاضي روح فإن عنده إذا وجب العصر وجب الظهر أيضا كالحائذين [لا] يقضيه بالاجماع [من حامت] أو نقتل ارجس مثلا [فيه] أي في آخر وقته كما لو حامت في أول وقته لأن الاعتبار في العجبة آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد أن الموق يقضي قبله فقط \*

[فصل \* الأذان] كالكلام اهم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس صفة للهجرة واسقط عند أبي يوسف روح وفي رواية من عهد روح ورواية الحسن تكبيرتان من أوله فيكون ح ثلاث صفة كلمة كما في الراعي فلا يزد عليها ولا ينقص منها كما في الكعب والترتيب بين الكلمات محتون فلو قدم بعض كان الامادة افضل كما في التحفة وأعلم انه لم يذكر الفاظ الأذان لغيرها فيما بين المسلمين وكان في الأصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذ ان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خبر من النوم) كما هو المشهور [صحة] مؤكدة ثابتة بالسنة والجماع ولان يقال الامام محلة تركوه ومببه انه صلى الله عليه وسلم حين امر به الى المسجد الاقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك والممنة والاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحتراز بالسنة عما قال بعض المسحورين من وجوبه وما روي من عهد روح من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كافي المحيط [للفرائض] أي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يحسن لصلوة الجنائز والتطوع وللنساء بعد من فان اذن اسأ كما في المحيط [فقط] للتكبير [في وقتها] أي وقت اداء الفرائض فلا يجنب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الانيان فوقته للعجز بعد طلوعه ونظهر في الفناء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض فبذلك قال ابو حنيفة روح كافي الزاهدي ولعل للراد بيان الاستصحاب والافوت الجواز جمع الوقت [ويعاد] الأذان في الوقت [لو اذن قبله] أي قبل الوقت وبما ذكره مع الاشعار به قبل نفاها في غرض ظاهر الرواية مما روي عن أبي يوسف روح انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في القبل انه نعاد عند أبي حنيفة روح خلا لهما وبالأول يفتي في الكلام افعار بوجوب عهه بأوقات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب اللوذيين كما في المحط [يترسل به] معتادة والباء للضرورة كما دل عليه كلام الامام وسره والمعني يسهل في الأذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه منه كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قبلها والا فالاعادة كما في القيمة وذكر في التحفة ان التوالي بين كلماته سنة فان ترك فالفاسد ان يعاد وفي الاطلاق افعار بأنه يضم الراء في انه اكبر على التجزية ويمكن جماعة منهم الجرد ثم يفتنون للساكنين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في معنى اللبيب و مختار الأنباري النقل كما في المصنوع [ مستقلا ] في غير الجمعيتين  
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة المند كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة  
فيؤذن للمسافر راكبا حيث كان وجهه [ راصبا ] اي انامله بعلاقة الجزئية [ في اذنيه ] غير المبتدأ  
والجندلة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ بلا زور وقد جوزوه الا لنابلسي وقال ابن مالك ان  
لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجويز في مواضع من الكشاف فالمخطي مخطي ( اميطر بعضهم  
لبعض علو ) و علم ان الاذان بهذا الوصف احسن ولو ترك فهو حسن لانه ليس من الحسن الاصلية كما  
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكلما احسن يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي  
الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط  
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقبلا لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية ومن ابي  
يوسف رح لا بأس به ولا ما شيا كما روي من عهد رح كما في الطهوية [ ولا يلحق ] من التلحين  
او اللسان او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او ابدال او غيرهما في الاوائل  
والاواخر فانه مكره عن الحلواني ان هذا في غير الجمعيتين كما في الزمخشري وغيره [ ولا يجمع ] اي  
يكره التجمع وهو ان يخفض صوته بالهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما  
كذلك [ ويجوز ] في الاذان [ وجهه ] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان و قال  
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [ في ] وقت [ الجمعيتين ] تثنية الجميلة وهي ان يقول  
( حي على الصلوة ) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة جيل اي قال ( حي على الفلاح ) فالظاهر انها تكون  
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والعيني للاول اسرعو الى الصلوة  
والثاني الى ما فيه النجاة [ يمينه ] في الاول [ ويمرة ] في الثاني وقال معانئ مرويمية ويمرة في كل  
والاول اصح كما في النية [ وان لم يتم الاعلام ] بالتحويل يمينه ويمرة مع ثبات عديده لانواع  
الميلنة [ يستدير ] للؤذن [ في ] مومعة [ الميلنة ] نالكمراي للمار بان يخرج راسه من الكوة اليمنى  
ويقول الاول مرتين ومن البصرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجه البصر بالاذان لاعلام  
الناس فلو اذن لنفسه خاف لانه الاصل في الشروع كما في كشاف المنار وبانه يؤذن في موضع عال  
وهو سنة كما في الفينة وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه  
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لاني البعيد منه [ والاقامة ] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه  
الكلمات التي يقم الصلوة بها او الجماعة او الاصطفا لها [ مثله ] اي مثل الاذان فيما ذكرنا  
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه  
لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعاه في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنان وقيل  
لا يجعلان لانه لا يومر بزيادة رفع الصوت كما في التمرناهي ولا يحول الا لانا ينظرزها كما

في الملتقط ويتم في مكان بدأ فيه إلا اذا كان المؤذن اماماً فبعبه خلاف فقبل له ان يتمها ذاها  
وقبل يأخذ في الهي مند قوله ( قد قامت الصلوة ) حافظاً صوته ويتم في مكان الصلوة كما في  
الحيط وذكروا المفيد يكره الهي فيها [ لكن يحذر ] اي يجمع بين كلماتها من الحذر هو  
الصراحة فلترتمل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحطاوي لكن في الهداية ان الحذر  
مستحب [ ويزاد فيها ] على كلمات الاذان بعد الجملة [ قد قامت الصلوة ] اي قرب إقامة  
الصلوة من ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط ذكر في الاوامير ان معناه لزمت وقيل قامت  
الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة منه وفي الجلابي لو تركت لا يبعد الاقامة كلها [ ولا يتكلم ]  
بفتح الياء [ فيهما ] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جراب الملام والعطسة لا في نفسه ولا  
بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط بالكلمتين لا يستقبل ويكره التحنن فيهما كما في الزاهدي  
وفي رعدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحداً كما في الظهيرية ويكره  
ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في النية ويجوز ضم الياء فيحمل المنع للمسمع عن الكلام  
فيهما اما في الاقامة للمهاجرة الاذان واما في الاذان ففي قريب المائل ان الكلام فيه يوجب حفيه  
سلب الايمان وفي الفتية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرناهي  
الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشئ سوى اجابتهما  
فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان  
ولو جنباً كما في التمرناهي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الا في الجملة فيقال  
الحوتك وفي ( الصلوة خير من النوم ) ( صدقت وبررت ) بالكسر كما في الزاهدي وهناك اذا لم يكن  
مصلوا او ممتنعاً للخطبة او معلماً او جنباً او حائضاً او نساء او مجامعاً او قاصياً للحاجة كما في النظم  
واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الفهارة الثانية ( صلى الله عليه ) يا رسول الله وعند  
سماع الثانية ( منها قرأ عيني بك يا رسول الله ) ثم يقل ( اللهم متعني بالسمع والبصر ) بعد وضع  
ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائداً له الى الجنة كذا في كنز العباد  
[ والتوبيخ ] في اللغة تكرير الدعاء وفي الصريفة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في  
زمانه صلى الله عليه وسلم ( الصلوة خير من النوم ) مرتين في اذان الفجر او بعدة ثم احدث التابعون  
واهل الكوفة بدله الجملتين مرتين ومنه انه حسن ومنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ مضمون  
آية ثم يشرب ثم يصلي ركعتي الفجر ثم يحك قليلاً ثم يقيم وعن ابي يوسف رح انه يقعد صامته  
وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة قال ابو يوسف رح لا بأس بان ينبه كل من اشتغل بمصالح  
المسلمين كالمفتي والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [ حسن في كل صلوة ] من نحو  
( الصلوة الصلوة ) او ( قامت قامت ) كما في صورتي وهو اختيار الحرغني وصدور القضاة كما في الزاهدي

[ ويجلس ] استحسانا في كل صلاة [ بينهما ] اي بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكلبي  
والاولى ان يفعل بما هو منه او مستحب من الصلوة (من احسن قولاً لمن دعا الى الله وعمل صالحاً)  
كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل صفة آيات وينتظر للناس  
ويقسم للضعيف المستعجل لا لرئيس الجلسة [ الا في ] صلاة [ المغرب ] فلا يشرب في المغرب ولا يجلس  
لكن يفصل منه بسكته هي مقدار آية طويلة وعند ما يحطو ثلث عطورات كما في المحيط ومنه مقدار  
مودة الاغلاص كما في الزاهدي ومنه انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم ومنه ما بمقدار  
جلسة الخليل والعمل بما منه غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ ويؤذن  
للفاتحة ] الواحدة [ ويقم ] اي وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [ وكلما ] يؤذن ويقم [ الاولى  
الفرائد ] الكثيرة [ وكل من ] الفرائد [ البراءة ] ياتي بهما [ اي الاذان والاقامة ] او بهما اي  
بالاقامة كما قال محمد رح واما صلحها فانه ياتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال  
الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحمدي ان ياتي بهما للاولى وبها للبراءة كما في المحيط ويجوز ان  
يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل ملئ ما قالوا كما في الكلبي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في  
البسوت دون المساجد اذ فيه تغويش كما في الزاهدي [ وكراهة الحديث ] باتفاق الروايات [ لا اذنه ]  
في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة ومن الضعيفين جوازها بلا كراهة كما في  
المحيط ولم يعاد اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [ وكراهة من الجنب ] باتفاق الروايات [ ولا يعاد  
الاقامة ] هي [ لان تكرارها غير مشروع ] بل [ يعاد الاذان ] هو [ وهو الاشبه منه بعض المشايخ  
وامادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم ليهما كما في النظم ] كذا في المرأة [ فانه يكره  
ويعاد وفي رواية الاصل تجزئهم كما في الجلابي ] والمجنون [ ولو في خلالة ] والسكران [ والمغمى  
عليه وفيه اشارة الى انها يكرهان وهو غير معاد من صبي غير مائل والى ان الفاسق كذلك ولو  
باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مرافقاً عاقلاً اجرامه والى انها من الكافر غير معتد  
بهما لكن حكم بسلامة للعهدين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون  
والسكران والصبي والفاجر والراكب والقملد والمأسي والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به  
وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه نالض وهو الاصح كما في الترمذي [ وكراهة تركهما ] معا [ في  
السفر ] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة  
ففيه خلاف كما في النظم [ وكراهة تركهما معا ] في جماعة [ الرجال للقيمين المصلين ] [ المسجد ]  
اي مسجد الجلسة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم هنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر  
و [ لا ] يكره ويجوز بلا اثم تركهما معا [ في بيته في مصر ] اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم  
وغيرها لان ما في المصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن صلى في الروضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذن لاجتماع الناس والاقامة للاملام بالفروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر وجماعة المسجد مند الاجتماع والاملام والاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به مايجب الايق من اللائكة ولو اقام نمن معه من ملكيين كما في المحيط [ويقرم الامام والقوم مند حي ملن الصلوة] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال (حي ملن الصلوة) وفي الاصل وفيه الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال (قد قامت الصلوة) مرة كما في المحيط وذكر في المنبة انه اذا اقام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الامادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد مند الإقامة يقع لكرامة القيام والانتظار كما في المحصرات والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد والافتد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ويخرج] في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للافهار بوقت شروع الامام دون المقتضي فانه له وقت ويصح الى ادراك الركعة [مند قد قامت الصلوة] اي قبيله وفي الاصل بعد والاول قول الطرفين والثاني قول ابي يوسف رح والخلاف في الانضابة والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة \*

[فصل • شرط الصلوة] واحداها شرط بالسكون وهو ما خارج يتوقف عليه الفح بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عقرة منها التحريمه والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي والعرة فانها ولو ركبا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الاثرت انها ترجح في جبع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستلحق الفاري اميا في الآخرين كما في الكرمانى ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعات مقام الامام والمقتضي وعدم تذكر الغائبة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج للمخاف كما في الزاهدى الا انه استعملت مجازا في سنة كما في النظم او خمسة ملن ان الطهارة من الحدث والخبث واحدة حكما في هرح الطحاري وغيره [طهر] ظاهر [بدن الصلي من حدث وخبث] اي نجاسة حكميه وحقيقية زاد على المعفو من الغليظة والخفيفه [و] طهر [ثوبه] من خبث ولو وقع ملن رأسه طرف نجس لثوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس ورخص بعض المألف الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الخزانة [و] كذلك طهر [مكانه] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم تجز الصلوة الا اذا قام ملن رجل موضوعة على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر تجوز الا اذا طال ولو فرش ثوبه ملن نجس واقام عليه جاز ولو لبمهما لم تجز ولو فرش الارض النجسة بالبريل بالتراب ولم يطحن جاز استحسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه او ركبتيه ملن نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده الغل في التنية ولكن شامل للمرج فلو كان عليه مثل الدم فسد صلوته كما في الواقعات لكن في الخزانة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه ملن نجس يابس

حين مجدد ومترمرتة ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المدينة وليس لمتن الظلمة اعتبار  
كما في الزامدي والاطلاق يدل على اشتراط المتر من نفسه ومن غيرهما الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا  
مترها من نفسه شرطا كما في الكرماني واعلم ان المنون للرجل ثوبان ازار و قميص ويكفي ما  
يشمل عامة جمده فلو صلى في موابيل كره والمرأة ثلث خمار و قميص و موابيل ويكفي درع صفيق  
و مقبعة والامة كالرجل كما في الجلابي [ واستقبال القبلة ] له الجهة وعرفا ما يصلي الى نحوها من  
الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبله لاهل المسجد والمجد لاهل مكة ومكة  
لاهل الحرم والحرم للانفاقي لمن ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المغنايح وقال الزند رسي  
ان المغرب قبله لاهل المغرب وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين والجهة  
يعرف بالدليل كالخاريج القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا  
قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة عراسان ما بين المغربين والكمال من اهل ذلك الموضع  
ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد ملين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك اما  
لجعل المجدي خلف الاذن البيني في استقبال القبلة كما في الكرماني وغيره و عنه ومن ابى  
مطبع و ابى معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كراكب العقرب كان في قاصيها ولا بأس بالانحراف  
انحرافا لا يزل المغالبة بالكيفية بان يبقى شع من مطع الوجه مما مائلا للكعبة وعند فقد هذه الامور  
التحري كما ينبغي ومنهم من بناء على بعض العلوم السكونية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس  
من الكعب ان اصحابنا لم يعتبروه وبد شعر كلام قاصيها [ واليه ] اي نية الصلوة لا انكعبة  
فانها لا يمتروا على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [ ومرة الرجل ]  
من دائرة قاطعة للبلدين عرضا مرة بعضها على بعض [ من تحت مرتة ] المعهودة مما يقطعها القابلة  
[ الى ] دائرتين مرة بعضها على بعض من [ تحت ركبته ] اي تحت ركبته بالركبة مرة بخلاف المرة  
[ و ] مرة [ الامة ] اي القنة والمديرة و ام الولد والكنانة [ هذا ] اي من تحت مرتها الى تحت  
ركبتها [ مع ظهرها و بطها ] ومن عهد بن مقاتل انها كالرجل [ و ] مرة [ الصخرة بدنها ] جميعا  
[ الا الوجه ] ومن عابدة رضي الله عنها احدث عينها فحصب لاندفاع الضرورة به كما في الزامدي  
[ والكف ] من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مفعر بان بطن الكعب كظهره ليس بعروة كما في  
النظم لكن في الكرماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكعب عروة لان الكف عند الاطلاق  
البطن لا الظهر [ والقدم ] من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدلول للبطن والظهر كما في  
النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد مودة  
لكن في الظهيرية الاصم انه ليس بعروة وفي الزامدي من المصنفين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة  
لكن يكره كصفه ككشف القدم واعلم ان ما ذكره هنا مذكور في كتاب الكرامات فينبغي ان



تخيل اليه حلدا من الفكار [وكشف ريع العنبر] الذي هو موزة من الرجل والمرأة [يمنع] حصة الصلوة مندهما وهو الصحيح ومنه ابي يوسف رح ما فرق النصف وعنه في النصف روايتان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف اشارة الى انه لو انكشف بفعله فسدت صلوته في الحال بلا خلاف كما في المنية فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادق ركبنا ثم ستره بانه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه اداء ركن ثم ستره فسدت منه ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولا رواية فيه من ابي حنيفة رح كما في الحقائق واطلاقه معبر الى ان الانكشاف المفرق يجمع كالتجامة كما في الخزانة ولعل في التشبيه اشعارا بان قدر الانكشاف كقدر التجاسه كما مروى الزاهلي لو بلغ للمفرق من الغسر والغسل والساق ريعا من واحد منها فسدت ولو اصغر ثم اشار لتحقيق الربيع الى بيان العسر فقال [والماء] من اسفل الركبة الى اهل الكعب [عسر] نام فريعه يمنع [كالحقد] فانه عسر نام بنفمه منه بعض المائغ اومع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرماني [والذكر] اي كالدكر [مفردا] عند بعض المائغ ومع الاثنيين منه بعض والصحيح هو الاول كما في الكرماني ولذا قال منفردا [و] مثل [الاثنتين] اي العصيتين فانهما معا عسر واحد على الصحيح فان المائغ اختلفوا ان الدبر والاثنتين ثلثة اعضاء او عسر واحد وثني الرامقة تبع للصدر [بخلاف البالغه] وكل اذن عسر حكما في الظهيرة والاذنه ان ما يلي الظهر او البطن من لجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فانه عسر تام على الصحيح لان في حوازل النظر الى طرف صدره الاجنبية اطراف ذرائعها من القنية ما لا يخفى وقال العلماني انه ليس بعورة وانما قيد بالنزول لان ما يوازي المنية موزة بالاجماع وعسوا ما تغلبها او لانه جزء من آدمي لا يجوز بيعه [و] مما انفرد [عادم مزيل النجس] الحقيقي من ثوبه حقيقة او حكما بان يجد للزيل لكنه لم يقتدر على استعماله لمانع كالعطش والعذر [صني] قوما ونفلا [معه] اي النجس وان كان اكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة اذا جد الزيل وان بقي الوقت والتقيد بالمسافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر به العورة وان لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لاجراج الحكمي فان صاحبه لم يصل كما مروى اول التيمم [ولم يجز] صلوته حال كونه اماريا [بالاجماع] وربع ثوبه [او اكثر منه] طاهرا حال متداخلة او مترادفة لكن في النظم لو كان نصفه لجسا لم يصل عاريا [وفي] طهارة [اهل] من الربيع بان يكون هم [منه] طاهرا [الافضل] ان يصلي معه اي الثوب ويجوز ان يصلي عاريا قائما بايماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر رح لزم ان يصلي معه كما في الكافي [وعدم التوب] حقيقة او حكما بان لم يجد ثوبا هم منه طاهرا او ورنى حجر كما مروى [بحجوز صلوته] اي عدم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتندب] صلوة العادم [قامدا مؤميا] ويجوز ان يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه صغير عندهما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند روح ذي الزمانين بجسدي المرأة  
وعندنا متباينين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يده  
بين يديه يؤمى ايماء وان صلى قائما بالايماة او قاعدا بركوع وسجود جاز [وقبله خائف الاستقبال]  
من عدو او مرض او غيره [جهة قلبه] فيصلي اليها [وان علم من يعلم] القبلة من العلم او الاعلام  
او التعليم بان يكون في مغارة وحده او في حكمها [تحري] فيصلي الى جهة التحري ما هاء من الغرائض  
والتوافل وعن ابي يوسف روح ان الضيف تحري ليلا للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا  
طلب شيء من العبادات. هالب الراي عند تعدد الوقوف لمن حقيقته والما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا  
التحري فيها قالوا التفرقي في الماملات كما هو في المبوط وفي الاكفاء اشارة الى انه لو تحوّل ولم يتبين  
بغير فصل الى جهة كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه لمن شق امر الصلوة وقيل يصلي  
الى الجهات الاربع كما في الطهريّة [و لم يعد] صلوته [مخطف] الى التحري سواء علم بذلك او ظن  
او لم يتبين حاله بعد الصلوة وبه اشعار بان ما ادعى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه  
كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولاً بان كل مجتهد مصيب ولان قوله به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم  
قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا ناول ما نقل عن ابي حنيفة روح ان كل مجتهد مصيب فان الحق  
في موضع الخلاف واحد كما في المبوط [بل] يعيد [مصيب لم ينجح] كما اذا افتتح مع الملك بلا تحري  
ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا ملك ولا تحري يعيد عند عهد بن  
الفصل ولا يعيد عند عهد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يتبين بعد الصلوة انه  
اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في الثمناهي  
ولا يعيد ان يكون معنى قوله لم ينجح لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري وعرض من جهته فانها  
لا تجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف روح انها تجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير  
[رايه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصبيا] اي في الصلوة [استدار]  
اي انتقل اليها منها ولا يمتثلها اذا اجتهد لا ينتقض جهته فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع  
جهات كاري من عهد روح ولا منع من الزيادة لمن ذلك كما في النفل وفيه اشارة الى انه لو تحوّل رآه  
الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقبل استأنف لمن خلاف بين المتأخرين  
كما في المحيط [ولا يضر] المقتدي المتحري [جهله جهة] ترجمه [امامه] بالتحري ولا تفسد صلوته به  
حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [انه] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه  
كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عند ما خلا لابي يوسف روح كما في الجلاي [اذا علم  
مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة والامام الى اخرى وهذا اذا علم في  
الصلوة واما بعد ما فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالجامل انه يضره علم تقدمه لمن امامه ومخالفته

له في الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يفتن ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في المؤنعين لانه كالعالم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال [ويقصد] المقتضي او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظهر ولتقط بالصر صهرا اجراه كما في القنبة وتحقيق النية قد مر في الوضوء [و] يقصد [القتل] اي مقابلة امامه [ان يقتل] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشارة بان لو نوى صلوة الامام لا تحزي لكن لو نوى الفرد في صلوة الامام تحزي على الصحيح كما في المصنوعات [متصلا] مصلا [بالتحرية] فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة من تحريره كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقدم في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الفرد في الصلوة و سائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعدها بحمل لا يلق به وعد ابي يوسف رح لا يصح الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل لا أعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية للمتقدمة و اما الساني ففي الزملي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قبل الى التناه و قبل الى ما بعده و قيل الى الفائتة و قيل الى الركوع و قيل الى ما بعد الركوع و قيل الى القعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحرية لكان المصنف و اما ما ذكره فالتبيه ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريره الامام ويفرض ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة بخارا و قيل ينجي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينجي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجمد كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكورماني والاكتفاء مغير الى انه لا يفتروا نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلان كان له ان يقتضي به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها ومن ابي حفص ان غير الامام لو ام بالنية الامامة نفسه صلوة مأمومه كما في الزملي والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في سائر الاركان كاف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال طهير الدين المرفباني لا بعد وقال البقال لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة التكلّم لا يلزمه نية العبادة في كل جزؤه انما يلزمه في كل ركن ولا يواهل بالسو لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في القنية و يؤيد الاول ما في التلطف والجزائه والصلابة ان قول بعض الزهاد ( من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته ) ليس يعم [ومع النقط] الدال على القصد [الفصل] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بمرط كما في الجزائة والاحتياط استحباب التكلم كما في المنية [و يكفي لغير الغرض والواجب] من الحسن عند العامة والنوائل عند الكل [فيه مطلق الصلوة] اي قصد الصلوة بلا قيد صبه او نفل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل وفي الحسن

عند المصهور ثلاثان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لوصول الله صلى الله عليه وسلم كمالا في الطهارة  
وغيرها ولو نوى عندا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المصهور من قول اصحابنا كما في الجاهلي  
وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الطهيرية والى انه لو نوى سنة الطهر  
وصلوة التسييم اجزأت من سنة الطهر ولا شك انه يقال ثواب السببكات كما في الجواهر فلا يشترط فيه  
الاجنس الصلوة و[لهما] اي الغرض والواجب كصلوة الجمارة والوتر [شرط] للصحة [التعيين]  
بالرفع اي فصل جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الطهر كما في الكافي وقيل لا يجوز به الطهر والاول  
هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت الا للجمعة والحلقات الا في الخزانة  
والطهيرية وغيرهما وظهر يومه ليس بكلي فتتخصص انحصار الكلي في فردا ظن ولو شك في خروج  
الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء  
بنية القضاء والعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يمتنع في القضاء نية اول صلوة عليه  
او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنبة وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو  
نوى الطهر خمسا وصلى اربعاً جاز كما في التتمة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو فارصا لانه  
الاغلب في الانسابات ويصح بلفظ الحال في المأخوذ والماضي وغيرهما ان كيفية النية للغيرين  
( اللهم اني اريد الصلوة متابعا لوصول الله صلى الله عليه وسلم فسرهما لي وتقبلها مني ) و لغيرهما  
( اللهم اني اريد الطهر او الصلوة للمبت او الوتر ) وزاد القنطري ( متابعا للامام ) \*

[فصل \* فرضها] اي فرض الصلوة لهم من القطعي والظني والركن  
والشرط فالاحسن ركعاً ولعله نية على الخلاف الميمر اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة  
الصلوة اي تفصيلها كقراهم صفة الايمان هكذا وهي في الاصل كالوصف مصدر و[فرض] التكميلين  
من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الراصف ليس ههنا لايرواه وجه [التجريم] من التحريم  
وهو جعل المصحر محرماً ثم جعل المعنى الفاعل فنقل الى الكبيرة الاولى فان بها تحريم الاشياء المباحة والتأني  
للمبالغة وهي شرط عند الاكثرين كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطاً لها حتى لو كبر الحدث  
فغمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الغرض على تجريم الغرض والنقل وعكس القضاء على  
الاداء كما في الكفاية [والقيام] اي قيام واحد في كل ركعة من الغرض دون النفل فاللزام للمعهد وهو لغة  
الانصباب وهما استواء الحق الاصغر والاطن فالركن اصل القيام لا امتداده الا نوى ان الامام لو لم  
يطول القيام في المفع الثاني اجزأه لانه لا قرارة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الاصرار ان الامتداد انما  
يجب لتحصيل القراءة التي هي مبتدئة وبالتقدم يقسم القراءة فلا تحجب الامتداد كما اذكر في الركوع  
لكن في التمرأتي اختلفوا ان القيام في حق الملاحق هل مقدّر بقدر القراءة وفي الامي لابد منها  
من مقدّر ثلث آيات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائماً على اصابع رجليه او عقبه بلا مدبر يحوز

وقبل لا يجوز كما في القنية وهذه [قراءة آية] من القرآن المنبئ عليه صلى الله عليه وسلم نقلوا معونها  
 كما في كسب الامول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصيل القراءة السبع متواترة وما عداهما غير  
 ثابت تواترا فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثق به لالتحق بأسائر الأحاديث الواردة عنه صلى الله  
 عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد الحاشي لأنها تفقد عنده والاصح انه اذا قرأ بها في  
 مصحف ابن مسعود وأي لا تفقد لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التوراة والانجيل فإنه يعتد به  
 ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة وها ما تبين  
 اوله وآخره تركيفا من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت  
 كلمات او كلمتين تحو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا  
 نحو (مدامتان) (وق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة  
 وعلى انه قرأ نصف آية مرتين او كسر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز على انه لو قرأ نحر آية الكومي في  
 ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية وجاز على الصحيح كما في المصبرات ويستثنى  
 منه الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا أي اجتهد أثناء الليل والنهار بالقدرة على التعلم وكذا من  
 لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك كما في الجلابي (في كل) أي كل  
 ركعة (من ركعتي الفرض) الثنائي والثلاثي والرابع وفيه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين  
 والمتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والثانية والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمصبرات  
 والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المصنفين والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في  
 الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في التحفة (وقراءة آية في كل)  
 ركعة من (الوتر والنفل) أي من الواجب والسنة والنطوع والابتعاد من الكلام ان يقرأ بوضا  
 في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي القنية قال نعم الاثمة لا يجوز ان يقرأ في الثانية من  
 الفرض ما في الاولى ومن ابي يوسف رخص يجوز ونجيب السهو في الشرائع يجوز بلا هو ويحرم  
 (واكتفي بها) أي بآية واحدة في ركعة (مسح) أي مستحق لعقوبة لا بالنار ولعل فيه  
 خلافا فان النهاية قائل بالكراهة والاسامة دون الكراهة كما في الكشف وفيه (ومندما) عطف  
 على منده المقدر قراءة (آية طويلة) أي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكرماني (او ثلث)  
 (آيات قصار) في كل ركعة منها واكتفي بها مسح للعطف والقصر بالكرم جمع القصور بلا الحاق  
 التاء للجمل على فعليل بمعنى مفعول (والركوع) الانحناء وها انحناء الظهر ولو قليلا فان حركته الجمل  
 فقد اجزى كما في فاضيلان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع أقرب يجوز وان  
 كان الى القيام أقرب لا يجوز فالطمانية لم يفرض خلافا لابي يوسف رخص رخص ما يدل على  
 ان قوله مثل قول ابي يوسف رخص لكن ذكره للمصنف مع ابي حنيفة رخص كما في المحيط (والسجود)

أي السجدة فإن اسم الجنس يدل على العدد عند التثنية العربية إلا أنه خلاف ما عليه أهلنا كما في الأصول و مولفة الخضوع و هراً وضع الجبهة والأنف على الأرض وفيها وإراد به الخضوع [بالجبهة] بأن يضع عليها كل الجبهة أو أكثرها كما في النهاية لكن في الزامه أنه يكفي وضع هي منها [والأنف] هو اسم لما صلب فلا يكتفي بوضع ما لأن من الأربعة كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة إن الفرض يتم بذلك وحاصله أن السجود يتأدى منه بسجود وضع كل من الجبهة والأنف ولبس معاء إن وضع الأنف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [ر به] أي بان السجود يتأدى بكل منهما [يفتق] كما فهم من الرواية لكن ذكر المصنف أن الفتوى على قولهما وهو أنه وضع الجبهة فقط ومنه مثله في الخلاصة كونه الاختصار من أحدهما بلا ملء ومقدار الركن منه أدنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاحتفاء إشاراً بأنه لو سجل على اللسان أو الخلد لم يجز إجماعاً كما في الخلاصة وبأن وضع البدن ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار أكثر المصنفين كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رأس أصابع القدم وفيه اختلاف المصنفين قبل أنه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح أن رفع القدمين مفصل كما في القنية [و القعدة الأخيرة] على المهور وفي الظلم أنها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في النخبة وإبريل الكشف وهو الكفاية وكذا ذكره المصنف [قدّر التعهد] أي قدراً ما يتمكن منه وقيل مقدار الفهم أدنى وقيل أدنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والأول هو الأصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن الصلوة أو التحريمة [يصنعه] أي بفعله الاختياري المبني لصلوته كالتحفة كما في بحر الفوائد وهذا منه كما ذكره أبو سعيد البرقي وأما عندهما فليس بفرض وثمرة الاختلاف في المسائل الثلاث صغرية الآتية لكن قال أنكره أي أنه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من أصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمة والقعدة وإن ذكره في المرح كما ظن فإن المختصر ليس صحيحاً بجميع الروايات إلا ترى أنه يفرض الانتقال من ركن إلى ركن عند أبي حنيفة روح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد روح وفي رواية عنه والتميز المهورية خالية عنه على أن قوله فرضها والقعدة الأخيرة لا يخلو من إشارة إلى ذلك عند المصنف (النصف) [وراجبها] أي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فصل لصلوة بتركه ولم تبطل [رواية] مخصوص [الفاتحة] فإنها فرض من حيث كونها قرآناً وهي مع النظم وتر المحيط وغيرهما أنه إذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضاً وفيه إجماع برجوب كل الفاتحة وهذا عندنا وأما عندهما فأكثرهما ولذا لا يجب السهو بمبيان الباقي كما في الزاهدي [وسم] مقدار [مودة] من آية طويلة أو ثلث قصار وفي الكلام إشارة إلى أنه يجب تأخير المودة عن الفاتحة وإلى أنه يجب أن يقرأ مرة كما في المحيط وإلى أنها واجبة ولذا كان تأخيرها يجر بالاعادة كما في القنية وإلى أن نفس المودة واجبة أيضاً كأول القاسمي في الجامع ومنه أنها معتبة كما في التمرناهي والاحتفاء معبر

الى ان تسمية الفاتحة كالمعروفة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية مند من الائمة  
والى ان اخفاء التنسية لا يجب وفي اجماع الكشاف انهم اجمعوا على وجوبه [ورعاية الترتيب] بين  
الركن كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متألوة من اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد  
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البراقى فالظاهر انها محتلف فيها في  
مهر المحيط والشمسورة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب مند اصحابنا  
الثلاثة وفي التمرتاهي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجديات  
هرج الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجديات شروح المبوط والمحيط والشمسورة  
وحدث النهاية والكافي وفيهما ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا  
الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التنوير هرج تلخيص الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس  
بمهرط واما بين غيرهما فمهرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من الثاني بين  
الكلامين [والقعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض والراجحات والمنن في ظاهر الرواية كما في الكافي  
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النفل نفسد  
قياما لا استسناا وفي التفريقات لا تقصد عند الشيخين خلافا لمحمد وزهرج [والنشهدان]  
اي تشهد في القعدتين مند عامة المشائخ كما في التسفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في  
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدني وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم  
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه وسلم ليست  
بواجبة وفي حرافة المفتين انها واجبة في الاشارة [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى  
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فهو هرج بلفظ آخر لزوم المهر وقيل لم يلزم لانه  
سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتلعت بعد ان يقول  
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داهلا في صلوته وفي التحفة يخرج من الصلوة بتسليمه  
عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدني فان الكلام  
في مطلق الصلوة [وقوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا ترتب فيه كما في الخلاصة  
وقد احتبط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما  
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا فقي كثير من الكتب المعتبرة ان من لم يعرفه يقول  
يا رب ثلثا [ركعتين] صلوة [العبدين] الزائدات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ  
التكبير في تكبير الانتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستغنى وغيره انها واجبان وفي الاضافه  
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في مهر الزاهدني [وتعين] الركعتين [الاوليين]  
من الفرض الثلاثي والرباعي [لقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[ونعديل الأركان] لئلا التعمية وهما تمكين الجوارح في الركوع والسجود والقراءة والجملة على تعبئة ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والبراد الاطمينان في الاولين فانه واجب على ما هو تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهة الترك وأما الاطمينان في الآخرين فمئة على تخريجهما جميعاً وعن أبي يوسف راجح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية اكل في الحقائق من مبسوط هبع الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاولين واجب عند الطرفين وفي غيرهما سنة واكل فرض منه رواية هاذة ما في الفقيه انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك ههنا المسجل وعمداً يكره اشد الكراهة ويلزم العادة ولم يدل كلام المصنفات في فرض المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحتفظه فانه وما يقه من مواضع يزل فيها كثير من الخواص العظام فيضل ويضل كثيراً من العوام [والسجود والاعتناء] اي جهر الامام واهفائه بقرينة الفصل الاتي وحكم المنفرد صحيح [فيما يجزى] من الصلوة الانية [و] فيما [يخفى] من غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة في الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا اذا اخفى فيما يجزى المقدار المذكور كما في الجامع الخاني ومنه انه اذا جهر او اخفى آية سجد ومن الشيعين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاعتناء مشير الى ان الانصاف غير واجب وهو واجب عند قرائته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يستحب من الصلوة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي الترمذي انها شرط وفي المنية انها شرط في الاعمال دونه الاذكار [ومن] على المهور احترازاً عما ذكرنا من الغرائض والرجبات فلا ينتقض بغير منهما كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للفرض ثم شرع في كيفية كل من الاعمال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد الصلي العزوع] في الصلوة المطلقة ولا يخفى ما في اعتبار [اذا] على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير هارماً بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما يأتي من قوله كل قيام لا يغلو عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيها مقصد وفيها كغفر كما في المصنفات وانما اثر الهمة على الالف وهي اسم محتجك لأن الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [آية] اي باء اكبر فانه مقصد كما في عامة الكتب وعن زين للفائغ انه غير مقصد كما في المنية وفي التخصيص اي باء اكبر فانه مقصد كما في عامة الكتب وعن زين للفائغ انه غير مقصد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والثالث مقصد كما في المحيط فالاولى ترك للمضاف اليه بل المضاف ايضاً للاستغناء بقوله كبير لا يخفى والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنفات [مأما] مدركاً بالليس حال مترادفة على وجه [بابها] اي بطريقهما [شحمي اذنيه] اي ما لان من امغلهما لكن في النظم عن ابي حنيفة راجح ان محاذاة الابهام الشحمة محزنة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن وكره



التحاور عنها كالرفع إلى المنكبين كما في عزازة الفقه وليس لم يذكر في المندولات إلا في قاصصان  
و الطهيرية والقول بأنه لتحقيق المحاذاة ليس بهي وفيه إشارة إلى أن اليد مرفوعة ثم يكبر كما روي  
عنه وقبل يرفع مع (الله) ويرسل مع (أكبر) وعليه الفتوى كما في النظم وإلى أنه يخرج اليد من الحكم  
عند التكبير فإنه ادب كما في المحيط وذكر في المقيد أن ترك الإخراج بدعة في حق الرجال سنة في  
حق النساء وإلى أنه لا يمن ترك تغريم الأصابع كما قال أبو بكر البلخي بل يفرج وينشر ويجعل  
الكف إلى القبلة كما قال العامة كذلك في النظم وعليه الاعتماد ومن بعض المأثورات الصواب أن يضم  
أصابعه في الابتداء ثم يسطو وقت التكبير كما في المحيط وهذه أحكام مشتركة بين المسلمين فالمختص  
بالمفتي أن يحاذي تكبيرة تكبيرة امامه فإنه أفضل عنده وهو قول زفر وح عندهما يوصل بتكبيرة  
مثل أن يوصل الف (الله) يراه (أكبر) وقال الإمام المرحومي أن الانفصال على هذا الخلاف وإشار  
شيع الإسلام إلى أن المحاذاة فيها أفضل بالاجماع وقال أن قوله ادق أو اهود وقولهما ارفق واحوط وفي  
موسى الروزي المختار للفتوى في صحة المردع قوله وفي الأفضلية قولهما وأعلم أنه لا يدرك فضيلة  
التعريض عنده إلا بالمحاذاة وعندهما إلى وقت الشاء الكل في الحقائق وقيل يدرك إلى نصف الفاتحة  
وقيل إلى آخرها كما في النظم وقيل إلى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الأولى هو  
الصحيح كما في المصنوعات وقيل بالتأنيف لمن فوت التكبير ولم يدرك بدونه وإن كبر معه كما في الروضة  
[والمرأة ترفع] يديها [حذاء منكبيها] أي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن أصحابنا وعن أبي حنيفة وح  
أنها كالرجل وبه أخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والأول أصح كما في المحيط وقيل الأمة  
كالرجل كما في الزمدي [وتجوز] المردع فيها والمضي أحسن فإنه عطف على كبر [بكل ما دل على  
التعظيم] أي الترفع من الانقياد بمخلوق من الأسماء الحسنى وغيرها وفيه إشارة إلى أن الأولى أن  
يهرع بقوله الله أكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالهراغة مما مره وهو الأصح ولم تجز عند أبي  
يوسف وح إلا بالله أكبر أو الأكبر أو الكبير أو كبير إلا إذا لم يحسنه وعند محمد وح بكل ذكر تام نحو  
الرحمن أكبر أو الحمد لله أو سبحان الله أو لا إله إلا الله وإلى أن لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ  
ولا بالله وعن الحسن أنه يهرع به والأول ظاهر الرواية فإنه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط  
وغيره [ولا يهرع] حال من العروب وهو الخلط [بالنساء] أي طلب المعنى من نحو هاب العمل بالله  
كما في الأساس وليس مما يتعده بأبواه كما توهم فإن مفعوله محذوف ولعننى لا يجوز شرعه به  
حال كونه خالطاً الدال على التعظيم بالدال على الموال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واستغفرو [ولو]  
كان الدال عليه [بالفارسية] أي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو  
(خدا بزرگ است ونام خداى بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وبحث للحال عن فاعل  
يجوز ادخل واللام أن لا يجوز بلفظ عربي كما تقر من تقييد الحال وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز بالغة التركية

و الزنجية و الجبسية و النبطية مثلا و الى ان لا يجوز مائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية و قد جاز الكل عنده و يمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافا لهما كما في الطهيريّة و غيرها ولا خلاف ان تسمية الذبيحة و تلبية الاحرام بجوز بالفارسية كما في النهاية و هي منسوبة الى الفارس بكرم الرواد كما في انساب المماليك و هي بلاد الفرس كاصفهان و الري و همدان و نهاوند و آذربيجان و غيرها لكن في الزاهير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس و المراد العجمية هي اولى بالذكر [ لا ] يجوز [ القراءة بها ] اي بالفارسية [ لا بعذر ] و هو ان لا يقدّر على العربية و هذا عندهما و في رواية عنده كما في الكشاف في قوله تعالى ( طعام الاثيم ) و اما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكروه بلا عذر و هو ان كان على نظم القرآن كما في ( معية منك ) اي تنكّا و ( جزاء جهنم ) اي سزاي وى و وزج اول و هو ان كان قد ناله اقصا و قبل اذ لم يكن على نظم القرآن لا يجوز و قيل اذا كان من القصص تفسد صلواته و الصحيح الاول و ذكره شيخ الاسلام و غيره انه رجع الى قوله كما في المحيط وهو الصحيح و عليه المثل و انما خص الفارسية بالنفى لينفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث ( لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية ) تشهدان الرواد كما في الكرمانى و غيره [ و به ] اي بعدم الجواز [ يقتضى ] في الحقائق و عليه الاعتماد و في الكشاف ان في كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني ما لا يستقل بأدائه لسان [ و ] اذا كبر [ يضع يمينه على هامه ] كما في الاصل ثم اختلف المفاخر فيه فقيل انه يضع باليمن على ظاهر الشمال و قيل على اللبراع و قال الاكثرون على المغفل و من الصالحين يقتضى الرضع باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على الرضع فابضا و قال باطن الاصابع طولا و الاول اولى و قال ابو حفص يقتضى بالابهام و المختصر و البنصر و في الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقتضى بالاولين [ تحت مرته ] لانه من منى الرمل و في الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصبرات و غيره انها تضع على صدرها و لا يبعد ان يشار بتلك اليد الضمير الى مخاطبة الحكم [ في كل قيام فيه ذكر ] هامل للقرآن [ مسنون ] مشروح فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الشاء و القنوت و صلوة الجنائزة و قيل عنده يرسل في القنوت و هو قول ابي يوسف رح و اختلف مفاخر ما وراء النهر في صلوة الجنائزة و قال سعد رح ان الوضوء سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط و من ابي حنيفة رح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ و منه اذ كبر ارسلا ثم يضع كما في النظم و الصحيح للثمن كما في المصبرات و اعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع في القيام كما في عزائفة المفتيين [ و يرسل ] عند الجمهور و يضع عند اصحاب الفضلي للمخالفة الكلية للشريعة [ في قومة الركوع و بين تكبيرات العبدتين ] و فيه مع النظر الى السابق دلالة على ان ليس فيها ذكر مسنون كما في ترك الغريخ على نقيضه و لكل رواية كما سيأتي [ ثم يثنى ] اي يقول ( سبحانك اللهم و بحمدك ) الخ اي صبحتك بجميع آلائك يا الله تعجبعا و بحمدك او اشتغلت بحمدك

فالرأى لعطف المفرد أو الجملة ويجوز ان يكون الحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك  
ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خيره (و تعالى جذك) اي  
تجاوز عظمتك من درك اهملنا ولم ينقل في الغامبر (وجل ثناءك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما  
وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على راقف الفن وبها أثر (ثم لتخلل  
المواضع المعهودة [ ولا يوجه ] عطف على (كبر) اد (ثم يثنى) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد  
الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الأصول ومن ابي يوسف ر  
انه يوجه بعد الثناء ووجه في النوازل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب الترجمة قبل التكبير عند  
المأخوذ من كافي الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول  
محمدا وقوله انا من المسلمين اصح من قوله انا اهل المسلمين لانه كذب مقصد للصلاة عند بعض  
كما في المحيط [ ويتعذر ] اي يقول منه (اموذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من اللفاظ  
والمبادر منه ان يثنى ثم يتعذر وهو الاصح كما في المصنوعات [ للقراءة ] في الركعة الاولى لا غير بقراءة قوله  
[ لا تبعا للثناء ] وهذا عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح فانه عنده للثناء ثم اثار الى ثمره الخلاف  
بقوله [ في قوله ] اي التعذر [ للمسبق ] في اهل ما فات عنه عند محمد ر ح [ ولا ] يقوله عند ابي يوسف ر ح  
وفي رواية عن محمد ر ح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبق هو الذي لم يذكر  
بالجماعة اول الصلاة فقط [ للترتيب ] اي المتعدي سواء كان مذكرا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك بالجماعة  
اول الصلاة مع فوات بعض [ ويؤخرة ] الامام [ من تكبيرات العبد ] عنده وبقوله عليها عند  
ابي يوسف ر ح وبما لم يذكر الامام مع محمد ر ح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره  
معه في شيء من الكتب وفي المنظومة ورواها ان ليس منه فيه رواية [ ويحتمل ] اي يقول منه  
(بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي منه قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او  
في قول ابي يوسف ر ح ومنه في الركعة الاولى والاخرى كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المصنوعات  
[ لا ] يسمي عند الكل [ بين الفاتحة والمروة ] لكرامتها كما في الكشف (ن) ومنه انه يسمي وعند محمد ر ح  
انه يسمي الا في الجهرية كما في المحيط والاول قول ابي يوسف ر ح كما في النظم وهو قول محمد ر ح وهو المختار  
كما في المصنوعات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المغاير على انها آية منها كما في المحيط  
والنخبة والخلاصة والزاهد وغيرهما وانما لا يغير الى انها من القرآن ام لا لان كونهما منه ليس  
بنص من المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرهما قال الصرخي لا يعرف بها التصريح  
عن مقدمي اصحابنا والامر بالاغفاء دليل على انها من القرآن وفي الزاهد انها آية على الصحيح  
وذكر ابو بكر ان الاصح انها آية في حرمة لمس لا في جواز الصلاة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف  
والنوازل انها ليست من القرآن في المهور من مذهب ابي حنيفة ر ح [ ويحتمل ] من الاسرار اي

بمخفي الشنل والتعوذ والتسمية فأنه سنة كمغروضة بالجهر مكررة كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر  
وأعلم أن الترمذي قال الجهر بالتممية غير ممنون عند أكثر الصحابة والتابعين وحديث الإخفاء  
صحيح بلا خلاف وقد بلغنا أن الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني  
في مذهبه أحمد بن حنبل [ ثم يقرأ ] ملو ما مر من التفصيل [ ويؤمن ] المنفرد أو الإمام كما  
في الجلابي وعنه أن الإمام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر أو اللد مع تخفيف الميم  
أو تشديد ها وإمكان مغلدا للصلاة عند الطرفين لكن لم يفعل عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (همين)  
يعنى (همين مئ خاهم) أو (همين بلا) كما في المضمرات وذكر الرضي أنه مر يائي كقائيل مبني على الفتح  
وعطف بحذف الهزة ولأنه إن يقال أصله القصر ثم مد ومعناه فعل [ مر ] أي قولاً أصراراً وكان  
في الأصل المكثوم في النفس وفيه إشعار بأن آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في  
التيسير من مجاهد أنه من الفاتحة وبأن التاممين واخفاؤه سنة فذكره الجهر كما في المحيط [ كلاموم ] فانه  
يؤمن مر إذا صح (ولا الضالين) ولو في الظهر أو العصر ومن بعض المأثورات أنه لا يؤمن فيهما وعنه أن  
المأموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الأول كما في الزاهد [ ثم يكبر ] للصلي [ للركوع ] وفيه دلالة  
على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والأفضل الوصل فإن في الفصل خلوه من الصلوة من  
الذكر وقيل إن بقي في حال الخوض حرف أو كلمة فلا بأس كما في الزاهد [ خافضاً ] حال ينهض  
سنة هي كون ابتداء التكبير عند أول الخوض وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المأثورات أنه يكبر  
قائماً والأول هو الصحيح كما في المضمرات لغير الثاني من الذكر ولو في الظهرية أنه الصحيح [ ويعتمد ]  
أي يتكئ [ بيده ] أي يديه [ ملئ ركبتيه ] بأن يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير مستحيات  
كالقوس ويأخذهما بالأصابع حال كونه [ مغرجاً ] أي مفتحاً [ أصابعه ] أي أصابع يديه فإن الأهل  
والنفرج والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي أن يزداد مجاوباً  
مضد به ملصقاً كعبه مستقبلاً أصابعه فأنها سنة كما في الزاهد [ بأعطاء ظهرك ] بحيث يمتدح عليه قدح  
ماء [ غبر رافع ] رأسه [ ولا منكس رأسه ] من التكنيس تغليب الغي ملو رأسه كما في الصحاح وغيره  
وحافض أولي لفظاً ومعنى لأنه لو خفض رأسه قبل أن خلا للسنه وهي استواء الرأس مع العجز  
كما في المصنوع قبل لوقال غبر رافع رأسه ولا ناكس لكن أولي لأن الرأس داخل في مفهومة وفيه أنه  
محرم فيه والمحرمون ناكسو رؤسهم عند ربههم والاكنتفاء مغير إلى أن المرأة كالرجل في هذه  
الأحكام لكن في الزاهد وغيره أنها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الأصابع ولا تجأى العضد بل تضع  
عليهما وتضم وتجنبي ركبتيها [ ويسبح ] أي يقول التسبيح المصنوع (مجان ربي العظيم) فانه  
لا يبعد أن يكون الفعل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي إن تمسجات الركوع  
والسجود سنة وقيل ولجة وقال أبو مطيع نلميذ أبي حنيفة رح أنها فرض في الصلوة للمعوية

عنه ان اقل من الثلث مفصل وقال حلف ان اصله فرض [ثُلثاً] من المراه ومن بعد روح اذا ترك از  
 اتى مرة يكره كافي النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التجميع المعنوي من الخمس والربع والتسع ولا يرد  
 اعكال على اصل الفعل بالمسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاف اليه المعروف لاسم  
 التفصيل لكونه كناية من اسم الجنس والاطلاق مغير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط  
 انه يقول اربعاً ليمتكن القوم من الثالث والحادثة لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقبل مفصل  
 وكفر وقبل جائز انك فقبراً وقبل ما جاز ان اراد القرية كافي الزامه [ثم يسمع] من التجميع  
 اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كافي الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قبل واللام  
 بمعنى من وفي المصنوعات ان الضمير وقف بلا افعال واعلم ان اغاوة سنة كافي المحيط ولعل تركه  
 لانه من الاذكار ومن اغاوة ما كافي الكلف [رافعاً رأسه] فكما ان نفس التجميع منه كان هو في  
 هذه الحالة سنة كافي الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائماً لا يأتي به كاول لم يكبر حال الانحطاط  
 حتى لو رجع او وجد كافي القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يجمع  
 واعلم ان المتن كعامة المتداولات مغير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن  
 في متن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الآثار ان  
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم  
 الى يومنا هذا لا ينكروه منكر ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التجميع [الامام] فلا يجمع بينه  
 وبين التمجيد وهذا عنده خلافاً لهما وعليه الطحطاوي وجماعه من المتأخرين [و] [يكتفي] بالتحميد  
 (اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول  
 افضل كافي المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كافي الكرمانى وهو الصحيح كافي القنية ويقول ذلك  
 عند تسميع الامام [الوتر] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التجميع  
 والتحميد من لهما ومن ابى يوسف رح يكتفي بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره  
 شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابى حنيفة رح و الاصح الجمع كافي المحيط وآثار في الاصل  
 والجامع الصغير انه لا يجمع قبل هو الصحيح وعليه المصنف لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب  
 وسجل النكسر حالة الانتقال كافي الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه حين حاله الاستواء في الجواب  
 الطاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كافي المنية واعلم ان ما مر غير الفرض  
 والواجب منه وما يأتي غيرهما ادب الا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزائن المفتين  
 [في يقرؤ مستوراً] هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقيين كما مر وانما اكد لفظة  
 الاكثرين منه فليس بمستلزم كاطن [ثم يكبر] حافظاً كافي المحيط والتحفيد وغيرهما وفي الايضاح  
 اذا اطمأن قائماً كبر وعز ساجداً ولعل ثم للاضمار بالاطمينان [ويجيد فيضع] على الارض

[ ركبته ] أي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في رثار الرضة والغاء لعطف المفصل على المجمل كقولہ تعالى و نادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية [ ثم ] يضع [ يدیه ] أي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في الننف ان وضع الایدي حذاء المنكبين ادب وفي النية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ صاماً اصابعه ] أي ملساً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما هذا الركوع والسيجود كما في الكافي وغيره ولو قيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ ثم ] يضع [ وجهه ] بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع الا لما كان القرب الى الارض كما في المصبرات وغيره لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل بضعهما معاً [ مبدئاً ] بالباء أي مظهر [ شبعیه ] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العصفور وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضداً عن جنبه وذراعاً عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يهدي عضده كليلاً يرذی احد [ مجاهاً ] مبأداً [ بطنه من فخله ] مرجها اصابع رجليه [ أي رؤس اصابعهما ] بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويدیه أي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [ نحو القبلة ] فان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه كما في عزارة المفتين فتوجههما نحوها سنة كما في الجلابي [ و يمسح ] أي يقول التمسيع ( مسحاً ربي الامن ) [ ثلاثاً ] وهو ادناه كما مر [ ويجوز ] السجود [ من كل شيء يجز ] الحاجد [ حججه ] أي شدة ذلك الشيء كما في الطلبة [ ويستقر جهته ] تفسير لما يليه من الجملة أي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجوارس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو السجدة كما في العزارة [ و ] يجوز [ من ظهر من يصلي صلواته ] أي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة بجزئه وان كان سجد الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [ في ] وقت [ الزحام ] أي مدافعة بعض بعضاً في المضيق بسبب كثرة المسلمين بالحجامة وفي الكلام اشارة الى ان المحتجب هو التأخير حتى يزل الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز من غير الظهور لكن في الزاهدي يجوز على المخفيين والكميين بعدد على المختار وعلى اليدين والكميين مطلقاً والى ان لا يجوز من ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيسر الزاهدي يجوز من ظهر على مأكول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في تلميحان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم بأكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة المندلاوات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه بأكثر من لبنتين منصوبتين وريد لبنة بخاراً

ومي قدر ربيع ذراع كما في النية [ دَلَرَاتُ ] حرة إمامة [ تَخْفِضُ ] أي توقع الخفض المعهود فلا تنصب  
 اصابع القدمين ولا تبدي الصبعين وتفتش النرايين [ وتَلَوُقُ ] بالزاه والصاد لغة [ بطها بفخذيها ]  
 لأنها أقرب إلى المتر [ ويَرْفَعُ رَأْسَهُ ] من السجدة فإنه يفرض أن ترفع مقدار ما يصح رفعها كما  
 روي عن أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ وَعَنْهُ مَقْدَارُ مَا يَجْرِي فِيهِ الرَّيْحُ وَعَنْهُ أَنْ يَصِيرَ الْقُرْبُ إِلَى الْجُلُوسِ  
 وَالْأَيْلُ اصْحَ كَمَا فِي الْجَلْبَانِي وَالْأَعْرَاصِ كَمَا فِي السَّهَائِدِ [ مَكْبَرًا وَاجْلِسَ ] أي يقع الجلوس المعهود  
 من الرجل والمرأة كما يأتي [ مَطْمَئِنَّا ] ذلك الشخص ساكنًا وجوبًا والاكتفاء مفيد إلى أن ليس  
 فيه ذكر ممنون ومن حمد بن مطيع أنه يقول (صباحان الله وحمد الله استغفر الله) كما في الظهيرية  
 [ ويَكْبِرُ ] خافضًا [ وَيَسْجُدُ ] أي يرفع السجود المعهود فيضع ركبته إلى أن يصبح ثلثًا وهذه السجدة  
 فرض بالأجماع [ مَطْمَئِنَّا وَيَكْبُرُ ] هو [ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ] أو على مذهب من جوز الوارد [ أَتَمَّ ] يرفع  
 [ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ ] يرفع أولاً ما كان أقرب إلى السماء على عكس الخفض ويقوم على صدر قدميه  
 [ بِلاَ اِئْتِمَادٍ ] وإكراه اليد [ عَلَى الأَرْضِ ] فإنه مكروه إلا إذا كان شيئًا كبيرًا كما قال طي رضي الله  
 عنه وَقَالَ عامة العلماء لا بأس به مطلقًا كما في الزاهدِي [ وَلَا تَعُودُ ] لأنه عليه الصلوة والسلام قام  
 على الرصف أي السجادة المحصاة وَقَالَ الإمام الصلواني لو قعد جملة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية  
 [ وَالرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ كَالأُولَى ] فيما ذكر من الأعمال [ لَنْ لَا تَنَاهَا ] فيها [ وَلَا تَعُودُ ] فيسمى قبل الثالثة  
 [ وَلَا يَرَفَعُ يَدَيْهِ لِلتَّكْبِيرِ ] فيها [ أَي ] إلى الركعة الثانية أو في الصلوة ويحتمل أن يكون جملة مستقلة  
 والضمير للصلوة فيكون نفياً لقول المالكي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْيَدَ عِنْدَ الرُّكْعِ وَبَعْدَ التَّمْجِيعِ وَأَنَّ ذَلِكَ  
 مَكْرُوهٌ مِنْهُ وَأَنَّ مَقْصِدَ كَأَنَّهُ فِي الْحَيْضِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَأَيَّ الْجَوَامِعِ [ وَأِذَا أَتَاهَا ] أي الثانية  
 [ اِفْتَرَشَ ] أي يسط على الأرض [ رِجْلَهُ الْبَسْرَ ] أي الكعب وما تحته منها [ وَجَلَسَ عَلَيْهَا ]  
 أي على ذلك الرجل [ نَاصِبًا يَمْنَاهُ ] من الرجل [ مُوجِّهَا أَصَابِعَهُ ] أي اصابع الرجل اليمنى فإن العهد  
 مقدم على الاستفراق كَأَيَّ الْمَبْرُوطِ وَفَرَحَ الطَّحَاوِي وَالْخَلَامَةُ وَذَكَرَنِي الْكَلْبِي وَالتَّحْفَةُ اصْباح رجليه  
 فيوجه رجليه اليسرى إلى اليمنى وأصابعها [ تَحُو الْقِبْلَةَ ] بقلد الاستطاعة فإن توجيهه المختصر لا يخلو من  
 تعمرو هذا في الفرض وأما في النقل فيقع كيف شاء كلريض كَأَيَّ الزَاهِدِي [ وَأَضَاعَ يَدَيْهِ ] أي  
 كَبَّهَمَا [ عَلَى فَخْذَيْهِ ] اليمنى على اليسرى واليسرى على اليسرى كَأَيَّ مَعْدُوحٍ فِي خَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصُولِ  
 وعنه أيضاً ينبغي أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبته كَأَيَّ الرُّكُوعِ  
 الكل في الزاهدِي وَلَا يَأْخُذُ الرُّكْبَةَ عَلَى الْأَصْحِ كَأَيَّ خِزَانَةِ الْمُقْتَبِينَ وَفِي الْكَلَامِ أَشَارَ بِأَنَّ الْمَرَأَةَ تَضَعُ  
 الْبَدَنَ عَلَى فَخْذَيْهَا إِذَا بَلَغَتْ خِلَافَ كَأَيَّ الْمَسْعُودِيَّةِ [ مُوجِّهَا أَصَابِعَهُ ] أي اصابع يديه [ تَحُو الْقِبْلَةَ ] مبسوطة أظفر  
 مقدومة كَأَيَّ لَمْ يَفْتَرِشَ مَقْرُوءَةً كَأَيَّ شَرَحَ الطَّحَاوِي [ وَالْمَرَأَةُ ] تجلس [ عَلَى الْيَمْنَى ] بالفتح لا بالكسر  
 كما في الصحاح [ الْبَسْرَ ] مخرجه رجليها من الجانب الأيمن [ كَمَا فِي الْكُفَى ] لكن في التحفة أنه

رواية النوادر على ما ذكره ابن هباج وذكر عن روح انها تجمع رجلها من جانب وفي الاستغفار اشعار بأنه لا يمشي ولا تعقد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتوح كما في المصنرات والواليحي والخلصة وغيرها ومن اصحابنا جميعا انه منه فيخلق ابهام اليميني ورمطاما مصلقا وأصمها برأسها ويشير بالمباينة عند (اشهد ان لا اله الا الله) ومن الحلواني يرفع عند (لا اله الا الله) ويضع عند (الا لله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقل البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر روح وقال غيره من اصحابنا انه يعقل مقد ثلاثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم مقد الانامل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلاثة ويقم المباينة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للمباينة للخمسين [ ويتشهد ] اي يقرأ التحيات لاغتمالها على المهادتين [ كاهن مسعود ] اي مثل تشهد قراءه عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو ( التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحجب به العبد سيئه وهذا شامل لاجناسه كالسجود والجناء القائمة ووضع اليدين على الصدر والاعلام والدعاء وتحريما فان الجميع لله والصلوات جمع صلوة وهي من اللذرحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والسجود والركوع والاسجود والدعاء وتحريما ومن الطير والبهائم التمسيع والطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنة وفضل الكل في الزاهدي وخبرها من ذكره او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من مطف مفرد او جملة فالاول ترجح ان كلا منهما بناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو ( التحيات لله الطيبات والصلوات الملام عليك الى آخره ) وبه اشار الامام في جواب سوال الصرابي منه حيث قال ابو اوام بوازين فقال بوازين فقال بارك الله عليك بارك في لا ولا سميرا الى قوله تعالى ( شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ) كما في المبصوط وفيه دلالة على كماله في مقام الولاية [ ولا يزيد عليه ] اي على هذا التشهد حرفا ولا ينقص منه وهذا في القرض واماني التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذ في اوله ( بسم الله وبالله ) او ( بسم الله خير الاسماء ) وفي آخره ( ارسله بالهدى ودين الحق ) الى قوله ( ولوكرة المشركون ) كما في المبصوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا حكرة وسهوا فمن ابي حنيفة روح انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في المنن فاذا فرغ من التشهد قام على مندر قدميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في مختصره الى انه اولى [ ويقرأ فيما بعد ] الركعتين [ الأُولَيَيْنِ ] من الركعتين او الركعة [ الفاتحة ] او غيرها من القرآن كما في التنف وذكر في النظم انها منة [ فقط ] فلا يضم معها العمرة ولو ضم فلا فهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتاميم اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر



الكلام معبر الى انها مقرّوة على وجه القراءة وقد قال ملهائنا انها يقرأ بنية الشاء لا القراءة ومن ما يهده  
 رضي الله عنها (انروها) ولكن على وجه الشاء) وفي غريب الرواية لورقاً بنية القراءة يضم اليها الصورة  
 كافي الزاهدي [و ان مبع] اي قال سبحانه الله بقلدها كافي التنف اد ثلث تسميات كافي التحفة  
 [اد سكنت] بقلدها كافي القنية او بقلده تسمية كافي النهاية [جاز] لكنه صحت اذا سكنت فامدا  
 كافي الخلاصة والفاحة الفصل على الصحيح كافي المحيط ولعل المذكور بيان الحنة او الادب والاد  
 فالغرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ثم يقعد كالاول] من الجلوس فالرجل على الرجل  
 ولرأى على الالية [وبعد التشهد يصلي على النبي] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة  
 الاولى وقنوت الوتر كافي وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه (الصلوة على آله) لان كليهما  
 سنة كافي الجاني ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في اول الكتاب وصحتها  
 على ما ذكرها بعض بن ابلان عن محمد بن روح كافي عامة المكتب ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ) ولم يذكره في الظهيرية والجاني وبيان  
 الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما صل عليه الاطلاق وقوله على  
 آل محمد من مطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشك بوجوب كون الغبة به  
 اقوى كما هو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتمشابه لان الاحسن فيه ترك التثنية واعلم ان الصلوة  
 خارج الصلوة لم يكن فرضاً عند الجرجاني وكان فرضاً مرة في العمر عند الكوفي وهو المختار لان مطلق  
 الامر لا يقتضي التكرار وكلماً ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه  
 الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يصح [ويذكر] لنفسه  
 ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [جاء لا يسأل من الناس] اي بما يستحيل السؤال عنهم مآلى القرآن  
 والادعية الماثورة نحو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الاليه وربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا الاية وربنا انك  
 من تدبيل النار الالية كافي الزاهدي ونحو اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم  
 واهو ذلك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم كافي للمبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد بن روح ( اللهم اسرف  
 عني شر كل ذي شر اللهم اشغلي في طاعتك وطاعة رسلك ) وفي الكلام اشعار بان لا يدعو بما يسأل عنهم  
 والا فسد صلته نحو اللهم ارزقني مالا والهم زرعني فلانة والهم اقض ديني كافي المحيط ثم تحول المصلي  
 وجهه اولاً كافي الحقائق حتى يركع بياض بعض خدة كافي المبسوط [ثم يسلم] الامام ومن الظن  
 ارجاع التسمية الى الامام او المأموم بمهادة ما بعده فيقول ( السلام عليكم ورحمة الله ) بالالف واللام  
 ولا يقول في آخره ( ويؤكده ) عندنا كافي المحيط وينبغي ان يحسن التيمم في حدث النخعي التسليم  
 جزم كما ذكره ابن الاثير وغيره [عن يمينه] فان علم اولاً من يسأله يحلم عن يمينه ولا يعيد من



[فصل في الجهر والامام] اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم انتم في الظهر والعصر صيانة للقرآن من لغو الكثرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صيما او بالغا وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان للمقتدي واحدا او اثنين وفي القاعدي لو جهر نيمًا يخفى وهو يؤم واحدا لا يسجد سجدة الصهر لانه ليس بأمام مطلق لانه لا جهالة معه الا ترى انه لا يتقدم على ما سوره ولو كان يؤم اثنين فقيه خلاف ابي يوسف رح وظاهرة مفعر بقضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الفارغ كما في قراءة الكافي وروح الهداية والخبار احسن من امره كما في الترمذي والكرماني وغيرهما الا انه يجوز اعتمادا على ما مر في الجمعة والعبدان] لانه اقامهما بالدينة عند ضعف المحدثين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجز الصهر لانه يجز فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل [و] في [الفجر واولي العشاءين] يفتح اليه الاول وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالعني في الركعتين الاوليين من العشاء الاول والاخرة لانهم مفعولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصبغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل احدا جهر كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او المودة كلها او بعضها كما في النية ولا خلاف انه لو جهر باكثر لفاتحة ينمها مخافة كافي الزامدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهر بها واما لو ترك المودة جهر بها وبالفاتحة معا وهو الاصح كما في الكافي [اداء وقضاء] هو قبيح للثلاث الاخرة بدليل اعادة الجهر ولما مر ان الثلاثة الاولى لم يقض [لا غير] وان كثر وقومه في كلام المصنفين الا انه لحن كما في المغني على ان المفهوم مفن وللعني لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر من غير هذه الصلوة فيفيد ان يضاف في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكموف والاستسقاء على ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الفرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهر به الامام وما لا فلا كما في الجلابي [و للمنفرد حين] بين الجهر والمخافة [ان ادع] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في مهر البعوط والكرماني وغيرهما ان جهر للمنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في حاشية الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فالكفر عن عيد فقد اصاب ومن مهم فني السجدة روايتان كما في التمرناشي [و] للمنفرد [خات حتما] اي اجابا عند بعض المشايخ [ان فسخ] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يجزى الجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اعتبار بان للامام والمنفرد ان يردنا الصوت رائدا على الجماعة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه ارادته غيره كما روي من ابي جعفر روح كما في الزائدي وذكرني  
 كشف الاموال ان الامام اذا جهر فوق حاجة المقلدين فقد اساء كما اذا جهر المقتدي والمنفرد  
 بالافتكار [ وادنى الجهر ] اي خفض الاصوات بالقراءة جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد  
 اسماع النفس جهر كما مر [ اسماع غيره ] اي اسماع احد صواه فان الجهر بمعنى اللغائر ولذا قال  
 السمراني انه لا يتعرف بالامانة فلو اسمع اثنين كان من اولى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض  
 القوم لكفى لكن في صلوة الموعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزائدي  
 وغيرهما انه اسماع اكل فلو سمع رجلا في السرية لم يكن جهر الا ان كثر الزائدين لا يتخلو من هرج  
 لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع اكل لكان مخالفة [ وادنى بالمخافة ] اي  
 بالمخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والعلو كالجهر وإنما القسم لفظ الادنى لما قيل  
 من الاشارة [ اسماع نفسه ] فقط وهذا الحدان قول الفضلي والهندواني والسرخسي وبه اخذ  
 عامة المأخوذ وفيه اشعار بان اولى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة  
 الحرف لا بالصامع اذ الصامع فعل السامع وهذا قول الكرخي وابي بكر الاعمش كما في المحيط ومروي  
 من عهد روح والقلاوي كما في الزائدي ومن ابي الحسن الثوري كما في صلوة الموعودي ومن  
 ابي نصر بن ملام كما في العمادي فمن الظن ان الاول ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء  
 الائمة غير سافط من حيز الاعتبار اصلا ثم مرح بما عليه الفتوى فقال [ هو ] اي كون المخافة اسماع النفس  
 [ الصحيح ] وقال الامام العلواني الاصم انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في  
 المحيط [ وهكذا ] اي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة [ في كل ما يتعلق بالنطق ]  
 وهو في المعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للامان [ كالطلاق  
 والعناق ] فانه لو طلق امرأته او امثله عليه بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [ والامتناع ] في  
 الطلاق والعناق والميهن وغيرها فلو طلق امرأته او خالها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء  
 كما في العمادي وغيره كتتميمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علاء الدين  
 الصحيح مني ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه  
 بلا اسماع للمشترى لم يكن كايما [ ومنه القراءة ] اي مقدار القراءة المحنونة اي الثابتة بالسنة في  
 جميع الصلوات للامام او المنفرد [ في ] وقت [ الصفر عجلة ] بفنختين مجاز مرسل بعلاقة الملازمة  
 ومصدر حينئذ اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدرا حينا وقيل حال وغيره  
 ان المصدر لا يقع حالا بلاصماع وإنما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك التداء بمحمل روح في الاصل  
 [ الفاتحة ] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجزء ميبوه ان يكون المضاعف اليه علما  
 [ مع اي سورة ] من القصار كانت كالكوثر والاحلاص [ و ] اي الصفر [ امسا ] اي وقت القرار

والألمبانبان [نور] سورة [البروج] على التفصيل الانبي هي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصر جدا في المغرب كما في المحيط وذكر في سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر والظهر الطارق والممس وفيما عداهما نحر الغلاص [وفي الحضر] الانامة في الاختيار [استحسنوا] اي عد الفائت حسنا [طوال الفصل] ظاهره الاستغراق والمراد قراءة اثنين <sup>عشرين</sup> من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والكلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاحتسان ما ذكرنا <sup>والفعلية</sup> معطوفة على الاسمية وهو غير محتسب ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاحتسان والاحسن ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خبر للمنة فينبغي منية القراءة والفعلية معترضة او حالية لتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها والمعنى عمل مماثلنا بالاحتسان وهو اربعة منها الاحتسان بالآثر وهو المراد والآثر حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره للمصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغلة عما في الاصل والطوال بالक्रम جمع الطويلة كالصباح والصبيحة والفصل السبع الاخيرة من القرآن ممي به لكثرة الفصل بين سورة بالجملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره <sup>والثواني</sup> مع التوثيق ان القوم كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وكانوا يحسبون يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يختار ما ينفر القوم كحيلة يودي الى تقبل الصلوة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واوساطه] اي قراءة سورة ثامة بين الطوال والقصر من الفصل او مفعول آية [في العصر] وقبل فيه خمسة مفر غير الفاتحة [و] في [العشاء] و <sup>تصاره</sup> بالक्रम جمع قصيرة كالعودتين او ست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان المفصل مع اتمامه بقوله [ومن الحجرات] بصمتين اي مبتداه منها كما في الكرماني وغيره لكن في المنية قال الاكثرون انه من سورة عهد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح <sup>سور</sup> [طوال التي] سورة [البروج ثم] من البروج [ارباط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد كما في الكرماني [ثم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى ميس ثم التحويل الى والصحي ثم الم نخرج الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخيرة داخلية في المعنى ويسمي ان يكون الاوليان كذلك لكهنا خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمستحق في الكل يوافق المحيط والظهرية والخزانة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التتبع

انه خلاف ما رأى [و] فى الحضر [فى الضرورة] والاضطرار كخوف خروج الوقت يقرأ [بقدر الحال] والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف ر ح حين اقتضى به ابو حنيفة ر ح في ضيق العجز بالتمسك مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة ر ح (يعقوبنا صار فيها) [وذكره نعين سورة] اى الملازمة على قراءة سورة معينة صوت الفاتحة [لصلوة] فرضا اذ فيه فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجز غيرها فلو قرأ للصلاة او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين المورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فيكرهه ر الى انه يكره تقديم سورة لانه الخش من التعيين وهكذا حكم الامة في الجميع وهذا كله في الغرائض واما في الحنن فلا يكره وهذا في حاله الاختيار واما في حاله العسر والتمسك فلا بأس به لكل في المحيط والى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سورة انه يكره في الغرائض [وينصت] من الانصات اى سكت [الوقت] سواء كل مدركا او لاحقا او مبقيا وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام ومن الطرفين لا بأس به في السرية والاول اصح فانه يقصد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدي والظاهرية ومن ابن معمر (ملق فوه تريا) ومن الشعبي (ادركت صبعين بدريا) كلهم ملن انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني [وكتبا] ينصت الحاضر للخطبة [فى] اثناء [الخطبة] وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والانقياء والراعي واما ما عدها من ذكر الظلمة فخرج من الخطبة اليه امار في الكشف ولذا قال في المصبرات لا بأس بالكلام اذا اهل الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان التباين من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة والصحيح ان الدنو افضل والخطبة شاملة لخطبة النكاح والموسم وغيرها كما مر وفي الكلام اشارة الى انه يستمع من اهل الخطبة الى آخرها كما قال عامة المخالف وقال طرفان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله والى انه لا يكره الكلام وقت الجملة كما قال بعض المخالفين ومنهم من قال انه مكروه والى انه لا بأس بالاهارة بالراس والبدن والعمود عند رتبة المنكر وهو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ] قوله تعالى (صلوا عليه) وطموا تلميذا [فيصلي السامع] حينئذ رجوا [سرا] اى في نفسه بان يسمع نفسه او يصح الجهر فانهم فروره به ومن ابى يوسف ر ح انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات والصلوة عليه السلام كما في الكرماني وفي اسناد الفعل الى المأمع اشعار بأنه لا ينصت اذا بعد من الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو المكروه كما في الكافي واما ترك حكم السلام لان الاكثرين يفرغونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف ر ح وانطعاه انه يستحب الانصات الى قوله (صلوا عليه وطموا) فيجب ان يصلي ويكلم لكن في المصبرات ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حاله الصلوة [والجماعة] فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام مع غيره ولو صبيا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [حنة] للفرض وما في حكمه كالوتر والتراجم

دون النفل فانها لا يكون منه فيها لكنها جائزة مع الكرامة ان صلوا على صبيح الندامي و بدونها اذا صلوا في ناحية و قال الحلواني ان اقتضى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتضى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدة] بالفتح اي قربة من الواجب فلو ان اهل مصر تركوها لقربوا عليها و اذا ترك واحد غرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من المنن الهللة) فيكون منه مؤكدة كما في الكرماني فكل صحت له تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان الظاهر انهم اودوا بالتاكيد الوجوب لاستدلّ لهم باختيار الواردة بالوعيد الشديد بتروك الجماعة و في الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة احكم من سنة العجرو و في المنية قيل واجبة يائمه بتركها مرة بلا عذر و قيل انما يائمه اذا امتد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحطاوي و الكرخي و من غير صاحبنا انها فرض عين و الاكتفاء مبيّر الى انها لم يتقبل في المسجد و لذا قالوا ان اقامتها في البيت كإقامتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في الغنية [والاخرى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالمريضة كما في الكرماني و غيره و ظاهرة مفسر بالضرورة العلم بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يفترق العلم بالصلوة و انما قدم العلم اذا قدر على ما يجرّزه الصلوة من القراءة و اجتناب من الفواحش الظاهرة كما في المحيط و غيره و لم يخطر بالبال الا العروة الاولى فينبغي ان يذكر الثاني [ثم] بعد الاستواء في العلم [الاول] اي العلم بالقراءة و كيفية اداء الحروف و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرماني و عن ابي حفص ان من يقرأ قليلا من الذي احب الي من الفاسق القاري [ثم الاورع] اي الاشد احترازا من المشبهة بخلاف التقية فانه من السحوم كما في الكرماني و ذكر في الزاهدي الاورع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استويا في الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقلّموا غيره لاساء و ازلّم يائمه [ثم الامن] الذي لم يتغير عقله في البروزة يكره امامة المغنن الذي ينصب الى الخواري و في مختصر الكرخي الامن ثم الاورع و في الرحمانية الامن ثم الاورع عند القوم و في الخلاصة الامن ثم الاصح و بها و الا نسب فان اجتمع هذه الحاصل في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجناس الباني اذن بالامامة و الاذان ثم ولده و عبيدته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة دامام المجلة اولى [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعزبي] ممنوب الى الاعراب لا واحد له من لفظه و ليس جمعاً لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع و صار اصلاً لكان البداية و في نهاية الحديث العرب من ايام بالبادية او للندن و المنسوب اعزبي اعرابي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع و هم الذين استوطنوا للندن و القرط العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم نسبوا الى عربية بفتحهم و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نفاً بها و للراد البدي الجاهل بالسنة

فلا يكره امانة العالم منه كما في الحلاني وفيه اشعار بأنه لا يكره امانة البدوي وفي الترمذي انه يكره [او فاسق] من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وهرقة الخروج من طاعة الله بأركان كبيرة وينبغي ان يزداد بلا تارويل والا فيشكل بالمأني فيكره امانة النمام كما في الروضة وامامه المرائي والتضع ومن ام بامرة كما في الحلاني [ارامق] ان كان البصراء افضل منه والا فهو اولى كما في الكرماني [ارمبتدع] من ابتدع الامرا اذا احدثه وهرقة من خالف اهل السنة اعتقادا كالبيعة وحكمه في الدنيا الاهانة باللعن وغيره وفي الاخرة ملن ما في الكلام حكم الفاسق و ملن ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروية والمسح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة بالمراد مبتدع لا يعتد شيئا يوجب الكفر فلا يجوز امانة للمكفر منهم ويكره امانة من فصل عليا على العمريين رضي الله تعالى عنهم [او ولد زنا] اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه [كره] ذلك كراهة تنزيه لحقوط المرتبة عند الناس والسهل وعدم ثوبي النجاسة والاحتشاف مادة فلو علم ذلك لا يكره امانته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ملهم فالحكم بالفضل والاحتشاف مغير الى انه لا يكره امانة المالعي لكن في الزاهدي انها مكروهة وفي رثر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام نالاموط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاحتراز من مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يهلك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يفض للحنفي ولم يكن صيبا ولم يترقا بقاء مستعمل او نجس عندنا ومع ربح الراس وتروا ما خرج من غير السبيلين وظهر من المتن وفعل النجس الغير المروي ثلثا وكذا اليد والفم يعد اكل الصب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يجاز امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [جماعة النماء] جمع نسوة اسم جمع [وهم من] حال او مصدر كما هو رأي البصريه او ظرف كركبي الكوفية والمعنى كالتدء من بامرة فانه مكروه وفيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهن في صلوة الجنائزة وكذا اقتداء من بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والا فيكره وان كان محرما لكل هكذا في النهاية [فان فعلن] اي اقتدين بامرة [تقف الامام] منهن [ومطهن] لانه شرفت جماعتهن هكذا كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في غزاة المغتبيين انه جاز تقديم امامهن والرمط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف والمكون اسم للمعلم غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول أولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره [وكمصوم العابة] اي كره حضورها تحريما [كل جماعة] اي كل فرد منها نهائية او لبيلية والعابة بالتحديد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلاثين وهرقا من خمسة عشر الى تسع وعشرين [و] كمصوم [العجوز] اسم لموت غير لازم الغاء كما في الرضي وذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احدث وخممين الى آخر العمر



وهو من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والغروب والعشاء وكذا الجمعة والعيدين  
للصلوة في روبة منه ولتخفيف المراء فبقمن في ناحية في روبة واما عندهما فالحضور رخصة في  
اكل كما في الصوم والامسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورهما كل  
جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعني الكعبة مكرره في  
زماننا وبنبغي ان يكون حذلك في زمانهم في المحيط قالت عايضة رضي الله عنها للنساء حين  
شكون اليها من عمر رضي الله عنه لتجهن من الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم  
ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ ريقندي السوسي ] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا  
عنده [ بالتيميم ] اي بمن وقع تبيمه صحيحا فلا يقتلي من تروا من ان لاء طاهر بمن تبم من  
طن انه نجس لان امامه حدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالتيميم مترش معه ماء وهذا عند  
المبشرين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل  
فيه مصلى الجبازة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [الفاصل] للرجل او غيرها [ بالأمس ]  
على الخف او الجبيرة [ والقائم بالقاعد ] عندهما خلافا لمحمد رح ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة  
بلا خلاف على الصحيح وقيل باستحباب القيام عندهما والقعود عنده والكلام مفيد الى انه يقتدي  
للتيميم والامس والقاعد بمثله والقاعد بالراكع كما في المحيط والاعتناء مفيد الى جواز امامة الاحدب  
وان لم يتميز بلباسه من ركوعه وبه اهل امامه العلماء كما في النظم [و] المومي بالمومي [يشعل ما اذا كانا  
قائمين او قاعدين او مستقيمين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعد بالمومي مضطجعا  
والامس الجباز كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لو ائذنت ما ليس بموم من قائم او قاعد بموم لم يجز  
كما في المحيط [ والمتنفل بالمفترض ] فيسقط من التنفل القرواة و فرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى  
انه لا يكره جماعة النفل اذا امام الفرض والمقتدي النفل وانما المكره ما اذا ادت اكل نفلا  
والى انه لا يقتدي المفترض بالتنفل كما نجح [ لا ] يقتدي [ رجل بأمرأة ] بالعين فلا يقتدي غثنى  
مشكل غثنى ولا بأمرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [ او صبي ] اي لا يقتدي رجل او امرأة  
بصبي غير بالغ في الفرض والمنة والنفل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيصح في النفل  
والاول الجنار كما في الهداية فلا يقتدي به في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الجراسانية  
كما في المحيط والكلام مفيد الى انه لا يقتدي به في صلاة الجبازة كما في جامع الصغير (ن) والى انه  
يقتدي بالصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي به بالغ غير ملتزم كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه  
مستلزم كما ياتي من انه لا يقتدي مفترض بمقتل [و] لا يقتدي [طاهر] صحيح [معتذر]  
صاحب جرح مائل كالطون والمحتاجمة وغيرهما فيقتدي صحيح بصحيح ويجزى ومعتذر ومعتذر كما في  
المحيط وذكر في الزاهدي انه لا تقتدي مستحاجة بمستحاجة ومائة بضالة وفي النية يقتدي صحيح

جعله عند أبي يوسف روح واختلف للمعانيخ فيه [ وقار ] ذكر كما يصلي به من القرآن [ بالأمي ]  
 بما لم يذكره فإن صلواتهما فاسدة أما من الابتداء كما قال الطحاوي: أو من آذان القراءة كما ذهب إليه  
 الكرخي وفيه إشعار بأنه يقتضي إعراس إمامي بأبي كافي المحيط ولا يقتضي فاطم إمامي بالمعصن كافي  
 الرضه والاممي في الأصل من لا يكتب ولا يقرأ كافي المغرب ومن لا يحسن الخط كافي الكرمانني منصوبة  
 إلى الأمة فحلفت التاء كما تقرر فهو كالعامي أي على عادة العامة ومادة الأمة [ ولايس ] بعار فيقتضي  
 عار بعار كافي المحيط [ وغير مؤم ] أي قائم أو قاعد بركونوع ومحمود [ بمؤم ] أي بقائم أو قاعد  
 بلا محمود ويقتضي لابس بعار وغير مؤم بمؤم من زفر ورجع والأصل في جنس هذه المسائل أن حال  
 الإمام المكان مثل حال المقتضي أو فرقته جاز صلوة الكل وإن يكن دون جاز صلوة الإمام فقط كافي  
 المحيط [ ولا مفترض ] ولو كان ذلك الغرض من قبل نفسه كما إذا نذر [ بمقتل ] في جميع الأفعال  
 كما هو المبتدأ فيقتضي بمن يقتل في بعض الأفعال كما إذا استخلف الإمام بعد الركوع من جاء  
 ما عتقل فسجد سجدة واحدة فإنهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتضي وكذا إذا اعتلقت المنفل  
 في الموضع الأخير من الغرض فإن القراءة فرض في حق المقتضي نفل في حق الإمام كآل بعضهم لكن  
 العامة قالوا بأن السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فإن هذا النفل  
 أصل حكم الغرض ولذا عليه أربع ركعات فلا يقتضي مفترض بمقتل لا في جميع الأفعال ولا في  
 بعضها وفيه إشعار بأنه يقتضي المنفل بالمتنفل كصلي ركعتي العشاء بالثلاثين وركعتي الظهر  
 بأربع قبل الكل في المحيط وأعلم أن في نفي الاقتداء في هذه المواضع إيماء بأنه يصير هاروما في  
 صلوة نفسه فينتقص الوضوء بالقهقهة ويجب القضاء لأنها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير  
 هاروما والأصح أن في المسئلة روايتين والصحيح الأول كافي الضمرات [ ولا ] لا يقتضي مفترض كصلي  
 العصر أو ظهر اليوم [ بمفترض ] كالظهر أو ظهر الأمس ولا يعمل فيه مقتضي في تطوع بمفترض ثم  
 أقدم والندى بمفترض كافي النظم وكما سافر اقتضى بعد غروب الشمس في العصر بمقتضى شرع  
 فيه في الوقت كافي الزامدي وفيه إشارة إلى أنه يقتضي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وإن  
 كان صلواته قضاء لأن الصلوة واحدة كافي الظهيرية والتي أنه يقتضي لاحق بلاحق لكه لا يقتضي  
 بالاجتماع والتي أنه يقتضي مسبق محبوق لكه لا يقتضي على المصهور والتي العكس أنه المختار لأن  
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد مندهما فإن كلام القائل لا يغفل عن إشارة  
 إليه [ فرض آخر ] لزيادة البضاح فإن السكرة إذا أميلت نكرة كانت غير الأولى وأعلم أن في نفي  
 الاقتداء في هذه المواضع رمز إلى أنه يصير هاروما في صلوة نفسه فينتقص وضوءه بالقهقهة ويجب  
 القضاء لأنها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير هاروما والأصح أن في المسئلة روايتين والصحيح  
 الثاني كافي الضمرات [ والإمام لا يطيلها ] أي لا ينبغي له ويكره أن يطيل الصلوة بالقراءة والتبجيل

والد عرات ومحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة  
[الاولى] على الثانية [الافى الفجر] فان الاطالة فيها للقراءة منه بقدر نصف الثانية وقيل بقدر  
ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاي فيها والا فيعتبر الكلمات والعرف و  
لا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال صرح انه يطيل في  
جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزامدي وفيه والكلام معبر الى ان المنفرد يطيلها وذكر الترمذاني  
انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بمعنى لكن في مائة المتداولات ان اطالة اية او آيتين  
لا يكره بخلاف ما فيها فانه مكره بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قرأ في الاولى  
سررة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهزمة وهي تمنع لم يكره وقال ركن الائمة الصلبي  
انه يكره لكثرة الزيادة فان المثلث في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الاطول وهي  
تتمع عشرة وفي الثانية العاشية وهي ست وعشرون فان في الطويل لا يكثر المصع فانها اقل من  
النصف كما في النية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص  
بالفرائض فان الاطالة في المنن والتطوع لم يكره ومن ابى يوسف رجع انه يكره لانها مكره كما في  
النهاية [و يقوم الموتى] رجلا اوصيا [الواحد] معاذيا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلاي وفيه  
دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قبل لو تقدم  
قدمه على الامام لم يجوز صلوته لتوكت الغرض والعبرة للتقدم وقيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء  
من القدم والاصح ان العبرة بأكثرهما كما في النية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة بأكثرهما  
على الاصح وقالوا لو تأخر كان ميباً على الاصح لمخالفة السنة ومن صرح بنهي ان يكون اصابعه  
عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه  
انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للراس حتى لو كان راسه خلف امامه ورجلاه قد دام رجليه  
صح وعلى العكس لا يصح كما في الزامدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يعمل ما اذا اقتدت  
امرأة بامرأة فانه مشترك [و يقوم الموتى] الزائد [على الواحد] اثنين كان او اكثر [خلفه] اي خلف الامام  
في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثررة وقد رواها بعضهم  
بسبعة ادزج وبعضهم بستة اصداف صف كما في التحفة المسترهدين فان قام الامام على يمينه الصف او  
معيته او وسطه فصح كما في المبسوط ومن ابى يوسف رجع بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي  
وفيه إشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلاي والاحسن ان يقال  
و يتأخر الزائد فان كفيته ان يقف احدهما بعداه والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء  
ثالث وقف على يسار الاول والرابع من يمين الثاني والخامس من يسار الثالث هكذا ولو كان  
احد الصفيين نالهما التحق باقلهما ولو امتريا قام من يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو جعلناه الامام كما في التمناهي [ ويصف الرجال ] اي يجعلون على خط مستوي بحيث يكون منا كبهم متقابلة [ ثم ] يصف [ الصبيان ] بالصغيري المهور والضم لفة [ ثم الجنائي ] بالضم والجمع الجنئي بالضم وهو ماله آله الرجال والنساء والمراد المهكل منه [ ثم النساء ] ثم الصبيات كما في الزامدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفا وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على جنبه فان كان اثنين بقوام خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفصل صلوته الى ان الجمهور من انه غير مفصل بخلاف ما اذا قامت للموتمة امام الموتم وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفصل عند الجمهور وقيل غير مفصل كما ذكره الزامدي والى تعليل تأخير النساء اشارة بقوله [ فان حاذته ] اي اعتوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهومها على ما نقل من المطرزي فامتراء غير قدمها بغيره غير مفصل ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المتهيمان فلا يفصل محاذاة غير مهتئين ولا محاذاة الامرد المرامق للرجل ومن عهد رح انه مفصل كما في النهاية واشترط في الخزانة مباحة الوجه والاطلاق مقيير الى ان قليل المحاذاة مفصل كما قال ابو يوسف رح واما عند عهد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المعمر كلام كالجنينة واللبادر ان يكونا في مكان معتبو بلا حائل فلا يفصل ان كانت على الارض والرجل على المنكان قدر قامة وهكذا اذا كان بينهما حائط او حجرة او قسيبة قدر ذراع او فرجة يعصها رجل كما في الزامدي وفيه [ في صلوة ] فريضة او وجبة او حنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفصل في صلوة الجنائز وكذلك محاذاة الجنونة لان صلواتها ليحت بصلوة حقيقة ولذا لم تفصل بالمحاذاة صلوة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [ مشتركة تحريمه ] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلوة الامام واحتراز به ما تعاضد المنفردة المنفرد فيه فانه وان لم يكن مفصلا الا انه يورث الكرامة والامانة كما في التمناهي فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبق فأخرج به قوله [ ر ] مشتركة [ اداء ] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج بصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولغائل ان يقول باستدراكه الاداء ايضا فان المشتركة على ما في النبايع والدررة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اهل صلوة الامام [ عدت صلوة ] لا صلوتها لانه لما مر بتأخيرها ولم ياتر فقد ترك الغرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تناخر عدت صلوتها لا صلوته لانها لما مر بالتأخير كما في المحيط من مفاتيح العراق وفيه اشارة الى انها لو كسرت مع الامام محاذية له لعقل تحريمته لان لفصل المحاذاة في صلوة مشتركة وما لم يتمتع التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الخائبة [ ان نوى ] الامام [ امامتها ] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الخروج او بعده لكن قال عن الأئمة يشترط حضورها وقال شرف الأئمة ان وقت النية وقت الخروج لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها وبعد الخروج عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والأصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [ والا ] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في سورة اقتدائها محاذية الامام او المقتدي [ فصلونها ] فسلط لا صلوته وفيه إشارة الى انها صارت شاردة في الصلوة كما مر والى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمرناشي وعن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مفقود من النية ليس بشي فتدبر \*

[ فصل ] فصل مصل مبقه [ اي اعترفه لا بفعل آدمي والعقب في الاصل التقدم في العبر ثم امتنع في مطلق التقدم [ حدث ] غير مانع كالجنبية وغيرها اذا حدثت في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستوبا فتفصل صلوته بل يتأخر محدوبا ثم ينصرف كما في الزاهدي [ يتوضأ ] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشارة بان الاحتباء غير مانع وهذا اذا احتجج من تحت ثيابه والا فكيف العرة مانع كما في المحيط وكذا عز الدار المنخرف ونزع الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعدا وبقرية بمنزلة النزع اذ كان مؤنة النزع اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزع مانع كما في المضمومات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في المنية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخل نعله للتروضي لم يتم [ واتم ] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشارة بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو لم تكن التروضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقا فكشفها لم يتم وفيه جواب عما قبل ان المرأة من فرجها الى قدمها مودعة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية من ابي حنيفة رح وبما الرأس تمتع بحيث يصل البلة الى شعورها كذا في المحيط [ ولو ] كان سبق الحدث [ بعد ] مقدار [ التشهّد ] من القعدة الأخيرة فيترضا ثم يحلم ولا رواية في اعادةها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا منده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهّد [ و الاستيناف ] اي تجديد التسمية بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن هرع في الظاهر ثم نوى الظاهر كما في الزاهدي [ افضل ] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [ والامام ] بعد الحدث يستخلف [ ويجز ] بالحن الشرب او الاشارة [ آخر ] ممن يصلح للإمامة والمذكور اولى من اللاحق والمسبق فان قدم المسبق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم للمدرك للملام

[ إلى مكانه ] أي الإمام يضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة  
 كما في الزملي والأصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للحمود ويمر بأصبع إلى ركعة  
 وبأصبعين إلى ركعتين كما في المضمرات وعنه إذا تروأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه ترجع  
 إلى مكانه وأتم جازاً في الجلاي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينبغي الإمامة وهذا لأنه لا يصير  
 إماماً بغبر النية بالانقائ ومن الطرفين أن نوح في الحال صار إماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة  
 من إمامه وإن نوح أن يصير إماماً إذا تقدم فهو على ما نوح فظاهره مغير إلى أنه لا يختلف في  
 صلوة الجنائزة كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على إمامته إلا إذا خرج من المسجد أو بقرم الخليفة  
 بجرة أو بنفسه مقامه أو يختلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تقدم صلوة المومنين على الأصح لخلو  
 مكان الإمام كما في الزملي لكن في الخلاصة الأصح أنه تقدم صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا تقدم  
 على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الإمام فيعمل ما ذكرنا [ ثم يتروأ ] الإمام  
 وفيه إشعار بأنه لا ينبغي إلى التروهي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ ويتم ثم ] أي مكان التروهي  
 [ أو يعود ] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [ كلنفرد ] فإنه مغير بين الاتمام ثم هو اختيار  
 البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الإسلام والإمام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي  
 [ أن فرغ إمامه ] أي إمام الإمام هبط جزؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [ ولا ] يفرغ إمامه [ عاد ]  
 الإمام إلى إمامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدراً الإمام  
 ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين إمامه ما يمنع الاقتداء كجلدار  
 أو نهر أو أفيجوز ترك العود وإن لم يفرغ إمامه كما في المحيط [ وكذا ] أي مثل الإمام [ المقتدي ]  
 في أنه مغير بين الانه لم والعود إن فرغ إمامه وإلا عاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع  
 الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جازي للمقتدي وفي التوارد لو عاد  
 المقتدي بعد ما فرغ إمامه تقدم صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ ولو جن ] وهو من أفضل  
 لم يستعمل الأصح وهذا خروج فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً أو غمي  
 عليه [ متناول لما حدث المكركب في الصلوة لغرب قبلها ] أو احتلم [ أي رأى المصلي في النوم ما يوجب  
 الانزوال فأنزل والتركيب يدل على روبة هو في النوم كما في القائس والأقوي [ أو وجب عليه فعل ] فيعمل  
 ما إذا حاض أو أنزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلاي [ أو حققه ] ناصياً أو عامداً لأنه لا تكلام  
 وفيه إشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [ أو أحدث ] أي فعل المصلي حدثاً مرجباً للوضوء  
 عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنه كما في النية لكن الصحيح أنه لا ينبغي كما في  
 الطهوية [ عمداً ] مستدرك بالفعل [ أو أصابه ] أو ثوبه [ بول ] أي نجاسة من الغير [ كثير ] جاز  
 قدر الدرهم فإنه إذا غسله لا ينبغي وعن أبي يوسف وح أنه ينبغي وإذا لم يعمل فان يعمل آخر

و نزع من ساعة اجزاه وان لم يوجد فان ادرك ركعتا لا يبني بالأجماع وان لم يؤد بركعتي بني وان طالع  
مكثته وان وجد بلا نزع و اداه وكن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد رح فيفضل و يبني كالو  
اصاب جسده كافي المحيط وانما قيد النبول كما هو المتبادر لان المانع من البناء متى ما في الظهيرة نجاسة  
الغير لا نجاسته [ ارفج ] بالضم اي صدع مضرة وحق فني القنابس التركيب يدل على صدع الهي  
يتناول ما اذا شق دمل او جرحه او رماه انسان بندقية او سقط حجر من سقف او دخل الفرك في رجله  
او جبهته في السجود قادمة [ فقال ] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور مندهما خلافاً لابني يرمف  
رح وقيل لا يبني في صورة الفرك عند الكل هكذا في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسالة  
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمل كما في كثير  
من المتداولات [ لوطن ] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [ انه احدث ] فامتخلف  
[ فخرج من المسجد او ] ظن انه احدث فامتخلف [ و جازى الصفوف ] اي مقدار ما يصطف من  
الجوانب الاربع وان كان بين يديه حتره لربنا او غيره وهذا بناء على ما روي هشام عن محمد رح فانهم  
قالوا ان كان بين يديه حائل لم يفسد الا اذا جاوزه كافي المحيط [ خارجه ] اي من خارج المسجد لا في  
خارجه فانه لا ينصب على الطريقة كما نص عليه ميبويه وفيه اشعار بان البيت كالصحراء لكن الاصح  
انه كالسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كافي المنية وفي الكلام ايما الى ان المنفرد يفعل  
صلوته في المسجد او الصحراء بالخروج من موضع سجوده من الجوانب الاربع كافي المحيط [ فظهر طهره ]  
اي علم في الصورتين انه لم يحدث [ بطلت ] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية  
[ ولو لم يخرج ] الامام او المقتدي من المسجد [ او لم يجاوز ] الصفوف خارجه [ يبني ] اي اوصل  
ما بقي من الصلوة بما صلي واعلم ان هذه المثلثة تستفاد من المفهوم فلو اكتفي به لكان احسن [ و بعد ]  
مقدار [ التشهد ] قبل السلام [ ان عمل ] على المعلوم اي عمل الصلي [ ما يتأنيها ] من نحو  
الفهقة والحدث العمل والعمل اهم من التحقيق فيعمل ما اذا جن او اضمي عليه [ تمت ]  
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [ و ] ان عمله الامام [ نفس صلوة المصروع ] اي مصروع لم يقبل ركعته  
بالسجدة لانه لم يتأكد انفرادة ح و عندهما لم تفعل كما اذا قبل بها ولم تفعل صلوة المذكور بلا  
خلاف وفي صلوة الاصح روايتان كما في الحقائق [ و ان وجد هنا ] اي بعد مقدار التشهد قبل  
السلام سواء كان في سجود المهور او بعد قبل التشهد او بعد فان هنا بالضم والتفديد قد يورد  
به الزمان [ روية المتبهم الماد ] اي وجدانه [ ونحوها ] من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج  
الرجل عن خف الناسخ ومضي اللذة ومقوت الجبيرة عن برة وزوال العذر ونيل العاري ثوبا وقوة  
المومي على الاركان ونعلم الامي صرة واختلافه القاري وتذكر الفائتة وخروج وقت الشجر  
الجمعة ودل وقت الظهر عند قضاء الفجر وتغير الشمس عند قضاء الظهر ورجدان ما يفضل

النجاسة الكثيرة [ فمدت ] أي بطلت أصل الصلوة [ عند أبي حنيفة ر ] أي في رواية ويجوز في مذهب  
 الحنابلة إلا أن الحكم واضح [ لفرضية الخروج بصنعه ] أي بفعل مدبر عن المصلي قصدًا لأن الصلوة  
 مباداة لها تحريم وتحليل ولا يخرج منها إلا بذلك الفعل كالسج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض  
 أصحابنا إلا أن الصحيح الذي عليه المحققون ما أن أصل الصلوة لم يفسد عندنا لما أن الخروج بالصنع  
 ليس بغرض منه والافتقار أدق الغرض بنحو الحدث العمدة وإنما وجب الإعادة عندنا لأن هذه  
 الأمور مغيرة للغرض إلى النقل في خلال الصلوة فكذا في الأخرى كنية الإقامه وليست بقاطعة كالإكلام  
 بخلاف ما إذا رفعت بعد تلميمه فإنها تمت لأنها لم تقع في الحائل لانقطاع التعزيمة كما أمار إليه  
 المبسوط وشرة [ لا ] نقول [ عندهما ] لعدم فرضيته \*

[ ففصل \* يفسدها ] أي يبطل الصلوة لمن ما يأتي في البيع إنشاء الله تعالى [ الكلام ] في  
 الأصل شامل لحرف من حروف المباني أو المعاني ولاكثر منها واشتهر في حرف اهل اللغة في المركب  
 من الحرفين فصاعداً وهو الواو في الجلاهي أن أدنى ما يقع أهم الكلام عليه المركب من الحرفين  
 وفيه إشعار بما هو المشهور أن الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط أن الصوت والحرف كل منهما  
 شرط الكلام لا لا يحصل الاضمار إلا بهما كما قال الجهمي وذهب إلى كونه من تابعه مثل شيخ الاسلام  
 إلى أن الصوت ليس بمرط في حصول الكلام فلو صحح الحرف بلا إصباح لم يفسدها الأصل الكوفي  
 وتابعه [ مطلقاً ] أي ما هيأ أن يسمي قليلاً أو كثيراً خاطئاً أو قاصداً ولو للإصلاح كما إذا قال أقبل  
 عند قيام الإمام كما في المحيط [ والسلام ] سواء خاطب به إنساناً أو قيل بالفساد إذا خاطبه به كما  
 في الزيدي وإنما لم يكتف عنه بالكلام لأنه في حكم الذكر [ عمداً ] حقيقة أو حكماً فيشمل  
 قصداً من المهور وهو ما إذا وقع في أصل الصلوة كما إذا سلم على الركعتين ظاناً أنها الفجر فإنه مقعد  
 بخلاف قسم آخر منه وهو ما إذا وقع في وصف الصلوة كما إذا سلم عليهما ظاناً أنه في رابعة الظهر  
 فإنه غير مقعد كما في وهو المحيط فلو سلم للصديق مع الإمام ذاكراً لما عليه فسد ولو سلم للمصلي  
 قائماً ظاناً أنه أتم صلوته ثم علم أنه لم يتم لم يفسد لكن في المنية أنها تقعد والظاهر أن المقعد مجرد  
 السلام بلا عليك في المحيط لو قال السلام سهواً ثم علم فمكت فمدت صلوته [ وردة ] أي رد السلام  
 سواء كان باللفظ أو إشارة الرأس أو اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط أنهما غير مقعدين  
 [ والائتين ونحوه ] كالنوازة والنايف فالائتين أن يقول آه بالمد وكسر الهاء والتلاوة أن يقول اوه بفتح  
 الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاوزة من العمرة ويقال كلامهما عند الشكاية والتوجع  
 والتأنيب أن يقول اف بضم الهمزة وكسر الفاء المخلدة بالتثنية ويدرئنه ولغته أكثر من العمرة  
 الر في الرضي [ ماله صوت ] سواء كان معه حرف أو لم يكن فالنفع للمعصوم أي ماله حرف تهجي  
 كلف وبف وقف مقعد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المعصوم لمن ما قال شيخ الاسلام كأي المحيط



وذكر في الزاهد في لوائح حمارا او اوقته او استعطف كلها او مرة بما يعتاد الرمتا فيون من مجرد صوت  
 بلا حرف مضافة لم تفعل لكنه مكرره كافي الجلابي [ والبكاه ] وهو ميلان الدمع عن الحزن يمل اذا  
 كان الصوت اهلب ويقصر اذا كان الحزن اغلب كافي المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع  
 وبالد مر مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [ بصوت ]  
 والاحسن بعرف فان المفضل ما رفع به صوته وحصل به الحرف كافي الخلاصة وفيه اشعار بأنه لو  
 خرج الدمع بلا صوت لم تفعل وهذا بخلاف الكلام مغير الى ان الفصحى غير مفضل وهذا اذا  
 كان يسيرا كالتميم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كافي الجلابي [ الا لامر الاخرة ] اي هدية الله تعالى  
 فان كل ذلك غير مفضل بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرفين كاه على زنة دع وهو توجع  
 العجم مغير مفسد وبثلاثة كاره فمفسد ولو لامر الاخرة وفي الجلابي ان الاثنين من المرئى غير مفسد  
 عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا  
 [ والتنجيس ] ان يقول اح اح [ الا بعذر ] وهو ان لا يستطيع الامتناع منه بان يجتمع البراق في  
 حلقه وبما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكرره  
 بغير سبب وغير مكرره بسبب كعشونة في حلقه او الاعلام بأنه في الصلوة كافي الترمذاني والاصح  
 انه لم تفعل اتفاقا فلا بأس به للامام ما لم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار  
 بان العمل غير مفسد وهذا بخلاف كافي الزاهد في لكن في الخزائن ان ظهر المعروف به بلا ضرورة  
 فمفسد [ وتعميت العاطس ] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالهيلة عند ابي العباس وبالعجمة  
 عند ابي حنبل وقال ابي يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال اللهم انت المهيمن او العاطس  
 الحمد لله لم تفعل كما قال بعضهم ومن الشيعين ان العاطس يحمد في نفسه كافي المحيط ومن  
 ابي يوسف رح انه لا يهت بعدا ومن عهد رح انه يهت كافي الطهيري [ وجواب الكلام ] اي  
 خبر بصرة او فعيجه او يهره او غيره [ ولو ] كان [ بالذكر ] بان يقال الحمد لله اولا الا الله او انا لله  
 وانا اليه راجعون وينقل فيه ما اذا صح اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او سقط من  
 سطح فيصلي او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يهمل الكل عند ابي يوسف رح والعجيج قولهما  
 لان الكلام مبني على قصد التكلم ويهمل ما اذا امثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم  
 ادخل فزجة الصف احد فتجانب المصلي توجه له فمدت صوته فينبغي ان يحسب سامة ثم يتقدم  
 برأيه الكل في الزاهد [ وافتح الا امامه ] اي النصر بالفتح الا امامه في المقدمة فتح على الامام  
 ( كلمة دا امام را و ر تكرر ) ومثله في الاحاس والعين فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل  
 يصلي صلوته او غيرها اذ غير مصل ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او  
 بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى الثلاثة دون التعليم لم تفعل

والى ان صلوة المفتوح عليه لم تقصد بالأجل والى ان الفتح على الامام غير مقصد لالصلوة والصلوة  
 الفاتح وقيل بقصد صلواتهما والصحيح انها لا تقصد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار  
 الفتح للفصاح وفي الاصل انه يشترط والاول الصحيح كما في النهاية ولو اُخذ الامام من غير المقتضي  
 او من المقتضي بثلاثين الغير بقصد صلواتهما كما في الرازي وعن ابي يوسف رح لو اُخذ الامام  
 في الارباب ففتح لاماء ولا ينبغي له ان يلجى القوم الى الفتح فيركع ان قرأ المجزى والا انتقل الى آية  
 اخرى وفي كراهة الفتح عن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرناهي [و القراءة من مصحف]  
 قليلا او كثيرا وهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجزى وقيل مقدار الفاتحة كما في العرواني  
 وقال انه غير مقصد لكنه مكروه والاطلاق مهيى الى ان الحافظ وغيره سواء وقيل الخلاف بين  
 لم يصفى فتر حفظ فمذهبهم وقيل بالعكس كما في الرازي والى انه لو نظر الى المصنف وضمه  
 لا تقصد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهم فانه غير مقصد على الصحيح والى انه لا يفصل  
 الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية [والسجود] اي وضع الوجه والقدمين [على السجس] لانه  
 مأمور بدوام التطهير في جميع الاركان وهذا عندهما واما عند ابي يوسف رح فتفصل السجدة  
 لا الصلوة لجواز ان يسجد بعده على الطاهر كما في التلويح لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعيد  
 عند ابي حنيفة رح خلافا لما في موضع يديه او ركبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه  
 لا يجوز في ظاهر الاصول [والدعاء] في كل ركن [بما يسأل] اي لا يستحيل مواله [من الناس]  
 مما لم ينجح في القرآن او لما نزل في الطهيرية شر قال اللهم اغفر لاني اولي لم تقصد ولو قال  
 لامي تقصد لانه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقني بقلها وفومها وعدها تقصد ولو قال  
 من بقلها وفومها لا تقصد ولو قال اعطني دراهم تقصد ولو قال مالا كثيرا لم تقصد لانه لم يجر في  
 ماداتهم كما في التمرناهي والكلام مهيى الى ان الدعاء بما لا يمتثل عنهم مشروع في كل ركن وفي الجليلي  
 جاز الدعاء في موضع التسميع والثناء كما في الركوع والقعود لكن في موضع من المحيط انه لم يشرع  
 الدعاء في وسطها بل في آخرها واما اخره وحقه الثقيل فيكون القول عند القول والفعل عند الفعل  
 لان تقدم السجود عليه ذاتي بالنظر الى ما في المحيط [والاكل] ان يوصل الى جوفه ما يتأني فيه  
 الفخ مضغه اولاً [والشرب] ان يوصل اليه ما لا يتأني فيه ذلك كما في الايضاح وفيه اشعار بان عمده  
 وسهوه مواء وكذا قليله وكثيرة الا اذا ابتلع ما بين امتنانه فان قليله غير مقصد وكذا في هرح  
 الطحاوي فالقليل ما دون الحمصة وقيل ما دون ملاء الفم وفي الكتاب انه غير مقصد بلا فصل كما  
 في قاضيخان ولو ابتلع دما بين امتنانه لا يقصد ما لم يكن ملاء الفم كما في المحيط وكذا ان ابتلع  
 ما بقي في دمه بعد الفرج فلو ابتلع عينا من السكر قبل الفرج ثم ابتلع حلاته بعده لم يقصد كما  
 في الخلاصة [والعمل الكثير] في تقيمه خلاف امار الى ثلثة منه [اي ما يحتاج] في الواقع

[ إلى البدن ] و إن عمل بيد واحدة فلهذا الأزار أو تعم تفعل صلوته و لو حل أو نقض بالبدن لم تفعل إلا إذا تكررت و قيل الاعتبار بالعمل فأنعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل بالبدن فلو حرك رجله نفس بخلاف ما لو حرك رجلا لأولى الدورام و قيل إن حرك رجله قليلا لا نفس هكذا في الذخيرة وغيرها و إنما ابتدأ بهذا التفسير لأنه قول أبي يوسف روح بلن ما قيل في الجزالة وهو مختار القفلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الأعمال كالغني و الحك و المص مع خروج اللس و التقبيل و النظر بهوة و غيرها فإشار إلى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل و اقرب إلى قول أبي حنيفة روح فإنه لم يقدري مثله بل فوض إلى رأي المبتلي به فقال [ أو ما ] يستكثره المصلي من الفعل ثم ذكر ما رواه البلخي عن أصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى و هو الصواب كما في المضمرات فقال [ أو يظن ] و قيل يتيقن كما في الزاهد و ذكر في التتمة يقضي [ الظاهر ] بلا فكر [ إن ماله غير مصل ] فإن حك أنه غير مصل فقبيل غير مصل إلا أنه يشمل مثل ما إذا قيل المصلي فإنه غير مفعول و قال أبو جعفر إن كان بهوة تفعل كما في الراعي و قبل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفعل كالركب مرارا بين كل مرتين فرجه بخلاف ما إذا حرك مرارا متر اليات كما في المحيط وهذا إذا رفع يديه في كل مرة و إلا فلا تفعل لأنه حك واحد كما في الخلاصة و قيل الكثير ما يكون مقصودا للفعل بأن يفرد له مجلس على حدة كما إذا مس زوجته بهوة فإنه مفعول و يندخل في الآخرين ما إذا مضى فإنه مفعول و منهم من قال أنه غير مفعول حالة العذر ما لم يستدر العيلة استحسانا و قيل أنه حالة الغزو و الحج و غيرها من حفر يكون عبادة كما في المحيط [ وكرة ] في الصلوة كرامة تحريم أو تنزيه فإن كلامهم يدل على أن الفعل إذا كان واجبا أو ما في حكمة من سنة الهدى و نحوها فالترك كرامة تحريم و إن كان منة زائدة أو ما في حكمها من الأدب و نحوه فنزيه و منه [ كل هيئة ] يكون [ فيها ترك الخشوع ] أي التواضع كالتفويض و التناوب و التنبيل و السبل و قلب الحصى و النعطي و التمطي و العبث و الالتفات و تغطية الفم و الفرقة و الاختصار فإن التوقي من كلها أدب و من الخشوع استعمال الأدب كما في البكشاف و ذكر في الجلابي أن الخشوع الأمور به يتعلق بالقلب و الرأس و العين و اليد و الرجل فهو حضور القلب و التمسك الجوارح و المحافظة على الأركان فلعل ما ذكره المص تفصيل الجمل فالأولى ذكر الغناء مكان الواو و أعلم أن الالتفات المكررة أن يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرماني وني فاضبان أنه لا يغطي فاه و لا ينفه إلا إذا غلب التناوب في يضع يده على فمه و في الزاهد في يضع يده اليمنى في القيام و اليسرى في غيره و الفرقة غلب الأصابع أو مداهما حتى تصورت و يكره خارج الصلوة مند الأكثرين و الاحتصار وضع اليد على الخاصرة و الإنكاد على عصا

و يدخل فيه الاغتاء اي القعود على عقبيه او جمع الركبة الى الصدر او موع اعتماد اليد على الارض  
وفي اسناد الفعل الى كل وما عطف عليه اشعار بان المكره نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في  
الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [ ولا كره [قلب الحصص] اي تحريم الحجارة الصغيرة [ليسد] ]  
اي ليتمكن المسجد لا لغيره فانه مكروه مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [ومسح جبهته من التراب]  
و الضمير لا من العرق والاطلاق مفعول بكرامه المسح مع ايذاء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان  
لم يؤده فتركه خبر [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قل قدر التمهيد وعن الحسن انه لا بأس  
به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما في النخبة وغيرها وما ذكرنا ظهر فائدة الطرف والاعتناء  
مبني الى انه لم يظهر من افه ماؤه فمحسب لم يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقطر [والمسجد]  
على كبر ميامنته [بالكسر اي دورها وفيه إشارة الى ان السيدة متحققة مع الكور بان وجد حجم  
الارض فان منع الكور عنه لم يحز كما في المحصر والى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث  
( الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة ) كما في المنية [واقتراش ذراعيه] اي القاءهما  
على الارض والذراع من الرنق الى اطراف الاصابع [وعص شعرة] اي لف ذواته حول رأسه او  
جميعه على وسط رأسه وهذه بالصريح او غيره او على القفاه مع اليد بحيث او غيره والعص في الاصل  
الخل كما في المحيط [وخلل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كنفه  
وارمال اطرافه من جوانبه فلا احتراز من السدل يدخل البدن في الكم وهذا الوسط بالمنطقة  
وعن ابي جعفر لو لم يهد لاساءه كما في الزاهد في ذكرى العتاي لو لم يهد لكره لانه صنيع اهل الكتاب  
وفي الخلاصة اذا لم يدخل البدن في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نعم الائمة الحكمي  
يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المائت بممكنه وهو الاحوط [وكفه] اي  
فم الثوب ورفع من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمان في قيل لا بأس به لصونه  
من التشريب كما في الزاهد في [وتخصيص الامام] اي انفراد [ممكن] اما بان يكون مكانه اهل او اسفل  
من مكان القوم مقدرا ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الخانية واما  
بان يكون في صفة وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في  
طاق يتخذ في المحراب في الكرمان فيهم يتخذون طائفت في المحارب واما يكره التخصيص لانه  
تعبية باطل الكتاب كما قال بعضهم واقتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره  
في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاحتباب والاول اوجه كما في النهاية والكلام  
مفعول بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط  
[لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [وسجد في  
الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما عيبر اليه في الكرمان في الحديث لانه اريد بالمسجد للمعهود

وبالطابق المحراب كما ذكره النص لكن في المحيط مغير إلى ما في الكرواني حيث قال ( ان كان بالمحراب مغبكا وقام الإمام في الطاق لم يهره ) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال ( لو قال يقتديت بالامام القائم في المحراب الذي مرصدا لله فاذا موجه جعفر جاز ) وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال ( ان قام الامام في الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز هذا كان الباب مفتوحا ) لانه كقيامه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلاله على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم نتعذر الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وحاب ابا حنيفة ر ح في ذلك الامر الصواب ففعل نحت هذا المعاب كما في الكرواني والضرورة مستثناة لموافق المسجد على القوم لم يكره تسميه في الطاق كما في الكفاه [ و القيام ] اي قيام للوتم الواحد او الزائد عليه [ خلف صف وجد فيه فرجه ] فان لم يكن فيه فرجه لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة انه يكره فلوجر احدا من الصف لكن اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر إلى الركوع فان جاء رجل والا جلد رجلاد دخل في الصف قلت القيام وحده اولى في زماننا لغلبيه الجهل فان جره يفسد صلوته وفي توصيف الصف اشعار بأنه لو وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يضرع الثاني لانه لا حرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يملوا الاول الكل في المنية والفرجة بضم الفاء فتجها خلل بين المسلمين في الصف كما قال ابن الاثير [ و صرة ] أي كره و حرم جعل شكل [ حيوان ] فلا يكره صورة الجماد الشجر وفيه اشعار بأنه لم يكره صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كفي في المحيط والصورة اهم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما في المغرب فالأخصر ان يقال وتشتال [ في ثوبه ] اي المصلي فلو كانت في يده او حاتم فلا بأس به كالمكانت على وصادة او بساط واستعمله والكره اتخاذها كما في الخلاصة [ و ] في [ مسجد ] سواء كان ثوبا او غيره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجدان كان او غيره فيكون مبنيا على المضارع لعدم الاختصاص يمكن بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بمرط ان يكون بينا على هيئة مغموصة [ و ] في جدار اذ ثوب [ في جهة ] من الجهات الست [ غير خلف و تحت ] اي تحت قدمه فيكره امامه و فوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحتة كما في السهابة لكن في الكافي وغيره ان اهدما كراهة ان يكون امام المصلي ثم ثوبه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحتة ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة والجلوس لان في ذلك تزويجا للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا يقبل شهادة بائعه و ناصبه ولا اجر للمصور والاطلاق مشعر بأنه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والمطمان القبيح كما في الترمذي وانما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبور الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الجائعين وقع بصره عليه كما في جنائز المصبرات [ ولا ] يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها [ ان صغرت ] الصورة في المواضع المذكورة [ جدا ] بحيث لا يملو

للساكن لا يتبصر ببيع كافي الكرماني ولا يبدو له من بعيد كافي المحيط لكن في الخبراته كانت الصورة مقدار طير يكره والكنت اصغر فلا وقوله جدا بالكسر مصدر اي صغر انبساطا [او] ان [محي راسها] بحيث لا يبقى له اثر اصلا اما بالقطع او بطلاده شي عليه او بخياطة خبطة عليه فلو غيط ما بين الراس والجهد لم يرتفع الكرامة كافي المحيط وفي الخلاصة ان محو الرجح كالراس [و] يكره الصلوة [في ثياب البدلة] بالكسر ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكراء من التساب فالامانة مثل كل الدوام [و] حر راسه [اي كشفه] وهو يجد ما يحتره به [الاندلا] وعضوما فانه لا بأس به بل هو حسن ويكره تكملا وتعما كافي المحيط وذكر في الخبراته انه يكره مطلقا [وعدا ما يقرأ] من الاي والتصبيح بالاصابع وهذا عنده غلاهما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في النطوع وقال ابو جعفر من اصحابنا انه يكره فيها كافي المحيط واما العد في صلوة التصبيح وهي صلاة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره ضرورة واختلف الملف في مدحها خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كافي النهاية وقيل بدعة كافي الكافي وقيل العاد كالمثلين ربه كافي الزاهد والاحتفاء مغير الى انها اذا ادبت مع الكرامة لم تجب ادايتها لكن في التمرناهي لوصلي وفي ثوبه صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلوة ادبت مع الكرامة انتهى وفيه افعال بان كرامة التنزيه لا تجوب وجوب الاعادة وكذا كرامة التحريم عند خبراني البسر بل الاولى ان يعاد منهم في المحرمات اذا فعل فيها نقصان او كرامة فالاولى الامادة ومنه في المحيط والمنية و نواذر الفناوس والترغب ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتى بالأمور به ملو وجد الكرامة او الحزمة يخرج من العهدة على القول الاصح وكذا ما في المنية انه قال الوهبي اذا لم يتم ركوعه ومجوده يومر بالامادة في الرقت لا بعده وقال ابو يوسف الترماني ان الاعادة الاولى في السالين وادبت بخط بعض الشافعية ان الكرامة اذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة وفي جمع الاركان واجبة وهذا احسن جدا فان الكلمة مع دلالة ملو ذلك كما لا يخفى [وخلق باب المسجد] اي اغلقه لانه شبه المنع من الصلوة وهو حرام ولذا كان السلف الصالح يكرهون هذا العقد ملو المصاحف وملو مصايدھا وخرائطھا احترازا من صورة المنع من القراءة وقال مشايخنا هذا ملو رفق زمانهم الغالب ملو امله الصلاح واما في زماننا القامد امله فلا بأس بذلك بل يجب صيانته لافيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في الكرماني والتدبير في ذلك الى اهل الحلة فانه صار المرء متوليا بجامعهم وقيل هذا اذا تقارب الزمان كالعصر والغرب والعشاء واما اذا تباعد كما بعد العشاء والطلوع فيغلق كافي النهاية والغلق بالمكون اسم من الافلاق كافي الصحاح وبضمتين بمعنى المغلق واما بفتحتين بمعنى ما يغلّق به الباب ويفتح بالمفتاح فمجاز كافي الاماسد والوطي والحدث [كالبول وغيره] مما عرج من العبلين [فوه] اي المسجد وانما تعرض له والعروة والبناء والقضاء في حكمه الا تراه

انه يصح اقتداء من يكن على ذلك على باب المسجد من فيه كما في المحيط وغيره لان دفع التروم منه البقي من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنائزة والعيد ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها واعتلّف في مسجد الدار والجان والرباط انه مسجد جماعة كما في الترمذاني وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر في الكرماني ان مصلي العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملكه بأنه ويدخل فيه الدابة خفية الضياع والكلام مضمع بأنه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا صاحق وبأنه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لانه اصاب رجله كما في الكرماني واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم القوارع كما في اللينة وهي التي بنيت في الصحاري ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي [ لا ] يكره [ فوق بيت فيه مسجد ] اي لا لباس بالوطي والحدث فوق مسجد البيت اي موضع احد للتمنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينطفئ ويغيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني وغيره ولا يخفى ان الفرق ههنا مثل ثم فلا يكره في العروسة والقباء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والال والصحيح كما في الترمذاني يدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره الجامعة والبول فيه [ ولا تزججه ] بالجص والحاج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجروا رؤسا برأس كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثر الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بجنه تعالى كما في الكرماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كعبتها احمر تغزل الغرالات بضوئه من معافاة اثنى عشر ميلا والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في الترمذاني والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاصلا عن العمارة والا فيضمنه الصارف كما في النهاية [ ولا صلواته ] اي ان يصلي متوجها [ الى ظهر من لا يصلي ] ولو قامدا او نائما او متكئما لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي و تأويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مراجها لانه صار كالعظم له الكل في الترمذاني [ ولا تمل الجنية ] جنية بيضاء نهشي مستورة او غير جنية مرداء تسمى ملتوية لقوله عليه السلام ( اقتلوا المرددين ) اي المقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره ولبس فيه منافقة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا قيل ( علي طريق المسلمين ) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه محتاط في قتلها فانهم لا يؤذون كثيرا

وإن في إمام أكبر مني قتل حبة كبيرة بعصف ضربته الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريباً من شهر ثم هالجنه بأرضاء الجن فتركوه و زال ما به كذا في النهاية و ذكر في شرح التاويلات أنهم أضعف من الإنسان حتى لا يقدر أن يتلاف أحد من الناس ولا طين صلب أموالهم و اتحاد طعامهم و هراهم و الإطلاق دال على أن القتل غير مفصل و إن احتياج أبي ضربات متواليات كما قال الإمام المرحسي وغيره و ذهب بعضهم إلى أنه مفضل إذا احتاج إليها كما في الكرماني و الأول أظهر و هذا إذا خفي أن تؤذيه و لا يكره قتلها كما في لتمرناهي [ ر ] لا قتل [ العقب فيها ] أي في الصلوة طرف قتل و اختلف في القصاص كما مر و أمار بذكرهما إلى أن قتل غيرهما من الموديات مباح و إلى أن لا يثاب بقتلها و الأولين لا يتعرض لها بلا إيذاء منها كما في الجواهر [ و بآئهم ] المكلف [ بالمرور ] فإنه حرام [ إمام المصلي ] أي معص في موضع ينبغي أن يصلي فيه حتى لو قام صلياً و قدمه من الصف موضع خال لم يأنم الداخل بالمرور بين يديه لانه اسقط حرمة نفسه كما في الغنية [ في ] أي موضع من [ مسجد ] طرف المصلي و المرور و ينبغي أن يدخل فيه الدار و البيت [ صغير ] هو أقل من متون ذراماً و قيل من أربعين وهو المختار كما أشار إليه في الجواهر [ دأما في غيره ] أي غير المسجد الصغير من الكبير أو الصحراء أو الدكان [ فقيماً ينهي إليه بصره ] أي فيأثم بالمرور إمام المصلي في موضع أو الموضع الذي ينتهي إلى ذلك الموضع رؤية المصلي [ ناظر في مسجد ] بالفتح إن صلي في المسجد الكبير أو الصحراء بقربنة الاتي و هذا قول أبي جعفر وهو الأصح كما في المبسوط والصحيح كما في الخلاصة و قيل المسجد الكبير كالصغير كما في الكافي و قيل في الصحراء أنه يأنم في مقدار صفين أو ثلاثة و قيل ثلاثة أذرع و قيل خمسة و قيل أربعين كما في النهاية و قيل خمسين كما في المحيط و قيل في موضع محدودة وهو الصحيح كما في التتمة وهو الأصح وهو المختار عند أكثر المأثورين كما في الكرماني [ ر ] فيما [ حاذى الأعضاء ] أي يستوي فيه جميع أعضاء المار [ الأعضاء ] أي أعضاء المصلي كلها كما قال بعضهم أو أكثرها كما قال آخرون كما في الكرماني و فيه إشعار بأنه لو حاذت أقلها أو نصفها لم يكره و في الزاد أنه يكره إذا حاذت نصفه الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المار طين فوس [ إن صلي طين دكان ] أي طين موضع يرتفع أقل من قامة رجل كالسطح و السرير و غيرهما فإن لم يحاذ بأركان طين دكان كالقائمة لم يأنم و الدكان بالضم و التثنية في الأصل فارسي معرب كما في الصحاح أو عربي من دكنت الماع إذا نضحت بعضه فوق بعض كما في المقائس [ أن لم يكن ] في الصور الثلث هرو جزائه ما دل عليه قوله يأنم [ مترق ] بالضم هو في الأصل ما اعتبر به كائناً ما كان ثم غلبت على ما ينصب قدام المصلي البدع أهمل قوله [ أي عصب ] مثلاً فيدخل فيه ما انتصب كائناً قائماً أو قاعداً أو دكان منبلاً قائماً أو اسطوانة و قالوا إن حيلة الراكب أن ينزل فيمر وراء الدكة فلو مر رجلان متحاذيان فالأثم لمن يلي المصلي كما في النهاية و فيه إشعار بأن البئر و الحوض و النهر الصغيرين



لم يكن متره هو الاصح كما في التمرناهي وكذا الصغيران منهما كالطريق كما في المنية [مقدار ذراع] طولاً وفي الاعتدال بالأقل لاختلاف المفايع ولا خلاف في الأكثر كما في المحيط [وغلط اصبع] مترصط لان ما دونه لا يبدل للنظر من بعيد كما في المبسوط (ن) [يغرن] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثبت والمجهول اولي لان نصبها مجزى من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعدل الغرن لم يوضع الا ان مائة المفايع قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكرماني و الى انه لا يخطأ كروي عن عهد ر ح وعنه ان يخطأ من ابي يوسف ر ح يوضع طولاً وقيل مرصاً وعنه ي طرح الصراط بين يديه كما في التمرناهي [خذاه احد حاجبيه] اي الايمن او الايسر وهو افضل [يقربه] اي المصلي ولذا كره ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى المتره كما في المفيد [ويكفي متره الامام] للمتمم وان كان مسبوفاً [وجاز تركهما] فالستره مستحبة كما في المحيط [عند علم] ظن [للزور] كما ترك عهد ر ح غير مرة في طريق مكة [و] علم [الطريق] و يدره [اي يدفع النار] بالتسميع [كما قيل] او بالامارة بالزراس او العين او اليد كما قال آخرون لورود النص وقيل لو تركهما كان اولي كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه و الى انه لا يدره بالغث الثوب ولا بالضرب الوجيع كما قيل به كذا في التمرناهي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد من الاشارة [ان علم السترة] اي في الصور الثلث وقيل ان عدت خط طولاً وقيل مرصاً وقيل مدبراً كالخواب كما في التمرناهي [او] ان [مربته] اي المصلي [وبينها] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم انها يائس بالمرور بينهما اذا كان بين المصلي والمأفل من مقدار الصفيين والا فلا يكره كما في المحيط \*

### [فصل في الرتر] بكم الرواد ونحوها و يكون الثاء وكسرهما والاول من كل منهما

من المشهور خلاف الفقع صحت به لانها [ثلث ركعات] بفتحهم جمع ركعة بالسكون وحكي الحسن ان الثلث صحيح عليه وانه اراد اجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والروايات والا لم يكن للاجتهاد فيه مراع وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [رجب] عنده ممتازة او خبر آخر وعنه انه نوحى اي عملاً لا علماً وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهره احد الصاحبان وقال انه آكد السنن الا انهم قالوا بعدم جوازها على الدابة ورجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم وغيره ومنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اصقاط الراجب والسنة لم تصر واجبة الا انهم تركوها بالخبر [يسلام واحد] متعلق بوجوب او خبر آخر [وقبل ركوع] الركعة [الثالثة] اي ثالثة الثلث اثاره الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل اشارة الى ان القانت سهواً في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يفرح مكروهاً و الى ان تأرك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقرأة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

وفيه رد على الشافعي رح حيث يقنت بعد الركوع ابتدا [ يكبر واقفا يديه ] فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب وقدمو [ ثم يقنت ] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال ياطن الكفين الى القبلة وسجادة الابهامين شحمة الاذنين ونحو الاصابع وخفض اليد والوضع واثنان الغاء موضع ثم لم يستحسن كاطن والقنوت الدعاء فالامانة للبيان ثم جعل علما جنحيا لهذا الدعاء ( اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونوكل عليك ونثني عليك الخير نفصرك ولا نكفرك نهلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي وسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ) فالخير مصدر ولا نكفرك اي لا نكفر نعمتك ونخلع اي نطرح ويتوجه الغعلان الى الموصول ويعجرك اي يخالفك ونحفل بالكرم اي نعمل لك بطاعتك وملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى وذكرى للغرب ان واو نكفرك وان اجري على السنة العامة ليس مثبت في الرواية اصلا لكنه مذكور في المضمرات وخزانة المفتين وغيرهما وادواتها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سره ونستغفرك ولا نكفرك ونترك واليك ونخشى كما في حكن العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره وانفتت الصحابة لمن قرأه والآلى ان يراى عليه ( اللهم اهدنا لغيرهم هديت وعاونا فيمن هاديت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من ولبت ولا يعز من هاديت تباركت ربنا ونعاليت مما يقول الظالمون علوا كبيرا ) والكلام مشير الى انه يقنت الامام والمقتدي والى انها لا يجهرون وقيل باستحسان الجمهور من الامام في ديار العمروح لا يقنت المقتدي عند عهد رح كذا في الكرمانى وتمة الكلام في الواجبات [ فيه ] اي في الوتر [ ابتدا ] اي في جميع السنة والآل بد الدعاء ولذا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مولد كما في المفردات [ دون غيره ] اي غير الوتر ولما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعي رح فانه مستحب منه في النصف الاخير من رمضان وفي الفجر ابتدا [ وقرأني كل ركعة ] منه الفاتحة وسورة بلاء معين وفي الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاطمن والكادرون والاعلام [ ويتبع ] القلندي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [ القانت بعد ركوع الوتر ] وكذا يتبع الساجد قبل السلام والرائد في تكبيرات العيد من ما لم يخرج عن احوال الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في الغنية [ لا ] يتبع المقتدي الشافعي [ القانت ] بعد الركوع [ في الفجر ] بل الاولى ان لا يقندي به كما في الملتقط [ بل يسكت ] قائما على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد منتظرا لسجود الامام اذا الماكت شريك الداعي وقال الحلواني الاصم انه يقطعها لمن رجه الانقاد وهو قول اكثر الماتن لان القنوت في الفجر يلزمه فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى وهذا كنه عندهما واما عند ابي يوسف رح فبناؤه في القنوت في الفجر ومن هذا الخلاف اذا كبر حامسا في

صلوة الجنازة والاصح ان يمكث ويسلم مع الامام كافي النهاية وأصل المتن من مائى النظم (ان الاختلاف اذا وقع في موضع انيان الركن يتابع المقتدي اسامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه) [ومن قبل فرض الفجر] سنة مركبة اقرب من غيرها حتى لم يجر تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كافي النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في ابل الوقت كافي المثبة ويقرأ الكافرون والاعلاص والانفراج والغيل لدفع ضرر العدو مجرب [و] من [بعد] فرض [الظهر] والمغرب فالأفضل ما للظهر ثم المغرب كافي الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يهبط الروا ان استوائهما هو الاصح كافي التمرناشي وغيره [و] بعد [العشاء ركعتان] وذكر الكرخي انها بعد ما اربع بتعليمه وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها منهما الا ان الحلواني قال انها بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يغير الروا الى ما رآتها اللتين قبلها كما قبل والاصح انها دونها كافي التمرناشي [و] من [قبل] فرض [الظهر] لا يبعد ان يهبط الى انها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرناشي الاصح انها اقرب من غير الفجر فالتأخير للاختصار ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كافي الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجملة كافي الزاهدني [و] قبل [الجمعة] لا غير بلا خلاف [وبعد ما] اي الجمعة [اربع بتعليمه] فلو يصلي بتسليمتين لم يعتد من المنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها مت كافي المفاهير وذكر في النظم انها اربع عنده وحت عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه بيد بالاربع او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المأئذ وقال الحلواني انه افضل ومن الفضلي الافضل ان يصلي مرة اربعا ومرة متاجعا بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقيا من الاقل الى الادنى فالثاني قبل اقرب مما بعد كما قيل وان يكون مهيئا الى استوائهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقرب كافي التمرناشي فكون ترقيا من الادنى الى الاقل [وحجب] واستحب [الاربع] او الثلاث [قبل العصر] لاختلاف الآثار لا الاخبار كافي النهاية وفيه اشعار بان التعلم افضل منها لكنها افضل من كتابة العلم كافي الجواهر [و] الاربع لا يغير قبل [العشاء] وفي التأخير اشعار بانها احاطة بما قبل العصر كافي الجلابي [و] حجب الاربع [بعده] اي العشاء فيصل في بعد الفرض اربعا وهو افضل كافي الكافي وقيل اربعا عنده وركعتين متدهما كافي النهاية والاحسن ان يصلي متا اربعا ثم ركعتين كافي للمصنوعات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعا ثم ركعتين ثم اربعا وانما اخرها وهي اقرب منهما عند بعضهم ترقيا من الادنى الى الاقل والضايلة فيه ان التي بعد الفرض مطلقا اقرب من التي قبلها كافي التمرناشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلوة الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمتعبدات بذكر اربع من الصلوة احدها اربع بعد

الظهر والثانية صت بعد المغرب ويحصى بصلوة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم ( من صلى بعد المغرب صت ركعات لم يتكلم بينهما بغير عدل له بعبادة ثنتي عشرة سنة ) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتعليمه او تسليمتين للتحج وقيل له ركعتان منه وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الغفر او العصر فانه يصبح ويهلل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في الثمرناهي [ ذكره ] مع الجواز [ مزيد النفل ] اي ازدياده وبمحتمل مصدر لازم واسم المفعول بمعنى النفل الزيد [ ملن اربع ] من الركعات [ بتعليمه ] واحدة [ نهارا ] ظرف مزيد ومن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [ وكره المريد ] ملن ثمان [ بتعليمه ] ليلا لان الحنة به وردت فيصلي ركعتين او اربعا او اثنا او ثمانا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في الثمرناهي وغيره ومن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا فعل ملن كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قاعدة النفل والثمان بخلاف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث ( صلى ثمان ركعات ) بفتح النون كما في الرمي لكن في المعكوفة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المطرزي عن الاصمعي ان الجلف خطأ ولا يعتمد حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماضي [ والاربع ] بتعليمه [ افضل في الملون ] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالثاني افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والملاوان بفتحين الليل والنهار تثنية الملن بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ ولزم ] وفرض [ النفل ] اي انمام ركعتين منه وان نوى أكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضرة والقرى السقر [ بالفروع ] اي بفرعه ملن اي رجه وفي اي وقت وفيه اشعار بانه لو هرع في سنة من الحسن كالتراويح لا يلزمه الاتمام كالا يلزم القضاء عند الغساد ملن ما قال نجم الاثمة وغيره كما في النية او يلزمه انمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر او العشاء وذا بلا خلاف ملن ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة ملن ان المحتجبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [ الا ] هروما [ بطن الله ] اي الفروع واجب [ عليه ] كما اذا هرع في الظهر مثلا بطن انه لم يصل فتذكر انه صلاة فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الغساد كما اذا هرع في الوتر بطن انه تراويح لكن لو اراد الانمام هم اليه رابعة وفي الزايمي ان الانمام اولي في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الانمام ثم انسد لزوم القضاء [ وقضي ركعتان ] اي لزم قضاء ركعتين ولو هرع في أكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [ لو نقص ] ذلك النفل بامر يملكه [ في الشفع الاول او الثاني ] اي في خلال الركعتين الاوليين او الثانييتين وذلك لان محب الوجوب هو الفروع لا النية ملن ما قال اصحابنا ومن ابي يوسف رح لزم قضاء ما نوى من اربع او أكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالاتفاق والشفع هم شي الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ونسابة المسائل الثمانية بالغام قال



[ وان لم يقعد في الوسط ] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النقل [ او ] ان [ قوت اربعاً وانهم انهم فلا ] يلزم [ شيء عليه ] من وجوب القضاء في صورتين أما في الاولى فلان فعدة الاولى في النقل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النقل غير فاعد الا في الآخر لم نفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا فعدة وبد بالسيعة ناسياً لم نفسد حتى ما قال الشيخان ومحمد رح في المظهر والقباس ان تقصد قال زال رح وروي عن محمد رح كذا في الجلابي وأما في الثانية فلان المعتبر هو الخروج لا النية والاحسن ان يكتفي منه بقوله ولزم النقل بالمخرج وقضى ركعتين واعلم ان اداء النقل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اراد ان يتنقل نذرهما أولاً ثم صلها كما في المذبة [ ويتنقل راكباً ] اي له ان يصلي النقل على الدابة بلا ضرورة ولم يقبل به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد المخرج وقبيل اشارة بانه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمبلورة ومعدة التلاوة الا اذا صارنا واجبتين عليها كما في الجلابي ومن ابي حنيفة رح انه ينزل لسنة الفجر قال ابن حجاج يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها ومنها الخوف على النفس او المال من اللص او المبع وكون الدابة جوارحاً للمصلي شيء ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها للرض وطين المكان بحيث يذهب وجهه فيه فان كانت الارض مبتلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنقصها فان سورها الراكب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذا لم تسر الا بتبشير بمخرج الصلوة الى الوقت الثاني كما في المذبة وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واستحسن محمد رح الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في حق واحد يجوز وكذا في حقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الراكب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [ مؤمياً ] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه [ خارج للمصر ] اي من خارجه وقبيل اشارة الى انه يتنقل سجدة المجاوزة من العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فريضة او قلعة والى انه ينمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ انها نازلة عند كثير من اصحابها وقيل انها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالماثور وهو الصحيح ومن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا يتنقل في العمران منه و يكره عند محمد رح ويجوز عند ابي يوسف رح انكل في المحيط وذكر في السطح انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رح انما توجه [ الى غير القبلة ] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي مقيية ان الراكب اذا صار دابته نحو القبلة فأعرض عنها

لم يجوز والكلام دال على جوازها إذا ما الدابة هراء قدر على ابتلاعها إلا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات أنها لم يجوز إذا قدر على ابتلاعها كما في النهاية [و] ينتقل [فأعدا] لكن يستحب أن يقوم حين أراد أن يركع فيقرأ آيات الركعة كما في الزاهدية وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز المكتوبة والواجبة والسبورة وصلة الفجر بلا مندور وكذا التروايح والصحيح أنه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة أنه يقعد حالة الحذر وغيرها كما في التمهيد بالاجماع وعن أبي حنيفة رح أنه احتجى وترجع أو يقعد كالقعود وأحد أبو يوسف رح بالأول وعده رح بالثاني وزور رح بالثالث وعليه الفتوى والتبادر أن النفل قائما أفضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا إذا كان بلا مندور فإن اجر صلوة القاعد بعذر يحاصي صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدية إن صلوة الموحى أفضل من غيره ما قالوا لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو المعين النسفي جميع عبادات اصحاب الاعداء كالومي وفيه يقوم مقام العبادات الكاملة في حق إزالة المأثم لا في حق احراز الفضيلة [مع القدرة قيامه] تركه أولى كتركه في الركوب مع قدرة نزوله إذ إطلاقه مضغن عن ذلك كإطلاقه منه [وكره] القعود [بقائه] بأن انتفع النفل قائما وتمها فأعدا بلا عذر لكنه (هراء كان ذلك في الركعة الأولى أو الثانية) جائز عنده استحسانا ولا يجوز عندهما قياما وفيه إشعار بأن الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الأولى ويدل عليه قولهم [البقاء سهل من الابتداء] وأعلم أنه لو اعيى المتطوع قائما فلا بأس بأن يتوكل على عصا أو حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدية [وإن اضغ ركبها ونزل بني] أي وصل ما بقي إلى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الأصل وإما في رواية الحسن من الشيخين رح فيستقبل كافي الجلابي وروي عن أبي يوسف رح كما في النهاية وكذا من عده رح إذا نزل بعد ما صلى ركعة والأول هو الأصح [وبعكسه] بأن افتتح على الأرض وركب [فصل] لأن الركوب سهل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الركوب لانه أراد أن يذكر الجائزة ثم للركعة ثم الفاعلة [و من التوازن] على الصحيح للرجال والنساء جميعا منه مركبة بالاجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبتدع قال مردود الشهادة كافي المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم (إن الله من لكم قيامه) فيكون منه الله وموسيه وصلي مع الصحابة أربع ليال كما في البخاري وإنما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلا بعده فرائد إلى أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على أبي بن كعب بلا تكثير من أحد وهي جمع تزوجة إبطال الراحة مرة واحدة ثم صبي بها كل أربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده أو لانه يعقب راحة على ما قالوا أو لأن نفسها يصل إلى الراحة حيث ارتحل بها الراسوس المخطاوية والمخاطر النفسانية وإنما لم يذكر عددها العشرين لاهتزاز بين المحلومين وذكر في المحيط أنه يستحب أن يصلي مئة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [ قبل الترتب ] تصلي فيكون جملة مستقلة مهيأ إلى ان وقتها بعد العشاء حتى إذا هبط واحد  
 الاماميين العشاء والآخر الترابيع ثم ظهر ان الاول كان محدثاً اعادة العشاء والترابيع وإذا دخل  
 واحد في المسجد والامام في الترابيع يصلي العشاء أولاً ثم يتابعه ويترك سنة على الاصح كما في  
 الزاهدني [ اربعة ] اي الترتب الى طلوع الفجر والكلام مهيأ الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما  
 قال جماعة من ائمة بخاوت الى انه ليس مختص بيمين العشاء والتركا قال اكثرهم وهو الصحيح  
 كما في العلامة لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من  
 الترابيع على الصحيح كما في قاضيخان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلاة ولو اختار قوم التخييف  
 واخرها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في العلامة وغيرهما [ ملن ] رأس [ كل ترابحة ]  
 اي كل فرد من افراد الترابحة ويتخالف في الصلوة منه ان يستحب الجلوس قبل الترابحة الاولى وتركه  
 بعد الاخرة فالاولى بعد كل ترابحة [ اي اربع ركعات ] بتعميلتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح  
 وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا من تعليمه فلو صلى كلها بسلام واحد جاز من غير تعليمات  
 على الصحيح وهذا اذا قل في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا من تعليمه اخذاً  
 بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الجزالة انه لو تعد ذلك يكره على الصحيح [ جلسة ]  
 استحباباً بفتح الجيم والاولى الكسوفان لكل ان يصبح او يهلل كما له ان يمكث كما في المحيط [ بقدرما ] اي  
 الترابحة فقال ثلث مرات ( سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء  
 والجهربوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت صبح للوصوب الملائكة والروح لاله الا الله نعتقوا الله  
 نسألك الجنة ونعوذ بك من النار ) كما في منهاج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلاة عليه من  
 الصلوة اتبها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون  
 اربع ركعات كما في المحيط فيحسب ان يصلي فواحد ويحتوي فيه الامام وغيره كما في قاضيخان  
 [ ومن الختم ] في الترابيع [ مرة ] فيقرأ في كل ركعة عشرين آيات لان الركعات ستائة والآيات  
 مئة آلاف كما في الكورماني ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الآيات وفيه اشعار بان الافضل  
 تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الفقع الا عند عهد روح وهو المختار كما في قاضيخان  
 وقبل يقرأ صبرين آية الى ثلثين فيختم مرتين وهو فضله وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان  
 يختم في الليل الصاب والمغروب عند معانين بخاراً لكثرة الاغصان انها لبنة القدر كما في المحيط ولهذا  
 جعل القرآن ملن خمس مائة واربعون ركوعاً كما في قاضيخان ولوحتم في الترابيع في لبنة ثم لم يصل  
 الترابيع جاز بلا كرامة لانه ما شرع الترابيع الا للقراءة كما في المحيط وكونه منه يدل على جواز تركه  
 بلا عذر وح يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقبل آيتين متروكيتين وقبل آية طويلة او ثلث قصار  
 وهذا احسن وبهذا انتهى للتأملون كما في الزاهدني وقبل سورة الاخلاص وقبل من سورة القبل الى



الأخر مرتين وهذا حسن كما في المضمومات والأفضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي إلى تنفير القوم من الجماعة كما في الاختبار [ ولا يترك ] الختم [ لكمل القوم ] فترك لغير الكمل وهو التثاقل مما لا ينبغي ان يتناول منه ولذا كان مذموماً كما في اللغويات وإنما عند الفصل إلى الختم إشارة إلى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتثاقل والقوم اعم من ان يكونوا لامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل تروضة امامان لكنه مكروه عند عامة المخالفين وينبغي ان يكون لكل تروضة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها منه وقيل راجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها منه الكفاية ومن أبي يوسف رح ان من قلدران يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الي ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل ترويض اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في فاضيلان [ ولا يوتر ] اي لا يصلي الوتر [ بجماعة خارج ] شهر [ رمضان ] وفيه إشارة إلى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهد والصحيح ان الجماعة افضل كما في فاضيلان والى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية \*

[ فصل - عند الكسوف ] اي عند كسوف الشمس فان للقمر الجمرى وقال الجوهري هو اجد الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتغليب وقيل بالكاف في الابتداء وبالغاء في الانتهاء وقيل بالكاف للذهاب جميع الضرو وبالغاء لنقصه وقيل بالغاء للذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة ودفع الغامل المختار فتخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلامنة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر مسببه حيلة القمر او الارض فمخالفة لطالع الفرع وكون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن الجوزي في هرج البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاهيه عمرو وقد مات فيه بسموئيل مع ابيها لو ماتا معا لم يرث احدهما من الاخر كما تقر [ يصلي ] في الجامع او صلى العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في التحفة [ امام الجمعة ] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في هرج الطحاري وهذا ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة رح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يغترب السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمومات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المهارع [ ركعتين بالناس ] نفلاً اي منه كما روي عن ابي حنيفة رح وقال بعض اللهائين انها راجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يمتنع فيها الاذان و الاقامة و يؤدي في الوقت المستحب لا المكروه  
 ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و هرومها لكن في النظم  
 يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة و فاضلهم [ مخفيا ] فرائضه عنده جازما عندنا وفي  
 التحفة من عهد روح فيه روايتان و الاول الصحيح كما في المضمرات [ مطولا ] فرائضه فيهما [ اي الركعتين  
 فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في مائتي الصلوة كما في  
 المحيط [ ثم يدعو ] الامام جالما او قائما مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين و لو قام  
 معتمدا على عصا او قوس لكان حسنا كما في المحيط و ذكره في الجلابي من ابي حنيفة روح انه يصلي  
 بعلام ركعتين اذا كثرت فطول او خفف فلا يزال يصلي [ حتى يتجلى ] اي تنكشف [ الشمس ] وان  
 لم يحضر [ الامام ] في مجالسهم ركعتين او اربعا و هو افضل كما في المبصرة [ فردائ ] منونا  
 او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح و الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اسم  
 من الوتر و اخص من الواحد كما في المفردات و في المحيط قال الامام الحلواني جاز لامام محرم  
 ان يصلي في مجلسهم باسم الامام [ كالخسوف ] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين  
 بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلي في منازلهم كما في التحفة و الجلابي و قيل الجماعة جائزة في عندنا  
 لكنها ليست بسنة كما في الرازي و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و يستحب الصلوة وحدها في  
 جميع الافراز كالربيع الهدية و الطلمة و المطر الدائم و العوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في  
 التحفة [ و الاستسقاء ] لغة طلب السقي و اعطاه ما يغويه و الاسم الحقيق بالهم و هروا طلب الزال المطر  
 بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار فيربون  
 منها و يحرقون مواشيتهم و زروعهم اذا كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كذا لهم لا يستمضي كما في المحيط  
 ثم اشار الى كيفية اجمالا و قال [ دعاء ] اي استنزال للمطر من الله تعالى [ و استغفار مستقبلا ] بان  
 يخرج الامام مع الناس اذ هم باسره استنجابا الى الصخرة ثلثة ايام و لا ما هين خاضعون في ثياب خلق  
 بعد ما يقتلون الصدقة في كل يوم ثم يمشون الله و رسوله مستقبلين ثم يحتفرون نية ولون  
 ( استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه ) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر  
 و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم ( اللهم اسق عبادك و بهائمك و انهر رحمتك ) الى غير ذلك  
 من الدعوات و هم يأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اجر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [ فان صلوا  
 فردائ ] جاز و لا يقلب [ بالتخفيف و التسهيل ] الرداء ثوب لا ذيل له و لا حكم كالقوطة فالتقليب  
 ليس بسنة و هو الصحيح لمر قلب جعل الجانب الايمن منه على الايمن و بالعكس و هذا في المذير  
 و اما في المربع فيجعل الاسفل الايمن لتغير الحال و هذا كله منده و اما عنده فيخرج الامام و يصلي  
 بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جازما بالقراءة و الانفصل سررة الاطلى و الغامضة ثم يستقبل الناس

قعوداً خاطباً على الأرض خطبة أو خطبتين قائماً متكبياً على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوس وبعده الخطبة يدور قائماً وهم قعود مستقبلون كما في التحفة [ ولا يحضر ذمي ] أي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (فما دعاه الكافرين إلا في ضلال) وإنما لم يذكر النوازل بطريق الحصر إشارة إلى كثرتها منها صلوة القتل إذا ابتلي مسلم به يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلوة إذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في الحبر الكبير (وكذا إذا أراد سفراً أو رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمصيبة وقعت منه من صلى عن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له) كما في الجلابي \*

[فصل \* من شَرَعَ] في موضع يصلي بالجماعة [في] صلوة [فرض] من الله تعالى كما هو المتبادر وبه إشارة إلى أنه لو افتتح في منزله ثم صبح الأقامة في المسجد لا يقطع وإلى أن العارح في المنزلة وقضاء الغوات لا يقطع وكذا العارح في النفل على المختار جيد إلا كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا تقطع بالاجماع إلا إذا اتم شفعاً فلا يزداد عليه لأنه كابتداء النفل بعد الأقامة فيكره كما في الجلابي وكذا العارح في السنة وقبل أنها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الأفضل أن يقطعها ما لم يسجد فاداً سجد قطع على الشفع [فأقيمت] تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيرها أو الأقامة كما في المصنوعات وغيرها ويدل عليه قوله بعد (وإن أقيمت) وليس في إقامة سميراء إقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال لأنها مفعول به إذ هي اسم للكلمات المعروفة على أن سميراء أجاز إقامة اسناد الفعل إلى المصدر المدلول عليه بلا وصف سميراء المصدر المؤكد مقامه كما في الباب [إن لم يسجد] العارح [للمركعة الأولى] من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي [أو سجد لها] لا للثانية سواء قام لها أو ركع [وهو في غير الرباعي] من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فإنها منسوبة إلى الأربع والشتين والثالث [قطع] بالسلام أو غيره سواء كان قائماً أو راكعاً أو ساجداً وقيل لو كان قائماً يعلم تحليمه وقيل تعليمتهن وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يعلم في صورتين وقال الميداني أنه لو كان في قيام الأولى أو ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي آخره ويخفف والاصح القطع كما في التمرتاشي وذلك لأنه إذا لم يقبل الركعة الثانية بالمعدة فهو في الأولى فيقدر على إحراز فضيلة الجماعة كما في المصنوعات [واقتدى] بالأمام وقبل قطعه أن يكبر ناوياً للاقتداء والكلام مغير إلى أنه لو قبل الثانية بالسجدة اتها ولم يقتد متفلاً لم يأت من الإشارة [وكذا] إذا قطع فيما لم يسجد للأولى يسجد وهو [فيه] أي في الرباعي [بعد هم] ما يتم شفعاً من نحو ركعة [آخر] إلى ما أدى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد

لقد انفصل [ ران صلي ثلثا ] بان يقيد بالسجدة الثالثة [ منه ] اي من الرباعي [ بتمه ] اي الرباعي  
وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقبيد ما بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم  
فأثما ولم يقعد فسدت صلواته و الى انه لا ادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة  
ويصبرها متاكا في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة فأعلا لينقلب نفلان الاتمام فرض كا في النية  
[ ثم يقتلي متنفلا ] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلي  
الله عليه وسلم [ الا في العصر ] فان النفل بعد مكرره وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه  
يتمنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه  
لا يتمنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر  
الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويحلم معه وعنه الحسن ان يضم رابعة بعد  
فراغ الامام وعندنا لو اقتلعت فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كا في المحيط وهذا لا يخلو  
عن الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المصبرات انه لو اقتلعت فيه لاساء  
وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه تركه حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [ ولا ] كره [ خروج من لم يصل ]  
وهو متوض [ من مسجد اذن فيه ] سواء انهم فيه او لا وسواء كان مسجدا حبه او لا وسواء صلي فيه  
امله او لا وهذا ظاهر في مسجد حبه واما في غيره فقبه تفصيل في المحيط لو صلي اهل مسجد  
لم يخرج و لو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل  
[ لا ] يكره الخروج و لو عند الاقامة [ لقيم جماعة اخرى ] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق اريقل  
الجماعة بغيته كا في الكرمانى [ ولا ] يكره الخروج [ لمن صلي الظهر والعشاء ] لان الاذان دماء  
لمن لم يصل [ الا عند الاقامة ] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [ وفي غيرهما ]  
من الفجر والعصر والمغرب [ يخرج ] من صلاهما [ وان اقيمت ] الاقامة اذ النفل بعد الاوليين  
كالتنفل بالثلاث مكرره [ ويترك سنة الفجر ] جوازا اذا اقيمت صلواته [ ويقتدي من لم يتركه ]  
اي من ظن عدم ادراك الفجر [ يجمع ان اداها ] اي السنة لان تركها اهن من تركه ومن الزر تزي  
لوحاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر  
ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كا في النية وهذا لا يخلو عن رمل الى انه لا ادراك الجماعة  
لا يتمنفل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على  
الخلاص الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على فصل عدم الانمام كا في  
التنزهاتى والحسن ان يخرج فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما  
في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس الوقت من  
الواجب بالندور وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كا في النهاية

[ ومن أدرك ركعة ] أي ظن أدراكها [ منه ] أي الفجر [ صلاماً ] خارج المحل أو خلف أمطوانه وكره خلف الصف بلا حائل واشدها كراهة أن يصلي في الصف والكلام مشير إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو يريد للدخول في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقنطري لأحوال فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه لو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه الأول أو الثاني يترك السنة وهذا لو ظن أنه أدرك التمهيد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقبل هذا قياس قول محمد بن حمر و أما من قياس قول الشيخين فيجب أن يصلي السنة ثم يقنطري وإلى أنه أقل ما يكون به مدركاً لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من أدرك الإمام جالماً قبل أن يصلي فقد أدرك فضيلة الجماعة ولأنه حثت إجماعاً بأدراك القعدة من خلفه أن يصلي بالجماعة كما في الترمذي [ ولا يقضيها ] أي منه الفجر [ إلا ] حال كونها [ تبعاً لغرضه ] أي لغرض فرض الفجر أو المصلي مندم قبل الزوال أو بعده من اختلاف المأثبات كما في الترمذي وقيل يقضي بعده إجماعاً والكلام دال على أنها إذا فاتت وحدها لا تقضي وهذا عندهما وأما من محمد بن حمر فيقضيها إلى الزوال احتسباً وقيل لأخلاف فيه فإن عنده لو لم يقض فلا شيء عليه وأما مندمها فلو قضى كان حسناً وقيل الخلاف في أنه لو قضى كان تغلباً عندهما سنة عنه كما في الكافي [ ويترك سنة الظهر ] ولو حكمها فبدل في سنة الجمعة يقضي على الخلاف في سنة الظهر [ في الحالين ] أي حال أدراك الظهر وعده إذا دأبها [ ويقنطري ثم يقضيها ] أي بعد الفراغ من صلوة الإمام يقضي تلك السنة [ قبل شفعه ] أي ركعتي الظهر على المختار كما قال أبو يوسف روح وبعده كما قال محمد بن حمر ما في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد بن حمر والثاني قول الشيخين كما في الترمذي والظاهر أن الأول من ينوي السنة كما في الحقايق وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت وقبل يقضي تبعاً للفرض كما في الهداية [ وغيرهما ] أي غير هاتين السنتين [ لا يقضي ] في ظاهر الرواية [ أصلاً ] أي لا إمالة ولا تبعاً لا في الوقت ولا بعده وكان أبو جعفر يقول أنه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ما سوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الفرض لا تقضي عندنا وأما إذا فاتت مع الفرض فلا روية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا عند أهل العراق يقضي وعند أهل الخراسان لا يقضي وفي الترمذي قيل أن غيرهما لا يقضي وقيل يقضي ويأثم تاركه السنن على الصحيح \*

[ فصل \* فرض الترتيب ] هذه اثمة الثلاثة ولو جاملها به ومن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرين كما في الترمذي [ بين الفروض الخمسة ] يدخل فيه الجمعة لأنها ينوب عن الظهر من ما هو المختار عند المصنف روح ولهذا لم تذكر فيها أن عليه الفجر مثلاً

وفي الوقت سنة فملت الجماعة على قولهم كما في قاصصان [ والوتر ] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل  
 العشاء فعل الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر بعد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه  
 سنة [ فائنا ] حال من الفروض والوتر وبها آخرة على تاركه لانه ينبغي من القصد في اتمام الصلوة وذا  
 لا يليق بحال محرم [ كلها ] اي الصلوات الست فيقضي الفائتة الاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية  
 [ او ] فائنا [ بعضها ] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقية والاطلاق مشير الى انه يراعي  
 الترتيب في صلوة العمود قبل في صلوة سنة وقبل في صلوة ههركا في التمرناهي [ الا ] للمثبت  
 المقبل من الفراغ اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا [ اذا هلك ] في ظن الخارج [ الوقت ] من  
 قضاء الغائبة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين  
 الوقتية كما في الكافي فلو وضع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة  
 الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت معه واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المودع الا ان يقطعه  
 ويخرج فيه ثانيا في شيق الوقت كما في الكرماني والى انه لو ظن معه الوقت ثم تبين خلافه لم يجز  
 الوقتية وقبل جاز والى انه لو ظن شيق وقت الفجر من عليه العشاء صلى الفجر وفي الوقت معه  
 جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجز فجزة والى  
 انه يراعي الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الا مع التخفيف  
 في قصر القراءة والاندال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية  
 عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يفسد وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤدي لا قاص  
 اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرناهي والى ان العبرة لاصل الوقت وقبل للوقت بالمستحب الذي  
 لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد وح فلو شرع في عصره وهو ناس للظهر  
 ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر لم يقطع على الثاني  
 ثم صلي الظهر بعد المغرب كما في الذميرة [ او نسي ] الفائتة بحيث لا يتذكر الا بعد آداء الوقتية فيح  
 لم يفرض الترتيب فصح قضاء الفائتة بلا اعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم  
 صلوة العصر وصلي المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيتوني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر  
 ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت معه الاتمام والفائتة والوقتية  
 جميعا اتماها وان لم يسمع الا الفائتة او الوقتية قطعها فخرج في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام  
 والاطلاق مشير الى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الرقية مع تذكر الفائتة كما قال محمد وح  
 وفي رواية من ابي يوسف وح وقال فخر الاسلام عن مسائخ انها لم تجز والفتوى على الاول كما  
 في المحيط [ او فانت ] من الغرائض [ مت ] بدخول السابعة وعن محمد وح خمس بدخول المادمة  
 وعن بعضهم مسح والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي وح لا يفرض الترتيب

فصح الوقتية مع تلكهما والكلام معبر الى ان الفوائت الحديثة والقديمة سواء في احقاط الترتيب اما الاول فمراجع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومناجنا واما الثاني فقبه خلاف فانه لو فات صلوة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضاءها ففانت صلوة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة آنفا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجراله على التهاون وقيل يجوز والانتباه به في زماننا اولي لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فعوا ثم ظهر ثم وثم يصح الكل والى انه اذا قلت الفوائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة شهر الا صلوة يوم ثم ادعى الوقتية ذاكرا لها فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى اكل لا يعود الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند اكل والفوائت الصلت اهم من ان يكون حقيقة او حكما لان الترتيب كما يحقط بكثرة الفوائت يحقط بكثرة المردى ولهذا لو فاتت صلوة واحدة ثم صلى بعدها خمس صلوة ذاكرا للفائتة كان الخمس فاسدا موقفا حتى انه اذا صلى المادسة قبل الفائتة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائتة قبل المادسة وجب اعادتها لو اعادة تصح خمسا وواحدة تفسد خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح المبسوط ان القماد في كل من الست عنده ليس بمقرر فيما ادعى بل هو شيء يفتنى به في الوقت فاذا خرج الوقت ينقلب للزوجة صحيحة واما عندهما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح وعن ابي يوسف رح على الفور ومن الامام روايتان وقيل ان الاول اتفاقي وقيل محكه وهو الاصح ثم على الثاني قيل الاشتغال بالحوائج مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرناهي وهذا كله اذا كان صحيحا فاذا مرض قضى الفائتة كالوقتية وقيل يؤخرها اذا كان يرجو الصحة كما في مرض الزاعلي واذا قضى صار كما اذا ادعى في حق ازاله المأثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف \*

[ فصل \* يجب ] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه عند الكرخي ويسمى عند غيره [ بعد سلام ] يصح بالصليتي [ واحد ] وهو الصواب وعليه الجمهور كما في الكافي من يمينه وهو الاصح كما في الكرماني وقال فخر الاسلام يسلم تلقاء وجهه وقال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر العرشي وغيره تلميذتين وهو الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالعجدة قبل السلام كما في الكرماني وظاهره معبر الى انه اوجب قبل السلام لم يعتد به كما في رواية النواذر واما في رواية الاصول فمجزية والى انه يشترط ان لا يوجد بعده تطاول للمدة ولا الفعل المباني للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخروج من المسجد كما في الجلابي وانما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط وانما يقيد بما رواه الاوقات الثلاثة لانه اثار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل [ مجذتان ] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في صهو العقبلي فيحصر بعد  
 سلام ويحرم ما جاء في صهو ثم يفعل ثانياً كذلك [ و تفعل ] خلافاً للحسن فانه لا تفعل  
 فيه منتهى كافي الجلابي [ وسلام ] يسمى بالسهمي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرخي انه  
 سنة عندنا والاكتفاء صير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرخي انه لو لم يفعل لم تفعل صلوته  
 وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع  
 التفعل والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كافي الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يحرر  
 فيفعلها في القعدة قبل السلام خلافاً لـ احمد رح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه  
 يفعل في القعدتين وهذا محوط كما في فاضيحان [ اذا قدم ] للصلي [ ركعتا ] طين ركن او غيره  
 فركن الشئ جزء ما مئنه فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود اما القعدة فمطروحة  
 الخروج [ او آخر ] اي ركنها من ركن او غيره وإنما لم يحذف بالتقديم ليعبر الى ان كلام من التقديم  
 والتأخير بموجب الصهو ملو ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا صعد من  
 القنطرة او تكبيرات العبد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع  
 ويصلي طين صلوته كافي المزارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تحرر من السجدة الاولى  
 فانه بموجب تأخير القيام وانك بموجب الصهو كما في المحيط لكن في مائة المكتب انه لو صعد من  
 السجدة ثم تذكر بعد ما فعل للتشهد اعاد القعدة والافتقار بطل صلوته وفيه إهارة الى ان التأخير  
 مقدار زمان حرف موجب للصهو وفي الزاهدني انه قد ركن وفي النعماني انه مقدار كلام تام مثل  
 ( اللهم صل على محمد ) وقال ابو الحسن للتوذي قد كرام تام كثير الكلمات مثل ( اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد ) [ او كره ] اي الركن وفيه اشعار بأنه لو كره واجباً لم يجب الصهو لكن في الخزانة  
 وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين بموجب الصهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم بموجب بل تركه  
 المودة فانها بموجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل  
 لم يكره كافي قراءة الخزانة [ او غير واجب ] كما اذا ارتفع تكبیرتان من تكبيرات العبد ولا يحتاج  
 الزيادة والنقصان الى قيد من في ذاته و صفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخير و لم قيل ان  
 الواجب اسم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غير باعتبار الزيادة والنقصان او الجمل رح يكون  
 مستغنياً عما سبق ويدل عليه ما اذا قرأ في الركوع او السجود او القعود وهي موجهة للصهو فان  
 حمل القراءة القيام [ او تركه ] اي الواجب [ سأمية ] حال من فاعل الاعمال المحممة على التنازع  
 واحتجز به عما اذا فعل حامداً فانه موجب للتوبة والامتناع لانه ذنب عظيم لا يرفع السجدة  
 بخلاف الصهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى والثانية في بعض  
 الانعزال بعد الخلع حتى يغسله عن ركن فانه مع العبد يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدني



وكلمة او في هذه المواضع لمنع الخلط فلو صحى عن الكل كفاه المحدثان إما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهر الاول على اختلاف المائتات فلو صحى في السهر لم يلزم السهر كما في سهر العقيلي و اعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الواجب تأخير الغرض الى الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الاعمال الخمسة على الترتيب وقال [ كركوع قبل القراءة ] اي قراءة الفاتحة او المودة قيل فيه تصالح فان المثال للركن المقدم لا للتقدم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن و الكلام مغير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فصل صلوته كما في المحيط [ و ] مثل [ تأخير ] الركعة [ الثالثة بزيادة على التسهل ] ولو حوفا من الصلوة وقالوا انه غير موجب للسهر ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه التي بعض اهل زماننا كما في الروضة وامتنع به روح السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى رزقه لكن في المصبرات ان الفتوى على قوله [ و ] مثل [ ركوعين ] متواليين او ثلث سجودات او تكبيرتين للتحريمه بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فانها ترجب السهر كما في المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في الشارع وينبغي ان يكون البراتي على هذا الخلاف [ و ] مثل [ الجهر ] اي جهر الامام القراءة [ فيما يخافت ] من الصلوة فانه يوجب السهر لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لفرك الواجب والتبادر ان يكون هذا في صرة ينمي ان عليه المخافة فيجهر قصدا واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الواجب للسهر قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النخعي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهر بمخافة كلمة لكن فيه عدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الفهيد و اتفقت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او عانت بأية فعليه السهر واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المنفرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام ويصح منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهر العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالقام [ و ] مثل [ ترك القعود الاول ] دون الثاني فانه مغفد [ و ] قال صدر الاسلام انه [ يؤل ] اي يرجع [ الكل ] اي جميع المرجعات الخمس [ الى ترك الواجب ] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقبل هذا اجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ ولا يجب ] السجدة على الموت وإمامه [ بهو الموت ] الحقيقي أو الحكمي كاللاحق [ بل ] يجب عليهما [ بهو إمامه أن يسجد ] الإمام والأفلا هو على الموت والأطلاق دال على أن الجمعة والعيد كالطهور والمكتوبة في السهو لكن قال متأخراً أنه لا يسجد فيهما لثلا يقع الناس في الفتنة كما في المضمرات [ والمحبوق يسجد مع إمامه ] بأن يتصل في التشهد حتى فرغ منه عند سلام إمامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واحتراز به مما قيل أنه يحسب أن يكرر الشهادة أو يصلي عليه عليه الصلوة والعلام كما في الرضة وغيرها ونبيه إشارة إلى أنه لو قام بعد فراغ إمامه من التشهد فقد إمامه ولو قام قبله فهو أولى بالأمامة ورفض القيام فإن لم يرفض فإن قيد ركعته بالسجدة قبل فوائده بطل صلوته كما في الجلابي ويحتشأن منه ما إذا قام لضيق الوقت أو خوف للزور بين يديه فإنه غير مكروه كما في الظهيرية وكل ما إذا قام خوف أن يخرج وقت المسح أو وقت الفجر أو الجمعة أو العيد كما في الخلاصة وإلى أن اللاحق لا يسجد معه ولو سجد لا تجزئه وعليه الإعادة في آخر صلوته كما في المحيط [ ثم يقضي ] أي بعد فراغ إمامه من الصلوة والتوجه إلى القوم أو القيام إلى النفل يقوم المحبوق إلى قضاء ما سبق بتكبيره وبصلته عنده وتعوذ أيضاً عند سجود راح وبه أخذ الفقهاء كما في الرضة فهو قاض لأجل صلوته في حق القراءة كما قال الفيضان ولا غيرها في حق التشهد اتفاقاً فإذا أدرك ركعة من المغرب مثلاً قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام مهيئ إلى أن يبدأ بصلوة الإمام ويكره أن يبدأ بها فأتى لأنه خلاف السنة وقيل تفعل صلوته وهو الأصح لأنه عمل بالمنعوخ كما في الظهيرية وإلى أنه لا يحل مع إمامه ولا بعده فإن سلم بعده فعليه السهو على الاختيار لأنه منفرد كما في المضمرات وأعلم أن القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على تسليم عينه مجازاً كما فيما نحن فيه [ وإذا لم يقعد ] في ذوات الأربع أو الثلث مقدار الشهادتين أو التشهد وهو الظاهر كما في المحيط [ أولاً ] مصدر أو ظرف [ وهو ] أي المصلي [ إليه ] أي إلى القعود [ القرب ] أو المعنى ( وهو أحسن ) القعود إلى المصلي أقرب من القيام إليه بأن لم يكن مستوراً بالنصف الأسفل سواء كان رافع الألية والركبة أو أحدهما على ما دل عليه الكافي فالأقرب معنى القريب لكونه عارياً من اللام والإضافة ومن [ قعد ولا سهو عليه ] أي لا يجب عليه سجدة سهو وقيل يجب لأن بالقيام وإن قل يؤخر القعدة الواجبة والأول الصحيح كما في الكوراني لكن في المضمرات لو قام على ركعته كان عليه السهو وعليه الاعتماد [ وإلا ] أي إن لم يكن أقرب بأن كان محتجباً بالنصف الأسفل دون الأعلى [ قام ] وأتم الباقي [ ويسجد ] للسهو على ما في الأمالي من رواية أبي يوسف راح ما على ظاهر الرواية فهو إن استوفى قائماً لا يعود والإمام في الجاهل ويسجد لأنه بالتعذر للمقام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو وإنما عدل المس عنه لأن متأخراً احتجنا روايته على ما قال شمس الأئمة كما في المحيط والكلام مهيئ إلى أنه إذا قام لا يعود فلو عاد مخطباً قيل

يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يمس به كأي الزاهدي [ وان لم يقعد ] من القيام [ أخيراً ] الاخصم أغوا [ قعد ما لم يحيد ] للخامسة مثلاً [ وسجد للسهو ] وفيه اشعار بأنه قام ما هيأ فلا حاجة إلى التصريح به كإذن [ وان سجد ] للخامسة [ تحول فرضه فغلا ] أي فصل الغرضية لتترك ما هو الغرض من القعدة الأخيرة وبقي أصل الصلوة فإن للفرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فإذا انفصل فصل التحريمة فلم يتحول فغلا ثم انفاد منه برفع اليهبة وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رح بوضعه فإذا حدث فيه لا يبني عنده وبينه عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يجباً فلم يفصل الغرض وهذه المثلة تسمى بمثلة زه بالزاء المكسورة الخاصة وهي كلمة يقول الاعجام مند استحسان شيء وقد يستعمل في التهكم كما يقال لمن أضافه أصمت ومنه قول أبي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فمدت يصلحها الحدث والاكتمال مغير إلى ان لا مهر عليه وهو الأصح كما في النهاية [ وضم ] ركعة [ سادسة ] مثلاً فيحمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المخالفين فان الشرع بلا فصل وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وإنما صرح في الزاهدي لانه بلا خلاف [ ان شاء ] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندرباً كما في الكافي والاحسن بدله ندباً والاكتمال مغير إلى انه لا مهر عليه وذلك لانه تحول إلى النفل [ وان قعد الأخيرة ثم قام ما هيأ ماد ] إلى القعدة [ ما لم يحيد ] للخامسة مثلاً فيعيد التشهد ح عند الناطقي وقيل لا بعيد كما في الزاهدي [ وسلم ] بلا سجدة للمهوكا هو الظاهر لكن في الزاهدي وتحفة المحترفين انه يسجد ويمكن ان يقال انه مفيد بما يأتي من قوله وسجد للمهوكا [ وان سجد ] لها [ ثم فرضه ] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو من اشعار بأنه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد عاداً معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يحملون في الحال كما في النهاية [ وضم سادسة ] مثلاً فيحمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [ وسجد للسهو ] اما لنقص في النفل بترك تحريمة فيها اول نقص في الغرض بترك السلام والاول قول أبي يوسف رح او قولهما والساني قول محمد رح وساني قولهما والكلام مغير إلى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قیده بالضميه ويؤيده ما في المصنفات عن المصنوع أحب إلى ان يدفع الخامسة إلى انه لو لم يضم لم يسجد كما في فضيلتان [ والركعتان ] المعهودتان [ نفل ] خبر اول [ لا تنويان من منه الظاهر ] مثلاً فيتنازل المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنويان والاول الصحيح وهو قوله من ما قال المرحمى وغيره والثاني قولهما من ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ ومن ادلت به ] أي بالامام [ فيهما ] أي في حدثات هاتين الركعتين [ سلاماً ] أي وجب عليه الركعتان كما قال أبو يوسف رح دون الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني ايس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قبل الشيعين [ وان اتمم ] المتكثري [ بمصداق ]  
 [ قضائهما ] ومبدأ عند أبي يوسف روح ولم يقضهما عند روح كما في المحيط والكافي والهداية  
 وبه دلالة على ان لاص من الامام كما في النظمه وخروجها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند  
 الشيعين كما في الخاتمة وإنما عصى الاداء والقضاء إذا فعل في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء  
 يصلي متا كما اذا الصلحهما كما في المحيط [ وإذا سجد للسهرى النفل لا يميني ] اي اذا نفل بأربع ركعات  
 او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد صهي في الفقه الاول لا ينبغي ان يسجد للسهرى الا بعد الشفع  
 الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يهرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهرى لا يميني له ان  
 يميني عليه الثاني [ وان بنى ص ] البناء اذ التحريمه بالية على ما قال ابو جعفر وذكر الهروي  
 والسرغسي ان لا يصح البناء والاكتفاه دال على انه لا يسجد لمروق والمختار ان يسجد كما في الكرماني  
 [ وان سلم ] بنية القطع ازاله [ من ] وجب [ عليه السهو ] يكون [ في الصلوة ان سجد ]  
 للسهرى [ والا ] اي ان لم يسجد [ لا ] يكون فيها اي فالسلام يخرج من الصلوة وله صلاحية الرد  
 بالسجدة وقال عند روح لا يخرج اصل مذكور في عامة الكتب يقتضي درجا كثيرة لكن  
 لم يرجح الاخر هو انه لو اقتضى به احد بسجد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة  
 متدبرا واما ما صواه من انه لو هتفه او نوى بالأمانة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا  
 للشيعين فان انتهقه فاطعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة وليس  
 من فرضه في شيء الا اذا اسقط العرطتان وفي الوفاة منها مهر مفهوما ولا يجب للانسان في السهول  
 في الخطاء فلا يجب لمن قال ان ما في الوفاة مخالف لما في فرضه للهداية فان الفارح لموه عمر بن صدر  
 الحريرة [ هلك ] شك [ قول مرة ] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل  
 لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المأخذ على الثاني كما في الزماني  
 ولا يراد بالهك ما هو المعروف من تصاري النقيضين بل الفري من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة  
 الثاني [ انه ] من قبيل السلف والاصحاب اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه  
 انه مضمون بالغرب المتصرف كما ذكره الرضي ولافك انه ليس منه [ حكم ] ركعة [ صلى ] من  
 الثانية ركعة او ركعتين او من الرباعية كذلك اولثنا اربعا [ استأنف ] الصلوة بالسلام وهو  
 بولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر في الجملة مغير الى ان الاختلاف  
 واجب كما في النهاية ومن أبي حنيفة روح انه يميني في هذه الصلوة على الاقل كما في الزماني والى  
 ان هذا حكم وقع في خلال الصلوة فلو وقع الهك بعد التمهيد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة  
 كما لو هك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو هك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [ وان كثر ] اي صار  
 الهك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في صوة اخرى سنة كما في الزماني [ احد ] بعد

التعوي وعلية الظن [ بقالب الظن ] فأتيتها وسجد لله والظن الاعتقاد الراجح وكثيرا ما يعبر عن الظن بقالب الظن تنبيها على ان الغلبة هي الرجحان مأخوذة في ماهيته وفيه ابعاد بموجب الاخذ بالظن على انه لوطن انها رابعة مثلا ذاتها وقعد وضم اليها اعرف وقعد احتياطا على مسا كافي النية [ وان لم يغلب ] فله على هي [ فبالاقل ] اي فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتروك فيها فلو تركتها رابعة او ركعتين اخذ برخصة [ لكن ] في المحيط من بعد رح ان لم يكن له في ذلك رأي اعاد صلوته و [ يقعد ] حتما [ حيث ترهه ] اي ظن ذلك الجعل [ لخر صلوته ] لان القعدة الأخيرة فرض كما مر ثم يقوم ويصف اليها ما يتم له ثم يتشهد وسجد لله وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصبرات انه الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب واتبان البدعة والاول اولى من الثاني والله اعلم \*

[ فصل \* يجب سجدة ] اي رعدة للجبهة على الارض مند اي يوسف رح او مع رفع الرأس عند بعد رح فلما حدث فيها اعادها مند خلافا لابي يوسف رح [ بين تكبيرتين ] احد لهما سند الانحطاط والاعرف مند الارتفاع على المصبر من اصحابنا وعنه انه لا يصح اصلا وعنه انه يصح عند الانحطاط كافي الجلاهي والمختار هو الاول كافي للمصبرات والآنفاء مغير الى ان التكبير ليس بغرض ولا واجب فاما سنة كافي النهاية او ندب كافي الكافي وعنه ان الثاني ركن كافي الزاهدي ولم يوجد ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كافي ظن [ بخرط الصلوة ] من النية مند التكبير والقبلة ومتر العورة والطهارتين والركت كافي الجلاهي والمعمودي وفيه اشعار بانه اذا اعر من وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفرد كافي ابو يوسف رح لكنه ليس على الفرد عندنا فجميع العمر وقته موقوفة على كعب الاموال والفروع والتأخير ليس بمكروه وذكر الطحاوي انه مكروه وهو الصحيح كافي التجنيس ويستحب القيام قبلها وبعدها وليس فيها تقدم الامام كافي المصبرات وتصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي ولا يرفعوا رؤسهم قبله كافي للنية [ بلا رفع يدي ] في التكبيرتين [ و ] لا [ تشهد ] و [ لا ] سلام وفيها [ اي في السجدة ] سبعة السجود [ اي ] سبحان ربّي الاطمن [ ثلثا ] هو ادناه واستحسنوا ان يقول ( سبحان ) بنا انكاد من ربنا لمفعولا ) وان لم يترك شيئا يجزيه كافي المحيط وقالوا يدعوا فيها ما يليق بابتنائها فلو قرأ آية مريم قال اللهم اجعلني من عبادك للنعم عليهم اللهم بين الماجدين لك الساكنين مند تلاوة آياتك كافي الكشاف والمختار الاول كافي الخزانة والاول للعطف او الاعتراض او الابتداء والسبعة بالضم والمكون التبعيض كافي المفردات [ على من تلا ] لا تهجى او كتب [ آية ] نامة او كثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل كلمة السجدة كافي التمرناهي [ من اربع عشرة ] آية مشخصة مبهين موضعها بقوله [ التي في آخر الاعراف ] فالتعب مع الصلوات صلف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه ويذكر العاطف ويراد التابع

والمختار و إنما قيد بالأمر لان ما في أوله غير موجب للسجدة اتفاقاً والآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الإيمان فلا يكون الفتح طرفاً لنفسه والأعراف علم للصورة ظاهراً وقد جوزوه سيبويه كما جوزوه مر وغيره ان العلم صورة الأعراف وحذف الجزء جازئ بلا التباس و لمن هذا قياس بواقفي الصور [ وفي الرصد والنحل و بني اسرائيل و مريم ] وفي الآيات [ أولي الحج ] أي النصف الأول منه والأفراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على التي حتى يلزم الفصل بالأجنبي بين المعطوفات كما ظن وإنما قيل بالاولى لان ما في الآخره للصورة عندنا [ والفرقان والسمل والم السجدة و ص ] و حقه ان يكتب هكذا ( صاد ) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائه وتعل وجهه سرعة انتقال اللسان الى مصاء اي الصورة المحصورة [ و حم ] عند قوله لا يسأمون لا قوله يعبدون وإنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج من العهدة يقيناً كما في المظهر [ السجدة ] عطف بيان لحم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [ والنهي وانفتحت والرا ] علمان لهاتين الصورتين فالهزة فيها مقطوعة كما تقرر والاولى الانفاق والعلق [ أو ] من [ سمعها ] ولو من كافراد مجنون او صبي او حائض او نساء او نائم او طير والاصح انه لا يجب بالمعاص من نائم وقيل لا يجب بالمعاص من طير كالمعاص من صداة وفي كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخصمة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب والحدث والتباعد انها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالأخبار وان كلا من التلاوة والسماع موجب والصحيح انه التلاوة والسماع شرط في حق غير التالي فلو لم يصح بسبب النوم او التغافل بأمر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [ و اذا بلا الامام ] آية في ركعة [ فمن ] سمعها ولم يسجد ثم [ اقتدى به في ركعة اخرى ] غير ما تلافيه [ يسجد ] المقتدي [ بعد الصلوة ] كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره ان اقتداء المأمع قبل سجدة الامام يسجد معه وان اقتدى بعدها يحقظ عنه اذ بالاعتداء صارت صلوة فلا يؤدي بعدها والاطلاق مشعر بانه يأتي بالسجدة في العيد والجمعة وقال الحلواني قال مشائخنا انه لا يأتي بهما للتفرقة ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [ كبصل ] اماما كان او مقتدياً [ سمع ممن ليس معه ] مصلياً كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا تقصد والاصح انه غير مفعل بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير مفعل بالاجماع كما في الزمعي [ ومن ] سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم [ اقتدى به في ] امر [ تلك الركعة ] التي تلا فيها [ بعد سجود الامام ] التلاوة [ لا يسجد ] لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاعتداء يسجد بعد الصلوة مطلقاً [ ومن ] اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [ قبله ] أي قبل سجود الامام [ يسجد معه وان لم يصح ] منه قبل الاعتداء لاصرار او بعد او صم [ وان تلا الموتى ] خلف الامام و سمع هو والقوم وخارجي [ لا يسجد ] واحد منهم [ الا مأمع ]

خارجي] ليس بأمام ولا مقتدي فأنه يحسد على الصحيح كما في الضمائر واما غيره فلا يحسد في غير الصلوة عند الشك في وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [و] السجدة [الصلاتي] لحن والصواب الصلوة التي يجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بأن قرأ ثلث آيات بعدة [لا تقضي خارجها] اي من خارج الصلوة وان اماء بتركها وما ذكرنا نحل الاشكال وهو ان المجردة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي ظاهره مفيرا ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاحشة والا صارت السجدة خارجة كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الفرد كما في الزمعي [والركوع] اي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي منه فأنه ورد الاثر بطل الا ان الاول اولى لتقدم العهد [بلا توقف] اي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزمعي [ينوب] الركوع [منه] اي من سجدة التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه منه والكلام مفيرا ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدلونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدلونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كانية كما في الكامل فلولم ينو للقتدي لا ينوب من رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [وان كرر] صاع آية او ثلاثتها من واحد او متعدد [في مجلس] واحد عرفا او عرفا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة [تكفي سجدة] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والعرض المنداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اماد في الخارج فواحدة كاقبل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وكذا في الزمعي واما في الصغراء فيكفي سجدة واحدة اذا قرب المكان كما اذا مضى ثلث خطوات وقال محمد رح ان كان نحرًا من عرض المسجد واوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل به فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او هرب هربة او عمل يميرا او نام قاعدا فاذا تلا فاكل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اعد في عقد كبيع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعداها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط و**اَبَار** بلفظ التكرار الي انه لو اختلف الاي في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية الي انه لو سجد للاولي ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والعلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم للكعبة تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ويعتبر] في التكرار [للمعجم] دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس المأمع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لوكرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا للمعجم يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في للضميرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [واحداه الثوب] اي تسوية سداه و ما عد منه بأن يغزل في الارض خمسات ثم يجي ويذهب مع الغزل ليمسوي السدى [والانتقال من غصن] بالهم ما تععب عن ساق الشجر دفافها وغلاظها والصغيرة بها حكما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريبا او بعيدا [تبديل] فلا يكفي سجدة وقيل على السدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الرسل فطبعه سجدتان ح كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها الصحيح الاولان ومن هذا الخلاف دواوة الكدس ورحا الطحن والمباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكرر] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة وحدها] لانه يغيبه التحريف وفيه اشعار بأنه يكرر ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [لا] يكرر [حكمه] اي قرأة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل هكفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرماني [ونلعب هم غيرها] اليها من آية او اكثرهما قبلها او بعدهما لانه ابلغ في اظهار الاحكام كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى [واستحسن] في الصلوة وغيرها [اغفائها من المأمع] اي مأمع محدث طم التالي انه لا يصح ان يمشق عليه الآية للتحيز عن تأييم المسلم فلو كان المأمع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حشا على الطاعة وفيه اشعار بأنه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالمثل في المحيط

[فصل] ان تعذر القيام بان لا يقوم اصلا لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزئه الا ذلك وفيه اشعار بأنه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد حكما في التمرنشي وقيل ظهير الدين الرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائما عليه فاعدا كما في المنية [لمرض] اي لخوف زهاده او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الفرس والرمد وهو مثال ففي حكمه الخوف من المبع وغيره وكونه في الجفاء او الكثرة اذا كان من خارج طين اوق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لمرو فانه حاول للكل كما في التمرنشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قائدا] كما في حال التمهيد كما مر وفيه اشعار بأنه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائما يؤخر حتمه اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد] ان قدر [وان تعذرا] اي الركوع والسجود [مع] تعذر [القيام] لمرض قبلها او فيها [ارمى برأسه]



أي يميز به إلى الركوع والسجود وهو مهموز لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب  
 قد يقول العرب اومى برأسه [قامدا] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان  
 تعذرا [لا مع] أي مع تعذر القيام أي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فهر] أي الايماء بالرأس  
 اليهما قامدا [لمب] منه قائما لانه اغمى بالسجود وذكر التمرتاشي اومى قامدا وفيه اشارة الى ان كليهما  
 يقع في حال القعود ونفكر ليرى انه يؤول للركوع قائما وللسجود قامدا وان عكس لم يحز  
 على الاصح كما في الزامدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يومى قامدا وذكر الكرمانى ان ذكر  
 الركوع اتفائي فان تعذر السجود كاف لسقوط القيام كما ذكر الطبراني والمرعي وفي النية ان  
 عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] احد الايماء ان المومى [جعل سجدة] المخصوص به [الحض  
 من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزامدي لكن  
 قال صاحب اللبنة ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شيء] أي لا يدني صاحب المرض من جبهته حجرا او داء  
 او غيرها [لسجد] عليه أي ليخفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكرره وفيه اشارة الى  
 انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه ايماء وقبل يجوز فانه سجود والاول اصح  
 كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع مرفوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون  
 صدره يجوز للصحيح لكن (لو) زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزامدي [والا] يقدر على الايماء  
 قامدا لرض قبلها او بينها [فعلى جنبه] الايمن او الايسر يضطجع [متوجها] الى القبلة ورجلاه نحو  
 يسارها او يمينها [او على ظهره] يستلقي [كذا] متوجها ورض وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه  
 القامد ليتمكن من الايماء وجعل رجله الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمحتلق ان ينصب  
 ركبته ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في الزامدي [وذا] أي الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع  
 كما هو المشهور من اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وى  
 التمرتاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها ومن عجز عن جعل وجهه اليها ورجلاه نحو  
 يسارها او يمينها [والايماء] المعتبر من المريض ما يكون [بالرأس] ويجوز ان يكون مغيرا الى  
 انه لو عجز للمريض عن ذلك وحركه صحيح راسه جار على ما روي عنه كما في الطهريّة [وان تعذر]  
 ذلك [أعرت] الصلوة تسقط الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقبل  
 لا الى قضاء اثنان اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في المصنوعات والكثرة بالساعات عند  
 الشيعيين واما عند عجز عن ركعتي الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له  
 الا اذا امتد الى العصر كما في التمرتاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاعتبار  
 لا شيء عليه ولو برأه بقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مغير الى انه لو عجز عن الايماء  
 بالرأس لم يعتبر بالعين ومن ابى يومه روح انه معتبر وشك فيه عجز روح واعتبره الحسن كما

المعتبره بالحاجب والقلب وزفر روح بالحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [ ومروم ]  
 بالراس [ صح ] اي قدر على الركوع والسجود فاعدا [ في الصلوة امتانف ] الصلوة عندهم [ وقاعد يركع  
 ويسجد وصح ] اي قدر على القيام [ فيها بنق ] عليها [ قائما ] عند الشيعين و امتانف مند حين  
 رح [ صلي ] لمن حذف الوصول كما هو للذهب الراحم الكوفي بقريئة الجبر اعني صح اي من صلي  
 الفريضة [ فاعدا ] يركع ويسجد [ في تلك ] لا في عجلة [ جار بلا عذر ] اي مانع من القيام كدوران  
 الرأس وامداد العين [ صح ] عنده امتحمانا ولا يصح عندهما قياحا وفي كلامه اشارة الى انه  
 لا يصح ان يصلي فيه بالايامه بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح فاعدا مع العذر اجابا وينبغي  
 ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك  
 فان الصلوة على الارض اكمل [ و ] في الفلك [ الربوط ] في حرف البحر اوليته [ لا ] الا بعذر يصح  
 ان يصلي فاعدا اما في الحرف فبالاجماع واما في اللجة فان حركته الريح قليل فذلك والا لعلي  
 الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا اكل مستفاد من السهالة واعلم انه لو غرق والماء يجر به قيل  
 ان وجد حشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايامه لايباح له التغير وان لم يرحل يباح وقيل  
 لايباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فبات صار الصلوة ديننا عليه كما في الروضة [ جن ] اي من جن  
 [ اوافسي عليه يوما وليلة ] ازال كل في للبرط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القدوري خمس  
 صلوات [ قضي ] في الصحة بالاركان الثمانية وفي المرض بالتفصيل [ ما فات ] من خمس او اقل من  
 الصلوات [ وان زاد ] لجنون او الائمة عليهم اعادة روي بالنصب على الطرفية اي في جزء من الزمان  
 ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى راد عليهما ساعة [ لا ] يقضي ما فات من الصلوات الخمس او  
 الكثير الماقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة الخوف وقال محمد رح ان زاد وقت صلوة لا يقضي شي  
 من الصلوات المت او الكثير الماقطات بزيادة ساعة من وقت الساعة وهو الاصح وللتبادر ان يكون  
 اليوم والليلة مستوعبين للاغناء فلو اتفق ساعة قضي ما فات وان دام كما في الزاهدي وان لا يكون  
 الاغناء من صنعة كلرض والخوف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البني او الدواء حتي ذهب عقله  
 اكثر من يوم وليلة قضي ما فات غلانا لمحمد رح كما في الخلاصة ولا يخفى ان المرض شامل للجنون  
 والاغناء مفهوما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولو لم يدخل ذلك فيه  
 لكان التقليد أولى فان ما قبله انصب بالمسافر والله اعلم \*

[ فصل \* المنافر ] من المسافرة وهي بمعنى المفروم للبالة كما ذكره بعض المحققين  
 وقال الراغب ان الفاعلة معناها باعتبار انه سفر من المكان وهو عنه وما في ايشاح للفصل انه لم يجمع  
 منه فعل ثلاثي معناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكرماني ان السفر الخروج المديد  
 وشرعية قصد المسافة المخصوصة ولا يخفى ان مجرد قصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج

من عمرانات الوطن على قصد هير تلك الحافة حير الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما يأتي ثم اشر الى المعنى الفرعي فقال [ من فارق ] على نحو ما قال الراجز في سائر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بغير كما في المحيط وغيره [ بيوت بلده ] اي بيوتنا متعلقة بالبلد لا يسمي باسم فهدخل فيها محيطاتها ومحال يتعلق به لالقرت كما يأتي وهي جمع بيت ماوله الانهاس من نحو حجر او صرف ولكونها اعص بالمكن آثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمران ما يحيطه الرض من الابنية والدور ولم يذكروا القرية لانها نابعة على انها سياتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز محل في التعريف والبيوت اسم من ان يكون غربة الان فلا يقصر الا بالخروج منها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بأنه اذا اتصل القرى بالرض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بغرامخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده مبعة اذرع او مائة ذراع او قدره اربعة وقيل لا يقصر الا بالنائي وحده حد الانفصال او ثناء للمصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح اكل في الزامدي والصحيح انه يتروخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالرض فربما فانه على ما ذكرنا من الخلاف والامانة للعهد اي بيوت جانب للفاودة فلم يعتبر جانب آخرون حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما نقرر الا انه يشك بطون الامامة [ قاصدا ] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على حبل الجوزم [ مسافة ثلثة ايام و لياليها ] الثلثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل او الميزان في شرح الطحاوي ان بعض معانينا قدره باصر ثلثة ايام من السنة ونحوه في التمرناهي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية عنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطعوا مسافة يومين مع القصد ثم صاروا مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد والى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم النابع قصده كان معافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو حار جميع البلاد بلا قصده لم يتروخ كما لو طاف السلطان في ولايته اذ ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بمنزل ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان ابلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يتروخ فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلامها صحيح ههنا من الحوف بالفتح المهم فان الدليل في الفلاة يتم التراب ليعلم انه على طريق اولها كما في القاموس والاولى ترك اللبالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فانها للامتراحة ولذا لو حار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا عبر في بعض النهار كما في المحيط وغيره [ بعير ومط ] دون السريع والبطي الجارحين عن العادة [ وهر ] في المهمل [ ما سار الابل ] اي مير البعير فما مصدرية واللام يود اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [ والراجل ] اي الماشي ميرا

معتدل لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من استدلال الترخيم فلو صار مسافرا في السهل تلك المسافة في يوم يرحض وبعضها في ثلث لم يرحض كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كناية عن الغبر وهو مذكور في هرح الطعاري وغيره إلا أنه ترك الغبر اقتداء بما في الجامع الصغير [ و ] في البحر ما صار [ الفلك إذا اعتدلت الربيع ] بين المرحمة والبطوة فلو صار يوما يرحض وثلثا لم يرحض كما ذكرنا [ و ] في الجبل [ ما يليق ] من سيرهما سيرا معتدلا بقريضة السابق [ بالجبل ] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه محل وهذا ظاهر الرواية عنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف ومنه ان امكانه ان يمحرك كل يوم فرسخا لومره فاللذة ثلثة فراسخ كما في التمرثامي وكلامه مضمحلان لا عبرة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الأكثرون بأحد وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقبل خمسة عشر لانه قدر بضممة و به يفتي أكثر أئمة خوارج وقيل ثمانية عشر لانه للمتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقيل اثنا عشر فرسخا [ فيقصر ] المسافر فرض [ الرباعي ] للفرض على المقيم فإن صلواته في الأصل ركعتان روي عن ابن عمر أن صلوة المسافر ركعتان تمام غير مصرط لمان نبيكم وعن ابن عباس انه قال ( لا تقولوا نصرا فإن الذي فرضها في الحضر اربعاً فرضها في السفر ركعتين ) كما في هرح الطعاري ومن ابن عمر ( صلوة المائر ركعتان من خالف السنة كفر ) ومنه ( من صلى في السفر اربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين ) وعن أبي هريرة ( قال صلى الله عليه وسلم متم الصلوة في السفر كالقصر في الحضر ) كما في الكشاف ومنه صلى الله عليه وسلم ( إنها صلوة نصلق الله بها عليكم فأقبلوا صلواته ) كما في الصرماني فالإتمام لا يجوز ومباني والكلام مقبر إلى ان لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن إلا ان الأفضل فيها الفعل تقربا وقبل الترك ترخصا وقيل الفعل نزولا والنرك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل امناء والنرك خوفا كما في الخزانة وبسنتي منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب ايها كما في الزاهدي [ ان ان يدخل بلدة ] لأصلي أي بيوته بقوة السابق ويحتمل ان يختار ان انتهاء القصر في الربض فالقادم يقصر إلا عند البلوغ إلى الربض فإن الانتهاء كالابتداء في الخلاف المذكور كما في التمرثامي وغيره والأطلاق دال على ان الدليل اعم من ان يكون للإقامة أو لقضاء الحاجة و ان يكون حقيقيا أو حصبيا كما اذا بدا له ان يعود إلى بلدة بلا سبر لمسافة فانه اتم بخلاف ما اذا صار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [ أو في نوي ] أي بعيد على سبيل الحزم أو الظن كما قبل كذا في الخزانة فالصغير للمسافر المستقل الرأي فلا يعتبر إلا ذبة المتبوع كما ذكرنا [ إقامة نصف شهر ] وهو خمسة عشر يوما اذ الشهر ثلثون يوما عد العرب والعجم كما في اللقائس فلا يغفل بأن الشهر يكون تسعة وعشرون بل يغفل بما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في اللباني بأحد الموضعين يخرج في النهار إلى آخر منهما

لم يصرمقياً اذا دخل اولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يبيت فيه [بلدة] دخل فيها فان مسجد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالخمر كما في الكرماني وغيره وفي زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يصرمقياً كما في المحيط [او قرية] اسم للبحران كالبك [واحدة] صفة لقرية والفائدة ما مر في البلدة [د] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خيالي] اي والحال ان النايي ممن يمكن في مقارنتها كالاصراب والاثواب والاكراد والتراكمه والرعاة الطراقة على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من موضع الى موضع وقيل يقصر منها ايضاً لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في المصبرات والخزانة وفيه اشعار بأن يقصر النايي بالصحراء غير الخيالي سواء كان من محاصر الخيالي او لا كما اذا قصد معاصرنا مرضعاً واخبيتهم معهم وكذا النايي بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا يثبت فيه والدار للنزل باعتبار دوران الحائط ثم حمي به البلدة لاحتاطها بأهلها والخيالي بالكرم منسوب الى الخبياء بالهمزة المنقلبة من الباء من زهر او صوف لا شعر طين عمودين او ثلثة وما على أكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مغير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية ونية دلالة على رواية تخالفه وكذا في الكافي لا تصح النية في المفارقة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام طين ما قالوا وحاصل الكلام ان الامام يتوفى على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك المير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [لا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصراً] اي ببلد اهل القتل الكفار والحال ان النايي من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافاً لما يوصف روح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بساتينهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بأمان لم يقصر كما في المحيط [او] دار اهل [البغي] الذين يخرجون من طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتأويل فاسد ولا فيحكمهم حكم اللصوص [محاصراً] اي النايي من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كحصن طال] اي قصراً كقصص من طال [مكنه] في موضع الإقامة [بلانية] لها وفيه اشعار بأنه لوطن بالكنة مقدار مدة الإقامة قصروا ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ولو انهم] الرباعي بأن ياتي جميع افعاله واوقاله كالقراءة كما هو المبتادر [وقيل] القعدة [الأولى] مقدار التفهد [ثم فرسه] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاولين فانه لو ترك القراءة فيهما او في احديهما قد ملوته الا اذا نوى الإقامة قبل التمسك او بعد قيامه الى المأثرة بلا تقييدها فان فرضه يصير اربعاً فيتم وقال محمد روح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى احاداً اربعاً اعاد حتى يغتصبها نية ركعتين كما في الجلابي والفرط مشعر بأنه ليس بصاه بل

مأمود فصيح قوله [ داساه ] اي اثم و احتق النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يجعل كما في  
 رخصة الكهفين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و اجر السلام الواجب  
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدني فقل اهل ما في التلويح انه يجوز ان يكون  
 الانعام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل  
 باده الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه آكد من المأمور به [ وما زاد ] من الركعتين [ نفل ]  
 هل ينوب عن سنة الظهر [ وان لم يقعد ] الاولى [ بطل فرضه ] بالانفاق الا اذا اقتضى محقق كما يأتي  
 او نوب الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اثار اليه كما لا يخفى و اشارة الى انه ينقلب نفلا بتترك  
 القعدة وقال عبد رح بطل الصلوة به كما مره [ مسافرا ] في الرباعي ولو قيل السلام [ مقيم في الوقت ]  
 لو قدر التسمية على الاصح [ يتم ] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى  
 ركعتين فقط لزوال ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدني وفيه اشعار بانه لو اراد نية  
 العدد ثوب ركعتين وبانه لو اقتضى بالمقيم في المفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية  
 والحصري باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يطل فرضه كما في  
 السراجية [ و بعدة ] اي بعد الوقت [ لا يؤتمه ] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه ح فيؤدي الى  
 انتهاء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [ وفي عكسه ] اي في صورة ان يكون مقيم امامه مسافرا في  
 الوقت لربعد [ اثم المقيم ] صلواته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن عبد رح انه لا يقرأ  
 وبه اهل بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [ وقصر ] الامام كالقنطي [ للمحافر ] ولم  
 [ فائلا ] للمقيم [ ندبا ] مصدر [ اموا صلواتكم ] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في  
 امامة حجة الوداع لاهل مكة [ فاني مسافر ] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد اسر في السفر وفيه نبيه  
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه نعم صلوة من اقتضى من كان ظاهرا  
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجها اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين  
 مهرا كما في النية وغيرهما [ وبطل الوطن الاصلي ] بالنصب [ منله ] بالرفع حتى اذا سفر منه الى  
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يهتبط ان يكون بينهما مسافة  
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي ووطن الفطرة اي خلقي  
 والقرار ان يكون مولده ومأمله ومتنأه كما في المصنوعات وهذا احسن ما في المحيط وشيرة من الاختصار  
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف ففي آخر الظهيرية قبل لوجل من اين انت قال من البصرة  
 عند ابي حنيفة رح ومن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونهاه بانكوفه فهو يعتبر  
 التولد و ابو يوسف رح النشؤ و مسل الاصلي وهو ما انتقل اليه بامله ومتنأه و لوبقي عقار في الاول  
 قيل بقي اصليا واليه اشار عبد رح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدني وذكر صاحب المغارح

انه لم يبق اصلها ويؤيده ما روى صفوان عن محمد بن روح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوت تركه الا ان  
 ابا يوسف وروح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم يتركه كما في الرامدي لا في المحيط كما ظن وفيه  
 انه لو تأمل موضعين كانا اصلين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة للحاضر مقبلا بنفس التزويج  
 ولا غلاب في صيرورة المسافرة مقبلة بذلك [ لا ] يبطل الاصلي [ المفر ] اي وطن سفر المحمي بوطن  
 الإقامة والوطن المحتار [ الجاهل ] اي فلو خرج منه الى الاول صار مقبلا بمجرد الدخول فيه. وانما  
 لم يلحق المفر مع انه لا يبطل الاصلي ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله اني ان يدخل البلد و  
 وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلي مسيرة السفر او لا وهذا  
 رواية ابن الساجع عن محمد بن روح ومنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند  
 الاكثرين منهم المصريح كما اشار اليه الطائفة [ و ] يبطل [ وطن الإقامة ] مثله سواء كان بينهما  
 مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الخراساني للوطن ببغداد وطن اقامه الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوت  
 فيه الإقامة فم يبطل به وطنه ببغداد فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضا بلا إقامة  
 ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن الإقامة ولم يرجع ما ينقصه من  
 الوطن الاصلي ووطن الإقامة وانها السفر كما في المحيط [ و ] يبطله [ السفر ] اي انهاء سفر ثلاثة  
 ايام كما في الجلابي وغيره [ و ] كذا يبطله الوطن [ الاصلي ] كما اذا تأمل هنا المترطن بمكة وطن  
 اقامه وفي الاكفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن المكاني وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر  
 واعتبره بعض المعانين وقالوا انه ينتقص بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند الحقيقين منهم  
 لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطننا فلا يترتب عليه حكم الانتقاص كما في المحيط وما ذكر في هذا  
 المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تصحيحا للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر  
 الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [ والسفر ] والحضر وهو احسن [ لا يغيران  
 الفائده ] فهي للمفر ركعتان في الحضر وله اربع في المفر فالاعتبار لوقت الفوت لا القضاء [ ومن  
 للعصاة ] كتابي العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم [ كغيره ] اي كسفر الطاعة مثل  
 طلب العلم وزيارة الابوين والحج [ في الرخص ] كما تستكمال مدة المحج ومقوت العبد والجمعة  
 والرخص بضم الزاء وتتم الخاء جمع رخصة في اللغة يمر في الرخصة ما ينبغي من اعداد العباد و  
 هو من ضربين رخصة ترديه اي تخفيف وتبشير كالانطار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلا  
 كالقصر وتبانه في الاصول \*

[ فصل \* شرط لو حرب الجمعة ] اي لنفس وجوب صلواتها فهي من حذف المضاعف

بحكون البسم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول  
 اي الفوج المجمع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيب للسكون وقال ابن حجر

ابن الصحرى قد يحكى والوجوب مطعون باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [ الافقهية ] اي  
 اقامة نصف شهر او اكثر [ بمصر ] في نخلها فلا يجب على المافر وان عزم ان يحكم فيه يوم الجمعة بخلاف  
 القروي العازم فيه فانه كاهل المصرو فيه اشارة الى انها راجبة على القيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت  
 بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدى وغيره لكن فيه روايات واختار انها على من كان  
 على قدر فرج منه وقال الصدر المذهب انها على من سمح نداه للنار بالملى صوت على الصحيح وقال  
 بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر راجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة بالجمعة بالمتجمعة  
 بهرائطها كما في المضمرات [ والصحة ] فلا على المريض ولحوقه كالشيخ العاجل من السعي والمبتلى  
 بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصم على متعهه للمريض اذا  
 صاح بخروجهم الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالماسي كالى النية والى ان لا يجب  
 على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما  
 في الكرماني [ والحرية ] فلا على القن والمأذون والمكتب ومعتق البعض والذي مع مولاه باب  
 المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المتاجر لكن للموجر ولاية المنع منها كما في هزلة المفتين  
 [ والدكورة ] فلا على المرأة للنهي من الخروج مما الى مجمع الرجال كما في الكرماني والتعليل  
 بانها مشغولة بخدمة الزوج مهكل فانه مؤذن بان مليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج  
 [ والبلوغ ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاحلام شرط الوجوب بالاخلاق كما في المحيط والتحفة وغيرهما  
 ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مغم من كما اغنى عن ذكر الاصلام [ وسلامة العين ] فلا على  
 الاعمي وان وجد الف قائل وعشرة الاف درهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائل  
 وفيه اشعار بان الام للجنس فهي واجبة على من سلم احد ميني [ و ] سلامة [ الرجل ] اي كل  
 رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمي فانه قادر عليه لكن لا يهتدي  
 به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمي كالفن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار  
 الى اشتراطها باشتراط الصحة ودذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكن المهرج  
 من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخمسة اربعة مصرحة و العامة ثلثة واحد منها مصرحة  
 اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [ ونقع ] الجمعة [ فرضا ] للوقت [ ان سلمها فائدها ] اي عدم هذه  
 الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيعدل القروي والمافر والملوك والريض دون الكافر  
 والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور  
 باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول قائم بترك الجمعة لانها فرض عليه  
 بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من  
 قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه و الى انها



تقع فربما في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجتمعا عليه و اما اذا لم يأذن ففيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الغرض ثم الجمعة احتياطا و قيل يصلي الجمعة اولا ثم السنة اربعا و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الغرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة فلوجاز الجمعة صار الغرض فقلنا ينبغي ان يقرأ الفاتحة و المروة في ركعات الظهر احتياطا و الصحيح المختار عند الحجة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعا ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النجفي و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة جائزة يرتفع الظهر و ان لم يقع لغرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الغرض على التقليدين و هو منهي بالحديث كما في الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لامه الظن بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها فاض و منبر و خطيب كما في المضمرات و الظاهر انه اراد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الاترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لزعم امر بالجمعة انفا على ما قال المرحومي [و] شرط [لا ادائها] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع واحد او اكثر على الخلاف و في النمرتاشي لا يستحب في الموضعين [المصر] اي البلد المحصور اي المحدود فان المصر احد كافي المفردات [او فناءه] بالكسر معناه امام البيت و قيل ما امتل من جوانبه كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج مصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر الفرعي كما في الزاهد و قال [و ما لا يحس] من موضع [اكبر مما جلد] المبنية لصلوة الخمس [امله] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [مصر] و احتراز به عن اصحاب الاعل او مثل النساء و الصبيان و الماشرين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند الحقيقين و الحد الصحيح المعمول عليه انه كل مدينة نفس فيها الاحكام و يقام الحدود كما في الجواهر لظاهر المذهب انه ما فيه جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او فاض بغير الحدود و ينقل الاحكام و قريب منه ما في المضمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه موافق الدين و الدنيا و ارتعاش فيه كل صانع منه بلا تحول الى الاخر او يكون مكانه عشرة الاف او مسمي مصر عند التعداد كبحار او لا يظهر فيه نقصان هجرة و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصرة الامام و ان صغر قل امله كما في النمرتاشي او يولد انسان و يموت كل يوم او لا يعد امله الا مشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من تعريف الفناء شرعا فقال [و ما اتصل] من المواضع [به] اي المصر [معناه] مهيا [لمصالحه] جمع

مصلحة بفتح للم فيها اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العماكر والخروج للرمي  
 وعلوة الجنارة [ ذؤاة ] علوة ( يك ) تير تاج ( لا ميل او ميلان او فرمح او فرسخان او منتهي حد  
 المصر في المصر والاصح الاول [ ] والملطان [ اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فقه وال عادلا كان  
 او جاهلا وقيل يشترط العدالة كما في قاضيان والاطلاق سمعريان الاصلاح ليس بفرط وهذا اذا امكن  
 امتيلانه والا فالملطان ليس بفرط فلو اجتمعوا على رجل وعلوا جاز كما في الجلابي وغيره  
 والملطان ما يذكر ويؤث في الاصل الوالي مشتق من السلطة اي التمكّن من القصر وقيل من  
 الحليط اي الدهن الذي يمتص به وقيل هو كقفران وقيل جمع حليط اي فصيح اللسان وقيل  
 هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [ او نائبه ]  
 الاحسن ( ثم نائبه ) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الايام فيقيم غيره  
 نيابه والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي  
 يسمى بالفارسي ( بد ارضه ) ثم فاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال السلواني هذا في  
 عروضه اما في مرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تميز الى ان كل مصر فيه زال من جهة  
 كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعبد كما في الخزانة [ ووقت الظهر ] فلو خرج في خلال الصلوة نفس  
 فرضها عند الشيخين واصلا عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفصل صد اي حنيشة رح  
 خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه ما مرر بما يقاطعه من ذمته بالجمعة وفي رواية  
 الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه لعله  
 كما في الصلوة ومن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الطهيرية [ والخطبة ] فعلة بمعنى المفعول  
 من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب  
 وحده جاز كما روي منه وعلى ان الصماع غير مفروض كما روي من ابي يوسف رح وعن محمد رح  
 انه لم يجز الا بعشرة الرجال كما في الخزانة لكن في التمرناهي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما  
 [ نحو تمبيجة ] كتحميدة وتهليلة وتكبيسة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عدو صحيح  
 مخطي للمنة كما في الاختيار فالمختب ما قال انه ما سمي بالخطبة مادة من التحميم والصلوة و  
 الدماء والمبتادر الفصل حتى لو حمل طاملا لم يجز ومنه انه يجوز كما في التمرناهي [ في الوقت ] اي  
 وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال واصل بعد لم يجز به استدلل بعض متأخري ان الخطبة يقوم  
 مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يضر في الطهارة والاستقبال ونحوهما [ والجمعة ]  
 في ركعة تأمة عنده وقت الفروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [ اي ثلثة  
 رجال ] ولو معلومين كالعبد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يحقد  
 بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رح انه يتم بأثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده

واثنان عندهما [مروي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في الكافي [فان] شرع القوم ثم [نفروا] اي خرجوا من المسجد من التفيرو هو الخروج [بعد سجدة] ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [و] ان نفروا [قبله] اي السجود [بده بالظهر] ولو بعد الفروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند زرارة وامامنا هما فالتها لكون في التمرناهي لو افترق وهم حضروا فكبروا قبل قراءة آية عنده وقراءة قلث عند ابي يوسف رح وتام الركوع عند محمد رح صح الجمعة ولو كبر بعده لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحده في داره واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [ذكره] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر] لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كمائر الايام كما في المحيط [ظهر المعلوم] الذي لا يجب عليه السعي كلريض والمسافر والعبد [وغيره] الذي عليه المعنى [جماعة] ومن محمد رح انها حسنة من المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المعلوم يصلي الظهر منفردا بأذان وإقامة لكن في القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة المانع لكن في المضمرات انهم يصلون وهذا استحبابا [و] كرهه وجاز عند الشيعين ولم يجز عند محمد رح على اختلاف الاصولين [ظهر غير المعلوم قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المعلوم قبلها الا انه يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل لتعجيله والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرناهي [ومعه] اي معي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضية الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل المذهب بلا ضرورة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر في المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان بيته وامعا مالم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقبل مالم يخط خطبتين وقيل انه يبطل اذا مضى كما في التمرناهي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرناهي لو سعى في داره ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالاتفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى سلم الامام وفالا معه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط عنهم انه غير مبطل بدون اتمامها وعن اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجدة المهور يتمها] اي الجمعة وهذا عند الشيعين وامامنا محمد رح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط واكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راعه من

الركوع بصلبها اربعاً وفيه اشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كافي النهاية لكن في الميوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة عليه القعدة الاولى كما على الامام من ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلى لكن قال ابو حفص قلت لـمحمد ر ح ابتداء الظهر بحزيمة الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقرنه في مجرى المهور مغيرا ان الجمعة كمائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المغائث والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التفهد او في حال التفهد او بعد التفهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافا لـمحمد ر ح كافي ميد المحيط والظهرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادركت المصائر امام الجمعة في التفهد صلى اربعاً بالنكبير الذي دخل معه [ واذا اذن الاول ] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن ر ح للمعتبر ما على المنار وفي التوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني والمرحبي كافي المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرناشي وفيه اشعار بتجويز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام واظهار كرامة الاحكام كما في المصبرات [ تركوا ] كراهه [ البيع ] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يهمله من حضور الصلوة من اممال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يهمل به الانعام وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النماء محتثاة من الحكم [ ومروا ] اي مفوا مفيا مريعا دون العذر وفيه اشارة الى وجوب الفعل بوصف الاصراع على ما قال بعضهم كاشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يحشي الى الجمعة على السكنية والى انه لا يركب في الذهاب فان المهي مستحب واعتلف في الرجوع كافي النية [ واذا خرج الامام ] من مكانه للخطبة [ حرم الصلوة ] اي الشروع في النقل بقرينة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اتم وفيه اشعار بأنه يصلي المنية وقت الخطبة كما قال المبيد ابو هجاء وقيل يصلي ان كان بعيدا والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المصبرات لكن في الخلاصة ( ويحرم الصلوة في هذا الوقت بالاجماع ) وانما أثر الامام على الخطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشي واحد معنى كما في الكافي [ والكلام ] اي كلام الدنيا مباهة والاعرة كالتراين والتعبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والافقه اختلاف والحكوت افضل كما في المصبرات وظاهره مغير بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المصبرات يربط به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجب للمسلم والعاطس ومن امبي بوصف ر ح انه مجيب والى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا تعد وقيل انما لزم المحكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما عصى الكلام لانه أكثر ابتلاء والكلام ليس مستلزماً  
 بها من الكرامة والانصات لانه مقرر له كالأصفي [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة إلى انها محرمان  
 عند الجملة الحقيقية وقد مر الخلاف ولا يحرم ان بعد الخطبة وهذا عندهما وإما عند فيحرم  
 كما في المصنوعات لكن في الخلاصة بذكر الصلوة في هذا الوقت اجمالاً وكأنه اختار قوله قبل الخطبة  
 وقولهما بعدها تعظيماً للذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للذكر الرائي والدعاء له بالنميمة اليه  
 [واذا جلس] الامام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من النبر الرفع ويصن  
 ان يضع يمينه القبلة [اذن] اذاناً [ثانياً] إلا ان اصحابنا لم يقولوا إلا بهذا الاذان فانه في زمانه صلى  
 الله عليه وسلم و زمان السلفين رضي الله تعالى عنهم لانهم يتكبرون للجمعة ويزيد الاول في زمن  
 عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي وإما اليوم فقالوا بالاول للامام وما قبل السنة  
 والخطبة لاهياء الاحكام كما في المصنوعات وقيل ما للجنة احدثة السجاج كما في الكفاية وقال الحسن  
 ما يكون عند خروج الامام وقبلة محدث وفي وحدة الفعل اشارة إلى ان المؤذن ان كان أكثر من  
 واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتورناهي واليه اشارة ما في الهداية  
 وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام خارجيه [بين يديه] اي بين الجهتين المستأمنين ليمين المنبر  
 والامام ويساره قريباً منه ووسطهما بالمكون فيشتمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او حادة او منفرجة  
 حادثة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا يباس بهمولة تصحب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن  
 إلى وجه ما يضاف اليه اليدين فان قرينة الاذان يدل ان وجهه يكون اليه لكن يشك ما اذا كان ظهوره  
 إلى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل بأخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجههم سواء كانوا  
 في امامه او يمينه او يساره على ما قال الحلواني لكن الرمح الان انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون  
 بتركه لما لحقهم من العرج بتموية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الفرعيمي وهذا احسن  
 من الاول كما في المحيط واطلاقه مشير إلى انه يجوز ان يجلس ح مستقبلاً او متربعاً او غيره ما تيسر  
 له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المصنوعات فيجوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزامدي  
 [مستمعون] اذا الاجتماع فرض كما في المحيط او واجب كما في الصلوة للسعودية او سنة وفيه اشعار بان  
 النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزامدي [ويخطب] متقلداً بالمب في كل بلد  
 فتح عنوة كعكة وغير متقلد به في غيره كالدنية كما في المصنوعات [خطبتين] غفيفتين بقدر ضرورة  
 من طوال الفصل وزيادة التطويل مكرهة مستقبلاً لقوم فيهما بوجهه ويجهز بالخطبة الثانية الاولى فيبدأ  
 بالتموذ ثم يحمد الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعط الناس ثم يقرأ قدر ثلث  
 آيات (حررة العصر) او (لا يستوي اصحاب النار) او (ونادوا يا مالك) فان لم يقرأ فجميع كما في الجلابي  
 [بينهما جلسة] خفيفة مقدار ما يمسه موضع جلوسه المنبر عند الطحاري او مقدار قراءة ثلث آيات

في الطاهر كما في الخزانة وتاركها معي على الامس كما في المنية لانها منه ثم يفرغ في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين منه كما في الجلايي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالفرض مأمور من نحو الحمد لله كما في المبصوط ثم يستحسن الشاء على الخلفاء الزاهدين كما في الزاهدي ثم ملن سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مستتباً في مدحه مما قالوا انه كفر وحمران كما في التوفيق وغيره [ قائماً ] غير متكل على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في ميده ان اخل العصا سنة كالقيام كما في الجلايي [ طاهراً ] من الحدث والافكوة لانه منه اولم يجز ملن ما قال ابو يوسف ر ح كما في الجلايي [ واذا تمت ] الخطبة [ بقيت ] اي اوعدت الائمة بحيث يتصل اول الاقامة باخر الخطبة وينتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة [ وصلى الامام ] باعادة المعروف ناكيداً لما مر من ابتغاء اتصال الخطيب والامام [ ركعتين ] يقرأ فيهما بعد القنعة سورة الجمعة والمنافقين ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاحق والفاحية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم ( لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا ففر له ما بينه وبين الجمعة الا هوى ) \*

[ فصل \* نذ ] عند بعضهم الا انه هل في السابق الفصل من السنة فهو من التغليب فالباقي محتجب ملن ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيحتل انه نية ملن هل حيث قدم لفظاً يودي السنة على النذب والاطلاق دال ملن اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [ يوم الغطر ] اي بعد صبح هذا اليوم والقطر بالضم اسم من الانطار ترك الصوم ويوم الغطر كعيد الغطر اسم للاول من هوال كما لا يخفى على المتتبع ولبس من حلف العيد في شيء كما ظن وفيه اشارة الى ان التكبير اي سرعة الانتباه محتجب كما في للدية [ ان يأكل ] شيئاً كما في للمفاهيم لكن في الزاهدي يأكل حلوا وفي حديث انس رضي الله عنه ( يأكل تمرات ) فلا يأثم بتركه الاكل قبل الصلوة لكن بالتوك في اليوم يعاتب [ ويستاك ] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [ ويغتسل ] للصلوة ملن مقتضى كلامه وهيأتي الخلاف [ ويتطبخ ] اي يمس طيباً [ ويلبس احسن ثيابه ] الجيدة او الفخيلة او الاجلالات كما في للمسعودي ( ويؤدي فطرته ) التي وجبت عليه ولم يذكره مما نذ ملن نحو صلوة الغداة في مسجد حيد لاشتهاره واما التختيم فلانه مخصص يذني سلطان كما ميانتي [ ثم ] ان [ يخرج ] من مكانه [ الى الصلوة ] محرو في الغناء ومنه اليه من طريق آخر ملن الرقار مع غش البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب للغشي و هذا للشهبان واما للمهانغ فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وانكن الجامع يصعب فالخروج ليس

بواجب ولا تعحف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في السجدة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مفعول بان تهنية العبد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كازري منه صلى الله عليه وسلم ومن الحسن والاذاعي ان تلاقيهم بالدعاء بلغة بخلاف الحلام وفي الدور يجوز تهنية العبد كما في الزاهدني [ولا يتنفل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في المصلح وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المضمرات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوتها عند ابن مقل و تصلي بعدها عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في بيته كيلا يظن ظان انه سنة كما في المضمرات واعلم ان صلوة العبد قائمة مقام الضحى فاذا كانت بعد احتب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الامن والممس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطي له ثواب بعد كل ما نبت في هذه السنة كما في السعدية [در شرط لها] اي لصلوته [شرط الجمعة وجوباً واداء] تميز الجمعة اي شروط وجوب الحيلة وجوب اداؤها من نحو الإقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى والبرادي كما في الجلابي وقال شرف الائمة والغاضي انها في الرماثي مكروهة كراهة تحریم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عمن الائمة انها تجب كما في الزاهدني وظاهرة مفعول بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشائخ كما في المحيط وهو الاصح كما في الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي ويحتمل ان تكون شروط صحتها وفي الزاهدني انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الظاهر كما في المبسوط [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مسباً لان تعليم الفطر والاضحية واجب على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير سنة كما في الخزانة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة هكذا في المنية [ورقتها] اي وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت جعل الصلوة فيه كما في المضمرات ولعل فيه اشعاراً بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل زوال الشمس والغاية غير داخله في الغيا بقرينة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجوز عند قيامها ولا جعل قضاؤها ما لم ياتي لانه كالتورود فيه الحديث وفيه اشعار بأنه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاة [ويكره] في الصلوة [تلاً] من تكبيرات الزوائد لاربعاً او خمساً والادل المختار الا ان القوم تابعوه لانه روي عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا محتجب لكن يستحب المكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سموات وقيل باختلاف المكت بكترة الزحام فلتنه كما في الزاهدني وعن عمن الائمة ان التمجيع بينهما اولى كما في المنية [واذا لم يدعه] كل مرة

ولا يرفع صد أبي يوسف روح وقد مر الخلاف في الوضوء والارسل وهو مختار عن غير الامام كما في  
 الظهيرية [ بعد التيمم ] طرف يعكبو وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل التيمم وعند أبي يوسف  
 روح بعده قبل التيمم كما في المحيط [ و ] يكسر ثلثا راعا يديه [ في الركعة الثانية بعد القراءة ] أي  
 الفاتحة ومرة الأولى والغاية استحبابها [ ويصلي ] أي يقضي صلوته كما اشار إليه الكرماني والجلابي  
 والهداية وغيرهما أو يؤدي كما في النخبة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيد ما في ركوة النظم  
 ان لصلوته يوما واحدا في الاصل ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهداني انه يقضي عند أبي يوسف  
 روح ولا يقضي أصلا عند أبي حنيفة روح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [ غدا ] من ارتفاع  
 الشمس إلى زوالها [ تغرب ] حدث في الوقت كما إذا غم الهلال وشهدوا بروايته بعد الزوال وفيه إشارة إلى  
 انها لو تركت في الأول بغير مندر سقطت كما في الخزانة وإلى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في  
 المحيط [ وإذا صلى الإمام ] صلوته مع بعض القوم [ لا يقضي من فات ] تلك الصلوة عنه لا في اليوم  
 الأول ولا من الغد فإذا فات من الإمام أيضا بغير يقضي غدا كما في الكرماني وقد مر [ والاضحى ]  
 معنى الشخصية على ما أشير إليه في أول المسحبة لهداية فيوافق يوم النحر والفطر ومعنى شاة يضحي  
 فيه وبه صمي يوم الاضحية كما في الصحاح وفيه فحذف اليوم لأن الالباس والمعنى صلوة يوم  
 الاضحية [ كالفطر ] أي كصلوة يوم الفطر في الادب والعروة للذكر لا يغفل بصدقة الفطر ولا بما في  
 الزاهداني انه يستحب ان يختار قرب الإمام ويكون عروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج  
 إلى انتظار القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتخير الاضحية وفي المنية  
 بحسب تعجيل صلوة العيدين [ نكر ندب ] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [ الامساك  
 مما يتأى الصوم من صبحه ] أي ان يصلي فإنه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع  
 الصبيان من الأكل والأطفال من الرضاع غداة الاضحية كما في الزاهداني وفيه رمز إلى ان ترك الامساك  
 لم يكفره وهو المختار كما في المصبرات وإلى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية وإلى انه  
 مندوب في حق المصربين خاصة كما في تقيم المأمور به من الكهف [ ويكسر ] منه فيه [ جهرا في  
 الطريق ] أي طريق المصلح بلا خلاف وفيه إشارة إلى انه يقطعها إذا انتهى إليه وفي رواية يكسر إلى  
 ان يفتح الإمام صلوته وإلى انه لا يكسر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكسر وهو قولهما  
 كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق منه عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال  
 الرازي كما في الجلابي ومنه انه يكسر خفية كما في الزاهداني والمختار عند أكثر المصنفين ان يكسر فيهما  
 خفية وبه أخذ كما في المصبرات نضروا عن بلدة الجهر بالكسر ومدار الامر ان الفعل متى قام  
 حول السنة والبلدة معا كان تركه أولى من اتيانه كما في الكرماني وأعلم انه ذكر أبو بكر الرازي قال  
 مشائخنا ان تكبير جهرا في غير هذه الأيام لا يسر الأباة والعدو والمروص تهيبا لهم وقيل وكذا



في التخريق والمخاوف كلها وكذلك كما نفي جميعا أو ملامعها أو مبط وادها كما في الزاهدي [ريصلي] اي يؤدي صليته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اسحجة المحيط انها في اليوم الاول ادله وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف لرواية ولذا اطلق [ثلاثة ايام] لا غير [بمدر وبغيره] الا انه اساء في التلخيص من اليوم الاول بغيره وكما في شرح الطحطاوي ومنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث كالفطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ويعلم في خطبته] اي الاصحبي [تكبير التهريق] اي تكبير ايام التهريق ونما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام مندهما وكلها قريبة منها عنده [و] يعلم [الاصحبي] بضم الهمزة وكمرها ما يضحى به [و] يعلم [ثم] اي في خطبة الفطر فانه بلا هاء للبعيد [احكام الفطر] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب السكوت والامتناع بخطبة العيدين كما في النصاب فيكون فيها الكلام لكن في المصبرات اذا تكبر الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكبر فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وبقل في خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الاعمال والاقوال للسنة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاصحبي اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضين وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انها ما في الزاهدي انه يحتجب وقيل يسر افتتاح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات تقرأ والثانية بسبع وفي لتنف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرات [ولا اجتماع] اي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرون [يوم عرفة] اي تافع ذي الحجة [تعبها بالواقفين] يعرفون لانهم لم يرد منه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم وعليهم فكان محدثا والمحدث من هو الامر وقيل انه نفي كونه واجبا ارضة واما نفي استحبابه فلا لانه وعلمه وتسبيح وذكره عن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالصورة كما في الكرماني والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لعرف ذلك اليوم لا للتعبية جاز كما في التمرناهي [وموجب] وقيل يسر والاول اصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يحسن بالاجماع وفي التحفة انه من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد] ست عشرة كلمة عندنا فيهل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمده مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في الحقايق وغيره ومن علمائنا لم يوجد التثليل كما ظن و غا زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينهما كافي الحقايق وغيره [من فجر مرة] في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وعن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن مبر و زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما كما في المحيط [عقيب كل فرض] اي بعد كل فرد من افراد الصلوة للقروضة ولو جمعة والعقب ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف ولتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينائي الصلوة كاستدبار القبلة والكلام والحدث العمل وإن لا يكبر بعد الواجبة والمنسوتة  
والندوبة وعن بعضهم يكبر بعد ما كان في الكرمانى والبليخيون يكبرون بعد العيد لأنه كالجمعة  
كأنى التمرناشى [ادى] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلواتها في غيرها لم يكبر كالمقضى صلواتها فيها  
من قابل وعن ابي يوسف ر ح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة  
غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف ر ح انه يكبر كأنى الحبط [اجماعه مستحب] اي غير مكروهه  
هي ما يكون لكل او لبعض رجالا فلا يكبر النساء للصليات وحدهن جماعة [على للقيم مصر] ظرف  
آخر وفيه رمز ان انه لا يجب على المرأة ولا على المافر على الاصح كأنى للمصبرات وان لا يشترط  
الحرية وهو الاصح كأنى التمرناشى والتبادر ان يكون ذلك للقيم صحيحا فاذا صلى للمريض جماعة  
لم يكبروا في الجلالي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدبة] مقبلة كانت او مسافرة [برجل]  
موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره وان امر لكان اظهر [ومسافر مقتد بمقيم] موصوف بها  
وقوي ومريض مقتدين بذلك المقيم [ان عصر العيد] يكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن  
معمود رضي الله تعالى عنه كاذب اليه ابو حنيفة ر ح والعيد من العود العائد كأنى الكشاف  
وذكرى لفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في الغريفة بيوم الفطر والنحر وحتعمل في  
كل يوم فيه مرة ولذا قيل \*

\* عيد وعيد وعيد من مجتمعه \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعه \*  
فلو اجتمع لم يلزم الا صلوة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل صلوة العيد كأنى التمرناشى  
[وقالا] انه يجب بعد الفرض [التي عصر آخر ايام التمهيق] اذكروا لله في ايام معدودات  
هادي عمرو ثاني عمرو ثالث عمر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلوة وانما سمى بذلك لان  
التمهيق تقديس اللحم وفيه يقدد لحم الاصاخي بالهمس وفيه اشعار بانها لم يشترط له الاكرمه  
بعد الفرض في هذه الايام فلم يشترط الاقامة والذكورة والصحة والنصر والجماعة كاشراط كأنى  
الحبط وغيره لم يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي يقول الصابحين [يفتنى ولا يده  
اي لا يترك التكبير] الموت ولو ترك امامه [التكبير عمدا] ارمها فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر  
امامه الى ان يقوم او يتكلم كأنى التمرناشى والله اعلم \*

[فصل \* من لمحضض] بفتح الصاد المعجمة اي للداني من اللوت [ان يرجع الى القبلة]  
مضطجعا [على يمينه] وهذا لم يقع عليه ولا ترك طن حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى  
منه المرجوم فانه لم يوجد كأنى الجلالي [واختير] في بلادنا [الاحتفاء] على فقاه لانه ايمن لعروج  
الروح الا ان الاول هو العنة [ويلقن] اي يفهم [العهادة] فيجب على اهواته واصدقائه ان يقولوا  
منه كلمة العهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك

الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة فإذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم  
بعده إذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزاهدى وأما في الكافي  
والمصنوعات الى ان للراد من العهد ( أشهد ان لا إله إلا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ) وفي  
النتف انه يقرأ عنده ( يس ) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وإنما  
خص التلقين بالمتحضر لان تلقين الميت لم يجز عند الأئمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى  
عنهم وعليه فتوى أئمة بلخ وبخارا كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مفروغ  
لانه بعد روجه وعقله ويفهم ما يلقن وقال صاحب الغياث اني سمعت احتاذي فاضيلان يحكي عن  
الامام ظهير الدين انه لقن بعض الأئمة واداسي بتلقينه فلقيته فجهز وفي الجواهر انه لما سئل  
القاضي مجد الكرماني منه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وروي في ذلك حديثين  
وصفته من ما في الصحافي ان يقول ( يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وصيت بالله ربا  
وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ) [ فاذا مات ] المحتضر [ يفعل حياته ] بالفتح  
تثنية لحي اي عظم عليه الاحسان [ ويغض عيناه ] من التغميض اي يطبق اجفانه ثم يمد اصابعه  
ويوضع سيف من بطنه لثلاثا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يوضع الى الفتل كما في النتف ويعلم  
به جبر انه والرباؤه ويرى ع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ ويجهز ] من الاجاز او التجهيز  
وهو اكثر اي يطيب [ تخته ] اي الذي يفعل عليه بان يدور حوله المجرى وهو ما يوقد فيه  
العود [ ويجهز ] كفته [ قبل ان يدبر فيه كما في الهداية ] وتراً [ اي تجهيز تخت والكفن  
ثلاثاً او خيما او سبعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال امعيل المتكلم اراد بالتخت  
الحنافة وقال الزاهدى ان التجهيز في زماننا مقصور على الكفن [ ويفعل ] اي يغرض غسله  
كفاية وقبل نصب وقبل يمن منه مركبة للحدث وقبل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرناهي  
وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي الموارد سوى العورة من العرة  
الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل  
عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مملأ تام البدن او اكثره وفي  
حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى  
المغسول فلومات اسرأة في المفرد يتيممها ذروهم محرم منها وان لم يجهز لف اجنبي من يده خرفة  
ثم يتيممها وان ماتت امه يتيممها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل بين النساء تيممه ذات رحم  
محرم منه اذ امته بغير ثوب وغيرها ثوب وكر ما غير مشتهى او مفتهاة غسله الرجل والمرأة ومن  
ابى يوصف رح ان الرضيعة يغسلها ذوالرحم وكرة غيرها ولا يغسل ورجته وتفصل زوجها الا اذا  
ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الرزع والامانة

في الاحتفاء اشعار بأنه لا يفترق فعل الغامل ولا وضوءه ولو جنبا او عائضا او كظرا ولا نية الفصل  
والاطلاق قال طي انه لو وجد في الماء فعل ومن عهد رح يغسل مرتين فان التثنية حذت انك  
في الزاهدي [بلا] فعل يد اولاً ولا مضبضة ومتشاق [وقيل يجعل الغامل لمن اصبعيه خرقه وبمع  
بها امنانه ولهانه وشفتيه ومنخرته ومرتته وعليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه  
ولا يمشي بفعل وجليه ويحتنجه فان يغسل المرأة بخرقه على يده خلا لابي يوصف رح والسنة ان  
يمسحه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء  
ورق السدر ثم يحنده اليد ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان اخرج منه شيء فحمله ولم يعد ثم على شقه  
الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب لاه عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي  
[و] لا [قلم ظفر] اي قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسرح شعر] اي تخلص  
بعنه عن بعض وقيل تخليه بالمطو ويل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفرا اربعة ادرج معه  
في الكفن كما في العتاي [ويجعل الحنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اعيان طيبة لتطيب الموتى  
خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بماء الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك  
للمرأة كما في الهلالي [على راحه وحنينه] بعد ان يوضع على الاذان كما في البسوط [والكافور] صمغ  
شجر عظيم بالهند والصين [على مساجد] اي مواضع سجود من جهته وانفه ويديه وركبتيه و  
قدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفته الممنون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط  
وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعد كفته من ماله والا فعلى من عليه نفقته  
والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المهور في الاختيار من النكحين  
[وقبص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا قبص ولا حميم ولا دخر يص ولا كف اطراف كما  
في المحيط فيكون المضروب لكن قال الجواني الصحيح ان يضرب كما في التمرناهي [ولفافة] بالكسر ويسمى  
بالرود ايضا من الرأس الى القدم [واحتصن] على الصحيح [العمامة] بالكسر نعيم ميمنا ويدنب  
ويلف ذنبه على كره من قبل يمينه وقبل يذنب على وجهه كما في التمرناهي قيل هذا اذا كان من  
الاهواف وقيل اذا لم يكن في الروثة صفار وقيل لا يهم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره  
العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس المذكور في الحكم وفي الهلالي لو كفن الصغير  
في ازار ولفافة اجزاء وقال عهد رح لا يعيمني ان ينقص من خروتيين وظاهر كلامه ان يوزر اولاً فانه  
نائب من السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية ومن عهد رح العكس  
والاصح يمسح الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار وقبص ولفافة [الخمار] من  
ثوب يستر به رأسها وفي الهداية بدل القمص الذرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر والقبص  
الى الكتف وقالوا بالتزادف فيقص ويجعل شعراً صغيرتين على صدرها فوق القمص ثم الخمار فوقه

ثم الأزاركا في التمرناشي [ وحرقة تربط بها ثيابها ] لثلاثا ينتهر الأكفان وعن زفر رح يربط فخذها لثلاثا يشطرب والآول ان تكون بحيث تصل الى المرفعين لانه استر لها كما في المحيط والظاهر من الضمير استواء اللون وهو احسن لجوار للصغيرة ثوبان كما في التمرناشي [ وكفايه ] اي الكفن [ له ازار ] ولغافه ويزاد لها الخمل [ كما في الهداية لكن في التمرناشي بدل الأزار القميص لها فيكوره الاقتصاد له ملن ثوب ولها ملن ثوبين الا عند الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفايه والضرورة وهو ما يوجد فان حرقة رضي الله تعالى عنه حين استشهد فطي وأمه بكماه وقدمه بالاذخر كما في الكرماني والآول كفن السنة مند كثرة المال وقلة الورثة والكفايه مند غيرهما كما في التمرناشي ويستحب البيض ويحتوي الجلبد والخلق المغسول وعن الصدوق رضي الله تعالى عنه ان الحي اولى بالجلبد ويكفن بالكتن والقطن والبرود والقصب وعن محمد رح لها الا بويهم والحرير والمعصفر والمزفر كما في الجلابي وقالا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الاميرين كما في الزاهدي وقيل لها كفن المدل ما تلبس غالباً كما في التمرناشي [ ويعقد ان خيف انتفارة ] صونا من الكشف واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما ياتي من قوله ( وتحل العقدة ) [ وصلوته فرض كفايه ] مند العامة وقبل سنة كما في النظم وحجب الوجوب الميت المسلم كما في الخلاصة وشرطها استقبال المصلي وصدر الميت كما في التمرناشي وصرورتها وطهارت ثوبها و بدنهما ومكانهما ونية كما في الزاهدي وكونه على الارض او اليميني قريبا منها كما في المحيط وقتها وقت ضروره ولذا قدمت على سنة المغرب كما في الجزاية واحلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في المصبرات [ وهي ] ان يكبر ويثنى [ اي يقول الامام او المرتبة او المنفرد ] سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجل ثناؤك ( وفي ظاهر الرواية انه يحمد كما في المحيط والاول رواية الحسن منه كما في الاعتبار [ ثم يكبر ] وفيه اشعار بأنه لا يقرأ ولا يحكوه كما في فاضلهم [ ويصلي ] على النبي صلى الله عليه وسلم بما يحضره كما في الجلابي اذ جاء مر في الصلوة كما في المستصفى [ ثم يكبر ويدعوه ] اي للميت اذ لكل مسلم ولو حيا ويس من الدعاء المعروف ( اللهم اغفر لحينا وميقنا وشاهداً وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيتنا منا فتوفه على الايمان ) والغرض الاعتداب فالتعني اغفر للمسلمين كلهم فلا يغفل باحتفاد الصغير نظرا الى مجرد المفردات وللصبي يدعو ( اللهم اجعله لنا فرطاً و ذخراً شافعاً ومفعلاً ) ومن لم يحسن دعاءها في آخر الصلوة ( اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ) اذ لا توقيت فيه ولا يجهر بها لانها افعال وقال البلخية من ان يسمح صف بعد ذكر صف قبل ومن ابي يوسف رح انه يهين الجهر والاعفاه كما في المحيط [ ثم يكبر ويسلم ] من يمينه وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن خصص الماية ولا يقوم داعياً له وفيه اشارة الى ان ليس جعل الرابعة ذكر وقيل هو ما في القعدة

وقيل ( رينا لا نزاع قلوبنا ) وقيل ( سبحانه وبك رب العزة ما يصغون ) كما في المحيط وفي الكلام ومرعفي  
 الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية منه كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يهترو ولهذا  
 لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنبة [ ولا يرفع اليد الا في ] التكبير [ الاول ] وقال بالبلخية  
 في الكل وقد مر الوضع والارصال [ ويقوم الامام بجذاء الصدر ] لانه محل العلم ونور الايمان كما  
 في الكرمانى وغيره وهذا ظاهر الرواية ومنه بقوم بجذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بجذاء وسطها  
 ورأسه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما  
 ياتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير  
 مفصل وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [ والحق ] اي الاولى [ بالامامة المملطان ] اي الخليفة  
 ثم الوالي [ ثم القاضي ] او امام الجامع [ ثم امام الحي ] وقال كثير من مشائخنا ان بعد الخليفة امام المص  
 ثم القاضي ثم صاحب الشرطة ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية  
 المملطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ ثم الولي ] كما قال الطرطران وعند ابي يوسف رح  
 الاول الولي بكل حال والكلام مغير الى محرم تقديم المملطان ثم ثم وقال ابن هجاء ان تقديم امام  
 الحي منه كما اثيرى الزاهدي وغيره [ كما ] وقع [ في العصابات ] من الترتيب فالبينة ثم الابوة ثم  
 الاخوة ثم العمومة كما في الكلبي وذكر عبد رح ان الاب اولي فقول انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح  
 واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة  
 وفي الكلام رمز الى ان الا بعد الحق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انساناً كذا يصلي عليه  
 فلا بعد منه وحال الغيبة ههنا ان يكون يمكن يغوث الصلوة اذا حضر والى ان ابن العبد واباه احق  
 من الولي وهو احق والى ان المستويين كلهم من لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر مما  
 منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج  
 الا انه احق من الاجنبي كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ ويصح الاذن ] اي اذن ولي الصلوة  
 لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه  
 [ فان صلى غيرهم ] ممن لم يمت حقه [ يعيد الولي ] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من  
 صلى لو لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحق  
 فان صلى غير الاحق يعيد [ ان شاء ] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق  
 جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد ما الولي وجهها [ ولا يصلي ] اي  
 لا يجوز ان يصلي [ غيره ] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [ بعده ] اي بعد صلوة  
 الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه  
 لا يصلي لمن ميت الا مرة واعلم ان الافضل ان يكون المصنوع ثلثة حتى لو كانوا سبعة اصطفت ثلثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام ( من اصطف عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له ) كما في المصبرات  
و افضلها الصف الاخير بخلاف بائنا الصلوات كما في الكفاية الشعبي [ ومن لم يصل عليه فذ فن صلى  
على قبره ما لم يظن نفسه ] اي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقبل عشر  
كما في الزامدي والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اقبل عليه وحينئذ يصلى عليه وان لم يغسل  
والا اخرج من القبر فيعمل ان لم يعمل ثم يصلى عليه كما في المصبرات والمحيط والى انه لو شك في  
التفحص لم يصل كما في التمرناهي [ ولم تجزراكبا ] ارفلدا الا بعمل [ وكهرت ] كراهة التحريم  
وقيل كراهة التنزيه [ في مسجد جماعة ] اي مسجد الجامع والمحلة فيجوز فيما بيني لها وفي الدور  
والكرور كما في النية وهذا اعني كراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقريئة قوله  
[ ولو وضع الميت ] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [ خارجه ] اي من خارج المسجد والباقي  
داخله [ اختلف المشايخ ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلزمت المسجد او بناؤه للمكربة  
وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط  
وغيره لكن في الخزانة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان  
بعده من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في فاضيلان والكلام مشير الى انه لو كان الميت  
وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف  
تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا ذاته قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فاصل للعمل ما ذهب اليه  
كل منهما والمغايب بالية فانها جمع للشيعة بفتح الهم واليهن اما مكورة مع سكن البلاء او مكنة مع  
قتلها وهي اعم جمع فان الاشياخ والبغور جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين  
وقل يعبر به عما يكثر عليه كثرة نجارته ومعارفه والمواد المتأخر من علمائنا غير المتقدمين من الامام  
وتلاميذته [ ومن في حمل الجنائزة اربعة ] من الرجال بقريئة ذلك العبد فيكره ان يكون الحامل  
اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط والام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل  
الواحد كما في الخارج والجنائزة سنة كما في الجلايبي واما الحمل والذين فرض كفاية ولذا لا يجوز  
الاستيجار للعمل اذا تعينوا له كما في المصبرات والجنائزة بالفتح والكسر الميت بمريه كما قال ابن  
الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت وبالكسر المريد وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت  
على المريد فان لم يكن عليه فهو مريد ونعش [ و ] من [ ان تضع ] انت يا ابا يوسف خاطبه به  
ابو حنيفة رح تعليقا لقوله رح على مننه ثم غيره مكنيا تبركا بعبارته [ مقدمها ] على يمينك وهو  
يسارها ويمين الميت [ ثم ] تضع [ موخرها على يمينك ثم كذا ] تضع مقدمها ثم موخرها [ على يسارك ]  
حاشا في كل وضع من الارض الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث ( من حمل جنازة اربعين  
خطوة كفت له اربعين كبيرة ) [ و يصرعون ] من الاصراع [ بها ] اي في مير الجنائزة او اليه كما في

الاماس وهيرة [لا غيباً] بغتتين وهو اول عدو الفرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للمبزية بمعنى غير روح يكون حالاً او مصدراً [والمشي خلفها احب] والفضل فلا بأس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً من القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح راكباً يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتبها وهذا دليل على انه لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقولہ والاحتفاء مفعولاً به لا بأس لمشيح الجنابة بالجهر بالقراءة والذكر وقيل انه مكروه كراهة التحريم كما في المنية وكذا لا بأس بمرثية للميت شعراً او غيره كما في الجلابي وذكر فاضيلان انه مكروه قول الماشي (استغفروا له غفر الله لهكم) [وكره الجلوس] اي جلوس متبعي الجنابة [قبل وضعها] فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يذهب ولا يقرم للجنابة اذا مرت به الا اذا اراد ان يذهب قل بعد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلي جميع بالجنابة يقومون لها اذا رأوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في فاضيلان وهيرة انه كره القيام محمول على احد هذين [ولحد القبر] من لحد او لحد اي حفر في جانب القبلة من القبر صغيرة تحمي باللحد اسم مفعول كما في المفردات وباللحد يفتح اللام وضمها ومكون الهماء كما ذكره الجوهري وهيرة وفتح الهماء من صاحب للهدب والقبر مقر البت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر هكذا في المصنوعات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللحد منه ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا سلب الارض واما اذا صعدت فالهق واحسن كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا هق ويترقى الرجة من التراب بلنتين او ثلث كما في المحيط واما التاجوت فمن البقالي انه يكره ومن ابي بكر بعد بن الفضل لا بأس به في ديارنا ولوم من الحديد لرباوة ارضاً الا ان الحنة ان يغترش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاولى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهلي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القليل في مقابر قوم يكن في بلدهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا بأس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصنوعات او شغقت كما في فاضيلان واعلم انه اذا مات في الحفينة يعضل ويكفن ويرمي في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ويدخل] الميت [فيه] اي في القبر [مما يلي القبلة] بان يضع الجنابة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي انفراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فم يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزاً من الصعيد وفي الاحتفاء اشعار بأنه لا يلقي الحمير في القبر تحت الميت فانه مكروه



كما في المحيط وقال الحلواني لا يجوز الغاء للضربة كما في العزاة وذهب في الزاهدي انه مكروه خلافاً  
 لاهل الحجاز وفي الجلابي لا رواية في ذلك والظاهر انه لا يفعل وفي المصنوع لا بأس به وهذا اذا  
 لم يكن محسواً كما قال قاضيخان [ويقول واضعه] استحباباً [بسم الله وعلى ملة رسول الله] اي به  
 وضعتك وعليه ملتناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله) اي ابتدأنا امرنا هذا  
 وهو وضع الميت في القبر متمسكين بسم الله وبه آمناً وفي رضاء وما عنده من الثواب والكرامة رغبتاً و  
 نحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرماني وفي لفظ الرازي اعبار بان الشفع غير لازم  
 وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة وبكرة ادخال الاجنبي والزواج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الميراث  
 ثم الشبان الصالح كما في الخلاصة ويرجع الى القبلة على شقه الايمن [ويحل العقدة] التي على الكفن  
 فيقول (اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده) كما في الجلابي [ويحرم] على المحدث [اللبن] بالفتح  
 والكسر بالفارسي (مست) [و القصب] غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي (بوربا فامة) مكروه  
 عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط  
 [ويحسب قبرها] اي يحسب قبر المرأة بثوب حتى يحسب اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت  
 النساء في اللحد استغني عن التسمية ولا يحسب قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر او الثلث او المطر من  
 واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسمية قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة  
 [وكره الاجر والخشب] اي كره ستر المحدث بهما وبالحجارة والجص كما في الجلابي وقيل ان الاجر  
 لم يكره الا للزينة وفيه اعبار بكرامة التابوت من الخشب كما في المحيط [ويقال التراب] اي يرمل  
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه ومن ابي يوسف  
 رح انه مكروه كما في الزاهدي [ويحرم] اي يرفع القبر استحباباً غير مطلق قلدر غير في ظاهير الرواية كما  
 في الكرماني وفيه اعبار بالباحة الزيادة على قلدر غير في رواية وفي التمرنشي لا بأس بالاجر بعد  
 الامالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنف كره ان  
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصنع ويرفع ويحصى وفي المصنوع عن النبي  
 عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ونهي عن  
 الاكليل والتجصيص والختم ان التطيين غير مكروه وكان مصاب من يوسف يطوف حول المدينة  
 ويعمر القبر الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتغفروا ويغفروا بامرهم وهو بامر  
 وبكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبر محتبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من  
 القبر ويبعد مثل ما في الحيوة وقبل الدلاء قائماً اولى فيقوم يحضه وجهه وقيل لا بأس بان يهبط  
 القبر وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعولهم وعنه لا يطأ الا ضرورة كما في الخزانة والله اعلم \*  
 [فصل \* المهيدي] من الشهود اي الحضور او من الشهادة اي الحضور مع المشاهدة بالبر

أو بالصيرة ثم عني به من قتل في سبيل الله أما المحصور للملحكة إياه ( تنزل عليه للملحكة ) و  
أما المحصور روحه عنده تعالى (والشهيد من ربه) كما في المفردات فهو على الأول بمعنى الفعل والثاني  
بمعنى الغافل ولما أطلق الشهيد بطريق الاتماع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب  
والعاقق وذات أطلق وذو ذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب للقتولين كما اشير اليه في المصنوع  
وغيره فهم شهداء في أحكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شهراً وهو الشهيد في أحكام الدنيا فقال [معلم]  
جنس فلا يحتز به من شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه أنه لا يجب غسل كافر أصلاً وإنما يباح  
غسل كافر غير عربي له ولي مسلم كما في الجلاني [ظاهر] أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا  
انقطاع أحدهما كما هو المتبادر فإذا استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافاً لهما وإذا انقطع الحيض  
والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف وإذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على أصح الرأيتين عنده  
كما في المصنوع وفيه إجماع بأن الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانني وهذا خلاف  
ما مر منه [بالغ] فإذا قتل صبي يغسل عنده إذا الشهادة صفة مدح يستحق الإنسان بعقله ولا عقل له  
يعتد به وإذا قتل المجنون يغسل عنده أيضاً خلافاً لهما فيهما كما في المحصر فعلى هذا خرج المجنون إياها  
بقوله بالغ فلا حاجة إلى قيد مائل كما ظن إلا أنه لا يخلو من إجماع بأن غير الطاهر والبالغ غير شهيد  
عنده في أحكام الآخرة وفي المحيط أن العمل ساطع من البالغ لأنه يخاف من قتله فيبقى عليه أثره ليكون  
هامله لا يخلو الصبي فإنه لا يخاف من الله بخاف من نفسه فلا حاجة إلى إبقاء الأثر [قتل]  
قتلاً [ظلاً] بأن يقتله أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق قاتلاً ذاباً عن نفسه إيمانه أو أهله أو مسلم  
أو ذمي أو أن يقتله الكابرون عليه في المصر ليلاً بملح أو غيره أو نهاراً بملح أو خارجه بملح أو غيره  
كما في شرح الطحاوي فإذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وإن لم يصف القتل اليهم وهذا عنده وأما  
عند الطرفين فيبطل إن يضاف القتل اليهم ولو بالتعميب فلو قتل معلم بالوقوع في حفرتهم  
منهم أو بالطماع دابة منفصلة منهم بلا راكب أو سائق أو قائد لم يغسل عنده خلافاً لهما ولو أوطئته  
وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وإنما قال قتل لأنه إذا مات ولو في المعركة غفل  
فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن أو العين لم يغسل وإنما قال ظلماً لأنه لو قتل برجم أو  
قصاص أو تعزير أو افتراس صبح أو مقروط بناء أو غرق أو طلق أو تحرقاً غفل بلا خلاف كما لو قتل لبغي  
أو قطع طريق أو عصبية [ولم يجب] على القاتل أو ماله أو أهله [به] أي بنفس ذلك القتل [مال] أي  
دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح أو بصيانة الدم من الهدى كما إذا قتل أحد الأبرص إيمانه إذ يجب  
فيهما القصاص إلا أنه محقق بالصلح وحرمة الأبرص مثلاً على أن في شهادته رأيين كما في الكافي وفيه  
إيماء إلى أنه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فإذا قتل عبداً كما إذا اتلف بالصلاح قصداً  
يجب القصاص بالأجماع وإذا قتل بعبهة العمد أو الخطاء أو الجاري مجراً كما إذا ضربه بالعصا أو رمى

فروضا فاصابه او فقط نائم عليه فهلك نجب الدية بالاجماع [ ولم يرتد ] اي لم يغلق قتله من رث  
اي خلق كما في الكافي [ فينزح منه ] اي من هذا المقتول [ غير ثوبه ] اي الثوب المختص به مما  
هو من جنس الكفن فينزح عنه الحلاح والغرة والخف والجحر ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء  
فكره بقاء والاشبه ان لا ينزع الحراويل [ ويؤاد ] عليه ما شاء من جنمه [ وينقص ] عنه ذلك في  
الحيط قيل معناه يزاد ثوب جديده تكويلا له وينقص ما علموا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقبل يزاد  
وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انصب بقوله [ ليتم كفنه ] اي ليصير ملن وفق السنة  
ويحيطونه ان شاموا [ ولا يغسل ] القليل الا نجاسته [ ويصلح عليه ] كفيه [ ويدفن بدنه ] الذي  
ملن بدنه وثوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يظهر  
كما في الطهيرة [ يغسل ] اتفاقا لوجوب المال [ من رجل ] مجهول مفعوله الثاني [ قتيلا ] بما يؤثر في  
ازدقاء الروح وان كان حليدا [ في مصر ] او قرية سواء كان في مواضع القمامة كالخلة والدار او لا  
كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القليل فيهما فهو بدل بل ذكره في محله ولا يجب  
فيه بل في الخطأ واما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الفناء لا يغسل ان لم يكن مملوكا  
[ لم يعلم قلته ] فان علم لم يفعل سواء كان القتل بحد يدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في  
الشيخية ان قتل بعض صغير فسل اتفاقا لوجوب المال وبالحد والجور والعصا الكبيرين فعل عنده خلافا  
لهما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية (من قتل بحد يدة ظلماً لم يغسل) فان  
قوله ظلماً معناه قد علم قائله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظلماً كما في الكرواني  
وغيره [ ومن جرح وارتد ] اي صار علقاً [ بان نام ] ذلك المجرور [ او اكل او شرب او آواه  
خيمة ] اي انزلته بها من الايواء او الواوي وهو متعل بالي ونقمه وانكر بعضهم كونه متعلياً بنفسه و  
قال الارمني انها لغة نصيحة كما ذكره ابن الاثير [ او نقل ] للتدلي [ من الحركة ] بفتح الراء حيا  
تنازع فيه آواه ونقل وللمركة ذكرت على العادة والا فالانصب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا  
قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلا يطأ الخيل فليس بارتثات و قال  
الحاكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرتد [ از بقي ] في الحركة [ عانلا روت صلوة ] كامل كما روي من  
ابي يوسف رح وظاهر الرواية يوم اول ليلة كما في التمرناشي وقال الزملي اراد ابو يوسف رح وقت  
ما صار الصلوة دينا عليه وفي المحيط ان بقي حيا يوما او اكثر وهم في القتال لم يرتد وان كلمهم  
وفي التحفة ان بقي حيا اقل من يوم وليلة لم يرتد عند عهد رح [ او اوصى بشي ] عند ابي يوسف  
رح خلافا لمحمد رح وقبل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الديني وقبل لا خلاف  
فما قال قال في الديني وما قال عهد قال في الديني كما في التمرناشي ومن ابي جعفر انا ارتد  
اذا زاد الوصية على كلمتين كما في الحقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيرا من امر الدنيا كالبيع

فان قل فلم يثبت كما في الذميمة وأما حاصل انه اذا جرح عليه شيء من الأحكام او انتفع بهي من الغنا فقد اثبت كما في التحفة وأعلم ان الموثق له ثواب الشهيد وان فعل كالفرق كصافي الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس محتذوا لنوع الملازمة بين الفعل والصلوة [وان قتل لبغى او قطع طريق فعل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية ومن أبي حنيفة روح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية ومن أبي حنيفة روح في الصلوة على المصلوب ورويتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه اذا قتل نفسه خطاء يصلي عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السطفي ان لا يصلي عليه لانه لا توبة له وعند السلطاني يعكس كما في النهاية \*

[فصل \* اذا اشد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو صعبا والأعتداد معروف عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي الا ان العامة لم يفترضوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرهما وقيل حفرة العدو كناية كما في النهاية والعدو يقع على الولد والجمع [جعل الامام] أي الخليفة او السلطان او نائبه [امة] بالضم أي جماعة من المردة [نحو العدو] اظهار في موضع الاصمار [و صلى] الامام [بأمره] من الامة [ركعة] فيقع ينتظر [في الثنائي] أي صلوة الفجر والمغرب والجمعة والعيد [و] صلى [ركعتين] فبعد ينتظر [في غيره] من الطهوين والعشائين وفيه اشعار بأنه لو صلى بأمة ركعة وبأمره ما بقي لنا ان المعتبر ركعة القراءة فصل صلوة غير الامام للانحراف في غير آياته كما في المحيط [ومضت هذه] الامة بعد الصلاة الثانية في الثنائي وبعد التفهيد في غيره [اليه] أي في العدو وقفت بأزائه ولم محتذوا القبلة [وجاءت تلك] الامة التي جعلهم نصوصهم [و صلى] الامام [بهم] فتن بعد الأفراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الامام [ومضت] هذه الامة المسبوقة من غير سلام [اليه] بعد سلامه وقفت بأزائه [وجاءت] الامة [الآخر] اللاحقة [وانمت] صلواتها [بلا قراءة ثم] مضت اليه وجاءت الامة [الآخر] المسبوقة [وانمت] الصلوة [بها] أي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسانوين او متقين او الامام متقيا واما اذا كان الامام مسانوا والقوم او بعضهم متقين او مسانوين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركعة بكل امة كما مر فاذا سلم الامام جاءت الأولى صلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الآخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة وللقيم ثلثا لانهم محبوقون والكلام مغير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتأخر عن الصلوة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي بأمره فيجعلهم نحوه فيجيء الأولى بغير واحد منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط وفي ان صلوة الخوف مفروعة في زماننا خلافا لابي يوسف روح لما فيه الهي واستدبار القبلة كما في النهاية والكافي وغيرهما من المتأخرين

فكان الفاضل المتفاضل لم يتصنع كتبنا المتداوله حق التصنع والا لم يقل في شرح الكشاف ( ان خلافه لم اجل في كتب الفقه في الخلافات ) ( وان زاد الخوف اعتدادا بحيث لم يتبصر لهم النزول من الدواب [ صلوا ركبانا ] جمع راكب وروان اختص في التعارف بمن ملن ظهر البعير لكن في الاصل ام [ فزاد ] اذا كانت واقفة او سائلة بنفسها ولا يجوز الجملة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كافي المحيط وهذا ظاهرا للزينة ومن معه روح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [ بایامه ] للركوع والسجود [ اني ابي جهة قد روا ] فسقط التوجه ضرورة [ ويفعلها القتال ] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [ رالمهي ] فيها هاربا من العدو فيأمر الصلوة الى مكان الوقوف [ و ] يفعلها [ الركوب ] فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شيئا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والا فقد اعدوا كافي التحفة والله علم \*

[ فصل \* صح في الكعبة ] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او ترابها او لكونها بناء منفردا اولان طولها كعقب الثلاثة وهو مبعة ومفردون كما في الازامير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [ الغرض والنفل ولو ] كان [ ظهره الى ظهر امامه ] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [ لا ] يصحان [ لمن ظهره الى وجهه ] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه معه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدني وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [ وكرة ] الصلوة [ فوقها ] لتترك التعظيم و جاز لمن جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [ وان اقتدوا ] في الغرض او السفل [ حولها ] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [ وبعضهم اقرب اليها من امامه صح ] الاقتداء بهما نصح الصلوة [ ان لم يكن ] ذلك البعض [ في جانبه ] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب \* وفق الله تعالى لتمام العمر في جانيه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب مرورا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الزكاة ] \*

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما نقرر وهي ام من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة النمو الحاصل من بركة الله تعالى وفي الهريفة القدر الذي يخرج من الفقير وفي الكرماني انها في القدر مجاز هربا فانها ابتاء ذلك القدر عليه المحققون كما في المصبرات وهو القابل للعنوان ولا يشترط قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العفر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً او تبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كالملكف فصرح ببيان  
 شروطه اولاً فقال [ وهي لا تجب ] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [ الا لمن حر ] حقيقي كالمسلم او حقيقي  
 كالمسيح فان المأخوذ منه الزكوة كما في التهمة وغيره واحترز به من الحربي فان الكفار كلهم اوله كما  
 في متق المتصفين وسير الزاهدي وما اخل منه عرض مما اخل ما او حياطة ما في يده كما في المحيط  
 ولا ينبغي ان ما ذكرنا معنى من قيد معلوم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية  
 والاحلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو اراد ( عبداً بالله ) محط الزكوة الواجبة كما  
 في الزاهدي [ مكلف ] اي مائل بالغ فيجب على المعترة والمغني عليه ولو استوصى حولا كما في قاضيخان  
 ولا يجب على المجنون والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحلول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في  
 بعضه يستأنف الحلول من وقت الافاقة كاردني عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا  
 كان مغيباً في اهل الحلول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحلول سقط عنه الزكوة والاوجب من اوله  
 وعنه انها تجب بالاثالة في الحلول قل او كثر كذلك في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه  
 كما في الكافي وبه اخل محمد رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعنه الاثالة في اكثر الحلول كما في  
 المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [ مالك ] اي قادر على التصرف من وجه لا يتعلق بذلك تبعة  
 في الدين ولا غرامة في العقبي كما في الكوراني [ ملكاً ] فمثلت مصدر كما في القاموس لكن في المغائس  
 انه بالضم اسم [ تاماً ] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالضارب اريد فيه ما كلاً مستقرو  
 للقر ونحوه كما في السلم ولو فسر التام ببذ ورثته لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا ينبغي هذا القيد من  
 قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد معلوم لم يذكره الطائ [ لنصاب ] في اللغة الاصل و  
 في الفريضة ما لا تجب فيها دونه زكوة من المال كما في الكوراني وفيه اشكال لان اللام للتقربة فانه مفعول  
 مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً تاماً وفيه اشعار بأنه لو كان نصاب بين  
 اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والبتادر ان يكون النصاب مالا  
 حللاً فان كان حراماً فان كان له حصص حرام فوجب الوء والا فواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له  
 منه شيء كما في السنف ومثله في المسية فلا زكوة في المصروب والمملوك سواء فاعلم كما في النظم [ نام ]  
 اي زائد يقل غايمني فاه ونواوغيا اذا زاد وبنمولعة كما في التاج [ وهو ما بالانمنية ] اي بكونه  
 ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الفريضة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم  
 والمراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في النسخة ان طلب النماء في الاثمان  
 غير مبرور لوجوب الزكوة [ او الحرم ] اي الرعي يقال ساست الماشية موا اذا رعت [ لوزية التجارة ]  
 اي القصد الجزم از الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل  
 ليس في كلامهم انه بعدها جيم غيرها كما في المفردات [ مع الحلول ] اي مصاحب كل من الثمنية و

أخبرها لدوران الشمس في المطلع والغارب من موسم إلى العرد إليه إذ أصله الدور كما ذكره  
 الرافعي وفيه إخبار بأن العبرة في الزكاة للجنة القسمية كما أثار إليه الكافي والكرمانى والى الخلاف  
 أثار ما في النية أن الموهباني اعتبر القرية والتحقيق أن الفرع يريد الموضع فيعتبر النماء إلا أنه أمر  
 عني بتقييم الثمنية في السجور والحوم في السوائم والنية في مال التجارة حولاً مقام النماء ويدبر  
 الحكم على ذلك ولذلك لم يصحك رجل حولاً ما بقي درهم لا مال له غيره ما كان عليه الزكاة كما  
 في المحيط والذخيرة وإليه اهتدى في الثقة فعلى هذا ينبغي أن تحب الزكاة على من ليس له غير السائمة  
 أو مال التجارة هي وإمام أو نون التجارة حولاً والطاهران كرون النصاب والحوم شرطاً في كل الحول  
 والنصاب لم يشترط إلا في طريقه والحوم في أكثره كما يأتي [فصل] صفة لنصاب [من حاجته الأصلية]  
 أي مما يدفع منه الهلاك تحقيقاً أو تقديمه كطعامه وملبسه وجسمه ومسكنه والخدم  
 والمركب وآلة المحترف فإن هذه الأمور ليست بنائمة فلم يحب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقوله  
 نام حامل لمؤنة هذا القيد على أنه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى أن الدين داخل  
 تحت الحاجة الأصلية إلا أنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فصل [من دين] حادث  
 في الحول أو بعده فإن كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يحبط زكاة الحول منذ الأئمة الثلاثة  
 خلافاً لزمروح كما في المخارح والدين شامل للدين تعالى كدين العهر والخراج وقيل إن كان يحق  
 يمنع والأفلا وكدين الزكاة فإنه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك  
 في العين بأن كان قائماً أو في الدفعة بأن كان مستهلكاً وعند أبي يوسف روح في العين يمنع لا في  
 غيرها وعند زمر روح لا يمنع أصلاً وامل للدين العباد كالشمن والجرة والمهر فانه مانع وقيل إن كان  
 نية الزوج إداة متى طالبت به يمنع والأفلا في المحيط وقيل يمنع للحول دون الوجع كما في الاختيار  
 وذكر في المغني إن دين العباد يمنع ولو موجلاً وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه للمنع ومنه  
 وجه كما في الكافي والصحيح أنه فيسّر مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبر والحبس طلباً واقعا  
 [من مبد] هو ما إمام في الأموال الظاهرة أي الحوائث أو الملك في الأموال الباطنة أي العروض و  
 السجور أو الدائن في دين العبد واحترزه من دين النذور والكفارة وصدة الفطر والجمع وغيرها  
 مما لا يجبر على أدائه ولا يحبس لأجله كما في هرج الطحاوي والأطلاق دال على أن وجوب الزكاة  
 على التراخي فكل جميع العمر وقته كما روي من أصحابنا وفي المنتقى أنه على الفور عند بعضا وعن عبد  
 روح لا يقبل شهادة من أقر كما في المحيط وذكر التمرناهي في حجة التلاوة أنها عند أبي يوسف روح  
 على الفور وعند عبد روح على التراخي وعن أبي حنيفة روح روايتان وفي الخلاصة من الشيخين إن  
 التأخير مكروه [فلا يجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه مبدلاً غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]  
 يجب على مالك [بعد الوصل] أي وصل المال إليه [لأيام كان] ذلك المال فيها مالا [ضاراً]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء و هو ما مال زائل الجذ غير مرجو الوصول غالباً وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك و النماء فيه مفقود [حكم مفقود] اي كعبد مفقود و آتق و مال مدفون في بئر نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في داره او حانوته او بينه فانه يزكي لما مضى لامكان الوصول بالخبر الممكن و اما للدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف للمأخوذ كافي المحيط [و] كمال [مجرد] ملائمة لا مرا [بلا حجة] اي بسة او علم القاصي و قيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي و يحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو حجه دينه منين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض و من عهد روح ان لا زكوة فيه وان كان له بينة مادلته كافي المحيط ويدخل فيه ما ملن و آل مقرب لا يعطيه ولذا لا يزكي و الكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دينه للقر و لومعرا و هذا اذا قبض و الملك بدل عما للتجارة و اما اذا لم يكن بدلا من مال كالوصية و الميراث و المهر و الدية و بدل الكتابة فلا يزكي لما مضى و اما ما يبدل مما ليس بمال التجارة كمبيد الخدمة ففيه خلاف و قال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية و البذل كافي الزامدي [و] كمال [ما خوذ] اعلاه السلطان او غيره [مصادرة] اي تكليفاً قال البيهقي للصادرة كسي را مشكك كرون و المتبادران يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلو حدثت بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [و شرط النية] في الزكوة [وقت الاداء] الى المصروف عند ابي يوسف روح [او] وقت [العزل] اي الزوال الزكوة عند عهد روح كما في الكرماني و مال الطحاوي الى الاول و مشائخنا الى كلهما كما في النخبة و من عهد روح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصديق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العيون منه خلافه و في الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى ان كان في يده و ظاهر كلامه انه لو سعى هبة و نوى الزكوة اجزاء كما لو دفع الى محترم و ماله قرضا و نوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في النية لكن في الزامدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [الا اذا تصديق] الى الفقير بان لا يحط بباله الغرض و النقل [بأكل] اي بجميع النصاب فم لم يشترط النية و فيه اشعار بأنه لو نوى النقل لم يحقط الزكوة كافي الكرماني و هذا رواية من عهد روح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي و جمع التفاريق و في التقييد بالكل رمز الى انه لو تصديق بالبعض لم يسقط زكوته كما قال ابي يوسف روح خلافاً للجمهور روح و هو رواية عنه و هذا اشبه كافي الزامدي و مثله من ابي يوسف روح كافي الخزائنة و الهبة كالتصدق فلو وهب النخل من مديونه سقط زكوته وان لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له ملن آخر فلا يحقط و لو وهب منه بعض سقط زكوته عند عهد روح خلافاً لابي يوسف روح كافي المحيط و لما ابتدأ عهد روح في الاصل بزكوة الاول قتلاه به صلى الله عليه وسلم الى انها هي المال عند العرب تبعه المصنف روح فقال [وتجب في كل خمس]



بافتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين [ من الابل ] السائمة [ هاة ] متوسطة فلو كانت للتجارة فدها  
 زكوة التجارة كما في العلامة والاطلاق دال على ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه  
 العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والامات ولا ينافي تجرد الخمس  
 من التاء كما ظن دان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكور  
 والانثى كالايل كما في هرح التمهيد وهي هائلة للعربي واليعتبي اي لتولد بين العربي والفالج  
 وهو ذو النمامين يحمل على السند للفعل في الاصل منسوبة الى نحت نصر كما في النهاية واما ابتداء  
 بالخمسة اعارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في النتنف وامل ان المدار في زكوتها على الخمس و  
 العشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كالا يخفى [ ثم ] يجب [ في خمس وعشرين ] الى خمس و  
 ثلثين ابدا [ بنت مخاض ] متوسطة لفة ما اتى عليه حولان و شريعة حول واحد كما في شرح الطحاوي  
 لكن في جامع الاصول انها نافذة ثم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب  
 المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحدها مخضة ككلمة وفي الامامس كلها جهاز حقيقة اضطراب هو  
 مائع في وعائه وفي قوله خمس اعمار بان ما زاد على عشرين فهو وفي الظم قال ابو مطيع البلخي ان في  
 خمس وعشرين خمس شياء فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء من علي رضي الله تعالى  
 عنه [ وفي ست وثلاثين ] الى خمس ولربعين [ بنت لبون ] لفة ما اتى عليه ثلث سنين و شريعة  
 سنتان [ وفي ست واربعين ] الى ستين [ حقة ] بالكمز ما اتى عليه اربع سنين و شريعة ثلث [ وفي  
 احدى وميتين ] الى خمس ومبعين [ جلعة ] بمختتين ما اتى عليه خمس سنين و شريعة اربع الكل  
 في شرح الطحاوي لكن في مائة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث  
 لان امها ذات لبن بولد آخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها امتصقت الركب والحمل والجلعة  
 اربع الى تمام خمس لانها هابة واصل الجذع الماب كما قال ابن الاثير وفي تانين هذه الامامي اشعار  
 بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكوران الا بطريق القيمة كما في النهاية ومن ابي يوسف  
 ر ح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [ وفي ست وسبعين ] الى تسعين  
 [ بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ] الاحسن تقديره فان عطف الاكثر على  
 الاقل اكثر امتعالا [ ثم ] يجب [ في كل خمس ] يزداد على مائة وعشرين [ هاة ] مع الواجب السابق  
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و هاة [ وفي خمس وعشرين ] يزداد على مائة و تسعة و  
 اربعين [ بنت مخاض ] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [ وفي مائة وخمسين ثلث حقائق ]  
 باسقاط بنت اللبون من البيض وهو الفرق بين ما قبله وما بعده [ ثم ] اي بعد مائة و  
 خمسين [ يستأنف ] النصاب لا الواجب [ كالاول ] من النصاب او الواجب [ فيزداد في كل ست و  
 اربعين الى خمسين حقة ] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين هاة وفي خمس وعشرين

بنت مطلق وفي حث وثلاثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فإذا بلغ النصاب إلى ثلثين بان  
يؤاد ست واربعون إلى خمسين فالواجب أربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل  
اربعين واحدة ثم في كل خمس يرد على اللبنتين شاة مع الحقائق الأربع وفي خمس ومغرون  
بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين إلى خمسين حقة فيصير النصاب  
خمسين ومائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابتدا [و] يجب [في ثلثين] ونيف [بقر]  
حائما صحيحا او مريضا مرتقا او غيره وهو بالبقرة اسم جنس يقع على الذكور والانثى فالتاء للانفراد  
لا للتانيث وفي التثني انها للتانيث والجاسوس نوع منه الا تروى ان النصاب يكمل به لكن  
لا يرد منه مرقا والمطلق ينصرف اليه كما في العمادية والتبادر منه البقر الامسي فالرحمي  
والتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام  
فان كانت اهلية تركه والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اعمار بانه لا زكوة فيما دونه كافي التث [تبيع]  
اي ذكر من اولاد البقراتي عليه سنة [او تبعة] اي انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا  
[وفي اربعين] بقرا [مسن او مسنة] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ما عدا  
من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال الطبري انه المتهق  
من السن وهو الاسنان وهو في الذواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا  
[وفيما زاد] على الاربعين [يحبس] اي ان يحبس اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحبس  
فلم تظن انه لا يصفا من شوب والا قيل فيه (تسمع بالعيل في غير من ان تراء) [الى ستين] ففيه  
تبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثلثين جزء من قيمة تبعة او من اربعين من قيمة مسنة كافي  
للمارح وغيره وهذا رواية منه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثلثان وهذا لا شيء الى  
خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبعة كما مر كذا في المحيط  
[ثم] اي بعد الستين [في كل ثلثين] من البقر والاولى (الى ما زاد على ستين) [تبيع] او تبعة  
[وفي] كل [اربعين] منه [مسنة] او ممن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبعة  
ومسنة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة تبعة وفي مائة تبعةان ومسنة  
فعلني ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبعة والسن في  
هذه المواضع اكالا على السابق [و] يجب [في اربعين] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [فانما او معز]  
بمسكون الهرة والعين وفتحها جمع هائن ومانز كافي القاموس والكشاف وغيرهما لكني  
اراد انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا  
فخرج فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه جيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على  
القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضع فالفان ما كان من ذوات الصنف والمعر من

الفعر والاحسن غنما فانه العصر وخص بالكبار كالأبل والبقر كما في المضمرات [شاة] اسم جنس  
 ثامنا للأفراد يقع على الضأن والعز إلا ان العز يخصها بالضأن كما في التنوع وغيرها وفي القاموس  
 الفاة واحدة من الغنم للذكر والأنثى أو تكون من الضأن والعز والطباء والبقر والنعام وحمير الوحش  
 والمرأة وفي المحيط يتناول الصغير فالأحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له منه لانه لا يجوز في  
 الزكوة إلا ذلك ومنه انه لا يجوز من الضأن ما أتى عليه أكثر السنة وهو قولهما والأول ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح كما في الاختيار [وفي مائة] تأخيرها أحسن [واحد] ومهرين [إلى مائتين] شاتين وفي  
 مائتين واحدة [إلى تسعة وتسعين] وثلاثمائة [ثلث شياه] بالكسر جمع شاة فان أصلها هومة قلب  
 الواو الغا وحذف الهاء شلوا [وفي أربع مائة] إلى ما زاد من تسعة وتسعين [أربع] من الشياه [ثم  
 في كل مائة شاة] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [و] يجب [في كل فرس] مائة [من الإناث]  
 المجردة في روايه [أو] الإناث والذكور [المخلطة] تلك في روايه ففي روايه لا شيء في الفرس أصلا إلا  
 للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه إشارة إلى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في  
 المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي وإلى انه لا شيء أصلا في الذكور وهو الأصح كما في  
 الاختيار وإلى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى ويعم العربي وغيره وعن محمد ربح انها  
 يخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص النخيل إلا ان  
 بالذكر كما في أكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مغير به إلى ما قالوا ان التغيير الأتني في العربي  
 لقلة التفاوت وقيمة كل أربع مائة درهم غالبا وإما في أفراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [ديار] أو عشرة  
 دراهم كما في الننف وغيره والدينار من دثر وجهه أي أفرق أصله دينار بالتعديده فابدل من النون  
 الأولى ياء وقيل انه معرب ومن آراءى جاءت به المصلحة في الأصل اسم لمعروب ملو من الذهب  
 وفي العربية اسم لثقال من ذلك المعروب [أو ربح مفر] بضم الأول منهما ومكون الثاني أو شبه  
 أي خمسة دراهم [قيمتها] أي الفرس فانها مما يذكر ويؤثرت وقيمة الشيء عبارة عن قدر ماله بالدراهم  
 أو الدنانير بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الأزهري [نصبا]  
 حال من قيمتها المضاف إليه كقوله تعالى واتبع ملة إبراهيم حنيفا [ولا يجب] أي الحيوانات [إلا  
 في السائمة] عادة من الأبل والبقر والغنم والنخيل فلا يجب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين  
 عادة ثم نسر السائمة شيئا فقال [أي المكتفية بالرعي] بالكسر اسم مأخوذ من العلف ويجوز الفتح  
 على المصدرية في [أكثر الحول] فلوازيل الأعلاف أو الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو علف أو استعمال  
 نصف الحول ثم أسلم إلى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيينة الأئمة لو عمل بالأبل أربعة أشهر  
 ثم أسلمها إلى الباقي فلا شيء فيه كما في النية وفيه إيماء إلى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استوفى  
 حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها إلا انه مكروه على محمد ربح إذا مر من الوجوب خلافا

لابي يوسف وحكا في المزارع وهو الاصح فلو باع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال  
 لاحباط الواجب بكره اجماعا كما في الزامدي [ ولا ] تجب [ في الصغار ] بالكسوي صفار الموائم  
 التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على  
 الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيل وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف  
 وحكا فلو ملك بالغراه او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا  
 ثم حال الحول عليه لم يجب شيء عندهما وجب واحد منه عنده وعنهما روايات اخر في التمرناغي  
 باختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقائه كما اذا ولدت الموائم قبل الحول  
 فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والجميع قولهما كما في التحفة وينبغي  
 ان لا زكوة عندهم في المهر [ الاتبع للكبار ] اي الكبير من المائنة التامة الحول فيجعلون الصغار  
 تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا  
 فعليه المنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها  
 ووجب جزء من اربعين جزء من مئة عنده لانه جعل الكل مئة بعد هلاكها كما اذا ملك الحملان  
 وبقي المنة عندهم كافي المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتعبية الفرس ثم  
 صرح بما اثار اليه بقوله ولا يجب الا في المائنة فقال [ ولا ] تجب [ فيما يعمل ] اي يعد من  
 الابل والبقر والخيل لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [ وواجب ] في المائنة [ الوسيط ]  
 اي ما يتوسط بين الامن والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض  
 متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل منه في المن مغرور الى قيمة افضلها ونقص من  
 الهاة الوسط بشك النوبة فان كانت قبعة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت  
 بينهما بالنصف فعرفنا ان لواجب في العجاف هاة تساوي نصف قبعة عاة وسط وهكذا لو كان له ثلثون  
 بقرا من العجاف نظر الى قيمة تتبع ومئة وسط [ وان لم يوجد ] الوسيط [ يأخذ العامل ] اي أخذ  
 الصدقات [ الادنى ] من الموائم [ مع الفضل ] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى  
 ان الوجوب لم يتعلق بامساكها وان يجوز اخذ الصغيرة والمریضة والعجفاء والعمياء وذلك لا يجوز كما  
 في المزارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار لا للعامل كما في  
 الاختيار وغيره [ او ] يأخذ [ الاطن ] منها [ ويرد ] الى المالك [ الفضل ] على الوسط وفيه اشعار بانه  
 يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يسمن للاكل والفعل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها  
 ولا يفتني ان الانصب تقدیم هذا المبحث على مثله زكوة الفرس الا انه اخر اختصارا ولما فرغ من  
 حكم المطلق الفاعل خرج في الصامت المفضل [ ونصاب الذهب ] اي الحجر الاصفر الرزين مشروبا  
 كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [ عصفرون ] اي مقلد بعصفرون [ متقالا ] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان اذ كثيرا ورضا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقلد بعشرين قيراطا و ظاهر كلام الجوهري انه معناه لغة و القيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقهورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمثال مائة شعيرة وهذا من رأي المتأخرين ومن جهة اهل الحجاز و اكثر البلاد و اما من رأي المتقدمين و من جهة اهل سمرقند فالمثال ستة درائق و الدائق اربع طمرجات و الطمرج حبتان و الحبة شعيرتان فالمثال شعيرة و تسعة مفر قيراطا فالغفارت بين القولون اربع شعيرات من ما في التكميل فلا يصح ان المثال لم يختلف في الجاهلية و الاحلام [ و ] نصاب [ الفضة ] اي السحجر الابيض البرزين ولو غير مشروب و انما سمى بها لازالة الكربة عن مالها من الفضة و هو التفريق [ مائتا درهم ] بفتح الهاء و كسرهما و ربما قالوا درهم لغة اسم لمشروب مدور من الفضة و المهور ان تلويده في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه و كان قبله من شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمل ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة ( من الله ) و من آخر ( بالبركة ) ثم غيره الحجاج فنقش بمسورة الاخلاص و قيل باسمه و قيل غير ذلك و اختلف في وزنه من عهد صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل و هو الاصح ثم انتقل من عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [ كل عشرة ] منها [ سبعة مثاقيل ] كل درهم سبعة اقسام مثال هي اربعة مفر قيراطا و سبعون شعيرة فمائتا درهم مائة و اربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال و خمس مثقال و فيه افعال بان العترة في الزكوة وزن مكة في الدنانير و الدراهم كما قال الترمذاني و في مثل الآثار انه في الدنانير ثلث مائة مفر دينار و ثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكوة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في الترمذاني و في اقرار الزاملعي ان الوزن الرسمي في جميع الاحكام وزن سبعة و في السوازل و جمع نجم الاثمة ان للعترة في الزكوة و العقود و الاثارات وزن كل بلد ثلث مائة درهم في زماننا ففيه الزكوة و ان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني مفر دينار كما في المانية و في اعتبار المنال و سألني انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم و قيمته لصايفته مفرور او مائتان لم يجب فيه شي بالاحكام كما في الحقائق [ يجب ربح العشر ] و هو نصف مثقال في نصاب الذهب و خمسة دراهم في الفضة [ معمولا ] كان ذلك النصاب كالدينار و الدرهم و حلية المصحف و الخواتيم و الاسورة و السيف و السرج و الاراني [ و تبرأ ] بالكر هو السحجران قبل الضرب فاذا ضربا بمصنوع بالعين و قد يطلق على غيرها من المعدنيات كالنحاس و الحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا و قبل فيه حقيقة و في غيره مجاز كما قال ابن الاثير [ و ] يجب خمس نصف دينار او درهم [ في كل خمس ] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [ زاد على النصاب ] اي نصابهما [ بحمايه ] اي الخمس و فيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس و هذا عندنا و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندنا فقد رجب بحمايه ثلث دينار رجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ويعبر  
 بالغالب] اي الزائد على النصف من الحجرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالغش دينار  
 او درهم ففيه الزكوة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تصارعت الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين  
 وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهما ونصف كما في المضبوطات واما الذهب فمضطرب على ما في  
 الزهدي [وان غلب] عليهما [الغش] بالكسري النحاس والصفر وغيرهما من الغش بالفتح  
 في الاصل اشعار على خلاف الاظهار [يقوم] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان بلغ نصابها  
 ففيه الزكوة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكوة  
 كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجوهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة فضة وباقى نحاس  
 واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [لا] يجب [في غير ما مر] من نصاب  
 السوائم والحجرين كالحبائيات والذريعات والعديدات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب  
 والقرب [الابنية التجارة] كما مر فلو اشترت جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب رجلا باعها فلا شيء فيه  
 وهكذا لو اشترت جواقي بعشرة آلاف درهم ليواجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخره لانه اشترت  
 للغة لا للتجارة وكذا ابل الحمامين وحمر الكاوين وغازية شامل للعقار فلو اشترت ارضا مصرية او  
 حراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكوة الا انها لا يجتمع مع المعرف والخراج فلا يجب الزكوة  
 فيها ومن عذر انها يجب مع المعرفية الكل في المحيط [عند تملكه] اي تملك المالك ذلك الغير  
 فلو ملك مرقا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يتصرف فيه [بغير الارث] اي بسبب اختياره فلو ملك  
 مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا  
 ملك بالتبرع كالهدية والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف  
 رحمه غلظا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [اذا بلغ] ظرف  
 يجب الاستفادة من الامتناء [قيمه] اي ذلك الغير [نصابا] حاصلا [من احداهما] فلا يلزم ان يبلغ من  
 كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [انفع للفقير] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه  
 انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تملأه فالملك مخير ومن ابي  
 يوسف رحمه يقوم بما اشترى به ومن عذر يقوم بالنقل الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع  
 الغرض ولا موضع المالك وقت التحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار واما خص  
 القيمة اشعارا بانه لو اشترت عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال التحول عليه وهو لا يماضي مائتي  
 درهم مضروبة فلا زكوة فيه الكل في المحيط [ويجوز دفع القيمة في الزكوة] اي بحسب جزء من النصاب  
 سواء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندها ويوم الوجوب عنده على ما قال  
 بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب

وبالفعل يتعين ففي ما بقي فغير من السحطة قيمتها ما أتى درهم يوم الوجوب خمسة اقتره بلا خلاف  
 وبحرزه عند خمسة دراهم وان تغير المعرب بعد الحول وأما عندهما فان زاد بعده القيمة الى اربع مائة  
 فعقوبة درهم وان نقص الى مائة فله درهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض  
 بلا خلاف وبحرزه عند خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر وأما  
 عندهما وفي قول عنده عقوبة درهم أو دراهم ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط  
 ثم قال للاختصار [و] بحرزه دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة]  
 اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعقود] والخراج [والنذر]  
 كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظم اذا نذر بدينار هاتين يوم النحر فحضر بمائة  
 مميّنة تبلغ قيمتها قيمة هاتين ومطين لا بحرزه كما لو نذر بأهداء هاتين واعتاق عبيدين وفي وصية  
 فليصحبان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي حوازة خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر لم يصح بدل  
 عن الواجب كما ظن [والا] بحرزه مع وجود المنصوص عليه كما في للمعسر وغيره [والهلاك] اي هلاك  
 النصاب اربعه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بخصته] اي الهلاك وان كان  
 بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكرمانى فلو هلك من ثلثين ومائة من  
 الغنم ما صرف الاربعين لكن الواجب شاة والكلام مفسر الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله  
 اُعتولف منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم احتبدال غير الحجريين  
 استهلك كما في الظهيرية وأما احتبدالهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [والزكوة]  
 واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العقود] لغة الزائد على النفقة وهوعا ما زاد على النصاب  
 فلا شيء فيه احتمانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا  
 والى العقود النصاب فصاعدا عند ابي يوسف وح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر روح واما صبي  
 عقرا لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لما يقتضيه فقال [فيجب بنت  
 مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة صفر من اربعين] بعيرا فيصرف الهلاك الى ما سواه خمس و  
 صفرين بعير لان الزوائد اربعة صفر واحد صفر من نصاب يليه ست وثلثين فيبقى الخمس والعشرون  
 فيجب بنت مخاض وهذا عنده وأما منه غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا ما من ست وثلثين كما  
 قال ابراهيم وح او من اربعين كما قال محمد وزفر روح فان الهلاك يصرف اوله الى اربعة صفر ثم الى  
 ما يليه من النصاب اذ اليها معا فأن دفع ما ظن ان الاولى عقوبة من خمس وثلثين والبعير اسم جنس  
 يقع على الذكر والانثى ويطلق على البختي والتجيب وهو ان يكون ابوه مريضا و امه غيره كما في  
 العبادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بغراه او توليد ابوه ابوة او ميراث او غيره  
 [وسط الحول] بالمسكون فيضم السادات ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب]

من جنسهم اربعون درهما زاد على ما يبتنى منه ثم يزكى من النخل وفيه اشارة الى ان المستفاد من  
الحول لا يضم بل يختلف له حول آخر اجمالا والى انه لا يضم اذ لم يمكن له نصاب وذا بلا خلاف  
ثم اشار الى بيان ماهو من جنس النصاب من الحجريين والعروض لا السوائيم وقال [ و ] يضم  
[ الذهب الى الفضة ] وبالعكس [ بالقيمة ] لتمام النصاب عنده وبلاجزء والوزن عندهما وفي  
رواية عنه وعن ابي يوسف رح انه رجح الى قوله وثمره الخلاف في صورة ذهب مفردة مثاقيل قيمتها  
مائة و خمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل  
الاجزاء مائة درهم فضة و عشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده  
والصحيح الاول فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقائق وشبهه [ و ] يضم [ العروض ]  
اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائيم [ اليهما ] اي الى الذهب والفضة [ بالقيمة ] قيد المشكلتين  
مثل [ لتمام النصاب ] فيزكي عن قبلة نقطة للتجارة وجمعة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم  
وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشارة بان الحجريين لا يقومان  
فيهم بقيمتها الى قيمة العروض بل بعكس كما قالوا و اما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر  
كما في النخعة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال غير الحجريين  
كما في المقائس وغيره نعلي هذا كان عليه استثناء الحوائث الا ان يقال ان الالام للعهد [ ونقصانه ]  
اي نقصان النصاب [ في ] اثناء [ الحول مدبر ] بفتححتين والسكون اي باطل غير مسقط للزكوة  
وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لزيد رح والى انه لو كان  
له اربعون شاة مانت في الحول فقيمة الزكوة اذا كان صوفها مائتي درهم والى انه لو كان له معبر  
فتخمر ثم تحلل انقطع لان الخمر ليست هال كما في الزامدي [ و ] جاز له نقدبها لحول [ اي الى  
حول ] اذ اكثرت منه [ لذي نصاب ] اي جاز للمالك نصاب او اكثرا ان يؤدي زكوة سبعون كنبيرة قبل ان  
تجى تلك السنون فلو ملك للمال لم يرجع الى الفقير كما في الزامدي وذكر في المحيط انه لو ادعى  
زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدع عن الذهب اذ التعيين فيبر صحيح ومن ابي يوسف  
رح عليه زكوته واختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [ و ] جاز نقدبها [ لنصب ] اي الى  
نصب [ لذي نصاب ] اي جاز للمالك نصاب واحد ان يؤدي زكوة نصب كنبيرة والكلام مهير الى انه  
لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجمالا فلو عمل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام  
اخذه كما في الزامدي \*

[ فصل \* وينصب العاشر ] متناقفة شاملة لعاشر اهل العدل والجور وهو

أخذ العشر من عرفت القوم اعزهم شعرا بالضم فيها اي اخذت منهم العشر وشريعة من نصبه  
الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنتهم على اللصوص كما في الكرماني وغيره من المتداولات



وانما سمى به للملاحظة الحربي في ذلك دون العلم والدمي ولمى ما فكرنا من المعنى الفرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [ على الطريق لاخت زكوة التجار ] للمسلمين أو غيرهم وانما سمى بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتعهد الجيم أو كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العشر مأمور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديثه [ بان لقيتم ماعولاً فقتلوه ] معناه يترك للغرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله تغليب [ فيما حل ] العاص [ من المسلم ربح العشر ] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ ومن الدمى ضعفه ] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معها فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم يأخذ منهما شيئاً لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكسب النصاب كما في التحنف [ وصداق ] اي العلم والدمي [ مع تحليفهما ] في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح ان التحليف لا يفتقر كما في مآثر العبادات [ ان انكر الحول ] اي ان انكر العلم والدمي تمام الحول ولو حطهما كما في الاستفادة وسط الحول [ او الفراغ ] اي انكر فراغ الدمة [ من الدين ] المطالب به من عبد [ ازادعيا اداؤه ] اي ربح العشر او ضعفه [ الى عشر آخر يعلم ] في هذا الحول [ وجوده ] لان الامين يصدق بما اعبر الابهام هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال [ الى عشر ان كان ] في التداولات فيحتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يفتقر وهو الاصح لانه قد يبيع كما في التبرعات فيلوجه به بل حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [ او ادعيا اداؤه ] في مصرهما [ ان نقير ] مثلاً [ في غير السوائيم ] اي الاموال الباطنة فلو ادعيا الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيهما من الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاولى والثاني سياسة مالية كما في الكافي وغيره [ و ] يأخذ [ من الحربي العشر ] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصيباً [ ان لم يعلم ما يأخذون منا ] اي مقدار ما يأخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن عام نفس الاخ لا منهم [ وان علم ] ذلك [ أخذ مثله ] قليلاً او كثيراً تحقيقاً للمجازاة وفي رواية لا يأخذ من القليل لانه عقر [ ان كان ] ما يأخذون منا [ بعضاً ] فان كان كلاً لا يأخذ اصلاً لانه عذر كما في الاختيار وقيل يأخذ كلاً زجراً لهم وقيل يأخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا \* ثم ابغضه ما منه \* كما في المحيط [ ولم يأخذ منه ان لم يأخذوا منا ] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر الحول او افراغ من الدين يأخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا يأخذ منه شيئاً كما في المحيط [ وعشر حصر الدمى ] لا يتخلو عن تمام فان المعنى اخذ العشر نصف عشر قيمة حصره ويعرف القيمة من اهل الدمة وانما يأخذها العلم لانها من الملبى فلم يمكن في حكم العين

وَالْأَمَانَةُ لِلْعَهْدِ فَيُغَيِّرُهَا تَعْفَرُ إِذَا كَانَتْ لِلنَّجَارَةِ وَفِي حُكْمِ الْخَمْرِ جُلُودُ الْبَيْتَةِ [لَا] يَعْفَرُ [مَعْنَى مَوْجُودَةٍ] لِأَنَّهُ مِنَ الْقِيَمَى فِي حُكْمِ الْعَيْنِ وَقَالَ زُهَيْرٌ رَحِمَ يَعْفَرُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَ يَعْفَرُهَا مِنْ مَرَبَهَا جَمْلَةً وَ[لَا] يَعْفَرُ [أَمَانَةً] لِمَا مِنْ أَوْ ذَمِي مِنْ بَشَاعَةِ أَوْ دُودِيَّةٍ أَوْ مَضَارِبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذَا التَّاجِرُ لَيْسَ بِمَالِكٍ فَلَوْ بَلَغَ يَصِيبُ الْمَضَارِبَ مِنَ الرِّبْحِ نَصَابُهَا عَفَرُ [وَعَفَرُ الْحَرْبِي] عَفَرًا [ثَانِيًا قَبْلَ الْحَوْلِ جَائِيًا مِنْ دَارِهِ] وَهَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يَخْلُونَهُ مَا فَلُوهُمْ لِمَ يَخْلُونَهُ فَلَمْ يَعْفَرُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ وَهَذَا قَيْدٌ بِالْحَرْبِيِّ إِذَا لَا يَعْفَرُ لِلْمَلِكِ وَاللَّسِي فِي حِنَةِ الْأَمْرِ وَمَعْفَرُ كُلِّ عَشْرِينَ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي إِذَا لَمْ يَعْفَرِ الْأَوَّلُ وَقَوْلُهُ ثَانِيًا أَيْ غَيْرَ مَرَّةٍ فَيَعْفَرُ فِي مَنَةِ كُلِّمَا جَاءَ مِنْ دَارِهِ وَلَوْ فِي مَنَةِ عَشْرٍ مَرَاتٍ وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْحَوْلِ مِنْ قَبِيلِ التَّجَادُبِ فَانَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَفَرٍ وَجَائِيًا فَإِذَا لَمْ يَعْفَرِ فِي هَذَا الْحَوْلِ لَمْ يَعْفَرِ بَعْدَهُ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ جَائِيًا مِنْ دَارِهِ مَشْعُرٌ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَدَّدَ فِي دَوْلَتَا نَمَ مَرَلَى الْعَاثِرُ لَمْ يَعْفَرِ ثَانِيًا وَهَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُونَا مِنَّا أَوَّلًا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُمْ يَخْلُونُ فَيَعْفَرُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ مَرَّتْ تَجَارِعُ عَلَى عَاثِرٍ جَمَاعٍ وَخَبَرَاتِهِ مَرَدِي وَطَنَ الْعَاثِرِ أَنَّهُ مَرَدِي وَارَادَ تَفْتَحَهُ فَإِنَّ كَانَ فِي الْفَتْحِ مَرَدِي التَّاجِرُ صَدَقَ مَعَ الْبَيْسِيْنَ وَالْأَيْفَتَحَهُ الْكُلَّ فِي الْمَيْسِطِ [رُغَيْسُ مَعْدَنٍ ذَهَبٍ] أَيْ إِحْدَى الْخَمْسِ مِنْ مَعْدَنِهِ وَجُوبًا وَإِنْ قُلَّ وَبِهِ أَشْعَارُ بَانَ فِي الْخَمْسِ لَا يَشْتَرُ النَّصَابُ وَلَا الْحَوْلُ وَلَا سَائِرُ شُرُطِ الزُّكُوفَةِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْغَنِيمَةِ كَأَغْيَرِ الْبَيْتَةِ فِي التَّخْفَةِ وَأَمَانَتُهُ كُلُّ دَرَاهِمٍ لِأَنَّهُ جَوْهَرُ أَوْ دَعَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلْقِهَا وَهُوَ مَنْقُوعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطِعَ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالرَّصَاصِ وَالنَّحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَمَنْعَ كُلِّهِ وَاللَّحْمِ وَالْقَبْرِ وَالنَّفْطِ وَمَالِيسٍ شَيْءًا مِنْهُمَا كَاللُّؤْلُؤِ وَالْفَرُوزِ وَالْجَمَلِ وَالزَّاجِ وَغَيْرِهَا كَمَا فِي الْعَبُوطِ وَالتَّخْفَةِ وَغَيْرِهَا لَكِنِ الْمَطْرُزِي حَصَّهُ بِالْحَجَرِ وَالْطَّافِرَانِي فِي الْأَصْلِ أَمَّ لِمُرْكَزِ كُلِّ شَيْءٍ [أَوْ] مَعْدَنٍ [لِحَجَرٍ] فِي الْأَنْطَبَاجِ كَالْفِضَّةِ [وَجَدَ فِي أَرْضِ خِرَاجٍ أَوْ عَفَرٍ] الْأَخْصَرُ فِي أَرْضِنَا مَوَادَّ كَانَتْ جَبَلًا أَوْ مَهَلًا أَمْوَاتًا أَوْ مَلِكًا وَاحْتَرَبَهُ مِنْ دَارِهِ وَارْضَهُ وَارْضَ الْحَرْبِ [وَبَالِيَهُ] مِنْ أَوْبَعَةِ ائْتِمَاسٍ [لِلْوَاجِدِ] أَنْ لَمْ تَمْلِكِ الْأَرْضُ [كَأِذَا وَجَدَ فِي أَمْوَاتٍ] [وَالَا] تَكُنْ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ [فَلِمَا لَكُمَا] أَيْ فَالْبَائِي نَالِكُ الْأَرْضِ مَوَادَّ كَانَتْ دَارًا أَوْ غَيْرَهَا وَهَذَا عِنْدَهُمَا كَأَنَّ مَرْحَ الطَّافِرَانِي وَأَمَّا عِنْدَهُ فَبِهِ تَفْصِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ [وَلَا شَيْءَ] مِنَ الْخَمْسِ وَغَيْرِهِ لِغَيْرِ الرَّاجِدِ [فِيهِ] أَيْ الْعَلَنَ [أَوْ] وَجَدَ فِي دَارِهِ [وَمَا فِي حُكْمِهَا كَالْمَزَلِ وَالْحَانُوتِ] [وَلِي أَرْضَهُ] كَرَمًا وَغَيْرِهِ [رَوَاتَانِ] فَفِي الْأَصْلِ لَا شَيْءَ فِيهِ وَفِي الْجَمْعِ خَمْسُ [وَلَا شَيْءَ فِي لَوْلُؤٍ] هُوَ جَوْهَرٌ مَضْمُونٌ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَطَرِ الرِّيحِ الْوَائِعِ فِي الصَّدَفِ الَّذِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَلِكِ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى اللَّوْلُؤَ فِيهِ كَأَنَّ الْكِرْمَانِي [وَلَا] فِي [مَعْنَى] عَنْ مَعْدَنٍ أَنَّهُ فِي الْبَحْرِ مِنْزِلَةُ الْحَشِيشِ فِي الْبَرِّ وَقِيلَ صَعْبُ شَجَرٍ وَقِيلَ وَدُ الْبَحْرِ وَقِيلَ عَثَى الْبَقَرِ الْبَحْرِيَّ وَقِيلَ رَوَتْ غَيْرَهُ كَأَنَّ الْكِرْمَانِي وَقِيلَ فِي دَابَّةٍ وَقَالَ ابْنُ سِينَا إِنَّ الْكُلَّ بَعِيدٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَيْنٍ فِي الْبَحْرِ وَيَطْفَرُ وَيَزِي بِالسَّاحِلِ كَأَنَّ فِي حُلِّ الْمَوْجِ وَأَمَّا غَضَمَا

بالبحر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذهب أو فضة كما في المحيط لانهما خمساً عند أبي يوسف ورح كما في النصف لكن في الكافي أن هذا الخلاف جار في كل حلية يستخرج من البحر فالأول أن يقال وما في البحر كالؤلؤ وغيره [ وبيروزي ] وياقوت وراج وغيرهما [ مما وجد في جبل ] فلا يخمس شيء يستخرج من أرض بلا ملاح نأراً قليلاً كان أو كثيراً وجد من معمل أو كلاً كما في النصف وإنما قيدنا بالبحر كالخشب والجبل لأنه يخص من ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية وغيرهما وذكر في العلم أن الزبيد يخمس عند خلافاً لأبي يوسف ورح ولا شيء في المائع بلا خلاف كالنقط [ وكنز ] في أرضنا موسى الأصل مال دفنه الإنسان في أرض [ فيه صمة الإسلام ] أي علامة مثل آية من القرآن أو كلمة الفهادة أو اسم ملك من ملوك الإسلام والصمة مصدر وصمه أي أثر فيه يعني فإلهام موسى من الرائد ذكره ابن الأثير [ كاللقط ] أي أن يعرف من أبواب المساجد والأصواق زماناً يظن أن صاحبه يطلب فيه فإن لم يجد صاحبه ذلك أن يصدقه من نفسه فقيراً ومن غيره غنياً بغير الضمان والنقط بضم اللام وقسم الغاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الأرض وتام الكلام يأتي و [ ما فيه صمة الكفر ] من الكنز كالصنم [ خمس ] وباليه للواجد [ ولو صغيراً ] أو مهلاً أو ذمياً ويحترق من الحربي المستامن إلا إذا عمل بأذن الإمام [ و ] شرطه [ أن لم تملك الأرض ] أي أن كان الأرض غير مملوكة للجبل والغارة ونحوهما وهذا قيد ما فيه صمة الإسلام والكفر جميعاً كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن أنه قيد ما يليه [ والـ ] يكن الأرض أي أرض خمس ما فيه غير مملوكة [ فليست له ] أي الباقي من الخمس لصاحب الخط والخط بالكرم أرض يحتطها إنسان بأن يحط عليها خطأ ليعلم أنه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصباح ثم أشار إلى المراد بقوله [ أي المالك ] لهذه الأرض من قبل الإمام [ أول الفتح ] أي في أول زمان فتح الإسلام تلك البلدة إن كان المالك حياً والـ طورته ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وإن تداولته الأيدي كما في المحيط وإن لم يعرف المختط له ولا ورثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره أبو اليسر ويصرف إلى أقصى مالك يعرف له في الإسلام وهذا كله متدهماً وأما عند أبي يوسف ورح فالباقي للواجد وهذا إذا تصادف أنه كنز فلو قال صاحبه أنا وضعته فالقول له لأنه في يده كما في الزمدي ولم يذكر مالك له صمة أصلاً فقبل أنه في حكم صمة الإسلام وقيل صمة الكفر كما في الاختيار [ وركز صحراء دار الحرب ] أي معدن ذهب ونحوه في أرض غير مملوكة لأحد في دار الحرب كلفارة فإن الركا اسم للمعدن حقيقة وللكنز مجازاً كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي أن يراد به الكنز من أي شيء الإسلام إذا وجد المستامن كنزاً في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لأن في هذه غلداً كما في المحيط لكن فيه من القنوري أن الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان في الحكم وفي السوط أن الركا يتناولهما وكلام المغرب يحتمل السبوط والمحيط جميعاً فلا يعدن

ان يراه بالركاز ما في الصخرة من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان [كلمة مستأنس] اي لمسلم دخل دارهم بالمان [وجه] اي وجد ذلك المستأنس الركاز العامل للمعدن والكعور وفي ذكر المستأنس افعار بأنه لو دخل متلصص دارهم وجد في صحرائهم ركازاً فهو له بالطريق الاول كما اشار اليه في التحفة [وان وجد] المستأنس من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [وده] اي الركاز [من مالكمها] اي الدار ولو لم يرده و اخرجته الى دارا كان ملكاً له ملكاً حيثما كان في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في النصف واما اسند الوجدان الى المستأنس لانه لو وجد متلصص فهو له كما في الزاوي [وان وجد] في دار الاسلام بقرينة السابق [ركاز] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المتأني لان ما وجد من الكعز في صحرى دارهم لا يخمس بملا خلاف [متاعهم] بالجر على الامانة بياناً للمعنى المجازي كما انه المتاع بياناً لسبب الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من مروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما موهى المحربين متاعاً ومرفاً كل ما يلبسه الناس وبمسطه كما في العيادي و اختلف المأثري في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرماني [في ارض لم تملك] كلفازة [خمس و باقية له] اي للواجد واما في ارض تملك فللمسقط له وهذه المثلثة وان همت مما سبق الا انه ذكرها تبعاً للمهادية لبصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع و غيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشر في تطهير المالك من الاثام و اطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [و في عمل ارض] ولو مفاضة والعمل لعاب النحل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الحضر في قول كافي الظهيرية والظرف خبر لمبتدأ متأخر هو عشر [عشيرة] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [او] عمل [جبل] عشري احترازاً عما في الخزائن ان لا يقع في الجبل في رواية والا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للماء [او ثمره] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لغوي متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرماني وذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم ليل ما يحطط من اثمار الشجر وبه اشارة الى ان لا يقع في ثمر شجر في دار رجل فانها ليمنت عشيرة و ان كان البلدة عشيرة كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيان والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال احمد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشر فيه وهو احب عند ابي اللبث كما في المحيط لكن قال الترمذاني ان كان الامام يجمعه ففيه العشر والا فلا ومن ابي يوسف والحسن رح لا مشر فيه لانه باق على الاباحة واما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج من ثمر في الحكم [وما خرج من الارض] العشيرة مما يستنبته الساس عادة من اصناف المحبوب والبقول والرياحين

والفراخه والارواد وقصب السكر والادوية والبنور وفيه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما مرح به والى انه هجر ما اكل كما قال ابو حنيفة رح وذهب ابو يوسف رح الى انه هجر ما اكل موق كفاية الرجل ومياله وقال عهد رح ان ما اكل حسب عليه من تسعة اصفارة كما في المحيط وذكر الترمذاني ان لا يسمعه اكل شي منه حتى يؤذنه هجرها وقيل هذا اذا عزم ان لا يؤذنه فان مزق فلا بأس باكل تسعة اصفاره والكف احوط من ابى حنيفة رح ان اكل قليلا قليلا بالعرف فلا شي عليه قال الفقيه به فاكل كما في الضمرات والى انه لا يفتقر يكون الارض ملكا والخارج معالجا فلو نبت في ارض غير مملوكة هجر ومرتفصيه والى انه يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون والمكاتب والمذون والمديون كما في الخزانة فالدائن لا يمنع الجوعب حكما في ظاهر الرواية طو ما في المبسوط والمتبادر ان يكون العسر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا وهذا عندنا وقال انه على الدافع والمزارع جميعا وعلى المعتاجر ولا خلاف انه على المعتبر كما في الننف [ وان قل ] ذلك العمل والتمر والخارج فلا يفتقر له نصاب حكما قال ابو حنيفة وقرر رح وهو اولى كما في الكرماني وهو الصحيح حكما في التحفة واما عندنا فلن يكون الخارج مما لا يبقى منه فلا شي فيه مثل الفروع والشمشوط والتفاح والمشمس والثوم والبصل والكان مما يبقى فان كان مما يهرق وبكال كالتمر والعنب والرومان والعناب والتين والسنطة والغبير والذرة فلا شي فيه الا اذا بلغ الغا وما نبت منا والكان مما لا يهرق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند ابى يوسف رح قيمة ما ذكر من ادنى ما يهرق من نحو اللين وعند عهد رح خمسة امثال من اقل ما يقدر به نحوه فنصاب القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثمائة من والزعفران ونحوه خمسة ابناء فانه قدر بالادوية والبرطل والحمل وبالدرهم والاعتار والناء [ مقرر ] واجب ذكره وقته في الحبوب ظهورها عندنا ودقت البصاد عند ابى يوسف رح ودقت التنصيف في الخطائر عند عهد رح فيضمن على الجلاب لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في استجنيس وظاهره مغير الى انه لا يحمل به قبل الزرع وذا بلا خلاف وكذا قبل النبت وذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح ويجوز التعجيل بعدنا اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو اجتمعت انواع من جنس يؤذي من كل حصته وهذا عندنا واما عند عهد رح فمن الوسط كما في المحيط والاطلاق دال لمن ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال عهد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه على الفرد ومن ابى حنيفة رح ورايتان كما في سجدة ثلاثة الترمذاني [ ان حقا ] اي ذلك العمل والتمر والخارج [ منب ] اي ما جار كالانهار والادوية في اكثر السنة فان حقا في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاحتيار [ او مطر ] او ثلث او برود فالجواب اشل [ الا في نحو حطب ] في عدم استغلال البساطين والاراضي به عادة فيدخل فيه القصب الفارسي والحشيش والمعف والنبن ونحوها فلو اتخذها شجرة او مقصبة او منبتا للحشيش ففيه العشر [ وفيما ] خرج وان قل

[ نصف مهر ] عنده كما قال في نصابه [ ان مقي ] الخارج اكثر الحول [ بغرب ] اي دلو عظيم  
يدهره البقر [ او دالية ] اي ما يدهره البقر وهي جلع طويل يركب تركيب ملاق الارز وفي راحه  
مغرفة كبيرة كما ذكره المطرزي [ بلا رفع مؤن الزرع ] يضم اليهم وفتح الهرة جمع المؤنثة معكمه ملن  
فعولة على الاصح وهي الثقل والعنق بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر وكري الانهار  
وغيرها وفيه تصريح بما علم ضمنا كما في قوله [ و ماء السماء ] اي ماء الانهار والبحار والامطار [ و ]  
ماء [ العيون ] الواقعة في ارض عفرية [ و ] ماء [ البشر ] المحفورة فيها [ عفرية ] اي منحوب الى العفر فانه  
حصل منه لما كان منها في ارض خراجية فخارجي فلما انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت  
بماء العفر صارت عفرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الرطوبة كما في المحيط ولو  
سقيت مرة بالعفري ومرة بالخارجي ففيه العفر لان فيه معنى العبادة كما في التورثاني [ و ماء انهار ]  
جمع نهر بالمكون والفتح مجرى الماء [ حرقا ] من مال الخراج [ العجم ] اسم جمع واللام للعهد  
اي بعض ملوكهم كغداديين وكيانيين واهكانيين وحمانيين وآخرهم يزد جرد المقتول في خلافة عثمان  
بن عفان رضي الله تعالى عنه [ خراجي ] وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنهى الملك فان كسره  
حقرة من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مرو رود ونهر يزدجرد والخارجي منحوب الى  
الخارج وهو في الاصل ما حصل من ريح ارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم صبي به ما يخله  
السلطان فيقع على الضريبة والجزية ومال الفخ كما في الازمير وفي الغالب يختص بصرية الارض  
كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة لعفري والا فخارجي [ وكذا ] اي مثل ماء انهار  
العجم في الخراجية [ الانهار ] اي ماء الانهار [ الاربعة ] جيمون نهر بلخ او ترمذ وبيجون نهر خجند  
او الترك او الهند ودجلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق [ عند ابي يوسف رح ] في رواية  
عنه [ لا عند محمد رح ] وذكر شيخ الاملام من عهد ر غ فيها روايتين كما في المحيط الادرك الانهار  
الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنهى ينشق من هذه الانهار [ و ارض العرب ] بلادها نحو تهامة  
وحجاز ومكة واليمن وطائف وهران والبحرين ثنية البحر ارم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما  
في قاضيخان لكن في التقويم ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز واما مدينة منه وقيل من نجد  
وذكره لزيادة الايضاح الا فقد جاز الاحتفاء منه بقوله [ و ما احلم اهله ] من بلد طوعا بلا تمل  
ولا دعوة الى الاسلام او كرامتها اقر اهله عليه في الصورتين مثل مكة كما في النتف [ او ما فتح تنوة ] اي  
فهر بالسيف منه اصل اهله او لا والعنوة بالفتح اسم من العنوب بالضم وهو الذلل والخضوع كما ذكره  
المطرزي [ وقد قم بين جيشنا ] المحملين احرز به عما اذا قم بين قوم كلذين غير اهله فانه خراجي كما في  
النتف ولو قال بيننا لكن شاملا لما اذا قم بين قوم محملين غير جيشنا فانه عفرية لان الخراج لا يوظف  
على اللحم ابتداءه وشاملا لافل الجيش واكثره فانه اربعماية عند ابي حنيفة رح ومن الحسن اربعة



الانصاف ومن عهد روح اهل منه إلا ينذر الأرض وما يقوت نفسه ومياله إلى قابل كما في المحيط [أما]  
 خراج [موظف] بالامانة ويجوز ان يكون وصفاً ويسمى خراج الوظيفة والقاطعة ايضاً وهو غير معين  
 من النقد از الطعام بوضع الامام عليه كائنت باسم عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار إليه بقوله [كما وضع  
 عمر رضي الله تعالى عنه] او عماله باسمه [على اهل العراق] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل  
 الجديفة مشرفاً فصحه وبلغ منها وستين ألف جريب ثم وضع بامره [لكل جريب] بالفتح وهو ستون  
 ذراعاً في متين بذراع لللك سبع قبضات كما قال عهد روح واما لم يفصره لانه قال شيخ الاسلام انه  
 تقلد جريب اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن  
 في المصبرات اراد بالملك انوشيروان وبيع قبضات تلك الصبح مع زيادة ايهام موضحة في كل قبضة  
 وفي اللنية قيل ان القبضات فينصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة  
 اربع اصابع وفي الزاملدي قيل الجريب ما يمح فيه ستون منا من السنطة وقيل خمسون و اريد  
 بالجريب بقرينة ما يأتي ما يزرع فيه مثل السنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجاراً غير مشجرة  
 كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجاراً ولو مشجرة كما في فاضيلان وغيره [يلبغ للماء] اي جنس الماء  
 وان كان العهد اصلاً فلم يلبغ ماء الخراج اما او عامين والسماء يحقيه لم يسقط الخراج لانه منزلة ماء  
 النهر وفي ذكر الله اشعار باصلته حتى لو بلغ الأرض السبعة وجب الخراج لانها تنزل بالماء كما في المحيط  
 [صاح] كان في هذه صلى الله عليه وسلم مقدراً ما فيه بأربعة المداد وتامه في الفطرة [من براو  
 شعير] احتمل ان يكون مغيرا إلى ان خراجها منها وإلى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والذعن  
 وغيرها وهو الصحيح وفي رواية من يركا في الزاملدي وغيره [ودرهم] بوزن سبعة فيمير إلى ان الرواد  
 وزن مكة [ولجريب الرطبة] بالفتح الاحصت الرطبة [خمسة دراهم] وفيه اشعار بأن لا شيء في اليابس  
 وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضاً لانه مطل الأرض الخراجية [والجريب] [الكرم] اي ارض تحيط بها  
 حائطها اشجار العنب [والجريب] [الختل] وغيره من الاشجار المشمرة [متصلة] تلك الاشجار التي  
 للعبب والنمر وغيرها بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ضعفه] اي ذلك وهو مشمرة دراهم لما فيها  
 من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في فاضيلان [ولما سواه] ذلك من اصناف الاجربة  
 كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [والبستان] اي ارض يحوط بها حائط فيها  
 اشجار متفرقة مسكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس  
 ويشكل ما ذكرنا من مشجرة غير مشمرة [ما يطبق] من الثلث والربع وغيرها قالوا غاية الطاقة  
 نصف الخارج كما في المصبرات فلو كان الأرض لا يطبق ما وثقه عمر رضي الله تعالى عنه لعله الربع جاز  
 المقصود منه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة  
 الموظف إلى المقامة وبالعكس ولو زاد الامام عليه ابتداء جاز عند عهد روح وعن ابي يوسف روح



روايتان ولا يجوز عند أبي حنيفة رح على الصحيح وانكلم مغير الى انه لم يتكرر بتكرر الخارج والى ان الدين لم يمنعه والى انه وجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعل للمالك خلافاً لـ محمد رح الكل في المحيط واكل الخارج في المحيط في الحقل والمحزمة كافي المقاصة على ما في التمر تاشي والى انه لا يجوز ان يظفوا في الارض كلها شيئاً من الدواحم في الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ ولا خراج لو انقطع ] في اثناء الزراعة [ الماء من ارضه ] اي ارض الخراج وما تقرر ان المفهوم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لا يبلغ الماء اصلاً [ او غلب ] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذائلاً [ اصاب الزرع الله ] حماية لا يمكن التحرز منه كالبحر والبرودة والجرق والفرق او ارضية ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصم انه اذا اصابته الله ارضية لا يحق الخراج فيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع الله في بعض الحول فلا تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان يعتبر زرع الحنطة او الفعير او اي زرع كان كافي المحيط والى انه لم يحق بالموت لانه دين وقيل يحق كافي التمر تاشي [ ويحب ] الخراج [ ان مطلقاً ] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [ مالمكان ] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم باع الخراج من الاجرة يدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد يبيعها ويأخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كافي المحيط [ ويبيع ] الخراج على الارض [ ان اسلم المالك ] فان اهل المراد احلوا ولم يوضع الخراج منهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من التفت [ او شرها ] اي ارض الخراج [ مسلم ] من ذمي او مسلم فيؤدي المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كافي المحيط وفيه اشعار بأنه على المشتري اذا بقي من المنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينقض حبه ولا يهي كالبيضاء كافي المضمرات [ وان شري الكافر ] الذمي ارها [ عصرية من مسلم وضع الخراج ] عليه بعد القبض وبطل العرف وعند أبي يوسف رح صرف مشرواً وصرف الى مصرف الخراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكوة والله اعلم \*

[ ففصل \* مصرف الزكوة ] اي مسلم يصح في العريضة مصرف الصدقة اليه فالصرف اسم مكان والزكوة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والتذبر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيرها ويحتشبه منه ما باعده الحاهر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما يأتي في جهاد من مصرف الخراج والخصم

وإنما اعتبر هذا الاسم للاشعار بأنه لا يجوز له أخذ الزكاة بجبر علم المالك ولا المطالبة ولو أخذ ضمن قضاء وأما ديانته فيرجح أن يجعل له ذلك إذا لم يكن من قرابته من هو أوج منه كافي للنية [انفقير] من فقر مقدرًا فإنه لم يقل إلا انتقر فهو فقير ذكره ابن الأثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشرعية على الصحيح ما أشير إليه بقوله [أي من له مال دون الصواب] أي غير ما يبلغ نصابًا قدر ما أتى درهم أو قيمتهما فاصلاً حاجته الأصلية سواء كان نسياً أو لا فاللام للعهد والاطلاق دال على أن الصحة والاحتساب غير مانعين للدفع إليه كافي الاختيار [والمسكين] من المسكين فكأنه مأكس من الجهد غير متحرك فهو مفعل يحتوي فيه المذكر والمؤنث وقد يقل مسكينته ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال [أي من لا شيء له] من المال ومنه أن الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كافي الزاوي وقيل هو من له أدنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم أو قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كافي المضمرات وقيل كلاهما بمعنى كافي النظم والفائدة الاختلافات في الرفع والوصية [وعامل الصدقة] من العاشر وعبره والعمل فعل من الأمان بقصد فهو أخص من الفعل ولذا لم يستعمل في المحررات كافي المقدرات والصدقة من الصدق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا النكرمة لأن بها يظهر صدقه في العبودية كافي الكرماني وذكر في الأوامر أن تركه يدل على قوة في المني قولاً وفعلًا وسمي بها ما يتصلق به لأنه بقوة يرد البلاء وقيل لأن أول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة إليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لأنهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية [فيعطى] مما في يده من مال الصدقة [يقدر عمله] فلو ساع ذلك المال لم يعط له شيء ولو أدى إلى الأمان لم يحتج شيئاً كافي المضمرات والاطلاق مشعر بأن غناه غير مانع وكذا كونه هاشمياً وقيل لا يجعل له كما في الكافي وذكر في المنتقى أنه لو عمل فيها وأعطى من غيرها فلا بأس به وقوله يقدر عمله موافق لمختصر القلوبي وفيه اشعار بأنه يعطى أجر عمله بالغا ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعياله وأوراه في ذهابهم ومجيهم ولو ثلثة أرباع العشر [والكاتب] أي مكاتب غيره ولو غنياً فلو عجز حل ما أخذ كافي المضمرات وقال أبو الليث (ولا إلى مكاتب غني) والأولى هو الصحيح وألّا لا يجوز دفعها إلى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [فيعان في ذكربته] أي تخليصها من الرق وفيه اشعار بأنه ينبغي أن يعطى ما عجز عنه فيؤدي إلى عتقه والرتبة يعبر بها عن الجملة ويجعل اسماً للمملوك فاعفاه كما في كل الدارهم [ومديون] تقديمه على الفقير أولى من حيث أنه أولى منه بالدفع وللمد من عليه الدين من أي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في إصلاح ذات البين كما في الزاوي وقيل المصروف الدائن الذي لا يصل يده إلى مديونه

فانه الغارم كما في الذخيرة [ لا يملك نصيبا فاضلا من دينه ] اي مما احتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مدبرين ملك قوت شهر يساوي قيمته نصيبا فاضلا من دينه كما ياتي في الفطرة [ ر ]  
الذين [ في حبيل الله اي منقطع الفزاة ] اي الذين عجزوا من الحق بجيش الاسلام لقرهم ليجل  
لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذ الكعب يفعلهم من الجهاد فالفزة جمع الغاري وهو اوك موافقا للباقي  
و للقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالماء بهم القاف وباء التعدية بمعنى عجز عن السفر لهلاك  
النفقة او الدابة وغيرهما فاصله منقطع بالفزة فحذف الحار واستعمل استعمال المحصول وغيره [ عند  
ابي يوسف رح ] وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح لان حبيل الله تعالى وان لم كل طاعة الا انه خص  
بالفزة اذا اطلق كافي للمصبرات [ منقطع الحاج ] اي بالحاج الذين يحجون فانه رجا يطلق على الجمع وان  
كان في الاصل مفردا كما قال ابن لاثير مل انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافزاد [ عند محمد  
رح ] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كافي للمصبرات وغيره [ وابن الحبيب ] للمساو  
الكثير المعبر ممي به للازمته الطريق اي [ من له مال لا معه ] متناول للمعابر الغني رتبة الفقير  
يدنا فعليه الزكاة لا الاداء وله اهل الصدقة كافي الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه  
فينبغي ان يكون بمنزلة ابن الحبيب وللأثن الذي مدبونه مقر لكنه معسر فهو كابن الحبيب كما  
في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي النية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان  
يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا مل ما ورث من اصحابنا كافي الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص  
واما المؤلفة فلوهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اطعوا  
من الصدقة تقريرا وتحريفا وروا فمنسوخة بأجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التاويلات  
ولا يمتنع للمنعم زمانه صلى الله عليه وسلم مل ما قال بعض المتأخرين كافي النهاية [ فيصرف ]  
الزكاة [ الى الكل ] اي كل من المصارف المبيعة [ اذ البعض ] منهم كالدبون [ تمبكا ] اي صرف تبليط  
فلا يصر في بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اراد الصرف الى هذه الوجوه صرف  
الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيشأب للزهي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصر في معجون و  
صبي غير مراقب الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما ويصرف الى مراقب  
يعقل الاخذ كافي المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما سيخبر اليه وفي للمصبرات يصر الصدقة  
الواجبة الى صبيان اقاربه للعبيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف  
رح فلو اكل من في عياله ناولا للزكاة والفطرة جاز عنده خلافا لمحمد رح كافي النظم وعليه  
الفتوح كافي الخزانة وينبغي ان يكون العسر والنذر مل هذا الخلاف ويحتشئ منه اباحة الكفارة  
مل ما ياتي [ لا يني بينهما ولاد ] بالكرم مصدر يلد اي لا يصر في الولد وان علا الى الولد  
وان سفل مراه كان بالنكاح او المفاح [ و زوجية ] فلا يصر في الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ذلك وكذا العكس عنده خلافا لهما [ ومملوكه ] قنا او هيرة [ وميل امتق بعضهم ] خلافا لهما [ وغني ] غير هامل ومكاتب وابن مبيد وهذا تصريح بما علم سمنان ان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاعتبار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يوم ومالك لنصاب موجب للطهرة والاخصية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جاز الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه ابعاد بانه لو صرف ناديا الى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا اتفق كثير من ائمة بلخ رح بالمادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبروط لكن في المضمورات لو علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الجبايات جاز من الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة ومروق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمورات [ ولا ] الى [ مملوكه ] اي مملوك الغني غير للمكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولاه غنيا غالبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان مبداء زنا ليس في عياله كما في المحيط [ وطفله ] اي الغني نصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولها وما في قوله فهو صرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير ولد مر [ وبني هاشم ] من الههم وهو كمر الفخ الرغو وممي به مصر بن عبد مناف جد صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الشريد لاهل الحرم واطلاق بنهيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين النقط نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مملعين فقراء الاولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابن يوسف رح كما في المضمورات وفي شرح الآثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما ومن ابي حنيفة رح روایتان وبالجواز نأخذ لان الحرمة محصورة بزمانه صلى الله عليه وسلم [ ومواليهم ] اي معتققي بني هاشم ومن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط [ ولا ] الى [ ذمي ] للامم بالصرف الى فقرائنا فلا يصرف الى العربي والمردق وينبغي ان لا يصرف الى من يكفر من المبلة [ وجاز غيرها ] من قبل الاستخدام اي غير الزكوة من الطهرة والكفارة والنذر والتطوع [ اليه ] اي الذي عندهما خلافا لابن يوسف رح [ وان دفع ] الزكوة [ الى ] من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [ اي فنه او مكاتبه او غيره ] يعيدها [ وفي الزاهدي في العبد الغني اجزاء عندهما خلافا لابن يوسف رح ] وان ظهر موانع آخر [ من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او ولدا او كانا او غيرهما ] لا [ يعيد عندهما خلافا لابن يوسف رح ] ومن ابي حنيفة رح في الكافر وقراءة الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تحرى اما اذا عك فلم يتحرر وتحري فظن انه ليس بمصرف فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد

منده ولو ظهر انه بيد ارحمبي وفي الهاشمي روايتان ولا يحتوي في الولي والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصلق وقيل يرد على المعطي الكل في الزامه [ و ندب دفع ] مقدار [ ما يغنيه ] اي المدفوع اليه [ من السؤال يوما ] لان المقصود هو الاغناء من السؤال ولذا قال مفاخرنا من اراد ان يتصلق بغيرهم يتغني فقيرا واحدا ويعطيه ولا يغتري به فلوما ويرفقا على الاحسين كما في المحيط وفيه افعال بجوار السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاتب ولما لك خيمون درهما كما في فاضلغان [ وكرة ] هند العلماء الثلاثة [ دفع النصاب ] فصاعدا [ الى فقير غير مديون ] و غير معيل وقال زفر رح لا يجوز ومن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزامه انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يصرجه الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في حرف او معصية وقيل ابر حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزاه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [ و ] كرة [ نقلها من بلد الى بلد آخر ] وان كان الموكي فيه فالتعبد مكان الملك لا بالملك والتبادر من الضمير انه لا يحكره النقل قبل التحول كروي منه كما في المحيط [ الا ان قريته او ] شخص [ اخرج من اهل بلده ] فانه لا يحكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده اخرج او انفع بتعليم الفرائض وتعلمها والا فلا يحكره كما في النهاية ومن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريته ولا لغيره والا فقد اصاب كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الاقارب ثم للوالدي ثم للجيران وقال ابو حفص العكبر لا تقبل صدقة رقايتك مجانب حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته واخوانه ثم اولادهم ثم اعيانهم ومائته ثم احواله وخالاته ثم ذر ارحامه ثم جيرانه ثم اهل مكنته ثم اهل بلده كما في النظم والله اعلم \*

[ فصل في الفطرة ] يحذف للمناف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق

فيؤثر الى قولهم زكاة الراس فانه المصيب عند الجمهور [ من ] من [ بر ] اي حنطة [ و ] عين [ ما يخرج منه ] اي البر من نحو السويق والذبيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي النهاية ان للذبيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمرناهي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تعامل كظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الفدية واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الذبيق ثم البر كما في التمرناهي [ و ] عين [ زبيب ] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في النهاية [ نصف صاع ] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع ومنه صاع وهو قولهما وهذا الاختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يجمع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة رطلان وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع الصدقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع مروي في الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يجمع فيه ثمانية ابطال مما يستوي كيله ووزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب الا انه اقل من البرمكيا له اكبر منه فلا يحوط ان يقدّر بالبرمكيا انه متوسط بين الماش والعمير كما اشار المص رحمه اليه في الفرح [ ومن ] عين [ تمر وشعير ] وما يتخذ منه من المويق والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [ صاع ] مذكور وحاز ربع صاع من برود نصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن برود في التمرناهي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاهار اليه وقال [ وحاز ] مندة [ منوان برا ] وزيبا واربعة امناء من تمر وشعير وعند ابي يوسف ربح منا وثلاثة صفر استار او مثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا ومئة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والبنوان تثنية للمنا كالعصا وجميعه امناء واما المن فلغة ضعيفة تجمع على امنان فلاننا شرما وعرفا بهراة اربعون استارا لكن كل استار شرما اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا صبعة مثاقيل فللبنوان شرما عندنا منا واحد صفر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثنا عشر استارا ومثقال واربعة دوانق لزيادة داني في كل استار عربي وعند ابي يوسف ربح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز عند عبد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بأنه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزمدي انه يجوز عند الشيعين والاطالفة مشير الى انه يجوز مندة جملة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرعي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يجوز وقيل لا بأس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نغمة ومائة الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمرناهي [ ونجس ] الفطرة كالتمر واما في المجرد منه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [ على حر مسلم ] فتجب على المافر والمجنون والصبي وميتي ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادق عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه ومن ابي حنيفة رح حيث هو لان الرجوع بحببه كما في التمرناهي وذكر في المصبرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقبي مند ابي يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند عبد رح [ له نصاب الزكوة ] اي مأثنا درهم او قيمتهما مثلا فافلا من حاجته الاصلية كما في الكرمانني والاعتبار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوق الثلاثة من الثياب للفتاة والصيف وعلى فرحين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من الصالح وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزمدي وقال اكثر المؤلفين ان الكتب لا يعتبر لوقيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر اربعة كما في المصبرات

وان اشترى مقاراً قيمته نصاب لمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الغفلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعائلة سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اشميته ان ملك ما يدرهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمصبرات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحرم] لمن ملكه [الصدقة] اي الزكاة والعمر والفطرة وغيرهما [و] به [تجب الاشمية] في ظاهر الرواية ومنه ان فناء الزكاة والاشمية سواء كما في اشمية البهيمة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاباء والامهات وان ملوا والاولاد وان سفلوا والاموة والاعوات واولادهم والاعمام والعمات والاعوال والخالات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بأنه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كاولاد العمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كاولاد الاباء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم تجب عليه لنفسه [وان لم يصم لم يرش او مفر او كبر كما في المخزاة وفيه زمل ان السبب هو الرأس] وطفله فقيراً [في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وملكها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا ثلثه وكذا لمالكه ويؤدي من ملكه كما في التبرعاتي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] فلانما كان او جارية فانه صبيحة النسبة [ملكاً] لزيادة الترهيع فان الاضافة بغني عنه ويمكن ان يكون احترازاً عن المصروب المجهود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهد [ولو] كان [مدبراً] او ام ولد او كافر وجانباً عبداً او غطاء او ماذونا وكذا اذا كان في يد غيره بأجارة او اعادة او ودية او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجته وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط ومن عذر ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنوناً ففطرته على ايده لاستمرار الولاية عليه وان كان مفقداً ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافاً لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى ومن هذا الخلاف مما ليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الجد عند عدمهما او وصي القاصي كما في الضمومات [ومكانه] ولو مبرز [وعده للتجارة] وعب له ابق الا بعد موده فانه يؤدي له فطرة الممنون المأمية [وعبد] للخدمة [مشترك] وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادماها فعلى كل منهما له صدقة تأمة عند ابي يوسف رح وعلبهما صدقة واحدة عند سرح و اذا كان احدهما ميتا او معصراً فعلى الآخر صدقة تأمة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد للمشتركة] اي لا يجب اهلهم اذا كانوا للخدمة من كل من الموالي عنده [خلافاً لهما] فانه يجب على كل فطرة بالخدمة من الرؤوس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او مبيده او افتقر له باع عبدا او وهدبه وسلم او اتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على الغلبي كما قال عبد ربه و ذهب ابو يوسف رحمه الله الى انه على الفروع وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان الاولى ان يقال ان اكل وقتها صبح الفطر [وجاز] لعمر منين او اكثر او اكل [تقدّمها] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام المرحومي هكذا في المضمرات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيموم او يومين ولا يقدم عند الحسن رحمه الله في الصوم والاعمال ولا يقطع الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] من الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزانة لكن فيه اشارة كما في التمرناهي وعند الحسن رحمه الله تمقط بصلوة العيد كما في الزاهد وبوم الفطر كما في العكالي ولا يخفى ان في قوله اخرها من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء ركوة العلم بالتمام والله اعلم \*

### • [كتاب الصوم] •

اتجه الزكوة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم [وهو] في اللغة الامساك من الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي المبرعة [ترك الاكل والمغرب] بالحركات [والطوق] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يفعل مما فعل نسيانا كما ظن ولزاد الطوق الكامل فلا يشمل وطئ ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم لمن ان التعريف بالام جائز ولو قال ترك المفطرات لزوم الدور اذ هي مفصلات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتفارة على الخلاف وهو اوضح والاول احوط لمن ما قال العلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترسلين والتحفة الغامية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حمال في جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر اوصار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظروفا للصوم والما أدى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانظار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر هروما فمن نوى اول الليل ثم لم يخطر بباله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مبين الى انه لو نوى بعد المغرب ثم رفض قبل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الغرض قبله صار ناقضا للنفل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمرناهي



والى انه لو نوى الإمساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الإجماع كما في الكشف لكن فيه لو حلف ان لا يصوم فاصبح صائما ثم انطرحنت لانه اذا شرع فيه يوجب ذلك وما زاد عليه تكرار للحلوف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي إيمان المحيطان صوم مائة مما يتقرب الى الله تعالى والى ان النية لابد ان يتجدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند فروع [ دفع اداءه ] صوم شهر [ رمضان ] فان المجموع علم خلف جزؤه للصهرة كما في الكروماني [ بنية ] واقعة [ قبل نصف النهار ] وهو لغة صوم راضع ممتد من الطلوع الى الغروب وهو في زمان هذا الضرع فمنتصفه وقت الزوال والنهار [ الفرعي ] من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى فجعل الفرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعد ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [ و ] يصح صومه بلا خلاف [ بنية ] نقل [ و ] يصح [ بنية مطقة ] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاصفها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم [ و ] بنية [ واجب آخر ] كالقضاء والكفارة والنذر فهو مطلق على النقل والفصل ليس باجنبي ولو لم يلح لم يقدح كالمثل وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذر كما في التحفة لكن في المارح ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب الا [ في سفر ] شرعي [ او مرض ] مبيح للفطر خفيف زيادته مثلا بانه لا يصح بها من رمضان بل مما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمقتضى برمهان ومن كثير من المعانج انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما مندهما فمن رمضان وان نوى واجبا آخر كما في الكشف [ و ] وكذا [ اي ] مثل رمضان [ النفل ] والنذر المعين [ وقته ] في صحة الاداء بكل من النيات الثلاث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذر ونه ان للنذور بنية النفل نقل كما في الزايعدي [ الا في الاخير ] اي في الاداء بنية واجب آخر فانها لا يؤديان بها بل هو يؤدي بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمعهور واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنزوه في ذلك اليوم واجبا آخر يقع من ذلك الواجب فان قوله واجبا حائل عاملة في قوله في ذلك اليوم وحينئذ لم يرد على المصنف شيء كما في الهداية (هذا الضرع يتأدى بنية واجب آخر) فانه اراد بالشار اليه رمضان كما في الكروماني وغيره [ وعرط للقضاء ] اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد [ والكفارة ] اي كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحلق وسبعة الحج [ والنذر المطلق ] غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاحصر (وعرط للدين) (ان يبيت) اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فإن كل صوم واجب في السنة بلا وقت معلوم لم يجعل بنية إلا من الليل فلا نوى من اليوم كان تطوعاً وتمامه مستحب ولا قضاء بانطاره كأي الزاهدي وغيره والتبسيط في الأصل كل نعل دبويه بالليل كأي المفردات [ وإن يعين ] كلا من هذه الثلاثة فإن غير رمضان من الأوقات متعین للنفل وقال بعضهم إن غير لجميع الصيامات على الإيهام وبالوصف يعين كأي التحفة وفيه إهارة إلى أن في الصوم للعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يفترط التبسيط والتعيين كما من وإلى أنه لو نوى الكفارة والقضاء جميعاً لم يكن صائماً عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن حنبل وقال أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ قَاضٍ كأي الكافي [ والصوم بنية ] مطلقاً 'أو بنية النفل [ يوم الهلك ] أي يوماً لم يعلم أنه الثلاثون من شعبان أو الحادي والثلاثون منه بأن غم هلاله أو الثلاثون من شعبان أو الأول من رمضان بأن غم هلاله ولم يراوياً أحد أو فاسقان بلا قبول فلو كان الهاء مضمومة بلا رؤيته فليس من يوم الهلك في شيء [ أفضل ] بالاتفاق كأي المحيط [ لمن وافق ] من الخواص والعوام [ صوماً ] يعتاده كصوم الخميس أو الاثنين أو ليلة من آخر شهر [ وأفضل عند العامة ] للخواص [ أي العلماء ] كأي التمرتاهي أو الذين يعلمون نيته وهي أن يقصد التطوع بلا قصد رمضان كأي النهاية [ ويقتصر ] غيرهم [ الذين ] لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [ بعد نصف النهار ] العربي ووقت الزوال كأي الهداية والكافي والخلاصة والرواية وغيرها فالتقييد بالهري ليس بشيء كما ظن وفي المشارع الأصح أنه إن صام قبله يومين أو ثلاثة فالصوم أفضل فإن ائرد ووافق ما يعتاده فكذلك وإلا فالصوم أفضل للعالم ويفتي العامة بالتلمح وفي التمرتاهي قيل إن الأفضل الفطر لحديث ( من صام يوم الهلك فقد عصى إبا القاسم ) وقيل الصوم لحديث ( من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله ) وقيل بكرة الصوم ويأثم وقيل لا يأثم وجمعوا أنه لا يأثم بالفطر [ وكرة ] الصوم [ أن نوى ] يوم الهلك [ واجباً ] من رمضان أو غيره [ لكن الثاني في الكراهية دون الأول وفي التنفل لو صام من الكفارة أو نذر لم يكرهه بلا خلاف وفيه إشعار بأنه لو أطلق البنية لم يكرهه وفي المحيط أنه في حكم الواجب فحق الكلام أن يقول بعد قوله ( وغيره ) [ وإن أطلق أو نوى واجباً فإنه موافق لما بعده في الحكم ] كأي حياطي [ ولا صوم ] لأنه لم ينو [ لو نوى إن كان الغد ] الذي هو يوم الهلك واقعاً [ من رمضان فائماً ] منه [ والأ ] يمكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [ فلا ] لكن صائماً أصلاً ومن محمد بن حنبل بن يبغي أن يعزم ليلة الهلك أنه إن كان الغد من رمضان فهو صائماً والأفلا وهو مذهب أصحابنا ورحمهم الله اجمع ولو قال نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى فلا رواية قيل أنه صائم احتجماً وقيل أن أراد التعليق فغير صائماً والأفصائهم كأي الزاهدي [ وكرة ] أن ردد بين صوم رمضان [ صوم ] غير [ واجباً ] أو نفلاً أو مطلقاً بأن نوى أن يصوم غداً من رمضان إن كان منه وإن كان من شعبان فهو صائم قضاء أو نفلاً أو غير مقيّد به [ فأنكان ] يوم الهلك الذي نوى واجباً أو ردد

بين رمضان وغيره [من رمضان يقع منه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بان كان  
من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فتغل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المعانيخ قالوا اذا نوت  
ولجبا آخر فظنوا انه من شعبان فهو ما نوت من ذلك الوجه كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما  
[ملا صوم] اي غرة الصوم وهذا يصح في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ذلك او  
الى جمع والليلتين صحت لمصرين وجمع ومصرين وغير ذلك قصر [ان] ملا [نظر وحده يصوم] وقال  
صهد بن ملحمة اذا رأى مالا افطر ولم يقبل قوله فانه يملكه بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما  
ياكل جهرا وغيره مرا كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رآه رجل ثم فعل مصرا واهله صائمون فعليه  
ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهد [وان رد قوله] راجحا انه مردود القول  
لتمهة الفسق اذا كانت السماء متغيمة ولتفرده اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يشهد عند  
حاكم والشهادة لازمة ليلالا يغفر الناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق  
ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الروايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله  
اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال  
الاسام لا يلزم كما في الزاهد والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من  
رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع  
يكون الجزاء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول  
[وان افطر] بعد الرد [فصح ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بأنه اذا افطر قبل الشهادة او الرد  
يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد  
وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يفتقر للصوت والشهادة كما قالوا واما منده فقد  
اشتد الدعوى والى انه يفتقر للاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح  
انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المصبرات [ولو] كان ذلك العدل [تأ] بالعصر  
عرفا خلاف الدهر وللكاتب قبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو وابوه او خالص  
العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] امة او مملوكة في ذلك نائبا ومنه  
لا يقبل شهادته [لصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي صاحب كالغبار والدخان وقال الفضلي  
انما يقبل اذا قل رأيتني في الصحراء او بين خلال الغيم ومن الحسن يفتقر للنصاب له كما في المحيط  
[وهو مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا ومزجلان  
او رجل وامرأتان وفي المنتقى انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضا [لفظها] اي الشهادة  
[والعدالة] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للعامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة  
العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [لا] يفتقر [الصوت] فيه

وفي العدة انه يفتروا والاحتفاء معبر الى ان في الصوم والفطر لا يفتروا حكم الجاهل بل يمكنني ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلح كما في العمادية [وبلاغيه جمع عظيم] غير مقدري في ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الصرماني فلا يفتروا علم اليقين النهائي من التواتر كما انشئت اليه في المصبرات لكن كلام المرحم معبر اليه وفي الزيادة الصحيح انه يكونوا من اطراف حتى حتى لا يترحم تراطوهم الى الكذب وفي الكرمانى من ابي حفص اربعة آلاف قليل يتجاروا وعن خلف خمسمائة قليل يبلغ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اطلق اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاحتفاء معبر بأنه لا يفتروا فيهما الدعوى و الشهادة والعدالة والحرية وفي المحيط انه يفتروا الا عبران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاغيه مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرواية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف المرح قال صلى الله عليه وسلم ( من اتى كاهنا او متجما فصلبهما قال فهو كاذب مما أنزل من عند ) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليليلة الباهية وان رآه غلظا فلوللستقبله وتغير القدم ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان مير الحيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا مبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي الليلة للمستقبل كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فليليلة ومن ابي حنيفة رح ان غاب قبل المشرق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدتين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهبي اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى ولو لا مبرة لاتحاد المطالع واعتلاها وهذا ظاهر الرواية وقبل يعتبر كما في المصبرات وحده ملن ما في الجواهر مقيمة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو وراح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صرم ثلثين] يوما من رمضان [يقول عدلين] ظرف صرم احوال اوصفة [حل الفطر] من يوم السادي والثلثين صواء تقيمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال ملن ان هذا الحكم جار فيما اذا تقيم السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اصبحت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحجة انكل في الجبط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا تصال القضاء به صار حجة فكانهم راؤا [و] بعد صرم ثلثين [يقول عدلين] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صار يوما آخر صواء تقيم السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تقيم السماء فيهما حل الفطر قال الجواليقي لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اصبحت في الفطر كما في الذميرة [و الاصحى] اي هلال يومه

من ذي الحجة [كالفطر] أي كحلال يومه من شوال في ظاهر الرواية فطر مع الغنم العدلان مع الشهادة وبلاغهم جمع عظيم ومنه كالصوم فقبل مع الغنم خبر مطلق وقد مر تمام الكلام \*

[فصل \* من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الحوائذ ان التقاء الخنثيين موجب للكفارة [او جمع في أحد العبيتين] أي القبل والذبر من انثاء هي الجماع في الذبر موجب للكفارة كما قالوا وهو الجميع من ملهه كما في المحيط لكن في الجوامع ان الرجل اذا لامح رجل لم يكفر ونفسى كما لو صحت المرأة مرة وانزل ماؤها وتبه اشارة الى انه لو طلع المحرم هو مواقع ماسك لم يكفر كما لو جامع ناضيا وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد الطلوع كافر وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتبت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط وان كان لولف ذكره بخرقة مانعة للحرارة لم يكفر كما في المنية وان كان الرجل بجماع المتهاة كفر كالزنا بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المائخ كما في التمرناهي [او اكل او شرب] سواء نوى من الليل او النهار وفي النوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكسب ولو أصبح غير نازل للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم [غدا] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل من شه وهو بالعقبة الدم وبقي العلاط كالابازير وعرضا وهو المراد ما من شأنه ان يصير الهليل كالحنطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغسل وبساطته لانه معين الغداء اذ هو جوهر ارضية لا بد له من مرقى الى الاضواء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر بأكل الحبوب موه الحنطة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يؤكل مادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوزة الرطبة يكفر واليايسة لا وان مضغهما يكفر وفي المنية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزاوي لو شرب الخمر ككفر مع القضاء والتعزير والحد كالزنى لاختلاف الاحكام [او دواء] وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكانور وشرة لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به فصلدا وتبعاً لغيره يكفر وما لا فلا وفي الهليلج روايتان [عمدا] أي جمعا او كلا او شربا فصلدا احترازا عن الاكراه والخطأ والنسيان كما يأتي [نسي] ما افسده مما فعل فيه فعلا منها [وكفر] منه وانما ترك بال وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف رح انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرناهي وقيل بين زمانين وبه أحد الكرخي والاول الصحيح ولذا لا يكره نفله كما في الرامدي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في الحيرة ويستحب التتابع كما في الهداية [كالظاهر] أي تكفيرا كتكفيره بأن يعتق رتبة فان لم يستطع فصوم شهرين ولاء اذ بانظر يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكنا كالقطر وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتفدية والتعشية او الصوم والعناء ليوم كما في المراجعة والى

ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الحضارة عن نعيم بن يحيى  
 انهما اتفقا بالصوم في الجبارة وقالوا لا نأمرهم بالاعتناق فانهم ربما يفطرون ثم يعتقون وبجهود التشبيه  
 لم يرد انه اذا جامع امرأته لبلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يعتانف وفي الظاهر  
 يعتانف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلثة آلاف يوم وعند  
 بعضهم لا يخرج عن العهدة وان صام الدهر كله كان في النظم [وهي] اي كفارة الصوم [بأنساد اداء  
 صوم] شهر [رمضان] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الأنية لا تجب او يسقط على  
 الخلاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للادنى فلا نداعل عنه يكفيه الادنى وفيه اعمار بانه بأفساد رمضانين  
 لم كفارتان كما روي من محمد رح وقال اكثر المأخوذ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداعل وقيل بغير  
 الجماع يكفي واحدة الكل في الزامدي وقال المرغيناني من اكل شهرة يؤمر بقتله كافي الميتة وللتبادر  
 من الانساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستغنى ممن يؤخذ منه الفقه فأتى  
 بفساد صومه فأكمل لم يكفر لان على العلمي العمل بفتوى المفتي فهو محلوري ذلك وان اخطأ  
 المفتي فيه كافي المحيط ومنه لو بلغه حديث فأكمل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن  
 ابي يوسف رح يكفر لان عليه امتثاله فقط لان الحديث قد يترك ظاهره وينصح كافي التحفة [لا غير]  
 اي لا يكفر بأفساد صوم غير رمضان وهو قضاءه والكفارة والتدبر وغيرها [وقفي فقط] فلا يكفر  
 [ان انظر خطأ] اي ذاكرا للصوم غير فاسد للافطار كافي الكرمانى فلو تضرع او امتنشق فسبق  
 للماء جوده وهو ذاكرا للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في  
 للبالغة ملأه الفم لا الغرضة كافي الزامدي وعن نصر اذا افتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا  
 صب فيه متعمدا كافي المحيط [او] انظر [مكرها] من سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة  
 ملأ الجماع مثلا ففسي بلا كفارة عندهم كالوطارحة لا في الابتداء كافي النظم وذكر في للمفردات  
 لو اكرهت زوجها يكفران لكن في التسمية لا كفارة عليه وعليه الفتوى [او] فعل مثل الاكل بعد  
 الصبح او قبل الغروب [بلان انه] اي وقت هذا الفعل [ليل] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن  
 على القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الظن  
 اشارة الى تجوز التسحر والافطار بالتحرير وقيل لا يتحرر في الافطار والى انه لو شك في العجر فأكمل  
 لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب فغى الكفارة خلاف كافي المحيط والى انه لو تيقن انه  
 ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كافي فاضيجان والى انه يتحصر بقول عدل وكذا يضرب الطبول  
 واختلف في الديك واما الافطار فلا يحصر بقول واحد بل للثني وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان  
 عدلا صدقه كافي الزامدي والى انه لو انظر اهل الرمثاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين ظاهرا انه يوم  
 العيد وهو لغوي لم يكفر كافي المنية [او] ان [وصل دونه] ونحوه مما فيه صلاح البدن [الى جرده]

و هو ذاكر لصومه [ او دماغه ] بالكفر فلو اقطر في اذنه فسد صومه ومعد روح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاختلوا انه شرط لا حتى اذا غاب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع العقدة في الامتناء و اذا اقطر في الاحليل لا يفسد وعنه اذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسفة في الفرج الداغل وملكت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كافي القنية وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأي اكثر المأخذه فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه ميا فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمج فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه لكن اذا نقل المسم الى جانب آخر اذ دخل حجر الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب غيبة في دبره فيفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا نسا او سطى في الماء ازل في الزامه وجوف الانسان بطنه [ من غير السام ] ولو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكرها على الخلاف قايما على صب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق معتنى منه والسام بفتح الاول وتمتد يد الاخر منائل الجسم كافي للغرب والصباح والقاموس وغيرها فمن خفف الميم جعل اسم مكان من الصوم بمعنى المرور فقد صحف فهي جمع الواحد المقدار او المحقق من الميم بالهم وهو الثقب مثل محاسن وحن [ او ابتلع حصاة ] ونحوها مما لبس فيه صلاح البدن ولم يرض الناس في اكله وهو ذاكر لصومه سواء كان اقل من الجمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل الجمصة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الجمصة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر زجرا عليه الفتوى وفي الزامه لو اكل الطين الذي يؤكل تفكها فمن معد روح لا كفارة فيه الا ان متأخريه قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف روح لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزم به اختلف المأخذه ولو ابتلع فمتقا مفرق البراس كفر وقبل انما بكفر بالمخ والتمتق الرطب [ او تقياً ] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ ملاء فيه ] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بخرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيعين واما عند عدى ورفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملاء الفم كافي الاختيار وذكر في المحيط لو تقياً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل باختياره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف روح اذا كان بغثيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف روح لكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ ولا ] يقتضي [ ان ] عليه [ القبح ] اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [ او اقطر ] بالجمع او الاكل او غيرها [ ناسيا ] اي واسدا للافطار غير ذاكر الصوم نفلا كان او فرها ونال مالك انه مفسد للفرض لا النفل كافي

النية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي كما في النظم وقبل جراح الناحي مفقد والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها مواء فلو اكل اول النهار ثم نوى في ريقه جاز وقبل انما جاز اذا لم يرجع منانيه ومن رأى صائما يأكل ناسيا بخبره اذا كان شاكيا والا فلا كما في الزاهد والاولى ان يقضي اذا انظر ناسيا كما في الخزائنه [ اراحتل ] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [ اونظر ] مرة او اكثر الى امرأة ارضي بهوة او تفكر [ فاندل ] في الصور [ او دخل غبار ] من الطاهونة او غيرها كما في الخزائنه [ او دخن ] او ذباب في حلقه [ فلو ابتلع الذباب فسد ] فسد كما لو وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهد وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفسد كما في المحيط [ ولو وطئ بهيمة ] اي ذات اربع من الحيوانات [ او ميتة او ] وطئ [ في غير فرج ] كما اذا فعل [ او قبل او لمس ] اي مس البهيرة بلا حائل [ ان انزل قضى ] بلا كفارة وقيل لا قضاء بطئ البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسه مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل وليس سواء والى انه لو خرج باللسان لم يفسد وقيل لو خرج ذا دق فسد ولو مصها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم [ فاصح اليد ملعون ] ولتمكينها يرجح ان لا ياتم كما في الكرماني [ ولا يفسد ] الصوم مند بعض المغانن [ باكل ] اي باهتلاع [ ما استقر بين اثنائه ] من الغذاء او الدواء حال كونه [ اقل من ] قدر [ الحمصة ] بكمز البقاء المهيئ وفتح الميم المخلدة وكمز ما قلر اكل قدر ما او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبرسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبرة عند رح ( اذا كان بين استانه شيء فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد ) كما في النخيرة [ الا اذا خرج ] اي الاقل باللسان او اليد او الخلل [ من فيه ] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يحققر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فحققر ان لم تبرد والا فلقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل مند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا فبئله ببزائه ثم ادخله في فيه ثم اخرجه لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في للنية والى انه لو اكل ما اخرج من بين استانه بالخلل جاز واما باللسان فالاحسن ان يأكله كما في البستان [ ولا ] يفسد [ باكل ميممة ] واحدة اخلها من الخارج [ مضغا ] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ويجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل للماش والعدس والجوارس والارز لكن في الزاهد انه غير مفسد [ وورد القبي يفسد ] الصوم مع تذكره عند ابي يوسف رح [ ان كسر ] اي ملاء فاه ولا يفسد مند عند رح



وهو الصحيح كما في النهاية [ و ] يفصل [ عند محمد ر ح ان لعبد ] سواء كان قليلا او كثيرا و  
يفصل عند ابي يوسف ر ح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفصل عند القليل اتفاقا كما  
يفصل عادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم و الا فلا يفصل كما في التحفة [ وكرة الدوق ] اي ذوق  
مفطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في الفرض كما في المحيط [ و ] كره [ مضغ عني ] منه [ الاطعام  
صبي ] او رزق او نحوه [ مبرورة ] بان لا يجد من يمشع او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا  
وبن يكون الزوج مع الخلق او يكون خوف فبن في المفترضة فانه لا يكره الذوق والكلام مغير  
ان ابن المصنفه والاحتشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاء والاختصال وصب الماء على الرأس والتلفف  
بالثوب المبلول وعنه انه يكره الظل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في الفم ثم اخراجه كما في فاصيحان  
[ و ] كره [ القبلة ان خاف ] الوقوع في الوقاع او الانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمشع الشفة من  
ماروي منه كما في الظهيرية والى انه يكره للمباشرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة ما اروي منه  
كما في النسيئة [ ولا ] يكره [ السواك ] اي استعمال الحطب المخصوص في الوضوء للفرض او النفل  
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او راحا وهذا مندنا وقيل يكره في وضوء النفل كما في الزاهدي  
وغيره [ و الكحل ] اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بأنه لا باس للنساء غير الصائمات  
بالاكتمال وكذا للرجال بالكحل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصبرات انه  
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام (من اكتمل يوم عاشورا لم ترمل عيناه ابدا)  
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتمل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقرب عينيه بالنظر اليه رضي الله  
تعالى عنه ومن ابوه و السلام من جده ولعله من مقترحات الروافض فان الغالي من الفساق  
لم يقع عنه مثل هذه الانعالم [ وشيخ ] جاوز عمره خمسون [ فان ] سمي به لقناه قواه او للقرب منه  
[ مجز من الصوم ] لزيادة الايهام فان الشيخ الغاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد  
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرمانى وفيه في حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال  
ويحس منه في الاستقبال [ انظر و اطعم ] تليكا او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جار فيه الاباحة  
و التملك بخلاف ما بلفظ الاداء والايان فانه للتملك كما في المصبرات وغيره فيشكل ما في التلويح  
( انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكر فلنملك والا فلا باحة ) و يؤيد الاشكال ما في الزاهدي من  
ابي يوسف ر ح انه اذا غداهم او عفاهم لم يجز لان الاباحة لا ينجم عن التملك والتولية مبنية عنه  
[ لكل يوم ] انظر فيه [ مسكينا ] اي مصروفا من المصارف كما اشارنا اليه [ كالفطرة ] نصف صاع من  
براد زبيب او صاع من تمر او شعير ولو اطعم مائة نصف صاع من بر من يوم جاز مندنا و  
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنه ومن ابي يوسف ر ح ورايان و الاطلاق مشير الى  
ان له ان يقدي اول رمضان مرة كما في المنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الفهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمهيد [ويقضى] ما انظر اطعم [ان لنس] على الصوم لانه يفترط لجواز الخلف دوام العجز [وحامل] اي ذات حمل بلقح اي ولد في البطن [او مرضع] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد وضع [خالت] كل واحدة الضرر بجهتها او بقول طبيب حاذق مسلم [لكن نفسها او ولدها] المخصوص بالوضع التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب عليها بل على الاب بل للراد بها الظاهر فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرماني ومن اصعب المتكلم ان الظهير المتعجرة كلام في ائحة الانطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يرجع فيها مثلا اباح لها الانطار وفيه اشارة الى انها تغرب الذرية اذا خافت عليه وهو لم يهرث والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الجواز ضعفا جاز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش ففطر كفر وقبل بخلافه كما في النية وذكر في الجواز ان البحر الخادم او العبد او الداهب بملذنه او كرهه اذا اشتد الحر وعاف الهلاك فله الانطار كحره او امه ضعفت للطبع او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زبادة مرضه] الكائن او امتداد او وجع العنان او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف صود المرض وتقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابه الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نعم الائمة من اشتد مرضه كرهه وفيه رمز الى انه لو زل للمرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيار [والمانر] الذي له قصر الصلوة [انظروا] اي اباح انظار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر منبرهم وقال الزاهري يفترض على السائل الانطار في آخر النهار ويبس في اوله والحلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرفياني لو انما السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعد صائما كذا في النية وعن ابي حنيفة رح لو اصبح المريض صائما ثم صح ثم انظر لم يكفر كما في الظهيرية [وقهوا] ما انظروا قبل رمضان آخر او بعد [بلا فدية] اسم من الغداة بمعنى البذل الذي يخلص به من مكروه يتوجه اليه كما في الكهف [وصوم سفر لا يفرضه احب] اذا لم يقترطامة وقائه والا فالانظار افضل اذا كانت النخعة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجتهد كما في قاضيخان [وان صح] المريض الحقيقي او الحكي كالعامل والزرع والحائض والنفساء وغيرهم [ارغام] المسافر [ثم مات] الصحيح او المقيم [فلن وارثه مائات] اي وجب عليه ان يؤدي فدية ما فلت منه من ايام الصيام كالقطرة مينا اريسة [ان عاش بعده] اي اكلن حيا بعد الصحة والاقامة [بقدره] اي بقدر ما فلت فلو ذات المرض او السفر صوم خمسة ايام مثلا وماش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادى رزائه فدية صوم خمسة ايام [والا] يعيش بعد بقدره بل اقل [فيقدرهما] اي فيفدي بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو ذات خمسة زعاش ثلاثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه قال انه

قول محمد رح واما قولهما فالوصية الخمسة والاحتجابي حرر الخلاف هكذا ( لو مات اهل ما مات فان مام فيما مات فلا هي عليه مندهم وان لو لم يصح اصلا فكذلك عند محمد رح وقالا عليه الرخصة بكل ما مات ) والحق ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح فلا هي عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه الفدية لكل يوم من المرض كما مر من الحكماني وقال صاحب المحيط انه هي يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش لما سياتي ان اداء الواجب لم يجز فيها [ وعوط ] لجوب الفداء على الوارث [ الايصاء به ] يعرطه [ ونقل ] وجوز الايصاء من التنعيل [ من التلث ] اي ثلث ماله انكس له وارث والا فمن الكل والتبادر من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه ان كان له مال كما في المنية وغيرها [ وفدية كل صلوة ] مكثورة او واجبة كالترددن الحنة فاما في سعة من الترك [ كصوم يوم ] اي كفليته وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الجزالة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاصاير دامة للمناخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الحكماني والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة و اليه ذهب البلخي كما في فاصيخان والاحتجامان ان يجوز الفداء منهما اما في الصوم فلزود النص واما في الصلوة فلعموم الفصل ولذا قال محمد رح انه يجوزها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى انه لو لم يجر في اداها باطامة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره واصل بالفداء لم يجز لكن في ديباجة المتصفي دلالة على الجزاء والى انه لو لم يوص بفداءهما وتبرع وارثه جاز وقال محمد رح انه اجزى انشاء الله تعالى وفي الزاهد قيل انه لم يجز في الصوم وفي التحقيق قيل لم يجز في الصلوة ولا خلاف انه امر محتصن يصل قراه اليه وينبغي ان يقضي قبل الدفن وان جاز بعد وكيفية ان يحق من مرة اثنا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع الباقي من العمر الى محكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث وانيا بالفدية والا فيلحق اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المحكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمحكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم كذا فلان بن فلان بن فلان توفي ويقول المحكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز لم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتي كما في ايمان الصغرة [ رعبادة غيره لا يجزيه ] اي صوم الوارث وغيره للميت و صلواتهما له لا يكفي بالاضافة للعهد فلا يرد ان الزكوة والحج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن معاص ومحمد بن سلمة رضي ان غيره مام او اطعم منه لم يتبطل لان المنية وردت بهما ولو لم نأخذ بهما لم يرب من الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزاهد من معاص و ابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته [ ر يلزم النقل ] اي اتبام صوم النقل [ بالمرور ] اي بمغروع غير مظنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة

وفيه إعمار بأن انقطاعه لا يجوز كما يأتي [الأيام المنهية] أي في المنهي الصوم فيها لجعل الأيام منهيّة لعلاقة الحول [أي يوم الفطر] يوم [الاصحى مع ثلثه] من الأيام [بعد] أي الاصحى تسمى تلك الثلثة بالثريق والاحسن أي العبدین والتفريق فإن صومها لا يلزم بالهزوع فيه فبالإسناد لا يلزم القضاء ومن أبي يوسف رح انه يلزم به كافي الكشف وذكرى الزاهدي وغيره انه لا يلزم بالهزوع منه خلافا لهما وإنما احتاج إلى التفسير لأن الأيام المنهيّة كثيرة وإن لم يكن بمثل تلك الأيام منها مئة شوال فإن الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتابعا عند أبي يوسف رح ومن الحسن لا يكره مطلقا قال المتأخرون إلا أنهم اختلفوا إن التابع أفضل أم التفريق وقال الحلواني يحتجب صومها إذا أكل بعد العيد إماما كافي للمصنوعات وذكرى النظم انه يحتجب التفريق في كل أصبوع يؤمن لطعن أهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة منفردا وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز إذا لم يوافق ما اعتاده والمختار أن صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وإن افطر الأيام الجمعة وهذا عند أبي يوسف رح كافي المحيط ومنها صوم الرمال أي صوم يومين أو ثلاثة بلا افطار كافي للمصنوعات ومنها صوم أيام البيض فإنه مكروه عند بعض كافي الخلاصة وفي الثالث مفرود الرابع مفرود الخامس مفرود قيل من الرابع مفرود كافي الزاهدي ومن أبي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كافي المحيط [وصح] النذر فيها أي في هذه الأيام المنهيّة بالإصالة مثل نذرت أن أصوم لله يوم النحر أو فلدا وكان الفد يوم النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه الحنة أو سنة متتابعة أو أبدا وأنه انه لا يصح النذر فيها [لكن افطر] لكرامة الصوم [وقضى] في أيام آخر الأصوم إلا أنه أطمع لكل يوم ممكن كافي الفطرة ومن عهد رح أوصى بالأطعام [وإن صام صح] وخرج عن عهده وفيه إشعار بأنه لو نذر صوم الاصحى وافطر وقضى يوم الفطر صح كافي الزاهدي وبأنه لو صام فيها من واجب آخر كالتقضاء والكفارة لم يصح لأن ما في الذمة كامل إذاه ناقصا كافي للمصنوعات [ويفطر] النفل أباحة [بعد] عيافة ثم يقضي [الفطر مواء كان صيفا أو مضيئا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية الخفيف والهيافة مفعول بأن غيرها ليس بعذر مبيح وأما هي فعنه أنها ليست بعذر ومنها أنها عذر كافي الكافي وينبغي أن يقول أبي صائم ويسأله أن لا يفطر كما في فتاوى الحجة والأصل أن يفطر ولا يقول أبي صائم حتى لا يعلم الناس صومه وقال أبو الليث انكان الانظار لسرور مسلم فباح والا فلا كافي النظم والصحيح انه ان تأذت الدامي بتركه الافطار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انه ان يثني من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وإن حلف بالطلاق وينبغي أن يكون فيه تفصيل لمن قياس ما قال الحلواني كافي المحيط وفي كلامه إشارة إلى أن لا يفطر بلا عذر كما روى أبو بكر الرازي عن أصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيعيين انه يباح واختلف فيه المتأخرون

و الاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و ان ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط ومن ابى يوصف روح  
 ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه  
 عقوب احد الوالدين كما في الزاهدني [ و يملك بقية يومه ] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح لحق  
 الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لفعل يملك مما يأتي من قوله [ مسافر قدم ] اي جاء من السفر  
 و نوى الإقامة في محلها بعد الطلوع [ و حائض ] او نغصا [ طهرت ] بعد الطلوع او معه او قبله  
 على الأقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل و التحريم و في النهاية قبل يأكل الحائض حراما  
 و قيل هي والمسافر والمرضى جهرا [ و صبي ] او صبية [ بلغ ] في بعض اليوم [ ذكافر ] مرتد او غيره  
 [ اسلم ] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يوم بالامساك من هذا الوقت و فيه افعال  
 بانه يملك بالطريق الاولى من افطر متعمدا او خطاه او مكرها او دخل يوم الفلك و ظهر رمضانته كما  
 في قاضيخان [ ولا يقضي ] ذلك اليوم [ هذان ] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم و لو مند  
 الفسوة و من ابى يوصف روح انهما قضيا اذا صار اهليين عندهما و في الامساك افعال بانهم مفطرون  
 في بعض افعال فلو لم يفطروا فيه و نوا الصرم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاملية في  
 اوله الا المسافر فانه يجزئه منه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدها فلا كفارة عليهم بالانفاق و في  
 القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم و يومو الصبي  
 بالصوم اذا اطاعه كما قال ابو بكر الرازي و من عذر روح انه يؤذ بجنث و قال ابو حفص انه يهرب ابن  
 مشر منهن على الصرم كما على الصلوة و هو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدني [ وينم ]  
 وينبغي ان لا يفطر [ مقيم ] سائم [ مسافر ] بعيد الصبح [ ولو انظر ] وان كره [ لا كفارة ] عليه  
 الا حرم لم يكفر فان جواب لو ماض و عالف الزمخشرى الصلف في تجوز الاحمية و يجوز ان يقال  
 ان لو معني ان روح يصح ان يكون الجواب احمية بلا فاء كما في المغني [ و جنون كل الشهر ] مما يمكن  
 ابتداء الصوم منه و الا حرم جميع الشهر [ مسقط ] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر  
 من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [ لا ] يسقطه جنون  
 [ البعض ] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل و لو افاق في ليلة منه  
 لم يلزمه قضاء على الصحيح كما في عامة للتداولات كما في المحيط وغيره و من الظن ان في التحقيق افاقته  
 في جزء من ليلة مرجحة للقضاء في ظاهر الرواية و الاطلاق مضعف بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي  
 و الطاري فلو بلغ مجنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي و من عذر روح انه لم يلزم كما في المحيط  
 و ذكر في الزاهدني المعتبر في الافاقة رواه جميع ما به من الجنون [ وان اغمي عليه اياما ] اي ثلثين  
 يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [ قضاها ] اي قضى تلك الايام [ الا يوما نواه ] في وقتها  
 كما اذا افاق قبل الزوال ' و اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

ولن ما هو الظاهر من حال كل مؤمن و البينة عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر أو لم يلزم القضاء كما في المحيط و أعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار و تأخير السحور مساج متواترة كما في فتح الباري و ذكر في الزاوي انه قال من سنن الصوم التسحر و تأخير و تعجيل الافطار و يستحب الافطار قبل الصلوة و من السنة ان يقول عند ( اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك توكلت و لن رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نهيت فأغفر لي ما قدمت و ما أخرت ) \*

[ فصل \* الاعتكاف ] لغة اللبث من العكف اي الحبس او من العكوف اي الإقامة كما في الكرمانى و شريعة لمن هربين منه و وجب و باللام إشارة الى الاول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله [ منه مؤكدة ] مطلقا و قيل في العشر الاخير من رمضان و اما في غيره فمستحب كما في بيان الاحكام و قيل منه على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لا مأمرا و قيل منه لا يأنم تأركه و قيل مستحب كما في الزاوي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في عوال حين تركه كما في المصنوعات و الكلام مشير الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و منه انه يوم فعلي الاول لا يقضي اذا انسده و على الثاني يقضي لان اعتكاف النفل لازم الاتمام و ان الصوم ليس بفطر و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و ان انه يجوز ان يعتكف ليلا كما في النظم و ان انه يجوز في كل مسجد و من ابي يوسف رح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه إمامه الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقرينة الصوم و القضاء و غيره مما من الاحكام الاتية فقال [ و هو ] اي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستخدام [ لبث صائم ] اي قراره و فيه رمز الى انه تعريف اعتكاف الذكر و اما تعريف اعتكاف الانثى لميمات و الى ان الصوم شرط او ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففى المفارح من الصوم الواجب ما يجب لمن ناذر الاعتكاف و في الغزاة انه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و ان انه لا يصح السهر باعتكاف الليل و من ابي يوسف رح انه يجوز فان عمر رضى الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد امره صلى الله عليه و سلم بان يفاته كما في النظم [ في مسجد جماعة ] اي يقوم فيه جماعة و لو مرة في يوم كما اشار اليه الكرمانى و من ابي حنيفة رح انه لا يصح الا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح انه يصح فيما اذن و انهم فلا يصح عند الحياض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي ان لا يصح في مصلى العيد و الجنائزة و في المصنوعات الفضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد للرجوب ليظهر بان اللبث للعبادة له تعالى و فيه اشعار بان لا يجب بمجرد الخروج فيه و من ابي حنيفة رح انه يجب به كما في الظهيرية و بانه يجب بمجرد قصد العبادة و النذر واجب على النفس مما

ليس عليها بالقرول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما [واقفه] أي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط من كنف الروم وخزانة الاكمل ان اقله يوم منه و اكثر من نصف يوم عند أبي يوسف رح وسلمة عند عبد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح منه خلافا لهما كما في الزاهد [يفضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] أي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الإيصاء [ولا يخرج] من يعتكف للواجب ليلا او نهارا [منه] أي من المسجد ومطبخه كداخله [الا لحاجة الانمان] أي لما فيه ضرورة كإداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في الظلم والاعرف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكلمة السلطان والبل والفاط والغسل والوضوء ولا يتروأ في المسجد او مرسته خلافا لمحمد رح كما في الزاهد ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يحسب بعد الفراغ كما في المحيط وأعلم ان الجمعة من اهم الحوائج كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل قال [او] الا للجمعة [من قرب من الجامع منزله] بعد الزوال ومن بعد منه منزله [أي معتكفه] فربما [يخرج] [يذكرها] أي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او متا سعة وتعيه كما في المحيط ومنه انه يخرج بقلير ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تواضع والعيدين كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعيادة المريض وسجل العلم وعلوة الجنابة الا اذا استثنى من نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن للميت من يقوم بامره كما في الزاهد [ولا يفقد] الاعتكاف [مكثه] أي المعتكف في الجامع [اكثر منه] أي من وث يصلي فيه الغرض والسنن ولو يوما وليلة [فان خرج منه] الناذر ولو بالنعمان [ساعة] عنده و اكثر من نصف يوم عندهما وهو ايمر للمسلمين كما في الخلاصة [بلاعد] أي حاجة الانمان [لسل] امتكافه [دياغل ويهرب ويهام] ويطلب ويذهن ويزوج ويخلع [ويبيع ويشتري] لحاجته الاصلية لا للنهارة فانه مكروه [فيه] أي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه لمن ما قالوا كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الاعمال فيه [فيه] أي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهد في لغيره النوم فيه ولو مقيما مضطجعا رجلا الى القبله [ولا يصمت] أي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقرينة في شريعتنا كما في الكرمانى لو يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بخير] أي بما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بالهربي وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويطوله] أي الاعتكاف [الوطي]

في الليل والدمر [ ولو ] وطى [ ليلا او ناعيا ] وفيه اشعار بان الاكل ناعيا لم يبطله [ و ] يبطله [ وطئه في غير فرج ] من الانسان كالتهفيل [ اوقلة او لمس ] كلباهرة [ ان انزل ] وفيه رمز الى الله لو نظرنا نزل لم يبطل كما في المحيط [ و الا ] ينزل [ فلا ] يبطله [ وان حرم ] هذا الفعل عليه [ والمرأة تعتكف ] باذن زوجها لا غير [ في بيتها ] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزامدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حبيها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجد ولا يأتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي [ ولو ] حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الفجر الا اذا لم تنقضي ايام الحيض متصلة بالشهر [ ولو ] نذرت اعتكاف مفر استقبلت لامكان التتابع كما في الزامدي [ نذر ] بلا نية الليالي [ اعتكاف ايام ] مفعول نذر الجملة صلة لموصول محذوف فان العكوبة جوزوا حله ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [ لزومه ] فمن لم يهتد لمسة النذر الا يكون المنذور عبادة طاهر وكذا عند من اشتهر ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى هكذا في المحيط والمرد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنابة ومباداة الفرض لانها واجبة ولا بالضرورة وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة مفر مرات وكذا بالصلوة عليه ( عليه السلام ) كل يوم هكذا وقيل يلزم النذر بها كما في النية [ بليلالها ] للتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزومه بانها لها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستمتع ما ياراه من الليالي والا يام بانفاق الروايات [ ولاء ] اي متابعا [ وان ] لم يهتد [ الولاء ] وفي [ نذر اعتكاف ] يومين [ بلا نية ليلتهما ] لزومه [ بليتهما ] ولاء وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزومه شيء وفي اليومين لزومه الليلة المتوسطة ايها كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة احتجابا لاجوبها كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان كما في قاضيها [ و صح ] في نذر ايام او يومين [ نية النهار خاصة ] لانه نوع حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال لاي ليلتين نية الليل خاصة لانه نوع حقيقة الا انه لا يلزومه شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الفجر لانه اسم لثنتين يوما وليلة والى انه صح نذر يوم فبدل بالمسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما قبله قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفردا منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالا من النية لا من النهار كما ظن اذ التائيت ياتي عنه ولا يخفى انه يفهم بانفردا وفراغ باله يغير الى ما التزمه من راحة حسن الاحتتام كما في الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والامام والله اعلم \*



## \* كتاب الحج \*

قدمه على النكاح لأنه ليس من العبادات المحضة وليس من أمور العبادات كالظن بل الجهاد كما نقرر في الأصول فالأولى تأديمه على النكاح [ والحج ] لغة القصد إلى شيء وشرعية القصد إلى بيت الحرام بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كالأولاد والفتح والعسكرة وقيل العسكرة نجد والفتح لغیرهم وقيل الفتح الاسم والعسرة المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نومان الحج الأكبر حج الإسلام والحج الأصغر العمرة كما في التنف فلم يكن العنوان من التخصيص في حين [ فرض ] الحج الأكبر [ على حر معلم مكلف ] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد أن يترك قبل مسلم لأن المكلف يغني عنه [ صح ] من الأمراض فلا يفرض على الزين والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما وأما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء بلزوم الإحياج عندهما خلافاً له فلو كان صحيحاً ثم صار مريضاً لزمه الإحياج بلا خلاف [ بصير ] فلا يفرض عنده على الأصم وإن وجد قائداً ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد بن حنفية أنه لا يفرض عليه وذكر القلذري أن من له آلة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان التل في المحيط وظاهر كلامه أن الصحة شرط الوجوب عنده وللشافعي فيه خلاف والصحيح أنه شرط الأداء فعلى هذا يلزم على المريض الإحصاء لا على الأول كما في النهاية [ له زاد ] أي نفقة وسط وهو في الأصل المصدر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت كما في المفردات [ وراحلة ] أي ما يحمله وما يحتاج إليه من الطعام وغيره ذهاباً ومجيئاً وهي في الأصل ليعبر بالقوي على الصغار والاحمال ويستوي الذكور والإناث والتألف للمبالغة كما قال ابن الأثير وفيه إشارة إلى أنه لو وجد ما يكتفي مرحلة ويمشي مرحلة لمعجز عن الراحة كما في فاضلجان وكذا لو استاجر الثمان بعيراً ثم ركب كل منهما فرساً كما في الزوايدي وإلى أنه يغترب الملك أو الاستيجار فيهما فلا يفرض بأحدهما ولو كان المبيع قريباً له كما في المضمرات وإلى أنه لا يجب بالمال الجرام لكن لو حرم به جاز لأن المعاصي لا تمنع الطاعات فإذا اتى بها لا يقال إنها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى أن هذين في حق الأفاقي وأما في غيره فالغرض فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر أن هذه الأمور شرط عند خروج فأفلة بلده فإن ملكهما قبله فلا يأنهم بصره إلى حيث شاء كما في هرج الطحاوي والمضمرات وغيرهما [ فضلاً ] أي فضل الزاد والراحلة ويحتمل أن يكون مصدر يفضلان [ عما لا بد منه ] أي من حاجته الأصلية كما مرقى الفطرة [ ومن نفقة ] وسط [ مباله ] أي اللين عليه أصحاب محبتهم كالزوجات والأولاد الصغار والخدم والعيال بالنكسرجع العيل كالنير ولا يخفى أن النفقة مستندركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الإهتمام [ أن حين موده ] إلى وطئه من ابتداء مفرقه فلا يغترب بقاء نفقة يوم بعد العود خلافاً لأبي عبد الله

الجرجاني ومن أبي يوسف رح نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر رأس مال التجار و في  
 المحترف الات حرقته وفي صاحب الفريعة ما يعيش بغلتها وفي الحرات والاكاف آلاتها من البقر ونحوه  
 كما في فاضلان والكلام مغير الى انه لو كان له كروم وعقارات وارض وحوادث يستغلها بكتفه وميله  
 الى العود غلتها وقيمتها لزوم الحج كما في الآنية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب للزينة كما في الجواهر  
 [ مع امن الطريق ] اي مع ظن مزيد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرهما فان علم  
 انه لم يامن غالباً يجوز تأخيرها كما في الجواهر الا يرد ان ابا بكر البرقي خرج حاجاً فلما ذهب مرحلة قال  
 لا صحابه ودوني فقد ارتكبت مباحية كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعض  
 الحاج مذب في ترك الحج ومن أبي القاسم الصفار يبلغ قال لا غل في سقوط الحج من النماء وبها  
 اهلك في الرجال واقضى ابي بكر الجصاص ببغداد انه سقط من الرجال ايها لكثرة الاخطار وبه  
 افق البرقي والتجرجاني الصغير بخارزم وابو الفضل الكرمانى بخراسان كما في الزاهدى وقال مبد لله  
 البلخي (ن) ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصفار لا اريد الحج فرضاً منذ  
 مفرقين سنة والبادية عندي دار من دار العرب ومثله قال ابي بكر الاسكافي سنة ست وعشرون  
 وثلثمائة وكيف لي زماناً قيل ايها قالو ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرهوة فيكون سبباً للمعصية  
 ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المسمرات وفاضلان وغيرهما لكن في اللنية لا يمنع  
 الحج بالمعص فان لا يعمل فافله من ذلك ولو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله  
 على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان طلب علامة الطريق ففروا  
 والا فاسقط وظاهره ان امن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو  
 الصحيح فيلزمه الايصال كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المفترضة عرع فيما يختص بالرأ فقل  
 [ والزواج ] بالاجر اي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [ او المحرم ] اي الذي حرم عليه نكاحها  
 ابداً بقرابة او رضاع او مصرية كما في المعاصير وهذا وان كان مغرباً لاغت زوجته وممتها وعانتها فان  
 حرمته مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايها ولو عرف بما حل بالطوق وحرم النكاح ابداً للمحل فيه  
 الزوج وان لم يكن محتاجاً اليه في هذا المقام والطلاق يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم  
 لم يوافقها الا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معر كلامه ومزغني الى اشتراط كون  
 الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبي والمجنون ولا لتجبر الزوج  
 والمحرم على ذلك كما في عرع الطعاري الى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في  
 الخزانة [ للمرأة ] العائبة او المعجوز والاختفاء مغير الى ان اذن الزوج لا يهتبط لان حقه لا يظهر  
 في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج ويتبني ان يقيد المرأة بالمخالفة  
 من العدة لان من شرط الرجوع الحل من العدة اي مدة كانت كما في الزاهدى وغيره وظاهر كلامه

ان المحرم عوط الرجوب و للمشائخ فيه خلاف كمن الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بهجوبه على  
الامرد الصبيح الرجبة بلا عوط يكون قريب معه لكن للاب ان يمنع منه حتى يلتقي ويكره له ذلك  
ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ ان كان بينهما ] اي بين مكان المرأة [ وبين مكة ] ما عرّض  
من تمسكت العظم اي خرجت منه و تكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات  
و انما ذكر الحرام لا لمصلحة معنى الرصيفة بالاصمية [ مصيرة سفر ] اي مسافة ثلثة ايام ولياليها  
وفي اشارة الى انها لا تضاف بلا محرم الا الى ما دون المحرم كما في الكافي [ في العمر ] بسكون الميم  
و فيها اسم لمدة عمارة البدن بالصيرة [ مرة ] واحدة اسم لجزء من الزمان كالمصطفى في الفروع  
في اصح الروايتين من ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح و قال عبد رح على التراخي كما في  
المحيط والاول المختار كما في الحراجية و لذا سقط عدلته بتأخيرها كما في الترمذي والفور لغة الغليان  
ثم احتجوا لسورة ثم صبي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير نور كظم اوله  
وعريضة تمجيل الفعل في اول اولها مكانه و التراخي لغة التباطؤ وعرضا جواز تلخيص الفعل من  
الاول الى ظن الفور فيشتمل العمر والبراد من الفور ان يتعين اظهر الحج من العام الاول  
للاداء فيائم عند الشيعين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادت و لو في آخر عمره فانه واقع  
للإثم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند عبد رح لكن  
يشترط علامة العاقبة كما نقل منه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة  
لجاء هي الآتية انه لو سأل مائل هل يجعل التأخير من هذه العام عند عبد رح لم يجعل للمشتي  
ان يجزم بالتجيل والتحرّم والصحيح ما قال ابو الفضل في امارات الامراء انه لا يائم عند عبد  
رح بالتأخير اذا مات فجأة واما اذا ظن الموت بالامارات فيائم بالفور لان العمل بدليل  
القلب واجب عند فقدان غيره وكذا في الكهف لكن في الزهدي لو وجب عليه الحج  
وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موضع كما سقط من السائض قبل خروج الوقت  
وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا انتشر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله بمعه ان  
يستقرض فيحسب و ان مات قبل قضاء القرض يرجع ان لا يبادل به اذا هزم على القضاء وفي  
التمرتاشي من ابي يوسف رح لزومه الاقتراض ولو حج الفقير ثم احتسب لم يحج ثانيا لان عوط  
الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء اتوه ان المال لا يشترط في حق المكّي لكن في  
النواذر انه يحج ثانيا [ ولو احرم ] من ميثاق [ صبي يبلغ او عبد فعتق فمضى ] كل منهما من  
احرامه و انما اعمال الحج [ لم يؤد فرضه ] اي لصبي او العبد لانه متفعل في الاحرام فلا ينقلب  
فرضا [ ولو جدد الصبي البالغ ] قبل الطواف والوقوف [ احرامه ] بان يرجع الى ميثاقه من المواقيت  
ويجدد التلبية بالحج [ لغرض صحت ] ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما ولو

رجع الى تجديد الاحرام احدى فرضه [ لا العبد ] اي لا يصح تجديد احرام العبد الحقيقي لانه  
لاصلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالانقضاء وفيه اشعار بان المجنون اذا افلق  
والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لو جدد الاحرام اداة كما في  
المضمرات [ وفرضه ] اي فرض الحج الاصح من الشروط والركن [ الاحرام ] لغة المنع كما قال ابن الاثير  
وشرعا تحريم الاشياء والنجاسات اعيانها كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان  
يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع العكالي وغيره [ والوقوف ] اي الحضور  
ولو سامة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر [ بعرفة ] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة  
على اثنين مفر مبدا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمركب لكن قد تكرر  
ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع  
اسماعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يلتقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [ وطواف الزيارة ]  
و يسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الانفاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزياره  
مصدر زرت فلانا اي لقيته بزور بالفتح اي قصدت زوره وهو الى الصدر كما في المفردات والامامة  
بادني ملازمة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر جميع مرات فالتل ركن لكنه قول  
الشافعي رحمه الله فان الركن من ادواريه والباقي واجب كما في جنائيات للمصنوع وفي تفسير الطواف  
اشعار بان الوقوف فوفه ولذا لم يمتد الحج بالوقوف قبله [ و راجعه ] اي الحج وهو ما يتركه الدم  
[ وقول جمع ] اي الوقوف يجمع ولو سامة من بعد صلوة فجر النحر ان كان يحفر جدا وهو كالدلف اعلم  
لانه على مبعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحوا عليهما السلام [ والمعني ]  
اي معني مجمع مرات [ بين ] الى [ الصفا ] بالقصر [ واصل ] للروة [ فيعيد ] ان يعودهما واجب كما في  
شرح التاويلات والتنف لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب الا للمعي لا غير في  
بطن الرادي والثاني ان يحسن المعني في بطن الرادي كما ينبغي ومما جلائل عربان الاول ماثل الى  
جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وثمانون وسبعائة ذراع والمعني مائة ذراع واثنى عشر  
ذراعا [ ورمي الجمار ] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلاثة مواضع  
من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما ينبغي وانما سمي بالجمار كما بالجمرات لعلامة الحول  
[ وطواف الصدر ] و يسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي التنف انه ستة فالصدر  
بفتحيتين وجوع للمحافر من مقصده والشاربة من مروره وللعني طواف البيت عند الرجوع الى مكانه  
[ للادائي ] اي الجارح من الواقيت فلم يجب على العلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف ر ح  
اني اصبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاعي بالمد منسوب الى الاناق جمع افق فالصواب  
التي كما في المغرب والتعذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

رده في النوبة الى الواحد فمن حيويه ان الاعمال للواحد وقال بعض الغريب هو انعام كما في الفائق  
 وغيره ولو علم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في رومي ولو علم انها للنسبة فأبرد  
 غير واجب فانهم ارادوا بالاذق الجارجين وبالأفاقي الجارجي وهذا معنى آخر له لورد الى الاقبي  
 لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري لمن ما نقل صاحب الكشف عن انزمغشري [والمخلق] اي قطع شعر  
 الرأس بالرمحي وغيره عند الخروج من الاحرام والذكر ان يقال والاخذ ليشمل التقصير ايها  
 والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في المصبرات وذكر في النظم للمكرد ثثة مفرعلا وللغارن  
 حنة عمر وللمتمتع سبعة عمر ثم قال ان الترتيب بين هذه الاعمال واجب وقد ذكرنا ان بعضا  
 من اشواط الزيارة واجب [ وغيرهما ] من الفرائض الثلث والواجبات [ سنن ] تاركها مسيئ ومهي  
 التماس في الطواف وتقبيل الحجر كما في التذوق والرمل في الثلثة الاول من اشراط الطواف والسعي  
 في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة منا وجمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر  
 بعرة بأذان وقامتين وبين المغرب والعشاء بؤلفة بأذان واقامة كما في الظلم والجواني من الافتمال  
 قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [ و ] غير ذلك [ آداب ] تاركها غير مسيئ كما في شرح الطحاوي  
 [ و اشهره ] اي الحج [ شوال و ذر القعدة ] بالكمس والمكون [ و مفر ذى الحجة ] بالكمس وقال  
 الجوهري انها بالكمس المرة الواحدة من المواضع وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس  
 الا ان المطرزي قال الفتح لم يسمح وظاهرة يدل على انه مفر ليال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح  
 في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج ونسبته  
 انه ان احرم يوم النحر الحج القابل لم يكره عندنا كما في النسخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه  
 لانه اذا حلف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تمامها او مكانا حيث جعل  
 بعض الشهر شهرا وما في الكشاف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر  
 لانه خارج عن المهرين لمن انه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة  
 الى انه لو لمك الزاد والرحلة قبل هذه الاشهر فامتهلك لم يحب عليه الحج كما في المحيط واني انه  
 لا يجعل شي من افعال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والحلق  
 وطواف الزيارة وغيرها بعد لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا  
 اسماء المشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يحجون ويقعدون من الحرب و  
 وينتقلون من مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لابد منه خمسة يوم  
 مرة و ايام النحر والتشريق [ و كره ] كراهة تحريم [ احرامه ] اي المحرم [ له ] اي للحج [ قبها ]  
 اي الاضطر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن  
 من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند اي يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الإحرام في أوائل الأشهر ولا في غيرها إلا إذا أمر بحيث يغترب بالوقوف بعرفة كما إذا أحرم يوم النحر فإنه لا يتعد الحج لغوات الأثر أركانه [و العمرة] أهم من الأعمار لغة القصد إلى مكان ما سواها في المغرب أو الزيادة التي فيها مباركة البدن كما في الأفراد و شريعة أعمال مخصوصة [سنة] مؤكدة وقيل واجبة كما في التحفة ومن بعض أصحابها أنها فرض كفاية كما في الكافي [وهي طواف البيت [ومعي] بين الصفا والمروة فليس مواهما ركنا فالأحرام والحق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي أن الأحرام ركن والسعي والعلق أو التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها صحيح [وجازت] العمرة [في كل السنة] مرة أو أكثر واجتنب فيها ما في الحج إذا استلم الحجر يقطع التلبية في أصح الروايات وإذا حلق يخرج من إحرامها كما في فائسجان [وكرمت] العمرة وصحت في [يوم عرفة وأربعه بعدها] من أيام النحر والتفريق وعن أبي يوسف راجح لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الأثرين التأخير عن هذه الأيام إذا أحرم بها في غيرها واما إذا أحرم فيها فيرونها كما في المحيط [وميقات المدني] أي مبدأ إحرام أهل المدينة ومن حلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا أو غيره للحج أو العمرة وهكذا في سائر المواقيت لأنه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما أشار إليه في الاختيار وغيره وقيل ابن حجر أنه صلى الله عليه وسلم وقته لأهل الاتفاق قبل الفتح لما علم أنه متفتح والميقات في الأصل الوقت المحدود ثم استعمل للمكان أي موضع الأحرام كما في الكرماني والمدني كالمدينة منسوبة إلى مدته صلى الله عليه وسلم كأي شرح مسلم [ذو الحليفة] على الصغر مكان على أربعة أميال من المدينة وطل مائة ميل من مكة فهو أبعد المواقيت أما لعظم أجور أهل المدينة واما للرفق بأهل سائر الاتفاق فإن المدينة أقرب إلى مكة من غيرها [و] ميقات [العراقي] أو الخراساني وأهل ما وراء النهر والعراق بالعصر بلاد يذكر ويؤثّر معرب ابنون شهر يشهر وهو موضع الملوك كما في الأزهري [ذات عرق] بأقصى أرض صبيحة طين سنة وأربعين ميلا من مكة وإنما سمي بها لأن فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [الهامي] أو المصري وغيرهما من أرض المغرب بالقصر والباقين والنسبة أو بالمؤاليين أو باليه الواحدة وحذف الآخر كما في الرضي [جيفة] بهم الحميم ومكون الساء قرية غربية على خمس مراحل أو ستة سمي بها لأن قوما نزلوا فيها فاجتمع السبل في اتصالهم وأهل مصر تركها لأن إلى رافع بالراء والهمزة والغون بالمجعة لأنه لا ينزلها أحد الاسم كما في فتح الباري [والنجدي] ومن حلك هذا الطريق والسجدة اسم لعمره موضع مرتفعة بين اليمن والتهامة ومما أعلاها والعراق والشام إسمائها وأهلها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قرن] بالتحريك كما في الصحاح وفيه أنه بالسكون وهو جبل مشرف على عرفت كما في الغرب لكن نقل القاضي مياض أن المتحرك الطريق والممكن الجبل وهو على مره لثين من مكة كما في فتح الباري [و اليمنى] والتهامي وغيرهما [يألم] بفتح الياء

واللائمين ومعكون اليم ويقال ان اصله الملم الهيئة والماء تسهيل وحكي يومرم وهو مكان ملن  
مرحلتين من مكة وهذه المواضع كالنجد يد فيلملم جوسبي ويقال به ذوالخليقة وعرن شرقي ويقال به  
النجفة واما ذات عرق فيحاذي قرن ولا يخلو بقعة من البقاع الا ان يحاذي ميقاتا منها كما في فتح  
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق مملوك واما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يحاذي ميقاتا  
من هذه المواضع كما في الاختيار [ وحرم باخير الاحرام عنها ] اي من هذه المواضع [ لمن قصد ] من  
الانثلي والجلبي والحرمي والمكي الخارجين للتجارة او غيرها [ دخول مكة ] للحج او العمرة او التجارة  
او التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بانه لو قصد  
دخول بمستان بني عامر او عميرة من الحل لدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه ومن ابي يومرف رح  
انه شرط نية الاقامة فيه حجة مفردة كما في الزاهد وغيره [ لا ] يحرم [ التقديم ] اي تقديم الاحرام  
ملن هذه المواضع بعد دخول الاهل والافضل من ذرية امله لان التأمير الى الميقات بطريق الترخص  
ومن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في محظور الاحرام ومن عهد رح هذا اذا كان اول  
ما يجع وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [ ودخل لاهل داخلها ] اي داخل هذه المواضع ويدخل  
فيه اهلهما [ دخول مكة ] حاجة لا للنسك [ غير محرم وميقاته ] اي ميقات اهل داخلها للحج والعمرة  
[ الحل ] بالعصر هو ما بين المواضع والحرم لا الحل الذي هو خارج المواضع [ والميقات ] لمن  
استقر [ بمكة ] والحرم [ للحج والحرم ] فجاز ان يحرموا من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب المرق  
مئة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون وكذا في  
الصحراء لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المصنوعات او اربعة فانه التعيم وقيل انه  
ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [ ومن ] بمكة [ للعمرة الحل ] من اي مكان  
شاء منه واقر به التعيم كما في المحيط [ ومن شاء ] من الحاج او المقيم [ لعمرة ] قص شاربه  
وظفاره وعانقة [ ثم ترمأ والفصل ] للتطيف حتى يومر به الخائف [ احب ] فيه اشعار باستحباب  
الكل كما في الاختيار [ وليس ازارا ] بلا عقد جبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان [ ورواه ]  
من الكتف فيستر به الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليميني ويلقي ملن كتفه الا يحرم  
ويبقى اليمين مكشوف الا ان الاول اولى كما في عدة للسالك لصاحب الهداية وهذا اذا وجد والا  
فيبقى حرا وله ويتأزر به او يمسح به ويؤدي به كما في الطهيرة وفيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل  
والثياب والقميص كما باتي ولا يمس يلبس القباء اذا لم يدخل يديه في حكمه كما في النظم والى ان  
المعنى للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستمر مرته جاز كما في الاختيار [ طاهرين ]  
بالفعل او الجدة وفي الاختيار ان السجود الجديد الابيض افضل [ ونظب ] اي استعمل عينا لها  
رائحة طيبة ان وجدها استحبابا ومن عهد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام والاول الصحيح

كافي المحيط [ و صلى ] في موضع الأخرام [ شقعا ] قرأ فيهما ما غاد والأفضل حرمة الكفرون والإخلاص  
 كافي الكرمانى [ وقال الفرد ] أي المحرم بالسج [ اللهم ] أصله يا الله حذف حرف النداء لأنه بها يليق  
 بالمغال تعالى الله تعالى منه وأمر ما عرض منه من الميم المهددة تبركا بالابتداء بأمره تعالى وقد  
 ويف ما قال الفرد أن أصله ( يا الله آمنا بالخير ) حذف الحرف مع المفعولون وادغم [ اني أريد السج ]  
 مشير إلى أن الغرض يتأدع مطبق النية وهذا احتشاح وعن الحسن أنه لا يتأدع به كالا يتأدع بنية  
 النفل كافي الزاهدى والى أن السية يصح بلفظ الحال وإن كان للمضي في الإبداء أغلب والى أن السية  
 مع اللفظ أفضل لكن يجوز بالقلب والاول أفضل كافي الاختيار [ فيسره لي ] لأنى لا أذكر على هذه  
 الأفعال إلا بتيسيرك [ وتقبله مني ] كما تقبلت من حبيبك وعليلك عليهما الصلوة والحلام ربما تقبل  
 منا [ ثم ليحني بغيري بها ] أي قال لبيك الخ حال كونه نازبا بالتلبية [ السج ] وفيه إشارة إلى أنه يشترط  
 اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية المابقة كافي سائر العبادات من ما روي عن محمد بن كافي الراصدى  
 والى أنه ليس بعد الصلوة وإن استوى على بعيرة والأقرب أن بها أفضل كافي الاختيار [ وهي ] أي  
 التلبية [ لبيك اللهم لبيك ] أي الب لك البابين أي اجبتك أجابة بعد اجابة فعذب الفعل مع الجار  
 ورد المزيد إلى الثلاثي ثم أضيف إلى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى أو الرسول عليه الصلوة والسلام  
 لأنه دعاهم الله أو رسوله إلى السج والأظهر أنه إبراهيم عليه السلام لأنه بعد فرائضه من بناء البيت أمر  
 أن يدمروهم إليه فدعاهم إلى أبي قبيس فأجمع الله صوته لأرلاد آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية  
 مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها أصلا لم يحج أصلا كافي المبسوط والمصنوعات وفيهما  
 فإن كانت أن الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه أن يخاطب إنسان في كلام واحد وهو غير جائز  
 كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه إذا عطف أحدهما على الآخر وقال النسوي بخلاف العاطف  
 في الكلام القديم كما نقله الرضي وفيه يجوز أن يكون نقديرة لبيك واللهم لبيك فعص الخطاب  
 بالكاف الاول لإبراهيم عليه السلام وبالباني له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فإنه يرد  
 الجواب على المبلغ أولا ثم على ذلك الغائب لأنه محسن إليه بالتسليم والتبليغ ولا يخفى ما في  
 وحدة الجواب من دعاء إبراهيم عليه السلام وكثرته من دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة  
 [ لبيك لا شريك لك ] استئناف [ لبيك ان الحمد ] يكسر الهزقة على الاستئناف يقتضها على التعليل  
 والاول أصح كما في المحيط وهو اختيار محمد بن كافي الكرمانى [ والنعمة ] بالعكر اسم أو مصدر  
 بمعنى الاتعام منصوبة وهذا أشهر أو مرفوعة على الابتدائية [ لك ] خبر أن أو خبر للابتداء أو خبرها  
 محذوف نقديرة أن الحمد والنعمة يشبان لك أو الحمد لك [ والملك ] كالنعمة [ لا شريك لك ]  
 استئناف [ ولا ينقص منها ] أي من هذه الكلمات حتى يكون لحرامه على وجه السنة [ وإن زاد ]  
 من المرويات عليها [ جاز ] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [ فصار محرما ]



بهذه الاندال لكن الركن هو التلبية مع النية قبل منهما لا يجوز من الاخر كما في التفت و ذكر  
 في الاعتبار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة نأركها معبر وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كاتبة وقيل  
 الطرفان ان التلبية لم يهتبط بل لفظ دال على التعظيم كالتمسيع والتهيل ولو بالفارسية لكن في  
 الهداية انه قيل الثلثة و اذا مرت ذلك [جيتقي] اي محتجب [الربث] اي ما يستجب من ذكر الجوامع  
 ودوامه وهو الاصح كما في اللغات وقيل هو الملتزم الجوامع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز  
 له كما في المغرب [والغسق] لغة الخروج وهريعة الخروج من حدود المربة وقيل التصاق والتدابير  
 بالانقلاب كما في الكرواني [والجدال] اي عدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء وللكارين  
 والخدام وما قيل انه مبادلة للمركبين في تقديم الحج وتلمبه فليس مراد ههنا كما في الكرواني  
 [وقيل صيد البر] وهو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله ويستثنى منه الغواسق  
 الاتية [والاغارة] في الحفرة [النه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فينتقي من  
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والنظيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شع منه بهي من بدنه او  
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمك وغيرهما والذهن في معنى الطيب ويكره شم الطيب والريحان  
 والثمار الطبية كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء فليه بنفسه او غيره بأمره او قلم  
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ح كما في المحيط [و] يتقي الرجل والمرأة [من الوجه]  
 لانه محرم عليهما [و] يتقي الرجل من [الراس] فلا يجوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه  
 وفيه اعمار بانه لو حمل من راسه شيئا مما لا يغطي به الراس كالظمت فلا يغى عليه والا فعليه الجواز كما  
 في المحيط [وغسل راسه] بالخطمي والعن والزيت [ولحيته بالخطمي] اي ماء امتزج به وقيل ارسل  
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلبة وعن ابي يوسف رجح لا بأس به كما في المصبرات وفيه  
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او العرض او الماء القراح ليس عليه عيب وهذا بالاجماع كما في شرح  
 الطحاوي [ولصفا] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكامة  
 يسبقونها للشجامة وكذا بعض العصاة [وحلق راسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال  
 فالاولى حلق الرأس [وشر بدنه] ولو من الابط والاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والنتف واخذ  
 الفارب وغيرها بلا احتدرارك ويتقي احتراق شعر اليد للخبز كما في المحيط [ولبس مخيط] ايما  
 معتاد كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او الجبة مثلا فلوا ارتدى بها او اتزر بالمرابيل ليس  
 عليه عيب كما في الكافي [و] لبس [صامة] فليس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]  
 الا بعمل قطع الماني منهما وهو لم يجد النعلين واثابني مع لبس الخف ممنوع لانه يضر باباحه  
 المعنى به وهو منهبي والاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس الخيط والخفين كما في فاضل  
 ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [وللصبرغ بطيب] اي بهي له رائحة مستلبة كالزعفران

والجنازة بخلاف الرخصة فإن فيها خلاف [ الأيض وإزالة ] أي إزالة الطيب بلا رخصة بالفعل بما يخلق أو مرور الأقدام وعن محمد بن لؤلؤ لم يتعد صبغته إلى غيره جاز له بعد كافي المغرب ومنه لؤلؤ يتناثر الصبغ جاز كافي الكرماني وأشار في الضمومات إلى عدم صحة القولين الأخيرين وأعلم أنه لو قال ويتقي الرفث وفيه مما هو محظور الاحرام لكان أحسن لأن ما أجمل هناك نص في التجنّبات [ لا ] يتقي [ الاستحمام ] أي الافتساح بأي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوضوء في المحيط إزالته التفت حرام وهو الأصل الاحتمال بالماء الحار كما قال ابن الأثير أو يدخل الحمام كما قال للطرزي [ و ] لا [ الاستظل ] ببیت [ مما ] يتخذ من حجر أو مدبر أو صوف أو وبر [ أو ] [ الاستظل ] [ بمحمّل ] بفتح للملح الأول وكمر الثاني أو بالعكس اليهود الكبير [ وهو محمّل ] بالكسر ما يجعل فيه الدرام أو الدنانير من ممي للطرزي انصب كافي الكرماني [ في حصرة ] بالفتح أي ملأ وسطه والمنطقة كذلك [ وأكثر التلبية ] أي قال لبك الخ ما استطاع فإنها عند [ متى صلى ] أي كلما فرغ من صلوة ولو نالته وهذا ظاهر الرواية وقال أبو جعفر من صلوة وقتية دون فائتة أو نافلة كبا في شرح الطحاوي [ أو ] متى [ علا شرقا ] بفتحتين أي مكانا مرتفعا [ أو مبطا ] أي نزل [ وأيضا ] أي حفيضا وهو الأصل معيل فيه الماء [ أو لقي ركبا ] أي لقي بعض الحجاج بعضا آخر مراد كانوا ماشين أو راكبين كما أشار إليه النهاية والركب في الأصل اسم جمع أو جمع الركاب الأبل [ أو اسحرا ] أي دخل في السحر مذهب آخر الليل إرمال راس دابته بالزمام كافي النهاية أو كلما احتفظ من منامه كافي المحيط والأصل في ذلك أن التلبية كالتكبير في الصلوة فيؤتي بها عند الانتقال من حال إلى حال كافي الهداية [ وإذا دخل مكة ] ليلا ويحتجب نهارا [ بدأ ] منها [ بالمحجد ] الحرام من جانب الشرق من باب بني شعبة فإنه من هذا الباب محتجب كافي الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة ألف وعشرون وطافاته سبعة وأربعون ومائة واطواناته أربع وعشرون وأربع مائة كلها من ممر أو رخام وأبوابه خمسة عشر [ وحين رأى البيت ] الحرام الواقع في وسط المسجد هو ملأ اتفاقا لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفان ومرص المصطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا ومحيطانه إلى السمله سبعة وعشرون ذراعا ومرفها ذراعان من ركنه الشامي إلى العراقي اثنان وعشرون ذراعا ومنه إلى اليماني أربعة وعشرون ومنه إلى الحجر احد وعشرون وشبر [ كبر ] أي قال الله اكبر أي من البيت وغيرها [ وهل ] أي قال لا اله الا الله تحرزا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته [ ودعا ] لأنه محتجب إذا رآه في العدة وصلى بعضهم أن يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [ ما شاه ] فإن التعيين يذهب وقت القلب ولذا لم يذكره روح في الأصل للحج شيئا من الدعوات الني في العدة والظهيرية وغيرهما [ ثم استقبل ] استجابا [ الحجر ] الذي كان أبيض مضيئا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسودا لاحتجاب أهل الدنيا من زينة العقبين والمري من قدر شبر وأربعة

اصابع [ وكبر و همل ] حال كونه [ يرفع يده كالصلوة ] اي كما يرفع اليدين لها ثم يرميها كما في التحفة وذكرني شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما حد منكبيه [ واستقبله ] اي مس الحجر باليد والقبلة [ ان قدر ] على الاطلاق [ غير مرد ] لاحد [ والا ] يقدر عليه فيرد مؤذ [ يمس ] بالحجر [ حيا ] من مصا او غيره [ في يده وقبله ] اي المص [ وان عجز ] عن اللمس [ استقبله ] اي قام بجذبه الحجر و اغار اليه بباطن كفيه [ وكبر و همل و حمد الله تعالى و صلى على النبي عليه الصلوة والسلام ] ثم قبل كفيه [ وطاف ] ماعيا بلا حد و طواف راكبا او محمولا بغير مدر اما ان افام مكة و الافعليه دم كما في المحيط [ طواف القدر ] و يقال له طواف التحية و طواف اللغاة و طواف ازل عهد بالبيت و الاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضيهان [ و ] قد [ من ] هذا الطواف [ للاتفاقي ] اي الخارجي كما في للتداولات لكن في خزائن المفتين انه واجب على الاصم فلا يمس للمكي اذ لا قدم له و يمن لاهل المواقيت و دخلها و خارجها حال كونه [ اخدا من يمينه ] اي يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل المصير للحج كما في التحفة وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن البعدي لم يجوز و قال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكروه و ذكر في الرقيات انه لا يعتد به كما في الكف [ مما يلي الباب ] اي من داخل البيت و الاولى مما يلي الملتزم فان الولي لغة و عرفا يقتضي ملام الفصل كما في للفردات و الباب من الحاج مقبب بالقصة مره اربعة اذرع طوله ستة اذرع و عشرة اصابع و الكلام مغير الى انه لو لم يخله من يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخله عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاما واجب الاعادة و ذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكف [ وراه العظيم ] موضع من الركن العراقي الى الهامي فيه ميزاب له طين ستة اذرع و شبر من البيت قريب من ريعه لانه قد كان ثنشين ذراعا في ثمانية عشر من العظم الكسر اما بمعنى مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طروح عليه ثيابا طافوا بها فانحطط بالمرور و الكلام مغير بانه لو طاف فيه لم يجوز كما في الاختيار و ذلك لانه من البيت الا ان قريبا افرد منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطبية كما في فتح الباري [ مبعة اشواط ] جمع شرط اي طرفة في الاصل جري مرة الى الغاية [ يرمول ] بضم الميم اي يمرع في اللهي و يحرك منكبيه [ في الثلثة ] من الطواف ( بكسر الطاء جمع طرفة ) [ الاول ] جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرول في كل منها من الحجر الى العر طو زحمه الناس في رملة فام حتى يجد مملكا فيرمول لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحمه يمضي حتى يجد الرول و ان لا يرمول في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا هي عليه كما لو مضى مهرا فيما يرمول ثم ذكر لم يرمول بلا شيء كما في الزاملدي و الاطلاق دال على انه يمن الرول و ان لم يجمع بعده و في العدة انه لا يمس الا اذا محى بعده [ مضطجعا ] اي جامعا و مضطجعا تحت ابطه البعدي مليقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن

الاثير والاكستفاه مؤتمن الى ان النية لم يهتد في الطواف وانما الطواف ان لا يهتد هياً بهتد كما قال  
 بعضهم واما عند الباقين فيعترض فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع من الغرض  
 عند الاولين خلافاً للآخرين ولو طاف طالباً لغريم او هارباً من مدو لم يقع منه بلا خلاف لانه لو  
 هياً آخر والى انه لا يقرأ الفؤن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه  
 لا يدمو فيه لانه صلوة كما في النظم [وكذا من بالهجر] للطواف [فعل ما ذكر] من نحو الاستقبال  
 والامتلان والذكر [واستلام الركن اليماني حمن] فلا يمن في ظاهر الزيادة كما في الكافي  
 لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رح انه حمن وعن محمد رح انه  
 كاستلام الحجر والاكستفاه مهيء الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا العالمي كما في الصرماني لان  
 للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه من قواعد ابراهيم عليه السلام والثاني الثانية فقط  
 وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء السجاء اذ لم يتصرف الا  
 في مومة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزب كما في فتح الباري والاولى ان يقال  
 مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتفديد والالف  
 للعرض او الاشباع والاصلي يعني [دخم الطواف] اي حنسه فيشمل طواف الزيارة والصدور  
 والقاء وغيرها [باستلام الحجر] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يجاب فيه التطوع  
 [ففعلاً] كالحرام الا انه لا يجزئه المكتوبة ويدعو بعداً للمؤمنين وللمؤمنات كما في الزاهد  
 [تجب] تلك العفة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم وانتف انها سنة والجملة محتاتفة  
 بوصفة شعفا كقول [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر من انه جمع طرفة والمعنى كل اسبوع  
 والبعدية علمة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى نزل شعف مع بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف  
 من شعف او وتر واما عند ابي يوسف رح فكل ذلك اذا انصرف من شعف كل أربعة اسابيع او ستة واما  
 اذا انصرف من وتر كثلثة اسابيع او خمسة او مبعة فيكونه عند كما في النظم [عند المقام]  
 بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو حجر به آثار قدمه  
 الشريف من سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [شيرة]  
 اي المقام [من المحيط] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان رحمة الناس من الصلوة  
 في المقام يصلي في المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في  
 فاضيلان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى الحجر الاسود [واستلم الحجر] كما مر من التفصيل لانه  
 يصلي بعده والمعنى كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده معي كما في المحيط  
 [وكبر] ومثل كما مر [وخرج] الى السكنية بعد ما عرج من ماء زمزم من اي باب شاء  
 والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [فصعد الصفا] حتى يرى

البيت كما في الضائي والوقوف للمروة في الصفا وان كان في الامام معد الحطم وفي الملم [ واستقبل  
البيت ] اي تحول اليد ومكث فيه قدر ما يقرأ مروة من المفصل كما في العدة وان لم يمكث  
بحرته كما في المحيط [ وكبر وذل ] ومنع كثيرا كما في الاختيار [ وصلى عليه عليه الصلوة  
والسلام ] والاولى وحمد الله وصلى عليه وكبر وذل كما في المحيط [ ورفع يديه ] كالعادة [ ودعا ]  
وطلب [ جاهدا ] من العواصم الدينية والنيوية بشرطه وليس [ ثم ] نزل من الصفا وقد [ مضى  
تحر المروة ] وفيه اشعار بأنه لا يركب في هذا الطريق ولا يعمل كالطواف كما في المحيط ولا يبعد  
ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ صلياً ] بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة كما في  
الزاهد ولا يخلو عن اشعار بما بان المرأة لا تصعب كما مجمع [ بين الميلى ] الراعيين في طرفي الوادي  
الذي كبه السجود اليوم وما علامتان للسعي منحوتتان عن جدار المسجد متصلان به [ الأخضرين ]  
على التغليب فل احدهما احمر كما في النهاية اذ اصفر كما في المضمرات وفي كلامه رمز الى انه مضى  
على المكينة في جانب الميلى كما مر [ فصعد فيها ] اي الى المروة [ وفعل ] عليها [ ما فعل على  
الصفا ] من الامتقبال والنكر وغيرهما [ ثم مضى ] من المروة [ الى الصفا ] كما فعل [ فصار ] معي  
الصفا مع معي المروة [ انما ] فمجموع المعنيين ليس بواحد من الصبة كما قال بعضهم فان الصحيح  
هو الاول كما في شرح الطحاوي [ بفعل مكدنا ] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا والاختتام على  
المروة [ صفاً ] من المرات اربع منها معي الصفا وثلاث معي المروة وفيه اشارة الى انه لو معد في  
الصفا ثلاث مرات بان بدأ بالمروة فعليه اعادة معي اذ لا يمكن ذلك الا به ومن اصحابنا من يحتل  
بالاول الا انه مكروه والصحيح الاول كما في الذخيرة [ ثم ] اي بعد المعى دخل المسجد وصلى شعفا  
كما في فاضلنا [ وسكن مكة ] ان قدم قبل ايام الحج [ محرم ] يعني محطور الاحرام واحتزل به  
عما تمنع من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه خلق وحل كما في النهاية [ وطاف ] سبعة اشواط حولها  
شعفا [ نفلا ما شاء ] وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكى وفي الاكتفاء اشعار بأنه  
لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يرمي لانه لا يكون الا مع المعى كما في  
شرح الطحاوي [ وعطب الامام ] اي الخليفة اذ نأثبه ثلاث عطف بين كل عطفين فاصل يبرم فخطب خطبة  
واحدة بلا جلسة بعد الطهر [ سابع ذي الحجة ] مكة [ وعلم ] فيها [ للماسك ] التي يؤدي من  
غداة التروية الى زوال مروة وهي كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة فيها والخروج الى  
عرفات وغير ذلك والماسك امور الحج جمع النمل بك بفتح السين وكسر ما في الاصل للمتعب ويقع على  
للصدر والزمان وللكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والمغرب الله بمعنى الدبح ثم استعمل  
في كل عبادة [ ثم ] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمنامك التي من زوال عرفة الى زوال يوم  
التفريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك [ التاسع ] من ذي الحجة

[عمرات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الأصل جمع حاد ولفظاً لموضع واحد يقلل له مرة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان مرة لا يعرف في اعمام الاجناس كما في الكرماني [ثم] غلب خطبة واحدة بعد الظهر معلماً لباني المناصب الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصب وغيرها [الحدادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بمكر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرماني وهي قربة لها ثلث مكات فيها يلبيح الهدايا والضيحايا لمن اربعة اميال من مكة شرقاً ويميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلاة العجر كما ذكره القدروري او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التروية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام رأت ليلة كان قائلاً يقول له ان الله تعالى يأمر بك يلبيح ابنك هذا فلما اصبح روي اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي مرة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بحجته يومها فسمي يوم النحر كما في الكرماني [الي منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] و بات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لا وفاتها الى ان يصلي صلاة [فجر] يوم [مرته] بغلس كما في المحيط اوتي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلوبات مكة ثم خرج منها بعد فجر مرته ماراً بمنى الى عرفات جاز الا انه مبيت كما في الاختيار وغيرها [ثم] اي بعد طلوع الشمس ومنه قبله خرج [منها] اي من منى [الي مرات] هي على ستة اميال من منى تقريباً [وكلمها موقف] اي جميع مواضع مرات يصلح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء للقطع لان [بطن مرته] بهم العهن للمهلة وفتح الراء واد بجذاه مرات كما في الكرماني وغيرها وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضيق المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بهنهما جلسة (ن)] [كالجمعة وجمع] الامام بالناس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى احتواء كل منهما مسافرين او مقيمين ويكون الامام مسافراً والقوم مقيمين وبالعكس والاحتفاء مشعر بان لا يقصر الامام ولا القوم للمرافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله ومنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه ومن الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانياً قبل العصر خلافاً لمحمد رح ويكره التطوع كما في شيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرماني لكن في المحيط لو تنفل صوته سنة الظهر يؤذن ثانياً الا في رواية شاذة من محمد رح [رافعتين] قبل كل صلاة اقامة [و شرط] لنجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالجمعة] و علم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والنحر والحقن وطواف الزيارة [و جمع] الى \*

الامام او نائبه كالقاضي والخطيب كما في عرج الطحاوي [والاحرام] بالحج قبل الزوال في رواية دجيل الصلوة في اخرها كما في الزاهد [فيهما] اي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر] في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لغاثة احدهما] اي الجماعة والاحرام كصلي الظهر منفردا وجماعة صلوا احد لهما مع غير الامام وكحلل ومحرم بالعمرة اذا احرم بالحج بعد ان يصليها الظهر بالجماعة فيشتطو للجمع عند ابي حنيفة ورجح يوم غرة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط والصلوات بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر بعد في الظهر مثلا بان ادعى قبل الوقت او بلا طهارة اميد العصر وان ادعى في وقته مع الطهارة كافي النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ذهب] الامام مع الناس [الى الموقف] وهو موضع من عرفات يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بأنه جاء ماغيها لكن الافضل ان يكون ركبا قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] اي جمع بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالا من فاصل جمع او ذهب الاول في خزانة المفتين والثاني في الكافي [سن] فالاعتمال افضل من الرخصة كما في الهداية [ويحكي] لاداء فرض الوقوف [حضور ساعة] اي ادنى زمان [من زوال] يوم [عرفة الى] طلوع [في يوم النحر] لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يترك فرض الوقوف والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجبابة والحيف كما في الخلاصة [ولو] كان المحرم الحاضر في الموقف [نائما او مغشى عليه] لانه وجد منه الحضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن وكان الحاضر النائم او للمغشى عليه [اهل] اي احرم بالحج [منه] اي من ذلك الحاضر [وريقه] وان لم يأسره بالاهلال قبل الفجر وقال ان لم يأسره به لا يصير المغشى عليه محرما وفيه اشارة الى انه لو اهل عنه غير ريقه لم يصير محرما كاقالا واما عنده ففيه باختلاف المآثر كما في الصغيرة والى ان الرفيق ليس بنائب عنه في حائر المنام الا ان يطيب به والاصح انه نائب عنه الا ان الاول ان يطيب به ليكون اقرب الى ادائه لو كان مقيما كما في النهاية [او] كان المحرم الحاضر [جهل انها] اي عرفات [عرفة] اي عرفات والاعتفاء مشعر بان احرام الرفيق هنا غير كاف كاقيل [و] اذا ضربت الشمس [من يوم عرفة] انتهى الامام بالناس الى السكينة [مزدلفة] بغض الميم وكون الزاء ونعم المهمة وكسر اللام على ثلثة اميال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردلف فيها اي دني الى حوا وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يقتدون عليه الا عند الزحام فانه جائز اذا لم يجاوز حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية [ركلها موقف] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء الامام بقرب جبل يقال له قرح بالغيم كما في العدة [الا] للاعتناء بالنقطع فان [وادي محمور] بغض

الميم وكسب المعين المهددة موضع لمن يسار المزدلفة صمي بذلك لأنه لا يقف فيه بل يجي منه سويا  
فكانه اتعب نفسه والتخمين الاتعاب وصحبه وقت هذه الوقوف [ وصلى العفائي ] أي المغرب والعشاء  
فإنها تخرج بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة إلى التغليب [ في ] بزل [ وقت العشاء ] لمن ما في  
النظم والمتبلدر منه أن يقدم المغرب على العشاء فلما أعاد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وإن  
لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما أشير إليه في قاصيغنا والكتفاء صغير إلى أنه لا يشترط الاحرام والجماعة  
الامام كما في النهاية لكن في الروضة أنه يشترط الامام لا الجماعة عندنا ويشترط الجماعة لا الامام عندهما  
[ بأذن ] واحد [ وأقامه ] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بهنهما أو اشتغل بهن  
آخر لانقطاع حكم الإقامة الذي كما في الاختيار [ وإن أدى المغرب ] في عرفات أو في طريق مزدلفة أعاد أي  
وجب أعادتها ما لم يطلع الفجر الثاني فإذا طلع لا يجب إعادة كما قالوا وأما عند أبي يوسف رح فلا  
يجب إعادة أصلا لكنه مسمى [ ثم ] أي بعد الطلوع [ صلى الفجر بفلس ] بفتحين وهو ظلمة الليل  
المختلط بصور الصبح كما قال ابن الأثير وفيه إيماء إلى أنه يصلي بعد الصبح [ ثم وقف ] بمزدلفة  
وحده وصلى وهمل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكري فان وقت هذا الوقوف بعد الصلوة  
إلى أن يسفر جدا حكما في المضمرات لكن في الخلاصة إن وقته ما بعد طلوع الفجر لأن ما قبله وقت  
الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بأنه يكفي حضور جماعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة  
[ ودعا ] وطلب حاجته رعا يديه نحو الماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب  
دعاؤه في مظالم الأمة أي في تجاوز ما عنهم إن شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد بمنع الاشكال  
المفهور في الحديث [ وإذا أسفر ] أي أماء بحيث كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا أماء بحيث  
لا يبقى إلى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [ أتى منا ] هو من ثلثة اميال من  
مزدلفة والظاهر أنه يأتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية أنه يأتيه عند طلوعها أو بعدها وقريب  
منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية أنه غلط لأنه صلى الله عليه وسلم أتاه قبل طلوعها [ ورمى ]  
الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والرمي ينبغي أن يكون خمسة اذرع  
فصلها لأن ما دون ذلك وضع فلا يجوز أو طرح فيجر لكونه مسمى لمخالفة السنة وإطلاقه يدل على  
جواز رميه راكبا أو غير راكب [ جمرة العقبة ] بفتحين ثلثة الجمرات على حد مني من جهة  
مكة وليس من مني ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز إلى أنه لا يرمي الجمرة  
الاولى والوسطى في هذا اليوم وإلى أن ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس  
وأما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال إلى ما قيل فجر ثاني النحر  
الا أنه مكروه وفي الظهيرية اشعار بأنه يقف حين يرمي موضع الصمي بأنه لو بعدت الحصة عنها  
لم يجز كما لو وقع على ظهر رجل أو محمل أو ثبت عليه لما لم سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا



منها لأنه في حكمها [ من بطن الوادي ] أي من أسفل إلى أعلى فوق حاجبيه الأيمن متوجها إلى  
الجمرة جاعلا الكعبة من يماره و من يمينه وأما يديه فحذاء منكبيه [ حبا ] من المرات  
فلا رمي صبح حصيات جملة لم يجز إلا من واحدة [ خلعا ] بفتح الخاء وكون الذال المعجمتين مصدر  
نوعي وهو أن يرمي مثل الحصاة وفيه رمز إلى أنه لا يرمي إلا ما كان من جنس الأرض كالطين  
والمدر والياقوت ومقداره مقدار البقرة أو أقل أو أكثر لكنه غير مستحب وينبغي أن يكون مفصولا  
مأخوذا من غير الجمرة للرمية إذ في الأثر أنه لا يبقى الأحصاة من لا يقبل حجه ولذا لا يجتمع  
بها إلا قدر خمسة أحمال وقد خلف من سبعه آلاف حبة كما في الجواهر وإلى أنه يرمي كيف شاء  
وهو المختار عند متأخي بخارا وقيل كيفيته أن يضع الحصاة على الإبهام ويحتمل بالمبعدة وقيل  
يأخذ بطرف إبهامه وسبابته وقيل يخلق صابنه ويضعها على مفصل إبهامه وقيل يرمي الرمية  
المعروفة الكل في المحيط [ وكبر ] أي قال الله أكبر ونحوه فإنه لو صبح مكانه جاز إذ المقصود ذكر الله  
وذا يحصل به كافي الكافي [ يكمل ] أي مع كل منها [ وقطع التلبية بأولها ] أي يرمي الفرد السابق من  
الحصيات السبع على الصحيح كما في فاصيل ومن الطرفين أنه لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال كما  
في المحيط [ ثم ذبح إن شاء ] الأول استحبابا فإنه مفرد بالجم فليس عليه دم والاحتفاء دال على أنه  
بعد الرمي لا يقف للدعاء عند الجمرة بل يأتي منزله وذبح [ ثم حلق رأسه ] أو قصر [ أي حلق من  
رؤس شعرة الذرة أهلة ] وحلقه أفضل [ من التقصير ] كما أن حلق الكل أفضل من حلق الربع لأنه مسمي  
به مخالفة السنة واختلفوا أن إجراء الموسى واجب أو مستحب كما في النهاية وهذا إذا قلر عليه بأن  
لم يكن على رأسه قرحه والا فقد حل بمنزلة من حلق [ ثم يعذر من لم يجد الحلاق أو الموسى فإذا  
مضى أيام النحر فعليه دم كما في المحيط وإنما ذكر الفمير أهلا بأنه من أحكام الرجال وأما حكم النساء  
فيسمي [ وحل له ] كل شيء من محظورات الأحرام بعد أحد هذين [ إلا النساء ] أي جماعهن  
ودواميه كالقبلة والمس بغهوة فإنه لم يحل إذ الأخذ وإن كان بمنزلة السلام إلا أن عمله ينلح في  
حقهن إلى الطواف [ ثم طاف للزيارة يوما من أيام النحر ] الثلاثة وفيه رمز إلى أنه يأتي مكة من  
منا بعد الحلق من يومه كما يأتي من الغد وبعد الغد ولا يرمعه عنه كما في المحيط وإلى أن أول وقت  
الطواف بعد فجر النحر وآخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة كتب لكن في المحتسبي أن  
آخره آخر أيام التفريق وإلى أن الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لأنه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد  
به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره أنه يجز فيهما فلا بد أن يحل على مطلق الوقت ومياتي  
في محله [ صبح ] من الأشواط [ بلا رمل ] بالتحريك [ وصحي ] بين الصفا والمروة [ أنكأ معي قبل ]  
أي قبل هذا الطواف بعد طواف القدام وفيه إشعار بأنه لو لم يصح رمل وصحي وإن رمل وقد مر  
أن الرمل لم يصرح إلا مرة والاحتفاء معمر بأنه يصلي في اللقائم أو غيره بعد هذا الطواف

كما في طوافه القصور كما في المحيط [ وأول وقته ] أي وقت طواف الزيارة [ بعد ] طلوع [ الشمس ] يوم  
 النحر وهو اليوم الأول لأن اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتفريق معاً وأما اليوم الرابع  
 فهو يوم التفريق ويقال الثاني يوم الفرة والثالث يوم النفر الأول [ بالسكون ] وللرابع النفر الثاني  
 والكلام مضمون أنه يجوز هذا الطواف بعد النحر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى  
 [ وهو ] أي طواف الزيارة [ فيه ] أي في يوم النحر [ أفضل ] منه في اليومين الآخرين [ وحل ]  
 له [ النساء ] به ولو في الحقيقة بالخلق المأثوق وفيه إشعار بأنه وإن حل كان له المعنى الفائت  
 ولغاية ليس عليه شيء إلا إذا رجع إلى أصله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [ فإن أخر ] هذا  
 الطواف [ عنها ] أي من أيام النحر [ كره ] عنده كراهة تحریم وللاهتمام ببيانها لم يكتب بما في  
 الجنائيات وقال [ ويجب ] عليه [ دم ] وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [ وبعد زوال ]  
 الشمس من [ ثاني النحر ] إلى الغروب استحباباً وإلى آخر الليل جوازاً [ رمي ] الأحسن يرمي  
 [ الجمار الثلاث ] المعهود وفيه إشعار ما بأنه بعد الطواف رجع من مكة إلى منى ولا يبيت بمكة  
 ولا بالطريق فإن البيوتة مكرهة في غير منى في أيامه كما في التلخف [ يبدأ ] في الرمي بيان  
 لما قبله ولذا لم يحطف عليه [ مما يلي المسجد ] أي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي  
 الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المحجمة وسكون الياء وهو المكان  
 المرتفع كما في الكرواني [ ثم ] يرمي [ ما يليه ] أي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى  
 وبينها وبين الأولى ثلثمائة وخمسة أذرع [ ثم العقبة ] أي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين  
 الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعاً [ مبعا مبعا ] أي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال  
 سبع لحلا من النكران لأن مذنب الكوفة فلو رمي من على جمرة لثنا أتم الأولى بأربع واستأنف  
 الباقي و لو رمي اربعاً أتم كلاهما بقي إذ لاكثر حكم الكل ولو مكس ترتيب الجمار جاز إلا أنه  
 مفوت للسنة كما في المحيط [ ركع بكل ] أي مع كل حصة إزمية [ وقوف ] استحباباً في أعلى الوادي  
 مع الناس مستقبل القبلة رافعاً يديه نحو السماء حذاه منكببه كما في الاختيار وقوله هذا الوقوف  
 بمقدار قرأة عشرين آية كما في الضمومات [ بعد كل من الأولين ] أي ما يلي المسجد وما يليه  
 فلا يقف بعد العقبة [ ودعاً ] أي طلب حوائجه عنه تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط  
 [ ثم غداً ] أي في ثالث النحر [ كذلك ] أي بعد زواله إلى آخر الليل رمي الجمار على الترتيب  
 [ ثم بعده ] أي بعد الغد وهو يوم التفريق [ كذلك ] أي بعد زواله إلى الغروب لا غير ربما  
 على الترتيب والكلام مضمون أن في هذه الأيام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي أي لا يجوز  
 رميه كما روي عن أبي حنيفة روى في المصهور عنه أنه جاز إلا أن بعد الزوال أفضل كما في الكافي  
 وعن أبي يوسف روى أن نذر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وإن أقام لا يجوز ولو رمي قبله في

يوم التفریق جاز منه خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ ان مكث ] في اليوم الرابع منه ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار [ وهو ] اي المكث [ أحب ] من النفر [ ويحفظ ] عند رمي هذا اليوم [ بنفرة ] بالتحريك او المكون اي يخرج منه [ قبل طلوع فجر ] اليوم [ الرابع ] وهو يوم التفریق وهذا الظاهر في مقام الاسمار امتصاصا بعدم التفریق هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان يتفرق منه بلارمي [ واذانفر ] في اليوم الثاني او الثالث بعد الرمي مع احواله فانه يكره تقديهما الى مكة وهو منى لا اشتغال القلب بها كما في قاضيخان [ الى مكة ] للتوديع [ نزل بالحصب ] ولو مائة وهذا سنة على الاصح كما في المبسرط وذكر في الضمير انه وقف فيه على راحلته ويدعو والحصب بضم الحيم وفتح الحاء والصاد للخدمة للمبتلين واد وسبح بين مكة ومنى يقال له الابلع والبطحاء وحدها من الجبلين الى القبرة كما في فتح الباري [ ثم ] اتى مكة [ وطاف للصلاة مبعة بلا رمل وسعي ] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة رح أحب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلو اتخذها دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتحل بعده وجب عليه عندها واما عند ابي يوسف فان اقام قبل الفروع في الطرف سقط كما في السكاني والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قلنا من نفسه الغير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشركاء المهر وحديث الخش وما لا يعنيه في الحديث ان الحجة فيها يسايف كالمئة الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة عنده كما في الاختصار [ ثم شرب ] استحبابا [ من ] ماء [ زمزم ] وصلى وجهه و رأسه و مائت جمد فانه شفاء من كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الطهري وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختصار وزمزم بشرى المسجد على بعد ثلث وثلثين ذراعا من البيت مرض رأسا اربعة اذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا مبي به لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم اي كثير وقيل مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الارض [ وقيل ] اي ثم قبل [ العتبة ] المرتفعة عن الارض [ و وضع ] اي ثم وضع [ وجهه وصدرة ] ساعة [ على المنزم ] فكبر وحمل وحمل وصلى ودعا كما في قاضيخان والمنزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والبحر مسافة اربعة اذرع [ وتثبت بالامتنار ] اي تعلق بما يقتضي به البيت من الثوب كما يتعلق بيد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل للامتعانة في اسرائيل له اليه سبيل [ ودعا مجتهدا ] مفتنما لموضع الاجابة [ يبكي ] اويئسا كما فانه للقبول علامة [ ويحصر ] على فراق البيت المحترم العظيم والجربان عن نوائل الحرم المحترم ( رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم ) واعلم ان تأخير هذه الاحكام من شرب زمزم مذكور

في فاصليهما والظهيرية وضربهما فلا يظن ان التقديم اولى من ما في السكافية [ورجع] من المسجد [تقترن] اي رجوعا الى خلف نظرا الى البيت [حتى يخرج من المسجد] ثم من مكة ويذل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة من فصل زيارة روضة النبوة من صاحبها افضل التحية وكيفيةها مع الدعوات الى العدة [وللمرأة كالرجل] في جميع الاحكام [الا انها لا تكف رأسها بل] تكف وجهها ولو سالت شيئا عليه [اي ارسلته من وجهها وفي بعض النسخ استدلت كما في بعض نسخ الهداية وهو لغة كمدل كما في القاموس فهذا ليس بخطه كما قال المطرري [مجانبا] ذلك المرأة فاجري الضمير محذرة اسم الإشارة [منه] اي من وجهها [جار] ذلك السدل وذهب اشعار بان الاول كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب [ولا يلبي جهرا] لان صوتها مורה [ولا تسعى] بين المبلين ولا تصعد في الصفا والبردة الا ان تجد خلوة كما في الشف [ولا تحلق] لان حلق رأسها كحلق لحيته [بل تقصر] الكل وهو افضل من تقصير الربع [و ليس المحيط] كالقميص والخف حتى تمتركلها [ولا تقرب الحجر الزهراء] اي الكثرة لانها منوعة من مماسة الرجال فلو دخلت خلوة قربت منه [رحيها لا يمنع شيئا] من اعمال الحج كغفاسها [الا الطواف] ولو حاضت قبل الاحرام افستت وحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والمعي ولو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفرح في تطهر وتطوف ولو حاضت بعده فقط عنها طواف الصدر كما في فاصليهما [وفائت الحج] بغوث البوف بعرة لا غير كما في العراجة [طاف ومعى وتحلل] اي خرج من احرام الحج بالأخذ حاصله ان من فائت الحج خرجا من احرامه بأعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فأحرامه انقلب بأحرام العمرة وفائت الخلاف انه لو اهرم بحجة أخرى بعد الغوث وجب دفعها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولا يصح التأنية عند محمد رح لانه لا يتصور اداءه حجتين معا ومضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعدة انضاف الى احرامه حجة والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [وقضى الحج] الفائت بأحرام جديد من مبقائه وان اهرم اولاً قبل مبقائه [من قابل] اي في عام مقبل وفيه اشعار بأنه لا يقضي لعمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية \*

[فصل] في المركب من الحج والعمرة [القران] لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما كما في الاحاس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [افضل] من الافراد والتمتع لاعتبار بقربة قوله [مطلقا] اي فضلا عن مقيد بواحد وهو غير مقررهما باعتبار الافضل به من كلفة من والا لزم التكرار والحلو منه في انظم ان القران افضل من التمتع عند الطرفين وانهما موافق عند ابي يوسف رح ومباني ان الافراد افضل في غير الاثافي [وهو] اي افضل التمام

القرن على طريق الاستعداد [ ان يهل ] اي يحرم [ الحج وعمرة ] واما اخرها افعارا بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل من احرامها بمجرد التحلق بعد سعيها [ من ميقات ] او قبله في اشهر الحج او قبلها [ معا ] اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مغير الى انه لو احرم بأحدهما ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لوصاف العمرة كان مهيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية [ وان يقول ] القارن بعد الصلوة [ اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخره ] اي يسر هاتين وتقبلهما مني ثم يلبي ناديا اياهما ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا واما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لموافقة القول الفعل [ وطاف ] الا حسن ثم يطوف بعد دخول مكة [ للعمرة سبعة اعواط ] حال كونه [ يرمي للثلاثة الاول ويسعى ] لها والاطلاق مغير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كما في التذمة والاكفاء مشعر بان لا يتحلل بعد السعي بل يوم النحر كالمفرد والافان كان جانيا من احرامين كما في المحيط [ ثم الحج كامر ] فيطوف للقدم سبعة ثم يسعى ثم يأتي ببائي ما يفعل المفرد كما في الهداية والكنالي او يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في تاضييل والظهرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران وارتفض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا اعتدى السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة لا احتقاقها ومن عدا رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كما في المحيط [ وذبح ] اي وجب عليه ذبح الهدي عكرا [ للقران ] اي لتوفيق الجمع بين العبادتين والتبادر ان يقبل الذبح بها اذا طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في المحيط [ بعد رمي يوم النحر ] اي يوم من ايام النحر [ وان عجز ] من ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه [ صام ] القارن هفوة ايام بدلا للهدي [ ثلثه ] من ال [ ايام اخرها ] يوم [ عرفة ] وهذا بيان الانضائية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجوز الصوم بعد عرفة كما سيأتي والى انه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل التحلق ذبح وبعد التحلق لا ولو في ايام الذبح كما في المحيط [ و ] صام اياما اخرى [ سبعة بعد ] ما فرغ من اعمال [ حجه ] لان الصوم منهى في ايام التشريق وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل انعال الحج [ ابن شاه ] يحكى او غيرها والاطلاق مغير الى انه لا يشترط التعاقب في صوم الثلثة والسبعة كما في التنف [ فان فالت للثلة ] اي صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالقدية [ تعين الدم ] اي دم واجب للقران وفيه افعار بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العمرة وجبت بدلا من التحليل وقد فانت بقرت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل وعليه د مان دم للقران ودم للتحليل قبل الهدي كما في الاختيار [ والتمتع ] لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كما في المهرط

فان انتهى ان يحرم بالحج قبل المهر ثم اتى بافضل العمرة وحلل ثم احرم بالحج في المهر  
 كما في هرج الطحاري [افضل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظهير  
 الرواية ومن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اتمام التمتع [ان يحرم  
 بعمرة من اللبثات] او قبله [في اهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى المبة في  
 اهر الحج ومعنى ويلحق او يقصر كالغرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا  
 اتم الحج اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان  
 بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كاللحي [وقبله] اي قبل  
 يوم التروية من اهر الحج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالغرد] اي وقف بعرفات  
 يوم مرة ثم طاف واملا ومعنى الا اذا طاف للتجبة وبها كان هذا افضل لانه لا يجوز ان  
 يحرم بالعمرة يوم النحر واتى باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فاني  
 باعمال الحج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة  
 ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم  
 انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعاً كما في الكرماني والى انه لو رجع الى اهله  
 خللاً وحج بعده كان متمتعاً ولم يكن متمتعاً بلا خلاف وبما الخلاف فيما اذا رجع مصر ما فانه لو  
 اتى باعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل بأهله ثم رجع الى مكة وحج كان متمتعاً  
 عند الشيعين خلافاً لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكراً لنعمة  
 التمتع [وان حجن] من الذبح [صام كالقران] اي صام ثلثة آخرها مرفة ومبعة بعد حجه ابن شاه  
 فان ثلث الثلثة تعين الدم [وان احرم] التمتع [بسوق الهدي] اي مع ان بحث على السير  
 ما يهدي الى مكة من غنم او بقرا او ابل واحلته هدية ويقال بالتهدين من فعل واحلته هدية كمطية  
 كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقليبهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها  
 قطعة نعل او غيرها لانه ليس بفرض بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل]  
 من القرد الا ان لا ينفاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج من احرام العمرة  
 بالعلق للعمرة بل بالعلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق بأهله ثم حج كان متمتعاً عند  
 الشيعين خلافاً لمحمد رح [ثم] اي بعد العال العمرة [بحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج  
 كما مر] فيطوف ومعنى كالغرد [واللحي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالحج او العمرة [نقط] فيكروه  
 له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارناً \*

[فمسسل] ان طيب] اي استعمال طيبا ولو بالمهر [محرم] بالغ فالصبي

لا يواحد به [عسراً] كاملاً حقيقياً كالرأس واللحية والساق والغنخ او حكماً كما اذا طيب اجزله متفرقة

تبلغ مضرا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الميخين واما عند عهد ر ح فان اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفين من الملح او الغالية فهو جنابة والا فلا كما في المحيط [ارادهن] اي استعمل الدمن في عضو كامل سواء كان مطيبا كدمن البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما متلهما فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادهن بممن او شحم او لية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوي جرحه او يحرق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي [ارلس] بلا ضرورة [محبنا] كالقميص والسرامل والقباء والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما مر [اوستر] بما كان من جنس ما يغطي به [رأسه] او وجهه ريعا فصاعدا وعن عهد ر ح اكثره ويستوي في ذلك ان يعتبر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو نائم [يوما] كاملا او ليلة ومن ابي يوسف ر ح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [او حلق] او قصر او تنور [ربع رأسه] او اكثر في الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن عهد ر ح اذا سقط من احد هما عند التومي عشر شعرات لزومه دم كما في المحيط [او] حلق او تنور [عصرا] كاملا كالرقة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقى اذا نفث ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نفث اكثره وهو قليل الشعر ومن ابي حنيفة ر ح لو حلق شاربيه لزومه دم وبه اغل بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام المرحوم ر ح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والعاق بالنورة فعليه الصدقة [او قص] اي قطع [اظفار يد] واحدة [او رجل] واحدة او خمسة من يديه او رجله ايد ورجل [او اكل] اي يديه ورجليه [في مجلس] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزومه اربعة دماء وهذا عند الشيعين واما عندهما اي عهد و زير ر ح فقد لزومه دم واحد الا اذا تغلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة بغوص فلو قص اظفار يد وذبح ثم قص اظفار يد اخرو لزومه ذبح آخر كما في المحيط [او طاف] كله او اربعة [للقرض] اي طواف الزيارة [محدثا] والاعادة مستحبة فان ما قد سقط الدم ومنه لو اعاد بعد ايام التمر رجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بأنه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن هجران انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المحل فالتطهارة شرطها [ارغبه] اي لغير الفرض و مرطوف القدم والصدر والعمرق والنفل [جنبنا] اي شعصا جنبنا يجب عليه الغسل فيشتمل الحايض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام ممكنا فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التيمم بين الواجب والسنة والنفل لانهما مآرا واجبين بالفروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدم جنبنا

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اسلا فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتنفل وان لم يعد ففعل ذلك من اختلاف الرواية [ ازانف ] اودفع ورجع من عرفات بحيث خرج من حدودها [ قبل ] غروب الشمس واطاعة [ الامام ] فان عاد الى عرفات فلهما مطلق الدم وان عاد بعد الغروب او قبله او بعد افاضة الامام لا يحقظ كما في الاختيار [ اترك واجبا ] مما ذكر ترك رمي جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرها [ او ] ترك [ اكثره ] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدر والمعي و يؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [ او قدم نسكا ] بالفسح والمكون اي عبادة من مباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم اعتبر للعبادة ثم لكل عبادة كما يشير اليه في المغرب [ على ] نمك [ آخر ] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم ذبح وهذا عندنا واما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه معي واطلاقه يشكك بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب للحق بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ او اخر طواف الفرض ] كله او اكثر [ عن ايام النحر ] عندنا خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اشراق طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده و ان انه لو اخر طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر و حلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عندنا خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة ودين رحمهما الله خلافا لابي يوسف وح الكوفي في شرح الطحاوي [ او تركه اقله ] اي اقل طواف الفرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [ فعليه ] اي المحرم [ دم ] اي اراقه دم مدي والفاة كائيد ومنه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [ ويترك ] كل طواف الفرض [ او اكثره ] بقي محرما [ وان رجع الى اهله ] حتى يطوف [ اي يقع كل طواف او اكثره ] بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [ وان طافه ] اي طاف كل طواف الفرض او اكثره [ جنبا ] بلا اعادة [ فبدله ] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تصح عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والآخر جائز كما في المحيط وان اعاد بعدما ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الامرام ان رجع من اهله وهو الفحل كما في الكافي والبدعة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الفريضة الابل والمقبرة عند ابي حنيفة وح واصحابه كما في الكشاف [ وان فعل ] من التطيب او الاعدان او اللبس او الستر او السلق او القص [ اقل مما ذكر ] من مضى او يوم او ربع راس او يد او رجل [ لو طاف غير الفرض ] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [ محدثا ] وهو مكفة بلا اعادة وعليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص وصدقة في رواية ابي حليمان رضي الله عنهما



كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدوم محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف النفل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا و اكثره طاهرا اعمد ما طاف محدثا او صدق لكل شرط نصف صاع من بر الا اذا بلغ دما و لو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [ او ترك ] العدد [ القليل من ] العدد [ الواجب ] اي واجب مذكور بقريئة اللام كترك ثلثة من طواف الصلوة و واجب من الجوارث الثلث في يوم ارضه الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا لا يهكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين الحطيم و يرجع الى اهله بلا اعادة [ او حلق راس غيره ] محرما كان او خلا لاسكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخل شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [ تصلى ] ملين مسكين جزاء الفوط [ بنصف صاع من بر ] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [ و ان تطيب ] بعد ركاعلة [ او حلق بعل ] كالقمل و منه الجهل و النسيان كما في النتنف [ ذبح ] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجرئه الا اذا تصلى بلحيه ملين سنة مما يمكن لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [ او تصلى ] مكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التمسك كما قال عبد رح و اما عندهما ليجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [ بلثثة اصوع طعام ] اي بر بطريق الغلبه و الاصوع بفتح الهيمه و مذكور الصاد و ضم الواو جمع صاع [ ملين منه مما يمكن ] مثلا من مصارف الزكوة سواء كانا من مكة او غيرها و الانفصل ان يتصلق ملين فقرأه مكة كما في المحيط [ او صام ] مكة او غيرها [ قلته ايام ] ولو غير متتابعة و التطيب و الحلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعلد ففيه العجالات الثلثة كما في المحيط [ و وطئه ] اي وطئ المفرد بالسمي في قبل الادمي الحي و هكذا في دبره في رواية ولو نائما او مجتونا [ قبل الوقوف مرة افسد حجه ] اي نقصه نقصانا تاما ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الوطي اشعار بان ما سواه من التخييل و المس و التخييل و النظر بمهوء لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في النتنف [ و مضى ] اي وحب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يجتنب [ و ذبح ] هديا و المائة الواحدة كالمائة الا اذا وطئ ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيخين و اما عند عبد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر من الاول و لا خلاف انه يحق فيه واحدة اذا وطئ مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [ و قضى ] اي لزم قضاء ذلك الحج [ من تأبل ] كما في المتداولات و الاول ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته و لم يفترا [ اي لم يحب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاخبار [ و ] وطئه [ بعد ] اي بعد الوقوف لم يفسد و [ يجب بدنه ] لغلط الجنابة [ و ] وطئه [ بعد الحلق ] لم يقبل لكن عليه [ شاة ] و وطئ المفرد بالعمرة قبل الطواف افسد و مضى و ذبح و قضى و بعد

لم يغمد عليه هاة وفي قطع القارن والمتنع تفصيل في المحيط [ وان قتل محرماً ] ولو غمطه .  
ولو من غير الحرم وغير مملوك لم يحل والمرد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مر فلا يلزم  
يقول الصيد [ او دل ] بالحرم [ عليه ] اي الصيد [ قاتله ] اي الصيد [ يجب جزاءه ] اي جزاء الصيد  
بصحب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف  
الاحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عندهما  
وكلامه لا يخلو من اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اهل الدلول  
الصيد وكون الدلول غير عالم مكانه وتصديقه الدال في هذه الدلالة وانما اثره واتصال القتل  
بالدلالة فاذا فقل واحد من هذه المروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [ اي ما قومه ] تحذف الضمير  
المجرور والجار متعين اي قيمة قومه بها الصيد [ هلالان ] لهما بصارة في قيمة الصيد انبعاثاً للنعص  
وان كان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً  
والى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دما الى انه يقوم المأكول  
وميره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيعيين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالجمامة واما  
ما له مثل فمثله ففي النعمانية ابل وفي حمار الوحش بقرو وفي الطير والضب شاة وفي الارنب ضاق  
كذا في المحيط [ في مقتله ] ان كان مما يباع فيه كحمل [ او اقرب مكان منه ] اي من القتل ان كان مما  
لا يباع فيه كالصعرة والقتل يحتمل الزمان والكان وهذا الذي بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط  
الاصح ان كلا من الزمان والكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها [ فيقتري ] اي القاتل [ به ]  
اي ما قومه [ هدياً ] اي شاة او بقرة او ابل وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذا لا يجوز من  
الضمان الا الجذع العظيم ومن غيره الثني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا  
عند الشيعيين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاويلات  
[ يدعي مكة ] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهل الا على وجه الاطعام  
كما في هذا المرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الدعي مكة كاف فلو هلك بعد بوجه من الوجوه  
سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة الهدي حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها  
فقيمة لحم الهدي كما نال الناطقي وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالدعي كما في المحيط  
والاكتفاء مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكنه على مسكين واحد كما في التحفة [ او ] يشتري به  
[ طعاماً ] يتصدق به [ اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة ] كالقطرة [ لكل مسكين نصف صاع  
من برّ او صاع من شعير او تمر كما في المعامير لكن التحفية يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما  
يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في  
شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف لمسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [ او صاع ] عطف

لمن يقتري وإن لم يجز عند بعض النحاة [عن طعام كل معكهن] أي بدل كل نصف صاع أو صاع مأخوذ من القيمة [يوماً] وفيه إشعار بأن للقاتل خيار أحد الثلاثة وهذا عند الشيخين وأما عند محمد رحمه فالخيار للمدعيين والاول أصح والأطلاق مشير إلى جواز الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح الطحاوي [وما فصل عنه] أي ما كان أقل من قيمة هدي أو طعام معكهن ولم يبلغه فالصغير لأحدهما لا للطعام كما قلنا [تصدق به] أي بما فعل [أز صام] عنه [يوماً] لأن الصوم ليس أقل منه ثم بعد الفراغ عن القتل هرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع مضراً وجراحة أو تنف شعر أو غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيقتري بما بين القيمتين هدياً أو صوم وفي المحيط أن جرحه وبرأ مع بقاء أثرها ضمن نقصانه وبلا بقاءه ليس عليه شيء عند الطرفين ومنه عليه صدقة لإيصال الألم [وان أخرجه] بقطع القوائم أو كسر الجناح أو تنف الريش أو نحوها [عن حيز الامتناع] أي عن أن يكون ممتنعاً مما أراد فالشيز مقتحم وعن أبي يوسف رحمه إذا تنف ريشه أو ضرب إلى عينه فأبقيت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه إشعار بأنه لو صار سالماً من النقصان أو أعاد إلى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة مندهم [أو كسر البيض] أي بهما غير فاسد ولا فلا شيء عليه كما إذا علم أن فيه فرعاً ميتاً فكسر وأما إذا علم كونه حياً ولم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط والبيض بالفتح وأحدته بيضة [قيمه] أي قيمة الصيد للموصوف أو البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انحط في صلكه لكان مناسياً [وكلنا] أي عليه قيمته [أن ذبح الحلال] أي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] أي ما يكون فيه بعض بدنه نائماً أو بعض قوائمه غير نائم [أو حلبه] أي الصيد فيجب قيمة لبنه [أو قطع] محرم أو حلال بتحرر الحديد [حشيشه] أي نبات الحرم مما لا حاق له وطبا كان أو يابها بقرينة ما بعده والأصوى اللغة اليابس منه كما في مائة الكتب واخترت به من مثل الصكبات فانها ليست بنبات بل هي شيء مودع في الأرض ولهذا يباح إخراجها من الحرم كحجره وقدر يحبر من ترابه للتبرك كما في المحيط [أو شجرة] وهو ما كان له حاق من النبات وطبا كان أو يابها إلى ما يظهر مباركة كتب اللغة وما نقل عن النهاية أنه اسم للوطب منه فمعنى شجر المضاف إلى الحرم الموجب للنزاهة وشجر الحرم ما كان شيء من أصله في الحرم سواء كان إقصانه فيه أو في الحل فيقطع هذه الأقسام عليه القيمة كما في المحيط وينبغي أن يكون حشيش الحرم كذلك وإنما فصل هذه الأشياء مما قبله بقوله (كلنا) لأنه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال ويجوز الهدي إلى الصحيح ولا خلاف في جواز الأ طعام كما في المحيط وكلنا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش والشجر ويجوز الطعام والهدي كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط أنه لا يجوز الهدي من قيمة الشجر وعن أبي يوسف رحمه أنه يجوز [إلا] للامتناء المتصل من حشيشه وشجرة معا كما في

جرح العصفوري [مملوكا] وطبا منبها وهو مما لم ينبتته الناس بقرينة الاتي فلوقطع الفأثت بنفسه  
 منه فلعليه القيمة كما في جرح الطحادي الا انه لو كان مملوكا فلعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الفرع  
 كما في المحيط [او منبها] اي من شأنه ان ينبتته الناس وطبا مملوكا او غير مملوك [او جافا] ولو نابها  
 مملوكا فانه لم يجب شي يقطع الشجر والحفيش في هذه الصور الثلث [ولا يرعي الحفيش] اي  
 يحرم ارسال البهيمة الى حفيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة  
 الزايرين [ولا يقطع] حقيقته [الا الاذخر] بكمز الهمة والخاء وسكون الدال المعجمتين  
 وهو ما ينبت في العهل والجبل وله اصل دقيق وقمبان دقائق يطيب ريحه والذي يمكن اجرده  
 يصغفون به البيوت بين الحصباء ويحلبون به في القبور الخلل بين اللبناات كما في فتح الباري [و]  
 يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اهم من الحقيقي والحقيقي  
 فيستعمل اللقاه في العنيس وفي ترك الغلغل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي  
 فحوى القتل اشعار بأنه لو غفل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شي واما قال قملة لان بقتل اثنين  
 او ثلثة قيمة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [سدنة وان قلت]  
 تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصلحون بكل جرادة درهما فقال ممر رضي  
 الله تعالى عنه (اربع دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شي بقتل غراب]  
 جرح في الفواشق للوردية وما في حكمها وتنكير الغراب مفيد الى انه لا شي بقتل جميع النملها  
 وكلام قاضيخان مشعر بأنه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقرب وجب عليه الكفارة وانماها  
 على ما في فتح الباري خمسة العققرو والابقع وهو الذي في ظهره اربطة بيضاء والغراب وهو  
 المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان من نوح واعتغل ببيقة حين ارماله  
 للغير من الارض والاعم وهو الذي في رجله او جناحه اربطه بياض او حمرة والزاغ ويقتل له  
 غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب [وحدة] بكمز الحاء وفتح الدال والهمة و  
 حكي السداة بالمد مع التاء وبدونها ليست للتائيت بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر  
 يأكل القارة [وعقرب] للذئب والانشى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان مينها في ظهرها و  
 لا يضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلا السرطان بخلاف الضب كما في  
 قاضيخان [دفارة] بكمز الهمة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاملة  
 والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور]  
 بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شره ويداؤه كما في الكرماسي والمراد منه الذئب  
 وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمحتاس وغيره سواء وفي  
 حكمه السنور كما في الكافي و[بعوض] اي بقى وقيل صفارة واحدته بعوضة كما قال ابن الاثير

[ و برغوث ] و زببر و ذباب و كذا النمل للذي وهو العوداء والصغواء كما في الهداية [ و قراد ] بالفم يقال له بالفارسية كنه [ و مصفاة ] و قنفذ و غيره من هوام الارض [ و مبع ] كالقهد والنمر [ سائل ] اي قاهر و حامل على المحرم من الصولة او الصائلة بالهمزة و احترز به مما اذا لم يصله البيع فنقله فانه واجب القيمة ومن اني يوسف روح ابن الامد كالكلب كما في فاصيخان [ وله ] اي المحرم [ ذبح الحيوان الاهلي ] كالغنم و الدباجة و البط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالحمام الذي على قوائمه الريش كما في المحيط و المتبادر من الاهلي ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ذبح بعير يذبحه و اذا امتانس ظبي لا يذبحه كما اشير اليه في الهداية [ و ] له [ اكل ما ] في الحل [ صادة ] مما يؤكل [ حلال ] احتراز عما صاده محرم و ميتاتي [ و ذبحه ] حال كونه [ بلا دلالة محرم ] و هذا في رواية وهو المختار و في رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي وفي الكلام اظهار في مقام الاعمار و اشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما ذل عليه محرم آخر كما في المحيط [ و امره ] و اشارته فلو وجد واحد منهما لم يحل اكله ولو حل من احرامه كما في المنتقى [ من دخل الحرم ] حلالا او محرما [ بصيد ] اي مع صيد سواء كان في يده او قصصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المحيط و التحفة لكن في الكرماني و غيره انه لو كان في قصصه او رحله لم يرسله [ ارسله ] اي وجب ارساله و طارته ولا يزول به من يده حتى انه اذا حل ثم وجد في يد احد فهو احق به كما في الكرماني و غيره و يحتمل ان يكون المعنى ارسله الى الحل و وضعه في يد رجل و دعيه كما في التحفة [ و رد بيعه ] اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ ان بقي ] ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما يأتي [ و الا ] يبق في يده [ جزه ] البائع منه [ كبيع المحرم ] من المحرم او الحلال [ صيدا ] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقي و الا جزه و في كلامه اشعار بأنه لو كان المتبائعان حلالين و هما في الحرم و الصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة روح خلافا لالحمد روح كما في المحيط و لا يخفى انه اجري بكتاب البيع [ لا ] يرسل [ صيدا ] ولا يجب طارته [ معه ] اي في قصصه او رحله او يده [ اذا احرم ] و لم يدخل في الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر [ و من ارسل صيدا ] كأنه [ في يد محرم ان اخذه ] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [ حلالا ضمن ] ذلك للمرسل قيمته عند خلافا لهما و فيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ و لهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجد في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي [ و ان قتل محرم ] او حلال [ صيد محرم ] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [ نكل ] منهما [ يجزي ] جزاء تاما و جميع القيمة لتعرض كل [ و رجع ] اي ثم رجع بما ضمن [ اخذه ] و من في يده [ على قتله ] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في الحل صيد محرم لم يجزيه لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي و المجنون و الكافر كذا في شرح

الطهاري ولو قتل جلال صيد حلال اكله من الحرم جزئ كل واحد اكله ملوكه كافي في الصيد ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للفرع كافي الطهريّة و [ما] يلزم [به] اي يصبه من محظورات الاحرام كالنظيب وقتل الصيد و فيرميها [على المفرد] بالبحر او العمرة دم [فعلى القارن دمان] للحج والعمرة لهتك حرمة امرأته وهذا اذا كان قبل الوقت بعرفة واما بعده ففي غير الجماع دم ملوك مذكورة شيخ الاسلام كافي النهاية [الا يجوز الوقت] اي للبقا كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فمقتل عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت واحرم فانه سقط منه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرماً وجلد التلمية وان لم يجدهما لا يسقط والا سقط جدهما اولاً وتامه في المحيط [ويثنى جزاء صيد] مملوك وغير مملوك [قتله محرمان] فعلى كل جزاء تام لكن يفرمان معاً قيمة واحدة للمالك وينبغي ان يثقل اذا قتل ثلثة [وانشد] الجزء [لو قتل صيد الحرم حلالان] فعلى كل نصف قيمة وينبغي ان يقدم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتل قتله حلال ومحرّم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء [ان باع المحرم] من محرم او حلال [صيداً] اكله بعد الاحرام او قبله [او هراه] منه [بطل] البيع والهراه كافي الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فعل ولا يفي انه مبيع اليه فيما تقدم [ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيداً [حرم] لحد ملوك محرم وحلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا اذا اضطر وتفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] احتغفر [وغير] اي ضمن [قيمة ما اكل] سوى الجزء منه واما منهما فليس عليه الا الاستغفار كافي الهداية وهذا اذا اكل بعد اداء الجزء واما قبله فلا يجب الا الجزء اجماعاً كذا في الحقائق [لا] يفرمها بالاكل اجماعاً بل يحتغفر [محرم] او حلال [لم يذبحه] وما [ولدت] من خارج الحرم [ظبية] اظهر في مقام الاسماء على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم] ومانا اي الظبية ولدها [غرمها] اي ضمن المخرج محرماً او حلالاً قيمتهما لانهما صيد الحرم حكماً [وان ادخل] البحر [جزأهما] اي جزاء الظبية [ثم ولدت لم يجر] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحلال \*

[فصل] \* ان احصر اي منع ومنه المحصر بفتح الصاد وهو لغة المنوع من كل شيء كافي الكشاف وغيره وشراً للمنوع من الحج او العمرة بعد الاحرام وحكمه انه لا يحل الا بالذبح او بافعال العمرة كما في البناء [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد ومسلم] او كان ولو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقدان الحرم وملاصق النفقة وغيرهما وهو غير قادر على المعنى ولو في بعض الطريق كافي المحيط [بعث المفرد] بالبحر او العمرة الى الحرم [دماً] او ثمنه ليشتري به حكمة ولو بعث دمه يحل بالهنا فان الثاني تطوع

كأى الصابغ [ والقارن دميين ] وفيه إشارة إلى انه لا يتحلل إلا بذبح آخرهما وإلى انه لا يفتقر  
لعين أحدهما للحج والأعر للعمرة وإلى انه لو بعث دما لأحدهما لم يتحلل بذبحه من أحد  
من الأحرار من كفى الهداية [ وعين ] المحصر بالحج أو العمرة عند [ يومئذ ] المبعوث [ فيه ]  
أي في ذلك اليوم لأن دمه غير موقت فاحتج إلى التعيين ليعلم وقت الإحلال [ ولو كان ] ذلك  
اليوم [ قبل يوم النحر ] أي وقت شاء وأما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لأنه غير موقت  
بخلاف المحصر بالحج فإن دمه مختص بيوم من أيام النحر فلا يحتاج إلى التعيين كفى المحيط [ وفي  
حل لا ] بذبح لأن ذبح الهدايا مختص بالحرم ولهذا لوديع عن المحصر في غير الحرم بقي محرماً حتى  
يبعث بأخر ويدبح بالحرم كفى المحيط [ وبذبحه يحل ] المحصر عن الأحرار وفيه إشارة إلى انه لا يحل  
بغير الذبح فيبقى محرماً إلى أن يجد الهدي فيذبح أو يزول احصاءه فيجوز في دمه أو يعتري في غير وقته  
ومن أبي يوسف رح انه يقرم الهدي فيطعم المساكين وإن لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوماً  
وإلى انه لا يحتاج إلى الحلق ومن أبي يوسف رح انه واجب كفى التحفة وإلى انه لو بعث يوماً ثم حل  
من أحراره في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه أو ذبح في غير الحرم لم يحل من أحراره وعليه دم  
لهذا المحذور وقال بعضهم إذا شرط في وقت الأحرار الإحلال عند الإحصاء حل به قبل الذبح كذا في  
شرح الطحاوي وفي الاحتفاء اشعار بأنه إذا بعث بالهدي فله أن يرجع إلى أصله لأنه إذا لم يتمكن  
من المشي إلى الحج فلا فائدة في المقام كفى التحفة [ و ] يجب [ عليه ] أي المحصر [ أن حل من حج ]  
فرماً أو نفلاً [ حج ] من قابل [ و عمرة ] كذلك لأن ملك فائت الحج التحلل بأفعال العمرة ولم  
يوجد [ ومن مرة عمرة ومن قران حج ] قضاء [ وموتان ] الأول للقران والثانية لحكمها  
كالفائت [ وإذا زال احصاءه ] بعد بعث الهدي [ دامكنه ادراك الهدي ] بوجده أنه غير ملبوس [ و ]  
ادراك [ الحج ] بالوقوف يعرفات [ توجه ] أدائه ولا يتحلل [ وإلا ] يمكن ادراكهما جميعاً بأن لم يدرك أحدهما  
منهما أو ادرك أحدهما يجوز [ له أن يحل ] بعد ذبح الهدي وإن يتوجه ليتحلل بأفعال العمرة في  
الصورة الأولى وفيما إذا ادرك الهدي فقط وأما إذا ادرك الحج فقط فعنده جاز له أن يحل وإن يردى  
الحج بأحرار جديد ولا عمرة عليه وأما عندهما فلا يتصور لأنه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه  
اشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب إلى مكة فإن ادرك الحج فيها وإن لم يدرك يكون  
فائت الحج فيتحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي [ وسعه ] أي منع عداؤه مرض للمحرم [ من  
ركني الحج ] أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة [ بمكة ] ظرف منعه وكذا النع منهما بالحرم [ احصاء ]  
سواء كان مفرداً أو ثارناً فتحلل بالهدي وعنه أن النع بمكة ليس بأحصاء بعد ما سارت دار السلام كفى  
المحيط [ و ] منعه [ من أحدهما ] أي ركزي الحج [ لا ] يكون احصاءاً فانه لو منع من الوقوف لتحل  
بأفعال العمرة وقضى الحج بدونهما من قابل مفرداً أو ثارناً وإن منع عن الطواف قضاء في عامه و

وعليه دم لعاهرة عنده وفيه إشارة الى انه لو ائرد بالعمرة ثم منح بها من الطواف والسعي كان محصرا  
[ ومن عجل ] عن اداء الحج الغرض بنقصه عجزا يرجح زواله غالبا كاللرض والجبس وفيروما [ فاحج ]  
اي بحث غيره ليحج عند كافي الصحاح [ صح ] ذلك الاحجاج وانما قيد بالغرض ملئ ما هو المتبادر إشارة  
الى ان النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالانفاق واما ثواب النفل فالمأمور يجعله  
للامر وقد صح ذلك عند اهل الحنة كالصلاة والصوم والصدقة كافي الهداية وانما وصف العجز بـرجاء  
الزوال لانه اذا كان لا يرجح يجب عليه الاحجاج كافي المحيط والاطلاق مشير الى انه لو احج امرأة  
او عبدا او امه باذن العبد جاز لكنه اساء والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج من نفسه ليكون  
ابعد من الخلاف كافي شرح الطحاوي [ ويقع ] ذلك الحج [ عنه ] اي من الامر على الصحيح كافي  
الكافي وهو ظاهر المذهب كافي الهداية لكن في المحيط قل شيخ الاحلام انه يقع عن المأمور في قول  
اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا اشتراط اهلية المأمور الا ان  
الحج يحق من الامر لاقامة الانفاق مقام الافعال [ ان دام عجزه الى موته ] فلو زال عجزه صار  
ما ادفع تطوعا للامر وعليه الحج كافي الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور  
من الحج يقع من الغرض وان زال قبله فعن النفل كافي المحيط [ و ] ان [ نوى ] المأمور [ عنه ] اي  
من الامر فان نوى من نفسه او عن رجلين آمرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى من احد هما مبهما  
ثم عينه جاز ومن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالسج وآخر بالعمرة فقرن بينهما  
الا اذا اذن بالجمع كافي التمرتاشي [ ودم الاحصار ] ان وقع فهو على الامر عند الطرفين وعلى المأمور  
منده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وقيل في  
كله عندهما وفي مال المأمور عنده كافي الكافي [ و ] دم [ القرآن ] في صرة الامر بهما كعدم لتتم  
[ و ] دم [ الجنابة ] كقلم الطهر ونحوه [ على الحاج ] اي المأمور فانه المختص بتعمد الجمع بين التمكنين  
وانه الجنائي [ وضمن ] الحاج [ النفقة ] اي كل نفقة [ ان جامع قبل وفاته ] بعرفات فلا يضمن  
شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فراو مكاري فانه لم يضمن ان كان  
ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله ومن يحج رح له نفقة ذهابه لا غير كافي الاختيار [ وان  
مات ] الحاج المأمور [ في الطريق ] اي طريق الحج [ تحج ] غيره وجوبا [ من منزل أمه ] الموسي  
او الوصي او الوارث قياسا اذا اتحد مكانهما والمال رطب به فان لم يكن واقفا به يحج من حيث يمكن  
وفيه إشارة الى ان الوصي يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيقضي المال او يحج عنه والى انه لا يحج من  
منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما وللتبادر وحدة الوطن  
والا فان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه [ بثلث ما بقي ] من المال في ايدي الورثة وللمأمور  
فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا محالة وهذا منده ولما عند ابي يوسف رح فيحج بما بقي



من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند عهد رح يحج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج ان بقي شيء من الثلث و الا بطلت وقال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فذبح الف الف فسرق يحج عنده بثلث الفين متعانة وستة وثلثين و بطلت عند ابي يوسف رح واكثلت اربعة يحج عنده بثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رح بألف [ لا من حيث مات ] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصحابين فان عندهما يحج من حيث مات احتسانا و من هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق ووصى به و الاصل فيه ان السفر هل يبطل بالمرت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا يحج منه و الا يحج منه بالاجماع الكل من المحيط [ ولا يجوز للهيدي ] سواء كان لدم النسل او السهر او الاحصار او غيرها [ الا جائز النفسية ] مقدار السن سالم العيوب كما يحج ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيعين و اما عند عهد رح فيجوز الصغار كما مر و الهاة كانية في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنباً او طي قبل الوقوف فانه لا يكفي فيهما الا المدينة كما مر [ و اكل ] احتسانا كالاصحية [ من هدي تطوع ] اذا بلغ محله [ و ] من [ متعة ] اسم من التمتع [ و قران فقط ] فلا يוכל من دم الجزء و الاحصار و النذر و التطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بالحمة الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [ و خصا ] اي خص ذبح هدي للتمتع و القران كالاصحية [ بيوم النحر ] لا يخص به [ غيرهما ] من دم الجزء و النذر و التطوع و الاحصار و فيه خلاف الصحابين كما مر [ و ] خص [ اكل ] اي جميع ما ذكره من الهاديا [ بالحرم ] فلا يرد بدنة منذورة لم ينو نحرها مككة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للسندورة طين انها لم تنحر عنده الا مككة كافي المحيط [ و يتصلق بجله ] بالضم و هو ما يطرح طين ظهر الهدي من كسائه و نحوه [ و عطائه ] بالكسر وهو جل يجعل في عنق البعير و ينثي في انفه [ ولا يعطي اجر الجزار ] اي الذابح [ منه ] اي من لحم الهدي و لحمه و جلده و غيرها و فيه اشارة الى جواز ذبح غيره و لكن الاحسن ان يذبح بنفسه ان احسن و ينبغي ان يفهم ما ان لم يذبحها بنفسه كما في الاختيار [ ولا يركب ] الايل و الثور من الهدي [ الا ضرورة ] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب و لوركبه فانتقص منه ضمن ما نقص و تصلى به و فيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ ولا يحلب ] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضج ضرهها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح و اما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر و يتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدي ذبح مع الولد و ان شاء تصلى به كما في الاختيار [ و ما عطي ] بالكسر اي الهدي الذي ملك في الطريق [ او تعيب بفاحش ] ما سلم منه كالعرج و العمي [ ففي الواجب ابدله ] بغيره [ و المعيب له ] يفعل به ما يشاء و فيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا يأكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي النقل لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العلول حاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في ازل يوم مرتبة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغميم السماء ليلة الاثنين فيظن الحجاج انهم ازل ذي الحجة وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [فيلت] هذه الشهادة عند الاكثريين لامكان التدارك وقال الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهييها للفتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع مفيد فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته طرف العاملين كما افترنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف [بعد] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه و انكثر الشهود بخلاف ما اذا ذات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حجا محمي فيه [مهيأ] وكونه حالا منظور فيه [مهيأ] اي وجب عليه المهي من وقت خروجه من بيته وقبل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد الحائض وفي عليه فاذا قربت ولم يهق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المهي لان من جنسه واجبا وهو مهي الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه موجب بالخلق كما في الكرماني والى انه لو نذر عمرة مهي مشيا حتى يحق ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يرام في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد النذر مع القدرة على المهي يكفي للقصد الى زيارة البيت الحرام رزقا الله تعالى اياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والحلام والتحية \*

قال تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير \*



\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

## \* [كتاب النكاح] \*



أخره عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالبعيط إلى المركب وأنه معاملة من وجه وعبادة من وجه فالجمهور أنه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهرأى من التخلي لعبادة النفل كافي التحفة وقيل مباح حال العجز من موجب النكاح ومستحب حال الاستدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجهه ومكروه حال خوف الجور [و] مولغة الوطء وقيل الفم وفيه أنه مباح فيه على الصحيح كافي الزامه وشرعا ما اعتبر إليه بقوله [يتعقد باليجاب] أي يتحقق ويحصل شرعا بحسب الإيجاب هو شرعا لفظ صدر عن أحد المتعاقدين أولا همي به لأنه ثبت الإيجاب على الآخر بنعم أولا [وقبول] هو لفظ صدر عن الآخر ثانيا وفيه مع الكلام الذي أشار إلى أن النكاح عقد خاص موضوع لعل الوطء وفيه احترام من نحو البيع والهبة فإنه وإن أفاد حله لكنه لم يوضح له رأى أن العقد وإن كان في الأصل الجميع بين أطراف الجسم لكنه شرعا مباركة من الإيجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الفروع وكونه أمرا اعتباريا لا يشير إليه وإلى أن الإيجاب والقبول إنشاء فالنكاح ثابت أما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح (إن النكاح ثابت بالكلام النفسي) فإن اللفظي أخبار عما في الذهن وأما بطريق الانقضاء فإن الانقضاء الهرمية لا تعدل بالعكسية من المعاني المباركة وتماه في الأصول ويحتمل أن يكون الباء للالة فيفيد أن العقد ارتباط الإيجاب بالقبول فهما شرط العقد حيثئذ كما قال الأكثرون على ما دل عليه الكرماني وغيره والاول لمختار عند المصنف رح كما ذكره في الفروع فإن قلت أكثر أجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى ويصح العقد قلت نعم إلا أنه غير قاطع لأن حكمه باق والفتح يرد على الحكم على ما قال أكثر الفقهاء والبقاء اسم من الابتداء وذهب بعضهم إلى أن بقاؤه ضروري لفتح العقد

[لفظهما ماض] مئة للانجاب والقبول ومفسر الى ان الفارسي كالعربي في المأخوذة الاثر  
ان (بذير قتم و عهد كردم) يمين مثل نذرت وعهدت طى ما في ايمان النخيرة و الى ان  
النكاح لا ينعقد بالتحاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لزوجت منه ودفع المهر اليها  
النعقد كما في النية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الانجاب والقبول كما  
صياتي [كزوجت] نفعي بك [رتزوجت] نفعلك او لعني كقول الرجل او المرأة زوجتك ايما  
وقال الاعرج زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامهما صالح للانجاب والقبول من الجانبين  
كما في الزاملي وبه يفسر ما قال البيهقي ان التزوج (مرد را زن و زن را شوي دادن)  
والتزوج (زن کردن و شوي کردن) وكل منهما يتعلق بنقمة وبالباء كما في الاماس والديوان  
وغيرهما ولا يتعلق بهن وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من ائمة حرف مقام حرف كما قال  
الكوفي وذا غير من عند البصري كالا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعلان دفعا لتوهم الاختصاص  
على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [او امر]  
مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مشارع فيعمل الحال كما في بيع المستصحب والمستقبل كما  
في الزاملي والامر بقرينة المثال وفي النية انه يصح بلسان الفوارسية بصيغة الحال بلانية واما  
المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الا مع النية [وماض كزوجني] بنتك مثلا [فقال] الاب مثلا  
[زوجت] ايما بك وفيه رمزي ما هو المحتجب من تولي الولي العقد بنفسه كما في التنف والى ان  
الامر ركن العقد كما في المحيط والتنفه وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الانجاب والقبول  
والامر تركيل الا انه مبني على امتناع المعلوم للموجود كما في الكرمانى [وان لم يعلم] اي  
المتاقدان [معناه] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه ما ينعقد به النكاح  
اولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه ما ينعقد به كما في  
فاضيان لكنه مما اختلف فيه المائتات كما في الجزالة وذكر في العبادي انه لا يصح عقد من العقود  
اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده ومزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع  
[و] ينعقد بحكم العرف بسبب [قولهما] اي قول المرأة والرجل [ولو بذير قتم] بلا ميم متصلة  
بهما وليس احوط [بعد] قوله لها (نفس غيخس بن [داوى]) [د بعد قولها له (تو نفس مرا  
بذير قتم)] وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها (داو) بدون قوله (بذير قتم) الا اذا اراد بقوله  
(داوى) التحقيق والى انه ينعقد بدون قولها (بذنى) وقال بعض المائتات انه لا بد منه واختلف في  
ان (داوى) استقام اذا مر وهو الزوج كما في المحيط [كبيع وشراء] فانه ينعقد بقولهما [فروخت وخرید]  
بلا ميم بدل (فروخت وخریدی) [لا] ينعقد على المختار [بقولهما من الشهود] جمع الشاهد  
مع حكاية الشاهدين كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

ائيل [مازن وشريم] ونحن زوجان وفيهما اختلاف المانع لكن ان قضى به القاضي فهو نافذ وهذا  
 دليل على ان الغشاء صحيح في المختلف عند المانع كما في المحيط ولفظ [زن] عند الاطلاق الزوجة كما في  
 الذميرة كما ان [شوي] سخص بالزوج [ويصح] النكاح بعد تحقق سائر الشروط [بلفظ نكاح]  
 والنكاح [وتزويج] قد ذكره مرة [وما وضع] اي يصح بلفظ موضوع [تتمليك العين] من لغير  
 تملكه وصدة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والاقالة والاجارة والقرض  
 والرمي والعارضة والصلح والفركة لكن في المنة الأخيرة اختلاف المانع كما في المحيط الا انه لو ترك  
 قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقوله لعل من التطويل [حالا] ظرف تملكه فلو قال  
 اوصيت لك بضع امتي بالف وقبل الاخر اوصاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى  
 به في الحال انعقد وقال الصرخي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت  
 صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بها وضع لتمليك الغير الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به  
 النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحل كما في الخزانة [وشروط] لصحة النكاح [سماع كل منهما]  
 اي المتعاقدين [لفظ الآخر] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح حكما في سائر العقود الا انه يشغل  
 الاطلاق بكاح الفضولي وما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما صح في [وا] شرط ايها [حضور]  
 شاهدين [حريين] عند العقد فلا يصح عند اثنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حريين عند الاجارة  
 في الموقوف ولا عند التوكيل كما في الفارح وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند عهد رح  
 الا انه لا يطيب [او حر وحرين] مما في حكم حر ولذا قال [مكلفين] على لفظ المتن المذكور  
 فيصح عند سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكرا عند الصحر ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما  
 في المحيط ولا عند مرافقين كما في الينابيع [مسلمين] في نكاح مسلمين او مسلم وكتايبية بلا خلاف  
 فلو تزوجها عند كنايين جار عند الشيعة خلافا لمحمد ورفعهما الله تعالى كما في النظم [سامعين]  
 معاللفهما] اي لفظ العاقلين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في مقد والآخر في  
 آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه رأيان  
 ولو كان العاقلان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يخلو فهم المعنى  
 كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن عهد رح لو امكنهما ان يعبرا مامعا جاز والا فلا والى  
 انه لا يفتقر معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه شيئا جاز  
 النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكف وجهها او يذكرا ايها  
 وجعلها والى انه يشترط حضورهما لكن لو رأت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاف هو  
 رجل كثير العلم ممن يقتضى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها  
 واسم ايها وجعلها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور ازال لائم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل مع حضور اصبين الا ان اشتراطه اصح كما في الصغيرة [ ومن ] النكاح [ عند  
 فاسقين ] ولو محدودين بالقذف بلا توبة [ ولا يظهر ] النكاح على الحكم بهما حتى يحكم  
 بالمهر وغيره [ عند النكاح ] وانكار احد المتعاقدين [ و ] مع بعد الطلاق والعناق [ عند اتيهما ]  
 اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المتن انه لا يصح كما في فاضيلان [ او ] عند ابني  
 [ اهدما ] يحلف للضاف فالتنصيص الممنوع انه قد عطف في تصانيفه على الصمير الجورر بلا اعادة  
 الجارر وهو مذموب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديرا  
 ويونس والاعشى وجعل الكيفية لم يفتروا كما في الجعبري [ ولا تقبل ] شهادة الابنين [ للقريب ]  
 اي لنفع القريب فان كان الابن منهما لا تقبل لهما وان كانا من اهدما لا تقبل له وتقبل طيهما كما  
 يأتي في القضاء كلامه لا يخلو من نوع تكرار [ كنكاح مسلم ذمية ] كتابية اي كما صح نكاحها [ عند  
 ذميين ] عند الفيزيين خلافا لسميد رح [ ولا تقبل ] شهادة [ على المعلم ] وتقبل على الذمية  
 كما يأتي في العهدة [ والوكيل ] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [ شاهد ] واحد فصح  
 عنده مع آخر [ عند حضور الموكل ] اي الزوج والاب وكل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند  
 حضورها كما في المحيط والمثنى حامل لها بالتغليب [ كالولي ] اي كما ان الاب والابن شاهد للنكاح  
 [ عند حضور المولية ] اي البنت والامة حال كونها عاتلة [ بالغة ] بخلاف الصغيرة فانه ليس بهما  
 عند حضورها كونه مباشرة وشهادة المباشرة مردودة بالاجماع سواء مباشرة لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا  
 تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان عاتبا او غير عاتل لانه لبس بهما حينئذ لما مر  
 ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قبل ليس بهما لانه وكيل من جهة فكانه المزوج والصواب انه  
 شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل ذلك حجة كما في الصغيرة والولي من الرواية بالحكم كالمولية على  
 المربية في المقدمة دلى الامر [ فما هو كذا ] و يجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل  
 الغنص والياء كالامر [ وحرم على المرأة ] اي الرجل كما في القاموس [ اصله ] القريب من الام او  
 البعيد من ام الام او الاب وان علت والحرمة يجوز ان يفرض بالطلاق والفساد لانه لا فرق بينهما في  
 باب النكاح كما في فاضيلان والنهاية والكرمانى والمتصفى وغيرهما ولذا لا يصح التوسيع  
 بالنكاح القامد ولا طلاق زوجة به ولا ظاهرا كما في المحيط لما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح  
 الجارم انه باطل او فاسد لا يخلو من افعال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف  
 ابن الحرمة هل يتعلق بالاميان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قبيل  
 حذف الضاف اي نكاح اصله [ وفرعه ] من البنت وبنت الولد وان سقطت ولو دمر المرأ بالانسان  
 كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم  
 حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطئة قوله [ وفرع اصله القريب ] من الاقارب لاب وام او لاحدهما

وبناتها وبناات الشرة وإن بدلت ولما كان اطلاقها موهماً لحلية فرع اصله البعيد مطلقاً ازال ذلك فقال [ واصلية اصله البعيد ] من عماته وحالاته لاب وام اطلاقهما ومبايعتهما او صاات احدتهما وان علت وحالاتهما او حالات احدتهما وان علت واطلاقه مطلق فانه ذكرني المداوع وقاصيخان وغيرهما ان عمه العمه لاب غير محرمة عليه كبنات العم وعمه والخال والحالة واليه اغار بالصلبية بهم الصاد وسكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الباء للتمبة ثم التاء للتأنيث ويحتمل ان يكون يفتح الصاد وكسر اللام ثم الباء المثناة الماكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها كالصلبية من كانت من صلب الرجل وظهرة كما في المغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انصاف الولد ولما فرغ من المحرمات النصبية شرع في المبينة فقال [ و ] حرم [ ام زوجته ] بنفس العقل الصحيح كاهو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقل الفاسد كما في النظم والتنف وغيرهما [ و بنتها ] اي بنت زوجته حال كون الزوجة [ موطوءة ] فهي حال من اللسان اليه من مذهب بعض النحويين كما في ايهام المقامات فلا يرد عليه شيء كظن وإكلام وغيره الى ان مجرد العقل غير محرم وان ان الخلو الصبيحة ليست كالوطي وفيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة وان انه لحرمة البنت يشترط العقل الصحيح بينه وبين امها وقد ذكرني العلم انه لو وطئها بتكاح فأمد حرمت بنتها وام الزوجة عاملة للجدية وان حلت كما ان بنتها لبنت الولد وان حلفت كما في المحيط [ وزوجة اصله ] من امرأة الاب والجد وان حل [ و ] زوجة [ فرعه ] من امرأة الابن وابن الولد وان حلف وفي اطلاقه رمزي ان كلتيهما محرمتان بنفس العقل وذا بلا غلاب كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات للصامرية ومنها ما حرم بالزنا والمس والنظر كما حيأتي وحكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر وفرعه [ وكل هذه ] المبكورات من الاصناف الثمانية [ وماذا ] اي للرفاع ليكون مفعولاً له وهذا اشكال لفظاً ومعنى إما لفظاً فلان كلا اذا اضيف الى المصونة يفيد احتغراق الاجزاء اما معنى فلانه تجل احت ولد وام اخيه واخوته وولدته وماذا ويحرم نكاحاً كما في قاصيخان وغيره [ وفرع مؤنثه ] من بنت امرأة زنى بها وبنت ابن مؤنثه وفيه رمزي انه لو اتاما في دبرها لم يحرم عليه زوجها كما قال بعض المصنفين ويحرم عند بعضهم وبه انتهى خمس الاحلام الاورجندجي وح والاشمل ان يقول موطوءه بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة مملك البهيم وشبهة النكاح والمملك كما في التنف وغيره [ و ] فرع [ مضمومة ] مضمواً بلا حائل كما هو للمتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة المحرم لا يثبت الحرمة والا يثبت [ وماسة ] اذا صلتها الرجل انه بهيمة فانه لو كلبها واكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية والاطلاقه مغير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة وان انكسره الامام السفدي وللس شامل للمغيبين والتقبيل كما في المحيط [ و ] فرع [ منظور ] الى نرجها الدخول وهو للدور وقيل الى الخارج وهو الطويل كما في الرزمة وقيل الى العانة وقيل الى الفم وعليه الفتوى



كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت  
الحرمه والى انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ماوراء الزناج معتبر  
بخلاف النظر الى مكسه في اللزاة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قائمة  
مستوية او قائمة لم يثبت الحريمه بل هو الصحيح وانما ذكر مجرد اللس والنظر اشارة الى انه لو امنى  
بعدهما لم يثبت الحسومة لزوال مبيها وهو اللس او النظر الذي هو عيب الرطبي الذي هو سبب  
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [بفهوة]  
حدها في الباب انتشار الالة او زيادته وفي الفيهج والعين ميل القلب او زيادته من ما حكى من  
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويهتبه ان يعانقها وقيل ان  
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واما في حق النساء  
فالاشتهاء بالقلب لا غير كما قال المنصف روح وفيه اشارة الى ان ههوة احدما كافية اذا كان الآخر  
محل الهوة كما في المصبرات والى انه طرف النظر لا اللس ويحتمل ان يكون طرفا لهما وكل رواية  
في النظم ولو مس الامضاء او عانق او قبل بلا ههوة تثبت الحرمه وفي المحيط قال الصدر الفهيد ان  
في اللس والنظر لا يفتني بالحرمه الا اذا تبين انه بههوة وفي القبله يفتني بها ما لم يتبين انه بلا شهوة  
ويستوي ان يقبل الفم او اللسان او الجذ او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتني بها وان ادعى انه  
بلا شهوة وان قبل ههوة لا يفتني بها الا اذا ثبت الهوة [و] حرم [اصلهن] من ام الزنية  
والمحمومة والماسة والمنظور الى الفرج وجدهن من اي جهة كانت والكلام مذهب الى انه لو وطئ  
غير المتهمة يحرم عليه اسمها وبنيتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى  
ان فرع الزنية واصلها رضاهما لا تحرم كما في رضاع هر ح الطحاوي ومياتي منه في الرضاع اشارة  
اليه لكن في النظم وغيره انه محرم كل من الزاني والمزنية على اصل الآخر وقرنه واصلها [وما]  
كان عدهما من الصغرة [دون نزع سنين لسمت مهشمة] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطئ  
والدوامي لم يثبت الحرمه وفيه رمز الى ان بنت تمنع سنين مهشمة وعليه الفتوى والى ان بنت  
خمس سنين وما دونها لسمت مهشمة وكذا ما فوقها من الست والسمع والثمان الا اذا كانت  
ضخمة كما في الخزانة ومن الشيوخ ان بنت خمس سنين مهشمة اذا اشتهد مثلها ومن عهد  
رح ان بنت ثمان او تمنع مهشمة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يحكي اشتهاه احدما  
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المصبرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بههوة  
لم يثبت الحرمه وان مس ابن ست او سبع نبت ومن عرف الائمة لو نظر الى فرج صبية نجامع  
مثلها او الى العكس تثبت الحرمه كما في القنية وألم ان حرمه للماصرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق  
الهلز ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن

زنا وحرمة على زوج آخر وان مضى عليها من قبل في العمداء وهيرة [ ويحرم ] بغير الزنا من  
التحريم. [ تكاح امرأة ] وهذا [ لكل فرقة من قبل الرجل او المرأة في طلاق رجعي او بائن واحد او أكثر  
في تكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في مدة وفاة او غيرها في النفق لكن في مبسوط  
صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج بائنها بعد يوم [ تكاح امرأة ]  
مفعول يحرم [ ابتها ] اي كل واحدة منهما [ فرغت ذكرها لم يحل ] بالنسب او المذهب كالزواج [ له ]  
اي للذكر المفروض [ الاخرى ] كما اذا تكح امرأة او كان في عدتها ثم تكح معها او خالها او عمة امها او خاله  
امها او عمة ابها او خالة ابها او بنت ابها او اخنها او بنتها او غيرها ذلك بخلاف ما اذا تكح امرأة ثم  
تكح بنت زوجها فانه لو فرغت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرغت المرأة ذكرا كان ابنها  
فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين او العمتين او الخالين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية  
كالكلية قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في الغنية فلا يراد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان  
لا يجوز تكاح امه ثم تكاح حبيبتها وقد جاز ذلك في الجامع والزيادات فانها موقوفة بزوال ملك البهيمن  
على انه لا يجوز عند نكح الائمة البخاري كما في النية [ و ] يحرم تكاح امرأة وعدتها [ وطئها ]  
اي وطأ امرأة ابتها فرغت ذكرها لم تحل له الاخرى [ ملكا ] بفراة اربعة او واحدة او ميراث او وصية  
كما اذا تكح امرأة حرة او امه فاشتريت ايتها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [ وكذا ] يحرم [ وطؤا ملكا  
وطئها ] اي وطأ ذلك المرأة [ نكاحا وملكها ] كما اذا تكح او اشتريت ايتها ام ولدها فان وطئها يحرم وطؤ ايتها  
بأحد مدين [ لا ] يحرم وطؤا ملكا [ نكاحها ] اي تكاح تلك المرأة الاخرى [ فان نكحها ] اي نكح  
تلك المرأة [ لا يبطأ واحدة ] من المرأة المملوكة والنكوحه [ حتى يحرم ] المرأة [ الاخرى ] فالمشكوكه  
بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة بأحد ههما ما ذكرنا كالغوايه او بالاعتق او التزويج او  
الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احد ههما يحرم وطئ الاخرى ابدًا كما في  
الشف والاطلام مفعول بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان  
فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدوامي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [ وصح ]  
للمسلم [ تكاح ] المرأة [ الكتابية ] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حرة الا انه لو تكح حرة  
في دار الحرب كره فقبل انما كره اذا قصد التوطن به وقبل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلاها  
كما في المحيط والاطلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي وبيح  
والى انه لا يحل لوطؤ الكافرة بملك البهيمن لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ ولو ] كانت تلك الكتابية  
[ امة و ] صح نكاح الامة للحراها لم يكن تحت حرة [ مع طول الحرية ] اي مع القدرة على مهرها ونفقةها  
الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتشبيه في للبسوة الاولى ان لا يفعلها وطول بالفتح  
في الاصل الفضل ويعلى والى فطول الحرية متصح فيه بحذف الصلة ثم الامثلة الى المفعول على

ما اشار اليه المطرزي [و] صح نكاح [الحرم والمحرمه] بالحج اذ العمدة [و] صح لغیر الزاني نكاح [حبلى من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كافي المحيط وفيه افعال بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كافي الهداية ومبني [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غیر الزاني الحبلى من الزنا وكذا وطءه ولا يجب النفقة [حتى تنفح] العمل وفي الفوائد من النوازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتحتق النفقة عند الكل كما اذا نكحها الزاني كافي النهاية [و] صح نكاح [من صمت] اي جمعت في عقد واحد من امرأة محلة [الى] امرأة [محرمه] على النكاح ينسب او يجب فوجب المحرم للمحلة عند وقم على مهر مثلها عند ما كافي الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امه] اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاصل وقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متنزها من وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلونا عليها بعقدها وقد حثت الحالف وهذا ليس بغريب سيما اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام الغدادر ح يجعل ذلك كافي للمصبرات والينابيع [و] لا للعبد نكاح [مالكته] اي سيدته [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير حننائه] كالوثنية والعجمية والمرثدة كما اشار اليه فلا يجزئه الوطؤ كما ملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابئة قوم من النصارى يعظمون الطوائف كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابئة قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والادل قوله والثاني قولها فالحال بينهما لفظي كما ترك والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح المالعية لانها صارت كافرة بالاحتشاد على ما روي من الفضلي ومنهم من قال تنزوج بساتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض ههنا اولى فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحرنكاح امرأة [أخرى] خامسه [في عدة رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاخص للرجال ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالمثنى كما في المصبرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثانية و] لا نكاح [امه] مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد او صغيرة او كبيرة غافلة او مجنوننة [على حرة] ولو كساية صغيرة او مجنوننة فلو تزوجها في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امه [في عدتها] اي عدة حرة من طلاق بائن في قوله ويصح في قولها راما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت نسب حملها] اجماعا كالمسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تنفح حملها كما في النهاية [و] لا [نكاح للمتعة] صررت ان يقول للمرأة متعيني بذلك من الدارهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر للمدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام غير ايام فتح مكة كافي النكاح الا انها صارت منصرحة باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وصنده حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضى بجوازه لم يجز] كافي العبادي ولو اباحه صار كافرا كافي شهادات المصبرات وغيره لكنه ليس فيه تعزير واحد ولا رجم كافي النكاح ولا طلاق ولا ابراء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال انزجك متعة انعقد

النكاح ولحق قوله متعة كما في فاضيل وذكر في الهداية وهو ح المفاصل انه مباح عند مالك رح  
 لكن في ثبوته كلام [ و ] لا نكاح [ الوقت ] وصوته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج  
 او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمصبرات والعمادي وغيرهما وعن ابي حنيفة رح اذا وقتنا  
 وقتا لا يعيها ان اليه كانت متة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين  
 بني آدم والحرمان الماء والجن كما في المراجع له لكن في القنية من حسن البصري يجوز تزوج الجنية  
 بشهود رجلين \*

[ فصل \* نكاح حرّة ] اي مع ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار  
 والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالتأنيذ اعم من اللزوم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه  
 واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفضولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ ونافذ في الاصول  
 والحرّة اعم من البكر والتيب وانما يقيدها لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهم كنكاح الصغيرة  
 والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [ مكلفه ولو ] تزوجت نفسها [ من غير كفؤ ] بضمتين وبهم  
 الكاف وكسرهما مع سكنون الغاء كما في الكشاف ويمكن القاء رسمها مع الهزوة وبمكونها مع الواو  
 لغة النظير والمصري كما في الطلبة فهو صفة كالصفي وحرما رجل يحاري امرأة في امور متأتي وفيه  
 اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عند خلافهما كما في الظهيرية [ بلا ولي ] مباني وفيه اشعار بان  
 الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية منهما مضطربة في  
 المبسوط والمحيط وغيرهما انهما فلا بالتوقف على اجازة الولي فالوطق بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار  
 ومبرأت ثم رجعا الى قوله وفي النظم روح ابو حفص من عهد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا  
 فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروح ابو سليمان انه باطل وبه قال المالكي رح فلا ينعقد بعبارتها  
 اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المثل جاز عندهما  
 ولو بكر اولم يجوز عند العامة منهم عهد رح وفي خزانة الوقائع لوقفي القامي باطلال الطلقات  
 الثالث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطن والولد لانهما حنفيان يعتقدان  
 صحته وفي الخلاصة والمصبرات ومبرها ان المالكية لو زوجت نفسها من حنفي ووليها كاره  
 لذلك صح وكذا العكس [ وله ] اي لكل من الاولياء اذا لم يرض واحد منهم [ الاعتراض ] اي  
 ولاية المرافعة الى القامي ليقتض [ هنا ] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضى  
 واحد منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للباقي  
 الاعتراض مطلقا كما في الاختبار وقال شرف الائمة لاحد الاولياء المحتويين في الدرجة ان يتفرد  
 بالاعتراض اذا سكنت الباقيون كما في المنية والطلاقة مهر الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قبل  
 وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا وان كانت ثابت لكل ولي عصبة او غيرها محرما او غيره كما

في العمادي وذكر فاضيل انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمعازم والاول الصحيح كما في المحيط [ردي] عن ابي حنيفة رح [بطلانه بلا كفؤ] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعلية الفتوى كما في فاضيلان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي صالحة غير راضية [ولو] كانت [بكر] لغير امرأة لم تلد ثم سميت التي لم تفتض اعتبارا بالبشر لتقدمها عليها كما في الفردات وشرها ام لمرأة لم توطأ بالزواج كما في المسبوط وقيل لم تجامع بكاح ولا غيره وهذا قولها والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بالمرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيران كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [ومسكها] غير معتزله فلو مسكت مستهزله لم يكن اذنا ملأ ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان مسكها ليس باذن ومن بعد رح انه اذن كما في المأرع وفيه اشعار بان النكاح ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكأؤما بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء باليد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو غير المبكاه وغير الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون غيرا لليل فانه مصدر [و] بكأؤما [مع] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار ومنها ان البكاء ليس باذن ومن ابي يوسف رح انه اذن كما في المأرع وفيه رمز الى ان الاثمبار للحرارة والبرودة والعذوبة واللوعة للدمع وقيل انه انكان باردا اذن وحارا رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين امتيذانه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يمتاذه قبله ويقول ان فلانا يمسكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لغاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في اللنية والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانعة منه ومبينة طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند امتيذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد المصير يدل على افراد الولي فلو زوجها وليان من رجلين فصكت عند الامتيزان توقف النكاح في رواية ويطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الحبس] اي خبر النكاح سواء كان المخير مدلا او غير مدلل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان امهرها فضولي فلا بد من العدة او العدة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشير الى ان الامتيزان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثوبا الا باذنها كما في النظم [بشروط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الامتيزان والبلوغ وهما ذكرنا من اعتراض الجملة عطف ما علم ان كلمة حين ظرف اذن ورد والياء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمين وان جعله من باب التنارع وهم [لا] يشترط تسمية [للهر] عند المنقذين ويحتمل عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة



كما في التحفة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا فاض الا انه موقوف لمن اجازتها بعد البلوغ كما في الغنية والى انه يصح تزويج غيرهما بفن فاحش كما قال بعضهم لمن ما في الجواهر وغيره كقوله كما قال بعضهم لمن ما في الجامع فلا يصح قول الفارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بها في التلويح ( انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين ) فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [ حين بلغا ] حواء علميا بالنكاح قبل البلوغ او عنده [ او ] حين [ علميا ] بالنكاح [ بعده ] اي بعد البلوغ [ ومكوث الكبرياء ] ايضا [ هنا ] اي حين بلغت اذ علمت بالنكاح بعده [ ولا يمتد خيارها ] اي البكر [ الى آخر المجلس ] اي مجلس البلوغ او العلم فالعلم للعهد لخيارها على الفور حتى لو حصلت على الشهود او ما لت من اسم الزوج او من المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهيد قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخبرت نفسي وهذا رواية عن محمد بن روح وعنه لو قالت من الشهود اذ القامي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الخلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بمرط لاختيارها وبما شرط ذلك لاسقاط اليقين كما في العمادي [ وان جهلت به ] اي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد بن روح ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التنف [ بخلاف ] القنة والمدة والكتابة وام الولد النكوة [ المعتقة ] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضا بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعلل بالجهل حواء كان زوجها حرا او مبداء وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيان [ وخيار ] بلوغ [ الغلام ] اي الصغير [ والنيب ] الحرة او الامة [ لا يبطل بلارضا ] اهم او مصلح [ صريح ] كرضيت [ او دلالتة ] اي الرضا كاعطاء المهر وقبوله والتحكيم وطلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والخلو بلا مس [ ولا ] يبطل [ بقيامها عن المجلس ] فجميع العمر وقته [ وعوط القضاء لفسخ من بلغ ] من الغلام والنيب والبكر والجارية وفيه اشارة الى ان هذه فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة المحيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي [ لا ] يشترط القضاء لفسخ [ من عتقت ] فرقة الفرقة بينهما بمجرد قولها اخبرت نفسي وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كما في العمادي ولما اجمل الولي فصله فقال [ والولي ] لغة المالك وشرعا وارث مكلف كما في المحيط والتتمة وغيرهما [ لعصبه ] جميعا عصباء ومفردا ما عصب قياسا كفجرة وظلمة من العصبية اي الاحاطة حول هي لغة ذكر يتصلون باب كما في الطلبة وغيره وقال الطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشعرا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلاث البنات وبنات الابن

والأخت لأب وأم والأخت لأب ومنها التي تصير عصبه مع أخوت كالأخت مع البنات ومنها المذكور  
 الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الأخيران بمهادة تلخيص التفسير في قوله  
 [ لمن ترتبهم ] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالنسب كما في المحيط وغيره  
 وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأبوة على البنوة وعنه أنها متساويان كما في النظم  
 [ بهرط حرية وتكليف ] أي عقل وبلوغ [ واسلام ] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر  
 [ في ذلك معلوم ] صفة ولد فلو زوج كافر وولد للمسلم لم يحجز [ دون ] ولد [ كافر ] وفي الاحتفاء  
 أشعار بان الديانة لم يشترط وفي الحكماني قال مضافنا لومرف موه اختيار الأب لفساد أو مجانة  
 لم يحجز عند أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وأما البراقى فمستدركة بما ذكرنا  
 في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقرينة القاصي وغيره [ ثم الأم ] وقال  
 شيخ الإسلام إن الأخت لأب وأم أو لأب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاصي بدفع الدين  
 أم إن الأب أولى من الأم كما في النية ثم [ ذوالرحم ] الذي مرف ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي  
 الأصل وماء الولد [ الأقرب فالأقرب ] أي يقدم ذوالرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير  
 لمن من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فهو الرحم فعمل لغيره بقرينة المقام والأقرب  
 أهم تفصيل محتمل من المفسرة صفة والام للعهد والغاء معنى ثم كما في المغني وتفصيل  
 الأجمال إن بعد الأم البنات ثم بنت الابن ثم بنت البنات ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنات  
 ثم الأخت لأب وأم ثم لأب ثم لأم ثم لأولادهم ثم العمات والأخوات ثم الأخوات ثم أولادهم  
 هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما رأي رواية عنه إن ولاية لغير  
 العصباء وعليه الفتوى كما في المصبرات لكن في التمرثشي إن للراعي من قبل الأب كالأخت  
 والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم بإجماع أصحابنا [ ثم مولى  
الموالة ] أي من عاهد إنساناً على أنه إن جنى فارقه عليه وإن مات فارقه له ولو امرأتين  
 وهذا عنده وقاله أنه ليس بمولى كما في التمرثشي [ ثم السلطان ثم قاض ] كتب السلطان [ في  
منفوره ذلك ] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منفوره لم يزوجه ثم إن زوجها  
 ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كالمصبرات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة  
 قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم إن القاضي مقدم على الأم وفي حيات المفتين إن  
 الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنفور ما كتب فيه السلطان إن جعلت فلاناً  
 قاضياً لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نفه وقت قرأه على الناس [ وَالرَّوْلى ] [ الابعد يزوج ]  
 الصغير مثلاً [ بغيبه ] الرولى [ الأقرب ] غيبه حقيقة أو حكمية كما إذا كان مانعاً له عن التزويج  
 فإنه جاز حينئذ للابعد أن يزوجه بالانتقال كما في النظم والغيبه شاملة للاختفاء في البلد ولو يزوج



الابدع ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو زوج الابدع وقل حضر الاقرب توقف على اجازته  
 ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابدع لم يحز الا باجازته بعد التحول كما في العمادي وذكر  
 في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث مو اختلف فيه المشايخ وعن محمد رح ان لم يكن للمرأة ولي  
 حاضر استحسن ان تزك رجل فزوجها ثم اشار الى ان المولد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء  
 اختلفوا في مقدارها فقال الغضالي والمرعشي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب  
 حضرة ابو حنيفة] المجوز للنكاح او غير المجوز فلما انتظرو الخاطب لم ينكح الابدع وهذا اشبه بالفقه كما  
 في الكرمانى وهو الاصح عليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بأنه لو كان في المولد لم يزوج الابدع كما  
 في المحيط [وعند البعض] ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما [مدة السفر] اي  
 ثلاثة ايام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتي وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في العكبري وهو  
 للروزي عن ابي يوسف رح ومن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين  
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في سنة الا مرة يعني ذهابا  
 ومجيا وهو اختيار القليوبي وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالا في البلاد او مفتردا وهو  
 اختيار السغداني كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه او لصحته على  
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والى مصدر الكفو فهي لغة المساواة وعرضا مساواة الرجل للمرأة في  
 الامور الاتمة وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه  
 وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعمير  
 باستقراض من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بخلاف للضام لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان  
 صار فاسقا مثلا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسبا] اي من جهة النسب وهو الاشتراك  
 من جهة احد الابوين طولا او عرضا وقد يطلق على ذوي النسب كالحصبة [لقريش] هو من ولد  
 نصر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد نصر بن مالك بن نصر على الاكثر كما قاله ابن  
 حجر و يجوز فيه الصرف وعدمه على ارادة الحي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيما وهو الحصبة  
 والجمع كما في الصحاح وانما سمى به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما  
 قال ابن الاثير [بعضهم كفوا لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي  
 والتيمي والعدي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمره هو عدي  
 وانى انه ليس العرب ولا العجم كفوا لقريش فلا يكون العالم ولا الوجهه كالمصطفى كفوا للعروة  
 وهو الاصح كما في المصنفات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفوا للعروة اذ شرف العلم  
 فوق شرف النسب ولذا قيل ان عابدة افضل من فاطمة رضى الله تعالى عنهما [والعرب]  
 اي من يجمعهم اب فوق النصر او القهر [بعضهم كفوا لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

علما و دجيبا فانه يكون كفؤا لهم كما في المصبرات وينبغي ان يحتثي بنو باهلة فانهم ليسوا  
 بأكفاء لغيرهم من العرب لخصائصهم كما في الكرمانى [ وفي المعجم ] مطف ملق قولنا في العرب  
 وكلامها من اسماء المجموع كما في ذيل المغرب [ اصلا ] اي من جهة اسلام الابد والجد  
 وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاية فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما  
 استثنى محمد رح من رجل مشهور لذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الفتنة والى انه لا يعتبر  
 الكفاية في الغريش و العرب من اي جهة الا من جهة النعم فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط  
 والنهاية وغبرما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة في المصبرات ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع  
 حرفا واما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [ فلو ابوين ] اي رجل له اب وجد  
 [ في الاسلام كفؤا لذي ] المرأة التي لها [ آباء فيه ] اي اب ولجداد في الاسلام فلي اسم اشارة وآباء  
 مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه ليس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المصبرات  
 [ لا ] يكون [ ذواب ] واحد كفؤا [ لهما ] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف  
 [ ولا ] يكون [ معصم بنفسه ] دون الاب كفؤا [ له ] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح  
 ان العالم المسلم بنفسه كفؤا له كما في النهاية [ وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا ] فلو ابوين في الحرية  
 كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرية ولا معتق للحرية الاصلية ولا معتق ابوه اجداه  
 لهما عندهما علانا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط ومنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في  
 النهاية [ وديانة ] اي صلاما وحسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه  
 لو كان مبتدعا والمرأة حنيفة لم يكن كفؤا لها كما في الننف [ طيس فاسق ] ولو غير معلى [ كفؤ بنت ]  
 رجل [ صالح ] وهي سالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت سالحة بصلاحه ولا يبعد ان  
 ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذهب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح  
 انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا ومن عهد رح انه ان كان محترما عند الناس كعنوان السلطان فكفؤ والا فلا  
 ولم يرد من ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح منه ان العسق لا يمنع الكفاية كما في  
 قاضيخان [ واما فالحاجز ] يوم التزوج [ عن ] اداء المهر [ المعجل ] وقيل عن المؤجل ايضا  
 وقيل من نصف المهر كما في قاضيخان والادل هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا  
 تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدوة عليه [ و ] عن [ السفقة ] هكذا اطلق في مختصر القلوري وذكر  
 في المحيط انها نفقة سنة وقيل مهر وذكر الروامشير الى انه يعتبر القدوة عليهما وهذا عندهما  
 اما عند ابي يوسف رح فالحجز لا يبطل الكفاية كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكسب  
 ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ ومن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المصبرات  
 [ غير كفؤ للفقيرة ] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت سالحة للطبع والا فلا يعتبر القدوة على النكحة

كافي المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفؤ للغنية والى ان العاجز من اهلها غير كفؤ  
 لها ولي التجنيس العاجز من المهرودن النفقة كفؤ لصغيرة فقيرة ولي المضمرات ان ملوياً او علماً  
 غير قادر على مهر المثل كفؤ للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] اي المهر المعبول والنفقة [كفو لغنية]  
 اي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عند ابي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كافي الحقائق  
 [وحرمة] هي اسم من الاعتراف اي الاحتماب وهذا اظهر روايتي الصحابيون واما اظهر روايتيه  
 فهو انه لا يعتبر الكفاية حرمة والاول هو المعتبر في زماننا كافي الحقائق فهو من اختلاف الزمان  
 كافي النفقة [فحائلك او حجام او كناس او دباغ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ليس بكفؤ  
 لقطار ونحوه] من المزار والمرايا وفيه الفتوى كافي المضمرات والعفاف ليس بكفؤ للبرار  
 والعطار كافي الكافي واخص كلهم عادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم  
 كافي المحيط وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفوا لآخر لكن افراد كل منهما كفوة  
 لجنسها وبه يفتى كافي الزامدي والى ان الكفاية في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة  
 في الاصوب كافي النظم والى ان اللزوم لم يسلب الكفاية فالمرض كفؤ للصحة والمجنون للعاقلة  
 وكذا العروبة بالقوي كفؤ للبلدية كافي المحيط [وان نكحت] الحرة المكلفة كفؤاً ما بلا ولي  
 [بأقل من مهرها] اي مهر مثلها [فلولي الاعتراض] اي للزوجة كافر [حتى يتم] النكاح مهرها  
 [او يفرق] القاضي اي يوقع الفرق بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون  
 من التفعيل الى التفصيل يفرقون به بين المرأ وزوجه فقبل الدخول لا شيء عليه وبعده عليه المسمى  
 وفيه اشارة الى ان المسمى اذا كان مساوياً لمهر المثل ليس لولي اعتراض كافي شرح الطحاوي  
 وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انصب بما قبله [وقد نكح الفضولي]  
 اي نكاح صدر طرانه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولي سواء كان فضولياً من الجانبين او من  
 جانب واحد او ولياً او وكيلاً من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل  
 زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين  
 فلا ينعقد اذا كان فضولياً من الجانبين او من احدهما ولياً او اميلاً او وكيلاً من الاخر قبل  
 الخلاف فيما اذا تكلم بكلم واحد اما بآنتين فينعقد موقفاً بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضولين  
 كذلك في الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا ان هذا التعميم ينال ما ياتي من غير  
 فضولي فوفق بينهما بان يجعل ما ياتي من مذهبها وما نحن فيه من مذهب او يخص ما اذا  
 عقد الفضوليان ومهر بضم الفاء هراً من ليس به وكيل كما قال الطبرزي وفيه انه يصدق على الولي  
 والاميل ولغة منسوب الى فصول بالضم في الاصل جمع فصل وهو الزيادة جلب من ما لا خير فيه  
 ويشتغل بما لا يحنيه ولذا لم يرد الى الواحد عند النعمة ولا يبعد ان يفتح الفاء فيكون مبالغة

فأصل من القفل [ على لأجازة ] أي إجازة من له العقد بالقول أو الفعل كطلب للمهر والنفقة والتمكين وبعث شيء من المهر إلى البالغة أو الولي ( و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية ) والخلو بها ولو قبلها أو لمها بهرة كان إجازة لكنه مكروه كما في العبادي [ و يتولى ] أي يملك [ طرقي النكاح ] أي الانجاب والقبول بكلام أو كلامين [ واحد غير فضولي ] سواء كان وكيلاً من الجانبين أو ولياً منهما بالقرابة أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن أخيه أو بنت أخيه من ابنه وهما صغيران أو أمة من عبده أو وكيلاً من جانب وولياً من جانب كمن يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة أو وكيلاً وأميلاً كمن يزوج موكلة بنفسه أو ولياً وأميلاً كمن يزوج بنت عمه بنت عمه الصغيرة \*

[ فصل \* اقل المهر ] أي اقل ما يصلح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعاً من المال أو المنفعة معيلاً كان أو مؤجلاً بالفارسي ( دست بيان و كابين ) [ عشرة دراهم ] معنا أو قيمة يوم العقد والقبض فلو سمي تبراً وزنه عشرة و قيمته اقل لزم فصل ما بينهما و من بعد ر ح لم يلزمه وظاهره أن المنافع لم يصلح أن يكون مهرًا وقد اختلف أصحابنا في ذلك كما في المحيط وميتاني أن الخدمة تصلح مهرًا [ فتجب ] العشرة [ أن سمي دونها ] أي العشرة كالتمعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وإن صار قيمته مهرًا ولا حاجة إلى استثناء الأمة فإن لها مهرًا إلا أنه حقت وقيل أنه لم يجب أصلاً كما في المحيط [ وإن سمي فيرة ] أي غير ذلك من العشرة أو أكثر [ فالمسمى ] واجب ولا يخفى هذا من إشعار بوحدة المسمى ولو سمي في العلانية أكثر مما في السر فالعلانية منه والعسر منه ما إذا اشهدا فالسر مندهم ولو ما ذكره المرحومي [ عند موت أحدهما ] أي الزوج والزوجة فإن الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا خير كما في الزاهدي [ أو ] عند [ خلوة صحت ] فإنها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالثيب كما في الزاهدي وفي نكاح للمسمى ومهر للنمل بلا تسمية وثبوت النسب ومهر بالنفقة والتمكين والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها في عدتها وحرمة الأمة عليها ولا يكون كالوطي في الإحلال للزوج الأول وثبوت الأحسان والرجعة والميراث منه كما في المحيط وإنما لم يذكر الوطى لأن الخلوة مغنة عنه فسقط تكلف موم المجار والامتناع كما ظن [ وهي ] أي الخلوة الصحيحة [ أن لا يوجد ] فيها [ مانع وطى حسا ] أي منعاً حجباً [ أو هراً أو طبعاً ] فالأول الحسي [ كحش ] لأحدهما [ يمنع ] من الوطى ويمنع فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطى وكذا ما إذا كان أحد الزوجين صغيراً كما في التنف وكذا إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث صغيراً لا يعقل أو مغمي عليه أو مجنوناً أو أممياً أو نائماً وكذا إذا كان المكان غير مأمون بالإطلاع كالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام وقال شهاب يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها

حلوة ولم تعرف يصح الخلوة الكل في المحيط [و] الثاني مثل [موم رمضان] فصور القضاء والنفل  
 والنذر والكفارة لم يمنع الصحة على الاصح [وصلوة فرض] شرع فيها احدهما فصلوة النفل  
 لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [واحرام] من احدهما ليج فرضا  
 او نفلا او عمرة [و] الثالث مع الثاني مثل [حيض ونفاس] من دم حقيقي ارحمكي يشتمل  
 الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [بخلاف الحجب] بفتح الحيم اي قطع  
 التكرار الاثني عشر فانه غير مانع عنده خلافا لها [والعنة] بفهم العين اي مدم القدرة على اتيان النساء  
 وهي اسم من التعمين كما في الصحاح لكنه مردول كما في المغرب وغيره فالاولى التعمين [والخصاء]  
 بكسر الخاء والمذ نزع الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ويجب نصفه] اي نصف  
 ما سمي من العفورة في العفورة وما دونها او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة  
 ان في اقل من العفورة عينا او قيمة وجب نصفه [بطلاق] واقع [قبلها] اي قبل الخلوة الصحيحة  
 ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمثل رده وزناه وتقبيله ومعانقته لام امراته او ابنتها قبل  
 الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان للمهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق  
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [فان لم يسم] لها مهر [فالتنع] واجبة بطلاق وكل فرقة من  
 قبله [قبلها] اي الخلوة والتمتع درع وعيار وملحقه بالفارسي ( يادر ) ولا ينقص التمتع من  
 خمسة دراهم ولا تزيد على نصف للمهر ويعتبر حالها في اليسار والاعسار فان كانت من السفلة فبين  
 العكوباس ومن الوسطي فبين القرو من مرتفعة الحال فبين الابريص وقيل يعتبر حاله والاول  
 اصح كما في المضمرات وافضل التمتع خادم كما في الننف [و] ان لم يسم يجب [مهر المثل] بطلاق  
 [بعدها] اي الخلوة وكذا يموت احدهما قبلها كما في النظم ويحتجب التمتع بكل فرقة من  
 قبله بعد ما سمي المهر او لا وطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى  
 وغيره انها لا تحتجب في هذه الصورة [وصح النكاح بلا ذكر مهر] اي بغير ان يسمى لها مهر  
 وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطئة قوله [وصح] مع نفيه  
 اي يشترط ان لا مهر لها [وبحق غير مال متقوم] اي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك  
 العين مالا او غيره كخدمة نفسه والتراب وحبة حنطة وسمسم وشربة ماء والدم والميتة والخمر  
 وميلاني في البيع [وبجهول جنسه] كدابة او ثوب لم يبين جنسه من الخيل والحمير او القطن  
 والكتان مثلا وفيه اعيان يجوز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند  
 الفلاحفة او نوما وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى فحش التفات في المقاصد والاحكام  
 كما يطلق النوع عليهما نظرا الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة وفيه  
 دلالة على ان المتفرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصططلح الفلاحفة عليه كما في الكشف [ويجب]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد  
 [كامر] آفا [أو] بمجهول [مفتة] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كافي للبسوط  
 وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس بمجهول الجنس كاطن [فالوسط] أي له خيار الوسط من هذا  
 الجنس وفيه إيعاز بأنه لا خيار للمرأة كافي المحيط [أو قيمته] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم  
 كامر وعن أبي حنيفة ربح لو زوجها من كرحطة غير موصوفة أجبر على الكردان الكلام مضمرة بأنه لو وصفه  
 ليس له أن يعطيها القيمة كأذا زوجها من عبد يضاف إلى نفقة أو يهمل إليه وهكذا إذا زوجها من كرحطة  
 حنطة مفروطة بهبوط السلم وهكذا إذا زوجها من ثوب طوله وعرضه كذلك وهذا رواية منه وله الخيار  
 في ظاهر الرواية كافي المحيط [وتخلده الزوج العبد] أي بأن تزوج عبد امرأة من خدمة منه مثلاً  
 باذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرطب اللبس وفيه إشارة إلى أن الخدمة حر غير الزوج لا يجب  
 الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كافي الكافي وإلى أن تخدمه الزوج الحر لا تجب الخدمة بل  
 مهر للثل عند الشيعين وقيمة الخدمة عند مذهب ربح وإلى أن تخدمه العبد يجب الخدمة وإذا  
 بلا خلاف كافي المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلاً [أو هذا] العبد على الإيهام واحدهما أكثر  
 قيمة [لمهر مثل] يجب [ان كان] مهر للثل [بينهما] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [و] العبد  
 [الأخس] أي الأقل قيمة يجب [لو كان] للمهر [حرته] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز  
 [و] العبد [الأعز] أي الأكثر قيمة يجب [لو كان] فيه [أي] الأعز إلا أن ترضى المرأة بالأخس  
 وفيه إيعاز بأن مهر للثل الكان مساوياً لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كافي الكافي  
 وغيره فلا على المصنف بتركه تصرفاً كاطن وهذا كله عنده وأما عندها فلها الأخس في كله كافي  
 الهداية لكن في النظم أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [وإن طلق] امرأة ومهرها أحد  
 هذين العبدين مثلاً [قبل الخلوة] الصحيحة [فنصف الأخس] يجب بلا خلاف [وإن نكح]  
 امرأة [بألف] من الدارام مثلاً [على أن لا يخرجها] من وطنها أي بشرط علم الإخراج فإن طلق  
 عند الفقهاء للفرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه يكون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق  
 في الحاصل بينه وبين أن الفرطية عندهم في النكاح على الفرط وللتنبية على هذا قال [إلا] أن  
 نكح [بألف] إن أقام [به] وبالفرس أن أخرج [منه] [فإن] وفي [في الأولى] بأن لا يخرجها  
 [وأقام] في الثانية [فألف] أي فالواجب ألف في المثلثين [والأ] يف بأن أخرجها ولم يقر [لمهر]  
 المثل [في المثلثين] لكن في الثانية [لا يزداد على الفين] بأن زاد عليهما لأنها رخصت به [ولا]  
 ينقص عن ألف [أن] نقص منه لأنه رخص به وهذا عنده وأما عندها فيعتبر الفرطان فلها الألف  
 إن أقام والألفان إن أخرج كما إذا نكح على الفين إن جمعت على ألف إن تجتبت بالاتفاق والأصل  
 عنده أن الموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل جهة

وندهما للمص واما يصار الى مهر المثل عند تمام التسمية من كل وجه كما في المحيط [ وان نكح  
 بهذين العبدتين واحدهما حر فلها العبد فقط ان صار ] العبد اي قيمته [ عشرة ] من الدرهم  
 وان لم يحاو فبكمال العقرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيان وعنه العبد الى تمام مهر المثل  
 وعنه العبد لا غير كما قال محمد كما في المحيط وذكرني شرح الطحاوي من عند روح ان لها العبد  
 الى تمام مهر المثل ان كان اكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف روح لها العبد وقيمة العقرها  
 وولى هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [ وان حرط ] في النكاح [ البكارة ] بلا زيادة شيء  
 لها [ ووجدت ثيبا لزم النكاح ] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المصى بل نقصان فلو قبل البكارة  
 بغير زائد ولى مهر المثل لزم فلم يعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المائت على  
 ما اشير اليه في الفصلين [ وفي النكاح الفاسد ] اي الباطل كالنكاح للمجاري الموبدة او المؤقتة او  
 باكره من جهتها او بغير شهود او لامة على الحرة او على العدة او في فبرها [ ان لم يطأ لم يجب شيئا  
 من المصى ومهر المثل ولتعة والعدة والتفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصحيحة في الفاسد كالفاصلة  
 في الصحيح والتبادر من الوطء ان يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم  
 اشعاره بانه لو مس امها بفهوة كان له ان يزوجه بعد المتاركة كما في الخزانة [ وان وطأ ] معتبرا  
 به [ ثبت النسب منه ] لوجاهت بولده لسته اشهر [ من وقت الوطء ] عند محمد روح وعليه الغنوة  
 ومن النكاح مندوما ولهذا اختلف المائت ان الفرائض في النكاح الفاسد ينمقد بالدخول او بالعقد  
 واما قلنا معتبرا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولده لسته اشهر فانكر الوطئ لم يثبت النسب منه  
 ولم يجب المهر والعدة عند زفر روح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية من الشيعين كما في  
 المحيط [ و ] يثبت ايضا [ مهر المثل ] لانه قيمة البضع [ لا يزداد على المصى ] فيجب مهر المثل ان لم  
 يمس او سمى وهو مساو للمهر او اكثر فلو كان للمهر اكثر فالمصى وهذا كله عندهم واما  
 عند زفر روح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بانه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يحق كما في  
 العمادي ثم قصر مهر المثل الشرعي وقال [ اي مهر ] امرأة [ مثلها ] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها  
 [ من قوم ابوها ] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مختص بالرجال عند المحققين فلاولى من قرأت ابوها  
 اي اخواتها لاب وام او لاب وعماتها وبناتها وبنات الاعمام وعمه ابوها وامه كما في النظم  
 وغيره ثم بين وجه العبه فقال [ مما ] اي في السن ثبوته بفهادة رجلين او رجل ارامنيين فان لم  
 يوجد فالقول له مع اليمين ومكفا في البرائي كما في الخلاصة واما اعتبر ذلك التعالي في السن  
 لان باختلافه اختلف المهر قلة وكثرة ومكفا في البرائي وفي التنف حداثة السن وما يغير اليه  
 من اعتبار مهر الام يدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [ وجمالا ] وحسبا كما في  
 التنف وقيل لا يعتبر الجمال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انها يعتبر حال المرأة في السن

و الحال حالة الزوج كما في المحيط [ و مالا وعقلا ] و هو قوة مميزة بين الامور المعينة و القبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب بشرائها كما للبصر بالشمس او هيئة محدودة للانسان في مثل حركاته و سكناته كما في مكتب الاصول و هو بهذا المعنى شامل لما شرطي للتنف من العلم و الادب و التقوى و العفة و كمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ ديننا ] اي دينه و صلاحه [ و بلدنا و عصرنا ] لم يذكره المحيط [ و بكارة و ثيابة ] بالفصح مصدر ثياب ليس من كلامهم [ فان لم يوجد ] مثلها في شيء منها [ منهم ] اي من قوم ايها [ فمن الاجانب ] مثلها في هذه الامور و النصب و الكفاءة كما في الذخيرة و الاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كافي الصحاح و انما قلنا في شيء منها لانها لم يوجد كله فالتدريج يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرئين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [ لا الام و قومها ] كالتحالات و بناتهن و غيرهما و هما معطوفتان معا على قوم ايها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكنمة من النعيرية و هذا التصريح لقرله [ ان لم تكن الام ] و قومها [ من قوم ايها ] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخطوة و امها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بهرها و هذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا و لم يتراض الزوجان على شيء منه و الا فهو المهر كما في المزارع و هذا كله ببيان مهر مثل المرأة و اما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها و عن الارزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [ و صرح سمان و ايها ] بنقصه او رموله [ مهورا ] فلها اخذه منه و من الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ ولو ] كانت [ صغيرة ] والولي مطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا و اطلاقه مفسر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الاللاب او اب الاب و القاضي كافي و القاضي و غيره و للاب مطالبة مهر البالغة بكرا ما لم تنه لا ثيبا كافي الجواهر و غيره [ و ] المهر [ المعجل و المؤجل ] اي ان يمين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا [ فذلك ] المبين واجب ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تأجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها و هو الطلاق او الموت و قال بعض المشايخ انه غير صحيح و الصحيح هو الاول و الى انه لو قال نصفه معجل و نصفه مؤجل لصح و وقع الاجل على الطلاق او الموت و قال بعضهم لم يصح و وجب حالا كما لو كان الاجل مبهما ككهرب و الریح كما في المضمرات و انما لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر [ و الا ] يبين بان يصحكت عنهما او يقال مطلقا [ فالمتعارف ] اي ما حكم به العرف و هو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول و تلقته الطبائع الحليمة بالقبول يعني ينظر الى المعنى و المرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه و تأجيل بعض فذلك هو الصحيح كافي المحيط و لكن ان حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها رجعيلا لا يصير معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في



المنية و [ قبل اخذ ] المهر [ المجل ] كلا اربعاً [ لها منعه ] اي الزوج [ من الرطب ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقلده عند بعضهم كما في القصولين والكلام مشعر الى انها اذا احوالت عليه غريماً لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكهلهما و الى انه اذا كان المهر حالاً فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطارى عليه سواء وهذا ملق قول ابي يوسف رح امتحاناً كما في المحطرات ان بعد اخذ ليس لها المنع و الى ان قبل اخذ الكل مؤجلاً لا يمنع خلافاً لابي يوسف رح امتحاناً وبه اتني الصدر الشهيد كما في الحقائق [ و ] من [ المقر بها ] اي اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كان له الاخراج من بلد الى قرية بلا ممانعة وذا بلا خلاف من الثلاثة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في المنية [ ولو ] كان المنع من الرطب والسفر [ بعد وطئ ] حقيقة او حكماً كالخلوة الصحيحة [ برضاها ] باعتبار شرها فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منها بعد الرطب و ابو القاسم الصغار اتى به في عدم المنع من الرطب وبقوله في المنع من السفر وبه يقتضى كما في الحقائق وليسا ذكرنا رمزاً الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقاً ملق نفى قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه مخصص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف رح في الترميم وكلامه مشعر الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منها وذا بالاجماع كما في الهداية [ بلا سقوط النفقة ] اي الطعام اذ هو موع الكسوة ادهما مع السكنى ملق ما يأنى من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فصاطة بعد الرطب وبه اتنى ابو القاسم الصغار [ و ] قبل الاخذ لها [ المقر ] بفوطه [ والخروج ] من منزله [ للحاجة ] والضرورة [ بلا اذنه ] كزيارة احد الابوين وعبادته وتعزيتهم وزيارة المحارم وكونها قابلة اَوْضالَة واخذ الحق واصطائه والجم وتعلم المنازل الضرورية و لا يعلم بهازجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية ونحوها فلواذن وخرجت كانا عاميين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذ قضى حاجتها كذا في الخزانة [ وبعد اخذه ] بلعجل [ ينقلها ] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الرطب [ وقبل ] اي قال الصغار [ لا يسافرها ] بعد الاخذ واليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [ وبه يقتضى ] لغساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى ( امكننهم من حيث مكننهم ) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه الحياق فلا ينبغي ما قال للروغنياني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقهاء [ ان بعث ] الزوج [ اليها شيئاً ] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [ هو هدية ] اي شئ يعطى للمودة و قال الزوج هو مهر [ فانقول له ] اي القول المعتبر في

هذا المقام يمنع له أو القول العتبر شرعاً قوله مع يمينه لأنه المملك وإنما لم يذكر اليمين لأنه مراد ترك صرفاً الذي فلائل من المائل [ إلا فيما هيئ للاكل ] مما يقصد ولا يبقئ كاللحم والثريد فان القول لها في ذلك استحساناً وفيه إشارة الى ان فيما يبقئ كالطعام والخبز واللز والعمل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان ما يجب على الزوج كالبحمار والدرع ومتاع البيت فهذه والا فالقول له بالخف والملاءة والله اعلم \*

[ فصل \* نكاح القن ] بالكسر لغة خالص القنونة أي العبودية وهما قنان وهم اقنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاماس وشرعة طن ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه إشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر في كلامهم من وقته [ والمكاتب والمدبر ] هما غير شاملين للامة بالنسب كما ظن لأنه سجا لا يراد بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [ والامة ] من هذه الثلاثة امرأة ذات عصرية اصلها اموة كما اشير اليه في المقائس [ وام الولد ] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصمها بما ذكرنا من الثامنة فانها المذكورة صريحاً [ بلا اذن السيد ] أي المتفرد في الميادة فلا ينتقض بالهرتك شركة صان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافاً لابي يوسف رح كالضارب والعبد المأذون ولا بالفأوس فانه وان كان يزوج امة بالمفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده والمكاتب فانه يزوج امة ابنة لا عبده وكالمومي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [ مؤلف ] نكاح مؤله ولذا لو طلق احد غم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ ان اجاز ] الميعد النكاح صريحاً او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي [ نفل ] النكاح وفيه رمز الى ان مكوثه بعد العلم ليس بأجازة كما في الفقيه والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والشتري حتى ان الولي اذا اجاز فمات او باعه فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العبادي [ وان رد ] الميعد [ بطل ] النكاح لانه ميب [ واذا اذن ] الميعد احدا منهم او اجنبياً بنكاحه مهر معين [ بيع القن للمهر ] والنفقة والمكاتب ان لم يوفها السيد اذكل ذلك واجب عليه كما في الننف وفيه إشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد وان كانت رائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بأكثر مما اذن له من المهر توقف الحل لمن اجازة المولى كما في المنية والخلقة مغير الى انه لو اذن له ان يتزوج من رقبته فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن في المحيط ان النكاح في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بهبة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقبته العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما في الننف ولو باعه كان المهر في رقبته وقبل في ثمنه

والاول الصحيح كافي للمنية [ ويصحى الاخران ] اي للكتاب والمدير للمهر والنفقة والمكسب لانه  
تعدل الاستيفاء من مهن الرقبة فيمتدني عن الكسب فان اخرج المدير من ملكه كان ضامنا للجميع  
كما اذا عجز الكاتب فود الى الرقي فانه يكون انكل على المولى فان اوفى فيها والا بيع لها كافي الننف  
[ والاذن ] له [ في النكاح ] مطلقا [ بعم جائزه ] اي الكاح [ وقاسده ] اي حق السيد عنده ويصرف  
الى الجائز عندهما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندهما وينتهي الاذن بهذا  
النكاح عنده لا عندهما فلا يملك التزويج ولو صحبها عنده ويملك عندهما كافي المحيط [ ومن زوج ]  
حوا او قنا او مكاتب او مدبر [ امته ] من قنة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد [ لا يجب ] عليه [ التبوية ]  
وهي ان يجلي بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بواله منزل او براه منزل اذا حيا له كافي المغرب  
وفيه اشعار بأنه لو برأ المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يودها الى بته ويستخدمها وكذا  
لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام يسكن الملك وهو باق كافي المحيط [ ولا نفقة ] عليه الا لا يجب  
عليه نفقة لها [ الا بها ] اي بالتبوية فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ورجبت  
على السيد فلو خدمت السيد الاموم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج كافي  
نفقات القنية ويمتنع من ذلك المكاتبه فانها كالحره فلا يحتاج الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يفتقر  
للسيد ولاية الاستخدام كافي نفقات المحيط وغيره [ ويأ الزوج ] امته [ ان ظفر بها ] فليس  
للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل [ وله ] اي للسيد [ انكاح عبده وامته كرها ] بالضم اي كراهة  
وبلا رضاهما وهو المرد من الاجبار الواقع في عباراتهم كافي باب الشافعي من المحققين لا اكرههما  
على الانجاب والقبول كاقيل ومن ابى حنيفة رح انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاهما والاضافة للعهد  
فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبه بلا رضاهما ومن احب للمائل ان المايع صححو اجازة السيد  
نكاح المكاتبه الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححو قبله مع حقيقة الملك وكذا  
صححو اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصححو بعده وهي حرة يدا  
ورقة لانها في الصورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصرفها اما قبله فيصح الصفاء بالبالغة كافي المحيط  
[ و عبرت ] بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس [ امة ومكاتبه ] كصغيرة فانه لا خيار للصغيرة  
كما مر [ فتت ] تلك الامة والمكاتبه حال كونها [ تحت حرا وعبدا ] ولو حكمها كما في مدة عن  
طلاق رجعي وهذه المثلة محتدركة بما سبق من قوله بخلاف للعتقة كاللكتابة فان الامة هامة لها  
كلام الولد والديرة اللهم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار  
نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول فالهر  
كافي العمادي ولو اختارت زوجها كان المهر للسيد كافي الكرواني [ وان نكحت ] تلك الامة  
والمكاتبه [ بلا اذن ] من سيدها [ فتعتق ] اي قبل وطئ مولاهما فان بالوطئ انفسح النكاح منذ

ابي يوسف ر ح خلافاً لمحمد ر ح كافي المحيط [نفذ] نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق  
 كافي القمري تاهي الا ان فيه اشكالاً من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج  
 بطل نكاحها لوجوب العدة عن الولي والثاني ان النكاح والمهر والنق كالامة فيما ذكر كافي  
 النظم وغيره [بلا خيارها] للعتق لانها رخصت وقد مر ان لا خيار للبلاد [وما سمى] من المهر وان  
 زاد على مهر المثل كمهر المثل بلا تسمية [للميد] اذ لا قائل بالفصل [لروطت] المنكحة بلا دن  
 [فعتقت] اي بعد الوطئ [وان عتقت اولاً] ثم وطئت [فلها] ما سمى لانه بدل بضعها حرة  
 والكلام مشعر بأنه يجب مهر واحد احتسبنا [وزوج الامة يعزل] اي يجوز له ان ينزع ذكره  
 من فرجها فيقع الله خارج الفرج في القائس يقال مزل عن امرأته اذا لم يرد ولدها [بأذن  
 ميدها] ورضاه عنده وبأذنها عندها من اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل  
 وذا بلا خلاف [و] زوج [الحرّة] يعزل بلا خلاف [بأذنها] وهذا اذا لم يخف عن الولد العرو  
 لفساد الزمان والا فيجوز بلا أذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون  
 يوماً وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كافي احتسبان المحيط [دان ووطئ] الاب المسلم [امة] اي  
 قنة [ابنه] ولو كان [فولدت] هذه الامة ولدا [فادعاه] اي ادعى الاب الولد [ثبت نسبه]  
 وان كذب الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان سرتدا وقفت عنده  
 ونفدت عندها وانما دمر الامة بالفقنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومدبرته لم تصح ومن  
 ابي يوسف ر ح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر في الاضافة اشعار بأنه لو ادعى  
 ولد امة ابيه او امه لم تصح وبأنها لو كانت مختوحة بين الاب والابن ثبت النصب وعليه العقر  
 والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئ فولدت ولم يلد له بل ابوه ثبت النصب لان موطوءة الابن وان  
 لم تحل للاب لكن يستحيل النقل اليه بعرض وفي الفائقين رمز الى اشتراط كون الامة في ملك الابن  
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق بضعها ثم ردت بخيار او نكاح ثم  
 ادماه لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية واصل الدعوة ان يسيل الفرج اليك بصوت وكلام  
 يكون منك وهي في النسب بكر والدال وقد يفتتح كافي القائس [وهي] اي الامة حينئذ [ام ولده]  
 اي الاب [زوج] عليه [يتمتخا] اي الامة [لا مهرها] لانها مشتركة بينهما حينئذ [ولا قيمة ولدها]  
 لانه انعلق حراً [والجيد] الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب [كالب بعد  
 موته] اي موت الاب ولو حكماً كما اذا كان كافراً او رقيقاً [دان نكحها] اي الاب امة ابنه [صح] النكاح  
 لانها ملك الغير حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم (انت رما لك لا يملك) مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك  
 للاب متروكة بالاجماع كافي حدود المتصفي [ولم تصر] الامة [ام ولده ويجب] عليه [مهرها]  
 للنكاح [لا يتمتها] لعدم الملك [والولد] الحاصل منها [حر بقرابته] اي الابن فان الامة ملك

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [ و الطفل ] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصغه فاللام للعدو  
[ يتبع خير الابوين ديناً ] اي من جهة الدين فلزواج نصراني صغيرته من مسلم ثم تجس  
احد ابويها لم تبين عن زوجها وفي الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً  
بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يخلو من شبه لانه فاعل غير في المعنى وفي  
الخلاصة لو قال اليهودية غير من النصرانية كغيره لما ذكر حكم طفل معها في احد الدارين ذكر  
حكمه بدونهما في احدهما وقال [ وعند علمهما ] اي فقد الابوين [ يتبع ] الطفل [ الدار ]  
فلورج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته منه وجاز سببها  
كما لو ارتد ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [ والجوسي شر من الكتابي ] كما بينا فهذا تسميها  
علم صمنا والجوسي واحد المجوس معوب ( يركش ) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا  
اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد امرى  
به فليصوا من اهل الكتاب [ وان اسلم ] الذميان [ المتزوجان ] تزوجا [ بلا هود ] او تزوجا في  
وقت كانت [ في مدة كافر معتقدين ] حال من ضمير المتزوجان [ ذلك ] التزوج بلا هود او في مدة  
كافر [ اقرا ] اي تركا [ عليه ] اي ذلك النكاح ولم يجد وقال رفورح فرق بينهما في الوجهين  
وقال لا يقران في الاعير والصحيح قول ابى حنيفة رح كما في المضرات واتفق المشايخ على جواز نكاح  
المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى  
وفيه إشارة الى انها لو كانت في مدة مسلم فعد النكاح وذا بالاجماع [ ووق ] بالاجماع كقرا متزوجان  
[ محرمان ] كزني واخته [ اسلم ] معا او واحد منهما كافر متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات  
كما في التنف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاسمي وفي النية انها تبين والى انها لو  
لم يصلما بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما ويقضي بالنفقة و  
لا يمسقط احصائه حتى يعد فاذنه وهذا عنده خلافاً لهما في كل من الربعة كما في المحيط الى ان نكاح  
الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح حنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم  
من شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ( ولدت من النكاح لا من الفاح ) كما في التحفة  
[ وفي ] دارنا في قضية [ اسلام زوج ] للمرأة [ المجوسية ] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الذمية  
والرثنية وغيرهما [ او ] اسلام [ امرأة ] الزوج [ الكافر ] ولو كتابيا [ عرض ] من قبل القاسمي  
[ الاسلام على ] الشخص [ الاخر ] من المجوسية او الكافر [ فان اسلم ] الاخر من احدهما [ فهي ]  
الزوجة المسلمة بعد العرض او قبلة [ له ] اي للزوج المسلم كذلك [ والا ] يعلم الاخر [ فرق ]  
بينهما وفيه إشارة الى ان الفرق لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في التنف [ وهو ] ابى  
التفريق [ طلاق ] ولو كان الزوج صبياً عاقلاً عندهما وفتح عند ابى يوسف رح [ ان ابى ] الزوج

عن الاسلام [ ولا مهر ] المحرمية [ ان امت ] عنه وقرئ بينهما فانه فصح اتفاقا [ الا للموطوعة ] منها فان لها كل مهر [ وفي دارهم ] في اسلام احد الزوجين المذكورين [ تبين ] الزوجة عن زوجها [ مضي ثلث حيض ] في ذات حيض وثلاثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاول ما في بعض النسخ ( مضي العدة ) اي مضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [ قبل اسلام ] الزوج [ الاخر ] من المحرمية او الكفر فلما سلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المثلثة بين الموطوعة وغيرها والى ان هذه الفقرة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [ وتبين ] الزوجة عنه [ بتباين الدارين ] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام معلما او ذميا او مبيعا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما معتامنا لم تبين كما في شرح الطحاوي [ لا المبي ] بالفتح اي تبين بحبيبهما وامرهما معا فاللام للعهد [ وارتداد كل منهما ] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تحمس او تنصر او حكما كما اذا قال بالاخيار ما هو كافر بالاتفاق [ نسخ ] اي رفع لعقد النكاح بخلاف صوابه كانت موطوعة او غيرها [ عاجل ] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتددا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لغيره كما في النسخة وغيرها والى انه لا ردة للطفل اذا لا اعتقاده بخلاف آرائه وقال بعض المصنفين ان ردة صحبة كآبائه ومنهم من لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح وامامنا قولهما فردته صحبة كآبائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فصح ومنهم من قال انها لا تكون فسخا حتما لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حملها بها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الردة كما في المذمومات وقال الفقهاء انها تجبر على النكاح بزوجه الاول وقال حين الائمة وغيره نكاح فاض ان يجلد النكاح بينهما مهر يصير ولو دينارا وصحت او ابت كما في المنية والى ان ردة نكاح ولا تجبر للمرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لاجل رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ ثم للموطوعة ] الحقيقة والحكمة كما اذا خلى بها علوة صحبة [ كل مهرها ] من المهر ومهر المثل صواب ارتداد او ارتدت [ ولغيرها ] اي للموطوعة المذكورة [ نفسه ] اي المهر [ لو ارتد ] الزوج وهذا اذا كان محصيا والا فعليه المتعة [ و ] لغيرها [ لا شيء ] من المهر والنفقة سوى السكنى ( المائل في الخلاصة ) [ لو ارتدت ] الزوجة [ وبقي النكاح ] بينهما [ ان ارتددا معا فالحل ] معا سواء كانا في دارنا او دارهم وفي المرجعية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وحدا معا وكلامه مشير الى انهما لو ارتددا ثم احلما متفرقا او ارتددا متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الطهيرية والنفث وغيرها والى ما هو مصرح بقوله [ ونفس ] النكاح

[ ان ارتدا معا ثم اطمع احدهما ] اي المولى بين [ قبل الآخر ] لان القرار على الردة كانفصالها \*  
 [ و كل الزوجات ] من العاقلة والجدية والبكر والمراقة ومدها والمسلمة والكتيبة وغير من  
 [ في القسم ] بفتح القاف ومكون السنين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباثهم وهما تصوية  
 الزوج بين الزوجات في المأكل والمشرب والملبوس والبيتونة لافي الحجة والوطى وهو واجب على  
 الزوج ولو مريضاً او مجبراً او خصياً او عتيقاً او ذمياً او غيرهم وهو ظرف لقوله [ حواء ] اي محتوية في القسم  
 فلو قضى بالتصوية فجاء فراغتة اليه او جمعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهراً قبل  
 المحصورة او بعد ما ثم خاصته اخرجت أمر بالتصوية في المستقبل وما مضى كان هندي او الاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذلك في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند آخرى كذلك كما في قاضيان  
 والسراجية وغيرهما وذكرى الخلاصة والخزانة ان التصوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجعله  
 ان يتزوج اخرجت كما في الخلاصة وغيرهما لكن في عرج النواويل جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزوجهما محمول على التذنب لا التحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بأنه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته مندها تقدير وفي الخلاصة لو سام بالنهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويأوي حقها احياناً ولم يقدر ومن ابي حنيفة  
 رح لها ليلة من اربع ليال وفي المضاميات انه رجع من ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمذبذبة وام الولد والمكاتبه فانها لا تستوي الحرية في البيتونة لكنها تمتري في المأكل والمشرب  
 والملبوس كما في المضاميات [ ولها نصف الحرية ] فلها هيمان والمملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له  
 امرأة وحراري اقام يوماً وليلة من كل اربع عندها وفي البرقي عند من يشاء منهم وولى هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوماً وليلة عند كل منهم ويوماً وليلة عند من شاء من السرايري ولا قسم لهم  
 في السفر فله ان ياترهم من شاء منهم [ والقرعة ] بالقسم طينة او عجيبة مدورة مثلاً يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم المغرور المحضر ثم يعلم الى سبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] وانزل تطبيقاً  
 لقوله [ ويصح ] منهم [ ترك القسم ] لصاحبهم بالمال ويدونه [ وا ] يصح [ الرجوع ] من الترك  
 وكلامه مغير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يحتبدل شابة بالقديمة ظلمت  
 ان يسكنها بشرط ان يقيم عند العاتبة اياماً وعند ما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشروع والانمام ولا يخفى ان هذا من ضمن الاختتام \*

## \* [كعاب الرضاع] \*

أخره من النكاح لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة يفتح الرأه وكمرها كما في الديوان والطالبة لغة شرب اللبن من الفرع أو الثدي كما في المقائس وشرية شرب الطفل حقيقة أو حكماً للبن خالص أو مختلط غالباً من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصة] أي بهرب اللبن الخارج من ثدي الأدمية بسبب اللبن وهو فعل الرضيع أو بالاملاج وهو فعل المرسعة أو بغيرهما كما يجيء وإنما اكتفى بالمص لانه أكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن إلى الجوف ولو نظرة وهذا إذا علم أن اللبن وصل إليه واللم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في السقائى والغرف لمصة أو صفة لها وحولين [ونصف] عنده وثلاثة عند زفر ربح وقيل خمسة عشر سنة وقيل أربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مفعول بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى ( وحمله ورضاعه ثلثون شهراً ) فإنه مفعول بالقهرية مثل كلام المحيط [نقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مثير إلى أن الرضاع إلى هذه المدة واجب لكن في اجارة الفاعلي انه واجب إلى الامتناء ومنسحب إلى حولين وجائز إلى حولين ونصف وإلى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وإن استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية من المشيخين وإلى انه يجبر الأب على اجارة الرضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالطلق لا تمتحق الاجرة بعدهما أجمعاً وإلى انه لو امتغنى في حولين حل الرضاع بعدهما إلى نصف ولا يأنم عند العامة خلافاً لخلف بن أيوب كما في المحيط وإلى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية من أبي يوسف روح لا بأس بهربه للبالغ [أمومة المرسعة] حتى لو ارضعت صبياً بكر لم تنزوح فطهرم عليها كما يجيء والأمومة مصدر وهو كون الشخص أم والمرسعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بأن التناء قد تلحق بما لم يقصد منه الحديث كالحامل كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي المرسوة بالارضاع [وابوة زوج] أي كونه أباً وفيه اشعار بأن رجلاً لو زنى بأسراً فولدت وارضعت صبياً جازله أن يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين [لبنها منه] كما إذا طلق ذات لبن فتزوجت بأخرى بعد العدة ولم تحبل فإن لبنها منه بالاجماع وكذا إن حبلت بلا ولادة عنده وأما عبد أبي يوسف روح فإن علم انه من الاول أو الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقاً وعنه من الثاني مطلقاً وعند محمد روح منهما وأما إن ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بأنه إذا لم تلد زوجة قط أو يبس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج



ويصميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزل له من جهته كافي المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي  
 [للرضيع] ظرف المصدين أو الفعل ولم يذكر الرضعة لأن هذين الحكمين من الأحكام المشتركة  
 وأما أن الرضاع لا يثبت بهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول  
 فإذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر وبعده الأقل من المسمى ومهر المثل بلا نفقة كما في  
 المضمرات [فيحرمان] أي المربعة والزوج [مع قرحهما] فيه تغليب [عليه] أي على الرضيع  
 [كالنسب] أي حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع أولادهما وأولادهما وإلهادهما المتقدمة والمتأخرة لأنهم  
 أهوة وأهوات له من قبل الأم والأب أو أحدهما وكذا إباؤهما وإمهاتهما لأنهم أجداد وجدات  
 من قبل الأم والأب وكذا أخواتها وأخواتها لأنهم أحوال وأخالات وكذا أخوته وأخواته لأنهم أعمام  
 وعمات وفي كلامه إشعار بأنه يحل من الرضاع من يحل من النسب كأولاد الأعمام وعمات والأخوات  
 وأخالات وأخت الأخ كما سيأتي [و] يحرم [فرده] أي أولاد الرضيع ذكورا وإناثا وكذا فرز  
 الرضعة [والزوجان] للرضيعين أي زوجة الرضيع وزوج الرضعة [عليهما] أي على الرضعة  
 وزوجها فيحرم ابن الرضيع على الرضعة لأنها جليته وكذا بنته على زوجها لأنه جدما وكذا زوجته  
 على زوجها لأنها زوجة فرمه وكذا زوج الرضعة على الرضعة لأنها أم زوجته وأهل أن التقرب المذكور  
 وإن علم من النكاح إلا أنه ذكره هنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال \* شعير \*

[ \* از جانب شیر ده بر خورش شوند \* \* و از جانب شیر خوار زوجان و فرج \* ]

يشي شیر دهنده و شورش با فرزند و پدران و مادران و خواهران ایشان خورش شیر خواره شوند  
 و شیر خواره و زنش یا شورش با فرزند ایشان خورش شیر دهنده و شورش شوند [و يحل] أن يتزوج [أخت  
 أخيه] رضاعا أي الأخت و رضاعا للاخ نصبا أو بالعكس أو كلاهما رضاعا [كافي النسب] بأن كان له أخ لأب  
 وأخت لأب فلا يخيه لأب أن يتزوج اخته لأنه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاحتفاء مشعر  
 بأنه يحرم غير الأخت وقد ذكرنا في النكاح أنه حلت نحرام أخته وأخيه و غيرهما رضاعا وكلاهما نكح سور  
 كما ذكرنا [والاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح أنه محرم وفيه إشارة إلى أن الإفطار في الأذن  
 والاحليل والجائفة والأمة لا يحرم كافي الاختيار والاحتقان حقه كرون زمنه أحقق الرجل بالضم  
 كما ذكره البيهقي فهو متعل وعليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطري أن الفم غير جائز فإنه لازم  
 والصواب حقن [ولبن الرجل] فإنه ليس بلبن حقيقة [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالباً غير  
 مطبوخ [لا يحرم] لأنه يحلب قوة اللبن وقال إن كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم وأما المطبوخ فغير  
 محرم بالاجماع كافي الاختيار وفيه إشارة إلى أنه لو تقاطر اللبن عنه أو حسا لم يحرم وفيه خلاف كافي  
 المحيط [و] ما خلط [بغيره] أي غير الطعام من الجنس وخلافه كالدواء [يعتبر] في التحريم وضده  
 [القلبة] عند الشيخين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى في غير الجنس وأما في الجنس فقد ثبت

المحرمة منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالأجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللبن أو الطعم على ما روي ابن سامة عن أبي يوسف روح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتعزيم إذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في التنف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ ويحرم الاستعاط ] أي صب اللبن في الأنف كما قال البيهقي وفيه اشعار بأنه متعدي عليه استعمال الفم في الصحاح والمغرب انه لازم لكانه يتعدى ولا يتعدى [ ولا يحرم [لبن البكر] ولم يتجاوز إلى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج ورضيعها لان اللبن ليست منه [ ولا لبن [الميت] حتى انه لو حلب بعد الموت وهرب صبي أو ارتضع من ثديها حرم واما قال ميتا لانه مما يستوي فيه للبكر والمؤنث كافي الصحاح لكن ( وآية لهم الأرض الميتة ) [ وان ارضعت ] امرأة [ حرمها ] أي امرأة زوجها حال كونها [ رضيعة ] مستدركة بما في السابق [ حرمنا ] على الزوج لكونها بنتا واما وفيه اشعار بأنه لو تزوج صبيته ثم ارضعتها امرأة معها أو واحدة بعد اخرها حرمنا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعتها لبنته أو لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط [ ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ ] اذا الفرقة من جهتها بلا تأكل المهر ولد ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ريمته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الطهر لها كمال للنهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ [ ولا للرضيعة نصف ] أي للمهر [ ورجع ] الزوج [ على الرضعة به ] أي بذلك النصف [ ان قصدت الفساد ] وان لم تفصل بان لم تعلم بالنكاح أو الفساد أو قصدت اكرامها أو دفع الجرع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كافي الحقايق ومن عذر روح انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة أو معتمومة أو مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل يشق من لبنها وصب في ثم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرأية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم \*

### \* [ كتاب الطلاق ] \*

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال ويجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم از الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص واحتوز به من القسح بجيار الحق واما قلنا بالتعديين من خلاف المصهور ليدل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزىلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره وإلى السجل الثاني اشير في التنف والمعتصفي [ يقع ] الطلاق [ من كل مكلف ] كالكرة والتجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والخصي والمجرب والخنثى والهزل والباطي [ فقط ] فلا يقع طلاق الصبي مرافقا كان أولا والجنون الذي لا يفقه أصلا أو يفقه في بعض الآراء والمغص عليه كافي النظم وفيه اشارة الى ان عقله لم يزل بالبني لم يقع

طلaque وهو الصحيح كما في العكبري والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اي مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزامدي ويدخل فيه البهنيجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او التلث او النبيذ وغيره كما في العكبري ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والجبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكور لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيده] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك متى ان امرها يبيد يطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق و مستحب [طلقة] واحدة [فقط] اي لا يطلق اثنتين اخريين في الطهرين الاخريين في الحيضة واحدة اخرى في طهر اخرى لامة وفيه رد الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفرد [لا وطئ فيه] لقلة الرخصة بعد الوطئ فالاحسن بأربعة شرائط واحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة و غير حامل بقرينة ما ياتي والاطلاق مغير الى ان البائن يكون منيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [وحسنه] بالامانة وهو اي الطلاق باعتبار الاحتمية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرد اسم الاشارة [النسي] اي منسوب الى السنة فحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالتواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في المصبرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي لغير الموطوءة ولو حكما فيدخل ما اذا لم يكن بينهما علوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلاث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلاثة وقيل في اواخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسنى مكروه [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسنى لمن ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [نيمون تحيض] وللموطوءة تفريق الثلاث [في] ثلاثة اشهر في الصغيرة والايمة [وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطبيقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلاثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاملة كما في النظم [و] في ثلاثة اشهر [في الحامل] عند الشبخين وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الواحدة كما في النظم [ولو] طلق هو لامة النسيئة الثلاث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ [وبدعيه] اي بدعي الطلاق وحرماه نزعان الاول لمعني في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقه [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [ار] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها لو لم توطأ فهو احسن ارحسن كما مر [و] الثاني

[ ما فرقها ] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [ بلا رجعة ] صفة لما فرقها [ بينه ] اي بين ما فرقها من الاعداد [ في طهر ] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث مرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة واعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بتوهم واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بتوهم الثلث سياسة لكثرة بين الناس وتمايمه في التمثال [ ويرجع ] اي يجب رجوعه الى الاصح وقيل يستحب كما في الهدايد [ ان طلق ] المدخولة [ في الحيض فاذا طهرت ] عن هذا الحيض [ طلقها ان شاء ] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي مضى هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رجوع لا يعود وقول محمد روح مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور من ان يكون محلا للطلاق المسمى كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [ وطلاق الحرة ثلثة ] وطلاق [ الامة ] اي الغنة او المكاتبه او المذمومة او ام الولد [ اثنتان ] ولو زوجهما خلاصهما وصريحه اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ ما استعمل ] لغة او عرفا من لفظ [ فيه ] اي الطلاق [ دون غيره ] وهذا اسم مما في التحفة وغيره انه ما اهتمق من الطلاق وهو نومان احدهما [ مثل انت طالق ] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء ذو طلاق من ما ذهب اليه حبيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقه لغة [ ومطلقة ] وكذا ما مطلقة بفتح الطاء واللام المدددة واما مكسور الطاء ففي حكم الكتابة [ ومطلقة تلك ] بتعديدهن اللام وفي المثل يدل على نحو ترا طالع او تداغ او طلاك او تلك بلا فرق بين الجاهل والعالم من ما قال الفضلي وان قال تعديته تخويفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باس او طلاق شر كما في الخلاصة [ وتقع به ] اي جهل ما ذكر لا بالصريح والا يدل على النوع الثاني ظاهرا فطلقت [ رجعية ] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاه المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعد الامة عدة الحرائر اذا اهتمقت فيها وورث الحي منها لو مات الاخرى بها ويكون مظاهرا او مؤثرا اذا ظاهر منها او آثري فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها تقبض لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف واعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالعقوبة بموجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا فارقه في منتصف طلاق القلعي ( كفت اگر عاين کار کن ز بر وی طلاق و طلال بر وی حرام گردد طلاق باین سر ) لان الصريح اذا طهرت على البائن يكون بائنا فعلا اذا فارقه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح والعصر هو المطلق الى مطلقته كما في القاموس [ ابدا ] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة اولم ينوشا ومنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث قلت كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

ومنه صدق ديانة كافي التحفة ولو نوى الاخبار كذا لم يصدق قضاء كافي المارح والكلام مغر بان علم الزوج معناه لم يغتر ظر لقننه الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كافي الظهيرية والمنية والثاني ما اشير اليه بقوله [وان ذكر المصدر] للمعهود بان قال بالعربية معروفا او منكرا انت طلاق او طالق طلاقا او مطلقة او تطليقة او طلقته طلاقا او طالق للسنة او تطليقا للسنة كافي الكافي او بالعارضة لو كان او راق طلاق طاق او طلاق داه او دادت طاق [ثالث] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ان نوا] اي نوى الزوج بالمصدر الثالث لانها واحدة حكمية [والا] اي ان لم ينو بالمصدر الثالث بان لم ينو به شيئا او نوى واحدة او اكثر رجعية او ائنة [فرجعية] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثالث لان مصدره جعل كالذكر بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتام تحقيقه في التنقيح والكلام مغر الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثالث بلا نية لان مصدره يركد كافي المحيط الى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر طلقان وقع رجعتان كافي الكافي وان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [وصح اصابة الطلاق] ونسبه [الى كلها] نحو كلك او جميعك او جعلتك طالق وبطل دعوى الاستغناء منه بقوله انت طالق [و] الى [ما يعبر به] اي يعبر العرب به من الاجزاء [من الكل] اي كل البدن [كرأسك] لو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يعد ان لا يقع كافي الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك وأما لو قال هذا الرأس وقع على الاصم كافي قاضيهمان [اورقبتك] او عنقك [اوروحك] او نفسك او شخصك او جسدك او جميعك او بدنك او صورتك كافي النصف [اورجحك او فرجحك] بخلاف الدبر وفي الامت والدم خلاف [والى] جزء هائض كمنصفك] او لثلك الى عفرتك ارجو من الف جزء منك [لا يصح اصابة الطلاق] الى [جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والمصدر] [اليدين والرجل] الا ان يراد بهما جميع البدن [و] مثل [البطن والظفر] على الاصم [وبعض الطلقة] كصف الطلقة ولثتها الى عفرها [طلقة] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثالث تطليقة وربع تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثالث وقيل واحدة [واثنان] مضروبان [في اثنين] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ثنتان] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجمع ذي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفا لنفمه فيلزم الثاني وقوع اثنان على ما اختاره العلماء الثلاثة وذهب زفرح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تصغير احد العديدين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثلثة منه على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ويصح نية مع] او الواو فيقع ثلث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلث [و] يصح نية مع [ابتداء الغاية] اي المانة المتفاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤهما] الاحتفاء من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من سنين الى سبعين ويدخلان عندهما لقولهم هذا من مالي من درهم الى صرة ولا يدخلان عند زفرور لقولهم نعت من هذا الحائط الى هذا الحائط يقع واحدة في الاول واثنان في الثاني واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عند اللغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمين] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلث يقع واحدة واثنان عند واثنان وثلاث عندهما ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفرور وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرت وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحمهما الله زفرور وقال كم منك فقال ما بين سنين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتعبر زفرور [و] قوله لها وما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [نَجِيز] اي ايقاع الطلاق في جمع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم نأجز يناجز اي نقد يسدد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول اجمع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعارة لان الشرطية فهو [علق] فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فتكسها لم تطلق بخلاف ما لو قال اذنت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [سد الفجر] اي في اول جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا او في غد] ولا نية له [ويصح فيه العصر] اي صدق قضاء في نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [نقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لاجنبية روح ان في المنفردة تقتضي الوقوع في جزء والقدرة الاستيعاب لانه شبه المفعول به كما في الكشف [ويقع الان] تصحيحا لكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده للغو] لانه اذاف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع جهتها [في] قوله [انت طالق] ان لم اطلقك فان ماتت او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك] و[قد] [سكت] بعده زمانا يسع التطلاق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الفرط والوقت مد الكوفية المستعمل مكان متى [ينوي] من التنويه اي يغرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بخلاف [وان لم ينو] لا الفرط ولا الوقت [فكأن] الشرطية معني وحكما فكان حرفا ووقع آخر العمر [سد ابي حنيفة روح] لانه لا مشتركه عنده وقع شك في وقوعه فلم تطلق واما عندهما فموضوع للوقت ويحتعمل للفرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا أقرب الى الصواب

كافي مبسوط أبي البعر [ وأبهم ] موضوع الوقت ليلا أو غيره قليلا أو غيره وعرفا من طلوع الشمس  
 إلى غروبها وشروعا من طلوع الفجر إلى الغروب كافي الكواشي وغيره لكن في المحيط أنه للمعنى  
 العربي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره أنه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل  
 بتقدير في [ للنهار ] لغة صريحة ممتدة من طلوع الشمس إلى الغروب وعرفا وشروعا كالبرم والعرف  
 مراد [ مع فعل ] أي إذا كان اليوم تابعا للقول ومتعلقا به لا أن يكون مضافا إليه كما دل عليه كلمة  
 مع ملأ ما أمير إليه في كناية للطول [ ممتد ] يصح تقديره جملة مثل أن يقال لبست الثوب يومين  
 بخلاف غير الممتد فإنه لا يقال دخلت يوما كافي الكشف والكاشي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح  
 أنه يهلك بالتكلم فإنه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لأن المراد بالممتد ما يستوعب مثل  
 النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم أنه يقدر جملة النهار عرفا على أنه ممتد عند بعض المأخوذ وهو  
 الظاهر كما في الكشف والأدغم في تفسير الممتد ما يتجه من المرات الماثلة من كل وجه مما  
 [ كأمرك بيده يوم يقدم زيد ] أي يجي من الصفوف أن يكون الأمر باليد يقدر بالمدة المستوعبة  
 للنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العربي فلو قدم ليلا لم يكن لها خيار كالوقدم نهارا  
 بلا علمها حتى مضى كافي الكافي فيبشرط علمها [ و ] اليوم يستعمل [ للوقت المطلق ] أي في جزء  
 من الزمان ولو ليلا [ مع فعل لا يمتد ] تفنن وهو بخلاف الممتد [ كانت طالق يوم يقدم زيد ]  
 فإن الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولو ليلا فالقائدتان كلتا الين يدلان على  
 أنهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف إليه سواء كان متفقين أو مختلفين وإذا  
 بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف إلا أن بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الأول وجانب  
 المضاف إليه في نحو يوم تزوجك فأنت طالق وإن كان المختار جانب العامل وفي هذه الأقايع أشعار بانهم  
 جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما أن العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما أمير إليه في الكافي وهذا  
 كله عند عدم القرينة والا فأنعكس الحكم نحو أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم ينكشف  
 الشمس كافي الأصول وإن نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن أبي يوسف روح أنه لا يصدق  
 كافي النظم وأعلم أن ما ذكره المصنف في المرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل  
 عنه [ وفي أنت طالق قلنا ] من الطلاقات [ لغير الموطوءة يقمن ] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين  
 [ وبالعطف ] أي بان قال لها أنت طالق وطالق أو فطالق أو ثم طالق [ تبين ] تلك الغير الموطوءة  
 [ بالأول ] من طالق لا غير لعدم ترفيع أول الكلام على آخره وهي غير قابلة لغيره وفيه أشعار بأنها تبين  
 بالأول بالطريق الأولى لوقال أنت طالق طالق طالق كافي المحيط وغيره [ كالوعلى ] طلاق تلك [ وقدم  
 الشرط ] بان قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق أو فطالق فإن الأول معلق والثاني لغو  
 منه كما أن الكل معلق عندهما كما إذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بشم فالأول معلق عندهم والبواقي

لغوا الا انها تبين بالثاني بوحدة في الحال عند « ٢ » ان الموطوعة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول  
معلق معه كما ان الكل عندهما ولا عطف كالعطف بشم عند « ٣ » بالاتفاق وفي الموطوعة الاول معلق  
والباقى واقع [ ويقع ] بالعطف بالواو والغاء [ الكل ] اي كلما ذكرنا من الشئين او الثلث بلا خلاف  
بعد الشرط ولو غير موطوعة [ ان اخر ] الشرط لتوقف الاول على الآخر ولو عطف بشم لكان حكمه  
ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوعة الثالث معلق  
والباقى واقع الكل في شرح الطحاوي [ دي ] غير الموطوعة بقوله [ انت طالق واحدة ] كائنة [ قبل  
واحدة او بعدها واحدة ] تقع طلقة [ واحدة ] لانه انهاء طلاق سابق بأخر فبانت بالاول فلا يبقى  
محلا لغيره [ وفي الموطوعة ] يقع في هاتين [ اثنتين ] لانها تأتله لهما [ دي ] للموطوعة وغيرها  
بقوله انت طالق واحدة كائنة [ قبلها ] واحدة [ و ] واحدة [ بعدها ] اي بعد واحدة [ و ] واحدة  
[ معها واحدة و ] واحدة [ مع ] واحدة يقع في تلك الصور الأربع [ اثنتين ] لانه انهاء طلاق  
سبق عليه طلاق آخر لكانه انهاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوعة [ وان ] ذكر العدد  
للجهنم بان قال انت طالق معددا [ اشارة ] الى عدد الطلاق [ بالاصبع ] اي ببطونها بان يجعل  
باطن الكف اليها [ يعتبر عند ] الاصبع [ المنصورة ] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان  
و بالثلاث ثلث و اما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ  
لا يتحقق عدده بدون و لذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد للجهنم لم تقع الا واحدة  
[ وان اشار بغيرها ] بان يجعل بطن الكف الى نفسه [ فالمسومة ] تعتبر عددا مكددا في الضمرات  
والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاصيحا اعتبر المنصورة مطلقا في المخرج ان اشار باصبع  
واحدة وباصبعين فائتنتان وبثلث فثلث و لو نوح الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف  
ما اذا نوح بالمعزدين [ وان وصف الطلاق بالعدة ] مثل انت طالق تطليقة شديدة اوقوية او  
افحش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشد [ او الطول ] نحو تطليقة طويلة [ او العرض ] نحو تطليقة  
مريضة [ او ] ان شبهه اي الطلاق [ بما يدل من هذا ] اي الى الوصف بالعدة مثل انت طالق مثل  
الجبل او الالف او ملاء الدار او الحجب او بالطول كظل الوبح او بالعرض كسطح الارض [ فثلث ] من  
الطلقات وقعن [ ان تولها ] اي الثلث [ والا ] ينوما بان نوح بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو  
شيئا [ فبائنة ] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالعدة والباقي الفيد الذي لا يقتدر على الرجعة  
فلو اكتفي بالعدة لم يحسن طولها ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمعنى به لم تبين عند ابي  
يوسف روح الا اذا ذكر العظم ولا عند زررuch الا اذا وصف بالعظم عند الناس فقي مثل انت طالق  
مثل رأس الابرقة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطويلين ولم تبين الا  
بالثاني والرابع عند ابي يوسف روح وبالاخيرين عند زفر روح [ وكنايته ] عطف على صريحه والكناية



لغة مصدر مكنى او كذا به من كذا يكنى او يكتو اذا تكلم بغيره يستدل به لمن غيره او يراد به  
غيره و شريعة ما احتتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة الحجرية كناية كالجاز غير  
الغالب الاستعمال و كناية الطلاق [ ما يحتمله وغيره ] اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق  
فيحتمل المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد منه للفصل من وصلة النكاح وفي الدلالة عليه غفاء  
زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيانية ما احتمل في معناه لينتقل الى ملزومه  
فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البينونة كما ذكره  
المصنف في التوضيح رد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق  
بصفة البينونة كما في التلويح و اجيب بانه ومن لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون المكنى  
منه طول العامة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاد ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق  
الملزوم للبينونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينونة لامتناعه لها فثبت الطلاق بصفة البينونة  
ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [ اخرجني راذمبي ] وانتقلي وانطلقني [ رذومي ] من  
مندي لاني اطلقك او اخبرك مثلا واتركي موال الطلاق فيحتمل جوابا من موال الطلاق [ ويحتمل  
رداله ] نعو تقمعي و تخمري ويصح هذا القسم من الكنایات مبدولات الطلاق [ و ] الثاني  
[ نحو حلية ] اي عالية من النكاح والحسن فهي صفة على فعيلة [ برية ] من البهتان فعيلة فهي صفة  
يجب همزها كما في الكافي والكرماني وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند فيبويه والصمدي  
قليل وليل ان التخفيف غير لازم [ بنة ] من المرة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة  
كما في المقدمة اي مقطوعة [ بائن ] من الخير اي ذات بين او بينونة الفوتة [ حوام ] ذات منع  
او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك  
الصلة مني وعلي إشارة الى انه صح اسناد البينونة والحرمة اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت  
علي كالتحريم او الخنزير او غيره مما هو محرم العين فيصلح جوابا [ ويصلح حبا ] اي شتما وكلاما في  
عروضها بما يعيب وفيه ثقتن [ و ] الثالث [ نحو اعتدي ] اي عدي ما عليك من الاقرار او نعم الله  
تعالى [ واستبرئي ] بكسر الهمزة قبل الياء [ رحمك ] اي اطلبني برأه رحمك من الولد لزوج آخر او للعلم  
بعلم الولد [ انت ] طالق طلقه [ واحدة ] او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر  
ويجوز مكنونها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا امرت فان رفعت لم يقع  
وان نوت وان نصبت وقع وان لم ينه والصحيح الاول كما في الكرماني [ انت حرة ] عن ريق النكاح  
او غيره [ اختاري ] لك زوجا او ثوبا [ امرك ] اي مملك فيتناول الطلاق وكذا طلاقك وامري  
[ يبدك ] او في يديك [ او يمينك ] او شمالك او فلك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة  
[ سرحتك ] اي ارسلتك عن قيد النكاح او عن عمل كذا [ فارقتك ] عند فيحتمل جوابا و

[ لا يَحْتَمِلُهُما ] اي الرد والسب كما ترون وفي اعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والنتف وذكرني الجواهر لو قال ( اريدكم او اريدكم او دست باز دستم او ترا دستم ) لم تعمل بلا نية [ ففي ] حالة [ الرضاء ] اي غير الغضب والمداكرة [ يتوقف الكل ] اي الاقسام الثلاثة تأثيراً [ على النية ] فلا يقع شيء من البائن والرجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [ وفي ] حالة [ الغضب ] يتوقف القسمان [ الاولان ] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [ وفي ] حالة [ مداكرة الطلاق ] اي موالها او موال غيرهما الطلاق يتوقف القسم [ الاول ] على النية [ فقط ] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مداكرة الطلاق في الاخيرين وطلعت بهذه الالفاظ قضاء اذا قرر بالغضب والمداكرة وكذا اذا اتمت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكرني الزاهدني انه يحلف في ترك النية سواء ادعته اولاً وقال ابن سلمة ان حلفته في منزله فقد كفى والكلام مغير ان الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [ فان نوح ] بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المحتشاة وسوى اختاري كما يأتي [ الثالث ] من الطلقات [ يقع ] الثلث لانها من نومي البينونة الدالة عليها [ والا ] ينو بان نوح بائنة او رجعية او اثنتين اولم ينوشأ [ فبائنة ] واحدة وقعت لانها ادنى ما تكفل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشأ لم يكن يمينا اي الاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وما بق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [ وفي اعتدي ] واستبرئي وحكم وانت واحدة [ من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [ رجعية ] وان نوح الثلث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق مردة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء لا اعتداد فلن فيه امر بالعدّة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطالق كما قالوا [ ويقع ] الطلاق [ باسناد البينونة والحكمة اليه ] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حرام لكن بدون الصلّة يقع باسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوح كما في المحيط وغيره [ لا ] يقع باسناد [ الطلاق اليه ] وان نوح بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه \*

[ فصل \* تفويض طلاقها اليها ] اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرهاني التفويض ( لا بد من اذن ) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري او امرك بيلك او ميره [ يتقيد ] ذلك التفويض [ بمجلس علمها ] اي بمجلس ظننت التفويض فيه بجماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا تركيل يقتضي بان يكون جميع العمر وقته  
 قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والخزانة الى الآخر [الان يقول الزوج متصلا  
 بصيغة التفويض] كلما شئت فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما حياتي  
 [او] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها  
 لتعيم الاوقات بخلاف ان شئت فانه يتقيد به لانه ليس للتعيم ولا يرجع [المفروض] عنه  
 اي التفويض وان قيل بالمية ولهذه الفائدة اخر من الاحتشاء وهذا مفعول ايها بان التفويض  
 تمليك لا تركيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلالها [لن غيرها] اي غير زوجته من رجل  
 او سبي او محنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض  
 الى غيرها تركيلا الا اذا علق بالمية فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع منه كما في المحيط و  
 غيره لكن في العمادي لو قال لاجنبي امرأتني بذلك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا  
 يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها منه  
 ولو كرها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة المهود اختلف المجلس وفيه  
 خلاف كما في العمادي و الى انها لو عدت عن القيام او الاكفاء او الاضطجاع او انكأ من القعود  
 او تبهت من الاحتبة لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغاثة عرفا فلم يفت  
 من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الخروج في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت  
 وحيلها او اجنبا ببيع او شراء [او حمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه طالع لما كان فيه  
 لا مطلق العمل حتى لو لم يمت ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتت المكتوبة  
 او تصلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسل او امتشاط  
 او اغتصاب او تمسك من الزوج اختلف كما في السكافية [وفلحها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير  
 الفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولاً ثم يذهب به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له متى ما  
 ذكرنا [وحيرداهما كحيرها] فيختلف المجلس ما اذا وقعت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس  
 والارادة شاملة للرجل حتى لو كانت على مائة فاختارت نفسها في خطوته بانته منه بخلاف ما اذا  
 سبق خطوته اعتبارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقة  
 او حكمية كما اذا قال في الغيب او المداكرة فلا يرد انه ليس على اطلاع اذ قد مر ان في الصورتين  
 الحاجة الى النية [فقال] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدور اي ففعلها ومثله مير مزير  
 في كلام العرب ليس في كلامه خرازة كالظن وانما اختار الغاء اشعاراً بالاختيار في المجلس كما دنا ياتي  
 [اخترت] الاولى زيادة لتمي ملا ما ياتي الا ان يقال ان الغاء راضع لمؤنثه [لا تقع الا] طلقة  
 [بائنة] فلا يقع ثلث لانه لا موم للمقتضي ولا رجعة وان نوح لان اختيار النفس على العمال

في البائن [ و شرط ] لوقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ ذكر ] مثل [ انفس ] في كونه للذات كلام والاصل [ من احدهما ] اي في كلام احد الزوجين [ او ] مثل [ قوله ] اختيارا في كونه للصفة كطلاقة في قوله [ اختاري اختيارا فتقول ] بالنصب اي بقولها بالحر [ اخترت ] فيكون قوله معطوفا على النفس ومن احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البيونة هكذا تنبيهها على كيفية احتمال المعين للاختيار فالعنى لابد في كلام احدهما ما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختيارا او طلاقا او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخترت اختيارا مثلا كما في المحيط وغيره فلم يختص اختيارا بكلام الزوج كاطن [ لو كررها قلنا ] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف مطف [ فاختارت احدهما ] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوصلية [ فثلث ] من الطلقات وقعت عنده وبائية عندها و به اشعار بانها لو قالت اخترت اختيارا وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ ولو قالت ] بعد قوله اختاري ثلثا [ طلقت نفسي ] بتطليقة [ او اخترت نفسي بتطليقة فبائية ] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض وما في الهداية والاختيار انه رجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا و ثالثا فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ ولو قال امرك بيدك ] او لسانك او غيره مما ذكرنا [ بنية التفويض فطلقت ] اي تاحت طلقت نفسي [ فبائية ] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [ وان نوح ] بقوله امرك الطلقات [ الثلث ] فقالت طلقت او اخترت نفسي [ يقعن ] اي الطلقات الثلث لان الامر يحتمل العموم [ وفي قوله ] اي في وقت قوله [ امرك بيدك في تطبيقه او ] في قوله [ اختاري تطليقة فاختارت ] اي قالت اخترت نفسي اي بقولها اخترت نفسي فالفاء عاطفة كما مر بلا تعسف كاطن [ فرجعية ] وقعت لانعدام الكناية بالصريح والفاء فيه جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشارنا فيكون شرطا في المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس التعسف الا بالنسب الى التعسف لقصر بامه في العربية اذ لم يمتد بامه فيقولون [ وفي امرك بيدك اليوم وهذا يدخل ] في الحكم [ الليل ] الواقع بينهما فلها الخيار في الليل حينئذ اذ الجميع بالعطف كالتثنية وفي اليومين استتبع الليل [ وان ردت ] الامر باليد في اليوم المذكور [ لا يبقى ] الامر [ بعده ] اي بعد اليوم او الرد وفي الغد لانه امر واحد وعنه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي [ وان قال ] امرك بيدك [ اليوم ] رد بعد غدا يختلف الحكماء [ اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد يبقى الامر بعد غدا ] وفي طلقت نفسك ان نوح [ الزوج ] [ ثلثا ] وطلقت نفسها [ يقعن ] اي الثلث لانه مختصر من افعلني فعل الطلاق الدل

على الواحد الحقيقي والحكمي [والا] ينوها بان نوت واحدة او اثنتين او بائنة او لم ينو شيئاً  
[فرجعية] لانه صريحة [وفي] قوله [طلقي ثلثاً فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن  
تمليك الثلث [لا] يقع اصلاً [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثاً لان بينهما مغايرة  
صديقه وهذا عنده واما عندهما فواحدة للفوز الزيادة [ولو امر] لها [بالبائن او الرجعي] كما  
قال طلقي نفسك بائناً او رجعياً [فحكمت] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما  
امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [والشرط]  
اي شرط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انك طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او  
وافقت [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلامهلة شئت فوقع رجعية  
[او] مشية [معلقة بها] اي بامر [قد علم] و تحق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان  
فعل الزمان وهذا لان فساد الزمن معلوم لا محالة فكان كالشيء المنجز [لا ما يعلم] اي لا مشية  
معلقة بهبوط حيوجل [بعد] اي بعد هذا التعليق ومن مهر النامح ان مكان ما [كالت  
شئت ان شئت فقال شئت] فانه لا يقع به شيء لان ما فرض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدها  
بالاشتغال بآلم يفرض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقت نفسك [كلما شئت تطلق]  
اي يصح لها تطبيقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلاثاً] من الطلاقات  
[منفردة] اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعوم  
الانفراد فلا تطلق ثلثاً مجتمعة وهذا عنده واما عندهما فطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد]  
الثلث و [التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالثلاث ولا يخفى انه  
مستفاد من اول الفصل [وفي] قوله انت طالق [كيف] اي في حال [شئت] من الصحة  
والعدد فلان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل حوال من الحال ثم سلب منه  
معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمعية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا  
[و لم يخالفها] اي نيتها [نيتته] اي حال كونه الزوج نوت بائنة او ثلثة او لم ينو شيئاً [والا] تنو  
الزوجة لمن هذه الحال بان ام تنو شيئاً ونوت الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج  
ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس  
الثلث الاخيرة لو كان غيرها من الاقسام [فرجعية] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما  
ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا  
[وفي قوله] انك طالق او طلقت نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من  
الواحدة والاثنين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما نطق ثلثا لان من للبيان الا ان

[ **فصل** \* شرط صحة التعليق ] اي شرط ترتب الجزء على الشرط في باب الطلاق كالقول [ **الملك** ] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والتبادون الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف هيأتي [ **او الاضافة** ] اي التعليق [ **اليه** ] اي للملك او مبيه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق مير صحيح والرافعي قد غفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى مبيب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليه يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكحي او تصير حلالي او كل امرأة اتزوجها او يزوجها فغيري لاجلي فاجيزه فهي طالق لثلاث نفى مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فصولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فصولي واجزت بقول او دل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكحي باي مذهب كان فهي طالق لثلاث فعقد الفصولي لاجله او نسخه القاضي القاسمي لم تطلق كما في المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة لا يميننا على جميع النساء الا في كلما وكيفية ان تزوج الحالف امرأة فيرفعان الاموال القاضي فليدعي انه زوجها وقد تعددت عليه وزعمت انها بالحلف ماروت مطلقة بيلتبس من القاضي فمع اليمين فيقول ففسخ هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وقد الفصولي في زماننا اولي من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولي لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فقدمه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولي [ **والفاظه** ] اي الفاظ الشرط بدوينة التعليق [ **ان** ] ولو لم يذكره لانه معني ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء في جوابها عندهم كما في الكشف [ **واذا اذا ما** ] ما يسمى بالمسئلة لانه جعلها جائزة [ **دمتي** ] هي [ **دمتيما** ] هيسم [ **دكل** ] ر [ **وكلما** ] برار على المختار وقيل برار و برنت و برنام و يؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مقدر ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن راحة العروطة ولذا لم يكن بعد الا الفعلية الاستقبالية ولو معني وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة معني بار فقيه ان مرة ظرف كافي المدة والكشف وفي كريمة نزلة الحرث وقال الرافعي انه اسم لجزء

من الزمان وتعلم ان الاولى ذكر من دما كما ذكر عامة المانخ فان ما يتعلق بهما من المائل كثير كما لا يخفى على رافق الاصول و ان الاحسن ذكر ( ك ) فانه للشرط على الاصح نحو امرأته طالق ثلثا ( ك اي كاره ام ) كما في الخزانة [ و زال الملك ] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينة كما في متفرقات ايمان النية وغيره [ لا يبطله ] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه مجرد الشرط فان قال لزوجته ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعدها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق حلما او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في النفث وغيره [ ففي غير كلام ] من ان واذا اخواتهما [ ان وجد الشرط مرة ] في الملك [ ينحل الى جزء ] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى التطير فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد ينحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [ و ] في غير كلام ان وجد الشرط مرة [ في غير الملك ] ينحل التعليق ويبطل لكنه [ لا ] ينتهي [ الى جزء ] و لم تطلق المرأة في هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحل البين في غير الملك وفيه اشارة الى جملة مشهورة لمن علق بالثالث ثم ندم وازاد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزء به صرح في قاضيان وغيره . وفي كلامنا ينحل [ التعليق ] بعد الثالث [ لانه يقتضي التكرار ففي كلامنا تكلمت هي طالق بتكرار الحث بتكرار الكلام الى الثالث فيبطل البين ومن ابي بوصف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزلة كل و اطلاقه مشير الى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه فلو قال كلما فعلت عندك فانت طالق ففقد عندها صامة طالق ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فصر بها بيديه فطلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيان [ فلا يقع ] شيء [ ان نكحها ] اي المطلقة الثالث [ بعد ] العدة من طلاق [ زوج آخر ] لانه لا يملك بي هذا النكاح الا الثالث وقد استوفاه [ الا اذا دخلت ] كلمة كلما [ في ] ماض او مضارع مشتق من [ التزوج ] نحو كلما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلاقا كلما تزوجها ولو سبعين مرة وينبغي ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاحي او صارت حلالا لي او ( براء كرا نكاح او رني كنم ) لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الواقع كما في خزانة المفتين [ وان اختلفا ] اي الزوجان [ في وجود الشرط ] نقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [ فالقول له ] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الامع] ائمة [حجتها] الاثثة بكل مقام ولو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة وبإقرارها [نحو ان حصة طالق وفلانة] من عطف للفرد بلا حذف الجسر او الجملة مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حصة [صدت] اي قبل قولها [في حقا فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم تطلق اصلا وهذا اذا كدبها الزوج فان صدقها تطق فلانة ايضا وفيه اشعار بأنه لو قال ان حصة فلانة طالق ومبدي حر فقالت حصة لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي واى انه لو قال ان كان لك زوج البطن فادت طالق فقالت لى وجعه فقد طلقت وفي النية لو انكرو الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيحكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي يوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت بالحر في ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن مباراة الهداية كالرواية والكاوي وغيرها موصية انه فرع لمثلة آخرت حيث قال لو قال ان حصة فادت طالق وفلانة فقالت حصة طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حصة فادت طالق فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يحتمر ثلثة ايام وفي عزارة المفتين لو قال لغير المدخولة ان حصة وابت طالق فقالت حصة فتزوجت بالحر في ثلثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حصة حية] فادت طالق [يقع] [الطلاق] اذا ظهرت من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة [وفي] قوله [ان صمت يوما] فادت طالق فصامت يقع [اذا غابت] الشمس لان اليوم للنهار [بجلاف] قوله [ان صمت] فادت طالق فانه يقع بالصوم مائة لوجدها مطلق الامساك من الحمل مع النية [وان علق طلقه] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بانتي] من الولد [فولدتهما] اي الذكر والانثى [ولم يدر] المولد [الاول طلق] الزوجة [واحدة فضاء] طلقث [ثنتين تنزها] اي دالة يعني فيما بينهما وبين الله تعالى كما ذكره للمنصف رح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمعنى كالفناء والحكم والهرع والى انه كالفناء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي نزوه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [وانقصت العدة] بالحرها ومن عهد رح يخرج نصف بلده [وان علق] الطلاق [بيمين] اي يفعل متعلق باسمين غير ظرفين فقيه تسامح [يقع] [الطلاق] [ان وجد] [اشق] [الباني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرنا اول [في الملك] مواء وجد الاول فيه اولا فلا يقع ان لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا ومرا فادت طالق فان كلمت احدهما ثم ايتها بواحدة وانقصت العدة ثم تزوجه ثم كلمت لآخر يقع الطلاق وان ابانها وانقصت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقصت العدة ثم كلمت الآخر يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون



انها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في المنية وذكر في المتن انه لم يقع اذا لم يوجد الحيان وانما  
 استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال انت طالق اخذاه صديق وذبح عن طلقك عند جيمته الصديق  
 وكلامه مشير الى انه لو علق بلحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلمت كذا  
 وشربت كذا فالت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد  
 شرط عليحدة كما اذا كان الكل منفياً ولو قال (اگر) فانه نحو ايم نحو اسنى و نحو ايم او راس طلق  
 فتزوجها لم تطلق كما في الخزانة ولو كرر العرف نحو ان شربت ان اكلمت فعبدني حر فالطريق ان  
 يجعل الآخر او لا الاعتقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يهرج لان  
 في الصرة الاولى يذم انحلال اليمين قبل الاعتقاد وفي الثانية اعتقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل  
 ثم شرب حقق لوجود الاعتقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قل اگر بخانه مادرهوى اگر ترا زنم  
 نوسه طلق فذهب الى دارهما ولم يهرجها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور  
 وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الشرط للاعتقاد والذهاب للانحلال كما في المنية [والتنجيز]  
 اي تنجيز الثلث لا غير بقريئة اللاحق وهو في اللغة التعجيل وفي الفريضة ايقاع الطلاق في الحال  
 كما مر فمن الظن انه من التنجز بالمكون القضاء او التحريك الغناء [يبطل التعليق] بواحدة  
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [فلو علق] الطلاق فقال ان كلمت  
 فلانة فالت طالق [ثم تنجز] اي اوقع في الحال الطلقات [الثلاث] بان قال انت طالق ثلاثا  
 [ثم عادت] المطلقه الثلاث [اليه بعد التحليل] والعنتين [ثم وجد الشرط] بان تكلمت فلانا  
 [لا يقع] الطلاق وفيه اشعار بأنه لو تنجز ما دون الثلاث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيبيح في الرجعة  
 [وان رسل] وصلا متعارفا فلا يهرج لو حكت قدراً ما يتنفس او عطس او تحبب او كان بلمساة ثقل فطال تردده  
 [ان شاء الله تعالى] لو لم يشاء او لو شاء او ما لم يشاء او الا ان يشاء او ان شاء الملك او الجين او الشجر  
 او الحائط او غيره مما لم يعلم مشيئة وانما سميت بالاحتثناء لانها تؤدي مؤداه [بكلامه] الدال على حكم  
 كالصوم والطلاق والعناق والاقرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي  
 ان شاء العيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم [بطل] الكلام فالاحتثناء باطل واعداد لحكمه  
 كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع  
 عنده لانه لم يذكر فاه التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه باطله ولو مقدم كما في النهاية والكلام  
 يمين عنده خلافاً لمحمد رح فلو قال ان حلفت بطلاقك فعبدني حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله  
 تعالى لم يحنث عنده خلافاً لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال  
 ذلك الكلام وكتب الاحتثناء موصولاً او عكس او زال الاحتثناء بعد الكتابة باطل كما لو تلفظ بهما  
 كذا في العمادي والى ان القصد لم يشترط فلو جرح مولى لمانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

ابن الاستاذ له نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول المي طالق اربعا الاثلثا اوثلثا الا واحدة او  
 ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم •  
[فصل • من] مبتدأ خبره مريض [عالم حائه] اي حاله الغالبة او غالب الظن  
 في حاله فحنف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض  
[الهلاك] اي خوفه وهذا احد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لخصوصيه  
 ما يختص بالرجل من حد آخر ملو ما قال النجارية فقال [كمريض عجز من اقامة مصالحه]  
 اي من الذهاب الى حوائجه [خارج البيت] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت  
 في البيت وقيل لا يصلي فليها وقيل لا يمسي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخلها  
 الرجوع الذي يكون آخره انفصال الولد كالريضة اما اذا اخلها ثم مكن فغير معتبر كما في  
 الخزانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزايد وللحلول والمقعد والمفلوج والدقور مادام  
 يزداد به فهو مريض كما في المحيط [و] مثل [من يارز] اي خرج من صف القتال لاجله وعنه المبرز  
 كالصحيح [او قدم ليقتل لقصاص] عند بعضهم وقيل هو كالصحيح [او رجم] على المختار يدخل  
 فيه من قلعه ظالم ليقتله كمن اخذه السبع بهيه او انكسر السفينة وبقي على لوح [مريض]  
 شرمي لا يعتبر تصرفاته كاملة [مرض الموت] مصدر مريض لزيادة الايضاح [فلو بان] اي فرق  
 المريض في حالة المرض [زوجته] بان طلقها رجعا او بانثا واحدة او اكثر يقال قد كنت طلقتك في  
 صحتي ثلثا ارجا - مات ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [بغير  
رضاعا] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفمها [ومات] في  
 ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترك ولو في العدة [ولو] كان موته [بغير ذلك السبب] من  
 نحو قتل او مرض آخر [وهي في العدة تترك] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فود  
 عليه ولك اسمي بالفرق والزوجة بأسرة الفار وامانة زوجته للمهد فلا تترك من الزوجات أمة تحت  
 حرطها بانثا ثم اعنفها الموت ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بانثا ثم اسلمت  
 ثم مات كما في النظم والنفق وفيهما [ومن هو] واقف [في صف القتال ارجم] بالنفس اي  
 صار محموا وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصرع لجزا عن الجوانح [او حبس لقتل] قصاصا  
 ارجما [صح] شعاعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترك منه [ولو تصادفا]  
 في مرضه ملو طلاقها في صحته [و] ملو [مضي عدتها] بان قال المريض لها طلقك ثلثا  
 في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه ملو طلاقها  
 وعدتها [او ابانها] اي ابان المرض زوجته [بأسرها] بان قالت له طلقني بانثا او ثلثا  
 نطلقها كذلك [ثم] اي بعد التصديق او الابانة [المر] للمريض [لها] عليه بدن مهر كان او

غيره [ او اوصى لها ] حال [ فلها ] اي فقد كان لها عنده [ الاقل منه ] اي من الدين او المال [ و من الارث ] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الطرف كمن ملئ ما قل الاغشش و ملئ الثاني للبتلأ ومن بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاول والواو معني او فانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب ومن الظن مطلق الارث على الصغير المجزوز مع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يرمح ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد المجززين من وانما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار الوصية لها في صورة التصديق اذ النكاح قد زال [ و ان علق ] في الصحة او المرض [ بينونتها بشرط ورجع ] ذلك الشرط [ في مرضه توث ] لانه فار [ ان علق ] البينة [ بفعله ] سواء كان له بد منه كل حول الدار او لا كالنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها [ او ] علقها [ بفعلها ] اي بفعل زوجها [ ولا بد لها منه ] كالنفس وغيره فاذا كان فعلا لها بد منه فلا توث على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد ر ح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا توث [ او ] علقها [ بغيرهما ] اي بفعل غير الزوج والزوجة [ وقد علق في المرض ] ورجع الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل مملوك لحي رأس الشهر فان علق في الصحة لم توث فيه ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض ورجع الشرط فيه لم توث على بعض الروايات وتوث على آخر واللاق بالكتاب ان يقال وتوث ان علق بينونتها بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرها في مرضه ورجع فيه والله اعلم \*

### [ فصل • في الرجعة ] بالكسر والفتح افسح لغة العادة و شرعا اعادة الزوج

الزوجة إلى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة حادث الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [ في العدة ] كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمواحل فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عمر ارمأ اذا كان اقل فحين تغتمل او يمضي الوقت الذي يحل العمل والتحرية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتميم عندهما والنياس عند محمد ر ح [ وان ابت ] المرأة عن رجوعه لانها استلزمة النكاح لا ابتداء ولذا لا حاجة إلى العقد والولي والمهر [ اذا لم تبين ] ظرف تصح او الرجعة وكذا الباء بعده [ حقيفة ] اي طلقه بانته او ننتين او فرقة بالقمح [ او غليظة ] اي ثلث طلاقات سواء كان تمييزا او تعليقا فبشرط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون مقابلة مال وان لا يتروفي الثلث جملة او تميميا وان يكون مدخولة كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [ بشعور راجعتك ] في الحضرة وراعت امرأتي في الحضرة او الغيبة بشعور الاعلام ورددتك وامسكتك وانت عندي كما كتبت رانت امرأتي ان توى بها الرجعة

او ( باز آوردن ١ ) كما في النهاية والاطلاق صغير ان انما تصح عن وكيله كما في الجزالة وانما قدم على  
الغفلة لانها مكرومة كما في الظهيرة [ وروطها ] لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو  
والوطؤ بناء عليه كما في النية وفيه احتراز من الخلوة لانه ليس برجعة [ رسمها بفهوة ] تقبيل او  
هيرة والمصير مفعول الغفلين ويجوز ان يكون ذلما فانها منها رجعة وانكان كارها كما في  
الزائد [ ونظرة الى فرجها ] الداغل [ بفهوة ] لا الى دبرها وانكان يفتي بانه رجعة كما في النية  
وذكر في غزاة المفتين انها تصح بما ثبت فيه حرمة المصاهرة فالاحسن ( وما يوجب حرمة المصاهرة )  
[ وندب ] واستحب [ اشهاد ] نصاب الشهادة [ على الرجعة ] العنية وهي ان يكون بالقول كما  
في العلامة فلا يفيد على الوطؤ والمس والنظر بفهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرة  
[ و ] ندب [ اعلامها ] اي اعلام الزوج الزوجة [ بها ] اي بالرجعة قولاً او ذلماً فان لم يفهم او لم يعلم  
فرجعة بدعية كما في المضمرات [ و ] ندب [ ان لا يدخل ] الزوج [ عليها حتى يوذنها ] اي يعلمها  
بدفوله يخفق النعال او التنصع او الداء او غيرها [ ان لم يقصد رجعتها ] ان ذرها تكون مجردة تكره  
ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ ومعددة ] الطلاق [ الرجعي ] لا  
المتونة والنعوي منها الزوج [ تنزيه ] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [ و ]  
يحل [ له وطؤها ] كسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي  
الحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطؤ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ ولا يسافر  
بها ] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المرافة محمولة على اللغة بقريئة ما يأتي في  
العدة [ حتى يذهب من رجعتها ] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون الرجعة كما في الكافي  
في زيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقريئة ما سبق فمن الظن ان منع المرافة بها استحبابي [ و  
صدقت ] الزوجة [ في مضي مدتها ] اي في اتمامها انقضاء العدة عند اتمامها الرجعة فلم قال  
راجعتك فقال قد مضت مدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت مائة ثم  
اجابت فقد سكنت بالاجماع [ ان امكن ] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل  
مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها والحائض حرة شهران وامة  
اربعون يوماً عند تسعة وثلاثون واحداً وصغرون عندها لانه يعتبر الحيض خمسة او عشرة و  
الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخرج والحيض عندهما ثلاثة والطهر عندهم خمسة  
عشر وزاد شيخ الاسلام ثلث ماعات للافتمال كما في الحقائق ومبسوطه في جامع المضمرات [ و ]  
صدقت [ في بقائها ] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [ و ]  
صدقت [ في تكذيبها ] اخباره بالرجعة في العدة [ بلا يمين عليها ] عند خلافها لما لم يصح الرجعة  
ولما نزع عن بيان ما يندرك به طلقاً او طلقاً من الرجعة شرع فيما يتدرك به الشك فقال

[ولا تحل] زوجة [حرّة] من زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [أمة] من زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الأمة لم يحل له وطؤها [حتى يطأها] أي الحرّة أو الأمة فإن كلمة (لا) ككلمة (أو) زوج [بالغ أو] صبي ولو غير حر أو مجنوناً [مراعى] أي مقارب للحلم وفي شروط الطهريّة إذا تجاوز عشرين سنة فهو ناشئ وإذا قارب الحلم فهو مراعى وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويفتني كما في المستصفي وقدّر غير البالغ للتجليل بمصر سنين وان كان الأولى أن يكون حراً بالغاً فإن الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالأولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتلميذ لا يبتغيه روح ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام مذهب إلى أن المصنف الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أُلجِمَ بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والي أنه يكفي غيبة الشهوة في القبل وإلى أنها لا تحل بدونها ومن الظن القائل أن الإمام السرخسي ذكر في مبحروله من القاضي أنه لا يفترق إلا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره أن القاضي لو قضى بأحل للأول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لأن السرخسي رحمه الله من مذهبنا وأنه أجل وأولى رتبة أن يروي من مجتهدي الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال أن القول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب أن لا يفترق القول بغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالأثر المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلماء غير معيد اتفقوا على اشتراط القول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت بالاجماع الأمة وفي اللينة أن سعيداً رجع منه إلى قول الجمهور فمن عمل به يحد وجهه ويبعد ومن اتقى به يعزّر وما نسب إلى صدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه أن من اتقى به فعليه لعنة الله الملائكة والناس أجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على أن ما نقل عنه في بعض الحواشي أنه نافذ نافذ عليه كما في النهاية فلعل الظان (عفي الله عنه) استدل على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر فيها ألف أصل من أصل المصنف من شرح هذا الكتاب من المشكلات أن فير للمدخلة تحل بمجرد النكاح وأما قوله تعالى (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ففي حق المدخلة انتهى لكنه لم يوجد في التفاسير والخلافات [بنكاح] فلا تحل بطريق المولى [سبح] فإن بالفلس لم تحل وقيل تحل كما في الخزائنه وكيفية على وجه لا يقدر على إمساكها أن تقول المرأة له زوجت نفسي منك على أن امرئ بيدي وقبل الزوج أو يقول المحلل أن تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة أيام مثلاً فانت طالق فانها تطلق بمضي المدة كما في خزائنه المفتين [و] حتى [تمضي مدة طلاقه] أي البالغ أو المراهق أو المحلل [أو] عدة [موته] لأنها موطوءة والكلام

مخير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا طلق حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر رح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلاقات وليس لها بينة ولم تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا صانف وتجدد النكاح لغير دخل في القلب وقيل يقتل بدونه وقيل لا تقتل والآنم عليه [و] جاز [النكاح] الثاني [بشرط التحليل] بأن تقول للمرأة او الزوج الثاني انزوجك متى ان احلل فالعوط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطى أجبر عليه كافي النظم و[مكره] للاول والثاني [وسحل] للزوج الاول وهذا عنده واما عند محمد رح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف رح لم يحل النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مخير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في الهبرات والى ان المحلل ليس عليه شيء والعن الواقع في الحديث لا اشتراط الاجر عليه كافي في الخلاصة والآشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسه المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكصف وفيه كلام فتمثل [دان قالت] المطلقة [حلت] اي انقضت عدتي و تزوجت يزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي [والمدّة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتل] ذلك كأمّ [و] قل [غلب على ظنه] اي الزوج الاول [مرفها] وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحيط فيه من العبادات والمحرمان [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلاقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة ثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بشتين عندهما [خلافا لمحمد رح] لانهما تعودان اليه عندهما بقي من طلقه للامة او الحرة وطلقتين لها وفيه إشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين \*

[فصل — مل \* الايلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فأبدلت الهمزة ياء والياء ألفا ثم همزة والاسم منه الية وتعديته من في القسم على قربان المرأة لنفسهين معسى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وربما [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه رجا لم يمنع [وطى الزوجة] لا غير الوطى كما مر المتبادر فلو قل (والله لا يمسه جلدي جلدك) لم يكن موليا لانه لم يحنث باللمس دون الوطى كما في فاضيلان فلا حاجة الى زيادة ولا يحنث الا بالوطى على انه لو نوى الوطى كان موليا كما قال البقائي وأطلاق الزوجة دال على انها اسم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا اوى الابتداء فقط فلو آلى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطبيقه ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طلقه كافي الذخيرة لكن في فاضيلان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]

متوالية هلالية اويومية وتنامة في اجارة الحقائق [ حرة ] حال من الزوجة [ وشهرين من امة ]  
 عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المنتين لم يكن ايلاء بل يمينا  
 والى ان الوطى في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلولم يطأ فيها لأثم واجبره القاضي عليه  
 بجلاء ما دون تلك المدة كافي عيانة المعتبين والى ان مطلقة البائنة وامته لم يصح الايلاء منهما والى  
 ان الايلاء نفس اليمين كافي المحيط والكافي والتحقق وغيرها لكن في قاضيخان وانتهاء ان الايلاء  
 منع النفس من قربان المنكوحه منعاً موكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق وحره مطلقاً  
 او موثقاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختصار  
 ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اعتمل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل  
 لا اسمك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابست معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم  
 لو قصد بالصرح غير الوطى صدق ديانة وفي النكاح ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مغايراً  
 لسائر الايمان في البرهين حكمه فقال [ فان قربها ] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعبر  
 للمجاعة كما في الطلبة [ في المدة المنكورة حنت ] في يمينه بالكسر اي نقصها كما في الطلبة  
 [ وتجب الكفارة ] المعلومة [ في الحلف بالله ] اي ببلده تعالى وصفاته [ وفي غيره ] اي حلف غير  
 الحلف بالله من الحرط والجزاء [ الجزاء ] لوقال ان قريتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين  
 بوحدة في الصرة الاولى ويجب اطعام عشرة اوكموتهم او اعتاق مبدى الثانية ولم يصرح بما اذا  
 جمع بينهما وفي النظم لوقال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة  
 بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ ويسقط الايلاء ] ويبطل اليمين كمائر الايمان [ والا ]  
 يقربها في المدة [ بانث ] الزوجة [ بوحدة ] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانث كما ظن وقال  
 [ وسقط الحلف الوقت ] اي المصريح بحد او منتين من التوقيت وهو تعين الوقت فلو قال والله  
 لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانث منه  
 بوحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانث  
 بوحدة اخرى وسقط الايلاء [ لا ] تسقط الحلف [ المؤبد ] اي غير الوقت فبشيء القسم وهذا  
 احسن مما في النكاح انه مؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد لوقال  
 والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانث بوحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه  
 غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [ فنتين ] البائنة [ باخريين ] اي بطلقتين  
 اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طلقة اخرى وقال بالتغليب [ ان مضت مدة ]  
 اي اربعة اشهر [ اخرى بعد نكاح ثان ] ظرف مضت كالتين بعده [ بلا شيء ] في اللغة الرجوع وفي  
 الشريعة جعل نفسه حائناً في المدة بالوطى عند القدرة وبالقول عند العجز [ ثم ] مضت مدة [ اخرى

مَحْلُوكَ [ اي بلائيء ] [ بعد ] نكاح [ ثالث ] وفيه اشارة الى ان الايلاء لا يتعقد بعد البتة  
 بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومهيأة اربعة اشهر اخرى لم تكن مهيأة وهو الاصح كما في المبروط  
 والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مهيأة العدة او بعده وفي  
 النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق النكاح قبله [ وبقي الحلف ] بالله وبترتب عليه حكمه  
 [ بعد ] وقوع [ ثلث ] من الطلاقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتخييز مثل والله لا اقربك ثم  
 طلقها ثلثا [ لا ايلاء ] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا  
 تزوجها بعد زوج آخر [ فان قربها ] فيها [ كحرف ] عن الحلف لبائته [ ولا تبين بالايلاء ] لانه لا ايلاء  
 [ ولو عجز الولي [ من الفسخ ] المهرمي المنكور [ بالوطي ] طرف الفسخ [ لم يرض احدهما ] اي الزوجين  
 مريها لا يقدر معه على الوطي في كل المدة [ او غيره ] اي لم يرض ككبريها رضاء او صغيرة او  
 غائبة او ناهضة [ فبيته ان يقول فيبثت اليها ] او راجعتها او بطلت الايلاء [ فان قدر ] على الوطي  
 من داء بلسانه [ قبل ] مهيأة [ للدة ] المنكورة [ فبيته بالوطي ] وبطل فيبته بالامان [ و ] اذا  
 قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [ انت علي حرام ان توطي الطهار ] فهو طاهر عندهما خلافا  
 لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المصبرات [ او ] الطلاقات [ الثلث ] ثلث كما مر في الطلاق  
 [ او الكذب لما نوط ] اي فهو ككذب وذا ديانة واما قضاء ايلاء كما في المصبرات [ وان نوطه  
 التحريم ] او البين [ فايلاء وان نوط الطلاق ] باثنا او رجعي واحد او اثنين [ او لم ينوشيا ] من الطهار  
 و الطلاق والايلاء والكذب [ فيه ] اي في قوله [ انت حرام ] فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم ينكحوه  
 لكن في المصبرات ان لم ينوشيا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قالت كان يميني فلو مكنت زوجها  
 كفرت [ وكذا ] ان نوط الطلاق او لم ينوشيا [ في ] قوله [ كل حل ] او كل حلال او حلال الله او ( طال  
 نهى ) او ( طال ايزه ) او ( طال المسير ) [ علي حرام فبائية ] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ هكذا  
 على منذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى المأكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المصبرات  
 وعن محمد رح لونوط الطلاق في نكاته واليمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط و  
 لو حلف بالحل والحرم من لازوجة له فتعلق عند امي جعفر ويمين عند امي بكر فلو تزوج  
 امرأة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نلخص كما في المحيط ■

[ فصل ■ لا بأس بالخلع [ بالغم في المرأة ] والفسخ في غيرها كما في الاختيار لكن في  
 المغرب انه بالغم اسم لغة النزاع والخلع وشرا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في  
 الاختيار والايضاح والخزانة والنهاية والمصبرات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن ميجاز كما  
 في التخييف وذكر في النصف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعرض وغير عرض  
 متعارف والامتناع فيها اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينفي ان يقال الخلع لفظ زال به ملكه





[ رجعية بلا شيء ] من الاف الزوج على الزوجة [ عند أبي حنيفة رح ] وبأئنة بثلاث الاف مندهما كالاول وان طليت ثلثا بالف او طلى الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء منده واما مندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثنان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبله والا لا يقع شيء منده واما عندهما فان لم يقبل يقع واحدة بالف والايقع الثلث واحدة بالف والاخرين بلا شيء كافي الحقائق [ والخلع ] كالطلاق بمال [ معارضة ني حقها ] اي المرأة فلا يتفرد به فكان من جانبها شرط العقد ومن فروعه انه [ يصح رجوعها ] عن نكاحها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اختريت طلاني منك بكذا اراخلعني متى كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل اليجاب ومنها انه يصح [ شرط الخيار لها ] اي شرط الزوج الخيار للمرأة ولو قال خالعتك او طلقتك متى كذا ملئ انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخياران ودت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه وازيم البطل وهذا منده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل [ و ] منها انه [ يقتصر على المجلس ] اي مجلس اليجاب فاليجاب في الامتلاء يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلفه واجاز لم يجز كما في المحبط [ و ] الخلع كالطلاق [ ] [ ] اي تعليق الطلاق بقبولها [ في حقها ] اي الزوج [ حتى انعكس الاحكام ] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجدا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه من المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت عاتبة فاذا علمها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالف فانت طالق ويصح الاضافه الى الوقت نحو اذا جاء الفد فقد خالعتك متى كذا [ والعبد ] والامة في العتق [ بمنزله ] اي المرأة في الخلع فالولي بمنزله حتى انه اذا قل العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول للمولى واذا قال للولي له بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شروط الخيار والانتصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [ الخلع ] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [ و ] وكذا [ المبراة ] هي ان يزوج كل منهما الاخر وقال المطرزي انها من البراءة وتركه اومة في عطاء [ حقوق النكاح منهما ] اي من الزوجين مهة النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالنكاح والمكس لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقرض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط للمهر بالاتفاق والتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ للنكاح بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعتها في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ماموس ما ذكرنا من الذين وعنه انه محبط كافي الفصلين وقال محمد رح لا يسقطان الا ما هما وابويوسف رح مع محمد رح

في الخلع ومع ابني حنيغته رح في المأزات [وان خلع] الاب [صبيته هالهاغا] اي لم يورثني شيء [الاي وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفقرة اذا كانت بلفظ الخلع بائب وبالطلاق رجعي كما في العدادي وتعلم انه قد اجرت لفظ لغا مجرى الفعل المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا] لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبية المال مواء كان احد العاقدين اباهما او اباهما وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبورها وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا صليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع صالبا والنكاح جالبا والى ان لا يقع عليها والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبية والاب وذا بلا خلاف كما في اللخيرية [و] ان خلع الاب صبيته [على انه فاسد] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل التحمل لما على الاصيل [فعليه] اي الاب [المال] اي البذل كما في الزوج المهر فبقيع الطلاق ولم يحفظ للمهر كما في الهداية وذكر في المختصر ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وعلمها يحفظ المهر مند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم \*

[فصل في الطهارات] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام كبطن أمي فكأن من البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لثلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعلت من لضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجمالية عن المرأة المظاهرة منها اذا الطهار طلاق عندهم كما في الكشاف وشرحا [تعبية] معلم عاقل بالغ ولم يصرح به لهفته فلا يصح طهار الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينصب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء القائمة او للعبر بها عن الكل [ما يحرم اليه النظر من مضر محرمه] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنصب او رضاء او صهرية فالتشبيه مخرج لنحو انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظاهر كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي نلو قال ان فعلت هكذا فانت أمي وتعلمت فهو باطل وان نعت التحريم وامادته مخرجة لما قالت لزوجها انت علي كظهر أمي فانه ليس بغيري وعن ابي يوسف رح انه طهار وول التحريم رح انه يمين كما في المحيط والبيان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظاهرا الا اذا تزوج الاجنبية او اامة بعد لهما فانه ينقلب الى الطهار كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بجزية الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤيدة ولذا لو حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا مند عند خلا لا يبي يوسف رحمه الله ومند لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل منه المرأة او نظر الى فرجها

بشهوة فإنه ظاهر عند أبي يوسف خلانا لأبي حنيفة رحمه الله ولما إذا قال أنت كامي فإن التنبية بالآثم تغيبه بظاهرها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط لمن أن ذكر الوصول وارد على طريق المثال فيبطل ما قلنا أن التعريف باطل بخروجها وإن من الأولى للتبعض أو الابتداء ومن الثانية ليس لها ولا للبيان وما بيننا من المراد بالوصول دخل فيه ما في النظم من أنه إذا شبهها بالجمرة أو الخنزير أو الدم أو الميتة أو قتل المسلم أو الغيبة أو النميمية أو الزنا أو الربوا أو الرشوة فإنها ظاهر إذا نوى نحو انت علي كامي وفي التنف أن الطهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] أي الطهار [يحرم] [وطئها ودواعيه] أي دواعي الوطئ كالنقبيل وليس بشهوة فلو فعل احتغفر ومن عهد رج لم يحرم النقبيل إذا قدم السرور كما في المحيط وذكر في الطهريّة أن النظر إلى ظهرها وبطنها لم يحرم [حتى يكفر] موه كان موقداً إذا كان موقداً بأن قال أنت علي كظهر أمي إلى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير أما بعدها فلا يحرم قبله لأنه سقط الكفارة بمضي الوقت والمتبادر منه أن ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك لأن ذلك والجامع أجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وإن النكاح باق وإن هذه الجريمة لا تنزل إلا بالتكفير ولهذا نوطئها ثم تزوجها بعد العدة أو زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي أنت ملي كامي] أو مثل أمي [صح لية الكرامة] أي استحقات البر فلا يقع طلاق ولا طهار [و] صح لية [الطهار] بأن يقصد النشبه بالأم في الجريمة فيرتب عليه أحكام الطهار لا غير [و] لية [الطلاق] بأن يقصد انتجاب الجريمة [فإن لم ينشئاً لأم] أي لم يلزم شيء عنده وأما عند محمد رح فظاهر وكذا في رواية عن أبي يوسف رح في الغصب وعنه أنه إيلاء فيه كافي المحيط والصحيح الأول كافي المصنفات وإنما قيد بعلي لأنه لو لم يقيد به ولم ينشئاً لأم النكاح كافي في قاضيهان وإنما قيد بالكاف لأنه لفورده كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد أصل [وأنت ملي حرام كامي] صح فيه [مانه من طهار أو طلاق أو إيلاء وإن لم ينشئ] شتا [فإيلاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف] رحمه الله وفي رواية منه [وطهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في القامخا وكوئل أنت ملي حرام كظهر أمي ونهي الطلاق فظاهر عنده وطلاق عندهما وإذا نوي الطهار أو لم ينشئاً لأمهما كما في الحائض [وفي أنتن ملي] أو مني أو عندي أو معي [كظهر أمي] إذا قلته [لنساءه] السلت أو الأربع فهو مظاهر مهن لم [يجب لكل] منها [كفارة] كالوطأ من امرأة الواحدة أمرائي مجالس أدني مجلس إلا إذا عنى بغير الأولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] أي الكفارة [يجب] بغير مستقرة [بالعود] وحده عند المحققين من أصحابنا وقيل بالطهار وحده وقال العامة بوجوب كافي المحيط وغيره [أي العزم على طئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فإن عزم على الجريمة بالطهار لم يجز الكفارة وإنما قدما غير مستقرة لأن العزم قلبرد عليه النقض كما بداله بعد العزم إن لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ إذا مات أحدهما كما في المحيط فتقير قوله يجب بأن يستقر وجوبها صرف من ظاهره مع انه غير صحيح كما ذكرنا [وهي] أي الكفارة [عق رقية] أي اعتاقها كما في المغرب وأربعة ذات مرقوق مملوك سواء كان مرمنا أو كافرا ذكر أو أنثى كبيرا أو صغيرا والمتبادر ان يكون الاعتاق مقرونا بالنية فلنؤخر بحث العتق اذ لم ينو لم يجوز كما في شرح الطحاوي والتكرار في الاثبات قد تعم ملن انه في معنى نكوة موصولة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الإفائات جنس المنفعة] أي المصروف والجمع والنطق والبطش والسعي والعقل ونحوها [كلاصين] والاصم الاصلي والاعرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه إشعار بجواز اعتاق الأعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] أو جلده [أربابها ماه] أو ثلاثة أصابع من كل يد سواهما [لو يردو رجل] كلامها [من جانب] بخلاف ما إذا قطعا من جانبيه [و] إلا [الدر] وام الولد [ومكتوبا ادعى بعض بدله] أي ظاهر الرواية وبحوزتي رواية الحسن رح منه كما إذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة [ونصف مبد مشترك] بينه وبين غيره [ثم بالية] أي النصف الباقي منه [بدل] إياه [ضمانه] أي ما التزمه بالعتق إلى هريكه وفيه إشارة إلى ان العتق موسر فلا يجوز كاذب إليه أبو حنيفة رح لانه صار كالدير يتأخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله وإلى انه لو كان معمرا لم يجوز وإذا بلا خلاف وضمانه في العتق وأعلم ان المنتهى هو مجموع التابع والتبوع وقد شاع ذلك فلا تمام فيه كاعظم [ونصف عبده] قبل وطئها [ثم بالية بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل المحبس وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مقرر إلى انه لو لم يجمع بين الاعتاقين يجوز وإذا بالاجماع كما في الاختيار و[ان عجز] المظاهر [من العتق] بأن كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين العزم إلى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الأخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي إلا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمعسر والنياب التي لا بدله فان الاعتبار في ذلك الغفل ومن أبي يوسف رح انما يعتبر الغفل اذا بلغ نصابا ومن بعد رح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيره قوت شهره كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهلة وإن كان كل واحد منهما تمتع وعشرين يوما وإن صام بالايام وانظر لتمام تسعة وخمسين فعليه الانتقبال لانه لم يكمل الميتين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال وثلاثين بالايام جاز كما في النظم [ولاد] أي حرم متتابعة [ليس فيها] شهر [رمضان ولا الايام] الخمسة [المنهية] مجاز حكمي أي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحلف والايصال في شيء كاعظم لانه مماعي [وان انظر] فيها يوما ازاكثر بغيره [استأنف] أي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا حاصت فانه لا يلزمها الاحتئناف ولكنها تصل صومها بايام حياضا [وكتنا] استأنف الصوم [ان وطئها] أي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمصبرات والزاملدي والتنف وغيرها فمجرد قول الامام الامبيجاني في شرح

الطهاري بالليل هذا أو نسياناً لا يليق أن يحمل العمل في كلام الهداية و للصنف من انه قد  
 اتفاهي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم انتفاع صاحب النهاية بذلك [ أو يوماً  
 مطلقاً ] أي عمداً أو نسياناً وقال أبو يوسف ربح لا يستأنف في الرطب ليلاً عمداً أو نهاراً تأمياً وفيه  
 اشعار بأنه لو رطب غير المظاهر منها ليلاً عمداً لم يستأنف وذا بلا خلاف كالرطوبة يوماً مطلقاً  
 بلا خلاف كما في التذوق [ وإن حجز ] عن الصوم لمرض أو غيره [ اطعم متيناً مسكياً ] ولو حكماً  
 فيتناول ما إذا أعطى واحداً متيناً يوماً وفيه رمز إلى جواز التملك والباحة في الكفارة لأن الاطعام  
 جعل الغير طاعة [ أو قبل المسكين اتفاهي ] ليجوز صرفه إلى غيره من مصارف الزكاة [ كلاً ] منهم  
 [ قدر الفطرة ] من بر وزيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع و جاز منون بر و الكلام مشير  
 إلى انه لو اطعم من طهارين مسكيناً كل مسكيناً عاماً لم يجز إلا عن احدهما كما قالوا ذهب  
 عهد روح إلى انه جارٍ منهما ولا خلاف في انها لو كانت من طهار و افطار يجزى عنهما كما في  
 الصحائقي وإلى انه إذا أعطى كل مسكيناً من الحنطة ولم يجعلهم حتى أعطى مدناً آخر فأعطى  
 آخرين لا يجزى [ أو ] اطعم [ قيمته ] أي أعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعماً فيكون من قبيل التسمين  
 الذي هو أكثر من أن يحصى كما قال ابن جني فهذا أول ما قلنا انه من قبيل حذف أعطى إذا لم  
 يعنى أعطى سبباً و لما فرغ من طعام التملك شرع في الإباحة فقال [ وإن غداً و عظاماً ]  
 أي أعطى المتين الغداء والعشاء بالفتح فيهما أي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر  
 إلى الظهر ومنه إلى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الوار إشارة إلى انه لا يجوز الغداء بدون العشاء  
 ولأنه العكس فالتعبير اكلتان إما بقداثين أو عشاثنين أو عشاوين أو غداً وعشاء أو عشاء وحده  
 والمختص أن يغلبهم ويعفهم بخبز معه ادم وفي خبر الصغير اختلاف المصنفين ومن جوز فقد شرط  
 الا ادم و اذا غداً و اطعم قيمة العشاء أو عشاء و اطعم قيمة الغداء يجزى في الباقي فيه  
 روايتان [ واسمعهن ] ولو بقليل من الطعام ولهذا الواجب عشرة مثلية أرغفة جاز في جمعية الضمير  
 اشعار بأن واحداً منهم لو كان شعباً لم يجز و اليه مال الجواني وقيل يجوز لانه وجد طعامهم  
 ولو كان احدهم طفلياً أو أكثر منه سناً لم يجز [ أو أعطى ] كل واحد منهم [ من بر ] الانصح  
 منا بر [ ومنوى تمر أو شعير ] أي كبل احد الجنين بالأغرة في النقي فيه روايتان وفي الاصل  
 انه لا يجوز [ أو ] أعطى مسكيناً [ واحداً ] في كل يوم [ من شهرين ] قدر الفطرة أو قيمته لو غداه  
 وعشاء جاز جزء الرطب وعند أبي يوسف روح لو غدا مسكيناً واحداً وعشاء في متين يوماً  
 لم يجوز أن اعطاه [ في يوم ] واحد [ قدر شهرين ] قدر الفطرة أو قيمته ولو بدلت [ لا ] يجوز  
 إلا من يومه على الصحيح وقيل بدلت يجوز وفيه اشعار بأن طعام الإباحة ذبه لا يجوز وفي الأكله  
 إشارة إلى ان الرطب في خلال الاطعام لا يوجب الامتناف كذا لعل المصنف مدلل الطعام وفي

اسناد هذه الاعمال دلالة على ان الظاهر كان حراماً لو كان عبداً كفر بالصوم وان اعطاه لولاً المال وليس له متعة عن الصوم فان اعتق و ايمر قبل التكفير كفر بالمال كذا في الممارع \*

[ **فصل من قذف** ] اي اقر بقلبه او ثبت بالبينه قذفه فانه لو انكر ولم يكن لها بينة سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للثبوت والميب كافي للقرودات لكن ما في الصحاح والامام والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقاً وشرعية رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرج قوله [ **بالزنا** ] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية يا زاني قد زنت قبل ان انزوجه او جسدك او نفسك زانية [ **زوجته** ] بنكاح صحيح سواء حمل بها او لا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحد والى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [ **العقبة** ] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة بريئة عن الوطء الحرام والعامة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشهتهه وبالنكاح الفاسد كما في الظم ولا يقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [ **وكل** ] من القاذف والزوجة [ **صلح** ] في وقت اللعان ولو بحكم القاضي [ **شاهداً** ] بان يكون مسلماً حراً مكلفاً نالفاً غير معدود في قذف فبحري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف ككلام الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان [ **او** ] من [ **نفي** ] اي ابعد منه منذ الولادة او بعد ما يبرم او يومين بان يقول ليس مني [ **ولدها** ] اي زوجة العفيفة وكل صلح شاهداً كما في التنف ولم ينكح لان الاصل اشتراط المحظوفين في القيود [ **و** ] قد [ **طالبت** ] الزوجة [ **به** ] اي بموجب القذف على الاستحدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطالب حقها لم يبطل وان طالبت المداة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طلبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق الجائز وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى [ **لا عن** ] خبر الموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرها في حق الكفار الاعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى وانما سمي به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا لاول الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقرم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرح في تفسيره [ **فيقول** ] الزوج بأمر القاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائماً [ **اربعا** ] من المرات [ **شهاد** ] لي مقسماً او اقسم [ **بالله** ] الذي لا اله الا هو كما في الظم [ **اي** ] اي ياني [ **صادق** ] فيما رميتها [ **اي**

شتمت زوجتي او زميتك [ به من الزنا ] ان قلف به [ او ] من [ نفى الولد ] ان نفاه و من الزنا و نفى الولد ان قلف بهما و في النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة بعني لعنة و دولة و عقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [ و ] يقول [ في ] المرة [ الخامسة لعنة الله ] بتاء الوحدة [ عليه ] و انما أثر الغيبة على التكلم لانه لا يخفى [ ان كان كاذبا فيما رميتها ] او كذب من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا و نفى الولد [ ثم ] يقعد الرجل و [ نقول ] المرأة قائمة [ اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما رماني ] او انك كاذب فيما رميتني [ به ] من الزنا ثم يقول القاضي كما مر [ و ] نقول [ في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني ] او ان كذبت من الصادقين فيما رميتني [ به ] من الزنا و انما خص الغضب في جانبها لانها يتجأمر باللعن على نفسها كاذبة ناخبة الغضب لتتقي و لا تقدم عليه و انما أثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية و لان الإشارة ابلغ اسباب التعريف و من الصيغ انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المصبرات [ ثم ] اي بعد اللعان [ يفرق القاضي بينهما ] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى تجوز الطهار و الولاية و تجري التوارث بينهما و فيه إشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئلان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في العلموية انه صح لانه مجتهد فيه [ تنبيه بطلقه ] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة و السكنى و هذا عند الطرفين و اما عنده فتصرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المصبرات و ثمرة الخلاف تأتي في مسائل [ و ينفي ] القاضي [ نسب الولد عنه ] اي يفرق بينهما و يلحق الولد من القاذف بأمه في صورة القذف بنفيه و من امي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمتهم و اخرجه من نسبه كما في الهداية و لا يخفى انه ليس بدال على انه اقرب مما في المتن و ليس في النهاية انه هو الصحيح كاذن و الكلام دال على انه لو اكدب نفسه ثبتت نمبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نمبه منه لانه للوقوف لم يعتبر الا فيما يختص كاستناعت قبول الفهدة و وضع الزكوة و حرمة المناكحة كما في الصغرى [ و ان ابن ] القاذف [ من اللعان حبس ] اي جعل في موضع حصون سواء كان مسلما او غيره [ حتى يلامن او يكذب نفسه ] اي يقرّ بكذب نفسه و ح او ترفع اللعان فيحد بعد الاكذاب حد القذف لاقراره بما يوجب [ و ان ابنت ] الزوجة من اللعان [ حبست حتى تلامن او تصدقه ] اي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه [ فان ] صلحت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [ كان عبدا ] قن او غيره [ او كافرا ] بل انما لم يفتها قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [ او محلدا في قلف ] فلم يلامن [ حد ] ذلك حد القذف فارعون حوطا للحد و ثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما لسان من اهل و جوب الحد فلم يتعرض لهما [ و ان صلح ] الزوج [ شاهدا ] وهي [ لا لانها ] امة [ قن او غيرها ] او



كافرة [ يهودية او نصرانية او مجوسية والزواج اسلم فقلدها قبل مرض الاسلام عليها ] او محدودة في قلب او مصيبة او مجنونة [ اخرماء والزواج ناطق [ اوزانية ] حقيقة او حكما كالطوثة بغبهة او نكاح فاسد [ فلاح مل ] الزواج [ دالمان ] بقصد الفرط [ والمتلعنان ] اي المتشاوران في اللعن تغليباً [ لا يجتمعان ] على النكاح [ ابلدا ] عند ابي يوسف ربح وكذا عندهما قبل زوال العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اثار اليه بقوله [ وان اكدب نغمه ] بعد النعان [ حد ] حد القذف [ وحل ] لذلك الزوج المحدث [ نكاحها ] اي الزوجة الملامنة [ وكذا ] حل له نكاحها [ ان قذف فيروا ] رجلا كان او امرأة في حد [ فحد ] حدا واحدا لان الحد يتدخل فبعد قذف فيروا سقط حد فدها وكذا لو قذفت غيره فحدت [ و ] كذا حل النكاح [ ان رنت ] اي وطئت حراما قبل التفريق الملامنة الغير المدخولة او المدخولة وصورت ان ترتد وتلحق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجلها لان بالنزاع لم يبق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التامل فيه ح

صرفوا الكلام العام من ظاهره وحكموا بأنه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [ فحدت ] ليس له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ دالمان ] ولا حد [ بقذف الاغرس ] اي الايكم زوجته [ و ] لا نفى [ الحمل ] عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا عندهما اذا جلت به لاقول من ستة اشهر لامن ومن ابي يوسف ربح انه لامن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات [ و بزيت ] انت [ وهذا الحمل منه ] اي من الزنا [ تلانما ] للنفذ [ ولم ينتف الحمل ] عنده وثبت نسبه منه اذا لم ينفه بخلاف نفى الحمل [ ومن نفى الولد زمان التهنية ] والاعتبار بالولد [ و ] زمان [ هراء آلة الولادة ] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا بالعقيقة [ صح ] نفية [ و ] من نفاه [ بعده ] اي هذا الزمان [ لا ] يصح نفية [ ولا من بينهما ] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفية الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح منه بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في اربعين يوما كما في المضمرات [ وان نفى اول توأمين ] اي ولدتين من بطن واحد [ وافر بالاخر ] الثاني [ يحل ] لانه قذف ثم اكلب نفسه وفي [ عكسه ] بان اقر بالاول ونفى الآخر [ لامن ] لانه قذف بالثاني [ وثبت نسبهما ] اي التوأمين [ فيهما ] اي في الصورتين كما لو لامن امرأته بالولد وقطع النسب ثم حانت بولد آخر من القذف ثبت نسبهما •

[ قصه ] ان اقر زوج بالغ ذكر طويلا بقرينة المقام فيشتمل العنون والخصي والنكاس والمصور والخنثى للخلل والمعنوة والشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه دون الصغير الذكر بحيث لم يصل الى نزعها فانه لا يصحون لها طلب التفريق كما

في النية [ انه لم يصل اليها ] اي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغة ولو ثيبا في هذا النكاح مراه كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [ اجنه الحاكم ] اي لا يمنه الا سلطان يجوز فساؤه كما في الذخيرة وغيره ارقاضي مصر او مدينة كافي فاضبحان فلا يرمله الزوجة ولا غير الحاكم [ منة ] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [ قمرية ] بالاملة فان المطلقة تنصرف اليها ودا ثلثائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثون ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب ودا ثلثائة واربعة وخمسون يوما و ثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنتي عشرة مرة والى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وذا في ثلثائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطليموس او تسع واربعين دقيقة بالرصد الالىخاني وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر او اثني عشر يوما وربعاً وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العديدة وهي ثلثائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرماني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المأين وفي رواية ابن سماعة من عهد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة ومن عهد رح ان الاعتبار للعديدة كما في الضمومات ولا يخفى ان الشمسية الى بحال الزوج ثم العديدة [ ر ] شهر [ رمضان و ايام حيفها ] يحتسب عليه [ منها ] اي من السنة لكونهما منها [ لا ] يحتسب عند عهد رح [ ايام مرض احدهما ] اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطئ وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان ما دون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة احدهما وحبه واحرامها كما في المحيط [ فان ] اقرانه [ لم يصل ] اليها [ فيها ] اي في السنة [ فربق بينهما ] اي قال الحاكم فربق بينهما ان ابي الزوج من تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء ومن عهد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في الضمومات وغيره ان القرعة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية من ابي حنيفة رح وعندهما يقع بالاعتبارا وهو ظاهر الرواية [ ان طلبته ] اي الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقه لم يطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت القام معه [ وتبين ] بعد التفريق [ بطلقة ] لان دفع الطلم بترك الوطئ كسلا لم يكن الا به [ ولها كل المهران خلا ] للنص منده الوطئ [ بها ] تجب العدة [ احتياطا ] وان [ اختلفا ] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته [ وكانت ثيبا ] زایل البكارة بوجه [ او بكرا ] فنظرت [ اليها ] النساء [ بان تمتحن ] بصب بياض البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المقعرة فان دخلت بلا عنف نشيب والا فبكر

وقيل بالبول لمن جدار فان حال على الشغل فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال و  
الاحسن المرأة العفل فانها كانيه وان كانت ثنتان فاحوط لان الثابت بالضرورة يقتدر بقدرها كما في  
الكرواني وغيره ومن الظن ان اللام يرد في الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على  
العدد عندنا كما تقرر [ فقلن ] بعد النظر اليها [ ثيب ] ثبت ثباتها لكن لم يثبت وصوله ففي  
صورة الثمابه [ حلف ] الزوج بالله لقد اسبعتها [ فان حلف ] عليه [ بطل حقها ] في الفرقة  
بفهاذنه مع حلفه [ وان نكل ] اي امتنع الزوج عن الحلف بالمكوث او غيره [ او ] نظرن اليها  
فهن [ بلن ] انها [ يكر اجل ] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكر  
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل غيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظرن  
مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيرهما فكل من المتن غير راف  
ككلام الشارحين [ ولو ] اقترانه لم يصل اليها [ راجل ثم اختلعا فالتعقيم هنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلعا [ كما ] من التعقيم فيما اذا اختلعا ثم اجل [ ويطل ] هنا [ حلفها بحلفه ] من قبيل  
التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا [ حيث بطل ] اي فيما اذا كانت ثيبا  
او بكر فقلن ثيب [ ثمة ] اي فيما اذا اختلعا ثم اجل [ كما ] بطل حقها [ لو اختارت ] اي الزوج  
قبل تمام العنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه [ وغيرت ] بتخيير القاضي [ معنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلعا فان اختارت زوجها او فلت عن محلها او اقامها ايمان القاضي او قام القاضي قبل اختيارها بطل  
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [ حيث اجل ] اي فيما نكل او قلن بكر [ ثمة ] والخصى الذي نزع  
خصياه كالمعين فيه [ اي فيما مر من التأجيل ونحوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحصل  
والعين كالممكن من التعيين والاسم العنائة هو الذي لا يصل الى النماء كلها او البكر فقط او  
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر من او صغير كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمصور  
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [ وفي ] الصبي [ للمجبور ] الذي قطع ذكره [ فرق ] بينهما  
فيتمسك بضرورتهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له وقيل بطلاق اذا  
الحاكم يرقعه وان انه فرق بين الزوجة والزوج بالغا بالطريق الاول وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط  
وغيره [ حالا ] لانه لا يفيد التأجيل [ بطلها ] ولتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة  
بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المجبور واما في الخصى والعين فالخيار كما في المحيط [ ولا يتخير  
احدهما ] اي احد الزوجين في طلب التفرق [ بسبب الآخر ] سواء كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص  
والجذام والفتق والرتق والحديري والحرب والزمانة وموه الخلق والمرض وغير ذلك سوى العنائة  
والجب والخصاء لما مر فالبرص يمرض في ظاهر الجلد يتعاهم به والجذام داء يتعشق به الجلد وينتن  
ويقطع اللحم كما في الطلبة والفتق بالتحريك فيق العرج خلقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالمكون ما يمنع من دخوله فيه من عدة غليظة او لحمة غليظة او عظم كما في الغرب وبتخيير عند  
 عند روح الزوجة والثلاثة الاول وبكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرره \*

[ فصل في عدة ] بالكملة مصدر يستعمل بمعنى المردود شرعاً قبل ترويض  
 يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه بفعل بأم الولد والصغيرة والموطوءة بالمبعدة  
 وبتناكح الفاسد بالمخلوبها حلوة صحيحة و بالعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلاً كما في النظم  
 وغيره مع التماس في الحمل والامن ايام يصير التزوج حلال بانقضائها [ لحرق ] مملوكة او كسبية  
 طرف لنبوت الخبر للمبتدأ [ تحيف للطلاق ] اي طلاق الفحل والخصي والمحجوب وغيرها بعد  
 الدخول والخلو. الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلو الفاسدة و الفاسد لعجزه من  
 الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشومي كصوم الغرض يجب كما في فاسيخان وذكر في المحيط انه  
 لا عدة بخلو الرتقاء وإن الطلاق اعم من الرجعي والبائن بالكناية او الايلاء او اللعان او العنانة  
 او بائنه من الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند عهد روح او غير ذلك [ والفصح ] بعد الخلو كالفرقة  
 بخيار البلوغ والعق و عدم الكفاءة وتقبيل ابن الزوج وإبائها عن الاسلام بعد اسلامه و  
 ارتدادها وارتدادها عند الفسيفين و ملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك [ ثلث حيض كوامل ]  
 من وقت الطلاق او الفصح لا من وقت الخبر فلوطقت في حيضة لم تعد من العدة [ كام ولد ] اي  
 كالعدة لام ولد تحيض ثلث حيض كوامل فلا عدة على فنة ومدبرة [ مات مولاهم ] الواطي [ او اعتقها ]  
 ذلك المولى فلو مات او امتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج  
 [ او ] كمرأة [ موطوءة ] تحيض ثلث حيض [ بمبعدة ] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة  
 عنده خلانا لهما وكن زنت الى احد من غير امرائه او كملك اليمين كجارية ابنه وابيه وامه او  
 امرائه وقال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [ او ] بمبب [ نكاح فاسد ]  
 كالتمعة والموت وبلاشهود وغيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على  
 المخلوبها بالمبعدة كما في شرح الطحاوي [ لي الموت ] اي للموت على نحو (فذلكم الذي لتعني فيه)  
 [ والفرقة ] بقضه او غيره كما في فاسيخان وهما متعلقان بالموطوءة بهما [ و ] العدة [ لن ] اي حرة او  
 ام ولد او حرة موطوءة بهما [ لا تحيض ] للطلاق او الفصح او موت مولاهما او اعتاقها او الموت او الفرقة  
 [ لصغر ] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مما نحن لا يطلقون لفظ الرجوب لانها غير  
 مخاطبة وينبغي ان يقال (صت باء واشت) كما في المحيط وغيره [ او كبر ] اي بلوغ الى الاياس  
 [ او ] لن [ بلفح ] من حرة ونحوها [ بالسن ] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه [ ولم تحض ]  
 مانها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آمنت لمع بالاشهر بعده كما ياتي [ ثنته ]  
 اشهر [ بالاهله ] اذا اتفق في غرة الشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها صد ابي حنيفة روح

وفي رواية عن ابي يوسف رَح وعنه وعند محمد رَح اتمام الشهر الاول من الربيع بالايام والبالى  
بالاملة كافي المحيط والاضيق والنظم والتتمة الحقائق وكذلك في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية  
عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة اما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة  
بالايام لا بالاملة اجماعا [و] العدة لحرة مؤمنة او كاذبة صغيرة او كبيرة ولو غير مخطوب بها [للموت]  
من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اريسية كما مر ومضى من الليالي كما قال محمد بن الفضل  
او من الايام كما في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كافي النظم وغيره لكن زيادتها محل تأمل  
ومائل الى ما في الكرمانى من بعض الصحابة رضى ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام  
تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير مفرى قوله تعالى ( يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر  
وصبرا ) فان المميز اذا حذف جاز تذكير العدة [ولامة] اي قنة او مبرة او مكتبة او ام ولد  
[تحض] ويحظى بها للطلاق والفسخ او توطئ بمبها او نكاح فامد للموت والفرقة [حيضتان]  
كاملتان [ولن] اي لامة [لم تحض] لصغرا وكبري يحظى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجها]  
اي انقضى عن الزوجة زوجها بموته تحض او لا ويحظى بها الا [نصف ما للحرة] اي التي لم تحض او  
مات عنها زوجها وهر شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للحامل] قبل رجوب  
العدة اوبعد [الحرة او الامة] للوطئتين و لو بنكاح فامد للطلاق والفسخ والموت والفرقة و  
المعق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لائل من حنة  
اشهر عند ابي يوسف رَح اربعة اشهر ومضى منها [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اهم ما في  
البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانتهى فلا يحل وقيل  
يحل والاول احوط ومن محمد رَح ان العدة تنقضي بخروج البنت وهو من المكسب الى الالية كافي  
المحيط [ولن] اي لحرة او امة [حملت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في  
العدة او بعد ما بان ولدت بعد موته لحنة اشهر فصامدا منذ العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر و  
عشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بخروج الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حملت  
بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لائل من سنتين كافي التمرثاشي لكن في الخلاصة وغيره  
لمن حملت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي لمت [في وجهه] اي  
ثبوت الحمل وحده لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كافي جامع الصغائر  
وفي اشعار بانتهى يثبت من غير الصبي في وجهه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيسكن بانقضائها  
قبل الرضخ بحنة اشهر كافي التمرثاشي [و] العدة [لامرأة الفار] اي التي طلقها في مرض الموت  
[للبائن] او الثلث [ابعد الاجلين] اي العديتين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشرا احتياطاً وقال  
ابو يوسف رَح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة النير الفار لم يتغير حالها بموته

كافي فاصبيان [و] لامرأة الغار [للرجعي] واحدا أو ثنتين [ما للمهر] من أربعة أشهر ومغرا  
اجماعا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [كعدة حرة] وانقلبت اليها  
كانقلاب العدة بالههور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كافي الايضاح فاذا طلق امه صغيرة رجعيًا  
فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات  
زوجها قبل انقضاءها صارت أربعة أشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع مدد [و] لمن اعتقت  
[في عدة] طلاق [بائن] واحدا أو أكثر [أو] في عدة [موت كامة] أي كعدة امه حيضتين أو  
شهر ونصف أو شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [أنسة] أي بالغة الى خمس و  
خمسين سنة وعليه الفتوى كما هو خمسين سنة وبه يفتى اليوم كما في المفاتيح او ميتين سنة أو ثلث  
ومتين كافي النظم أو ثلثين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقدر بعض بعدم رؤيته الدم مرة  
وقيل مرتين وقبل بثلث وقيل بستة أشهر وينقض العدة بعد ذلك بثلاثة أشهر رآه ذهب مالك رح  
لوقضى به فأش نفل وكذا في ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في المحرلة وذكر في الزامدي  
انه لو انقطع حيضها تنتظر تسعة أشهر بأن بها حمل والا اعتدت بثلاثة أشهر بعدها به اخل مالك  
رح ويفتى به بعض اصحابنا واحتاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] إضافة بيانية أي  
بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها أو لامية أي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] أي  
تبتدل العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه إشارة الى  
انها لو فرضت وتزوجت بأخر ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط لجوارزه كما في المهورات  
فما رأت من الدم استحالة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر  
منها مجرد تنبيه على الخلاف [كاستأنف] العدة [بالههور] من حاضت بحبسة [أو حيضتين] ثم [أنست]  
أي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لاح على  
المصنف رح من الوقاية وذلك منطوق عبارته وبارة ماثر الكتب اجمع واكسح وهو منصوص عليه في  
متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن الموه نسبة للمصنف الى التروم والقول بان معناه كما يبدأ  
اعتبار العدة بالههور ويعلم من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق  
والفسخ والموت وغيرها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج أو الاجنبي [عدة اخرى] للطوط وفيه  
اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تمتأنف كما في المحيط  
[وتدأخلنا] أي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول  
والثاني وقعا معاً في الوقت الثاني فيعتد منه سواء كانتا من رجلين أو من رجل من جنسين كاللترين  
منها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى] انقضت بعض [العدة] الثانية

وعليها ان يتم ما بقي منها بالطلاق البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء  
الحبشة ثم انقضى حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حبشة كانت للثانية خاصة ولا نفقة  
فيها لانها مدة الوطئ لامة النكاح وكذا اذا انقضى حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن  
ان ينقضي العدتان معا كما اذا وطئت معتدة من وفات بعد ما انقضى شهر منها فحاشا ثلثا  
آخرها آخر ثلثة اشهر وعمر [ وحلة ] اي ابتداء مدة [ النكاح الفاسد عقيب تفريقه ] اي زمان  
يصلح لابتدائها بعد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يدخل بها اذا فرق في الحيض او بعد  
بقرينة ما مر من الحيض الكوامل [ او ] عقيب [ عزمه ترك الوطئ ] بأن يقول صريحا عزمت لمن  
ترك وطئها او وطئها كما في الكرماني قيل هذا في المدخولة واماني غيرها فان يتركها لمن قصد  
ان لا يعود اليها اصلا كما في المحتصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطئ ان يقول  
تركته ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان  
ابتدائها من حين التفريق عند الثلثة وفيه لشعار بان ابتداء مدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت  
لانه العيب كما في الهداية لكن في الاصرار ان العيب نكاح متأكد بالمدخل وما يقوم مقامه [ و  
تنقضي العدة ] اي مدة النكاح او الوطئ [ وان جهلت ] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها  
فاذا بلغها جلالة او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بأنه لو اقربا لطلاق فقد انقضت  
من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الافراز وهذا في حق النفقة والسكنى واماني في حق التزوج  
باختها او اربع حوا من وقت الطلاق كما في الكافي [ وان نكح معتدة ] نكحا صحيحا او فاسدا  
[ من ] طلاق [ بائن ] من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان من فاسدا لم يلزمه المهر ولا العدة  
بالاجماع كما في الصغير [ وطلق قبل الوطئ ] ولو حكما [ بحجب ] عليه [ مهر تام ] عندهما  
ونصف مهر عند محي وزفر رح [ و ] بحجب [ عدة مستقبلة ] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب  
ولا يعد ما مضى منها عندهما ويعد عند محي رح فعليها اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ ولا مدة  
من ذمية ] اي كتابية [ طلقها ] او مات عنها [ ذمي ] عندها اذا كان ذلك منهم تدبيرا او عندهما  
فعليها العدة وانما تعرض لها لانه لا مدة لمن حرية طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو  
طلقها مسلم فعليها العدة [ ولا ] من [ حرية خرجت اليها مسلمة ] او ذمية او مسلمة بالاسلام  
ليس بشرط وانما الشرط الخروج من ذمة ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية  
والمصريات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى تلك  
حيض باقت منة ولا مدة عليها عند غلانا لهما [ الا الحامل ] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او  
حرية عند وعده جواز نكاح الحرية ولا يطأ حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط  
ورشد [ اي تمام وجوبا لمن فوت نعمة النكاح من ] احداث الزوجة احدا فهي محددة [ او ] من تجد

بالفم أو الكسر حداً فهي حادة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحيح [معتدة  
 البائن] بالطلاق أو الإيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المزارع [والموت] حال كونها [كعبيرة  
 مملّية] حرة أو أمة فلا يجب الحداد لمن الطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكناينة  
 ويجب من قنة وأم ولد ومكاتبة بآنت أو ماتت أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول  
 مكلفة بدل كعبيرة لأنه لا حداد لمن المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في المراجم أن المطلقة  
 الرجعية يجب لها التزيين والتطييب ولبس أحسن الثياب لترهيب الزوج [بترك الزينة]  
 ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشاف فقد امتدرك ما بعده  
 وبرئته ما في فاسيفان أن المعتدة تجتنب من كل زينة نحو الخضاب ولبس اللطيف وكذا ما يأتي من  
 المحيط [ولبس] الثوب [المزفر] والمصفر أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالفم بالفارسية (كم)  
 وكذا لبس القصب والخرو من أبي يوسف روح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار  
 والمراد من الثوب ما كان جديداً يقع به الزينة والأخضر لا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستراة  
 والأحكام تبني من المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن  
 بالفتح والسم [والحناء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [والكحل]  
 بالفتح والسم أي الاكتحال به [الأبعد] بأن كانت فقيرة لا تجهل إلا هذه الثياب أو اغتكت  
 رأسها أو عينيها أو اعتادت الدهن أو اكتحل للمعالجة أو استعطت بالاحسان المنفردة لدفع الأذى  
 فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شرعاً فكيف تنافس عليه وما الامتناع بالطرف الآخر فلزينة فلم  
 يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة متق] مهت المولى أو عاتته والحق المضاف  
 إليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تحطب] بالفم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة  
 بالفم والكسر لكن الفم يختص بالمعطة والكسر بطلب المرأة [معتدة] إلا تعريضاً هو كلام له  
 وجهان من صدق وكذب وأظاهر وأظن كما في الغريب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من  
 اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن العمياء معناه معروفاً به فالمرحوم له والمرحوم به كلاماً  
 مقصوداً أن لكن لم يعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جهتك لاسلم عليك فيقصد  
 من اللفظ السلام ومن العمياء طلب مع وجهك بالتعليم مني النقاض وبه إشارة إلى أنه لا يصرح  
 بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول إنكك أنزجك بل يقول مثل أنزجك امرأة  
 أنك لجميلة إني حسن الخلق كثير الانفاق محسن إلى النماء وإلى جواز التعريض لكل معتدة مع  
 أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره من شرح التاويلات  
 لكن في الاختار أنه يجوز كما لم يتروى عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى  
 بالعبه وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن تعرض للذليلين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز



حرجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المصبرات ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة  
 الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكافئة فاما الامة فمن عهد رح انها تخرج بلا امر الولي وكذا الصبية  
 الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في  
 فاضل بن [وكذا المجنونة والمعتومة والنميمة كما في المختار وقد مررت معتدة غير الرجعي ويقتل البائن  
 بالمختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعايشها والاصح ان لا تخرج  
 بالمختلعة على ان لا مكنتي لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تمكنه وقت الفقرة بقوله  
 تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الاية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى محض الدار وهذا اذا كانت  
 في الدار منازل لغيرهم لان مسكنها بمنزلة السكنى والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح  
 والقامد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاحلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا ليل ولا نهارا  
 ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط  
 [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في الملوك] اي الليل والنهار [وتبيت] اي  
 تكون في جميع الليل او اكثره [في منزلها] وتعتد [المعتدة] [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت  
 الفقرة] اي فقرة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لا صفته والا لزم حذف الموصول مع بعض  
 الصلة ولا دلالة للظرف على العرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة مادت الى منزلها والتدبير في  
 اختيار المنزل في الوفاة والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليد كما في المحيط [الا ان تخرج]  
 المعتدة بان كان للنزل عارية او موجرا مشافرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط  
 [او] ان [خانت تلف ماله] في ذلك المنزل بالسرقة او الحرق او الغرق [او] خانت [الانهدام]  
 اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانها ان خانت بالقلب من ام الميت خوفا غديدا فلها ان تخرج  
 كما في فاضل بن [اولم تجد] المعتدة [كراه البيت] الذي آجره الزوج ومات فلوجر عليها في ماله  
 فلو لم تجد الكراه تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث خانت الا ان يكون مبتونة فتنتقل حيث شاء  
 كما في المختار [ولا بد من سترة] اي حتر وحجاب [بينهما في البائن] واحدا او اكثر [وان  
 ضاق المنزل عليهما فالأولى عرجه] نهارا عرجها ولا يجوز ان يجتمعا بدون العترة [وكذا]  
 الأولى عرجه [مع فسقه] في الكافي اكنان فاسقا يخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان  
 نجعل] اي نجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [فأدرة على المحبولة] والمنع من الوطي [ولو ابانها]  
 الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في مفروصا] في مصر او مفارقة بقربنة قوله وان كان في مصر  
 فالتقسيم بغير موضع الافامة ظن ولو من المصنف وبها قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مفارقة  
 بعدا عن مصر والمقصود مسيرة مفترعة في الذهاب ولو كان البعد من مصر مسيرة خيرة ولو كان  
 بالعكس رجعت [فان كان بعدا عن مصر] الذي انفأ منه او بعدا [عن مقصدها] الذي

فتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اهم مكان من يقصد بالكمر [مسيرة مقر] اي ثلثة ايام و  
لياليها [وعن الآخر] اي المصر او المقصد [اقل] من مسيرة مقر [تتوجه] المرأة [اليه] اي الى  
الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية انكان بينها وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت  
الى مصرها وانكان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك باكن البعد عن  
كل منهما مسيرة مقر او اقل منهما [خبرت] آيها الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها  
[معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصوريين  
[احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاصمية لكان كائيا [وانكأنت] قد  
ابانها اومات عنها في مقرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولزومه وبعدها عن كل من المصر  
والمقصد مسيرة مقر بقرينة قوله ثم يخرج المحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم  
[تعتد] للمرأة [ثم] اي في الضرر لم معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي  
المعارض وفاضلها انها انكانت في مفازة وكل منهما مسيرة مقر سارت الى ادنى موضع فيه امن و  
الكله في ما من تربعت فيه عنده واولا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شاعت والا تعتد ثم  
[ثم] اي بعد الامتناد في المصر [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه وذكر في  
النتف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تنقضى عدتها او تجد محرما واذا وجدت محرما  
فيهم نساء فامنت طين نفعها ترجعه او ترجع معهم \*

### [فصل • الحضانة] بالكمر لغة مصدر حضن الصبي اي رياه كافي المفاسد

وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل القربة او بعدها [للأم] اي لام الصغير ما لم  
يمتغن ونفقتها على الاب حيا وطين ذي رحم الصغير طين قبل الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه  
للأم طين اهلها اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانني انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذورمه  
محرم فاجبرت حينئذ وفيه لفظة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه  
والاصح ان يقال لها امسكبه او دفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها  
لكن في الاختيار خلافه وكذا مائثر المحتقين للحضانة [قد طلقت] اي اوقعت بينهما ذرة  
مراء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان مائت اولم تقبل  
او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان ملئت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب  
اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ  
( من امه ) اي الاب لانه يلزم الحذف او الانتفاء [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام ثم] اخته  
[لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تغييرها عن الخالة ثم بنت اخته لاب  
وام ثم لام ثم لاب ولم يذكره احتغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة تكلامه ليس بقاصر كما ظن

[ ثم حالته كذلك ] اي حالته لادب وام ثم لام ثم لادب ثم بنت خالته كذلك [ ثم عمته كذلك ]  
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لاحضانة لبنت الخالة والعمه كبنت الخال  
والعم [ بشرط حرمتهم ] ظرف الطرف اي للام وغيره [ فلاحق ] في الحضانه [ لامة ] اي قنة ومدبرة  
ومكاتبه [ وام ولد ] يمكن اذا امتقن صون كالحرائر وفي المزارع ان الامة اذا فارقتها زوجها  
فالحق للولدي وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامة عن ام ولد  
[ والذمية ] لا المرتدة [ كالسلمية ] في حضانه ولد المسلم [ حتى يعقل ] اي يدرك [ ديناً ] فيعتدل  
يرحل عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [ وبنيك غير محرم ] من الصغير  
مجور بالامانة ويجوز نصبه بالمفعولية والفعل مسخنة الحضانه [ بمقط ] منها [ حقها ] اي حق  
الحضانه فاذا اجتمع النساء الساقيات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [ و  
محرم ] اي بنيك محرم منه [ لا ] يقط حقها [ كالم ] الصغير [ تكسب منه ] اي الصغير [ و ]  
مثل [ جدّة ] ام الام والاب [ تكسب جدّه ] ابا ابي الصغير او ابا امه [ ويعود الحق ] اي حق الحضانه  
اليها [ برزوال نكاح سقط ] ذلك الحق [ به ] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او  
المرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ ثم ] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانه [ للعصبات ملن  
ترتيبهم ] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لادب وام ثم لادب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه  
واذا اجتمع مستحقو الحضانه في درجة فالأزورع ثم الامن كما في الاختيار [ لكن لا يدفع صبية ] اي  
لا يدفع القاضي صبية لاصباً [ الى عصبة غير محرم ] الا اذا لم يوجد محرم يدفع الى افضل موضع  
[ كمولي العتاقة وابن العم ولا ] يدفع مبيي وصبية [ الى ] عصبة [ فاقب ] ولو محرم كما في الكافي  
[ ما جن ] اي شخص لا يبالى بما منع وما قيل له كما في المغرب [ ولا يخير ] في المقام مع ايها  
شاء طفل مميز ولا ينظر الى صبح منهن فاقبل في الحقائق وفيه اشعار بأنه يخير اذا بلغ كما في الهداية  
والطفل كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كما في المغرب [ والام  
والجدّة ] ام الام وام الاب [ احق به ] اي الابن الصغير [ حتى ياكل ] وحده [ ويهرب ] وحده  
[ ويلبس ] وحده [ ويستنجي ] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويغسل بعده كما في  
الكرمانى [ وحده ] حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازي بتمتع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى  
كما في الخوازم وغيره [ ورمياً ] احق [ بالنبت ] الصغيرة [ حتى تحيض ] او تبلغ بالسن وفي النظم قصير  
بنت اربع عشرة سنة [ و ] روي مشاف [ عن محمد ] رح انها احق بها [ حتى تتهي ] اي تبلغ حد الشهوة  
كما مر في النكاح [ وهو للعتمة علامة ] لما يفتنى به [ لفساد الزمان ] اي اهل الزمان [ وغيرهما ] الام  
والجدّة ممن يستحق الحضانه احق بالبنات [ حتى تتهي ] وقبل حتى تستغني عن الخدمة واذا  
استغني الولد عند واحدة منهن فالاولى اربهم تعصياً فالادب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار

[ولا تسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولدها] اي لا تخرجها من بلد الى آخر [الا اني وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجها الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل وتخرجها في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجها الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى البلد امكبه ان يبيت في امله وحكم القريتين كالبليدين ولها ان تخرجها من القرية الى البلد الغريب للمدايب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل الكفور اهل القبور) ولا تخرجها الى دار الحرب اصلا انك في الكافي [ومذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام نكاح] فلا تخرجها الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا للصغير.

[فصل] اقل مدة [استقرار] الحمل بالفتح اي حمل المرأة ما في البطن من الولد [سنة اشهر] بومية ثلث عشرين ومائة لنفخ الروح وميتين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من حقة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلوق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتين] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه احتج على ما روي النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما روي النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد اكثر [من سنتين] من وقت الفقرة لاحتمال العلوق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقرر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلو اوتيت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطية فان الطاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء الكاح اسهل من الحكم بانتهاء فلا تساهل في التفريح كاظن [وان جاءت به] لاقل مسهما [اي السنتين] [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفقرة [و] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختلعة او مضقة بأثنية او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مبتوت طلاقا [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البتوتة ما لم تقرر بانقضاء العدة فانه قيل في الموطأ عليه فلو اوتيت به ثم ولدت لاقل من حقة اشهر ثبت نسبه لانها انحطت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكذب مدعولة والا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلوق متروك وان ولدت لاقل يثبت لتعلم بالعلوق كما في مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لتماهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفقرة كما في الدراية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الاقناع وغيرها انه يثبت نسبه بلا دموه وبه يعمو قوله واكثرها سنتان [الا بدعوة] بالكفر اي بان يدعي الزوج انه ولده فتح يثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مفروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الي تصديقها فيه روايتان والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امه

لم يثبت نسبه بلا دعة فلو عزل منها وولدت فان ظن انه منه لم ينفه كما في المحيط [ ويحمل ]  
 ثبتت النسب بالبرص [ على وطئها بغيره ] وظن انه جائز [ في العدة ] ظرف الوطئ وفيه دلالة على  
 انه ليس بزنا وقيل انه زنا سقط عنه بادعائه الغيبة وقيل انه محمول على انشاء لكاح آخر كما في مبسوط  
 صدر الاسلام [ اذا جحد الزوج والنكح ] ولادة زوجته [ محملة كانت او كناية حرة او امه ] تثبت  
 الولادة [ بهادة امرأة ] واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لآمن والزوجه تشير الى انها غير  
 مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بهادتها الا اذا كان الحمل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عنده  
 واما مندهما فيثبت بشهادتهما مطلقا كما في قاضيهان والتهادة دالة على انه لم يثبت بدونها  
 والصحيح انها لم يشترط كما في الكافي \*

[ فصل \* يجب ] اي تفرض [ النفقة ] لغة اسم من الاتفاق والتركيب دال  
 على المهي بالمبيع نحو نفق البيع نفقا بالفتح اي راجع بالثبوت نحو نفقت الدابة نفقا اي ماتت او  
 بالغناه نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيته كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو  
 ما كحل وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبد فان مالكه مجبور على الاتفاق عليه بالاتفاق وكذا  
 البهائم عند ابي يوسف ربح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه  
 كما في المحيط وغيره وقال هشام سالت عمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والمكنى كما في  
 الخلاصة وذكر في قاضيهان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف ربح) ذهبوا  
 الى انها الطعام والخبز واللبس الى مع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وهذا غير لازم لاختلاف  
 الاحوال كما يجب [ والكسوة ] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التاج  
 وغيره وفيه تردد وقد يدرهين ودارهين وملحفة ومرابيل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم  
 لتغيير الاوقات [ والسكنى ] اسم من الاسكان لا من المكون كما في الصحاح فتصحب في بيت يجب  
 الزوج لكن يبين جيران الصالحين كما ياني وهذه الاسماء ان حمايت على المعاني المصلحية والا  
 يحتاج الى تقدير نحو الاداء [ على الزوج ] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة  
 في الغامد [ ولو ] كان الزوج [ صغيرا لا يقدر على الطبع ] لان سبب الهجوب الاحتباس بحيث  
 يتعذر له الامتناع بها وطيا او دواعي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الاتفاق [ للمعرس ] بالكسري لاجل  
 امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة [ مسلمة او كافرة ] موطوءة او  
 غيرها حرة او امه ولو غنية [ كبيرة او صغيرة توطأ ] اي تصلح للوطئ في الجملة بلا منع نفسها عنه  
 فنحجب نفقة الرنقاء والقرناء او غيرها مما لا تمنع الوطئ ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح  
 [ بقدر حالهما ] اي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهادي وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فنبقى بقدر  
 ما يقدر الباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته

وان كانت مقروطة البصار كما في المصبرات [ في المومنين ] من الزوجين [ نفقه ] اهل [ ايمار ] كقومتهم  
 واليمار اسم من اليمار الاستغناء [ وفي المعمرين نفقة العمار ] اسم من اليمار الانتقار يستعمله  
 بعض اهل العلم الا انه غير مسوع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وانه ارتكبها لمزاجية  
 ايمار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [ وفي ] الزوج [ المورور ] الزوجة [ المعمرة ] بين الحالين  
 اي بين اليمار والعمار [ وفي عكسه ] اي عكس ذلك بان كانت مومرة والزوج معمر [ بين الحالين ]  
 اي نفقة الوسط دون نفقة المومنين وفوق المعمرين لما تقر في الشرع والاطلاق مشعر الى ان  
 القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والفلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل  
 « منا او قيمة وفي الاصل نفقة البمار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعمار اربعة دراهم او خمسة  
 ولو كان احدهما معمر فخبز البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل  
 في الحنفية كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي  
 الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للفلاء  
 والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعمرة والاكتفاء مشعر بان الكمرة  
 كالنفقة فيما ذكرنا ولذلك لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببذلها حتى يمضي كما في المحيط وذكر  
 في الخلاصة ان مدة الكمرة في النماء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ ولو ] كانت العرس  
 [ مي في بيت ابيها ] بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه واقتوى  
 على الازل فلم امتنع من الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [ او مرضت ]  
 اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابيها مرض [ في بيت الزوج ] فينفق عليها في بيته الا ان يتطاول  
 فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لافائدة للطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زنت الى  
 بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في فاضيل فان الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي  
 من ابي يوسف سرح لان نفقة لها ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصلين انهم قالوا انها تجب النفقة للمريضة  
 في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن  
 الادوية كما في المحيط [ لا ] تجب النفقة [ لناشرة ] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكف  
 فقال [ خرجت ] لناشرة [ من بيته ] خروجاً حقيقياً او حكماً [ بخبر حق ] واذا من الشرع ثمن  
 النوازش ما اذا منعت نفسها لاستيفاء النهر بعد ما سلمتها كما قالوا ولبست لناشرة عبده واما اذا كان  
 الزوج حاكناً معها في منزلها فممنعه من الدخول عليها فانها لناشرة الا اذا منعت ليجزئها الى منزله  
 او يحترق لها منزلاً ف لا تكون ناشرة كما في فاضيل واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط  
 فلا نفقة لاحتوائها لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا لبس ان يتحول معه الى منزله  
 او بلد يريده وقد اوتى مهرها فلموا سكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة كما في المحيط

وجاء ذكرنا في أثناء المسائل ظهر فائدة القيد [و] لا لزوجة [محبوبة بلدين] وإن لم تقدر على أدائه أو زنت أو فرضت لها لأن الاحتباس لا يفوت من جهة الزوج وهذا عندهما خلافاً لأبي يوسف رح وفيه إشارة إلى أنه لو حبس بلدين قدر على أدائه أو بغير حق فلها النفقة وإنها لو حبست ظلماً وجب النفقة وهذا عند أبي يوسف رح خلافاً لهما وهو الصحيح فإني المحيط فأحسن الأداء ترك الدين [ومريضة] في بيت أحد الأبوين [لم تزف] إلى بيت الزوج أي لم تزف إليه أو زنت وقد خرجت إلى بيت أحدهما زيارة وهي بحالة يمكن أن تحمل في محقة أو غيرها إلى بيته والألها النفقة كما في المضمرات وذكرى المحيط إذا مرضت في بيت الأب مرضاً لا يقدر على الوطي ولم تزف إلى بيت الزوج إلا إنها لم تمنع نفقة عنها بغير حق وجب النفقة [و] لزوجة [مغضوبة كرها] وعن أبي يوسف رح لها النفقة والأحسن ترك القيد فإنها ليصمت واجبة إذا رضيت به [وحاجة] أي حال كونها [لا] يكون [معه] أي الزوج حج الأعلام قبل تسليم النفس أو بعده كاذكرة الحضاف وقال القدوري لو بنى بها ثم حجت مع محرم فلها النفقة عند أبي يوسف رح خلافاً لمحمد رح وفيه إشارة إلى أن لا نفقة لمدة الذهاب والرجع لكن يعطيها نفقة شهر لأن الواجب عليه نفقة الحضر وهي تقوض لها شهراً فشهراً ومن أبي يوسف رح إذا أرادت حجة الأعلام يؤمر الزوج بالخروج معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط وينبغي أن لا نفقة في حج النفل بالطريق الأول [ولو كانت] حاجة [معه] أي الزوج [فلها نفقة الحضر السفر] فيما زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لأنه بأداء منفعة لها [ولا الكراهة] أي أجرة الأهل ونحوها وإن كان في الأصل مصدر كراهي ولا في الموضوعين لنفي الجنس مملأة أو للعطف وما بعدها فيهما مرفوع مجزوف المضاف من الأول لا الثاني أو في الأول للعطف وما بعدها مجزوف في الثاني لنفي الجنس مملأة وما بعدها مرفوع فإن منهم من جوزها ذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن تقديراً لما هو قيمة في السفر ولا أي ليس لها الكراهة عليه لأنه يلزم عمل لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف جر ليس بقياس مع كثرة الحذف بلا ضرورة [و] يجب [عليه] محرراً [نفقة خادم] ولو صغيرة قادرة على الخدمة ونفقتها انقص من نفقة الزوجة والمعتبرة الكفاية ويحمل فيه الكثرة قبض وإزار من كرايس وحكماء رخيص وخب لا غمار [واحد] لا اثنين خلافاً لأبي يوسف رح إلا إذا كانت من بنات الأعراف فإنه يجبر على نفقتها [لها فقط] فلا يجبر عليها إذا لم يكن للزوجة خادم وفيه إشعار بأنه يشترط للإجبار على النفقة كون الخادم ملكاً لها كما قال بعض المشائخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو هو وهذا إذا كانت الزوجة حرة فاما إذا كانت أمة فغير مجبور لها وأعلم أن نفقتها لم تجب إلا إذا قامت على أعمال البيت الكل في المحيط [لا] تجب عليه نفقة خادم واحد لها [معمر في الأصح] من الراتيتين وهو رواية الحسن من أبي حنيفة رح لأن الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال اليحار وقال عبد رح

عليه نفقة خادم كافي المحيط [ولا يفرق بينهما] أي الزوجين [بمعجزة] أي بصحب معجز الزوج [منها] أي النفقة هي مأكل وملبس ومسكن فلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لأنه من اصول حلاله وهي مقدمة لمن ديونه وقبل بيع ما سوى الأزار إلا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال المرحعي ولا يباع عمامته كافي المحيط [وتوسر] أي بامر القاضي أي بما يعجزه عنها بقرينة العطف [بالاستدانة] أي باستقراض ما فرض القاضي لا جلهما عليه من النفقة [عليه] أي على الزوج ليمودي عند اليأس كما ذكره المصنف رحمه الله بهر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الأصح كما يأتي بالأصح ما قال المصنف أنه اشترى بالنسيئة لتقصي من مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما إذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فإنه لا يرجع إلا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه إشارة إلى أنها لو امتدانت بفرض الغرض لم يرجع عليه كما في النفقة وإنها لا ترجع عليه إلا بالنصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الأئمة إن بنتها كالنصرم بها فلو لم تنول ترجع بها كما في الزامدي والاحتفاء مغير إلى أنها إذا امرت بالاستدانة ولم يدنها أحد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال القاضي رحمه الله إذا عجز عن إيفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي المانع نفذ قضاءه عند الكل وإن فرق القاضي المجني بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا إذا كان الزوج حاضرا فلما إذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رحمه الله معاجضا استحسنوا أن ينصب القاضي نائباً شافعياً فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز أي نفقة زوجته نفقة العمار [لعمارة] أي لأجل عمارة أي وقت عمارة [فايسر] أي صار ميسراً [نم] القاضي بالفرض عليه [نفقة عمارة] أن طلبت [الزوجة نفقة اليسار] فيعتبر حاله في كل وقت كافي الكافي وغيره وفيه رمز إلى أن من فرضت لعمارة ثم امرت بمنفقة عمارة أن طلبت لأنه إذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اغتار ما ضعفه في السابق فإنه اعتبر حالهما ثم وحاله معاً كالأصح [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة أو ملبسة [في مدت ماضت] ولم تسلم إليها أما بعجزه أو تمنته أو غيبته بالحبس أو غيره [ألا إذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة أولاً [أدرياً] بغير معلوم منها كل شهر أو ستة فإن ولايته عليه أقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة أو المرعية [لما مضى] من زمان الفرض أو الرضاء [أما دأماً حينئذ مات أحدهما] بعد أحد هذين [أزطلقها قبل قبض] من الزوج شيئاً منها طرف الفعلين [سقط] بالمرث أو الطلاق [المفروض] بالقضاء أو الرضاء من النفقة لأنها صلة حافظة بأحدهما قبل القبض كالمدة وفي عزارة المكتبين أن المفروضة لا تسقط بالطلاق على الأصح وفيه إشعار بأنها لو لم تمنح بأحد ما تسقط بالطريق الأول كما في المحيط [ألا إذا امتدانت بامر القاضي] فإنها لا تسقط بالمرث والطلاق



وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت ورايتان والصحيح انها لا تمطط في المحيط [ ولا يسترد ] عند الخيفين [ معجلة ملة ] اي نفقة عجلت في اداؤها للدة [ مات احدهما قبلها ] اي قبل مبني تلك للدة فلم يرجع الزوج عليها ولا ملئ تركتها بنفقة ايام خاليه من الزوجه وقال محمد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تمتد بلا خلاف وعنه تمتد نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط [ ونفقة عرس القن ] الماذون بالزوج [ عليه ] اي القن والعرس اهم من الحرة والمكاتبه وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يغرط البيوتة بموجب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المذبر والمكاتب تغليبا لانهما يرديان النفقة من كسبهما كما في المحيط [ ويباح القن ] لا غير [ فيها ] اي في النفقة الفروضة او للرؤية الا ان يغديه للملك او يموت او يقتل [ مرة بعد ] مرة [ اخرى ] فاذا اجتمع عليه نفقة محصاية مثلا يبيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وحوها بمضي الزمان فمضي حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صوّره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلا فيبيع للمحصاية وهي قيمته والمختري يعلم ان عليه دين النفقة يباح مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستتبط منه ملئ انه ينبغي ان يحق ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المختري على علم البائع ولا يردن شيء منه فكيف يردن الباقي من المختري [ و ] يباح [ في دين غيرها ] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [ مرة ] و بقي شيء منه اخر الى العتق [ ويجب ] عليه [ سكنها ] اي اسكان زوجته [ في بيت ] اي في مكان يصلح ماوين للزمان حيث احب لكن بين جيران صالحين ميمما اذا كان ممن يتهم بالانكاح [ ليس فيه احد من امله ] من الضرة او ذي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تمكن مع مرتها [ وام ولدة ] كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزاهدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحدة بيتا فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملقط كره وطيهما وفي البيه نائم او مغمي عليه او صبي عاقل [ و ] لو كان ذلك الاحد [ ولدة ] اي ولد الزوج [ من غيرها ] اي الزوجه لمعاداة بينهما غالبا [ الا برضاها ] اي بان ترضي ان يكون معها من امله لانه حقها [ وفي بيت ] مفردة معين [ من دار ] للزوج مشتملة ملئ بيوت [ له ] اي لذلك الببت [ خلق ] بالتجريك ما يخلق ويفتح بالفتاح [ كفافا ] لحصول المقصود وفيه رمز ان انه اذا جمع بينهما وبين مرتها او احد من امله في دار فيها بيوت وعطي لكل واحد بيتا سليمة ليس لها ان يطالبه مكانا آخر رائي انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [ وله ] اي الزوج [ منع والديها وولدها ] وشبههما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره في غير ذلك الزوج وليس بصفة والا بلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [ من الدخول عليها ] لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له مانع من ملك الغير [ لا من الاطراف اليها ] عطف ملئ

من اول لفي الجنس اي لا منع منه اول لفي اي لا يمنعون من النظر ومن الطن ان التقط يريس  
له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [ و ] من [ كلامهما متي ] اي في اي وقت [ شاذ ] اذ لا مرفيد  
والمع قطعية الرحم وقيل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية  
[ وقيل لا يمنع من الخروج الى الرالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة ] اي جمعة ايام كما  
في الهداية لكن في فاضيلان ان اهله لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع من البيتوتة و به  
احل مشائخنا وعليه الفتوى [ و ] كذلك لا يمنع [ في ] الدخول والخروج الى محرم [ غيرهما ] كالحالة  
والعمية [ كل سنة ] لا كل شهر ملن ما قال ابن مقاتل وبالأول يقتضي كما في فاضيلان [ وهو ] اي ما قال  
صاحب القيل [ الصحيح ] كما دل عليه كلام فاضيلان [ ويقرب ] القاضي [ نفقة مرس الغائب ] من البلد  
سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في النية وينبغي ان يفرض نفقة مرس المتواري في البلد و يدخل  
فيه المفقود [ و ] نفقة [ طفله ] الذكر والانثى [ وابويه ] لا دينهم وغيرهما ولا نفقة غيرهم من الاقارب  
كالأخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [ في مال له ] اي الغائب  
ثم بين المال فقال [ من جنس حقهم ] النفقة كالأكل والملبس او قيمتهما كالنقدين والتبر فلا  
يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعرض والعقار كما يأتي ثم اكد ما قلنا فقال  
[ فقط ] فيفهم ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس  
كما ذكرنا [ عند مودع ] طرف له او حال [ از مضارب او مديون ] والوديعة اولى من الدين في  
البداء بالانفاق كما في فاضيلان وفيه اشعار بأنه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم  
بالنكاح وحلفتها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند أبي يوسف رح خلافاً لأبي  
حنيفة كما في الخلاصة [ ان قر ] المودع او المضارب او المديون [ به ] اي مال الوديعة او المضاربة او الدين  
[ وبالنكاح ] في نفقة العرس والنمب في البواني كما في مفقود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق  
للقائمة [ او علم القاضي ] عطف ملن اخر [ بذلك ] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنمب  
فان علم ببعض من الثلاثة يهرط اقراهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية فمن الطن  
الاشارة الى المال الزوجية [ وحلفتها ] اي العرس [ انه ] اي الغائب [ لم يعطها النفقة ] بان قالت  
( بالله ما استوفيت النفقة ) كما في فاضيلان [ ويكفلها ] اي يأخذ القاضي من العرس كفيلاً بالنفقة في قولهم  
لعلمها اخذتها فاذا رجع واتام البينة انه خلفها مالا او حلفتها نكحت رجع على الكفيل أو العرس واذا  
اترت بأخذها يروح عليها فقط كما في شرح الطحاوي [ لا ] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم  
[ بأمانة بينة ] منها [ على النكاح ] اذا لم يعلم والقرآن يكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر  
في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يحك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظم وذكر في العمادي  
انه اذا أقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه

في الطفل واخويه كما في النظم وقد اشرنا اليه [ولا] يفرض بطلبها [ان لم يخلف] الغائب [مالاً] في منزله ولم يعلم النكاح [فاقامت] العرس [بينت] على النكاح [ليفرض] القاضي النفقة [عليه] اي الغائب [وبامرهما] اي يامر القاضي العرس [بلاستدانة] عليه [ولا يقضي] عطف لمن لا يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينت لا يقضي [به] اي بالنكاح لمن ما قال العلماء الثلثة لان في هذا قضاء على الغائب [وقال] زفر يقضي بالنفقة [اي بموجب ادائها] وبامرهما بالاحتدانة عليه فان حضروا اثر بالنكاح قضى الدين فان انكر كلهما القاضي اعادة البينة فان اهدت فيها والا امرها برد ما اخذت كما في المحيط [لا] يقضي [بالنكاح] بالبينت مدته في هذه الصورة [وعمل القضاة] بالتخفيف اصلها قضية جمع فاض [اليوم] في زماننا [على هذا] اي قول زفر روح [للحاجة] اي لضرورة الناس اليه [ولمطلق الرجعي] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فيجب انما معتدلة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا امتنع ام ولده الا ان في الاحتراز منه لا يحتاج الى ذكر لمطلقة كالغن [و] مطلقة [البائن] واحدا او اكثر بلا موص فلا نفقة للمعتلعة وان لم يفترط في العقد وقالا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [و الفرقه بلا معصية] صادرة عنها [كخيار العتق والبلوغ] ووطي ابن الزوج ايهاا مكرهه كما في النهاية [والتفريق لعدم الكفاية] النفقة [اي للأكل والملبس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة للأكل واللام مشير الى انها غير مقدرة فانها ما يكفيها من الوصف كما في المحيط [والمكسبي] اي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلوتسكن زمانا وتخرج زمانا كانعا فأعرة فلا تمتنع النفقة كما في قاضيهان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا برأها بيتا في العدة سواء كانت البينة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر المشيد انه اذا برأها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط وتقدم المحدث للتخصيص واليه اشر بقوله [لا] نفقة [بعندة الموت] اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للحامل النفقة في جميع الاحال كما في المهورات [ولا] الفرقه [معصية] صادرة منها [كالردة] اي ردتها وان رجعت عنها [وتقبيل ابن الزوج] اي تقبيلها ابنه او اباه بصورة الزنا به طوعا والكلام مشير الى ان ردته وتقبيله انتهت بصورة وغيرهما مما هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا مكسبي في هذه الفرقه وهذا اذا اخرجت من بيته والافواجب كما اشير اليه في الكفاية [وردة معتدلة السك از البائن] مبتداه خبره [تسقط] النفقة وهذا اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرماني [لا] يسقط [تمكيتها] اي معتدلة الثلث وكذا البائن [ابنه] اي امهاته لانه لا اثر للمتمسكين [ونفقة الطفل الحر فقيرا على ابيه] الحر الى حد الكسب وحينئذ للاب ان يسلمه الى عمل وينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل ينفق عليه من ماله وفيه اشعار بأنه ينفق على الغني من ماله فان اتفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والادب لهم من المومر والمومر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط واما قائل بالحزلان حكم المملوك يأتي [ لا يفاركه ] اي الادب في نفقة طفله [ احد ] من الام و غيرها فان كان الادب معصرا والام مومرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد البصار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدل المومر وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط [ كنفقة ابوه ] فانه لا يفاركه الولد احد في نفقتها [ وعمره ] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [ وليس على امه ارضاعه ] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج و ما مواء من اعمال ككتس الببت و غسل الثوب و الطبخ والعجز والارضاع لم تورثه الا تدبينا كما في الكافي [ الا اذا تعينت ] بان لم يكن له مال والادب موسر ولم يوجد مرضعة او لم يأكل ثدي الغير وغيرها فتحجب على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مروى عن الشيعة وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ ويستأجر الاب من رضعه ] من مال الطفل بان ماتت امه فربح مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [ عندها ] اي الام لو لم ترضعه وفيه اشارة الى ان للظفر ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكنتها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ ولو استأجرها ] حال كون الام [ منكحة ] له غير مطلقة [ او ] مطلقة [ معتدة ] من طلاق رجعي [ لترضعه لم يجز ] الاستيجار ولم يستحق اجرة [ وني ] جواز استيجار المعتدة [ المبتوتة ] اي المطلقة الثلث او البائن [ روايتان ] ففي ظاهر الرواية انه يجوز وني رواية الحسن لا يجوز [ و ] لو استأجرها [ لارضاعه ] اي الطفل منها [ بعد ] مضي [ العدة ] من رجعي او بائن [ او ] استأجرها لارضاعها [ لابنه ] اي الزوج حال كونه [ من غيرها صح ] هذا الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [ وهي ] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروايتين او الام بعد العدة [ احق ] واولى [ من الاجنبية ] لان ارضاعها انفع للصغير [ الا اذا طلبت ] المعتدة او الام [ زيادة اجر ] على اجر الاجنبية فم له ان يدفع اليها [ وبنفقة البنت ] التي لا تكون لها زوج [ بالغة ] او صغيرة ولم يذكرها لاضاء الطفل فمن الظن ان الاولى ترك القيد [ والابن ] الكبير [ زمنا ] بقية الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجله كما في المذهب و اليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعتدة ولتشنج الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا اقنع بعدم وجوبها فان ثلثا منهم حسن السيرة مشغولا بالعلم الديني واكثرهم فاق شرفهم اكثر من غيرهم يحضرون الدرس حاة بتلافيات وكيفية

مرمزاً في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالصخرة والغيبة والوقوع في الناس و  
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالقي الله تعالى البغض في قلوب  
 آباؤهم وينزع عنهم النفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والطعام وهم يطلبونها ويؤذونهم  
 مع حرمة التابيع ولوعلم الحلف حالهم لحرماً الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] حص  
 من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [و به يقتضى] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [و على  
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والمذنب والمكاتب وام الولد [يسار  
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً وعن ابي يوسف يحار الزكاة  
 وعن محمد يحار الفاضل على نفقة شهر لنفسه وماله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهماً و  
 كفاً اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخفاف فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه  
 لكن يومرديان ان لا يفسح والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام  
 والجد والجدّة [الفقره] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني  
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافاً للسرعي رح وفيه اشعار بأنه لا يجبر الابن  
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب ماله يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته ومن  
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقاً [بالموتة على الابن والبنات]  
 ولو احدهما باقي البمارد عنه انه يفرض عليهما اثلاثاً والاول اظهر منه اشعار بأنه لو كان له ابنتان  
 واحدهما اكثر مالا فبالسوية وقال مائتاً انهما لو تفاوتوا في اليمار تفاوتوا فاحداً تقرض بقدره  
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [و يعتبر فيها] اي في نفقة الاصول [القرب والجزيه]  
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزيه وعلى الجمع ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزيه  
 مستلزم اذا تكلم في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اصل  
 [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنات] مع الاستواء في الجزيه والارث لانها القريب [وفي  
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ردها] اي البنات مع استواء بهما في القرب وكون  
 الاخ وارثاً لان الولد الجزء [و] على الموسر يحار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]  
 لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاعوات واولادهما والاعمام والعمات والاحوال و  
 الخالات فلا نفقة للمي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء و  
 البنين والاصهار والاباء والامهات والاعوات والاعوات من الرضاعة واولادهم والمتاخر ان يكون  
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة لابن هم وهو ابن اخيه من الرضاع  
 والاصول والفروع محتثنة من ذلك كما لا يخفى [صغيراً] او صغير [او بالغة فقيرة] او ذكر  
 ومن او امي] هو مستلزم لان الزمانة تكون في منه امي وذاهب اليدين والرجلين وذاهب

البدن والرجل من جانب الآخر وللفرج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فغير كرم وب  
سواء كان زنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشرط الفقر وكذا في الكبار  
الاناث واما في الكبار الذكرا فهو شرط مع الزمانة وفي النكاح كرمهم غير كرميين كما في المحيط  
واعلم ان المهر للزكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والآخر انه اهل للورثة فاشارة الى الاول  
بقوله [من قدر] اخذ [الارث] منه كالا او بعضا فمن له حال وعمان فمي عا بها بقدره الا اذا كانا  
معسرين فعلى الحال ويجعلان كلامي وانما لم يذكر له مال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال  
[ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا حقيقته] اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه  
لا على الوارث حقيقة [تنفقه من له حال وابن هم] موصران [على الحال] لانه ذو رحم محرم اهل  
للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس محرم فمن الظن ان الاول في السنبيل حال وم  
لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو من نوع مخالفة لنظام القوم الانا نسب  
ظاهرا [او لا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهم [دينا] كالكثير والامام وفيه اشعار بان نفقة السني على  
الموسر الشيعي مثلا كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الوالدين [والفرع] اي المولودين  
فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقى بحكم الولاد بخلاف ماثر الاقارب فانه بالوراثه  
ولا وراثه مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لاحد [على الفقر] الا لها اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين  
ولها امن موسر بمصر الابن بالانراض على الزوج ولو كانا با حتى اذا امسرحع عليه وكذا هوها الموسر  
كما في المحيط [و] الا [للفروع] المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موصرة فعلى  
الام ولو كانا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمماوك على الفقر لانه  
في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] اسم منسوب الى ذات غنى [الا لها] اي الزوجة [واما  
الاب عرض ابنه] بالحكون والحركة اي ماله النقدين والمأكول والمبوس من النقولات وهو  
في الاصل غير النقدين من المال كما في المغرب والمقائس وغيرهما [لا] بيع [عقاره] بالتمتع  
في اللغة الارض والشجر والمناخ كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية  
كانت اولا وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو من شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا  
يخصي على التمتع [لنفقته] اي نفقة نفسه احتمسابا ولا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة  
على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] يبيع  
الاب مرض ابنه مطلقا [للبن له] اي الاب [عليه] اي الابن [حواها] اي النفقة وهذا اذا كان  
الابن كبيرا هائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي و  
غيره [ولا الام تباع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي الزملي اي ما وقع في  
المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في الاقضية حواي بيع الابوين

أما في ظاهر الرواية فالإدم لا تبع [لنفقها] لأن بيع الأب على خلاف القياس [وضمن مردع أدبى لو انفقها] أي الوديعه [على أبيه] أو ولده أو زوجته [بلا أمر فاض] وقيل لا يضمن والأول هو الصحيح فإن إعطائهم بأمر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [لا] يضمن [لا يهوان] وكذلك الولد والزوجة كما أشير إليه [لو انفقا ماله] من جنس حقهما [هندهما] بوديعة [وإذا قضى] القاضي [بنفقة غير العرس] كالولد وذو الرحم المحرم [ودعت مدة] بدون الأفاق [سقطت] نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة إلا فأربدها بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه رواية أن وقيل هذا إذا كانت المدة أكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف أنه لا يصير ديناً وإنما الخلاف في الموضوع في الفتاوى إن نفقة البهي تصير ديناً بخلاف ما يرى إلا فأربدها في الظن إن بعد القضاء أو الصلح يورث نفقة ما مضى [إلا إن باذن القاضي] بعد العرض لمستحق النفقة [ولا استدانة] عليه في لا تسقط مضي المدة [ونفقة المملوك] عبداً وأما ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على ماله] سواء كان فقيراً أو غنياً [فإن أبى] الحيد عن الانفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وان عجز] المملوك [سه] أي الكسب بعد صغره أو شيبه ففي العبد والعتقة [أمر] السيد [ببيعه] وفي المديروا المولد يجبر المولى على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهد في لو فتر الحيد على المملوك في نفقته ليس له أن يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيأكل إذا كان صغيراً أو عاجزاً من الكسب فله أن يأكل وإن لم يأت له في الكسب فله أن يأكل من ماله قدر كفايته ثم أيراد هذه الرواية مع إفظ العجز في آخر الكتاب ينهي من رعاية عن الاختتام بأعانة معق الرباب \*

### \* [كتاب العتاق]

لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوما عقبه به وهو العتاق كلها بالفتح الخروج من الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة قوة حكمية يصير بها أهلاً للقضاء والشهادة وغيرهما وأيراد الاعتاق فإنه الموافق للفقهاء وقد جاء لغة كما ذكره المطرزي وهو تصرف مندوب مرضى مالك المملوك والمملوك حتى يزيل ما يوجب الفقر من النار بأزالة أثره دل عليه المعاهر من الأخبار والصحبة من الآثار وفي الزاهد في يستحب أن يعتق الرجل عبداً أو المرأة وفي الاختيار يستحب أن يكتب كتاباً به ويظهر عليه خوفاً من التجادل [يصح من حرّ] من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص وشرعية خلوص حكومي يظهر في الإدمي لا يقطع حق الغير عنه [مكف] فلا يصح من العبد والمجنون والصبي ويصح من المملوك والكافر والسكوان والمكورة وينبغي أن يشترط استقرار الملك فإنه لو اشترى الموكيل بالفرقة قريبه لم يعتق عليه لأنه انقلبت منه إلى المولى كما في وكالة الكرمان وغيره [به ربح لفظه] أي بما استعمل فيه وضعاً وشرعاً من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة

احمية او فعلية لدائمية او غيرها من قصد او غطاء فعنى لو جرت من لمانه اعتقتك و عنه انه لا يعنى  
 كما فى المحيط [بلا] حاجة الى [نية كانت حر] اي ذوت حر و التاء مفتوحة او مكسورة كلاهما  
 لمطاب البدل او الامة في حرور للماني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا اثره انه لو  
 قال لرجل زينة بكسر التاء او لا مرة بفتحها وجب حل القذف و فى المحيط لو قال لبعده انت حر  
 او لامته انت حر فقد عنى [او معتق] بفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك و اثبات العتق كما  
 يجيى [او عتق] و ينبغي ان يكون عائق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما فى الصحاح او الاعتاق  
 كما فى التهذيب [او] انت [اعتقتك] و يجوز ان يعطف على الجملة و انما عرفت لان الاصل فى الخبر  
 الافراد [او محرر] بالفتح اي معتق [او حررتك] او مولائي [او هذا مولائي] اي معتق فانه  
 يعنى وان كان مشتركاً بينه و بين التاجر و غيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالمصريح [او با مولائي]  
 او يا حر او يا محرر او يا عتق او يا آزاد الا اذا صاء به ثم ناداه ولو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار  
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انهاء كما فى الزامى و ذكرنى المحيط لوقال  
 اردت اللعب عتق ديانة و قضاء لانه و الجدى العتق مواء ولو قال لغلامه انت مولائي او يا مولائي  
 اختلف المأثري فيه كما لو قال له يامسدي اولها يامسدة و في مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا زعم  
 اولها ياكرمه لم يعنى على الصحيح و فى المحيط لوقال (توآزاد راز سنه) لم يعنى ولو قال انت اعتق  
 من فلان و عنى به هذا امر عتق ديانة لا قضاء و راصك حر و نحوه [ مثل زيد قائم و ممر و  
 فلا تساهل فيه كما ظن [مما مبر به من] كل [البدن] بيان (نحوه) اي البدن والوجه و الرقة و الفرج  
 و غيرها مما مر فى الطلاق فلا يعنى بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن  
 فى النظم قيل لا يعنى الغلام بقوله فرجك و فى المحيط من ابي يوسف انه يعنى به كما يذكر  
 و الاستنفاد لا يخلو من شئ فانه لو اعتق جزءاً شأماً كالنلت و الربع متى ذلك الجزء عنده و سعى فى  
 الباقي و كذا عند ما كما فى الاختيار [و] يصح [بكنايته] اي كناية لفظ العتاق [ان نوى] العتاق  
 و تحقيق الكناية فى الطلاق [كلا ملك لي عليك] لانى بعتك او اعتقتك و كذا فى الامثلة الخمسة  
 الانية [ولا سبيل] اي لا ملك لي عليك لان العمل بتحقيقته امنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى  
 الانسان فجعل كناية من الملك [ولا رقى] لي عليك وهو الضعف و شريعة المحرز الحكمي كما يجيى  
 [و خرجت من ملكي و خليت مملكك] و قوله [لامته قد اطلقتك] اي خليت مملكك و خص  
 الامة لانه فى الاصل معنى طلقته وان لم يستعمل فيه كما فى النهاية و ذكرنى المحيط عن ابي يوسف  
 لوقال - الف - نون - تا - حا - را - فقد عنى ان نوى [و] يصح العتاق بدون النية عندهم [بهذا بنى]  
 للعب و هذا ابنتي للامة [للاصغر] هنا بحيث يولد مثله مثله سواء كان معروف النصب او لا  
 [والكبير] عطف على الاصغر يصح عنده و اذا لم يولد مثله مثله خلاهما و احتج من على ابي حنيفة

كجاء (٥)

(٥) ولى نسخة النون و جلتا ملكاً و ما يعبر عن البدن



فقال الاتري انه لو قال لغلامه هذه ابنتي لو جاريتك هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه من  
 (٣) الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد به بالخلاف على المختلف والفرض نقل الكلام الى الاوضح وقال  
 بعضهم انه على الرئاف وهو ظاهر ولو قال هذا ولدي للكبر يعتق قضاء ولو قال له هذا عمي او خالي  
 او لها هذه صمتي او خالتي صمتت ولو قال هذا امي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال  
 هذا لحي او ابي او امي الكل في المحيط وذكر في النظم ( انت ولدي ) كذا ابني ولو قال للكبر هذا  
 جدي او الكبر هذه جدتي يعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ مما يعتق  
 بالنية خرج فيما لا يعتق وان نوى فقال [ لا ] يصح [ بيا ابني ويا امي ] في رواية الحسن  
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال [ يـس ] لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد ( يا يـا ) لم يعتق  
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية ومن ابي  
 حفص انه لو قال يا بني يضم اليه لم يعتق وبالنصب يعتق كما في التنجيس [ ولا سلطان لي عليك ]  
 بمنزلة لا هبة ولا بد [ وللفظ ] اي لا بلفظ [ الطلاق ] وكنائنه [ اي الطلاق ] مع نية العتق [ اي اذا قال  
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [ ولا يصح بقوله ] انت مثل الحر  
 او العرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحره انت مثل هذا واراد امته لم  
 تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في النهاية بخلاف ما انت  
 الا حر فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ ومن ملك ] بالهراء او الهبة او الوصية  
 او غيره والمالك اهم من ان يكون صغيرا او كبيرا مطلقا او مقيونا معلما او كافرا [ فاحرم محرم ] منه  
 صفة فاحرمه للجوار وهو ماله والمناوبة مقتضية وفيه اشعار بان يعتق بالملك قرابة قريبة كالولاد  
 ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالمحرمية ولم يعتق بعبدية كعنت العم ولا محرم غير رحم كالمحرم  
 بالزواج والصهرية [ او ] من [ اعتق لوجه الله ] اي لله نفسه او لرضاه فحصل به ثواب عظيم فانه فعل  
 المحمدين [ او للفيضان ] ولد ايليس او كل متماد [ او للصنم ] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه  
 فعل الكافرين [ او ] اعتق [ مكروها او سكران ] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت  
 بها ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [ او اضاف عتقه الى ] نفس [ ملك ]  
 او الى صبيه كقوله ان ملكتك او اعترى بك فانت حر ولو قال ذلك لمملكه فقد عتق عليه حين  
 سكت كما في المحيط [ او ] الى [ شرط ] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر فحران فعلت كذا فانت  
 حر [ ووجد ] اي للملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الشرط ولو قال انت حر متى  
 ان قلعت الدار كما في المحيط [ عتق ] المملوك في الصبر الثلث ولا حاجة الى هذه الجملة لوانه  
 الخلاف الى من لا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء غير مائة ومائة مضمون مخدوف تقلده يعتق  
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مغتمل متى عاتده على ان حلف الصغير المجرد

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعب] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنة والمديرة وام الولد نبعا [كعربي] اذا [خرج البينا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من محلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المهنري كما في فاضلخان [مسلم] ولو حكموا فيختمل المستامن كما في النظام [والحمل نتمتع اسمه] لتوجيع مائتها باستقراره في مرضه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقابلا ملك فرق بلام ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستيلاء المعتصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يرجع بلام ملك فلا يخلو من شيء فالرق عجز شومي لاثرا الكفر والملك اتصال شومي بين المملوك والمالك مبيع لخصونه فيه مانع من تصرف غيره ومباني زيادة تفصيل [و] في [العنق وفروعه] اي في فروع العنق من الكتابة والتدبير وامية الولد ولذا لو زوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كله من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المديرة المنقيدة كما في عزالة المفتين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس يتابع لأمه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما ولده ولد ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريته من ابنه وهو عبد لآخر بأذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهري \*

[فصل \* ان اعتق بعض عبده او امته كالربع او النصف او غيره] صح [الاعتاق

اي صح ازالة ملكه من ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الا من ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيرة فلم يكن مملوكا له كالحيرة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل الغائل في بنية يعقبه انقضاء الروح فالرق كالعتق لا يتجزئ والاعتاق كالملك يتجزئ ولذا قال [وسمي] اي عمل العبد وكمب وجوبها من المعايير بالكرم كعبه لعتق وقتده [فيما بقي] من ملك المولى وصرته اليه [وهو] اي لعتق البعض [لكتاب] في ان لا يباع ولا يورث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالمعابة والاعتاق ويؤول بعض الملك منه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق لو عجز] ذلك العتق البعض عن المعابة بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاعتبار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقصا من عبد فعليه حق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المصنف واعلم ان كلامه لا يخلو من شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف وعمر ر ح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان العتق

مطروح الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستمعاء منه هـ ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [ ولو اتفق شريك ] في عبد [ حظه ] اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [ اعتق ] الشريك [ الاخر ] حظه منه او كاتبه او دبره كما في الاختيار وذكر الزاهدني انه اذا دبر حظه فقل صحت وعتق بالاداء والولاء له في هذه الوجوه [ اراستهم ] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به الى العتق [ ارضمن ] الشريك الاخر [ المعتق ] حال كونه [ موصرا ] مالا مقدار نصيب الماصف من المال والعرض سوت ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يمارا محرما للصدقة ومن ابي حنيفة رح انه قال الموصر الذي له نصف القيمة مربي المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جملته والاول الصميم كما في المحيط [ قيمة حظه ] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليمار والعمار ليوم الاعتاق فلو اضر فيه ثم امر لم يحقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستمعاء والتضمين لكن لو اختار الاستمعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستمعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض المعاينة وكذا الورثة في رواية من وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستمعاء او الاعتاق وفيه خلاف الصاحبين كما في الزاهدني [ لا ] يضمنه [ معصرا ] بل يعتقه او استمعاء ومن ابي يوسف رح انه يوجع من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كاجر المدينون [ والولاء ] المبرات منه [ لهما ] اي للشريكتين يقتدر حظههما [ ان اعتق ] اي الشريك الاخر [ او استمعي ] العبد [ و ] الولاء [ للمعتق ] ان ضمنه اي الشريك الاخر قيمة حظه [ ورجع ] المعتق [ به ] اي الضمان [ على العبد ] اي صح له الاستمعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [ وقال ] في صورة اعتاق السط [ له ] اي للشريك الاخر [ ضمانه ] اي المعتق اذا كان [ غنيا والمعاينة فقيرا ] ولم ياذن بالاعتاق [ فقط ] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك الاستمعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاصل لا يتجزى [ والولاء للمعتق ] عندهما في كل الاحوال [ ومن ملك ابنة ] او غيره من ذي رحم محرم منه بالفراة او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا [ مع ] شخص [ آخر عتق حصته ] نصفا او غيره ولم [ يضمن ] حصته شريكه ولو موصرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق نصيبه والاستمعاء [ قال ] ضمن الاب حصته شريكه [ غنيا ] ومعنى ابنة فقيرا [ الا في الارث ] فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين ممة وله جارية فزوجهما احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فوزثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [ وان قال ] من له عبيد

[ لعبدية ] عنده [ احد كما حر فخرج واحد ] منهما [ ودخل ثالث فاعاد ] ( احد كما حر ) يومر بالبيان كما اثار اليه بقوله [ ومات بلا بيان ] فان بدأ ببيان الایجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الایجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الایجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالایجاب الاول وان قال عنيت به الداغل عتق ويومر ببيان الایجاب الاول [ عتق ] عندهم [ ممن ثبت ] عنده [ ثلثة ارباع ] وسعى في ربه وتسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان الایجاب عنه ما ياتي من جواب تجزى الاعناق [ و ] عتق عند الشيعين [ من كل من غيره ] وهو الخارج والداغل [ نصفه ] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالایجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداغل بالثاني الدائر بينهما وبين الثابت وعتق ربه به لانه بطل ما لا في النصف العرف لم يبق الا الربع [ و ] عتق [ عند محمد ] ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ ربع من دخل ] لان بالایجاب الثاني عتق ربع كل من الداغل والثابت عنده والكلام الزاوي في الكافي [ وان قال ذلك في مرضه ] والسهم اعني ربة وثلثة ارباع ربة عندهما وربة ونصف ربة عنده تخرج من ثلث المال اذ لم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [ و ] ان [ لم يجز وارث ] من الورثة والمال هو السهم وقسمتهم سواه [ جعل ] عند الشيعين [ كل عبد مبيعة ] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداغل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق مبعة وسهام السعاية اربعة عشر [ و ] حينئذ [ عتق ممن ثبت ثلثة ] من الاصابع [ ومن كل من غيره سهمان ] منهما [ و ] جعل [ عند محمد كل ] من العبد [ ستة ] من السهام لان حق الداغل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهام ستة وسهاما اثني عشر [ و ] حينئذ عتق [ ممن خرج سهمان ] من الاصابع [ ومن ثبت ثلثة ] منها [ ومن دخل سهم ] منها [ وسعى كل ] من العبد على المذهبين [ في الباقي ] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اصابع من قيمته وكل من الداغل والخارج في خمسة اصابع وعند الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداغل في خمسة اصابع فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزى قلت هذا اذا صادق محلا معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغيره [ والوطي والموت بيان في طلاق مبهم ] فمن كان له امرأتان وقال هذه او هذه اراحد بهما طالق ثلثا ثم طبع احد بهما او ماتت تعين ان للطلقة غير للوطوءة او الحدة ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى كما مر [ كسبح ] صحيح او فاسد وان لم يحلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كجارة [ وموت ] وقتل وتزويج [ وتذهب واستبلاذ ] وكتابة واعتناق لكن لو

قَالَ ارِدْتُ الْمُعْتَقَةَ مُدْرِقَ قَضَاءِ [ وَبَعْتُهُ وَصَدَقْتُهُ مَمْلُوكِينَ ] إِلَى الْمَوْحِبِ لَهُ وَالتَّصْلِقِ عَلَيْهِ وَالرَّهْنِ كَالصَّدَقَةِ كَأَنِّي أَنْظِمُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَكُنْ بَيَانًا وَفِي الْكُرْمَانِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ بَيَانٌ وَالتَّصْلِقُ بِمَجْرَدِ التَّصَاكُلِ [ فِي عَقْدٍ مَبْنِيٍّ ] فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا حَرِّثْهُ وَقَعَ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ بِالنَّمْبَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ عَقْدٌ الْآخَرُ لِأَنَّهَا بَيَانٌ إِذَا التَّعْيِينَ ثَبَتَ بِالْإِدْلَالَةِ كَالْتَصْرِيحِ وَالْكَلَامِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ وَالْعَقْدَ يَنْزِلَانِ فَإِنَّ الْبَيَانَ أَظْهَرَ لَا أَنْفَاءً وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُمَا لَا يَنْزِلَانِ إِلَّا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَوْجِبِ فَعَلَّ دَالٌّ عَلَى الْإِقْتِاعِ وَالَّذِي أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُمَا أَوْ رَمَاهُمَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِمَا لَكُنَّ نَاسِدًا لَكُنَّ فِي الْآخِرِينَ يُجْبِرُ عَلَى الْبَيَانِ وَتِمَامِهِ فِي الْحَبِيطِ [ دُونَ وَطِي ] لِأَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيَانٌ [ فِيهِ ] أَيِ إِلَى الْعَقْدِ الْمُبْهِمِ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَازِلٍ مُعْلَقٍ بِغَرَضِ الْبَيَانِ عَلَى مَا قِيلَ وَلِذَا حُلَّ وَطِيهِمَا وَإِنْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَقْتَضِيَ بِهِ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ لَا يَمْدُومُهَا وَإِنَّمَا صَرَحَ بِتَفْهِيمِهِ وَالْمَقْصُودُ مُغْنِيٌّ لِأَنَّهُ نَازِلٌ عِنْدَهُمَا عَلَى مَا قَبْلَ وَطِيٍّ بَيَانٌ وَلِذَا لَمْ يَحُلَّ وَطِيُّهَا وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيلَ وَالْمَعَانِقَةَ وَالنَّظَرَ إِلَى الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ لَيْسَ بِبَيَانٍ وَمِنْ أَبِي يُوصَفُ أَنَّهُ بَيَانٌ وَالَّذِي أَنَّ الْأَصْحَفَ لَمْ يَكُنْ بَيَانًا وَذَا بَلَا خِلَافٍ كَأَنِّي أَنْظِمُ [ وَالْفَهَادَةَ عَلَى الْعَقْدِ لِلْمُبْهِمِ ] فِي صَحْتِهِ أَوْ مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ [ بَاطِلٌ ] ذَلِكَ الْفَهَادَةُ وَغَيْرُ مَقْبُولَةٍ لِأَشْرَاطِ الدَّمْعِ وَالِدَمْعِ مِنَ الْمَجْهُولِ لَمْ يَصِحَّ وَهَذَا عِنْدَهُمَا أَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَمْ يَبْطُلْ لِأَنَّ الْعَقْدَ حَقُّ الْفَرْجِ وَالِدَمْعِ لَيْسَ بِغَرَضٍ وَلَا خِلَافٍ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْفَهَادَةَ مِنْ حُرْيَةِ الْأَصْلِ لَمْ يَبْطُلْ وَتِمَامُهُ فِي الْعِمَادِيِّ [ لَا ] يَبْطُلُ الْفَهَادَةُ وَقِيلَ عَلَى [ الطَّلَاقِ الْمُبْهِمِ ] فَيُجْبِرُ عَلَى الْبَيَانِ وَفِيهِ رَمَزٌ بِأَنَّ الدَّمْعَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِتَحْرِيمِ الْفَرْجِ وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى \*

### [ فَصْلٌ \* وَبَعْتُ ] الْوَادِعَةَ لِلَاِئْتِنَافِ وَالْقَاعِلِ الْمَوْصُولِ [ بَانَ دَخَلَتْ

الدَّارَ ] مَثَلًا [ فَعَلَّ مَمْلُوكٌ ] عَبْدًا أَوَامَةً فَإِنَّهُ كَالْأَدَمِيِّ يَقَعُ عَلَى الدَّكْرِ وَالْأُنْثَى كَأَنِّي الْخَيْرُ وَلَا قَالَ ضَمِيرُ الدَّكْرِ دُونَ الْأُنْثَى لَمْ يَدِينْ قَضَاءً وَلَا يَتَنَاوَلُ جَنِينَ إِلَّا بِالتَّبْعَةِ وَلَا الْكَاتِبَ وَلَا لِلْمَمْلُوكِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا أَنْ يَمَيَّنَهُمْ كَأَنِّي الْنَهَاةَ [ لِي ] لِلَاِئْتِنَافِ وَالْإِخْتِصَاصِ إِنَّمَا يَكُونُ لَشَقٍّ مَوْ مَلِكَةٍ فِي الْحَالِ دُونَ مَا يَحْدُثُ فِي لَمَّا كَأَنِّي الْكُرْمَانِيُّ وَفِيهِ تَأْمَلُ عَلَى أَنَّ التَّبَادُرَ مِنَ الْمَمْلُوكِ مَوْ الْحَالِ كَأَنِّي الرِّضِيِّ وَغَيْرِهِ وَفِي بَعْضِ النَّمِصِ [ فَعَلَّ عَبْدٌ لِي ] [ يَوْمَئِذٍ ] أَيِ وَقْتُ الدَّخُولِ [ حَرَّ ] مِنْ [ كَانَ ] مَلِكًا [ لَهُ ] أَيِ لِلْعَقْدِ بِالْكُفْرِ [ حِينَ دَخَلَ ] فِي الدَّارِ مَثَلًا مَوَاءَ [ مَلِكَةٍ ] وَقَدْ أَلْيَمِينَ أَوْ بَعْدَ [ رَحِيمٌ ] ظَوْرٌ لَهُ كَيَوْمَئِذٍ ظَوْرٌ لِي وَلِهَذَا قِيلَ أَنَّهُ مَخَالِفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْيَوْمَ مَعَ فَعَلٍ مَمْتَدٍّ لِلنَّهَارِ لِأَنَّهُ لَطَقَ الْيَوْمَ وَفِيهِ أَنَّ يَوْمَئِذٍ مَرْكَبٌ وَالْمَرْكَبُ غَيْرُ الْمَقَرِّ الْآخَرِ أَنَّ الرِّضِيَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِذَا بَدَلَ مِنْ يَوْمٍ وَفِي الْمَوْصُولِ أَنَّهُ كَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَلِذَلِكَ بَنِي الْأَوَّلِ أَوْ شَبَّهَتْ الْهَمَزَ بِالتَّوْحُطِّ فِي نَحْوِ مَعْمٍ وَكَتَبَ بِصُورَةِ الْيَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِكَلْبِي كَأَمَّا [ وَ ]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [ بلا ] ذكر [ يومئذ من ] كل ملكا [ له وقت خلفه فقط ] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [ لا ] يعتق [ الحمل يزل مملوك ] أي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [ حر ] ثم ولدت ذكرا ولو لافل من سنة أشهر لان الحمل كعض من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكور عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال كل مملوك امكعه او اني سنة فصاعدا فعلي ما يحتفيد دون ما في ملكه ولو قال سنيتة دين ديانه لا فضاءه كافي المخط [ ومن اعتق ] عبدا بكموالته [ من مال ] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [ او به ] أي بذلك المال بان قال انت اوهو حر من الف او بالف [ فقبل ] المال في المجلس حاضر او غائب بقرينة القاء [ عتق ] سواء ادعى المال او لا [ والمال ] المهرط [ دهن عليه ] وينبغي ان يراد بالمال المتعم فان العتق كالطلاق فلو عتق من غير فعلي تفصيله وفي كلمة ( علي ) اشعار بأنه لو علقه بأذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [ و ] العبد [ المعلق عتقه بالاداء ] أي اداه المال بان قال ان ادبت الي الف درهم فانت حر [ ماذون ] في التجارة دون التصدي لانها المهرضة عند الاختيار [ ان ادعى ] ذلك المال في المجلس [ عتق ] ومن ابي يوسف رح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اقسام فاعل ادعى اشارة الى ان المولى لو اعل مكانه مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بأنه لو احتقرض المال من رجل و ادعى إلى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى انك في المحيط والتباعد ان الاداء بالتخلي بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقرلون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبراه حتى يضعه في يده او تحجرة [ لا مكتوب ] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد والمولى ان يبيعه بخلاف المكتوب [ وفي انت حر بعد موتي بالف ] او عليه [ ان قبل ] العد الالف [ بعد موته ] أي موت المولى ولو بساعة [ راعته الوارث ] او الوصي او القاضي [ عتق ] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعدة فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفد ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بأنه لو قال اذا مت انت حر من الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التبدير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف رح وبأنه لو قال ( انت حر من الف بعد موتي ) فالقبول على الحيوة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ والا ] يقبل ولا يعتقه بان لم يرجع واحد منهما او وجد احد هما دون الاخر [ لا ] يعتق ولا يلزمه الالف [ و ان حرره ] المولى [ على خدمة سنة ] مالا كما اذا قال لعبد انت حر من ان تغل مني سنة [ فقبل ] العبد ذلك في المجلس [ عتق ] من حاجته [ ويخدمه ] في بته او من خارجة على وجه متعارف [ منه ] لانه معروضة [ فان مات مولاه ] او عبده [ قبلها ] أي قبل خدمة الصنة بان مات ما عتق بلا خدمة او نصف

منة مع الخدمة [يجب] عليه عند الشيخين [قيمه] اي قيمة العبد كلا في الاولى او بعضا في الثانية [و] يجب [عند عهد قيمة خدمته] اي اجر مثله كلا او بعضا فلواتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفتا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا يخلد بما بقي من خدمة السنة في قولهم كالو اعتقه ملو الف واحترقني بعصفه ثم مات فانه كان للورثة ان يأخذوه بما بقي من الف في النهاية \*

[فصل \* من] مبتدأ خبره (مدبر) [اعتق] ولو كان او مكرها [بعد موته] اي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والجنون والمعتوه ثم المدبر مبرأ مطلق من علق متقه مطلق موت الملوك ومقيد منه فاشأ رالى الاول بقوله موتاً [مطلقاً] غير المقيد به في اصلا بان ثل دبرتك - او انى حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انى حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلاكي - او اوصيت لك بربيتك - او ثلث مالي - [او] موتاً [ان مدة غلب] وكثر [موته قبلها] نحرانت حر ان مت الى مائة سنة و مثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مت الى مائتي سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي جعفر وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [مدبر] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفكر في ساقية الامور وشريعة امتاق للملوك بعد الموت بلا فضل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [لا يباع] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالباع يهوط الخيار [ولا يوهب] ولا يتصدق به ولا يهب ولا يوهن ويستخدم [ويستاجر] بالضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [والمديرة توطاً] بملك اليمين [وتنكح] ولوكرها ومهرها وارثها للمولى [وان مات حياً] بالقتل او غيره [عتق من ثلث ماله] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج و اجاز الورثة فذلك [و] ان لم يجزوا [معنى فيما زاد على الثلث] من قيمة مدبراً سواء كان ثلثيه او اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وملك باقي التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق البعاية وقد ذكر في النية ان لهم حقها [وان استغرق] اي احاط [دينه] قيمة مدبره مع مال او بدونه [ففي كله] اي فهو معنى في كل قيمته مدبراً وهي نصف قيمته قنأ وقيل ثلثا قيمته قنأ وقيل بخدمته مدة عمره على التخمين وقيل قيمته قنأ كما في فاضلخان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبير وبه يفتى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [و ان قال ان مت في مرضي هذا] او من مرض كذا او في هذا الشهر [او في هذه السنة] او اني مغرب منة فهو حر فليس مدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [مع بيعه] وسائر تصرفاته [وان] لم يبع [و وجد الشرط] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عنق] من ثلث ما له ومعني فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كذلك] المطلق ولا تظن منه ان المقبل يختص بالشرعية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار لم يقبل وان نوى الرقعة لمطلق كافي المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كملتاق البعض في التجزي عنده وعدم التجزي عندهما و اثر الخلاف فيه كما فيه كافي المحيط وغيره [واما] مبتداء خبره ام ولد فهذا شروع في الاستيلاء ومرة لغة طلب الولد مطلقاً وشرعية جعل الامة ام الولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامة كما قال [ولدت] تلك الامة [من سبلها] حقيقة او حكماً فيشتمل ما اذا اوطق الاب جارية الابن ثم ولدت [فانعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الواز كان شاملاً لما اذا كانت حاملاً فانقر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كافي المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكماً فيتناول ما اذا اوطق بشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاء احدهما فام الولد جارية استولدها الرجل يملك اليمين او الكناح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا تصير ام ولد استحساناً عندهم و تصير ام ولد قياساً كما قال زفر كنا ذكر في المحيط وينبغي ان يفهم انها ام ولد له كيلا يمتنع ولده بعد موته كافي فاضحيان [وحكماً] كالمدبرة [اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجبر على النكاح وتزوج عليها و تستخدم وتوطأ وغيرها] [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي العبد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الحوائج الاصلية كالانثى بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في فاضحيان انه لو اقرنى المولى بانها ام ولدي و' يمكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراؤه بالاستيلاء وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تصير له [ولا يثبت] من السيد [نسب ولد الامة] اي كل موطوءة يملك يمين او شبهة [الا بلحرة] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلا دعوة] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الرطخ اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعد فلا يثبت نسبها وكل ذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياءه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كافي المحيط والكلام مضرب الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبها وذا الي منتين لا غير كما في فاضحيان [لكن ينتفي] نسبة [بالقي] لضعف الفراش وعدم انه اذا حفظها ولم يعزل عنها لم ينقضها لانه لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا استبراء فولدت فعليه ان يلعنه وعن محمد انه لا يلعنه ما لم يعلم انه منه لانه لا يحل استلحاق نسب ليس منه لكنه يعتقه كافي انكافي \*



[ **فصل \* في الولاء** ] فانه لما كان محببا عن الاعتناق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيله به وهو بالغنى لغة القرابة كما في الكافي وشريعة التناصر وبموجب بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد المولادة فتفصيل بالحكم وذا غير مزبور وانما لم يذكر الميراث لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقايق وشريعة ان يعامله على انه ان جنس فعلية ارشده وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة كما في النصف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشروط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقايق [ من اعتق ] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من معلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وعلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي [ باعتق ] لكفارة او بديل او غيره لنفقه او غيره في المصبرات من اعتق عن ابيه الميت فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه [ او يفرع له ] اي الاعتناق كالنذير والاستيلاء والكتابة [ او يملك قريبه ] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالهواه او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا [ فلولاء ] اي تناصر العتاق والعتق [ لسيده ] ان كان حبا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المذهب وام الولد واما اذا اريد به الارث فبيانه ان يرث السيد (نعوذ بالله) وصار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فباتا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امته ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام ولدتهما فالولاء له في الصورتين والتكلم شامل لما اذا كان ولده كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربي عبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم صبي واشترى ذلك العبد ثم اعتقه كما في الطهريّة [ وان ] تبرأ منه [ بشرط صدمه ] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ ومن اعتق امه ] ظهر حبلا او لا [ زوجها ] لاخر [ قن ] غير معتق [ فولدت ] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها ومات ذلك الولد [ فله ] اي لمولى الامة ومعتقها [ ولادة الولد ] لان العتق ورد عليه [ فان اعتق ] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [ جرة ] اي مد الزوج ولاء الولد من مولى الامة [ الى قومه ] اي موالى الزوج اي العتق وعصبة [ ان كان بين اعتاق الامة وولادتها ] الولد [ اكثر من نصف حول ] الاحسن (نصف الحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولاء لمولى الام وفيه اشارة ما ان الولد لم يمت قبل عتق الزوج لم يجز اليةم والى انه لا ولادة للنساء كما يبيح والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجز لتقرر الولاء على موالها [ والعتق ] المذكور [ عصبة ] صبيبة [ قدام ] العصبة [ بالنسبة ] باقسامها الثلاثة [ عليه ] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [ وهو ] اي المعتق مقدم في الارث [ على ذي الرحم ] اي قوب  
لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصابات هو المعتق ثم مصبته ثم صاحب  
الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذورهم محرم ثم مولى المولاة فالاول هو الالتزام او الترك وأما الا انه  
تابع الهداية [ فان مات ] المعتق [ السيد ] او العيلة [ ثم ] مات العبد [ المعتق ] بلا وارث [ مولاه  
اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاء فان صيرورة المال  
ميراثا لا يكون الا بعد موته [ لا قرب مصبة سيده ] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا  
واحدهما ابن و الآخر ابنان فالولاء بينهم على المراء لانهم في القرب اب المعتق على السواء فالولاء  
لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذوي الارحام يورثون في زمانا  
اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ ولا ولا ] ثابت بحسب الشرع [ للنساء الا ما اعتقن ] اي لا ولاء  
معتق او عبد اعتقنه بالاعتاق او ذرعه او لا ولاء لهن في وقت الوقت اعتقنه فعلى الاول ما مرصولة  
وقد يستعمل في ذوي العلم على انه نأص في بعض الصفات فمعتق بغير ذوي العلم و من  
الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت والمختلف الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل  
منزلة اللازم [ كما في الحديث ] ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب  
او كاتب من كاتبين او دبر من دبرين او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او  
اعتقنه من اعتقنه و صورت امرأة اعتقت عبدا ثم هو اعتق عبدا ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات  
الثاني ولم يكن له وارث مراهها فولاؤه لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق و ولاء مفعوله ومعتقهن  
فاعله و صورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن منصوب او مجرور باللام  
او الباء المقدرتين اي الا لمعتقهن وفي المنية من نجم الاثمة ان بنات المعتق ترك في زمانا اذا  
لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجر وحكفي ذلك رعاية لحسن الاختتام \*

### \* [ كتاب المكاتب ] \*

لم يجعل كلاميلا في التذليل للعقاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه و المكاتب الكتابة فانه  
مصدر ميمي ليكون موافقا للباقي والعدل منها للتفادي من نوع تكرار وهو مستحب ان علم  
فيه خير اي امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في فاضلحان وقيل اي اداء الفرض  
وقيل علم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكتب كما في شرح الطحاوي [ الكتابة ] لغة مصدر  
( كاتب عبدا ) كما في الاماس والمقلمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدي من  
كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الاجاباب او النظم و لو اضرر لكان اظهر و شريعة [ اعتاق  
المملوك ] اي العبد او الامة [ هذا ] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف في التملك والملك وحاصله

ازالة الموك عن نفعه منك اليد وتخليكه الى العبد [حالا] اي في الحال وزمان العقد فيملك البيع والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهاء الموك [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل لعنق الا انها جعلت كناية من مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [ملا] اي في وقت ادائه بدل الكتابة عند عامة الماهلج وحالا فيقول ملك الرقبة ايها لكن لا يملكها الا عند الاداء كحط الخيل من ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب الموك حالا بثبوت ولايته طلب المال ومالا حقيقة للملك في البذل وانما معنى هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمنه ويكتب الموك له عليه العنق اولان فيه من حرية اليد الى حرية الرقبة واما الحط فقد لا يكتب لانه غير واجب [فان كاتب] بلفظ الكتابة وقال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرينة التعريف فيتناول المذهب وام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بأن يعرف ان البيع سالب للملك والعراه جالب كما في الكرمانى وزاد في الضمرات ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتب حتى لو ادع المال منه غيره لم يعنق ويسترد ما دفع كما في الزامدي وغيره [حال] معنوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على من لغيره كالسكران والموزون والزروع والاطهر الفساد كما في قاضيخان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين حلولا) اي وجب ولزم كما في المغلوب [ارمنجيم] اي مغرق في الاداء والعرب تسمي المغرق منجما كما في التهنيت وقال الراضب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال نجمت عليه اذا اوزعته كالك فرفضت ان تدفع عند كل طلوع نجم نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير الدفع كما قوله [او مؤجل] اي معجل له اجل وهو المدة للضرورة للمع كفى للفردان وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولا كالحصاد جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزداد عليه (ان ادبت فحز وان عجزت فحق) خلافا للشافعي وح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [وقال جعلت] لازما [ملك الفاء] من الدراهم تقدم للفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله [توديه لجهوما] اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه وقال [اولها] بالنصب اي في اول النجوم [ككدا] اي خمسمائة مثلا [واخرها ككدا] اي خمسمائة [فان ادبته فانت حر وان عجزت فحق] اي فانت مبد وانما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متققا والا فالاول كاف عندنا كما مر وبه صرح الكرمانى [وقبل العبد] المال عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة ولزم المال بالتبليغ وقال بعضهم انه يندب حط بعضه كما في شرح الطحاوي وغيره [وخرج من يده دون ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر لينفرد مسائل الاولى على القيد الثاني والباقي على الاول الا ان الفاء اولي حينئذ في قوله [وعنق] للكاتب كله لبغاه للملكية [مجانا] اي بلا بدل قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا للمريض فان تصرفه يعتبر من الثالث [وغرم]

اي همن [ العبد المعقر ] اي مقدار مهر مثل المكاتبية او مقدار بدل اجازتها للطريق لو كان  
الاحتياج مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاء المصريات [ ان وطى مكاتبته ] لانها عرجت  
من يده [ و غرم [ الارش ] اي دية الجراحة ] ان جنى عليها او طلى ولدها اي جرح احدهما  
[ او غرم المثل او القيمة ان جنى على [ مالها ] اي اتلفه وكذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في  
قاضيخان فالاولى تذكير الضمير ليبدل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهوم بخلاف العكس [ وصحت ]  
الكتابة و اما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [ على حيوان ذكر جنمه ] كالعبد و  
الحيار [ نقط ] اي لا نوعه كالتركوي والهندي ولا صفته كالجيد و الردي [ ويؤدى ] المكاتب  
[ الوسط ] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [ او قيمته ] اي الوسط في العبد او يعمد دينار  
عنده و على قدر غلاء المعرو و رخصه عندهما ولم يقل ربي غيره بهي ولو كان بهي على مال منقروم الا انه  
مجهول الجنس او القدر فيعقد على القيمة و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على شعر زر حنطة مع بيان  
المقدار ادى الوسط كما في المحيط [ وفسدت ] الكتابة واقعة [ على قيمته ] اي قيمة العبد لاختلاف  
المقومين فلا يعمد لكن يعنى بأداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان  
اتفق اثنان على شئ فهو القيمة و ان اختلفا بان يقرم احدهما بالالف و الهجزة و يعفقه يعتق  
بأداء الاقصى و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على ثوب ففسدت كما في المحيط [ او ] على [ حجر ] اي نفسها  
او قيمتها [ او غنير ] و هيرهما مما لا يتقوم به [ من اللحم ] فلو كاتب ذمي مبداه العاهر على  
نحو الخمر المعلوم المقدار جاز و فيه اشعار بأنه لو ادى الضمير عتق وهذا ظاهر الرواية و من الطرفين  
انه انما يعتق به اذا قل ان اديتها فانت حر وعند زر لا يعتق الا بأداء قيمة العبد وعند ابي يوسف  
ان ادى المفروطة او قيمة العبد عتق لما في الهداية من اداء قيمة الخمر مفكلا كما في الكافي و ذكر  
في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بأداء الخمر بل بأداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد  
الغامد كالصبي الصحيح [ وصح للمكاتب ] كلوله و عبده و امته [ البيع و الفراء ] ولوبغين  
فاحش عنده و اما من هذا فلا يحسم به و الحداية فيهما على هذه الخلاف فيصيان بالغبين الحيير  
ولو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المهارية و العرقية و الاجارة و الاحتياج و الاستقراض و  
الايضاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهنال و الاستمارة كما في المحيط [ و البقر ] وان شرط علمه  
استحسانا [ وانكاح امته ] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بأنه لا يجوز  
انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينفذ ولا انكاح امته من عبد و من ابي يوسف انه  
يجوز كما في المحيط [ تتابة قته ] خلافا لزر [ وله ] اي المكاتب الاملى [ ولاؤه ] اي المكاتب  
الاملل [ ان ادى ] الاسفل بدل كتابته [ بعد عتقه ] اي الاملى لانه صار حر [ ولده ] اي  
الاملى ولاؤه [ ان ادى قبلاه ] اي عتقه [ ولا ] يسمي [ تزوج ] بنفسه و بالتوكيل الا بأجارة العبد

فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على الكاتب كما مرفى النكاح [و] لا [هـ] ولو بعوض [و] لا [تصلقه الابيض] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يترومع فيه الناس كما في الكرمانى وفيه اشعار بانّه لو اهدى بطعام اودعى اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط [وتكفله] بالنفس والمال و في المصبرات لو كاتب مبدية كتابه واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [راقراصة] لانه تبرّع لم يدخل تحت الكتابة و ينبغي ان يجوز باليسير كالهبة [واعناق مبدية ولو مال و] لا [بيع نفس مبدية منه] اي من هبة لان فيها امقاط الملك و اثبات الدين على الفلاس [وانكاحه] اي عبدة كما اشير اليه [و الاب و الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالكاتب] حكما فبملاك كناية منه وانكاح امته لا اعتاق مبدية ولو مال ولا بيع عبدة وانكاحه [واذا عجز من نعيم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [وجه] كدين و مال ولو في سفر [مبصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يحجزه] من التعجيز اي لا يجعل [الحاكم] والقاضي بتعجيز المكاتب بل يهمل [ان] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة وامهال المدين المقر ليضمو المال اذ يبيع مينا في يده وامهال المرتد كما في الكافي [رالا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يحجز حتى يتوالى لجمان و الاول هو الصحيح كما في للمصبرات [وتفسخه] اي نسخ الحاكم الكتابة وان لم يرش المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسخها [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضا] اي للكاتب وفي نسخه بدون رضا روايتان وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يحجز نفسه بلا رضا السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه عند بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا بان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مفعول بان الرق يزول بمقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ارادته كما حققنا ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان لرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام فلو قيل بخلاف المضاف هو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من الاكتساب ملكا [لسيده] ملكا موكدا عند ابي يوسف و ملكا مبدية عند عبد لله ولهذا لو اجر المكاتب امة ظميرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرمانى [فان مات] متجاوزا [من] اداء [وفاه] اي مال يغني بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم نفسه] الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاه تنفس حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا ينفسح بدون الحكم كما في الصغرى واعلم انه اذا مات من وفاه وعليه دين بدين الاجنبي ثم بدين المولى ثم بدين الكتابة كما في المحيط [وقضى]

البلد [حينئذ] [من ماله] الذي لم يتعلق به دين [وحكم بموته] اي المكاتب [هرا] في آخر جزء من اجزاء حيوته عند الاكثرون ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً قابلاً للعقوب كما يقدر للولي حياً مالكا معتقاً كما في الكرمانى [و] حكم للوارث ميلا كان او غيره باخذ [الارث] اي الميراث والهمزة بدل من الواو [منه] اي من المكاتب والاكثفاء مفعول بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البلد بين الورثة لا غير كائى المحيط [وعتق بيته] اي حكم يعتق اولاده ذكررا او انثا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قتل [ولذا في] وقت [كتابته] لا قبلها فلا يعتقون [ار] قتل [شراهم] اي ملك والديه و مولوديه بالفرار وغيره من احباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك فيورهم من امرأته وصائر ذي رحم منه منده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما فيورهم فلا يدخلون منده استحسانا ويدخلون مندهما قايما كما في المحيط [ار] عتق ابنه قتل [كوتب] للمكاتب [مورابنه] حال كونه [صغيرا او كبيرا مرة] اي بكتابة واحدة فانهما جعلوا كشخص فهو معطوف على عتق بيته وابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تصامل فيه كاظن [وطالب] اي حل [لميله] الغني [ان ادى] المكاتب [اليه] شياً [من صدقة] اي زكوة او غيرها [فيجز] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الحبث في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يوسف ولتبديل الملك عند عهد كائى الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ولا ينفخ] الكتابة [موت السيد] والابطال حق للكاتب [وادى] المكاتب [البلد الى ورثته] اي وارثه الكبير دومي الصغير [على نجومه] اي على وجهه وقع العقل عليه من النجوم [وان] اعتقه بعضهم لا يصح [لنقله نصيبه لتوافق الاعتناق على الملك والمكاتب غير مملوك لاحد] [وان] اعتقوه [جميعا] او متفرقون [عتق مجانا] استحسانا لانه جعل اعتاقهم احقا للبلد الكتابة لا قايما لما ذكرناه والبراء والهبة وما في معناه كالاعتناق حكما ولا يخفى ما يرواه من وجه حسن الاختتام \*

### \* [كتاب الايمان] \*

مقب الكتابة بها لما بينهما من المرافقة في المخافة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان جميع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في عمدة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها ولذا جمعت مع حلف رحمة دون سائر الكتب وشريعة ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما صمي به لانهم يتماثلون بامانهم حاله التحالف وهو على ما في المحوط والتحفه وشروح الهداية وغيرها قصمان فعم وجملة شرطية صياني تفسيرهما فمن الظن السوء ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند الجمهور

هيءاً في زماننا لعلنا مبالاة الناس بالقسم الاول ولا يكره الحلف به اتفاقاً وان كان تقليده اولى  
 كافي انكالي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم  
 اشيع مع الاثرية ابتداء به فقال [وهي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال [ثالث]  
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد أكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكسر  
 اللام او مكسرتها يمين يرفخ بها العبد ثم صمي به كل يمين كافي المفردات والرداد به المعني  
 المصدري اي حلف الحالف بالله [ملئ فعل] مفتوح الغاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح  
 النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمفسر  
 المحمور الا انه معني المفتوح فانه وان كان لغة اسم للامر للترتب على المعني المصدري وعرفا اسم  
 للفعلين اشتراكا كضرب وضرب الا ان الاسم يحتمل معني المصدر كما تقرر [اورترك] اي علم  
 فعل [ماض] حال كونه الحالف [كاذبا] كذباً [ميدنا] او كذب عبد وكونه حالاً من فاعل  
 كاذباً كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمداً كان او سهواً الا انه لا ياتم بالسهو  
 وهذا هو المفسر لكن في الكرمانى والمتصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون  
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة المجردة لانها الموصوفة بالكذب والى ان  
 تلك الجملة وجب ان تشمل على المعاني المثبت او النفي فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما  
 خص الماضي وقد وصف بالجمال لانه اكثر وقوعاً وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم  
 واليمين اما تتعقد بعد الفراغ منه ففيه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه  
 كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقرينة ما ياتي من  
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد ادرج فيه الحال كما ذكره [فموس] اي يمين فموس  
 ويجوز ان يضلف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من التلذذات وقال المطرزي  
 ان الاضافة خطأ لغة وصحاحاً والغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء صحت به لانه يدخل  
 صاحبه في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبسوط  
 والكرمانى وغيرهما انه يمين مجازاً كجميع البحران اليمين مفروق وهو كبيرة محفة  
 واعلم انما ذكره ام مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [ياتم] صاحبه [به]  
 اي بذلك الحلف ولا يرفع الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع العفارة بخلاف  
 للمعقودة [و] حلقه عليه [غاناً] وقيل انه عطف على (عمداً) ملئ تقدير كونه حالاً من فاعل  
 (كاذباً) وفيه اند على تقدير التعليل محتلزم لاستدراك قوله وهو ضده ولو تركه وقال عامداً  
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك للماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة  
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتفاهه بالحق ليس لذاته كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالباً

في الأقوال والحق في المعتقدات [وهو] أي الفعل أو الترك [صـ] أي لا يطابقه الواقع [لغو] صائغ لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزماني من ابن عباس هو اليمين في الغضب رثي الاختيار من أبي حنيفة أنه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المصنوعات أنه غرض عندنا ومثال اللغو في الماضي والجال أن يقول والله ما دخلت الدار و أنه زيد طائفاً أنه كذلك وقد كان بخلافه وفي المحيط لو أراد رجل أن يقوم لأمر فقال ( بالله أكره فيري ) فقام لا يلزمه كفارة لأنه لغو من الكلام [يرجي عفو] أي ترك عقوبة لأنه لم يتعمد الكذب و إنما لم يقطع باللغو متابعة لحمد في المبسوط ولأنه غير منصوص فلا يعتد كونه مراداً [أو] حلف [ملى] فعل أو ترك [آ] أي مستقبل آراء زمانه [يتعدى] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين و يسمى منعقدة أيضاً لتوثيق الحالف أياها بالقصد والنية [وكفر فيه] أي في المنعقد من الأيمان [نقط] دون القموس واللغو وهذا تصريح بما أشير إليه [أن حنت] في يمينه بالكسر أي نقصها وآثم فيها والحنث الذنب العظيم كأي ملاق الطلبة ونبه إشارة إلى أن الكفارة لم يعتبر إلا بعد الحنث و أن أنه يحتمل أن يكون البر والحنث ولجهن كما ملق فعل الفرض وترك العصية وبالعكس وأن يكون الحنث غيراً من البر كما ملق هجران للعلم وغيره وأن يكون البر غيراً كما ملق المباحاة كأي الاختيار وغيره [لوسهوا أو كرمها حلف أو حنت] أي وجب الكفارة وأن كان الحلف أو الحنث بطريق السهو أو الإكراه كذلك ذكره المصنف وفيه رمز إلى أن سهواً وكرمها تميم متقدم على عامله إلا أن تقديمه غير جائز على الأصح و إلى أن كرمها بالفتح فإنه بالضم الكرامة والسهو كالنميان في اللغة الغفلة وذماب القلب إلى الغير كما في القاموس واما عرفاً فالسهو قسم من النميان فإنه قد انصرف العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء و يسمى هذا ذمولا وسهواً و بحيث لا يتمكن منها إلا بعد تجم كسب جديد و يسمى نسياناً عند الحكميم كأي التلويح فالأولى ذكر النميان وأن علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الأولى و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند إرادة غيره و يسمى هذا خطأ كما في المتنصفي [والقسم] بفتحين اسم من الأقسام و عرفنا جملة مؤكدة تحتاج إلى ما يلصق بها من اسم دال على التعظيم و يسمى بالمقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جوار القسم فهو الحلف من اليمين والحلف الثاملين للفرطية الآتية و لما كان المقسم به شريفاً في نفسه قال [بالله] أي يلصق باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الأكثرين و قال بعضهم أنه في الأصل صفة انقلب علماً وفيه إشعار بأن باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر القدوري أنه يمين مع النية وعن محمد أنه يمين مطلقاً كأي المحيط والإطلاق دال على أنه يمين وأن كان مرفوعاً أو منصوباً أو ما كننا لأنه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطأ في الاعراب غير



مائم كما في النهاية [ او باسم ] هو عرفاً لفظ دال على الذات والصفة معا فأنه اسم على رأي [ من اسمائه ] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحاً نحو بك لا فعل على كافي الاختيار وغيره [ كالرحمن ] فانه لم يمتعمل في غيره [ والرحيم ] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يميناً بلانية والاول هو الصحيح كافي المحيط والكلام مغير الى انه لو قال والله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله والرحمان والرحيم والعزیز والحكيم فكل منها يمين علىحدة و منه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [ والحق ] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة حلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يميناً وفيه خلاف صيائي [ او بصقة ] هي مرثاً مصدر ممكن الاشتقاق [ يحلف بها ] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهي احتراز عما يحلفون بها من نحو الالباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [ من صفاته ] تعالى ذاتية او فعلية وقال مسايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن الا لا يجوز وصفه بصفة والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [ كعزة الله ] اي غلبته من حد نصر اولهم النظم من حد ضرب اولهم الخط من منزلته من حد علم [ وجلاله ] اي كونه كامل الصفات [ وكبريائه ] اي كونه كامل الذات [ وعظمته ] اي كونه كامل الذات اصاله وكامل الصفات تبعاً [ وقدرته ] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والتركيب بحسب الدوامي [ لا ] يلحق القسم [ بغير الله ] فانه حرام من ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذباً اذهب الي من ان احلف بغير الله صادفاً وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلاثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في انكفاية الشعبي فما اقم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرهما ليس للعباد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف ( بجان ودمرو ) فان اعتقد انه حلف والبر به واجب يكفر وقال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال بحيوتي وحيوتك وما اشبهه كما في النهاية وذكر في النية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [ كالنبي والقرآن ] ومروءة منه والمصحف والغرائب والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [ والكعبة ] كل ذلك لان العرب ما تعارفوا يميناً كما في شرح الطحاوي [ ولا يصفة ] من صفاته تعالى [ لا يحلف بها مرثاً ] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاوي [ كرحمته ] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [ وعليه ] صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ ورضائه ] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مراداً له تعالى ليس مرضياً عنده لانه يعترض عليه ويؤاخذ به [ ورضيه ] اي انتقله وكرمه معاقباً لمن عصاه وقال ابو حنيفة انهما صفتان له

تعالى بلا كيف [ د سخطه ] اي انزل عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة في  
المفردات [ وعذابه ] اي عقوبته وقال الراغب هو الاتجاع الشديد [ وقوله ] مبتداء خبره قسم بعده  
[ لعمر الله ] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره منصرف هو قسمي او ما اتم به فهذا يجري مجرى  
قوله اتممت بعمره واذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموماً او  
مفتوحاً ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم  
لمدة مارة الزمن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصف الله به ولما يرصف بالعمر وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبرأ بل  
يجب ان يحدث فان البر فيه كغفر عند بعضهم كما في كفاية المعجب [ وايم الله ] بفتح الهمزة و  
كسرهما مع ضم الميم مقصور ايمن الله بفتح الهمزة وكسرهما وقد يقال ميم الله بقلب الهمزة  
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرهما ولا يستعمل مقصور  
اليمين الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلياً لكثرة الاستعمال  
تخفيفاً ومفرد كانك عند سيبريه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى اللذهيين مبتداء خبره  
منصرف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الخمس والضحى  
او اليمين الذي يكون بامائه تعالى فهو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند  
البصرية [ وعهد الله ] بالجر بواسطة حرف القسم كذكره للنصف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم  
يجز جره والحكاية بعيدة جداً على ان النصب جائز على اضرار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء  
اي اقم هذا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه في المحيط ان المعنى موجب يمين الله و  
يجوز ان يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الوثيق  
الذي يلزم مراعاته عهداً وهذا الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرع كالتنذر وما يجري مجرى ما  
[ و ] ذمته [ ميثاقه ] وبالميثاق هو عقد مركب يميناً وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط  
ان ( يذرتهم وحمهم كدم ) مراد في اليمين [ واقسم ] واعظم [ واحلف ] بكسر اللام ومن عهد لوقال  
البتة لا احلف كذا يميناً كما في المحيط [ واشهد ] اي اقم لجريه مجرى الحلف [ وان لم يقل ]  
مع كل من التثنية [ بالله ] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميناً [ وعلي نذر ] وهو ان توجه  
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين  
كما في قاضيخان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئاً بعينه والا فليس بيمين ولهذا رجب عليه  
الوفاء كما يجي [ او ] علي [ يمين ] معناه ( بري سرگند است که اين کار نهم ) وهو يمين ايضا كما  
في المحيط [ او ] علي عهد لا [ عهد ] لي او ملي عهد كما في النظم [ وان لم يصف ] هذه الالفاظ [ الى الله ]  
لم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قال لله علي يمين وهو يريد ان

يرجى بها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس بيمين كما في المحيط [وان فعل كذا] اي بان دخل الدار مثلا [فهو كافر] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل للمباح حرام علي لانه علقه بالكفر [وان لم يكفر] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [علقه بيمين] بان يجعل الفوط لفظا كان مثلا فانه لنصرويته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر [او آت] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لعبر فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنيف يكفر لانه لما اقام على الحنث لرسول بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مفقودة بجملته لم يكن يميننا جزاءها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يميننا لانه تكفير لا اختيارى الذي لبس بيمين و لانه مقيد بالرأى والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تقييد وكذا لو قال انت طالق هذا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدشول (في) صار بمعنى الفوط كما في المحيط [وسرگندى خورم] بخلاف قسم اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال (سرگندى خورم بلاق) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال (سرگندى خورم بدون بخلاف) او قال (سرگندى خورم) لم يكن يميناً وليس كذلك بخلاف ما لو قال (سرگندى خورم) فانه احوال ان صدق حنث والا فلا شيء عليه كما في المحيط [وحقا] لا فعل كذا لم يلح في شيء من الكتب وقد اختلف للمأخوذ فيه ومعناه لا محالة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المصنفات الصحيحة انه ليس بيمين وفي فاضلخان الصحيح انه ان اراد به اهم الله يحكون يميننا [وقد الله] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على مباداة من العبادات كما في المحيط ومن ابي يوصف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين العفلة اي الدنيات وفيه اشارة الى ان يحق الله يمين وذا بخلاف كما في فاضلخان والى ان يحق رسول الله ليس بيمين وذا بالاتفاق وكذا يحق الكعبة والاعلام والقران والمجاهد كما في النظم [و حرمة] اهم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [وسرگندى خورم بخلاف] ليس بيمين لانه وعد وفى المحيط انه يمين [يا] سرگندى خورم [بلاق ذى] والاحسن (لو) مكان (يا) الا انه راضى تناسب الطرفين [وان فعله فعليه فضبه او مخطئه اولعتنه] اهم من اللعن وهو ابعاده من رحمة في الدنيا بانقطاع التوفيق وفى العقوب بالابتلاء فى العقوبة كما فى المفردات وهذا فى حق الكفار وما فى حق المؤمنين فاصقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما فى كراهة الكرمانى وغيره [او انا زان] اي ان افعله فانا زان [او سارق او غارب خمر او آكل زنا] اودم او ميتة او خنزير [لا] يكون حراما و يميننا غير لحنقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة تعال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تحققت عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد  
فامتناعه معلقا بالضرورة والى فلا والتبادر ان لا يفصل بين القسم به وعليه ولو كان الفصل مكنته  
فلم حلفه وقال قل (يازد) فقال (يازد) ثم قال (كرد زآدينه يائي) فقال (كرد زآدينه ياييم) فلم يانه  
قالوا لا حنث ما به كافي فاضيعان وكذا في الخلاصة والكبريت والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثيرون  
من المسائل [ وحروف القسم ] اي حرفه [ الراو الباء والتاء ] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر  
استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالله والامانة  
تفريق الى الانحصار منها اللام المختصة بالله في الامر العظيم بمعنى الباء ومنها من يكسر الميم  
وضمها المختصة بربي كافي الرضي والى انها موصوفة للقسم وما وضع له الايم كافي الكشف  
[ و بصور ] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كافي الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي  
الا انه بلا قرينة [ ك الله ] اي اسم بالله لا [ افعله ] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد  
اسقاط الباء مجزور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه  
الحركات الثلاث والسكون فيه عند ذكرها وفي الله وقيل لم يكن يمينا الا اذا كان مجزورا ولو  
قال له و اراد اليمين يمين وفي قوله كلفه اشعار بان بعد الاصطاف جاز ترك الهمزة والهاء موصيا  
في جميع ما يقسم به و ذا عند الكونية واما عند البصرية فغير جائز لذا قالوا لله وها الله ذا  
لانفعن كافي الكشف لكن في الرضي ان الجلالة مختص بجواز الترك [ وكفارت ] اي كفارة  
الحلف والحنث بقرينة السابق واللاحق مل ان الاصل هو الاضافة الى الحب وهي مبالغة فاعل  
والتاء للتأكيد لا للنقل كا ظن لانها غير لازمة غالبا ونما سمى بها لانها ماثرة للائم [ متق ربة ]  
اي اعنائه له لان النية شرط في التكفير وقد مر وجه التمتع مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن  
اعتاق ربة [ او اطعام عشرة مساكين ] مثلا فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة اعم من  
الحقيقي والسمعي [ كآ ] يينا [ مما ] من الاعتاق والاطعام [ في الطهار ] فالكلف مصدر وما  
كناية منهما و هما تأكيد لواعقعت عبدا من كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء  
الثلاثة كافي الطهار و لو اعتق ثلث رقات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا  
تعيين جاز عندهم كافي الطهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل  
بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا  
كثر تعدلت وكفي كفارة كما قال عبد هو المختار عندي وعن ابي يوسف انهما لا تتدخل  
وشرف الائمة لا يقتضي به [ او كسرتهم ] اي كسوة تلك العشرة فيجزان يكسو مسكينا واحد عشرة  
ايام او عشرة مساكين عفر حلقات من يوم عفرة اثواب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم  
يحترقه منه اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبديل الوصف تأثيرا في تبديل العين لكن لا يجوز

عند أكثرهم كما في الكشف [ لكل ] منهم [ ثوب ] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من  
 نصف الجديد بأن ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر و بهذا أربعة ملأ ما قال الفقيه أبو الليث و ذهب  
 أبو بكر الإسكافي إلى أنه ان كان الحال يجوز به الصلوة يجوز و قيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح  
 لأموال الناس وهو أشبه بالصراف ملأ ما قال الحلواني كما في المحيط [ يستمرامة بدنه ] أي أكثره  
 كالألوان أو الحبة أو القميص أو اللقواء و أما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية و عنه أنه يجوز إذا كانت  
 مشابهة كما في المحيط و ذكر في النظم أن الصلوة لرجل ما يورى به مورة و للمرأة درع و غمار في  
 ظاهر الأصول و من أبي يوسف يجب كمرة معروضة أزار و قميص له و أزار و درع لها [ فلم يجوز  
 الحراريل ] ملأ ما ذكره القدوري و هذا إذا أريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الأعضاء و أما إذا  
 أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الرك فأن الرجلين ناقلتان و اليدين باطفتان و الرأس طليحة  
 فينبغي أن يجوز لأنه جمع ضرورية تقلدوا أو تحقيقاً تعريب (شراء) و لو أريد به الثياب بضم التاء  
 و تقلد الباء و هو سراديل صغير مقدار شبر مائر للحررة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا  
 في زماننا لا يفرق بينهما إلا بأن يكون مبدل الرجل من الثياب الصيق و ربما يكون ذا طلعين فينبغي  
 أن يجوز و في المحيط من عهد أن السراويل يجوز و عنه أنه للرجل يجوز و للمرأة لا و قال أبو يوسف  
 لا يجوز لهما و الكلام صغير إلى أنه لو أطمع عمة و كماً عمة جاز و تماسه في قاضيخان و إلى أن  
 الواجب أحد من الثلثة لم ينعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل ملأ سبيل البذل فاذا اتى بواحد سقط  
 الباقي و الأول مذهب جمهور الفقهاء و الثاني مذهب بعض العراقيين و للعتزة منهم فعند الجمهور  
 إذا اتى بالكل كان الواجب واحداً منها هو اعلاماً قيمة و لو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو ادناماً  
 قيمة لأن الأرض سقط بالذئب و أما عند غيرهم فاذا اتى بالجميع يثاب ثواب الجميع و لو ترك الجميع  
 يعاقب ملأ ترك الجميع و تمامه في الكشف [ فإن عجز عنها ] أي عن هذه الثلثة بأن لم يمكن له  
 فعل من كفائه مقدار ما يكفر و لم يملك حين المنصوص عليه [ وقت الاداء ] لا وقت اليمين  
 و الأول ذكره في الظاهر [ صام ] وجوباً [ ثلثة أيام ] و عنه أنه إذا كان له قدر ما يغتري به طعام  
 العمرة لا يصوم و من ابن مقاتل ان كان له ذلك الطعام و قوت ملوون لا يصوم و في الأصل لو كان له  
 مال مع الدين صام بعد قضاءه و أما قبله ففيه اختلاف المأين كما في المحيط و ذكر في الزملي لو بذل  
 ابن المحر و الاجنبي مالا ليكفر به لم يثبت القلوة بالأجماع [ ولاء ] أي متتابعة حتى لومرض فيها  
 أو أظفر أو حامت استقبل بخلاف كفارة الظهار و القتل و أعلم أنه لو أحرز كفارة اليمين آثم و لم تسقط  
 بالموت و القتل و في سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة [ و لم تجز الكفارة ] بلا حدث [ لأنه  
 المحبب فلو قامت عليه عيبت و هذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ ومن حلف ] بالقسم أو  
 الشرطية [ ملأ معصية كعدم الكلام مع ] أحد [ أبويه ] أو غيره بأن يقول والله لا أكلمه إلا أن كلمته فعلبي

نذر وهذا اذا لم يدوبه شيئاً والا فعليه الوفاء كما يأتي [حنت] اي وجب ان يجعل نفسه حائزاً [وكفر] منه بعدة لقوله صلى الله عليه وسلم ﷺ (من حلف على يمين اي اقم عليه وراي غيرها خيراً منها فليأت بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب الحنت بالطريق الاول كما في المصنفين وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه) والكلام دال على ان الحنت قد يكون خيراً من البرّ بالعكس كما مر وقد مرّح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحنت خيراً من البرّ وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من شرط جهله بكمال هؤلاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] مصري او يهودي [وان حنت] حال كونه [معلماً] والاشمل في حلف غير مكلف وان حنت مكلفاً فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنت لم يكفر كما في النظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العمل او كلام فلان حرام عليّ او (حرام استرايا توسنن كفى) [لا يحرم] ملكه عليه لانه تعالى المحرم [وان امتناحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] من يمينه لقوله تعالى قد نرض الله لكم تحلة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدرهم حرام عليّ فان اشترى بها شيئاً حنت بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يرد به تحريم الشيء هراً وانما اختار ملكه على حاله اشارة الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفي الباقي لو قال الجندي حرام عليّ فليس يمين والقياس على الخمر يقتضي ان يكون يميناً على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعة كلامكم حرام عليّ حنت بكلام احدهم الكل في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب قصداً من جنسه نذراً [مطلقاً] غير معلق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول الله عليّ حج او عمرة او اعتكاف او لله عليّ نذر او اراد به شيئاً بعينه كالصدقة وانما قبل النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الجنّة او ببناء المسجد او بالسقاية او عمارتهما او اكرام اليتام او عيادة المريض او زيارة القبر او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او كفان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شيء في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

---

يقول العبد السقيم الكبد كبير الدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما قرأت على شيخي في صحيح النسائي حيث قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو بن الحسن بن علي يحدث عن علي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فزاد فيها خيراً منها فليأت بالذي هو خير وليكفر عن يمينه \*

صلى الله عليه وسلم كافي النية ولو دل الله علي دخول هذه الدار ونوي اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس بيمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريد] اي يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضه او مات حلبي فله علي صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [قوله] الشرط بان قدم الغائب مثلاً [وفي] ما نذر لم يخرج من العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد بن ابي حنيفة ان المعلق عهدة ان وفيه به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل من ما قال الحاكم ولو قال الله علي صدقة ولم ينو شيئاً فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة من فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يجي ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة رح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الي الكفارة فانه يمين كافي بالمصبرات [و] معلقا [ما لم يرد] من الشرط [كان زنيث] او شربت فله علي كذا او نذر [وفي] ما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفى] عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله انه ان نذر نذراً معلقاً بشرط لا يريد الوفاء عند الثلثة وبه انتهى ابو علي السغداني وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه واتفق مشايخ بلخ به وهو مختار المرحومي وغيره وبه رد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المنكسر [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الي ما يليه من التكفير في الصغر انه رجع من الوفاء الي الكفارة وهو اختيار المرحومي وغيره وقد يقتضي كافي الخلاصة \*

[فصل \* من حلف بالقيم او الشرطية لا يدخل بيتا لمحت بل دخول صفة] لان البيت مأوى الانسان سواء كان من حجر او من اوصاف ووبر كافي المقدرات قيل هذا في عوامهم فان الصفة عندهم اهم لبيت صغي يميني في ديارنا (لا شانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اهم لمعقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اهم لكل ممكن صغير او كبيراً كافي بيع الكفاية فهو اهم من الدار والمزحل الذي يشتمل من حصى مسقف او بيتين او ثلثة والشجرة نظير البيت فانها اسم لما حصر بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج الي داخل سواء كان راكباً او ماشياً من الباب او من غيره وانه اشعار بانه لو ادخل احدني رجله او رأسه لم يحنث كافي الايضاح [لا] يحنث بدخول [الكعبة او معبد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كلس) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيسة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنست) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار كافي الصحاح ظو كان مسقفاً لو اطلق باباً بقي داخل البيت يحنث من ما قال مشايخنا كافي المحيط [او ظنة باب دار] بالضم صابط من بابها بلا بناء فوقه او مع بناء منتهى الى الطريق كافي المحيط فهي من هيئة صفة كافي القاموس [كان] لا يحنث [في] ان

قال والله [ لا يدخل دارا فدخل ] عطف على قال [ دارا خربة ] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة  
 كما في المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وشعبه الكافي واستدل عليه  
 بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرفوب كان العروة ينقص بنقصانه و المطلق يتصرف  
 الى الكامل فاذا انعقد اليه من على الكامل لا يحسن بالناقص واما ( سرى ) مرادف للدار في مرفنا  
 الا ان في بيع الكفاية انه اسم للدار الحيطان [ وفي هذه الدار يحسن ان دخلها ] حال كونها  
 [ منهمة ] لمجرد الايضاح في العبارة [ ولو صحراء ] مشير الى زوال الجدران واما لا يحسن لان  
 البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالقارصية لا يحسن في المنكر والعرف  
 الا بدخول المبنية كما في الكافي [ او ] دخلها [ بعد ما بنيت ] هذه الدار المنهمة دارا [ اخرى ]  
 فبعد ما معطوف على الحال او القوط بتقليل الفعل [ او ] ان [ وقف على سطحها ] او حائطها  
 الغير المشترك وفيه اشعار بأنه لو ارتقى فحسن شجرى الدار او حائطها او سطحها لا يحسن و عليه  
 الفتوى كما في المحيط [ وقيل ] اي قال ابو الليث [ في مرفنا ] العجمي [ لا يحسن ] بالوقوف على  
 السطح او الحائط و عليه الفتوى كما في المحيط [ كما ] لا يحسن للتبديل [ لو جعلت ] هذه الدار  
 المحلولة بعد الانهدام [ مسجدا او حماما او بيتا ] او نهرا او دارا ثم دخلها [ او ] لو  
 [ دخلها ] الى الدار المحلولة المبنية [ بعد هدم ] مثل [ الحمام ] فان حذف للثل غير مزي في  
 كلامهم فيشتمل البيت وغيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع  
 كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [ و هكذا البيت ] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ ودخله  
 منهما صحراء ] لا يحسن بالدخول لو بقي المحيطان كما في الكافي [ او ] دخله [ بعد ما بني بيتا  
 آخر ] فانه لا يحسن والفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم \*

\* شعر \*

\* والدار دار وبن زالت حوايطها \* \* البيت ليس ببيت بعد تهديم \*

[ او ] مثل هذه [ الدار ] او البيت [ فوق ] الخالف في [ طاق باب ] اي نيم عطف من  
 الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة لمن ان في الاختيار في كل موضع [ لو اطلق ]  
 الباب [ كان ] الطاق [ خارجا ] من الدار فانه لا يحسن واعلم انه لو قال ( اكر توگرد دیوار من  
 گردی ) او قال ( گرد در دیوار من گردی ) فهو على الدخول كما في الخزانة [ او لا يحسن ] من  
 الحكني اي الكون من المكان على حيل الامتقرار كما في الايضاح [ وهو ماكنها او لا يليه ]  
 من اللبس وهو الامتار [ وهو لا يله او لا يركبه ] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر  
 الحيوان [ وهو راكبه ] ثم شرع في النشر على الترتيب فقال [ فدخل ] اي شرع [ في النقلة ]  
 بالفهم و السكن اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اطلق الباب يحسن  
 لم يخرج منه اختار ابو الليث والصدر المheid انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج للمضى



حنث بخلاف ما إذا قيد كما في الصلوات وإنما خص مكنتي بالدار لأن في البيت تفصيلا فإنه  
 لو كان الحالف مصريا ويمكن في يمين من شجر أو خيمة لا يحنث ومن مدر يحنث ولو كان  
 بدويا يحنث في الوجهين كما في المحيط [ ونزع ] الشرب منه بمكون الزاء [ ونزل ] من ركوبه  
 بكسر الزاء أي النزول كما في بعض النسخ وهو في الأصل مكان النزول كما في القاموس وإنما لم يعرفوا  
 باللام اعتمادا على الأول كما لم يذكره مكان الواو في الموضعين [ بلا مكث ] متنازع فيه لتأكيد  
 الفاء [ أو لا يدخل ] هذه الدار وهو داخلها [ ففعل ] أي دام على القعود [ فيها ] فإنه لم يحنث  
 استحسانا [ إلا أن يخرج ] منها [ ثم يدخل فيها ] فإنه يحنث [ وفي لا يمكن هذه الدار ] أو البيت  
 أو الرحلة أو مكة بقريئة تخصيص المصرو القرية [ لابد من خروجه بأمله ] اتفاقا إلا أن يمنع  
 مانع منه فإنه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ ومتاعه أجمع حتى يحنث بهوت ] بكسر التاء فإنه  
 الأصح من الفتح [ بقي ] فيها كما يحنث لو بقي شيئا لا قيمة له وهذا كله عند أبي حنيفة وح كما في  
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما أن مخالفتنا قالوا أنه لا يحنث هذه إلا بقاء ما يقصد  
 به السكنى وعند بعض بقاء ما يتأتى به وعليه الفتوى كما في الزمخشري وعند أبي يوسف بقاء الأكثر  
 وعليه الفتوى وهذا إذا حلف بالعربية والأفلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية أن لا يعود به أتى  
 الصدر الشهيد والتلام مشير إلى أنه لو أخرج متاعه إلى مكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا  
 إذا لم يطلب منزلا والأفلا يحنث أجماعا كما في المحيط وإلى أنه لو لم يخرج بان كان شربها أو وضعها أو  
 حايها من اللس أو حل الباب لم يحنث كما في النظم [ بخلاف المصرو ] هو العمران داخل الرض [ و ]  
 مكنا [ القرية ] فإنه لو خرج بنفسه من المصرو لم يحنث بلا خلاف وأما في القرية ففيه اختلاف  
 للشافعي والأصح أنها كاللمصرو وفيه إشعار بأنه لو خرج بنية أن لا يعود ثم عاد للسكنى  
 ولو صاعه حنث وبأنه لو عاد للزيارة أو لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط وأهل ان البر لا يبطل اليمين  
 في الفعل الممتد كالسكنى والبس كما في خزانة المفتين [ وحنث في لا يخرج ] من هذه الدار مثلا  
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل إلى الخارج [ لو حمل ] الحالف [ وأخرج بأمرة ]  
 لتحقيق الخروج وفيه إشعار بأنه لو خرج بقدميه للتهديل لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط  
 [ لا ] يحنث [ أن ] حمل و [ أخرج بأمرة مكرها ] يحنث لا يمكنه الامتناع والافتقد اختلف فيه  
 المشايخ وينبغي أن لا يحنث عند الغضبين كما في المحيط وفيه إشعار بأنه إذا دخل بعد الإخراج  
 ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص أنه لم يحنث وهذا أرفق بالناس كما في التمرلشي  
 [ أو راضيا ] بقلبه لانتقال الفعل إليه وهو الأصح كما في الخلاصة وفيه رمز إلى أنه لو دخل بعد  
 الإخراج ثم خرج ينبغي أن يحنث كما في ضرورة الأكراد واللايق بالكتاب أن يترك هذه الجملة  
 لأنه مفهوم لمابقاء [ ومثله ] أي لا يخرج [ لا يدخل أجماعا ] من الحمل والإدخال بالمر أو

بغيره مكرها اذ راعيا [ وحكما ] من الحنث وعلمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاتسام دون الحكم وفيه اشعار بانه لو قدر على الامتناع عن العمل في الحنث لاختلاف كالمودع بعد الادغال والمصحيح الحنث كافي الكافي [ ولا ] يحنث [ في ] لا يخرج منها [ الا الى الجنابة ] مثلا [ فخرج ] من باب دارة البها حال كونه [ يريد بها ثم ] اي بعد الخروج والارادة اراد رذمب [ الى امر آخر ] من مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي التمرناشي انه يحنث لان المحتنئ عروج محصور الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعي اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعي اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين ليراعي الغرض [ وحنث في لا يخرج ] من بلد [ الى مكة ] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يلق بالمعلم [ فخرج ] من ربه [ يريد بها ورجع ] اليه لتحقيق الخروج [ لا ] يحنث [ في ] لا ياتيا [ اي مكة حتى يبعثها ] فان الاتيان عبارة من الوصول [ وذمابه ] معني [ كخروجه ] لمن ماري من الصالحين فيشترط الخروج لا الوصول [ في الامم ] كما في التمرناشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه كاتبا نه فيعترض الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاحتفاء اشعار بانه لو نوى بالذهاب الايمان او الخروج فكما نوى ولو قال ( اگر ازین کوی س روم ) فكذلك ( رفتن ) ضد ( باشتن ) واشتد ( مكني ) فخرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية المكني يحنث كما في المحيط [ وفي ] والله [ لياتين مكة ] ولم ياتها لا يحنث الا في آخر جزء من اجزائه [ حيوته ] لان علم الاتيان حينئذ يتحقق [ وحنث في ] والله [ لياتينه ] فدا ان استطاع ان لم يانه متعلق بحنث [ بلا مانع كمرض او سلطان ] او غيره فان الاستطاعة مرنا القوة من حيث سلامة الاعياد والالات وقد وجدت بلا اتيان [ ودين ] اي صديق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [ نية ] الاستطاعة [ الحقيقة ] فاعل دين وهي القدرة التي تحدثها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا ملة وفيه اشعار بانه لم يصدق قضاؤه في رواية صديق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالفه صديق ديانة وقضاء والا فقي تصديقه قضاء روايتان كما في العكراني وذكر ابو الفصورى التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزود والراحلة واستطاعة الاعمال كالامضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الانفعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاحيرة بالتكليفية [ وشرط للنبر في لا يخرج الا باذنه ] اي لا يخرج الا خرجا ملصقا باذنه فرغ النكرة في حين النفي [ لكل عروج ] ظرف لفاعل شرط وهو [ اذن ] بالخروج لا للفرط فاعلم من ما لا يخفى من انه يلزم منه تعدية فعل بخوفين متفقين في اللفظ والمعنى وبه اشارة الى انه يخطو ذلك الخط في غير اذني او ( بي و سوي س ) او ( مكر بي و سوي س ) كما في النظم وكذا في الابرهاني او ارادتي او امري والى انه لو اذن بلا فهم لكونها نائمة او هجيرة فليس باذن لانه

يتحقق بدون العلم والى انه لو قل غنيت الاذن مرة لم يصدق قضاءه كما قال ابو يوسف ر ح خلافا للطرفين  
 ويغني بقوله ولو اريد الخروج من موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك  
 الكل في الصغرى [ لا ] يشترط للبر لكل خروج اذن [ في ] لا يخرج [ الا ان اذن ] اي حتى اذن ارضي  
 له او موافق او اراد فافعل الصمى بالاذن مرة ومن الغراء انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى  
 ووجهه انه يقتضي البقاء او مصدر حنبلي تقتضيه كل وقت الا وقت اذني الا ان الأدلة عند التعارض  
 يرجح بقوتها لا بكثرتها و السلام عن الحلف اقوى على ان احتمال المك ثابت فيه كما بين في الاصول  
 وذكر في الكافي انه لو اراد بد الا باذنه صدق قضاءه [ و ] هو [ للحث في ان خرج ] انت  
 من الدار فانت طالق [ و ان خرج ] عندك فعلي حرّ و الضرب فعل مرم [ لمؤبدة خروج ]  
 منها او مؤبدة [ ار ] مريد [ ضرب عبد ] لها اوله [ فعلهما ] فاعل شرط اي فعل المريد من الخروج  
 والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول [ قورا ] اي في الحال ولو مكثت  
 ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحث الحالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج او لم اذهب من هذه  
 الدار ونوت الخروج و الذهاب دون السكنى والغرم لم يحث بالتوقف والى انه لو نوت السكنى  
 او القرار اودل دليل عليه حث كما في خزائن المفتيين والى ما تفرد ابو حنيفة ر ح في استنباطه من اتمام  
 اقسام الصمى فان سلفه تسموها الى المؤبدة لفظا ومعنا والمؤقتة كذلك مثل لا افعل كذا ولا افعله  
 اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمى بيمين الغرور او يمين الحال مما هي المؤبدة لفظا والمؤقتة معني  
 كما مرّ في الغرور في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للمرة ثم للحالة التي لا لبث فيها  
 كما في النهاية [ و ] شرط للحث [ في ] قوله [ ان تغديت ] اي اكلت طعام الغداة [ بعد ] ان  
 قال له رجل [ تعال ] بفتح اللام امر من يتعالى اي جىء وفي الاصل جمعني ارتفع ولم يجيء منه امر  
 غائب ولا نهي [ تغد معي ] بفتح الدال الملهدة جواب الامر [ تغديه ] فاعل شرط و ضميره  
 للحالف [ معه ] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحث لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [ وكفى ]  
 للحث [ مطلق التغدي ] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ ان سم ] الحالف [ اليوم ] فقال  
 ان تغديت اليوم فكذا [ و مركب ] العبد [ الماذون ] في التجارة سواء كان عليه دين او لا  
 و الدين مستغرقا لكسبه و رقبته ام لا [ ليس لمولاه في حق الحلف ] سواء نواه الحالف ام لا [ الا  
 اذا لم يكن عليه ] اي الماذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم  
 يستغرق [ ونواه ] اي مركب الماذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب  
 مركب عبدا الماذون فان استغرق الدين لا يحث نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم  
 يستغرق لا يحث الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده راما عند ابي يوسف فلا يحث في الاحوال  
 كلها الا اذا نوى و عند عبد يحث في كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى الماذون مشير الى انه

لو ركب مركب للكتاب لم يحنت ولو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنت إلا إذا ركب  
 الفرس أو البرذون بكسر الباء وفتح الذال المعجمة أي الفرس التركي أو البغل أو الحمير  
 ولو حلف أن لا يركب فرساً فركب برذونا أو بالعكس لم يحنت ولو حلف أن لا يركب حيلة  
 فركب أحدهما حنت الكل في النظم ولفظ (أسب) كالخيل كافي فاصيخان [ديفيد الاكل] أي يصل  
 ما يأتي فيه المصغ إلى جوفه بغير مراد مضغ أم لا ولذلك لو حلف أن لا يأكل من هذه البهية  
 أو الجوزة تأتلع كذلك حنت كما في المحيط [من هذه النخلة] من النخل هنزلة التمرة من التمر  
 [بشراً] بالثاء المثناة أي حملها مما يخرج منها بلا منع أحد فيحنت بأكل الطلع والخلل والبلم  
 والبصر والطبق التمر والجوار أي شحم النخل وكذلك بأكل الدبس إلا إذا كان مطبوخاً فلا يحنت  
 بأكل ما يتخذ منها كالنطف والنبيل والخل وفيه إهارة إلى أنه لو قطع منها عصاً فوصل بأخوه  
 فأنمر فأنل من ثمرها لا يحنت كافي التمر تاهي وإلى أنه لا يحنت بأكل عين النخلة وإلى أنه لو كان  
 من الشجرة مما يأكل حنت بأكل عينها كالريباس وقصب المكور وإلى أنه لو كان كالخلاف فبأكل  
 ثمنها وهذا إذا لم يكن له نية ولا فعل ما نوى أن يحتمله اللفظ كافي التحقيق [و] يقيّد  
 الاكل [من هذا البر] أي الحنطة والراحدة برّة وإنما اختار اسم الجنس هنا لأنه قلما وقع  
 اليمين على البرّة [بأكله] أي بابتلاعه [تصاً] بالقاف والفاء المعجمة أي كمرأى فلو ابتلعه صحيحاً حنت  
 بالطريق الذي كما في الكرماني ناله احتزراً بالقسم مما يتخذ منه كالخبر والمزيط فإنه لا يحنت  
 به وهذا عندنا وأما عندنا فالصحيح أنه يحنت لترجيح التجاز المتعارف ولو أكل مما خرج من زرع  
 البرّ المحلوف عليه لم يحنت كما في المحيط وهذا كله إن لم يكن له نية فإن نوى من البر لم يحنت  
 بأكل عذبة وهو بقدر الإجماع كالأحنت أن نوى ما يتخذ منه فأكّل عينه كافي النهاية [و] من  
 [هذا الذئبق بأكل عذبة] فلو نوى عينه لم يحنت بأكل عذبة كافي المحيط [فلا يحنت] على الصحيح كما  
 في المصنوعات [لو امتعه] أي ابتلعه يأبها كما في المقدمة فمن الظن أنه في هذا العنق غير مشهور  
 [كاهو] أي استغافاً مثل ما هو متصف فهو كقولهم كمن كانت أي أنت كاهن [وأكل الشواء]  
 بالعكس والشم [بالشم] المشوي أي المطبوخ إلا السمك فلا يحنت بأكل الجذر واليابانجان  
 والبيض المشوي وهذا إذا لم يتوكل شواءه ولا فعل ما نوى كما في المحيط وذكر في النظم أن (بريان  
 كره) يشمل الخبز أيضاً [والطبخ] أي الطبخ [بما طبخ] ونفس حال كونه [من اللحم]  
 كما في الأصل وذكر المطرزي أنه ما له مرق ولحم أو شحم فلم يحنت بالقليّة اليابسة وفيه رمز إلى أنه  
 لو أكل من مرق اللحم حنت لما فيه من أجزاء اللحم كالوطبخ أرز أو عدس ببدله وإلى أنه لو طبخ بمن  
 أو زيت لم يحنت ولو نوى ما طبخ حنت بأكله كافي المحيط وهذا في مرقهم وإما في مرقها فيحنت بكل  
 ما طبخ كافي الزاهد وإلى أنه لو أكل لحم الأدمي أو الفنزير حنت والصحيح أنه لم يحنت كافي الكفاية

[و] اكل [الراس براس يكبس] اي يدخل [في التنانير] جمع تنور الخبز بالتشديد [وبيع] ويشترى [في مصر] اي الحالف فيحنت باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل رأس الغنم خاصة وللعلول في زماننا العادة كافي للضمرات ولا يحنت باكل رأس الممك والجراد والطير والوحوش الا بالنية كافي النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يحنت باكل ما على الامعاء ولا بما احتلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بالشحم سمين و [شحم] (فربي) من الشحم ملق ما قال ابو حنيفة وقال لا يحنت بالثلاثة فلا خلاف في الاول كافي الكرماني وهذا في مرقم واما في مرقنا فلا يقع اهم الشحم ملق شحم الظهر بحال كافي الاختيار ولا خلاف انه لا يحنت باكل شحم الظهر باسم (يد) كافي الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنت وهذا قياس قوله كافي المحيط والى انه لا يحنت باكل الالية كما يأتي ولا يخفى ان الشحم بالحجم النسب فالاولى التقدير لا التاخير [و] الخبز [بلا نية] [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلا لم يحنت باكله كما لو حلف الخبز وده ثم شربه بماء كافي المحيط [لا خبز الارز] والجاورس والذرة [بهلك لا يعتاد] فيه فيحنت لو كان معتادا [والفاكهة] مثل اللابن ملق ما قال ابن الاثير فهي صيغة تسمية بمعناها ذو تفكه وتنعم دون الاستغناء والاستدواء [بالتفاح] اي مثل التفاح [والشمش] (زردلو) از (الو) والخوخ والسفرجل والتين والعناب والقمقق واللوز والجوز التوت [والبطيخ] وليس بهاكهة عند المرعسي [لا العنب والرومان والرطب] فانهما مما قد يستغنى فقط من كل التفكه فلا يتناولونه مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظرا الى الاصل و عليه الفتوى ولا خلاف في ان اليابس منها كالزبيب وحب الرومان والتمر ليس بهاكهة كافي الكرماني [والقناد] بالكمز والقم بالفارسية (فيادواز) [والخيار] (باددنگ) والباقلا والسهم والجوز [والعرب] مثلت الشمين ايصال ماء لا يتأني فيه المصغ الى جوفه بغيره فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرب فيه الخبز فيأكله لم يحنت وقال الرصفتي ان الاكل والعرب مباركة من عمل العفة والحلق فلو حلف لا يأكل وفي منه شيء فابتلعه لم يحنت كما لو حلف لا يغرب وفي فيه رمانة لمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشقة فيهما كافي المحيط [من نهر] بالمكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالكرع منه] بالفتح والمكون وهو تآكل الماء من موضعه بغيره لا بالكف والانه كافي القاموس فلو لم ينقه نجوه وشرب بغيره حنت وان لم يدخل رجله فيه كافي الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنته اذا دخل الماء وتناول بغيره وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كافي النظم والى انه لو حلف ملق نهر بعينه فغرب من نهر اخذ منه كراما او اغترافا لم يحنت وهذا بلا خلاف كافي المحيط [فلا يحنت لو شرب منه باناء] اوكف فلذا نرى الاغتراف مرقق ديانة وهذا عنده واما عندهما

بالافتراق واما بالكروح فقد اختلف المذاهب فيه وان نهي الكروح صديق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لا بزمان كافي المحيط وغيره [ بخلاف الحلف ] على شرب [ من مائه ] فانه يحدث بالشرب منه كرها او انتزاعا عندهم كافي المحيط لكن في النظم انه لم يحدث بالشرب بالاناء بالافتراق وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه ايق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضوعين [ ونحليف الرائي ] اي مالك امر بك [ رجلا ليعلمه بكل داعر ] اي فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتشريك كافي القاموس [ اي ] البلد [ بحال ولايته ] بالكمر اي بزمان تملطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد مودة اليه كالم يجب على الفور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنت كافي الزاد [ والضرب والكسوة والتكلم والنحول عليه ] المقصود منها الايلاء والتملك والافهام والزيادة [ بالحياة ] فلو قال والله لا ضررين زيدا او اكسوته او اكلته او ادخلت عليه ثم فعله حال حيوة زيد لم يحدث والافحنت وللحلب في القبو كفي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لا ضررين مائة حوط بر بضربة واحدة ان وصل اليه كل حوط كافي التولاجي وقيل ( به شاذ ) ينصرف الى الالباس دون التملك ولو نوى بها المسترة لم يحدث بالالباس بعد الموت كافي الهداية ولو دخل عليه في المسجد حنت على المختار كافي للضمومات [ لا ] بتقيد [ الفصل ] بالحياة فلو غلته بعد حنت [ والقريب ] والمربع والعاجل [ بما دون الشهر ] والله [ ليغضين دينه الى قريب ] من الزمان او قريبا از موعدا او عاجلا وعنه ان السريع بلانية اكثر منه وكذا من ابي يوسف روح في العاجل كافي المحيط وعن ابي حنيفة روح ان العاجل ايام وعند سنة وعنه انه مفوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كافي حدود التمر تاشي [ والشهر بعيد وما اصطبغ به ] على المجهول من الاصطباغ ( نوره ريش كرن ) ويعلى بالباه كاذكرة البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بالخل كافي نصح المغرب المصححة واليه يشعر كلام الفيروز آبادي وتيرة فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره المطرزي [ فادام ] اسم لما توتد به كافي القاموس وغيره وهذا التفسير اذكي ويدخل فيه عند اكل الخل والعسل والرب والسمن الذائب والشريد واللين والشيراز [ وكذا الملح قال عليه السلام نعم الادام الملح دلانه يندوب ] لا يكون [ الفراء ] اداما بالجين والبصل واللحم والغانيذ والتمر والقصب والبيض والسمن الجميد عند الشيخين خلافا لمحمد كافي النظم وذلك لانه عندهما ما يحتاج في اكله الى غيره فما اسكن افراده بالاكل ليس بادام وعنده ما يؤكل مع الخبز عادة وهو المختار كافي الاختيار وعليه الفتوى كافي التهذيب [ ولا يحدث في لا ياكل من هذا البسر ] اوله طلع فاذا انعقد فسياب و اذا اخضر فاستبداد فخلال و اذا اعظم فبسر بالفارسية ( نوره ريش ) فاكله رطباً ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [ او من هذا الرطب از اثلين فاكله تمراً ]



الاكل لما مرانه متناول للغرب [ من طلوع الفجر ] اي الصبح الصادق [ الى الظهر ] وفي القاموس انه طعام الغدرة بالصم وهي البكرة او ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس [ والعشاء ] بالفتح المأكول [ منه ] اي الظهر [ الى نصف الليل ] وفي القاموس طعام العظمى وهم من الزوال الى الصباح كما في المحدثات او الى المغرب كما في المغرب [ والعصر ] بالفتح المأكول [ منه ] اي نصف الليل [ الى ] طلوع [ الفجر ] وفي القاموس هو ما يتعبر به والعصر قبل الصبح وفي المغرب هو المجلس الأخير من الليل وما ذكره مروي عن ابي يوسف كما في التحفة وذكرها بفصل بعده انصب [ روي ] ان لبست او اكلت او شربت [ او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعلي حر ] وروي ميمنا [ ثوبا ] او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا [ لم يصدق اصلا ] اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير مملووظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ ومن ابي يوسف انه صدق ديانة به اخذ الحاصل وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قل ان اكلت ونوى اكله خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قل ان خرجت و اراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل كقوة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قل ان اغتسل احد ونوى زيد فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفته غير منكرة فلو قل ان لم تزج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير مملووظ لكن لو نوى العمية او الحيفية دين كما في المحيط وغيره [ و لو ضم ثوبا او طعاما او شرابا ] او غسلا من الجنابة او غيرها [ كزين ] ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته ( اگر کسی را از گندم من دین ) فكذلك ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال ( لان كس ) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مدعى لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرّر [ ونصور البر ] رجاء الصديق عند الطرفين [ شروط صحة ] اي انعقاد [ الحلف ] المطلق والمقيد سواء كان قسما او غيره [ خلافا لابي يوسف ] فان اليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة من السماء وصلهما خير فيه رجاء الصديق لان محل النفي ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارباب الكتاب ادعى بهذا الاصل [ فمن حلف بالله ] لا شرين ماء هذا الكرز اليوم ] وان لم اشربه اليوم فعلي حر [ ولا ماء فيه ] سواء علم به اولا [ او ] قد [ كان ] فيه [ نصب ] او شرب غيره او مات [ في يومه لا يحنث ] في الصورتين في يوم بالاجماع واما بعده فكذلك منعهما لانه لا ينقل حتى الاول وينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او الحالف واما منعه فيمنع لانه انعقد لكنه يعجز في الاول ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكر من الاصلين كما في عامة التبدلات كالمحيط والهداية والناهي لكن في الحقايق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما يثني من المسائل



واما في المحتجّل عقلا كمثلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حثت بالاتفاق [ وان اطلق ] هذا الخلاف بان لم يذكر اليوم [ فكذا ] لا ينعقد مطلقا عندهما لعدم شرط الاعتقاد ويحتمل عنده في الحال للعجز [ في الاول ] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحتلوف عليه [ وذن الثاني ] اي فيما كان نصب ثاقه العقل الخلف فحتم عندهم اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينعزل الخلف للطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [ وفي لمصعدن ] اوليس من [ السماء ] اولاطير في الهواء [ اوليقطين هذا الحجر ] مثلا [ ذهبا اوليقتلن فلانا ] اوليعطينه ماله حال كون الحالف [ عالما بجهته ] في هاتين [ انعقد ] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كسبب الحر فانه لم ينعزل تحت العقل متوهمها وفيه لشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [ لتصور البر ] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [ وحث ] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [ للعجز ] العادي منها وفي الظن من ابي حنيفة لا يحتمل في الاخيرين [ وان لم يعلم ] جهت فلان [ فلا ] يحتمل في الاخيرين عندهما ويحتمل عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قبل اليمين فيها بوقت لم ينعقد مالم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زورح لم يحتمل في هذه المسائل كلها علم به اولال لكنه اماء كما في النظم وذكر في التمرتاضي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ ومد شعورها ] ونقته [ وحنقها ] بفتح الحاء وكسر التوت اي عصر حلقها واما بالمكوث فهو ما غشق به من جبل وغيره [ وعضها كعضها ] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقيا مولها يحتمل فلو كان ما زحا لم ينعقد كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بصجارة او ضربها بقبض الفاس فليس بضرب كما في المحيط [ وقطن ] مبتداء خبره هدي [ ملكه ] الزوج بشراء او غيره [ بعد ] نذر [ ان لبست ] انا [ من غزلك ] اي انتهت الزوجة اي مغزولك بالفارسية ( ريسه ) [ هدي ] اي فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [ فغزله ] الزوجة [ ونسج ] الغزل سواء كانت ناصجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجت [ وليس ] الزوج على المعتاد [ هدي ] اي واجب التصديق بمكة ولو تصديق بقيمته جاز لو التزم هدي الشاة لم يجوز قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله بل غير فقراه مكة جاز علانا لفر كما في التمرتاضي وفلا ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر والكلام مفسر الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قل ان لبست من غزلك فليس ثوبا بضمه من غزل غيرها حثت بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم ينعقد وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وقل هذا لو قال من نسجت او ثوبا من نسجت كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاولى والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زاد من قطعها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما فى الكفاية [وخاتم ذهب] وفتح ثاه وكسرها  
الحتم بفتحيتين لغة كالحاتم [حلي] بفتح الحاء وضمها ومكون اللام ابي ما يزين به من مصنوع  
للعدنيات از الحجارة كما فى القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلى به المرأة من ذهب او فضة وقيل از  
جوهرو [لا] يكون حليا [خاتم فم] فلوحلف لا يلبس هذا بلية لا يحنت لانه كما يستعمل للتزيين  
يمتعمل لآلة المنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال  
واما من هيئة خاتم النساء بان كان ذا خص فيحت و قيل لا يحنت لمن كل حال والاول اصح وعن  
عبد انه حلي مطلقا كما فى المحيط [وعندهما عقد لروء] بالكمز كل ما يعقد ويعلق فى العنق  
والدولاب والدرج اللؤلؤة والدرة بالفارسية (رداء) كاذكرة الجوهري [لم يصرح] بذهب او فضة  
اى لم يركب منه [حلي وبه يفتح] للعرف وعند ابي حنيفة ليس يحلى ومن هذا الخلاف عقد  
زبرجد او زبرجد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف فى المصراع كما فى الاختيار [ومن حلف  
لا ينام لمن هذا الفراش] بالكمز اى البصوط من الثوب او البرزيا وغيوهما وفى الاصل البسط كما  
فى القاموس [فنام لمن قرام] بالكمز مترقيق كما فى القاموس بالفارسية (بادرب) [فوقه حنف] لانه  
تابع له وفيه اشعار بها ذكره انه [لا] يحنت [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]  
لانه مثل الاول لمن انه لم اخرج الحشو من الفراش ونام عليه او رفع الطهارة ونام على  
الحشو لم يحنت وعل ذكره للرد لمن ما فى الكافي انه تحنت عند ابي يوسف رحمه الله  
وقيل هو قول عبد رحمه الله لمن انه مغير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنت كما  
فى المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او المحط او الدكان [فجلس لمن ساطر  
حصير] فوقها [ولو حال بينه] اى الحالف [وبينها] اى الارض [لباسه] الذى يلبسه [حس] ولو  
نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم يحنت كما فى النهاية [كمن حلف لا يجلس على هذا السرير  
فجلس على سباط] او فراش [فوقه] فانه حنت [بغلاف جلوسه على سرير آخر فوقه] فانه لا يحنت  
وهذا تصريح بما علم شيئا كالا يخفى [ولا يفعله يقع على الابد] اى على زمان حيوة من وقت اليمين  
لانه فى موضع النفي [وفعله] يقع [على مرة] واحدة من الفعل لانه فى موضع الاثبات فيجوز  
بوقوع الياس من الفعل بهلاك الفاعل او محيل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت  
كلا اضرب واضرب اذا نصب قينة [وبعلى للمي الى بمت الله اوالى الكعبة] او مكة رقتا  
الله تعالى [يجب] عليه استحسانا [حج] انتهاء طواف الزيارة [او عمرة] انتهاءهما السعي [مغبا]  
من باب داره ان قلد وقيل من موضع يحرم ككلمات عرق لامل العرق كما فى النظام وان نوه من  
بيت الله مجعلا لم يلزمه شيء كما فى النهاية [و] يجب [دم] اى ذبح شاة [ان ركب] فى الاكثر  
وفى الأقل تعلق بقدرة وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة ومن

ابي يوسف ان نوى اليمين كُفّر والا فلا ومن عهد ان امرجه مخرج اليمين كُفّر والا فلا ومن  
 زفران شاء فعل ما اوجب وان غام كُفّر والاول ظاهر الاصل وعليه الفتوى كما في الروضة [ ولا  
 شيء بعلی الخروج او الذهاب ] او العفر او الركوب او الاقبات [ ان ثبت الله ] لانه لم يلزم  
 الاحرام [ او انفي الى الحرم او المسجد الحرام ] و يجب فيهما حج او عمرة عند الصحابين [ او الى  
 الصفا والرفة ] والمدينة وبيت المقدس [ ولا يعتق ] عند الشيعين [ عبد قيل ] اي قال المولى  
 [ له ان لم اجد العام ] اي السنة بالتخفيف [ فانت حر ] ثم قال حججت وانكروا العبد [ فلهذا ]  
 اي الشاهدان عليه [ بنحوه ] اي بتضيحة العام [ بعقوبة ] ويعتق عند عهد لانها شهادة على نحر  
 يلزمه عدم الحج وفلا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد باقتران النفي  
 بالاثبات اوحاطه العلم بالنفي وتامه في الكافي [ وحنت بصوم سبعة ] اي جزء من النهار [ في لا  
 يصوم ] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه  
 كما في المحيط وغيره [ لا ] بحنت به [ ولو سم ] اليه [ يوما ] او اليوم [ او صوما حتى يتم ] الصوم [ يوما ]  
 تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر عهد في كتبه وعن القاضي ابي الهيثم انه اذا نوى  
 المصدر بحنت ومن بعض مباحث العراق انه حنت مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى  
 يصلي كما في المحيط لكن في الكف لا يصوم ولذا لا يشترط النية [ وبركته ] صحيحة عند عهد وبركعتين  
 عند ابي يوسف [ في لا يصلي ] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط  
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الطهريّة [ لا لها دونها ] لزيادة الايضاح [ ولو سم ] اليه  
 [ صلوة نبهف ] بحيث فلا يشترط قعدة التفهيم وقيل يشترط انها لو كانت فرسا رباعيا يشترط  
 والا فلا كما في المحيط [ لا باقل منه ] لا حاجة اليه [ و ] حنت او طلعت وعنت [ بولد ميت في ]  
 قوله لامرأته ارجارته [ ان ولدت فانت كذا ] اي طالق او حرة [ وعنت ] الولد [ الحي ] لانه القابل  
 [ في ] قوله لجارته [ ان ولدت فهو ] اي الولد [ حران ولدت ] ولدا [ ميتا ثم ] ولدا [ حيا ]  
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانجلال اليمين لا ان جزاءه قال [ وفي ] من حلف [ ليقتضين دينه  
 اليوم وقضاه ] بنفقة ايامه وغيره ولو بطريق الحوالة وقبض المحتال فلو تبرع به لم يبرّ بخلاف ما لو  
 اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث يتألف يده ولو كان الدين غايبا لم يحسن بترك القضاء والاحسن  
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصلح الصلح كافي المحيط والاول ان يقال بالاتساع في  
 الظرف فالضمير البارز اليوم وما يأتي مفعوله الحقيقي وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه  
 فلا يخفى عن شي [ يوما ] بالفهم مصلح واقت الدرام زينا اي سارت مردودة للغش كما في القاموس  
 اوجع زيف نعتا وهو الذي خُطّ به نحاس او غيره نفات صفة الجودة كافي الطلبة وقال ابن الفارس  
 الزاء والياء والغلة فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا [ او بهرجة ] والاحسن ترك النون فانه لم يوجد

الا اللبناني تعريب نهضة كما في المغرب ولعل الهاء للاعمار بجمعية موصوها من الدراهم وهي  
والزيف كلاهما من جنس الدراهم ونهضتهما هائلة والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل  
الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهضة فانه يرددها التجار  
ايضا فرداة الزيف دون النبهضة وقيل ان النبهضة ما بطل مكانه كاذكرة المصنف في القداء  
[ او مستحقة ] بفتح الحاء اي محتققة صاحبها اياها على الدارين والبر لا ينتقض برد المقبوض لان  
اليمن قد انجلت به [ او باعد ] اي باع اللذين دابنه [ به ] اي يدينه [ شيئا ] من ملكه كالعيد  
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فامدا وليس فيه وناه بالدين فقد حنت والا فقد بر  
[ وقبضه ] اي قبض الدارين ذلك الحق [ بر ] في هذه الصور واما اغترط القبض وقد رجب  
الشمس بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ ولو كان ] المقضي به في هذه الصور [ متوقفا ] بالفتح او الضم  
وتفديد التاء لرد من النهرج فانه مما علب عليه الصغر والنحاس ولعل التاء كنبهضة [ او رصاصا ]  
اي موصوفا وهذا اذا لم يحتسب في اليوم والا فينبغي ان يبر [ او وحيه ] اي وهب الدارين [ له ]  
اي للمدينين معانا [ لا ] يبر الخالف وانجل يمينه في صورة الهبة واما في الصورةين الاوليين  
فلم يبر وحنت فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس وان اختلف معني واما يحتاج  
الى هذه التكلف لان اليمن لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل اقصاياه فقل عجز عن البر وانجل  
اليمن وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلف لانه قد حنت في هذه الصور  
كما في مسألة الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصدير موهوم ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد ر ج  
[ وفي لا يقبض دينه ] مائة مثلا [ درهما دون درهم ] اي يقبض كله غير متفرقة [ حنت بقبض ]  
كله متفرقا [ كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غير  
قضاء عنه [ لا ] يحنت [ ببعضه ] اي بقبض بعضه [ دين ] قبض [ باقيه ] بان ترك عليه شيئا  
من الدين وهذا حيلة اخرى لانه وان وحل التفرق لكن لم يرجع قبض الكل [ او ] يقبض [ كله ]  
بمرتين [ مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الا بدفعات ] لم يتخللها اعمل الوزن ولا [ يحنت  
[ في ان كان لي الا مائة ] من الدراهم [ فنكنا ] اي مبني حر [ ولم يملك الا خمسين ] درهما  
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنت لان الامتناء تكلم بالقبلي من المحتشني منه بعد المحتشني ولا يحكم  
بثبوت المستثنى ولا بنفيه فهو في حكم المكتوت عنه فكأنه قال ليس لي شيء زائد على المائة اما كون  
المائة او دونه فمبيع زائد على مدلوله ومن ظن انه معلل بان التعارف بهذا الحلف نفي الزيادة  
فقد ملل الى مذهب الجهم [ ولا في لا يهم ] ربحا فاقم وزدا او يامينا [ فانها ورقان والريحان  
لغة نبات لا ساق له وقيل يحنت لانه عرفا نبات له رائحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب ان  
الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لحاه رائحة طيبة كالبرق كالايس والزرد ما لورقه رائحة

طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه العرق  
والياسمين كالياسمين والياسم بكمز السمين وفتحها وهذا اذا كان مغرب ياسمين والا فالياسم  
واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [ والبنفسج ] بفتح الباء والسين المهملة [ والورد ]  
يقعان [ على الورد ] بفتح الهمزة دون الهمزة ومن الظن دون الذنب والساق فان في النهاية  
وهي ان لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دهنه لم يحنث للعرف وينعكس الحكم في عرف  
شبرنا واللفظ حقيقة فيهما لو من موم المجاز لو حلف ان لا يشتري الورد ولا نية له فاشترى  
دهنه لم يحنث ولو اشترى وردة يحنث حقيقة وعرضا ولا يخفى ان الورد مستلزم \*

[ فصل \* حنث في لا يكلمه ان كلمه ] حال كون المحلوف عليه [ نائما ] لانه  
وصل الى سمعه وان لم يفهم [ بغير ايقاظه ] وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه  
ليس بغيره وفيه ايهام الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغى اليه حنث والى  
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا قد مر به يقول يا حياط اسمع هكذا لم يحنث والى انه لو علم ان  
قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء والاكتفاء مفعول بان فهم  
المحلوف عليه ليس بغيره حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنث الكل في الصحيح [ و ] حنث  
[ في لا يكلم ] فلانا [ الا بذنه ] اي فلان [ ان اذن ] فلان [ ولم يعلم ] الجالف [ به ] اي بالاذن  
[ فكله ] اذا اذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر انه لا يحنث لحصول الاذن بدون العلم به  
على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير عن الثلجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف  
في الامر كما في التهمة وتتمه الكلام قد مر وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به  
لم يصرمادونا وذا بالاجماع كما في الظهيرية وهيرة لكن في النهاية وغيره انه صار ما ذونا عند الطرفين  
[ و ] حنث [ في لا يكلم صاحب هذا الثوب بلباسه ] الصاحب [ فكله ] لانه يعادي الثوب  
[ وفي لا يكلم هذا الشاب فكله شيئا ] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس يداع الى اليمين  
و الشباب لغة من تمنع عورة والكهل من اربع وثلثين والشيخ من احد وخمسين الى آخر العمر  
كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدى وثلثين والشيخ من خمسين الى الثمانين  
وشرا من البلوغ ومن ابي يوسف وح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين  
الى آخر العمر كما في التهمة وفي طي الواسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كهلا حنث  
بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكورا لم يحنث كالمو قال لا يكلمه صبيا فكله كبير كما في  
الكشف [ و ] حنث او عتق [ في هذا ] القرن [ حران بعته ] اي القرن [ او ] هذا حران [ اشتريته  
ان عقد ] اي باع او اشترى [ بالخيار ] للبائع في البيع او للمشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ومدة  
معلومة مندهما لانه في الاول يملكه البائع الان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما اوصار

للمعلق كالمختار عنده وفي هذا الخيار إشارة إلى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحنت وذكر  
 القدوري أن لو باع بخيار أحدهما حنت عند أحد خلافاً لأبي يوسف لأن الفوط مطلق البيع والبيع  
 الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد بمئة أو دم لم يحنت كما لو اشترى مكنياً  
 أو مدبراً أو ام ولد وقيل يحنت به الكل في المحيط [ وفي إن ] هذا [ لم أبعد فكذا ] أي أمته حرة  
 مثلاً [ فامتنق ] العبد [ أو دبر ] لأنه قد نحقق أن لا يبيع وفيه إشعار بأنه لو دبر أمته أو استولدها  
 حنت وبأنه لو قيل البيع بوقت واعتق أو دبر قبل مضيه لم يحنت عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف  
 كمسئلة الكوز [ و ] حنت العائف [ بفعل وكيله ] في كل فعل يرجع حقوقه إلى المولى لأن مقصوده  
 التوقي من رجوع الحقوق إليه وذا لم يرجع لأنها راجعة إليه فيحنت [ في ] مثل [ حلف النكاح ]  
 بأن حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنت وكذا لو وكل قبل الحلف أو زوجها  
 نفوساً وأجازة قولاً وإما فعلاً فلا يحنت على المختار كما في الكافي وعن صاحبين أنه لا يحنت بنكاح  
 الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يحنت بنكاح الوكيل وعن  
 محمد أنه لم يحنت كالوكان المحلوف عليه ابنته أو أمته الكبيرتين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل  
 كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكره كافي الصغرى وذكر في فاضل أن  
 لا يحنت بالفاسد [ و ] حلف [ الطلاق ] سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق  
 الفضول فأجاز قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يحنت مطلقاً وقيل أن أجاز بالقول يحنت وبالفعل  
 بأن أهل بدل الخلع لا يحنت كما في المحيط [ والخلع والعق ] أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله  
 أو بعده فإن علق الطلاق والعق بفوط ثم حلف به ثم وجد الفوط لم يحنت ولو حلف أو لا حنت  
 كما في النظم [ والكتابة ] إذا لم يكتب بنفسه ولا فلا يحنت بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي  
 أن يذكرها فيما لا يحنت [ والصلح عن دم محمد ] لأنه كالسكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه  
 الصلح من إنكار ملئ ما ذكره في الوكالة [ والهبة ] ولو فاسدة ومن أبي يوسف أنه لا يحنت حينئذ  
 كما في الاختيار وعن محمد لو أجاز هبة الفضول حنت كما في المحيط [ والصدقة والقرض ] أي الأقراض  
 بأن يدفع كذا إلى رجل أعطاه آخر وكالة قرضاً [ والاستقراض ] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن  
 حيأتي أن فيه خلافاً ويمكن أن يحمل ملئ ما هو متعارف من تسمية الرهول بالاستقراض وكيلاً  
 كما إذا غل المستقرض وكلت أن تستقرض لي من فلان كذا درهماً وقال الوكيل للمقرض أن فلانا  
 يستقرض منك كذا ولو قال اقترضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في  
 وكالة الذخيرة [ والادعاء والاستبداء والأعارة ] وإن لم يقبل المستعير فمجرد الأعارة حنت عندنا  
 خلافاً لزوج وعلی الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار أن في القرض  
 عن أبي حنيفة روايتين وفي المحيط أنه يحنت بالاستقراض [ والاستعارة ] فلو حلف لا يعير

ثوبه من ثلاث فبعت المحلوف عليه وكذا لا يقبض المحتار فأعارة حنث عند زفر وبهقوب وعليه الفتوى لأن هذا الركيل رسول وهذا إذا أخرج الركيل كلامه مخرج الرسالة بأن قال إن فلانا يستعير منك هكذا فاما إذا لم يقل ذلك لا يحنث كاللوحف إن لا يعمر شيئاً ثم رده على دابته كما في المحيط [والذبح] كما إذا حلف لا يذبح غاة وهو ممن لا يذبح حنث كما في النظم وفيه اشعار بأنه إذا كان ممن يذبح بنفسه لم يحنث [و ضرب العبد] كما إذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي أن يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي اللبية قبل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه [و قضاء الدين و قبضه] وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة [و البناء و الخياطة و الصمرة] بأن حلف إن لا يصوره فأمر غيره به [و الحمل] [برداشتن و كسرا برسترد خود نشاندن] وكل وجه و تعليم الشفعة كما في قاضيان و المركة و القتل كما في المصنفين والبراء و الاتفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار و اتخذ النعل كما يأتي على ما في النظم وأما أنه لو نوى أن يفعل بنفسه في نحو النكاح و الطلاق و العتق صلى ديانة وفي الذبح و ضرب العبد قضاه كما في الكافي [لا] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه إلى المؤكل فإن مقصوده التوقي من رجوعها إليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [في] حلف [البيع] أي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث إذا لم يكن متولياً بنفسه و إلا فقد حنث و كذا الحكم فيما يأتي من الأفعال كما في النظم وفيه إذا حلف لا يتخذ له نعلًا وهو ممن لا يتخذ فأمر غيره به حنث فينبغي أن يذكره فيه و لا يخفى ما فيه من الإطلاق [و المرأة و الأجرة] و من أبي يوسف أنها بدون القبول إجازة كما في المحيط [و الاستجارة و الصلح] عن دم الخطاء أو [عن مال] عن إقرار على مال أو منفعة كما يأتي في الوكالة وفي الظهيرية أنه يحنث بصلح الركيل عند صد رح و عن أبي يوسف فيه رابعتان [و المحصنة] أي جواب الدعوى سواء كان اقراوا أو أنكرا و هي ملحقة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [و القصة و ضرب الولد] صغيراً أو كبيراً أو عبداً لغيره أو حراً و إن حرم ضربه و إن أمر به الأب إلا إذا كان معلماً كما في كراهية المنية أو سلطاناً أو قاضياً كما في الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتشم لجواز تعزيره فمن حل له ضربه صح أمره به فتحنث بالضرب ومن لا يسل لا يصح ولا يحنث لأن منفعة التأديب يرجع إلى الولد لا إلى المؤكل كما في الاختيار ولا شك أن تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على مولاه الأئمة ما ظن من الأئمة أن المدار على رروح الحقوق وعدمه فالتحكك في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجوع للمنافع خروج عن القانون و أعلم أن ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الأربعين فلا ينبغي ما ذكره من إحصائها في الثلاثين كما في الصرماني وفي إحدى وعشرين كما في القنية [ولا] يحنث استئمانا [في] لا يتكلم [ولا] نية له [ذمراً القرآن] از سبب او هال او كبير [دعه] [في صلواته] من [خارجها] و قيل

يحدث منه وقال أبو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالغلوحة وعليه الفتوى كافي الكافي وفي  
 اشارة الى انه لو صبح مهوا او فتح من امامه بالفراة لا يحدث كافي المحيط [ ويوم اكلمه ] انت  
 طالق يقع اليوم فيه [ على الملوك ] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقرونة ما مرفى  
 الطلاق فمن الظن انه تمام في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [ وصح بية النهار ]  
 في الحكم لازادة الحقيقة وعن أبي يوسف لا يصح [ وليله اكلمه ] يقع [ على الليل ] دون  
 مطلق الوقت لانه المحتمل فيه وما في قوله \*

\* شعـر \*

\* وكما حسناكل بيضاء شحمة \* \* ليالي لاينا جديم وحميرا \*

يجمع و التكلم في المفرد [ والا ان ] والكن لامتناء الا انه مجاز منها [ للغاية ] اي للدلالة على  
 ان ما بعدها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [ كحني ] قال الله تعالى الا ان اي حتى  
 تغمضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كالا يخفى [ فني ان كلمته ] فانت طالق [ الا ان  
 يقدم زيد او حتى يقدم ] ذكره اولي وكذا في مائر الموضع [ حنت ان كلمه قبل مدومه ] لا بعده  
 لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حتى تكلمني فتكلمنا معا حنت  
 حنت عند علانا لا يوجب يوسف وكذا مائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان مدخلا  
 معا [ وفي لا يكلم عبده ] اي فلان [ او امرأته او صديقته ] اي في حلفه على فعل في محل  
 منصوب الى الغير بغير الملك فالعبد تأخير العبد [ او لا يدخل داره ] او لا يلبس ثوبه او لا ياكل  
 طعامه او لا يركب دابته [ مثلاً ] اي في حلفه على فعل في محل منصوب الى الغير بالملك والاعادة  
 وكانت للاختصاص لانها شاملة للاجارة والاعارة [ ان زالت اضافته ] اي اضافة المضاف من المصنف  
 اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع المملوك مثلاً [ وكلمه ] من موم المجاز اي فعل  
 الحالف واحداً من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [ لا يحدث في العبد ]  
 اي في محل منصوب الى الغير بالملك فيحمل الدار والنوب وغيرهما [ اشار اليه ] الى العبد  
 [ بهذا ] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل داره هذه او غيره [ اولاً ] يغير اليه بان لم يذكر اسم  
 الاشارة كما مر لاشرط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال عبد بالعكس  
 في صرة الاشارة فلودخل هذه الدار يعد البيع لم يحدث عند الشيخين و حنت عند عبد و عن أبي  
 يوسف لو لم ينسوا اليمين على ما في ملكه عند الحلف [ وفي غيره ] اي غير العبد من محل منصوب  
 الى غيره بغير الملك كالأثر [ ان اشار ] اليه [ بهذا حنت ] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حنت لاشرط  
 وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [ والا ] يغير اليه [ فلا ] يحدث فلو تكلم صديقه بعد  
 المعادة لم يحدث لاشرط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخل صديقاً آخر ثم كلمه حنت  
 واعلم ان ما ذكرنا موافق للمتلد اولات كالمحيط والتفسير وغيرهما وان خالف ما في الخرح فانه



قد اختار قول يحيى رح وقال بالحنف في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول يحيى هو خلاف الرواية [ وحين ] بالكمز الدهر او لليلة او وقت مبهم لاحتة او اكثر او معين او شهران او حنة اشهر او سنتان او جميع حنين او اربعين حنة كما في القاموس [ وزمان ] كزمن بفتحين الوقت قل او اكثر كما في القاموس [ بلانية نصف سنة نكر ] ذلك اللطائف [ او عرف ] للعرف [ ومعها ] اي النية [ ما نوي ] كما في الجامع و ذكر في الجامع الكبير انه ان نوي بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوي وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوي اقل من ستة اشهر لم يصلح والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما في المحيط [ والدهر ] بالهمزة والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والى سنة كما في القاموس و قل الواجب انه اهم لمدة العالم من مبداه وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة العلمية والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [ لم يدر ] اي ترقف ابو جنيبة في معناه [ منكرا ] وهو لانه لا نص فيه وقال انه سنة اشهر [ و ] الدهر عندهم [ للابد ] اي العمر [ معروفا ] طي ما قال بعض المشايخ المتقدمين ومنه لم ادركه وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واسلم ان ما ترقف فيه اربع مسائل منها الخنثي الشكل و وقت الختان و محل اطفال المبركين في الاخرة كما في جامع المحبوبي و ذكر في المصبرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء و حكم صور الحمل والجلالة مني طاب لحملها والكلب مني صار معلما وفي هذا الترفيع تصريح بكمال مله وروحه روي ان ابن عمر رضي الله عنهما حثل عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي الكرماني مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى امان ربي فقال عز وجل غير البقاع المحاجد وغير اهلها ازلهم دخولا وآخروهم خروجا وشر اهلها آخروهم دخولا واوّلهم خروجا وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستكف من التوقف فيما لا يقف له عليه اذا لمجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وهذه [ وايام ] وجمع وشهور وسنن ودهور وازمنة [ منكورة ] بلانية [ ثلثة ] منها لانها اقل الجمع ومنه ان اياما عشرة مثل ( مزدور ) ويوم على طلوع الشجرات الغروب كما في المحيط [ وايام ] وكثيرة [ وايام ] والجمع [ والمهرو ] والسنون والدهور والازمنة [ عشرة ] منها عنده وهو الصحيح كما في المصبرات واما عندها فالاول سبعة والمهرو اثنا عشر والباقي ابد و ايام العيد امبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام مبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وقرعة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وبلغ الشهر اليوم التاسع والعشرون و اول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر و آخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

و ما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال ويحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن  
 عبد كافي المحيط [ وفي اول عبد اشتريته ] او املكه [ حران اشتري عبدان ] فردا [ عتيق ] لتعق  
 الاولية فانه امم لغرد سابق وفيه تامل [ وان اشتري عبدان ] صفة [ ثم ] عبدا [ آخر فلا ]  
 يعتق واحد منهم [ اصلا ] لعدم التفرد والسبق [ فان ضم ] الى قوله اشتريته [ رجده عتيق الثالث ]  
 لتحقيقه وفي الكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عنى الوحدة والفرق انه  
 يقتضي نفى مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد عكسه [ وفي ] ان قال  
 [ آخر عبد اشتريته ] حر [ فاعتق ] عطف على ما قال وفي بعض النسخ ( ان اشتري ) عبدا ومات  
 المشتري او الخائف او العبد [ لم يعتق ] هذا العبد اذ الآخر امم لغرد لاحق [ فان اشتري ] بعد  
 هذا الخلف [ عبدا ] ثم آخر ضمت عتيق عبدا [ الآخر ] بفتح الجاء او كسرها [ يوم شرف من كل ماله ]  
 لانه صحيح يوم الغري [ و ] عتيق [ عندهما يوم مات ] وان كان وقت الفراء صحيحا [ من ثلث ]  
 اي ثلث ماله لتحقيق الغريفة - ثلث [ و ] يتفرع عليه انه [ لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به ]  
 اي بالآخر ولو قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم اخرت ثم مات تطلق الاخرى يوم  
 تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا توث وتعد مدة الطلاق بلا حداد  
 لانه كان حيا [ خلافا لهما ] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا توث وتعد مع الحداد  
 عند ابي يوسف مدة الفراق ثلث حيض وعند عبد مدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كافي مبسوط  
 صدر الاسلام [ و ] عتيق [ بكل عبد يغربي بكنا فهو حر عتيق اول ] مبيد [ ثلثة ] لاعتقاده انهم  
 [ بقررة ] فان الاول هو المبر فان البقرة وان كانت لغة خبر ما يربط بغرة الوجه لا انتشار الدم في الجسد  
 حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر ما رغب من الخبر علمه والعرف مقدم [ متفرقين ]  
 اي واحد بعد واحد [ و ] عتيق [ انك ان بقررة معا ] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان  
 اضاف الى المرسل عتيق والا فالمرسل [ وسقط بفراء ابيه ] او بقررة من ذي رحم محرم [ لكفارته ]  
 اي كفارة يمين الابن اوظهاره [ هي ] اي الكفارة وانما ابرز فاعل سقط للفصل وحاصله ان الكفارة  
 تسقط بفرائه قريبه بنيتها [ لا ] تسقط الكفارة [ بفراء عبد ] لكفارته [ حلف ] سيده [ بعقده ]  
 لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه من يميني مثلا ثم اشتراه تمقا كما في المحيط [ و ]  
 لا بفراء [ ممتزلة بتكاح ] اي امه لغيره لكنها فولدت [ علق ] النكاح او الخالف [ متقها ] ناويا  
 [ عن كفارته بفرائها ] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة من كفارة يميني ومن الظن امتلاكك  
 بها في الظاهر ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير المذكور فهذا [ ويعتق بان تسميت  
 امه في حرة من تحراما ] اي اتخذا سرية بان يوافقا بيتا وحصنها وجامعها عزل ام لا عندهما  
 وعند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تميزا والعوية نعتة على الاشهر من الصر

الجماع او ضد العلانية والضم من تغييرات النعمة او من المزور بقلب احدى الرائيين ياء وقيل  
فعلة من المزو والميارة [ وهي ملكه يوم حلف ] فلا يعتق امة اشتراها ثم تهرق فاستدرك قوله  
[ لا ] يعتق [ من ] اي امة [ شراها ] الخالف [ فتسراها ] يعتق [ بكل مملوك لي حرامات  
اولاده ] جمع ام في الاصل امة وامة لغة وقد جمع املت اياه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول  
[ ومن يزره ويبيده ] القن [ لا ] يعتق [ مكاتبه ] لانهم مالكو اليد [ الا يبتهم ] يعتق [ بهذا  
حر او هذا وهذا العبيدة ثلثهم ] حالا [ وغير في ] تعيين احد من [ الاولين ] لان او دخل بينهما  
فكانه قال احد كما حر وهذا [ كالطلاق ] فانه لو قال لثلث من نسائه هل طالق اياه وهذا تطلق  
ثلثهم وغير في الاولين [ ولا م دخل على فعل ] اي تعلق بفعل [ يقع عن غيره ] اي يجوز وقوع  
ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع التوكيل بحقوقه على اللول ( من ) يحق  
للتعليق كما في القاموس والجملة صفة لفعل [ كبيع وشراء واجارة وخياطة وصباغة ] بياء بنقطة  
او نقطتين من تحت [ وبناء ] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [ اقتضى ] اللام الداخلة على  
الفعل [ امر ] اي امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة غير اللام [ ليخصه ]  
اي يخص ذلك الامر بالفعل [ به ] اي بذلك الغير [ فلم يحنث ] الخالف [ في ] حلف [ ان يبعث لك ]  
اي لاجنك [ ثوبا ] فعلي حر [ ان باعه ] اي باع الخالف ذلك الثوب [ بلا امر ] ووكلة بالبيع  
من الغير المخاطب [ ملكه ] اي ملك الخالف هذا الثوب [ اولا ] يملكه لان المعنى ان يبعث ثوبا  
بأمرك ووكلتك [ وان دخل ] اللام [ على عين ] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل اولا كالاكل  
[ او فعل لا يقع من غيره ] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [ كاكل وشرب ودخول وضرب الولد ]  
والعبد [ اقتضى ] اللام في الصورتين [ ملكه ] اي اختصاص هذا العين ولورلده بذلك الغير [ فحنث  
في ان يبعث ثوبا لك ] او ضربت لك عبدا او تمت لك مكانا اي هو ملك لك فحنث [ ان باع ] الخالف  
[ ثوبه ] اي بالمخاطب وضرب ولده [ بلا امر ] سواء علم الخالف ان الثوب او العبد ملك له اولا  
فان المعنى ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التوكيل اما ان يقرن بفعل او امر فان  
كان الثاني بان كان مملوكا للمخاطب عليه فقد حنث بالفعل والا فلا سواء كان مما يجري فيه  
التوكيل ام لا وسواء كان بامره او بغير امره وان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله  
حقن يرجع التوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحنث بدونه وان لم يجز فيه التوكيل  
او لم يمكن له حقن فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا  
اذا لم يتو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقضاء  
في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من التداولات وانتزاع على ما ذكره من الثاني  
نحوه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاعتصاص بالعين و اما الثاني فلان من الاعمال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قيمت لك فلا وجد لاعتبار صرف الالام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الاعمال صرف الالام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغيواذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعمف و اعتبار القم الثاني من الفعل تكلف و الكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن من ما قالوا بقرينة العرف كما في التمر تاشي و اما الثاني فنحو القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قيمت لك مكانا في المحيط و غيره و اما الثالث فلان المدار لما كان من دخول الالام الى الفعل و العين و بعض الاول كالثاني في الحكم و جب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كلوا احد منهم بغير من الحقائق و الطعن بالاعتناء على الهادين للخلائق من كمال القصور من ادراك ما في كلامهم من الدقائق [ د ] في حلف [ كل مرس ] بالكسر [ لي فكذا ] اي طالق [ بعد قول عرسه نكحت ] ائت امرأة [ من ] انا [ طلقتمى ] اي عرسه الفائلة به و هكذا غيرها قضاء لعموم الكلام و من ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [ و مع نية غيرها و بانه ] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المطلوب حائفا او مستحلفا قال القدوري هذا اذا امتحلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية التحالف و لو ظلالا و قال شيخ الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق من رثاق صدق و بانه الا انه يائمه اثم الغموس ظللا كما في المحيط و غيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام والاياء الى قصد الفروع في الغير من المرام \*



قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالغمير  
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب البيع ] \*

لما شارك هو واليمين في تعهد العاقل ولها شرف في ذاتها معبها به فقال [ هو ] اي البيع كالبيع لغة [ مبادلة مال بمال ] اي اعطاء المثلين واخذ الثمن ويقال على الفراء هو اعطاء الثمن واخذ الثمن ويقالون لمن ما اذا اعطى سلعة بسلعة كافي للفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شيء كافي القاموس وكذا في المغرب لمن ما روي عن عبيد وفيه اشعار بان اللغة مال والتحقيق لمن ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل تحت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه نحو حبة من نحر شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم والمال يثبت بالتناول اي بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان عدم التناول والانتفاع منه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدوام او الدائير وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن بقربته الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى للفعولين كلاهما بنفسه او الثاني من كافي الاماس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان الغرر يتعدى من [ يتراض ] من الجانيين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كافي كراهية الكفاية والكراهية والكراهية عليه يدل كلام الرافض خلافا لغیر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فيشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكروه على انه كثيرة من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [ وينعقد ] البيع ويحصل شرعا [ بانجاب وقبول ] اي من الجاب وقبول او بسببهما فمن العاقل انها خارجان من حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو بمعنى الغاء فانها لو كانا

معا لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الالب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشترى لم ينعقد  
بدونهما كما ذهب إليه بعض الفايق والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم  
العقد كأي المحيط وكذلك الرمي لوباع مال البيت لنفقة أو القاضى بأمره أو العبد نفسه من  
مولاه بأمره كأي الزمدي ولما تفرعان الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون  
البدلان مالا وعن نجم الأيمة لم ينعقد بما هوائل من فلس كأي النظم وغيره فيتناول النوعين  
من التجارة الحلال المبيع بالبيع والحرام المبيع بالريو فإنه يطلق على كل بيع فأصل كأي الثاني  
من شهادات الأخيرة وتمة الكلام قد مر في النكاح [ بلفظي ماف ] كقول البائع أعطيت أو بدلت  
أورفعت والمشتري أجزت أو قبلت أو فعلت أو وضعت كأي التحفة والماني أم من الحقيقي فينعقد  
بلفظ الحال فهو بيع وهو الصحيح كأي الكوماني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتري فقال اشتريت  
لم ينعقد إلا إذا قال بعث كأي شرح الطحاري لكن في الزمدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض  
لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال مبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا  
وافقتك والفقني ومنه لو قال أبعثني مبديك فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب  
إلى رجل اشتريت فكتب قد بعث فهذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعث لم يكن بيعا لأنه لم يوجد  
أحد الركنتين ولو قال ( سن أبيع أصب قد را تر عرض کردم ) فقال الأخر أنا فعلت أيضا فهذا بيع وإلى  
أنه يشترط مباح كل من العاقلين كلام الأخر كأي المحيط ولعل الاكتفاء مفعولان البيع ينعقد  
بلا ذكر الثمن وفي التمرناشي فيه روايتان [ ويتعاط ] أي تتشارك البائع والمشتري في العطر  
وأحد الثمن في المجلس فقبض أحد البدلين لا يكفي كما قال العلواني والصحيح أنه يكفي كأي  
الطهيرية وقاضيهان وقيل هذا إذا قبض المبيع وإما إذا قبض الثمن لم يكفي كما في العمادي لكن  
في الزمدي أنه يكفي إذا كان على وجه الفراء [ مطلقا ] أي غير مقيد بالنفيس والخميس نص عليه  
محمد كأي الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخميس كأي المحيط والمراد  
بالنفيس ما يحسن قيمته كالعبيد والأماء والخميس ما يقل كالبقل والروان والشم والخبز كما في  
النهاية [ وإذا أوجب ] أي أوقع الأيجاب [ واحد ] من المتعاقدين [ قبل ] أي أوقع القبول [ الآخر ]  
منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد الحاجة إلى التفكر كما في الاختيار [ كل المبيع ]  
أي كل جزء من أجزاء ما يتعمن بالعقد [ بكل الثمن أو ترك ] الأمر البيع فليس للمشتري أن  
يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وإذا لا يجوز  
لتصرف البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكون لفظ البيع أو الفراء وأن تعدد  
العاقد والثمن بأن يتكرر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول  
يقتى كأي الغلظة وغيره [ إلا إذا بين فمن كل ] من البيع بأن يقول بعث هذا بذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو رضى البائع في المجلس وقسم اتهم باعتبار  
الاجزاء كما اذا اضيف العقل الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى  
عبدين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصه المبيع كما في المحيط [ وما ] دام او ان  
[ لم يقبل ] الاخر المبيع [ بطل الاجاب ان رجح الموجب ] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التثنية [ او ]  
ان [ قام احدهما ] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه  
اشعار بانهما لو تباعا يمشيان فلا سكتة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابتداء  
والاول اصح كما في الاختيار [ واذا وجدنا ] اي الاجاب والقبول [ لزوم ] البيع بلا خيار المجلس وفيه  
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ ويعرف المبيع ] الحاصر [ بالاشارة ]  
اليه [ لا ] يعرف المبيع الحاصر ولا يحتاج الى معرفته [ بدكر القدر ] بالمكون والفتح اي الكمية  
[ والصفة ] اي الحالة التي عليها الشيء من حالته بان قال عشر املاء من البر الجيد مثلا [ الا في السلم ]  
لكن في نحو السلم واموال الربوة مما كان للمبيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف  
الثلي كالكيالي بالاموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق  
التمن ظهر انه غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [ و ] يعرف [ التمن ]  
وجوبا [ بالاحتمال ] اي بالاشارة حاصرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في النعمة [ ولا يضر ]  
ولا يقصد [ الجواز ] في مبيع مكمل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصبرة من الشعير والجواز  
مثلية الجسيم كما في القاموس وغيره معرب ( كرات ) بالضم وهو المجلس بلا كبل ولا وزن كما ذكره  
المطري [ الا في ] بيع [ الجنس ] اخص من النوع عند الأصولية [ بالجنس ] كالبز بالبر وفيه  
يضر الجواز فيه لاحتمال الربو ففرط العلم بالمائلة فيكال او يوزن دائما عرف باللام اشارة الى انه  
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البر بمنزوين منه فصاعدا لان ادنى  
الربو نصف صاع او قفيز من اختلاف العبارتين او الرويتين كما يأتي [ ومطلق التمن ] الذي ذكر  
قدرة دون صفته فاللام للعهد وهذا اول من التمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة  
والمذكور يتناول الماهية من اي حال كانت بحمل [ على الارواح ] اي اكثر نقود البهال في التعامل  
وقال ابن الفاروس اني اظن الولد والواو والجسيم دخيلا واعلم انه لو قال بعث الدار او الثوب او  
البطيخ فعلي الدينارين او الدراهم او القلوس ان تعاملوا بها والا لماعتاد [ فان استوت وواج النقود ]  
جمع النقل اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كما في القاموس [ فعد ]  
المبيع [ ان اختلف ماليتهما ] اي قيمتهما فان استوت صح وصوف الى ما قلناه من اي جنس كان [ وان ]  
بيح [ شيع مفار اليه ] ذوا افراد [ و اجزاء من الثلي او القيمي ] كل واحد [ وفرد من هذه الافراد ]  
[ بكنا ] فبين تمن كل فرد بلا بيان مجموع للبيع و التمن ويدخل فيه كل اثنين او لثنة



[فإن لم يتفاوت] الأفراد كالكيلات وللوزونات والمعدنيات المتقاربة كما إذا باع هذه الصبرة كل قفيز بخصمة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير إلا إذا علم عند الكل في المجلس بالكيل أو التسمية فانقلب جائزاً وكان للمشتري خيار التكشف إن شاء أخذ بما ظهر له من الثمن وإن شاء ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقاً فانقلب لو علم بعد المجلس [والأ] يرجع عدم التفاوت بأن تفاوت من حيث الذات كالمعدنيات كالاعناب والثياب أو القيمة كالنوعيات فإن النزاع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة منه من مخرجه كما إذا باع هذه الاعناب كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح ويفعل [اصلاً] لا في كل ولا في بعض لجهالة مقضية إلى المنازعة وهذا كله عنده وأما عندهما فقد صح في الكل في الصورتين بلا خيار للمشتري إن رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم أشار إلى أن البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع أو الثمن بلا بيان كل نقال [فإن باع صبرة] مجازة (٢) بقرينة اللزوم أي مجموعاً من المعدود أو الوزن أو الكيل فإن الصبرة بالضم ما جمع من الطعام (٣) بلا كيل ولا وزن [لو أنه] أي المجموع [مائة صاع] لو من أمانة أو ثوب [بأمانة] من الدراهم [فإن نقص] من المائة عشرة مثلاً [أخذ المشتري] التسعين [بالخصه] بالكسر بنصيبه من الثمن واسقط ثمن ما علم [أو فرض] البيع [وإن زاد] على المائة [فلأبيع] ما زاد لأنه لم يدخل تحت البيع وقيل إن نقص الكيل أو المعدود فالبيع فاسد كما في النية وفيه إشارة إلى أن التخيير فيما إذا لم يقبض شيئاً منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع القائم من قاضين [وفي] بيع [اللزوم] من نحو الأرض والثوب إن لم يبين حصه كل فإن نقص [أخذ] المشتري [الأقل بكل الثمن] أي مجموعه أو كل جزء من الأقل بكل جزء من الثمن [أو ترك] وفسح البيع [وإن زاد] كان [الأكثر له] أي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له دهانة كما في فاضل [وإن] بين حصه كل بلان [قال كل ذرع بدرهم فبالخصه] يأخذ إن شاء [فيهما] أي في الزيادة والنقصان ويترك البيع إن شاء والأصل أن النزاع يشبه الأصل من حيث أن القيمة يزداد بزيادته والوصف من حيث أنه يصير أطول أو أقصر فباعتبار الأول صار كل مبيعاً عند بيان حصه كل ذراع وباعتبار الثاني لم يقابله شيء عند بيان حصه المجموع وفيه المعار بان ما وجد من الزائد على الذراع من الكسر يقابله شيء من الثمن فهو للمشتري بلا خيار وقال محمد أنه يأخذ بالحصه مع الخيار وعند أبي يوسف فرض الكسر صحيحاً إن شاء والأول قول أبي حنيفة رحمه الله وهو الأصح ومنهم من قال أن الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالمص والبرائل وأما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى الكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والقمير [في منبلة] أي حال كونه فيما على الذرع بشعير وبر ودرهم فلو باعه بجنمه لم يجز لشبهة الربو [ر] بيع [الباقلي ونحوه] كالمشم والزر والجز [في فصره الأقل] الظاهر فصح في فصره الثاني

لأنه ملحق بالمقصود والتخلص بالدباس والتذرية في هذه الصرط على البائع كما في الاختيار والقهر بالصهر فنه الهيق خلقه أوصفا كما في القاموس [وَأَصَحَّ] بيع ثمرة لم يبدؤ [من البذر بالتقديس صلاحها] أي لم يظهر ميرورثها منتقعا بها بأن يأكلها حيوان وقبل أنه لا يصح والصحيح هو الأول كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكثير مع أوزانه جاز بيعها عند الزر وفيه إشارة إلى أن البيع قبل الظهور لم يصح كما إذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية (مربع) وبعضها لم يصرح وأنى الضميمة وغيره يجوز بيعه بتبعيه الموجود إذا كان أكثر من المعلوم ولو بيع الأشجار أيضا حتى يحدث الباني لمن ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البائع اشترى الموجود ببعض الثمن وأخر البيع في الباقي إلى وقت وجوده التل في المحيط [أو قد بدأ] صلاحها وصارت منتفعة وعلمت وأما ذكره وإن كان السابق مشيرا إليه لفائدة متعلم وأعلم أن النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من ماير الكواكب [ويجب] على المشتري في الحال [قطعها] أي قطع ثمرة ولو بدأ صلاحها كان يتركها بأمرة بغير شرط جاز وطاب الفضل بغير أمرة تصدق بالفضل إلا إذا تهاوت أو امتلأ شجرها ولو باعته لأها غير معتادة كما في الاختيار [وشرط تركها على الشجر] والرضى به [يفسد البيع] عندهما وعابه الفتوى كما في النهاية ولا يفصل عند عهد إن بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المصنوعات وفيه إشارة إلى أنه إذا باع بشرط القطع جاز كما إذا باع نصف الزرع من شريك كما في المحيط وفيه لو أنه باع من إنسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وإن رضى به شريكه فينبغي أن يشتري كلها منه ثم يفتح في النصف [كاستثناء قدر معلوم] منها كالنصف والصاع والصبرة لأن الباقي مجهول وزنا ومفادته ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه إشارة إلى أنه لو باع رجلا ص لا أنه امتنائه القليل من الكثير كما في الكرماني \*

[فصل \* مع خيار الفرج] أي الاختيار للفرج والأجزاء بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والإضافة كصلوة الظهر ويجوز أن يكون كصلوة الأولى أي الخيار الشرط أو كجود قطعة أي الشرط الذي يوجب الخيار [لكل منهما] أي البائع والمشتري منفردا [ولهما] جميعا وفيه إشعار بأنه لا يختص بالبائع الصحيح ولا يجري في أنصرف والملم حتى لو شرط لبطل كما يأتي [ثلاثة أيام] بالنصب على الطرف أو بالرفع على الابتداء والخبر هو الطرف المقدم ويجوز أن يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم من ذلك فيكون من قبيل التعاذب [وأول] منها [لا] يجوز بالتوقف أو الفساد كما يأتي [أكثر] منها عنده وهو الصحيح وأما عندهما فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير بالجزء للمتعاقدين لكن شاملا للأجزاء والكتابة والقصة والصالح عن المال والروهن والخلع وغيرها كما في العمادي [الأنه] أي البيع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام [يجوز] أي يرتفع التوقف أو الفساد عنده على تخريج الغرائبية وعرفانية

والأول وجه كما في النهاية [ أن اجاز ] البيع [ في الثلث ] من الأيام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام معذور الى انه لو لم يكن الخيار موقفا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له ومن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كافي المحيط وغيره [ وكذا ] ام مثل خيار العرطى الصحة [ ان شرط انه ] ام المشتري [ ان لم يقد ] ام لم يعط البايع [ الثمن ] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [ ان ثلثة ايام ] او ال [ او اكثر ] منها [ فلا بيع ] بينهما و يسمى خيار النقل فان العقد في الاولين جائز عند الثلثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقل قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقي وهو موقوف بفقد بلا نقل اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما في المحيط فلا ينفع العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندهما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد نهد كما في الذخيرة [ ولا يخرج مبيع من ملك بايعه ] بالاتفاق [ مع خياره ] فيخرج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [ فهلكه ] بالضم اسم او مصلر اي هلاك المبيع [ في يد المشتري ] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [ بالغفصة ] في القيمي وبالمثل في المنلي وعن الشيخين بالمسمى [ كلقبوض على موم المرق ] ام للعقد فالامانة للبايع والموم من المشتري الاضمان ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما تضمن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بحجز المعنى لا بتركه انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رغبته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رغبته اشتريته بعمرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ ويخرج ] المبيع من ملك البايع [ مع خيار المشتري ] فلا يخرج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [ فهلكه ] ام المبيع [ في يده ] ام المشتري يكون [ بالثمن كتنعيه ] ام بضرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او بانه سارية كما في الكافي والمراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع اليد والا فهو على خياره حيثما كان في النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن [ لكن لا يملكه ] ام البيع الخارج من ملك البايع [ المشتري ] وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتحويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا ملك له مشروع في الجملة كنزكة مستغرقة بالدين كما في النهاية وكنار اشتريها قيم الكعبة او المحجل له ولذا وجب به الغفصة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [ فلا يثبت حكم الملك ] في مدة الخيار [ كعقوب قريبه ] اي لا يعتق ذورحم محرم منه اذا اشترته

بالخيار لانه يملكه [ ونحوه ] كمتق مفتري بالخيار اذا جلف المشتري ان يملكه فهو حر وكساد النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا حاصت الاشتراء في مدة الخيار وكالهلاك على المفتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عليه وتثبت عندهما وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا لمن انه بالخيار لم يجبر البائع لمن دفع العبد الى المشتري ولا للمشتري لمن دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كافي المحيط [ والفصح ] اى نفع العائد بعقل الخيار بان يقول احدهما فسخ هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [ لا يعمل ] في رفع العقل [ الا ان يعلم صاحبه ] فلا يشترط حضره ولا رضاه ولا قضاء عليه [ في المدة ] للخيار فلا يعمل ان علم بعد ما فان نفع فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف ومنه يعمل بدون العلم كافي المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب من صاحبه خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله البلخي وان طلب الامداد وهو الاداء بان يبعث منادي ينادي لمن باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حذرت والا نقضت البيع وعن محمد في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن يخذل من صاحبه وكيل ثقة حتى يرد عليه وفي قيد التبادر اشعار بأنه ان نفع بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل وكهر من المفتري ومنه واجارته وكذا من البائع من التصلم كافي العبادي وسفير اليه [ بخلاف الاجازة ] فانها تعمل بدون العلم [ ويسقط الخيار بمضي المدة ] وبموت من له الخيار لا من عليه الخيار كافي الكافي وبمضائه وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا سكر من الخمر او النج كافي المحيط ولما فرغ عما يقع من القول العام شرع فيما يختص بالمفتري من الفعل فقال [ وما ] اى بما [ يدل على الرضاء ] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج الى انه لا يعمل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه للامتحان او يعمل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضاء كافي المحيط [ كالركوب ] بالخاص ولو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها او يبيعها او يعلفها وفيه اشعار بأنه لو استعمل الجارية مرة للامتحان ثم اخوى فان كان من نوع واحد فهو رضاء والا فلا كافي المحيط [ والوطي ] والس والتقبيل والنظر الى الفرج بالهجرة والاسكن والمرة والبناء والتخصيص والهدية ورمي الماشية وكري الانهار كافي المحيط ثم شرع في خيار التعمين فقال [ وشراء احد الثوبين ] او العبدين [ او واحد ] ثياب [ ثلثة ] بعشرة دراهم [ لمن ان يعين ] المفتري بالقول او بالفعل [ احدا ] منهما او منها [ مع ] الغراء امتحانا [ لا ] يصح شراء الاحل الواقع [ في الاكثر ] من الثلاثة كغراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء مغر

ان ان خيار الغرط لا يمتد في وجه الصحيح على ما قال نضر الامام وقيل يمتد فيعتري احد الثوبين على انه بالخيار يأخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلاثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كافي النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلاثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تخريج ابن السجاء خلافا للسرخسي وانما عصى هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكر عند فقيل لا يجوز وقيل يجوز كافي المحيط وهو الاصح كافي الكافي [درهه عبادين] مضمين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلاثة ايام [صح] الغراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما مائة [ومين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في القابل [ونسد] الغراء في كليهما [في الازده] الثلاثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسح فيها من بقي الاخر على المسحة فعمل الانجاب فيه حصته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المخصوص من الكفوف ونهه اشعار بأنه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نفسه للبائع او للمشتري صح لامتناء النصفين قيمة وكلما اذا اشترى كيليا او رزما كافي المحيط وغيره ولا يخفى ان الامس تقلد به على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدتين والخيار خيار البسيط [ومعد مشتري بغيره ككتبه] اي كتابته او غيره من الحروف [ولم يوجد] الكتب [احد] يتممه لان الوصف لا يقابل بغيره من الثمن كما اذا اشترى دارا او رزما على ان فيها كذا وكذا وبها او نخله فوجدناها ناصة [او ترك] ان امسكن والا فيرجع للمشتري على البائع بالنقصان ومن ابى حنيفة انه لا يرجع كافي النهاية [ويورث] اي يعطي للمورث بالفتح ويثبت له [خيار التعيين] لاختلاط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كاللمورث [و] يورث خيار [العيب] بتعبه العين لان للمورث طلب الجزء الفات من المبيع كاللمورث ولا يبعد ان يترك التكلف في المزمعين فان الاثبات وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الامراض [لا] يورث خيار انشروط والروية [لانها مخصصان بالعائد بالنص ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ برد البذل كما في الاجارة ونحوها لا ينمى لا يفسخ كافي الخلع والنكاح وتماه في العمادي وإضافة الخيار في الثالثة كافي الثالثة اي خيار المشتري بسبب روية المبيع \*

[فصل \* صح شراء ما لم يره] المشتري كلمة منتقبة حاضرة مشار اليها او غاية مغاير الى مكانها وليس فيه غيرا او البائع كما ورثه ولم يره قط كافي البسيط والمحيط والذخيرة وغيرها وفيه اشعار بأنه لو قال بعت نفسك ما لي كمى هذا او ما لي كمى هذا من شيء حاز من اعمامة والمغترية خيار الروية كافي المحيط [والمغترية] اي مشتري العين بالدين اي الدرهم

او الدينار كاهو للبادر [الخير] للفصح والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديلين بل لزمه و الى انه لو باع ديناً بدين فلا خيار لهما ولو باع مينا بعين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] او بعد الروية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يردده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كافي التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه مامه المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفصح لا يفترق فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفصح لا يصح بدون حضوره كافي المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] الى الخيار كالنصرف الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفصح بعد الروية بلا فصح سقط خياره كافي النهاية [وان رضى] للمشتري بالبيع واجازة [فبها] او الروية فان الخيار معلق بالروية بالنصر وهذا مستدرك بقوله عندها كالا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايمه] او ما لم يره البائع في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كافي العمادي وما ذكرنا في السابق ظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير واجعا الى ما لم يره المشتري [ويبطله] او خيار الروية [وخيار الشرط تعيينه] او البيع عند المشتري تعيينا حقيقيا كما مر في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبنا لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فارد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري ومن بعد من اشترى تمرا لم يره بالري فاحمله الى الكوفة ليس له ان يردده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمة كافي المحيط [وتصرف بموجب حقا لغيره] او غير المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد من عباده فيدخل فيه الامتاق والتدبير والاجارة والرمي والهبة مع التعليم [كالبيع بلا خيار] للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا [قبل الروية وبعدها] فلنا عيب وتصرف لا يبطل والا لزم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب التجوز ظن غير محتاج اليه على انهما ادوب [ما لا يرجيه] من النصرف والبارز للحق [كالبيع بخيار] من البائع ثلثة ايام [ومساومة] او عرض المبيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [ومبة بلا تعليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها] او الروية [فقط] او لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن منه وذكر في المحيط انه اصح كاقيل وقال المغيرة ان المساومة لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد [ويعتبر روية المقصود] من البيع لتعذر روية انكل [كوجه الامتة] والعبد فاذا راي ظهرها ويطننها فله الخيار [ووجه الدابة وكفلها] معا منك ابي يوسف وقال عبد بن معتز النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها ووجدها والنظر ان تؤمها لا يخفى وعن ابي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي ان

يرون شيئاً منه الا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر الى ضرعها ومايز  
 جملها وفي شاة اللحم لا بد من الجسد حتى يظهر به الهزال واليمن كما في المحيط والكفل  
 محرقة العجز والدابة من الاحياء الغالبة في الامل ما يلدب على الارض وفي العرف ما له ثوابم -  
 اربع كالغوص [ و موضع علم ] الثوب [ العلم ] طين ما روى عنه [ و ظاهر غيره ] اي العلم من  
 الثوب كالغرياس ثقلة التفارث فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان  
 له الوجهان من ثوبين مختلفين فردية كلا الوجهين وعن عبد اذا كان البطانة دون الظهارة فردية  
 البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم ولو جعل الغير اسم من الثوب لكان اشارة الى روية احد  
 المصريين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا بأداتها ومنها شيع مياين لم يره فله الخيار وكذا  
 اذا اشترى سرجاً بأداته ورآه دون اللبد والى انه اذا كان عنديات متفاوتة كالثياب التي في الجراب  
 فردية كل واحد اذا كانت متفاوتة كالجور والبيض فردية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل  
 المروثي وكذا المكبل والموزون اذا كان في وعاء وامائي وعائين فان كان متماثلاً كذلك عند العريقة  
 فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تغريق الصفة وفي الكرم  
 روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر والبصل  
 فردية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عطمه ورمي فهو لازم الكل  
 في المحيط [ و بيوت مقصودة ] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شتويان وبيتان صيفيان فردية  
 الكل مع روية الصحن فلا يفتقر روية المزيله والعلو الا في بلد يكون مقصوداً وبعضهم اشتراطوا  
 روية الكل وهو الاظهر والاشبه على البيت الصغير الذي يسمى ( فد خانه ) يكفي روية الخارج كما في  
 المحيط [ و ] يعتبر [ نظر وكيله بالشراء ] اي بشراء غيره فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للوكيل خيار  
 الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فليس للوكيل خيار الروية والى ان  
 روية الوكيل بالرؤية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انساناً برؤية ما اشتراه ولم يره فقال ان  
 رصيته فخله فذهب ورضى لا يجوز كما في التصوليين [ او بالتقبض ] اي وكيل المشتري شيئاً لم يره  
 بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وطى هذا  
 الخلاف اذا اشترى شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيلاً بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوراً واما اذا كان  
 مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل  
 بالتقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كمن وكيلاً مني بالتقبض  
 [ لا ] يعتبر عندهم [ نظر موله ] بالشراء او القبض وصورته ان يقول كمن لي مولا مني بذلك  
 وليس اليه الا تبليغ الرماله [ وجس الاصمى ] بالحجم فيما يجس ويلمس باليد وبقلب كالثياب  
 [ وشمة ] فيما يشم [ وزدقه ] فيما يذاق [ وصف العقار ] من احد [ عنده ] ما بلغ ما يمكن

وقال الجعفي يترك بصير يقبضه وهو أشبه بقوله ومن أبي يوسف انه لو قيل اليه بحيث لو كان بصيرا يراه يمسق خياره وقال بعض ائمه بلغ يمس الشيطان والاشجار فإذا مضى سقط خياره وحكي ان اعمى اشترى ارشاً فبمها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كحس فقالوا لا فقال هذه لا تصلح لي لانها لا يكسوها نفسها فكيف تكسوني كما في المموط ولو وصف له ثم ابصر فلا خيار له ولو اشتراه ثم عمى انتقل الخيار الى الصفة كما في المحيط وفيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير مسقطه للخيار وكلام الحكرمانى مشير الى انها مسقطه وفي المنية لو اشترى ما لم يره مما يذاق فلا له لئلا سقط خياره [ ومن رأى شيئاً ثم شرب ] ما رأى من الشيء [ فله الخياران تفسير ] ذلك الشيء مما كان عليه عندهما وفيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير ليس له خيار بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادي عن الذخيرة وان لم يرهج فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يحصى له شهر فصاعداً وقيل ان اشترى ما رآه غير فاصل للشراء فله الخيار [ والقول للبايع ] مع يمينه واليمين على المشتري اذا اختلفا [ في عدم تغيرو ] لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى امة شابة ثم اشترىها بعد عشرين سنة وزعم البايع انها لم تتغير فالحق قول المشتري كما في الكافي [ و ] القول [ للمشتري ] مع يمينه واليمين على البايع [ في عدم رويته ] اي المشتري المبيع فيساق الى الغالط وقيل يضاف الى المفعول \*

[ ففصل \* ولمشتر ] غير ردة [ وجه مخرجه ميبا ] كان عند البايع ولم يره المشتري عند البايع ولا عند القبض كما في الهداية او رآه الا انه لم يكن عيباً بينا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البايع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما حياتي ثم وصف العيب على وجه الكسوف يقال [ نقص ] ذلك العيب [ ثمنه ] نقصا ولو يحموا [ عند التجار ] على اختيار القدوري وقيل بعده امل صناعته فاحسها وقال شيخ الاحلام بعده الناس ميبا [ ردة ] اي رد المشتري مخرجه على وجه الشرع بان يكون برضى البايع او قضاء القاضي وعلى التقديرين نعم فلو ردة قبل القبض فلا حاجة الى احد هذين فيفهم بمجرد قوله ردت وهذا كله اذا لم يتمكن من ازالة العيب بلا مؤنة وانقص للمبيع بازالتة والا فليس له الرد كما في المحيط الاطلاق لا يخلو عن شيخ [ او اخذ بكل ثمنه ] بلا منع فليس له امساكه وحظه بعض ثمنه [ والا باقى ] كالكتاب لغة الاستغناء وشرعاً استغناء العبد عن المولى تمرداً ويدخل فيه المحتار والمحتبر والمسترد وليس بابق لو فرغ من محلة الى محلة او قرية الى بلد وما العكس فابق ولا يشترط مبيعاً السفر كما في الخزانة والاحسن فالباق [ والبولى ] الفراش [ بلام العهد ] ابقى صغير وبولى صغير [ وصرقه صغير ] مال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل مادون درهم ليس بعيب



ولا فرق بين ان يهرق من موله او غيره لكن هرقه للأكل من الولي للأكل ليس بعيب [يعقل]  
العقل [عيب] نكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس منهن ليس بعيب  
على ما قيل فلو ما د واحد من هذه في صفة في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده  
في يد البائع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير والابن والابن والابن والابن  
من شخص بالغ مبلغا ارامة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البائع ثم في الكبر عند  
المشتري لم يرد له لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق  
وقيل أكثر من يوم وليلة وقيل مائة [عيب] واحد [أبدا] أي في الصغر والكبر فلو جن في الصغر  
عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عند فقده وتدهل كثير من المفاتيح  
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي وأعلم ان العقل مقدمة  
القلب وشعاعه إلى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يمس الدماغ كما في النهاية [والجنون]  
بفتحتين الباء بنقطة من تحت والهاء المعجمة تنن النعم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء  
كما في المبسوط [والنفوس] بفتحتين الدال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة ارجيئة ومرادهم تنن  
الابط كما في الطلبة وغيره ومن الطن القامد النافي من قلة التامل ان في المغرب مرادهم منه حلة  
الرائحة منتنة اوطية لانه قال اراد منه الصناعات بهم للمهملة وهن تنن الابط على ان عد الرائحة الطيبة  
من العيوب عيب لا يخفى على عاقل [والزنا والتولذ منه] أي من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب  
فيها] أي في الجارية [لا فيه] أي العبد لانه لا يحتفرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا  
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة إلى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن  
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به وإلى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه  
روايتان وإلى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانه وغيره انه شرط الا في الزنا وفي  
الزاملعي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيها] أي في الجارية والعبد  
لعدم الايمان على المصاحبة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] أي انقطاع [حيض بنت سبع عشرة  
سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آرائه) كما في المحيط [عيب] لانه ملامه الداء  
والاطلاق لا يخلو عن شمع فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل  
الناس اليوم كما في الخلاصة وستان في رواية ابي حنيفة وروى به ياحنف القاضي المقتل  
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكوله ولا يقبل قول  
الامة ولا يجمع المصنف الا اذا ادعى الانقطاع بالجل او الداء ومن العيوب المخترعة ترك ختان  
الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو ملك قبل الظهور في  
المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخزانه [قديم] أي كائن عند البائع [بعد ما مات] البيع عند

المشتري [ أو اعتقه ] أي المشتري المبيع [ مجاناً ] أي بلا مال [ أو دبره أو استولى ] المبيعة [ رجع ] المشتري على البائع [ بالنقصان ] أي ما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقرم بلا عيب ومع عيب فإن كان التفاوت ههنا ف يرجع بعشر الثمن ونصفا فصفه [ لا ] يرجع بشيء أو ظهر عيب عندهما خلافاً لأبي يوسف [ بعد ما اعتق طئ مال أو قتله ] المشتري فإن قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في الضمرات والأصل أنه إن تلف المشتري من غير فعل المشتري كالتوت رجع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاعتاق مجاناً وأما التلف ما ضمن به كالاتاق طئ مال فلم يرجع [ أو ] بعد ما [ أكل بعضه ] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما أكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن أبي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد و يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى لأن المكبل والموزون في حكم شيئين ككسبر وحظلة وأما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا إذا كان الطعام في وعاء أو ألفي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [ أو ] بعد ما أكل [ كله ] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [ أو ] بعد ما [ لبس فتخرق ] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وأما يرجع بالنقصان وفيه إشعار بأنه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قبل الظاهر أن الرد تخرقه بحيث يصير مستهلكاً وإلا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع أنه يرجع فيه [ و ] أن ظهر عيب قديم [ بعد ما حدث ] في يد المشتري [ عيب ] جديده بفعل المشتري أو فعل الأجنبي أو بآفة صاوية كما في العمادي [ رجع ] المشتري [ به ] أي بالنقصان وفي المنيعة لو زال العيب الجديده بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافاً للمروغنياني ومال الترجماني إلى الرد إذا كان بدل النقصان قايماً والأصل [ إلا أن يأخذه ] أي المبيع [ البائع كذلك ] أي معيباً غير طالب لحصة النقصان [ ما لم يختلط ] أي يأخذه زمان علم اختلاط المبيع [ بملك المشتري ] كما اشترت ثوباً وقطعه ولم يخط وفيه إشارة إلى أن لو اختلط ملكه لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف وإن رضي به المشتري كما إذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والحياطة والبناء وأما المتولدة منه كالصنم والجمال فلا يمنع أخذه في ظاهر الرواية إن رضي به المشتري فإن أبيه وطلب نقصان العيب فليس للبائع أخذه عند الشيعيين خلافاً لمحمد وأما الانفصلة المتولدة كالزبد والشم والأرض فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان وأما غير المتولدة كالصنم والدة والهبة فلا يمنع الرد فيمنع العقد في الأصل ويسمى الزيادة للمشتري مجاناً كما في المحيط وغيره [ فلا يرجع ] المشتري على البائع بالنقصان [ إن باع ] أي المبيع [ قبله ] أي الاختلاط لأنه إزالة عن ملكه مع إمكان الرد وفيه إشعار بأنه

لوياع بعده لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع و هكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [ لا ] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [ بعده ] اي الاختلاط لانه ازالة من ملكه مع عدم امكان الرد [ و ] ان ظهر عيب قديم بقلعة اللب [ بعد كسر الجوز ونحوه ] كاللوز والفتق [ رجع ] المشتري [ بالنقصان ] من الثمن [ في ] المكسور [ المنتفع به ] لتعذر الرد بالعسر الا اذا رضي بأخذ المكسور [ و ] رجع [ بالكل ] من الثمن [ في عيره ] اي المنتفع به بان كان خاويا او منتفعا او لم يكن لقعره قيمة لبطلان البيع فرده وما بقي وفيه إشارة الى انه لو كان لقعره قيمة او البعض منتفعا به رجع بحصة غيره وقيل بطل العقد فود القعر ورجع بكل الثمن و الى الاول مال الخرغسي و الى هذا البطنج والدياء والقند والقناء فان قطع وجد منتفعا لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صاح رجع بالنقصان كما في الكرماني [ واذا ادعى الاباق ] اي نحو الاباق والبول على الفراش والمرتقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البايع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاما في الصغير والكبير فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مر في سأل القاضي ارفع عند المشتري فان انكر [ أثبت ] المشتري [ انه ابق عنده ] اي المشتري [ بالبينه ] ان كانت [ او تنكول البايع ] اي امتناعه [ من الحلف على العلم ] بشهرت الاباق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البايع قول الكل وقوله في الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف [ ثم ] بعد احدهما ان انكر البايع الاباق عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبيهة [ بوهن انه ابق عند البايع ] او على انه اقرب بالابق وان الحال متحدة [ او حلفه ] ام البايع على البينات لانه تحليف من فعل نفعه وهو تعليم المعقود عليه فاما فلا يرد انه يقتضي ان يكون تحليفا على العلم لانه من فعل الغير وهو الاباق [ انه باعه وسلمه وما ابقى ] عنده [ قط ] بضم الطاء وفتحها مصفوفة وحركات الطاء مملدة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الاباق عند البايع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اغبرى المحيط والنديرة والتخفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان المأرخين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد بايع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطلق من التكليف على انه لو ازيد ذلك يقال ما ابقى الا عنك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روي عن ابي يوسف فقال [ او ] حلف بالله [ ما له حق الرد ] ام حق هو الرد [ في ] بهذه الدعوى [ ام بسبب يديه ] فان حلف و الا رد على البايع وفيه اشعار بانه لو التحلف البايع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

عص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او الذمه فواحد منهم يجهل و ان كان  
الانسان اعرج ولو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استحلاف وتامه في الذميرة  
[ ولا ثمن ] بالاجبار [ على المشتري ] وان قبض للمبيع [ اذا ادعى العيب ] الموجب للقبض بان  
لم يهره البايع من كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب [ حتى يتبين ] عند القاضي [ عدمه ]  
اي عدم العيب الحقيقي او الحسكي اما يحلف البايع او يبينه على ان المشتري رضي بالعيب او برى  
من كل عيب او نكول المشتري من الحلف على الرضا او البراءة [ ومداداة المبيع ] كمتى الدراء  
للاطلاق بخلاف متى الكفك وفي مداداة الجرح والاحتجام روايتان كما في المحيط [ وركوبه ]  
اي للعب [ في حاجته ] اي المشتري [ رضا ] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف بالملك  
مبطل لحقه في الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخالف على  
الحمل ان تركها فانه يرد ما لانه معذور كما في الزامدي [ لا ] يكون رضا ركوبه [ لرد ] لمن  
صاحبه [ او مقيه او غراه علفه ] احتماسا ثم اشار الى تعليقه فقال [ ولا بد له منه ] اي للمشتري  
من الركوب اي للضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشفوخة او لصعوبتها  
كالجماعة بالركوب بدون العجز والصعوبة رضي كما في الثمرناهي ونقل منه في النهاية والعناية  
تفصيل لم يرد فيه [ ولو شرط ] نحو [ عبلين ] مما احتسنى كل منهما عن الاخر في الانتفاع  
كثوبين وزوجي ثوبين غير مالوفين واحتزبه مما لا يستغني كزوجيه المالوفين وزوجي خف  
ومصرامي باب كما مياتي [ صفقة ] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الغريفة عبارة من  
العقد نفسه وفي اللفظة ضرب اليل على اليك عند البيع والبيعة والاهم الصفق [ ووجد باحدهما  
عيبا رده ] اي المعيب بحصته من الثمن غير معيب بالرضا او القضاء [ خاصة ان قبضهما ] لان تفريق  
الصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [ والا ] يقبضهما  
بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [ اخلهما ] بكل الثمن [ او رد هما ] كما عرف [ في ] حق  
العددي للثاقرب و [ الكيلي والوزني ] من اخذ ازاله [ وان قبض ] للمبيع كله فلا يرد بعض  
الجزء والبيض والحنطة الصفار وهذا اذا كان في واه والا فله رد المعيب خاصة وبه اثنى ابو جعفر  
وابو بكر عوا هو زاده كافي المحيط [ ولو استحق البعض ] مما ليس في تبعضه ضرر بقريته الانبي  
كثوبين و مدين وصبرة من كيلي او وزني [ لم يرد ] المشتري [ الباقي ] بل اخل بحصته من الثمن  
وحنه له خيار الباقي وفيه ابعاد بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض  
البعض فله رد الباقي [ بخلاف ] استحقاق بعض مثل [ الثوب ] والدار والكرم والعبل مما في تبعضه  
ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق [ ورضى ] البيع [ ان يربى ] البايع بالكسر انفصل والفتح  
نادر والمصدر براه وبراة بالفتح والصمة يربى [ من كل عيب ] موجود عند البيع او حادث قبل

المقبض عند الشيخين ولم يدخل فيه الحادث عند عبد الله ما مفسلة نحو ابرأئك من الزنا والكفر والعرة وغيرها [ ر ] ان لم يعلم اي لم ينكر العيوب مفسلة نحو ابرأئك من كل عيب وفيه إشارة الى انه لو برأ من كل داء لم يبرأ من العيوب كما في الخزانة وبرأ من كل مرض دون الكي واثروح قد برأ واصبح والددة وهذه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابرأه خلافا لابن ابي ليلى فناظرة ابو حنيفة في مجلس الدواني فقال لو باع عبدا في ذكره برص لزمه الرؤية فالتجمة وشكك الدواني كما في المبسوط وغيره \*

[ فصل \* بطل ] اي انتفى [ بيع ما ليس بمال ] من مبيع ملو ما هو المتبادر ملو انه قال بعده بالثمن بالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل اسم فانه ما لا يثبت له عند انتفى مذهب وشرا ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العادة او المعاملة كصلاة ولا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة الذاهب الرذوق وشرا ما وجد اركانه وشرطه دون او صافاته الخارجية المعتبرة شرا كبيع بخرم و صاوة بلا فاتحة وقد تصامح في الاحناد فان البطلان كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه كما في الاصول [ كلام ] مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الادمي والخنزير [ والنبية ] وبيع [ الحر ] فيكون كلاحقه معطوفا ملو ما بقريته ما ملو انه كان مالا في عريضة يعقوب عليه الصلوة والسلام حتى استرق المارق ملو ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد [ واتباعه ] جميع التبع جمع التابع اي اشياء الحر وهي معتق البعض والمكاتب والمذبر وام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالمكاتب عنده وكالحر عندهما وفي النهاية انه جار بيع المكاتب برضاه في اصح الروايتين وبيع المذبر المقيّد اجماعا وكذا جاز بيع للطلق وام الولد من نفسهما ونفذ القضاء بجواز بيعهما [ ر ] بطل [ بيع مال غير متقوم ] بكسر الوداء غير منتفع به شرا [ كالغمر ] فيما بين المسلمين ومسلم وكافر [ والخنزير ] وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان البيع فيها فاحد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات بالحق والجرح في غير الذنب كما في الكشف لكن في المحيط ان بيع مخدق الجورس باطل عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع الحريرين لانه منتفع به من حيث الاتقاء في الارض ويدخل فيه فرس وفور من خلف لاسيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن مثله وكذلك بيع بروت يكتب اليدوان ملو العمال كما في اللنية [ بالثمن ] اي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه إشارة الى ان بيعها بالعرض غير باطل وفي المرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع ما ليس بمال وفي التحفة انه فاحد عند بعضهم [ ر ] بطل [ بيع فن ] اي عبد تمامه في النكاح [ ضم الى حر ] من البديلين [ ر ] بيع [ زكياه ] اي مذبوحة [ ضمت الى ميتة ] منهما [ وان سمي ثمن كل ]

من البدلين و جازى الى الفن والملكة ان صبي عندهما كما فى الكافي وغيره لكن فى المحيط  
والمبوط وغيرهما انه فعل فيهما عندهما كما فعل قبل التسمية عندهم والكلام مغير الى ان  
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باذنهما فالتقويض امانة  
يملك بلا شيء عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هما كما فى الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره  
المرحومي كما فى قاضيهان [وصح] البيع اي رجل بجميع اركانته و شروطه و اوصافه الخارجية المعتبرة  
[فى فن ضم الى] مملوك له من [من يهر] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اسم [او] ضم الى  
[فن غيره] اي البائع سواء كان ذلك الفن من المشتري او غيره [بحصته] من الفن فى الصورتين  
وان لم يسم الحصة [كملك ضم الى وقت] لى موقوف كما اذا باع حصة بعضها وقف فانه ضم الى الملك  
بحصته عند المرعسي والسفلي وفيه اشعار بانه اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه و اذا اذا  
كان مأمرا و الا نقد دخل على ما قال بعضهم كما فى المحيط [وتمد] فى العرض [بيع العرض] اي  
غير الثمن [بالخمر] ونحوها مما ليس بمعتقوم [ربط فى الخمر] اي انتفى اوصافه دون اركانه  
وشروطه [و] كذا فعل [عكسه] اي بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود فى الصورتين بخلاف  
الخمر وللتنبية على الغماد لم يتخطا فى ملك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن  
واعلم انه منه شروع فى تفصيل ما اجمل مما يفصل البيع من عقد اشياء على ما فى الشارع من عدم  
الملك والغرر والجهالة والعجز عن التسليم وورد النهى والفرط [ولا يجوز] ويفصل [بيع المباحات]  
اي غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشة و طير الهوام و سمك البحر و مائه و ماء البئر و النهر  
[قبل ان تملك] بنحو الاحراز فان احراز الماء فى حوضه من نحاس او صخر او جص و باعه جاز بشرط ان  
ينقطع الجاري حتى لا يختلط البيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا فربة من ماء الغرات بدرهم جاز وعنه  
لو اشترى من سقاء كذا وكذا فربة من ماء دجلة على ان يوقىها فى منزله جاز وعنه انه فاسد لان  
الماء معدوم والقربة لا يمتنع كما فى المحيط وللراد بيعها بالعرض لا بانثمن فان بيعها به باطل كما ذكره  
فى الفرح [و] لا يجوز بيع [ما لا قدرة] للبائع [على تسليمه] من مملوك كطير او مملوك  
اخذ و ارسل فى بيت اذ جب لا يمكن اخذه [الا بجملة] اي باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز  
بيع الا بيق الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير  
من المهايغ الى انه لو عاد احتيج الى عقد جديد وان كان لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجوز وباللهين  
جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يحتطج الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيب له موضعا  
والا فيجوز جلا خلاف كما فى المحيط والى انه لو بيع ما يطير الى الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما فى  
النهاية [او] الا [بصر] للبائع كما اذا باع جدعا فى حف أو لبنة فى جدار او ذراعا من ثوب او من  
عصابة من طرف معلوم او حلية سيف او نصف زرع غير محصور من غير شرك فانه فاسد الا اذا

عنه  
(ع)

عنه  
(ع)

ملكه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في الخارج وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك  
او غيره [من] بفتحين اسم من التفرير التعريف للهلاك وروعا ما يوهم انه غير موجود [كحمل]  
بالفتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في سرع] كيلا او مجازفة فانه فاعل لاحتمال الربح  
والدم ونحوهما ومثله بيع بذور البطيخ وديق الحنطة ودهن المسموم وعصير العنب والكرواس  
قبل النضج [و] لا بيع [ما يفسد] اي يفسد [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال  
عليه [الى المنازعة] بين المتعاضدين فنقد لو باع ما في هذه الدار من نحو الديق و الشرب لانه  
ممنولة بيع ما في الدنيا او باع دارا والمشتري لم يعلم بحدودها وكذا لو باع نصيبه منها وهو  
لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضليان وذكرى النظم انه لم يجوز عنده خلافا للمصاحبين ومنه انه  
لم يجوز الا اذا علمها وكذا نسل لو باع مدل زطي بقيمته لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع  
طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى منه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [الزانية]  
[وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الذنب وعندنا [بيع تمر] بنقطتين ويجوز الثالث  
[مجهول] كيلا او مجازفة بالجميع والمهملتين ويجوز الاعجام فانها معنى المقطوع [بمثله]  
والاخضر بيع تمر بما [على النخل خرما] يفتح الخاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اي بطريق  
الحزب والتمعين فيكون تمرًا من نسبة المثل الى الضمير وفي القاموس الذنب بيع كل تمر مل  
شجر بتمر كيلا والمزانية بيع رطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [الملازمة والقاء السحر والمناذرة]  
وهو ان يمس المشتري ما يريد شراؤه ويلقى حصاة عليه وينبذ البائع اليه كما في النظم وغيره  
وقد احتلوك التفسير ههنا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمس انا ثوبك او انت ثوبي او لمستك  
والقيمت حصاة اليك ولبنتك انا اليك او انت الي المبيع فقد وجب بيعه بكتك فان الكل غرر كالرطب  
فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الغامضة التي  
هي اكثر من ثلثين كما في النكاح وغيره لكن في النظم ان ما سرق ما يفسد الى الجهالة من البيوع  
الباطلة التي هي اكثر من ثلثين وفي الخطيب عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب  
بالكتاب ترك امثال هذه للمائل [ولا] بيع [للرامي] بكسر العين جمع الرمي بفتحها وهو  
الرمي بكسر الراء انكلا رطبا او ايها ما كان الصبح وغيره فمن الظن انه من ذكر النخل واردة الحال  
والام للعهد بقونية ما من ان لا يجوز بيع للباحات فاذا كان انه لو سقى ارضه لاجل العيش  
فثبت بتعلقه لم يجوز وهو مختار القدوري لكن في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا]  
لجوز و يفسد [اجارتها] حتى لا يملك الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك النفقة دون  
العين [و] لا بيع [النخل] زنبور العمل وعن عبد الجوز اذا كان مسحورا او مجسوما [الا مع  
الكوارث] جمع الكوارث بالهمز والتخفيف ويكسر ويغل للمعمل من الخشب او الطين او العمل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المصنعات لكن انكره  
قد انكر وقد قال ان النخل لم يدخل في البيع تبعاً للمحل لأنه يدخل التبع اذا كان من حرفة كما في  
الحيط وغيره [و] لا بيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن  
الامة ومنه لا يمس باكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا امتنع في صب في العين اذا علم  
روال الرمد به كما في التمرناشي [و] اجزاء [الخنزير] فان بيع نفسه قد مر والارتفاع بغيره  
من حيث الخرز ضرورة يمتنع في الفروع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس  
الحلف مثل هذا الخف وفي الاحتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرها كالشعر وغيره ولو ميتة وفي  
العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبه] فيجوز  
بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للنور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط  
[و] لا [درد القز] اي الابرسم خلافاً لحمل وكذا لا يبي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهراية  
لكن في المحيط انه قول الشيخين والقول على قول عبد [و] لا [ببضه] يفتح الباء اي بذو القز  
او بذو دوده بالفارسية [تم] لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافاً لهما] في الحرار لانه كجذير  
المانع عليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع اللود ايضا في التنجيس من  
الصاحبين يجوز بيع درد القز ويمن مملو [و] لا موضع [العلو] اي علو المفل بكسر الفاء  
وضمه ليهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعلو متعلق بهواء الحاحه فلم يكن  
مالاً ولا متعلقاً به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط المفل والى جواز بيع العلو قبل سقوطه  
والى جواز بيع الضرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو  
مختار ما بيننا والى جواز بيع الطريق وحق المرور لم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع  
المحل وحق التمهيل فلم يجز بالاتفاق الغل في المحيط [و] لا بيع [شخص] مشار اليه [من  
انه امه وهو عبد] وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الشكراني وفيه اشارة الى انه  
لو اشترى شاة على انها لجة فاذا هي غنم فالبيع جائز كما اذا اشترى فساً على انه ياقوت احمر فاذا  
هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعتا في عقد  
فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى ذالعة له والاشارة لغو فليبيع باطل لان المبيع معدوم  
والدكسر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة  
للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف  
جنس المسمى فاما اذا علم به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعت منك هذا الحمير وأشار الى عبد  
قايم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز ويعد [عنه ما باع] البايح  
من سلعة او غيرها سواء كان المرأة من البائع او من قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لغو او لغيره



بالوكالة [ باقل مما باع ] من الثمن [ قبل نقد كل ثمنه ] أي ثمن ما باع [ الأول ] أو بعضه  
لأن بين الثمنين عبئة الغالبة وهي مثبتة لمبةة الربوا والغبة في الحرامات كالحقيقة وإنما ترك فاعل  
الشرأة ليشمل شرأة من لا يقبل شهادته للبائع كعبد و مثل ولده ووالده سواء كان شرأؤه لنفسه  
في حيوة البائع أو بعدها فهذه عندنا على قول بعض الفقهاء و أما عند أبي يوسف فلا يجوز شراء  
الوارث مطلقا خلافا لحمد و إنما قلنا من البائع لأنه المتبادر فلو اشترى من المشتري الثاني أو الموهوب  
له أو الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع إشارة إلى أنه لو اشترى مثله أو أكثر جاز و إلى أن الفساد  
عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه إشعار بأنه لو اشترى بعده يجوز  
و بأن المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما إذا تغير سعره الكل في المحيط [ و ] كذا [ شرأة ما باع ]  
البائع أو وكيله حال كون ما باع [ مع شئ ] آخر [ لم يبعه ] أي ذلك الشئ قبل نقد ثمنه  
الأول ولم يذكره للسابق [ بثمنه ] متعلق بالشرأة [ الأول ] أو الأول أو الأكثر لكن يكون حصه  
ثمن المبيع الأول أقل من ثمنه [ فيما باع ] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالف  
ثم باع مع مبد بها من البائع قبل نقلها جازي العبد ونسب في الجارية لأنه شرأة باقل مما باع ولا  
يسري الفساد لصحته و فوائد القيود قد مرت ولو فرع المحثلة كان أصل من الاستلزام [ و ]  
لا شرأة [ زيت ] دهن الزيتون [ طين ] أن يوزن بطرقة [ أي بقرط وزنه معه ] [ و ] أن [ يطرح  
للطرف كذا ] أي أحد مفر [ رطلا ] مثلا لأنه شرط نافع لا يقتضيه العقد [ بخلاف شرط طرح ] مقدار  
وزن الطرف [ فانه يجوز ] لأنه شرط يقتضيه العقد و إن اختلفا في الطرف و مقداره فالقول للمعري  
مع يمينه ولا يخفى أنه محتفني منه بقوله لا يجوز [ و ] يغسل [ البيع بشرط ] حره الباء أو طين دون  
أن و إن كان غلاف الطاهر فإن أن مهطل للبيع و إن كان في شرط ضرر أو في صورة أن يقول  
بعته أن رضي قلن به فانه قال أبو الفضل يجوز الخيار فيه إذا وقت ثلثة أيام كما في آخر صفة النهاية  
و غيره و المتبادر أن يكون بلا و إذ فلو قال بعث هذا العبد بالف درهم و طين أن يقرضني عشرة  
جاز البيع كما في المحيط [ لا يقتضيه العقد ] أي لا يجب بنفس البيع [ و فيه ] أي ذلك الشرط  
[ نفع لأحدهما ] أي المتعاقدين كشرط البائع أن لا يصلح إلى المشتري إلى شهر أو أقل أو أكثر أو يقرضه  
مالا أو يعهده أو يتصلق عليه حال أو يجره أو يعيره و كذا شرط المشتري [ أو ] نفع [ لمبيع ] يستحق [  
أي يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل أن يبيع عبدا بشرط أن لا يخرج من ملكه أو يعتزل أو يكتتب  
أو يدبر أو غير ذلك فإن كل واحد منهما معمل للبيع و به إشارة إلى أن البيع جائز بشرط يقتضيه  
العقد كشرط تحليم المبيع و الثمن أو الملك للمشتري و كذا بشرط فيه مشقة لأحدهما خلافا  
لأبي يوسف و كذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط أن لا يخرج قرض مبيع من ملكه فانه ربا  
يكون للمشتري أكثر تعاهدا به و كذا بشرط لا ينفع و لا يضر كما إذا باع طعاما بشرط الأكل كما في

المحيط وكذلك بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا ذراهم فان الشرط باطل كافي الاختصار  
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلزم كقطعه للمشتري المكفيل او الزم من بالثمن ولا يلازمه  
لكن يرد الفرع بجوازه كالحيار والاجل ولا يرد لكنه متعارف كالمستصاع وحذر البابع فعلا كان  
البيع فاعلمنا لكنه صحيح كافي المحيط وغيره [و] لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين  
او الدين [الى اجل] اى زمان اسر منتظر الوجود [جهل] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج  
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل  
المعلوم فى البيع والثمن العينين صحيح لكنه باطل كافي النهاية والى انه لو اجل الى النيروز  
او للهرجان او صوم النصارى او لطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا فباطل ٢  
الاختبار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو اول يوم من فروردين ماه و نيروز  
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهاره الشمس  
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس ويقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل  
فيه الشمس فى السموت وللهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الحريف اعني يوم السادس عشر  
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة  
ثمانية اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النجدين الواقع  
بين ثاني شباط وثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين  
و يكون نظريه يعنى عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس  
عشر من الشهر السابع من شهر تاريخهم ابتداءه قبل حنة الروم بهجر موافقة لموسى وقومه عليه  
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر من البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا  
فى الحنبلة فطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فاغرق سبحانه وتعالى فرعون وقومه فنجوا عنه  
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اول يوم انظرنا فيه  
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلثين يوما وتام الكلام فى شروح الزبكات حيا كصف  
الحقايق [وصح] البيع و صار باثا بعد ما يوقف او صححنا بعد ما لمع على ما مر من اختلاف اهل  
عراسان والعراق [ان احبط] للمشتري الاجل بان قال ابطلت او تركته لا يربى منه او لا حاجة لي فيه  
[قبل الحول] اى حلول الاجل [وان قبض للمشتري للمبيع بيعا فاعلم] يحتاج اليه وان كان  
شردعا في حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [بوضاء بايعة مريضا] كقبض المشتري للمبيع  
باسرة فى المجلس او بعد على الرواية للمهورة [او دلالة كقبضه] من الاضافة الى الفعل او المفعول  
[فى مجلس عقده] فى رواية الزيادة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخليه فى البيع الفاسد  
ليست بقبض وهو الاصح كما فى الزمدي لكن الصحيح انها قبض كما فى فاضيلان والى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاه لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه معمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض بالخمر والخنزير والافقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [وكل من] اي والجمال ان كل واحد من المبيع والثمن [عوضه] اي البيع [مال] ذكره القلذري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لاخراج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبتت صوفيته وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه [ملكه] ملكاً خبيثاً حراماً فلا يحل للمشتري الاكل والشرب واللبس والطهي وقيل يحل وفيه إشارة الى انه يملك من المبيع ولهذا ثبت الصفقة بالدار المتفرقة شراء فاسداً كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الصفقة غير ثابتة واما تصوره فيه فتعطيل المالك وان كرهه الاول اصح كما في الزاهد وغيره [ولزمه] اي المشتري هو او المتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [مثله] اي المبيع [حقيقة] اي صورة ومعنى في ذوات الامثال كالكيالي والوزني [او] مثله [معنى] اي قيمة في ذوات القيم كالسحران والعرض وفيه إشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً لرد بعينه وان ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند عهد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا المعرف فانه يوافق الشبهان كما في المحيط [وان كان الفساد] اي فساد البيع [بشرط زائد] على العقد كالقرض والحيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائماً بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة المامني والاتي [ظنهم] نفع [له الشرط] دون من عليه [فسخه] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية المنتقى للبائع الفسخ كما في الخزانة وبه فسر الكرماني وعلى بان الرضي قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند عهد ولكل منهما عند الخليجين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه إشارة الى ان من عليه الشرط يقضي بالقضاء او الرضاء على ما قال عهد والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاولى واذ بالاجماع وفي اشتراط علم صاحب اختلاف للمفاتيح كما في العمادي والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [والا] يكن الفساد به بل بامره في العقد كببيع عرض بالخمر [فلكل منهما] اي العاقلين [فسخه] بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف واما عندهما فيشترط علمه كما في القصولين لكن في الكافي انه شرط عندهم والاولى في الموضوعين مكان الام كلمة على فان اعدام الفساد واجب حقاً للشرع كما في المحيط وغيره [فان خرج] هذا المبيع المقبوض [من ملك المشتري] يتصرف بحتمل النقض كالبائع والرهن والهبة مع التسليم اولاً كالاتفاق والتدبير والكتابة [او بنى فيه] بناء او غرس فيه شجرة او ثلته بعمن او غمله او قطعه او غاطه او غزله او نسجه او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [فلا

نمى لكل منهما في شئ منها الا اذا رضى المشتري بالفتح وقيد اشارة الى انه ان لم يخرج كالاجارة والتكاح فمخ كنهه للقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن والرجوع في الهبة او عجز المالك او رد المشتري بالعيب فقد فسخ الا اذا قضي بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري فللبائع الفسخ وله اخل الارش وكذا باقية موارية او بفعل الاجنبي لكن له اخل الارش ١٠٠ او من للمشتري بخلاف ١٠١ اذا قلله اجنبي فان له ان يضمه بمشتري لا القائل ان في المحيط [ رطاب ] اي حل [ للبائع ربع ثمنه ] من دراهم للبيح او دنائيره [ بعد التقاض ] اي اشتراك البائع والمشتري في قبض البيع والتمن انتملكه ولم يطلب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض المبيع فيه [ لا ] يطيب [ للمشتري ربع مبيعة ] ولو بعد النقاض [ تنصق ] المشتري [ به ] اي الربح وجوبا للبائع قبل القبض فانه لا يطيب له والاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعروض وما لا يتعين به كالنقدين فانه واجب في الذمة لا بعينه وجبته نوعان ما لعدم الملك وما لفساد سبب الملك كرحم الوديعة وهذا البيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوى المال فلا يطيب ربع الوديعة عموما او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب نصلقه واما لثاني فيعمل في الاذن من المالك لا الربح جزء من بدل المملوك سكا فاسد فوجب التصديق دون الثاني لانه وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل به لا بالنقل فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا تامدا فلا يجب تصديقه كما اثير اليه في الكرمانى وغيره [ وكرة ] و حرم [ انجش ] بفتح النون والجيم از مكرهها وهو لغة الانارة وشرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول اليس هذا ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر مما اشتراه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزيد الى القيمة لمحمود كما في شرح الطحاوي [ و ] كره [ الحرم ] اي الاشتراء بثمن كثير [ من موم غيره ] اي اشتراء غيره بثمن قليل [ اذا رخصا ] طرف الموم [ بثمن ] معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلوزاد قبل التراضي فهو بيع للزيادة الاتي الدال على جواز المفهوم فان ناذى دلال على ملعة فطيه انسان بثمن فقال الدلال اسأل المالك فلا بأس ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال معه به وقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والكلام مفعول بجزاز هذين البيعين كما في النظم وغيره لكنهما باطلان على ما دل الظهيرية [ و ] كره [ نلقي الجلب ] اي استقبال من في المصر جلبا يتجتمعون او المسكون اي مجلوا من طعام او حوان او غيره [ المصر ] صفة لتلقي [ باهل مصر ] الذين جاؤا بالجلب او جميع اليهم فلو اضر بهم او ليس عليهم المعركة ولا لم يكره كما في الاختيار وغيره [ وبيع الحاضر ] اي القيمي في المصر ما لا جلب لبيع بالثمن العالي [ للبادي ] اي لاجل المقيم بالبادية وقيل بعه الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فاللام يعني من [ زمان الحظ ] اي احتباس المطر

وفيه إهارة إلى أنه يكره إذا أصرت بأهل المصروا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا أو قائما  
 أو واقفا لا ما غشا إلى الجمعة [وقت النداء] أي بعد الزوال إلى أن يصلي [و] كره في ظاهر الرواية  
 [تفريق صغير] والبيع والهيبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس بحق عليه [عن] صغير أو  
 كبير [ذي رحم محرم] للقرابة [منه] أي الصغير اجتماعا في ملك أحد فلا يكره التفريق بين كبيرين  
 ولا بين جاني أو مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي  
 معين وأخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما إذا كانا لرجلين نكل منهما شخص أو لسبي رجل  
 أو لرجل وامرأة أو مكاتبه أو مضاربه أو تملكه في النظم و من أبي يوسف إن بيع أحدهما باطل  
 وعنه أنه جائز مكرره في غير الوالدين وفيه إهارة بأن الكرامة يمتد إلى البلوغ وإن رخصا  
 بالتفريق وقيل إذا راعقا ورضيا به فلا بأس وهو رواية عن أبي يوسف وعنه لا بأس به بلا  
 مراعاة إذا رخصا كما في المحيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] والمزينة أنصب إلا أنه تبرك  
 بعبارة صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى صورته وهي أن ينادي الرجل على معلقة يهتكها أو نائبه  
 و يزيد الناس إلى أن يرضيا بثمان وفيه إهارة بأنه لا يكره بيع ما يمازي درهمًا بالف درهم وهذا  
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد كما في الخزانة وغيره وتاممه في كرامته هي به أنصب \*

[فصل في الإقالة] أي إقالة البيع غير العلم فانه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية  
 [فسخ] للعقد إن أمكن [في حق المتعاضدين] أي فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب  
 على البايع رد الثمن الأول كما يأتي ولا يبطل بالمعروف الفاسدة بخلاف البيع ويصح أن يبيع منه  
 قبل استرداد للبيع ولو كانت بيعا لبطل ويصح استرداد المبيع بلا إعادة الكيل والوزن والمعم  
 لغة النقص والتفريق كما في القاموس وشرعا رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان  
 والمتعلق أهم من الحقيقي والحكمي فيشتمل إقالة الوارث وفيه إشارة إلى أنها لغة الفسخ كما في  
 القاموس فإن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية كما في حوالة الهداية وقيل إزالة القول  
 السابق فإن الهزيمة للسلب ورد بانها من بنات الباء على أن معاني الأبواب مما يحتاج إلى السماع كما  
 تقرر وإلى أنها شرعا فسخ العقد عند التدم منه وإلى أنها باطلة إن لم يمكن جعلها فسخا وإلى أنها  
 تحتاج إلى الإيجاب والقبول فيصح بلفظي ماض وبامر و ماض عند الشيعين أو الطرفين على اختلاف  
 للمأخر [فبطل] الإقالة [بعد ولادة المبيعة] المقبوضة إذ الزيادة المنفصلة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة  
 فإنها لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض [بيع] من جهة المشتري من البايع [في حق  
 ثالث] غير المتعاضدين هو الله سبحانه إذ غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد [فيجب بها]  
 أي الإقالة لا المتبوء في الجارية فإنه حق لله تعالى والله ثالثهما ويجب بها [الشفعة] في العقار  
 فإن الشفيع ثالثهما ويجب التقاض لو كان البيع السابق صرفا ولا تسقط الزكوة إذا اشترى يعرض

التجارة بهذا للخدمة بعد العمل ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العروض نهلكت في يد ذاته  
بيع في حق القبط [ وصحت ] الاقالة [ بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه ] اي الثمن الاول  
واحتارزه مما قيل انها تبطل عند بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من  
فروع الفسخ [ ان ] شديدا [ الاكثر ] حال كونه [ منه ] اي جنس الثمن الاول فيكون من  
للمتعين ويحوز ان يكون اللام رائدة ومن تفصيلا ان يقتل افعل آخر عاربا عن الام متعلقة به  
اي اكثر منه كما ذكره الرعي [ وكذا ] صحت بمثله وان شرط [ الاقل ] لانه فسخ موقوف ما كان  
فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [ الا اذا نعب ] للبيع عند المشتري فانها تصح  
بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي  
يوسف فهو ان الاقالة بيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض  
فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا ما كانا وثمنه درهم فتبطل واما اصل عبد الله  
فسخ الا اذا تعلق بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في الضمومات فجميع ما ذكره من  
الصور المبيع بيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند من الا السادسة  
المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير مستعذر فيهما بخلاف البراني واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا  
حصلت الاقالة بلفظ الاقالة ما اذا حصلت بغيرها كلفظ الماشية والمتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف  
كما في النسيئة وغيره ولو كان بلفظ البيع فمبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ ولم يمنعها ] اي الاقالة  
[ هلاك الثمن ] لانه باق بوجود الذمة [ بل ] هلاك [ المبيع ] لان الاقالة تقتضي بقاء العقد  
الفايم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكر بغيره بغيره بغيره بغيره لان البرمبيع من  
وجه كما في المحيط [ وهلاك بغيره ] اي المبيع كموت احد العبدتين المبيعين [ يمنع ] الاقالة  
[ بقدره ] اي الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البديلين يمنع الاقالة لكن  
في الاختيار وميره انه لم يمنع في الصرف لان الاثان لم يمنع في الاقالة \*

[ فصل \* التولية ] لغة جعل الشخص واليا وشرعية ما اشير اليه بقوله  
[ ان يفترط ] اي يحصل بان يفترط بقريئة الاتي [ في البيع ] اي بيع العرض احتراز من الصرف  
بقريئة تلغيره بالتولية والراجحة لم يكونا في بيع الدرام والدنانير كما في الكفاية [ انه ]  
اي البيع [ بما شرط ] به اي بما قام على البائع من الثمن او غيره بقريئة ما ياتي [ والراجحة ] لحصل  
[ به ] اي بذلك اي بان يفترط في البيع انه بما شرط به [ مع فصل ] اي زيادة شيء معلوم من  
الربح فيخرج به التولية ولا يصح بوجه ( ده ياد ) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار  
وقوله ( ده ياد ) عجمي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعني باع ما اشتراه بعشرة  
باحد عشر احتجاسا او باحد وعشرين قياما والاول مذهب الجمهور كما في الاظم وما قلنا من

معني ما شئت به صح مراوحة بيع المصنوع بعد ادائه قيمته بالقضاء والمملوك بعبه او صدقة او وراثة كما في النهاية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المأخوذة وان كان ملتفتا فبالثلث تولية والزيادة مراوحة والنقصان وضيمه والى ان الجار والمجور في الموضعين خبر ولعمري الضمير مجرى اهم الاشارة بلا تماسح فمن الظن ما رجع عن الكل ان قوله به معناه بما شئت به ومن البعض انه حينئذ ان كان للمراوحة من عطف الجملة ينتقض بالمأخوذة وان كان من عطف المفرد يلزم عطف للعمولين بلا تقديم المجزور [در شرطها] اي التولية والمراوحة [شرائه] قبلهما [جنلي] كعلى او ورنى او عدي متقارب لانه لو اشترى بقبلي لا يباع تولية ولا مراوحة لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتخمين وكان عليه ان يزيد او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بشوب ذباهه مراوحة ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقلدنه على ادائه وان لم يملك بطل البيع لانه العقد بقيمة مجهولة كما في المحيط وغيره [وله] اي للبائع تولية او مراوحة [سهم اجر القصار] الى راس المال وهو من انقص الدق كالضراب من الضرد وفي بعض النسخ اجر القصار بالكمز فانه المصدر في الحرف غالباً [و] اجر [الحمل] وكراه الدابة [وتحرمها] كاجر الصباغ والخياط والعمال والقتل والكروى وسوق الغنم ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم بالعرف بخلاف اجرة الطبيب والبيطار والختان والرايض ومعلم الفران والشعر وغيرهما من الاعمال فانها بموجب زيادة في البيع ازقيمة يضم وما لا فلا كما في للمضمرات وفيه اشارة الى انه لا يضم (الباع) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة المبحار الا اذا شرطت في العقد والى ان ما عمل بيده من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم كما في المحيط وغيره [ويقول] البائع اذا ضم [قام] المبيع [على بكد] من الدراهم ولا يقول اشتريناه به صيانة من الكذب ولا يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعاً ثم يريه باكر من ثمنه ثم يباعه على رقبه لانه لو قال ذلك لكان كذبا ولا رخصة فيه ولكن يقول رقبه كذا فانا اباعد مراوحة على ذلك كما في المحيط وغيره [ما ظهر] عن البائع بالاقرار والبيينة او النكول [عبانه] كما اذا اشترى ممن لا يقبل شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما خلافا لهما كما اذا فدا المولى عينه او اجنبي فخذل ارغها بلا بيان بخلاف ما اذا قرض الفار وحرق النار [في مراوحة اخذه] المشتري [بتمنه] المحمي [اورده] للبيع [وفي التولية] ظرف ما بعده كظرف قبله ويجوز فيها العكس [عط] عند ابي حنيفة عن الثمن قدر الخيانة [وعند ابي يوسف عط] مقدار خيانة الربح وخرانه الاصل [فيهما] اي في المراوحة والتولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان البائع اشتراه بمائة عط درهمان من الاصل ودرهم من الربح واخذه بآنسي مشر لـ [وعند محمد غير فيهما] بين ادخل بالثمن وبين الرد ولم يحط شيخ فيهما وفي





أي صرف زمانه صلى الله عليه وسلم أو زماننا فالأموال الربوية غير مقصورة على السنة فما عرف كيله ووزنه بالنقص من السنة فكيلي ووزني أي ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على ماله صلى الله تعالى عليه وسلم فكنا وإن خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وهذا عند الطرفين وأما منده فالمعتبر عرفنا وإن كان كيليا أو وزنيا على ماله صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط وفيه إهارة إلى جواز كون المبيع كيليا ووزنيا وليس بكيلي ووزني كالماء فإنه من المبيعين ليس بكيلي ووزني وعنده كيليا ووزني كما في الخزانة وإلى أنه لا يباع في الحيوان والزرعي والمعدني نقدا فيجوز بيع مائة جزأين منه كما في النظم وهبوه [ فإن وجد الوصفان ] أي القدر والجنس معا [ حرم الفضل والنماء ] كالجماد اسم من نما أي تاجر كالتسمية على الفعلية كما في الطلبة والمعنى حرم هذان المبيعان بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا يحل أكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه ما يورث التصرفات مع الكرامة لأنه يباع فاسد وفي تأخير النما إشعار بأنه أنكر من ربا النقل ولنا كفر منكروه بخلاف منكر ربا السقد بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزاوي وروى رحمه الله عن ابن عباس لم يوصفوا بجهاد فيهم فمستحل كغير أولئك أصحاب النارهم فيها خالدون كما في للبصير وغيره [ وإن علما ] أي الوصفان [ حلا ] أي الفضل والنماء كبيع عشرة أذرع من الثياب بقبض شعير نقدا ونساء [ وإن وجد أحدهما ] وهو القدر في المثلين والمثمنين والجنس في المثمنين [ حرم النماء ] حتى إذا اسلم قفيز بر في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مثمنين وكذا إذا اسلم الحديد في الزعفران لوجود الوزن فيهما وكذا إذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مثمنين وكذا إذا اسلم ثوب مروي في مثله لوجود الجنس في مثمنين وأما إذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لأنه لم يوجد الوزن في مثمنين أو مثمنين بل في ثمن ومثمن وكذا إذا اسلم الغلوس في الرصاص لأنه لم يوجد الجنس والوزن إلا إذا صار كاملا فإنه صار وزنيا فيوجد الوزن في مثمنين كما في المحيط [ فقط ] فلا يحرم الفضل في بيع قفيز بر بقبض شعير وخمس أذرع من الأثواب بعشر منها نقدا فإن القدر والجنس موثران في إثبات التموية المرجبة لحرمة الفضل الحقيقي والحكمي بحكم الحديد فكانا معا ملة واحدة له والفضل الحقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لأن يكون ملة تامة له دون الأول فلا ينبغي أن يحرم الفضل مع أحدهما الفضل كالثمن [ ولا يجوز أن يباع الكيلي بمثله إلا مواريا كيلا ] فلا يجوز بيع بر ببر متساويا وزنا إلا إذا علم أنها متماثلان كيلا إلا رواية شاذة عن أبي يوسف وقد اختاره بعض أصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعموم البلوى كما في المصبرات [ ولا ] لا [ الوزني ] بمثله [ إلا متساويا وزنا ] فلا يجوز بيع الذهب بمثله متساويا كيلا إلا رواية شاذة عن أبي يوسف أنه جاز إذا اعتاده الناس والكلام مشير إلى أنه

لو باع تمرا بتمر كيلاً بكيل بمثل و تفاوت الوزن جاز وكذا لو باع وزناً بوزن مثلاً بمثل و تفاوت الكيل كما في المحيط و أعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدراً بفاء النتيجة فلم يكن مكرراً كما ظن [ والجيد ] من الرواية [ والردى ] من رداء الكرم رداً أي فسد و يجوز ان يكون من ردى كرمي روي بفتحين فهو ردى أي هالك از من رد عليه أي لم يقبله و خطأه كما في القاموس فهو ميموز او ناقص على فعل لا مضارع منصرف [ سواء ] أي متساويان في حكم الربا و لذا لو باع فقيزاً من البر الجيد بفقيز من الردى جاز ولو احتلتك البر الجيد او باعه الوسي فابدل بالردى لم يجوز وكذا لو باعه المريض حتى اعتبر من التلث كما في حكم امر الكسف [ و جاز بيع حفنة ] من بر او ارز او سدس او نحوه و هي بفتح للمهمل و معكون الفاء ملا الكفين كما في الصحاح و المقامس لكن في المغرب و القاموس و الطلبة و النهاية ملا الكف [ بفتحين ] و لو من جنس لانه كمقابلة الحفنة الجيدة بالرديتين ليشتركان وفيه إشارة الى ان كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع لا يفيض على الروابيتين او العبارتين فلا بأس به و اما اذا بلغ احدهما وزن الاخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف الاقل من البر بفقيز منه جاز على رواية الاصل لكنه مكرره على ما روي من أبي يوسف انه يكره ان يبيع تمرة بتمرين وكان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره [ و ] جاز بيع [ فلس ] بفلسين بأبعينهما [ أي بسبب تعيين ذوات البديلين ونقلهما غالباً للمسبية لا يعني مع كما ظن ] لانه حال و لم يجوز تنكير صاحبها كما تقرّر و جمع العين على نحو قوله بكياً و هذا البيع لم يجوز عند محمد لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل مثله وفيه إشارة الى انه لو كان كلامها او احدهما غير معين لم يجوز كما في النهاية [ و ] بيع [ اللحم ] المفصول من العانة او البقر مثلاً [ بالحيوان ] السحي ولو من جنحه متفاضلاً لانه موزون بخيره و قال محمد لم يجوز الجنس الا اذا علم ان اللحم أكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاء السقط وفيه اشعار بانه اذا كان مذنباً غير مخلوع أي غير مفصول عن السقط لم يجوز و هذا اذا لم يكن المفصول أكثر ولا فيجوز كما يجوز اذا اسلخ و تساوا كما في المحيط و بان بيع لحم السبع جائز وفيه روايتان و عن أبي حنيفة ان اللحم اذا طبع خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلاً كما في الخزانة ولا بأس بحرّم الطير واحداً بآخرين يدا بيد كما في الظهيرية [ و الدقيق ] بالنعول [ بجنحه ] ولو غير مغلول متساوياً [ كيلاً ] لانه كيليّ و عن الفضلي انه إنما جاز اذا كان مكبوسين وفيه اشعار بانه لو بيع وزناً لم يجوز وفيه روايتان كما في الظهيرية [ و ] بيع [ الرطب بالرطب ] متساوياً كيلاً [ و ] بيع الرطب [ بالتمر ] كذلك و بيع الرطب بالتمر و التمر بالتمر و قال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه و سلم مثل منه فقال أ ينقص اذا جف قليل نعم قال فلا اذن و أجيب بان الموال عن البيع نعيماً على

الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من العوال التنبيه على اشتراط المحاورة لا الاعتلام فعلة النهي  
 عدم المساواة بين السقل والنمية كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن المروء الجواب بان  
 العوال حينئذ لا يلام استغماره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كيلا  
 وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوانه كما روي عن أبي يوسف  
 في المحيط [و البروطيا او مبلولا بمثله] اي بيع البروطيا بالمربوطيا او مبلولا وبيع البر مبلولا بالبر  
 مبلولا متساويا كلا اذ بيع البروطيا [او] مبلولا [باليابس] متساويا كيلا وكذا جاز عذابي يوسف  
 الا بيع لوطب باليابس وغير جاز عند محمد الا ان يعلم تمازيهما بعد الجفاف واليابس كما في  
 الطهريه [والتمر] النقع [از الزبيب المنقع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الخابية اذا انقاه  
 فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة كما في المغرب اي الذي اسابه ماء وانفخ [بالتنقع منها] اي التمر  
 والزبيب ولا يستنكر مود صميم الاثنين الى المعطوف بار مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره  
 الرضي وهذا عند الشيخين خلافا لآحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه  
 وهذا عنده خلافا للفيحيين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [متساويا]  
 كيلا قيد ما بعد اللحم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار  
 بان التماز كالتمفاح والكشمري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه ووانه فلم يحجز بيع نوع  
 من العنب بسوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط [ولحم حيوان] هي كالشاة [بلحم حيوان]  
 حي [آخر] كالبعير ولو [متفاضلا] لاختلف الجنس [و هكذا] اي مثل اللحم [اللبن]  
 فيجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف [و هكذا حل الدقل] بفتحهم اورد التمر كما في  
 القاموس [تخل العنب] متفاضلا للاختلاف [و] كذا [خمس البطن] (ير) او اللحم [بالالية] (وسر)  
 [وبالجم] متفاضلا [والخبز] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلا بالاجماع  
 على ما ذكره الترمذي وعن أبي حنيفة انه لا حرج فيه والفتوى على الاول كما في الضمرات وفيه  
 اشعار بان بيع الخبز بالخبز لم يحجز ومن محمد لا بأس ببيع قوس ثمرتين يدا بيد كما في المحيط [وان]  
 كان احدهما اي البر والدقيق [نسبة] والخبز نقلا فلم يحجز عكسه عنده خلافا لابي يوسف  
 وعليه الفتوى كما في الكبرى فالعلم في التميز وزيا جاز وكذا عددا وعليه الفتوى كما في الضمرات  
 والاحسن انه لو اراد بيع البر الى الخبز والخبز متفردا فطريقه ان يباع حاتم مثلا من الخبز  
 يقلد ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثما حتى يصير دينيا في ذمة الخبز  
 ويعلم الحاتم ثم يهتري الحاتم بالبر كما في الخزانة [لا] يجوز ويفسد بيع [البر بالدقيق]  
 او بالمزوق متفاضلا از متساويا كيلا في قرأه لانه مكتفونان والبر متخلل والمزوق دقيق  
 البر الملقني [و الدقيق بالزوق متفاضلا ومتساويا] في قوله قياما على بيع البر باحدهما ولا

يجوز قلدا لانهما جنمان [ ولا السمسم بالحل ] يفتح المعلقة دهن السمسم بالحمر [ الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسم ] من الحل عند المتعالمين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجوز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم متدنا خلافا للزفر ومثله في الوجه الاربعه ببيع اللبن بالسمن او بفاة ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصوف والطيب بالديس والقطن بجده والتمر بالنواة والعنب بالزبيب في قول ابو البصير والنحاس الابيض بالحمر ولب الجوز بالدهن كما في النظم وينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة نفى المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمسم ولم يكن للمثل قيمة جاز بيعه [ ويستقرض الخبز ] عند ابي يوسف [ وزنا لا مлада ] للثغور ولا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد والفتوح الى الاول كما في النهاية وفيه قيل علما باختلاف زمان وقيل باختلاف مكان واتفقوا انه ليس باختلاف زمان كما في الروضة [ ولا رهوا بين السيد وعبد ] اي مملوكة القن والمذبر وام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للميلد [ ولا رهوا عند الطرفين ] بين [ معلم وحربي في دارة ] لاجابة اخذه بلا ملء وفيه اشارة الى انه رهوا بين معلم وصمتان في دارنا والى ان لا رهوا بين الحرين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم \*

[ ففصل \* لا يجوز بيع مشتري ] دون المهر و بدل الخلع والصلح من دم العمد والعق و المهر و الميراث والصدقة [ منقول ] دون عقار خلافا لمحمد ومباني [ قبل قبضه ] للنهي من بيع ما لم يقبض [ وصح التصرف ] كالاكتبدال [ في الثمن ] ولو مكثلا او موزونا [ قبله ] ام قبضه وفيه رمز الى انه لا يصح الاكتبدال في العروض والقروض قبله والاول صحيح كما في العمادي وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب القدوري الى انه صهر منه ولا يغفل ببطل الصرف والحلم فان المهر جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [ والحط منه ] اي صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه من البايح او للبائع القاء كل الثمن او بعضه من المشتري وان لم يبق المبيع. ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه منك او وهبته منك او بركته منه من ما ذكره المرعي وذهب شيخ الاسلام الى ان الابراء قبل القبض هي صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق وان لم يتحقق باصل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك الابراء فانه ليس يحط عند جميع الاصلام فلم يجب رد المقترض عنده كما في المحيط فمن التوم الظاهر ان الضمير للثمن وان كونه للمشتري توهم [ ولا صح للمشتري ] [ المزد ] للمهر او الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار وغيره [ فيه ] اي الثمن بقرينة ما بعده [ ان بقي المبيع ] بحيث يكون محل للقبالة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نزع الغزل للمشتري ثوبا للهلاك بالنزع بخلاف ما اذا قطع و خاط الثوب للمشتري

قبيصا لان المبيع باق فلو اشترى مدين صفقة بألف درهم فزاد مائة بقسم الزيادة لم يمسها  
 بخلاف ما لو حط بأنه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع ومن  
 عهد انه صح ان يبق في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط [و] صح المزد [في المبيع] وان لم يبق  
 فالزبد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلو اشترى وزاد وامتنع البائع  
 من المزد اجبر عليه ثم اعاد الى دفع ثوبهم ان الشفيع ينبغي ان ياخذ بالثمن الاول في الحط و  
 بالمجموع في المزد واستدرك بقوله [ لكن الشفيع ] فيهما [ ياخذ ] للمبيع [ بالاقبل ] اي الثمن  
 الاول من الثمن الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط ظاهر واما في الزيد فلانه يتعلق به حق  
 الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع اوحط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه  
 متعلق به [ ورمح ] و [ جار ] تاجيل كل دين [ اي مال واجب بالعقد والاستهلاك ] والاستقراض معجل  
 الى اجل معلوم او مجهول جهالة مقاربة كالمضاربة تيسر على المدين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح  
 وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات واجله الدائن بحوال وارثه لم يصح هذا التأجيل  
 قيل هذا قول عهد خلافنا لابي يوسف وهو الامح عند بعضهم لكن الخصاف ذكر ان الاول قول الكل  
 كما في العمادي ولا يرد العلم والعرف لما ذكرنا انهما يجعلان عينين [ الا القرض ] بالفتح والكسر  
 فان تأجيله لم يصح وحرم لانه معارضة انتهاء فيصير بالنسبة كما ذكره المصنف فالاحسن ذكره  
 في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية لبتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان  
 يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان ياخذ متى شاء بقرن ان  
 الامتناع لا يحل من شيع لان القرض مال يعطيه من مثلي فيمتدده بعينه والذين هذان المحققين  
 فعل تملك او تسليم كما في كفالة الكرماني وغيره من المتداولات وفي القاموس الذين ما له اجل  
 والقرض ما لا اجل له واعلم لو اجال المستقرض المقرض على احد بدينه فاجله المقرض مدة معلومة  
 يصح ولم يطلب قبلها لان العوالة مبرأة ثم مطف على قوله لا يجوز فقال [ و يدخل البناء ] هو في  
 الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب والملم ولو من عصب ان كان متصلا به [ والمفتاح ]  
 اي مفتاح الفلق وكل الفلق بالفارسية ( كيه آن ) ولا يدخل مفتاح القفل [ والعلو ] اي علو  
 العروة احتراز عن حق التعلي للغير ولم يدخل الى عنان السماء فيبيح الهواء فيقصد لان المراد  
 ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الهواء [ والعنيفة ] اي المترواح ولو في الشارع والربط  
 والمطبخ والبيبر [ في بيع الدار ] بطريق التبعية لان الدار مع لما ادبر عليه الحائط والاصل ان  
 ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر واما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري  
 فيه الضنة عرفا [ لا ] يدخل [ الفللة ] اي الساباط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر  
 على جدار دار اخرى او على اسطوانات التي تكون خارج الدار وتماه في الايمان [ الا بذكر كل ]

وغيره [حق هو] أو ذلك الحق [لها] أو الدار صفة حق فحق الشيء نابع لابد له منه كالطريق والغرب كما في الكرمانى وغيره [أزهرنا] أو يذكر مرافقه جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس يعطوف على المجزور كما قلن وفيه اشعار بأنه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه اسم فانه تابع الدار مما يرتفق به كلفرضي والمطبخ كما في شروط الصيرفي [أوبل] حق [قليل وكثير] بالواو كما قال عبد آخر دون أو للإباحة فأوجبت العموم كما في النزمة [هو] داخل [فيها أو] خارج [منها] بأد دون الواو على ما اختار أصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الرأي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن أبي يوسف على عبد يدخل الامتعة فيها وطعن زر عليه بدخول الزوجة والولد والسحرات وفيه اشعار بأنه مرادف للاولين والمركب موصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذها عند أبي حنيفة وكذا عندهما إذا لم يكن مفتحا إلى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مشور صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخلاف خلاف والاول اسم لاتصاله بالأرض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالرود والآس والقطن والرطبة والشجر الباريان [في بيع الأرض] لانه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بأن الزرع إذا لم يصر له قيمة لم يدخل كما قيل والعرباب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم يثبت لم يدخل كما في المضمرات [ولا] يدخل [التس] كالأرض [في بيع الشجر] ويدخل الأرض عند عبد وعن أبي يوسف روايتان والقول على أنها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا نامر ان ينحت منه وقيل مقدار ما يكون فيه مرق لا بقاء لذلك الشجر بدونها وقيل مقدار ما يدخل ظلها إذا قام الشمس في كبد السماء كما في إيراد الطهريه وهذا إذا اشترى مطلقا وأما إذا اشترى للقطع بدون الأرض فيومر بقلمه مع عرقه على ما عليه العادة لا إلى ما ينتهي من لعروق إلا إذا اشترى البايع انقلع على وجه الأرض أو كان في القلع مضرة نحو ان يكون بقرب حائطه فيومر ان يقطع على وجه الأرض فان تعدد أو قطعه ثم ثبت من أصله أو مرقته النابت للبايع وإن قطع من أعلى الشجر فلم يشترى كما في المحيط [ولا] يدخل [العلوي في بيع بيت] هو مصقف له دهليز كما في النهاية [أو يشرطه] أي شرط البيع وهو التخصيص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والشجر والعلوي في بيع الأرض والشجر والبيت إلا يذكر كل واحد منهما بأعيانه فلا يدخلان يذكر احد من الالفاظ الثلاثة وعن أبي يوسف ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما [ولا] العلوي [في بيع منزل] هو لغة موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت وإقله بيتان كما ذكره الطبري لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مصقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنزل وصحن

غير مستقف [ الا بنكرما ذكر ] اي يذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الصحابة انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا ( بأنه ) الا دار السلطان فانها يسمي ( بسرائر ) [ كالطريق والغرب والسيل ] فانها لا تدخل في البيع الا بنكرما ذكر واللام للعهد اي محيل الماء والنهر في ملكه خاص وهرب الارض ومائها وينبغي ان لا يدخل الغرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا غرب و طريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها و طوله منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو حدد الطريق القديم لم يدخل بنكره فالطريق الى الشارع العام و الى مكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الأخيرة لا يدخل الاها ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [ و يدخل ] الطريق و اعوا [ في الاجارة ] للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لم ينتفع المرجع بدونها ومثلها الرهن والصدقة الموقوفة [ و يدخل ] من المشتري [ الولد ] الذي ولدته امه منه بلا استيلاء [ ان استحققت امه ] على المشتري [ بينة ] لانها حجة كاملة وفيه اشعار بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعاً كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرط ايها لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية [ وان اقر ] المشتري لرجل [ بها ] اي الامه [ لا ] يدخل الولد بالتبعية اذ الآثار حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاتار كما في العمادي [ ولمالك ] خير فسخه اذا التقديم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع للوقوف مما يوجد فيه وكن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في النسخة [ بأع غيره ] الفصولي من احد [ ملكه ] مفعول بأع [ نسخه ] اي البيع و ان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان في فسخ بيع الفصولي لا يحتاج الى القضاء [ وله ] اي للمالك [ اجازته ] بان يفيض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت ففيه روايتان كما اذا قال بسمنا صنعت في ظاهر الرواية انه رد وعليه الفتوى وفي تقديم الخبير اشعار بان البيع لم يفقد لو اجازته وارث المالك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمز الى ان بقاء المالك شرط الفسخ والاجازة ولذا لم يصرح به في قوله [ ان بقي العائدان والمبيع ] لان الاجازة يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوباً فصنع ثم اشترى وب الثوب لم يجز لهلاك المبيع وفي الكتاب اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يهترو لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [ وكنه ] للمالك اجازة ان بقي في يد البائع [ الثمن ] مع بقاءهم حال كونه [ مرميا ] لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخصمة فيما يتعين وهذه الاجازة اجازة نقد لا مؤن فهو للبائع دون المجيز لانه صار مستترا ورجع المجيز على البائع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يهترو للاجازة بقاء الثمن وفي المنتقى انه شرط كما في العمادي [ وهو ] اي الثمن

الذي لم يمتحن كالنقدين [ملك] عند الاجازة [للمجس] فيقولون البائع كرمكيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شيع الا انه اذا ملك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العبادي [وله] ان لهذا البائع [فسخه قبل الاجازة] ان اجازة المالك بخلاف نفع النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول و يجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لمحمد ورفز [اعتاق] العبد [المشتري] اسم مفعول او ناعل صلت له [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] ان ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني للوقوف بطله حيثئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاول والمسئلة الثانية معترضة للاحتجاج الى شرط كا ظن \*

[فصل \* يصح العلم] بفتحتين اسم من الاسلام وهو القديم وقال القلذوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدين وناجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وناجيل الثمن وينتقل بلفظ البيع على الاصح وبالميلف العلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البر اى قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم وزب العلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال واذا اخص الرضا لانه كلفه ان له الاتون ان العلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكبلين او موزونين وان كانا متمازيين [فيما يعلم قدره ووصفه] اى فيما يمكن ان يهبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفتي الى المنازعة [كالمكيل] اى ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر و نحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والمج والعدس والتوتيا والكتل وغيرها [والموزون] اى ما يعرف مقداره بالوزن من منسوبين او اكثر مما يباع بالامانة والاوناني كالدهن والملح والعنبر والزعفران والفانيذ والمكر والبصل والغرم والحديد والنحاس والصفرة القطن وحب وغيرها حال كون الوزن [متما] لانه لو كان العلم فيه ورأس المال دراهم اردنانير لم يجز العلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما معلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه إشارة الى ان العلم بجوزي الفلوس عددا خلافا لمحمد فانه ثمن عنده و ان انه لا يجوز في الثبر لانه ملحق بالفروم وفي رواية يلحق بالفروم كائى التحفة [والمذروع] اى ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالثوب] من الكتان والقطن والصوف والخز والحبر وكالبساط والبوزية حال كون المذروع [مبيناً طولاً وعرضه] ذراعاً [ورقعته] بالضم اى غلظه في الاصل ما يكتب و يرفع به الثوب وفي عمومته يدل مثل الحرير وقد اشترط بين وزنه ايضا على الصحيح كما في المخط وكذلك الخز كما في



الظهيرية [ و المعدود ] أى ما يعرف قدره بالعدد [ متقاربا ] أى متحد اكل احاده فى القيمة كالجز والبيض والبارزجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضخمة بيضة صغيرة باهدار التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا و وزنا و عددا و اذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا منذ فروبانه لم يصح فيما يفاوت كالرومان والبطيخ كفى الشحفة [ فيصح ] السلم [ فى السمك ] بفتحتين الصوت [ الملب ] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جنمه وهو صحيح والمصحح انه يصح كيلا و وزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيمله نصا ففيه من اصحابنا روايتان والمليح للقد الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى ايثاره على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [ لا ] يصح السلم و يبطل وزنا و عددا [ فى الحيوان ] طائرا او فصرة لانه لا يضبط ومن الشيخين انه يصح وزنا [ و ] لا عددا فى [ اظرافه ] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكارع لانها معدودة متفاوتة وفى الكاكي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [ و ] لا عددا فى [ جلوده ] أى الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قفى بصحة السلم فى اللحم جاز اجماما وبانه يصح فى اللحم والالية وزنا كفى الخزانة [ و ] لا عددا او وزنا و كيلا فى [ الجواهر ] كبارا وصغارا كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للادوية ولا يخفى ان الجواهر يشتمل الفيد والاعرب والحديد ونحوها [ و ] لا يصح فى مقلد [ بصاع ] أى كيل معين [ و ذراع ] أى خصة [ معينين ] ذلك عند المتعاقدين ويحتمل الاضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ ولم يذكر قدره ] أى قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه ازاد فعل العكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [ وشروطه ] أى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كائين واشارنى السابق الى شرطين كون المسلم فيه مما يضبط وما يتعين وفى الروبا الى شرطين كون المسلم فيه و رأس المال خاليتين عن احد وصفي مله الروبا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى البواقي فقال [ بيان جنمه ] أى السلم فيه [ ككبر ] و تمر ثلوا سلم فى طعام قرية معينة يقصد بخلاف ما اذا سلم فى طعام نحو خراسان [ ونوعه ] اذا اختلف انواعه والا فليس بشرط كفى الخلاصة وغيره [ كحقيقة ] أى بر حقية على تأويل حنطة سقية نحو الدين القيمة على تأويل الملة القيمة كفى صرة البينة من الكشاف واليه اشار المصنف فى الفرح والسقي ما يحقيه الماء الجارى خلاف البخمي ما يحقيه ماء الحمام فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المنكر والمؤنث ولا يلحق الله الا اذا حذف



حل الاجل متى ما قفل نعيم الايمة خلافا لبعض للفتيين وهذا اذ لم يجز رب السلم من امتيقاء حقه بسبب إقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في النية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمك لم يشترط بيانه بالاجماع و يتعين مكان العقد متى اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في مصر اكثر مما في المواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجز اذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الامرات فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار رجوعه كما في المحيط والى ان السلم لا يجز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في حراسان لانه كذا انقطع كما في الاختيار [ وقضى رأس المال ] ولو غير نقد بالتخلي [ قبل الافتراق ] بالبدن فلا يضر القبض بعد مفهما او نومهما بلا عينة [ شرط بقائه ] اى بقاء السلم على الصحة فلوا بى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا ابطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي السلم اليه فانه يتقلب جائزا ولو ملك لم يتقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بفساده ما تقرر في الأصولون وبه يشعر التفريع في قوله [ فلو كان ] بعض رأس المال [ دينارا ] بعضه [ مينا ] فقد [ بطل ] العقد عندهم [ في حصة الدين ] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كتر حنطة ثم جعلها مائة من رأس المال قصاصا بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين في عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك للعقدان القبض و فيه اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة المين و المراد من الدين هو ما ادى السلم اليه ولو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم يتقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على السلم اليه فانه بالنقد في المجلس يتقلب في الجواز كما في المحيط [ ولا يجوز ] للمسلم اليه [ التصرف في رأس المال ] بالفرقة بان يدخل فيه بعد العقد شيكا او بالبيع او الامتثال او التولية او نحوه [ ولا يجوز ] لرب السلم التصرف [ في السلم فيه ] ببيع مما ذكرنا [ قبل قبضه ] اى رأس المال او السلم فيه فلو تقابلا ملما صحيحا فاشترى المسلم اليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان الابرار اسقاطا ينعلم به القبض الواجب حدا من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه [ والاستصناع ] لغة طلب العمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجازة لا امتصناعا كما في اجازة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف مثلا اخز لي من ادمك خفا صفتك كذا بكذا درهما [ باجل ] ككسر بيع [ سلم ] و حكمي

عن الهند واني أنه ان ذكره المستصحب فليس بحلم وان ذكره الصانع فحلم وقيل ان ذكره اذني مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع وان كان أكثر فحلم يراعي شرايطه من نحو قبض رأس المال ومكان الايفاء والاستقصاء في الاوصاف وعدم الخيار كافي السلم وغيره [تعاملوا] اي الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [فيه] اي الاستصناع كالواني الصفر والنحاس والزجاج والعيان والاسلحة والخفاف والفلاّس والأريسة من الادم والطين [اولا] تعاملوا فيه كالحياب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا واصلح عقله صلحا واستصناعا فاستصنع عندهما عملا بحقيقة النظم لكن الحلم اقوى لثبوته بالنص والجماع [و] الاستصناع [بلا اجل] ذكر [يما يتعامل] فيه معادلة اجازة ابتداء ولذا نومات الصانع قبل تسليم المنوع لا يستوفي من تركته [بيع] انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الزوية وكان الحاكم الشهيد يقول هو موافقة وانما ينعقد بالتعاطي اذ اجاه مفروفا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كافي النهاية وباشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا [فيجب الصانع على العمل] فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار ومن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ولا يرجع الأمر] عن امره خلافا للحاكم [والمبيع] هو العين لا العمل كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصفة لبيان الرصف كافي المبسوط والاحسن (ويكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفريق [فلرجاء] الصانع [ما صنعه غيره او] صنعه [هو قبل العقد فالحق] المستصنع [صح] الاخذ [ولا يتعهم] للصنوع [له] اي للأمر [بلا اختيار] اي الصانع واذا لم يتعين له [فيصح بيعه] اي الصانع المنوع من غيره [قل زوية الأمر] واختباره فلو اختار لم يصح البيع اخاف \*

[مسائل شعبي \*] ومصح بيع الكلب والسباع [كالنمرود الصقر عام بعد الغنص] علمت [الكلب والسباع] [اولا] كافي الهداية وقال الامام العريضي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجز وقال محمد بن الاسد ان لم يعلم لم يجز بيعه واليه والبازي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن ابي حنيفة في القود وكوه عند ابي يوسف وجاز عند محمد والغيل كالهرة في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحية والعقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كالصفد والسرطان لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها لادوية كافي المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد [والنسي في البيع كالسلم] لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالسلم [الاي الخمر والخنزير] فان بيعهما من المحرم باطل [فهما] اي الخمر والخنزير في جواز عقده [كالخل والفاة في] جواز [عقدنا] فيكون الخمر مثلية والخنزير قيميا عنده

وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز بيع سائر الاشياء المحرمة ولذا وجب الضمان على المتهلك عنده ولم يجز عندهما [ و درهم ] او دينار او فلس او لؤلؤ او صكر او نحوها [ نثر ] بالتخفيف و التسهيل اي وضع متفرقا على العروض او غيرها [ فوقع في ثوب رجل ] ذبلا كان او غيره [ فصر ] اي الدرهم والغاء في حين نكرة محرمة [ له ان اعده ] اي هيا ذلك الثوب بان يحطه [ له ] اي لوقعه فيه [ او كفه ] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقعه فيه فان احل غيره منه فله الاسترداد [ والا ] يعده او يكفه [ فلاخل ] الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره نثر ما كتب عليه اسمه تعالى واختلف المصنف فيه واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنثر لم يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلقطه بعد النثر ولو السكّر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النثر واختلف في جواز اعده كما في المحيط [ واعتبر به ] اي قس على نثر الدرهم [ سائر المباحات ] فلو صار طير اذا بيضة او فرخ او خرج طيبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلاخل و اذا اعد مكانا للبرقن فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكراهة انصب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه \*

### [ فصل \* الصرف ] في اللغة الدفع وفي الشريعة [ بيع النمن بالنمن ]

اي احد التجارين بالاخر ولو غير مضروب بقريئة ما ياتي حال كونه [ جنما بجنس ] اي نقدة بفضة او ذهبا بذهب [ او ] جنما [ بغير جنس ] اي نقدة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا و ذهبا بذهب او نقدة بغيره ببيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصه التجارين الى الصرف وما في الاصول ان المعرنة اذا اميدت فالثانية من الاولى والنكرة بالعكس فليس بكلي واما صبي به لوجوب دفع ما في يد كل من العاقلين الى الاخر [ وشرطه ] اي شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر اليه ذهب بعض المصنفين اذ الموجود في مجلس العقد كالوجود وقت العقد وسياتي اشارة الى ما قل بعض المصنفين من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشارة في الكتاب كما في النسيئة [ التقابض ] اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [ قبل الافتراق ] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس العقد او اغشى عليهما او ذهبا فربما او ناما فتقابضا صح ومن هذا ان النوم افتراق وهذه ان النوم الطويل افتراق و عند انه جعل الصرف كالتمخير فيبطل بما هو دليل الاراض كالقيام من المجلس وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروية فان افتراقا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصر قبل التفريق انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس واحد اعتادا طين ما سبق في الربوا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازته لم تجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [ وان وقع ] التقابض [ في البعض ] من البدلين [ صح ]

البيع [فيه] من قبيل النقليم الحكمي اي في ذلك المقبوض من البديلين وقيل فيما لم يقبض [في] مثل [انه فسخة] ظرف وقع ضمن الظن انه منه تامم وحلف فلان المعنى ان وقع قبض البائع في البعض من النمن صم البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من البيع حال كون المبيع في اثناء فسخة فالصواب (وحي اذ فسخة) ان وقع في البعض صم بقدره [وصار] الاذله [مستركا] يسهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقل من النمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفريق اشعارا بما قال بعض المتأخرين ان النقباض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا لحرره ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند الاحتجاف لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء ذاته لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يغير الى كلا القولين في التقبض [وخذا] اي مثل الحكم في بيع الاذله الحكم [في] بيع مثل [السيف] والجم وغيرهما [المحلى] اي انزلين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اسم من المذهب والغرض [ان حصلت الحلية] اي امكن تخلصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى البائع فصم البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مستركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلى بماء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتمويه صار مستهلكا خارجا من الوزن اذلا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزونا كجنة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض البائع الثمن وان سكر المشتري اولا [ان ثمنها] اي الحلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد [وان لم يقبض شيئا] من النمن [بطل] البيع فيها اي في الحلية لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بان صم البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل منكور في الهداية ومبرها لكن في تاضيحان ويقصد الصرف بالانقراق قبل القبض ولا يطل وهل يتعين للمقبوض اللرد فيه روايتان والظاهر انها يتعين [وان لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [اصلا] اي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام \*

### \* كتاب الشفعة \*

عقب البيع بها لانها بعه على انه شرط عند الجمهور او هو والعركة سبب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلته بالضم معني مفعول من قولهم كان هذا الشيع وترا فشغته باخر اي جعلته زجعا له فهي في الاصل اسم للملك المشقوق بملك ولم يصح منها فعل ومن لغة الفقهاء

باع الشفيع الدار التي تقعع بها اي يوغل بالشفعة كما في المغرب وشروعا [ تملك العقار ] دون  
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكرم والرحا  
 البئر وغيرها وتماه في آخر الطلاق وللتبادر ان يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحترز به من الخبيث  
 كما اذا احترز هير الشفيع بالأكراه فانه تصرف فاسد مشتملا للصحة للشفعة كما يأتي [ ملئ مشترية ]  
 المتجدد الملك طرف جبر او احترز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض  
 فير عن كلهم والاجازة والخلع والصلح من دم عمل فانه لا شفعة في شيء منها وحل فيه ما  
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [ جبرا ] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تمييز من  
 جبره فخره كما ذكره ابن الاثير والاحسن نركه لانه مستدركة بكلمة ملئ [ بمثل ثمنه ] اي  
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لازم بالخط والبناء ونحوهما فعرض فاحترز به عما  
 اذا احده بأكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ ويثبت ] تملك ذلك العقار [ بقدر روس  
 الفعلاء لا ] بقدر [ الملك ] اي ما حكم لان علو الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على  
 التنصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث سدس وجار له جاراء احدهما من ثلثة جوانب  
 وثانيهما من جانب او لا يثبت [ للخليط ] اي للشريك فهو فعيل بمعنى الفاعل من غاطه شاركه  
 [ في نفس ] العقار [ المبيع ] اي في كل جزء منه اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار  
 ثم في الأساس كما في النظم وغيره وفي اقسامه الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب  
 على الكل وان لم يتمكنوا من احده الاثر ان الجار ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم  
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ ثم ] بعد ما لم يكن فيه  
 شريك او كان لكن بطل شفعته بوجه ما يثبت [ للخليط ] تركه احصر الا انه ذكره للتنبيه  
 على انه المحم بالخليط حقيقة فان الاول والثاني يحميان بالشريك كما اشار اليه الاصمعياني وغيره  
 فيكون ذكره على سبيل المأكلة [ في حق المبيع ] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي  
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لاه حجيجه [ كالشرب ] بالسكر اي شرب  
 نهر العقارين وما نه والاحسن من الشرب [ والطريق ] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرجت  
 فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب  
 وآخر في الطريق فصاحب العرب اولى من صاحب الطريق [ الخاصين ] فلو كانا عامين فللجار فالشرب  
 الخاص [ كمشرب نهر ] للعقارين [ لا يجري فيه السفن ] اي اصغر السفن فالدور العام  
 عند الاصمعياني لا يجري فيه السفن كسجلة وفرات وذكر شيخ الاعلام ان المخايخ اختلفوا فيه فقبل  
 الخاص ما يتفرق مائه بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى  
 الفائز التي لجماعة المملوكين والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة المخايخ على انه ما كان

شراكه لا يقتصرون واختلفوا فيما لا يخص من غممالة او مائة واربعمائة او عشرة او اضع انه مفروض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصه شريها فالشفعة للمحيط ثم لاهل الجدول ثم لاهل المائبة ثم لاهل النهر العظيم كما في المنتف [ و ] الطريق الخاص مثل [ طريق لا يتغل ] اي لا يخرج اي طريق راحها ضيق وآثرها راحه فيها دور متلا وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلا [ ثم ] بعد الطريق [ لجار ] له عقار احتز به عما يكون وقفا او اجارة او وديعة [ ملاصق ] اي متصل بالبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان للملاق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء [ بابه ] اي والسال باب عقار الجار او للبيع [ في سكة ] بالكسر في الاصل طريق مستوي [ اخرى ] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرا الى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الا ترى انه لو اشترى نهرا ورجل ارض في اعلاه الى جنبه و لاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ يطلبها ] بان يقول اطلب الشفعة في الكائن الذي اشتريت بالحق الذي لي او ( شفعة فرائض ) بان ياتي كخريدي بان حق كراست ) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم ومن الغلطي ولو قال قروي شفعه شفعه كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في فاضيلان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط بصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [ في مجلس علمه ] اي الشفيع [ بالبيع ] حتى لو مكنت سامة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية من يحسن واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فوز علمه بالبيع حتى لو مكنت سامة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في النظم والاول اصح من ما قال الحصص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اجبر مدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر لا يلزمه كما اشار اليه انزاله في غير والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد ثلثا يسقط الشفعة دائنة او ليمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [ وهو ] اي الطلب في المجلس [ طلب مرابطة ] بالجر اي مصادقة من الوثوب ممي به ليند على شايمة التعجيل [ ثم ] اي بعد طلب الموائبة طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اعار اليه بقوله [ يشهد ] من الاشهاد [ على طلبه ] اي الشفيع [ عند العقار ] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار و ابو زيد الكبير لا يفتقر هذا الطلب عند كما في المحيط والحسن ان يجعل الطرف متعلقا بشفعة كما دل عليه الرواية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [ او ] عند [ ذي يده ] اي متصرف العقار



حال كونه [ من بايع ] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بنبي يده ملن ما ذكره القنذري وعصام  
و الناطفي واعتاره الصدر الفهيد وذكر شيخ الاحلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحسانا  
كما في المحيط [ او ] عند [ مشتري ] ولو مهر ذي يد بن يقول له اطلب ملك الشفعة في دار  
اغتربتها من فلان حلودها كذا وانا غفيعها بالفرصة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حلودها  
كذا فسلمها لي فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في فاضيان  
لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لابد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد  
عند اهل مولاة مع الاقرب ملن ما قال بعض المتأخرين وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب  
كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع  
او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن ملن فور المجلس في الاكثر بل  
مقدرة بمدة يتمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [ فان آخر ] الفقيه [ احدهما ] اي الطليين  
طلب موائبة من المجلس وطلب الاشهاد من مدة يتمكن منه ويمكن ان يراد بالفصير النوعان من  
الطليين النوع الاول ما ذكرنا والثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد  
عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البايع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا  
بغير مثل شعبة مدة السفر وتلزم في النظم [ بطلت ] الشفعة ومن عهد لو حمد او حمرل  
او سمع اوجاب سلاما قبله او همت مطلقا ليس بأعراض كما اذا تم الارباع قبل الظهر وبعد الجمعة  
او سأل من كميّة الثمن كما في الاختيار [ ثم ] اي بعد الطليين [ يطلب ] طلبا يسمى بطلب  
خصومة وتجليك [ عند القاضي ] اذا لم يحل المشتري العقار اليه بان يقول الفقيه للقاضي ان فلان  
اشترى عقارا حلوده كذا وانا غفيعه بعقار لي حلوده كذا فمرة ليحلها الي [ وبتأخير ]  
اي طلب الخصومة [ شهرا تبطل عند عهد ] كما في الهداية لكن في المحيط والتخيرة والخلاصة  
والمضمرات وغيرها من التلذذات انه رواية عن الصاحبين وعنهم ثلاثة ايام وعن عهد خمسة ايام  
وعنه شهرين كما في النظم ولا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [ و به ] اي ما عند عهد [ يقتضى ]  
لحاجة الناس اليه كما في المشاهير كالنخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية  
والكافي ان الفتوى ملن قوله ويحتثنى الاحبار من ذلك فتأخير واحدة من هذه الطلبات بما  
لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل ولحق الطلب الى الصبح او طلب موائبة وآخر الطليين  
للمرض او الحيس او غيره كما في المحيط او غيره [ فاذا طلب ] طلب الخصومة [ مال القاضي المحصم ]  
الدال على الاثنين المدعي واللحق عليه بالاشتراك فمال اول الفقيه للمدعي من مخرج المفعوع  
به وحلوده ثم عن سبب الاحتقاق ولاختلاف الاصاب ثم سأل المدعي عليه هل المفعوع به ملك  
الفقيه [ فان اقر ] المحصم [ فملك ما يقع ] الفقيه للمدعي [ به ] من عقاره [ او كل من الحلف ]

يطلب الشفيع اما [ على العلم ] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بالله ما تعلم [ بأنه ] اي الشفيع [ مالكه ] اي العقار و اما على البتات كما قال محمد و الفتوى على الاول كما في الكبرى [ او يبرهن الشفيع ] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذي يجاز هذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى اسماعه لا نعلم انه خرج عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط و عن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان [ سأل ] اي مال القاضي الخصم المدعى عليه [ من الشراء ] اي شراء المشتري للعقار وقال هل اشتريته [ فان اقر ] الخصم [ به ] اي الغراء [ او نكل عن الحلف ] على البتات فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتروا لم تبع و ان كان متفقا عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر في الدعوى وفيه اشعار بان المشتري لو انكر طلب الموائبة حلف على العلم ولو انكر طلب التقرب فعلى البتات لاحاطه العلم به كما في الكبرى ولو كان المدعي وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل و اتبع الموكل للتخالف كما في قاضيان [ ابرهن الشفيع ] على انه اشترىه [ قضى ] القاضي في ظاهر الرواية [ له ] اي للشفيع [ بها ] اي الشفعة ومن الطرفين انه لا يقضي بلا احضار الثمن وان نكل لو قضى كما في الاختيار و ان طلب المشتري اجلا اتجله يومين او ثلاثة بلا فضاء [ ملزمه ] اي اذا قضى فقد لزم الشفيع [ احضار الثمن ] فلم ينقله حسمه القاضي كما في المحيط [ و يحبس ] المشتري [ الدار ] اي العقار [ له ] اي الثمن [ ولا يسمع ] القاضي [ البينة ] ولا يقبل خصومة الشفيع [ على البايع ] اي بايع ذي يد [ حتى يحضر المشتري فيخضع بحضرة ] اي يزيل القاضي بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البايع بعت منك فيصير المخاطب بالكاف شفعيا مع بقاء البايع فان بناء الشفعة على البيع و نظيره من المحسوس رمى سهم الى احد فان لم يتبدل باصابة غيره لتحلل و إنما اشترط حضرة ايضا واية لحق اليد و الملك [ و يقضي بالشفعة ] كما في الهداية لكنه مستدرك لان هذا الفهم متضمن له [ والعهدة ] بالجمع جواز الرفع [ على البايع ] ظرف يقضي او خير مبتدا هو عهده من العهد الحفظ و باعتباره متى بها حقوق العقد كحضانة الدرك و تسليم العقار و الصك القديم و عن ابي يوسف ان العهدة على المشتري ان ينقل الثمن للبايع وفيه اشعار بانها تصح على مشتري ذي يد بلا حضور البايع لانه اجنبي على المشتري عهده و له منع كتاب الغراء لانه ملكه كما في المحيط و للشفيع [ ثبت ] خيار الرتبة [ و ان رآه المشتري ] [ و ] خيار [ العيب ] لانها بمنزلة البايع و للمشتري و الاكتفاء مقبر ان اذ لا يثبت له خيار الفوط و الاجل لعدم الفوط [ و ان شرط المشتري ] في الغراء [ البراءة ] اي براءة البايع [ منه ] اي من العيب و الرد عليه بالعيب [ و القول للمشتري ] مع اليمين عدل اختلاف

المشتري والشفيع [ في ] قدر [ الثمن ] لأنكاره الإلزام ولا يتخالفان لاشتراط كون كل ملحق عليه وهو مفقود في الشفيع [ وبينه الشفيع ] على الشراء بثمن أقل [ أحق ] عند الطرفين [ من ] بينته [ أي المشتري على الفراء بأكثر منه لأن الملزم بينة الشفيع وفيه إحصاء بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما والشفيع فبينه البائع أحق لأنها ثبتت الزيادة [ ولو ادعى المشتري ثمنًا ] أو ادعى [ بألمه ] أي العقار ثمنًا [ أقل منه ] أي من ذلك الثمن [ أخذ ] الشفيع العقار [ بقوله ] أي بثمن الذي قاله البائع ولا يمين حال كون ذلك القول صادرًا منه [ قبل القبض ] أي البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار أو لا لأنه حط من البائع وفيه إشارة إلى أن البائع لو ادعى الأكسّر لم يأخذ به فأنهما يتخالفان وتاممه في المحيط [ و ] أخذه الشفيع [ بقوله ] المشتري [ حال كونه ] بعهده [ أي القبض ] لأن البائع حينئذ اجنبي [ وأخذ ] الشفيع العقار [ في ] صورة [ حط بعض الثمن ] بأن قال البائع حططت من المشتري بعض الثمن أو رهنه منه سواء كان قبل قبضه أو بعده [ أو زيادته ] أي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [ بألفهما ] أي الثمنين ففي الحط أخذ العقار بما ورداه بالمحطوط لأنه التحق بأصل العقد وفي الزيادة أخذ بالثمن الأول لأنه حق الشفيع فتكليف الزيادة إبطال حقه [ وفي حط الكل ] وهبته قبل القبض وبعده [ بأثر ] فلا يصح في حق الشفيع لأنه لا يلتحق بأصل العقد لكنه يصح في حق المشتري راما الإبراء عن البعض أو الكل فقبل القبض كالبهية واما بعده فلا يصح لا في حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [ وفي الشراء ] أي شراء مسلم من مسلم [ بثمن مثلي ] أي مكيل أو موزون أو عددي متقارب [ مثله ] وإنما قيل بالمسلم لأنه إذا اشترى ذمي من ذمي بخمر أو خنزير أو شفيع مسلم فإن أخذ بقيمة الخمر أو الخنزير كما في الكافي [ وفي فيه ] أي مثلي كالعقار والحيوان و إلا فمشتري بقيمة الثمن [ وقت الشراء ] لا وقت الأخذ بالشفعة كما في التفسير [ فنفى ] صورة [ عقار ] كدار اشترى أحد [ بعقار ] كدار [ أخذ كل ] على المعلوم والمجهول أي أخذ كل من الشفيعين عقارًا وهو شفيعته أو أخذ كل من العقارين [ بقيمة ] العقار [ الآخر ] لأنه بدله [ وفي ] صورة [ ثمن مؤجل ] أجل معلوم فانه إذا جهل الأجل كالحصاد فالبيع فاسد [ بحال ] أي أخذ بثمن حال [ أو ] في ثمن مؤجل [ طلب ] الشفيع الشفعة [ في الحال ] أي في مجلس فإن مكّبه عنه بطلت خلافاً لما يوصف [ وأخذ ] العقار [ بعد الأجل ] لا في الحال [ وفي بناء المشتري ] في العقار قبل القضاء بالشفعة [ و ] في [ غرضه ] شيئاً فيه [ بالثمن ] أي أخذ العقار بالثمن في صورتين [ وقيمتها ] أي بقيمة اللبنى والمغروس [ مقلوعين ] أي مستحقين للقطع فإن قيمته أقل من قيمته مقلوعاً بقدر اجرة القلع أي رفع البناء والغرس كما يأتي في الغصب [ أو كلف المشتري قلعهما ] إلا إذا كان في القلع نقصان بالأرض فإن الشفيع له أن

ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقبولة غير ثابتة ومن ابي يوسف ان الفقيع يخرج بين البرك  
والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والفرس بلا قلع كافي النهاية فلو اشترى دارا وضعا باشياء كثيرة  
ثم جاء الفقيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاها ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا  
او مقبرة ثم حضر الفقيع قضيه له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينش المبنى كافي المحيط وذكر  
في النظم انه لا ينقض المسجد وبطلت شفעתه كالا ينش الموتى [ وليست ] الشفعة [ الا في بيع ]  
صحیح للعقار موجب لخروجه عن ملك البايع من كل الوجه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البايع  
لا ينقطع رأسا كافي فاضحيان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البايع بالبيع ولو انكره المشتري كافي  
المحيط [ اودية بعرض ] مقروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيم انتهاء فيعتبر  
الطلب صد التفاض في ظاهر الرواية كافي المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كافي فاضحيان  
[ ولا ] تثبت الشفعة [ في ] بيع نحو [ شجر ونمر ] من المنقولات كالبناء [ بيعا ] او موبا [ قصدا ]  
او دينا قصدا فيثبت الشفعة فيها بتمعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها فيها الشفعة تبعها للارض  
بجلافا ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كافي البناء والزرع كافي المحيط  
والاحسن ان يقال ( ولا في نحو شجر ) [ ولا في البيع بخيار ] للبايع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه  
بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج من ملك البايع اتفاقا ومن ابي حنيفة انه لا شفعة  
في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البايع كافي المحيط [ الا بعد سقوطه ]  
اي الخيار للبايع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بانه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند  
البيع والادل اصح كافي الكافي والثاني الصحيح كافي الهداية [ ولا في البيع الفاسد ] ولو بعد القبض  
لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة [ الا بعد سقوطه ] بالهبة  
او لبناء او للفرس فان له المفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا يسقط الفسخ بالاخيرين فلو باع صحيحا  
سقط نسجه وللشقيع ان ياخذ بالثمن الثاني از بالقيمة كافي المحيط [ ولا في رد خيار ] اي اذا  
اشترى عقارا فسلم الفقيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط فلا شفعة للفقيع ولو بعد  
القبض لان الرد ليس ببيع بل فسخه [ الا ] في رد بحسب [ خيار عيب ] بعد القبض [ بلا قضاء ]  
فان له فيه الشفعة كالو تقابل فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء قبله او بعده  
كافي الزاهدي [ ولا لمن ] اي لو وكيل [ باع ] ما كان بجانب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه  
ابطال ماله [ او بيع له ] اي لا لموكل باع وكيله ما بجانب عقاره لانه بايع معنى [ او ضمن الدرك ]  
نفتحين او المكون اي الثمن من الاستحقاق فلا شفعة لزامنه في عقار البايع لانه كالبايع [ بل ]  
الشفعة [ لمن ] اي لو وكيل [ اشترى ] ما بجانب عقاره من عقار موكله فطلب الشفعة من الموكل [ او ]  
اشترى له [ اي لموكل اشترى له وكيله عقارا بجانب عقاره ] ويطلبها [ اي الشفعة ] تسليمها [

وإمقاطها بأن قال بلا تعيين أحد أمقطت شفعتي فيما اشترى أو قال لدي اليك سلمتهالك ولو نال  
 لتوكيل ساحتها لك فتسلم وإن كان البيع في يد اللؤل [ بعد البيع ] وإن لم يعلم بوجودها  
 [ لا ] بطلها [ قبله ] أي البيع إذ يلزم إسقاط الحق قبل تحققه [ و ] بطلها [ الصلح ] عنها لمن  
 ما موى المشفوع [ مع بطلانه ] أي الصلح فلا يجب البطلان فإن للشفيع ليس إلا حق أخذ المشفوع  
 وبما استثنى المشفوع لأنه لو صلح لمن بيت معين مثلاً منه لم يبطل الشفعة لأن الثمن مجهول فله  
 أحد الكل بخلاف ما إذا صلح لمن شيع معلوم منه كالنصف فأنها تبطل [ و ] بطلها [ موت الشفيع ]  
 قبل القضاء لا بعده فلو ارثه أخذه وعليه ثمنه [ لا ] موت [ المشتري ] فالشفيع إن يأخذه ولو باعه  
 الوصي أو القاصي لبقاء الحبس وهو الاتصال بالملك [ و ] بطلها [ بيع ما يشفع به قبل القضاء ]  
 بيعاً بانياً فلو باع بالخيار لم تبطل [ و شفع ] بألهم أي أخذ بالشفعة وملك بها [ حصه أحد المشتريين ]  
 أي نصيب بعض جماعة اشترى وعقار أحد صفقة واحدة كما شفع حصه كلهم لأنه ليس في أخذها ضرر  
 يجب الحركة وفيه إيهام إلى أن الشفيع لم يأخذ نصيب أحدهم قبل القبض وهذا إذا لم يؤد الشفيع  
 والمشتري الثمن إلا فبأخذ ومنهم أنه لم يأخذ إلا بعد القبض والإزالة الصحيح كأي الهداية وغيره  
 وإن كان المشتري لو لم يتعمد لم يأخذ بعض عقار البايع للضرر الشركة وذا بلا خلاف من أصحابنا كأي  
 الذخيرة ومن الظن أن المصنف عدل عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع إن يأخذ نصيب أحد  
 للمشتريين ولعل وجه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري أو بعده فتأمل  
 لا يشفع حصه [ أحد البايع ] أي البايعين مقارهم للضرر على المشتري وفيه إشعار بأنه يأخذ حصه كلهم  
 ومنهم أنه يأخذ حصته قبل القبض وأعلم أنه إذا طلب الحصه فهو على شفعتي في الباقي وقيل بطلت  
 وإذا اشترى دارين أو قريتين صفقة والشفيع واحد لا يشفع أحدهما وإن كانت بالشرق والآخر  
 بالمغرب فيشفعهما أو بتركهما كأي الخزانة [ فإن سلم ] الشفيع [ شراء زيد ] بأن أخبر أن المشتري زيد  
 [ فظهر شراء غيره ] عمرو [ أو ] سلم [ الفراء بالف ] من الدراهم [ فظهر ] أنه اشترى [ بأجل ]  
 منها لا تسقط شفيعته لأنه استكثر نال ظهر أنه بأكثر تمسقا [ أو ] ظهر أنه اشترى [ بمثل ]  
 أي مكيل أو موزون أو ملحد في مقاربه قيمته أقل أو أكثر [ لا يسقط ] شفيعته فإن ظهر أنه اشترى  
 يد أنبير قيمته ألف لم يسقط كأي الطرزان لمن ما في الأمراء وقال أبو حنيفة وزر ويسقط عند أبي  
 يوسف بناء لمن أنهما جنحاً أو جنس كأي الذخيرة وغيره فمن عدم التبع ظن معتمداً على الكافي  
 والهداية أن في إطلاق المثلي تساهلاً [ إلا ] معدوم سقوط الشفعة فيحفظ [ أن ] سلم الفراء بالف ثم  
 [ ظهر ] أنه اشترى [ بقيمته ألف أو أكثر ] فلا يسقط أن ظهر أنه بأجل وفي الاكتفاء إشعار بأنه  
 يكره الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بنحو أن يجعل الثمن مجهولاً كما إذا باع بدراهم معلومة وطلوس  
 غير معلومة فإنه لا يحكم بها للجحالة وهذا أصنى الكرامة عند محمد وقال أبو يوسف إنها لا يكره

(  
 ن  
 )  
 [ ]  
 يعلم  
 الـ

و يكره بعد الثبوت بأن يقول المعتري للفتيح اختاره مني بما اخذت فقال الفتيع اشتريته و قيل لا يكره كافي المحيط و ذكر في الواقعات والكبريت والانساب والمصرات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق و اما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم وطلما مائة و عشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع المائنة بغيرها قبل الحول و تمنع المصنف و غيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اذن مكانا و ارفع شأنا ان يطعن عليه احد وقال ايده ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه و اكمل العرفاء في آرائه زبدا لليلة والدين ابو بكر التائبادي قد رأى في المنام ان شافعي للذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه و سلم ان ابا يوسف جرز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه و سلم ان ما جرز ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الفتعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولي الالباب \*

## \* [ كتاب القسمة ] \*

عقب بالفتعة مع اعتمال كل على المبادلة تقريبا من الأدنى الى الأعلى لجوازها و وجوب القسمة في الجملة [هي] اي القسمة بالكمولفة اهم من الاقتسام كافي المغرب و غيره او التقييم كافي القاموس لكن الانسب ما يأتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمة بالفتح اي جزاء كافي المقدمة و مردا [يعين الحق] اي تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته و اسقاطه من المال فيخرج تعيين الدين ولو قال تعيين للملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المالية [الفايع] اي المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اعماريان القسمة تتضمن معنى الافراز و المبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه له و بعضه لصاحبه فباعتراف الاول افراز و بالتأني مبادلة الا ان احدهما راجع في بعض المواد اشار اليه فقال [و غلب فيها] اي رجع من معنى القسمة و يجوز تفيد غلب [الافراز] اي التمييز الخفض [في المثلي] اي الكيل و الموزن و الحدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اي الامطاء من الجانبين [في غيره] اي غير المثلي من المقار و مائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [بأجل كل شريك] من آخر [حصته بغيبة صاحبه] وان لم يرش به و يبيع كل نصيبه مرا بحة [ثم] اي في المثلي و فيه اشعار بان القاضي لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلي من جنس واحد [لا] بأجل بغيبة صاحبه ولا يبيع مرا بحة لانه ليس عين حقه [هنا] اي في غير المثلي [و ندب] للامام [نصب قاسم يرزق] اي يوصل الله رزقا هو ما ينتفع به [من] مال يبيع الى [بيت المال] المعهود اي مكان معد مال الخراج و غيره مما اخذ من الكفار كالجزوة و صدقة بني تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال المختلفة

الباقية حكيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ ليقيم ] لئلا بالعمر ويجوز التشديد  
 [ بلا اجر ] على المتقاسمين [ وان نصب ] الامام قاسما [ باجر ] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل  
 [ صح ] ذلك النص لان النفع لهم والكلام مغير الى ان للقاسمي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير  
 محب كافي المحيط لكن في الخلاصة انه لم يخل للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار  
 [ وهو ] اي اجر القاسم عنده يقيم [ على عدد الرؤس ] اي رؤس المتقاسمين وعندهما على قدر  
 انصابتهم والاول الصحيح فان العقود ملية هو التمييز لا غير على المبررات وعنه ان الاجر على  
 الطالب للقسمة دون المنتفع عنها والاطلاق مغير بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح  
 انه على قدر الانصاء بلا خلاف كافي المحيط [ ويجب كونه ] اي القاسم [ عدلا ] اي متقيا وانما  
 خالف الهداية في تركه الامن لموله اياه [ عالميا بها ] اي بحقيقة القسمة لانها من جنس عمل  
 القضاء كافي الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين  
 في القضاء على ما ذكره ثم فارق بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه  
 الاختيار وخزائن المفتين [ ولا يحسن ] من جهة امام فقه [ واحد ] ولو بلا اجر منهم لضيق  
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالاولى  
 ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير للعنف ولا يجبرهم ان يمتثلوا قاسما لانه لا يجبر على العقل  
 كافي الهداية والثاني وغيرها وفيه اشعار بان هذين اثنين فصاعدا اذا اشتركوا قال [ ولا  
 يترك القاسم ] بالفهم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فبأمر كلا  
 بالافراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [ وفهم ] الال بين الشركاء [ يطلب احدهم ]  
 القسمة [ ان انتفع كل ] منهم [ بحصته ] بعد القسمة كما اذا كان المقصود بهتين كبيرتين متساويتين [ و ]  
 قسم [ يطلب صاحب ] المال [ الكثير ] اي المنتفع به وان ابني صاحب القليل [ فقط ] فلا يقيم بطلب  
 صاحب القليل مع اياه صاحب الكثير [ ان لم ينتفع ] بحصة [ الاخر ] صاحب القليل [ لفلة حصته ]  
 والاخر وقسم بطلب المنتفع حصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و  
 الاول اصح كافي الهداية وغيره والاخر اصح كافي الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى  
 كافي المصبرات وغيره [ ولم يقيم الا بطلبهم ] ورضاهم [ ان تدر كل ] منهم [ للقلة ] وعدم المنفعة  
 بالحصة وفي رواية يقيم القاسمي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اتفقوا لانفسهم جاز كافي المحيط [ ولا ]  
 يقيم [ الجنسان ] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة  
 الاخر في الاخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقيم كل جنس بانفراده فلو كان المقصود ابلا  
 وغنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الأبل خاصة ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة  
 بل يقيم الأبل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا الكيل والوزن وتبر الذهب والفضة وتبر

(  
ن  
)  
[ يطلب  
في ]

النحاس والحديد [ والرقيق ] ونحوه مما هو جنس واحد اعماً واجناساً مختلفة معني فلا يقسم  
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شئ آخر كالعروض واما عند ما تقبل يقسم بدونه وقيل الراي  
فيه الى القاسمي واذا كانوا ذكورا وانانا لا يقسم في قولهم كافي فاضيعان [ والجواهر ] والحلي  
كالؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغر منها وقبل المتحد الجنس كافي الهداية وفيه  
اشعار بأنه لا يقسم الرتبة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع ارضي بضرة فافي  
الحيط والجوهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [ والحمام ] ونحوه مما في تقسيمه ضرر  
كالرعي والجدارين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب والقميص وكذا القماعة والبير  
والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتامه في  
الحيط [ الابرهام ] قسمة الجنسين والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان الحق لهم [ ودور ]  
او اقرعة او كرم [ مشتركة ] ولو في مصرف كل عند ابي حنيفة وهو الصحيح كافي المصداق  
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الاولوية لا نفى الجواز وغالا ان كانت في مصر واحد  
فالراي الى القاسمي في القمعتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند  
عبد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المأزل والبيوت ليست كاللور فان المأزل ان تلازمت  
لقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كافي للحيط [ اودار وضيعية ] او عروة  
غير مبنية [ اودار وحانوت ] او دكان [ قسم كل ] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار  
والحانوت [ وحدها ] او قسمة فرد فيقسم العروة بالزراع والبناء بالقسمة لانها اجناس مختلفة  
او في حكمها فلواكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكن المصير [ وصحت ] القسمة [ بالتراضي ]  
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم [ الا عند صغراهم ] فانها لا نصح الا ان  
يقسم وصيه او وليه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر  
القاضي [ وقسم ] بمجرد الاقرار اتفاقا [ نقلي ] او منقول في ايديهم [ يلدون ] او الشركاء  
عند القاضي [ ارثه ] او النقلي [ بينهم ] او قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه  
او شراءه قسم بينهم بمجرد الاقرار كافي النهاية وغيره [ و ] قسم بمجرد الاقرار وعنده لا يقسم الا بالبيعة  
على المراء [ عقار يلدون شراءه ] عن فلان. [ اذ ] يلدون [ ملكه مطلقا ] بي بلا سبب من  
اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [ فان ادعوا ارثه ] او العقار  
[ عن فلان لا ] يقسم [ حتى يبرهنوا على موته ] اي فلان [ و ] على [ مدد وروثه ] ولا يقسم  
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كافي المصبرات [ ولا ] يقسم عند الكل وقيل عنده [ ان يبرهنوا ]  
على [ انه معهم ] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [ حتى يبرهنوا ] على [ انه لهم ] اي ان ادعوا  
ملكها مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البيينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كافي الجامع الصغير



والأصل ان يجامع مع رواية المصروف فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقاً حتى يهرنوا عليه وقبل يقسم بلا  
 برهان [ ولا ] يقسم [ ان كان شيع منه ] اي العقار او كله [ مع الوارث الطفل ] اي في يده الا  
 ان ينصب القاضي رعيها منه ويقسم البينة فانه يقسم [ او ] مع الوارث [ الغائب ] الا ان ينصب  
 منه خصماً ويقسم البينة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كالي المحيط فان حضر اثنان يجعل  
 القاضي احدهما مدعياً والاخر مدعى عليه فان احد الورثة ينتصب خصماً من البيت وباقي الورثة  
 ويصح البينة ويقسم كالي الهداية فالاطلاق لا يخلو من شيع [ ولا يدخل ] من خارج التركة  
 [ الدرهم ] او الدنانير [ في القسمة ] اي قيمة التركة صفاراً كل او منقولا [ الا برضاهم ] فلو  
 كان في قسم فصل لا يسري بالدرهم بل بما كان من جنس المقوم كفضل البناء فانه موز بالارض دون  
 القيمة ومن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة ومن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض  
 بالساحة ويجوز ان يسوي التصيب الاجود او البناء الفاصل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن  
 واذنق للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعدل بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع  
 لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة في البناء على الدرهم والنفي اما معني عدم الجواز او معني  
 ترك الارث وتام الكلام في المضمرات والاختيار [ وان وقع ] عند قسمة العقار [ مسيل قسم ]  
 لاحد المتقاسمين منه [ او طريقه في قسم ] متقاسم [ آخر ] منه [ صرف ] ذلك للمحل او الطريق  
 [ منه ] اي من هذا القسم الى آخره سواء ذكر كل من المتقاسمين الحقوقي او لا [ ان امكن ] الصرف  
 بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسيلاً او طريقاً له [ والا ] يمكن الصرف منه بان لا يكون  
 فيه هذه الساحة [ فسخت ] القسمة واستوفيت لفسادها فان صحبها ان لا يحتاج كل منهما الى  
 ما يتعلق بتصيب الاخر فلو قسم صفةً فيها بيت طريقه فيها ومجمله على ظهرهما فان كان لذلك  
 البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه إشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوقي لكنها لم  
 تفسد حينئذ لانه قد روي كل منهما باهداء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتخصيص عليه وذكر  
 الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوقي لبعثتهما على حالهما كالي الكافي وغيره واعلم ان في طريق  
 الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور  
 لم يكن طريقاً ولم تجز قسمته كالي المحيط وغيره [ وان اقر ] احد من المتقاسمين [ بالامتياز ]  
 اي باخذ تمام حصته من القسوم [ ثم ادعى ان بعض حصته ] منه [ وقع في يد صاحبه خطأ صدق ]  
 ذلك في هذه الدعوى [ بالحق ] ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه مسيل وان  
 نكل جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسح القسمة فلا يصدق  
 الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات انه مشكل  
 لان البينة تترتب على دعوى صحبة ولم يوجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دعواه للنفاض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في هرح الطحاوي والمحيط والتمهيد وغيرهما ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البيعة والا فاقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والدرجة ان يراد بالحجة إقرار صاحبه ولذا عرفت ، الرواية في المبسوط وغيره [ وشهادة القاصمين ] على احد المتقاصمين عند اختلافهما في الاستيفاء [ حجة ] نقبل الا عند حين وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما باجرة واليه مال بعض الشافعية [ ورفضت ] القصة لهما [ ان استحق بعض ] بالنزوين [ مشاع في الثل ] يعني نصيب كل واحد من المتقاصمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القصة على رضاه وفيه اشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تفصح لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنصفه نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع اربعة من هذا وثمانية من ذلك فانه يرجع بذراع على الاول [ لا ] تفصح ان استحق [ بعض حصه احدهما ] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم ارجزا شايها [ بل يرجع ] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشافعي عند الطرفين واما عنده فيفسد القصة بدمتانف لعدم الانفraz [ ورضحت المهايأة ] الى الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء معينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نصفها وان لم يكن مارية من المبادلة الا اذا كانت يحكم الحاكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة للراضعة ثم المراضاة اى اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهية السائلة الطاهرة للمتبع للفق وشرعية مقاسمة المنافع [ في سكنون هذا ] اى احد المتهائين [ بعضا ] اى موصفا معينيا [ من دار ] مشتركة بينهما [ وهذا ] الاخر منهما [ بعضا ] آخر منهما واما أثر السكنون لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازها واما عدم المهايأة الكافية لان في الزمانية روايتين واما احتار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [ و ] صحت في [ خدمة عبد مشترك ] بين زيد وعمرو مثلا [ هذا ] زيد [ يوما وهذا ] عمرو [ يوما ] آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [ كسكني بيت صغير ] هذا يوما وهذا يوما وفيه إجماع الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [ و ] صحت في خدمة [ عبيدين ] مشتركين بين بكر وخالد [ هذا ] العبد بدل بعض [ هذا العبد ] بكرا [ والاخر ] العبد [ الاخر ] خلافا وفيه اشعار بأنها تصح في ركوب دابة ودونتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارض جاريتين هذه اربعة سنتين والاخر كذلك ومماثل الباب في المحيط وغيره والكتا - منبر الى انها لا تصح في المنازل ولا تبطل ب موت احدهما كما في الاختيار ومن المظن المحصور على اثنتي عشرة مسألة والختم على الاخر من حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الهبة ] \*

عقب بالهبة مع احتمال كل على التملك ترقيا من المثل إلى الأدنى فانها تعري عن العرض [ وهي ] لغة تروج بها ينفع المعطي له ويتمضي إما باللام نحو وهبته له وحكي أبو عمرو ومبتك كافي القاموس وقالوا تحذف اللام منه وإما من نحو وهبته منك ملن ما جاء به من أحاديث كثيرة في الصحيح كافي دقاق النوري ظن من المطرزي انه خطأه ومن التفتازاني انه مبالغة الفقهاء وشرعية [ تملك عين ] ولو هزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن ملن ان الكرمانى قد ذكر انها مبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والحارية ولها مابة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والاثاث الثوب ليمكن فيها ان يلبسه شهرا فقول يصح ولا يقع من العبد والمسلمي والجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون ملن وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسام اليه جاز من ابن المبارك انه موقوف يصرفون بالطبوس فقال متحذرا عن الفسار ملن قوله هبوا لي حتى تردا كيف احبب فلدنوا اليه ففرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف احبب كافي الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتاملي كافي اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كافي للملكة لكنه يوم ان الاجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كافي والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيما ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهمة الطامات فانها مبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام مجاهد الدين الشتروشي في السامع وغيره [ بلا عوض ] اي بلا ذكر عوض فان مبيها الثواب الدينري كالعوض والثناء او الاعزوي كالنعيم المخلد كافي النهاية فيشمع الهداية التي يرد بها اكرام المهدى لا غير والصدقة التي يرد بها وجه الله تعالى والتكلم مغير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالترهيد والايمان كافي النهاية [ وتصح ] الهبة [ بهبة ] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر في الكرمانى ان الاجاب في الهبة عقد تام وفي المسمو ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كافي الكبرى لكن في الكافي والتهفة انه ركن وذكر في الكرمانى انها تفتقر الى الاجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يجنب اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الظاهر ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون مكا للرافع جاز [ وتحتل ] اي اعطيت بطيبة من نعمه بلا عوض [ ونحوهما ] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقالي انه ان كان في يده هبة والا

نودبعة ومختك هذه الدراهم دون الارض والاضاربة واطعمتك هذا الطعام ان امر يقبضه  
 (داين ترا) فلو قال (اي تر است) فافتركا في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قل عب لي هذه الجارية  
 فقال (قداي نو باد) او (ازودوبغ نيت) لا يكون هبة [وتتم] الهبة فيملك [بالقبض] ام الحيازة  
 وهي ان يصير الشيء في حيز الغايض كافي الكرماني والمحتصفي وفيه استعاريان التخلية اي التمكن من  
 الحيازة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف رخ خلافا للمحمد رخ فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته  
 لم يصرف قبضا عنده خلافا للمحمد رخ كافي الظهيرية والاطلاق معقوبان القبض شرط فيما لا يقسم الا  
 انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كافي الهداية [في مجلسها] ام الهبة [ولو] كان القبض [بلا اذن] صريح  
صريح [و] يتم بالقبض [بعده] ام المجلس لو كان [بلاذن] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض  
 صريحا يصح قبضه في المجلس وبعده ويملكه قياسا واستحسانا ولو نفى عن القبض بعد الهبة  
 لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم ياذن له بالقبض لم يذنه عنه ان قبض  
 في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا واستحسانا  
 ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان  
 بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ولا تصح] ان يهب ولو من شريكه  
 ويفسد اولايتم لعدم كمال القبض [قي] شيء [مفاح] غير مقصود شيوعا مقارنا للعتق [يقسم]  
 ملو وجه ينتفع به بعد القسمة كاقبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها في السالين  
 فلو لم ينتفع به اصلا كعبد وادابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالبحام والطائفة والبيت الصغير  
 فانها تصح نقل ما يوجب قيمته نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين  
 لا يصح لان تنصيب الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر  
 عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف رخ اذا وهب درهما من درهمين فان كانا محتويين لم يصح لانه  
 مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قلدر درهم درهم مشاع لا يقسم كافي المحيط [فان قسم] المشاع  
 قبل التسليم [وسلم] للموهوب [صح] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف  
 شائعا وسلم ثم وهب النصف الثاني وسلم لا يجوز وان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو  
 الصحيح كافي الزمدي لكنه ملك خبيث وبه يفتي كافي موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه ان  
 لا يفيد الملك وهو المختار كافي للمصبرات وهذا مروى عن ابي حنيفة رخ وهو الصحيح كافي العمادي  
 وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للهبة كما يصرح به للصف [وكذا] لا يصح ويقبل [هبة]  
 لبن في ضرع [فان استخرج وسلم صح] استحسانا [و تسجوه] كصوفى ملو ظهر الغنم ثم ملو شحم  
 وزرر ونخل في ارض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لان  
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شافل غيره كما في قاضيخان [ولا] يصح ويطلق لعدم الوجود هبة [دقيق في  
 برز ان طعن] البر [و حتم] الدقيق وكذا هبة الدهن في السمسم والزيت في الزيتون من  
 الاصح وقيل يجوز اذا سلط على القبض كما في المحيط [وهبة ما] كان [مع الموهوب له] اي في  
 يده وليس بمحصر منه من الوجبة والعارية والرهن ونحوها [تامة] لا يحتاج الى قبض جديد  
 بان يرجع الى الموضع الذي فيه المهرن وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا  
 تجانسا تناوبا للتناهي واذا تغايروا لانتساب الا الاصل عن الاذن قبض الوجبة مع قبض الهبة  
 يتجانسان لانها قبض امانة ومع قبض الغراء يتغايروا لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول منه  
 كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على إطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره  
 كالجميع المضمون بالتمنن والمهرن المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب  
 كما في المتصفح ومثله في الزاهد فلو باع من اللودع احتاج الى قبض جديد وتسامه في  
 العمادي [كحبة الاب لطفله] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا  
 [وتبسه] اي اطفال حال كونه [عاقلا وقبض من يديه] اي الطفل [وهو] اي الطفل [معه]  
 [و] قبض [الزوج] لزوجته الصغيرة [بعد الزفاف] بالكفر اي بعد البعث الى بيته [معتبر]  
 غير القبض [في هبة الاجنبي له] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث  
 اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبي لطفل مائل وقبضه بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض هبة الاجنبي  
 لطفل من يديه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن  
 عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه المصروف ما قالوا منهم فخر الاعلام وقال بعضهم لم يجز قبض مير  
 الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصبرات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا  
 انقبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجمع مثلها لم  
 يجز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب او عاب  
 شعبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [وصح هبة اثنين] اذا اكثر معا [دارا لواحد]  
 من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [وعكسه] بان وهب واحد دارا لاثنيين او اكثر [لا]  
 يصح ويقبل عنده للشيوع خلافا لهما فان القبض بمرّة فالشيوع من طرف الواهب غير مقبل  
 بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مقبل على الخلاف فلوقال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا  
 نصفا ولهذا جاز عندهما اما لو قال وهبت لك نصفا ولهذا نصفا فلم يجز لاثبات الشيوع  
 في العقد ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح وعن  
 ابي يوسف رح انها فائدة الا ان يحمل الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما في الظهيرية فلو وهب  
 لهما لم يجز في قولهم كما في الزاهد [كتصديق عشرة] او اكثر من الدارهم [من غنيين] فانه

على الخلاف لان الصلح هبة مجازا عنده [وصح] التصديق [ملئ فقرتين] عندهما وفي رواية  
 عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مثلثة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المصنف  
 والصحيح الصحة كما في العمادى [ويعنى] وبكره للذئابة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب  
 عن الهبة الصحيحة بلا مانع [بقراض] اي يوعى بالرجوع من الحائذين [لو حكم فاس به]  
 لانه نسخ والباء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان المهدي الرجوع كما في المنية واللام  
 مغير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في العاقلة وان وقع احد من  
 الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى  
 والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرماني وشيخه انه يصح من الاب حكما ولو كان  
 لا يلقى مروة [ويعتبه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقرينة السابق زيادة ثبوت [زيادة]  
 للمالية كما هو المتبادر [متصنه] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالقطعة مع الاعراب و  
 مكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وصل آخر وقال محمد انه يرجع في التعلم والاسلام والعد  
 الكافر وكخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكذلك  
 المعكين والجمال واليمن والكبر وقسارة الكرباس والصحة وصيرورته سمبعا او بصيرا او البناء  
 والتجصيص والتطين والاصلاح والفرس وكما اذا وهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن لزمه الا  
 بفرض واكثر بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار طويلا بحيث يكون اسمع  
 وبالنسبة عن الانفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع من ذلك وبالعين عن زيادته المعر  
 وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره  
 ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا  
 زاد وانتقص جميعا كما صرح لغه به [و موت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من  
 ذكر كل فان البت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين ونفيذ الوصية وغيرها كما تقرر  
 من الظن ان الخروج من الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] [يعتبه] [عوض] [ولو من جنس  
 الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل ما هو عوض  
 الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة  
 فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كافي الاختيار [اضيف اليها] اي بشرطان يضيف الموهوب له  
 العوض الى الموهوب ملئ وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك ارجلها  
 او ثوبها او بدلها او مقابلها ارجلها غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع  
 [ولو] [رفع ذلك العوض] [من اجنبي] بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عرضه وان  
 كان بامر الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [وخردها] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

ولمحمداً [ من ملك الموهوب له ] لانه كتبتل العين فلو مضى الفاء للموهوبة لم يرجع عند ابني  
يوسف زحلاً للمطرفين كما في الغني [ و الزرجية وقت الهبة ] فلو وهب لامرأة شيئاً ثم ابانها لم يرجع  
ولو وهب لاحتبية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم  
الابتداء [ و رواية المحرمية ] من اضافة المهب الى المهب ويجوز العكس والبلاء مصدرية اي قرابة  
هي سبب لكون احدهما محرماً لاخر ولو كان كلنا حريماً كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد  
العم والخال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره  
من الاطلاق موافق للكافي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهما  
لا عنده لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بأنه لو وهب وكبل اعميه  
لم يرجع لان القبض والملك يقعان له كما في النية [ و هلاك الموهوب ] ان تلف عينه او عامة منافعه  
مع بقاء الملكية ولا تظن ان الخروج من الملك مغني عنه فلو تـ باله تزوج لم يرجع كما لو وهب  
مميلاً فجعله مكيماً او سبيلاً آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بخلاف كما في الغني [ و ضابطها ]  
ان جامع الموانع السبع [ حروف دمع خزق ] فالحروف لا تمام المعني وللتنبية على ارادة الحروف  
مما بعده فالدال الزيادة المتصلة والميم موت احدهما والعين العرض والهاء الخروج من الملك  
والزاي الزوجية والفاء القرابة القريبة والهاء الهلاك والمعني التركيب ان دمه لكتونه بحال  
كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالحروف الطرف وخزق فيه وتذكير الضمير على نحو قوله  
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط آخر كخزق قدمه وق مغلطه ورمق خلعه  
يقال خزق فلان اي تخلف والعز كالعزة والتخديم بفتحهم جمع خادم ورمق بالعكر صراح [ وهو ]  
الرجوع من الهبة بشرط [ فمن ] للهبة [ من الاصل ] فلو ملك الموهوب في يد الموهوب له بعد  
الرجوع لم يكن للواهب ان يضمه [ لا هبة للواهب ] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة  
اذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصالحين على رواية الجامع واما على رواية الاصل  
من ابني حليمان انه عقد جدي عند محمد بن ابي حنيفة اذا كان يتراض فاذا وهب ولم ثم وهب الثاني ولم  
ثم رجع هذا الواهب بغير قضاء فليس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل  
الى الواهب الثاني بهته او ارث او وصية او شرأه او غير ذلك كما في المحيط [ وهي ] اي الهبة  
مدية كانت او غيرها [ بهرط العرض هبة ابتداء ] وعند العقد اي بشرط حرفه كلمة على دون البلاء  
فانه بيع ابتداء وانتهاء اجمالاً وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعوضني هذا  
الثوب او كذا درهما وصورة الثاني ان يقول وهبتك الثوب بالف درهم كما في النهاية وفيه اشعار بأنه  
اذا كان حرف الشرط كلمة إن بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة  
باطلة كالبيع و اذا كان هبة ابتداء [ فشرط قبضهما ] اي قبض العاقلين العوضين وقد يضاف الى

المفعل [وتبطل بالبيع] للقارن ويرجع كل منهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه  
 و [بيع انته] عند اتصال القبض [فبرد بالعيب] انكبين بالموهوب [و] عيار [الرؤية وثبتت  
 الصفقة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولم يستحق ما في يد احدهما يرجع الى الآخر ما في  
 يده ان كان قائما وبقبضه هالكا [وان استثنى] الواهب [الحمل] بان قال وهبت هذه التجارية  
 او الناقلة الاحكاما [او شرط] في الهبة [ما يفصل البيع] من شرط نفع لاحدهما او للموهوب  
 او غيره مما مر في البيع [بطلا] اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس  
 المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الالف توجب  
 الميراثا مرتين مرة [وصحت الهبة] اي هبة التجارية والحمل معا [وان اعتق] المالك [الحمل  
 ثم وهبها] اي الام [وصحت الهبة] اي هبة الام كاصح امتناع الحمل [وان دبره] ام الحمل [ثم  
 وهبها لا] يصح الهبة لانها هبة المفعل يملكه بخلاف الاول وفي فاضيلان لا يجوز الهبة بهما  
 في رواية وقيل جازت فيها والصحيح ما ذكره [ويصح العمري] بالفهم اسم من الامور كاي  
 الصحاح يقال امرته الدار عمري اي جعلتها له يملكها مدة موهبة فإذا مات اليه هكذا  
 فعلوا في الجاهلية كذا ذكره ابن الاثير [وهي] ام العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له]  
 اي الميراث له [مدة موهبة] اي الميراث له [بشرط ان يرد] الدار الى الميراثا وفي وثيقته [إذا مات]  
 الميراثا الميراث بان قال امرتك داري هذه حيوتك ازوهبت لك هذا العبد حيوتك فإذا مات فهي  
 لي اإذا مات أنا فهي لورثتي او هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تسليم صحيح في الحال  
 وان قال امكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصرفه بلفظ الامكان  
 وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في فاضيلان انها ان يقول وهبتها منك متى انك ان  
 مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك [وبطل] في الفرعية [الشرط] اي شرط الرد على  
 العمر او ورثته كاي النجاشية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد موته [ولا يصح] ويبطل  
 [الربوي] بالفهم من المراقبة [وهي] لغة ان تعطي انسانا مالا وتقول ان مت بعولك وان مت فلي كافي  
 للمسرة والصحاح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل به احد كما في القرب بالعين  
 وشريعة عند الطرفين ان تقول داري لك رقبتي اي [ان مت قبلك فهي لك] كناية عن  
 قولك ان مت قبلي فهي لي وانما لم يصرح به احتيازا من حاجة ذكر مراقبة موته وعند ابي  
 يوسف رح ان يقول داري لك رقبتي اي ان مت قبلك فهي لك فالرقي اسم من المراقبة بالاتفاق  
 كما في الكرمانى وغيره والخلاف في تفسيره بناء على انها متضمنة للشرطين فقالا انها تعلبي  
 بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال انها تسليم في الحال والشرط وهو  
 انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة الاول هو الصحيح كاي المصنفات وغيره فمن الظن ان القول



بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرتب موت صاحبه كانه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الاقارب [و الصلقة] على غيره [لا تصح] ولا يثبت للملك [الانقباض] في المجلس اوبعد اذنا كالمهبة والصلقة على نفسه الفصل عند ابي بكر اذا كان محتاجا على غيره عند الفقيه اذا مبر على العدة ولا باس بالصلقة على من يحال الناس احافا الا اذا علم انه ينفق في معصية كافي المحيط [ولا] تصح [في شايع بقسم] كما اذا تصلى بنصف دار مثلا لانها مبة ابتداء [ولا مرد] اي رجوع [فيها] اي الصلقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والفني يحتويان في عدم الرد وقال بعضهم ان له الرد على الفني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له النوق التمام \*

## • [كتاب الاجارة] •

عقبه بالهبة ترقيا من الاصل الى الدني فانه تملكه المنافع لا الاعيان [وهي] لغة بحركات الهبة كافي القاموس بيع النافع كافي الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجري زيد يلجر بالهم ام صار اجيرا لانها في الاصطلاح يستعمل بمعنى الاجازة اذ المصادر مقام بعضها مقام البعض يقال اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يحج من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق هكذا في الرمي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرا و آجره اياه التجار او هو اجرة اي اكراه اي اعطاء ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشروا [بيع نفع] في حق الحكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع مبن قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع وبذلك مائة فاعلم ولذا جاز الامانة الى المحتقل بان قال اجرتك دائمي هذا فالاجارة في حكم عقود منفردة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المنة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرها كما في فصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما ينعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية وانها تنعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قنورا بغير عينها رانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغير والكبير الا انه لو جاء بقدح وقبلا على الكراه الاول جاز وهي اجارة مبتدئة بالتعاطي وانها لا تصح بها لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وثالثه فرب لبنتها وماه بمقي ارضه به كما في المحيط وفيه [معلوم] جنما وقدرا بما يجيئ [بعوض] مالي او نفع من غير جنس العقود عليه كمكنه دار بركوب دابة ولا يجوز بسكني دار للرداء واحتزازه من العارية والرخصة بالنفع [كذا] اي معلوم قدر اوصفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [دين]

اى منلى كالمكيل والموزون والعدي المتعارب [ او عين ] اى يعمي كالتياب والدواب و صرهما  
 [ ويعلم النفع ] قدرا [ بنكر المدة ] وان طالت [ كمكثني سنة ازاكثر ] لكن في [ اجارة [ الوقف ]  
 اى الموقوف ماله كان دارا ادارها او غيرها [ لا تصح ] ولا يلزم وبطلانها القاضي [ فرق ثلث سنين ]  
 ولو لم يهترو ان لا يواجر اكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط  
 الوقف ذلك لم يصح والا فاختار ان يصح في الضياع وان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في  
 العلم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان والمكان كما في المصبرات ومن الظن ان مساين  
 بلخ جوزها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في الفسخين وقال  
 بعض المشايخ ان اضطر المولى في ذلك يرجع الى القاضي حتى يواجرها وقال بعضهم بعقد يتقدم  
 عقودا فان الاول لازم انفكاك هذا المباني على الصحيح كما في الظهيرية [ و ] يعلم النفع جنما [ بنكر  
 العمل ] اى محل متعلق بمحل خاص فانه معرف لنفع المتاجر من ذلك المحل [ كصبيغ التوب ]  
 فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع وبه اشارة الى انه  
 لا يهترو بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله في الصبغ مرة او مرتين حتى يصير منجعا وهذا اذا كان  
 الصبغ مما لا يختلف والا فيشترو قدره كما اغير اليه في الكافي وذكرى الاختيار انه يصبر معلوما  
 بالتممية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنحه و الحافه صار  
 معلوما والصبيغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصبغ به [ و ] يعلم جنما [ بأشارة ] اى  
 بنكر العمل مع الاشارة الى انتهائه [ كنقل هذا ] الطعام مثلا [ الى ثمة ] اى موضع كذا لانه  
 اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما [ ولا يجب الاجرة ] اى اداء الاجرة عين كانت او دينا  
 وقيل انها راجية دينا [ بال عقد ] نفسه لانهما تنعقد ساعة فماعة وفيه اشعار بان نفس الرجوب قد تمت  
 بنفس العقد كما في الكرماني [ بل ] يجب ويثبت الملك فيها [ بتعجيلها ] اى باداء الاجرة قبل احتياؤه  
 النفع من غير شرط فلا يستودها فهي من عطف الجملة بخلاف ما في نحو قوله تعالى والله يسجد من  
 في السموات الى قوله والشمس والقمر ومثله كثير في القديم وغيره من الظن فمن الظن ان فيه  
 تساملا لانه جمع بين الرجوبين في لفظ نعم الاولى تاخيرها عن المعطوفات الالية لان معنى الرجوب  
 فيها كما في الاول [ او ] يجب بسبب [ بشرطه ] اى بشرط التعجيل في العقد لانه احق حقه [ او باستيفاء  
 النفع ] اى اخذ كذا [ او التمكّن منه ] اى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في  
 المكان الذي اضيف اليه العقد والاجارة صحيحة كما هي للتبادر واما اذا كانت فائدة فقد اشترط  
 الاستيفاء والتعلبس من جهة الزاجر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان  
 كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها في المصر لعدم  
 التمكّن من الاستيفاء في مكان العقد وكذا اذا اشترى عبدا و آجره بالبيع للخدمة يوما لمضي ذلك

اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والنحلي من جهة المولج كأي الحيطة وغيره [ فنجب ] الاجرة [ لدار ] مستأجرة [ قبضت ] ولو بالنخية واخذ المفتاح [ ولم يسكنها ] لانه تمكن من السكنى [ وتسقط ] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساها خلاف كأي الكافي وغيره [ بالغصب ] أي بان غصب من المحتاجر احد مينا مستأجرة [ بقدر فوت نكسه ] من النفع ان كلا فكل وان بعضا ببعض [ وللمولج طلب الاجرة ] من المحتاجر [ للدار والارض ] للمستأجرين مدة معلومة [ لكل يوم ] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [ وللداية ] المستأجرة لقطع المسافة [ لكل مرحلة ] او منزل وعن أبي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا صار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [ وللقصارة ] أي عمل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر الحرف [ والخياطة ] والصباغة وغيرها من الحرف [ اذا تمت ] القصارة والخياطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره الصنف فمن الظن ان القصة دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في القصة ان اذا قطع الخياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد اتمامه لان بعض العمل غير منتفع به كأي التجريد والهداية وقد نقل الكافي منها بلا انكار وذكره في المحيط من القلوبي ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبه صرح الزنوديسي والتمرتاشي ونحو الاسلام والمريشاني وغيرهم فكان فيد روايتان [ وله ] طلبها [ للخبز ] في داره [ بعد اخراجه ] أي الخبز الدال عليه للصدر [ من التنوير ] لانه تم العمل جهنم وفيه إشارة الى انه يستحق اجر ما اخرج منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [ فاذا احترق ] من غير فعله الخبز كله او بعضه بحيث يفعل ولا ينتفع به آدمي [ بعد ما اخرج ] أي بعد الاخراج منه [ وله الاجر ] تاما [ و ] اذا احترق [ قبله ] أي الاخراج [ لا ] اجره وان خبز في بيته المستاجر المهلك قبل التسليم [ ولا غرم ] أي لا ضمان على الخباز [ فيهما ] أي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما صدهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والخطب كما ذكره القلوبي وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [ وللطبخ ] أي طبخ الوليمة أي طعام العروس بقرينة اللام فمن الظن انه تسامى في الاطلاق [ بعد الغرق ] أي بعد جعل اللق في القضاة وبه إشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرق للعرف والى ان توصية الحيوان ووضع القضاة واجب عليه على ما قيل كأي الكرماني والى انه لو انسل طعام الوليمة بلى لحيته او لم ينضجه ضمن كما في العمادي [ ولضرب اللبن ] في ملك المحتاجر مع تعين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع الصكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطول و يبنى بها [ بعد اقامته ] اي بعد نصب اللبن اذا صب و قالوا بعد تعريجه و هم بعد  
الى بعض ذن نلف قبل التشريح نلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب  
في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريح عندهما كما في النظم و فيه  
اشعار بأنه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقم فلا اجر له و ان عمل في داره و بنى  
قلبا مع تعيين الملبين لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فمضت الاجارة فلم يكن  
لهم الا ملين واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لو اهل منها صحت كما في المحيط [ و يحبس العيون ]  
بالعين [ للاجر من غلط ] من صانع غلطاً حقيقياً او حكماً [ ملكه ] اي شيئاً من ماله [ بها ] اي  
بالعين [ كاصباح ] فان الصبغ ملك الاثر غلطاً بالعين المستاجر فله حبسها و انما هم المخطئ اعماراً به  
بحسب كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عبثاً منصلاً بالعين كالنشا و الفراء و نحوهما  
او عرضاً ثوباً و تعان في العين كبيض مرثي في ثوب غسل بالاء و ظهور حلد الرأس بالخلق  
و الكسرى السطوب و قال بعض المأين انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في التامضي  
و غيره [ فان حبس ] العين للاجر [ فباع ] بلا منعه [ فلا هرم ] عليه لانها امانة [ ولا اجر له ]  
لعدم التسليم و قال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا امر او معمول مع الاجر [ بخلاف ] من  
لم يخطئ ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كاللحاح و الفصال و [ الاحمال ] بالعام من الحمل  
و بالميم هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في الاحمال ليس له طالب  
الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [ و لمن اخطى له العمل ] بان لم يقبل يبد  
و قال خط هذا الشرب لي او اصبغه بدمهم مثلاً [ ان يستعمل غيره ] لانه بالاطلاق رضى بوجود  
عمل غيره [ فان قبل ] ذلك العمل [ يبد ] او نقه [ لا ] يستعمل غيره و لو ملاه از اجرة  
و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نجاج غزلاً لينسجه كبراه دفع النجاج الى غيره  
لينسجه فحرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف و لا يضمن  
الاجنبي عنده خلافاً لهما [ ولا جبر المبيع بعياله ] المعلومون فان جهلوا فمضت الاجارة و وجب اجر  
المثل [ ان مات بعضهم وجاء من بقي اجرة بمصايفه ] مبتداه غيره لاجبر المصحب اي من استاجر  
رجلاً لذهب الى البصرة و يجيب بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاءه من بقي فله  
الاجر بحساب من بقي اي فله اجر الذهاب بكمايه و اجر المصحب بقدر ما بقي لان الاجر يقابل  
بنقل العمال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندواني  
هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكمايه  
كما في الكرماني [ و حامل ] مثل [ كتاب ] مما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر للرسالة و لم يوجد  
الرسالة اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [ او زاد ] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [ الى زيد ] بالبصرة

[باجر] معلوم [ان رده] اي الكتاب او الزاد [لمونه] اي زيد او غيبته [لا شئ له] من اجرة  
الذهب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب مندهما واما عند محمد رح فاجرة الذهب واجبة سواء شرط  
المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى  
يتأتى خلاف محمد وان لم يقل به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مغير الى انه لو  
برك الكتاب ثم ركب كل الاحرة وهذا اذا لم يعطى المجيب بالجواب والا فاجرة الذهب بالاجماع  
كما في النهاية وكذا اذا مرق الكتاب ثم وقيل ينبغي ان لا يحب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثم  
انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مرقه كما في الظهيرية [وصح اصنيجار دار ودكان] معد للسكنى وهو  
كرمان معرب عند الجمهوري عربي عند ابن القارس من ركنت المتاع اي نضدت بعضه فوق  
بعض [بلا ذكر ما يعمل فيه] اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف [وله كل عمل  
فيه] كالوضوء وعمل الثياب وكمر الحطب ورضع المتاع وربط الدواب هذا في عرفهم واما في  
عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استأجرت هذه الدار  
للمسكن لبس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرماني [موت مومن البناء] كالتجادة  
والقصارة والرحى الابراء صلحبه وقبل اريد رحى الماء والثور دون رحى اليد وقبل اريد  
اكل وقبل اريد رحى يد يضر البناء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بأنه يسكن فيها من شاء  
وان لم يسكن في العقد كما في العمادي [لا] يصح ويقصد [اصنيجار ارض] صالحة للزراعة مطلقا  
لان البعض يضر كالنقرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسح هذا الاصنيجار الا  
اذا زرعه ومشت المدة فعينئذ يصح ويلزم للمسمى بخلاف سائر الاجازات الفاسدة كما في المضمرات  
[حتى يسمي ما يزرع] فيها من نحو الحنطة والماء مفتوحة ويجوز الضم [او] حتى [يعمه]  
اي ما يزرع بان يقول ملن ان يزرع فيها ما يعلم او ملن ان يزرع كما في النهاية [و] حتى  
[بكون] الارض [خالية من] مانع [الزراعة] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم  
او غيرها مما لا يضر بالحققة فالاجارة فاسدة والخيلة ان يبيع هذه الاشياء من المتأجر  
بثمن معلوم وبقا بضمان ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [فان  
استأجرها] اي الارض [للبناء او الغرس] اي لاجل احدهما مدة معلومة [صح] ذلك الاصنيجار  
لانها منفعة [فاذا انقضت المدة] اي مدة الاصنيجار لهما [ملهما] اي الارض [فارفة] بان يعلمها  
المتأجر لانه ليس لهما نهابة فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بأنه لو استأجر للزراعة وانقضت  
المدة لم يحلم ولا يحب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالعشاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في  
المنية [الا] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ان يغرم المورج] للمستأجر [قيمته] اي البناء  
او الغرس حال كونه كل [مقلوعا] اي مستحقا للغلق فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب

أ [و] أن [يتملكه] أي يملك المورح لا منهما وترك هذه الجملة غير مصرح شرع في قبل المعنيين فقال [بلا رضا للمتاخر] بذلك الغرم والتملك [أن بعض القلق] أي دفعهما [الأرض والآ] في قصها [ببرضا] أي فيهم المورح القيمة ويتملك بموجب المساحرة ثم أشار إلى الدجوة المادة فقال [أو] أن [برضى] اللوحر [يتركه] أي الساء أو الس في أرضه أو جعل صمد في أصل من اللوحر والستاخر لكان أحسن [فيكون الله أو أو عوص لهذا] أي المستنجد [الأرض من] أي الموحى والاحسن لنا وأعلم أن له [الدار المستأجرة] خلاف ما في الأرض المستأجرة وله [من ثواب الدار] فإن كان من طينه لا يفلح ولا يقلع ويغرم حصة الثواب كما في الظهيرة [والرطوبة والكوران ونحوهما] [الشجر] فإذا نفضت اللدة يقلع لأنه لا نهاية لها [وضمن] مستأخر يعمر حمل عليه كالة وعشرين منا من البر فطلب [الخصه] أي بعضا من حصد قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكسر كانه مائة [ذكر] عند العقل [أن يطلق] ذلك المعبر الحمل والزيادة جميعا لأنه ملك يوجب نفلاهما والماى غير ما ذون به [و] ضمن [كل القيمة] أن لم يطلق لأن المستأجر حمل عليه ما هو غير ما ذون به ولو حمل المورح عليه بلا مشاركة لم يضمن كالرول حمل المساجر جولفا والوحر جولفا فلو حمل عليه جولفا واحدا ضمن المستأجر ربع القيمة وفيه إشارة إلى أنه لو ساجر حمارا ليركب إلى مكان هكذا فيكب وحمل عليه شاة ضمن قدر الزائد فمثل عمل البصرة أن هذا العمل كم يذيل على ركوبه في النقل وهذا إذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع أما إذا ركب على موضع الحمل فبضمن جميع القيمة وهذا إذا أطلق الركاب والحمل جميعا وأما إذا لم يطلق فبضمن كل القيمة كافي العمادي وغيره \*

[فصل \* فيسدهما شروط نفد البيع] كجالة اللدة والاحرة والعقود عليه كافي الاختيار وكهرو لا يقتضيه العقل كشرط العسر وكري العر والسنة على المستأجر فان الكل من الاجراء كافي المحبط [فيجب] عند فساد ما [اجر لل] أي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار به لزمان الاستئجار كافي وقف الظهيرة ولما كان الاستئجار من جنس الدراهم أو الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر الل لل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان المبيع هراما كافي المسة وفيه إشارة إلى أنه وحمل اجر لل نالفا ما بلغ مائة كان الفساد لعدم التسمية أو لجهالة المسمى أو غيرة ثم استثنى ما اذا مسمى فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان معاويا لاجر لل لو زاد عليه فاجر لل وان كان أقل منه فالمسمى كافي الكرماني [رمح] واذ [أحارة دار] وأرض [كل شهر بكذا] أي بعشرة دراهم مثلا حل كون تلك الاحارة كالة [بلا بيان للدة] أي جملة الدهور كسنة شهر وفيه استعارة بأنه لو دجن جملة للدة

كعشرة اشهر صرح في الكل كما في الكافي [في واحد] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي طرف لصح [فقط] اي موقوف في الشهر لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فلكل منهما نسخ الاجارة بمحضصر صاحبه وكذا بلا محضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية [و] صح ذلك [في كل شهر] بعد الشهر الاول حال كونه [يسكن] في الدار [في اوله] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اسم كما في المضمرات والصحيح احد الطرق الناشئة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فصحت الاجارة فيتوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اطلاق الهلال او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما في النهاية [وان سمي] في الاجارة [اول المدة] بان قال اجرتها من المحرم [فذاك] المحرم اول المدة [والا] يسم اول المدة [وقت العقد] اول المدة [فان كان] وقت العقد [حين يهل] يفسخ اليه وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [اعتبر الامله] اي الهلال فان اللام يرد الجميع الى الجنس كما تقرر [والا] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر [فلا يلزم] اعتبرت فل استأجرت فعلى ثلثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالهلال لانه اصل الایام كالبدل او في اثنا عشر فيعتبر بالایام لانه تعالى اصل واما على كل شهر في الاثنا عشر فيعتبر الكل بالایام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناسا واما عندهما فلما يعتبر الامله كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وهنا غير معلومة فيجب اعتبارها بما يليه واما على شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالهلال نقص او تم او في الاثناسا فعندهما يعتبر الشهر الاول بالایام ويكمل من الاخر وباتي الشهر بالامله وعنده يعتبر الكل بالایام كما في المحيط والنعبره وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والمنة ثلثماية وستون وعندهما يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبرقي احد عشر شهرا هلاليا كما في الصحافي وغيره فالمنة عند مدنية لا شمسية ولا قمريه وعندهما قمريه لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو آجرني عاشر ذي الحجة فالمنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا يلزم تكرار ميل الاصح في سنة واحدة قمريه احد هما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمريه واما اذا اعتبرت المنه بوجه آخر فربما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم رافعي حيث يتكرر فيه العيد وایام التشريع قطعا وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالایام ثلثين يوما انتهى فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف متغايرة عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينحل الكل فتأمل

[ فإلعدة ] مان الايفاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهر العدة بالإلعدة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واذا كان في أثناء العبر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالأيام اعطاء وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالأيام وشهران بالأهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة باعتبار بالأيام انفا وان لم يفسد [ و ] صح [ اجارة الحتام ] فيجوز اخذ الحامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه غربت بشأره صلى الله عليه وسلم وكره بعضهم اخذها للنساء لانه لما يغلو اجتماعهن من فتنه والصحيح انه لا بأس بانخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرماني ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [ و ] كذا اجارة [ الحتام ] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد عنه للاشفاق لما فيه من الخامسة [ والطئر باجر معهن ] لانه عقل على منفعة هي تربية الصبي واللبن نابع وقيل عقل على اللبن لانه المقصود والخدمة ذبعه والاول القرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن المرغمي قل ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن تسعا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا الحي يغلب الف ميت وتمامة في النهاية وفيه اشعار بان طعام الطئر وكسرتها على الطئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وبانه صح احتيجار الطئر المكفرة والغافرة كما في المبسوط لكن نهى عن ارضاع الحماة فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزامدي [ و ] صح استبحارها مدة معلومة [ بطعامها وكسرتها ] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منها فالأول لا يصح اذا لم يوصف والاول الاحتسار وفيه اشعار بما بانه اذا استأجر بدراهم او مكيلا او موزونا لا بد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرائط العلم كما في المحيط [ وللزوج وطئها ] اي الطئر للوجرة وان خيف الحمل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [ لا ] يجوز وطئها [ في بيت المستأجر ] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطئ في المهرين [ وله ] اي للزوج في [ نكاح ظاهر ] مشهور بين الناس [ فسحها ] اي اجارة الطئر وان لم يكن ممن يمسك عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا يأخذ لبن غيرها كما في المحيط [ ان لم يأذن ] بالاجارة [ لها ] اي الطئر لانه يتصور بها [ لا ان امرت بنكاحه ] اي لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها [ ولامل الصبي فسحها ] ان مرضت او حبلت [ لان اللبن يغسل بالبرص والحبل وفيه اشعار بان الطئر والمسترضع لا يفسخها بلا عذر ككونها بينة الفجور او مارقة او ميتة الخلق او ممتنعة من الصبر بهم اذن لا يأخذ ثديها او يتفقا الحسن او لا تكون معروفة بالطئرة. وكان هذا اول اجارة لها او يتكثرا اذ اؤتم لها كما في المحيط [ وعليها غسل الصبي ] وغسل [ ثيابه ] من النجاسة لا الدرن كما في الكرماني [ و اصلاح حمامه ] اي يسهه او يطبخه [ ودهنه ] بالفتي ويجوز الغم على نحو علفها تبنا وماء باردا ولعنن على



التقديرون استعمال الدهن وفيه اشعار بأنه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالزبدان والدهن  
وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [وملأ أبيه] الحي [الجر] اي اعطاه الاجرة على هذه الاعمال  
للطهر فلو مات الاب فعلى الرضي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بمرته وقال ابو بكر البلخي انها  
تبطل اذا كان للصبي مال [و] عليه [تمتها] اي ثمن نحو العاصبون والثياب والطعام والدهن  
للعرف ولا يخفى انه معتدرك بالاشعار السابق [فان ارضعته بلبن هاة] اي صب في فيه لبن شاة  
مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يحتق الاجرة كما في الكفاية وغيره [او غذته بطعام] من الغداء  
او التفدية كلاما معني الترية [ومضت لمدة فلا اجر] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جعلته  
الطهر فبالاعتبار ليمينا ولبنينهم وان اقام كل بينة فبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة  
وما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاول فان النفي  
فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ولا تصح] وتبطل الاجارة عند المتقدمين [للعبادات]  
اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت  
بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع  
كما في الكرماني وغيره [كالاذان والامانة] والتذكير والتدريس والسج والغزو والعمرة [وتعليم  
القرآن] والفقه وقرآتهما وانما لم تصح لقوة الرقبات والامتناع بالعطيات من بيت المال [دينتي  
اليوم] اي يعني المتأخرون [بمحتها] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرقبات ولانه لا يكون  
لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من الموصوم الى العلم مثل ما يقال ( . . . كمشي ومدي )  
وهيرضا حبس على ذلك فلواريد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة لم يامر  
بالتعلم وتامته في الخلاصة والمهورات [ولا] تصح [للمعاصي كالغسل] بالفسر والمدة  
( مردد كفى ) كما في الكرماني وتفصيله في الكراهية [والنوح] اي التدبئة بان يبكي عليه ويعبد  
محاومه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اذل من نوح واذل من تغى كما في الكرماني وفيه  
رمز الى انها تبطل للمهر والمزايير والطبل وغيرها وكذا نحت الاصنام وخرقة البيت بالتمائيل  
ولو استاجر رجلا ليبحث له ظنبورا او يربط يطيب له الاجر الا انه يائم في الامانة على المعصية كما في  
المحيط ولو استاجر رجلا ليعتق العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير  
شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة  
كتابا الى احبها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويذ السحر يجوز اذا بين الكافل والخط  
كما في النعمة [ولا لعب التيس] بفتح العين ومكون الميم المهملتين اي نزل الذكر على الانثى  
واعطاء الكرامة على النذر لانه حرام بالسنة والعصب شراب الخيل واعطاء الكرامة عليه والتيس في  
الاصل الذكر من الطيلاء والعز والوعول كما في القاموس [ولا اجارة للمغاع] فيما يقم ولا يقسم عند

أبي حنيفة وزفر روح وأما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز من قول الكل أن يلحقها حكم  
 صاحبها بصبر متفقاً عليه ازحم حكم أن تعدل الواقعة إرمقد الاجارة على الكل ثم يفسح فيما يراد لأن  
 الشروع الطاري لا يفسد ما بالاجماع كالو مات احدهما أو استحق بعضها فأنها تنبى فى الباقي كما فى  
 المضمرات وذكرى النودار من أبي حنيفة روح أنها تبطل فى المصنف الباقي كما فى المصنف فيه سائر  
 الشروع للفرار مانع للانعقاد فلا يجب الأجر أصلاً على ما فى بعض المسانخ والصحيح أنها ساعد فأنه  
 فيجب اجر المثل كما فى العمادي وعنه ان الشروع المقارن غير مفسد كما فى الخلاصة [الامن السرك] ا  
 فانها جائزة بالاتفاق فى ظاهر الرواية وعنه انها لا تجزى ولو اجر البناء دون الأرض لم تجزى  
 النودار يجوز به انتهى اوعلى السفي وكذا لو اجر البناء ملكاً والعرض وقف او ملك لآخر وقبل  
 يجوز وعليه الفتوى كما فى الخلاصة والاولى للمضرب فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره الطريزي  
 [ولا اجارة الرحي] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضاً [بمعنى ديفه] اى  
 الرحي فيفسد استيجار رجل او رجلا او رحي او نوراً يطحن به هذا البر يقتضيه منه او نصف او ثلث  
 مثلاً من دقيق هذا البر ان المسمى غير مقلود التمليم عند العمل ويسمى هذا الاستيجار بقيق  
 الطحان بالفتح والتشديد (آسيايان) اقتفاء بالخبر وفيه إشارة الى انه لو جعل البديل شيئاً من البر  
 او الدقيق بلا اضافة كان صحيحاً لرجونه فى الذمة [ولا لا يصح] نحوه [ما هو منى معنى فعير  
 الطحان كما اذا استاجر رجلاً لينسج غزله يبيض منه فانه فاسد خلافاً للمسانخ بلخ او حمل الطعام على دابته  
 بنصفه او دفع ارضاً ليعرس فيها اشجار من عند نفسه على ان الأرض والاشجار بينهما فان لللدنوع  
 اليد اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللذئع الباقي او دفع الى آخر بقية بالعلم ليكون السدادت  
 بينهما فان السدادت كله لصاحب البترة وعليه اجر المثل و تمن العذب فلو باع له نصفها من  
 اللدنوع اليه وابراه من الثمن كان الخارج بينهما تتلى فى المحيط [ولا يصح] ويعدى الزهارة  
 عندة ويصح عندهما [الجمع بين الوقت والعمل] سبحانه ان المعقود عليه يعمل او لا ثمعة ولو  
 ذكر الوقت قد يقتضيهما والتبادر ان يكون العمل معين المقدار معلوماً فلو لم يبين صح لانه لعله  
 كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكرى رجلاً يوماً الى الليل ليعبى بالأجر والخص وعنه فى البين اذا  
 قال فى اليوم جائز بخلاف اليوم بالنصب كما فى المحيط وفيه إشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه  
 يذكر احدهما مع الاجرة ثم المعقود والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم  
 بدرهم على ان تجزى هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر  
 الاجرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابل بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتجزى هذا القفيز من  
 الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتجزى هذا الدقيق بدرهم كما فى المحرماني وان ذكر

الاجرة او لا ثم العمل بمان قال استأجرتك بدينهم اليوم على ان تدري هذا الكرم لم يصح لان ذكر  
الاجرة انها محتاج اليه بعد العمل كافي المنية \*

(٤)  
(٥)  
(٦)  
(٧)

[ ففصل \* الاجير ] هو المستأجر يفتح الجيم كافي للغائب من اجرت الاجير  
مواجهة اي عقدت معه عقد الاجارة كافي الرضي او من اجرت زيد اي اعطيته اجرته فهو فاعيل بمعنى  
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه يعني مقبول او مفاعل بالكسر فانه مماعي [ المشترك ] صفة الاجير  
استراز من الخاص فالانصب العام وقد يقال اجير المشترك على ان يكون المشترك مصلر  
او مختلف المبالغ في الفاصل بين القسمين فاعيل هو من [ يستحق الاجر ] اي الاجرة [ بالعمل ] لا  
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل للعلم ببيان محله [ وله ان يعمل للعامة ] اشارة  
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [ كالفصار ونحوه ] من الجزار والخرار والصباغ  
والحمامي والرامي وغيره من المختلفين [ و ] حكمه انه [ لا يضمن ] عند ابي حنيفة رح  
والجهم والزهري وهو القياس [ ما هلك ] من المال بلا صنعه [ في يده ] سواء امكن له التحرز عنه  
كالسرق والغصب او لا كالصريق الغالب والغارة الغالبة وقالا ان امكن التحرز عنه فضمن من قيمته  
قبل العمل بلا اجر وبعد معمولا باجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفقهاء على قوله  
كافي الضمرات الا ان المتأخرين اتوا بالصالح على نصف القيمة كافي انكرماني وغيره وقال الزاهد  
على هذا ادرى كنت ماثقا بخوارزم [ و ان شرط عليه ] اي ذلك الاجير [ الضمان ] وقال الفقيه  
ابو بكر رح انه يضمن حينئذ الى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفقهاء  
كافي النعمية [ بل ] يضمن [ بعمله ] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذبح فيه كالدق  
المخوق للشوب كافي المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فصر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن  
انه بطل تعمير المصنف بما في الكافي ان قوة الشوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التفتيد بالصالح  
ونبه اشارة الى ان السقينة لو غرقت من مروج اورنج و صدم جبل او نحوه لم يضمن [ الا الاذي ] اي  
لكن الاذي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ ان لم يتجاوز ] العمل [ المعتاد ] فلو شرب او سقط  
من الدلو الحق لم يضمن فمن الظن ان الامتناء فاصر لدالته على ان الزرع يضمن بعمله المعتاد  
وان تغييره العمل ياتي منه الامتناء والفرط نعم يغل ما في العمادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب  
الفصل منه فمات بصبه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصا [ و الاجير الخاص ] يسمى  
باجير الوحد بالاضافة اي اجير المستأجر الوحد بالسكون وجاز الفتح يقال رجل واحد يفتحتون اي منفرد  
كافي المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [ يستحق ] الاجر [ بتسليم نفسه ] الى مستأجر واحد  
او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا او ثلثة رجلا لوعي عنهم لهما او لهم خاصة كان اجيرا خاصا  
كافي المحيط وغيره [ مدنه ] اي الاستبجار مع القدرة على العمل [ وان لم يعمل ] لكن لا يتمتع

عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم أشار في ضمن المثال إلى قول آخر في تعريفه على طريق الاجبر المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد أي حقيقي أو حكمي كما مر فقال [ كالأجير لربي الغنم ] أي كالجبر مسانه لربي غنم لهذا المستاجر لا غير بقرونة اللقار واللام في الموضعين فمن الظن أنه تمثيل فأصر لتترك الشهر ولو قلدر الشهر يعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعنى كالجبر لربي غنمي شهر وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا أولا بعد الوقت والا فدل الاجارة عنده كما مر [ و ] حكمه انه [ لا يصح ] بالاجماع [ ما ماله ] من غير صنعه [ في يده ] كما اذا سرق [ أو يعمل ] كما اذا مد الصغينة وغيره مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا شرب شاة فقفا عينها أو حصر يدها فإنه يضمن [ وان رد ] المستاجر [ الاجر بتزويد العمل ] كما اذا قال ان عقتة فارسيه ذلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزدوا فثلثة [ يجب اجر ما عمل ] فان خط فارسيه فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبع بزوفران والعصفور والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المساقاة إلى سمرقند وبخارا وخراسان ولم تجز الزيادة على الثلثة كالبيع بالاطلاق لا يخلو من شي [ وان رد ] المستاجر [ في عمله اليوم أو غدا ] كما اذا قال ان غاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [ لله ] أي الموجر [ ما سمى ] من درهم [ ان عمل اليوم ] فيصح الشرط الاول عندهم [ و ] له [ اجر ] مثله ان عمل غدا فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمى من نصف درهم عندهما ولو غاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ ولا يجاوز ] اجر المثل [ المسمى ] أو نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص من نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الفل نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم و غاطه في الفل فاجر للثل عندهما واما عنده فلقايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتامه في المحيط [ ولا يصار بعد ] مستاجر للخدمة الا بعرضه [ أو لا يخرج ] إلى السفر عبدا استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وتب العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز إلى انه يخرجها إلى القرى وافية البلد وإلى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من البحر إلى ما بعد العشاء وإلى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يحضر بالعصر فان مجيع الثلاثي منه قد منعه صاحب إيهام الفصل \*

### [ قصه — \* تفصح ] الاجارة جوارا [ بعيد ] قديم أو حادث [ اخل بالنفع ]

من المستاجر فلو انهم حائط من الدار أو امرؤ الغلام بلا اخلال لم يفصح كما في قاضيخان [ كدبر الدابة ] للمستاجرة بالفتح أي جرح ظهرها أو عفاها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه نذ الدابة ومرش العبل وانقطاع ماء الرعي والصنعة وفيه إشارة إلى انها لا تفصح بالعيب وقيل تفصح والاول اصح

كما في الاختيار رأى انه لا يشترط فيه القضاء والرضا فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادي  
 رأى انه لا يشترط حضور المالك كما في المصموات وذكر في الصفوى انه شرط بالاجماع [فلو انتفع]  
 المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [اولايل العيب] كما اذا بنى الدار المهلومة او زال العيب  
 [سقط خياره] ولزم بدله [و] تفصح [بختيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر ذكنا  
 شهرا ملن انه بالخيار ثلثة ايام يفصح فيها ولو فصح في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء  
 المدة من وقت سقوط الخيار كما في المحصر وفيه اشعار بانه لا يهتبط حضور صاحبه ولا علمه خلافا  
 للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المصموات [و] تفصح بختيار [الروية]  
 لرواستاجر قطعاً من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فصح الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه  
 لا يشترط في هذا الفصح القضاء ولا الرضا وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفصح  
 [بالعذر] دفعا للضرر وفيه اشارة الى انها لا تنفصح بالعذر وقيل تنفصح [و] الاول ذهب عامة المفتين  
 وهو الصحيح كما في الكافي وان انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفصح  
 بلا قضاء او رضا وقيل انه يفصح بدونهما في عذر ظاهر فلا يفصح بالدين كما في الترمذاشي [وهو]  
 اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بهذا او مالا [لم يستحق] ذلك الضرر [بالعقد]  
 ولم يلزم به [محكوت] اى مثل قطع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر لقلعه]  
 اى استاجره به فانه يفصح للزوم ضرر القلع [و] مثل الحبس بالدين [في لحوق دين] من جنس  
 النفقة او غيره بعيان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيئ [الا يضمن ما اجر] للموحر من  
 نحو العقار المستاجر فانه يفصح لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفصح الاجارة كما في فاضيلان [و]  
 مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في المصر] فان المولى  
 ينصرف بمشقة السفر والمستاجر بتهمة السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكسر الوجه  
 استغفر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بثيابه للسفر وقيل القول فيه للموحر وقيل للمستاجر  
 فبجلف بالله انك عزمتم على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر  
 والى ان سفر مستاجر دار للمكنى عذر الكل في المحيط [و] مثل [اللاس مستاجر كان] مثلا  
 [ليخبر فيه] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لحوق الدين عذر  
 بالطريق الاولى والى ان سبق الدكن ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في النية [و] مثل اللاس  
 [حياط استاجر عبدا ليحيط] معه [فترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو  
 عمل لغيره فأنلس لم يمكن عذرا لانه يتميز بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر غيابه فامتنع الناس  
 من تسليم الثياب اليه كان عذرا كلحق الدين كما في المحيط [وبداء مكثري الدابة عن سفره]  
 اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه

رمزك ان بقاء قلع السن وهادم الدار من القلع والهدم عذر والبداه بالمد في الاصل وادي  
 مصلح بداله اي نفا فيه رأي وهو ذو بدوات و الاكتراه الاحتيجار [ بخلاف ] مثل [ بداء المكاري ]  
 اي اجر الدابة فانه ليس بعذر لجوار ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه  
 الفتوى [ و ] بخلاف [ ترك حياطة مستاجر عبد ليخيط ] معه [ ليعمل ] ظرف ترك [ في الصرف ]  
 فان ذلك الترك ليس بعذر لا يمكن ان يخيط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه  
 اشعار بانّه اذا استاجر دكانا للخياطة فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذرا كافي الهداية [ و ]  
 بخلاف بيع [ ما اجره ] اي اذا باع الاجر المجرى من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتضرر  
 وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم يعتبر في حق الحبس فلا ينزع  
 من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري فلا يجدد البيع  
 بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كافي المحيط [ وتفسخ ] الاجارة بلا فسخ [ موت احد العاقدين ]  
 اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا الاجارة تنعقد ساعة فتموت فيتوقف  
 على حيوتها وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السبي  
 كافي الكافي وقد يقدر امتثاله الضروريات فمن الظن انه ينتقض بما اذا مات المكاري في الطريق فانه  
 لا يفسخ حتى لا يبلغ مأمنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم بشكل بما اذا مات  
 المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ حال كونه [ قد مقدما لنفسه فان مقد ] احد العاقدين  
 الاجارة [ لغيره فلا ] يفسخ ببقاء العاقدين حقيقة [ كالوكيل ] اجرا او مستاجرا وفيه اشعار بانّه  
 لا يفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كافي قاضيان [ والوصي ] والاب والقاضي [ ومتولى  
 الوقف ] ولو موثقا عليه [ ولو قال ] مالك [ لغاصب داره ] منه [ فرضا ] اي فاعرج من داري  
 [ والا ] يفرغ [ فاجرتها كل شهر بكذا ] اي ذهبي عليك كل شهر بما [ فمكت ] الغاصب [ ولم  
 يفرغ ] داره [ فحجب المسمى ] لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانّه مقر بانها  
 ملك الغاصب منه فلو جحد واقام الغاصب منه البينة ولو بعد سنة انها له يقضى بالدار بلا اجر  
 على الغاصب [ وضح ] اربعة عشر عقلا مثالا الى الزمان المستقبل [ الاجارة ] مثلا ان يقول في  
 ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه  
 اشعار بانّه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيء ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي  
 رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى  
 وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار  
 وقب الغيبة ابراهيم الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في قاضيان والفرق ان الاضافة تنعقد  
 سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لله على ان اتصلق بدينهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت

كذلك فعلى ان اتصلق بغيرهم لم يجوز وتماهد في الاصول [ و ] صح بالاجماع [ فسخها ] كما اذا قال  
 فاصححك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي ولو قال اذا جاء رأسه فقد فاصححك لم يجوز قال السرخسي  
 جاز والفتوى على الاول كما في فاضيلان ومن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [ والمزارعة  
 وللحافاة ] كما اذا قال دفعك اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من  
 هذا الوقت [ والوكالة ] كما اذا قال بع مبدئي هذا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد  
 واحتلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بغير علم الوكيل كما في العمادي [ والكفالة ] بان  
 قال كفلت بنفس فلان غدا [ والمضاربة ] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما مارت  
 العشرة عشرون اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصير مضاربة الا عند مرورها عشرون درهما  
 [ والقضاء والامارة ] او تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا هذا  
 وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [ والا يصاد ] ان جعله وصيا  
 [ والوصية والطلاق والعنق والرقب مضافة ] او مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه  
 موقوتة هذا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل  
 منها وقد صح تعليق المزارعة والمساواة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح نسخ كل منهما غير الاجارة  
 مضافا [ لا ] يصح [ البيع ] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعثتك مبدئي غدا [ واجازته ] ان البيع اذا عقد  
 فضولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [ وفسخه ] ان البيع ولو بيعا جازيا فلو قال احد العاقلين فسخت  
 البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [ والقسمية ] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار  
 لمن كذا [ و ] لمن هذا [ الفكرة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال ] بخلاف الصلح  
 من غير المال كدم حمل [ و ابرأة الدين ] اي من الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح  
 الغفر من القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا على النهاية وانما  
 آخر الابراء وصرا الى رعاية حسن الختم فانه لغة الفصل \*

## \* [ كتاب العارية ] \*

اورد بعد الاجارة مع ائتمان كل على التملك لا تحطاطها من جهة العرض [ هي ] أي العارية بالتقديس  
 وقد يخفف منسوبة الى العارفان طلبها يجب على ما قال الجمهوري وابن الاثير ورد الرافض وغيره  
 بان العارياتي والعارية زاوية لمن ما صرحوا أنفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العارية تملك  
 الثمار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعارة واستعارة الغنم على حذف من  
 والصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور والتناوب وان يكون  
 الياء لالعني النسبة كالكرمي ذكره الزاهدلي وشرعة [ تملك نفع ] من عين مع بقائها احتراز من

قرض نحو الدراهم ومن البيع والهبة ورد لمذهب الكرخي بالحق الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عوض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [ بلا عوض ] احتراز من الاجارة ولا ينتقض بهته حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كادل عليه قوله [ وتصح ] العارية [ بالقرنك ] ارشى اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرة ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض [ ومنحك واطمعتك ارضي ] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ثاقا او شاة ليغرب اللبن ثم يرد على انه اضعف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلا يضيف الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدرهم كان مبة كما في الاصل [ وحملك ملن دابتي ] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الراكب [ واخذمتك عيبي ] اي اذنته لاستخدامك [ وداري لك سكني ] مصدر معني الإقامة اراه معني الامكان حال اي ممكنة او تميز اي ملكك داري لك سكني وملكك سكناهما لك [ و ] داري لك [ عيري ] ظرف اي مدة عيري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [ سكني ] تمييز وتفسير للتخصيص على العارية [ و يرجع المعير ] من العارية المطلقة او المقيدة [ متى شاء ] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زكنا وجعل فيه زبنا فاسترد في الصبراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجعل فيه زكنا وكذا لو استعار امه لتوضع ابنه فتعود وصار بحيث لا يأخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل خادمته الى ان يعظم كما في المغني وغيره [ ولا يضمن ] العارية بالنقص [ بلا تعد ] من المستعير [ ان ملكك ] العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع تصاع الضمان او ركوز الفقاع من يده والنقص لم يضمن كما لو مرق منه مستعار بين يديه وهو قائم فاعدا او مضطجعا وهو في الحصر فيضمن لو مرق منه نائما معافرا كما في المحيط [ ولا توجر ] العارية و ان لم يختلف استعماله [ فان آجرها ] المستعير [ فعطيت ] بالنقص اي ملكك في يد المستاجر بلا تعد [ ضمنه ] اي المستعير [ المعير ] بالمثل في المثلي والقيمة في القيمي قيمة حاة العارية كما في شرح الطحاوي [ ولا يرجع ] المستعير فيما ضمنه المعير [ ملن احد ] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في التكرار العامة [ او ] ضمن المعير [ المستاجر ] ويرجع [ المستاجر ] ملن موجرة [ المستعير ] ان لم يعلم [ المستاجر ] انه [ المستاجر ] عارية [ في يد الموجر ] فان علم بذلك لم يرجع لعدم المرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصلق به عند الطرفين كما في المغني [ ويحار ما اختلف استعماله ] من العارية كالثوب للباس والدابة للركوب [ او لا ] يختلف كالدار للسكني والدابة للحمل [ ان لم يعين ] المعير [ منتفعا به ] اي من ينتفع بتلك العارية [ و ] يحار [ ما لا يختلف ] استعماله [ ان عين ] منتفعا به فلا يحار ما اختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الايداع من الاجنبي وهو الصحيح كما في النهاية



[ وَكَهَذَا ] اى مثل المحتار [ لِلوَجَرِ ] بِالْفَتْحِ فِي جَوِيَانِ الصَّوَرِ الْاَرْبَعِ فِيَعَارِ الْمَرْجَرِ اِنْ لَمْ يَمَعْنَ مُنْتَفَعًا وَمَا لَمْ يَخْتَلَفْ اسْتِعْمَالُهُ اِنْ هُوَ [ فَمِنْ اسْتِعَارِ دَابَّةٍ ] مَطْلَقًا [ اَوْ اسْتِغَارِهَا مَطْلَقًا ] بَلَا تَعْنِي الْحَمْلَ وَالرُّكُوبَ وَالْحَامِلَ وَالرَّاكِبَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ اَنْوَاعِ الِانْتِفَاعِ [ بِحَمْلِ ] كُلِّ مِنَ الْمُسْتَعْمِرِ وَالْمُسْتِغَارِ نَفْعُهُ الدَّابَّةُ [ وَبِمَعْرِ ] كُلِّ الدَّابَّةِ [ لَهُ ] اى لِلْحَمْلِ [ وَبِرُكْبٍ ] كُلِّ غَيْرِهِ [ وَآيًا ] مِنَ الْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ وَالِاعَارَةِ لِهَمَا [ فَعَلِ ] الْمُسْتَعْمِرِ اَوْ الْمُسْتِغَارِ [ تَعْنِي ] ذَلِكَ الْفِعْلُ بَحِثْ كَانَ الْعَقْدُ وَقَعَ عَلَيْهِ [ وَفِيهِ ] كُلُّ مِنْهُمَا [ بِغَيْرِهِ ] اى الْقَعْلُ فَلَوْ حَمَلَ اَوْ رَكَبَ لَا يَمَعِرُ وَلَا يَفِيضُنَ بِالْهَلَاكِ وَلَوْ اَمَارَ لِلْحَمْلِ اَوْ الرُّكُوبِ لَا يَحْمِلُ وَلَا يَرْكَبُ وَلَا يَفِيضُنَ هُوَ الصَّحِيحُ كَأَيِّ الْكَاثِي فَعَى كُلُّ مِنَ الصَّوَرِ الْاَرْبَعِ اَحْتِلَافُ الْمَاضِي كَأَيِّ الْمَغْنَى وَفِيهِ اشْعَارُ بَأَنَّهُ لَوْ اسْتَعَارَهَا اَوْ اسْتِغَارَهَا مَقِيدًا بِنَفْسِهِ لَا يَمَعِرُ وَهَذَا فِي الرُّكُوبِ دُونَ الْحَمْلِ لَانَ اسْتِعْمَالُهُ لَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ كَأَيِّ الْكَاثِي [ وَانْ اُطْلِقَ ] الْمَعْمِرُ [ الْاَنْتِفَاعَ ] بِالْعَارِيَةِ [ فِي النُّوعِ ] ظَرْفُ اُطْلِقَ [ وَالرُّبُوعَ ] اَنْتَفَعَ [ بِهَا ] مَا شَاءَ مِنْ اَنْوَاعِ الِانْتِفَاعِ [ اَيَّ وَقْتٍ ] شَاءَ وَفِي بَعْضِ النُّعَى فِي الرُّبُوعِ وَالنُّوعِ فَيَكُونُ طَرْنُ هَذَا نَحْوًا طَرْنُ غَيْرِ تَرْتِيبِ الْفِ بَ وَهُوَ مُنْعَذَةٌ بِدَهْنَةٍ كَثِيرَةٍ الرُّبُوعِ فَمِنْ الطَّنِّ اِنْ الْاَوَّلَى تَرْتِيبُ النُّشْرِ فَمِنْ اسْتِعَارِ دَابَّةٍ فَلَهُ الْحَمْلُ وَالرُّكُوبُ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَ فَلَا يَضْمَنُ لَوْ هَلَكْتَ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ [ رَانَ قَيْدَ ] الْمَعْمِرِ الْاَنْتِفَاعِ بِنُوعٍ اَوْ قَلْبٍ اَوْ وَقْتٍ اَوْ مَكَانٍ [ فَمِنْ ] الْمُسْتَعْمِرِ [ بِالْخِلَافِ ] فِي وَاحِدٍ مِنْهَا [ اِلَى شَرْفٍ فَقَطْ ] فَلَمْ يَضْمَنْ بِالْخِلَافِ اِلَى مِثْلِ اَوْ غَيْرِ اِلَّا اَنَّهُ لَا يَحْمِلُ مِنْ شَيْءٍ فَمِنْ اسْتِعَارِ نَوْزٍ لِيَرْكَبَ بِهَا فَلَمْ يَكْرَبْ اَوْ بَعِيرًا يَوْمًا لِيَحْمِلَ مَشْرُوعًا فَفَرَفَ مِنَ السَّنْطَةِ فَعَمِلَ شَيْئًا اَخْفَ وَاسْهَلَ عَلَى الدَّابَّةِ اَوْ اِلَى مَكَانٍ كَهَذَا وَذَهَبَ اِلَى مَكَانٍ آخَرَ وَلَوْ اَقْصَرَ مِنْهُ اَوْ لَمْ يَلْمَسْ بِهِ وَاسْمَكَ فِي بَيْنِهِ هَلَاكَ فِي هَذِهِ الصُّورِ فَمِنْ وَتِيَامَهُ فِي الْعِمَادِي [ وَكَهَذَا ] اى مثل تَقْيِيدِ الْعَارَةِ [ تَقْيِيدِ الْاَجَارَةِ ] وَاطْلَافِهَا [ بِنُوعٍ اَوْ قَلْبٍ ] اَوْ وَقْتٍ اَوْ مَكَانٍ فِي اَنَّهُ فَمِنْ بِالْخِلَافِ اِلَى شَرْفٍ فَقَطْ وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ الْاِحْتِفَاءِ طَرْنُ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى بَيْدَكَ الْخَيْرِ اَيَّ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ الْقَدِيمِ وَغَيْرِهِ فَمِنْ الطَّنِّ اِنْ الْاَحْمَرُ وَكَهَذَا الْاَجَارَةُ اُطْلَافًا وَتَقْيِيدًا نَافَ حَكْمُ الْاَجَارَةِ حَكْمُ الْاِعَارَةِ فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَضْمَنُ فِي الْعَارِيَةِ يَضْمَنُ فِي الْاَجَارَةِ بَلَا اَجْرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَضْمَنُ فِي الْعَارِيَةِ لَا يَضْمَنُ فِي الْاَجَارَةِ مَعَ الْاَجْرِ كَأَيِّ الْعِمَادِي وَغَيْرِهِ [ وَرَدَهَا ] اى الدَّابَّةُ الْمُسْتَعَارَةُ مَبْنًى اَجْرُهُ تَعْلِيمُ [ اِلَى اَصْطِلَ ] اى كَانَ مَعَدًّا لِلدَّابَّةِ [ مَالِكُهَا ] تَصْلِيحُ فَلَا يَضْمَنُ بِالْهَلَاكِ يَحْدَهُ لَانَّهُ اَتَى هُوَ الْمَتَاعُفَ مِنْ رَدِّ الْعَوَارِي اِلَى دَارِ الْمَالِكِ كَأَيِّ الْهَدَايَةِ وَفِيهِ اشْعَارُ بَانَ الْاَصْطِلَ لَوْ كَانَ خَارِجَ الدَّارِ فَمِنْ بِهِ لَانَ الظَّاهِرُ اَنَّهُمَا يَكُونُ بَلَا حَافِظَ كَأَشِيرِ اِلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ وَالكَلَامُ مُشِيرٌ اِلَى اَنَّهُ لَوْ رَدَّهَا اِلَى مَنْزِلِهِ لَمْ يَضْمَنْ كَأَلَوْ رَدَّهَا وَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا وَلَا خَادِمَهُ فَرُوطَهَا فِي دَارِهِ طَرْنُ مَعْلَفِهَا كَأَيِّ الْخَيْطِ وَغَيْرِهِ [ وَ ] رَدَّهَا [ مَعَ ] مِنْ فِي عِيَالِ الْمُسْتَعْمِرِ كَوَلَدِهِ [ اَوْ عَمَلِهِ اَوْ لَجِيرِهِ ] هُوَ مِجَازٌ [ مَسَانِهَةٌ ] اى اِجَارَةٌ مَعَانِيَةٌ ( جِرْزَى بَل ٤ دَادِن ) ( اَوْ مَشَاهِرَةٌ ) ( جِرْزَى ٥٧٢ دَادِن ) لَا مِثَاقَةَ

لانه ليس في هiale كما في الهداية [ اوسع اجير بها ] اى مع من في عيال المعير كاجيرة او ولد [ ار عبدا ] اى عبد من عبادة [ يقوم لمن دابته ] اى يتعاملها [ اولا ] يقوم عليها [ بتسليم ] الى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال الصرخي القياس ان يضمن وتمامه في المحيط وفيه إشارة الى انه لو استعار عبدا فرده الى دار مالكه او مع من في هiale براء من الضمان و الى انه لو رد الدابة والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما في الهداية وفيه [ كرد مستعار غير نفيس ] كثير القيمة كالقدح والقصة والكز ونحوها [ الى دار مالكه ] فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهر فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المعير كما في الهداية [ بخلاف رد الوديعة والغصب الى دار مالكهما ] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العادي [ و عارية النخلين ] اى اللبهم والدينار [ والمكيل والموزن والمعدود المتقارب ] كالغرس النافقة [ قرض ] فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسمية الميزان او تزين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن كما في الكرمانى وفيه [ وصح اعادة الارض للبناء والغرس ] بالكرم والفتح [ وله ] اى المعيرى العاريتين [ ان يرجع ] عنها لانها غير لازمة [ وان ] يكلف [ المستعير ] قلعهما [ اى البناء والغرس فى الحال ] وضمن [ المعير للمستعير ] ما نقص [ اى انتقص منها ] بالقلع [ اى بسحب قلعهما ] ان وقتها [ اى عين وقتنا للعارية لانه عاد حينئذ ] ورجع قبله [ اى قبل انتهاء الوقت ولو كان قيمة البناء او الغرس قائما فى الحال اربعة دراهم وفى المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين فى الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فعينئذ يكون الخيار للمعير كما فى الهداية وغيره وكيه رمز الى ان لاضمان فى العارية المطلقة عنه ان عليه القيمة و الى ان لا ضمان فى الموقته بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فعينئذ يضمن قيمتهما مقلومين لا قائمين كما فى المحيط [ وكرة ] كرامة تنزيه [ الرجوع ] منها [ قبله ] اى انقضاء الوقت لانه خلف الوعد الذى هو علامة المناقذين ويحتجب الوفاء بالرد كما فى النخيرية [ و لو اعار ] الارض [ للزرع ] فيها [ لا يخلع ] من المستعير استحسانا لان التفرير بالمومن حرام [ حتى يحصل ] الزرع من احصاه اى جاء وقت الحصاد بالفتح والكسراى قطع الزرع وتمامه فى الوصي و جاز ان يكون من حصل الزرع بحصه بالفم والكسراى جزء كما فى المغرب وفيه [ وقت ] العارية [ اولا ] يوقت كما فى الاصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اعد الارض قبل ان يمتدصل فالمستعير ان يقلع الزرع وان يترك باجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث الجافظ يقول انها يجب

الاجر اذا اجرة المعير او الغاسي وفيه لشعار بانه ليس للمحتعير ان يكلف المعير قيمة الزرع وان اراد المعير ان يعطى للمعير بذرة ونفقته والزرع له فان رضى المحتعير وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل في المحيط [ واجرة رد المستعار ] في العاريتين [ و ] اجرة رد [ المحتاجر والمغصوب ] و الموهون والوديعة والمبيع بيعا فامدا بعد القسح والمبيع بعد الافالة والمبيع بالعيب او بختيار الوديعة والفرط يجب [ على للمتعير والموجر والغاصب ] والراهن والمودع بالكسر والقابض والبائع والمشتري كما في العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار في الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع الحرام \*

## \* [ كتاب الوديعة ] \*

عقب بالعارية مع اشتراك كل في الامانة لتتقي الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاسميه من ودع ودعا اي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بمن وذهما في المغرب يقال اردعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون منه فانا مودع ومستودع بالكسر وزيد كلال مودع ومستودع بالفتح وشروا [ هي امانة تركت للحفظ ] ادنى تسامح والمعنى ترك امانة ودفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اي صار امنا ثم حمي بها ما يوسن عليه فهي اهم من الوديعة لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الزرع ثوب احد في حجر احد ويبرأ من الضمان بالوفاء فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكسرا كما في شرح الهادي وغيره لكن الامانة عين والوديعة معنى فيكونان متباينين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الاجاب والقبول ولو دلالة ولذا لو قال لصاحب الحمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقول شيأ اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال [ ومماها ] اي حكم ضمان الوديعة [ كالعارية ] اي مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالعرفه ويمتنع منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما في الخزانة [ وله ] اي المودع [ حفظها بنفسه ] في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار [ و ] ببعض [ ماله ] بالهضم جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الفرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبارة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الي الزوج وهو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح

الطحاوي انه من يمكن معه وينفق عليه كالغلام والاجر والاضافة للمعول اي عيال غير متمهنة  
والا فيضمن بالدفع كافي قاضيان [ وان نهى ] المودع عن حفظه بعيله والاحمن تركه لما سمي  
قصيلة [ و ] له [ المفعول بها ] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا  
هذه وقال عبد رح لا يصادر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يصادر مفعولا كافي الذخيرة [ عند عدم  
النهى عنه ] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا الموضع ولا تخرجها منه فان كان  
مفعولا به بد منه فمن وان كان مفعولا به بد منه وكان في الموضع من في عياله فكل ذلك والا لم يضمن  
كافي المحيط [ و ] عدم [ الخوف ] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان مفعولا  
لابد منه ولم يكن في الموضع من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان مفعولا به بد منه فلا ضمان  
عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان تربت والا فيضمن اما عند عبد رح  
فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخروبا لا يصادر بها [ وضمن ] بالاجماع كافي المحيط [ ولو  
حفظ بغيرهم ] اي بغير نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لا مودعا كافي  
الكرواني [ ضمن ] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كذا ذكره  
القدوري لكن في الجماع انه لم يضمن كافي العمادي [ الا اذا خاف الحرق ] اي حرقا يحيط بجميع  
محلها بالتحريك وقد يسكن النار كافي الصباح [ او اغرق ] اي غرق مغبنة الوديعة بالتحريك مصلر  
و يجوز السكنى على ان يكون اسما من الاغراق [ فوضعها عند جارة ] فانه لم يضمن استحسانا وفيه  
رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كافي الكرواني والى انه ان  
ارتفع الحريق ولم يستردوا منه لم يضمن لمن ما قال بعضهم كافي العمادي [ از منى منك آخر ]  
فانه لا يضمن لانه طريق البيع وهذا كله اذا كان الحرق مهورا بين الناس والى لم يصدق فيه  
الا بالبنية كافي الكرواني [ فان حبسها ] اي امسكها المودع [ بعد طلب ربتها ] ولو حكما كالوكيل  
على ما في المصنوعات [ فادرا على تسليم ] اي تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه لو استردوها فقال لم  
اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلك لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردوها  
فقال اطابها غدا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطابها والى انه لو قال  
في السر من احبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل تبلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم  
يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة بعدد ارضيق الوقت فاناروا  
من تلك الناحية فقال اغبر عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط [ او ] ان [ حبسها ] اي انكر  
الوديعة بعد طلب المالك او فايم مقدمه بحضرتة بلا نية الحفظ كاهو للنبادر وفيه اشارة الى انه يضمن  
بمجرد الدفار كالنقل وعن ابي حنيفة رح في العتار روايتان والى انه لو انكرها بعد طلبه بان  
قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجهه مد ومخافة

والثلف لم يضمن كما في المحيط ومن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت من موضعها كما في الزامدي  
 [ او خلط ] الوديعة [ ماله حتى لا يتميز ] ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر  
 بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالخل بالزيت والبر بالفعير وانما يضمن عنده في هذه  
 الصور لان الخلط احتلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائتا مائع من غير جنسه واما  
 اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من ماله ما وكذلك حكم المائع عند عهد رح  
 واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو  
 اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط الى وجه يتميز لم يضمن  
 والى انه لو خلط بعض ماله لم يضمن هو بل الخاط ولو عبدا صغيرا وتعلمه في الكفاي [ او تعدي ] فيها  
 بان كانت ثوبا او دابة [ فلبس او ركب ] او عبدا فاستخدم وليس لهما للجنس حتى يكون جعله  
 قبيحا له من قبيل التماسح كاظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [ او حفظ ] الوديعة [ في دار ]  
 ولو اهرز [ امر ] المودع [ به ] اي بحفظها [ في غيرها ] اي غير هذه الدار ولا باس باعمال  
 الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا  
 الصندوق او بيمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يماره لم يضمن لانها لم يتفاوت  
 في الحرز كما في الكرماني [ او جهلها ] بالتشديد اي جهل المودع الوديعة حيث لم يعرفها البرئة من  
 جهله اي نسب الجهل اليه [ عند الموت ] ام لم يبينها عند موته [ ضمن ] اي للمتزوج في هذه الصور  
 الخمس لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غلة الوقف  
 وممتدع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد للمفاوضين عنده مال الشركة على قول ومعتوه  
 او مرافق محجور عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط  
 وغيره [ وان ازال التعدي ] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدم سليمان [ زال ضمانه ]  
 الواجب بالتعدي وهذا ما ولدنا انه اشارة بالضمان في التعدي فلو نفذ بعض الوديعة لنفذته ثم بدله  
 ورده في مكانه فضاع ضمن ثم يبرق بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية  
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط [ وان اختلطت ] الوديعة ماله [ بلا فعله ] كما اذا  
 اثنى صريان وانصب احد لهما في الاخرى [ اعتزكا ] ام المودع والمالك شركة اختلط فالمالك من  
 ماله ما ظم يضمن كما اشير اليه [ ولا يدفع ] المودع [ الى احد المودعين ] كما في الاصل ولا ياخذ منه  
 كما في الجامع [ قسطة ] اي نصيبه مما اودعها من قيمى او مثلى كالثياب والمكيل [ بغيبة الاخر ]  
 لانه لا يكون له ولاية القسمة والا لا يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ  
 والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ ولا احد المودعين ] بالفتح [ دعهما ] ام الوديعة  
 كلها [ الى ] المودع [ الاخر فيما لا يقم ] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقميم وفي

مبصوط شيخ الاعلام انه يقسم من حيث الزمان [ وله دفع نصفها ] عند دفع كلها عندهما  
 [ فيما يقسم ] كالكييل والثياب وغيرهما مما لا يعيب بالتقسيم [ وضمن دافع الكل ] نصف الغيمة  
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاعلام انه اذا رضى ان يكون المال عند  
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [ لا ] يضمن شيئاً بالايجاع [ قابضة ] اى  
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا اردما ما يقسم عند رجل فهلك فقد ضمننا وكذا الحكم فى المستبضعين  
 والوصيين والعديين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمتهنين كما فى الغني [ ولا اعتبار للنهي  
 من الدفع الى من لابد ] من بعض عياله [ من حفظه ] فلو قال لا تلحقها الى امرتك او ابنك او  
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال حواه لم يضمن فان وجد  
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ ولا ] للنهي [ من الحفظ في بيت ] معين [ من دار ] فلو دفعها  
 فيه وضاعت لم يضمن احتكاماً وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى  
 السابق كما ذكرنا [ الا ان يكون له ] اى لهذا البيت [ خلل ظاهر ] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف  
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من النهي عنه ضمن [ ولو اودع المودع ] الرديعة الى  
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالحرق [ فهلك ] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول  
 [ ضمن ] المودع [ الاول ] بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني  
 امين عنده لا عندهما كما فى الغني فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا  
 لم يرجع على ما اشار اليه الحلواني كما فى الزاهدي [ ولو اودع الغاصب ] المصوب للودع ثم ملك في  
 يده [ ضمن ] انما شاء من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي  
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى  
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل ضمن المختتم والله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب الغصب ] \*

اخر من الرديعة مع مناسبة التضاد لان الخيانة موقرة عن الامانة [ وهو ] لغة اخذ مال او غيره  
 من الغير فهو يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصباً وكثير ما يسمى به  
 المصروب وشرعية [ اخذ مال ] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكذا من تزاد وقطرة ماء  
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلك لم يضمن كما فى النهاية [ متقوم ] اى مباح  
 الانتفاع شرماً احتراز عن الخنزير والخمر والمعارف عندهما [ محتوم ] اى حرام اخذه بلا سبب  
 شرعي احتراز عن مال الحرى في دارهم [ علناً ] اى اخذاً ظاهراً لا خفية احتراز عن العرقه  
 فهو قبل ضروري متروك عن الهداية [ بلا اذن مالكه ] احتراز عن نحر الرهن والعارية [ يزيل ]

ذلك الاخذ صفة له [يد] اى تصرف المالك من ملكه واحتزبه من العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فغصب عليها يد فوثقت في البحر فقد ضمن وان قلل اثبات اليد ولو تلف ثمريستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يفتى انه لو قال هو ازالة اليد اليه طن مال آلم كان احسن وذكر في الزاهدي انه طن هرين ما هو موجب للضمان فيشترو له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترو اثبات اليد [ فلا غصب ] موجبا للضمان [ في العقار ] لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف في المالك بالتبعل عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف في الثاني في الوقف في العبادى وغيره [ حتى لو ملك ] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع غريبه او ذهب به السيل [ في يد ] اى الغاصب [ لا يضمن ] عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن يمس الزرع والشجر في غصب الارض والمكرم لانهما لم ينقلا من محلهما او في حكم العقار كما في العبادى [ وما نقص ] من العقار بان فات جزء منه او غيره [ بفعله ] من السكنى والزراعة والحداة ونحوها [ يضمن ] اتفاقا فلو مدم حايط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما في المنبة ولو اخل التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يوم بالكس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في فاضلستان لكن في التفت ان يهلك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستأجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التثمة [ واستخدام انبيد ] ولو مشترك [ غصب ] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد ومن ابن رستم من عهد ان استخدام عبد مشترك لبس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [ لا ] غصب [ جلوده ] اى الجالس [ على البساط ] او في الدار لعدم ازالة [ وحكمه ] اى الغصب [ الاثم ] اى اشتقاق النار [ لمن علم ] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يرجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في للضررات [ ورد العين ] المغصوبة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت اماكن حال كونها [ فائمة ] موهودة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فيجوز للمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يخل القيمة يرح الخصومة كما في العبادى وفي التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي طن ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان المرحب الاصلي هو القيمة كما في ومن الهداية والكافي [ د ] حكمه [ الفرغ ] اس ضامن العين للمالك [ مالكة ] يفعلوه او يفعل غيره او بآلة صارية [ ويجب في المثلي ] ا ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يغفل بنحو التراب والصابون والسكنجيين فانه قيمى [ المثل ] اس مثل المالكة في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام العزهمى كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العادي [ كلكيل ] المتقارب [ والموزن ] المتقارب [ و ] العدي المتقارب [ و ] الزرمي المتقارب اي مالا يتفاوت لاحاده في القيمة وانما قيل به لانه ليس مطلق كل منها مثليا الا ترى ان السويق والناطف المبز بتقديم الزه بالغارسية (طراى سزير) قيميان وان كان الاول مكيليا والثاني وزنيا لمن ما قال صدر الاسلام وذهب الاصمعيابي الى ان المثلي المكيل والعدي المتقارب وكل موزون مصنوع يضوه التبعض [ فان انقطع المتل ] بحيث لم يوجد في الاسواق كافي الكرماني وغيره ولم يوجد اصلا كما في شرح الطحاري [ فقيمته ] عند ابي حنيفة رح [ يوم يختصمان ] اس يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كذا قال المصنف وهو المختار لمن ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه اثنى كثير من المشايخ كما في سرف السفاينة [ و ] يجب [ في غير المثلي ] اس ما يتفاوت لاحاده في المآلية من القيمي [ ليتمه يوم الغصب ] بالاجماع كما في المسومات وهذا اذا كانت مالكة وكذا اذا استهلكته عنده واما عندهما قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات [ كالعدي ] و الزرمي [ المتفاوت ] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزنين او مكيلين كالبر والغير المختلفين ونماه في العادي [ فان ادعى ] الغاصب [ الهلاك ] اس هلاك للمغصوب [ حبس ] ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا انكر اقام عليه بيعة والصحيح انه يقبل البيعة في حق الحبس وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [ حتى يعلم ] و يظن بمضي مدة موهولة الى راي القاضي [ انه ] اس المغصوب [ لوبيقى ] ولم يهلك [ لظهر ] وحينئذ يقضى بالقيمة وفيه اعمار بانه لو رمى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط [ ثم ] اس بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك [ فحق عليه بالبدل ] مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصلي رد العين [ والقول فيه ] اس في مقدار البدل [ للغاصب ] مع يمينه لانه المنكر [ ان لم يقم ] للمالك [ حجة الزيادة ] التي ادعاه فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اعمار بانه لو لم يقم واقام الغاصب حجة الغلة لم يقبل وهو الصحيح كما في النهاية [ فان ظهر ] مغصوب ادعى هلاكه [ وقيمته اكثر ] اس حال كونه قيمته



اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كذا انقضى في الف درهم كما في الزاهد [ و ] الحال انه [ ان  
 ضمن ] الغاصب [ بقوله ] اي الغاصب مع يمينه [ اخذه ] اي المصوب الظاهر [ المالك ] ورد بدل  
 لانه لم يتم رضاه [ او امضى الضمان ] اي اجاز ضمانه بان وضعي بالبدل و ترك المصوب في يد  
 الغاصب وفيه اشعار بان له لو كان القيمة دونه او مثله لم يمكن له خيار لانه لو رد بدل ملكه لكن  
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى تركه قوله ( و قيمته اكثر ) [ وان ] ظهر و قيمته  
 اكثر او مثله او دونه وقد [ ضمن ] الغاصب [ لا بقوله ] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك  
 او بيمينه [ فهو ] اي المصوب [ للغاصب ] لرضاه المالك به [ وان آخر ] الغاصب [ المصوب او ]  
 الامين [ الامانة ] كالعارية و الوديعة [ او ربح ] الغاصب او الامين [ بالتصرف ] كالبيع [ فيهما ]  
 اي المصوب والامانة [ تصلى ] الغاصب و الامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف رح  
 وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا حبيثا و حراما لحثت المبيع وهو التصرف  
 في ملك الغير وكل حلال عنده لان المصونات تملك باداء الضمان والى انهما لا يصرفان في حاجتهما  
 الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصلى بمثله والى انه لو ادعى الى المالك حل له التناول  
 لزوال الحث كما في الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الامانة كما في  
 الكرماني [ الا ان يكون ] للمصوب والامانة [ دراهم او دنانير لم يضر ] اي لم يصف [ اليهما ]  
 وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن و نقدهما [ او اشار ] اليهما [ و نقد غيرهما ]  
 فانه لا يتصلق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما و نقدهما تصلى لانه وان لم يتعين  
 بالاشارة الا ان هم النقل يروى الضيف هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للحرج في هذا  
 الزمان كما في النسيئة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبحوط  
 و الجامعين والى انه لو تزوج بأحدهما امرأة واشتروا امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق  
 بشيء في قولهم لان المحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه  
 في الهداية وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [ وان فصب ] شيئا [ وغير ] الغاصب اياه  
 بالتصرف فيه احتراز من صبي فصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [ فزال اسمه ] احتراز  
 من كلف فكتب عليه او قطن فزله او لمن نصيره مخيضا او عصير فخلاله فانه لا ينقطع به حق المالك  
 و قيل ينقطع كما في المحيط [ و اعظم منافعه ] اي اكثر مقاصده احتراز من دراهم فصبها بلا  
 ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعة ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره  
 فلم يكن زوال الاسم مفق من اعظم المنافع كما ظن [ ضمنه ] اي الغاصب المصوب [ و ملكه ]  
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو التبادر و اليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان  
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبحوط فلو ادى المالك عن احد القيمة و اراد اخذ للغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من  
مباحثنا من قضية منسوب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمن او قضاء القاضي به  
و اداة البذل كما في الذخيرة وغيره [ بلا حل ] للانقاع به لانه ملك خبيث [ قبل اداء بطله ] مثليا  
او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه  
لا يستخلص من وباله بعد اداء البذل بلا توبة و الى انه يحل بعهه بلا احتلال لكنه لم يحل كما في  
الحيطة وغيره [ كذب شاة ] او ابل او بقر موصوبة مع صلحها وقاربها [ وطلبها ] فانه حينئذ غيرها  
فلا يزول الاثم بالسلخ ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع  
وقيل ينقطع اذا كان للارباب قيمة كما في الزمدي وفيه اشارة بانه لو طبخ الحنطة او اللحم  
المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو وضع طعاما مغصوبا فابتلع  
و شرط الطبيب عنده وجوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره [ و ]  
مثل [ جعل سفر ] او حديد او حجة موصوبة [ اداء ] مثل كوز او فلما او مكينا او بابا فانه  
ضمنه وملك بلا حل [ بخلاف ] جعل [ الحجرين ] الفضة والذهب اداء او درهما او دينار  
فان الاثم باق [ فهما ] عنده [ للمالك بلا شيع ] عليه اوله وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه  
لو دفع دراهم الى فاني لينقد فمضوا وكسر ضمن الا اذا امر بالفضز لمن ما قالوا كما في قاضيخان  
وفيهِ اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم لمن ما تقرر [ ولو حرق ثوبا ] مغصوبا بالتسديد  
او التخفيف كما في المضمرات والاول اوله لانه يغير الى الخرق الفاحش فللمتأخرين في تفسيره  
اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [ وفوت ] بذلك التخريق [ بعض العينه ] وبقى بعضها  
[ وبعض نفعه ] وبقى بعهه بالواد وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي معني  
الواد كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في العكرماني والهداية والحيطة وغيرها فمن  
العلم الحكم الجزم بمساده كلامه بانه يفيد فحش حرق فاحش به بعض العين دون بعض النفع  
[ طرحه ] اي الثوب [ المالك عليه ] اي المخرق [ واخذ ] منه [ قيمته ] مالم [ او اخله ] اي  
الثوب المخرق [ وضمن ] المالك مخرقه [ نقصانه وفي الخرق البعير ] ضد الفاحش فوت الجودة  
لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ ضمن ما نقص ] لانه تعيب من  
وجه وقبل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصلح  
بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اي اهل الصناعة لما مدوا فاحشا ففاحش ويسيرا  
فيصير وقيل ان طوليا ففاحش ومريضا فيصير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب  
حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب للمغصوبه فاحشا او يصير الكل في المحيط  
والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع المعر ونحو جزء من

العهد وثوت وصف مرفوب كفوت السمع واليد في العبد وثوت معني مرفوب كمنهيا من حرفة  
 في العبد في يد الغاصب كما في الزامدي [ ومن بنى ] بناء [ في ارض مير ] غصبا [ او غرس ] شجرا  
 كذلك [ امر ] الغاصب [ بالقلع ] امر قلع البناء او الشجر [ والرد ] اي رد الارض فارغة الى المالك  
 ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكوفي انه لا يهرمه حينئذ وضمن القيمة وهذا  
 اوفق لمسائل الباب كما في النهاية وقد اتفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن  
 نحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا لاجماعنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع إنما يحل  
 اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تصحيح المال بلا فائدة كما في الزامدي  
 [ وللمالك ان يضمن ] للغاصب [ قيمة بناء او شجر امر بقلعه ] اي قائم في الارض لا قيمته مقلوبا  
 اذا المقلوع قيمته اكثر من القائم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القائم كما في النهاية  
 وطريق معرفة القيمة ان يعرف الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احد هما مستحق القلع فيضمن  
 الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك  
 خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ ان نقص ] الارض [ به ] اي القلع وروح ههنا  
 من عهد ان الارض ان نقصت به احد الارض وضمنه النقصان وليس له ان يأخذ الاشجار وضمن  
 قيمته للغاصب واما له ذلك اذا فعل الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [ وان حصر ] بالتشديد  
 او صغر الغاصب [ الثوب ] الابيض [ ضمنه ] اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه  
 [ ابيض ] وسلم الى الغاصب [ او لونه ] اي الثوب [ وغرم ما زاد الصبغ ] فيه لان الصبغ مال  
 متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله وصبغ على حاله وبيع الثوب ويقسم الثمن  
 بينهما على قدرهما كما في المحيط [ وان سود ] ذلك الثوب [ ضمنه ] اي ضمن المالك قيمته [ ابيض  
 لولونه ولا شئ ] عليه [ للغاصب ] وقالا ان المراد بالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم  
 وقيل ان كان الثوب ما زاد قيمته بالمراد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا  
 اختلاف زمان فاجاب على مادة بني أمية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور  
 ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاحتجته  
 هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وفيه [ وان باع ] الغاصب العبد المصوب  
 [ او اعتق ثم ضمن نفع البيع ] اي بيع الغاصب [ لا يعتق ] لان للمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع  
 لا يعتق وفيه إشارة الى ان تضمن يوم الغصب ويوم البيع مواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا  
 اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايها ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني  
 ويبطل وقيل ينفذ ايها لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [ وزوايل الغصب ]  
 وغاؤه [ متصلة ] كالصن والجمال [ او منفصلة ] كالولد واللبن والشم [ ولا يضمن ان

ملكته [ إذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحصن ترك العرط اعتقاداً على الامتناء ] الاحصن بالفتح [ بأن اهلك فذبح أو اكل أو باع وعلم ] أو المنع [ أي يمنع الغاصب إياها عن المالك ] بعد الطلب [ أي طلبه منه ] وحرر المسلم [ لا يضمن مسلم أو ذمي أن يهلكها بالغرب أو القاء الملح أو الخلل أو بغيره فيصير خلا فلو اهلك غمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بأنه أثم به وهذا إذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب أو البيع لم يأنم كأي الجرامر ] وخنزيره [ كذلك فلو اهلك مسلم أو ذمي خنزيره ذمي ضمن ] ومنافع الغصب لا تضمن [ أن يهلكها لحدوثها فيه يده فلو غصب عبداً خبازاً أو دابةً واستعمل إياها ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بأنه لو غصب منافعه بدون الإهلاك لا يضمن بالطريق الأول كما إذا غصب ذلك العبد إياها بلا استعمال ثم رد كأي الكرماني ويستثنى منه منافع غصب الرفق فإنها تضمن وعليه الفتوى كأي العمادي وسهي من ظن الاجارة غصباً واعترض على ما ذكره من الأصل اعتراها فعلياً بما في السراجية أنه لو سكن داراً معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى ] بخلاف [ غصب ] السكر [ بفتحهم ] نبي من ماء الرطب إذا اشتد [ والمصنف ] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبع من ماء العنب فإنه يضمن قيمتهما أن يهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بأنه لم يضمن أن يهلك الباقي ما ذهب قليله بالطبع منه وعن أبي حنيفة روح فيه رأيان كأي الهداية [ وللعرف ] أي معزف مسلم أو ذمي بالكسر ومكون العين للمهمة وفتح الزاء والغاء نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن كأي المغرب فمن الظن أنه آلة الله كالزمار وغيره والاحصن أن العزف بفتح العين والسكون واحد للمعارف آلات الله كالبربط والطنبور والصنج والعود والزمار والطنبل والدف ونحوها [ فيجب ] منه [ قيمة لا للهو ] أي قيمة للعزف من حيث أنه غصب منحوت منتفع به في الجملة لأنه من حيث أنه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما إذا فعل بلا أمر الإمام وإلا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للهو وأما فيما للمعزف فيضمن بلا خلاف كأي الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والطرنج ويفتح بقولهما لكثرة نساد الزمان كأي الحقايق والمحيط وغيرهما وفي الزاهدي أنه لم يضمن في قولهم يكسر دنان الخمر وخوابيه وعود المغني وفي الصغرى أن الاختلاف في الضمان دون الإلحاق لتلاف المعارف [ ومن حل قيد عبد ] ولوعاقلاً فذهب أو رباط سفينة ففرقت [ أو فتح قفس طائر ] أو باب اصطبل دابة فذهب [ لا يضمن ] عندهما خلافاً للمحمد روح ومنه لو طار أو ذهب على العر ومنه ولا فلا قال السرخسي لو كان العبد عاقلاً لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو أمر عبداً بالآفاق ضمن [ ومن معي ] ونم إلى سلطان ولو غير جائز فيضمن الصاعي مطلقاً وعليه الفتوى كأي الجواهر والمعدية يختص بالنسيئة كأي للفردات [ بغير حق ] فلو كان يورثه ولم يمكنه دفعه إلا بذلك لم يضمن للضرر إذا

اشتكى الى سلطان فاحد منه مالا كذا وكذا اذا كان يفتق ولا يمتنع بالأمر بالمعروف كما في المحيط [ اذ قال ] ولومادقا [ مع حاكم ] اي رجل مصاحب للسلطان [ يغم ] الناس جزائنا لا محالة فلو كان قد لا يغم جزائنا لم يضمن كما في المحيط [ انه ] اي فلانا [ رجل ] او جمع [ مالا فغرمه ] السلطان او الحاكم لا يضمن مندهما [ ويضمن ] عند عهد رح لانه غير مضطرب فيه وهو الدار كما في القاموس وعليه الفتوى لكثرة الغماد كما في الخلاصة وغيرها فلو مات السامي اخذه المظلم قدر الخمران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب مامل امامي اسل بلد بأمر سلطان ودفع الى امران فاحد منهم دراهم فالمظلم على كل من الثلاثة في الدنيا والاخرة وذكر الفقيه انه لو امر انسانا بأخذ مال الغير فالصمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل في الجواهر وقد تقرر ما في الختم على الصمان فهو الكافي **الله اعلم بالصواب \***

## \* [ كتاب الرهن ] \*

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء في الحال بخلاف الرهن [ هو ] اسم ما وضع وثيقة للدين كما في المفردات ومصدر رهنه الفيق وقد قالوا ارهنه اي جعله رهنا وارتهن منه اي اخذه كما في القاموس فالرهن المالك والمرتهن آخذ الرهن لكن في اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا [ حبس مال متقوم ] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او مقارا مدروعا او معلودا مكبلا او موزونا وفيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مفروض ولذا لو اعادة من الرهن او غيره باذنه او غصب منها الرهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما في الكرماني فيشكل ما بعده الا ان يعم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الفرح فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما في الكبير فليس عليه ذكر الاذن كاطن ويدخل فيه رهن ذمي خيرا عند ذمي [ تحقق ] اي بصيب حق مالي ولو مجهولا واحترازه من نحو القصاص والحد واليمين [ يمكن اخذه منه ] اي استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترازه من نحو ما يقصد كالجمد ومن نحو الامانة والمديروا والولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين [ كالدين ] اي مثل ما وجب في الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجنابة وفي الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كلفصوب وللقبوض على سوم المرأة وللقبوض يحكم البيع القاسد وبدل الخلع في يدها وللمهر في يده او غيرها كالبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما في الكرماني وميتي فمن اظن ان المناسب ترك الكاف وان كلامه في الفرح مائلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [ رهن عقد ] الرهن [ بالكتاب ] كرهنتك ماله من الدين اوخذ

هذا الشيخ رهنا به [وقبول] كارتهند سواء صدر من معلم او كافر او عبد او صبي او اصيل او وكيل  
 ها لقبول ركن كالانجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يتحدث من حلف انه لا يرهون  
 بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الانجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتعليم  
 ويحدث من حلف به بلا قبول كما في الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه  
 ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ويُلزم] الرهن [ان سلم] المرهون فالحقب شرط للزوم فللمرهن  
 ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في النخبة وفيه  
 اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به وفي الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون  
 [محررا] اسم مفعول من الحوز الجمع اي مجموعا غير متفرق كالثمر على الشجر كما في الزامدي  
 او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يغفل بقبضه كما في الاختيار او مقصوما فانه لم يصح مشاعا  
 كما في الكرمانى [محررا] غير مفعول بحق الغير كالارض والنخل المشغول بالزرع والثمر  
 [متميزا] غير مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر  
 بالشجر كما في الكرمانى ولا يضره الاستدراك على تعمير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها  
 جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال ليم  
 الائمة ان الحائط لو اشترك مع الرهن في العروة والسقف والجدار كما في الزامدي والى ان اتصاف  
 المرهون بهذه الصفات ليس بلامر عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاعدا  
 لا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون بالاطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفساد  
 عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرمانى [والتخلية] رفع الموانع والتمكين من القبض  
 [تعليم] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الهداية وغيره ومن ابى يوسف رح ان التعليم  
 لا يثبت في المنقول الا بالحد بالبواجم كما في الكرمانى [كما في البيع] الصحيح دون الفاسد فانه  
 واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [وهمن] المرتهن ولو رهن فاعدا موهوبا هانكا في يده  
 ولو لمع العقد وعند الكرخي المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالقبوض بالباطل والادل اصح كما في  
 النخبة [بائل من قيمته] اي قيمة المرهن عند القبض كما في الاختيار [ومن الدين] اي يدين  
 او قيمة اقل من قيمته از من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين اولاً والقيمة ثانياً  
 والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاكل كما في بعض النسخ وكذا ماى الكرمانى  
 ان الصحيح الاقل لان من تبعية والمعرفة لا يتناول التكررة الا تروق ان نحو افضل منهما اقتضى  
 ثلثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل سلم ان يكون بعضاً منهما لان المعرفة يتناول المعرفة  
 فانه قاعدة فقهية لم يفتسر عن النجاء وتمة الكلام في طلاق الرهن ولا يخفى انه مفعول بحكم  
 للماراة ولذا فرع فقال [فلو ملك] كل الرهن في يده [وهما] اي القيمة والدين [سواء]

اى متساويان فى المقدار [ سقط دينه ] رأساً للاستيفاء [ وان كانت قيمته ] اى الرهن [ أكثر ]  
 من الدين سقط فلم يرجع الى الرهن بشئ [ فالفصل امانة ] اى ما كان زائداً على الدين من الرهن  
 في يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه [ وفي ] قيمة له [ اقل ] من الدين [ سقط من دينه بقدره ] اى  
 ذلك الاقل [ ورجع المرتهن ] الى الراهن [ بالفصل ] من دينه وفيه اشعار بأنه لو هلك بعض الرهن  
 قسم الدين على الهالك والموجود فلرهن دارا قيمتها الف بالف فخررت في يده قسم الالف على قيمة  
 المبناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العروة بقى وتامه في العبادي [ وتحفظ ]  
 الرهن وجوبا على المرتهن [ كالوديعة ] فيحفظ بنفسه وبعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد  
 والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتهن يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [ وان تعدى ] المرتهن في  
 الرهن كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ ضمن ] كله بكل قيمته  
 [ كالنصب ] اى مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في الغصب  
 والمثل في اللثمي الا اذا انقطع بقيته يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن  
 بلا اذن له واما بالاذن فيكفر كما في المصبرات وغيره ولا يكفر كما في المنية ولو اراد استمرار  
 الاذن قال كلما نهي من الانتفاع كان ماذونا به في مدة الرهن كما في الخزانة [ ولا يصح ] من المرتهن  
 والمودع [ فيهما ] اى الرهن والوديعة [ رهن واجارة وامارة ] ولرهن عياله [ وايداع ] عند اجنبي  
 وهذا تصريح بما علم ضمنا فان الكل تعدى كما لا يخفى [ و ] لا يصح [ في المرجع ] بالفتح [ الاول ]  
 اى الرهن يصح فيه الاجارة والامارة وكذا الايداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامه في العبادي [ و ]  
 لا يصح [ في المعار الاولان ] اى الرهن والاجارة يصح الاخران وقد نظم الكل فقال \* شعسر \*  
 \* موجز ان يفتى دار دوس \* \* ما ريت دار دوس دوس \*  
 \* رهن ومودع بل ابن يار نيت \* \* بشواهد الترية ابن سني \*

[ ولا يطل الرهن ] عقدا [ لو فعل ] واحدا من العقود الاربعة لانه تعدى لا ينافيه عقد  
 الرهن [ لكن يضمن ] بالهلاك حينئذ [ كما مر ] اى مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بأنه لو عاد  
 الى الرفاق عاد رهنا وبراه من الضمان كما في العبادي [ وجعل الخاتم ] بفتح التاء وكسرهما [ في ]  
 الخنصر [ اليمنى ] واليسرى بكسر الصاد وفتح اليمينى [ تعدى ] واستعمل لا حفظ  
 وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان ممن يتحمل بجاتمين كما في  
 قاضيخان [ و ] جعله [ في اصبع الخروف ] ابهام او حبابة او وسطى او بنصر [ حفظ ] سواء كان  
 المحافظ رجلا او امرأة وقال مفايضا انه تعدى منها فهي ضامنة وتامه في العبادي ولا يخفى  
 انه لو قال وجعل الخاتم في غير الخنصر حفظ لكان مغنيا عن ما بقه [ واذا طلب ] للرتن  
 [ دينه ] في بلد العقد [ امر ] المرتهن [ باحضار رهنه ] ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقيمة الاتي

[ الا اذا وضع ] الرهن بالتفاهما [ عند عدل ] فيثبت لا يومره و قيمة اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومره كما في الذخيرة [ فيسلم كل دينه ] عند احضاره ليتعين الحق [ ثم ] يسلم [ ومنه ] و فيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتعليم بعض الرهن كما في الهداية [ وكذا ان طلب ] دينه [ في غير باب العقد ] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ ان لم يمكن للرهن مؤنة حمل ] اي ثقله ولا يخفى ان المنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف لمختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [ وعليه ] اي الرهن [ مؤن ] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [ حفظه ] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كجمرة الحافظ والبيت ومازى الغنم فلا يلزم شي من لوانته لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [ وعلى الراهن ] وان لم يكن في الرهن نضل [ مؤن ] تبقته اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كاطعام والشراب واللباس واجرة الطير والرامي والحلف وسقى البستان وكري الانهار وتلجج النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلح عليه العمر والخراج [ وجعل الاقب ] بالفم اي اجرة راد من القرار [ ومداواة الجرح ] اي معالجته و ثمن الدوا واجرة الطبيب و لداء الجنابة [ منقمة ] ذلك بالخصص [ على المضمون ] اي ما دخل في ضمان من الرهن [ والامانة ] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الفان باقى ثمنه رجل من محيرة السقر فاجعل عليهما نصفان وعلى هذا الدواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند الرهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتضى في الحالين كما في الكرماني واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الجزائفة و أعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتضى عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي ديناً على الراهن فمجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ و منه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضر او غايباً كما في الذخيرة لكن في قاضيهان انه لو كان حاضراً و ابي من الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتي \*

[ فصل \* لا يصح ] ويطل كما في المعطونات بعدة من ما في النكاح وغيرها

[ رهن مباح ] ولو لم يقسم ومن الشريك شيوا مقارناً كرهن نصف الدار شايها او طارياً كرهنتها ثم الفسخ في النصف مثلاً رهنها بطل لان هذا المبيع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالاتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرماني وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف روح ان الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا او لا يكون المقابل مدفوناً فلو قبض ماله لم يدخل في ضمانه ومن عند روح انه دخل في ضمانه ولو قبض مغزلاً لم يكن رهن الا بتجديده



العقد وإنما لم يصرح بالبطلان لأن بعضهم قالوا أنه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفزرا  
 ماد جازا والفاصل هه الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فإنه لو كان لرجل من رجلين دين على كل  
 من حدة فوهنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه وهنا جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يحل  
 كما في الذميرة [و] لا يصح رهن [تو ملو نخل دونه] أي النخل [و] لا رهن [زوع ارض او نخلها  
 درنها] أي الأرض وفيه اهارة إلى أنه لو رهن بأصولها جاز لأنه يدخل من الأرض في الرهن وذلك معلوم  
 معين وإلى أنه لو فصل أحدهما عن الآخر وسلم إليه مفصولا أو امر المرتهن بالفصل والقبض جاز وإلى  
 أنه لو رهن الأرض دون النخل جاز هذا رواية ولم يحجز في ظاهر الرواية وإلى أنه لو رهن ببناء الأرض  
 لم يحجز كما في الذميرة [و] لا يصح رهن [الحرو وفروعه] أي المذبرو وام البول والمكاتب [ولا]  
 يصح [بالامانات] أي بمقابلة إمانه منها كالوديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة  
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو ادع زيد عند عمرو وديعة وأخذ زيد من عمرو وهنا لم  
 يحجز وفيه إشعار بأنه لو أخذ برد العارية أو بدل الاجارة وهنا جاز كما في النظم [و] لا يصح  
 بيعين مضمونة بغيرهما من الثمن وبغيره مثل [المبيع في يد البائع] حتى لو اشترى عينا ولم  
 يقبض فاعل من البائع وهنا كان باطلا ولذا لم يضمن البائع بشيء بهلاك الرهن وقال شيخ  
 الاسلام أنه فاسد لأن المبيع والرهن مال والفاصل ملحق بالصحيح في الأحكام كما في الكرمانى  
 وذكر في المبسوط أنه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه أبو معيد  
 البرمدي وابن الليث وعليه الفتوى كما في الكبير وغيره [و] لا يصح وبطل بمقابلة [القصاص]  
 بالنقص أو ما دونها حتى لو كان لرجل من رجل دم صمد فوهن القاتل به وهنا لم يصح وكذا إذا جرح  
 رجل رجلا جرحا فيها قصاص فوهن الجراح به لأنه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه إشعار بأنه إذا  
 قتل رجل عبدا ثم صالح الربى على مال معلوم أو قتل رجل خطاه فقصى القاضي القاضي على عاقلته بالدية فاعل  
 الربى بالدية وهنا جاز وكذا إذا جرح جرحا لا يستطاع فيه القصاص فقصى القاضي للمجهروح  
 بالأرض فاعل به وهنا جاز كما في النظم [وصح بيعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك  
 [بالمثل] في المنلى [وبالقيمة] في القيمة كالمصوب وبدل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا  
 التفصيل ما في المبسوط وقال شيخ الاسلام إن الرهن بالأعيان باطل كما في الذميرة [و] صح  
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [مومودا بلن رهن] شيئا [ليقرضه] المرتهن [كدا]  
 أي عشرة دراهم وإنما قيل به لأنه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا في الأصح من الروايتين وعن أبي  
 يوسف رح عليه القيمة ومن عهد رح أنه لم يستحسن أقل من درهم وعن الشيخين أنه يقرضه ما شاء  
 كما في المنية لكن في الكبير أنه قول الطرنيين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام أو مكونها  
 اسم من الهلاك [في يد المرتهن عليه] أي المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دوام وهذا اذا كان المسمى معاويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضمان لها  
 كما في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعا للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف  
 لاننا لا نعلم ذلك و لو سلم لا نعلم انه مقيد به كما لا يخفى على راقف هذا الكتاب واعلم انه لو  
 سمى فقال المرتهن لا يكفيك فابعت الي رهنا حتى ابعت الكفاية فبعت فهلك الرهن كان عليه  
 الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم ومن  
 الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر ربح لانه احتبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى  
 والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة وللضامن هو المالية [و] صح مقابلة [المسلم فيه]  
 قبل الافتراق وبعده وعن زفر روح روايتان [فان هلك] رهن رأس المال وثمن الصرف  
 ومن الظن ان الصمير شامل لرهن للمسلم فيه فابتلى بها ابتلى فان ما بعده ككلامه في الفرح نادى  
 بأعلى صوت ملئ بطلانه [في المجلس] اى قبل الافتراق [فقد اخذ] للرهن به وفيه اشعار بان  
 قيمة الرهن متعارفة لرأس المال وثمن الصرف او اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال  
 [وان استرقا] اى المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اى اعطاء رأس المال وثمن الصرف [و]  
 قبل [هلك] للرهن [بطلا] اى السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن  
 لم يصر قابضا لحقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن للسلم فيه وهو انه معترف لحقه لانه يعلم  
 من حكم الرهن بخلاف حكم امر به [ويتم] الرهن ويلزم [قبض عدل] غير المرتهن وفيه  
 اشعار باشتراط كون العدل عاقلا بالغا لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] باتفاق المتعاقدين  
 في العقد [وضعه] اى الرهن [عنده] اى العدل [ولا اخذ] اى اخذ الرهن [لاحدهما]  
 اى الراهن والمرتهن [منه] اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه  
 في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضمان القيمة فليقتض القيمة الى عدل  
 آخر لانه حايث كما في الذخيرة [وهلكه] اى الرهن [معه] اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته  
 او ولده او خادمه او جيرة [هلك رهن] لانه كالرهن [فان وكل] الراهن [العدل او غيره] من نحو  
 للمرتهن [ببيعته] اى الرهن مطلقا وعند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا وعند  
 حلول اجله نهر من ترتيب الثمن كما في قاضيان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان  
 تأجيل دين الرهن لم يقدّم الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحبس كما في الملية  
 والى انه لو دىل غير عاقل قبله بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما واعلم ان العدل اذا  
 لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضين [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد  
 [الرهن] لم ينعزل [الركيل] لانه من توابع العقد [بالعزل] اى عزل الراهن ببقى بقاء العقد وفيه رمز  
 الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وإذا بلا خلاف وإلى أنه لو وكل بعد الرهن انعزل بالنعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الإسلام الصحيح أنه لم ينعزل كما في النعميرة لكن الصحيح أنه انعزل كما في قاضييهان [و] لم ينعزل هذا الركيل [موت أحد] من الراهن أو المرتين أو غيره وفيه إشعار بأنه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل متى ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الاهوت الركيل] فإنه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن أبي يوسف ر.ح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الأصل وفي التخصيص إشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في النعميرة [فإن حل الأجل والراهن أو وارثه] بعد موته [غائب] وأبي الركيل ان يبيعه [أحبر] بالاتفاق [الركيل على البيع] أي حبسه القاضي إماما حتى يباعه فإن أبى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرمانني وفيه رمز إلى أنه لو حضر الراهن لم يجبر الركيل إلا جبر هو فإن أبى باعه القاضي عندهم إذ لم يبع عنده وإلى أنه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الركيل كذلك ذكر الكرخي وروي عن أبي يوسف ر.ح والصحيح أنه يجبر كما في النعميرة [كوكيل] للمدعي عليه بالتعاس المدعي [بالخصومة] أي جواب الدعوى [غاب موكله وأماما] أي أبي الركيل بالخصومة فإنه يجبر الركيل على الخصومة لئلا يبطل حقه [وإذا باع] الرهن [العدل] الركيل بالبيع [فالممن رهن] وإن لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [فهناك] أي الثمن في يد العدل [فهناك] أي الرهن في يد المرتين فيمقط من الدين بقدر الثمن وفيه إشعار بأنه جاز ان يبيع الرهن بكل من التجدين وان كان الدين حنطة كما في النعميرة \*

[فصل \* وقف] متى اجازة المرتين وعن أبي يوسف ر.ح نفذ [بيع الراهن] بلا إذن المرتين [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببيع المرتين الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يطلعه ويعيده رهنًا ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن إيهما شاء وتماهي في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتنه] البيع [أرضي] الراهن [دينه] أي الراهن ومن الظن أنه للراهن أو المرتين ذاته الأقرب [نفذ] البيع فلا ضرورة إلى عقد جديد فيملك ملكا صحيحا وقبل ملكا فاسدا صحيحا الغضولي وعن أبي حنيفة ر.ح أنه يحتاج إلى عقد آخر كما في النعميرة وفي موضع من الميعوط ان يبيعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤثر الكل إلى الموقوف وتماهي في النهاية وفيه إشعار بأنه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فجاز ببيع الآخر كما في الزايعي [ومار ثمنه رهنًا] في ظاهر الرواية لأن للبطل حكم البطل وعن أبي يوسف ر.ح أنه لا يصير رهنًا إلا إذا شرط المرتين عند الاجازة مرة الثمن رهنًا والصحيح الأول كما في النعميرة [وان لم يجز] المرتين البيع [ونعم لا ينفعني] القول [الاصح] لأن حقه الجبس لا غير فيبقى موقوفًا وينفسخ في راية ابن صباه كعقد الفهولي حتى لو استفكك الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفاً [صبر المشتري الى فك الرهن] فيسلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليقيم] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجر ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفل ويطل الرهن واليه اشار فقال [وصح] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موعرا وموعرا [وتدبيره] وامتيلاده وهنه فان فعلها [اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه] غنيا فهي [اي فهو في صورة كون] دينه حال في الحال سواء كان حالا في الاصل او مرجلا ثم حل [حل] من الفاعل لها [الدين] ولو جبر لان اجله كل انقضى ولا يضمنه القيمة لانه يقع مقاسمة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [وفي] دينه [الموجل] وللتغنى لم يقل ومرجلا اقل منه [قيمه] اي الرهن لا تعدى في حق المرتهن حال كونهما [رهنا] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كاذن [الى محل اجله] دفعا للضرر بقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمجل بكسر الجاء فان مضارعه مكسور [وان فعلها فقيرا] اولى مما في بعض النسخ (معصرا) [ففي] صورة [العتق] اي الاتحاق [سعى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاتحاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي سعى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله مندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او مرجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن الى الراهن ببقية دينه ان فعل الى الصعابة كما في النخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل سعى فيه [ورجع] العبد الحامي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنيا] ان فعلها معصرا [في اختيه] اي العتق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك المدير والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالا او مرجلا لان كمبها مال المولى بخلاف العتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان مرجلا سعى المدير في جميع القيمة وحبسها رهنا مكانه [ولا رجوع] للمدير والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [واللافه] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اي اه [غنيا] ففي دينه حال اخذه و مرجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى قبل غنيا لاستحالة الصعابة عليه [راجنبني] لا راهن ولا مرتهن ولا عياله [اتلغه] اي الاجنبى [فمنه مرتنه] قيمة يوم اتلغه [وكان] الضمان [رهنا معه] اي للرتهن فلو كان الدين الفاكقيمة الرهن فتلغه اجنبى وقيمته خمسمائة ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من الدين خمسمائة كالها هلكت باقية [ورهن اعارة مرتنه] وامنه او اعارة [احدهما باذن صاحبه آخر] اجنبيا [سقط] من المرتهن [ضمانه] اي الرهن فلو هلك في يد المحتبر هلك بفقره جميع ولا يسقط جميع من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ ان يرد ] أي الرهن المعار من الاجنبي حال كونه [ رهنا ] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان يعلم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [ وان مات الراهن ] المستعير من المرتهن [ قبل رده ] أي الرهن المعار الى المرتهن [ فالمرتهن الحق ] بالرهن [ من ] ماير [ غرمائه ] أي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والداين المراد وانما خص الامارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الوديعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في النخبة [ ومرتحن اذن ] من قبل الراهن [ باستعمال رهنه ] ان ملك [ الرهن ] قبل عمله او بعده ضمن [ المرتهن ] كالرهن [ لبقاء يد الرهن ] و [ ان هلك [ حال عمله ] بلا تعدل [ لا ] ضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شيع من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن و بعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بأنه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في النخبة ولو اباح هكسي الدار المرتهن فرفع بسكناه خلل وخرّب بعضه لم يمسقط شيع من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منزل البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون رهنا كما في الجواهر [ ر صح استعارة شيع لرهن ] ذلك المبيع بدين له [ فان اطلق ] المعبر المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [ ارقيد ] بقيل [ يجري ] المطلق او القيد [ عليه ] أي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتحن او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ رها يكون اداه جنس اسهل من جنس آخر وهكذا في البواني [ فان خالف ] الراهن المستعير في قيد [ وهلك ] المعار [ ضمن ] هو [ القيمة ] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالقبض فعينئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعار و يترتب عليه احكام الرهن في رواية ابن صامعة لتأخر الملك عن الرهن فان علم او لا ثم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن و يترتب عليه في ظاهر الرواية ثبوت للكت بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا تروى انه لو قبض مال انسان واعطى بدلته يشبه بيع التعاطي وان تأخر التسليم من العقد بالقول كما في الكيف [ و ان وافق ] المستعير ما قيد به المعبر [ وهلك ] وصار ذا عيب [ فقدر دين اوطاه ] أي فقد ضمن المستعير مقدارا دين ادى هذا القدر [ منه ] أي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتحن بقية الدين [ ولا يمتنع المرتهن ] عن دفع الرهن المعار الى المعبر فانه يجبر على دفعه [ اذا قضى المعبر دينه ] أي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعبر له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضائه دينه فان للمرتحن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [ و ذلك رهنه ] وتخليص

ملكه من يده ومن الظن الحمل لمن عدم امتناع قبول فان ما يعلو من قضاء الدين ياتي منه الا اذا حمل على الجواز [ ورجع ] للمعير بما قضى الى المرتهن [ على الراهن ] المستعير لانه محلل غير متبرع كما هو للشهور لكن في قاضيهان انه لا يرجع اليه بقيمة المعارحتى لو كانت قيمته الفاً وربعه بالدين باذن المعير وقضاهما للمعير لم يرجع الا بالالف [ ولو ملك ] المعار [ مع الراهن ] اى في يده [ قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن ] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [ وجناية الراهن ] على الرهن اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [ مضمونة ] اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالأجنبي في الضمان [ وجناية المرتهن ] على الرهن [ تمسك من دينه بقلدها ] من الامقاط اى تمسك تلك الجناية بقلدها من دين له حال هو دراهم او دنائير فالإضافة للعهد فان كان الدين غير هاكلكيل لم يسقط شيئاً منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو امرّ عينه بسقط نصف دينه عنده كما في الخلاصة [ وجناية الرهن عليهما ] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمداً او خطأ او على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قبله خطأ او شبه صمد او عمداً والراهن صبي او مجنون [ وولى ما لهما ] كالعبد [ هل ] اى ساقط من درجة الاعتبار شرعاً اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وهكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير من الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان ومنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بغير الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنده هل لما مروا مندهما بغير هل لانه يغيد فائدة هي دفع الرهن اليه بطل الرهن ولو ابطال للمرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه إشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الأجنبي يقتضى لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال هبهما كالأجنبي وتماه في الزهدي [ ونهاه الرهن ] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والتمر وقوائم الخلاف [ رهن ] كالاصل بغير المتولدة كالصعب والهبة والصدة ليس بهن فحبس الاولى دون الثانية فللراهن ان ياكلها من المرتهن [ لكن ] النماء يخالف الاصل في انه ان ملك [ يهلك بلا ] سقوط [ شيى ] من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزؤه فقام مقام المبدل [ وان هلك الاصل وبقي ] النماء [ هو ] ولو حكماً كما اذا اكل الراهن او المرتهن از اجنبي من النماء بالاف فانه لم يسقط حصه ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكذا اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الاكل في شرح الطحاوي [ فك ] النماء [ بقسطه ] اى النماء وكيفيته انه [ يقسم الدين على قيمته ] اى النماء [ يوم الفك ] لا قبله [ و ] على [ قيمة الاصل يوم القبض ] لا بعده [ ويسقط حصه الاصل ] من الدين فاذا ولدت الجارية المهرونة بالف ولدا قيمة كل الف صار رهنها فلم

يخلف منه بلا رضا ولو ملك انكسرت الام بالف ولو ملكك افتك الولد بمحمومة كما لو نقص قيمتها ولو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسمية مثلا انكسرت الام بثلاثي الدين والولد بثلاثة ولو صار قيمة الولد الفين انكسرت بثلاثي الدين والام بثلاثة فرجع المرتهن الى الراهن بثلاثي الالف في هذه الصورة وطى هذا البواقي [وتبدل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء بجارية وقال خذها مكان العبد فرد للمرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا وان لم يقبضها فلزم ملك الثاني بعد رد الاول ملك امانة وقيل باعتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد مملوك كما في الهداية وهو المختار عند قاضيهما على ان امانة المبيع مقام هبة انما يكون اذا زال الاول من مكانه فبقى رهنا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل فسخا في ضمن امانة الثاني مقامه وتماه في الكرواني [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصيدة احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اي الرهن [يصح] قبل قضاء الدين لا بعد فكل الاصل والزيادة مجبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتها يوم القبض وان زادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا كان قيمة كل مائة فملك احدهما حقط خمسون منه [و] الزيادة [في الدين لا] تصح عند الطرفين وزفر خلافا له والاول استحساني فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول والغسل من العبد امانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم واما عنده فمقط جهته الدينان جميعا [ولو ملك الرهن] في يد المرتهن بلا تعدد كما اذا منع عن الراهن [بعد] الهبة او [الابراء] اي ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابراء فملك منه [ملك] الرهن [بلا شيع] من الضمان لانه امانة والقياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شيع وضمن المرتهن لو ملك الرهن في يده [بعد القبض] اي قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره تبرعا [او] ملك الرهن بعد [الصلح] اي صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على حين [او] بعد [الحوالة] اي حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه ضمن قياما واحتصاصا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا لو ابرأ رب الدين المدين بعد الاداء كان له ان يمتدده كما في الهداية وشروحا وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له [فيرد] للمرتحن في هذه الصورة [ما قبض] من الدين وبطل الصلح [وتبطل الحوالة] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق وان ان الصلح لا يبطل [وكذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبدا بما هو الف درهم بالف درهم ثم [تصادقا] اي توافقا الراهن والمرتحن [على ان لا دين] له عليه [ثم ملك] الرهن في يد المرتحن [هلك] حال كونه مضمونا [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتلك كرمه له بعد

التصادق فيها هذه الزاوية من المرتبة على ما قال بعض المتأخرين وقد نص محمد ربح في الجامع انه هلك امانة  
 واليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاصمعياني كما في الكفاية وقالوا  
 لا خلاف فيه كما في تاضيخان والاحسن ترك العاطف لدى الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك  
 الرهن فهو مضمون وفي تاضيخان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكثر حنطة فمات العبد ثم ظهر ان  
 الكرم يمكن على الراهن كان الكثر على المرتهن لان الكثر كان عليه في الظاهر وجود الدين  
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكثر لا بقيمة الرهن والرهن المظنون  
 مضمون عند صاحبين وعن ابي يوسف ربح انه لم يكن مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن  
 مما يراهي في باب حسن المختتم \*

### \* [ كتاب الكفاية ] \*

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للريثة هنا [ وهي ] لغة الضم او الضمان مصدر وكل كطلب  
 وضرب وعلم وكرم كما في الفاسوس ويعني الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فالمكفول به الدين  
 ثم يعنى بعن للمدينين وكلاهما المدينين في الكفاية بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاصمعياني  
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وبلازم للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في  
 المغرب وغيره وشريعة [ ضم ذمة ] اي نفس كفيل [ اي ذمة ] اخرى اصيل والذمة لغة العهد  
 وشرا محمل عهد جوي بينه وبين الله تعالى يرم لليثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب  
 والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته  
 اي على نفسه وتمامه في الاصول [ في المطالبة ] اي اشتراك كل من الكفيل والاميل في جواز طلب  
 المكفول له نعمها او دينها او مينا واجبة التسليم كلفصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على  
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الركيل مطالب بالنفس وهو على المولى لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان  
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبد كما في الجزالة والى انه فعل مشروع لكن  
 الكف صه اولى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة واصله ذامة وآخره هرومة فعليك بالسلامة كما في  
 الجزالة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالذم عقد وثيقة لطرف الوجوب [ لا ] انها في الكفاية بالدين  
 ضم ذمة الى اخرى [ في الدين ] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب  
 اليه بعض المتأخرين لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه  
 الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة [ وهو ] اي القول الاول [ الاصح ] اي من الثاني  
 كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرناه من الظن انه يجعل الدين دينين  
 وهو قلب الحقيقة لان معاه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والمنع الى



الاخرو والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تملك مال بدلا عن شيء كما في الكرماني وغيره [وهي  
 اما] متلبسة [بالنفس] اي نفس الاصيل فهي زمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدلي بحرف جار  
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس و بالمال  
 كما في المغرب [و تنعقد] هذه الكفالة [بكفلي] اي بنحو كفلت زيدا لعمر [بنفمه] اي  
 زيد وفيه اشعار بانها تنعقد وتصح بمجرد الانجاب و صحيح انها لا تصح بلا قبول الطالب في  
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما يأتي ويقال ان معناه يحصل العجب الكفالة [و] تنعقد  
 بكفل [جاء] اي بكفالاته بجسده وغيره مما [صح] اضافته الطلاق اليه [من جزء معين يعبر به من جميع  
 البدن كاليدن والروح والرأس والوجه والرقبة او من جزء شائع كالمخمس والربع والبعض والجزء  
 وما ذكرنا من تأويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بينفمه على تصحيح  
 كاظن [وكذا] تنعقد [بضمته] لانه تصريح بموجبه كما في الهداية وفيه اشكال لان الفعلان مرادف  
 للكفالة كما في المغرب والصاحح والقاموس وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قال (يزير قم) فهو كقيل  
 في العمادي والى انه لو قال انا هامن لك حتى تجتمعا لم يكن كفيلا كما روى ابو حفص لكنه كفيل  
 في رواية ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله هولزم [علي] اي احضاره بقربة على [او] موصم  
 [الي] بقربة التي الدال على الفهم المعتبر في الكفالة [او انا به] اي بالاصيل [زعيم او قبيل]  
 اي كفيل من زعم زعامة او قيل قبالة كما في القاموس فلو قال (قبول كرم) صار كفيلا وقيل لا  
 وقيل ان اراد الكفالة والا فعمل كما في العمادي ويروى الاول ما في الناج القبول (يزير قم)  
 وفيه رمز الى انه لو قال (كان آشائ سنة) او (آشنا است) لم يصير كفيلا لكنه صار كفيلا  
 في العرف وبه يفتي كما في المفصلات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون  
 كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وهذا حيلة لمن يلتزم منه الكفالة ولا يروى ان يصير  
 كفيلا وتامه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] اي لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على  
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [اقتصاص] في النفس او الاطراف  
 لانه ينأى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي من المجلس فان احضر بينة والا  
 على سبيله كما في الكرماني وغيره واجبر عليها مندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة  
 ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل ليرتجع بها فيهما صح وهي غير صحيحة في الخالصة لله تعالى  
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا  
 قصاص كما في المحيط والى ان المذنبين بالدين للرجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى  
 وخلاف في ظاهر الرواية وعن عن الائمة ان المصلحة في الاول ليجر الناس كما في الجزاة وغيره  
 ومن الترخيماني في الكبير ان كان المذنب معروفا بالتسويق اجبر عايتها كما في الفتنة والطلاق معروفا

بأنه يجبر عليها بمجرد الدعوى وان كان للدين عليه معروفا كما في الصغرى ومن برهان الآية الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في النية ثم أشار الى الحكم فقال [ و يلزمه ] اي الكفيل بالنفس [ احضار المكفول به ] اي الاصيل الذي عرف مكانه [ مطلقا ] اي في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [ او في وقت عين ] احضاره فيه ان كانت موقفة [ ان طلب ] احضاره [ ال مكفول له ] اي الدائن [ ان لم يحضر ] الكفيل الاصيل [ حبسه ] اي الكفيل [ الحاكم ] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اعادة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزاء للماطلة وقيل لا يحبس اول اذا ثبت الكفالة بالقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان غاب وصرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضيان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يجضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون عاجب ولا يدرون مكانه وانما طلى ذلك بيته اذ رفع عنه مطالبة الدائن كما في النية [ ويبرأ ] الكفيل بالنفس [ مهرت من كفيل به ] من المديون لانه صقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواحد به وارثه باحضار المكفول به كما في الصلابة وغيره [ و ] يبرأ [ بتسليمه ] اي الكفيل ولو حكما كحصول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [ حيث يمكنه مخاصمته ] اي في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في بركة فيها قاضي بري منها ومن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه أكثر قصاته ظلمة كما في النية فعلى هذا قلنا يبرأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولان يعلم بعد الطلب كما قال المرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في السيطر الى انه لم يبرأ بتعليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في قاضيان [ وبتسليمه ] اي المكفول به [ نفسه ] الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلو لم يعلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [ منا ] اي حيث يمكنه مخاصمته [ وان شرط ] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [ تسليمه عند القاضي ] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لفماد اكثر الناس و به يفتي كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتعلم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل الكفول منه لم يبرأ الكفيل من الكفالة كالمو اخذ من الكفيل كفيلة آخر كما في النظم [ وان مات ] المكفول له فلو صير او وارثه مطالبته [ اي الكفيل ] به [ اي المكفول به ] لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصي فلو سلم آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصي

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالوارث كما في الرواية لكان أحسن لا يمكن الاستدلال بالتقديم [وان كفل] رجل [بنفعه] أي المديون مال كذا [على أنه] أي الكفيل [إن لم يواف] أي لم يأت الكفيل المكفول له [به] أي المكفول عنه فالرواية على المصنف إلى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فقهاء الإسلام وقاضيان في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم واحتمل وجهها آخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل أو ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء أقر الكفيل أنها دين أو لا ومائة صوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الأربع صح الكفالة عند الشيخين خلافا لمحمد وح وتماه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس إن الثانية لا تصح لأنها مسبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار ينافي به إلا أنه ترك القياس بالتعامل [فإن لم يعلم] الكفيل نفس المكفول به إلى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] ولم يبرأ من كفالته بالنفس سواء أدى المال أو لا لأنها وقعت مطلقه غير مقيدة بأداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن أنه يبرأ بالأداء [وان مات المكفول صه] في هذه الصورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فالحق من تركته لتحقق الشرط وإنما ذكر هذه الشرطية ردًا لما تزعم أنه لم يضمن لأن الكفالة تبطل بجهالة ما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بأنه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فإن أخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [أما] كفالة [بالمال] أي بنفس المال أو بفعل يتعلق به كاحضار الامانات وقهره وأما منع المخلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بأنه يكفل المسلم من الدمي بالخمر للذمي وهذا إذا كان الخمر عند المطلوب والام لم يصح كما في العمادي فدعم الكفالة بالمال كفالة مرسلة أي حالة نحو كفلت ما له من فلان أو مضافة نحو كفلت ما بايعت احدا منهم [وإن جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز إلى أنها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسلة أو مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة وإلى أن جهالتها غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل أيضا الكل في النهاية [إذا صح دينه] أي لم يقطع من المتأدين إلا بالأداء أو الإبراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج منه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط بالبيع وكذا بدل الكتابة فإن سقط بالتعجيل كما في المشاهير لكن في النظم أنها تصح ببطل الكتابة وبشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما يأتي فالحسن أن يزداد بالموث والطرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للمابق ولا يلزم منه أن الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية إن الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بأن الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نحو كفلت ما] وجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بأنه لو قال ما أقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان يسمي فهو كقبل وذا في تركته كما في قاضيان [أو] كفلت

[ بما يدركك ] اي بالحقق [ في هذا البيع ] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع  
 كما في الاربكي او ضمان المبيع ان لحقه آفة كافي الكرمانى المكفول به مجهول لاحتمال استحقاق  
 الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح افسح من المكفول [ او ] يصح وان  
 [ علق الكفالة ] بالمال [ بشرط ملائمة ] اي موكل لموجبها بإمكان استيفاء المكفول به او تعدوه  
 از وجوبه [ نحو ] ان جاء المكفول عنه او غاب للمكفول به او [ ما بايعت ] انت [ فلانا ] اي ان  
 بعث شيئاً من فلان نمأ شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما  
 لو قال اذا بايعت شيئاً فانه ملق مرة كافي الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية  
 المكفول عنه في المصادف فان فلانا علم للاناسي كما تقرر [ او ما ذاب ] اي ثبت او وجب من الدرك  
 [ لك عليه ] اي فلان [ او ما غصبك ] فلان [ فعلي ] واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى  
 ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسلة يكون مضافة كما في قاضيهان والتقدير فتحليم ما وجب عليه  
 او تعليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بأن الشرط لو لم يكن ملائماً يصح الكفالة  
 واليه اشارة بقوله [ وان علق ] الكفالة [ بمجرد الشرط ] اي بالشرط المجرد من الملازمة [ فلا ] يصح  
 الشوط ويطل ويصح الكفالة كافي الكافي وغيره فلا تمام فيه كاطن ويمكن ان يقال ان المعنى لا تصح  
 تلك الكفالة كافي النسخة والمضمرات [ كان صبت الرمي ] فتصليح لمال او النفس علي واجب كما مر  
 فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كاطن [ وان كفل مالك عليه ] من مال مجهول [ ضمن  
 ماأماست به ] من قدره [ يئنه ] وان لم تقم [ يئنه ] فالقول للكفيل [ فيما يعترف به مع الحلف  
 على العلم كافي قاضيهان وغيره ] وانما يحلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف  
 وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كاطن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة  
 [ وصلى الاصيل في ] الغدر [ الزائد ملق ] حق [ نفسه ] اذا اخبر به فانه انشاء معنى [ فقط ]  
 فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال  
 الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الاالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك  
 فيلزمه الالفان ملق ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في  
 الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [ واذا طالب الدائن ] المكفول له [ احدهما ] اي  
 الاصيل والكفيل [ فله ] اي الدائن [ مطالبة الاخر ] لان له مطالبة الكل بخلاف تسمين احد  
 الغاصبين اذا التزمين تملك [ وتصح ] الكفالة بالنفس والمال [ بامر الاصيل ] بالكفالة  
 [ وبلا امره ] مراد كان بخطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او جماله او فلان فقال  
 كفلت [ فان امر ] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال مراد كانت صحبة او فائدة كافي العمادي  
 [ رجع ] الكفيل [ عليه ] اي الاصيل كما كفل جواد! كان لو رجعاً فلو كفل بجواد وقبل الطالب

منه الزيف فانه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادعى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بحضرتهما بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كما في فاضيلان و التبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي محجود جمال بامره واداه فانه لا يرجع عليه وهكذا اذا كفل الاجنبي من مبد فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع للون عليه ابدا كما في المحيط وغيره [ بعد ادائه ] اى الكفيل لا قبله واما حص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في للنية [ وان لزوم ] اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اى دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة فى الاصل شدة للطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [ لازم ] الكفيل [ اصيله ] حتى يخلصه اى دار معه طين نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كاطن وفيه اشعار بانه لو كان الكفيل امرأة يلازمها والاصح انه استاجر امرأة ليلزمها كما في السلم [ وان حبس ] الكفيل [ حبسه ] اى الاصيل الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين او الجددين فانه ان حبس لم يحبسهم به بفقر قضاء الخلاصة [ و ابرأؤه ] اى ابراه الطالب الاصيل [ و تاجيله بحري ] ذلك الابراه والتاجيل بالنسبة [ الى الكفيل ] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداه صرف اليه والى ان تحليفه لا يحري اذا الحلف لا يفيد الابراه الحالف كما في للنية والى ان تحليفه صرف اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزهدي [ لاعكسه ] اى ابراه الكفيل وتاجيله لا يحري الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعا للاصل والكلام مغروران ابراه الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراه الاصيل من دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وتسلمه فى المحيط [ وان صالح ] الطالب [ الكفيل من الف ] من الدراهم [ من مائة ] منها [ رجع ] الكفيل بعد الاداء عليه [ بها ] اى مائة لا بالف وفيه اشعار بانه برئى كل منهما بالصلح وبأن الطالب يطلب الاصل بتعممية لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه من مائة فالحكم كذلك كما فى المحيط [ و ] ان صالحه من الالف [ من جنس آخر ] من مكبل او موزون او غيره [ فبالالف ] رجع الى الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [ و ] ان صالحه [ عن موجب الكفالة ] من مطالبته [ لا يبرأ الاصيل ] لانه لم يبرأ الا الكفيل [ ولا يصح ] و يبطل كما في الطلبة [ تعليق البراة عنها ] اى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [ بشرط ] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت او انا برئى من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق واما لم يصح لان في الابراه تمليكا بمنايه التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفل بنفس رجل طين انه متى راح الطالب بنفسه فانا برئى منها كن جايزا [ كصاير البراآت ] اى مثل تعليق باقى البراآت مما يتعلق

به فبطل لو قال ان جاء زيد فلما برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا  
وذكر في العمادي ان التعليق بشرط كان صحيحا اذا اعطي مديون لعيال دائن كذا من دينه  
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك عنه [ ولا ] يصح [ الكفالة ] بها لا يمكن استيفاءه من  
الكفيل كما اذا قفل رجل من جاني الطالب [ بالحدود ] او بنفس حد القذف والمردة والزنا والعرب  
[ والقصاص ] فان النيابة لا تجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما من ان الكفالة بالنفس  
والمال [ و ] لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة من البائع للمشتري [ بالمبيع ] او جاليد  
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا  
شئ على الاصيل مما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقد  
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرواني [ بخلاف الثمن ] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك  
كما لا يخفى [ و ] لا [ بالرهون ] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم تجب على المرهن شئ لكن  
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون ويبطل بالهلاك للقدرة قبل  
الهلاك والعجز بعده [ والامانات ] سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة  
التسليم كالبراقعي لكن في التحفة انها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهون وبغيرها [ كالوديعة ] والعارية  
والمستأجر ومال المضاربة والفرقة [ فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على  
الاصيل ] وبالحمل على دابة مستأجرة معينة [ بان استأجر زيد من عمرو دابة معينة لحمل كذا  
فكفل بكر من زيد لعمرو بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم يثبت له  
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه  
صح الكفالة بتسليم دابة مستأجرة معينة لتصور التسليم من غير تصرف في ماله باعلام مكانها وبانه  
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [ وبخلافه عند كذا ] او مستأجر معين  
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للقدرة عليه كما مر [ و ] لا [ عن ميت مفلس ] اي اذا  
مات الرجل مفلحا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين مفلح لان الدين هو  
الفعل حقيقة وهو قد سقط منه في الدنيا بالموت وصحته تقتضي قيام الدين في الدنيا وهذا عند  
واما عندهما فيصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من  
افلس اذا صار ذا غلس بعد ان كان ذا درهم او دينار ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [ و ]  
لا تصح عند الطرفين [ بلا قبول الطالب ] للكفالة [ في المجلس ] اي مجلس مقدما سواء كفل  
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف وح فيصح موقفا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على  
اختلاف المأخوذ واثره فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يخل الكفيل به عنه وفيه اشارة الى انه  
لو وجد الايجاب او القبول من الطالب لو ادعى اجنبي كفلت بفلان من فلان فبلغ الطالب نقبل

لم يصح عندهما كافي المحيط والى انه لو كفل والكفول عنه غائب وإجاز الطالب صح الكفالة كافي  
 قاضيخان [ الا اذا كفل ] الوارث [ من مورثه في مرضه ] مرض الموت [ مع غيبة غرمائه ] فانه يصح  
 الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية للكفول به  
 وله كافي النهاية والى ان المريض لو لم يأمور الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي يوسف رح وفي  
 رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كافي قاضيخان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال  
 وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انها يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح  
 اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجته الى ابوابه ذمته وفي الزايدى كفالة الوارث عن المريض بأسره  
 بغيبة الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو أمر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح  
 ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كافي النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمحدد الايضاح لانه  
 يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [ و ] لا [ مال الكتاب ] لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذا  
 بلل المعاينة عنده [ والعهد ] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك  
 القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد وحقوله لانها ثمراته وغيرها فان اشترط شيئا فضمن له  
 وجعل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بخلاف في ظاهر الرواية ومنهما انه  
 ضمان الدرك كافي غاية البيان [ والخلص ] ام بالامتصاص عند الامتناع وعندهما هو ضمان  
 الدرك وهو ضمان الثمن عند الامتناع وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا  
 بخلاف كافي الغاية وغيرها [ ولا ] يصح عند بيع مال المضاربة [ ضمان المضارب الثمن ] من  
 المشتري [ لرب المال ] طرف الضمان [ و ] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ ضمان الوكيل بالبيع ]  
 الثمن [ لمؤكله ] لان للمال امانة في يد المضارب والوكيل كافي الهداية فقد استدرك هاتان  
 بحكم الامانات [ و ] ضمان [ احد البايعين ] الفريقين حصص صاحبه من ثمن عند مشترك  
 بينهما بأما [ بصفقة ] واحدة فلو باعاه بصفتين بأن مسمى كل لنفسه ثمناً ثم ضمن احدهما  
 الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل من الاخر والاشملى الاخر ضمان احد الفريقين في  
 دين مشترك لاخر كافي العبادي والاحسن تفصيل الفاضل ثم الباطل فان العاقد منها الكفالة  
 بمال الكتابة وضمن الدين للمشارك والمضارب والوكيل وبطل ما موها من ما يشعر به كلام  
 المحيط والفصيلين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [ و ] ضمان الخراج  
 موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة للقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيره وقيل  
 اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الدية  
 وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كافي النهاية وغيره [ و ]  
 ضمان [ النوائب ] جمع النايبة هي السادثة وشرعا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحتهم كاهل

حفظ الطريق ونصب الدروب و أبواب السكك و كرم الانهار و اصلاح الريش فانها دين واجب  
يحبس به طاعة للإمام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو بغير حق ولكن يعلم ولا ينبغي  
به ليل يتجاهروا في الزيادة و لان أكثر النوايب في زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه  
فهو خير له كذا في النية و قيل لا يصح الضمان بما يأخذ الظلمة في زماننا ظلما و قيل يصح  
و عليه الفتوى كما في النهاية و ذكر الكرماني انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن في بيت المال  
ما يكفيهم و تعاونوا على البرّ و الثقوى [ و ] ضمان [ القصة ] أي ضمان احد بتقويم قيمتي  
بين الكريكون عند طلب احدهما و ان امتنع الآخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان  
ما كان من الديوان راتباً في كل وقت فناية و غير راتب فقصمة و ما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد  
استدرك قوله [ و ان كانت ] تلك النوايب و القصمة [ بغير حق و مال ] خبره حال [ لا يجب ]  
اداءة [ لمن قبل حتى ] يعق [ كمال القربى ] مستحور باستهلاكه و كذبه البرك او باعه انما او اقرضه  
او امهر امرأة نكحت بغير اذنه و كفيل احد به [ حال لمن ] من كفيل به [ أي المال ] بطلاً [ غير  
مقيم بوصف التعجيل و التأجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه غيباء أي انه لو استهلكه حين مجابنة  
او اذن فاقتر بدين فهو عليه في الحال و أي انه لو كفيل موجلاً فليس الحال [ و بطل دعوى ] مبيع  
من [ فاسد الدرك ] فمن باع داراً و كفيل عنه بالدرك و قبل الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى  
الكفيل انها ملك له او لو كفيله بطل دعواه لانه يناهى احكام البيع [ و ] بطل دعوى مبيع من  
[ شاهد كتب ] باس او بغير امر [ شهد بذلك ] او شهد بما فيه او شهد عليه [ لمن مك ] أي  
قبالة للبيع طرف كتب [ كتب فيه ] أي في ذلك المك [ باع ] فلان [ ملكه ] أي بيعاً مخيباً  
او نافذاً او لازماً او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك القهادة اقرار بأنه باع ما هو ملكه لان  
ذلك فيما كتب اشارة إلى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز إلى انه لو قال احد اكتب شهادتي فيه  
فكتب للمأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره و قد اقر انه باع ملكه [ بخلاف ]  
دعوى [ شاهد كتب ] فيه [ شهد لمن اقرار العاقلين ] بان كتب قد اقر بالبيع ههنا او جرى  
البيع ههنا ههنا او شهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس  
فيه اقرار بالمعينة ولا يخفى ما في هذه المثلة ههنا عند ذوى الابواب من رعاية الطاعة في ختم  
الكتاب والله اعلم \*

## كتاب الحوالة

اورد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يعمل العين بخلاف الكفالة [ هي ] لغة دالة على الانتقال  
فانها اسم من احلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتمل زيد به عليه فانما سميل و زيد محال و



محتال والاحمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لعني قولهم المحتال له للمحتال  
فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغوي لان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في  
الفقه فانه محل النزاع فكيف يحتدل به وشرعية [ اثبات دين لمن آخر ] ولو حكما في ضمن  
مقدولا ومجيب تمامه وما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدوام البودعية كما ظن فان بالحوالة  
صار المحتال عليه مجبورا على الاداء واحتزبه عن الكفالة بالنفس رهيبا فان الدين وصف  
شرعي قابل للقتل العرشي بخلاف الاميان فانها محسوسة غير قابلة للانتقال الجسمي لغير ابي المحال  
على آخر ابي من محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه الحوالة على المدينين ويمكن فيه  
اثبات الثمن للبائع على المشتري والعرض للمقرض على المحتقرض ونحوهما لان في الاول  
اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتزبه عن الكفالة على القدين  
الراجح والمرجوح [ مع عدم ] بقوله [ الدين ] ولو حكما [ على المحيل ] او الاصيل [ بعده ]  
او بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض الشافعية ان الدين باق في ذمة المحيل  
فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والادل قول ابي يوسف رح وهو الصحيح  
فلو احال الواهب المبرهن الدين على غيره لم يصح استرداد الوهب منه ولو ابرأ المحال الدين من  
المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة او الدين  
كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبرق المحيل عند العلماء  
الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مفعولا بحق المحل ولم يصح ملكا له على الصحيح واعلم  
ان هذا تعريف رمعي وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الجحد هو العقد المخصوص  
فليس فيه دور لانه توقف المبيع على ما يتوقف عليه ذلك المبيع بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك  
المبيع كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الحثية [ فهي ]  
او الحوالة [ بشرط عدم براءته ] ابي المحيل [ كفالة وهذه ] او الكفالة [ بشرط براءة الاصيل  
حوالة ] او كل واحدة من الحوالة والكفالة تستعار للاخر عند تحقق موجه فلو قال احلت بشرط  
عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبارة للمعاني [ ونصح ]  
الحوالة [ بلا ] ثبوت [ دين للمحتال على المحيل ] بان يعتبر الحوالة للوكالة لاشتمال كل على  
الانتقال كما في الكرماني [ و ] نص [ به ] او بلدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا  
نصح كما اذا قال احلت جميع ما يندرب لك علي فلان كما في النية [ برضاها ] او نصح برضا المحيل  
والمحتال وفي الزيادات انها نصح بلا رضا المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقم الدليل الا عليه  
كما في الكرماني فلو قال لطلب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب  
صححت وبرئي الاصيل [ و رضا المحتال عليه ] سواء كان عليه دين او لا وقيل لا يشترط رضا

كافي الزامه في شروط الظهيرية انه لا يفتقر لاجتماعه فيه رمز الى انه لا يفتقر حضور  
 المحتال كما قال ابو يوسف رح لكنها بلطلة عند الطرفين بلا حضورهما كافي النظم والى انه لا يفتقر  
 حضور المحيل والمحتال عليه كافي النهاية والى ان الحوالة في الموعود ليست بعقد وهو عقد  
 صورته ان يقول المدينون للدائن احلف بما لك من الدين من زيد وقال الدائن قبلت كافي  
 المستصفي [فيبر] المحتال من الدين الذي احواله للمحتال على المحتال عليه والتعريف وان حامل مؤننه  
 لكنه ذكر لتوطية قوله [الا ان يتوحي] حقه كي علم اي يهلك الدين المحتال به [محتال عليه] اي  
 بسبب موته حال كونه [مغفلاً] اي لم يترك عبثاً ولا ديناً ولا كفيلًا [او حلفه] اي يحلف المحتال  
 عليه [منكر الحوالة] موثقة بقوله [لا بينة] للمحيل والمحتال كافي قاضيان وشرح الطحاوي  
 فالاحتفاء بالمحتال ظن [عليها] اي من تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين ماد  
 الى المحيل وانه لا يحد [وقالا] اي الصاحبان ان التوحي يكون بما هو عنده من الامرين  
 المذكورين [وبان فله] اي بتفليس [القاضي] المحتال عليه وقضائه باطلاه حين ظاهر عليه  
 حاله حال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعمرته لم يرجع المحتال  
 على المحيل بالدين لكنه لو ما طله فجاء المحتال الى المحيل وقال (آ ن ز د غ د ك ر ب س ن ي د ه )  
 فقال المحيل (مهل است من كرم ا د س ن ي ن ا ن م ك ر ت ) رجع المحتال بالدين على المحيل لانه بطل  
 به الحوالة كافي الجواهر والاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة  
 المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحتال عليه او لم يكن له عليه من دين او من والمقيدة  
 ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو عصباً فاشار الى الاخرى فقال [وتصح] حوالة شيع من دين  
 او من [بلا شيع] او بلا ذكر شيع يجب للمحيل [على المحتال عليه] فان اداه فعلى الاخر يرجع  
 بما اداه على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني يرثي المحيل والمحتال عليه كافي قاضيان  
 لكن لو احوال مائة من من الحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيع ولا للمحتال على  
 المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيع عليه كافي النية ثم اشار الى الثانية  
 فابتدأ باليمين فقال [و] تصح [بدرهم الوديعة] اي جمال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها  
 [ويبر] المدوع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [بهلاكها] اي تلك الدراهم [وكنه] بالدراهم  
 [المقصودة] اي بما يكون مضموناً على المحتال عليه [ولم يبر] الغاصب المحتال عليه [بهلاكها]  
 لانها فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [و] تصح [بدين] للمحيل [عليه] اي على  
 المحتال ويبر به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال في المقيدة [فلا يطالبه] احد اي  
 لا يطالب المحتال عليه بشيء من الوديعة والمقصودة والدين [الا المحتال] فلا يطالبه المحيل  
 [وفي] الحوالة [المطلقة للمحيل الطلب ايها] فالمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة

[ ولا تبطل ] الجحالة ولو معقدة [ بأخذ ما ] كان [ عليه ] أى الاحتال عليه من الدين  
والمقصودة [ أو ] ما [ عند ] من الوديعة فللمحيل ان يأخذ الدين أو العين من الاحتال عليه  
فى المطلق لانه لم يتعلق به حق الاحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذ  
منه لانه صار مغفولاً بالجحالة فلودفع اليه ضمن [ ويكره المفتحة ] وهى [ لغة ] وشريعة بضم  
الهمزة وحكون الفاء فتح التاء اسم من المفتحة يفتح الميم [ اقراض ] مالا ليأخذه صديقه وقيل  
نفسه فى بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تمتته فقال [ لسقوط  
خطر الطريق ] أى اشرافه على الهلاك فى الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انها  
يكره اذا ذكرت والا فلا بأس به كفى النهاية وانما ذكرى الجحالة لانه احوال الخطر المتوقع على  
المستقرض ولا ينفى ما فى سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام \*

## [ كتاب الوكالة ]

وانما عقبه بالجحالة لانه وان احتمل كل على تفويض امر لى الوكالة بلا نفع [ وهى ] لغة بالفتح  
ويكره اسم من التركيل كفى الصحاح وغيره وبالكسر ويقع مصدر يكل فهو وكيل فعيل  
بمعنى مشعول لانه موكول اليه الامر أى مفوض اليه وتولهم الوكالة الحفظ والوكيل الحفظ مجاز  
بعلاقة السببية كفى المغرب ويطلق الركيل على الجمع والمؤنت كفى القاموس وشريعة [ تفويض  
التصرف الى غيره ] أى اقامة احد غيره مقامه فى فعل شرعى معلوم موث لحكم شرعى كالنكاح والطلاق  
المورثين للحل والحرمة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زياده امر شرعى كاطن ونخرج عنه ما اذا قال  
انى وكيلي فى كل شئ فانه لم يصربه وكيلاً لجهالة التصرف وفى الاحتجاج يصير وكيل بالحق فينسب  
ان يزايد السفط كفى التحفة وكذا يخرج منه الایضاء فانه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القابضة  
به المتبادرة ويدخل فيه تركيل معلم ذمياً ببيع مال غير متقوم غاياتي وفيه اشعار بان القبول لم  
يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل المحاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحساناً لانه دليل  
القبول كفى المبروط وفيه إيحاء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه يفسر كلام الهادى [ وشرطه ]  
أى شرط نفس ذلك الوكالة [ ان يملكه الموكل ] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا  
فالتوكيل باطل فلا يهلك انه خلاف مادته فى اختيار رآته دون رآتهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر  
والخنزير وشراءهما وقد صح عنده خلافا لهما تركيله لذمى فيصدق بالثمن ويتخلل ويتسبب لانه  
قادر عليه وان امتنع بعارض النهي كفى المفسرات [ و ] ان [ يعقله ] أى يدرك [ الركيل ] ذلك التصرف  
بل يعلم ان البيع مثلاً مآلب للملك والغرض جالب له وان هذا الغبن فاهش وذاك يمهز كفى  
الكرماني فتركيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاصد فلو كبر واذق لا يجدد العقد كفى المحيط

وغيره [ و ] شرط حكمه ان [ يقصد ] اى التصرف بان لا يهزل فيه والا فلا يقع من الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله ويقصده وان لم يرجع المصلحة من المفصلة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط علاناً للمحمد رح فلو وكل ببيع مبدع وطلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كائى المحيط وغيره [ فيصح توكيل الحر البالغ ] العادل بقرينة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [ او ] البالغ [ الماذون ] من جهة الولي والمولى العادل [ مسلمة ] اى مثل الحر والماذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ ماذنين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الطان انها تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة [ و ] صح توكيل الحر البالغ والماذون [ صبياً عاقلاً ومبداً ] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [ مسجونين ] من التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلثة [ ويرجع الحقوق ] اى حقوق العقد الواقع من هذا الصبي والعبد [ الى موكلهما ] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى الوكيل الماذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او مؤجلاً كائى المحيط وغيره [ بكل ما ] مضافة اولي من الوصوله والظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عاقل [ يعقله ] اى يحصله الانسان [ بنفسه ] اى محتجداً بنفسه او بولاية نفعه من الغير كالبيع والهبة والصدقة والرديعة وغيرها ولا يمكن بتوكيل المسلم او الناصي فيها او معلماً ببيع الخمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كاطن فان الكفالة كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الاتي والرابع مختلف فيه كما سيحى [ و ] صح التوكيل ولم يرض الخصم [ بالخصومة ] اى الجواب الصحيح او الدعوى الصحيح كائى المحتضى والجواب انكاراً كان او انكاراً كائى التلويح وقال بعض المأين انه لم يصح بلا رضا والصحيح ان الخلاف فى اللزوم كائى الظهيرية فعنده لا يلزم ومنهما يلزم وهو المختار فلا يرتد الوكالة برضا الخصم كائى النهاية وغيره واثنى بعض الفقهاء باللزوم عند تعنت المص علىه وبعده عند اصرار المص على وهو المختار عند الامام العرجسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيماً صحيحاً والا فقد لزوم بالاجماع كائى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كائى النهاية فلو سكنت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدولاً مستخلفاً وشامدين على الخلف او النكول وتماهى في خزانة المقتنين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً في هذه الصورة بالانكار والاقرار جميعاً وله ان يمتتنى الاقرار عند عهد خلافاً لابي يوسف رح كائى الظهيرية [ في كل حق ] للرجل او للمرأة ولو رغبياً على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [ و ] صح [ بايغائه ] اى اداه كل حق [ و ] استيفائه [ اى قبضه ] الا في حد [ مصدر اى امتيقاه في حد من الحدود ] وقصاص بغيرية موكله [ من المجلس ] اذا قال الموكل وجب لى على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فركلتك

ان تطلبه منه فان احتيافاهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لعقودها بالقبضة وفيه  
 رمز الى انه صح التوكيل بالثبات البدن والقصاص خلافا لابي يوسف روح والى انه صح التوكيل  
 باحتياف التعزير كافي شرح الطحاوي [ ويرجع الحقوق ] اه حقوق عقود تصدر من غير الصبي  
 والعبد المجورين [ الى الوكيل ] دون الموكل ولذا جاز للوكيل ان يوكل غيره بهذا الحقوق  
 ولم يجز للموكل كافي النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كافي ياتي في كل  
 عقد فيه مبادلة ملك بملك كافي [ في بيع ] موكل سلم وقد يغير اليه تشكيكه وفي الاطلاق رمز الى  
 انه لو باع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كافي الصغر لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل  
 كافي الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو  
 الصحيح كافي الكافي والى انه لو اصاب العقل الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كافي العمادي قال شرف الدين  
 النواجزي انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى [ وهره ] وان اصاب  
 الى الموكل وعلاؤه في العمادي وقيل لو وكل بالبراءة فالحقوق الى الموكل لا غير كافي في المعزاة [ و  
 لجارة ] واستبحار [ وصلح من الرز ] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى  
 تفصيل الحقوق فقال [ فيسلم ] الوكيل [ المبيع ] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ ويقبضه ]  
 اه المبيع من البائع في الوكالة بالبراءة فيه استخدام [ و ] يقبض [ ثمن مبيعه ] في البيع [ و ]  
 يجب [ عليه ] اه الوكيل [ ثمن مشتراه ] في البراءة وان لم يدفع اليه الموكل كافي في الصغر  
 [ وبخاصة ] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلواستحق المبيع رجع المشتري بالثمن الى الوكيل بالبيع  
 ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجع به عليه ولو وجد المشتري عيبا رتبته العيب عليه  
 ورده بفساد احد الثمن من الوكيل وبخاصة بالكم [ في الاستحقاق ] اه استحقاق المبيع فرجع  
 الوكيل بالبراءة الى الثمن الى البائع دون الموكل [ والعيب ] اه عيب البيع فرده الوكيل الى البائع  
 وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يردده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف  
 قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر للتبع كاترك فلا وجه للقول بالتسامح وهنا  
 حيف لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [ و ] بخاصة بالفتح في طلب  
 [ شفعة ما اشترى ] من عقار فالشفيع بخاصة الوكيل بالبراءة [ وهو ] اه العقار [ في يده ]  
 اه الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه بخاصة الوكيل لانتهاء الوكالة فنقله في شفعة  
 معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقربته المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو  
 معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتريه اشعار بانه متى صار الوكيل  
 بفعله مدعى عليه اجبره للمدعي على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل  
 عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان تبرع وارثه والا فكل الموكل كذلك ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان العهدة على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن وغيرها وفي الخلاصة لو باع تحصرة الموكل فالعهدة على الوكيل وفي ميوّب بيع فاصيخان ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما ذنر المحيط اذا غاب الوكيل او مات فالحقوق ينتقل الى الموكل وفي الظهيرية لو اخرج الوكيل بالبيع في قبض الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه وينبغي ان يكون حقوق التجارة والصلح على ما ذكرنا [وينبئ الملك للموكل] ان موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نائب في حق الملك اصيل في حق الحقوق وانتقالا بمبادلة حكمية عند الكرخي وهو المختار عند ابي طاهر الدباس والاول عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيرها [فلا يعتق قريب وكيل شراء] ان شري الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينتقل من صاحبه والملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى بالقرب لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق [الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك ملك كافي [تكاثر وخلع] لان الوكيل فيهما صغير اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيء كما في الكفاية وغيرها [وصلى من انكار] لانه فداء يمين للموكل دون اقرار فانه مبادلة [او] صلح [من دم مبد] وشركة ومضاربة [و] في [منق] على مال وكتابة وتصدق وهبة [واعتيابه] واعارة [وامتاراة] وابتداء ورهن [وارتقاء] وارتراض [اي اعطاء مال اداة يمينه ولم يفسد الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه الغتوى كما في الحزانة فما استمر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين [فلا يطالب] على المجهول [وكبل زوج بالمهر ولا ويحلبها] اي الزوجة [بتحليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع] للزوج لما مر انه صغير فيه [وللمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي موكل وكيل يبيع ليس مبدل وصبي محجورين لما مر فامانة البائع عهدة [نان دفع] المشتري من الوكيل الثمن [اليه] ان الموكل [منع] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] ان لا يطالب بائعه الوكيل الثمن طلبا او طالبا ثانيا فهو مصدر احوال ومحوز ان يكون الفعل محجولا والمعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طلبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع للقائمة به كما في الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين لا يوصل اليه \*

[فصل \* لا يصح] ويفسد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة [وشراؤه] اي شراء ذلك الوكيل فلو قيد بتعميم المقتبة لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع [ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجية او غيره للتهمة فلا يصح لو باع من

نفسه أو ولده أو ولد ولده الصغيرين وإضافة البيع للمهد فلو باع بأقل من قيمة يغبين فأشس لم يصح بالاتفاق وكذا يمثل القيمة أو يبيع ويبيع روي رواية عنه ويصحان مندهما فلو باع بأكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رمز أن انه لو باع من مولاة بأمر الموكل صح كما في العمادي وإن انه لو أمر بالبيع ومن الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وأمسكه له لم يصح لأنه وكيل بالبيع لا بالشرك وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن إليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية وإن انه لو باع من أبي الموكل أو ابنه أو عبده صح كما في الخزانة [ ر صح ] عنه [ بيع الركيل ] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [ جادل ] من الثمن ولو غبنا فأحسا [ أو كسر ] منه وإنما ذكره لبتنازل كل بدل فان القلة أمر أصابي فلم يكن ذكره استطرادا كما ظن [ والعرض ] بالسكون والتحرك غير المجريين [ والنميه ] وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح إلا بالنقدين يمثل القيمة أو بما يتغابن فيه أو بأجل يسير كما في التمر تأشى فلو باع إلى خمسين سنة صح عنه خلافا لهما ولو باع نقدا وأخر الثمن صح عنه خلافا لأبي يوسف رح وفيه إشارة إلى انه لو عصى الثمن فباع بأقل لم يصح ولو باع بأكثر صح كما في النظم وإن انه لو أمر بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في القاضيان وكذا بالعكس كما في الخزانة [ و ] صح عنه [ بيع نصف ] أي بعض [ ما وكل ] وإن مره التعميش كالعبد كما في الحقائق [ ببيعه ] مطلقا وعندهما إذا مره التعميش لم يصح بيع النصف إلا إذا باع باقيه قبل ان يختصما لأن الشركة ميب [ و ] صح [ أخذه ] أي الوكيل بالبيع [ رهنما ] ولو قليلا بالاتفاق إلا إذا أمر بخله فإنه لم يصح عندهما أن يأخذ رهنا قليلا بموجب نقصان لا يتغابن مثله كما في الصغرى [ أو كغيلة بالثمن ] للاستيثاق [ فلا يضمن ] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ إن ضاع ] الرهن [ في يده ] أي الوكيل [ أو ] إن [ توه ] أي ملك [ ما على الكفيل ] من الثمن بأن مات الكفيل أو المكفول عنه مقلبا كما في الكرماني [ و يقييد ] مندهم [ شراء الوكيل ] أي من وكل غيره شيء غير معين وإن كان الثمن مسمى [ يمثل القيمة ] أي بما قوم به المقومون كلهم [ و زيادة يتغابن ] أي يتحمل الناس بها [ وهي ] أي تلك الزيادة من رواية النوادر [ ما قوم به مقوم ] واحد دون أهل أي قدر ما بين من ظن برفهة الناس أنهم يرغبون في ذلك الشيء بذلك القدر من الدراهم أو الدنانير فالباء صلة وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شيئا بمائة دراهم فامتنع الموكل من أخذه لكونه مالياً عنه فعرض المشتري على المقومين لقوم بعض بتسعة وبعض بمائة فهو دياخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وإن لم يقوم أحد منهم بمائة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وفيه يفتي كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وفل يبيع الأصنام إن هذا التحديد فيما إذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد وإما إذا كانت معلومة في البلد كالخبز وغيره فلزيادة لا تنفل على

للموكل وان كانت فلما لان اعتبار القوم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط و من رواية الجامع  
 من عهد روح ان المير نصف العشر اقل ومن نصيرين يحق روح انه في العشرة في العروض زيادة  
 نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر  
 في بيع الخزانة في الحيوان (د نيم) وفي العروض (د د ياد) ومن الحسن العكس وذكر في  
 التمشاشي انه في الكل (د نيم) عند بعض وفي الكرمانني ما ذكر نفيس الفاحش عند بعضهم  
 وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والطلاب المير له الغبن المير جامعه  
 (من حائب) فالعين والجماء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف  
 والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بهراء شيع بعينه لا يتحصل منه  
 الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحصل المير لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط  
 والى ان الغبن المير انما يعني اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعني كزيادة النجاسة  
 على قدر درهم كما في العمادي [ ويتوقف ] منلهم [ شراء نصف ما وكل بهرائه ] من شيع  
 بعينه كعبد ودار ووجب معينات [ على شراء ] النصف [ الباقي ] لانه خالفه بهراء نصف فلا يلزم  
 الموكل الا بعد شرائه الا اذا ازم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية  
 وصرح به في قاضيهان وغيره فس الظن انه محمول على الوكيل بهراء غير معين وان القباس يقتضي  
 ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بهراء معين [ ولو رد مبيع على وكيل ] بالمبيع [ بعيب رده ]  
 الوكيل [ على امره ] اي موكله [ الا وكيلا ] رفع على البديل اي لا يرد وكيل الا وكيلا [ ان  
 بعيب يحدث ] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يرد [ واذا ] اي الوكيل  
 [ ذلك ] المبيع بلا خصومة للامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او بنكول  
 الوكيل يرد على الموكل والى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة  
 اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاتفاق بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يرد على  
 الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاتفاق بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل  
 والى انه لو رد بالاتفاق بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما  
 جعل النكول في باب الفراء كالقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الفراء سبب الملك  
 بخلاف الوكيل فانه مضطرب فيه كما اضطر عند اقامة البينة ونماه في الكرمانني وفي امتداد القرار  
 الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر والوكيل  
 شيع كما في المحيط [ وان باع ] الوكيل بالثمن [ نماء ] اي موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر  
 [ وقال ] الوكيل [ قد اطلق ] الامر [ الامر ] اي الوكالة بالمبيع [ فقال ] الامر [ امرتك ] ان  
 تبعه [ بنقد صديق الامر ] مع اليمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقد



فباع نساء لم يجر كما مر [ وفي المضاربة ] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر للمضاربة فقال امرتك بنقل صدق [ المضارب ] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ ولا يصح ] تصرف احد الوكيلين وحده [ اي يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راس كل حتى يجزيه المولى او الوكيل الاخر الا انه اذا اعتزق بنقل عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان الثمن محسباً او لا والوكيل حاضر او غائب كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضر لم يجر الا اذا اجازه الاخر وان كان غائباً فاجاز لم يجر عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والمتبادر ان يكون وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلاهما ببيع عيدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلا ثم اخرج تصرف كل بدون اجازة الاخر [ الا ] اذا كان توكيلاً [ في خصوصية ] فان لكل منهما ان يخاطم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيله بان يحترق الأمر براهيهما واما انفراد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصوصيته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [ و ] في [ رد دعيته ] كبطاعة و رد عارية و مفصوب [ وفشاء دين ] دون قبض الدعيته والدين [ و طلاق وعتق ] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلق احدهما دون صاحبه تطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجر وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاهما ان شئت لا ينفرد احدهما به والظاهر ان الاتفاق كذلك [ لم يعموا ] فانه لو كان الطلاق والعتق بعرض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ ولا يصح ] ويبطل [ ببيع عبد ] مال صغيرة البحر للسلم من مفتري لربيعته [ او ] بيع [ مكاتب ] مال صغيرة المعلم [ او ذمي مال صغيرة ] فان ولد لهم الكبير كالأجنبي فلم يصح بالطريق الاول [ للسلم ] قيد انكس وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما كالنكر ايضا فان امر المفهوم اكثر من لاكمي كما مر غير مرة فليس تمامه كما ظن [ و ] لا [ شراء ] اي شراء كل من هؤلاء شيئاً من بيع للصغير المسلم ماله واما شرائهم للصغير بمالههم فصح والافصح شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من الدمي والمستامن والعربي والرتد في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [ والامر بشراء الطعام ] اي طعام غير راحة محمول [ على البر ] في [ صورة دفع ] دراهم كثيرة [ بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشتروا احدهما لا يجرى على الأمر كالموا اشتروا بها شعيراً او لحيماً او فاكهة لا يجرى عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالمرء بلا دفع له لا يصح التوكيل [ و على الخبز ] دراهم [ قليلة ] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الحيز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [ وعلى الدقيق في ] دراهم [ متوسطة ] بحيث لا يعتري بها في الصرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالمسعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن و ما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قيل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر دقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مفسرينا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمهري دون البر ودقيقه وقال الصدر المصنف وعليه الفتوى كما في النخبة [ و ] الامر بشراء الطعام [ في متخذ الوليمة ] اى طعام العرس والتخف بالفتح اسم زمان [ على الخبر ] ولو كثرت الدراهم ارتسخت للعرف [ و الامر بشراء حمار ] او فرس او بغل [ يصح ] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل للوكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذنب منه كما في المحيط [ و ] الامر بشراءه [ دار ] يصح [ ان ذكر ثمنها ومحلها ] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هما كما في المحيط وذكر في المصنوعات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [ و ] الامر بشراءه [ شيع ] غير معين يصح ان [ علم جنسه ] المبين في النكاح [ من وجه ] وذكر ثمن من [ ذلك الثمن ] اى بين [ نوما ] والاحسن ترك الصفة فان النوع ما معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية ومن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال المول وجبه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن و الى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [ لا ] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ ان فحش جهالة جنسه ] بان جهل الجنس [ من ] كل [ وجه ] فهذا تصريح بما علم منها لا لا يخفى وفيه اشعار بأنه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بالنوع الجنس الساحل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [ كالرقيق ] السافل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [ و التوب ] السافل للديباج والكتان والقطن [ والداية ] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرونا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [ وصلى ] مندهم [ الوكيل ] لانه امين بشراء عبد ولو معيناً ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [ في ] قوله [ شريت عبدا ] معيناً [ للامر فبات ] العبد عنده [ و ] قل [ قال الامر بل ] شريته [ لتفعلك ] ان دفع الامر التمن [ الى الوكيل ] وفيه اشعار بأنه لو اختلفا وهوحي صلى الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [ والا ] يدفع الثمن [ فالامر ] المولى صلى لانه انكر الثمن وفيه اشعار بأنه لو كان حياً صلى الامر بطريق الاولى عنده واما عندهما فذلك اذا وكل بغير معين والا

صلى الركيل وتماه في الهداية [ وللوكيل ] بالشراء [ حبس المبيع ] أي المشتري وإنما اختاره عليه لأنه اشهر ولم يرد أنه اظهر لأنه مناقضة بعد ظهور المراد [ من أمره ] ظرف الحبس [ لقبض ثمنه ] منه [ وإن لم يدفع ] الركيل الثمن إلى بائعه إلا أنه لم يذكره محذراً أصلاً وما في المتن من الامام الحلواني كما في النسيئة وفيه اشعار بأن له أن يطلب الثمن من الموكل وإن لم يرد من مال نفسه إلى البائع كما في الصغرى [ فإن ملك ] المبيع في يد الركيل [ بعد الحبس ] مستدرك بالغاء [ سقط ] عند الطرفين [ الثمن ] قل أو أكثر لأنه بمنزلة البائع من الموكل ضمن الركيل ضمان المبيع وأما عند زفر ربح ف ضمان الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند أبي يوسف ربح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة مفر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عنده ولم يرجع بهيم عند البايعين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر ربح وسقط عندهم [ وليس للركيل بهيمة ] شيع [ مهن ] أي معين ولو بلا تصمية ثمن [ شرأة لنفسه ] لأنه تفويض عزل بلا علم الموكل فلو شرب لنفسه كان للموكل واحتراز بالشراء من النكاح فإنه لو وكل بنكاح امرأة بعينها فتزوجها لنفسه فهي له كما في الصغرى وفيه اشعار بأنه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه إلا إذا دفع الثمن من مال الموكل أو نوى الشراء له كما في المصبرات [ فإن شرب بخلاف جنس المسكن ] للركيل ترك الجنس أحسن فإنه لو اشترى بأكثر من الثمن [ دفع ] المشتري [ له ] أي الركيل وفيه اشعار بأنه لو لم يحم ثمناً كان في حكم المسكن لأنه العرف في العقود النقود \*

[ فصل ] \* للركيل بالخصومة [ في الدين والعين ] القبض [ عند علمائنا ] لأنه متهم لها فلو وكل رجلاً أن يهدي ويثبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فأنبت عليه عليه الركيل بالبينة أو الإقرار كان له أن يقبضه [ ويفتي ] أي يفتي كثير من المتأخرين من مشايخ بلخ وهرقند وغيرهم [ إلا ] أي بعد عصومهم [ بخلافه ] أي بأن ليس له القبض لأنه ما رضى إلا بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة في الوكالة والجبر والتلبس في القضاء نعوذ بالله وأهل الإسلام من هؤلاء كما قال الزاهد في نيف وخمسمائة فقس عليه ما في نيف وتسعمائة وفيه اشعار بأن للركيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافاً للزفر ربح وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في المصبرات أن الأول ظاهر الرواية إلا أن يحكم عرف التجار وبه يفتي [ وللوكيل قبض الدين بالخصومة ] فلو اقام هذا الركيل البينة على الدين أو أقيم عليه أن مركله احتوائه أو أبراه يقبل خلافاً لهما فإن قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعندهما قبض بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمزا أن القاضي لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له الخصومة وإن الرهن والمأمور بقبض الدين ليس له بالخصومة كما في النسيئة وإلى أنه لو ادعى الغريم الاحتياط لم يحلف الركيل في دفع المطلوب إلى الركيل ثم يتبع الموكل ويختلفه كما في الهداية

والى ان الوكيل يقبض العين لا يخاصم كما صرح به فقال: [ لا ] يعرض الوكيل [ بقبض العين ]  
 الخصومة لانه كالرمول فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يسمح له بحق البيع وفيه **الخصومة**  
 بانه لم يدفع البديعة الى الوكيل بقبضها بل دون اثبات الوكالة وان اقرا المودع كما في دعوى  
 الخلاصة [ ويقصر يد الوكيل ] اى يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل [ بقبض العبد ]  
 له في يد فلان [ ونقل المرأة ] اى يقصر يد الوكيل بنقل المرأة النافذة الى موضع كذا اذ يتوقف  
 على الحضور نقل الوكيل لياها [ ان اقام ] العبد [ الحجّة ] اى البينة [ على العتق ] اى امتلى  
 موكله اياه [ و ] اقامة المرأة الحجّة على [ الطلاق ] اى تطبيق الموكل اياها قصرا [ بلا ليوثهما ]  
 اى العتق والطلاق لانهما ائتما حجة على وكيل غير خصم ولذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف  
 قصر اليد [ وصح اقرار الوكيل ] اى وكيل المدينى او المدعى عليه [ بالخصومة عند القاضي ]  
 لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعى فائز بامتناعه او ابرأه او مدعى عليه فائز  
 بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اعيان بانه لو انكر ذلك الوكيل صح  
 بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار صح وصار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل  
 بالاقرار كما في الذخيرة وذكرى الصغرى انه لو استثنى الاقرار بخصومة الطالب صح والا لم يصح  
 وقال محدّرج انه ايضا يصح [ لا ] يصح اقراره على موكله المدينى او المدعى عليه عند الطرفين [ عند  
 غيره ] اى القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لمكان التناقض وقال  
 ابو يوسف رح صح اقراره عند غيره ايضا [ وللموكل ] لا غير [ عزل وكيله ] ذكالة مرحلة او معلقة  
 لان الوكالة حق فلو قال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل من الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى  
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي ثم قال رجعت من الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المأين  
 وبه يحتج كفى الخزانة وفيه الاختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق  
 وتركه بسؤال الخصم وينفذ فيه جحد الوكالة فان جحد ما هذا النكاح نصح وفي رواية لم ينعزل  
 بالجحد ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع دارة بمواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجماهر  
 واما ان الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكيلاً يتعلق بوكالته حق الغير الا برضاه كوكالة في ضمن لكاح  
 او رهن كما في الذخيرة وفيه إشارة الى انه لو تلقى وكالة بالهبط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه  
 الفتوى وان انه بطل تعليق العزل بالهبط كما في الخلاصة [ ووقف ] عزل الوكيل [ على عليه ]  
 اى الوكيل بجماع منه وكتاب اليه او رسالة ولو من عبد صغير وان اخبره مدعى انعزل وان  
 لم يصدقه وبخبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعند ما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط  
 ولا يبعد ان يرجع ضمير ماله الى الموكل وللعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله  
 كما في الكرمانى [ وتبطل الوكالة ] بالبيع والغراء و غيره [ موت احدهما ] اى الموكل والوكيل وينتقل

المعقود من القبض والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهم كما في العمادي وذكر في فصل  
الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل لو مات نحق الرد بالعيب لوارثه اذ وصيه وان لم يكن للموكل  
في رواية. ولوصيه بالخارجي في الاجرة ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع التجاريل ثم مات الموكل فانه  
لم ينجز كالقيد وكل الموكل وكذا في ملكه الاول فانه لم ينجز وكيل الوكيل كما في الفصولين [و] <sup>بطل</sup>  
بطل بمسبب [موت] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والعقد كما في الذخيرة فلم يختلط عقله  
بالبيع بحيث لم يعرف العقد لم ينجز على الموكل كما في العكبري جنونا [مطبعا] بغير الباء لغة مستوعبا  
وهي لغة مستوعبا شهرا عنه به يفتى وأكرر السنة عند ابي يوسف روح وسنة كاملة عند عبد روح  
كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في النكاح وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا  
كان الموكل يملك مزل الوكيل واما اذا لم يملك كالمدين في باب الرهن والمرأة في الامر بالسد  
فلا ينجز موته وجنونه كما في الصغرى [و] نجاه [بالعكر اي وصول احدهما] بدار الحرج [حال  
كونه] [مرتدا] وان لم يحكم القاضي بالحق وقال بطل به ان حكمه نه فلو عاد احدهما من دار  
الحرج معلما ولم يحكم بالحق بعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد بعود الوكالة عند عبد روح  
خلانا لابي يوسف روح كما في الكوماني واما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد وان نقل  
مندهما لكنه موقوف منده [وكلنا] تبطل [بمعجز موكله] حال كون الموكل [مكابا] اي اذا وكل  
مكاتب وكيل بالبيع صلا ثم صار رقبا بطل وكالة وكيله لانه وقع بصره في مال الغير بلا امره واما فصل  
بكال للتنبيه على العامل البعيد لا ما ظن ان فيما بعده لم يمتطو علم الوكيل لما صدق [و] حجرة  
اي لو كان حال كون الموكل [مأذونا] اي اذا حجر عبده للماذون الموكل من التصرف بطل وكالة وكيله  
لما مر وانكلم مغيرا ان المكاتب او الماذون اذا وكل رجلا بالنقاضي او الخصومة لم يبطل وكالة  
بالعجز او العجز كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يملك صريحا من الشريكين بسبب  
[التراق] هذين [الشريكين] من الشركة شركة هنان او مغاومة وتدل فيه نظر كما في  
المختصر وفيه دلالة على ان الوكالة بانية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ على ذلك  
خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكر بما في الجامع ان احد المغاضين لو وكل رجلا بالشراء  
ثم افترا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قيام غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من  
المغاضين او كلاهما رجلا لم ينجز وكان وكيل لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما  
ولو وكل الشريكان عتبا رجلا ثم افترا انجز لوعلم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينجز الا  
اذا كان السرط بينهما ان يتصرف كل على حدة كمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينجز في حق  
كل منهما [و] ان لم يعلم به [اي موت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجره او افتراقهما  
وكيلهما] اي وكل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والماذون والشريك لانه

مزل حكيم يؤجل العلم شرطاً للعزل الحقيقي كما في السواحل والنظم وغيرهما فلهذا يلزم علم الحق من المعتد بلا وجه لتخصيص المصنف والمأرخين بالثلاثة الأخيرة [ وتصرف للوكيل تصرفاً يعجز الوكيل عنه سواء علم به أو لا كالبيع والهبة مع التسليم والامتناع والتدبير والامتناع والكتابة ] أما إذا كان تصرفاً لا يعجز عنه كما أذن العبد في التجارة أو رهنه أو أجره فلا يمنع من فلو باع المولى بالبيع والوكيل معاً فهو بينهما مذنب ابن يوسف رح وللمشتري من المولى عند مذنب رح لأنه باع ملكه فهو أولى كما في الاختيار وغيره ولا يخفى أنه معطوف على اشتراك المشتريين في القيد وإنما لم يقدمه لأنه لا ينافي الختم على قوله لم يعلم فلا يرد أن المصنف تأخير القيد وإنما ختم على ما حال العزل رعاية لحسن الاختتام \*

## [ كتاب الشركة ]

أورد بعد الوكالة لأنها كالقدمة للشركة كما سيظهر [ هي ] في اللغة بالسكر والسم كما في القاموس اسم ومصدر شرك في كذا بالسكر فهو شريك أي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالشركة خلط للشركاء كما في المفردات ويطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد كما في المصنوعات ولما كان قريباً من النقص فهم بلا تعريف فقال [ شركان ] أي نوعان [ شركة ] ملك [ أما ] اختصاص أحد بأمر بسبب ملكه فلاضافة معنوي البناء [ وهي ] شرها [ أن ] بملك اثنين [ فصاعداً ] ميناً [ وهي ] شركان اختيارية بأن يعتبر مينا لو يتحبا أو يوصى لهما فيقبلان أو يستوليا عليها في دار الحرب أو يخطبا مالهما أو غير ذلك وجبرية بأن اختلعا بحيث يتعذر أو يتعسر التمييز بينهما أو ورثا مالا أو غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فإن من الجبرية الشركة في الحفظ كما إذا يهب الرمي بثوب في دار يسهما فلهما شركان في الحفظ كما في النظم فلو بدل مينا بأمر نكان أولى [ وكل ] من هذين الاثنين [ كاجنبى فيما ] أي في الامتناع من تصرف مضر فيما كان [ لصاحبه ] من حصته فلو باع أحدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبى بغير إذن غيره كان لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز وعن هشام لم يحز كما في بيع الصفوق وإنما ساد بالمفسر لأن لأحدهما أن يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في النية والمجاهر وراحة أرض مشتركة بينه وبين شأبه إذا نعت الأرض فلو نقصتها أو زاد الترك قوة ليس له ذلك كما في فصب الصفوق [ وشركة عقد ] أي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد بقرينة الاتي [ وركها ] أي ما يمتثلها فإن الركن يطلق على جميع الأجزاء كما في قياس الكشاف وإنما ذكر بعد العقد لدفعاً لتوهم المجاز [ الاتجاه ] بأن يقول أحدهما فأركك في عموم التنازعات أو في نوع [ والقبول ] بأن يقول الآخر قبلت وحكمها الشركة في الرمي [ وشروطها ] أي شركة

العقد [ ان لا يعين لاحدهما درهم ] معصاة [ من الربح ] والا فسلبت الفكرة لاحتمال ان لا يربح غيره [ ومي ] ام هذه الفكرة [ اربعة اوجه ] جمع الوجه اي الطريق منها حركة [ مفادسة ] ويقال شركة المفادسة فليثبت لانها اعظم بركة بالحديث [ ومي ] لغة المحاورة والمعاركة مقاملة من الشفوض كان كل واحد منهما يرمي ما بين يديه صليبي كاذب ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيد اذا كان لشئ وهو خلاف المهور وعريضة [ شركة ] اي عقد شريكين [ متساويين ] او اكثر ولا بأس بلذكر لفظ الشركة لما مر في الحوالة والتبادر ان يكونا بالهين فلا يتعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون و بالغ [ مالا ] من النفلين او غيرهما مما ياتي والزاد التماوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنس اثنان من جنس ونوعين كالنكحور مع الصبح فيشترط مع ذلك التماوي في القيمة فلو كان ما لاحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح انه يصح كافي النخيرة واشار بلفظ المتساويين الدال على التوت الى انه لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الحركة لعدم المفادسة كافي فاصبحان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الناس من الدينون اوزاد احد المالين قبل الفداء اوزاد بعد الفداء بالآخر فسلبت في كل هذه الصور كافي النخيرة ولا بأس بان يكون لاحدهما مقدار او مردوخ كافي المارح [ وحرية ] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين مبدلين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين [ وديننا ] فجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والعلم والمرد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرد عند لا عندهما كافي النظم ومن الشروط مبرم التجارات والتماوي في الربح ولم يذكر لما يهمل اليه ومنها لفظ المفادسة اذ العوام قلما يعلمون شروطها كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو ذكر كل الشروط صوابا صح العقد اذ العبرة للمعنى كافي للمبسوط وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشروط [ ويتضمن ] للمفادسة [ الوكالة ] فيصير كل واحد وكيلًا عن صاحبه لتحقيق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [ والكفالة ] فيصير كل كفيلًا عن آخر فيما لحقه من نحر ضمان التجارة والغصب والامتناع [ وشري كل ] من المفادسين [ لهما ] فلا يملك احدهما شراء شئ لنفسه لنفس الوكالة [ الا طعام امله وكرمتهم ] وغيرهما مما لا بد منه ككفقه نفسه وكرمتهم والادام وجارية الخدمة [ وكل دين لازم احدهما بما تصح فيه الحركة ] من العقد [ كالقراء ونحوه ] كالبيع الجائر والغامد والاجارة [ ضمن الآخر ] لتضمن الكفالة فالتنهر على ترتيب اللف فالتصديق بالفاء احسن واحتراز بما يصح فيه الشركة مما لا يصح فانه لا يضمن به الآخر كالنكاح والخلع والصلح من دم مبدون في التنف ان كل ما ازم احدهما فعلى الآخر ايضًا الاقراة بالمهور وارش الجنابة وحق رمح محرر ويحلفهما بدين عليهما الا اذا حلف احدهما على البتة والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي







و بضارب بالبعض مشاربة [ويؤكل] بالتصرف كالبيع [والمال في يدك] [إن كل منهما] [أجلته]  
 فلا يخلص بالا بالتعدي كما في أكثر المتداولات لكن في العلم أن كل من المفروضين بالبعض  
 وإن يعبر امتحاناً ويؤجر ويحتاج ويحتقرض ويكتب ويأذن عبد المركبة ويشارك  
 شركة منان ونظام ويؤمن ويؤمن ولا يهب ولا يتصدق ولا يفارض غيره ولا يقرض  
 والشريك شركة عان لا يضارب ولا يؤكل ولا يبيع ولا يفارض ولا يهب ولا يتصدق ولا  
 يؤمن ومنها شركة الأعمال وشركة الأبدان وشركة التضامن [وشركة الصنائع] جمع  
 صنعه كالصنائف والصنيفة أو جمع صناعة كرسائل ورسالة فإن الصناعة كالصنيفة حرفه الصانع  
 وعمله ولذا يقال شركة المخترة [و] شركة [التقبل] من قبول أحدهما العمل والثاني على صاحبه  
 كما في الطلبة [وهي أن يستترك صانعان] أي عاملان بهما أي لا مرض لكل ولا مهن فلا يضر  
 باشتراط كون كل عاملان هذا الذكرة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يحسن  
 مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل به بل إن يقوم  
 بأمرائه وأجرائه وكل واحد منهما غير عاجز من ذلك كما في البعوض [كحياطين أو حباب وصباح]  
 تنبيه على أن اتحاد العمل والكل ليس بشرط وإن اختلفا لم يكن شرطاً وفي الكافي إشارة إلى أنه  
 مع شركة الدالين وقال المرغيناني أنه غير صحيح والى أنه مع شركة الحياطين كما في المنية  
[و] أن [تقبل العمل] أي محل العمل له فإن العمل مرض لا يقبل القبول وفيه إجماع بأن  
 يقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية أن أحدهما لو تقبل والآخر عمل جاز وقد أسوأ إليه وذكر  
 في الخلاصة أنه لو كان من أحد أداة ومن آخر عمل فكل الشركة [باجر بينهما] يتساوى  
 أو يتفاوت [صح] هذه الشركة خبر ذكره لقوله [وإن شرط العمل نصفين والمال]  
 أي الأجر [أثلاثاً] ولا يظهر الكلامان من إجماع بأن هذه الشركة تكون مقايضة وصافاً عند  
 اجتماع الشرائط والمطلق ينصرف إلى العان فإنه المعارف كما في الكافي [ولزم كلا] من  
 الشريكين في شركة مطلقة [عمل قبله أحدهما] فللازم بذلك العمل أن يدخل به لهما شأن  
[ويطالب] كل منهما [الأجر] وإن لم يعمل إلا أحدهما [ويصح] [للأمر] [الدفع] أي دفع  
 الأجر [إليه] أي كل منهما [والعكس] أي الأجر تقفان [بينهما] وإن عمل أحدهما [و] منها  
[شركة الوجوه] أي شركة ابتداء الشركة إذ لا مال لهما ولا عمل ولذا يقال لها شركة للماليس  
 وفيه مجاز من وجوه كالأخفى [وهي أن يختركا] في نوع أو أكثر كما في اللغوي حال كونهما  
 ملايين [بلا مال] ولا عمل [ليمتريا بوجوههما] أي بائدا لهما وبالنسبة [وهي] [بالقدين]  
 والسمة كما في العلم [تنص] [شركة الوجوه] [مقايضة] إذا وجد شرطها وهي أن يكونا من  
 أهل الكفالة وثمن للثمن عليهما نصفين وكل لك المختري ويتلفظا بلطف المقايضة كما في المضمرات

[ ومطلها ] أى شركة الوجوه [ مأن ] بالعرف إلا ان تخصص شركة الوجوه بذلك لا يجعل من  
شعب وذكرى التحفة ان المطلق عان ويصح مغاوضة اذا وجد شروطها وهي ان يتقبل العمل  
ويعمل على الشركة في جهتها أى الربح والوفية ويكونا من اهل الكفالة فان لم يتزوج واحد  
منهما فمنازلتهما الا ان يزوجا في الشركة ولم يتعرض فى المتداولات بانهما في كل منهما  
حقيقة والمطاهر بانهما فى الارل حقيقة وفى الباقين مبالغة فجميعا على المشترك [ وكل ] من  
المفترقين فى شركة الصنعة والوجوه [ وكيل الاخر ] هنا فاعمل ايضا مغاوضة لامكان  
تحقيق ذلك [ فان شرطاً ] فى شركة الوجوه [ مساهمة المفترق ] بينهما فى المغاوضة والمان  
[ او مبالغة ] أى المفترق فى العان [ فالربح ] بينهما [ كذلك ] أى مبالغة او مبالغة [ وشرط  
الفضل ] أى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك [ باطل ] لان احتشاق الربح بالتمان  
والممان يتمتع الملك فيقدر بقدره [ ولا يصح الشركة فى ] كل شعب لا يصح فيه الوكالة فلا يصح  
فى [ اخذ المباحات ] أى فى كل شعب مباح اخذه كالحصيد واللمح والمنبلة وثمار الجبال والبراري  
والامتنعة والاحجار والأتربة والحصى والسنيش والحطب وغيرها من موضع يباح اخذه  
كما اذا اشتركوا على ان يمتنا من طين ارض لا يملكه ويطلبها آخر فانها فائدة كما فى المغني  
[ فخصت ] بالمباحات اذا اخذت [ بمن اخذها ] فلاحق فيها ان لم يخذها [ وبصفت ] بينهما  
[ ان اخذها ] معا لا متواترها فى الاخذ وان اخذها متفردين وخلطها وبأحداها قسم الثمن  
بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كل منهما صدق كل الى النصف مع الممان واقسم  
القيمة على الزيادة كما فى المغني [ وللمعين ] فى الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره  
[ وصاحب العدة ] أى المالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والاكاف والحوالى وهي  
بالضم فى الاصل ما اعد لمر يحدث كما فى المقائس [ لجر المثل ] على العامل وان لم يخلع المعين  
وصاحب العدة ماله قيمة وذا بالاجماع كما فى فاضلهم [ ولا يزداد ] اجر المثل [ على نصف  
القيمة ] أى قيمة المساح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فبنسبة ان يكون الحكم فيه بالتعمين  
والبقياس [ منذ ابي يوسف رح ] لانه رضى به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا  
اصل جليل استدل به صاحب الكفاية وغيره [ خلافا لمحمد رح ] فان عنده اجر المثل بالغا ما بلغ  
وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتى من كلام المصنف فى  
المضاربة [ والربح فى ] الشركة [ العامة ] كما اذا من لاحت دراهم مصممة [ على قدر المال ] فالشرط  
باطل [ وبطل ] شركة العقد [ بالموت ] أى موت احدهما [ والجنون ] أى جنون احدهما  
مطبقة [ والحقاق ] أى لحاق احدهما بدار الحروب موتا كما اذا قتل احدهما موتا ارحم  
على احدهما سواء علم الاخر اذ لا كما مر فى الوكالة [ ولم يترك احدهما حال الاخر ] بعد الحول

[ بلا فيه ] خلوا اذا ما احدهما لم يجر [ فان اذن كل ] منهما صاحبه بالله [ تلقا ] وايه  
 اي معاينة ان ادى احدهما زكاة مال صاحبه ثم ادى الآخر [ ضمن الثاني ] للاول وايه لم يعلم  
بطلب الاول و بالا ضمن ان علم والا فلا كما في زكاة المبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما  
 وبين علم و لمن هذا ما اذا وكل بأداء الزكاة ثم ادى بعد ادائه الموكل كما في الكفاية [ وان ادبا ]  
 بغيبة صاحبه [ معا ] اي في زمان واحد [ ضمن كل ] من الفريقين وان لم يعلم بأدائه  
 [ فقط شيرة ] اي نصيب صاحبه و لم يضمن عندهما كما في زيادات والعنابي وذكر في الكافي  
 ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان رمز الى عثم الكتاب والله اعلم \*

### \* [ كتاب المضاربة ] \*

اورد بعد الفوعة لانها كالقدمة للمضاربة لاشتغالها عليها [ مي ] في اللغة مصدر ضارب فلان  
لفلان في ماله اي اجر له معتقة من ضرب في الارض اذا صار فيها كما في الضرب وكلاهما مجاز  
 من الضرب كما في الأساس واما أثر هذه المادة على المقاربة التي هي لغة أهل المدينة موافقة لنص  
 يضررون في الأرض وهذه الهيئة لانه صار للضارب غالباً ونسب رب المال وفي الفوعة [ مقد شركة ]  
 في الربح [ بأن يقول رب المال دفعته مضاربة او معاملة لمن ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف  
 و الثلث او غيره و يقول للضارب قلبك فقيه رمز الى ان كلا من الانجاب والقبول ركن  
 و الطرف للفوعة و احتراز به عن مزاحمة يكون البئر فيها لرب الأرض فان الساحل من  
 الزاوية يسمى في العرف بالمخارج ومن الفوعة في رأس المال لا غير فانه شرط مفصل للمضاربة  
 كما في الكرواني فلم يكن التعريف جامعاً [ مال ] طرف الربح [ من رجل ] او اكثر [ وعمل ]  
 [ من ] رجل [ آخر ] او اكثر فاكتمل بالادل لكنّه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه  
 مضاربة كما يأنى [ رمي ] اي المدانة المعهودة من التعويض [ ايذاء ] حكماً [ اولاً ] اي اهل اوقات  
 المضاربة و هو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة و  
 غير ذلك واما انصرف لول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينه الرضي [ وتركب ]  
 حكماً [ ممن ممل ] لانه تصرف في ماله بأمر [ وشركة ] حكماً [ ان ربح ] للضارب لاستحقاقه  
 بعض الربح [ وعصب ] حكماً [ ان خالف ] رب المال والربح للضارب لكنه غير طيب عند  
 الاطرين ثم زيد في الوثيقة لمن قول المقاتع في المشهور وتبعه النصف فقل [ وبثلمة ] حكماً  
 \* اي ايضاح فان الاسم يحتعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاملاء [ ان شرط ] عند عقد المضاربة  
 [ كل الربح ] للمالك وقرض [ حكماً ] [ ان شرط ] عنده كل الربح [ للمضارب ] اي العامل واما  
 أثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصر به مضاربة كما في الذميرة [ و اجارة ] او شركة

[illegible]

الاختيار بالمعاملة والمقابلة الخاصة [ان يبيع] عبد [بنقذ] بطل التي للمن بالمعاملة و  
في العام الصالحين كا في الذخيرة [الابايل لم يبيع] هذا التجارة فانه لم يعمل بالمعاملة و  
ل يعتبر رح كا في قاصي وذكر في الذخيرة والكا انه لم يعمل بذكر الخلاف [وان يفتري]  
بخله ونحية بغبن بغير قوة افتري بغبن فاحش لخالف وان قال له اعمل برائك كا في الذخيرة  
والاطلاق مفسر بحواز بحارته مع كل احد لكن في الطم انه لا يتجر مع امرائه و ولده الكبير  
العائل والا لديه عنه علاما للمصالحين وان رباد وزمروح ولا يفتري من جده الاذن و فيل  
من مكانه بالاعتاق [و] ان يؤكل بهما [اي البيع والسراء بنقذ ونحية] ز يسائر مال  
المضاربة نرا و بحار دعه انه لا يسافر ومد اي يوسف رح يسافر الى موضع يقدر على الروح الى  
اهله في بوه تصرف نصحين اذ ثمة ولا يسافر سفر مخونا نحامي الباس عنه في قوله كا في قاصي  
[ويصح] اي يستعين للمضارب بأحد في السحارة كا في النهاية [ولو] كان للمستعان [رب المال]  
فيبيع ويشتري للمضارب ومنه اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفعل الا انه رد منه بزمروح  
فقال [ولا يبعد] المضاربة [هي] بأكيد غير محتاج اليه [به] اي بما عاش رب المال فلو امر المضارب  
رب المال ان يسم و بشرى له حاز في قوله كا في الواقعات [ويودع] و بسر اذهب لها [ويؤمن]  
ويؤمن ويؤمن و بمساح و بمساح [اي يعمل السحارة] بالسمن على الاسم والاعسر اي على من  
يعمر و يعمر معاملة من المتري فان كل ذلك من توليع التجارة [ولا يقرض] المضارب لانه تروح  
كل المنفعة والعتق والكسابة والهبة والصدقة [ولا يستدبن] اي لا يستقرض على المضاربة كا اذا  
اشترى حليحة بمن دين وليس عنده من مال للمضاربة تنق من جنس ذلك النمن فلو كان عنده من  
حذمه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الامتدانة في شيء كا في شرح الطحاوي [اذ باذن المالك]  
بالافراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات اذا اذن بالامتدانة فما اشترى بينهما  
نصفان وكذا الدين ملبيها ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالها على ما شرط [ولا يضارب]  
المضارب لأحد في مالها [ولا يخلط] اي مال رب المال [ماله] اي مال المضارب والا يؤمن وهذا  
اذا لم يكن الخلط متعارفا في للك البلدة والا لم يضمن له على ما قالوا كا في قاصي [الا باذنه] اي  
اذن رب ابان بالمضاربة والخلط نصا [لو باعمل برائك] فحينئذ يضارب و يخلط فلو قبل هذا  
وقصر اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فانشرى ثوبا وقصر بماله اي عسله من قصر يقصر  
بالقسم قصر وقصارة بالفتح از من قصر الرب بالتشديد اي جميعه فعله [او حمل] للتناع المتري  
من بلد الى بلد على دابة مستاجرة [ماله] اي للمضارب فهو ظرف الفتيلين [تبرع] للمضارب به فلا  
يرجع ماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [يخلط ما اذا صبغ] ماله [احمر] اي احلاب  
ثوب مشتري صبغ احمر و يخلط صبغ ثوب مشتري فما موصوطة از موصوطة او مصلوطة اذا

زنة في الصور كما صرح به الجمهوري واحتقر بالحمرة عن المواد فانه نقصان عنده بخلاف الحمرة  
 فانها زيادة ليصير شركا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صرح المضارب وقيمة النوب الأبيض  
 للمضاربة بخلاف المضاربة بالحصول فانه لا يصير شركا بهما اذ ليها مال قائم حتى لو قصر بالشا صار  
 شركا وحائلا الا ان كان حمرة فليقسم بينهما على النصف ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال  
 [ولا يجوز] للمضارب [بلد] مائة مائة مائة بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد  
 من الاعطاء الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرتوبا او محزوبا  
 او ملو ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا اصقام الابتداء به  
 كاعمل بالكوفة بالواو وبلونه فانه مسدود من رب المال للمضارب وانه قال ان فعلت كذا فهو انعم  
 واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [سلمه] بالعكس اي متاعا عنه بلعل من الاعطاء الستة  
 والمرة صلها ثمة كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرباس وفي فاضيلان لو سمى  
 شيئا فاشتريت غيره كان الربح ملو ما شرط الا ان يقول ولا يهتزم غيره ولا يبعد ان يكون اشارة  
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته ملو ان يعمل في التياب او الدقيق او الطعام فقد اختص  
 كما في شرح الطحاوي [او دفنا] مائة ما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالسيف او الخريف او الليل  
 وفي النعمان التعيين ان يقول في السيف لا في الشتاء او في الخريف لا في الربيع او في اليوم  
 لا في الليل [او شخصا عنه] اي ذلك المذكور [المالك] ما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان  
 فلو باع او اشتريت من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة ان اشتريت من غيره جاز في  
 رواية [ان جاز] المضارب منه اي بما مائة المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربح] وعليه  
 وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس الجائزة عنه لكنه غير قار  
 لا بالعراء فانه ملو مرضية الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشتريت والليل هو  
 الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا ينجز الا في موضع كذا من البان كان له ان ينجز في  
 كل البلد كما في الظلم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في  
 غير سوقها وان انه لو قال اخرج الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف  
 المضارب كما في المتع ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والعراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة  
 انه خالفه [ولا يزوج] عند الطرفين [مبدا] من ماله بامرة [وامت] منه برجل ولو تزوج  
 مبدا اخذ بالمهر بعد الحرة وقال ابو يوسف رح انه يزج الامة لانه نوع تجارة وهو وحرب النفاق  
 ملو الغير وفيه اشارة الى انه لا يعمل للمضارب وطى جارية المضاربة ربح او لا واذ به او لا كما في  
 المصموات [ولا يشتري] المضارب [من يعتق ملو رب المال] من قريبه او محلول بعتق بان قال  
 ان اشتريه فهو حر [لو اشتريت] من يعتق ملو [فلا مضارب] وضمن دفعا للحرر [ولا] يشتري

[ من يحقن الماء ] أي المضارب مما ذخور [ الكل ] المضارب [ رجع ] لأنه لا يحقن الماء فيه لحميه  
اللاذنه لحمه لصيب رب المال عنده ويعتق مندها [ ولو فعل ] عنها واشتراء المضارب [ مطل  
المضاربة لأنه مشتري لنفسه [ وان لم يكن ] المضارب قل [ رجع صح ] شراء من يعتق عليه على  
المضاربة لعدم المانع [ ونفقة مضارب عمل في مصره ] أي مصر بفمه او مصر اهله موا كالا صغيرين  
او كبيرين متحدين او معتدين [ في ماله ] أي المضارب فان لم يخرج من مصران  
المصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصره ففي مالها وان نوي الافاقه خمسة مشر بوما فصاعدا كا  
في شرح الطحاوي [ وان نفقته مستأخره ] في مالها [ في مصره ] سعة نفقته [ طعامه ] بناها [ وترباه ]  
وادامه ومن ابني يوسف رح لحمه ومن الحسن فلمكته كا في التحنيس [ وكسونه واحدة خادمه ]  
اي عابزه وطايعه وغسل ثيابه وحامل ما لا بدله مده كا في الكرواني فقلوه [ وعمل ثيابه ]  
مستدرك اللفظ الا ان يزاد به ثمن ما يفعل به صل الحرض و الصابون كا في الكفايه [ و ]  
احرقه [ ركوبه كرامه ] أي اجرة كرابه والركوب بالفتح للركوب [ وعراه ورلفه ] أي اجرة ملف  
ركوبه والمطبخ [ في مالها ] أي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا رجع فانه يحمي حكمه  
وانما ميد بالصحيحة وهي المتبادرة لان في الفاصلة كان النفقة في مال المضارب لانه اجبر كا في  
الحزابه وغيره ونبه اشاره الى ان ثمن الحياجه والفصل والتنوير والادهان وما يرجع الى  
التداوي في ماله كا في شرح الطحاوي [ بالمعروف ] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [ وضمن ]  
المضارب لرب المال [ الفصل ] على المعروف [ وما دون مقر ] أي ثلثة اهام ولبالها كسراد المصر  
[ بقدر البد ] أي يذهب المضارب الى ما دونه غدا [ ولا يبعث بأمله ] أي لا يكون في جميع  
السل عند اهله [ كالمعسر ] فان بات بأمله فكالسفر فنفقته في ماله ونفقة الاول في مالها [ فان  
رجع ] للمضارب بعد الانفاق من رأس المال [ اعط المالك ] من الربح [ ما انفق ] المضارب من  
رأس المال [ ثم قسم الباقى ] من الربح بيدهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في مالها كا في  
الاختيار [ وان دفع المضارب ] المال الى غيره [ مضاربة بلا اذن ] من المالك لم يجز [ ضمن ]  
الاول [ عند عمل ] للمضارب [ الثاني ] وان لم يرجع وبمجرد الدفع ضمن عند الرجوع وفي  
رواية من ابني يوسف رح والفتوى على الاول كا في الواقعات [ وفيل ] أي روى عن  
الشفيخين انه ضمن [ عند رجعه ] أي السامي وانما استد الضمن الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن  
الذامي رجع على الاول فان لرب المال الاختيار في قولهم وبان المضاربة الثانية صححت بينهما و الربح  
على ما شرطا كا في الواقعات وبطبخ الربح للتاني دون الاول لانه ملك مستندا كا في الهداية فان  
استهلكه التاني فالضمنان على الاول خاصة وعندهما بضمن التاني والاشهر الجبار فيضمه من  
ابيهما شاه كا في الاختيار وهذا اذا كان المضاربتان صحبتين واما اذا كانتا فاسدين او احديهما



فلا ضمان لمن أحد منهما [ وصح ] العقد أو الشرط [ إن شرط بيعت الملك عين ] من الوهم  
مثل البت [ ليعمل مع المضارب ] والشرط للموتى وإن كان على العبد حزين وفيه إغارة  
إلى أنه إن شرط البيع للمضارب والأجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الأولي والمغروط  
للمضارب ~~وإن شرط البيع للمضارب أو الأجنبي ليعمل مع المضارب صح~~ مع العقد والمغروط للمالك سواء كان  
على العبد حزين أولا وتامه في الصغيرة [ وتبطل ] للمضاربة [ بمرت أحدهما ] أي المالك  
والمضارب وكذا بقتله وحجره نظرا لمن أحدهما ويجوز أحدهما مطبقا كما في النظم. [ و ]  
بموجب [ لحاق المالك ] مع حكم القاضي به بدار الحرب [ مرتدا ] لأنه كالموت وهذا إذا لم يرجع  
مسليا والا لم تبطل فإن رجع فهو على ما شرطا كما في النهاية وغيره وفيه رمز إلى أن العلم بأحد  
منهما لم يمتنع للبطلان كما في فاصيخان وإلى أن ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار  
وإلى أنه لو سبق المضارب بدراهم لم تبطل وفي النظم أنها تبطل للحاق أحدهما بدراهم فلو سبق  
للمضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند أبي حنيفة ربح [ ولا ينزع ] المضارب  
[ حتى يعلم بعزله ] أي المالك المضارب لأنه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نفذ  
كما في الاختيار [ فلو علم ] بعزله [ وفي المال عرض ] فله ببيع مرفها [ أي غير النقدين ] من مال  
المضاربة لأن الربح لا يظهر إلا به وفيه اعتبار بأنه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه  
لما يأتي فالأولى [ باع مرفها ] ثم [ أي بعد ما باع هذا العرض وغيره ] لا يتصرف [ المضارب ] بالبيع  
ونحوه [ في ثمنه ] أي ما باع من العرض لعدم الضرورة [ ولا ] يتصرف [ في نقد نص ]  
صحة بالفتح والضاد المعجمة أي حصل من بيع مال المضاربة يقال قد ما نص لك أي تيسر وحصل  
والنفس عند أهل الحجاز الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كونه ذلك الثمن والنقد والدين  
[ من جنس رأس ماله ] أي مال عقد المضاربة ومن اكتفى أنه حال من تأمل نفس فقد أخطأ  
كما يأتي الآن [ ويبدل ] أي يجب أن يبيع [ خلافه ] أي خلاف جنس رأس ماله [ به ] أي  
بجنسه فانه إذا عزل [ ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا هراهم أو دنانير  
لم يتصرف المضارب فيه أصلا وإن لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة مرفها  
ورأس المال أحد النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال وإذا كان من جنسه  
من وجه بان كان أحدهما دنانير والاخر دنانير مرفها هو من جنس رأس المال دون العروض  
وتامه في الصغيرة [ ولو اختلفا ] من المضاربة [ وفي المال ] أي مال المضاربة [ دين ] على أحد  
[ يؤمر ] أي المضارب [ بطلبه ] ونقده وإن نهاه رب المال عن الطلب [ إن كان ] المضارب قد  
[ ربح ] إذا الربح كالأجرة له وأكلام مغير إلى أن نفقة الطلب في مال المضارب وهذا إذا كان  
الدين في مقتره والأفني مال المضاربة كما في الصغيرة [ والا ] يربح المضارب [ بموكل ] أي يقال



## \* [ كتاب المزارعة ] \*

عقب به المأخوذة مع أهمل على ملحق شركة في شرب من الخارج رعاية بجانب مذهب الامام وإنما لم يعنون بالمأخوذة لأنها مؤخر من كتاب المزارعة [ في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالسم وفي النذر وموضع المزرعة مثلثة الرءاء كما في القاموس إلا أنه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وحلم لا يقولن احدكم زرع بل حرثت أي طرحت البذر كما في الكشف وغيره وإنما أكرمته للمادة على المخاطبة التي هي لغة مدينة لأنه من خبير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهبة لعمل احد وحبية آخر وأعلم ان المزارع أخذ الأرض لادائها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي المريعة [ عقد الزرع ] أي عقد بالزرع ملحق نحو شركة عقد بان يقول مالك الأرض دفعتها اليك مزارعة بكلأ ويقول العامل قبلت فركبتها الايجاب والقبول كما في الذخيرة والاولى عقد حرك [ بعض الخارج ] أي خارج وحاصل مما طرح في الأرض من بذر البزير والمعبر ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الخارج كله لرب الأرض أو العامل فإنه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اشارة من المالك كما في الذخيرة [ ولا تصح ] دفع المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة للمزارع [ عند أبي حنيفة رح ] الا اذا كان البزير والالات لصاحب الأرض أو للعامل فيكون المصاحب مستأجرا للعامل والعامل للأرض بأجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخيب عندنا وإنما لم يصح بدلونها لاختلاف فيه من المصاحبة والتامع لثعارض الاخبار من مذهب المرحلين صلوات الله عليهم إلى يوم الدين كما في المبسوط ونفس ابو حنيفة رح يفسدها بلاحد ولم ينف منها احد انتهى كما في المحققين ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح اننا فارق فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم [ وصحت مدهما لتجارة وبه ] أي بما مدهما من النصة [ بفتي ] كما في الوقعات والكافي وغيرهما وهذه معتبرة [ بمرط ] أي صحب بمرط [ صلاحية الأرض للزرع ] عند العقد فلو كان فيها قوائم العطن ومنعت من الزرعة فعلت الا اذا اصاب الى وقت فراغ الأرض فيحينئذ يجوز ملق ما قال الفضلي كما في الفصل الآخر من فاصيخان [ وتولية العاقلين ] أي بمرط كونهما حريين بالعين لوصدا اوصبا ما ذرين او قمينين لانه لم يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلم يختص به فتوكة اولى [ وذكر المدة ] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزرعة فهي نامدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احدهما إلى مثلها غالبا وجوزة بعض ومن عهد بين سلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع ملق زرع واحدة وبه أخذ الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في النصة وبالإلزام بفتي كما في الوقعات [ و ] ذكر [ رب البذر ] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

لنزوعها لغير اجرتك ايها او استأجر تلك لتعمل فيها فلن فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو  
قال لنزوعها لنفسك فبيد بيان ان التاجر من العامل لان العامل من ذلك قال ابو بكر البجلي  
يحكم العرف في ذلك ان التاجر والاعقل فصلت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو  
مستأجر للعامل واذا كان من العامل فمستأجر للارض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان  
كا في الوافعات [ و ] ذكر [ جنسه ] اذ البذر كالبذر والقمير فان بعض الزروع يضر بالارض  
وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بضرط احتصاصا والاصوب انه شرط وان لم يذكر ففاصلة الا  
اذا زرعها فانقلبت جائزة لانه صار معلوما او عمن بان قال ما يد الي اولئك كا في النعمرة [ و ]  
ذكر [ فسط الاخر ] اي نصيبه من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيعترض  
ان يكون معلوما فان ذكر فسطه ولم يذكر فسط صاحب البذر جازت بالانفاق لكن لو ذكر فسطه وتو  
فسط الاخر جاز احتصاصا كا في النظم [ و ] بضرط [ التخلية بين الارض والعامل ] ليقدر عليه  
هي تفصل ما يمنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمحه  
اليك هذه الارض وهذا شرط لم ينكر في الكتاب كا في تمة الوافعات [ و ] بضرط [ شيوع  
الحب ] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما اولرب البذر دون هيرة بقرينة الانبي وبشكل  
اذا شرط الفلت لاحد مما والبذر لآخر فانه جاز كا في النعمرة فمن الظن ان الحب اول من الخارج  
لانه لا ميرة لميوع التبن والاحتفاء مغير الى ان علم للزارع بالارض لم يمتشط وقد وصف العلم  
بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كا في التمة والى ان العقول قد بتركت احد هذه الشروط وللشافعي  
استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة ويؤمى المصاحب بذلك  
فان العرف كافى في الجواهر [ ففسد ] للمزارعة [ ان شرط ما يتأنيه ] اي بنائى الميوع  
[ كقطع البذر ] وناحية معينة من الزرع [ او الخراج ] اي خراج وظيفه دراهم او غزاة  
مسمانين فان شرط خراج مقامية جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوع  
فاللام للعهد وفيه اشعار بأنه لو شرط رفع العشر من الخارج والباقي بينهما جاز وهذا حيلة  
لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذر [ ثم تمة الباقي ] من البذر والخراج فهي مجوزة بالكاف  
و اما تفصل لانه ربما لم يبق شيوع بعده [ وكذا ] فساد [ ان شرط التبن ] غير كذا او بالعكس  
[ لغير رب البذر ] سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر واما يعمد لان التبن غاي البذر الذي  
هو الاصل فاشتراطه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [ ومع ] العقول ان  
تعرض بالتبن [ للاخر ] اي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الرواية ومن في يومف رج  
انه لا يصح [ او لم يتعرض ] بالتبن له مع شيوع الحب والتبن لرب الارض ومن بعض مشايخ  
يلح انه بينهما كالحب لانه مرفوع وهو يحكم عند الاحتفاء ومن الصالحين انه لا يصح وفيه

اشعار بانه لو شرط التين بينهما وسكت عن الحب لمكانه لمقسم هو الحب الكل في النسيئة [ ولا نصح ] وتفعل المزاولة في هذه الصور الصبح [ الا ] في مورد ثلث [ ان يكون الارض والبذر لاحدهما ] اي المتعاقبين [ والبقر والعمل ] والآلة [ لآخر ] منهما [ او الارض او العمل له ] اي لا يملكهما [ وبالتالي ] من البذر والبقر والعمل والآلة او الارض والبذر والبقر والآلات [ لآخر ] واليه اشار المصنف في نظمه المظهر \* شعـر \*

• زمين تنها عمل تنها زمين با تخم اي لا ش • درائي اين مسرورت دان بر ما بايد و باطل •

( بنى : سراسر بما مسرورت باقى ) وهي ان يكون الارض والبقر او البذر والبقر او احدهما لاحدهما والباقي لآخر وعن ابي يوسف روح انها تصح الا ان يكون البذر لاحدهما والباقي لآخر كما في النسيئة ولقال ان يقول انه قد منع الحصر في طري الصحة والفساد في صورة كثرة اما في الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وان يكون البقر لاحد والعمل لآخر والارض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان او من العامل وله ثلثا الخارج كما في التثمة وان يكون الارض والبذر وبقر واحد لاحدهما والعمل وبقر آخر لآخر كما في التثمة من نعم الايمة وان يكون المقر لاحد والارض والبذر لاحد والعمل لهما والخارج نصفان كما في التثمة واما في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من الربعة لاحد كما في التثمة وان يكون البذر والبقر لاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون البذر والارض لاحد والبقر لآخر والعمل لمالك وان يكون الارض والعمل والبقر لاحد والبذر بينهما كما في العمادي وان يكون البذر والعمل لاحد والبقر لآخر والارض لثالث وان يكون العمل او البذر والعمل او البقر والعمل او الارض والعمل والبقر لاحد والباقي لآخر كما في التثمة فوضع بطلان ما ظن ان الحصر صحيح [ و اذا صحت ] المزاولة والى البذر وخارج [ ف الخارج ] بينهما [ على القسط ] اي على ما شرطت عند العقد لصحة الالتزام [ ولا شيع ] من اجر المثل و غيره [ للعامل ان لم يخرج ] شيع من الزرع لانها اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما شراكة الخارج لا غير [ ويجبر ] اي يجبر الحاكم [ من ابي ] من المزارعين [ عن المسمى ] على ما هو موجب العقد من العمل [ الارب البذر ] فانه لم يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر في الحال وفيه اشعار بان هذا قبل القاء البذر في الارض واما بعده فيجب لان العقل حينئذ يصير لازما من الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ بعده الا بعدد كما في النسيئة [ فان ابي ] رب البذر عن المسمى والارض له [ بعل ما كرب العامل ] اي طلب الارض للحرق [ يجب ان يستوفي ] العامل باعطائه اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور وقال مفاخرنا هذا ديانة واما الحكم فلا شيع له فيه اذا العقل على الخارج كما في المبسوط وفيه اشعار بانه

لم يثبت ربحه في هذا ما به الاكثر منه [ وان فسد ] المزارعة وخرج بغيره بالبلد [ والخراج  
 لرب البلد ] لانه غناء ملكه فان كان رب الارض طالب له الزرع وان زاد على قدر بقره والامر من  
 ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقره ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض  
 ثم يتصدق بالنفل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كافي التثمة والنظم [ وللاجر اجر المثل ] وان  
 لم ينبت شئ او نبت وهلك واللام في المل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه  
 ان كان صاحبها او مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النفلين وان  
 وجد الخارج كافي المنية وان كان البلد مشترك فالخراج بينهما طين عند ملكهما كافي التثمة  
 [ ولا يزداد ] اجر المثل في هذه الفصول [ طين ما شرط ] عند الشمين لانه رضي به واجر المثل بالغا  
 ما بلغ عند عهد رح لانه احتوت منافع [ وبطل ] المزارعة [ موت احدهما ] اي رب الارض والمزارع  
 وان كرم الارض وحفر النهر وموت للمنيات ولا يفرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع  
 فلاخر ان يمتنع وبعد العروخ ينقض العقد كافي التثمة وان مات رب الارض بعد المزارعة قبل  
 النباش بقي بقاء المزارعة اختلاف المبالغ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يحتصد بقي العقد احتصانا الى  
 ان يحتصد كافي الذميرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بذار الحرب مرندا فانه يبطل هذه  
 خلافا لما كافي النظم وينبغي ان يكون الجنون الطبق والحجر كذلك [ ونقح ] اي ويجوز فمخ  
 المزارعة ولو بلا قدها ورضاه كافي رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويحتمل فيه احدهما في رواية الزبادات  
 وبه اخذ بعضهم كافي الذميرة [ بلدين مسح ] اي بسبب دين لرب الارض مضطرا [ الى بيعها ] اي  
 الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع من رب الارض كحفر الانهار وتسوية  
 المنيات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم ينع بالدين حتى  
 يحتصل كافي الذميرة وانما لم ينكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع حكيمه وخيائنه احتفاء  
 بها حياتها في الحافات ومنه حرية سفره والدخول في حرفة اخرى كافي النظم والى انه لو باع بعد  
 الزرع بلا مندر توقف على اجارة المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يحتصل او يضي المدة على ما مال  
 الفسلي كما في فاضل [ فان مضت المدة ] للمذكورة عند العقد [ ولم يدرك الزرع ] اي لم  
 يحتصد [ فعلى العامل ] لرب الارض [ احرم مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ] الزرع الا اذا  
 اريد قلعه فليل لرب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما او اضله قيمة نصيبه او انفق انك على الزرع  
 وارجع ما تنفق في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقلا لما فيه من  
 الاضرار كما في الهداية [ ونفقة الزرع ] كحرة السقي والحفظ [ عليهما ] اي العامل ورب الارض  
 [ بالحصص ] اي بقدر نصيبهما [ كاجر الحصاد ونحوه ] من الحبحم والوع الى البيدر والسياسة  
 والتزينة والحفظ وغيرها فان اكل ما لهما الى ان يقم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

أصل المزارعة بل هي مؤنثة ملكة مفتركة بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يخص بها ذكر من القرطبة السابقة بل ملئة في جميع المزارعات كما في النهاية فهذا الكلام جملة امنية مستقلة ولم تكن ~~في~~ <sup>من</sup> ~~القرطبة~~ <sup>القرطبة</sup> ~~بل~~ <sup>بل</sup> ~~على~~ <sup>على</sup> ~~القرطبة~~ <sup>القرطبة</sup> [ فان شرط ] لجر الحصاد و نحوه مذهب ~~القرطبة~~ <sup>القرطبة</sup> ~~بل~~ <sup>بل</sup> ~~على~~ <sup>على</sup> ~~القرطبة~~ <sup>القرطبة</sup> [ عند ابي يوسف ] و مع روح به يفتي [ لتعامل الناس و من المصنف على ان لا يزرع الا في البسوط و ليس فيه ظاهر الرواية ] من ابي حنيفة روح انه مع وهو مختار اختلفوا في بلع كما في التتمة و ذكر في البسوط و الهداية والكافي وغيرها انه مع في رواية من ابي يوسف روح فكلامه لا يخلو عن شيع و اعلم ان ما ذكره من الريايط و نحوها هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتي به و اما الطيب فما لا يعصى الله تعالى فيه كحبه ولا ينافي حيوان بعمله كما ذكره الرازي في تفسيره و ذكر في الزاوي من احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في مؤمنيتها نجامة لكنه احرص على واحدة من وثقتها لا اشتغاله بالزراعة لا يكون زوجه طيبا وكذا لو زرع بلا عاهلة او احرص الاجرة بعد ما جف عرقه او لم يرد الشمن بعد حلول الاجل او اذناه متفردا بلا رضاه البائع ويستحب ان يبلره على الظهارة ثم يقوم في ناحية يصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمة هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه معاني يحفظ هذا الزرع من آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيل على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كياله يصلي ثم يقول يا رب القيم بذر اراضي طينتي شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين فركنا في غرس الاشجار \*

[ **فصل** \* المسافة ] من المزارعة كما في التفت واما أثر على للماملة التي هي لغة مدينة لانها ارفع بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معانها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالنفرة من الخن [ دفع الشجر ] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقريته الاتي فيه تشمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران و ما غرس وزرع في فضاء مدخومة وغيرها مما يأتي ومن مطلق الكرم والرطبة على الشجر فقد اجمعت التعريف [ ان من يصلحه ] بتنظيف المراعي والسقي والتلقيح والتقليم والحديث والحراثة وغيرها بان يتولى دفعت اليك هذه النخلة مثلا مما افاء بكلا و يقول لمااتي فملت فيه اشجار بان ركنها الايجاب والقبول كما يشير اليه في الكرماني وغيره [ اجز ] شائع بقريته الاتي [ من ثمرة ] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة و غيرها [ و هي ] اي للساق [ كالمزوعة ] اجتذافا وحرثا وحكما [ الا انها ] اصل المسافات [ تصح بلا ذكر المدة ] لانها معلومة موتا وفيه اشارة الى انها لا تصح عنده و تصح عندهما به يفتي و يشترط فيها صلاحية الشجر للثمر حتى انه لو دعي غرسا لم يبلغ الاثمار مسافة لا يجوز الا بجهان المدة لانه يتفاوت

بقوة الأرض ~~في~~ بعضها نقاوتها فاحدا كما في البهالة في الدائف ~~يحتيط~~ أهلية العاقلين في التخلية بين العامل والشجر وشيوع النمر وذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع ومكت من قسط العمل جاز احتمالا كما في النعمة [ ونقم ] مدة المسافة حينئذ [ ملن ] مدة [ اول ثمر يخرج ] في هذه السنة نزل المدة وقت العمل في النمر المعلوم وأمرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز فلزم ليخرج فيها انتقصت المسافة [ و ادراك البذر الرطبة ] بالغنح وهي الاسفمت الرباط كما في الكرمانى والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالزوه وهو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية والبذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في الفاموس [ كادراك النمر ] أى دفع الرطبة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك النمر يعني اذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بذرهما فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جاز كما في الكرمانى وغيره فليس هذا لا يرد ما ذكره المصنف في المرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه في الاختيار اذا دفع الرطبة وقد نبت او دفع البذر ليلدره فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوما جاز وقع الحجة الاولى [ وذكر مدة لا يخرج النمر فيها ] كالمتمه [ يقدمها ] لانه فوات الشركة في الخارج فللعامل اجر للثل [ بخلاف ] ذكر [ مدة لا يخرج النمر فيها ] وقد لا [ يخرج ] فانه يصح كالخروج النمر فيها فهو على الشرط بينهما [ وان لم يخرج النمر فيها ] بل بعدها يقدمها [ فليعامل اجر المثل ] وان اعطاه ما شرط له من النصف وغيره او اقل برضا او اكثرجار وكذا الحكم في كل مسافة فاسدة كما في النفت وذكر في الزاهدي ان النمر اذا لم يخرج فلا شيع للعامل عند ابي يوسف رح وقال له اجر المثل وفي النهاية ان سمى وقتا قل يتأخر عنه النمر فان خرج ما يوجب مثله في المسافة فيصح والا فلا [ ولا يصح ] المسافة [ ان ادرك النمر ] أى انتهى في العظم [ وقت العقد ] لانه لا اثر للعمل حينئذ [ كل لزعة ] فانه اذا دفع الزرع وقد استحصل على انه بمصده ويدمه وبذره فانه لا يصح ومن ابي يوسف رح انه يصح والاصل ان الثمر والزرع متين كان في حد الزيادة يصح المسافة والا فلا كما في النظم وذكر في الفهين ان ان احتاج الى المقي او الحفظ جاز المعاملة والا فلا [ فان مات احدهما ] أى المالك او العامل وينبغي ان يكون المالك بدارهم كلوت وفي البسوط اذا لحق صاحب الأرض دهن فادح انتقص المسافة [ والثمرتي ] أى غير مدرك فان مات رب الأرض [ يقوم العامل عليه ] كما يقوم قبله الى ان يدرك وان كان مكروها عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف الثمن فللورثة ان يقوموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من النمر [ أو ] يقوم عليه [ زارته ] أى العامل ان مات وان كره رب الأرض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فله رب الأرض الخيارات الثلاثة وان ماتا جميعا فالخيار لورثة العامل بين العمل والترك فان ابرا ان يقوموا عليه للورثة





ولا يوصل جبل التراب كالقصور العلية كما في الصحاح لما حلت تفيل الأنبي نوحه لم يكن مرابا وان مضى عليه القرون وصارت غربة كما في المصبرات وذكر في الذخيرة ان الرازي العمي انقضى اهلها كلوات وقيل كالقطة [ بعيدة عن العامر ] اي البلد والقرية فان العامر يعني المعتور كما في الصباح وعند عبد رح اذا انقطع ارتفاق اهلها فهو غربة والزل قول ابي يوسف رح فمدار الحكم على البعد منه وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند عبد رح وبه يقتضي كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [ لا يجمع صوت ] اي لا يجمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى انه صوت على كل اذن الناس مادة كما في الجزالة ومن ابي يوسف رح يقوم جهوري الصوت على اهل مكان وينادي بأهل صوت ومنه البعد قلر علوة كما في الذخيرة [ من اصاه ] اي افصا العامر وطرفة فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العامة كما في التجنيب وقد تماشى كما في اصابه اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم جنس [ من احياء ] اي للوات يحفر النهر او السقي على ما روي عنه كما في الاختيار او بالكرب والسقي معا على ما روي عن عبد رح او باحدهما او بالفرس على ما روي عن ابي يوسف رح او الباء او الزرع او غيره كما في الهداية وغيره [ ملكة ] اي ملكة المحبي موصفا احياء دون غيره ومن ابي يوسف رح ان صير اكثر من الصف كان احياء للجميع والتمتداده ملكة الرقية وقيل المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فلو زرعها آخر كان له ان ينزعها منه [ ان اخذ له الامام ] في الاحياء ولو لم ياذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فان قاضي كان قد مر ذلك في اول كتابه والتمتداده ان يكون المحبي معلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان مستأما فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في النظم [ ومن حجر ارضا ] اي عملها ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا او غصيفا مصمما منها او ينقصها منه او يحرق هوكها او يغرق حولها اقصانا باسة او يحفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره فالتحجير الاسلام كما نص عليه صاحب الروض فالاتفاق من الحجر على غير محتاج اليه [ ولم يعمرها ] اي لم يعمرها [ ثلث حبي ] جمع الحبة بالحكم اي المنة [ دفعها الامام ] اي غير التحجير وهذا ديانة فانه ان احياء غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقيق الاحياء منه دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التحجير يقبل ملكا مؤقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد اصلا كما في الحكماني وفيه اعيان بانه لو احيى الحجر وزرعها ثم زرع غيره كان للحجر النزع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [ ومن حفر بئرا في ارض موات ] في هه الامام [ بالاذن ] عند الكل وبغيره ايضا عندهما [ لله ] اي الحافر [ حريمها ] اي ما يحيط بها مما يليق به التراب مما به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعل بمعنى فاعل ده مجاز وفيه زمر الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرص لو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء رأى ان الله لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا ان انصرفوا الى احيائها فلم تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريماً لعلم جاز احيائها كما في المصبرات [ للعطن ] اي لبشر وهي البشر التي يستغني منها باليد والعطن يقتضين في الاصل مناج الابل حول الماء [ والناس ] اي بشره اي التي يستغني منها بالبعير والافاعي وغيره يقتضي به الاضافه في الوضع لانها ملائمة [ اربعون ذراعاً ] مائة كل صد قبضة كل قبضة اربع اصابع وقال ان حريم الناس ستون ومن بعد رح مقدار ما يمد الجبل اليه ولو اكثر من سبعين ويغنى بقول ابي حنيفة رح كافي التمتة [ من كل جانب ] من الجوانب الاربعه [ في الاصح ] احتراز عما قال غيره من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما في الهداية [ و ] الحريم [ للمين ] المستخرجه في ارض موات بالاذن [ خمسماية ] ذراع مائة [ وكذلك ] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في الزامني وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بحر وعين في اراضيهم لمصلحةهما واما في اراضيها فيزاد لرعايتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ ومنع غيره ] اي الحافر [ من الحفر ] اي التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره [ فيه ] اي حريم البشر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بشر في حريم الاول فللال ان يحسبه تبوها وقيل له ان يامر الثاني بالاصلاح جبراً وقيل يكسبه بنفسه وبضمنه النقصان بان يقول ذلك قبل الحفر او بعده بضمن التفات كافي الكفاية و غيره [ فان حفر ] غيره بالاذن [ في مساهة ] اي منتهى حريم البشر او العين في جانب او اكثر [ فله ] اي الغير [ الحريم ] من ثلثة جوانب [ دون الاول ] لمصلحة فلو حفر فيه اربعة الى النعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان يتطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البشر الذي يحفره فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [ وللقناة ] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالفارسية ( كاري ) كما في النهاية [ حريم بقدر ما يصلحها ] اي يحتاج اليه لائقه الطين ونسره وقيل هذا عندهما واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين ومن بعد رح ان القناة كالبحر في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى ولي الامام [ ولا حريم ] عنده [ للنهر ] اي المجرى الواسع للماء فانه فوق الساية وهي فوق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و عليه الفتوى كما في الكرماني ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في الهداية والزامني والحوش على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان صغيراً يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا بينية وكذلك اذا حفر في موات خلافهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقلة الطين في قعره وهو الصحيح كما في التثنية وذكر في الكرماني ان الغلالة في نهر مملوك له معدنة فارغة تلزمها ارض لغير صاحب الارض فالسنة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد تصاحف المصنف فانه لا نزع منهم ان ما به امتصاص الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم شجر في موات خيمة اذرع من كل جانب كما في الهداية \*

[ **فصل** \* **العرب** ] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء للشرب واليه اشار بقوله [ **نصيب الماء** ] اي الحظ للمعين من الماء الجاري او الراسد للحيوان والجماد وشريعة زمان الانتفاع بالماء مقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر للمعنى اللغوي دون العرقي ليلا يتوهم انه مراد في هذا المقام [ **والشفقة** ] بغتختين في الاصل شفة او شفرها بدل اللام بالثناء تخفيفا وعريضة [ **عرب بني آدم** ] اي استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او لغروها كما في المبحوط فالعرب بالهمز مفتوح مصدر من حد علم [ **وا شرب** ] البهائم اي استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يتناسهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خص التعارف بما عدا العبايع والطير كما في المفردات والاكثفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبحوط [ **وكل** ] من بني آدم والبهائم [ **حقها** ] اي حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز [ **واكل** ] من بني آدم [ **حق معي الدواب** ] اي درابهم فيكون من قبيل حذف الجبر وانما ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الطن ان افراده للتخصيص بالقيود فان المعنى [ **ان لم يخف** ] اي بنو آدم والبهائم [ **تخريب** ] جانب [ **النهر** ] كما في الاختيار وفيه اشعار بان العلم والطن بالتخريب لم يشترط المنع واليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر بقريئة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الماقية والجدول والبير والعين والحوض المملوكات كما في التثنية [ **في كل ماء** ] ظرف الحق [ **لم يحرز باناء** ] الارك (في اناه) في الاماس احرز المبيع في وعائه فلو احرز في جرة ارجب او حوض محجل من نحاس او صفرا وجس وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الاحراز اشارة الى انه لو صلا الدوا من البير ولم يبعده من راعها لم يملك ذلك الماء عند الشيعيين اذ الاحراز جعل المبيع في موضع حصين والى انه لو اعترف للماء من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبيع لمن ملك الحمامي لكنه لحق به من غيره كما في التثنية وغيره وفي لفظ الحق اشعار باناه لم يمنع من غير المحرز وهو يخاف من نفسه او مركبه كان له ان يعاقبه بالصلاح لانه قصد املاكه منع حقه وهو الشفة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بلا صلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا وانما اذا لم يكن الا لاحدهما فانه ينزك لمن ملك المالك كما في النهاية وغيره [ **واكل** ] من بني آدم [ **حق العرب** ] اي نصيب الماء للزرع بقريئة الماضي [ **ونصيب الرعي** ] والدالية لمن جميع الانهار بقريئة الاتي

[ألا إذا أمر] ذلك العرب والنصيب [بالعامة] بأن يفرق أراضيهم بين نهر عظيم كجدجلة المقتضى  
 أو الرحي [أو خص النهر بغيره] أي غير صاحب العرب والنصيب [أي دخل] ماله [في المقاسم]  
 أي المقسم أي ~~موجبه~~ مملوك لجماعة مخصوصة ليس صاحب العرب والنصيب منهم فلم يكن له  
 الحقان إلا ~~بوصافهم~~ كإلى التبتة والقيس ~~بالعيس~~ موضع القصة أي موضع السكر اليهود كما ذكره الطبري  
 فلاهم ~~يطلبون~~ القصة اقتراء عليه وفي تخصيص هذه الأنهار قول إلى أن له الحقون في ماء البحار  
 وابن أمر بالعامة وفي استثناء النهر إحصاءه لأنه ليس له منان في البيرو والعين والحقوس المعلومات  
 بالطريق الأولى فإن لصاحبها أن يمنع ذا شقة من التناول في ملكه إن كان يجد الماء في أرض مباحة  
 فإن لم يجد فأما أن يخرج الماء إليه أو يترك حتى يأخذ بنفسه فلا كسر النهر كما في الهداية و  
 غيره [وكرى نهر] أي إخراج الطين ونحوه منه فالكري مختص بالنهر بخلاف الصفر طين ما قال  
 البهيقي إلا أن كلام الطبري يدل على الترادف [لم يملك] أن لم يدخل ماله في المقاسم كمنيل  
 وقرات وغيره [من] مال [بيت المال] أي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزية  
 دون العشر والصدقة لأنهما للمفقراء وفيه إشعار بأن إصلاح مسألته منه أن يخف منه غرامة  
 [فإن لم يكن فيه] أي في بيت المال [شيء فعلى العامة] أي الذين يطبقون الكري  
 ومؤنتهم من مال الأغنياء الذين لا يطبقونه [وكرى نهر] خاص أواماً قد مرّ حده  
 في الشقة [ملك] ذلك النهر بأن دخل في المقاسم [على أهله] إلا أن في العام لو امتنع عنه كلام  
 أو بعدهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون إلا أنه بعض المتأخرين ولو  
 امتنع البعض منه أجبر على الصحيح كما في الحزاة ويمنع عند الشك في الإبي من شره حتى  
 يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء صير إلى أن ليس الكري على أهل السنة لأنهم  
 جميع من في الدنيا وليس البعض أولى كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين أنهم يجبرون عليه  
 كما في الذميمة [من أهله] خبر يعد خبراً ظرف للظرف وحاصله أنه يبدأ في الكري من أول النهر  
 عنده ومن أهله عند المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي أنه يترك بعض النهر من أهله  
 حتى يفرغ من أهله [ومن جاور] كزيمهم [من أرضه بروج] من مؤنة الكري هذه واما  
 عندهما فالكري عليهم جميعاً من أول النهر إلى آخره تخصص العرب والأراضي وبقية بقوله  
 كما في التتمة وفيه إحصاء بأنه لو كان ثم نهر في وسط أرضه لم يبرأ إلا بالمجاورة من أرضه وهذا  
 في النهر الخاص واما في العام فقد بروج إذا بلغوا في ثم نهر قريتهم وفي الاكتفاء ومز إلى أنه  
 إذا جاوز الكري من أرضه جازله فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المباح وتماه في  
 الذميمة واما في النهر العام فينبغي أن يفتح بالطريق الأولى [وصح] استحصانا [دعوى العرب]  
 أي حرب يوم أو أكثر من شهر في نهر [بلا أرض] مع أنه مجهول معلوم لما سيحيط أنه قد يملكه



لرجل مياه في اوقاف متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كافي الجوامع المحقق  
في التتمة انه جاز [والعرب يورث] كالقصاص والدين والخصم [ويوصي] ان يصح الوصية  
من الثلث [بالانتفاع] به اي بان يحق ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالوصية بالانتفاع  
بشجر نخله [ولا يباع] في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويفسد نص عليه عند راجح كافي  
الذخيرة [بلا ارض] لانه مجهول لانه غير مملوك والابطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع  
ارض اخرى وهو الصحيح كافي التتمة [الا عند] اكثر [منايع بلخ رح] للتعامل والقياس  
يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر روح واستاذ ابي بكر البلخي وشيخه اذ القياس  
لا يترك بتعامل بلدة واحدة كافي الذخيرة [وكذا] لا يصح ويفسد [الاجارة] ان اجارة الغوب مره  
كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدل الغوب في البيع والاجارة  
بتبعية الارض كافي الذخيرة [والهبة] والصدقة والعارية والرض والقرض والمهر وبدل الفلح  
والصلح [ومن مقي ارضه] ولو كرما [من شرب غيره يضمن] بان ينظر بكم يقتوي الغوب لو جاز  
بيعه سواء كان مئليا او قيميا فان الماء مثلي في رواية وقيمي في اخرى وبالفهمان احد نصوص الاحكام  
المحمية بعلي البردوسي فمن اثبت للغايرة بينهما فقد اخطأ ولعل تأخير الائمة من مهر النامع او انكلام  
من قبل التجاوز فيكون متعلقه بما بعد لهظا وبه وما قبله معنى فان الاكبرين منهم الرواية والهداية  
وشيخهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كافي التتمة والخلامة وذكر الزاهدان من مقي من شرب غيره  
يرفع الى السلطان ليؤذنه بالضرب والحبس وفي التتمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر  
بقلعه ومن بعضهم انه طرح منه التراب للبلبل وقال الفقيه لا آثر به ولو تصدق بنزله لكان حراما وهذا  
الفضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف للضروب فان الدابة اذا حمن به انعدم وصار شيئا اخر [لا]  
يضمن [من مقي ارضه فنزلت ارض جارة] اي صارت ذاتا بالكرم يقل بالفارسية (ذاب) كافي الطلبة  
وهذا اذا مقي في نوبته مقدار حق له اما اذا مقي في غير نوبته وزاد على حقه يضمن لمن ما قال الامام  
اسماعيل الزاهد كافي الذخيرة وذكر في التتمة انه اذا مقي مقيبا غير معتاد فتعدت ضمن وعليه الفتوى  
ولا شك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق فلا ثم غتم الكتاب كالا يخفى لمن ادلى الالباب \*

### \* [كتاب الوقف] \*

عقب به اعيان الموات لانه مرات بلا محي له الان ربنا اغث بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير  
الناجين [هو] لغة مصدر وقعه اي حبه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على  
الاقواف ولا يقال اوقفته الا في لغة ودبة لمن ما قالوا كافي الغوب وفيه اشعار بان التعقيب  
ضعيف في الدار المصونة ان اوقفه لم يجمع عند ابي عمرو وصح عند غيره لمن ان التعقيب

بالهبة في حقها انتهى و شريعة عند [ حبس العين ] و منع الزهبة المصلحة بالقبول من تصرف الغير هل كونه مقتصرة [ من ملك الرافق ] فالرقبة باقية على ملكه في حريته و ملك ورثته في وفائه بحيث يباع و يوهب الا ان ما ياتي من البذل بالمسقة ياتي عنه و يشكل بالمسقة فانه حبس على ملك الله تعالى بالجماع اللهم الا ان يقال انه نعرف للوقف المختلف فيه و انها بعد بالقول بانه لو كتب صورة الوقفية مع السرائط بلا تلفظ لم يصرفها بالادقان كما في الجواهر [ و ] حبسها على [ المصدق ] او نذر بالتصدق على وجه التحبر [ بالمسقة ] منها فيكون من قبل الامتناع و يجوز ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في النفقة و لا يشكل بالوقف على منعه صلى الله تعالى عليه و سلم فان في جوارحه روايتين [ كالعارية ] في الحبس على الملك و التصديق بالمنفعة و فيه اشارة الى انه لو اهل ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفها لقبول لبس مما لا بد منه و هو ركن في النبراس كالصدقة و ان انه منبه طلب زيادة الزلفي في العقبى عند ربه الا ان شرط العام فكونه حراً عاقلاً بالغاً و الخاص فالامانة الى ما بعد الموت او الوصية خلافاً لهما و قوله قوي من حيث للعنى و غير مخالف للذات فانها محمولة على الامانة او الوصية كما في المبسوط [ و ] شريعة [ صدها هو ] غير محتاج اليه [ حبس ] للعين ازالة و ملك المالك الجاري مقتصرة [ على ] حكم [ ملك الله ] المالك الحقيقي [ تعالى ] و نقدر و التصديق بالمنفعة بقرينة العطف فلا يصح بعد ان يكون ملكاً لحد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين و انها قدر الحكم لانه لم يصرف ملكاً لحد وله نظير في المهرع كالسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتي كما في الصحافي و غيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة من خالفنا الفصحى في الوقف كما في المستصفى و قال محمد رح ان الفصحى لم يفرع عليه و لذا كتبت راجلاً فيه كما في النظم [ فلا يزول ملك المالك ] المجازي عن العين [ صد ابي حنيفة رح ] و ان ملق هوته على الصحيح نحران مع نقد وقت داري على هكذا كما في الهداية [ الا ] اي لكن في صورة [ ان يحكم به ] اي بجواز الوقف [ حاكم ] موافق بانه يزول ملكه حينئذ و يصرف لازماً فلم يصرف بعد ملكاً لحد و هذا اذا ذكر الرافق شرائط الزوم و الا لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر و صورة الرافعة ان يصاح الوقف الوقف الى المتولى ثم يرجع منه محتجاً بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فيحينئذ يزول و يلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغیره ابطاله كما في الطهيري و لا ينترط الرافعة فانه لو كتبت كاتب من اقرار الرافق ان فاضيا من فضة المسلمين نفسي بلزومه صار لازماً و هذا ليس بكذب مبطل لحق و صحيح لغرض صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا بأس به و هذا اذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجهتد فيه كالمارة المشاع و غيره جاز فيه صل هذه الكتابة كما في الجواهر و نظيره في المصبرات و غيره و الحكم مشعر بانه لو حكم به حكم لا يزول



ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح وللعلمي ان يبطله كافي الحقائق [ واما ] اي لكن [ في ]  
 محمد [ فانه يزول الملك عنه بالفرط الاتية عند الطرفين ونفس القول عند ابي يوسف رح ولم  
 يقتصر الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كافي المحيط وغيره و الا في الموهين للمنقطع  
 كما اعرفنا اليه ولا يصح الترويج كما لا يخفى في التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبوضا  
 لا سعاية او حوضا او بهرا او فطرة لا يزول عنه وكذا لو اضيف الي ما بعد الموت وهو الصحيح  
 كافي الخلاصة [ بني ] فانه لو كان صاحبه زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها فذكر الابد او لا كافي  
 المحيط [ وافرز ] اي يميزه من ملكه من كل الوجهة فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او  
 بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كافي الكافي وفيه خلاف كما دينا اذا جعل تحت حوض  
 ومامه في النهاية [ بطريقه ] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا مائة حتى لو اذن الناس  
 بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص لله  
 تعالى واما ذكر هذا العبد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كافي  
 الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما صرح فلو صلى في هذا الوضو زال ملكه منه كافي  
 الصراجية [ واذن للناس ] اي كل الناس [ بالصلوة ] اي بكل صلوة [ فيه ] فلو اذن لقوم  
 او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كافي المحيط [ و صلى ] فيه وان لم يكن باذان واقامة  
 واحد [ سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كافي  
 اللخيرية و في الاكتفاء بالاستئذان اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغر وغيره انه لو  
 اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صلوة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه  
 منها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في روايته وقال الحرشي  
 ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة على الصحيح كافي المغني [ وعند محمد رح ] بعد القول  
 [ تسلمه ] اي الموقوف [ في المنول ] في المجلس كافي كتاب جامع النظم [ وبه ] اي الموقوف  
 اياه مما يليق به كعقب الخا بنزول مائة فيه باذنه والمقايمة والحوض والبور بالاستمساك منه  
 بالتصليم والقض للموقوف عليه [ شرط ] لزوال ملكه عنه كافي فاضيلان فلا يحسن الاكتفاء  
 بالمتولي وهو كالقيم من كان وكيلا للراتب في التصرف في الوقف ولذا انزل موته الا اذا فرضه  
 حال حيوته وماتته فانه وكيل حال الحيوة وصي حال المات كافي المحيط وغيره والتصليم الى  
 المتوفى ليس بشيخ فانه الحافظ لا غير وهذا اذا لم يقتصر الولاية لنفقه والا فقد سقط اشتراط التصليم  
 لانه شرط مراعى كافي النهاية قبيل الفصل [ وعند ابي يوسف رح يزول ] ملكه [ بنفس القول ]  
 اي بان يقول وقتنه ملئ كذا والكلام مهيئ الى انه لو كتب شرائط الوقف باجماعها بلا تلفظ به لم يصر  
 وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للعهود اهمل واعلمي مضمونه فانه الزاوي باني وقت

كما ذكرنا في قوله لا كلاما نحوه فحينئذ يصبر وفقا وتامه في الجواهر ويكتفي بهذه الألفاظ كما في المغني  
 وغيره وقوله الوقت من حيث أنه أقرب من العتق وقول عبد ربه الوقت لكونه أقرب من الآثار كما في  
 الشكواني وذكر في الخلاصة أبو حنيفة ربه عن شقيق كل التضييق ولذا أخذ أكثر الأصحاب  
 بقولهما وأبو يوسف ربه قد رجع كل النوميح ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمصنوعات وعبد  
 ربه ومطابق القولين ولذا أخذ به عامة المأخوذ كافي الخلاصة وبه يفتي كما في الكبرى ثم شرع  
 في تقرير قول أبي يوسف ربه فقال [فصل منه وقف للخام] وقت القبض مستملا للقصة واليه  
 ذهب هلال ولم يصح عند عبد ربه لأنه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط ولم يستعمل القصة أصلا يصح  
 وقته بلا خلاف إلا المسجد والمقبرة فانهما وإن كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن  
 بعد القصة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والأطلاق دال على أن المبيع الطاري  
 والمقارن فيه سواء فالتمييز بالمقارن ظن فلو وقف جميع أرضه ثم أصحق بعض معين منها كهدا  
 النصف لم يبطل في الباقي أصلا ولو احتحق بعض شايخ كنصف منها لم يبطل في الباقي عند أبي  
 يوسف ربه وبطل عند عبد ربه كما في المغني وبه أخذ متأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند  
 المصنف [و] صح منه وعليه الفتوى ولم يصح عند عبد ربه [جعل الغلة] أي منافع الوفاء كلا  
 أو بعضا مدة خبرته وللقرآن مدة مائة سنة فإذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس  
 مقيد فإنه لو وقف وقفا موقدا أو شئ الغلة لنفسه وماله وحشمه مدة حياته جاز الوفاء والشرط  
 عند أبي يوسف ربه إذا انقرض ما ترك للمساكين كما في المغني وفيه إشارة إلى أنه لا يجعل للزراف  
 أن يأكل من وقته إلا بالمرط كما في المصنوعات وإلى أنه لو شرط لنفسه الأكل نبات ومدة معاليف  
 من عنب أو زبيب رد إلى الوقف وأما إذا كان خبز البر للزوجة وهذا عند أبي يوسف ربه وأما  
 عند عبد ربه فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المأخوذ على قوله كما في الحيط [و] صح منه وبه افتى  
 متأخرون بلج جعل [الولاية] بالكفر والغني أي تولى أمر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح  
 عند عبد ربه الوقف والشرط لأن التضمين شرط وبه اتفق الصدر الشهيد كافي الخلاصة [و] صح  
 منه للتحويل إلى أفضل [شرطان يستبدل] الواقف [به] أي الوقف أو ماله إذا بيع [أرضاً أخرى  
 إذا شاء] فيكون وفقا مكانه على شرطه وليس له أن يستبدل نائما إلا بالشرط في أصل الوقف وعند  
 غيره وهلال ربه صح الوقف وبطل الشرط لأن الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط يبطل الوقف  
 عند عبد ربه ومن أبي يوسف ربه أنه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه إشارة إلى أنه لو لم يشترط  
 الاستبدال لم يستبدل وإن كان أرض الوقف منجاة لا يمتنع بها كما في قاضيخان وذكر في الظهيرية  
 إنه قال أبو يوسف ربه يجوز الاستبدال ومن المأخوذ من لم يجوز في الخلاصة قال الحرشي

من جواز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف بجواز الاستبدال من غير شرط اذا مضاف الى الارض من الربح  
ولحسن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه  
حيلة الى ابطال اكثر ذوات المخلعين وفعلوا ما فعلوا او هذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شك منه  
واما زماننا فلا ينبغي فيه اثر من الوفاء فيستبدل. ولان الموقوف عليه فيستبدل به عليه ومنع  
هذا فخرج من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] ضحى مائة [ترك ذكر مصرف مؤبد] لان  
الوقت يغني من ذكره فالتأجيل شرط بالاجماع واما ما ذكره فخرط عند الطردين خلافا لابن يوسف رح  
كما في الهداية وغيره وذكر في فاضل ان ذكر التأجيل لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابن يوسف  
الصيني بالسكون فلورثت من جهة يتوهم انقطاعها بان وفى من اولاده مثلا ص [فاذا انقطع]  
ذلك للصرف [صرف] ذلك الوقت [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى  
وذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر سعيد ضحى  
ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المصنوع [وصح عند محمد دفع منقول] من مكان  
الى مكان ومنقول من هيئة الى هيئة وان لم يكن نابعا للعقار ولم تصح عند ابى حنيفة رح وان كان  
نابعا وصح عند ابى يوسف رح ان كان نابعا كما في الزاوي وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية  
بالاجماع [فيه تعامل] اى تعارف [كل مصنف] الموقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه او في غيره از  
على جيرانه او المارة ونحوه [كالكتاب والفأس والمنهار والطمت والجنارة وثيابها والعلاج  
والخيل والعمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والمرب مع الارض والحمام مع  
البرج والنخل مع الحوزة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجوز الا بالتبعية كما في المغني و  
غيره ذكر في الزاوي ان الوقت المنقول جاز عند محمد رح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابى  
يوسف رح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اى يغني بما صح عند محمد رح لحاجة الناس اليه وقيل  
لا يجوز دفع المصنف والكتبة على المسجد والمدبرة ونحوه وعليه الفتوى كما في المصنوع والاول  
الصحيح كما في فاضل من التملك [الوقت] بالبيع ونحوه ولو احياء الباقي فلا يبدل  
ارض بلعرق لتقصير الدغل وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لسطط الباقي كما في الجواهر و  
من الحلواني يجوز ان يباع ويشترى من غير الاحتلال وجاز بيع المصنف المحرق وشراء آخر بثمنه  
وعن عيس الاسلام اذا انتقر الوارف جاز للقاضي ان يفتح الوقت بطلبه كما في المحيط [ولا يملك]  
الوقت بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز تسمية  
المخاع عند ابى يوسف رح] احتسابا لانه جعل القصة في الوقت افزاذا وان غلب فيها المبادلة في  
غير المليات نظرا للوقت فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جار عتله ان يقتسمه ولم يجب  
على الواقف ان يغف ثانيا ولا قضاء القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف [يبدل] اى يجب على القيم

البداء [ من ارتفاع الوقف ] اى حاصلاته [ بعمارته ] بالصخر مصلح ارام ما يعمر به المكان بان يصرف الى الوقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يمتد ذلك كما فى الزامه وغيره فلو كان الوقف شجرة نخاف القوم هلاكه كان له ان يفتري من غلته فصلا فيغزوه لان الشجر يفعل على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض صنعة لا ينبت فيها شئى كان له ان يصلحها منه كما فى المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم الا بامر القاد كما فى النية [ ان وقف على الفقراء ] فلو فصل عن العمارة صرف اولاً الى ولده الفقير ثم الى قرابة ثم الى مواليه ثم الى جهراله ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف منسزلاً وقال ابو بكر الامكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئى كما فى المحيط ومن الظن انه يرجع بالفصل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [ وان وقف على ] جمع او واحد [ معين وآخره للفقراء فهي ] اى العمارة بقدر ما كان عليه [ في ماله ] اى المعين وان لم يمتد فلا يعمل من الارتفاع [ فان امتنع ] المعين من العمارة [ او كان فقيراً ] لا يقدر عليها [ آخره ] اى الوقف [ المحاكم ] القاصي او القميم استحساناً صيانة للوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يوجه كما فى الكافي [ ومرة بأجرته ثم ] اى بعد التعمير [ رده ] اى بالي الوقف [ الى مصرته ] المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم من العمارة اجر حسنته ثم رده اليه وان امكن ان يحتاج الى الزمة تجريبها او يتعين وانفق عليه من غلته وفي رواية يوزن للناس بالنزول سنة ويجوز حنة لمصرته وترى من اجزته وقال الناطقى القياس فى المسجد ان تجوز اجازة مطبخ لمصرته كما فى المحيط [ ونقصه ] اى نقص الوقف وما انهم من بنائه من الاجر والخشب والحجر والتراب وغيرها فالتنقص بالعم والصحر البناء للنقوش كما فى المغرب فهرا من النقص بالنقص [ يصرف ] المحاكم او القميم [ الى عمارته ] ان احتاج اليها بالفعل [ او يدعى ] اى يحبس [ الى وقت الحاجة اليها ] ان لم يحتج اليها بالفعل [ وان تعذر مصرته ] اى صرف عين النقص [ اليها ] اى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [ بيع ] اى باع نحو القوم النقص [ وصرف ثمنه اليها ] لانه بدل النقص [ ولا يقم ] النقص [ بهن مصادره ] اى مستحق الوقف لانه جزء من المعين وحقق من المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا عوب او استغنى عنه فان صرف الوقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف تلك نقطة صرف الى الفقراء وجاز الصرف باذن القاصي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند عبد رح وعليه الفتوى كما فى فاضلحان واما عند الشافعيين فنقل صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط بين الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اکثر المتأخرين كما فى الزامه وبه يغنى لان الوقف اعتاق الارض كما فى المصنفات ولا يخفى ما في مسئلة النقص من حصن المولى وكال الدهل في استحسان الاتيان \*

## \* [ كتاب الكراهية ] \*

اورد بعد الوقف لانه يعلق بالارضي والكراهية سفلية عليه الاثر ان الاصل معتبر كل المرأة وقد ابيح كسب بعضها ولذا ساء عهد رح بالامتناع وما يبحث من غير الكراهية احتشادي وهي في الاصل مغلظة الا لذكره بالضم فقير وعرض الالف من احد اليابين واستعمل كالكراهية مصدر كره الشئ بالضم كصراي لم يرد فهو كاره وشق كره كنصر وشغل وكزيه اي مكروه كافي القاموس وغيره وشرا ما كان تركه اولي وهو ملين نوعين كراهية تحريم وكراهية تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال [ ما كره ] اي فعل اطلق عليه من هذه الادة شق [ حرام ] اي كالحرام في العقوبة بالنار [ مند عهد رح ] وفي رواية من الشيخين [ ولم يلعظه ] اي لم يقل عهد رح انه حرام [ لعدم ] وجدان الدليل [ القاطع ] على حرمته فالحرام ما منع منه بدليل قطعي وتركه فرض كعرب الحمر والمكروه ما منع بظن وقركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كافي الكهف والبلعة مرادة للمكروه مند عهد رح كافي العمان [ و ] ما كره كالمسبه [ مند هما ] اي الشيخين [ الى الحرام اترب ] من الحلال اي ما لم يمنع منه وهو قتل ما هو المختار كافي الخلاصة والمضمرات والكبريت والتجنيس وهيرما وهو الصحيح كافي الجواهر فالأحسن تقلد عهد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها مند عهد رح لم يمنع منه الا انه مند هما ما كان الى الحل اترب اي ثبت باركه ادنى ثواب فما كره تحريما وتنزيها مند هما تنزيه منه كافي التلويح وغيره وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل بين الكراحتين انه ان كان الاصل فيه حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسر الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة فلب على الطن وجود المحرم فتحريم والافتنزيه كحمر البقرة الجلالة وصر صباع الطير كافي الجواهر واعلم انه اذا ترك منه من السنن الهدى قبل يكره او يصح واذا ترك منه من السنن الزيادة قيل لا بأس به واذا ترك واجبا قيل يبعد كافي كسب النار ومن عهد رح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما تساوي الدليلان قيل يكره كافي زادات البقالي وذكرني ذبايح الهداية ان في الحل لا بأس وفي الحرمة يكره او لم يוכל [ الاكل ] للغداء والحرب للعطش ولو من الحرام [ فرض ] يباب عليه بحكم الحديث [ ان دنع ] الاكل [ به ] اي بالاكل [ هلاكه ] فلو امتنع من الدوا حتى مات لم يائمه لان الغناء غير متيقن بخلاف ما لو امتنع من اكل الميتة كافي الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام رافع الاتم وقيل لو ضعف من اداه القرايض حل الاكل منها كافي المكمل للفقهاء وذكرني الخزائن انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالهيف [ و ] الاكل من المباح فوق الغرض [ ما جور ]

و مثاب حلبه [ ان امكنه ] اى الاكل [ من ] اداة [ متلوته ] الغرض [ قائما ومن صومه ] الغرض  
 وفيه اشعار بانّه جاز لتقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجوز كا فى الاختيار [ و مباح ]  
 غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند الداء فانه حلال غير  
 مباح لانه مكروه كا في خلع النهابه [ اى الشبع ] بكسر السين وفتح الباء ومكونها اسم ما يغذيه ويقوى  
 بدنه [ ليزيد ] الشبع الاكل [ قوته ] مفعوله الماني ويجوز روعه فانه جاه لازما وفيه اشعار بانّه لو اكل  
 للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابى مطيع لا بأس باكلها خبزا مكثورا فى الماء  
 البارد للحمى كا فى قاضىخان ولا شىء من رزق بطنا عظيما خلعة وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ان الله يبعث الخبز اسمون معناه اذا نعد ليعمن نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم  
 تقيا فوجده نافعا فلا بأس به كا روى عن انس لانه علاج كا فى التجنيس [ و ] الاكل من  
 المباحات [ حرام ] كا فى المحيط ومكروه كا فى قاضىخان [ قوته ] اى الشبع وهو اكل طعام حلب  
 من ظنه انه لى معدته وكذا فى الحرب كا فى اشرية الكرمانى وهيرة وامتنى ما استنى  
 المأخرون فقال [ الا لقص ] غرض صحيح مثل [ موة صوم الغد او ليلا يستحي ضيفه ] الصائم  
 او الاتى بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فوته وفى المحيط من الاسراف الاكثاري الوان الطعام  
 فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعة الاضياف لوما بعد نوم [ و حل ] ولم يكره على الرجل  
 والراة [ استعمال المفض ] اى المزين بالفضة من الاناء والمكمن والمرور والكوسى اطراف المراتة  
 والجمرة والمكحلة والركاب والجام والنغر وغيرها والتفقيض ( سيم كوت كرون ) كا فى الكرمانى وفي  
 حكمه المنسب من هذه الاشياء واللصب اى المزين بالذهب والمخلود بالفضة اى العريض منها  
 فالاحسن الذهب فانه المعلم لا يورده حال كونه المحتمل للآداء والسرير ونحوه [ متقيا ] ومجتنبها  
 بالنم واليد وغيره من الاعضاء [ موضع الفضة ] فلا يغرب منها ولا يخل ولا يجلس الا على هذا  
 الوجه رد محرو استعماله مندوبا لان استعمال الجزء كاتل وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للمنازع وهو  
 الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلها يائها فلا بأس به بالاجماع كا فى  
 المضمرات وفيه اشعار بان استعمال المجريين حرام على الرجل والراة وصياتي [ و ] حل عليها استعمال  
 [ الا حيار ] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الذهب او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق  
 او هيرة آتية مثلا فيبتنع بها بوجه كا فى المضمرات وغيره وذكرى للمفيد والسرعة ان الاكل  
 فى النحاس والصفر مكروه وفى الاختيار ان الخنزير افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اخذ  
 او انى بيته خذا زارنه الملايكة [ لا ] يحل ويحرم استعمال [ الذهب والفضة للرجال ] بان يؤخذ  
 آتية منهما ويصنع فى الغرب والاكل والادهان والتوضي والاكتحال فلو ادخل يده فيها واخرج  
 منها شيا فلا بأس به كا فى المحيط فتنبه ان يحل الاكل على الجوان وانه يكره كا فى الخلاصة

وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الادوات منها للتجميل و يحتشئ منه استعمال البهجة و  
الجوهر منها في الحرب لانه ضرورية وما ذكره شاميل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق وبه صرح  
في الخزانة وغيره ذكر الرجال للاستئذاة التي [ الا استعمال ] خانم [ منها ملق هيئة خاتم الرجال  
فانه يجعل عليهم ] واما اذا كان له صان او كثير عروم كما اذا كان من الذهب فانه حوام عليهم منذ  
ماتة للعلاء م خلوا ان قصد بالتختم التجبؤ فمكره كما في الكفاية وفي الاختيار من ان يكون الخاتم ملق  
قادر مقتان فما درند و جاز ان يجعل فصد فضة او عقيقا او فروزجا او ياقونا او زمردا او غيره وفي  
التنجيس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام وينقش اسمه او اسم اميه او اسم من اسمائه تعالى  
وفي البستان لا ينقش ( محمد رسول الله ) وكان ذلك نقش خانمه صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاثة  
اصطر كل كلمة مطرو ونقش خانم ابي بكر رض ( نعم القادر الله ) و عمر رض ( كفى بالموت واعطا  
يا عمر ) وثمان رض ( لتصبرن او لتندمن ) وعلي رض ( الملك لله ) و خانم ابي حنيفة رح ( قل الخير  
والا غشكت ) و ابي يوسف رح ( من عمل برأيه فقد ندم ) و محمد رح ( من صبر ظفر ) ولو نقش  
اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه وسلم استحسب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الجلاء و ان  
يجعل في يمينه اذا امتنع وفي المحيط جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الرافض وفي  
الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النعاء لانه زينة في حقهن وفي الاختيار التختم منه لمن  
يحتاج اليه كالسلطان والقاضي وغيره تركه افضل وفي الكرماني نهى السلواني بعض نلامانه منه  
وقال اذا صرت قاضيا تختم في البستان من بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق  
[ و استعمال ] منطقة [ حلقاته منها بكمع الميم وفتح الطاء وقيل ان كان كثيرا فيكره كما في للمية  
وفيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الظهيرية ] و حلية سيف [ اما استعمال سيف  
معلق ] سجا [ اي الفضة وفي قاضيان لا بأس بحلية المنطقة والعلاج و حاميل السيف بالفضة  
في قولهم و يكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة او الذهب و الا فلا بأس  
به عند الكل ] و [ استعمال ] مسمار [ اي ودي وسط فص خانم من ] ذنب [ في الخاتم ] لانه  
ناجح و لا يتختم بتحديد و صفر [ اي لا يحل و يحرم على الرجل والمرأة ان يجعل حلقة خانمه  
من نحو حديد و صفر و شبه ذلك التختم ( انما شري كرون ) كما في الناج وغيره ] و حجر [ مثل بلور  
و فروزجا و ياقوت و يشب بالياء و قيل بالعلاء و قيل بالميم و قيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به  
وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه وسلم من نغتم بالعقيق  
فانه لم يزل في بركة و مردركا في الزاوي ومن الناس من اباح التختم بالذهب والحديد و الحجر  
كما في التيمناشي ] و لا يلبس رجل [ اي لا يحل لبسه في جميع الاحوال منه ] حريرا [   
ان ثوبا يكون مداه و لحمته ابريضا وان كان في الاصل الابريص المطبوخ و فلا يكره في غير

الحرب وكيل المستجابي لا يكره عندهما في الحرب إذا كان ضعيفا لا يرفع مضرة الملاح وقيل لا يكره في جميع الأحوال وهذا إذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وقن عمل رح لا بأس للجندي إذا تأهب للحرب بلبس الحرير وإن لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه إلا أن يخاف العدو وفيه إشارة إلى أنه لو ترك الأبريهم ثم ندف وغزل ونسج ثوب لم يلبس وإن أنه لو صلى على سحادة من الأبريهم لم يكره فإن الحرام هو اللبس أما الانتفاع بساتر الوجه فليس تحرام كما في صلوة الجواهر وإن أنه لا بأس وإن لم يتصل بحلته وقال صاحب المحيط أنه إذا لم يتصل به لم يكره عند أبي حنيفة رح إلا أن الأول هو الصحيح وقيل أنه حرام على النساء أيضا وعامة الفقهاء أنه حل لهن وحرم عليهم وإن أنه جاز أن يكون مودة القميص وزر حريرا كالعلم في الثوب وإن أنه لا بأس أن يهد بخمار أسود من الحرير على العين الزائدة والنظرة إلى الثلج وإن يكون التكة حريرا كما في المنية [ الأقدر أربعة أصابع ] كما هي وقيل مضومة وقيل منهورة في العرض دون الطول فإن القليل منه معفو كما في الزماني وإطلاقه مشعربان يجمع للمتفرق والظاهر أن لا يجمع كما في المنية [ وبتومده ويغشيه ] أي يحوز منه للرجل أن يجعل الحرير تحت راحه وجنبه ويكره عندهما وبه أخذ أكثر المشايخ كما في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه إشارة إلى أنه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في العزاة وإن أنه لا يكره الاستناد إلى ومادة من ديباج هو منقش من الحرير وكلنا وضع ملاة الحرير على مهل الصبي [ ويلبس ] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة إجماعا [ ما صدأ ] بالفتح أي ما صدأ من الثوب بالعارضة ( تأ و تار ) [ أبريهم ] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عوي أو معرب كما في الصحاح والقاموس [ ولحمده ] بالضم ما دخل بين الحدي بالفارسية ( تار وود ) [ غيره ] سواء كان مغلورا أو مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فإن الاعتبار لأخر الوصفين وقيل لا يلبس إلا إذا غلب اللينة على الحرير والصحيح الأول كما في المحيط وقد نظم \* شعرة \*

\* نان ز ابريهم بود وز فيرات \* \* \* مردداشيد كبروشه في غاف \*

[ و ] يلبس بالاجماع [ عكمه ] أي ما لحته أبريهم وحذاء غيره [ في حرب فقط ] فلا يلبس في غير الحرب إجماعا [ وكرة الباس الصبي ذهباً أو حريرا ] ثلثا يعتاده والأثم على اللبس لأن الفعل مضارع اليد وفيه إشعار بأنه يكره كل لباس خلاف الصند والمتحجب إن يكون من القطن أو الصوف أو الكتان على وفاء الصنة بأن يكون ذيل القميص إلى نصف الساق ومنتهى الكم إلى رؤس الأصابع ومنه ندر شبر كما في التنف وأحب الألوان البياض ولبس الأخضر منه كما في الفرقة ولبس الامود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالثوب الأحمر كما في الزماني [ ويطر ] الرجل [ جوارا إلى آتي مضو ] من [ اعضاء ] الرجل [ أو بعضه ] فيكون من أسما كما في غير موضع



من الكساف والنظر كما يتعدي بنفسه يتعدي بالي كما في الاستصحاب الذي تنكسر الرجل للثلا  
يتوهم ان الثاني من الاول وهذا الكلام فيما بعد وفيه افعال بانه لا باس بالنظر الى الامور  
الصبيح الوجه في حياض الحنية في هذا لم يوصر بالنقاب كما في التجنيس وذكر الزامدي انه لو نظر الى  
مودة غيره ياض لم ياتهم [ في النظر الى المرأة ] حيث لو امة معلمة او كاتبة [ من المرأة ] [ من الرجل ]  
الاجنبي المسوح ما [ كان ] بين المرأة [ وغروها حال كونها مستحبة ] الى الركبة [ فحذف  
المعروف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد اي بين احد واحد لان بيان يقتضي  
التعدد كما في باب الحذف من المعنوي والغاية داخلية تحت المعيا لان الصدر حينئذ متناول لها  
فالركبة مودة والسرة لا خلا لا ابي عصمة لورزي من اصحابنا ولهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا  
بالرقب بخلاف المودة الغليظة فانه يودب ان لم يات لانه مجمع عليه وما دون السرة الى العانة مودة  
خلا لا ينفي كما في الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه يرفق فانه مجتهد فيه الا ترى ان في  
الجرماني ينكر على كشف الفخذ بعنف ولا يودب لانه ليس بمودة عند اصحاب الطواغر وفي  
الهداية من ابي حنيفة ر ح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحارم حتى لا يباح له النظر الى  
ظهرها وبطنها وجنبها [ و ] ينظر الرجل [ من محرمه ] فمما اوردنا اوصافها بالكاك وهذا  
بالمعاق على الاصح كما في التمرناشي [ و ] من [ امة غيرة ] لو مكنته او مديرة او ام ولد  
او معتقة البعض هذه [ الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ ] مع ما يتبعها من نحو الاجنبيين  
والفرجين والايمن والركبتين فينظر الى الفم والراس والوجه والاذن والعين والصدر  
والنخاع والكف والعضد والمعاد والماني والقدم وينظر عند ابن مقاتل من امة الغير الى  
ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط [ و ] ينظر الرجل [ من ] الحرة [ الاجنبية ] الى الوجه  
وهذا في زمانهم واما في زماننا فممنع من العانة [ و ] ينظر العبد [ من الحيدة ] الى الوجه  
فالعبد كلاجنبي وقيل كالمحرم كما في التمرناشي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية  
الا انه مكروه كما في ايمان البولواجي وهذا اذا لم يكن من شهوة والافحام كما في نادرة الفتاوى  
[ والكتمين ] تغليب اي الكف والقدم وتنظر الى ذراعها في رواية كافي الخزانة والاطلاق ناظر  
الى ان المنفصل كالتصل والاصل فيه ان كل مفر لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كمنع رؤسها  
وفلامه رجلها ومعلم ذراعها وحاقها كما في الزامدي وفي المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى  
الصغيرين منهما كما فصل هذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها  
حرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيدته بلا اذنها بالاجماع كما في التتمة والى انه  
لا ينظر الى ثيابها النورية التي تصفها في المعارع والى انه لا باس بان يتكلم مع المرأة والامة  
بما لا يحتاج اليه كما في صيد المبعوط [ وشرط ] لحل النظر اليها واليه [ الامن ] بطريق اليقين

[من الشهوة] أي ميل النفس إلى الغريب منها أو منه أو المس لها أو لمتاع النظر بحسب ما يجرى به  
 التفرقة بين الرجة الجميل والمتاع الجزيل فالحال إلى التقبيل فرق الشهوة المحرمة ولذا قال المؤلف  
 ( اللوطيون اصناف صنفت ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون ) وفيه إشارة إلى انه لو علم منه  
 الشهوة اذن او حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي المراجعة لا تنتظر امرأة إلى بطن امرأة عن  
 شهوة [ الا عند الضرورة ] فانه ينظر إلى الرجة وغيره ولو عن شهوة [ كالتفصاء ] أي حكم القاضي  
 عليها او لها كما في المزارع [ والنهاية ] أي اذا لها عليها او لها او تحملها وذكر شيخ الاسلام  
 الاصمعي ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد من لا يمتنع فيه اشارة إلى انه لا ينفي ان يقصد  
 القاضي اذ الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحملها كما في المحيط وإلى ان  
 التحمل لم يصح بل دون النظر ولو شاهد انها فلا تارة في العبادي وذكر في المنية اذا جمع صورتهما  
 واخبر به نساء عندها وقف بذلك كان له ان يمتنع به وهو المختار [ وادارة النكاح ] فيحتمل ان يأس  
 بالنظر اليها ولو عن شهوة ميلا بالمنية لا قضاء للشهوة كما في المصبرات [ و ] ارادة [ الغري ]  
 للجماع فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ما يبتها [ و ] ارادة [ المتداوة ]  
 كالاختناق والانتفاخ فان الاجنبي المحرم فيه يدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف  
 العنة والبصارة [ وينظر ] المتداوي إلى [ موضع المرض بقدر الضرورة ] بأن يمتص صائرا للمواضع  
 او يمشي بصرة او نحو ذلك وينبغي ان يعلم المرأة نداء بها لان نظرها يحد من الفتنة والاعتنان  
 ليس بضرورة ولذا قبل فختن الكبير فتمه ان امكن والا لم يفعل الا اذا امكحه النكاح او شراء  
 جارية والظاهر انه يفتن وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى ينظر إلى العورة ولذا قيل  
 يباح كشف العبدان في الحمام ويكره في ملأه الناس كما في الزامدي [ والخصي ] الذي  
 قطع خصيه [ ونحوه ] المحجوب والخنث والمتزين بزى النساء والمتنزه بهن في محبة الوطي و  
 تلبين النكاح من اشتهار [ كالتفعل ] في الامتناع من النظر لان الخصي قد يجامع وقيل هو اشد  
 جماما والمحجوب يستحق وبزول الخنثى فعل فاصق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبريت من  
 جوار مخالطتهم فمن فلة التجربة والديانة [ و ] ينظر [ إلى كل اعضاء من اجل بينهما الوطي ] فينظر  
 من زوجته ومملوكته وبالعكس إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو عن شهوة لان النظر  
 دون الوطي الحلال وعن ابن عمر الطرقت الوفاق ابلغ في تحصيل اللذة وفيه اشارة إلى جوار  
 تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكبر من صخرة  
 اذرع كما في المسية وإلى ان المظاهر لا ينظر إلى فرج المظاهر منها بل ما قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 رحمهما الله تعالى لكن ينظر إلى الفعرو الظهر والصدر منها كما في قاضيخان وإلى انه لا ينظر  
 إلى امته المحرمة والثنية والزوجة والمكاتب والمعتركة فانهم كالاجنبيات كما في الزامدي وبشكل

بالفضاء فإنه لا يحل وطئها وينظر إليها وإن كان كل ان ينظر إلى عورة نكته الأولى ان لا ينظر فالعلي  
رض من أكثر النظر إلى عورته عوب بالنسيان وعد من همائل الصديق رض انه لم ينظر إلى عورته فقط  
قال الكرماني [فيما كان ينظر] أي كل عفو حل نظر من حل بينهما الوطي إليه [حل معه]  
فجاء من كل عفو حل نظر من حل بينهما الوطي إليه [فيما كان ينظر] [فيما كان ينظر] [فيما كان ينظر]  
من كل عفو حل نظر من حل بينهما الوطي إليه [فيما كان ينظر] [فيما كان ينظر] [فيما كان ينظر]  
كان معنيا من الجملة السابقة أيضا لأن المس فوق النظر ولو كان المصير للرجل كما ذهب إليه الناظرون  
فيه لاحتاج إلى قيد عدم المصيرة والضرورة لأخراج القاسي والفاعد والناكم وغيرهم وأشكال جس  
وجه الاجنبية وكيفية وان جاز مصلحة عجز غير مستهانة وفي رواية يفترق ان يكون الرجل ايها  
فيس مستهني كما في الكرماني ولا تمس جارية عند هوائها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و  
جاز مس الرجل ما نظر إليه من الرجل والحرم ومن ابن مقاتل لا بأس بأن يطلي عورة غيره  
بالعورة كالاحتلان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كغنيما جاز غمز الغنم من فوقه وبه  
أخذ السلواني والاحتياط تركه وإنما مس ما نحت الازار طين ما يعتاد الجهلة في الحمام فحرام  
كما في الزامدي [وإذا حدث] [مالك] [ملك أمة] رتبة ويدأ بهرأة أو مبة أو رجوع منها أو خلع  
أو صلح أو كتابة أو عتي عبد أو صدقة أو وصبة أو ميراث أو صبي أو فمخ بيع بعد القبض أو دفع  
بضائة أو نحو ذلك واحتوز بحديث الملك مما إذا رجعت الأبهة أو ردت الغصوبة أو فكت المرونة  
أو عجزت المكائبة أو انقضت الأجارة أو نحو ذلك فإنه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما في  
المصنف وملك الأمة أهم من ان يكون كلا أو بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد حاصت  
هاتهما مورا يستبرأ كما في النظم [ولو] كانت [بكرًا أو مفترقة ممن لا يوطأ] أصلا مثل المرأة  
والصبي والعنبر والمحجوب أو شعرا كاللحم رعاها أو مصاهرة أو نحو ذلك ومن أبي نوحف رح إذا  
تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يعتبر كما في الصغوك [حرم] على المالك [وطئها ودأعه]  
كالقبلة والمعانقة [والنظر إلى فرجها بنهوة وغبرها ومن عهد رح لا يحرم في المسبية دوايحها]  
كما في الطهرون [حتى تستبرأ] [مالك] أو الأمة إذا بني للمفعول أي يطلب براءة رحمها من  
الحمل فالاستبراء واجب لو أنكر كعقر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو أنكر المودون من  
الصحابه رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكتفى لنبروته بغير الواحد كما في النظم  
وسببه حديث الملك كما ذكره للصف وغيرة وهو المراد بما ذكره المصنف في خيار العوط  
من ان الاستبراء إنما يجب بالانتقال من ملك إلى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان  
معتدلا بما قال فاضحيان ان البيع إذا انفضح يعيب بعد القبض اعتبرا وقيله لم يحتمري فان الأول  
يدل على نساد قوله الأول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان في الأول وجد حديث الملك

و في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى ونقال فعلى الاملايم ان جبهة ارادة  
الوطني وقال صاحب الخلاصة ان علته استحسان حل الوطني بملك اليمين في طرح فارغ من جهة الغير  
وشروط حقيقة الشغل كما في الحبلى او ترومه كما في العائلة وحكمته صيانة مائه من الخلط بهاء الغير  
ولا يجوز ان يكون الحكمة موجهة مستعجلة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرماني [بحضة]  
كلمة [بعد القبض] من البايح او وكيله فلو وضعت المشترة في يد مدل حتى ينقل الثمن  
فصارت عنده لم يستحب منه كما في الخزانة فلا عبوة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالفراء وفي اثناء  
القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا  
رواية الاصول وقال الفقيه انه قول الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه  
كما في النظم [فيمس بحضه] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حبسها يدنها من اول الشهر معرفة ايام  
كما في المحيط ولو ارتفع حبسها قبل انقضاء ايامه ترك حتى احتبان انها غير حامل لمن ما في الاصول  
وقيل هذا قول الشيخين وقيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين وقيل اربعة اشهر او لثلاثة اشهر  
وقال ابو مطيع تسعة اشهر ومن عند رح اربعة اشهر ومعرفة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه  
حمل الناس اليوم كما في الخزانة وهو اوفق بالناس والاحوط منتان كما في الكرماني [و] يستبرئ  
[بشهر] قام بعد القبض كما في كفاية المعبي وينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو  
حصلت في اثناء الشهر انتقل الى الحيلة كالعادة [في ذات شهر] اي صغيرة او آية لقبام الشهر مقام  
الحضه [و يرفع الحمل] بعد القبض [في الحمل] ولو من الزنا فان وضعت قبل القبض  
استبرأ بعد النفاس خلا لا يبي يوسف رح كما في الظهيرية وغيرها وانما قدر بعد القبض اذا المعطرتان  
بهتركان في القيد فمن الظن ان الحسن تقلد قول بعد القبض لمن قوله بحضه [ورخص  
حيلة اسقاطه] اي الاستبراء وفيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة ولذا قال عند رح انها بكرة  
مطلقا خلا لا يبي يوسف رح والمأخوذ قوله [ان علم] المشتري [علم وطني بابها في هذا الظاهر]  
الذي يوجد فيه سبب الملك وقول عند رح ان علم وطني كما في الهداية وقيل التفصيل قول عند رح واما  
مندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعلم الوطني لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل  
الحيض لم يجوز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحمل لرجلان يؤمنان بالله واليوم  
الآخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التنجيس وبالطهر لانه ظاهر حال للمسلم فلو وطني  
في الحيض لم يكره الحيلة [وهي] اي الحيلة [ان لم تكن مسحة] اي المشتري [حرة ان ينجسها]  
اي ينجس المشتري الامة بانطاح البايح [ثم] اي بعد الكاخ [بمشتريها] الناكح ولا يلزم الاستبراء  
لان بالنكاح ثبت له الفرائض الدال عروا لمن فراع الرحم ولم يتحدث بالبائع الا ملك الرتبة وذكر في  
الفتاوى انه عنده واما عند ابي يوسف رح فالاستبراء واجب واما عند عند رح فمستحسن وفيه



الزينة <sup>بجدة</sup> فلو رزق بها بعبدة وجب عليها العدة فلا يطأ أولادها حتى يحلوا <sup>بها</sup> <sup>بها</sup> <sup>بها</sup> ومنها ما إذا ولي امرأة تزني ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرأ وهذا عندنا وأما عند أهل الروم فلا يطأ إلا بعد الاستبراء العكس في العظم [وكره] أي حرم [تقبيل الرجل] ثم رجل أو بدنه أو عجزها منه وهذا قول الطرفين وقال أبو يوسف رح لا بأس به كافي النهاية ويدخل بالتبعية تقبيل المرأة ثم امرأة أو غيرها منه مكروه عند العلماء والوداع كافي النية وهذا إذا كان عن شهوة أما على وجه البر فجاز عند العكس كافي فاضحة ومن بعض المشايخ لا بأس به إذا قصد البر ولم يخف الشهوة كافي الاختيار واللام محير إلى أنه لو قبل وجهه فقيه أو عالم أو زاهد أمزازا للدين فلا بأس به كالمو قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم أعلامه وإكرامه فلو قبل لتبيل الدنيا فكره كالمو قبل يد نفسه كافي المحبط وقال الصدر الشهيد أن تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كافي الحرثاني وقال هوف الأمانة لو طلب من عالم أو زاهد أن يدفع إليه فدية لقبه لم يجبه وقيل أجابه كافي النية لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون أطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافي الاختيار وقال الفقيه أن القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد ولده على الخنك وشعقة كتقبيل الولد أيها على الرأس ومودة كتقبيل الأخ أي على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج ورجته على الفم كافي البستان ومن القبلة قبلة الذهاب كتقبيل العجز والمصنف وقد قبله عمر وعثمان كل فداء وقيل إنها بدنه كافي النية والكلم مغير إلى أن من قبل من الأرض بين يدي سلطان أو أمير أو مجد له بنية النية لا يجوز فإنه كبيرة كافي المحيط وذكر في أكره المبتسوط أن من مجد غير الله على وجه التعظيم كفر وفي الطهري أنه يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهد في الاعتناء في الملام إلى قروب الركوع كالسجود وفي المحيط أنه يكره الاعتناء للسلطان و غيره [و] يكره عند الطرفين لا عند أبي يوسف رح [صاه] بالكسر أي جعل كل من الرجلين يده في صبي الآخر [في الزن] سائر ما بين الصرة والركبة [واحد] احتراز عما إذا كان معه قبض لوجبة أو غيره فإن كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الإمام أبو منصور أنه المكروه منه ما طعن وجه الشهوة أو ما طعن وجه الكرامة فحائر كافي الكافي وفي الاعتناء إشارة إلى أن للصائفة لم يكره بل هي منه قد يمتد متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صانع إياه المسلم وحرك يده تنانوت ذنوبه وهي الصائق صفحة الكف بالكف وإقبال الوجه بالوجه كقائل ابن الأثير فأنقذ الأصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كافي الصلوة المصعدية والمنة فيها أن يطرون بكلمة يديه كافي النية وبغير حائل من ثوب أو غيره كافي الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كافي الفرقة وإن يأخذ الأبهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صليتم فخذوا الأبهام فإن فيه موقا ينشعب منه المحبة وإلى أن القيام لغرض لم يكره وإنما المكروه محبة القيام ممن يقام له كافي



صح [ سفر التوبة ] ثلثة ايام [ ولم يولد ] مستلوكه بالامة [ ولا ينجس ] بذكره معروفا في زماننا  
لغلبة الجهل و عليه الفتوى كما في السراجة وفيه اشارة الى انها لا يعالج غير المحرم في الانزال  
والركاب و قيل مولجت عند الامن من المهرقة والى ان الحرمة لم يصح ان تصافر ثلثة ايام بلا معصوم  
و اختلف فيما دون ذلك و قيل انها تصافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما في  
الحجبط [ و ] من عنده لا عندهما [ بيع العصور ] اي المعصور المستخرج من ماء العنب [ من  
متخله ] اما ممن علم انه يتخله [ خورا ] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في  
الكرمانى والافضل ان لا يبيعه وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يفتريه مسلم والا  
فمكرره بالاتفاق كما في الخانية وفيه وفي الحوامر من العيون اريد البيع من الجوس واما من  
للحلم فيكره لانه امانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخل الخمر لم يكره  
بلا خلاف والى ان بيع العنب والكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة  
ان بيع العنب على الخلاف [ وكره ] وحرم [ استخدام النخعي ] اما استعمال خصي بلغ خمسة  
عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرمانى وفيه [ و ] كره  
[ امراض يقال ] كخباز وفيه [ شيئا ] من البر أو اللزائم لظن ان يهلك لو كان في يده  
مثلا يهرط انه [ ياخذ منه ] اي يقال [ ما شاء ] مما يحتاج اليه بحسبه حتى يستوفي ما يقابله  
لانه فرض جرت به نكاحا وهو الاخذ منه حالا فحالا ولو ادعاه ثم باخذ منه لم يكره الا انه لو  
ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما لياخذ منه  
متفرقا ثم ارضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط واليه اشارة كلامه الا ان التخصيص بالافراض غير  
ظاهر فانه لو قال اشترت مائة من الخبز وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة امناه فبعه  
فاسل و اكله مكرره كما في الكور و التصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز  
المبايعة و وجهه حتى يصير دينه في الدية وسلم الخاتم ثم اشتره منه ما اراد ان يدفع اليه  
من نحو البر كما في الخزانة [ و ] كره [ حرم ] اللعب بكمز اللام و سكون العين و فتح اللام  
و كسر العين و سكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس  
فاللعب ما لا فائدة فيه اصلا كما في الكفاف [ بالنرد ] هو اسم معروف يقال له النرد هير ايها مفتاح  
الديال و كسر العين والغير اسم ملك وضع له النرد كما في اللغات وفي زين العرب قيل ان  
الهير معناه الحلو وفيه نظراتها هو من مومعات نيشابورين ارد شعر ناني ملوك الساسانية وهو  
حرام مسقط للعائلة بالاجماع فانه كبيرة [ والمطرنج ] بكمز العين المهملة والمعجمة ولم يفتح لعبة  
كما في القاموس معروف ( شرايح ) يعني ان من اعتقل به ذهب عنه الدينوري وجاء عنه الاخرقي به  
فهو حرام و كبيرة عندنا وفي ابحاثه امانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر



في الجنين والمزبد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير معصوم ولو حرم من الهتاف  
او السنة او القياس فأمرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالانار والقياس وفي انوار المافعي  
انه مكروه غير محرمة الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار او خش او احواج صلوة من  
وقتها مبنية وفيه طعن لانه بالاميل على المحورة وفي مصلته لا يرد شهادته ان لعب به في الاحاديث  
مرة وفيه وجه من دأب على اللعب بالخطرنج رده شهادته بلا اقتران شيء موجب للتحريم و  
ابو حنيفة ر ح لم يرباها بالسلام عليهم لهفهم من ذلك وقال يكره امانة واحتقاراً لهم [و]  
مكره و حرم [الغناء] بالكر والد من التغنية في الجملة غنى يغني تغية وغناء وبالعارمية  
( سر و كفت ) كافي اجازة الكرواني وموافاً تروك الصوت بالالحن في الدر مع انضمام التصفيق  
الماسب لها فلم يحقق الغناء بعقدان غير من النلة كون الالحن في الشعر و انضمام التصفيق  
بالالحن ومناوبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب وكسيرة في جميع الادب ان حتى يمنع  
المهركون من ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوعات من اباح الغناء يكون فاصلاً في شرح  
مير الكبير للامام المرحس انه كان صلى الله عليه وآله وحلم يكره رفع الصوت عند قراءة  
القرآن والوجه لما يفعله الذين يلحون الوجد والحببة مكروه لا اصل له في الدين وبمنع الصرفية  
مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوسط لما ذكره عند  
صماع الغناء وفي الجواهر ان الصماع والرفص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز  
الفصل والجلوس اليه وهو والغناء والزمار مراء ومنابع قبلهم فعلوا غير ما فعلوا مولد في  
المواويف صماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يراجله في المباح  
والمقايص العرفية وقال صلى الله عليه وآله وحلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله  
عليه وآله وحلم انه سمع الشعر لا يذل على اباحة الغناء وكان النصرآبادي كثير الزلوع بالصماع  
فموتب في ذلك فقال هو غير من ان تقع وتغتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخرائه  
صباحات يا ابا القاسم رلة الصماع شر من كذا وكذا هنة تغتاب الناس وقال الصرخي شره النواجل  
في زعمه ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالميف لا يشعر فيه بوجع وما رروا عند صلى الله  
عليه وآله وسلم من حديث النواجل فقد نكلم اصحاب الحديث في صحته وتعالج مر في انه  
غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحن حتى  
قال ما نحنا التالي والسماع آلمان ومن المرتنياني من قال لمثل هذا القاري احصت فقل كفو  
والاطلاق مفعول بان التغني للناس ولعمه كلاهما ممنوع وفي شهادت الزميرة ان التغني  
لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة  
للإعلان ومنهم من قال اذا يغنى ليستغفيل نظم القوافي وبصير فصيح اللسان لا بأس به وقال





قيمته [ لمصلحة ذلك القوتين تعدليا ] فأحقا [ بأن يبيعوا بضع القيمة كما إذا شروا بخمسين  
و بأموها هاية فلا بأس حينئذ ان يبيع له ثوبا مشورة اهل الرأي فان باع بأكثر مما صرح جار  
وامضاء القاضي وان لم يبعه اصلا بعه الحاكم عندهم وهو الصحيح وبماه في التمراشي والمحبط  
وغيرهما وفيه اشارة الى ان السعير في القودين لا غير وفيه صرح العتايي والنجاشي وغيرهما لكنه  
اذا تعدل ارباب خبر التبتين وظلموا على العامة فعرض عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف  
رح ينفى ان يجوز والله علم [ وجبل ] نفعها لاحتمال بلا مازع [ قول مرد ] ان خبر واحد  
مميل [ كيف ما كان ] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرنا او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا وما  
في كفيها كما في اذا ما وقد مر وفيه اشعار بأنه يترجم بزيادة العدد لانه خبر يختلف الشهادة فانه  
اثبات لا يترجم [ في المعاملات ] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به فصل وهي حق  
العبد مرفا فالمعاملات خمسة المعارضات المالية والمساكنات والمساكنات والامانات والدركات فلو  
قال احد انها باع زيد من عبود ونكح ازا دعي عليه او ازيد ١. ورك قبل قوله ولم ينكح و  
لم يتردها [ فان نال ] واخبر [ قدر ] خادم لمسلم [ شربت الخمر ] العهد [ من مسلم او  
كفار ] قبل قوله في حق المرأة منه وحينئذ [ حل اكله ] بالتحية لانه خبر صادر من مقل  
في كذب منه لان نفسه مغلي ون قال ذلك : فر شربته [ ومن محسوس ] قبل [ حرم ]  
اكله وفيه اشارة الى انه ملك بحيث له دام يمكن له الخروج كالواشتره واخبر احد انه ذبيحة  
مجموعي والى ان يحكم الراس لم يمتد في خبر الماشي وليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت  
هذه الجارية من فلان او وهما في ارضيها بها عني او ذكني بها واخرائه انه كاذب لم يقبل قوله  
كالواشترى الوجهان كان في كسب وغيره وان انه اما قبل قول الفرد اذا لم يمكن له مازع فلو  
رأى رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني  
وعصبا مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد تبس له منارح هو العاصب باقراره كافي المحبط وقبل  
قول مرد بلا مازع [ و ] قد [ شرط العدل ] اي عدله اي كونه منزها عما يعتقده حرمة [ في ]  
الديانات [ جمع ] انما بالكرس لفة ( دين دار مشي ) وعرضا عن الله تعالى وهو على تسمين مبادات  
من الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد ومظاهر خمسة مزجرة قتل النفس ومزجرة  
احل المال ومزجرة هناك الشتر ومزجرة ثلب العرض ومزجرة خلع البهية [ كالخبر ] منه [ من  
لحاجة الماء ] لا يقبل ولو من عبد او امرأة ظلم بنوب ولم يتربها به بل يتبهم وكلاخبار من  
الحل والحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك وكلاخبار من رواية هلال رمضان وكلاخبار رواية  
الاحاديث والبرائح كافي الزامدي ولا يفي انه صالح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات  
وفيها اشعار بأنه قبول قول الماني غير العدل لم يجب ويشكل بما في الغنية ان في رواية المحدث

و الفقه عنده يفتقر الحفظ من وقت السماع و الروية الى حين الرؤية و عندهما لا يعتد ذلك  
 [ وفي ] غير [ الفاسق ] بنجاسة الماء و نجوه و هو المسلم الذي صدر عنه كبرية او واجب لمن  
 صغيرة [ والمستور ] الذي لم يدر صدقه و فسقه [ تحرم ] و في رواية الحصن منه ان المستور كالعدل لكن  
 الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق تمام فلو نوما لم يجوز ان اراه فاموط و في العكس  
 تواما كافي غير الكافر ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراه فاحب و الصبي و المعتوه اي الناقص  
 العقل كالكافر و في اهل الامراء تفصيل تمامه في الكشف و عنهم على التحريم اشارة الى انه طلب  
 كتابا آخر ليخرج به كالا يخفى و اعلم ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعامة الشيا  
 من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اما واحد كافي في الكشف فلو  
 اخذ من كل مذهب مباحدا صار فاسقا ناما كافي شرح الطحاوي للفقيه سعيد بن مسعود فيجب في  
 المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كافي الجواهر و مشايخنا قالوا ان مذهبنا صواب  
 يحتمل الخطاء و مذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كافي المصنف فيمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض  
 من الفقه فريضة و تعلم نحو السنن كالاذان مستحب و يحكر التعلم للبيانات و منه الكلام و راه  
 قدر الحاجة كافي خزانة المفتين و ذكر في الامان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق  
 كسرب الضر و في قوة القلوب جعل الجهال اصحاب المطلق علماء و في الجواهر ان الانفعال بعلم الجدل  
 تصحيح العمر و في البستان ان في التعليم و التعلم للبرية اجرا و في نسخة المسترشدين انه لا يجوز  
 ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم هذا لسنة كالنجوم و نقص للدين كازايل ينفرد بها  
 الفلاسفة او تقرير للدين الباطل او للمعتقد الفاسد و في الفقيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة و لا  
 اماليها و في الزامدي الكتب اذا خرجت من الانتفاع بها محبي منها اسم الله و الرجل و الملائكة ثم  
 يحرق الباقي و ان القام في الماء الجاري كافي لو دنتها فلا بأس به و دنت المصنف و في التنية  
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصنف و لو امتحلت الوراقون كواعظ من الاخبار و التعليقات في المصنف  
 و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو امتحلت في كتب النجوم و الادب يحكر و في التحفة اخذ  
 الغال من المصنف محرومة و في الخزانة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابيه لم يكن اما و في النخبة  
 يحكر ليس ما كان شعرا لمخالف الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكورا في بيته او  
 طريقه او ماله غير حلال او قصده رياء و في الزامدي يستحب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق  
 ما بينه و ينظف يده في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرين يوما و الزايد على  
 الاربعة اثم و في المعنوية يتبدأ في تعليم اليد بمصبة اليمنى و يختم باهامها و الرجل ينحصر  
 اليمنى و يختم بخنصر اليسرى و في التهذيب قص الماروب ان يوازي حرف الشفة العليا و في المراجعة  
 لا بأس ان يوضع اطراف اللحية اذا طالت و يحكر الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد و اما

في غير موضع للرجل ويمنع القراءة منه ولا يعطى لهم شئ مما في الجنة ويذكر الحجاز الميابة في هذه الأيام - وهكذا كلها كما في حيرة الفناوة ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الرجله قريبا وبهدا كما في الحيرة ويقول ملككم السلام ويدعوه مستقبلا القبلة وقبل الدعاء قائما او قاعا والسرخصي لا لباس بالزيارة للنساء على الامم كما في الخزنة وذكرى المحيطان زيارتها ان لم يذكرها الا الاول هو الترك \*

## \* [ كتاب الاشربة ] \*

اورد بعد العناية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اهم من الشراب اي ما يهرق منه كان او مشرو حلالا او خبيرا وفي الشرية ما حرم منه وما اكثر من مشقة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصلها النمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوب والخبز والذرة والدخن والحلوات كالسكر والفانين والعمل والالبان كلبن الابل والبرامك والمتعد من العنب خمسة انواع اوسنة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنا ومن كل الهوائي واحد وكل منها على نوعين في مطبوخ مياتي تفصيله [ حرم الخمر ] كما في القرآن من الدلائل العشرة ملكها في صنادق الاوثان والتمسية بالرجس والكون من مصل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق العلاج به وايضا العداوة واتقاء البغضاء والصد من ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الامتناع المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم \* شعور \*

\* شربت الاثم حتى مل عقلي \* كذلك الاثم يذهب بالمعقول \*

وبالخمير لانها مأخوذة من الخمر بالخم وهي مادة العجين واصله وهي ام الخبثات بالنسبة الى المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمير مل يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلواته اربعين ليلة وان دأب عليها هو كعاب الرثن والاولى تأخيرها ليلا يلزم الاعتذار وتقديرهم حكم العمى على نفسه [ وهي ] ان الخمر تاتيها من المورثات السامية الواجبة التائيد والرد للاعتراض بدليل ان الوصلية [ النبي ] بحكم النون ومكون الباء والهزة ونحو التمديد على القلب والاذغام اي غير الضميج كما في المغرب فالنهي ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمر وفيه خلاف كما اخبر اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمر لم يحل باكله الا اذا سكر وولى هذا ينبغي ان لا يتحد شارب العرق ما لم يسكر ولا يحدث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبني الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمر فقد انعكس الحكم واليه ذهب الاسلام السرخصي وعليه الفتوى كما في تكملة الفتاوى ونقل الزماني من المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانين حتى صار حلا حل للزوال مرارته وفيه اشعار بأنه لو زال مرارة الخمر بلا طبع حل كما في القنية [ من ماء صب ] احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من

ثقله بعد مصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المفاتيح وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يصح  
 شارب قطرة منه كما في اللم [غلا] ان ارتفع اغفله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس [واعتد]  
 ان قوي بحيث يصير مسكرا [وقدف بالزبد] بالتحريك اي وماه بحيث لا يبقى فيه شيء  
 من الزبد فينصفو ويرق فلو لم يقلف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم  
 انه حل منه ولم يحل عندهما قبل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون  
 القلف به احتياطا كما في النهاية [وان قت] حال من الخمر اي حرمت حال كونهما قليلة  
 احتراز عما قل بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع هكذا  
 في النخبة و لم ترك القيدان الاولين اكتفاهما يعني من قوله اذا غلت و اشتدت و ذكر  
 القيدين الاخيرين ثم لكان افيد والحصر [كالطعام] بالكسر والذ فانه حرام وان قل بالمقصود  
 من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا للبالغه حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر و في  
 التنبيه تمامه وانعطف احسن كما ظن [وهو ماء عنب] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البتة  
 ولا الجمهوري كما مباني [طبخ] قبل الغليان بالنار از الفس [فذهب ان من تلبه]  
 وقيل اذا ذُبح بالطبخ ثلثه وغلاء ونصفه ونصف و ادنى شيع منه باذن و اكل حرام كما في  
 الاختصار وغيره والباقي بحكم الذل وفتحها كما في الثامرس معرب (باده) وهو الخمر كما  
 في الفائق [وغلظ نجاسة] نجيذ او غلظ نجاسة الخمر والطهارة كالبول كما في الهداية وفيه  
 ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية و هو مختار الامام المرحومي والعروة على الاول كما في  
 الكرمانى وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قلنا و في الكرمانى وغيره ان جوهر الخمر  
 كان مصيرا طاهرا ثم صار نجسا بانه يار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان  
 نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان هو بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون  
 نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قد علم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة  
 كما هو مختار المرحومي في المبوط وان كان في الهداية انهما علي غلظان في رواية [و] مثل  
 [نقيع التمراى السكر و نقيع الزبيب نيين] او غير مطبوخين فانها حرامان ولو قليلا ونقيع  
 اسم مفعول من المزيد او التلاني في المغرب يقال انقع الزبيب في الخبابة ونقه اذا انقاه فيها  
 لينزل و يخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب از غيرة من غير طابع  
 و اليه اشار في الصباح والاساس فلا حاجة الى قيل نيين و السكر يفتحان مختص بعصير  
 الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا من الرطب بعلاقة الكون بقرينة التعمير لكنه يهمل  
 عمادا ظاهر فالاولى اما ان يقال ونقيع البحر والرطب والتمر والزبيب كما في النخبة و اما ان يترك  
 التعمير مختارا ما في ريو الكافي ان التمر اسم جنس من حين ينحقل صوته الى ان يدرك

والمختصر بصير البحر المصنف بالهند والهاء المعجمتين من الاصح وهو مفسر النبي المعروف [ إذا غلب ] الطلاء و التقيمان و الظرف متعلق بصير [ واشتدت ] فان كلها اذا كان حلوا حل اتفاقا واذا اعتدت فكل ذلك عنده خلافا لهما واذا قلنت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اهتم على السابق [ وحرمة الخمر ] وان قلت [ القوي ] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والطينية [ فيكفر مستحلبا ] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جعل واحدا كانه جعل الكل كما في الكرماني فيفسق شاربها ويحسد بغير قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [ فقط ] فلا يكفر مستحلب هذه الا شربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحل الا اذا مكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن للتلف ومن ابي يوسف روح يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف واقل من الثلثين والفتوى من قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف القيمة اما اذا قصدها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى من قولهما الكل في المسمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر من كل وجه كما في المنية و لو خاف العطش المهلك حل شربها فان مكرها لم يحل الا اذا شرب رائدا لمن قدر الحاجة كما في الزاهد [ وحل ] العصير [ المثلث ] من التثنية ( مس يكن كرس ) بان يطبخ بالنار او الفمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد الباقى حتى يذهب حتى اصوع ويبقى الثلث فيجعل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره سموت المذاقة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يحكون صفل قدره مستويا كاضلاع وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل من كل علامة قتملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في عزازة الغنيتين [ العنسي ] احتراز عن العصير الزبيبي والتمري فانهما يجعلان بادني طيبة وفيه اشعار بان المثلث ماء صلب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رقى بالماء وترك حتى اشتد وسمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر كالجمهوري لاحتمال الجمهور والحميل منسوب الى حميل فانه صنعه و ابو يوسف ويعقوب لانه اتخذه لهارون الرشيد والبحتج معروف ( بخم ) وفي الروضة والطلبه انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويحترق بعضهم ادني طبع بعد صب الماء واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في الم [ مفتدا ] فاذا بالزبد كما في الحقائق وغيره فبادام حلوا حل شربه بلا خلاف واذا قلب بالزبد حل مند الشخصين ما لم يسكر ويحرم مند عهد روح وان لم يكفر مستحلبه كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ القمي وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهرية والقامخيان والحكوي



وفناوي أهل حميرند والحميلدي كما في خزنة المفتين وهو الصحيح لأن الغمر موعودة في العقبين  
فينبغي أن يحل من جنسه في الدنيا فهو ذبا أو غيبا كما في المصبرات وليلال يلزم تفسير في المصابة  
رض وكان ممرض يستأجر الناس فيما يستمرى الطعام ويقوم على الطاعة في ليلال رمضان لم يعطى الفقراء  
بعد الطعام فقال رجل من النصارى أنا نضع شرايا في سوسنا وأتي بالملح نصيب من رضى ماء فشرب  
ثم لاول مهلا و امر العماران يتخذ للناس للاستهلاك كما في الكرماني [و] حل [فيه الغمر] اسم  
جنس كما مرفقناول اليابس والوطب والهمز ويحذف حكم الكل كما في الزاهددي والنبيذ شراب يتخذ من  
التمر أو الزبيب أو العمل أو البر أو غيره بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشرق  
من النبيذ وهو الإلقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره [و] نبيذ [الزبيب] حال كون نبيذهما  
[مطبوخا أدنى طبخة] فالفرق بينه وبين النقع بالطبخ وعلمه كما في التمتع [وإن اشتد] ذلك  
النبيذ وفقد بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى أنه حال كسابقه فلم يتعلق  
بالمثلث فلم يغن ما سبق من قوله مشتدا كما ظن ومن أبي حنيفة رح لا حرّم دباله ولا اشرب  
مروّاة وعن وكيع أنه كان يشرب في ليلال رمضان للتقوى على العبادة كما في الكرماني وعن ابن  
مقاتل لو اعطيت الدنيا لاحتلها ما شربت مسكرا وما افتتحت بحمرة النبيذين مطبوخا وقال  
ابن وهب رح في نقي من النبيذ مثل السبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التمهيس  
وعن الشافعيين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [اذا شرب] طرف حل  
[ما لم يسكر] أي يغلب الهلاليان به من المثلث والنبيذين فلما منه فلا يفتقر بالاجماع المسكر  
الموجب للحل عنده وما اسكر من القراح الاخير هو المحرم عندهما لانه العلة معنى كما في الشافعي  
وغيره وذكر في التنف ان القراح للمسكرا حلل مسكرو عنده أبي يوسف رح فالسوام هو المسكر  
بمعنى شربا [بلا لية لهو وطرب] أي خفة توجه لشدّة العزور فان توجه بالمزب واحدا منهما  
فالجوس والمهي حرام كمزب قطرة والنية وحده وان لم يسكر كما في المصبرات وغيره وفيه اشعار  
بان منه حلل كما في السراجية فان قصد به استمره الطعام أو التقوى في الليال على القيام أو في  
الايام على الصيام أو على القتل لاعلاء الاسلام أو التداوى لدفع الآلام فهو الحل للخلاف بين  
علماء الانام وفي التنف قال عبد رح كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالسوام وينبغي ان يكون مثل  
الغمر مستثنى من ذلك العام [و] حل بالاتفاق [التخليطان] أي ماء الزبيب والتمر أو الوطب أو  
البحر المجتمعين المطبوخين أدنى طبخة لتو جمع بين ماء العنب والتمر أو الزبيب لا يحل ما لم يذهب  
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وإنما ذكره مع اندراجها فيما قبل ليكون ردّا على أصحاب الظواهر فانه  
لا يحل عندهم [و] حل عندهما خلافا لـ محمد رح [نبيذ العمل] أي صبي بالبتع بكر الباه بنقطة  
وتمع البناء [و] نبيذ [التين] [و] نبيذ [البر] أي صبي بالذر بكر الميم كما في المغرب [و] نبيذ

[المعبر] بالسيعة بالسكر [و] نبيذة [الذرة] يسمى بالمسكر بهمزة المعبر والكاف وسكون  
 الواو كما في المغرب وغيره ومن الطعن انه نبيذ البر [وان لم يطبخ] اذا شرب الخليلجان والنبيذ  
 وان اشتد ذلك وقف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالخليلجان مقبل به وفيه الهارو الى  
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الجبرج والصلوات  
 بعوطه حلال عند الشيخين فلا يحل المسكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند عهد روح فبطل  
 ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا  
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ذهب روح عنه انه مكروه واما عندهما فحلل والسكر منه حرام  
 بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماه في التمرناهي والى ان لبن الوماك اي القوسه  
 اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهدايه وذكر في الخزانة انه  
 يحل عند صاحبين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه  
 وتماه في التمرناهي والى ان البنج اي احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزول العقل وعليه  
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالابيض لانه وان اعتل العقل لكنه لا يزول وعليه يحمل ما  
 في الهدايه وغيره من اباحه البنج كما في شرح اللباب وتماه في شفاء الجيران للعلامة القاني  
 (و) حل عل العصر ولو كان [بعلاج] اي صلب كالغذاء اللحم والماء والسمك والبقا والنار منقما  
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا  
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها لئلا يصب حمرا في حله اساء ولم يفسد كما في اللحم ولو خلط الخمر بالحل  
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر وادخل فيه بعض الحموضة لا يصير حلا عنده حتى يذهب  
 تمام المرارة عندهما يصير حلا كما في المسمرات ولو وقعت في العصور فارة فخرجت قبل التلغم  
 وتركه حتى صار حمرا ثم تخللت او خللها يحل وبه اثنى بعضهم كما في السراجيه ولو وقعت قطرة  
 حمرا في جرة ماء ثم صب في حب حل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصور  
 حمرا ثم يصره خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس بغيره وانما القبيح الانهزام  
 فلا يكون باضافه الخمر فاصل القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في احفل الخابية  
 خلا لكي يحمض ما يفرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التتمه ولما ذكر ان  
 النبيذ المعتدل حلال ويوم ان زيادة الاعتدال الحاصلة بسبب الاوصية الثالثة يوجب حرمة ازال ذلك  
 التعميم فقال [و] حل [الانتباه] اي اتخاذ نبيذ التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالفسم  
 والذ القوسه [والحنتم] يفتح الحاء والتاء وسكون نون قبلها جرة خضراء [والزنت] بالهمز  
 التمديد جرة اخضائية طليت ولطخت بالزنت بالسكر اي القار [وحرم] كما في الزمعي وغيره  
 [شرب دردي الخمر] لتحقيق اجزائها فيه ودردي الميع ما يبنى امهله [والامشاط] اي

الانقاع وان كان في الاصل (سوى شاذ كرون) [ به ] اي بدوياً كالاختلاف به والامتصاص لتحمين المعروهاً آثار الحرمة على الكرامة الواقعة في مباراة كثير من العيون لانه اراد التنبيه على لزوم الدال عليه كلام الهداية [ ولا يحد شأوه ] اي الدردي [ بلا مكر ] لغلبة الثقل وفي الزامدي لو شرب ما فيه خمرة عند الدخان والعبرة للطعم عند الكرمي وانما عثم على حكم الدردي لانه مناسب لانتماء الكلام كما لا يحد على الناظر في المواد والله اعلم \*

## \* [ كتاب الذبايح ] \*

اورد بعد الاشارة لان حرمة ما فيه اغلظ والذبيحة ما سيلبج من النعم فانه منتقل الى الاحمية من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كافي الوهي وغيره فليس الذبيحة الزكوات كالظن والمراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لغة الغنم كما في المفردات وغيره وشريعة قطع الحلقوم من البطن عند الفصيل وهو مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار للطريز لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالفقينة التي ذبحت من الغنم والمهزارة قطع الورداج الفامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من التفصيل [ حرم ذبيحة ] يوكل بقرينة المقام فخرج صباع البهايم والطيور وغيرهما وكذا انواع السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بان من السبي وان قلته المصنف [ لم نرك ] من التزكية وهي في اللغة الذبح والاصح الزكوة وفي الفريضة تسميل الدم النجس كما في صيد المبهوط فيخرج المتزكية والنطيحة ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع رأس وبالتزكية قطع الورداج فانه لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية ولغة مباحثة قدمه فقال [ وركوة الضرورة ] اي الاضطراب وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [ جرح ] بالفتح اي شق جلده بهرطه [ اين كان ] اي في اي موضع [ من البدن ] اي بدن الذبيحة [ و ] زكوة [ الاختيار ذبح ] اي قطع الورداج [ بين الحلق واللبة ] اي مبداه من العقدة الى مبداء الصدر بقرينة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبة بالفتح النحر والحلق في الاصل الحلقوم كما في الفاموس والكرمانى وغيره امتعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية بقرينة رواية المبسوط والذبيحة وكلام التحفة والعنابي والكافي والمصبرات يدل على ان الحلق يحتعمل في العنق بعلاقة الجزية بقرينة رواية الجامع فالتعني من مبداء الحلق واللبة بالمذبح عند الارلين من العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد انصاف كلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انه حمل على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لروقع في البطن من الحلقوم كان للذبح حلالا وكلامه هكذا مله الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبح فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانى لم يستقم كما لا يحد [ ومرتبه ]

أي الحلق بالجنبي المذكور في لغز الادراج موزون الحلق في المذبح وكون المميز للمذبح  
 الاختصاصي على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب لأن الأولين ليما يعرق [ الحلقوم ] أصله  
 الحلق وهذا الواو والميم كما في المفاتيح مجري النفس لا غير [ والرم ] على فعل مهموز اللام مجرى  
 الطعام والغراب أصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في  
 الطلبة أن الحلقوم مجري الطعام والمروي محرف الغراب وفي العين أن الحلقوم مجريهما وفي  
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن الظن أنه مهر الكاتب [ والودجان ]  
 فتنية لودج بفتحسين مرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الحلقوم والمري ومن  
 الشيخين مروده الحلقوم والودجان كما في الزامدي [ وحل ] الذبح [ يقطع أي ثلث منها ] أي  
 الأربعة عندة و يقطع الأولين واحد الآخرين عند أبي يوسف رح و يقطع أكثر واحد منها  
 عند عبد رح فلو قطع النصف مرة تجزئها كما في الخانية وغيره والأول أصح كما في المضمرات وعند  
 عبد رح يقطع الأولين وأكثر الآخرين وهو الأصح على ما قال مخالفاً لما في المحيط وفي الإكتفاء  
 أشعار بأنه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن إن لم يعلم حيرته يشترط أحدهما كما في الظهيرية  
 وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما في النظم [ فلم تجز ] وحرم  
 الذبح [ فوق العقدة ] الرقعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بأن يفرع  
 على ركوة الاختيار على مذبح الأولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بأن يفرع على  
 الحل لأن الأوداج مبتدأة من العقب إلى الدماغ [ وقيل ] أي قال الإمام الرشتفني [ مجوز ]  
 فوق العقدة لقطع أكثر الأوداج وبه أحد الأستاد السغستاني وقال إن الرشتفني إمام معتمد في القول  
 والعمل فلو أحلناه يوم القيمة أحلناه كما في النهاية وفيه أشعار بأنه إذا كان الرشتفني مجتهداً يثاب  
 على ذلك مخطئاً وكذا التابع له وإن لم يكن مجتهداً لم يجز أن يجعل به كما تقرر [ وحل الذبح ]  
 [ بكل ما فيه حدة ] كقصب وذئب وصنر وحجر وخلف وقيق وخشب معبد [ إلأنا وظفروا ]  
 فأبهم [ غير منزومين ] فانه وإن قطع لم يحل به إذ الذبح به ميتة بالنص لولا كنا منزومين  
 ما ملين حمل الحكيك حل هندنا وإن كره وتذكير الصفة على التغليب فإن السن مؤنث وفيه  
 إشارة إلى أنه لا يجوز نحو القرن القائم كما في المبسوط وإلى أنه لو تولدت النار على المذبح وانقطع  
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الأحكام والأول أشبه بالصواب  
 كما في الزامدي [ وكرة ] ولم يحرم [ التضع ] بفتح النون أي إبلاغ الذبح التضع مثله وهو  
 حيط أبيض في جوف القفار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية حيط الرقبة وبالفارسية ( حرام منز )  
 وإن كره كراهة تنزيه ولذا قيل أنه مصحف فإن أصله حرام الفرج من العظم وقيل التضع إن  
 حمل راحه حتى يظهر من بطنه وقيل إن يكسر عنقه قبل أن يمكن عن الاضطراب فإن الكل

مكررة لما فيه من تعليل حيوان بلا فائدة كما في الهداية نعماً بغيره مفتى عنه وأسلم ان  
 الزمخشري قال في الكشاف والغائق والاساس وغيرهما ان المعنى الاخير انما هو للنجح بالبله دون  
 النون وصوته المطرقي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان النجح بالبله لم يوجد في اللغة وقال  
 ابن الاثير اني لم اجد في كتب اللغة والطب والتفريع فلم اجد فمعهد منع الفاصل  
 الافتراضي لذلك ليس بيمين [و] كره [الصلح] اي نزع الجدل بالفتح دون الكسر فانه الجدل  
 [قبل ان يبرد] اي يمكن من الاضطراب فان بعده لا يكره النجح والصلح كما في الهداية فالطرف  
 متعلق بالصلحين وقال بعضهم ان الصلح قبله لم يكره كما في التعفة وفيه اشعار بأنه لو ابان  
 معناه بله كره كما في بيان الاحكام [و] كره [كل تعليل] [للاذينة] [بلا فائدة] تعميم بعد  
 تخصيص كالجر الى المذبح والنبح من الغداء وقطع الرأس مرة واحداً المغفرة بين يديه بعد  
 الاصطباح فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابصت البهائم الا من اربعة خالفها ورايتها سفاها  
 وحقها ولان ممرض علاه بالدرة حتى مريب كما في صيد المصروط وهذا لا ينقل من اشعار بان مريب  
 الدرة جازي فيما يكره كراهة تنزيه [و] دس [لحل الذبح كون [الداهم] معلماً او كناية] حربياً او  
 تغلبياً او ذمياً [ولو] كان الكناية [حربياً] فعل ذبح النحي كذب الابرس بلا كراهة كخبرة  
 وطعنه وان كان غيره اولي كما في المنية [او] كان الشخص الكناية [امراً] حائفة او فاعله او  
 جتما كما في الننف [او مجنوناً] او معتوها [او صبياً] ولو اريد ابيه مجرباً [يعقل] اي يعلم  
 التسمية او كون الحل بها كما في الكرماني او كون الحل بقطع الادراج كما في المحيط [ويعبط] اي  
 يقتل على قطع الادراج من ضبطه اي حفظه بالكرماني واعلم ان كلام المعطوفات السابقة  
 واللاحقة متقيد ببقيل الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الظن انهما قيل ان  
 للصبى ويعلم حكم الباقي بالمقابلة [او] كان الداهم [اللف] اي صاحب قلقة وجليدة قطعها الخائن  
 واحتزبه عما نقل من ابن عباس انه لم يجز ذبحه [او احرص] اي احكم فانه معذور في ترك  
 السمية [لا من] حال من معلماً فانه اسم غير محصل يجعل لا كجذته فان لا مخصوصة به كما ذكره  
 الرضي ليس من التماسح في حق كاطن [لا كتاب له] كالنحوي والحري والمجوهي واما ذبح الصابي  
 فغير مكررة عنه لانه ممن بقريعي ومكررة عندهما لان منهم من لم بقريبي وعبد الشمس  
 على ما ذكره الكرخي وقته انهم لم بقرون الا بالادريس لكن عطفوا الثلاثة كائين اعتقادهم فوقع عنده  
 ان تعظيمهم تعظيم اعتقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولي لان الحرمة تغلب عند الاشتباه  
 كما في المصروط [او مرتداً] بان صار حروبياً او كناية فانه لا يقر على ملة [و] لا [تارك التسمية] اي  
 ذكر الداهم اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند ذبحه لله تعالى [عمداً] لا نسياناً وفيه اشعار بان  
 التسمية شرط للحل يدل على انه كل اسم من اسمائه ولو قال الله اذ غيره مردداً له جازاً كما في المنية

فلو صحت لم يكن الذبح لم يحل كما في الكبش والاحمر بسم الله كما في التنف والمحتجب عند  
البقي بالله والله اكبر وكذا عند الجولاني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي  
هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية وإنما قلنا ذكر الذبح لانه لو صحت غيره لم يحل  
كما في المحيط وإنما قلنا الجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وإنما قلنا على  
الذبيحة لانه لو صحت عند الذبح لافتتاح صل لم يحل وإنما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين  
التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الفقرة لم يحل فلو صحت على ذبيحة وذبح غيرها لم  
يحل وإنما قلنا قلنا تعالى لانه لو صحت وذبح لقنوم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما  
له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل بل يقدمه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله  
تعالى ولهذا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاوي [ وان نسي ] التسمية عند الذبح [ صح ] كذا لانه  
معلوم [ وحرم ] الذبح [ ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان ] لان تعريض  
التسمية فريضة كما في النية وفي اهارة الله انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف  
المذاهب كما في الترمذي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجهر يحرم كما في الهداية لكن في  
التبرناسي انه مكروه والى انه لو اعاد الجوار قال ( بسم الله واسم الله ) لم يحرم كما في المحيط  
[ وكره ] الذبح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ ان وصل ] الذبح بالتسمية الدعاء او غيره  
[ و ] الحال انه [ لم يحط ] ذلك الغير [ نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان ] او اللهم اغفر لي  
او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [ وحل ] الذبح [ ان فصل ] غير التسمية عنها [ صيغة ومعنى  
كالدعاء قبل الاضجاع ] قبل [ التسمية ] بنحو اللهم تقبل مني ثم اصبح وصلى وبه رمز الى انه  
لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي الخفة ينبغي ان يلصق قبل التسمية او بعد  
الفرغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لو رد الاثر [ ونذهب ] الى من [ نحر الابل ] اي قطع مزدتها الثلاثة  
في اسفل عنقها عند صلورها لان موضع النحر عنها لا نسج عليه وما حرق ذلك من الحلق عليه نسج  
غليظ فالنحر اسهل من الذبح كما في المحوط [ وكره ذبحها ] لخالفه السنة كما في الهداية وغيرها وهذا  
ضابط ضروري لمحنة الكرامة فاحفظه [ وفي البقر الغنم كره ] اي للذبح ومن ذبحهما وكره نحرهما فان  
اسفل الحلق واعلاه وراء في اللحم منهما والذبح يصح في الضمرات السنة ان ينحر البعير قائما  
وبذبح الفأة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في التنف ان ادب الذبح ان يصنع  
بالرقيق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويدل ثلث قوائم ونقط وبذبح باليمين ويحدد الفقرة ويسرع  
في الذبح واجراء الفقرة على الحلق [ وحقق ] في الحلية [ الجرح ] والرمي ولو يرمي في العمران  
[ في نعم ] اي كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كاللجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم  
والحمار الحمفي والطبي والنعم بغنمين وقد يسكن في الاصل الابل والفأة والابل لا يذبح في

القاموس [توحش] اي صار وحشياً ومتنفراً ولم يمكن ذبحه لكان الضرورة فلو ملق دجاجة بشجر لا يؤخذ ثوباً مما حل وفيه اشعاراً به انه لو قتل بنية الزكوة بعيراً حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كالو تعمور الولادة ملق بقبرة فادخل يده في فرجها جارحاً الولد بلا قذرة ملق ذبحه كما في المحيط وغيره [اوسقط] النعم [في بحر] وكل هوة [ولم يمكن ذبحه] شامل للنحر اي قطع اوداجه ولم يقدر ملق اخراجه فان رجلاه قد اشكل منده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذميرة فلو سقط شاة في بحر فظعن حل خلافا للحسن كما في الخزانة [لا] يعفى الجرح بل يلزم ليجل [في صيد امتانس] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ولا يجل] عنده [جنين ميت] وان ثبت شعره [وجد في بطن امه] من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وغلا اذا تم خلقه لجل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتفني بفنائها ويتنفس بنفسها قلنا لا نعلم بل ببقية الله تعالى بلا غلاء او الغلاء يؤصل اليه كيف شاء كما في الكرماني والدرل هو الصحيح كما في المصبرات [ولا] يجل [ذوناب او مخلب] اي كل حيوان يصيد بالنس التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي وظهر كل صبع من الناهي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازاً من البعير والنعامة فان لهما ناباً ومخلباً [من صبع] بعثتين وسكون الباء وشبها وهو حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قاتل عاد عادة فيكون شاملاً لسباع البهائم والطير فلا حاجة الى قوله [او طير] جميع طائر وقد يطلق على الواحد المراد منها ولعل ذكره لموافقة الحديث فصبع ذوناب كالامد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والفيل والتمور الاهلي والوحشي والضب والخنزير والسنجاب والحمور والغنك والدلق والقرد واليربوع وابن مرس وابن آوي واطير ذو مخلب كالعقاب والنمر والصقر والبازي والباشق والفاصين والسمكة والبغاة ولا بأس بما ليس بهي مخلب كالخطاف والقمرص والموداني والزوزر والمصاير والفاخنة كما في قاضيبيان وكالدبهي موصية والخفاش في رأي كما في المحيط والعقرب كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف رح كما في العتابي والهدد واللقلق والطاوس كما في المصبرات والنعامة كما في المغني وذكر في النظم انه يكره العقاب واللقلق والفاخنة [ولا] لا [الحشرات] الصغار من الدواب جميع الحشرة محرمة فيهما كالغارة والورمة وسام ابرص والغنغذ والسمية والضفدع والزنبور والبرهوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا بأس بدرد الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يصح مينة كما في قاضيبيان وما قيل ان الحشرات موام الارض كاليربوع وغيره فقيه ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في التنتف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولها رأس الكلب اكل الا وأمه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب او آتي بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [ولا] لا [الحمر

الاهلية [درن الروحية وان صارت اهلية ووضع عليها الاكل فلو فوا اختلافهما في الاغوث فالحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه الا انه منقطع به على الصحيح كما في المغلي [و] لا [البغل] عنده وكذا عندهما ان كان الساري قوما واما ان كان حمارا فالاصح انه لم يؤكل كما في المصبرات [و] لا [الخيل عند ابي حنيفة رح] وفيه اشارة الى انه لحمه حرام عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام من حرمة لحمه وعليه الفتوى كما في حكاية البيهقي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحريم هو الاصح كما في الخلاصة والمهذبة وهو الصحيح كما في المحيط والغني وقاضيهان والمعدلي وغيرهما لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه حل عند ميرو كالصاحبين وفي المصبرات انه لم يكره عندهما وكره عنده وهو الصحيح وما في النجاس الكافي انه ما كحل بالاتفاق قول بعض من ما نقله القاضي الامامي من انه لا ينال في كراهة لحمه عنده والى ان لبنه لا يحل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيهان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما [والصبيح] بضم الباء ومكونها [والبربروح] الذي بالفارسية (مرش دشر) وهذا يخصيص بعد التعميم وداعى الشافعي فانها يحلن عنده [والابقع] مجاز مرسل عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه مراد وبياض والامرد والذراع [الذي ياكل الجيف] ام لا ياكل الا الجيفة وجنة الميت وفيه اشعار بأنه لو اكل كل من الثلثة الجيفة والحلب جميعا حل ولم يكره وقالوا يكره والاول اصح كما في الخزائنة وغيره وفي الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكروه كراهة التنزيه كما اشير اليه في التنبيه فبحسب الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم مبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار في الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبير والاصح ان يحسب الى ان يزول الوالدة المنتنة من العذرة كما في المحيط وغيره والى انه حل الغرزد والذكور والانثيان والمنانة والعصيان اللذان في العنق والمرازة والفصيد الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وحكاية الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ولا حيوان مائي] اما ما يكون تولده وسماه في الماء [سوى سمك لم يطف] بضم الطاء اي لم يعمل الماء ومات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو واما ما مات بانته وهو الطائي فيؤكل كما اذا ملك لغريق المكان والتراحم او لدغ حية او اسابه حديدة او اكل دواء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد من وجه الماء وظهره من فوق او انحصر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يؤكل عنده خلافا لمحمد رح وهذا ارتق كما في الخزائنة [وحل الجراد] بانواعه وان مات هتف انده وكان يعرض الامل يرمي المعاش كما قيل ان بيض السمك اذا انحصر منه الماء يصير جرادا كما في للبسوط [وانواع السمك] كالمارماهي والجريت



وهيئة ولعل الإطلاق قول الشيخين في أنواعه خلال مواضع عند خروج كما في المصنوعات حرمنا  
 قيل ان الجريد من المحرمات باطل لانه لا لعل لما صنع اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [ بلا زكوة ]  
 فانه لو صاد مجوسي جرادا او صيكا او ترك محلم التسمية مملدا لعل كما في المحيط وهيرة [ وغراب  
 الزرع ] ويقال للغراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجفة احمر الرجل احد البدن واريد به غراب  
 لم ياكل فيه السم سواء كان ابيض او اسود او زاهيا وتماه في الذبيحة [ والعقق ] هو طائر طويل  
 الذنب فيه مواد ويباض يقال له بالفارسية ( عك ) ومن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله  
 الجيف كما في الزامدي ومن صدر رح اذا اكل الجيف يكره واذا التقط الحب لا يكره كما في المحيط  
 [ والارب ] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى وانما خص بالذكر  
 لانه روى انها كانت امرأة لا تقتل من الحيض فمحت كما في الكرمانى [ معها ] اى الزكوة  
 وانما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشى من اشتراك المعطوفين في القيد ومن ان هذه الثلاثة تهل  
 بلا زكوة وانما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المتفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة  
 الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه \*

## \* [ كتاب الاضحية ] \*

مذهب به الذبايح لانها كل خمسة له اذ بها يعرف التضحية اى الذبيح من ايام الاضحية [ مي ] بضم  
 الهزة وحسوما على العولة فامل كرمي وقيل انها منصوبة الى الاضحية ولبيد ان الواجب على هذا  
 ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تقلب واوا فى النجمة كما تقرر ولا  
 يبعد ان يقال انها منصوبة الى اضحي لوضحي ف حذف الواو زيد الالف على القياس ويؤيد  
 الاخير ما فى الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل فى الضحي لانها تدبى وقت الضحي  
 فسمى الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية محذرة  
 فى العنوان كما مر فى الذبايح او الاضحية معنى التضحية كما فى الكرمانى والمصنوعات ويؤيد وصفهم  
 بالوجوب فى ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح انها حنة وعن الطرفين فريضة كما فى القاضيان  
 وذكر الطحاوى انها واجبة عند حنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابورى  
 كما فى الاختيار والصحيح انها واجبة كما فى المصنوعات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان  
 وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما فى الذبيحة ويغترط له همار الفطرة وربما يوم ترك المحكوم  
 عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرمه مقيم  
 فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان محرما ولو من اهل مكة كما فى شرح الطحاوى لكن فى المبعوط  
 ان على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغى ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط

للأخصية ألفه سلوة المادر من الزامدي والمقيم مقنول لن القام في الأمصار والحوار والعرف و البوادي  
من اهل الكلاء وهم هم كأ في المصمرات وهي مباداة شريفة في الخلاصة لو ضحى بأخصية مفرية  
بعمرة دراهم نحو اولي من التصلي بألف درهم [ شاة ] ام جنس شامل للصان الذكر الكباش  
و الانثى النجعة والمز والتيس والذكر منهما افضل إذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع و  
المتبادر ان يكون اهلية وتوحفها غير ممانع فلو كانت رجعية لا يجوز و إذا كانت بينهما فالعبرة  
للام كأ في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطبي فلا رواية في الاصول وقال أما العلماء  
لا يجوز وقبل يجوز ان غايه الغاة وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال أما العلماء لا يجوز  
وقيل يجوز ان شابه الغاة و كرو ذبح المصر للك والدجاجة تقبيها بالمضحين وفي التنكير  
اشار بأنه لو ضحى بأكثر من واحدة فلو اجاب واحدة الان المختار وجوب الكل كأ في الخزانة  
وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامه وقيل انه لحم لا يصير التطوع أخصية  
وبأنه لو اغتوت سبعة جمع شياه لمن ان يكون اكل واحدة لا يعينها فتسحقوا بها جاز وذا بلا خلاف  
كأ في المحيط [ من نرد ] لا غير ولو مطيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الغاة من سبعة ولا  
ناخذ به [ وبقرة ] نوع منها الجاموش فيجوز من سبعة على المختار كأ في المصمرات والتاء  
للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كأ في الخزانة [ او بغير ] ام جنس والانثى افضل  
وقبما ذكر ترقي من الادنى الى الاولى فان الافضل البعير ثم البقر ثم السان ثم المعز ثم اكبر لدنا  
واحد واكبر مننا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الخير اعرف الافضل لاهل البادية الابل  
ولاهل القرى البعيدة البقرة ولاهل الامصار الكباش كأ في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة  
إذا اعتويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كأ في المحيط وقيل البقرة افضل تعطيلها للمعائر وقيل  
يعتبر بالأصحب عندهم [ منه ] أي كل منهما مجزي من نرد وهذا عند أما العلماء وقيل سبعها  
أخصية منه والباقى تطوع كأ في النظم والتعوت على الاول كأ في الضيقان وفي التنكير اشار بأنه  
لو ضحى أربعة عشر ببقرتين مشتوكتين بينهم جاز كأ في النية [ الى سبعة ] هذا عند أما  
العلماء وقيل يجوز البعير من مفرقة كأ في النظم [ ان لم يكن لنرد ] منهم [ ال من سبع ] حتى  
لو كان له اقل منه لم يجز وصار لحمها فلو كان نصيب الكل او البعض سبعها او أكثر جاز منهم جميعا  
وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف المبيع تابع لثلاثة الامباع كأ في الهداية و  
كذا جاز على الاصح لو كان بين ثلاثة او خمسة او سنة كأ في الزامدي وفي الكلام اشار بأنه لو  
ضحى عنه وعن سنة من اولاده وجعل الكل سبعها جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان  
الكل صغارا او كبارا او فعل بأمرهم يجوز وان فعل بغير أمر الكل او البعض لا يجوز على أحد اتفاقا وعند  
الحسن لو ضحى من نفسه ومن خمسة من اولاده الصغار وام ولد لو بأمرها لم يجز من اهل

وقال أبو القاسم يجوز من نفسه فقط وأعلم أنه إذا لم يجد الاضحية إلا يمين فأحش قال نعم لا يمة  
لا يلزمه شراها ولو لم يجد في وطنه أيضا قال يلزمه المهي لطلبها إلى موضع يشقون إليه لعمري  
الفاة عادة وقال عجمي يلزمه المهي إلى موضع يجد فيه الفاة وإن كان بعيدا ما لم يزد على مدة  
المسافر والأجله يهجه بالصواب كما في المصنف [ويقيم اللحم] أي يصح قسمته بين العركاء [وذا] لأنها  
بيع [لا] يقيم [جزا] لاحتمال الرجوع وتحليل بعضهم بعضها لم يجوز لأنه يمة مباح يقيم  
[ألا إذا قسم معه] أي اللحم شحيح [من] نحو [أكله] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب  
[أوجله] أورأه أو حمله فيقسم جزا لأنه صرف الجنس إلى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم  
سبعة والرأس مع قسم واحد والأكل مع أربعة والجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية بشرط  
التحليل كما في فاضلهم وفيه إشعار بأنه لو أخذ بعضهم اللحم والمقط وبعض اللحم أكثر من  
السبع جاز لأن الزيادة بأزاء المقط كما في المغني [رحم] في ظاهر الرواية للحاجة إليه ومن أبي يوسف  
رح لا يضع [اشتراك ستة] غنية أو فقيرة جملة أو متفرقة [في بقرة] أو سبع عياه [مصرفية] موجبة  
بالسان أو لا [لاضحية] أو تصحية المرأة كما في فاضلهم [وذا] الاشتراك [قبل الفراء] أي شراء  
الغني أو الفقير [لحم] احتراز من الخلاف فإن الاشتراك بعده قيل لم يجوز من الفقير لأنه أوجبها  
بالفراء فضمن حصص الفراء وقيل الغني إذا شارك تصديق بالتمن لأن ما زاد على السبع غير واجب  
عليه وبالفراء قد أوجبته على نفسه ومن أبي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكروه كما في الاختيار  
[ويصحى الأب أو الرمي] على الأصح [من مال طفل غني] وقال عبد وزفرح ان الأب يصحى  
من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يصحى على الأصح من مال الطفل بالاجماع لأنه غير مخاطب  
والصحيح أنه يصحى على ما قال القدرسي والجد كالأب عند عدمه كما في الاختيار والكلام مضمر بأنه  
لا يجب عليه ان يصحى عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه أنه يصحى عنه قيل يصحى عند الشيعيين  
لا عند عبد وزفرح كما في المحيط والفتاوى على الأول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يصحى من ولده  
وولد ولده ذكر أو أنثى ولا يصحى من رقبته وأم ولده بالاتفاق كما في النظم [فيما كل الطفل] ما أمكن  
من أضحية [وما بقي] من أكله من اللحم وميزه [ببديل بما ينتفع به] كالنوب لا بالاستهلاك  
كالبازير ومباني وفيه رمز إلى أنه لا يتصدق الرمي من أضحية والد من كافي الخلاصة وإلى أنه لا ياكل  
شرة ولا يبذل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الأب أو الرمي أو الجد يطعم الصبي وماله وعادته  
وياكل الأبرار منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وإن ضحك من مال نفسه  
فهو كاضحية [وإن وقتها] أي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه إشارة إلى أنه لا يصحى  
قبل ما فعل الإمام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الأصول وإلى أنه يصحى بعد سلام واحد ومن  
الحسن ينبغي ان لا يصحى قبل الخطبة وإلى أنه لو كان الإمام محدثا إرجنها جاز الاضحية وإن

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند العائقي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لغتته او عهد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالمراد كما في الواحات وذكر في المحيط انها لم تجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيها من وجه الفضله ولو شك في اليوم الاصحى فاحب ان لا يجره الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ ان ذبح في مصر ] لان الصلوة من اهله ولو قدمت احتمل التعامل من الصلوة ثم العبرة لمكان الاصحى فلو كانت في السواد والمصحى في مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم تجز الا اذ بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج المصر لمصحى بها بعد الطلوع لما من ان العبرة لمكانها وهذه حيلة للتضيعة قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [ و ] اول وقتها [ بعد طلوع فجر يوم النحر ] العاشر من ذي الحجة [ ان ذبح في غيره ] اي غير المصر من القرق والرباطات والبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يصحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة وغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحا اذا التضحية صادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها ثلث وقتها في حق المصري والقروي طلوع الفجر الا انه يفترق لاهل المصر تقلد الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بغلر لا ما ذكرنا كما في الزاهد [ وآخرو ] اي وقت التضحية ان ذبح في مصر او غيره [ قبل غروب ] الشمس من [ اليوم الثالث ] هو للآخر الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضحية يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاصحى فانه تابع لنهار ما مضى كما في المصبرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاصحى [ واعتبر الاخر ] اي آخر وقتها [ للتقبر وهذه ] الغني فلواستغنى في احد الاولين واقتصر في الاخر وانتقص النصاب بالسرقة او الانفاق او غيرها مطلق الاصحى ولو اقتصر ثم استغنى وجبت ولو مضى في احد هما فغير ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المصبرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذبيحة وغيره [ والولادة والموت ] فلو ولد في اليوم لآخر فعلى ابيه الاصحى له كما مر ولو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايماء ولو مات بعد الاخر فبالعكس والورد امثلة فانه لو اشتق مقيم فيه اصحى فصار في الاخر جاز بيعها لانها لم تجب عليه كما في المحيط ولو اعلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم ممانر بلدة ومن الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاصحى و صلوة المبلدين والجمعة من ما قال فاضل في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتنى فيه ار ارتك سقطت كما في الزاهد

[وكره الذم] كرامة تنزهه [في الليل] أي في كل ليل متخلل بين هذه الأيام لاحتمال فقد شرط الذم وغيره فيشتحب في النهار كما في النهاية [ويقضي] إذا مضى أيام النحر ولم يضح الغني أو الفقير [الناذر] خلاصته بأن قال نذرت أن أضحي شاة أو أضحي ولم يضح شيئاً فإنه يقع على الشاة كما في الخلاصة لإقبال فيما ملكته أضحي به أو ملأ أن أضحي الله ملأ أن أضحي كما في الكفاية [و] يقضي [بفتح هـ] للأضحية [بأن نوى عند الفداء أن يضحي به فاللام متعلق بالناذر وهـ] جميعاً [بمتصلها] أي يقضي بتصدق الأضحية الواجبة بالنذر أو بالنية عند الفري ولم يتصدق ملأ أمته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والإطلاق مقرر أن القليل والكثير سواء في ذلك فلو أوجب ملأ نفسه مصر استحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المصبرات [حبة] لأن الأمانة إنما صرحت قرينة في زمان مخصوص وهذا بيان الأضحية كما في الخلاصة فإن تصديق بقيمتها أجزاء بالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في النعمية وإن ذبحها وتصدق بالحمة جاز فإن كان قيمتها حبة أكثر تصديق بالفصل ولو أكل منها شيئاً هرم قيمته وإن باعها ما يتغابن الناس تصديق بثمنها وما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط وأعلم أنه إذا ملكت تلك الأضحية وجب أخرون عند إيمه بخلاف ذلك عند غيرهم إن لم تكن معينة والألا شقيق عليه فإن اشترى أخرون فوجد الأولي فالأفضل مندهم إن يضحي أفضلها ويضحي بالأفضل عند إيمه بخلافه إن كان غنياً والأبناكل كما في النظم وغيره [و] يقضي [الغني] غير النادر الأضحية [يتصدق بقيمتها] أي قيمة ما يصلح للأضحية كما في الخلاصة أو قيمة شاة وسطاً في الزامه والنظم وغيرهما [شري] الأضحية [أولاً] يهرم بها إنما اشترى إلى إضافة العهد لأن شراء الغني مع النية فيرجع موجب عند الأكثرين وذكر الزامه أنه لو لم يضح حتى مضى الأيام فلا شيق عليه وروي أنه يتصدق بقيمة شاة وأعلم أن وجوب الأضحية بالفداء أفضل اختلاف فيه الروايات والمفاهيم فقل بعضهم أن كلام الزيادات دال على أن شراء المورث موجب لها وكلام النواذر على أنه غير موجب ملأ ما روي عن الشيخين وذكر شيخ الإسلام أن شراء المورث غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروي الزعفراني أنه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني أن شراء المعسر غير موجب في ظاهر الرواية وروي الطحاوي أنه موجب كما في النعمية وذكر في المفارح أن من اشترى شاة تعبت بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور إلا أن يقول ملأ أن أضحي بها أو أضحي بها والمختار ما في المتن ملأ ما دل عليه كلام خزانة المفتين [وصح الجدل] بفتح حاء وهو في اللغة [من] جنس [الضأن] ما تم له حنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والأبل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الأثير وروي الفرقة ما أتى عليه أكثر الجول عند الأكثرين كما في الكافي وفسر الأكثر في المحيط ما دخل في الشهر الثامن وفي الخزانة هو ما أتى عليه ستة أشهر وشيخ وإنما يجوز إذا كان مظهر

الجسم اباؤا يكون صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في العنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفي الزامه هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون ابن مبعة اشهر وعنه ثمانية اوتسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وفيه بلا خلاف كما في الميموط ونحوه لكن في الخلاصة المعز من المعز كالجدع من الضان مما انش عليه اكثر الحول [و] صح [الثني] كالكرم وهو ما بقي ثنية بالكرم والمكرم هي الامراض اذ ربع التي في مقدم الغم [فصاعدا] اي فذهب المن حال كونها رائدة على الثني [من غيره] اي الضان [وهو] اي الثني [ابن حول من الضان وللحل] الاخضر من الغنم والاحسن صح الجذع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره [د] ابن [حولين من البقر] وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في البالث كما في الكافي [د] ابن [خمس] من الاموال [من الابل] وممكننا \*

\* نظم \*

\* النبايا ابن حول وابن ضعف \* \* \* وابن خمس من ذوي ظلف وخف \*

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في العنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر وفي الزامه من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اعلم انه لا يذبح الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المصبرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ويذبح] للضحية [النول] بالفتح الذي جنس من المائة وغيرها وكذا الجرباء لان الجرب في الجلد وانما يذبحان اذا كانتا مبيتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القيد بالعجاء [والجماء] التي لا قرن لها علقه وكذا العظماء التي ذهب بعض قرننها بالكمراز غيره فان بلغ الكمراز الى الخ لم يجوز وكذا الغماء التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول ومن ابي يوسف رح ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المتعلقة وقال الزنجيري انها المائة لا البقر لانه يأخذ العلف باللسان والمائة بالسن كما في المنية [والخصي] بالنس فيذبح المعاجزة من الاجاع والمغيرة الانثيين وكذا التي بها الكتي والسعل كما في النظم واعلم ان الكل لا يخلو عن ميب والمستحب ان يكون مليما عن العيوب الظاهرة فما جوز منها جوز مع الكراهة كما في المصبرات [لا] يذبح [عجفاء] لا مع في عظمها من الهزل كما في النظم ولا بأس بالهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المرفياني اذا تباثر عمر المائة او المقرة في غروقتها ركان في عظمها مع جاز ومن بعض اللمايح لا يذبح الخنثى لانه لا يذبح لحمها كما في المنية [و] عرجاء لا تمشي [برجلها العرجاء] اي المنسك [اي المنسك] فلومعت بثلاث لوازم ووضع الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بمائل جاز ذكره شيخ الاملا م كما في الكوراني واعلم انه

لا ينبغي عنهم لم يكن له احدهما السمتين او ذهب بانه واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلناهما كما في الخلاصة ولا يجوز الخلطة التي لا ياكل الا الجيف كما في الظهيرية [ ولا ينبغي عندهما [ ما ذهب ] من الاصحية ] أكثر من ثلث اذنها او عينها او ألتها [ او ذنبها الواحد اذا لاكثر حكم الكل ومعه ان الربيع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي التنف منهما روايتان واحتار ابو الليث انه اذا بقى الأكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما في الزاهدي وذكر في نادوة الفتاوى ان كل عيب مانع لها ان كان أكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية ومنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر واما فيها فقد قالوا يحد للعيبة بعد منع العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يحد للصحيبة ويقرب العلف مكنة فالتفاوت بين المرضعين ان ثلثا فالذهب ثلث وان نصفا فنصف ولى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير الى انه لا ينبغي التي لبس لها اذان او احد بهما من الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط وان انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين لى ما قال ابو طي الرازي وقال ابن سماعة انه يجمع كما في المنية وان انه لا ينبغي العيباء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فمن ابي يوسف رح انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالعور لم تعتبر الا عند حمير الوبرى فانها منه كما في المنية والاصل في العيوب لى ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الفراء واما اذا كان بعده فقد منع في حق المهر لا للعور في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره [ وان مات ] قبل النحر [ احد مبيعة ] مما اعتكروا في بدنة [ وقال ورثته ] وهم كهار للجنة الباقية [ انحرها منه ] اي من المبيحة [ وصحكم من ] عنه وعنهم استحسانا وعن ابي حنيفة رح انه صح وتصلق الورثة حصص المبيحة وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فاليث ان ارجبها بعينها اجبر الورثة على النصبة منه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشتدت للاصحية ولم يرض حتى مات كان ميراثا ثلثه فالورثة ان كانوا سبعة فصحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [ مكتبة ] ذنبها ثلثة [ من الصبيحة ومنعة وقران ] في الحج فانه يصح وكذا لو ذبح مبيعة عن تلك وعن الاحصار وجزاء الصيد والحق والعقبة او الطرغ فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح الفضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد مقرب جاز وعن ابي حنيفة رح انه يكره كما في النظم [ وان كان احدهم ] اي الشركاء في هذه الصورة او غيرها [ كافرا او مريدا للجم لا ] يصح ويصير الكل لهما لانه ليس بمقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام للماضي جاز عنهم وكان العامي متطوعا فيتصلق للقضاء بقيمة شاة وسط كما في النظم [ وبما كل ] الغنى خير الموجب

على نفعه الاصلية كما هو المتبادر [منها] . اي من تلك الاصلية فلا يأكل الغني الموجب بالتدبر او غيره وهذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو صحى عن ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل المصحى هو المختار لانه المالك والشاب للميت وهذا لو صحى منه بامره من ماله واختار ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما فى الصموات وغيره [ويؤكد] اي يطعم الغني المذكور من يده احتجابا [ويهب من يده] فقيرا او غنيا مسلما او ذميا ما شاء [و ندب التصديق بتلقاها] على الفقراء واتخاذ الصيافة بذلك الامر للاقارب والادغار بثلث كالالية والسهم للعيال هذا هو السنة والدرجة للمقتصدين واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفرط ثم يتصدق بالباقي وابعث ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما فى كفاية الشعبي وفيه اشعار بانه لا ينقص من الثلث وهو محتجب كما فى الاختيار ويحتجب ان يأكل منها المصحى كما فى اللخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرضاق ان كان الاصلية فيه فان الاعتبار مكانها كما فى الخلاصة [و] ندب [تركه] اي ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [لذي عيال] اي لمن عليه نفقة جماعة طرف ندب [توسعة عليهم] اي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندبا [و] ندب [الذبح بيده ان احسن] اي التضحية اي علم بهرائطها ولذا لم يترك ذلك [والا] يحسن [امره به] وفيه رمز خفي الى انه يحتجب ان يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بول تطوة من دمها بالخبر ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان فيه اجرا عظيما ويجتهد في احتسانها واستعظامها ويقللها ويحليلها وان يكون الذابح ظاهرا كما فى الزامدي وتتمه الادب فى الذابح [وذكره ذبح كتابي] اصحية لانها قربة ولو ذبح جاز بخلاف الجوهري [ويتصدق بجملتها] لانه جزءها [او يعمل آلة] يعتملها كالجراب والمخزل والغربال او يتخذة قروا او كماء او عفا او نعلما او غيره فلو عمل حرابا وآجره لم يجز وفيه تصديق الاجرة كما فى الظهيرية [او يبدله] اي يبيع الجمل [ما يتفق به بائيا] كحشوب يلبيه وندر يطبخ به و قيل لا يجوز بيعه بالثوب كما فى قاضيخان [فان يبيع الجمل] بغير ذلك [مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدرهم والمطعمات] يتصدق بتمنه [لان القربة انتقلت اليه وفيه اشعار بكرامة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح انه كالجمل فلو اشتراه به جاز ولو اشترى مالا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجوز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما فى السكواني وذكر فى الزاهدى انه قول الطرفين واما من قول ابي يوسف روح بالبيع باطل لانه كالخرف وفى المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليتصدق بهاء وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها وفى المنية لو اشترى بلحم الاصلية شيئا مأكولا فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بتمنه احتجابا وقال ايضا اذا دفع اللحم الى فقير رتبة الزكاة حسب من الزكاة وقال ما أحب المحيط لا يحب في ظاهر



الرواية لكن لو دفع الى هني ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يعمل ان يجوز صرف الصبي  
ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع جلدعا ورأسها اجرة القصاب ولا يعمل به  
ان يركب ولا ان يعمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصديق به وعقل ان أجرها كما في المراجعة  
[ ولو غلط انساب وذبح كل ] متبوعا [ شاة صاحبه ] باذنه دالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل  
معارضة من صاحبه [ بلا شرم ] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشابعا بعد ذلك ضمن كل  
لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح النضحية ] لنفسه [ بشاة  
الفص ] من ولد الصغير او الكبير او عبده المأذون المتفرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها  
بما قبل الفص اي ملكها بالزمان معتندا الى يوم الفص السابق فكان النضحية واردة على ملكه  
وقبل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر رح انه لا يصح كما في  
الكرماني وفيما ذكر من مراد الهداية ظهران ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند  
اداء الضمان هيب من التناهي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الفص كما اعتمد الكافي عليه وذكر  
الاداء فقط فتدبر وفيه إشارة الى انه صح ما مرق من احد ومن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم  
[ لا ] يصح النضحية بشاة [ الوديعة ] والعارية والبضاعة والضيافة والزوج والزوج والرهن  
والزئيل بالمرأة او المحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح  
بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في النسخة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح  
اذ يصير غاصبا بمقدسات الذبح كالاصباح وشاة الرجل فالذبح وارد على الملك ورد منع الفص  
ليجوز ان يكون نحو الاصباح وشاة الرجل للمحفظ ولو لم يكن الذبح واردا على الفص لا الوديعة  
ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على الصنف ولو لم يمنع لكونه منعاً فمردود بان المراد الاصباح  
بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة صورة والملك المحتل معني على ما  
ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشك ما ذكره ما تفوز ان الملك في الفص لا يثبت بدون التفسير ولا  
يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وسميها ] اي للفصوبة والوديعة اتفاقاً وللفصان  
الدال على قطع الخصومة لطاعة حسن الاختتام بلا شك لمن له فوق الكلام .

## • [ كتاب الصيد ] •

مقب به الاصلحية لانها واجبة وذو مباح الا اذا كان للله فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا  
لحق فهو صايد وذلك مصيد وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال الماورزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً  
لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتنع مثلاً الذباج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و  
جناحان يملك عليهما ويقدر على الطيران من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالغ الناس

ليلا ونملوا موتعلما ما توحش من الاملاجات ودخل به مخوضا بالغ كالفطير لا يسهن الخلد  
 الا بجيلة اي لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اهم من الحلال  
 فيمكن ما قال ابن الاثير فيل لا يقال للصيد صيد حتى يكون مستثا حلالا لا مالك له اهم من  
 لما حول صيد للملوك اراتب وثمانب وكلام الكرماني نظرا الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
 اذا ركبت فصيدي الابطال ام الشجعان ومبب النشاط وحكمه الملك مند الاخذ ولو حكما ايها ثم الصيد  
 بمشغين بالحيوان والمهم فلما اراد الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والنمر  
 والامد وابن عرس والذب والخنزير وغيرها [و] ذي [مغلب] كالصقر والبازي والباشق والجداة  
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مغلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يجرح كما في الكرماني  
 والبحر الا اني معنى من التفصيل فالاداء صيد كل صبع وريد ما صاد بالناب والمغلب دون  
 ما له ناب ومغلب كما مر في اللهاج [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مغلب اخذ  
 الصيد بطريق الفرج فكل ما ذكرنا من الصباع ان علمن حل صيدهن ومن ابني يوسف رح انه  
 يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العهن وكذا الامد والذب لانها لا يحلان للفهر للتهمة و  
 الخصاصة وقد يلحق الجداة بالذب الكل في المصمرات وغيره ففي ظاهر الرواية امكن تعلم الكل  
 بشرط العلم لم يخرج الامد والذب والجداة كما ظن وما قال المغناني ان الامد والذب لا يتصور  
 فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العهن طرد ما في  
 التجريد وغيره من ان الكلب نجس العهن عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباه متعلق ببيع  
 وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذ من وان لم يعلمن كما في المنافع والاولي توحيد الصبور [و  
 جرحهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطراب فلو غدا او جثا اي جثا طرد  
 صيده حتى قتل لم يحل قيل هذا عند بعض رح واما عندهما فيحل والفتر على الاول كما في  
 الدهيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانها لو قتله جثا او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فما في  
 قاضيهان ان البحر شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احد ما طرد ظاهر الرواية والاخر على غيره كما  
 ظن والاكفاء مغير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة  
 كما في المحيط وغيره [و] بشرط [ارسال معلم او كتابي السبعين فلو انقلبت من صاحبه فاحل صيدها  
 وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغير [مسما] حال مما  
 يشاف اليه الارمال فيشترط اقتراان التسمية به فلو تركها عند ارسال ثم رجعه معها فلانرجع واخذه  
 وقتله لم يوكل وفيه تذكير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجرمي او مرتد او صبي لم يوكل  
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقوايم او الجناحان [مترخشا] ان متفر  
 اي على صيد [يوكل] مفقده اخرق فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل طرد صيد

واخذ ميتودا اكل الكل ما دام في وجه الارسال كما في قاضينان [و] بهوط [ان لا يشارك] في جرح الصبع [للعلم] بفتح اللام المثلثة [ما لا يحل صيده] من صبح غير معلم او معلم غير مرسل ارتأرك التسمية حمل لا نحوه فلوا رسل الصبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يؤكل لانه اجتمع فيه المبيع والمحرم والاختيار عنه ممكن فيرجح المحرم احتياطاً ولو شاركه في اخذه دون الجرح كرهة تحریم لمن الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رده عليه ذمي او مجوسي او دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسي والحربي [و] بهوط ان [لا يطول] للاستراحة [وفتته] ان توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستغنى الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خبراً بعد الارسال او بال لم يؤكل كما في المحيط فالاولي ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره من ان عدم الطول امر فيه مشبوه والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والشرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط مادم هو ان لا يقعد من طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره [وبعلم المعلم] بضم الياء والهم [بترك اكل الكلب] من ذى الناب هو في الاصل كل صبح مقرر حلب على الناضج كافي الغاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر المباح كالفهد وغيره كما ظن لانه شرط فيه النزك والاجابة داعياً ومرحلاً جميعاً لان مادنه الافتراس والنعار كما في الاختيار والكرواني وغيرهما ذكر في النظم وغيره ان الفهد ممتثل منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل الصبح الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي [فكث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للمبيع او لخوف الضرب فيحصل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية منه واما ظاهر روايته في علم الصبوع فالتعويض فيه الى رضى المعلم او الصيادين اذ للقادر لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل لانه لو ضرب من دم الصيد لم يضرب وانما ترك مفعوله ليعلم الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قاضينان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذى المخلب مندهما برجمه الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعياً ومرحلاً فان كلا منهما شرط له كما في الكرواني وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتخفيف والتفديد نوع من الصقور كما في الغاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئاً من نحو اللحم [بعد نوكه] اي الاكل [فلنا] من للوات [نبيه جهله] اي ظهر انه لم يصير معلماً وانما ترك الاكل لا للعلم [فلا يؤكل ما] قل [صاد] ذلك الكلب قبله هواد قد اول وقيل اكل منه ما صاد قبله فلهذا ايام اذ اكثر كما في النظم [و] قد [بقي في ملكه] في البيت او للفازة والواضح الاخصر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم مندهما

والاولى للصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بأنه لا يحرم ما اكل إذ الحكم بالحكمة لا يقتصر الا في محل قائم وقد فأت المحل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشار في الكافي وغيره ومنها اشكال بان الحكم بالحي لا يقتضي الوجوه الا ترى انا نحكم بحكمة الامة الميتة عند دعوى الولد حربتها [ ولا ] يوكل [ ما يصيد ] بعدة [ حتى يتعلم ] بترك الاكل ثلثا او بحكم المفوض الى المذهبين فلو قرأ البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيئين فقال [ وهو الجمل بالرمي ] اي رمى المحل او الكتابى المهم الى مستنقح متوحش يوكل [ التسمية ] عند الرمي فيفترط ايضا بهرائط الذاب فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسي مسميا وقتل صيدا لم يوكل [ و ] شرطه [ الجرح ] لمدونه المهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف العابق في النظم [ و ] شرطه [ ان لا يقتل ] الرمي او مأموره [ من طلبه ] اي المرمى اليه [ ان حاب ] عن بصرة [ متعاملا سحبه ] اي حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى التوهم في ذلك بظن ان التعامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب الجهاز المائع مفتوح وهو ملزوم لعنى التعامل الذى هو التكلف في الطير او انما ادرج حمل المهم فيه ابتداء بفتح الاسلام الرامى اذا لم يستغل بعمل آخر واتباع اثر الصيد فوجده وفيه سحبه ولا يكون به اثر صيغ اكل امتحانا وانما شرط التعامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا يسبب آخر كرمي آخر ودفعه الى حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح يرميه اكل وان لم يتعامل كما في الكرمانى وتمام التفصيل في المحيط وفيه اشعار بأنه لو قتل عنه ثم وجد ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثرو منه لم يوكل وفي الزيادات ان طلب اكل من يوم اكل كما في المضممرات ولما فرغ من بيان حكم المرمى اليه والرمي عليه ميتان خرج في حكمهما حييين فقال [ وان ادركه ] اي الصيد [ المرحل او الرامى ] فى الاصطلياد بالجمع او السهم حال كون الصيد [ حيا زكاة فان تركها ] اي التزكية [ عمدا ] حتى مات [ حرم ] وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون في الوقت سعة دمه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يوكل في ظاهر الرواية وعن الشيعة انه يحل وهذه اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما في المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما في الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذاب او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه تأمل كما في النظم [ كما اذا قتله ] اي منل حرمة قتله [ معراض بعرضه ] لانه لا يجرى الجلد في الاغلب والا حل كما في الاعتبار بالمعارض كالجواب مهم له اربع قلذ دفاق فاذا رمى به اعترض كما في المقائس از سهم بلا ريش دقيق الطرفين خليط الوسط يصيب بعرضه دون حله كما في القاموس [ او بندقة ] يضم الباء والدال طينة مدونة يرمى بها [ ثقيلة ذات حدة ] وان جرحته لاحتمال ان

يكون بثقله وفيه اشعار بأنه لو كانت غفيرة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كالو دق الفلك احتياطاً فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحدة يحل وان اصابه القفه او القبض لا يحل الكل في الاختيار [او رمى] صيدا برتياً او بجرية وجرحه [فوقع] الصيد [في الماء] لاحتمال الموت بالماء [او] وقع بلا محملة بعد الرمي [على سطح] او هجر او حائط [ثم] وقع [على الأرض] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد صبي ان لا يوكل وهذا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والمقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الأرض او الاجر المبسوط ومات حل [ويعتبر] في الحل والحرمه [الزجر] اي الاشارة بالصباح على نحو كلب از فهد لانه كالارمال [فيما لم يرسل منه] فلو البعث احد هما بنفسه على صيد فانزجر و زاد طلبه بزهو معلم حل وبزجر مجوسي لم يحل وكذا اذا لم يزهو [ولو اجتماعاً] اي الزهر والارصال [من مسلم] او كتابي [ومجوسي] او وثني او مرتد او حرم او تارك التسمية [يعتبر الارصال] لانه اقوى من الزهر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زهره المجوسي في ذهابه ملو دق ثم زجره لم يوكل كما في الذخيرة [وان اهل] مرسل [غير ما ارسل اليه] من الصيد [حل] لوجود الارصال ولا يمتنع التعميم كما مر وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير مرامه حل كما في فاصبان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونقل ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [كصيد رمى] الحميم او السكين اليه [فقطع عضو منه] كالالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [لا العذر] للقطوع [منه] بالخبر وفيه اشعار بأنه لو رمى الى صيك حل المقطوع ايضا لان ميتته حلال و بان العضو بان يتحمله او تعلق بجملته فهو بحيث لا ياتيهم بالعلاج والاحل وتنكير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقائه الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل بدور المسائل كما في الذخيرة [فان قطع] الصيد [اثلاثاً او اكثره] اي ثلثاه [مع محزه] و ثلثه مع رأسه [او قطع نصف رأسه او اكثره] اي الرأس [ازدة] اي شق طولاً [نصفين اكل كله] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بأنه لو قطع مرماً بنصفين حل الكل بالطريق الاولي لان الادراج من القلب الى الدماغ كما مر [و اذا رمى] صائداً [صيداً فزماه] صائد [آخر فعلمه] الامر فان الصيد بجوز ان يعلم بعد الرمي الاول [فهو] اي الصيد [للال] لانه اثخنه وقته ومنه الى انها لو رميا معا او احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولي اذا القتل يضاف اليه ونماه في الهداية [وحرم] عليه لا مكان القتل بالسائي [و ضمن السائي له] اي الاول [قيمته] اي الصيد للانثى [مجروحاً] تمييز من الامانة لاحال من المضاعف اليه كالظن [ان كان الاول اخذه] اي اخرجته من حيز الامتناع جزؤه ما يبدل عليه من حرم و ضمن [والا]

يكن الأول المجنه بان يبقى مبتعاً قوله الثاني فقتله [ ظلماني ] لانه الافتل [ وحل ] لتحقيق الزكوة [ ريصاد ] جواراً [ ما يوكل ] من الحيوان [ وما لا يوكل ] كالذئب و الخنزير لدفع الضر من الغنم والزرع وانما اخر ممثلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعاراً برعاية حمن الاستئمان فانه دال على عدم القفاء \*

## \* [ كتاب المقيط واللقطة والابق ] \*

مقب به الصيد لانه في الالعاب اسلم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب مما لا يخفى والعني لفظ اللقيط والنقاط اللقطة وآبق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو ادنى شيع من الارض قلنا بانه لم ترد وقد يكون من ارادة وقصد كما في اللقائس هو شيع مأخوذ من الارض وحرماً طفلاً لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفاً من الفقر او الزنا واللقطة بهم اللام وتفتح الفاء سماعاً بمبالغة الفاعل وبمكونها قياساً بمبالغة المفعول كما في الطلبة وقيل الارموي لم اسمعها بالمكنون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازاً لجعله كاللداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملقط وبالمكنون للملفوظ والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح والمكنون وفتحتين اسم مفعول من الالتقاط وكان البناء للعلل فهي لغة الاخلاص او المأخوذ وشرها مال بلا حائط لم يعرف مالكه سواء كان من الصحريين او العروص او الحيوان والابق صفة من ابقى العبد كصعب وضرب ومنع ابناً وانما ذهب بلا خوف ولا حقد عمل او امتنع ثم ذهب كما في القاموس وشرها مملوك من البشر فر من مالكه لموه خلقه ثم شرع في بيان احكام كل موتياً فابتدأ بالاول فقال [ رذعه ] اي اللقيط وان لم يخف هلاكه [ احب ] وافضل لما فيه من الرحم [ وان حجب ] هلاكه بان وجده في الماء او بين يدي صبح [ لمحجب ] رفعه ويفرض وفي قاضيان انه يستحب لو لم يدم الهلاك ويفرض لو لم يهلك لا محالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في الذميرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخلاص افضل وقيل الترك وقبل الاخذ من العزل افضل وفي المنازع قيل ان الاخلاص افضل في الحيوان والترك في ميره وقيل الاخلاص في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المصبرات الاول اصح وفي قاضيان هو الصحيح سيما في زماننا والام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقصر الرمان والعنابل البابية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخلاص على الاختار كما في كرامة الزاملدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يوخد ام لا ثم يعرف كما يأتي [ وهو ] اي اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في المهادة والنكاح والاضناق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اي نجه احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبداً

والنخبة بيته البيت على الملتقط إذا كان اللقيط صغيرا أو بيته على اللقيط أو تصدقه إذا كان كبيرا كما في النظم [ ونفقت ] أي اللقيط بالرفع في بيت المال فلوانفق الملتقط بلا امر الامام تجرع فيه وبأمره رفع على بيت المال إذا مات في سفره وعليه إذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بأن مجرد الامر بالاتفاق يكفي للرجوع كما قال بعضهم والأصح انه لا يرجع الا ان يأمر ويقول على ان يكون ذلك ديننا عليه كما في الحكماني [ وجانيته ] من الدية ونحوها [ في بيت المال ] كما ان دينه لو قتل خطأ لبيت المال وفي العمل للامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في النظم [ وازنه ] أي تركه فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما يقرر في محله [ له ] أي لبيت المال بعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولده للملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال انه كملتق ولو ولى اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جازا اذا نكح ولاده لبيت المال بان جني فعل منه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ ولا يرعد ] اللقيط جبرا [ من اخذه ] أي الملتقط لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختياره ولو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطل حقه بالاختيار كما في قاضيخان [ و ] ثبت اصحسانا [ تبه ] بمجرد الدعوة [ ممن يدعيه ] أي من الملتقط او غيره اذا لم يدع الملتقط وللقيط هي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالنخبة وفي تخصيص النسب إشارة الى انه لو ادعى انه عبده لم يصدق وفي تكثير الفعل اشعار بأن المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل هذا اذا كان لها زوج والاقتل ثبت لعبد منها كما في المحيط [ ولو ] كان من يدعي [ رجلين ] حريين او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة او لا سواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يورثهما ويورثانه لعدم الاولوية وفيه إشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كالأول اما عنده يثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان اقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط وإلى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر ومن أبي حنيفة رح تثبت من الاكثر كما في السلم [ أو ] كان من يدعي [ ممن يصف منهما ] أي الرجلين حق الاداء الا ان يصف احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو ولا يغني عن الحق شيئا كما ظن [ علامة ] ملصقة [ به ] أي بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطاه ولو في بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد وإلى انه لو اقام احد من المدعين بيته ثبت منه بالطريق الاولى كما في المصنوعات [ أو ] كان للمدعي [ عبدا ] فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بمقادح كما ظن [ وكان ] اللقيط [ حرا ] لانه قد يولد له الحرية فلا يبطل الحرية الظاهرة بالنسبة كما في الهداية وفيه اشعار بأنه لو ظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح فحر كما في التفسير والتكلام مغرور الى انه لو ادعى عبد رحر

فالنصب ثبت منه لا من العبد كافي الكافي [أو كان] المدعي [دعيا وكان] اللقيط [مسلمًا] تبعًا للدار  
 [أن لم يكن] أي أن لم يوجد [في مقرهم] أي للمسلمين كمصر لهم لوقية أو متعبد كبيت ناز أو كنيسة  
 وفيه إشارة إلى أنه لو ادعى مسلم وذمي فالنصب من المسلم وإن كان الإسلام اللقيط وكفره باعتبار  
 المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الولد لأن اليد انقضت وفي رواية الإسلام نظرًا للصحة كافي  
 الاختيار وإن لم يعتبر الزمي ومنهم من اعتبر ولو كان عليه ذمي أهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم  
 في المسجد كافي المحيط [وما قد] من المال [عليه] أي اللقيط كان [له] عملا بالظاهر وفيه إشعار بأنه  
 لو شد ملق دابة هو ذمها كان الكل له ومن عهد روح أن كان بحال يستملك عليها كان له والأدلة كافي  
 المحيط [صرف اليد] أي صرف الملتقط إلى ما يحتاج اللقيط إليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالأولى بأمر  
 القاضي فإنه قيل لا يحتاج إلى أمره فإن المال له وتصدق في نفقة مثله كافي الاختيار [وللملتقط] من  
 الأجنيين وبه ظهر فائدة التقادم [فبعض مبعته] وصحته لأنه نفع محض ولذا يملك أمره وصيه  
 [وتسليمه في حرقة] نظرا له [لا] يجوز له [انكاحه] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان  
 ومهره في [بيت المال وفي الصغيرة] لا يأمروا بالختنة والأمن أن هلك وقبل هذا إذا لم يعلم  
 أنه ملتقط والأمن [و] لا [تصرف ماله] أي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالألم ففي الكلام  
 تمام [ولا أجارته] أي اللقيط ليأخذ الأجرة لنفسه اعتبارا بالألم بخلاف الأم فإن لها أجارته وإنما  
 أعاد كلمة لا رد مال قال القلوري أن له أجارته والأول أصح كافي الاختيار ثم شرع في الثاني  
 من مباحث الكتاب فقال [واللفظة] [العهدية] ولو كثرة [أمانة] بالاتفاق لا يضمنها الملتقط  
 إلا بالتدليس أو المنع بعد الطلب [أن اشهد] عند الغدرة شاهدين [من أهل البلد ليرد ملق رثها] ولو  
 وجدها في طريق أو غيره وليس فيه أحد اشهد عند الظفر به فإذا ظفر ولم يشهد ضمن إلا إذا ترك  
 الأشهاد لخوف ظالم كما في فاضلجان وقيل إذا اعتقد مع الأشهاد أنه يأخذ لنفسه فهو ضامن ديانة  
 كما في المحيط وكيفية الأشهاد أن يقول اشهدا أنني أخذتها للرد لو من سمعتم أنه يطلب شيئا أو  
 لقطه فدلوه على أو مندي لقطه كافي الزامدي وغيره [والأ] يشهد عليه [ضمن] بعد الهلاك  
 هذه لأنه عاصب في الأخذ [أن يجد المالك أخذها للرد] أي انكسر قول الملتقط أنني أخذتها للرد إليك  
 وقال عهد روح أنها لم يضمن لأنها أمانة ملق كل حال فالقول له مع اليمين وأبو يوسف مع عهد روح  
 في الأصح والأول الصحيح كما في المصبرات وفيه إشارة إلى أن البالغ والصبي سواء في الضمان بمركب  
 الأشهاد فاشهد أبوه أو وصيه وصرف ثم تصدق كافي للمنية وإن أنه لو صدقه المالك لم يضمن ر  
 ذا بالاتفاق كما لو أقر أنه أخذها لنفسه فإنه ضامن بالاتفاق وإن أنه لو ردها إلى مكانها ثم هلك  
 يضمن قال الحاكم هذا إذا ردّها قبل أن ينتقل من ذلك المكان والأدلة ضمن وعن عهد روح لو عصى  
 ثلث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما إذا أخذها لنفسه وأما إذا أخذها للرد فلم يضمن



اصلا كما في المحيط [ ومرتفع ] اي وجب تعريف اللفظة التي تبقي كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بل قد ينادي جهرا في كل جمعة من هاج له شيع فليطلبه مندي كما اشير اليه في النسيخة فلا حاجة الى ذكر حننها او صفتها [ في مكان وحدث ] تلك اللفظة فيه فانه الرب الى الوصول [ وفي الجامع ] اي بجمع الناس كالبواب المجاهد والاصواق فانه الى وصول الخبر الرب [ مدة لا تطلب بعدها ] اي وماذا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه مرتلها منه فقيمة كانت او خيصة ومن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم مرتلها بقدر ما يروح كما في المصبرات وعنهم انه مرتل المائتين واكثر منه راقل الى عشرة شهر او الى ثلثة عشرة والى داني ثلثة ودانها يوما ومن المرحسي انه عرفت ما دون درهم يوما وفي نحو فلس ينظر يمينه وبصرة ثم يضعه في كف فقير كما في الكرماني وفي نحو تمره تصلى مكانها او اكلها ان احتاج كما في المصبرات وفي نحو رطب اكله سلمة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التغلبر من تغلر المدة بالحوار ونحوه فقيل مرتل كل جمعة وقبل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال السلواني له ان يكتفى من التعريف بالاشهاد ومنه في المير الكبير وفي لفظ المجهول اشعار بأنه لو مرتلها غيره بامر جاز اذا هجر كما في النسيخة و جاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان ملكته في يده لم يضمن كما في المنية [ ومرتل ] ما لا يبغي من لفظة تطلب [ الى ان يضاف ] فماده [ اي الى مدة يظن انها تفصل فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها مرتل الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساذجة تحت الاشجار في الامصار والختار انها اذا لم يكن مما يبغي بحور ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق واما على الاشجار فلا يوهن في موضع ولا باس بالانقاع من التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ ثم ] اي بعد مضي مدة التعريف [ يتصدق ] للملقط بها ان شاء ايصال للحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يحصل اليه الا ان الافضل ان يحفظ لبعي صاحبها فان التصديق رخصة والحفظ مريضة كما في الكرماني وفيه اشعار بان بعد المدة لم ينسحب الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قيل فله التصديق والاقرض من غني كما في النسيخة [ فان جاء بها ] بعد التصديق [ اجاز ] وكان الثواب له [ او ضمن الاخذ ] المتفق ان الفقير اذا ملكها فاما لم يملك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصديق بامر القاضي لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصديق القاضي ضمن كما في النسيخة والاكتفاء مشير الى انه لم يجب على الملقط الايصاء وان كان يرجو وجود المالك وما ل عرف الائمة انه يجب عليه كما في المنية و الى ان كلا من الملقط والفقير لم يرجع على الاخر بعد التضمين كما في الكرماني [ وما انفق ] الملقط من ما لا يرجع من اللفظة في مدة التعريف [ بلا اذن حاكم ] اي سلطان او قاض [ تبرع ]

فلا يرجع اليها [ ر ] ما انفق عليها [ بأذنه ] فهو [ دين من دينها ] فله الرجوع و هذا ليس من  
 مظنة الغرر ولو سلم فالعصل لم يقدح كما ظن وفيه إيماء إلى أن الحكم إنما امره بالاتفاق بعد ما  
 تحقق كونه لقطعة وذلك بالبينة وإن قل لا بينة لي فإن قال له انفق عليها إن كنت صادقا  
 فيثبت له الرجوع والا فلا وإلى أن محذور امر الحاكم بالاتفاق يكفي للمرجوع والاصح أنه لا يرجع  
 إلا إن يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ وأجر القاضي ] ولو حكما كما إذا اذن المنتقط أن يرجع [ ما له  
 مسقة ] و امكن اجارته للمالك في رضى القاضي من نحو ابل لقطعة [ وانفق عليها ] من بدل  
 الاجارة ليعقب المالك والاولى عليه فان ما يذكر [ كالايق ] في أن أجوره القاضي وانفق عليها من  
 بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحيط أنه انفق عليه من بيت المال لأنه لو امره القاضي  
 بالكسب أتى ثانياً وفي الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يجع ربه بأهه وانفق عليه من بيت المال  
 وجعل ديناً عليه أو في ثمنه ولا يرجع خوف الاباق ويحتمل أن يكون التشبيه في الانفاق  
 بالأذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد أنه عبد أتى بلا بينة واختلف المخالف فيه وإذا صدق  
 بحسبه بطريق التعزيز كما في المحيط [ ربما تمتعه له ] من لقطعة [ اذن ] القاضي للمنتقط [ بالاتفاق ]  
 عليه [ إن كان ] الاتفاق [ صلح ] للمالك بالبيع ورجع عليه بأذنه أو يجعله ديناً وهو الاصح  
 قالوا إنما امر بالاتفاق يومين أو ثلثة من قدر ما يرك رجاه أن يظهر مالكها فإذا لم يظهر أمر ببيعها  
 لأن دائرة السقطة مستانسة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [ والا ] يكن الاتفاق  
 اصح لاستغراق النفقة [ باع ] القاضي أو مأموره وحقق النمن للمالك وفيه إيماء إلى أن المالك إذا  
 جاء لم ينقض البيع ولو بيع بلا امر القاضي كان له تنفيذ البيع فيأخذ وتصيرون البايح أو المشتري بالنمن  
 هالكة كما في المحيط [ وللمنتفق ] عليها بشرط الرجوع أو بدونه [ حبسها ] أي اللفظة من ربه  
 إذا جاء [ لأخذ النفقة ] لأنه كالبيع فإن امتنع بيعت كالرهن [ فإن ملكك ] اللفظة في بد المنتقط  
 [ بعد الحبس سقطت ] النفقة ولو ملكك قبل الحبس لم تسقط لأنها أمانة [ فإن بين مدعيها  
 علامتها ] أي وجد رجل دراهم مثلاً وادعى آخر أنها له وسمى وزنها وعلدها وعاوذاً ورباطها  
 [ حل ] للمنتقط [ الدفع ] إلى هذا المدعي وإن لم يصلحه فإن دفع إليه أهل منه كفيلاً وفيه  
 اشعار بأنه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما إذا لم يصلحه واما إذا صدقه فحق الجبر اختلاف  
 المخالفين ثم لردفع إليه وجاء آخر وافام بينة أنها له اخذها من المدفوع إليه ولو ملكك كان له تصيرون  
 كل و يرجع للمدعي على الاصح على المدفوع إليه ولم يرجع على المنتقط بلا خلاف كما في المحيط  
 [ ولا يجب ] الدفع إلى مبين العلامة [ بلا حجة ] و الاخص وجب بحجة [ ومنتفع ] المنتقط  
 [ بها ] أي باللفظة بعد التعريف حال كونه [ فقيراً ] كما ينتفع بها فقير آخر بصرفه إليه والطلاق  
 مشعر بأنه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره أنه لم ينتفع عند العامة و ينتفع عند

بهر لانه محله وفي الطهيرية لوباع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بماله على المختار [ والا ] يمكن المنطق فقيرا [ تصدق ] بها بعد التعريف ولولا اذن القاضي وقد مر [ ولو ] كان تصدقا [ على ] الفقراء من [ اصله ] من الأبناء والامهات [ وقومه ] من البنين والبنات [ وعمرته ] من الزوجات كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجناته واكفان الموتى ودنهم وكفاية من يخرج من الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخلت امرأة ملاءة امرأة بلا ملانها لم يجز للتانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تصبها منها فحينئذ تنتفع بها وكذلك في المكعب اذا مرق وترك مكعب موصيا قبل هذا اذا كان المكعب الثاني مثل الاول او اجود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اخذ برج حمام لما يأخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كما في الطهيرية ثم شرع في الاخر من المباحث فقال [ وتلد اخذ الابن ] لان فيه احياء لحق المالك [ لمن قوي عليه ] اي قلدر على اخذ الابن فلوا دعي انه عبده واقام بينة قبلت والحكم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يحلف بالله ما يباعته ولا يهيمته ولوا دعي بلا بينة واقرا الابن بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بما ليس بحجة بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان والاهوط ان باع على كافي المحيط [ وترك الضال ] وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [ قيل احب ] اي قال بعض المشايخ انه انصل لانه يحتقر مكانه الى ان يجد مالكه وقال بعضهم ان اخذه احب ليلا يصل اليه يد الجاني وفيه اشعار بانه باعدهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال الصرخي ينبغي ان يدفع اليه كافي المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابن كما فصلنا الا انه لا يباع كما في التنف وغيره [ و ] ذهب على المالك [ لراده ] اي الابن فان الراد لا يستعمل في الضال [ من مدة سفر ] او اكثر [ ان يعين درهما ] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في الخارج ولو كان الراد رجلا نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابن بين رجلين كان المبلغ على قلدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا هيئ للمعين والراد من الراد من لا يجب عليه ان يجزيه بالابق فلوجاه سلطان اوحاط طريق او امير فائقة او وصي يتم ازاحل الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والآخر والاجنبي وغيرهم ليس له شئ كالقول لغيره ان وجدته خذ والابق اعلم من القن والدبر وام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون ورد الامة مع الرضيع كردها وليس لراد للكانب شئ لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلو جاء به الى مصر ثم ابقى منه قبل التسليم فاختذه رجل و سلمه اليه ليس  
للأول شيء بخلاف ما اذا جاء به فغصب منه فاصب و سلمه الى المولى فانه اخذه و تمامه في المحيط  
[ و ان لم يعد لها ] اي لم يصار قيمة الابن اربعين درهما وهذا عدل ابي يوسف ر ح و اما عند  
محمد ر ح فبنقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وحب نسعة و فيه  
اشعار بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته طن ما قال ابو يوسف ر ح و اما عند محمد ر ح فبنقص  
درهم كما مر [ ان اهدى ] الراد عند الاخذ و قال عند الفاضل بن [ انه ] عبد ابي [ اخذه للرد ] الى  
المالك و فيه اغعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافا لهما كما في المضمرات و اشار في الاختيار الى  
ان محمدا ر ح مع ابي حنيفة ر ح [ و ] لراة [ من اهل منها ] اي مدة السفر [ بقضه ] اي بنصيب  
الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون في ثلثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة مشردرها و ثلث بدرهم ينقص  
بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا احتصا عند القاضي و الا فان اصطحا طن شيخ فله ذلك اليه  
اشار في الاصل و اختاره بعض المتابعين و قال بعضهم يفرض ان راي الامام هو الصحيح و اطلاقه  
مشير الى انه لا فرق بين ان يخل في المصرو خارجة عنه انه لو لعد في المصرو ليس له شيء كما في  
المضمرات [ فان ابقى ] الابن [ منه ] اي من الاخذ المهدد او مات في يده [ لم يضمن ] لانه امانة  
و هذا اذا لم يستعمله لاجاة نفسه و الا فنقد ضمن كما في القنية [ فان لم يهدد ] الاخذ عند الاخذ  
مع السكن طن ذلك [ فلا شيء له ] كما اشار اليه [ و ضمن ] عند الطرطون خلافا لابي يوسف  
ر ح لانه فاصب [ ان ابقى منه ] و علم كونه آبقا فلو انكر المولى اباه فالقول له و الاخذ هامن اجماما  
كما في اللعيرة و غيره و في قوله ابقى منه الدال على الذهاب رعاية ضمن الختم \*

### \* [ كتاب المفقود ] \*

اخره عما سبق و لم يجمع مع النامبة العامة لعله وقعه و المعنى فقد المفقود [ وهو ] والفقيين  
المعروف من فقد و فقدا و فقدنا بالكمرة علمه كما في القاموس و يقال فقدته اذا اسلته از طلبه  
و كلاما متحقق فانه قد اسله امله و هم في طلبه كما في الظهيرية و شريعة [ غاب ] اي بعيد عن  
امله و لم يذكر الغاية لانه من الاحكام المشتركة و لم يكن تغلبا كما ظن و الا لكان مجازا بلا قرينة  
[ لم يدر اترو ] اي لم يعلم حيوته و لا موته و لا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [ حي في حق  
نفسه ] اي فيما يتعلق به من الاموال و غيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر  
الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع [ فلا ينكح مرمه ] ولا احتها من زوجها اذا النكاح معلوم و الموت  
مجهول [ ولا يقسم ماله ] بين ورثته و لا يقسم اجارته [ ولو لم يكن له و كبل ] و بتم القاضي  
من يقبض حقه [ اي بعين و كبلا يقبض غلاره و دها الترمه من يوزنه و لزوم بعقد و بلا انقسام

في الدين المفقود الذي يعقد المفقود ولا في نصيب له في عقار لم يورث في يد رجل لان وهو القاضي بالقبض ليس وكيلا بالخصومة بالاجماع لكن لو نصيب به نقد وتماذه الى المصير [ ويحفظ ] ماله وبيع [ القاضي ] ما يخاف ضاده [ من ماله كالعرض والتمار وقيل لو قبض عبده او ارضه ] بعض الايام جاز بيعه وفيه اشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة ومن الورث الاوّل ان لا يبيع ومنه ان باع نقد لذاته كما اذا علم كونه حيا فأبى مثل هذين بل يرجع كما في المنيّة [ وينفق ] القاضي من نحو دراهمه وثمان ما يخاف ضاده [ من ولده وابنيه وعرصة ] وغيرهم ممن يستحق النفقة في ماله حال ضروره فلا قضاء القاضي فلا ينفق على الاخ والاخت والخال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة الا بالفساء [ وميت في حق غيره ] اذ الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت [ ملايرت ] المفقود [ من غيره ] اي يوقف قطعه من مال مورثه [ في يدي عدل لامكان حيوته ولو مات رجل وترك بنتين وابنا مفقودا اعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر [ ان تسعين سنة ] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى ومن ابي حنيفة روح الى ثلثين سنة ومن بعضهم الى ميتين وقيل الى مئتين ومن النقلة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما الى مائة ومن المتأخريين الى مائة ومقرّبين سنة الكل في الضرورات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم ومن عدّ روح الى مائة ومقرّ ومن ابي يوسف روح الى مائة وخميس كما في مرقه المراجعة ومن ابي مطيع الى مائة وبيع كما في المزارع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقربان كما في الهداية وهذا مردي من محمد روح فقيل موت جميع الاقربان في جميع البلاد وقيل في بلدته وهدا ارفق وقال شيخ اسلام انه انحط واخس كما في النخيرة وقال بعضهم يفرض الى راي القاضي كما في المنايع وقال مالك والاوزاعي الى اربع ميتين فينتكح موصيه بعدما كما في النظم فلو اتى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن ويثبت موته بأقامة البينة على وكيله او من في يده ماله كما في المصير [ فان ظهر ] المفقود [ حيا ] بالبينة او غيرها [ ماله ذلك ] ان تحمله الورث من مال مورثه اي يثبت ملكه في ذلك [ وبعدها ] اي بعد مضي هذه المدة [ يحكم بموته فيما ] كان [ له ] من الحقوق طرف يحكم [ يوم تمت المدة ] التعمون طرف موته [ فتعذر موصيه ] كما تعتد [ للموت ] اربعة اشهر وعمر او شهران وخمس اوضع حمل وفي الفاء اشعار بان ابتداء العدة مما يلي المدة المنكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الاثمة وغيره وقال نجم الاثمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنيّة [ ويقوم ماله بين من يرثه الان ] اي ورثة المرحومين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله [ و ] يحكم بموته [ في مال غيره ] من [ حين فقده ] ان المفقود لانه حي بالاستصحاب الغير المثبت [ فيرد ما دفع له ] من القسط [ الى من يرث الغير ] اي يأخذ الارث من ذلك الغير

( ٩٩ )

المرور [منتهية] أما ذلك الخبر رغبة مع رعاية جهنم الإعتناء بالمنطقية العجز من لطافة ان  
القاضي في الاعلم ميت \*



قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الرابع ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بحسب الله الرحمن الرحيم \*

## \* [كتاب القضاء] \*

أخره عما يقدم لأن الصالح له عائب لم يدر أثره ولذا قيل أنه اعز من العسرة والاحمر والرمود  
الأخضر وهو مبدود وبصرف ذلك اكسر الامة اللعة في معناه وآل احوال جميعهم الى انه انما السبب  
قولا او فعلا وقال اثمة النزع انه قطع المحصورة از قول ملزم صدر من دلالة عامة [أمله اهل الشهادة]  
اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعمل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله  
بنو ناسر اياهما اشعارا بكمال المبالغة فيغير الى ان القضاء مثل الشهادة فهما ذكرنا من اشتراط شروط  
الامانة وكلنا في شروط التحمل وهي المأهولة والديبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها  
كافي النهاية وغيرها وفي الكرماني ان شروط التحمل العقل او حصن السطور في العاقبة والقبض  
اي حصن الصامع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اي الاجتناب من محظورات الدين وفيه  
رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلو لم يصلح حيرة كان واحبا عليه ولو وجد الصالح فغير فيه  
ولو كان اصله فصيح ولو كان غيره اصله فمكروه ولو علم محضه منه فحرام كافي الاختيار وغيرها  
[وبصحة] اي يغفل القضاء وبحوز قبول الشهادة [من العاسق] اي المحلم الذي اقدم على كبرية او  
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المتورع صحيح بلا دسح كافي الكشف وبان العدالة شرط  
الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر من اصحابنا انه لا يجوز قضاء كافي الاعتبار [لكن لا يقلل  
العاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالي آثم في تغليطه كما ذكره المصنف واليه اشار ما في قمة  
الهداية من ان الغاصم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتغليط جعل الغلادة في العقب



وهو حكم وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ ولا يقبل ] شهادته أي لا يجب قبولها لكن يجوز  
 كما في كشف المنار وذكر المصنف أنه يأثم بالقبول فلن العدالة عوط لوجوب القبول لا لصحته وفيه  
 إشارة إلى أن القاضي والمفتي أثبتا بالرواية المرجوحة كما أفاده القاضي الأمامي وإلى أنه لا يقبل فتوى  
 الفاسق لأنه مرجع الديانات ويجوز أن يقبل لأنه لا يجوز عسا ينصب إلى الخطأ كما في الاختيار [ ولو  
 فسق العزل ] أي صار فاسقا بالرشوة أو هرب المحرم أو الزنا أو غيرها بعد كونه عدلا [ يعزل ]  
 أي يجنب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وفيه وذكر في الهداية والمغني أنه  
 يحتسب العزل يعني ( ينزله ) كإفراغ العلامة الكردي من ماله النهاية وهذا ظاهر الرواية  
 وعليه مشافهتنا كما في الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الواعيات وفيه إشعار بأن حكمه  
 نافذ بعد الفسق كما قال المؤدري وذكر الخصاف أنه باطل فيما ارتضى لا في غيره وبه أخذ  
 الحلواني والمرحومي كما في العبادي [ وقيل ينزل ] القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي من  
 الأئمة الثلاثة [ ومن أخذه ] أي القضاء [ بالرشوة ] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما في المغايش  
 فهي لغة ما يؤخذ به إلى الحاجة بالصناعة أي بأن يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن  
 الأثير وشريعة ما يدخله الأخذ ظلما بجهة يدفعه الدافع إليه من هذه الجهة وتماه في صلح الكرمانی  
 فالترشي الأخذ والراعي الدافع [ لا يصير قاضيا ] على الصحيح علوقضي في اجتهدية لم ينقل  
 فلما أشعر آخران يبطل كما لو قضى القاضي بالفعاء عند بعضهم كما في الفصولين وأعلم أن ما دفع أما  
 للتعبد وهو حلال من الجانيين وأما لصيرورته قاضيا وهو حرام منهما وأما الخوف على نفسه  
 أو ماله وهو حرام على الأخذ بلا خلاف وحلال للدافع عند الأكثرين وأما ليستوي أمره عند الوالي  
 فإن كان ذلك الأمر حراما فحرام على الجانيين وإن حلالا فحرام على الأخذ إن اعتدوا وحلال للدافع  
 عند بعضهم وحرام عند آخرين إلا أن يحتاجوا مدة معلومة بما يدفع إليه فإنه حلال للدافع  
 وهكذا للأخذ عند الأكثرين ومكروه عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو  
 أصلح أمره كما في المغني والنهاية وغيرهما [ والاجتهاد ] وإن قال به بعضهم [ شرط للأولوية ] لكن  
 يجب أن يكون مالا بالفقهاء موثوقا به وعن أبي يوسف ر ح أن المتزوج أحب إلى من المجتهد وإن  
 كونه مالا بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والأول أن يكون مالا كما في الاختيار  
 والاجتهاد لغة تحيل الجهد أي المصلحة وشريعة يندل الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز  
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه أن يكون مالا بمعاني مقدار خمسمية آية وثلاث  
 آلاف حديث وإرادة في الأحكام لغة بأن يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها في الإفادة  
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب ومآدئهم  
 في الاستعمال وشريعة بأن يعام المعاني المؤثرة في الأحكام وأن يكون مالا باقسامها من الخاص

والمشترك والمحمول وغيرها وإقسام منذ الحديث وعلمنا بحال الرواة إلا أنها كللتها في هذا الزمان لكثرة الروايات فالأولى الاكتفاء بتعديل الأئمة النفقات كالتجاري وغيره وعلمنا بوجوده القياس بهوائها واحكامها واسامها وعلمنا بالاجماع ومواقفه للاحتراز من مخالفتها وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام وما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز منذ العامة فهو العلم بوجوده القياس وما يتعلق بذلك ولا يهتبط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زمانه بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الاسام المرخصي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بهذهب المتقدمين في أحد كان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتیان حجة قوية كتابية أو خبرية أو قياسية لصحة قوله كما في النظم [ ولا يطلب ] القضاء أي لا يميل أحد إليه بالقلب وفيه إشعار بأنه لا ينبغي أن يميل إليه باللسان بالطريق الأول في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المصبرات أن الطلب من الاسام والسؤال من الناس ولا كلاما مكرره وبأنه لا يعمل الليل بالشفاعة كما في الخلاصة قال ابن عمر رضى الله عنه بالله أن يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل نبأه بحري أن يتقلب منه كفافا لنا وراجع بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير مكيين رواها الترمذي وتاويل بعض المحققين أنه من جعل قاضيا ينبغي أن يموت جميع دواعيه الخبيثة وهوائه الرديء موكلا لذلك فإنه قلما يوجد المصنف به عند المصنف [ وإنما يدخل فيه ] أي لا يدخل في القضاء [ من ينق عليه ] أي يهتم عليه والاعصم بحدله وفيه إشارة إلى أن الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بحدله وذكر قاضيان أنه يكره عند اجتماع شرايطه وأن أنه لا بأس بالدخول حينئذ لأنه فرض كفاية لكنه مع ذلك راجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بأنه جاز بلا إجبار خلافا للكرخي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار أبي حنيفة وح وقد امتنع عنه حتى ضرب امراطا ومعد اباه حتى قيل فيها وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا بأس به إذا كان صالحا له أمانة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ ومن عند ] القضاء [ سأل ] من العزول أو واحد من ثقاته والاثنان احرطوا [ ديوان ] أي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدیر النفقات وغيرها من دونت الكلمة أي ضبطها أصله دوران فهو من التضعيف إلى ابدال الواو ايدا احتياكا كما في الأوامير واليه يشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس أنه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية وأزل من وضعه عمر رضى الله عنه وقال ابن الأثير إنه فارسي معرب وإنما أضيف إلى [ فاض ] قبله [ لأنه لا يمال ما في يد الخصم من الديوان إذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وإنما ماله لأنه لا يحتاج إليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة أنهم اجمعوا على أنه لا يعمل بها يجد

في ديوانه وان كان محتوما واما ما في ديوان نفسه فان كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والا فلا  
وقال يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديون ولو ملكه وفيه خلاف كما في  
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى  
ان للسلطان عزله بلا رغبة من ابي حنيفة رح انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كيلة ينمي  
العلم فيقول لا فساد فيه لكن اعمى عليك نعيان العلم فادرسه ثم عد اليينا حتى نقتلك ثانيا كما في  
شرح اذهب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسا [ولا  
يعمل] القاضي القتل [في] حق [المحبوس] للمطالبة او غيرها [بقول] القاضي [المعزول] فانه  
صار كشهادة الفرد بل بما قرأ المحبوس او بينة للدمي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا حبس الى  
ايام ككهر يرى من يطلب فلانا المحبوس بحق فان حضر جمع بينهما والا يخل منه كفيلا بالنفس  
ان وجهه والا يخله كما في شرح اذهب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد  
ان يسهل على شهادته شاهد ان سواه ثم بمضيه كما في البصير [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالاقرار  
او البينة [في حلة الوقف] كما اذا قال ثبت مندي ان ضيعته هكذا وقف على كذا وحكمت به و  
وضعتها على يدى امين وامره بانفذ ارتفاعها الى مصرها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان  
حصل الوالف او وارثه ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من نحو ربح  
ارض او كراما او اجرة غلام كما في المغرب [والودعة الا اذا اقرذ اليد بالتسليم] اي بتسليم الودعة  
اليه [منه] ام المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فادرسه او بالدفع وقال لا ادري لمن هذا  
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمنعك كما في  
الحكماني ولك ان تصرف الامتناء الى الوقف ايضا فانه لو قل ان هذه الضيعة وقف على كذا  
دفعته الى فلان و صدقه انقله المقلد من المعزول كما في المغني وغيره [ويقرض] القاضي [مال  
اليتيم] بشرط ان يكون المحتقرض حسن المعاملة غير لجوج من اهل المصرو ولا يجز من يخل مضاربة  
ولا ما يشتري به نفعاً لليتيم والا تعين عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا  
الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يمتقرضه والى انه له ان يقرض مال  
الغائب وكذا مال الوقف كما في الذخيرة [و] المجدد [الجامع] الى الناس للصلاة والحكم [اولى] من  
مسجد الحى ومسجد الحق والدار والطريق [لتجلمه الظاهر] غير الخفي على الغرماء وغيرهم وقال  
فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فيختار الوسط منها والى الجائز وغيرها تاتي باب المسجد  
او يخرج اليها احد فينظر في خصوصتها كما في خصوصية الدابة وان دخل المسجد يستحب ان يصلي للتخية  
وكتعتين والاربع افضل ثم يدعوا الله تعالى ان يوفق الحق ويحتقيل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند  
ظهور الى الحراب ويجلس معه قوما من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بانه لا يقضي ما شيا ولا

فأما ولا متكيا تعظيما لمر القضاء وإن جاز ذلك كافي المغني والطلاقة مشير إلى أن يوم البطالة والامتراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان النصف دأب بين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل مدينة] أي مالا أعطي أكراما لأنها إذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها ردوا إن أمكن والا وضعها في بيت المال كما في الكرماني وفيه اشعار بأن للمغني والراي قبول الهدية لأنها من حق السلم وروى أنه من الراي رشة كافي الزاهدني [الا من ذي رحم محرم] فإنه صلة الرحم [أومن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبي [مهاداته] لأنه جرت على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الأقرباء أو بين المعتادين وكذا الاول من المعهود فلوراد على ذلك لم يقبل الا إذا زاد ماله فزاد بقدرة كافي المغني [إذا لم يكن لهما] أي الذي الرحم والعتاد [محصومة] والا فلا يقبل وفيه رمز إلى أنه يقبل دينار لعقل البكر ونصفه للبيب الا إذا لم يكن لها ولي كما في نكاح المنية [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب أو معتاد [الا] دعوة [مامه] لا يتخلل لأجله لان الاجابة سنة بلا تهمة وقيل إنها كالعوس والخفان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كافي الكافي وفيه اشعار بأنه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند الشخصين كافي المغني [ويصور] وجوبا [بين الشخصين] في الاصل مصدر ثم سمي به المختصم ويطلق على الجمع واصل الخصامة ان يتعلق كل بمخصم الاخر بالضم أي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزوا ظرف فيصور بين المعلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقلد ثم وتلخيص وكذا بين السلطان وعصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما من يمينه والاخر من يساره فيجلوس بينهما على نحو قدر الذراعين لهما الكلام بلا رفع الصوت ولا يرفع ولا يقي ولا يحسني تعظيما كافي المغني [وابالا] أي نظرا فلا ينظر إلى احدهما ولو حالما ولا يواحد بما يكون في وسعه من ان يمتني بالقلب ان يظهر حجة احدهما كافي المبسوط [ولا يمار احدهما] أي لا يتكلم معه سرا لأنه ينكر به قلب الاخر وفيه اشعار بأنه يحوي بينهما كلاما كافي السراجيه [ولا يضيفه] أي احدهما فلا بأس بان يضيفهما جميعا لانقاء الليل حينئذ وفيه اشعار بأنه لا بأس للامان ان يضيف بعض الناس كافي المبسوط [ولا يخلصك] لاحدهما لأنه يجترع على خصمه وفيه رمز إلى أنه لا يثقهما اصلا فانه مكروه لغيرة [ولا يمزج معه] أي مع احدهما متنازع فيه تبع فيه الرواية والا حسن تركه في الهداية ولا يمازجهم لأنه ينهب مهابة القضاء [ولا يغير اليه] أي إلى احدهما مستدرك بأببالا لا يغيي [ولا يلقنه حجة] لأنه اعانة له ولهذا لا يفتي احدهما فيما خوص اليه كافي الخزانة [ولا يلقن القاعد] أي يكره تلقينه بقوله انفسه بكذا لأنه اعانة وفي شرح ادب القاضي أنه لا يقول له كيف تفهم لأنه شبه التلقين بل يقول تفهم [راستحمنه] أي اتلقين [ابو يوسف] رح فيما لا تهمة بالمكرن والفتح اسم من الاتهام [فيه] أي في موضع أبس فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ العهد أو الإشارة أو حصر في

الكلام ولم يمتنع زيادة علم بتلقيه كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه بكرة التلقين فيه مند الطرفين و  
يتمعي ان يفتي بقوله لانه أكثر مهارة في مسائل القضاء كما نقرر والى انه لا يكره تلقين احد الغامدين  
للآخر بالاجماع وأفلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضي وقد حدث فيه هم ان نعاس او غصب  
او جوع او غفلت او حلة اتخاذه ويقتل طريق الكفار ويعد هذه اموانه بحيث لا يصحون ما بينه  
وبين الخصمين ويجوز ردهما مرتين لطمع الصلح ويحبس أى يمنع القاضي ويقرر في محبته  
الخصم ولو مصلحا عقيما ميبا وفيه خلاف وفيه اشعار بأنه لا يمنع من الطعام واللباس والزوار  
والوطي للحرائر والاماء والاكتماب ويفتي بالمتع من الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في  
الواقعات والمعارض موسى الى انه لا يخرج من السجن للصلوة والحج والفقرة وصلوة الجنائز  
وغيرها كما اذا مات احد من اثاره الا اذا لم يوجد من يغتسل والده او ولده ولو حبس فبسه  
متعتا طين عليه الباب واسطى له الغبز والماء من ثقبه والسجن المصردال على انه يحبس في موضع  
وحيش ليس فيه فرش ولا احد يمتانس به والامانة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في  
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حبثك والاحتكاف مشير الى انه لا يضرب  
ولا يغل ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الغلاصة واجرة السجن والسجن  
على رب الدين واول من احده في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق وسماء نائعا  
فقر منه الناس فبني آخر سماه مخبسا بالغا المعجزة وكسر الباء المتددة وفتحها موضع التذليل وحبس  
ماضى زمانه في المحبس او الدليل كما في شرح ادب القاضي وغيره مدة رأيا مصلحة على  
الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضى منه اشهر ووقع عند القاضي  
انه متعتت يلزم الحبس و ان مضى شهرا وما دونه ووقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وهذا  
لو لم يظهر مصرنه عنده لقن الخبر به ثقة من اصدفائه اوجبر انه واخبار الاثنين احوط ولا يشترط  
لفظ الفهارة الا اذا جرت بينهما منازعة في البسار والامصار واذا اطلقه لا يمنعه من اللزامة كما في  
الغني واخا فلما على الصحيح لان مدة الحبس قبل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة اشهر وقيل اربعة  
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار وأعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد فاض له  
ملكه الاجتهاد كما في الواقعات الحسامية بطلب ولى الحق ولو دانقا كما في الخزانة وفيه ايماء الى  
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الواقعات ان امتنع المقر من الايفاء أى امتنع عن ايفاء الحق  
الناث من الاقارب بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايفاء وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ  
يجب الحبس الذي هو جزء مماثلة الغني او ثبت الحق بالبينة كعلم القاضي ببساره كما في الخزانة  
فحينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد المماثلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي  
المضي عليه ذلك مال كما قال بعضهم والصواب عند الخصاف ان يسأله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم ومعهذا في نوادر اصحابنا و انى انه لا يقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وبه اتى العامة وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه اتى الغضلي ويقبل بعد الحبس قبل الدقة عند الخصاف كما في شرح ادب القاضي [ فيما لزمه ] من الدين [ بعقد ] صدر منه ازم من غيره [ كالكفالة ] او مثل المكفول به و بدل الاجارة [ والمهر ] وغيرها مما ليس ببدل مال حصل له و يستثنى منه المهر للوجل و بدل الكتابة كما يأتي و بما ذكرنا انقطع ظن تقدير اما ليس ببدل مال حصل في يده كالكفالة [ او ] مثل [ بدل مال حصل ] المال [ له ] كالتمس و بدل القرض [ وفي نفقه عرسه و ] نفقة [ ولله ] لا يحبس [ في دينه ] او لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا الجددين وهذا ظاهر الرواية و من أبي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني [ وفي غيرها ] او غير الصور الثلث كضمان المتلفات و ارض الجاهليات و اعتاق الاماء المعتزلات و بدل الكتابات و المهر للزوجات و نفقة مائر القربيات [ لا ] يحبس [ اذا ادعى نفقه ] بان قال الي فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [ الا اذا قامت بهمة ] من المدعي [ بضله ] او بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره فغلب على ظنه فانه اذا قامت البينة بفقره كما في الاختيار واصل من الحبوس الغني اذا امتنع من قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم والمال دنائير او عروبا او مقارا يستدبر حبه الى ان يبيع دنائيره بنفسه ويودي ولا يبيع العروش والعقار اصلا وهذا عنده واما عندهما فيبيع القاضي دنائيره وعروشه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش بالملسها يبيعها ويودي بما سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجه في ظاهر الرواية و من أبي يوسف رح لو كان له عمل آجور وادى دينه مما حووه وقوت عماله كما في المغني وغيرها [ واذا شهدا ] اي شهد رجلان فصاعدا فيعمل شهود الزنا [ على ] خصم [ حاصر ] وكسب به محضر بفتح الميم فهو ما جرت بحضرة القاضي وصف الدعوي واسامي الشهود و حلامه كما في المغرب بالهامة [ حكم بها ] اي تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان لفلان بكذا ومنه حكمت او انفذت وكذا ثبت عندى او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكرني كفاية الشرط ان حكمت معناه وتثبت عليه الاحكام واثبتة اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاحتياجه كما في حديث الكافي فلان قال اطلت حكمي او رجعت عن قضائي او ونفت على بليس من اليهود لم يعتبر في الجزاة وفيه إجماع الى انه لم يحكم بمجرد عليه بقضية حق الله كالزنا والحرب وكذا بحق العباد خلاهما وهذا اذا علم تغلق القضاء واما بعده فيحكم به وتمايه في الجزاة و الى ان احضار الخصم لازم فان امتنع من الحضور حرره القاضي بما يري من ضرب او مضع او حبس او تعيبس وجهه كما في الاختيار و الى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو رآه واخر نسق

فيائم ويعزل ويعزركاني الرجوع من الهجادة من الكافي ولولم يره ذلك لكفر كافي الكوراني راني  
ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب راني ان مجرد الهجادة ملازم للحكم على القاضي ولا يتوقف  
على التزكية كافي الهادية وغيرها راني ان قول القاضي احكم ليس بلازم فانه احتياط وبهله ثلثة  
اهام ان قال المدهي عليه لي دفع كافي الصلابة واني ان المصرا يمتد للنفاذ كافي النوادر وبه اخذ  
كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كافي عامة المتداولات [وكتب] القاضي [به] اي بالحكم  
لامه قاض آخر كافي اذا ادعى رجل على رجل الفادام بينة وحكم بها ثم اصطليا ان ياحده منه في  
يلد آخر وخاف ان ينكر فكتب به لامه قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما  
اذا عطف على حكم لكن في المبسوط انها غير واجبة ولا بان ان يكلف القاضي الطالب مصدقة  
ليكتب فيها كافي باس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه معة وعلى هذا احوه الكاتب [وهو]  
اي ما كتب فيه الحكم مع سابقه [السجل] اي المسجل بالسجل بكم السمين واليمين وتحليل  
اللام واليمين مع التلديد والفتح مع مكون الحميم والتخفيف والكسر معها لغات فيه كافي  
الكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كافي المفردات في الاصل الصل كافي الصحاح وهو كتاب  
الافرار ونحوه وذكر في كفاية المروان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحض واذا اجاب الآخر  
واقام البينة والتوقيع واذا حكم بالسجل [و] اذا شهورا [على غايب] كان في محلة اخرى او قرية او  
بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة السفر كافي المغني و من ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع  
في يومه عليه الفتوى كافي الخزانة [لا] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كافي [بل]  
يكتب [مط] على جملة لا ماصمي [كتابا حكيميا] وكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة  
المهود على غايب بلا حكم [ليحكم المكتوب اليه] في رواية من ابي يوسف رح فالاحسن ترك المكتوب  
اليه فانه يبحث الخصم او المدهي به الى المكتوب اليه حتى يحكم كافي الكفاية [الا في حد وود] اي  
يكتب في كل حق الا في حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يهادل الشاهد وفيه اشارة الى  
اشتراطه من قاض معلوم الى معلوم واني انه يكتب في النسب والنكاح والدين والامانة والمقصود  
والمساربة والمنقول والعقار كافي الارنكي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واهم كتابه الاسم في داخله  
فقال [فيقرأ] القاضي الكاتب رجوا [على] النقول للكتاب [المهود] عند المكتوب اليه انه  
كاب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كافي المشايخ [ويختتم] على  
الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلوانكر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل  
وان ختم في اسفله كافي النخيرة واما قال [علمهم] اي اليهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان  
الختم يحضرهم كافي المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب في يد اليهود وهذا ليس  
بشرط الا اذا كان في يد المدهي وبه يقتضى كافي ذكره المصنف [وبسلم] في مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غيوبة ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني [اليهم] أي اليهودي ويصحي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلم الى المدعي كما في النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند أبي حنيفة رح كما في المغني [ومد أبي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي ملن [ان هذا كتابه وخمسه] فلا يغتروا القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط السبعة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] أي من أبي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اومع وان كان الاحتياط فيما قاله كافي النخبة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] أي لا يأخذ الكتاب من المدعي [الا بحضور الخصم] أي وقت حضوره لانه لازمه كما في الاختيار وغيره لكن في النخبة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بأنه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي وان قبل امنعني من الكتاب [و] بحضور [البينة] أي الهامدين [ملن انه] أي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بأنه يعلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاختارهما ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراء علينا] اذا اخبرنا به [وحنه وملحه] اليها كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين قال ابو يوسف رح ان الشهادة كائنه كما مروا الى انه لا يلزم ان يسأل منهم ان القاضي الكاتب مادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم لو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [ليفتحه] أي للمكتوب اليه وقبل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي [و] وقرأ على الخصم ويلزمه ما فيه [لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست به فلان الذي شهدوا به واثم البينة ان في هذه القبيلة اثمين بهذا النصب كما في الخلاصة [ان بقي الكتاب قاضيا] فلو مات او اعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كتاب عدل فرد خلافا لأبي يوسف رح فلوقبله ثم رفع الي قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد ما يقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بأنه لزوم كتابة التاريخ والا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] أي بذلك الكتاب [غيره] أي المكتوب اليه [الا اذا كتب] داخل الكتاب [بعد اسمه] أي المكتوب اليه [والى كل من يصل اليه] أي كتب من فلان بن فلان بن فلان اثن فلان بن فلان واثى كل من يصل اليه [من قصة المحملين] فانه يعمل به غيره وان جهل استحسانا للحاجة اليه [وعند أبي يوسف رح] يجوز [ان يكتب] ملن [هذا] الوجه [ابتداء يقبل] تسهيلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بأنه لو كتب اسمه في العنوان



لم يقبل خلافا لابي يوسف ر ح كما في الاختيار [ وان مات الخصم ينفذ ] بالقاضي الكتاب [ يلوح  
وارثه ] لقيامه مقامه ولو ضرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه  
كتب كتابا الى القاضي بطلب حكمة الخصم وكذا الثالث الى العاهر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلا  
وقبل المكتوب اليه بقرطه مع التوقيع الحكيمة لثقل المكتوب اليه في عبق الابق خاتما من الرصاص  
حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المتضي بلا قضاء و يأخذ منه كفيلا بالنفس  
ثم يكتب ما جرى الى الكذب فاذا وصل اليه امر بإعادة البيعة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى  
المكتوب اليه ليبرأ كفيلا ومن ابي يوسف ر ح انه لا يقضي به له لان الخصم ضايب بل يكتب  
ما جرى عنده بقرطه وبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه وكذا في الجارية الا ان المكتوب  
اليه يبعثها مع للدهي لمن يد امان كما في المغني وفيه [ والراة نقضي ] في جميع الحقوق  
وان حركه كما في الاختيار [ الا في حد وقود ] في ظاهر الرواية اعتبارا بالنهضة وعنه انها  
لا تقضي اصلا كما في النسيئة [ ولا يستخلف قاض ] على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو مر بها  
وقال الطحاوي انه نائف فلا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في تحكيم الزملي [ ولا يركل ويكبل ]  
لان المفروض براه وثق في الاحتفاء اشعار بان للوصي وامام الجامع ان يختلف فيوه كما في الكافي  
[ الا من فوض اليه ] من قاض او موكل [ ذلك ] الامتخلاف او التوكيل بان قال ول اركل  
من سمع وفيه رمز الى انه يختلف بالاذن دلالة لوجعل قاضي القضاة كان له الامتخلاف لان  
معناه المتصرف في القضاء تقليدا ومولا وقال الامام النصفى ليس له الامتخلاف كما في العمادي  
والى ان القاضي اذا اذن بالامتخلاف فاختلف رجلا و اذن بالامتخلاف جاز له ان يستخلف  
و ثم وثم كما في الخلاصة واذا صرف ذلك [ نفى ] القاضي او الوكيل [ المفوض ] اليه بفتح الواو الذي  
فوض اليه الامتخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه ولو قيل بكمم الزا لمسلم من خلاف  
الاصل [ نايبه ] اى نائب القاضي او الوكيل [ لا ينعزل ] نايبه [ يعزله ] اى عزل المفوض اياه الا اذا  
فوض اليه ذلك كما في الكسوف ونجسوز ان يكون العزل مضافا الى المفوض فلو عزل الوالي قاضيا  
او الموكل وكلا لم ينعزل نايبه وقيل ان عزل نائب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به ومن  
ابي يوسف ر ح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان العايب انعزل بغير  
نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة نفسه كما في الجواهر [ و ] لا ينعزل  
النائب [ بموته ] اى المفوض حال كونه [ موكلا بل هو ] اى لان نائب المفوض فان بل بمعنى  
اللام طم ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [ نايب الاصل ] حقيقة وهو  
الوالي او الموكل فهذا دليل المستثنين وفيه اشارة الى ان نائب القاضي انعزل بموته كما في هداية  
الناطقي ولم ينعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الزمان جوت كما لم ينزل امرأة كما في لغتي فلم يحسن ان الاحتض كلفه الوصول [ وى ]  
القاضي او الوكيل [ غيره ] اس غير المفوض اليه ذلك [ ان ] اختلف اؤكد ثم [ فعل نائبه ] ما امره  
به من نحو القضاء والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعناق ولهذا لم يصح ولو مند  
الاول [ عنده ] اس حفرة غير المفوض اليه على ما قال بعض المتأخرين في نحو البيع لكنه لم يصح  
مند العامة الا باجارة [ او ] فعل نائبه بغيرته و [ اجاز ] غير المفوض اليه [ هو ] للتأخير [ لو كان ]  
الموكل [ قدر ] اي عين [ الثمن ] ولو حكما كبذل الاجارة [ فى ] عقد [ الوكالة ] فعل النائب  
وان كان الاول غائبا لكل فى وكالة الصغرى [ وبأصل براك ] واعتقادك [ بول ] خيرة ويكون  
الغير وكلا من الموكل وكذا لا ينزل الثاني بعزل الاول ولا جوت وكلاهما ينزل جوت للموكل  
[ والقضاء ] يحكم مخرج صاحبه فيه [ لمن خلاف مذهبه ] اس اجتهدا واعتقاده [ ناميا ] غير ذكر مذهبه  
لا يفعل عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنده كالى الكافى وذكرى الخلاصة انه ينفذ منده خلافا لابي  
يوصرح ولا رواية من يصرح وقال بعضهم الخلاف فى انه هل يجوز له ان يأخذ بقول غيره مندهما  
لا يأخذ عند يصرح يأخذ وفى الصغرى لوقضى براس غيره ناميا ثم تذكر روايته اخذ بوائده الى المستقبل  
ونفذ قضاء منده خلافا لابي يوصرح [ او عامدا لا ينفذ ] اي لا يجوز له ان يرد مندهما وعليه الفتوى  
ومنه روايتان كالى الكافى والفتوى على انه ينفذ كما فى الصغرى وقال ابو على النصفى انه لا يجوز  
مند الشيعيين ويجوز عند يصرح وقال الامام ظهير الدين لا روايه من يصرح وذكر ابو بكر الرازي انه  
لوقضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجوز قولهم وذكر الخلاف فى بعض مواضع فى حل الاقدام عليه كالى  
بأعني وغيره [ و ] القضاء [ على وفاء ] اي وثاق مذهبه [ يجعل ] الحكم [ المختلف فيه مجمعا عليه ]  
اي يصير ما اختلف فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد من قضاء المعلمين عند جميع المجتهدين كما هو  
المشهور لكنه مسئل فان فيه اشارة الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان هذا راجح اعتبار اشتباه  
الدليل ولذا انقل القضاء بهداة رجل وامرأتين فى الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص فى شهادتهما  
ولم ينقل فيه خلاف يعبا به كالى الذخيرة والى ان خلاف القاضى ونحوه معتبرا كقصة السفلى  
وهيرة لكن الخصام لم يعتبر الاختلاف المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه علما بانه مجتهد فيه  
والصحيح انه يشترط كالى الخزانة ونحن نفتى بانه لا يشترط كالى الصغرى والى انه لا يشترط ان  
يكون القاضى مجتهدا كما قال الخصام لكن ذكره الامام السرخسى انه قد اغتبط كالى الخزانة  
وذكرى الذخيرة ان حكم القاضى فى محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم  
من اجتهد على رواية الحبر الكبير ومبجى انه لا يقضى بما يخالف قول اصحابنا وفى الانحاب من  
احمد بن حنبل اذا اكل فى مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يصح لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء فى  
مجتهد فيه كقصة اليمين نافذ فى حق المقتضى عليه وله وان كان عالما ولهما راي بخلافه لكن

قال ابو يوسف رح لا ينفذ في القضي له العالم وان حكم الحنفي نافذ في المالعي ولو مدعيًا  
وقيل ينفذ حكمه ان اعتقله المدعي والا فلا كما في الصغر [فان عرض] هذا القضاء ورفع [من]  
قاض [آخر] ثاني [بمصلحة] اي ينفذه ويجعله بحكمه نافذًا لازماً وهذا منه واجب لترجيحه  
بالقضاء وليس له ان يردّه فلزود فرفع الي ثالث أمضى قضاء الأول ورد الثاني كما في المغني وقبّه اشعار  
بأنه لو دفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمدّ به وفي العمادى انه نافذ ليس لغيره  
نقضه وله نقضه عند عهد رح خلافاً لابي يوسف رح لكن في التنتف لقضى قاض على قول من  
انار العلماء كان صحيحاً وليس لاحد من القضاء نقضه الى يوم القيمة [الا فيما خالف الكتاب]  
من الحكم كالقضاء بحل متروكة النسخة عمداً كما ذكره للصف و غيره والاحسن ان يمثل بالقضاء  
بتقديم الوارث على الذين فان الأول نافذ عند الطرفين كما في المغني وغيره [او السنة] المتواترة  
او [المهورة] كالقضاء بسبع درهم بدل ممين ويرفع الحرمة بنفس مقد المطلقة ومن الظن الفاسد ان  
الرفع لمذهب مالك والمالعي والارزاعي والالنفذ القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه [او الاجماع]  
كالقضاء بمئة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر بمصلحة كما في المصبرات وفيه اشعار بترتيب الأدلة  
ليقضي بالكتاب ثم بالحنة المتواترة ثم بالمهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين  
ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة رح و ابو يوسف رح و  
عند رح اذا اتفقوا على امر لا يقضي بقول غيرهم كما في المغني ففي الاكتفاء نوع تقصير وان كان  
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر بيننا صلى الله عليه وآله وسلم والسنة  
ما صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم من قول او فعل او تقرير او اجماع اتفاق المجتهدين من  
هذه الامة في عصر من امو وهذا مختار الجمهور وقال الجصاص والجرجاني انه اتفاق جماعة صوّغ  
العلماء اجتهادهم وهذا مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهادي والكافي  
وتأمله في الكشف [او ان كان نفس القضاء] اي قضاء الاول بحكم [معتلماً نيد] بان قال بعض العلماء  
انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبعب المدبر فانه في الصدر  
الأول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز نقال علماءنا ان الاجماع للتأخر رافع للخلاف  
التقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [يصير مجمعا عليه]  
منهنا [بامضاء آخر] ثاني وحينئذ ليس لاحد ابطاله وباطال الآخر ليس لاحد بطله امضاؤه  
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغني وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف  
فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه [والقضاء بحرمة او حل] منه [ينفذ ظاهراً] اي قضاء  
[وباطناً] اي ديانة ومنه لا ينفذ باطناً وعليه الفتوى كما في الحقايق [ولو] كان القضاء  
[بمهادة زور] وكذب [اذا ادعى] اي ادعى الحرمة او الحل [بحسب معين] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا وزوا عليه وقضى به فانه يحل له الوطي عنده ولا يحل مندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه واشترى عنه ومنه لو كان الثمن مثل قيمتها نفق باطننا والا فلا ظلم لم يرق المباح البينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطي ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفي الهبة وسائر التبرعات عنه روايتان واما الفسوخ كالطلاق والاذالة ونحوهما كما اذا قضى بفسود زور انه طلقها فلنا ثم تزوجت بزور آخر بعد العدة فانه يحل له الوطي ظاهرنا وباطننا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرنا وباطننا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف روح انه يحل للاول سرا ومن يحل له يحل ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يعطى لانه ثبت انتفاء والنائب انتفاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معتدة الغير ومنكوحته لا ينقل باطننا كما اذا ادعى جارية مملوكة مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينقل باطننا فلم يحل له الوطي لتعذر جعله انتفاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ ولا يقضي ] عندنا [ لمن غاب ] من المجلس والبلد لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا اصلحت من الطعن والظاهر غائب وفيه اشعار بأنه لو اقر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند من خلافا لابي يوسف روح وهذا اذن للناس على ما قال المرعسي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اغتفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة مقرر وقال مبرح نادى على بابه ثلاثة ايام فان خرج والا قضى عليه والى انه يقضي للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضي على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيعيين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [ الا بحضرة نائبه حقيقة ] بانابة الغائب اياه ولو بواسطة وكيله وابيه ووصيه ووصي ابي الاب ووصيه ووصي له وصيه لمن الترتيب [ او شرعا ] بانابة القاضي [ كوصي القاضي ] وبلغر اى الوكيل الذي نصبه القاضي ليصح عليه الخصومة لمن اغتفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى باب داره فيبردي [ ارحمكما ] اى يحكم بأنه نائبه [ بان كان ما يدعي على الغائب ] من نحو الاشتراء [ سببا ] لما يدعي على الحاضر [ من نحو الملك ] كما اذا ادعى دارا على حاضراته اشتراها من الغائب فانه ان صلته الحاضر لا يحملها القاضي الى المدعي فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة للدفع دعوى الخارج و ان انكره الحاضر فاقام بيته عليه قضي القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بأنه ان لم يكن له سببا لم يقض

أهلية كما إذا قال أحد لعبد أن مولاه وكذا إن أحملك إليه فأعلم العبد بملكه إن مولاه اعتق فانه يقضي  
 بها على الحاضر بقصر يده من العبد لا بالعقب على الغائب فإن العقب وإن كان مرجحاً لا لعزل الوكالة بل  
 وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بأن لا يكون هناك وكالة فلا يكون العقب سبباً للعزل لا مسألة [ لا ]  
 يقضي على الغائب [ أن كان ] ما يدعي على الغائب [ حرطاً ] لما يدعي على الحاضر لأن الشرط ليس باصل  
 بالنسبة إلى المهرط بخلاف السبب فإن قضى بقتل قضى على الغائب ابتداء كما إذا قال رجل لامرأته  
 إن طلق فلا امرأته فأنشأت طالق ثم أقامت بالمخاطبة بينة إن فلانا طلق امرأته وهو غائب فأنها لم يقبل  
 ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والأول أصح وفيه إشعار بأنه لو ملق بها لا يقضي على  
 الغائب كما إذا ملق طلاق امرأته يدعول زيد الدار ثم أقامت بينة أنه دخلها قبلت وقضى بالطلاق  
 والحاصل أن الشرط إن كان مضراً في حق الغائب لا ينتصب الحاضر خصماً منه والافتقار انتصب وتماه  
 في العماد [ وصرح بتحكيم الخصمين ] أي جعلهما حاكماً على انفسهما ولو أحدهما فاضياً وفيه  
 إشعار بأن المحكم لا يحكم غيره إلا برضاها كما في المغني [ من صلح ] بالصلح والفتح [ فاضياً ] تمييز  
 أي صلح قضاؤه وهما قد نصحت لتحكيم المرأة والفاصل كما مر وفيه ومزا أن أنه لو لم يكن اهلاً للتحكيم  
 وقت التحكيم ثم صار اهلاً له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما إذا كان عبداً أو صبياً أو كافراً فاعتق أو بلغ أو  
 أحل كالمغني [ في غير محل ] من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقعة واللعان والغذف فلو حكم فيه  
 كان باطلاً بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم [ وورد ] أي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و  
 مختار الخصائص لكن في رواية الأصل قد صح ذلك قياساً على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح  
 ادب القاضي والغیر شامل للطلاق والعنق والكتابة والكفالة والفقعة والمفقة والديون والبيع  
 وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاد وهو الصحيح من المذهب إلا أن كثيراً من مشائخنا  
 امتنعوا من المنع به كيلاً بتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة أن حكمه في اليمين  
 للضمان ومآثر المجتهدات تأخذ على الأصح لكن لا يفتي به وفي الخزانة أنه لو امتنعت فقيهاً فالتفتي به  
 ببطلان اليمين وسعه أن يأخذ بفتواه فإن تنوع الفقيه للجاهل حكمه المولي [ ولزمهما ] أي الخصمين  
 [ حكمه ] كالولي بالبينة أو الإقرار أو النكول لأنها ولده عليهما [ و ] صح [ أخباراً ] أي الحكم  
 [ بأنوار أحدهما وبعد الله شاهد حال ولا يه ] أي حال بقاء ولاية المحكم كما إذا قال لأحدهما قد اقررت  
 مني أو قامت بينة له بكذا فعلمت فلان قد حكمت به لهذا عليك فأنكر المقضي عليه الإقرار  
 وإقامة البينة نفذ حكمه لأنه يملك إبطال الحكم في حال ولايته فلم يزل قد انكر حتى يقول حكمت به  
 لم يصدق في ذلك وفيه إشارة إلى أن أخباره بأقرارهما وملكتهما صحيح وإلى أن الأخبار بعد الحكم  
 لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المجموع أنه لم يصح بعد القيام من مجلس  
 الحكومة لأنه صار كغيره وفي المغني أنه لو أخبر من الحكم وقد أنكره نفذ لأن الحكم كالولي

[وكل منهما إلى الخصمين] أن يرجع من تحكيم [قبلها حجبها] بلبسها بالعرل غير محتاج إلى الاتفاق، بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو أجاز العارل بعد الحكم جاز [فإن رفع حكمه] أي المحكم [إلى قاض] موك [امضاء] ونفذ [أن وافق] حكمه [مدببه] أي اعتقاد القاضي فلا يصح بعده وإبطاله أن خالف مذهبه فلا ينفذ بعده وإن كان محتملاً فبده وقال الطحاوي ليس للقاضي أن يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون [بينهما] أي بين القاضي والمقضي له أو الشاهد والمشهد له [ولاداً ورجية] فلا يقضي ولا يشهد للولد وإن سفل ولا للوالد وإن علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى للزوجة أو ابنه إرمضاء آخر كان باطلاً وقيل جاز ذلك إن وافق مذهبه وفيه إشعار بأن القضاء والشهادة يصحان عليهما وبمثل الآخر والعم والخال وإن بينهما رضاع بلا ولاد ثم شرع في مسائل هتني فقال [وصح الأيضاء] أي جعل الغير وصياً له بعد موته [بلا علم الوصي] بأيسائه حتى لو باع شيئاً من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية ومن أبي يوسف روح أنه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئاً من مال الموكل لم ينفذ اتفاقاً [وشرط] عنده [خبر عدل أو مستورين] للمسائل الخمس الآتية ولا يقبل خبر فاسقين لأن خبر الفاسق واجب النوقف ويقبل مندهما وفيه إشعار بأنه لا يفتقر لفظ الشهادة [لعزل الوكيل] أي وكيل تعلق به حق الغير إذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل ولو أخبر به عدلان وصياتي تمتة الكلام في الوكالة [علم السيد] أي شرط خبر عدل أو مستورين لعلم السيد [بجداية مبد] حتى لو أخبر بها فاسق أو مستور فباعه لم يكن مختاراً للفداء عنده [و] لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو أخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البكر] البالغ [بالنكاح] أي بالنكاح الولي إياها فلو أخبر به فاسق وسكنت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مسلم] في دار الحرب [لم يهاجر] الدنيا [بالشرائع] ظرف علم فلو أخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل أو مستور إن لزمه ذلك كما لو أخبر به فاسق وصلته وأما إذا كذب به فلا يلزمه مبد خلافاً لهما كما قال مهاجنا والأصح عندي أنه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته من الصلوة والصوم وغيرها بعد إخبار الفاسق لأنه مأمور بالتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم إلا بدليل القاطع الغائب كما في كمف المنار والتمتة في الكراهة [لا] يفتقر خبر ذلك [لصحة التوكيل] فقبل فيها خبر واحد ولو كادراً بلا خلاف لخلوها من معنى الإلزام [وقبل] وجوباً [قول قاض عالم عدل نصبت أنا بهذا] بهذا العقار لزبد مثلاً لعقد التهمة وهذا ظاهر الرواية ومن عهد روح ند رجع إلى أنه لم يقبل وبه أخذ كثير من المصنفين وقالوا ما أحسن هذا في زماننا فإن الغضاة قد اندردا ديننا كما في الكافي وغيره وإلى هذا لم يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في شيء ما كما في الكوراني [و] قبل قول [جامل عدل] أن بين سببه [بأن قال في حد الزنا مثلاً استعصرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم يحكم عليه بالرجم فلو لم يبين سببه لم يقبل قوله لانه وما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [ لا ] يقبل [ قول غيره ] من عالم او جاهل فاحقين وفي الختم عليه انه ان السكوت من قسمة المأثل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز \*

## \* [ كتاب الشهادة ] \*

اورد بعد القضاء لانه مع التناصب اشرف منها ذانا [ مي ] لغة خبر فاطم كافي القاموس والجمهور مع المشاهدة بالبصر او البصيرة كافي المفردات او الاخبار بصحة الشئ من مفاداة وبيان يقال شهد فلان عبد الحاكم فلان من فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كافي للمفردات وغيره وشرعية [ اخبار ] اي اعلام [ يحقق ] اي يبال او غيره مما يتبس ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المأثلة لا غير كافي اقرار الكرمانى [ للغير ] اي حصل للغير الخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج منه الاكثار فانه اخبار يمين لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يده غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس بأخبار للغير من كل الوجوه كاطن [ حن ] غير [ آخر ] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شاهد بالحد للمارح على الزاني والمدمن للبائع على المشتري والشهادة براءة الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي واقول بانها شهادة بالصوم والفطر للمارح على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه [ ويجب ] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود تحذف المضاف او المجاز المرسل [ يطلب المدعي ] وان لم يتعين للحمل فلا بأس بالتعزز من التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خالف بين ان يوجب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاصكاف كذا في المسمرات وفيه اشعار بأنه لو امتنع من ادائه بلا عن ظلم صار آثما فلو علم انه ان لم يشهد يذنب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخزائن فلو شهد بعده لم يقبل كافي الذميمة [ وسترها ] اي اخفاء الشهادة [ في الحدود الفضل ] من اظهار ما لانه اعلمه فاحقة [ ويقول ] وجوبا [ في ] شهادة [ السرقة ] اشهد انه [ اخذ ] ماله وللنصرى قال [ لا ] يقول [ حرقة ] والا لضاع حق العبد بالقطع كما يأتي [ ونصابها ] اي اقل الشهود للزنا اربعة رجال [ للمبالغة في الصبر ] اي من اثنين [ وللقود ] في النفس والطرف [ وباقي الحدود ] غير الزنا من السرقة والغنف واللعان والغرب [ رجلا ] لا رجل وامرأتان لكن مَرَّ في القضاء انه نافل بتلك الشهادة لاشتباه الدليل [ و ] نصابها [ للبكارة ] وجوبا ولما فلن شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف بالبائع على البكارة ثم

يُرد البيع إذا اشترها بشرط البكارة [ والولادة ] فشهدت أنها ولدت هذا المولود فهو شاهد علىه  
استهلال المصبي لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لهما ويقبل في حق الصلوة بلا خلاف [ وعيرب  
النساء ] ولو جوازي [ فيما لا يطلع الرجال ] عليه [ امرأة ] واحدة والاحوط امرأتان والاحب ثلاث  
والمخرج من الخلاف اربع كافي الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعداء او الولادة والرتقاء  
لم يقبل والاصح انها تقبل وتحمل على ان بصره وقع عليها بلا تصد لزمع فصل الشهادة كافي الحزانة والى  
ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهم نامة كالشهادة على جراحات النساء في العمام كافي الكرماني  
[ ولغيرها ] من الحقوق ما لا يكن او غيره كالنكاح والرماع والطلاق والعناق والبيع والوكالة والوصاية  
وغيرها [ رجلان اورجل وامرأتان ] او غنتا وان وفيه اشعار بان لا ترجيح بالزائد على الاثنين و  
ان كان اعدل كافي دعوى الاختيار ويمتنع منه حوادث صبيان المكتبة فانه يقبل فيها شهادة للعلم  
منفردا كافي التحقيق [ وعوط ] او وجب [ للكل ] اي لو جوب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود  
وغيرها من الحقوق [ العدة ] لغة الاستقامة وشرعا الانزجار عما هو محرم في دينه وحياتي التفصيل  
وفيهِ اشعار بان لا يجوز العيول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها  
قبل العدة كافي كعصف المأرب وغيره الا ان القاضي اثم كذكره المصنف في القضاء وفي الزاهد اذا  
تحرى القاضي الصديق في شهادة العاق يقبل والا فلا [ و ] شرط لكل [ لفظ الشهادة ] فلولا علم  
واليقين لم يقبل شهادته وفي قياس الكعصف ان الاداء يصح بلفظ ينهي من الوكالة والتحقيق كلفظ  
اشهد وما يما ويه في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول  
هو الصحيح كافي الكافي وفيهِ اشعار بان اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدة كافي الكافي و  
غيره وانما لم يقبل به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن [ وبسال القاضي ]  
موا ولانبة عندهم [ عن حال الضام ] جاره واهل حقه فان لم يوجد فاهل مصلته ممن كان عدلا صاحب  
خبرة بالناس فهو طامع ولا تقبر وينبغي ان يكون نقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيهِ اشارة الى  
ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسدا او  
مستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه يوجب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح  
الضام او عدلته لا يسأل عنه كافي المحيط فلولا عدل في قضية لم يستعمل في اخرى الا اذا طالت المدة  
وتكلموا فيه والصحيح قولان مدة اشهر والتفويض الى القاضي كافي للمسمورات يسأل [ عندهما ] موالا  
[ مطلقا ] غير متقيد بطن الخصم وعلته وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رح فيسأل اذا طعن  
الخصم الا في الحدود والقود واختلاف انه اختلاف زمان اذ هو ان [ وبه ] اي بما عندهما من انه يسأل ولا  
طعن [ يعني ] كافي المشايير وذكر في الاختيار اني تنبعت كثيرا من كتب ابي بكر الرازي فلم  
اجده انه رجع قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان [ وكفى ] الموالات [ سرا ] اي كفى



سره بان يبعث غالباً الى المزكي رسولا اوثقاباً فيه اسماء الفهود وانسابهم وعلامهم ومجالهم فكتب تحت  
العادل عدل والمتمور مستور والفاقد فاقق والله اعلم ففتح الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل  
زد في شهادتك ولا يقول اجرحو ولا تفتناج الى العلانية بان تجميع القاضي بين المزكي والشاهد ويقول  
للمزكي اهذا الذي مدنته وفيه اشعار بانه يقتضي بكفاية السرطان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد ومن  
عهد روح ان تركبة العلانية بلاه وفتنة وتركبة المراد منه شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيرها وبشكل  
ما في الاختيار انه يحال سرّاً وعلانية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كاف [في التزكية] اي  
تعديل المأخذ [سرّاً] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم  
منه الا خبراً كان تعديله على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خبراً في علمنا فانه ليس بتعديل  
على الاصح وابلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه ابعاد بانه يصلح في تركبة السرّ عدل واحد  
او امرأاً واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط بها كالمدة في الكل كما في الهداية و  
غيره فتركه ليس كما ينبغي [والاثنان احوط والواحد كاف في ترجمة المأخذ] اي في تفسير كلامه بلغة  
اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بضمتهما او فتمتهما او فتح التاء  
ومن الجيم الفجر للسان كما في القاموس وترك الاضافة او ان الاثنان احوط في ترجمة المدعي و  
المدعى عليه كما في الترمناشي وغيره [و] في [الرسالة] ان فيما نقل من كلام القاضي [ال للمزكي]  
وفي العكس وهذا كله عند الشيعيين واما عند محدّ رح فيشترط العدد في التزكية والترجمة  
والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تركبة السرّ ولو كان حقاً لا يثبت الا بشهادة الاربع اشتهار الاربع  
عدله كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الموطأ العلم فيجوز ان يشهد بكل  
صا م معه اربعه كالبهيح والافوار والطلاق والغصب والقتل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط  
وجل بين رجلين وقال له لا تفهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغير وفيه اشعار  
بان الاشهاد ليس بلام في حق لكن في الكبرى انه في اللدانية والبيع فرض الا اذا كان المال  
قليلاً كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البسند الذي هو حرام وقال  
احناذنا انه ندب [الا ي] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها  
كما ياتي [ولا يشهد] في رافعة [من رأي حظه] فيها وعلّم انه نقش خاتمه [و] الحال انه  
[لم ينكر] فيها [شهادته] وعلّم بها لمهاينة الخط وهذا منده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى  
كما في الحاقبي وقال نجم الايمة انه يشهد اذا تيقن انه حظه ولا يوجد شامل غيره كما في المنية  
وقيل لا خلاف في العام انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه  
لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او خبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال الخصاف  
ان من شرط صحة الشهادة عدله ان يتذكر الحادثة و مبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد

فزور وعند أبي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يسهل وان يتبين انه خائمه وعند  
 محمد روح ان يذكر خطه وبه يفتي كما في الخلاصة [ ولا بالتسامح ] من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى  
 والله يعيد من في السموات الآية فلا تصامح فيه كاظن والنقد لا يسهل بسبب التسامح لا العيان  
 وهو لغة النقل من الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو  
 واحدا عدلا كما في الكافي وغيره وما يباني لا يخلو من مخالفة [ الا في النسب ] فانه جاز ان يسهل  
 انه ابن فلان بن فلان بن فلان من صحيح من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يسهل به  
 عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدته على الصحيح كما في شرح ديب  
 القاسمي وغيره [ والموت ] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ  
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يختبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالمرث والآخر بالحيوة  
 اعتبر العدلين ولو كان كلاهما عدلا اعتبر للموت كما في النهاية [ والكاخ ] فانه يسهل به من سمع  
 من جمع عنده وعدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو اخبر  
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس فقد فلان ثم جعله جاز لهم ان يسهلوا به [ والدخول ] بأسرته لاحكام  
 كالعدة وغيره وفي الخلاصة لا يسهل بالتسامح في الدخول ولا يثبت الا بشهوت الخلو [ وولاية  
 القاضي ] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو جمعه من الناس جاز ان يسهل به [ و ] في  
 اصل الوقف ان يسهل [ ان هذا ] المبيع [ وقف على ] موضع او جماعة [ كذا ] وفيه اشارة الى  
 ان ذكر المصروف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المصنفين كما في الكافي لكنه  
 لبس بشرط على المختار ان كان وفقا فديما فيصرف الى الفقراء كما في غزاة المغتربين وذكر في  
 الظهيرية اذا كان وفقا مفهوما لم يعرف واقعه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التمهة انه شرط  
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة محتانف بلا تصامح كاظن فقال [ لا ] يسهل به على المختار  
 وان لم يكن فيه رواية [ على شرائطه ] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى  
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بأنه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسقة  
 بالهداية على شرطه كما في الاستروغني والهداية اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكتفاء  
 مشير الى انه لا يسهل بالتسامح في القتل ولا في المهر ويقبل فيهما ولا في الطلاق والعناق  
 والولاء خلافا لابي يوسف روح كما في الخلاصة والى انه لا يسهل به في الاملاك وامبارها كالبيع  
 والهبة والصدقة كما في النسيئة الا [ اذا افسره ] ظرف اي يسهل بالتسامح في هذه الامور اذا  
 اخبر القاض [ رجلا او رجلا وامرأتان ] فيشترط العدد ولا يهترأ العدالة ولا لفظ الهداية  
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يسهل بالتسامح اذا سمع من  
 الحدود في القذف او النحوان او العيب وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المجرب لكن الاخير

انه ان كان واحداً فكلاهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال  
 [ويشهد] بلا تسامع [رائد جالس] اي كل من رأى رجلا في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله  
 حال تكون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اي المدعي والمدعى عليه [انه قاض] اي يشهد  
 الرائي ملئ ان ذلك الجالس فامضى هذه الناحية وكذا يشهد رائي [رجل وامرأة يسكنان بيتاً] واحداً  
 [بينهما انبساط الارواح] كالمناقة والتقبيل فان في التاج الانبساط [بمنهج مشن] ملئ [انها عرسه]  
 عملاً بالظاهر [و] كذا يشهد رائي [شيخ] وعارف مال بأوصانه كحجوده وحقوقه [سوى الرقيق]  
 الكبير فان غير المعبر عن نفسه من الرقيق كلنا عن وعن الائمة المنة انه كالكبير كذا في النخيرة  
 [في يد متصرف] عرف بوجهه راضيه ونسبه فان مظهر دنية الراي لا يخلو من اشارة اليه [خللا] بالعم  
 جمع المالك وذا الملك اي تصرفاً مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمصارب والوكيل ملئ [انه] اي  
 ذلك الغير [ملكه] اي المنصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيخ  
 لنبي اليد وقيل انه ليس بغير شرط وبالأول نأخذ وان انه لو لم ير الملك والمالك اذ رأى الملك وهو لم  
 ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يؤممه صدر الكلام  
 من جواز التقييد بالتصامع فقال [لكن ان قال] العاقل في كل من الخصم للصحة او الواحد الرائي  
 عند قاض ان [شهادتي بالتصامع او بحكم اليد] اي حكم تصرف المالك ملئ تلك الشهادة [بطلت]  
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق يبيح من اعتراء الشهادة في تلك الشهادة كافي الكافي وعبارة  
 وهذا قول الائمة النلة كافي في فاضلها لكنهما لم تبطل في النكاح والنسب اذا قالوا معناه من  
 قوم لا ينصرفوا لهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل الوقف  
 ملئ ما قال المرغيناني كافي العمادي [و من شهد] ملئ موت زيد بقريئة الاثني فلا تصامع فيه  
 كائن [انه] اي بناء ملئ انه [حضر] ويجوز كسر الهمزة ملئ انه للتعليل [دفن زيد او] انه  
 [صلى عليه ببلت] شهادته [وهذا عيان] بالكمراي معاينة للموت حكماً لا تصامع لانه لا يدين  
 ولا يصلي الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن العاقل متهما في خبره بل  
 لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد ملئ خبره كافي العمادي وغيره والاحسن تقديمه  
 ملئ قوله ويشهد راي مجلس كافي لا يخفى \*

[فصل \* وقبول الشهادة] جوارا [من اهل الامراء] الذين خالفوا في  
 العقيدة من اهل القبلة وكانوا صنفين الخارجية المكفرون للفتنيتين وطاعة والزبور وعاينة  
 ومعارضة رضى الله تعالى عنهم والرافضة للمعزوين الامنون على الصهرين وغيرهما من لاخيار  
 عليهم وهو ان الله تعالى ان يوم القرار والتدوية النافون للقضاء والقدر منه تعالى والتجربة النافون  
 لقدرة العبد والمعلقة الغائون بخلو النيات عن الصفات والرجية النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل قوة اثنتى عشرة وهم الثمان وسبعون فربما كلم في النار الا من انقضم التوحيد كما في التصديك وغيره من غرور الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم يأسقون فان الفسق لا يطلق على فعل الغلب كما في الكرماني واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم بالحكمة والخوارج وحالة الرافض والقائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على الملهم كما في المارح وعن ابي يوسف رح من كفرته لم يقبل شهادته كما في المحيط [ الا الخطائية ] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه يحيى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستميزون الشهادة لكل من حلف هديهم وقيل يرون الشهادة لميقتهم راجبة والأمراء جمع موع مصدر هونه اذا احبه واعتناه ثم حمي به الموهوب والمشتهي محمودا كان او مذموما ثم شلب في المذموم ومنه اهل الامواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف العنة بتأويل ناسد كما في الطوماني [ و ] يقبل الشهادة من [ الذمي ] العدل [ على مسله ] في الكفر فلا يقبل شهادته على الملهم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الاديان كما في الهداية [ وان خالفنا مسله ] كالتصاريح والجوس [ وعلى المستامن ] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالملهم في قبول الشهادة عليها [ و ] من [ المستامن على منله ] اظهار ما في موضع الاضمار لزادة الابهاح [ اذا كانا من دار ] واحدة فلوكانا من الروم والترك او الهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي كما في الكافي [ ر ] على [ عدو ] من عدوه او فرح بجزئه وحزن بفرجه وقيل انه يعرف بالعرف كما في حزانة المفتين [ بسبب الذي بن ] اي باسم ديني لانه لا يكذب لدينه كامل الامواء كما في الاختيار ولا يصح انه معتدرك بما قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال [ ومن اجتنب الكبائر ] اي كل فرد من افراد الكبائر كما في اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصوار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين الملهم وفيه معلق حرمة الدين كالامانة على المعصية وضرب المزامير والطناير كما في الخلاصة والمحيط والخيرة والكافي والمصنوع والكفاية وغيرها من الكتب المعتبرة واليه اعار المصنف في الشرح ثم اشار الى ود من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصوار لا يصير كبيرة فقال [ ولم يصّر على الصغائر ] اي لم يحرم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لمتص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن فيه كل صغيرة كما في التمهيد فمن الطن ان الاحسن الصغيرة [ وعلب صوابه ] على خطائه اي كنز حسنته بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل ما يمه حسنة و تسما وتسعين صغيرة فهو ملل وان فعل حسنة وصغيرتين ليس يعدل وكان عليه ان يؤذي قليلا

أفتر وهو أن يجتنب الأفعال الدالة على الدناءة وعدم اللزوم كالبول في الطريق كما ذكره المصنف في  
الفرح ولا ريب فيه فإن ترك اللزوم ليس بكبيرة على القول الأصح في الكبيرة وقد مرح به في قضاء  
الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل [والألف] التي لم يختن بعلل الكبرى وحل الهلاك فإن  
الختن من اليوم السابع إلى صفر ستمئة فلم يقدح إلا إذا ترك استغفاراً [والخصي] أي المنزوح  
الخصية [وولد الزنا] لأنه فاقق الأب [والعمال] بالهم والتفديد امرأه السلطان وقيل المواجر من  
انفهم وقيل إن كان العمال وجبها ذا مروة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته إلا فلا وقال الجمهور  
أنهم أخذوا الصدقات وقاتلوا أن في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم هكذا في الكافي والصحيح  
أنهم إن كانوا عدولاً تقبل إلا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والجاني في  
السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة ميل الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [لا]  
يقبل [من أصم] في شئ من الحقوق سواء كان مسموماً أو غيره ديناً أو مينا منقولاً أو مقاراً  
وسواء كان أصم وقت التحمل أو وقت الاداء أما إذا لم يكن أصم وقت التحمل فإن كان المهود  
منقولاً فمقبولة بالاجماع وإن كان ديناً أو مقاراً فلا يقبل عند الطرفين خلافاً لابي يوسف ر ح و  
هذا فيما لا يجري فيه التماح واللا يقبل بالاجماع كما في الذخيرة وإنما يعرف كونه بصيراً  
وقت التحمل بما إذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المصنف سابق على ذلك واللا فلا  
يقبل قول القائل المصنف في ذلك كما في المبسوط [و] لا من [مملوك] قن أو مدبر أو مكاتب أو  
أم ولد أو معتق البعض لأنه ليس من أهل الولاية من الغير [و] لا من [مسلود في قنف] أي  
لقلبه [وإن تاب] لأن تمام حله برد شهادته وفيه إشارة إلى أن الشهادة قبل الحل تقبل وهذه  
تقبل قبل اكثرة ومنه لم تقبل بمسرب صوط واحد وإلى أن شهادة العزرة التائب مقبولة كما في  
الكافي وإلى أن المخلود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته  
إلا بعد ستة أشهر وقيل بعد سنة والصحيح أنه مفروض إلى رأى المعدل أو القاضي كما في الكبرى  
والاكفاء مشعر بأنه لو أقام بعد الحل أربعة من المهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة و  
هو الصحيح كما في الكوراني [الأم من حل في] قنف حال [كفره فاسلم] فإنه يقبل شهادته على الحكم  
إذ بالإسلام حدث المدالة وفيه إشعار بأنه لو عهد قبل الإسلام لم يقبل شهادته على الزمي كما في  
الكافي [و] من [مدر] على عدله [بسبب الدنيا] أي بأمر دنيوي لأهله ونسبه كما في بعض نسخ  
الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلو شهد مؤدع رجل بالفرج وغيره لم  
تقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث أنها من العدول تقبل إذا كان عدلاً وهو الصحيح  
عند صاحب المنية لكن لا يخفى أنه لا يعارض ما في كتب مذهبننا من أن نفسه قد قال إن الأول  
منه المتأخرين لعدم أنه الصحيح في زمانهم و زماننا [و] من [ميد لعبد وسكانه] وأمه

وام ولده لانه شهد لنفسه فتقبل على احد منهم ولو شهد له فردها القضي ثم اعتق فاصادها لم تقبل  
لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [محرّكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة طرف  
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاغش والاعانة للشهد او شركة العنان فانها  
لا تقبل للشريك المغاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه  
فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مخنت] بفتح السين على المشهور والكمر انصح كما في  
التهذيب ثم نمره فقال [يفعل الردى] من التعصية بالنساء في التزيين والتمسكين من الرجال و  
اما اذا كان في كلامه بين ارفي امضائه تكسر فهو كالمخنت فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان  
[و] من [ناجحة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن ناع في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي  
وغيره وينبغي ان لا تقبل لمن صوته حرام كإباني والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومغنية]  
اي من تغني وتنفذ شعرا في الحكمة او غيره لصوتها كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحترقة  
بالتغني بين الناس فبمعزود التغني لم يحفظ العدالة كما في الكرمانى [ومن من الغرب] ام للصبر  
على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المعلن من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى  
واما اشترط الادمان ل يظهر فيه الغرب والام لم يخرج من العدالة واما احتثنى الخمر لان معلن  
شربها بلا لهو ساقط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المفتين واليه اشير في الذخيرة والمفهرات و  
فيه اشارة الى ان معلن السكر يخرج من العدالة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من  
شارب الخمر والمسكر بلا تأويل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند عهد روح من شارب النبيذ متاولا  
الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول اطباء لا  
علاج له الا الخمر لان في حرمها خلاف كلامنا ذكرنا على ان الامم انها حرام نعم لو شرب لغص شمع  
في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمرقاشي وغيره واهل ان الجالس مجلس  
الخبور كلل من كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] ام يطير لان اللعب حرام دون امسكها  
بلا تطير فعلى كما في الكرمانى وكذا لو عليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها  
حينئذ يختلط بغيرها فيتمصرف في ملك الغير كما في الذخيرة واللعب بالكرمر مصلو لعب بالكرمر  
يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الرغيب وفي الكهف انه ما لا يفيد فائدة  
اصلا والطيور جمع الطائر [او] مثل [الطيور] بالفهم معرب (دبره) فانه يعبه بالية الحمل  
و يدخل فيه للزمار ونحوه من الملاهي المحتشنة بين المحلّمين دون نحر الجلاء وغرب القضيب الا اذا  
ضم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدم الامير او للتعظيم او للاختيار كما في الكبرى [ابن يغبني]  
من رجل [لنفس] لا لنفسه لدفعهم فتقبل من المغني فانه العالم بالتغني لغة وعرفا ورد الشهادة  
لاعلان العمق كما في الكرمانى [او يرتكب ما يحسد به] كالزنا والسرقة واللواط عندهما يدخل فيه

الغلب قبل الحد فإنه كبيرة مسقطه العدالة وبه يفتي كافي الكبير لكن يهتروا اعلان الكبيرة  
 كافي النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجعل في العلل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد  
 منه [ او يدل على الاحكام ] وجميع الناس مرة [ بلا ازار ] لان ابتداء العودة نسق كافي اللّم وانما ممي  
 بالاحكام لانه معزى يقال استصم الغرس لفا هرق و [ ازار ] بالكرما ما يلبس عند الدخول في الاحكام  
 [ او ياكل الربوا ] مع العلم بذلك كما قال الامام العروسي والظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم  
 ملحوظ في مفهوم العصية وشرط في الاصل الادمان فان الربوا يغيب الملك بالعقب والمملك مبيع  
 للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره [ او يقامر بالنرد والمطرنج ] اي يلعب بالنرد  
 ويقامر بالمطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتغال فلا لعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته  
 بلا خلاف بخلاف لاصب المطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدهما ما من  
 والناهي ما اعلم اليه بقوله [ او يقرنه الصلوة ] من وقتها [ بها ] اي بالمطرنج وانما نفي التمييز  
 كافي الهداية لانه بني على سابق كلامه اذ على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما  
 لم يذكر السالف وهو كثار السلف عليه بالكلب لانه معلوم فلا تعامل في التقييد وتركه كاطن  
 وذكر في الجواهر ان محذور اللعب بالمطرنج فادع وقيل هذا اذا اخذ صنعة فقد قيل ووجه  
 القلوب مائة ساعة ولا يخرجهان ثوب الصلوة والضوم وغيرهما من الغرائض ليس يتأخر [ او  
 يمول على الطريق ] بين الناس [ او ياكل فيه ] اي في الطريق بين قوم غير السوقي وكذا غيرهما  
 من المساحات القاذية في البروة كصحية الارزال وانراط المزاج والحرف الدينية من نحو الدبابة و  
 الصحابة والصحابة بلا ضرورة كافي الكهف ويحمل فيه المهي في السوق بالمرابيل وحده كافي  
 الاختيار [ او يظهر حب ] واحد من [ السلف ] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور رفقته ونعم ما  
 قيل من طعن في علمه الا انه لا يلزم من الا انه كافي الكبير ولذا قال ابو يوسف رح لا يقبل شهادة  
 من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وحمل لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل  
 شهادته فهنا اول كافي المحيط فعليه هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمستهجنين كلهم كاذكوره  
 المصعب وغيره على ان السلف في الخرج كل من يقتل منهجه في الدين كابي حنيفة واصحابه  
 رح فانهم سلفنا والصحابة والتابعين رض فانهم حلفهم كافي الكفاية ولم يوجد اصل لما في المتن  
 انه جمع سالف والمهوراته في الاصل مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل اباءه والجمع اسلاف  
 وفيه اشارة الى انه لو شكتم مبهم قبل شهادته فان القادح الاعلان وان ان صب احد من الصحابة  
 ليس بكافر كافي خزانة المقتبيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من يمت الشبهين  
 وبلغتهما رض لم يقتض به فانه كافر لان شهما ينصرف الى صب النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وحمل وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كافي

البايعات الملك بغير

العقلاء وغيره ذلك انه لو شتم امه ومالكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل  
ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراك العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره  
وفيه ايعار بانه لو نقل حفي الى الشافعي لم يقبل شهادته وان كان مالكا في اواخر الجواهر واعلم انه  
قد مر في القضاة ان لا يشهد من بينهما ولد او زوجية ولى المية عن نعيم الائمة لا يشهد له خادمه  
وكاتبه ومفرقه ورعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقصة النراب وكذا راكب بحر الهند لانه قد  
خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم ليمان بذلك مالا  
ويقول يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ ولا يقبل ] من شهد المدعي عليه [ الشهادة ]  
هندا خلافا للخصاف وهو رواية عن امي يوسف رح حال كونها مشتملة [ على جرح محمد ] اي  
جارية مسودة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المشهد عليه ولذا يقال  
له الجرح فان الحكم لم يحز قبل التعديل لاممّا اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مواد القضاة ان القاضي  
لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن بما ان المشهد المدعي سرا وعلاية فاذا ثبت عدل التهم تقبل  
كما في الضمرات ولانه ذكر في عزارة المغنيين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام المشهد عليه انه امتا جرمهم  
لهذه الشهادة لم تبطل لانها شهادة على النفي وبطلان الاول [ ولم يوجب ] اي والحال ان الجرح  
لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي [ حقا للفرع ] كوجوب الحد [ او للعبد ] كوجوب المال فلو  
اوجبه تقبل كباقي [ مثل ] قول الجرح [ هو ] اي الشاهد [ فاصح او آكل الربوا ] او شارب خمر او زان  
في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي مسطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار نامقا  
باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تدفع باخبار القاضي مرا كما في الكافي و  
غيره من المتد ارادت [ او ] مل [ انه اصا جرمهم ] اي ان المدعي امتا جرم المشهد على اداه هذه الشهادة  
فان هذه وان تضمنت امرا زائدا على الجرح ولكن لبس له خصم بنبته اذ لا تعلق له بالاجرة [ و تقبل ]  
الشهادة [ على امرار المدعي بنفسهم ] اي يفسق شهوة لان جرمهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه  
[ وعلى انهم ] اي المشهد [ عبيد ] او احدهم عبد [ او ] انهم [ شاربو خمر ] الان او مارقوا مني  
كفذا او زالوا النسوة بلا تقادم [ او ] انهم [ قلته ] لفلان وهو يلعبه فان الكل يوجب حقا للفرع  
وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه بتقديم [ او ] انهم [ شركة المدعي ] شركة  
مقارضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعي او والده [ او ] انهم [ اعطاهم من مالي الاجرة ]  
اي بدل الاجارة [ لها ] او لاداء الشهادة علي [ او ] انهم [ دفعتم ] انا [ اليهم كفدا ] مالا [ لثلا  
يشهد را على ] بهذه الامور الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [ و شرط ] للقبول  
[ موافقة الشهادة الدعوى ] في المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهدا بسبب



المرأة تقبل وفي العكس اختلاف المأنيح كالوادي بالسبب منذ هنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او  
 ادعى بالسبب مطلقاً وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقاً وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقاً تقبل ولو  
 ادعى بالسبب وهن يد احدهما والاخر مطلقاً لم تقبل الكل في العادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح  
 تقبل ان كان الصلح بحسن الحق ووقف بان كان الابراء من البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستقاط كما في  
 النية [كاتفق الشاهدين لمطاً ومعني] بحيث يدل لفظهما بالوضع على معني واحد بالمطابقة لا التضمين  
 [من ادعى حنيفة ر ح] واما مندهما فالعبارة لما انفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيئة لا تقبل  
 بل وزن الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلبة و  
 شهد الاخر انت بريئة لم يثبت شيئاً وان انفقا معني لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد  
 احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الفصب والاخر على الاقرار به  
 لم تقبل كافي الكافي وانما جعل موافقة الشهادة للدعوى مقبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه  
 الا ترى انه لو ادعى الفين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كافي النهاية [مترود] الشهادة عنده من احدهما  
 [في الب] او مائة او طرفة [و] الاخر [الفين] او مائتين او طلقتين لان الدلالة على الاول بالتضمن  
 عبر المعتبر وتقبل مندهما على الالف او المائة اذ الطلقة عند دعوى الاكثر لانهما انفقا على الاول فبرد  
 عند دعوى الاول لان للدعي مكتب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كافي المصدرات لانه اذا لم يثبت الالفان  
 لم يثبت ما في ضمن من الالف وللمنفذ ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كاللا تخفي [ويثبت في]  
 شهادة [الف] من احدهما [والف ومائة] من الاخر [الاول] الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة  
 والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصارت ككسرة وخمسة وخمسة وذلك ككسرة وخمسة عشر [من دعوى  
 الاكثر] فان ادعى الالف او سكنت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى الترتيق  
 لصيانة البيئة بقضاء المائة او الابراء عنها ونية النوبتي لا يكفى على الاصح كافي النهاية [ان قصد المال]  
 جزاءه جملة يثبت اي ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة يثبتها يثبت ذلك فان قصد  
 عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك  
 اي لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود كلبس بهما اي لا يثبت عقد منهما عند اختلاف  
 الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى مكتب لحد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلان فرق بين دعوى الاول  
 او الاكثر من الموجب اذ القائل وفيه اشعار بانهما لو مكنتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول  
 دعوى الكرمانني ولما قرر اصله مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع  
 مثل ذلك المطولات يقال [تقتل] ناك الشهادة ويثبت الاول [في] شهادة [عق جمال] سواء  
 كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن نود] على مال [ورهن وخلع ان ادعى من له المال] اي  
 المولى والمولى والموتى والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فعهد احدهما بذلك و

الأخر بالف ثبت الألف ولو ادعى العتق على الفين وعهد هذا إن الغامدان لم تقبل منه وقبلت  
مندهما وثبت الألف ولو ادعى الألف لم يثبت شيء وفيه إيحاء إلى أنه لو ادعى العبد العتق أو القاتل  
الصلح أو الوهن الرهن أو المرأة الخلع وشهد الغامدان لم تقبل فلم يثبت شيء [وإلا جارة بيع]  
أما مدعى الجارة كدعوى البيع إذا كانت [في أول المدّة] أم مدة الجارة فلو ادعى أحد من الآخر  
أو المستاجر في أول مدتها أن الجارة على ألف ومائة وشهدا لم تقبل لأنه قصد العقد [وإلا جارة  
مال بعدها] أي بعد مضي المدّة فلو ادعى الآخر الجارة بعدها لم يقبل ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت  
و ثبت بدل الأقل لأنه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فإنها لم تقبل لأنه ثبت العقد لكن ثبت  
بدل الجارة بإقراره [و يثبت النكاح بالف] هنده سواء ادعى الزوج أو الزوجة الأقل أو الأكثر لأنه  
لا اختلاف في الأصل وهو العقد بل في التبع وهو المثل فثبت الأقل لاتفاق الغامدين عليه [خلافاً  
لهمّا] فإنه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح أصلاً فلا يثبت الألف وقيل هذا الاختلاف  
فيما إذا ادعى الأكثر وأما إذا ادعى الأقل فلم يثبت بخلاف وقيل الاختلاف فيما إذا ادعت الزوجة  
وأما إذا ادعى الزوج فلم يثبت بالإجماع والأصح هو الأول وما في الألف قول أبي يوسف رح  
مع أبي حنيفة رح كذا في الهداية وغيره إلا أن هذا التفصيل خلاف ما في العمادي أن شهود  
البيع والجارة والطلاق وغيرها لو اختلفوا في مقدار البذل لم تقبل شهادتهم مندهما وكلما  
عنده إلا في النكاح فإنها تقبل ويرجع في المهر إلى مهر المثل [ولزم] القبول عند الطرفين  
[أجر في الإرث] هو أن ينسب الإرث من المورث إلى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين  
ملكهما فلو ادعى داراً صلاً مبرأناً من ابنه وأسلم بنته لم تقبل إلا إذا جرّ الغامد للمراث إلى  
الوارث حقيقة كما أشار إليه [بقوله مات مبرزته] أم معطى الإرث للمدعي الوارث [وبركه مبرأناً له]  
أو حكماً كما أشار إليه بقوله [أو مات و] الحال أن [ذا ملكه] مات وذا [في يده] وتصرفه  
وفيّه إشعار بأنهم لو شهدوا الحيّ أن العين كن ملكه تقبل بالاتفاق وبأنه لو شهدوا أنه كان في  
يده لم تقبل وعن أبي يوسف رح إنها تقبل كما في الكفاية ومبره [فإن قال] الغامد [كان]  
هذا الصحيح [لأنه] أم المدعي [أدعه] أبوه [أزاعاره] أو جارة [من] كان [في يده]  
من المستودع والمستعير والمستاجر فإن الموصل مفعول ثان على التنازع [جاء] هذا القول من  
الشاهد بالإجماع لأن يد هؤلاء كيد المالك ولذا فرع على السابق وليس بين مالك ولذا قال  
[بلاجر] فتركه ليس بأحسن نظراً إلى إلقاء كذا ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [ونقبل]  
استحساناً [الشهادة على الشهادة] فصاعداً لكنرة الحاجة في كل حق [إلا في حد] من الحدود  
[وقد] فإنها لم تقبل فيه لجهة الزيادة والنقصان بتداول الالتمن وفيه إشعار بأنها تقبل في  
التعزير وهذا رواية من أبي يوسف رح وعن أبي حنيفة رح أنها لم تقبل كما في الاختيار [وهو]

لها] أي لقبول شهادة الفرع [تعدن حضور الأصل] لادائها بأحد من الأبواب الثلاثة [هوت] أي  
 هوت الأصل كما في الهداية وغيره لكن في قضاء النهاية وغيره إن الأصل إذا مات لا تقبل  
 شهادة ذرية فيشترط حيوة الأصل [أو مرض] لا يأتي معه مجلس الحكم وفيه إشعار بأنها تقبل إذا  
 كان الأصل مضرراً كما في المنية وكذا حبس الأصل في سجن الوالي وأما سجن القاضي ففيه  
 خلاف كما في المحيط [أو سفر] شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولو كان الفرع بحيث لو حضر  
 الأصل مجلس الحكم أمكنه البيوتته في منزله لم تقبل شهادته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه  
 الفتوى كما في المصمات ولو كان الأصل في المصر لم تقبل منه وفي رواية من مصر رح وتقبل  
 عندهما كما في الخزانة [و] شرط لها [شهادة عدد] من اثنين فصاعداً [عن كل أصل] من  
 رجلين أو رجل واحد فليشهد من شهادة رجل أو من نصاب الشهادة وفيه إشعار بأنه  
 لا يشهدوا من شهادة امرأة وقد جاز ذلك وإن لم يقض حتى تشهد امرأة لغرض مع رجل آخر  
 كما في قاضيخان وبأنه لا يشهد أصل من شهادة نفسه ومع رجل آخر من شهادة أصل آخر كما في النهاية  
 [لا] يشترط [تأثير فري من] الأصل [و] فري [ذلك] الأصل فليشهد رجلان مرة على شهادة  
 أحد الأصلين ومرة على شهادة أصل آخر وفيه إشعار بأن لا يشهد أصل من شهادة نفسه وفرداً من آخر  
 وقد جاز ذلك كما في النهاية [وبدول الأصل] أي أصل كل من الفرعين عند التحميل [أشهد] عند  
 الحاجة أمر من الأشهاد ولو أشهد رجلاً وهناك رجل يصح له أن يشهد [من شهادتي]  
 فلو لم يذكره لم يجز علناً لأبي يوسف رح فإنه معلوم كما في المحيط [أني أشهد بكذا] أي بأن  
 فلان ابن فلان ابن فلان أقر مندي له بالف درهم والجملة بدل من الجور وفيه إشعار بأنه يجب أن  
 يقول مد الفرع وقت التحميل كما يشهد عند القاضي فإن مجلس الأشهاد كمجلس القضاء كما يشير إليه  
 في الهداية وغيره لكن في المخرج أن نأخير هذا القول عن الأمر ليس نختم [و] يقول [الفرع]  
 أي فرع كل مند القاضي [أشهد أن فلاناً أشهدني من شهادتي بكذا] تقدمه من ما يأتي  
 ليس بختم وقوله فلاناً مشعر لوجوب ذكر اسم الأصل كاسم أبيه وجده كما في الخزانة [وقال]  
 فلان [في أشهد من شهادتي بذلك] هذا مما لا بد منه خلافاً لأبي يوسف رح كما في قاضيخان  
 فيحتاج الأشهاد في العربي أو الفارسي إلى ثلث شينات أو كلمات والاداء فيهما إلى خمس منهما  
 والأحسن الاتصاف أن يقول [ويعول الأصل أشهد من شهادتي بكذا] والفرع [أشهد من شهادة  
 فلان بكذا] على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والإمام المرحومي  
 وهو أسهل وأيسر وذكره محمد رح في السير الكبير كما في المحيط وغيره وهو الأصح كما في الزاهد  
 فيحتاج الأشهاد والاداء إلى شيتين أو كالفين وفي الاختيار الأحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخفاف  
 أن يقول الأصل أشهد بكذا وأشهدتك على شهادتي بكذا والفرع أشهد أن فلاناً شهد مندي

بكذا وأشهدني على شهادته فأمرني أن أقعد على شهادته ليكون أبعد من الاختلاف فيحتاج  
 الإشهاد إلى خمس شينات والإداه إلى ثمان [ وضح تعديل الفرع ] الذي هو عدل عند القاضي  
 [ الأصل ] الذي لم يعلم عدلته بأن قال هو عدل وعن محمد رح أنه لا يصح كتعديل نفسه وفيه إيماء  
 إلى أنه لو قال الفرع أن الأصل ليس بعدل أو لا أعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن  
 أبي يوسف رح أنه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط وإلى أنه يجب أن يكون  
 الأصل عدلا فلا عرس الأصل أو نفي أو إجماع أو ارتد لم تقبل شهادة فرعه كافي الخزانة وإلى أنه  
 لو شأب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدلته قبل شهادة فرعه أن كان الأصل رجلا مشهورا كافي  
 النخبة [ و ] صح تعديل [ أحد القاضين ] الفرع الذي هو عدل عند القاضي الفرع [ لآخر ]  
 الذي لم يعلم عدلته لأنه من أهل التزكية وقيل إن تعديله لا يصح لأنه متهم بأنه يريد تنفيد  
 شهادته كافي النهاية وغيره ولا يخفى أنه مغل عن السابق وشامل لتعديل الأصل فرعه إذا  
 حضر وقد صح ذلك كافي القدوري [ وانكار الأصل ] قبل موته أو بعد حضوره الشهادة في هذه  
 الحالة [ يبطل شهادة الفرع ] فإن شهد لم تقبل فإن التحميل شرط رقيه إيماء إلى أن إنكاره الأشهاد  
 مبطل وإلى أن الأصل لو نعى الفرع من الإداه لم يعمل نعيه وفيه خلاف كافي المحيط وإلى أن حضور  
 الأصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كافي حضوره بعد القضاء بقاء على أن القضاء بشهادة  
 الأصل أو الفرع كافي فقه المنية [ ومن أقر ] أقرارا حقيقيا أو حكما بلا إنكاره [ أنه شهد زورا ]  
 بالسم أو كذبا [ غير ] أي بعث به القاضي إلى أهل موته وقت الضحوة أجمع ما كانوا وإن لم يكن  
 حقيقيا فإن أهل محلته وقت العصر أجمع ما كانوا ويقول أمين القاضي أن القاضي يقر بكم السلام و  
 يقول أنا وجدنا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس [ ولم يمز ] ولم يضرب وهذا عنده وأما عندهما  
 فيضرب ثم يهقر وقيل لا يهقر كافي الحقايق ويفتي بقوله وقال يضرب جميعا ويحبس تأديبا ولا  
 يسود بالأجماع كافي السراجيه ولا يبلغ تعزيره إلى أربعين عند محمد رح خلافا لأبي يوسف رح وقال  
 الحاكم أبو محمد رح الكاتب إن رجع قائما لم يعز بلا خلاف ومضرا يعز بالضرب بلا خلاف وإن لم يعلم  
 فبجل الخلاف ثم إذا شهر ومز فتاب فإن كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وإن كان مستورا لم يقبل  
 أبدا وكذا عدلا كافي رواية عن أبي يوسف رح وعنه أنها تقبل وعليه الفتوى كافي النهاية وأما  
 عم الإقرار ليشمل مثل ما إذا شهد بمرت زيد أو قتله ثم ظهر حيا أو بوبة هلال ثم مضى ثلثون يوما  
 ولم يره هلال بلا علة أو بولادة امرأة ثم ظهر أنها بكر وبقطع شجر ثم وجد قائما وفي الإقرار إشارة إلى  
 أنه لو قال غلطت أو أخطأت أوردت شهادته لتهمه أو خلل أو غيره لم يهقر ولم يعز وإلى أنه لا يثبت  
 بالبينة أصلا لأنه نفي الشهادة كافي الكافي وغيره والاكتماء مشير إلى أن التعزير بالإدارة والإطاعة

في الأموال مع الضرب لم يجز في غير هاتئ الزور إلا ان القاضي الامامي قد نقل عن العمدة انه جاز في غيره كسائر الصلوة عبدا \*

[ فصل في الرجوع ] صحيح [ منها ] اي الشهادة [ الا عند قاض ] لانه نعم الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بغير فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستحلاف المهود ولا بالافراز الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد منه كما في النهاية والاحتفاء مضمع بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمن متى ما قل بعض للمابع كما في الصغرى [ فان رجعا عنها قبل الحكم ] بها [ سقطت ] الشهادة من حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها [ ولم يضمن ] اي الرجوع لانها لم يتلفا شيئا كنهما قد شهدا كما في الكافي [ و ] ان رجعا [ بعده ] ام الحكم [ لم يفسخ ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [ وضمن ] عندهما وكذا عند على الاصح كما في الخزانة [ ما تلفا ] من المال او المنفعة [ بها ] اي بهذه الشهادة ان كلا قل وان بعضا ببعض الا اذا هوى لانها لم يتلفا ما للمهود عليه بالشهادة والاحتفاء مضمع انهما لم يعزوا او قد عزرا او لعله اكتفي بالماضي والى ان المضمع لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ملجى في الحكم ولذا لو امتنع عنه بعد التعديل يأنم ويعزرو ويعزل كما في الكافي [ اذا قبض ] الذي طرف ضمنا [ مداه ] من الدين الصغيرين او العيون او غيرها كما في النهاية لكن في الاعتبار انهما ضمنا قيمة العين بدون القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [ والعبرة ] في ضمان الرجوع من المهود وعده [ للباقي ] منهم [ لا للراجع ] والا يفسى الى الحكم بالضمن مع بقاء الحق للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [ فان رجع احد ثلثة ] من المهود [ لم يضمن ] ذلك الاحد الرجوع لبقاء سبقي الحق [ فان رجع آخر ] من الاثنان الباقيين [ ضمنا نصفا ] من المقبوض لان الا نلاف يضاف اليهما [ وان شهد رجل ومهرتموه ثم رجعا ] اي الرجل والعقرة على التغليب [ فعلى الرجل مدس ] من المال وعلى العقر خمسة اسداس منه [ عند ابي حنيفة ر ] فان كل اثنان منهن كرجل والزائد على هذا [ و ] على كل من الرجل والعقر [ نصف مندهما ] لانهن و ان كثرت كرجل [ وان رجعن ] ام العقر [ فقط ] بلا رجوع منه [ فعليه نصف ] اجمعا لان الاعتبار لما بقي من النصف [ وضمن الفرع ] لا الاصل [ ان رجع ] الفرع [ هو ] للعطف [ والاصل ] جميعا لان شهادة الاصل ملة العلة وقال عبد ر ح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما وتامه في المصبرات [ و ] يضمن [ المذكي ] اذا رجع فلو قال في عهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم مبيد وقد علمت ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو

والأصل والمزكي فإن عهادتهما على العلة كانى الصحف [ لا ] يضمن مئذنيهم [ شامد الحصان ] إذا رجع لأنه أثبت للزاني عصا الاحميدة هي كونه حرًا مسلما دخل بأمرأة بنتكح صحيح وذا ليس هو لور في إثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر روح لأن مكمل العقوبة كلوجب [ و ] ضمن [ شامد اليمين ] أي يضمن في ضمن شرطية إذا رجع [ لا ] شامد [ الشرط ] منها طر شهد شامد أنه قال رجل لغير المدخول بها أن دخلت الدار فانت طالق وشهد آخر أنها دخلت نفسي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شامد اليمين فقط لأنه السبب المتلف ولو رجع شامد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فخر الأعلام والصحيح أنه لم يضمن واليه مال المرعضي كما في الكفاية فالصير في قوله [ إذا رجعا ] للمزكي وشامد الحصان واليمين والفرط كما أن الطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يضمن ما فيه من رعاية حسن الاختتام \*

### \* [ كتاب الاقرار ] \*

أمره ههنا وآخره من الشهادة لأنهما حجتان إلا أنها قاصرة [ هو ] في اللغة إثبات الشيء باللعان أو بالقلب أو بهما وهذه الإنكار دون الجحد فإنه مختص باللعان كما في المفردات وفي الفريضة [ أخبار ] أي أعلام بالقول فلو كتب أو أشار ولم يقل شيئاً لم يكن إقراراً يدخل فيه ما إذا كتب إلى الغائب إما بعد ثلثه متى كنهه فإنه كالقول شوماً كما في الصغرى [ بحق ] أي ما ثبتت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل إلا في حق المالبة كما مر فخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [ لأخرو عليه ] أي لغير المحرم على المخبر وبه يحتج من الإنكار والدفع والشهادة و لا ينتقض من ما ظن بإقرار الوكيل وأولى ونحوهما لنهائهم مناب الموبات شوماً [ وحكمه ظهور المقربة ] أي المخبر به للمقر له عليه [ لا أنفاؤه ] أي لا إثبات المقربة له بهذا اللفظ ولذا قالوا إن المقر له إذا علم أن المقر كاذب في الإقرار ثم أعذه منه لم يحل له ديانة إلا أخذه من طيب نفسه فإنه تمليك مبتدأ كما في الكفاية وهيرة وإنما لم يكتف بالأثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ إن الإقرار انفاء كما في العمادي وغيره وإنما أطلق عبارة إلى أن تصديق المقر له لم يشترط وإن ارتد بردة ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الإنكاري ولو رده ثم أعاد الإقرار صح الإقرار كما في الزامدي ولما كان الإقرار خبراً [ فصح ] أي فقد صح [ الأقرار بالخمر للمسلم ] لأنه ليس بتمليك فيومر بالتلميم إليه [ لا ] يصح الإقرار [ بطلاق أو عتق مكرها ] لأنه ليس بإنشاء والأفقد صح ولو من المكر وفيه إشعار بأنه لو أقربها ما زلا أو كاذباً بلا ذكره لصح ذلك وفي آخره فاضحان أنه لم يصح ديانة [ طلو آخر ] فإن إقرار العبد وإن صح في الجحد والقول لكنه لم يصح بالمال [ مكلف ] فإن إقرار المجنون والصبي لم يصح إلا إذا كان مأذوناً وصح إقرار المكران كما

صياتي [بحق ص] اقراره [ولو] كان ذلك الحق [مجهولاً] لا يدري ولو كان انشاء لم يصح  
لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولاً لم يصح فلو دل لزيد على الف  
دروهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احد الف درهم لان المقضي عليه  
مجهول كما في الكفاية والتبادر لحش الجاهلة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا حد هذين صح  
كما في الكرماني واطلاق الجهالة لا يخلو من شيى فاس على تصرف يعسر لصحته اعلام الحق فيه  
لم يصح الاقرار به مجهولاً فلو اقرانه اع او احار شيئاً لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا  
لم يمتنع كما اذا اقرانه غصب او اودع ما في كيس وسامه في الكافي [ولزمه] ذم اقر بمجهول  
[بنيانه] ولو مفصولاً فلو لم يبين امره الغاصبي على بنيانه [بما له قيمة] من مال ان كذبه المقر له  
فيما بين لغيره والا لم يكن عليه شيى آخر فلو قال له على شيى وبين بدوهم صح ولو قال غصبت  
منه غداً وبين زوجته او ولده ا. كفاً من تراب او نظرة من ماء لم يصح على لاصح [والقول له]  
اى للمقر مع نمته [ان ادعى المقر له اكثر منه] اى ما بين لانه النكر والكلام مشير الى انه  
لو انكر الاقرار بمجهول وازيد امانة البينة عليه لم يقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة  
وتمامه في الجواهر والتحفة [ولا يصدق] المقر [في اقل من درهم في] قوله [له على مال]  
او مال قليل لان ما دونه من العسر لا يطلق عليه اسم لئال عادة ولو قال درهم او دينين او كان  
عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحكم [و] لا يصدق في اقل [من الدينار]  
العشرين او المائتين [في] قوله له على [مال عظيم من ذهب او فضة] او دراهم او دنانير لانه  
النصاب عند الناس هو العظيم منها ومنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في  
الهداية والاصح ان الارل منه في حق الغني والثاني في الفقير كما في الكرماني [و] لا يصدق  
في اقل [من خمس وعشرين في] قوله له على مال عظيم من [الابل] لان العظيم المطلق  
والعدد الواجب الزكوة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثمانين  
واموال عظام مقدرة بثلثة نصاب [و] في اقل [من قدر النصاب فيه في] قوله له على مال عظيم  
من الحنطة او الخناس او غيرهما من [غير مال الزكوة] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل  
لزمه ما يتان كما في الكفاية [و دراهم] في الاقرار [ثلمه] من الوزن المعاد لان الدراهم جمع  
الرئاسي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمبين من الافراد الثلثة [و دراهم كثيرة صغيرة]  
لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة واقل جمع الكثرة احد عشر فالحمل على ما هو  
اكثر جمع القلة من معرفة اولى لانه المتيقن وهذا عنده واما صدها فماتان لانه كالمال العظيم  
وفي شاة كثيرة اربعون وابل كثيرة خمس وعشرون واما حنطة كثيرة فخمسة اوقى صدها  
ولا رواه منه و الحنطة الكثيرة عشرة اقدرة وكذا كل ما يوزن او يوزن كما في التلم [و كذا]

درهما في القرار درهم لانه اقل ما يفسره وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره  
 ان في كل دينار ودينارين لانه كفاية من العدد والله الشان وفي الاختيار وعنه من مدارج  
 كل درهم بالجرم مائة درهم حملا على مائة درهم وقبة اشارة الى ان نعيم كذا قد يكون مجرورا  
 بالامانة فان مدارج هو الامام في العربية مع ان في معني اللبيب انه قول الكوفيين فالرسم  
 المخطي له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه الله مبني على عدم تمييز  
 العامة [وكلنا كذا] درهما او كيلاو وزنا [احد عشر] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان  
 يكون تدبره وتعليل الكافي لكذا دينار! يقتضي ان يكون اثنين مشروطا عليه حائرا ما مياتي  
[وكلنا دكنا] بالواو [احد وعشرون] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تدبره  
[ولو ثلث] لفظ كلنا [بلا واو فاحد عشر] لان احدا منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية  
 ويتلقى جواب لو بالغاه عند الفقهاء [و لو ثلث كلنا] [مع واو مائة واحد وعشرون] لانه  
 اقل اعداد لتكسر مع واوين والاكثر في الامتعاد مطلق الاكثر على الاول [وان ربع] كذا  
 مع واو [زيد الف] فهو واحد وعشرون ومائة والف [و] له [على] انا [و] له [قبلي] بكسر  
 الفاء وفتح الباء اي عندي كما في العاموس وغیره [اقرار بدین] له عليه فان على مبيعة اتحاد  
 محله الدمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول  
 اسم كما في الهداية وقبة اشعار بان في ذمتي ورجعتي ودين واجب وحق القرار بدین كما في  
 اللم واختلف في قوله [ما يقان ده درم داون است] [و صدق] المقرانه ودبعة [ان وصل به]  
 اي بقوله له على اقبلي درهم قوله [موردعة] لان المعنى حفظ درهم فيكون سحارا علانته التحول  
 وقبة اهارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون ردبعة ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل  
 العارية كان قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصلح انه ودبعة لانه حينئذ يكون كالراجح  
 مما اقربه فلا حاجة الى قوله [ان فصل لا] يصلح [وعلى ازمعي ونحوه] مثل في كبسي  
 او صندوقي او بيتي اقرار بانه [امانه] لانها بالعين اولى من الدين [وقوله للمضي الالف] عليه  
[اتزها] امر معناه خذ بالوزن الالف الواجب لك على [او قهمتكها ونحوها] مثلا انتقلتها  
 او اقل فاقبضها او ابرأني منها او تصدقت بها على [اقرار] الا اذ تصادفا انه مخربة لان الاصل  
 إعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما  
 لكن في الصغرى قضيتك القرار ومن ابي يوسف روح انه ابرأني منها ليس بالقرار [ومائة درهم]  
 او درهما او صاع من البر وغيره مما يكثر في الدمة [او مائة] وثلثة انواع [اقرار] او اقرار  
 او غيره مما يقبل في الدمة [درهم] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اقتصروا به  
 لانه مما يكثر فوجبه في الدمة من الموزون والكيل والعدد النقارب [رثياب] في النابي



لأنهم ذكروا بعد مدينين ما يفهمهما كحلقة ومقرين ثوباً فالذراعهم والتياب خبران للمبتدئين مرتين وادعنى الواو بقوية الاتي وانما حذل صورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يكون عند اجتماع فمن الظن ان الواو احسن واعلم ان الاصل في الباب ان السجورين ثمن فيثبت في الذمة ولو مينا وعهرهما من الوزون والمكيل والمعدود المتقارب يصلح ثمنا بالوصف فيثبت في الذمة الا اذا عين واما نحو الحيوان والثوب فلم يصلح ثمنا اصلا فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في الكاح والعنق والحلم والديات فحينئذ يثبت في الذمة كما في النهاية وغيره [وفي مائة وترب او] مائة [توبان] اوفوس افرسان اوغيرهما مما يقبل في الذمة ثوب وثوبان و [بقر المائة] انبهمه اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في فاضيلان لو قال الف وتوب او شاة او غير اوفوس لزم النيباب او الغياه او البعرة او الافراس [والافراس بداهة] اي بغصب دابة كاملة [في اسطبل] اي بيت الدابة و هو زنة اصلية اذا الزنقة لم يكن في اول بات الاربعة الا اذا جرت في الفعل [يلزمها] اي يلزم الافراس في المجر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطبل عندهما خلافا لمحمد رح بنه من تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بان له لو اقر بثوب في منديل او حنطة في جوارق لزوما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [وصيف] اي الافراس يسف يلزم [جفمه وحياته] اذا السيف اهم لكل من النصل اي الحديد والجفن بفتح الجيم و هو كون الغاء العلالة والحمائل بالغنص جميع الحمائل بالكم وما يهد به الميف على الخاصرة من قطعة جلد طويلة وقال الاصمعي انها جميع لا واحد له من لفظه و كانه مختار المصنف والافراس المناسبات المفردة وفيه اشعار بان له لو اقر بثمان لزمه الحلقة والغص لان الامم ينظر في الكل كما في الهداية [وصح الفرارة بالحمل] اي حمل شاة او جارية بان اوصى مورث زيد بحمل جاريته لرجل فوريها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما مالان بالوصية ولو لم يعلم بها لم يحمل الاقرار والاغل لحرمة الكذب كما في الكرماني [وصح الاقرار له] اي للحمل [ان بين سببا] للملك [صالحا] لتصحيح الاقرار له بان قال لما في بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لابيه مائة والنقل اليه او مبرات ورثة منه او وصية له من غيره فاستهتكتهما فان بين سببا غير صالح بان قال انه باع مني هذه الدار هكذا اقر اوصني او وهب مني كذا لا يلزم شيخي اذ لا يتصور شيخي منه من الجنين وان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كما في الهداية [فان ولدت] ام الحمل [لاكل من نصف الحمل] من حين تحقق سبب الملك كموت الموصي والورث [فله] اي للحمل [ما اقر به] من المال وان كان غلاما وجارية فالملك بينهما في الوصية واثلاثا في الارث وان كان ميتا فهو لوارث الموصي والورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لا غل من منتين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن والى انها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه النهاية وغيره [وان اقر] بقرض او غصب

او رديعة او عارية فائمة او مستهلكة [بمروط] الخيار ثلثة ايام نحو لفلان متى كذا على اني بالخيار ثلثة ايام [صح] القراره بذلك فلزومه للمال لوجود الصيغة الملزومة نحو على او عندي [ويطال شرطه] اي شرط الخجل فانه للفتح الذي لا يكون الا في الانهاء والاقراء ليعبار ولذا لو اقر اللدعي عليه بشيء ثم ادعى انه كذب لم يحلف للدعي المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لما في يوسف روح وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره [وامتنياه كيلي او ورنى] وعدى متغارب [من دراهم صح] ذلك الاستثناء استحسانا [قيمة] يصح الاستثناء من الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له متى مائة درهم الادينارا او قفيز حنطة او خمسين جوزلومه المائة الا قيمة الدينارا او الحنطة او الجوز وقال محد رح لم يلزومه شيى لان لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء من خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمنيا فلو قال له متى مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزومه شيى عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نعماني طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة لم تطلق واحدة منهن كالى الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف راح لوفال له متى الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كالى النخيرة و الى انه لو قال له متى مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما اقره متى انه اخبار من ثبتت السبيع في الماضي والتعليق مما في المستقبل كالى العروماني [لا] يصح [امتنياه السابع] للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [كالبناة] النابع للدار [والفص] للختام [و النخل] للبستان فلا يتناول صدر الكلام فبكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقرينة متى ذلك كالى فاصفان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببناء دار لدخل ما تحته من الارض وكذا لو اقر بالنخل ثقيل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا يبقاه لذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما ياكل ظله في كعب السماء وقبل مقدار غلظة وقت الاقراء كالى الظهيرية [ودين صحته] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب ومانك [مطلقا] اي غير مقيد بأحد الدينين المعروف السبب والعلوم بالاقرار [ودين مرضه] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقبدا [بسبب] حصل [فيه] اي المرض [و] قل [علم] ذلك السبب [بلا اقرار] بل بالمساهلة ويقال له للعروف السبب كاذا اشترى شيئا وقبض للمبيع اذا وقدر آة القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذا ذلك او استأجر شيئا او استهلك مالا لانسان او تزوج امرأة يهر مثلها كذلك [سواء] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجع أحدهما في القضاء على الآخر [وقلما] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [لمن] دين ثالث هو [ما اقره] ولو عيناي فيه [في مرضه] لانه يبدأ بالأقوى فالأقوى [و] قلتم [الكل] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والعلوم بالاقرار فالكل الفرادي فانه اكثر استعمالا [على الارث] فان حق الورثة لا يتعلق بالعركة الا بعد الفراغ مما يحتاج اليه [و ان شمل] الكل اكل منهما

[ ماله ] فمن الظن ان تكثير اكل انصب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما سر ان الاقرار ليس بتعليك والا لم يجر الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ ولا يصح ان يخص ] اي يميز المريض باختياره [ وربما ] اي ذا دين من الدينين الاولين من غيره [ بقضاء دينه ] اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح ربما بذلك لصح وتامه في حجر النهاية [ ولا ] يصح [ التارة ] بدين او دين [ لو ارثه ] عند اقراره فلو اقر لابييه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لو ارثه واجنبي لم يصح وقال محمد ر ح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لو ارثه وحياتي وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم بطلانه ولم يصح ميراثا [ الا ان يصدقه البقية ] اي يرضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمتثلين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يراد فان باب المجاز مفتوح كاذكرونا لكنه يشكك بما ذكره في التوفيق ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوف ينصرف الى الكل عند الخلاف والى الاخير مننا وهو المذهب عند محققي البصرة كابي الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار لتعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بهاله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وحاشاه عماد الدين كابي العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في عزالة المفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتد بهم وان يرجعوا والمعتبر بعده [ فيبطل ] اقراره لغلام جهل لنبه وبولك مثله لمثله [ ان ادعى بوثقه ] وصلحه الغلام [ بعده ] اي الاقرار لان البسوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [ لا ] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ ان نكح ] تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار [ ولو اقر ] رجل [ ببسوة غلام ] اي ولد كبير فيشتمل البنت [ جهل نسبه ] في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كاي في النية لكن في حقائق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد يتولى فيه فان صرف نسبه فيه فهو معروف السبب [ ويولد مثله ] اي الغلام [ لمثله ] اي المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كابي المضمرات [ وصلحه الغلام ] في مدة حيواته او ممانه عطف لمن اقر دون غيره ولا حالا عن فاعله والالزم ترك الغلام واتصاله بالتصديق حال الاقرار [ ثبت ] منه [ نسبه ] اي الغلام لصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعي انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كابي اللبيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وإنما اشترط التصديق لشارة إلى أنه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار وإنه هو ذلك في المقر له العقل  
فلو كان غير مائل لم يهتبط التصديق كما في المعامير وكأنه المراد مما في اعتناق قاضيخان أن اشتراط  
تصديق المقر له قول بعض المصنفين والصحيح أنه لا يهتبط أي تصديق غير المائل [ وشرط تصديق  
الأول مع الفرائط الثلاثة المعية (أو شهادة) نحو (قابلة) من رجل أو امرأة (في إقرارها) أو الزوجة  
(بالولد) أي النكر أو الأنثى لما فيه إلزام النسب على الزوج وفيه إشارة إلى أن أحد هذين  
الأمريين إنما شرط إذا قام النكاح بينهما وإما إذا كانت معتدة يهتبط تصديقه أو حجة نامة عنده وإما  
عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي وإلى هذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت  
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية [ ولو أقر رجل  
(بنسب من غير ولد) قريب بينهما كالإخوة والعلم والجهد وابن الابن (لا يصح) إقراره بالنسب وإن  
أوجب النفقة والحضانة ولا بد لثبوت النسب من البينة كما في التمهيد وفيه إشعار بأنه يصح إقراره  
بالوالدين واشترط فيه الفرائط الثلاثة كما في الكافي والتهذيب لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من  
المتن والآت أنه لا يثبت نسب الأم بالأقرار (ورث) هذا المقر له من ذلك المقر لانه وإن بطل الأقرار  
في حق النسب ملق لالزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الأثر (الآ) إذا كان [ مع وارث ]  
ولو بعيد إذا رجم فإنه لا يرث المقر له حيث نزل ولو اقرباؤه وله عمة أو خالة كان الأثر لها دونها لما لم  
يثبت نسبه لا يزعم الوارث المعروف ولو اقرباؤه وليس له وارث آخر كان المال له إلا إذا رجع عن إقراره  
فإنه حينئذ يهبط للمال كما في المصنفات [ ومن اقرباؤه ] له [ وأبوه ميت شاركه ] أي شارك المقر [ في الأثر ]  
المقر له سواء كان معه وارث آخر إلا لانه يهبط بإقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة  
[ بلا ] ثبوت [ نسب ] لما مر وأما ذكره ردًا لما روي عن أبي يوسف روح أنه ثبت نسبه من الميت إذا كان  
هو الوارث لا غير كما في المصنفات [ ولو أقر أحد ابني ميت له ] أي للميت [ على آخر دين ] الف  
درهم مثلاً مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لميت [ يقبض أبيه نصفه ] أي أقر يقبضه نصف الدين  
عصمائية وكذلك ابن آخر [ فلا شيء له ] أي للمقر من الدين لأن الأقرار بالقبض إقرار بالدين  
على الميت وهو غير مضمون [ والنصف ] الباقي عصمائية [ للأخر ] من الابنين وفيه إشارة إلى  
أنه لو أقر يقبض ابنك وكذلك الابن الآخر فإن حلف كان له أن يرجع إلى الدين بالنصف ثم الدينون  
إلى المقر له إذا ترك أبوهما الفاعينما وإلى أنه لو أقر أحدهما بدين ملق أبيهما أخذ الدين نصفه من  
نصيبه وهذا عند الفقهاء أبي الليث وقال غيره أخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في  
ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاختتام والله أعلم بالصواب \*

## • [ كتاب الدعوي ] •

آخرها من الاقرار وهما لانها تكون موقرة منه طبعاً [ هي ] واحدة الدعوي بفتح الواو وكسرهما كما في اول الساقين غير متونة لان ألفها للتانيث اسم من الادعاء مصلح ادعى ذلك على عمر وما لا اى طلبه لاجل العين از الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى ومور المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في الغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اسافة الخلق الى نفسه حال للمثلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اسم من المعنى الشرعي وهو [ اخبار ] عند القاضي او الحكم ذاته شرط كما في الاختيار [ بحق ] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوي المنفعة عداً والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيع [ له من غيره ] اي للمغير على غير المخبر بحضرة كما يأنى ومن الطن انه مستوفى بدعوي الوكيل والولى والوصي لما مرى الانوار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فمرهما مع الإشارة الى الحكم فقال [ والمدعى ] شوعاً [ من لا يجبر ] اى لا يكره [ لمن ] هذه [ الخصومة ] اى الخصامة وطلب الحق فلا يسئل بما كان فيه مخصصاً من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يحسم على هذه الخصومة اذا تركها [ والمدعى عليه من يجبر ] على هذه الخصومة والجواب فلا يملك بوصي التيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبره القاضي على الخصومة للتيم وانما عرفهما بذلك وحمل ما يقتضي التعريف اشارة الى اختلاف المباحث بينهما فيقول المدعى من لا يجبر بحق له من غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتزم خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالطاهر [ وهي اما نص ] فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور وللطالبه بالجواب اذا انكر والائبات باليمين ولزوم احضار المدعى والفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون ملزمة لشيع على الخصم اذا ثبت حكم ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى محمولاً في نفسه كما في الكفاية [ بدكر شيع ] اى قول دين از عين [ علم جنسه ] اى جنس ذلك الدين [ وفدرة ] بان يقال مفرة مساقل من الذنب او مكائيل من المحنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب مفرة دعوي بلا محض عن تقريرها لم تجمع كما سبر اليه في الخزانة والى انه لا يشترط بيان النوع كالربيعه والصفه كالحيث والمحب كالحب والغرض كما يغمر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في النغيرة وغيرها وذكر في مباحثات المنية ان بيان قدر الكاهن ووصفه ومقدار المال شرط في دعوي فبأنه في بد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [ و ] بدكر [ انه ] اى الهى المعين بقريئة قوله [ في يد المدعى عليه ] اى في قصره بحيث ينتفع به من عينه ومن الطن انه تساهل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

مقارني يد غيره لم يصح بهذا دايد ولذا لم يقر به القاضي أبو القاسم بالتسليم اليه والى انه لو لم يقر شيئاً من رجل من انه ملكه ثم ادعى واثم بينة على ذلك تقبل لانه الخارج بالحقيقة كما في العمادي [ وفي ] دعوي [ المنقول يزيد ] على ما ذكر من الجنس والقدر وانه في يد المدعي عليه قوله [ بغير حق ] لاحتمال ان يكون محبوباً حمل السن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزيد في المقار ايضاً عند بعض المذاهب كما في فاسحةا والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشرع وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك للمدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم تقبل والاصح انه تقبل كما في خزانة المفتين [ وفي ] دعوي [ المقار لا يثبت اليد ] اي يد المدعي عليه [ الا بيمين ] اي بيمين تامه فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان ادريه ذواليد وقيل ان اليد يصح بالافراز كما في الهداية فيصطب على الملك حينئذ فلو ادريه امر بترك القرض لكن لا يقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه إشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى المقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالافراز باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالافراز والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعي عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او عاتلة لانهم ربما سمعوا انراة انه في يده ولهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البهيم مثلاً يسألهم من ذلك فانها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالافراز اكل في العمادي [ او علم القاضي ] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [ والمطالبة به ] اي انما تصح مطالبة المدعي والمدعي عليه بالمدعي ميبا كان او دينا منقولاً او عقاراً لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعي عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يغفل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [ واحضاره ] اي بالحضار المدعي عليه ما ين فيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ ان امكن ] احضاره بان لا يكون له حمل ومؤنة كللسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله الثمان الى مجلس القاضي الا بالهجرة اذ لا يمكن رفعه بهن واحدة او يختلف معرفة في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او فطيعاً او رحي للقاضي ان احضر بنفسه او يبعث اميناً ليرفع الدعوي والبينة ويقضي ثم اذا كان خارج للمصر ثم يمضيه كما في العمادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ ليخبر به ] اي المدعي [ المدعي ] عند الدعوي [ والشاهد ] عند ادائها [ والخالف ] اي المدعي عليه عند المختلف لانه شرط الاعلام بالقضي ما

يمكن وذكر في القاعدى الاحتياط ان يجمع الحالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة وللغار اليه فيقول ( كمر ابرين بعد طير الصلوة والسلام ابرين بحت كدوى كنه جرسى وادنى نيت ) فكيف يتوصى بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [ وذكر قيمته ] اى انما يصح بذكر قيمة مال [ ان نعترا ] اعضاءه بالهلاك فلزم لم يذكرها لم يصح الدعوى بانفاق الروايات كما في يمين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان قائما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العبادى وقال الميبد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في السلي واما اذا اراد اخذ قيمته في القيمي فيجب ان يكتفي بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة [ و ] ذكر [ الحدود ] جمع الحد هو ما يتميز بمقاربه من غيره مما لا يتغير كالنور والارضى فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد وينقص ويضرب وهذا منه خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [ الاربعة او الثلاثة ] عند الثلاثة لوجود الاكثر من ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بأحدهما وقد يكون مثله وعن ابي يوسف رح يكفى الاثنان وقيل الواحد [ في ] دعوى [ العفار ] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها هاهنا ومنها عند الشيعيين بالغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يجب ولو صغيرا وهذا منه خلافا لهما فلزم لم يجب وقسي بصفة ذلك فغل والى ان ذكر الممر والقرية والمحلة لا يلزم كال قال بعضهم وذكر الرضيناني انه لو سمح قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالام دار في بلد كذا في محلة كذا في مكة كذا الكل في العبادى وانما اشترط ذكرها اذا انكر المدعي عليه واما اذا اقر بعد الدعوى بالقاضي بأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تنصر بالافهار كما في القاعدى [ و ] بذكر [ اسماء اصحابها ] اى الحدود [ و ] اسماء [ نسبهم ] اى آباء الاصحاب [ الى ] اسماء [ الجد ] اى اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر الجد واليه ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضى بالساني نفذ والعبوة لارتفاع الاشتراك فلو اعترض رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي امانة الاصحاب اشعار بانه لما ذكر الملك فيقول لزيد ارض المملكة في يد الفلاني ولو اكتفي باليد يصح على المختار ولزيد ارض وقف من مسجد في يد الفلاني ولزيد ارض من تركة الفلاني لا ارض ورثة فلان للجهالة كما في العبادى [ و اذا سمعت ] الدعوى بها ذكر [ سال القاضي الخصم ] اى المدعي عليه [ عنها ] اى من حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقوال والبيئة والحاصل ان القاضي امر للمدعي بالمكوث وامتنع المدعي عليه بلا التماس للمدعي وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي ابو حنيفة اخبرني بخبر فماذا اصنع فان التمس الموالي عن جوابه سال عنه وفيه رمز الى انها اذا صدقت فال له ثم تصح دعواك وانما ترك معاملته القاضي مع الخصم

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء حكمت حتى يبتدأ المدعي بالكلام او تكلم أولا وقال ما نكحنا  
 فلن حصة القضاة كل يمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم  
 تهيج الفتنة كما في قضاء الميسرة [ فان اقر ] الخصم بما يلصقه المدعي اقرارا بالعبارة او الكناية فانها احدهما  
 اللسانين وذلك كما اذابره من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتبت اقراره [ او انكر ] انكارا صريحا  
 او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكروا فانه انكار صريح وما روي انه اقرار غير ظاهر فيجبس حتى  
 يقر فغلط على ما اشير اليه في المنية [ وحال ] القاضي [ المدعي ] في ضرورة الانكار [ بينة ] على ما  
 ادماه [ فاقام قضي ] في الصورتين [ عليه ] اي الخصم وفيه توسع فان القضاة بالاقرار الزام للخروج  
 عن موجب ما اقر به لانه حجة بنفسه وبالبينه جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير  
 الى ان المدعي عليه لو سكنت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية والى انه  
 لو انكر وانام بينة ثم اقر قضي عليه بالبينه كما قال بعض المشايخ والاقر بلى الصواب ان يقضي بالاقرار  
 على ما قال آخرون كما في العمادي [ وان لم يلقم ] المدعي البينة بان يقول لا شهود لي او هم غيب  
 او مرضي [ حلفه ] اس الخصم وفيه اشارة الى انه انما يتروى التحليف على صحة الدعوى فيحلف  
 فيما لا يخطر فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة  
 والوقف وغيرها وتبامه في العباد والى انه لو حلف المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي  
 فيسلفه القاضي كما في شهادات المنية ويتبغي ان يقبل التحليف فانه انما ومعه ان يحلف اذا ظن ان  
 المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق  
 لا ينبغي ان يحلف كما في فاضلان [ ان طلبه ] التحليف [ خصمه ] هو مشترك موافقين المدعي عليه  
 والمدعي وهو للراد فهو احسن ظروا احتلف المدعي بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف  
 قبل طلبه ومن امنك الطرفين وكذا عند ابي يوسف رح الا في قلائل منها تحليف المبيع انه ما ابطال  
 شفيعته وتبامه في العمادي وينبغي ان يحتثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الرمي  
 والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينه من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [ فان نكل ] اي امتنع عن  
 الحلف [ مرة او سكنت ] منه [ بلا آفة ] من خرش او طرش او غيره و[ وقضي ] له عليه بالمال [ بالنكول ]  
 اي بسبب الامتناع عنه [ صرح ] ذلك القضاة ونقل عند جماعة للبايع وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار ولو  
 قال بعد القضاء انا حلف لم يلتفت اليه وفي الودعهنا وفي ثم و ثم دون الفاء اشعار بأنه لا يهترو القضاء  
 على فور النكول فيجوز ان يمهله يومين او ثلثة ولو بعد مرض اليمين ثلثا كآل الحصاص وقال غيره انه  
 يشترط وفيه اشعار بأنه لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادي وقوله  
 بالنكول اشارة الى ان المكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكيم وهو كالحقيقي في الحكم على  
 الصحيح كما في الهداية والكافي فمن الظن انه مستلزم بل موهم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون



قوله نكل شاملا لنوعي النكول وقوله صكت معناه صكت عن جوابي المدعي لمن ما فكرنا من الروايتين [وعرض اليمين] على المدعي عليه في صورة النكول [ثلاثا] من المرات بأن يقول له اني امرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت والا قسيت عليك ما ادها ثم يقول احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعيه وهكذا ولا شئ منه فان ابي ان يحلف يقول كذلك ثم وثم [ثم القضاء] عليه بدعي المدعي [احوط] واذني فهو ليس بامر لازم في ظاهر الرواية ومنهما ان العرض ثلاثا لازم فلو قضي بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء المنية [ولا يرد اليمين] من مدعي عليه [على المدعي] وان كان له شاهد واحد [وان لكل خصمه] للحدود المشهور الكائن كالغواير البينة على المدعي واليمين لمن من انكر او المدعي عليه وفيه اشعار بانهما لو اصطليا ان يحلف للمدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا والمدعي لمن دعواه كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صورة واكثر من مخرين معني [نكاح] اي نفس النكاح او الرضي به او الامرية فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة نكاحا على الآخر وهو منكروه لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتجليف انها ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عند ما فعلت ابي يوسف روح (باسه كدرا ان نكره) وعند عبد روح (باسه كدري نويت دبري قال) وهو احوط كما في الغامض [ورجعة] بان يدعي احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة ثبتت بقوله في الحال [و] في [فتح ايلاء] اي في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعي احدهما على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة ثبتت القبح بقوله [واستيلاد] اي طلب ولد بان يدعي احد من الامة والمولى او الزوجة والزوج انها ولدت منه ولذا حيا او ميتا كما في فاضيلهما لكن في المشاهير ان دعوي الزوج والمولى لم يتصور لان النسب يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه تصويرهم [ورق] بان يدعي احد من المعروف النسب والمجهول النسب على الآخر انه عبده والمراد بالنسب النعمة والحال كما يشير اليه في العبادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروف الحال فهو حر او عبد يبين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على وافق الفن فمن البطلان الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد من المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [ورلاء] اي ولاد المتأقاة او ولاد الوالدة بان يدعي احد من المعروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاه فلا يحلف عند ابي حنيفة روح في هذه الامور لان المقصود من الاختلاف القضاء بالنكول والنكول جعله بذلا واباحة سيادة عن الصلب الحرام والبذل لا يجري في هذه الامور ويحلف عند ما

لانهما جعلوا النكول اقترارا صيانة عن اليمين الكاذبة والاقوال بحري في هذه الامور فيحلف لمن صورة  
 انكار المنكر لا لمن دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم والغرض من قولهما كافي في الكافي  
 وللثبوت وهكذا في الاعتبار معللا بمصوم البلوى وذكرى النهاية قال المتأخرون ان المدعى  
 ان كان متعنتا ياخذ القاضي بقولهما ومطلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حد] هو خالص  
 حق الله تعالى كحد الزنا والغرب والحرق او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه  
 مغلوب فلوا دعى احد من احد فله بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعان] بان ادعته على الزوج بالقذف  
 لانه كالحق يندري بالعبه والاكسفاء مفعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر في النظم وقاضيخان انه  
 لا يحلف في اكثر من مشرين صورة سواءا ثم استثنى من الامور التمتع فقال [الا اذا ادعى]  
 على المجهول او لا يحلف منكر وقتا في شئ منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] فمن واحد  
 من اللدكرات مثل [النكاح] والرجعة وفي ايلاء [والنصب] والاستيلاء والولاء والرق  
 [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير  
 [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [د نفقة] في الادعاءين او ادعاء كونه ولدا  
 وام ولد او معتقا او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من وليت ولما احتاج الباقي من  
 الممتننيات الى تفصيل اشار اليه فقال [وحلف] بالاتفاق [المارق] عند ارادة اخذ المال [و]  
 فمن [بالتعبد] ان نكل ولم يقطع [بله] لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف  
 القطع وبما ذكرنا من تفصيل كلامه ظهر انه نكول من قال انه تصامح في الامتناء والحق ان يقول  
 الا في النكاح والنصب ادعى فيها مالا والاحسن ان يقدم الحد واللعان على الصور المختلفة  
 ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيها مالا لا لا يخفى انتهى ولما انجر الكلام الى ما حلف فيه  
 بلا خلاف ذكر بعض آخر منها من طريق الاستيناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا  
 ادعت] الزوجة [ملاقا] بلا بينة لها عليه [فيتبت ان نكل] الزوج [لنصف المهر] قبل الدخول  
 [او كله] بعده [و هكذا] حلف بالاتفاق [منكر القود] في النفس او الاطراف [فان نكل في]  
 دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتص منه [او] حتى [يحلف] فيطلق من الحبس والا يحبس  
 ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اي النفس [يقتص] منه لان الطرف كالمال في وقاية النفس وبحري  
 البذل في المال لغاية قطع الخصومة فيحري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كاطن لان الخصومة  
 شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرماني وقال ان النكول اقترار فيه  
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان مال] المدعي [في بينة حاضرة] في المصرا في المجلس [وطلب  
 حلف الخصم لا يحلف] الخصم منه [ويحلف منه] ابى يومف رح في الصورتين وقول من يرح مشطوب  
 والاول الصحيح كما في الزاد وفيه إشارة الى انه حلف اذا قال انهم فيب معافة المفركا في الزامه

فلو حضر قبله شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في ههنايات النية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستحلف كما قال حيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء النية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يهتف من المدعي عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفيل بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفيلًا وكفيلًا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعي منقولًا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلًا بالعين ليحضرها كما في الكفاية واطلعه مشير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعي وهذا اذا كان المدعي جاهلًا بالخصومة واما اذا كان عالمًا فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللهم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفًا والمدعي حقيقًا ومن عهد ر ح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفًا لا بنفسه والمدعي حقيقًا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرمانى [ثلاثة ايام] مروية عند ابي حنيفة ر ح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسًا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرمانى الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [ان ابي] عن اعطاه الكفيل [لازمه] اي دار المدعي او امين مع الخصم ثلثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الوضوء والسجدة والفداء والعشاء ولا من العمل الا اذا أدى مؤنته وانه يلزمه بولده واهله فان الرأى الى المدعي على الصحيح كما في قاضيهان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلزمها الامينة كما في الهداية ومن القضاة للناظرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب المهود وغيره كما في قضاء النخيرة وتامامه في الكفاية [و] يلزم للمدعي الخصم [الغريب] المسافر [قدر مجلس الحكم] لا غير فان اقام بينة والا يحلف اريد به فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في غزوه كما ظن المصنف لانه غريب فيقال ان الغريب يلزمه و يكفل ان ابي حنيفة عن الكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة مرر بالمسافر لكن في قاضيهان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الخزائنه انه يكفل يومًا وعند الاختلاف القول لمذكر الائمة لانها اصل و[التحلف] الذي يقضي بالنكول منه يكون [بالله] دون غيره فلو حلفه القاضي به فنكل نقضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار ولذا لا يحلف الاحرص الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فبغير بنعم اولا كما في الينابيع وغيره [لا] يحلف [بالطلاق والعتاق] ونحوهما فانه حرام [فان الح] والاع [الخصم] على التحلف به [قبل ص] ذلك التحليف [بهما في زماننا] لكثرة التحليف بالله فان لم يسمع ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بهما و الرباب الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيهان وغيره

ولهذا لو كان المدعي حلفه بالطلاق اعتكفوا في كفره كما في مبر الصموات وتامه مَرَى الإيمان  
 [ويعلم] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عطف والا لتعدد اليمين فيغفل على المهور وقد ذكره المصنف بالله  
 الطالب الغالب المدرك للثقة الحى الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الائمة توفيقية  
 وفي الخلاصة والتميزة وهيموما انه لا يغفل عند أكثر المشايخ وفي فاضحان انه لا يغفل بان يقول  
 بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغفل الصالح ويتبغى للقاضي ان يعظم حرمه اليمين اذ لا يتلو عليه  
 ان الذين يشتركون بعهد الله وابنائهم ثمة قليلا الاية كافي الاعتبار [ولا] يغفل وجوبا [بالزمان] او  
 في الوقت الشريف كادل الجمعة وآمرها وليلة القدر لان فيه تأخير المدعي [و] لا [للكان] الشريف  
 كمين الركن والمقام وبين الرخصة والتميز والنهر من الجامع والمجد وعن ابي يوسف رح انه يرفع  
 المصنف في حيرة ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في الصموات [و] يغفل هير  
 المسلم بما اعتقه فحينئذ [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله  
 الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشبخان ان المجوسي حلف  
 بالله لا يبرر منه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالله كالى الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان  
 التعليق لزيادة تأكيد كالى الاعتبار [والتوسي] وغيرها من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما  
 نصعبهم الا لمقربونا الى الله تعالى فلا يغفل بالصنم وهيرة كما في الكرمانى [ولا يحلف] احد من  
 الفرق الاربعه [في معابدهم] ومكان مبادتهم للنهي من تعظيمه [ويحلف على الحاصل] من سبب  
 هو فعل يرتفع كصنيع او عصب يرتفع بالا قالة او الاسترضاء وصياتى [يسم بالله ما] ثبت [بينكما]  
 بيع قائم [في الحال اذا ادعى انه اشتراه] او [ما بينكما] كحاق قائم [في الحال] اذا ادعت البقعة  
 فلو ادعت الكاح كان المال على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ما هي بائن منك الان] اذا  
 ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعي حلف على المصنف لكه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على  
 الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن  
 فعل آخر من الافعال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اى الفعل للارتفاع فلا يحلف [بالله ما بعته  
 وتحره] مثل بالله ما كتبتها وما طلقتها بائنا لانه قد يطرح عليه الا قالة والصلح والكاح فحينئذ يتضرر  
 المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المكر للقاضي لا تحلفني  
 على السبب فان الانصاف قد يبيع ثم يعقل فانه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الدخيرة  
 وهيرة انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية ومن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف  
 الا على السبب ومه انه يحلف على ما اكبره من الحاصل والسبب وهذا الحسن الاقاول عند الحلواني  
 عليه أكثر الفتاة وقال غير الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر  
 المدعى] من راي المدعى عليه للرجوع لحلفه على الحاصل [فيحلف] فحينئذ [على المصنف] بلا خلاف

نظرا له [ كلعن من دفعه بالجزا فانه ربما يحلف على مذهب القاضي روح انه لا يجب الفسقة ] فان  
المختار المدعى عليه اذا كان شافيا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لانه لا يري ذلك ينتضر  
الشفيع المحتفي يحلف على السبب ما اشتريته ومن الطعن ان المدعى عليه قد ينتضر ببطلان  
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاصرار باحدهما والاولى به للمدعي عليه لانه متمسك  
بعارض الموقوف والمدهي بالأصل حيث اثبت حقه بالسبب المرجح له من الغراه [ ركنا ] يحلف  
على السبب بلا خلاف [ في ] دهر [ ميب ] اي فعل [ لا يتكرر ] ولا يرتفع برافع لانه ليس مما  
ينتضر به والاحسن ان يقول الا ان ينتضر للمدعي او لا يتكرر السبب [ كعبد معلم يدعي ] من  
سيده [ عتقه ] فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يحتوق بل يقتل  
والهرب الى دار الحرب ثم العبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف روح وفي ظاهر الرواية انه  
يحلف على الحاصل كما في الذميرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجره ميزابا  
على سطحه او رسم ترابا في ارضه اوصفي في ارضه نهرا فانه ما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في  
الاختيار [ وفي الامه ] ولو مسلمة [ والعد الكافر ] اذا ادعى متهمها يحلف سيدهما في ظاهر الرواية  
[ على الحاصل ] ماهي او هو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والحق والسبي عليه  
ينقص العهد والحق والسبي ومن ابي يوسف روح انه يحلف على السبب وتامة في الذميرة [ و  
يحلف على العلم ] اي علم المدعي عليه بالمدعي [ من ووث شيئا ] من ميث علم ذلك بعلم القاضي او اقرار  
المدعي او بينة المدعي عليه [ فادعاء آخر ] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه  
ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصره اليه خلافا للخصاف والاول بالمختار وعند الفقيه و  
فاسيهان كافي اللم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقيق سببه من كون العين  
في يده كافي الذميرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل منه قضى عليه  
لكن في هذا التفريق اشكال كافي العمادي [ و ] يحلف [ على البتات ] بالتخفيف اي قطع ما ادعى  
من المدعي [ ان ذهب ] فبيح [ له ] اي المدعي عليه [ او اشتراه ] المدعى عليه بلا بينة ثم ادعاء  
للمدعي بلا بينة انه له فالمرحوب له والمختار يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعي وفيه رمز الى انه لو  
وقع الدعوى على فعل المدعي عليه من وجه ومن فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على البتات  
وهذا مفكك لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه  
يرجع جانب الملاءة لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترط عبدا ثم ادعى  
السرفه في يد البائع حلف على الستات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير انما يكون  
على العلم اذا قال المدعي عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترق انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل  
قبض الثمن وانكره الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل اذ في الذميرة والى انه في

كل موضع يجب التمسك على البتة فيحلفه القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو كل لم يعتبر كقوله كافي  
 العمادي [وصح فداء الحلف والصلح منه] أي عن الحلف كما إذا ترجمه حلف على الملتصق عليه فاحلف على  
 المدي أو أقل أو صلحه عن دعوى الحلف على أقل من المدي فانه يصح ذلك وبسقط ولاية  
 الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهبا عن امرائكم بأموالكم  
 وقد رددي ان عثمان رضي الله تعالى عنه افتدئ يمينه فقبل في ذلك فقال احلف ان يصيب  
 الناس بلاء فيقال انه بسبب يمينه الكاذب كافي النهاية وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان يبيع اليمين  
 لانها لم تكن مالا فله ان يستحلفه بعد ذلك كافي الشكراني \*

[فصل] \* ولو اختلفا [أي المتبايعان مثلا والروا للاختلاف] في قدر  
 الثمن أو المبيع [فقال البايع ان الثمن القان أو عبدا وقال المشتري ألف أو عبدان] [حكم]  
 القاضي [لمن يرضى] أي اقام البهوان والبينة على ما ادعاه فان الكل ملحق والبينة مرتجة  
 [وان] اختلفا فيه و [برهنا] حكم [لمسبب الزيادة] أي لما يحث زيادة الثمن ومشتري  
 المبيع لان مثبت الأقل مأكت ولا ينفي الزيادة تصدا بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض [وان]  
 اختلفا فيهما [أي قدر الثمن وقدر المبيع فقال البايع انهما القان وعبد وقال المشتري ألف  
 وعبدان وحيا] [فحجة البايع في الثمن] أولى لانها مثبتة الزيادة [وحجة للمشتري في المبيع أولى]  
 أي أولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعنى والزيادة كافي طلاق النهاية  
 والشكراني وغيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الأقل ولم يقبل اصلا [وان] اختلفا في  
 احدهما اركبيهما و [مجزل] من اقامة الحجة [رسمي] واحد أو كل منهما إذا قيل له ان لم يرض  
 فسخ البيع [بزيادة يدعيه الآخر] والضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر [والأ] يرض واحد منهما  
 [تحالفا] أي اشتهرك البايع والمشتري في الحلف بالله ما باعه بالف وما اشتراه بالفين فيكفي بالنفي كافي  
 الاصل وذكر في الريادات انه حلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين ولقد اشتراه  
 بالف فيضم الانيات التي النفي للتاكيد والصحيح هو الاول لان الايمان وضعف على ذلك لانها متعلقة  
 بالمكر وفيه إشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعي وجوب  
 تسليمه والقياس ان لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قايما واستحسانا كافي المضمرات  
 [وحلف المشتري أولا] في الصور الثلث على الصحيح لانه المكر المطالب بالثمن أولا من أبي يوسف وح  
 ان البايع حلف أولا وقيل يقرع بينهما كافي الكافي وفيه إيماء الى انها لو اختلفا في المبيع فقد حلف  
 البايع أولا فلو اختلفا في الثمن حلف أولا من يدعي وان ادعى معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما  
 والى انها لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالبيع والآخر بالهبة أو جنس الثمن فقال احدهما  
 انه درهم والآخر انه دينار لم يتحالفا وهذا عند الشيعيين والمختار ان يتحالفا كما قال عبيد رح والتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمان خلف ايها شاء لاستوياهما في  
الانكار والكل في الاختيار [وتصح] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] يعد التحالف فانه لم يطلبه تركهما حتى  
يصلحا على شيىء وفيه اشعار بأنه لم ينفسخ بنفس التحالف وقبل ينفسخ والاول الصحيح كما في الكافي  
[ومن لكل] منهما من التحالف [لزمه دعوى الآخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال  
[ولا تحالف] احدا اذا اختلعا [في الاجل] اي في جنمه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتحالفه  
عند زفرح [و] كما اذا اختلعا في [شرط الخيار] او في جنمه او قدره من ثلثه ايام او اقل [و] كما اذا  
اختلعا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة مائر الدعاوى  
وفيه اشعار بانهما لو اختلعا في قبض بعض المبيع خلعا وهما لا يحتلفان كما اذا اختلعا في السط و الابراء  
ومكان دفع الملم فيه كما في الكافي [رحلف] منهما [المنكر] او منكر الاجل وشرط الخيار وقبض  
بعض الثمن [ولا] يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد ملاك] كل [المبيع] في يد المشتري  
على الصحيح لانه تحالف بعد القبض ويتحالفان عند عهد رح ويفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض  
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او بآدته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة  
متولدة فانه لا يتحالفان عنده ويفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين  
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبيغ وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالتمر واما في منفصلة  
غير متولدة منه كالخشب فيتحالفان ويقض على العين بالاجماع كما في المبسوط وصياني كلامه دال  
على انه لو كان الثمن هينا لتحالفوا لان البيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [رحلف  
المشتري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد ملاك بعضه] اي لا يتحالفان اذا  
اختلعا في قدر الثمن غير المبروض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة  
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلا فبصير كان العقد  
وقع على القاييم فقط فانه يتحالفان ويفسخ على القاييم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامة  
المشايخ ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان ياحد  
البايع القاييم صناعا ولا يخلع شيئا آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فيأخذ منهما ما اقر به المشتري  
مع القاييم فانه لا يحتلف المشتري في مائتين الصررتين على ما قال بعض المشايخ في تعريف قوله وقال  
صدد رح انهما تحالفا على القاييم وقيمة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تحالفا على القاييم  
والقول قول المشتري في قيمة الهالك مع البيمين وتامه في الهداية واما قلنا في يد المشتري  
لانه لو ملك في يد البايع تحالفا على القاييم عندهم كما في المضمرات [ولو اختلعا] اي الموجر  
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين  
او فيها معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يعم يمينه [تحالفا] فيفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض للنفقة [كما في البيع] فان  
كلا منهما عقل معاوضة [والنفقة كالمبيع والاجرة كلنمن] لخص للزوج اولا ان اختلفا في النفقة  
والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واي نكل ثبت قول صاحبه وان يرض قبل وان يرضها فبينه المستاجر  
ان اختلفا في النفقة وبينه الموجه ان اختلفا في الاجرة وبينه كل في فعل يرضيه ان اختلفا فيهما كما  
في الهداية وفي التشبيه اشعار بانده يختلف من يرضي اولا ان اختلفا فيهما وان ادعى معا يخلص  
من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع [ولو اختلفا في بدل الاجارة بعد قبضها] اي النفقة  
[لا] يتحالفان بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد روح فلان للنفقة لا تقوم الا بالعقد  
وقد ارتفع بالتخالف والفسخ [ولو اختلفا في بدل الاجارة از للنفقة بعد قبض بعضها] اي  
للنفقة [تحالفا] فيما بقي اعتبارا للبعض بائنا [ولسخت] الاجارة [فيما بقي] من المنافع  
لا يمكن الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض العقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة  
روح لان الاجارة تنعقد ساعة ساعة على حسب حدوث النفقة مكان كل جزء من النفقة بمنزلة  
معقود عليه فيما بقي من النفقة كمعقود عليه غير مقبوض فتخالفا في حقه بخلاف ثم فان النكل  
معقود عليه [والقول للمساجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كذا في بعضها فهذا  
قول المعتلين كما في الزامه والاعصمات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او  
مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في متاع] اهل [البيت] اي فيما ينتفع به من نفسه او مما  
حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له بيمينه [فلهما] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي  
ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والحصار والملاء الا اذا كان مانعا او بائنا له [وله] كذلك  
[ما صلح له] كالعمامة والقلنسوة والقميص والسيف والكتاب اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند  
الطرفين مع اليمين ما صلح [لهما] معا كالثوب والادوية والغرض واللواشي والمنازل والكرور  
والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عندها فلهما منه قدر جهاز مثلهما وله الباقي مع اليمين  
وفيه رمز غفي الى ان الزوج لو كان حرا فله وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت مملوكة  
فلهما وان كان يعينها والى انه لو انقطعت منبلة او حفيضا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات  
احدهما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المنافع [فالغسل] اي ما يصلح لهما [للميت] مع  
اليمين عند ابي حنيفة روح لان اليد له وقال محمد روح انه للرجل او لورثته وقال ابو يوسف روح ان  
ما جهزه مثلهما فلهما او لورثتها والباقي له او لورثته وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له اولها فهو له  
او لورثته اولها او لورثتها بلا خلاف كما في العقاية وعن زفر والمناصي روح ان المعتل بينهما  
وعنه ان المتاع كله كذلك واهم ذهب مالك وقال ابن ليلى ان المشكر للزوج حيا ولورثته ميتا  
وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب





قضى لهما [ اهلوا ] انتم برهانيه الثاني على دعوى من فيه يك ثالث ملكا مطلقا قضي القاضي بينهما نصفيين و جعلنا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف و قال ابو يوسف رح ان برهان البروت احق و قال عبد رح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [ وفي النكاح ] ان في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [ سقطا ] اي البرهانيان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيع و الاشتراك [ وهي ] اي المرأة [ لمن صدقته ] اي القوت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت بالنصافي [ وان ارعا ] بالتفصيل و يجوز التخفيف كما يأتي والمعنى ان وقت الخارج و ذواليد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب واحد هما سابق [ فالسابق احق ] كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده و قد اشعار بان مجرد دعوى سبق يكفي كما قال بعض المسانيد و ذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول في رجب والثاني في شعبان ونماه في العمادي و ذكر في الخزانة لوقت احدهما شعرا والاخر مائة مائة ارك و ارك الكتاب و اركه و رزقه اي وقتا كما في القاموس وقيل التاريخ قلب التفسير وقيل معرب ( هـ ر ذ ) واسطلاحا تعريف وقت التبع بان يصدق الى وقت حدوث امر شائع كظهور ملة اردولة او غيره كطوفان و زلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [ وان اقرت ] تلك المرأة بالنكاح [ لمن لا حجة له ] اي لاحد من مدعيين خارجين لا بينة لاحد منهما [ فهي له ] للتصادق [ فان برهن الاخر ] بعد الاقرار للاول [ فهي له ] اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار و ارجا فالسابق اول و ان لم يورثها فالمعدل و ان لم يعجل احد قضي للمقرر له على الاقبيس كما في العمادي [ وان برهن احدهما ] اي بفرد احد الخارجين بالدعوى و اقامة البرهان على امرأة حجت النكاح [ وقضي له ثم برهن ] على النكاح [ الاخر ] الدعي لم يدع [ لم يقض له ] لانه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله [ الا اذا اثبت ] ذلك الاخر بالبينة [ سبقه ] اي سبق هذا النكاح فانه يقضي له لانه ظهر عطاء الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بان له ادمى الخارج نكاحا فبرهن ونفي له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضي له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادي [ كما لم يقض بحجة الخارج ] على ذي يد ظهر نكاحه [ اي لو ادعى نكاحا فنجحت ثم برهن يقضي له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [ الا اذا اثبت ] الخارج [ سبقه ] بالبينة فانه يقضي له [ وان برهن على غراء ] تمام [ شمع من ذي يد فكل نصفه بنصف الثمن وبركه ] اذ قد يربح في تلك الحال لا النصف و اطلاله مشعر بانه لو ارجع البتل على المرأة ولم يورثها كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما احق فالسابق كما اذا ارجع احدهما فالمرتج و قوله من ذي يد مشير الى ان التبع يكون في يد البائع فلا كان في يد احد المشتريين كان ذواليد اولي وان ارجع فيوه و اني انهما ادعىا قلبي الملك من جهة واحدة فلو تلقاه من جهتين قضي بينهما هندي وللمرتج عند ابي يوسف رح ولغير المورخ عند عبد رح كما ذكر

شيخ الاعلام وقال العروصي انه بينهما عند الكل وانهما خلو زمان كلوا كل احدهما ذا يد فان  
 تلقيا من جهة فلي اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل في العمادي [ ولو ترك احدهما ]  
 المير [ بعد ما قضى له لم يأخذ الاخر كله ] لان بالقضاء انفسح العقد في حق كل في النصف  
 وفيه اشعار بان له رضي احدهما بأخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له أخذ الكل [ والشرء احق  
 من هبة ] مع قبض [ وصلة ] مع قبض [ ورهن مع قبض ] فلو اجتمع الشرء وواحد من هذه الثلاثة  
 في دعوى عين منهما لمن ذي يد فالعراء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارع احدهما  
 فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فلو واليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد  
 التاريخين احمق والكاح كالعراء مع كل منهما وفيه اشارة الى ان التأنيتين لو اجتمعتا فكاهرائين والى  
 انهما لو اجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه من قبل التركي الى الامن وتماه في العمادي وبعب الوباء  
 احمق من البات كافي التجهيس [ والشرء والمهر سواء ] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد  
 وادعت ان ذا اليد زوجها لمن هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشرء احمق  
 عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كافي الهداية [ وكذا الغصب والوديعة ] سواء بينهما اذا  
 ادعى غصبه من ذي يد والاخر وديعة له [ ولا ترجع ] لدعوى من اخرى [ بكترة اليهود ]  
 فليكون لها شاهدان معاوية ماله ثلثة او اكثر من اليهود لان كلا منهما مله ناة بنفسها ولذا لا  
 ترجع لقياس بقياس وحديث ابيد وآية هاية [ ولو ادعى احد خارجين نصف دار و  
 ادعى [ الاخر ] منهما [ كلها فالربع للاول ] لمن مله به اعتبارا للينازعة فانه لا منازعة الا في  
 النصف فنصف النصف [ وقال الثلث ] للاول [ والباقي ] من الثلثين [ للثاني ] اعتبارا للعلول  
 فان فيه نصفا وكلا يفعل من اثنين الى ثلثة [ وان كانت ] الدار المصاة [ معها ] في ايديهما  
 [ فهي ] اي كلها [ للثاني ] اي للمدعي الكل [ نصف ] منها وهو ما في يد الاول [ بالقضاء ] لان  
 الثاني خارج [ ونصف ] منها [ لا بد ] اي لا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حملا لامر المحلم  
 على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء لمن نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويمضى بقضاء الملك و  
 الاحتفاظ ايضا والعرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم  
 يصرفها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اامة البينة  
 والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الزام فلم يقبل الا اذا ادعى  
 تلقى الملك من جهة المقضي له كافي احياء الاموات من الكدية والكرمانى [ ولو برهن خارجان لمن  
 لتاج دابة ] ومنتوجها اي اقام كل منهما بينة لمن روية الولد حقيب امه ولا يشترط الشهادة لمن  
 روية انفصاله عن امه كافي للمصبرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بينة  
 انها نجحت عنده اي ولدت ووهعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم صبي به للنتوج

[ وارجا قضي لمن وافق تاريخه منها ] اي حول فتاج الدابة فانه هائل للبيئة [ وان اشكل ] منها بان لم يعلم [ فلهما ] مناصفة لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان المن لو وافق العارفين فهو بينهما وكلا اذا خالفهما وقيل تهازرت البيتان وقضي لذي اليد قضاء ترك وانما قال خارجا لانه ان يوهن خارج وذر اليد فبرهان من وافق المن وان اشكل قبره من ذي اليد وان خالف تهازرت عامة المايخ وترك في يد ذي اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهنا انه ابنه فهو ابن من اسبق تاريخا عنده وقال انه ابنهما كما في المصنوعات ولما فرغ مما توي في اثبات الملك من البيئة شرع فيما ضعف من اليد فقال [ وذر اليد ] ليعبر [ للمتعامل ] المتصرف فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالنعوت [ كمن لم ] اي اخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذريد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس او بغي [ و ] مثل [ اللابس ] لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس [ لا ] مثل [ اخذ الكم ] وغيره من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس [ و ] مثل [ الركب ] فانه احق بالركوب للاستعمال [ لا ] مثل [ آخذ اللجام ] باكسرو وهو احق من آخذ الذنب [ و ] مثل [ من ] ركب [ في العرج ] فانه المستعمل للمركوب ولو كان الواكب الاثنين بينهما [ لا زديده ] لانه هير مالك عادة كاني الماهير وقال الاصمعياني انه رواية عن ابي يوسف رح والظاهر ان الدابة بين الركاب والزديف [ و ] مثل من هو [ ذر حمل ] على دابة فانه المستعمل [ لا من حمل ] عليها [ كونه ] لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منفيه فانه المستعمل دونه [ و ] مثل [ من اتصل بالحائط ] المتنازع فيه [ بيناه ] اتصال تربيعة [ بان يكون ] انفصل لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحة احدهما بالجميع موكبة في الاخر ان كان من الخشب كما في الكائي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له مقابلته الحائط المتنازع على ما قال الكرخي لو بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا جانبا بحائطين وانصاهما بحائط آخر لم يعبى على ما روي عن ابي يوسف رح وعليه اكثر الشائخ كما في الكرماني وقول الكرخي انصب جهتي التربيعة ( بما مر ذكره ) وفيه اشارات انه ان لم يكن متصلا بينائهما فهو بينهما سواء كان في ايدهما ازم يكن والى انه ان اتصل بينائهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيعة او ملاقة ويقال اتصال جوار اية والى انه ان كان احدهما اتصال تربيعة والاخر اتصال ملاقة فهو لاصحاب اتصال التربيعة لانه المستعمل للحائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال وللآخر اتصال بطريق التنازع فيه او بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الى الذي الى العبارة [ لو ] من [ وضع عليه ] اي الحائط [ الجذع ] فانه المستعمل فان كان عليه جذوع والاخر اتصال ملاقة فالحائط لاصحاب الجذوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد والاخر بواوي

ابن شبيب عليه فهو لصاحب الجذع وابن كان اقل من ثلثة وللآخر ثلثة فهو له وابن كان لئله عليه  
 الجذع فكل بقدرهما وتماهى في العمادي والجذع ما تنشعب من الفصن منسوب الى ذاعولية [ولا  
 اعتبار] في الترجيح [لوضع] ثلث ازاكثر من [خشب] صغيرة او قصبات على الجذع [عليه]  
 اي السائط فلكل كان لاحدهما عليه خشبات بلا شبيخ للآخر فالسائط بينهما [وجالس السائط والمتعلق  
 بهما] لان بمجرد اللمس لم يصير [بعضا] فبقي به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كممن معه] وفي  
 هذه [توب] لا طعن وجه اليبس [وطريق مع آخر] فانه يقضي لهما [وذو بيت] واحد [من دار  
 كذا] بيوت منها في حق [استعمال] من المورور وضع الامتعة وصب الزموء وكسر  
 السطاب وغيرها كان ذابيت كذا بيوت في حق الطريق لانه لا ترجيح بكثرة عمله كما مر  
 والساحة فناء بين الدار \*

[فصل] في دعوى النسب مبينة [اي جارية لاتباع الامرة كما هو المتبادر  
 ولدت] في يد المشتري [لاقل من نصف حول من بيعت فادعى ابائهم] اي بايع البيعة ولم اكثر  
 من واحد [الولد تب] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [منه] اي البائع لتيقن العلوق قبل البيع  
 في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان  
 يقول منذ بيعت ذلك ملكها منتين احتراز ما اذا بيعت مرتين ولدت لائل من مئة اشهر فانه  
 حينئذ لم يتبين ان العلوق في ملك البائع الاول او الثاني والماء مفعر بانه لو ادعى قبل الولادة  
 لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البائع اشارة  
 الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشتدق منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت  
 نسبها منهم منذ ابى حنيفة وحنن وذر رحمهم الله تعالى وقالا ان كانت بين اثنين لبس  
 النسب والا فلا كما في النظم والاعلاق مفعر بان لا يشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن العلوق  
 هنالك كان القول قول البائع اذ الظاهر شاهد بان يهرن احدهما فيبيته وان يهرنا بينة المشتري  
 منذ ابى يوسف رح لانها تنبى صحة البيع وبينه البائع عند عهد رح لانها تنبت حرة الولد  
 كما في الخبة [و] تثبت [ايها] اي كون البيعة ام ولد لشبهة النسب [ويصح البيع] حينئذ  
 بطلان بيع ام الولد اتفاقا [وبرد] البائع [النسب] على المشتري [و] ادعاه [اي البائع الولد  
 بعد متقها] اي اعتنان المشتري المبرجة ولو عتقها حكمها كما اذا دبرها [نبت نسبه] من البائع [و] برد  
 البائع الى المشتري [حصه] اي حصة الولد لا حصة الام كما كنها [من النسب] بان يقسم الثمن بين  
 قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما  
 وما عنده فيرد جميع الحصتين اليه لان البائع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فالحق بالقراره فيرد  
 الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرماني [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

أي إذا أطلق البائع قبله أو معه فإن دخلته أولى للاستناد إلى العاقل وعليه لأهل بيته لو ادعاه المشتري قبل دعوة البائع ثبت نسبه منه وحمل على الكاح [ ولا ] يعتبر [ دعوة البائع بطل موت الولد ] فلا يثبت نسبه منه ولا أميته وفيه إشارة إلى أنه يعتبر دعوته بعد موت الميعة ويرد الثمن كذا منده و حصه الولد مندهما من أن أم الولد متقومة أم لا [ أو ] بعد [ عنه ] أي اعتاق المشتري الولد إذا لم يصدق البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [ وكذا ] لا يعتبر دعوة البائع [ لو ولدت لأكثر من ] أقل من [ نصف حمل ] منذ بيعت فيشتمل ما إذا ولدت لنصف حمل كما في الخلاصة وغيره [ أو أقل من سنتين ] لاحتمال أن لا يكون العاقل في ملكه [ إلا إذا صدقه المشتري ] فإنه يثبت النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال همدوح أنه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه إشارة إلى أنهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعوق كما في الاختيار [ و ] مبيعة ولدت [ بعد سنتين أو أكثر هي أم ولده ] أي البائع [ كذلك ] حمل لامره على السداد [ أن صدقه المشتري ] فيثبت لا تصير للبيعة أم وإن فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم ولدت البيع لم يعتبر دعوة البائع إلا إذا صدقه المشتري لوقوع الهلك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة أحدهما للملك والمسلم والدمي والحر والمكاتب فيه سواء كما في الأعيان ولا يغطي ما في نصديق المشتري في آخر الكلام من الإيحاء إلى السكوت المتأخر للاختتام \*

## \* كتاب الصلح \*

عقب به الدعوى لوقوعه بعد ما [ هو ] لغة اسم بمعنى المصالحة والمصالحة خلاف الخصامة والخصام كما في المغرب وغيره وأصله من الصلاح وهو إسقامه الحال من ما يلحقه إليه العقد والمصالح المستقيم الصلح في نفسه كما في الكرمانني وإنما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤثرت كما في الصحاح وشرعية [ بعد ] مشعر بأن الصلح لم يتحقق إلا بالاتفاق والرجوع إلى قول المدعي عليه صالحني من كذا إلى كذا قال المدعي فقلت لم يتم الصلح إلا إذا قال المدعي فثبت نعم قد تم الصلح به فيما إذا كان المصالح عنه وعليه ما لم يتعين بتعيين أو التبراهم والدناير لأنه احطاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية [ ربح ] بالسراشي بالبدلين أي المصالح منه وعليه [ النزاع ] أي نزاع المدعي المدعي عليه يقال نازعته أي جازيته في الخصومة كما في المحجول وبه يخرج ما أورد كهيئة الدهن ممن عليه الدين والبلبل شرط له كاللعوى الصحيحة وفيه رمز إلى أنه يصح بعد الدعوى الفاعلة قال بعض الفايض لو كان المدعي مجهولاً يصح الصلح لأنه إنما يصح لدفع الخصومة وإذا تحقق في الفاعلة قال بعضهم أنه لا يصح لأنه إنما يصح لاقتداء اليمين المترتبة على الصلح وتوابعه في قضاء الكفاية وذكر

في التواضع انهم قالوا ان الصالح مبيع بعد العادة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة  
 فاذا ادعى من احد مال لا ليس عليه فماله على دليل معلوم ولذا للدافع حق الاعتراض كما في  
 الخلاصة وغيره والى انهما من مذهب مفرض الى متوسطين ولا ينبغي للقاضي ان يباشره بنفسه الا اذا  
 كان وجه القضية غير مبتدئين او وقعت الخصومة بين بلدتين او قريتين او محرمين فان وقتها بين  
 اعيانهم فيها بينهما كما في النكبة [ ومن ] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد ثبتت  
 غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة من القصاص [ بأقرار ] كما اذا ادعى عليه مالا ذكر به المدعي عليه  
 ثم صالحه عنه على شئ من لبال او للصفة فانه قد صح ذلك بالانفاق والظرف مستقر لغو المصاحبة  
 [ و ] مع [ ستوت ] كما اذا ادعى عليه ذاة نمكت من الاقرار والانكار فصالحه [ و ] مع [ انكار ] كما اذا  
 ادعى ذلك فذكره المدعي عليه ونعاه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قل الامام ابو حنيفة رح  
 ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور لا تردني ان الشيطان لم يعمل في ايقاع  
 البعوضة والبغضاء في بنى آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [ فالاول ] ان  
 الصلح بقرار [ كبيع ] ان دفع [ الصلح ] من مال حال حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع [ ففيه ]  
 الى الازل [ للغة ] اذا كان احد البدلين عاقرا فان كان ما وقع عليه الصلح متلبا اخذه الشفيع مثله  
 من ذي اليد وان كان قسيما اخذه بقيمة بخلاف ما اذا كان البدلان عاقرا فانه لا شفعة في واحد  
 منهما لانهما ملك للمدعي بالانوار كما في شرح الطحاوي [ و ] فيه [ الخيارات ] فكل من الصالحين  
 خيار عيط والرؤية والعيب في احد البدلين [ ويسمى ] كالبيع [ جهالة البذل ] ان المصالح  
 عليه وفيه اهل بصحة الصلح من معلوم ولو من مجهول وبعدم صحته من مجهول ولو من معلوم  
 فلا بد من بيان للمصالح عليه بذكر مقداره فحسبه فيما اذا صالحه من درهم او دينار او فلوس  
 لان معلومات الناس قدني من اثبات الصفة فيقع على النقص الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا  
 صالحه على الشيء او شئ من معين او مرزوق مما لا حمل له وبذكره مع مكان التسليم فيما  
 له حمل وبذكر الصفة والزرع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالاشارة والتعيين فيما اذا  
 صالح على حيوان كما في العمادي لكن في تضييق ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتج  
 الى التسليم بفجدة الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من  
 ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على  
 مال معلوم ليعلم المدعي عليه المدعي لم يجز ولو صالحه عليه ايترك الدعوى جاز ولو ادعى حقا  
 معلوما فصالحه على مجهول كان هذا الفصل [ وما استحق ] بيمينه [ من ] بعض [ المدعي ]  
 في يد المدعي عليه [ رد المدعي ] اليه [ حصته ] اي حصة ما استحق [ من ] بعض [ العرض ]  
 اما البذل وفي الكلام الجاء الى انه لو استحق كل المدعي رد المدعي على العرض وان انه لو دفع

المدهي غياً الى ذى اليد ولعل المدهي منه ثم استحق لم يرجع للمدهي الى المدهي عليه بما دفع اليه  
لانه زاعم انه اخل لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [ وما استحق منه ] اي من  
بعض العروض في يد المدهي وفي بعض النسخ من البذل [ رجع ] الى المدهي عليه [ بحصته من  
المدهي ] وللمدهي ان يرد الباقي ورجع بكل المدهي كما لو استحق كل العرض وهذا اذا كان المستحق  
لم يجز الصلح فان اجاره وحلم العرض للمدهي رجع المستحق بقيمته الى المدهي عليه كما في شرح  
الطحاوي [ ر ] الاول [ كاجارة ان وقع ] الصلح [ عن مال منفعة ] لوجود معنى الاجارة من  
تمليك المنافع بعرض [ فطر التوفيق ] اي تعيين مدة الانتفاع [ فيه ] اي فيما هو كالاجارة من  
الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على غلصة عبدة او ركوب دابة او حكتي داره او لبس ثوبه او زرامة  
ارضه كل ذلك منه جاز الصلح لجواز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على  
مكتني بيت معين ابداً ارحته يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو  
فيما يحتاج الى التوقيت كاذكرنا واما اذا لم يحتاج اليه فلم يمترو كما لو وقع الصلح من مال على نقل  
هذا الشيء من هنا الى ثمة [ ويبتل ] اي فبطل الصلح من مال منفعة [ يموت احدهما ]  
اي المدهي والمدهي عليه [ في المدة ] التي وقت بها فلو كان المدهي لم يستوف شيئاً من المنفعة  
رجع على دعواه وان استوفى بعضاً منها حل حصة من المتنازع فيه للمدهي عليه والباقي مشترك  
بينهما وهذا كله عند مد رح واما عند أبي يوسف رح فلا يبطل موت احدهما فلو مات المدهي  
عليه استوفى المدهي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدهي قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه  
اشعار بان له لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد  
وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في  
المضمرات وانما قبل القسمين من الاقرار بالصلح من مال لانه لو صالح من منفعة مال كان الانكار  
كالاقرار فلو ادعى مراً في دار او مميلاً على صلح او عرباً في نهر فافر او انكر ثم صالحه على شيء  
معلوم جاز كما في الننف [ والاخران ] اي الصلح بالسكوت والصلح بالانكار [ معاوضة في حق  
المدهي ] فانه زاعم انه اخذ لعرض حقه [ وفداء يمين ] اي اقتداء بهين هي بدل من المدهي [ و  
قطع نزاع في حق الآخر ] اي المدهي عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدهي فلو ادعى حد القذف  
او التعزير او حق القرب فانكر الآخر فافتلح يمينه مال حل له ذلك المال وفيه اختلاف للماتنح ولو  
ادعى مالا عند فاض فانكر الآخر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخر فانكر فصول بينهما بجميع لم يصح  
الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدهي فاذا حلفه فقد استوفى البذل ويصح منه بعض  
التأخيرين وفيه رواية منه كما في النية ويحتمل منه مالا يمين عند كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة  
له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [ فلا شفعة ] للوريك وغيره



على المدعى عليه [ في صلح من دار ] لانه زعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المرد لا يدخل الا بزمه الا ان الفصح نائب عن المدعى فلو اقام الفصح بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فكل كان له الففعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [ بل ] الففعة على المدعى [ في الصلح على دار ] من دار او غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى وان حذبه المدعى عليه [ وما استحق من المدعى ] في الآخرين [ فكهما مرد ] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زعم انه نائب عن المدعى عليه [ وما استحق من العوض ] فيهما [ رجع ] المدعى [ الى الدعوى ] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان البطل هو الدعوى وهلاك البطل قبل التحليم كالمستحق في الاقرار والانكار والكلام مقرر ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلا فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ ولو صالح ] بالاقرار واخويه [ على بعض دار ] او متاع او غيرها من اميان [ يلهيها لم يصح ] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن عبد رح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه واهرب من الباقي والابرة عن الاميان باطل للورود بينة ان الكل له جار اخل الباقي وبه افتى شيخ الاحلام والامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي وقولهم ان الابرة عن الاميان باطل معناه بطل الابرة عن دعوى الاميان ولم يصح منك للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاميان حل له اخذها لكن لا يصح دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار ايعار بانه لو صالح على بعض الدين مع وبرق عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتا من دار اخذ مع الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في اللبيرة والمحيط وفيهما [ وحيلته ] اي حيلة صحة الصلح [ ان يزيد ] المدعى عليه [ في البطل شيئا ] آخر من مال ليكون مضافا من باقي الدار [ او يبرأ ] المدعى [ عن دعوى الباقي ] ويقول براءتها منها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن عبد رح انه لو قال لغير ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يحاسب الاثر انه لو قال لرجل في يده عبدة براءت عنه لم يصح منه دعواه ولو قال لبرأتك منه كان له ذلك وانما ابراء من ضمانه كما في المحيط واللبيرة ولما نزع من شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [ وصح الصلح ] بالاقرار واخويه [ من دعوى المال ] سواء كان مضمونا او ربعة او عارية او هبة ونحو ذلك على بطل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مضمون مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عندنا واما عتقها فلا يجوز اكثر مما يتقابن فيه فلو كان البطل من جنسه

لم يجوز ان يكون اكثر من قيمته وتماهه في المحيط [و] عن دعوى [البينة] المعهودة فلو ارصى  
 بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى متى سكنى دار اخرى  
 او ذراهه مسماة جار كالوارصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخدمة  
 على الدوام او على خدمة آخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهرا وانما قلنا بالعدل لانه لو ادعى  
 احتياجهم ومن والمالك يتكرر ثم تصالحا لم يجوز كافي المضمرات من المحيط [و] عن دعوى [الجنابة في  
 النفس] من القتل [و] في [ما دونها] من نحو شق الرأس وقطع اليد [صدا] كانت الجنابة [او خطأ]  
 الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا اذا صالح على واحد من  
 المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكيل او موزن جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح مهر صلي بدل الصلح  
 من دم العمد فلو صالح على غمر او خنزير سقط القصاص بلا شبهة وفي الخطاء وجب الدية ولو صالحه  
 بعفو من دم آخر جاز كافي الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما اذا ادعى على مجهول النسب انه  
 صده ثم تصالحا على عبي معين كافي الكرماني [و] من [دعوى الزوج الكناح] على امرأة [وكان  
 الصلح في الاول [عتقا] له [مال] فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا يثبت الا بالبينة على  
 انه عبده [و] كان في دعوى النابي [خلعا] موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكاره فلو كان مبطلا في  
 دمواه لم يحل البذل دبانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كافي النهاية وشبهه وفي تخصيص  
 الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه على مال انه يبرأ من هذه  
 الدعوى كافي المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصح من دعوى الزوجة الكناح فما بعده مستثنى  
 منه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها  
 العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كافي العمادى [و] لم يجوز [الصلح] من دعوىها الكناح [على  
 مال ولو بعض مهرها والا لزم اعطاء الرشوة او العوض منه في الغرة وقيل يجوز الصلح من هذه  
 الدعوى بان اعتبر البذل ما جعل رائدا على المهر اذا اعتبر للمهر مانقا فلم يجوز ان يعتبر بعض المهر  
 بدل الصلح كاطن والاول اصح كما في اعتبار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال  
 على ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى بطل الصلح كافي المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى  
 حد] من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شاربا غمرا او مكررا او اراد ان يرضه الى التحاكم فصالحه  
 على مال ان لا يرضه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني وكذا اذا اخذ ناذب المحسن  
 او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرغ الى التحاكم بخلاف حائر الحدود واما  
 بعد الرغ فلا يسقط اصلا وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح غارب الخمر على مال وعفا عنه  
 لم يصح ورد المال اليه كافي قاضيخان والى ان الصلح يجوز من دعوى التعزير وفيه اختلاف للمنفعة كما  
 في الصلح من حد القذف وقد مر الى انه لا يصالح واحد من حق العامة كما اذا صالح عبا اهرمه الى

الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح للمسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وبدل  
صلح] كان [هو] ام ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع القرار [على الوكيل] اذ اليه  
يرجع حقوق العقد وهذه بالمثل قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]  
في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبديل صلح [من دم عبد] قد ذكره في الوكالة كما ذكر  
ان بدل صلح بانكار على الموكل [اولى بعض دين يدهيه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه اسقاط  
محض فكان الوكيل مغفرا محضا فلا عليه الا اذ اضمنه ليعتدل بواحد بعقد الضمان [وان صلح] مدعيه  
رجل [فرضي] بغير امر للمدعي عليه [ومن البطل] وقال للمدعي صلح فلانا على اني ضامن او  
صلح [واضاف] الفرضي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صلح فلانا على الف من مالي او صالحتك  
على الف اي وعدي اذ حكما كما قال صالحني من دواك على فلان على كذا [او اغارني نقد] من  
الذهب او الفضة [او مرض] سواءا فقال على هذه الالف او العبد [ارطلق] الصلح من القيد بين  
وقال صالحتك على الف او عبد [ونقد] ام سلم البطل [صح] الصلح في هذه الصور الخمس  
بلا اجارة المدعي عليه والبطل في الكل من الفرضي بلا رجوع الى المدعي عليه واطلاقه مشهور الى  
ان القرار للمدعي عليه واكراه سواء في الكل وليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي  
عليه مقرا يتوقف على اجازته والى ان المدعي ان كان عينا او دينا فواء الا انه ان كان مقرا والمدعي  
عينا نقد الصلح على المدعي للمصالح ومار مشتريا من المدعي وفي قب الفرضي اشعار بأنه لو صلح  
بأمرة نقد الصلح على المدعي عليه و عليه البطل الا ان في صورة الضمان البطل على المصالح  
منذ الامام الجعفي وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به اليهما  
شاء الاكل في المحيط [وان] اطلق و [لم ينقد] البطل [ان اجازة] ام الصلح [المدعي عليه] بلا فاء  
الجزاء لانه مشهور بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لوم البطل] المدعي عليه كما قال  
بعضهم وقيل صح الصلح على الفرضي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البطل كما في الكفاية [والا] يجيز للمدعي  
عليه الصلح [رد] وبطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا والبطل عبثا او دينا [وصلحه] اي للمدعي [على  
جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها  
ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تصامح كما ظن [ان بعض  
حقه وحط] اي اسقاط و ابراء [لباقية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه انك صالحتك على  
مائة من الف عليك كان اخذا بآخذ و ابراء عن تسع مائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك ولو غصب  
الف و اخفاها نصالحه المالك على عصمائه فاسطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء  
وعليه رد الباقي ديانة وان اظهروا فان حصد الغصب ثم صلح فذلك لكن لو رجل بعدد بينة  
عليه قبلت وان كان مغفرا فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[ لا معارضة ] لا قضائه إلى الربوا وفيه إشعار بأنه لو صالحه على خلاف جنسه كان معارضة فلو صالحه من الدار على الدرامم واقتربا قبل القبض صح سواء كان من التراب أو النكار أو لو صالحه من كثر حنطة على عشرة دراهم و تفرقا قبله لم يصح لأنه انتزاع من دين بدين بخلاف الأول فإنه انتزاع من مدين بدين أو دفع مال لاسقاط الدين ولا يهتبط فيه القبض كما في الذميرة ثم فرّع على الأصل المذكور ثلث مسائل وقال [ نصيح ] الصالح [ من الف حال على مائة حالة ] فإنه أخذ المائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معارضة لم يصح لمكان الربوا [ أو ] من الف حال [ على الف موجد ] فإنه اسقاط لنصفه الحلول ولو كان معارضة لزم بيع الدرامم بالدراهم نسية وفيه إشعار بأنه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان للمعتقر جاحدا للقرض فالمائة إلى الأجل [ ومن الف جباية على مائة زيف ] فإنه اسقاط لبعض الأصل ولو وصف الجودة بلا معارضة ثم ابتدأ بكلام تقرّيا غير عاطف على صح كما ظن رايد كلام النهاية بعدو فقال [ ولم يصح ] الصالح [ من دراهم ] حالة [ على دنانير مؤجلة ] لأنه بيع دراهم بالدنانير نسية [ ولا من الف مؤجل على نصفه حالا ] فإن النقل خير من النسية [ أو من الف مرد ] أي دراهم مدفوعة من لقرة مردّة مغلوبة الغش [ على نصفه بجهاد ] لأنه ربوا فلو صالح من الف بعض على نصفه مردّة صح لأنه إذا كان الذي يحتوفه اذن من حقه فهو اسقاط وإذا كان أزيد قلنا أو وصفا لمعارضة كما في النهاية [ ومن أمر ] أي المدين الذي أمره دائنه [ بأداء نصف دين عليه ] أي المأمور للمدين [ هذا ] طرف لأداء [ على ] أي بشرط [ أنه يربى مما زاد ] على نصفه [ أن قبل ] المأمور ذلك النصف [ يربى ] من النصف الآخر في الحال فإن وفيه بأداء ذلك النصف غدا بمها [ وإن لم يف ] به [ عاد دينه ] كما كان عندهما لأنه إبراء مقيد بالشرط ولا يعود عند أبي يوسف رح لأنه إبراء مطلق وعلى للمعارضة وإنما قيد الأمر بالأداء لأنه لو قال إبرائك من نصفه على أن تعطيني ذلك النصف غدا فقد برئت عندهم وإن لم يعطه لاطلاق الإبراء كما في الخزانة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت منك النصف على أن تنقل الباقي اليوم فقبل برئت عندهما خلا لابي يوسف رح وإنما قيد بغدا لأنه لو قال أدّ إلي نصفه على أنك يربى مما زاد فقبل يربى منه عندهم وإن لم يود النصف لأنه إبراء مطلق [ ولو هلك ] البراءة بالشرط [ مريضا ] احتراز به عن التعليق معني كما مر [ كان ] أو إذا ارمتني [ أدبت إلي هكذا ] نصفًا مثلا من دينه [ فانت مريضا من الباقي لا يصح ] الإبراء وإن أداه أدّ في الإبراء معني تحليلك بينا في التعليق كما تقرّر وفيه إشعار بأنه لو قدم الجزء صح في الظهيرية لو قال حططت منك النصف أن نقلت إلي نصفًا فإنه حط عندهم وإن لم ينقله [ ولو صالح أحد ربي دين ] أي أحد الرابين في الدين [ من نصفه ] المختص به [ ملي ثوب ] أو عرض آخر [ أتبع شريكه ] غير الصالح [ غريمه ] أي مدينه [ بنصفه ] المختص به فمير نصفيين للأحد والغريم أنزل الدين [ أو أخذ ] غريمه [ نصف الثوب من غريمه ] المصالح

وحينئذ لغير المصالح كالمصالح يتمتع الغريم ببيع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في  
 الكرماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شركه  
 وليس له على الغريب حبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال احد رضى دين اهارة الى اشتراك الدين  
 وهو ان يلزم بحبيل متعل مثل ثمن المبيع اذا كان الصلقة واحدة وهما متمازيان في قدر الثمن  
 وصلقة فلو كان المبيع مبدلين نصيب احد منهما أكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للآخر ان يفتكره  
 ومثل الثمن الموزون بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المتهلك  
 بان نصب رجل عرضا مفتوكا بين الرجلين ثم استهلكه والى انهما لو اشتركا في عين كالدائر المورثة  
 فصالح احدهما على شئ لم يفتكره الآخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكر لان المصالح بائع لنصيبه  
 وإنما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لغريمه ان يشاركه  
 فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والتكلام مشير  
 الى انه لو اشترى احدهما نصيبه من الدين كان للآخر ان يفتكره في المقبوض الا اذا وصف الغريم  
 له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المديون كذا ذبيبا  
 بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الدين ثم ابرأ من حصته وطالبه بثمن الذهب كذا قال ابو بكر  
 رح الكل في النهاية وفي المحتم على الغريم المقتضي لغريمك آخر رواية لمقتضى المعام \*

### \* [ كتاب الحدود ] \*

\* ملب به الصلح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد الدم واللام للعهد اي ببيان حد الزنا  
 والحدف والغرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقريئة الاتي وأحد المنع  
 والحاجز بين الهيتين وتاديب المذنب كافي القاموس ثم بين حد شرعا فقال [ أحد ] بلام الجنس  
 بقريئة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باحد الاظهار في مقام  
 الاصناف [ مقوبة ] اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادة  
 فمن الظن انه شامل للحراج والكدارة وغيرهما مما فيه معني العبادة والعقوبة معا وإنما حمي  
 بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [ مقدرة ] مبينة في الكتاب او السنة او الاجماع  
 [ تجب ] اي تفرض على الجاني [ حقا لله تعالى ] اي تعظيما وامتثالا لامره تعالى فان الحق المقرر  
 الثابت الباقي خلاف الباطل الذاهب المتلاشي والمضاف ما اعتص به الغير وما طلب منه رماية  
 جانبه على وجه يليق به فحق الله امتثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه ناعما له ودافعا  
 لضرره كما في الكرماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا  
 فانه يتعلق به الامانة الانسان وصيانة العرض واخرها بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها مبياتته ولهذا يباح للمال بها باحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خاص حق الله كحد الزنا والغرب  
والسرقة وقطع الطريق وما علب فيه حق الله تعالى كحد الغذف لأن نفعه عام ولذا لا يجري فيه  
الارث والعفو وفي المنية قال هين الائمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يحتوفيه والاول  
اظهر كما في الهداية [ فلا تعزير ] لجناية [ ولا قصاص ] لنفس او طرف [ حد ] اما الاول دلالة  
مقدر ولا يجب حقا لله الا اذا ارتكب منكرا غير جناية على الانمان ولا موجب للحد كما في القيمة واما  
الثاني دلالة لا يجب حقا لله لغلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في الشاهبر وذكر  
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالغنى على  
ما ذكره الرضي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رجم الخطو ردة [ والزني ] بالقصر  
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة لجلده والاول حجازية وطى اللكر للانشي من الادمي بلا عقد  
و ملك كوطي للاجنبية لغة وشرها الوطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال [ وطى ]  
اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل [ في قبل ] اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه  
سلامة وكذا لو وطى صهي او مجنون باجنبية لان الاصل لم يحد بحدل التبع كما في الظهيرية  
واما لو وطى رجل صبية فحد لا يبر ولو لاط بغلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح  
كما في المصمومات ولو لاط بغلامه او امته او منكره لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [ حال ] ذلك  
الوطى [ من الملك ] اي ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية مشتركة ومكوحته نكاحا فامدا  
فان الوطى المترتب على عقد لم يمكن زني هربا ولغة كما في النهاية [ وشبهة ] اي الملك كوطى محتلة  
البائن وجازية الابن او الاب ومياني تمامه واعلم ان لحد الزني شروطا منها الرضا فلو رفع باكره لم  
يحد وعليه الفتوى كما في المصمومات والاكره الى وقت الانلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان  
بوطن الميتة يعزى ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها مما مفصل [ ويثبت ]  
الزنا عند الحاكم [ بشهادة اربعة ] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او  
ثلاثة لم تقبل حد واحد الحد كالمشهد واحد يحد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفاسق لانه  
تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع من العمل به كما في الذخيرة [ بالزنا ] دون الوطى او  
الجماع او غيره والام لم يحد الماصد ولا المجهود عليه كما في النهاية [ ليمسهم ] بعد الشهادة [ الامام ]  
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه لشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال القاضي  
بنبغي ان يسأل [ ما هو ] اي الزنا احتراز عن زني العيين واليد والرجل فانه يطلق عليه توعدا  
[ وكيف هو ] احتراز عن زني الابط والفحل والدمر كما في المصمومات او من تماس الفرجين لا يبر  
وقيل من الاكره والاول اصح فانه مختار للبصوت كما في النهاية فان قلت ان السؤال من المامعة  
يفني من ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الامولة هو الاستقصاء وكما

الجهد في الاختيار لئلا يجد ثل صلى الله عليه وآله وسلم ادرؤا الحدود ما استطعتم كما في الكافي وغيره من المشايخ فلا يحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالمطامعة لم يحد المفهود عليه ولا الشاهد وقالوا يحد الرجل والعهد كما في المحيط [ وابن رنق ] احتراز عن الوطي في دار الحرب او البغي ولان التجاؤد للكان شرط الاتى انه لو شهدا انه وطئها في هذه الدار والاثان في اخرها لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت وآخرا في مؤخره فانه يقبل لا مكان التوفيق كما في المحيط [ ومتى زنى ] احتراز عن التقادم وايضا لو شهد اثنان انه في ساحة من النهار واثنان في اخرها لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن والايقبل كما اذا امتد الساحة الارض الثانية كما في المحيط [ ومن رنق ] احتراز عن وطئ يكون احدهما احرص او للية او الوطي مستامنا وايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفها لم يحد نعم لو اترانه لم يعرفها حد كما في المحيط وغيره فمن ظن ان الموال عن الماهية يغني عنه فقد اعطى [ فان بينوا ] كلها [ وقالوا ] بعد الموال من الماهية ففيه تسامح [ وايضا ] اي وايضا ذكره في فرجه متزوجا اليه اشار فاصيحان [ كليل ] اي الخشب الذي يكتحل به [ في المحكلة ] بضم الليم والحاء آلة معصومة للكل [ وعدلتوا ] بالفهم الممن اي اخبر الناس من حد التهم كما في المضمرات [ مرا وعدلتا ] ملا يغني بظاهر العدالة عنده [ احكم به ] اي يحد الزنا وهو الرجم في المحسن والجلد في غيره والاكتفاء بمنع بان المفهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة بما يقام على الجاحد فاذا اقر تعدل الحكم بذلك كما في الزاد وقاصيغان [ و ] يثبت الزنا [ باقراره ] اي الزاني وفيه اشارة الى انه يهتروى الاقرار ما يهتروى في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر الذي يوطئ الذمية حد واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ المنومندوب كما في الكبرى وغيره [ اربعة ] من المرات كما في قصة ماموررض [ في اربعة مجالس ] من مجالس للقرثم بنعيب حتى يتروا من بصر الامام ثم يجمع ويقر وقيل من مجالس الامام والازل مروى عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعة في مجلس كان كاقرار واحد والاطلاق صغير الى انه لو اقر اربعة في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [ ردة ] الامام وقال ايك داه او جنون وغيره [ كل مرة ] الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به للصف وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايما الى ان الامور لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار والا فلا مبرة بالشهادة كما في التحفة والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينهي ان يطرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكرامة ويامر بتنجيته [ نيساله ] عن الامور الخمسة [ كما مر ] وقيل لا يسأله من الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والازل اصح لجواز انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب الموال كما مر وفي الصراحية ينبغي ان يسأله

[ فان بين ما مر ] حبب [ اي احتجب ] تلقينه [ اي الامام ] رجوعه [ اي المقر ] بملكك لست  
 ونحوه [ من قبلت او نظرت ارباعوت او تزوجت ] فان رجع [ المقر من اقاربه ] قبل حدة [ اي قبل  
 الحكم بالحد او بعده قبل العروج فيه ] [ او ] بعده [ في وسطه ] از بعده قبل الموت [ خلق ]  
 سبيله لاحتمال صدقه كافي النسخة [ والا ] يرجع [ حد ] الامام او المقر على بناء الفاعل او للمفعول  
 وفي الاكتفاء اعماراً به لو اقر احد مما فادى الاخر النكاح لم يحد واحد منهما وعليه المهر لو ادعته  
 قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا لم يحد عنده وحد للمقر من مصا كافي المحبط وغيره  
 [ وهو ] اي الحد السابق بالبينة والاقرار خبره ما بعده من قوله رحمه وبه يتعلق [ للمحصن ]  
 بكسر الصاد وفتحها وقال المطري احصنها زوجها اي اعفها فهي محصنة بالفتح واحصنت زوجها فهي  
 محصنة بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرماني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن  
 اي دخل في الحصن كما يقال امرق اذا دخل في المراق والانسان يصير دخالا في الحصن عند  
 وجود الصفات الخمس الدال عليها عموماً [ اي لحر مكلف ] اي عاقل بالغ [ مسلم ] فلا يرجم بالوطي  
 هبل او مجنون او صبي او كافر ولو حراً هل جلد كما ياتي ومن ابي يوسف رح انه يرجم الديمي  
 الثيب الزاني وعنه يرجم الكتابي [ وطى ] امرأة [ بنكاح صحيح ] حتى لو وطى بنكاح فاحل  
 او ملك يمين لم يرجم بالاجماع وعن محمد رح لو غلا بامرأته ثم طلقها وقال بوطيها والمرأة منكورة  
 له كان محصناً ومن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يصر احد منهما محصناً  
 كافي المحبط وغيره [ وهما صفه الاحصان ] فيه تمام فان المراد كونه حراً مكلفاً مسلماً والمعنى  
 والاحال ان كلام الزوجين قبل الوطى يكون حراً مكلفاً معلماً فلو تزوج الحر المذكور بامة او صبية  
 او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصر محصناً كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا  
 دخل بها بعد الاسلام والعق والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصناً بهذا الدخول ومن ابي يوسف رح  
 انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم اعتق صار محصنين  
 كافي الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام كلام غيره دال  
 على اشتراط بقاء السمة الاول عند الحد دلالة وضحة بلا ريب فخلق الكتاب منه هو الميسر وهم  
 واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكييف  
 فمستقر اهلية العقوبة كافي الكفاية وغيره [ رجعه ] اي رمى المحصن بالحجارة [ في نساء ] اي ارض  
 فارغة راحة [ حتى يموت ] متعلق بوجه الحديث ما هو رضي الله عنه ومن هو رضي الله عنه  
 انه قال ما انزل الله تعالى آية الرجم الفيم والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة تكالاً من الله ورسوله  
 والله عزيز حكيم وهذا ما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كافي الاختيار  
 واريث بالشيخين على ما في المصنفات الثوب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع



في رجمه ضربت انبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالافتراء فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف  
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا بأس لكل من روى ان يتعمد مقتله  
لانه واجب القتل الا ان يكون ذارح منه فان الاول ان لا يتعمده لانه نوع من طعيمة الرحم كما في  
الاختيار [ ويبدأ به شهدة ] اي يجب بدنة الشهيد بالرجم لانهم يتجاوزون على الاداء وفيه ضرب  
اجتهال للبرء كما في المحيط [ فان ابرأ ] اي العهد كلا او بعضا عن الرحم [ او غابوا او ماتوا ] او جنوا  
او فسقوا او قتلوا كلا او بعضا او صموا او غرسوا او ارتدوا [ سقط ] الرحم عنه ومن اي يوسف رح  
لو ابرأ كلا او بعضا او غابوا رحم ولم ينتظروهم وعن محمد رح لو كانوا مريضين او مقطوعي الايدي  
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ ثم ] يرحم [ الامام ] او القاضي [ ثم الناس ] المؤمنين الذين هابوا  
اداء شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرجم وعن محمد رح لا يحسم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء  
الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفا منه صفا كالصلوة فكلموا رحم قوم انصرفوا ويقدم غيرهم ورحموا  
كما في الصموات واما أثر الناس على الانمان اشارة الى انه يجب ان يعطى عندهما طائفة متجاوزة  
عن الواحد والاثنين لان الغرض التمهيد كما في الدارك وغيره وفي شرح الغاويلات ان الغرض  
اما ذاك او دفع النعمة عن الحاكم او منع الجائزة عن حذر الله تعالى ان امتحان من يشهد وفي  
التجنيس ان محمدا رح فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهدة مستحب  
امانة للامام وامانة للمعتمد وعطا للناس [ وفي المقر يبدأ الامام ] اي يرحم في حق للقرعامة  
الامام حال كونه مبتدأ فهو تضمن شائع ليس فيه ندام كما ظن [ ثم الناس ] وفصل [ لالرحم بعد  
موته ] وكفن وصلي عليه [ وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما هو روى الله عنه  
رائته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات الفضائل [ و ] هو اي الحد [ لعبر المحسن ] اي  
لزان فقد سائر الشروط الخمس [ جلدة ] بالفتح اي الضرب على جلده بالكسر والتحريك  
يقال جلده اي ضرب بالسرط كما في القاموس [ مائة ] من جلدة وان كانت المزية مملوكة جلدا  
[ ومطأ ] اي متوسط بين الملم في الغاية وغير الملم في الصموات ضربا موبيا فير قائل ولا جرح  
لان المقصود الانذار [ بموطأ ] فذكره بعد تضمن الفعل للموصف الاتي وهو جلد مقتول يضرب به  
قبل اصابه الخلط سمي به لكونه مضطرب الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [ لا تمرة له ] اي  
لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصحاب وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال المطري وابن  
الانبار بالغامبة [ يبرء ] لا شوك له كما في النبايع والاول هو المشهور والساني اصح كما في النهاية والنل  
مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالموطأ باجماع الصحابة  
كما في المستصفى واما قبله فبارة باليد وبارة بالشوب وبارة بالنعل وبارة بالجرود  
الروبة كما في حديث المشكورة [ ينزع ثيابه ] اي يجرد الرجل منها ليحل زيادة للام فينزع والجملة

مُتَّانَةً [الْأَزَارَ] فَانَّهُ لَا يَنْزِعُ لِكُفِّ الْعُرَةِ [وَيُفَرِّقُ مَلَأَ] جَمْعُ [بَدَنَهُ] وَيُعْطِي كُلَّ  
 مَهْوٍ حَقْلَهُ مِنَ الْغُرْبِ لِأَنَّهُ نَالُ الْمَذَةِ [الْأَرَاةَ] أَيْ عَلَى رَأْسِهِ فَإِنَّ الرَّجُلَ دَاخِلٌ فِيهِ وَقَالَ ابْنُ يَرْسَفَ  
 يُضْرِبُ الرَأْسَ وَعَنْهُ يُضْرَبُ صَوْطًا وَاحِدًا كَأَيِّ الْمَهْرَاتِ [وَأَلَا] رَجَمَهُ وَرَجَمَهُ [لِخَرَفِ أَهْلَاكَ وَبِى  
 الْمَهْرَاتِ لَا يَفْرُقُ إِلَّا عَلَى مَضْمُونٍ مُقْبِلٍ وَهُوَ ابْنُ رَأْسِهِ وَالْجَوْدُ حَالُ كَوْنِ الْمَجْلُودِ [فَأَمَّا  
 فِي كُلِّ حَدٍّ] مِنَ الْحُدُودِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْجَالِدُ أَقْدَرُ عَلَى التَّفْرِيقِ جَلْدًا [بِلَا مَدٍّ] لِلسُّوْطِ فِي الْعَصْرِ  
 بَعْدَ الضَّرْبِ أَوْ بِلَا مَدٍّ لَيْلٍ حَالٌ رَنَحَ السُّوْطُ حَتَّى جَازَ الرَأْسَ أَوْ بِلَا مَدٍّ لِلْمَضْرُوبِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّ  
 الْكُلَّ فِيمَا جَازَ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِعِ كَأَيِّ الْمَحِيطِ وَالْقَوْلُ الْأَخِيرُ نَهْيٌ وَتَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ فَأَمَّا عَلَى أَنَّ  
 الْمَقْصُودَ لَيْسَ يَقْطَعِي فَلَمْ يَكُنْ مَعْنِيًا عَنْهُ كَأَنَّ [وَالْاِكْتِفَاءَ] مَعْنَى بَدَنَهُ لَا يَمْسُكُ وَلَا يَبْعُدُ لِأَنَّ الْأَلَمَ  
 يَزِيدُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَحْزَمَ فَيُشَدَّ كَأَيِّ الذَّخِيرَةِ [وَأَصْرًا] لَلْبَعْدِ [فَمَا كَانَ] أَوْ مَدْرًا أَوْ مَكَانًا أَوْ  
 مَحْصَنًا [فَصَلَحَتْ] وَهُوَ خَمْسُونَ جَلْدَةً وَفَالَا يَكْمُلُ حَدُّ الْمَحْصَنِ لِأَنَّهُ حَرَمٌ مَدِينٌ وَالْفَنَاءُ وَالْمَدْبُورَةُ  
 وَامُّ الْوَلَدِ كَالْعَبْدِ وَانْ كُنْ الزَّانِي حَرًّا وَالزَّانِي تَرَكَ هَذَا الْكَلَامَ لِأَنَّهُ سَبْلٌ مَكْرُوهٌ قَبِيلٌ يَحْتَسِبُ التَّغْزِيرَ  
 [وَلَا يَجِدُ حَيْدَهُ] حَيْدَهُ رَأْسَهُ [بِلَا إِذْنِ الْأَمَامِ] أَوْ ذَاتِهِ لِأَنَّهُمْ مَتَّعَهُمْ بِأَنَّهُ لِنَقْصَانِ مَالِهِ [وَلَا  
 يَنْزِعُ تِيَابَهُ] أَيْ ثِيَابَ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُا عَوْرَةٌ وَهَذَا تَصْرِيفٌ بِمَا حَلَمَ لِلْاِسْتِثْنَاءِ [الْأَعْرُؤَ] أَيْ اللَّيْثَ  
 الَّذِي مِنْ جُلُودِ الْغَنَمِ وَغَرَمًا [وَالْجَفْرَ] أَيْ الثَّرْبَ الْمَلُوفَ مِنَ الْقُطْنِ أَوْ الصُّوفِ أَوْ غَيْرِهِ فَانْهَمَا  
 يَنْزِعَانِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ [وَسَحَدَ] الْمَرْأَةَ [جَاحَةً] فِي كُلِّ حَدٍّ كَأَمَلٍ لِأَنَّهُ اسْتَرَّ [وَجَازَ  
 فِي الرَّجَمِ] [الْحَقْرَ] إِلَى السَّرَةِ أَوْ الْمَدْرَ [لَهَا] لِأَنَّهُ رَجُلٌ مُضْطَرِبٌ لِنُكْثِ الْعَوْرَةِ وَفِيهِ اشْتِرَاقُ بَيْنِ  
 كَلَامِ مِنَ الْحَقْرِ وَتَرْكِهِ حَمْنٌ كَأَيِّ الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّ السُّفْرَ أَحْمَرُ [لَا] يُحْفَرُ [أَنَّهُ]  
 لِأَنَّهُ يَنْتَهِى السُّفْرُ وَهَذَا تَصْرِيفٌ بِمَا حَلَمَ [وَلَا حَمَّ] بَيْنَ جِلْدٍ وَرَجَمٍ [فِي الْمَحْصَنِ] وَعِنْدَ اصْطِحَابِ  
 الظُّوَاهِرِ وَغَيْرِهِمْ بِجِلْدٍ ثُمَّ يَرْجَمُ [وَلَا] بَيْنَ [جِلْدٍ وَنَعْيٍ] أَيْ اخْرَاجَ مِنْ بَدَنِهِ فِي غَيْرِ الْمَحْصَنِ  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِجِلْدٍ مَائَةً وَيَنْفِي سَنَةً وَلَنَا أَنَّ الْحَدَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ الْإِثْمَ بِالْمَدِّ ثُمَّ نَعْمُ  
 بِالْحَبْسِ فِي الْبَيْتِ ثُمَّ نَعْمُ بِجِلْدٍ مَائَةً وَنَعْيٍ فِي الْبُكَرِ بِالْبُكَرِ أَيْ فِي حَدِّ رَجُلٍ لَمْ يَتَزَوَّجْ  
 بِمَرْأَةٍ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَجِلْدٍ وَرَجَمٍ فِي الشَّيْبِ بِالشَّيْبِ ثُمَّ نَعْمُ بِجِلْدٍ مَائَةً فِي كُلِّ زَانٍ ثُمَّ نَعْمُ وَامْتَنَعُ  
 بِالْحَكْمِ بِالرَّجَمِ فِي الْمَحْصَنِ وَالْجِلْدِ فِي غَيْرِهِ كَأَيِّ الْكَافِي [الْأَمْسِيَةَ] أَيْ مَصْلَحَةَ الْمُسْلِمِينَ وَتَعَزُّرًا  
 لِأَنَّ فَانَّهُ يَجُوزُ مِيسَاةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالنَّعْيِ كَأَنَّ نَقْطَ لِأَنَّهُ نَقِصٌ عَمْرُوسُ نَصْرُ بْنُ الْحَجَّاجِ مِنْ  
 الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ وَهُوَ غَلَامٌ صَبِيحٌ الرَّجُلُ اخْتَنَنَ بِهِ النِّمَاءَ وَالْحَمْنُ لَا يَجُوزُ النَّعْيُ إِلَّا أَنَّهُ فَعَلَهُ سِيَامَةً  
 فَانَّهُ قَالَ مَا ذُنْبِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ لَا ذَنْبَ لَكَ وَانَّمَا الذَّنْبُ لِي حَيْثُ لَا أَفْهَرُ دَارَ الْحَجَرَةِ عَنْكَ  
 كَأَيِّ الْكُفِّ وَغَيْرِهِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمِيسَاةَ لَا يَحْتَصِنُ بِالزَّانِي بَلْ يَجُوزُ فِي كُلِّ هَيْئَةٍ وَالرَّايَ فِيهِ  
 عَلَى الْأَمَامِ عَلَى مَا فِي الْكُفِّ كَقَتْلِ مُبْتَلَعٍ يَتَرَمَّ مِنْهُ انْتِشَارُ بَدَنِهِ وَانْ لَمْ يَحْكَمْ بِكَوْنِهِ كَأَيِّ التَّهْمِيدِ

والسبابة مصدر ساس الرائي الرصة أي امرهم ونهاهم كما في القاموس وغيره فالعياكة امتصاح الخلق  
 بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم  
 وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على  
 الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها [ ويرجم المريض ] المحسن في الحال [ ولا يجلد ]  
 المريض غير المحسن [ إلا بعد البرء ] أي الصحة فإنه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه إشارة  
 إلى أنه إذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه يقام الجلد عليه تطهيراً كما في المحيط وإلى أنه لا يجلد  
 في الحر والبرد الشديدين لغرف التلف كما في شرح الطحاوي وإلى أنه لو كان ضعيف الخلقة  
 وخفيف عليه الهلاك حل حداً عديفاً مقداراً ما يتحمل كما في الظهيرية وذكر في حد شرح التاويلات  
 أنه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه أن يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث أصابه كل واحد  
 منها [ ويرجم الحامل من الرضع ] أي وضع الولد إن كان له موبٍ والا بعد الاستغناء عنها  
 صيانة من الهلاك وفيه إشعار بأنه لا تجس الحامل وهذا إذا ثبت بالإقرار فإن ثبت بالبينة تجس  
 مخافة الهروب وإن قُلت بالحمل لأن قالت النساء بذلك حيث صحت سنتين ثم رجعت كما في الاعتبار [ و  
 تجلد بعد النفاس ] سواء كان صاحبة إذا كثرت لولها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثالث حينئذ كما مر  
 في الطهارة فلواكتفى بالمريض جاز والحائض كالصبيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كما في  
 المحيط [ ويهدر ] أي يذبح الحد عن الواطي [ بلهبة ] أي بحبيب الشبهة أهم من الاشتباه وهي  
 ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما في عزالة الأدب وبه يشعر ما في الكافي من أنها ما  
 يشبه الثأب وليس بثأب والأوفى لما فسر المصنف في القاموس وغيره أنها الاعتباس وهو أنواع  
 منها شبهة العقل كما إذا تزوج امرأة بلا شهود وأمة بغراذن مولاهما وأمة على حرة ومجوسية وخمسة  
 في عقدة أو جمع بين الحتين أو تزوج بمحارمة أو تزوج العبد أمة بغراذن مولاه فوطئها فإنه  
 لا حد في هذه الشبهة عندنا وإن علم بالحرم لصورة العقد لكنه يعزى وأما عندنا فنكذلك إلا  
 إذا علم بالحرم والصحيح هو الأول كما في المصبرات وفي موضع منه إذا تزوج بمحرم بعد منعهما  
 وعليه الفتوى وذكر في النسخة أن بعض المشائخ ظن أن نكاح المحارم باطل عندنا وسقط الحد  
 بشبهة الاشتباه وبعضهم أنه فاسد والسقوط بشبهة العقد ومحل قد ابطال الأول وضمم الثاني  
 منها شبهة [ في الفعل ] أي الواطي لا في المحل فإنه حرام عند الفاعل ويصح بشبهة الاشتباه أي شبهة  
 المشتبه العتس في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [ أي ] بحبيب [ ظن غير الدليل ] على حل  
 الفعل [ دليلاً ] عليه [ كلمة ] أي كوطي أمة [ أبويد ] أي أبيه إزجده أمة [ و ] أمة [ زرجته ]  
 والطلقة ثلثاً إلى على ما في العدة وأم ولد بعد العتق في العدة وجارية مولاه فإن في وطئها شبهة  
 وعلنا لعل الانتفاع إذله نوع حق في هذه الحال [ فلا يحد ] الواطي [ أن ظن ] بالضم وعلم [ أنها ]

أي الموطوعة في هذه الصور [تجمل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وإن ادعاه لأنه  
 زنا في نفس الأمر وفيه إغارة إلى أنه لو قال أحدهما أنني ظننت أنه حلال لم يحد واحد منهما لأن الفعل  
 خرج من الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحل كما في الاختبار [و] منها شبهة [في الحل]  
 أي الموطوعة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية [أي بقيام دليل نافي للحرمه ذاتاً] أي بحسب وجود  
 دليل ينفي داته الحرمه ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع [كامه] أي كدليل أنه [أبنة] و  
 ابن ابنه وإن عقل فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أصاف مال الولد إلى الأب بلام التملك (أنت  
 و مالك لأبوك) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته مدلاً بحرف اللام يقدر الامكان [و] مثل  
 [معتدة الكنايات والمبيعة] بعبارة محتملة قبل التسليم والمبيعة بعبارة فاسدة [قبل النسليم] و بعدة و  
 للمبيعة بشروط الخيار والمهورة قبل التسليم والمهورة في رواية وأمة عبده المأذون المذيون ومكانه  
 والامة المستركة [فلا يحد] الواطي [وإن اقرباً للحرمه] وقال علمت أنها حرام علي فقيام الدليل  
 الثاني للحرمه كما لا يخفى [وحد] الواطي [بوطني أمة أجنبية] أو معه أو ذي رحم محرم غير الولاد  
 والمستأجرة والمستعارة هو من أنها حلال أو حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم أنه لو زنى بأمة وقتلها  
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما وأما من أبي يوسف رحمه الله عليه القيمة لا الحد لأنه  
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطني [أجنبية وجدها في فراشه] وإن ظن أنها  
 امراته لعدم الشبهة [وإن] كان الواطي [هو أمة] لا مكان تميزه إذا ادعاهما فقالت أنا زوجتك  
 لأنه اعتمد على دليل هو إخبارها ولو اجابته ولم يقل أنا فلانة حد لأنها تتميز بالتفحص كما في الاختبار  
 [لا] يحد [ويجب للمهر بوطني أجنبية] إن زنت [أي بعنت] [أبنة وقلن] أي النساء [هي  
 زوجتك] لأنه اعتمد على إخبارهن [ولا يحد] في شيعة من حد الزنا والمهر والسرة والغلب  
 [الخليفة] أي الإمام الأعظم الذي ليس فوقه إمام إذ الزاجر لم يكن مزجوراً هذا إلا أن يحدا روح  
 لم يذكروا إذا قذف إنساناً وقالوا ينبغي أن لا يجب إذا الغلب فيه حق الله تعالى كما في الطهيرية  
 وألبد أمار كلام الهداية وغيره فأطلق للصنف لا يغلو من شيعة [ويقتصر] الخليفة في القتل [ويحد  
 بالمال] للتلط لأن الزاجر فيه ولي الحق وفيه إغارة بأنه لا يحد القضاة لاستيفاء القصاص والأموال  
 إلا إذا انكر المال كما في إقرار الخلاصة ومير النهاية \*

[فصل من قذف] أي ثبت بالإقرار مرة أو شهادة رجلين قذفه أي تحبته إلى  
 الزنا بنفسه والتعقيب في اللعان [محصناً] أو محصنة [أي حراً] بإقرار القاذف أو ببينة المقذوف  
 [مكلفاً مسلماً] هاتلاً بالغا عفيفاً عن الزنا [الشروع] فيحد قاذف واطي المجوسية والنجاس و  
 الظاهر منها والحرمه باليمين والمعتدة من غيره والأخوين بملك اليمين وللمعترة شراء فاسداً لأن  
 هذا الوطي ليس بالزنا فكان محصناً ولا يحد قاذف واطي المكسوة بكلمة فاسداً والأب الواطي جارية

ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتهم للجهل والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه إشارة الى انه لو قذف مجبوا او ارتقاء لم يحل بخلاف ما لو قذف منينا او خصيا او عذراء لتصور الزنا كما هي المحيط والى انه لا يلزم ان يكون القهر مدولا كما في التجنيس وفيه والى ان الوطني بالسجل ليس بهرم والى انه لو قال رجل لفرقل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يحل لانها لم يقتضا بانفسهما كما في المظلم [بصره] اي قذف بصبرهم الزنا كزنيته او انت زان او يا زاني او يا (دوسي) او يا (جب) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه تزويج واما لو قال للرجل يا زانية فلم يحل عند الشيخين وحد عند محمد وحاحتمال كون التله للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالهزقة وان اريد المصعد على جميع وفيه إشارة الى انه لو قال لها وطيك فلان وطيا حراما او جامعا جماعا حراما او زنيته قبل ان تخلفي او تولدي او زنيته ببيدك او رجلك لم يحل والى انه يحل العاذف باي لسان مريب كان او فارصا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يحل عند خلافا لهما كما في قاضيان واعلم ان الزاني هو الرجل والزنية المرأة وميت بالزانية كالمراغبة معنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للتأكيد والا فاستغنى عنه بقوله قذف [او] قلته [بلمت] اي بنحو لص [لا يهلك] اي ولدا لا يهلك الذي خلقه من مائه حقيقة ونحوه لست لاد كما في الظهيرة وفي ترك التعقيب بحالة الغضب ههنا والتعقيب في الفرح اشعار باختلاف الروايتين في الاعتبار اما حد به لانه صريح في القذف كما زانية فالتعقيب لغو وفي قاضيان من ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقد به في المعاصير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيها وتركه من فهو الباسع فهو [اولست باين فلان وهو] اي الفلان [ابوه] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابيه حينئذ فكانه قال انك ولد الزنا فيصير فأذا لامه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير واما قال وهو ابوه لانه لو قال لعمد باين فلان واراد به الجدل لم يحل لانه صادق فيه واما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحل لاحتمال المعالجة دون القذف بمعنى انك لا تعبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تمامه [حد] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو حراه الشرط اذ خبر المبتدأ وفيه اشعار بما عتراض كون العاذف مالا بالغا فلا يحل المحنن والصبي لانهما لسان من اهل العقوبة [نمايين] في الحر وازيعين في العهل [سوطا] على البرج الذي مرفيق على اعضائه وبنزع عنه الحجر والفرق ولا يجرى من النيبان لان حبيبه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [كحد الشرب] اي للشراب من الخمر مقدار ما وصل الى جوفه ومن شبهه بالمسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التجرد في المهور وعن محمد رح انه لا يجرى اظهار التخصيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رخص كما في الهداية لكن في قاضيان انه يجرى للحد في حرابيل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

و الاستغناء مفهومان التوبة لا يلزم على المفسر الزاوي والمغارب وهذا في الحكم واما ديانة فلازمة  
 كما في الجواهر [والمطلب] اي طلب استيفاء الحد [بقصد الميت للوالد] ووالده وان ملا وكذا  
 للامام الا انه لم يذكر لاشتراكه وفيه رمز الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقذوف دعوا  
 للعارضه ومن الوارث والى انه لو قذف حيا ثم مات بعد ما قضى بالحد سقط الحد من الغايب  
 وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في  
 المحيط [والولد] من النكح والامتنع [ورلده] من ابن الابن وان مغل وفي الكلام اشارة الى  
 انه لا يطلب به ابوالام وام الام وولد البنت والاخ والاخت والعلم وغيرهم كما في المحيط والذخيرة  
 والمغني وفيه في نسخته ان ولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية و  
 خبره ان الطلب لولد البنت عند الشيعة خلافا لمحمد والى انه لو قضى احدهم كان للباقي الطلب  
 والى ان الاثرب والابعد في ذلك سواء كما في الفارغ [ولو] كان الطالب [محرورا]  
 من المبررات كما اذا قتل ابن ابيه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا  
 كان ميانا [ولا يطلب احد] من العبد والولى [ميده ولا اياه بقذف امه] اي بقذف السيد او  
 الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بحسب العبد والولد وفيه اشارة الى انها  
 لا يطالبان السيد والاب بقذف نفسيهما والاصول لا يحد بقذف الفروع والى ان الابن لا يطالب  
 به أبه وان علا والام وان علق كما في الزاملي [وليس فيه] اي في حد القذف [ارت] من  
 المقذوف سواء مات قبل شروع في حد القاذب او بعده [و] لا [مغو] للمقذوف من الغايب  
 فيحد بعد العفو الا ان يمنعه الامام من الخصومة كما في العبارة واحتجتم للامام ان يقول قبل الاتبات  
 امض عن هذا كما في القاملي [و] لا [موض] له عنه فلو صالح من مال رد الامام وحد [وفي]  
 قوله لآخر [يا زاني فقال] الامر لا اذني [هل انت] وان [حدا] اي القاتلان به لان كلا منهما  
 قذف صاحبه [و] في قوله [لعرسه] يا زاني او يازانية فقال لا بل انت [حدث] عرسه لانها قد نفقت  
 [ولا لعان] وان قذفها لانه لما حدث لم تبق اصل العهدة وهي شرط للعان [وان قالت]  
 العرس في جواب قول الزوج لها يا زاني او يازانية [زيت] انا [بك هذا] اي سقط الحد والمعلن  
 معها لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف وانما عصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية  
 لم يحد هو بل هي لانها صدقته كما في المحيط \*

[فصل] من أخذ برئح اي حال كونه مع ربح [الخمير] ولو من قليل منها نلوا  
 ناء خمرا او سكر منها او شرب حد بهرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها  
 بحيث مثل لم يحد الا اذا سكر كما في الذخيرة [او] حال كونه [سكران] وهو منه [زال العقل] بالكلية  
 بهرطه او غيره فهي من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

انه قال من بات سكران بات مروحاً للفياطين فليعلم ان يغتسل اذا اصبح وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيء كما في الظهورية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه مدياناً وهو المصور وعليه الفتوح ومن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يسقراً مرة ومن ابن يوسف وح يستقراً مرة الكافرون فان منهم من سقروا في حلة في صلوة المغرب فتركه الامامة منها فحرمت كما في اللهم وغيره واختلف ان السكر ضرور او غفلة مارة للانسان غالباً على العقل مباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنجيل] اي بهراب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيق او تين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الحلوكة والحلاوات والحبوب وقيل لا يجد الا بالسكر كما صوى التمر والزبيب والاول مروح من جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العبادي واذا سكرها يتخذ من الحلاوات والحبوب لا رواية فيه فليل يحد وقيل لا يحد وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يحد بسكر الالبان كلبن الرماك وقيل يحد ولا رواية فيه كما في التمرقاهي والى انه لا يحد بسكر البنج عند الشيخين خلافاً لمحمد رح كما في الجزالة والاول الصحيح كما في قاضيخان وبالثاني يقتضي لقصد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الشربة والى انه لا يحد كما حصل من نحو الادبيون وجوزويه اليه امار في متن البزودي واختلف انه مسكرام لا [و] ان [اقرب المأخوذ به] اي بهرب الخمر والنبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرة في مجملين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المصبرات [صاحباً] اي عاقلاً فلو اقربه سكران لم يحد وان وجد منه رفع الخمر لانه بطل اقوار السكران بالحدود الخاصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيخان وغيره وانما ترك في الرواية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحب في اقواله وافعاله الا في البردة فانه لو ارتد لم تبين امراته [از شهد به] اي بهرب الخمر والنبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النسا لم يحد كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالمسكر والاخر بالاقوار لم يحد ثم اذا شهدا بحالهما القاضي عن ما مية الخمر فان كل مسكر يسمي بها مجازاً ثم من كيفية الغرب ثم من زمانه ثم من مكانه لاحتمال الاكراه والتقدم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس اي القارب حتى يحال من هذا التهما كما في قاضيخان [دعلى] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل او المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوما] اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لان ذلك السكر يامر مباح وقالوا لو شرب مقداراً وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكرومت عليه لم يرتفع الحد منه كما في قاضيخان [يحد] المأخوذ بالرفع او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الرفع او السكر مع كل منهما عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يشترط الرفع اصلاً والاول الصحيح

كما في الصموات وفيه إشارة الى انه لا يحل المأخوذ بالربح مع الحكر بلا شهادة بالغرب كما مبين مكره  
وفي الخزانة انه لا يحل والى ابنه من اقرب الحرب وهذا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيبيان  
واما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيغير الى ان الحدود الخاصة لله تعالى للامام والولاية والقصاص من  
منه كما في المحيط فلا يحل قاضي الرصاق وفقيد والمتفة وابنة الساحل على ما قال شرف الابهة الحكي  
في النية واطلاعه مشير الى انه لو شرب الخلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم  
يحل لانه قد مضاه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخف كفي العمادي ويمتنن منه  
الاخرس فانه لم يحل هو له شهدا عليه او اثار هو باشارة معهودة تكون اقارار وكذا الذي فانه  
لا يحل الاحد القذف مندهما ويحل عند ابي يوسف رح الا حد الحرب والحكر وكذا المرتد  
فانه لو وجب عليه حل قبل ارتداده اقيم عليه الا حد الحرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيبيان  
[ صاحب ] فلو شهدا على السكران لم يحل فيجسس حتى زال مكره نصيبا لغرض الانزجار [ لا ]  
يحل [ بمجرد الربح ] بلا اقارار ولا شهادة فان من احتكر اكل السرقة والفتح توجد منه رائحة  
الخمر [ او ] بمجرد [ التقيح ] فانه قد يهرب لا عن طوع [ او ] محرد [ السكر ] لانه قد يحكر  
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالحرب او السكر كما في قاضيبيان ولا بمجرد  
الشهادة لكن يعز بجمرد الربح على ما قال علاء الترجمانى كما في النية وبجمرد المكر لثمة الفسق  
كما في قضاء المحيط وبجمرد الاقرار كما في المحيط وبجمرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى  
وقال نجم الابهة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعز ولا يوجب التعزير الى  
ردال السكر كما في الغنية ولو شرب النبيذ بلا مكر عزز كما في قاضيبيان [ ولا ] يحل [ ان رجع  
عن الاقرار ] بالحرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [ من شهد يحل ] او بمبب غير موجب  
لحل من الحدود [ متقدم ] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشوا ما مباني [ قريبا من امامه  
رد ] ذلك المشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة الى حذف مضاف كما ظن وفيه  
اشعار بان التأخير للمتن مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريبا من امامه لانه  
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه فاض اذا كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع  
المقام قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في  
النخبة [ الا في حذف ] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعز بالتأخير  
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الحرب والزنا وكذا في السرقة فان للمشاهد  
ان يعهل قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجيب للمروق منه ففى التأخير تهمة الا انها  
معتبرة في الضمان فيقصي به لا بالقطع كما قال [ وضمن ] من الضمان او التضمن [ السرقة ] بالنصب  
او الرنق اي السرقة [ وان لوبه ] او بعد متقدم ولو قريبا من امامه [ حل ] ولو حاق الله تعالى فان التهمة



في الاقرار غير معتبرة لذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اي التقادم [للمغرب بزوال الربيع] عند الشيعين  
و هم في شهر عند عهد رح اعتبارا بمأثر الحدود كما في المصبرات و ذكر فاصيضان انه همضي شهر  
من وقت المغرب في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في الذخيرة  
[وغيره] اي المغرب كالزني و القذف والسرقه [همضي شهر] اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه  
المعانة على ما روي عن الائمة الثلاثة و عنه همضي شهر و عنده مفروض الي راي الامام كما في المصبرات  
و منه منه و عنه ايام كما في الخزانة و من عهد رح ثلثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان  
التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الي وقت الامضاء الاول اصح كما في المصبرات [وان شهد  
بزني] اي شهد اربعة بزنا وان [وهي] اي للزنية [غائبة حد] الزاني و لم ينتظر حضور الزانية  
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا و فيه اشعار بانه لو اقر بالزنا و هي غائبة حد كما في  
المحيط [ر] ان شهد [بمعرفة من غائب لا] يحد بالقطع لان الشهادة على المعرفة شهادة يملك  
المسروق للمسروق منه و اذا لم يقبل بلا دعوى و فيه ايماء الي انه لو اقر بمعرفة من غائب قطع وهذا  
استحسان و في القدر و روي انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عند ما خلا لا يبي يوسف رح كما في  
المحيط [و نصف حد العبد] اي جلده للزنا والقذف والمغرب فلا يرد مالا ينصف من القطع والقتل  
للمعرفة و قطع الطريق [و كفى حد] واحد [لجنائيات] كثيرة [اتحد جنسها] كما اذا زنى مرارا  
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حدا واحدا  
لكل نوع لحصول الانزجار به ولذلك لو اقيم على القاذف تمعة و سبعون موطا فقتل آخر لم يضرب  
الا موطا واحدا للتداهل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنمها كما اذا زنى و قذف و شرب و سرق يجب  
لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ يحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن عهد رح  
اذا ضرب بعض الحد في الخمر او الزنا ثم شرب او زنى بالحرث لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [و  
اكثر التعزير] الذي هو بالوسط فانه قد يكون بخيرة كما ياتي وهو في الاصل المنع و لم يتعرض للمعنى  
الشرعي المراد امتدادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حفلة تعالى او العبد و  
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السرايق متدورا و اما قولي بعضه مبين  
فهنا [تسعة و ثلثون موطا] اي ضربا بالوسط عنده و اما عند ابني يوسف رح فخمسة و سبعون وفي  
رواية تمعة و سبعون و هي اصح و قول عهد رح و اضطرب و عن ابني يوسف رح لو رأى القاضي تعزير  
مائة احد بالاثر و ان ضرب اكثر من مائة جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط  
والذخيرة و غيره ما [والله ثلثة] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام  
ككلامه و هدية على ما ذكره ماثنا كما في الهداية و الاصل انه ان كان مما يجب به الحد فلاكثر و الا  
فمفروض الي راي القاضي كما في فاصيضان و غيره [و ص] للامام [حبسه] اي حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لأن الحبس من التعزير فله مفعول مع الضرب <sup>وتجديده</sup> على أن للإمام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والغم غير القذف والنظر <sup>بوجه عبوس</sup> والاعراض ومن أبي يوسف رح أنه يجوز بأخذ المال إلا أنه يرد إلى صاحب إن باب والإيصاف إلى ما يرى الإمام وفي مشكل الآثار إن أخذ المال صار منسوخا وقيل إن تعزير مثل العلماء والعلوية بالأعلام بأن يقول بلغني أنك تفعل كذا و تعزير الأمراء والدعائين به وبالجور إلى باب القاضي وتعزير السوقيّة و نعوهم بهما وبالحبس وتعزير الأئمة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكوراني إذا كان طريقا ذامرة جني أول مرة لم يعزر فإذا فعل مرارا عزر فإنه لم يكن طريقا فإذا تعف عن معارم ربه إذ ذاك تلحق في الأثام طريقا [وهربه] أي ضرب السوط للتعزير فلبس الضمير للتعزير ولا احتاج ما بعده إلى تكلف كما ظن [أعذ] من هربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على ضرر واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المثلثة روايتان فإن التعزير في أكثر التعزير والجمع في أقله كما في المحيط وكيفيته إن مجرد من ثيابه إلا المواليد وفي موضع آخر لا مجرد إلا من الفرو والصفو يضرب قائما على كل عضو مضروب في الحد بلامد كما في فاضلان [ثم] ضربه [لثربا] أشد لأن جانيته أعظم وهرمته أكثر [ثم] ضربه [للشرب] أشد لأن جانيته يقينية [ثم] ضربه [للقذف] أعذ أو عذبه والأول أدق لفظا ولا بأس به معني فإن فعل مشترك أو عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بأن التعزير لا يتقدم وجازة من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الإمام عند غيره ووفق باب الأول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في المنية [ومر] أي التعزير يجب [بقذف] أي طعن غير المحصن فيكون القذف مجازا مرصلا أو تغليباً بقريظة ما فاق وغيره ويجوز أن يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد أو أمة [أو كافر بزنا] ولو مرتباً مثل يا زاني وهو ليس بزان وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن الفحمة التي همتها الفجور وكذا [حرام زاده] فإنه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر أنه حد على الصحيح والأطلاق مشعر بأن الصبي لو قذف بها مر أو ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني يعزر ووفق بأنه عزر في حق العبد ولم يعزر في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيبا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مسلمي يا عوان فإن العوان في العرف هو العامي والطالم كما في الجواهر [يا كافر] الأحسن يا كافر بالله احترازا عما قال بعضهم أنه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لأنه تعالى صمى المؤمنين كافرين بالطافوت كما في المصبرات وهل يكفر ثلثه فيه خلاف واختاره لو اعتقد هذا الخطاب شتماً لم يكفر ولو اعتقد الخطاب كافراً كافر لأنه اعتقد الإحلام كفراً كما في العبادي وما في المرافق أنه لم يكفر بالاجماع أريد به اجماع المتكلمين [يا سارق] يا لص يا هائن [يا مخنث] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد

يا قوطبان كما في الخزانة لكن في التجنيس لم يعزربيا قوطبان الراضي بقصور مجارمه والقذف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا هيب لم يجب عليه هيب كما في قاضيخان وهل يجوز ان يجب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب الجدل يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اى امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرمة تعد عارا منسوبة الى من لم يتخلف بها واحتوز بها عن افعال خلقية كقبح الصورة والصورة وما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهممة وما لا يعد عارا كلعب الشرد ولو قال لكيس او طيب او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزرب كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضيخان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكيب منكر او اذى محمدا او معامدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذبه فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزرب [بنا حمار] يا هنزير يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقرة قال الفقيه ابو جعفر روح الله في الاخمة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وقيل] لا يعزرب بيا حمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزرب ولو قال بطريق الحقاوة كقوله لان امانة اهل العلم كغر على المختار كما اذا قال له (اي ابد اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البديعة الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان صب المختنن ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي مراء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المراد كل متق والافانخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا من الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المفهرات وهو مروى عن محمد روح وهو الصحيح كما في قاضيخان وهيمه الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروى عن ابي يوسف روح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون بها كما في الاختيار [ومن حد او عزرب] بالضم للتعظيم [فما] من ذلك [مدر] ويطلق [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا ينقيد بشرط العلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يمتنع اذا اشتغل بالجنابة فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الفراغ فلا يعزرب الا باذن المجاني فلو عزرب بلا اذنه فللمحتجب ان يعزرب المعزرب بكسر الزاء كما في النية [وان عزرب روح] لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فماتت [لا] يهدر دمه لانه مطلق فيه فينقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان الموتى يعزرب عبده ولو بالخشب والى ان العلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالخشب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشب الكل في المتنقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مفعول بالسكوت والتكلام \*

## \* [ كتاب السرقة ] \*

ععب به الحدود لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرقة بالكسر مصدر سرق منه شياً بالفتح  
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة هرونان  
لانه اما ان يكون ضررها بندي المال اربه ويعامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني  
بالكبيرة بين حكمها في الآخر لانها اقل وقوما واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرّفهما فقال [ اخذ  
مكلف ] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحتر به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون  
ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع  
بأخذ المصحف والكتب والاث للهوكا ياتي لاحتمال ان يأخذ للقراءة والنهي من النكرف من الظن  
بطلان التعريف منعا [ حفية ] بالفهم والكسر فلا يقطع بالأخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا  
او بين العتائين في دار بابها مفتوح اوليلا وكل من صاحب والمارق عالم بالآخر فلو علم احدهما  
قطع كالمو دخل بعد العتمة واخذ غفلة او مكابرة معه ملاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كان نهارا  
فندق البيت سرا واخذ مغالبة لم يقطع [ قدر عشرة دراهم ] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو  
انتقص من ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق كانه قائم بخلاف ما انتقص  
للمعمر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه ومن عهد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ  
ومن عهد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والتبادر ان يكون الاخذ مرة فلو اخرج  
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [ مسروبة ] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته  
اقل لم يقطع فيقوم بأمر نقد راج بينهم ولا يقطع بالفلك ولا بتقويم واحد او بعض من المقررين  
[ مملوكا ] فلا قطع بأخذ غير المملوك اذ القطع مفروط بالدعوى [ محرزا ] اي محتوما من وصول  
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [ بلا شبهة ] تنازع فيه مملوكا و  
محرزا فلا قطع بأخذ الامني لجهله مال غيره ولا بالأخذ من السيد والغنمية وبيت المال [ مكان ] اي  
بسبب موضع معد لحفظ الاموال كالدير والكنائس والجانات والخيام والصندوق والمذهب ان حرز  
كل شيى معتبر بحرز مثله حتى لا يقطع بأخذ لو لو من اصطبل بخلاف اخذ الدابة [ وحامط ] اي بسبب  
شخص يحفظه فلا قطع بالأخذ من الصبي والمجنون ولا بأخذ شاة او بقرة او غيره من مرعى معها راع  
ولا بأخذ لئال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فقيه خلاف ومن شرط  
القطع يكون المال متوقفا وان لا يكون مباح الاصل وتأنها وان لا يتسارع اليه الغصاد وان يكون يد  
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالأخذ من العاوق ومياني النخل في اثناء المعائل اطاط المحيط بكل ما ذكرنا من  
'سائل [ فان اقر ] المكلف [ بها ] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكاها كان باطلا ومن المتأخرين من

التي يصحته ويحل ضرره ليقرب كافي خزانة المفتين ومثل الحصن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم  
لكن في الواضع لا يقتضيه به لانه خلاف الفرع وفي التجنيس من عصام ان اميرا سألته من مازق اتى به  
وهو منكسر فقال عليه يمين فقال الامير مازق ويمين هاتوا بالوسط فما ضره عقره حتى اقر فأتى بالسرة  
فقال صبحان الله ما رأيت جورا أشبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما ومريتهن عند أبي يوسف رح  
وعنه الرجوع اليهما كافي الكافي [أو شهد] بها [رجلان] هل لان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة  
رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كافي المحيط وغيره [وما لهما] أي وجب على [الامام]  
ارنايهما ان يسأل المقر والشاهد [ما هي] أي السرة احتراز من نحو الغصب والسرة الكبرى [وكيف هي]  
لان الاصل قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج للتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع  
القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كائن [واين هي]  
فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والبعي [وكم سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه  
غائبا عن مجلس القضاء كافي المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شيخ [ومن سرق] احتراز من الاخذ  
من السارق وذو رحم محرم ونحوه [وبيناهما] أي بين المقر والشاهد جميع ما سأل [قطع] السارق  
يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لعصبة فان اقر بها ثم سرق ان كان في ثوبه لا يتبع لصحة الرجوع منه  
بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم سرق فانه يتبع في ثوبه ولو اقر رجلان بحرقه مائة درهم فقال احدهما هو  
مالى لم يقطع واحد منهما كافي المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] أي ما فرق الواحد [و اصاب  
كلا] منهم بالقيمة على السواء [فلا نصاب] من عشرة دراهم مفردة [قطعوا] أي قطع الامام ذلك  
الجميع [وان اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معني فانهم معاننون فان اصاب كلا اقل  
من ذلك لم يقطع وفيه إيماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم  
قطع لكمال النصاب في حق السارق كافي الظهيرية [لا] يقطع [بتائه] أي اخذ شيخي حقيب خسيس  
في إيمان الناس من التفتة محررة الخساسة كافي القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من التركة  
العامة ولانه لا يجرم فيه الشئ [في دارنا] فقطع بما يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس  
والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا ومن سرق لا قطع في العاج والابنوس  
بلا حمل فيهما ومنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كافي المحيط [كتشيب] غير معمول فقطع بالمعقول  
كأذن السرير والباب [وحديث] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع  
بأخذ الوصية والحناء كافي في شرح الطحاوي [وسمك] طرية أو قديد [وصيد] برية أو بحري  
طيرا كان اغيره كاللحاج والبط والفهد ومن أبي يوسف رح انه يقطع في كل شي من المذكورات الا  
في الطين والتراب والعرقين كافي الهداية وغيره [أو] بشيخ [يفصل سريعا] لا يبقى سنة كما اشير  
اليه في المصنوعات [كلبين] واشربة غير مطبوخة وفريد وخبز [ولحم] طري أو قديد وقال مفاخرنا

لا يقطع بأخذ الطعام في سنة القحط وإن كان لا يعمد ويحذر وكذا في الخصب إذا كان يفسد ولو محزواً فإن لم يفسد وكان محزواً يقطع كما في المحيط [وفاكهة وطبة] ولو محزوة وفي الواقعات تكلموا في الثمر الرطب والمختار أن لا يقطع به [ومرة] أي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لعدم الحرارة وإنما قيد بالشجر لأنه لو كان في الحوز قطع كما في الضمرات لكن في النظم لو سرق ثمر من الحوز قطع بخلاف غيره من الثمار فإنه لم يقطع لأنه يفسد سريعاً [وبطبخ] لا يفسد سريعاً كالقديد منه وإما ما يفعل منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطيخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [وررع لم يحصد] وإن كان له حائط موقوف أو حائط وقيد أشعار بأنه لو حصل وجمع في بيدل قطع لأنه صار محزواً ولهذا لو أخذ الحنطة من العنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطربة] أي معكدة لأنه لا قيمة لشيع من المعكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرمانى وفي التقييد: شعار بانها لو كانت خلأ أو دبسا أو مسلا أو نحوه قطع وعن محمد روح أنه لم يقطع وعنه لو أخذ أثناء فضة فيسبه معكدة فيه نبيل لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه صل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدف والمزمار والطنبور والنرد والطرنج وطبل اللهور وكذا طبل الغزاة فإنه لا يقطع بأخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شيع مثنت يتخذ النصارى قبله وإنما يثنت ايذاناً بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشباً يضم بعضها إلى بعض زعموا أن عيسى عليه السلام صلب على مثله فتركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] أرفضة سواء كان في معبدهم أو في بيت لهم وهذا هند وما وكذا عند أبي يوسف روح إلا إذا كان في البيت فإنه يقطع وفيه إيماة إلى أنه لا يقطع بأخذ الصنم ولو من الحجريين [وباب مسجد] الأول باب دار فإنه يلزم منه بالطريق الأول أن لا يقطع بباب المسجد لأنه يحوز بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [و مصحف وصبي حرولاً] كانا [محبين] أي مزنيين بالذهب أو الفضة قدر معكدة وهذا هند هما لأن الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحر ولا للمعكدة و قطع عند أبي يوسف روح إذا بلغ الحلية نصاباً [وعبد إلا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فإنه يقطع به لتحقيق المروة بخلاف الكبير فإنه غصب أو خداع ويقطع عند أبي يوسف روح ولو صغيراً لا يعقل ولا يتكلم [ودنتر] بالفتح وقد يكرر جماعة الصحف المضمومة كما في القاموس فيحمل المصحف وكتب العلوم الغريبة والآداب ودواوين فيها حكمة دوزن دواوين فيها اشعار مكرومة وكتب العلوم الحكمية فانهما داخلان في آلات لهو كما أعار إليه الزاد وغيره [الآدندر الحساب] بضم الحاء وتشديد الميم جمع حاسب أي دفتر فرغ حاسبه فإن المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط أنه يقطع به لأنه لا يحتاج إليه إذ ليس فيه أحكام الفرع ولا ما يتوصل به إليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والآداب وقيل يقطع بكتب الآداب لأنه ليس فيها أحكامه وفيه اشعار بأنه يقطع بكتب المعرو والدواوين مطلقاً وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع يكتب الحديث والمعروف عن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع يكتب الوتف [ ولا في كلب ] وغير [ وفهد ] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصبد كما نص عليه المحيط [ وخبانة ] اي لا يقطع بخيانته في نحو رديعة في يده من مال الغير لقصور الحرز [ ونهب ] اي غارة لال لانه اخل ملائمة [ ونيش ] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع منهم لاختلال الحرز بعد القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المصنوع او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكنف لمن الظن ان الانسب المخزن والنهب والنموش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونيش غيره بالاخذ ولا ينقص انه غير مراد [ ومال عامة ] كال بيت المال [ ومال له ] اي للاخذ [ فيه ] اي في ذلك المال [ شركة ] كال الغنيمة فان له نصيبا من اجرة المال والمغنم يقع في الحرز خلل [ ومنل حقه ] اي لا يقطع باخذ مثل دين له ملو شيوة من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [ حالا او مؤجلا ] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع وانى انه لو كان حقه دراهم باخذ دنانير قطع وهو رواية من ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما في الدخيرة والى انه لو اخذ عوضا قطع لانه ليس له الاخذ الا بعبا وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه اجماع ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في البالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يحترز في العسل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ ولو حمز ] اي لو اخذ مشمل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [ وما قطع فيه وهو بحاله ] اي اذا سرق مالا فقطع يده فيه فردة الى مالكه ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المصروق من حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيخ آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا و قطع يده فيه فردة ملو مالكه فمسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذلك في كل حين قطع فيه فردة الى المالك فحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خنز وقطع فيه ثم نقضه فسرق البغش لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ ومال دي رحم محرم ] كالاعوين والعميين [ من بيته ] لانه غير محرز فلواخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جد قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كافي النظم وإضافة المال للعهد فيعمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كافي الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عروسه معه [و] مال عروس من بيت [عروس] لا يسكن فيه زوجها لانسانا بينهما في الاموال عادة وفيه إيماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او هنك المرافعة انقصت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كافي المحيط [و] مال سيده من بيت [سيده] ومبدته من بيت سيده ولم يذكروا للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عروسه] اي عروس السيد [زوج] سيده ومكاتبه [و] سيده الماذون [و] مال مغيثه من بيت [مغيثه] من دار فلواذن الضيف بالدخول في بيت آخر فاخل منه ففي القطع روايتان كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو اخذ من بيت غير ما ذورن فيه قطع بالاتفاق ولو اتمت على ما ياتي من قوله وبيت اذن لكان جائزا [ومغشم] اي عنمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر بالغنم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع ومن الحمامي ان امر بالحفظ كافي الضمرات وفيه اشعار بأنه لو امتد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كانهما راك في الاختيار وانما خص الحمام بما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام رطب المائل حافظه قطع عند أبي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لا غتلال العز فلواخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالحافظ ولو اخذ من السانوت او الخان نهارا فكذلك لذلك واما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كافي في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار [لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول السانوت و نحوه مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكنى والا فهي ذات المقاصير كما في الكرماني [او] ان اخذ [و] ناول [او اعطى] من موارج [من الدار من المعين لان الاخذ لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كافي للضمومات وعن أبي يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المعانيخ كافي الذميرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق ومن أبي يوسف رح انه يقطع كافي النظم وفيه إيماء الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المعانيخ كافي الذميرة والى انه لو اخذه من الصبح الاسفل قطع رذا بالاتفاق وكذا من الامن وفيه خص والا فاقطع عند العامة كافي النظم [او] ان [طرق صرة] او شق ما فيه الدرهم [خارجة من كم غيره] طرف خارجة او طرّ فعلى الاول يكون الصرة من خارج الكم متصلة



به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخل لعدم الحز ولى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع  
 بطر خارجة كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذته فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجة غير  
 مريوطة وادخل يده في الكم واخذته لوجود الحز واما ان يكون من خارج الكم مريوطا على ظاهره  
 وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذ من الحز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط وادخل لم يقطع لان  
 الدارهم خارج الكم ومن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكم او صاحبه [او] ان  
 [مرق] اي اخذ [جملا] بالجيم والاحسن بعيرا ولو مع الحمل [من القطار] بالكسر من الابل  
 للقطورة والمغرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [او حملا] بالحاء المكسورة اي  
 جوالق ملوفا من التناع واضاف على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن  
 الظن ان الاحسن تقديم الطرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما  
 لم يقطع وان وجد السائق او الغائل او الراكب لان كلا منهم فاطح مساند او ناقل متاع لا حافظ [وتقطع]  
 السارق من القطار او غيره [ان حفظه به] اي حفظ للمروق من الحيوان الاملي والحمل والتناع  
 ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من الرعي ومع الراعي من يحفظه قطع و  
 الافلا به اثنى كثير من المشايخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ قطع والافلا  
 بخلاف ما اذا كان الحز بالمكان فانه يقطع بالاخل وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [او نام] الحافظ  
 [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على الجميع للمصاحبة كما في القاموس وغيره فما زاد  
 المصنف وغيره من قيد او بقره رائد ففيه اشعار بان التناع بحز بالساقط في حال نومه سواء جعله  
 تحت راحه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو قام وهو بين يديه لم يقطع كما في المصنفات  
 ولو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو محزوفى البقال ان التناع اذا كان بحيث يراه  
 قطع ومن عدى رح لو كان عليه قلنسوته او رداءه او مطلقه لم يقطع وكذا لو مرق من نائمة حليا  
 كما في المحيط [از] ان [شق الحمل] اي جوالق على الارض اذ على ظهر حمل [واخذ] منه [شيئا] اي  
 اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيعة بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج  
 من الحز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالتناع [في صندوق او كم] او جيب او غيره  
 واخذته منه [اذا اخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها مقاصير الى صحنها] اي لو اخرج السارق  
 من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها مائة من حدة كالدارس والخوانق والجانات الى  
 صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحز اذ كل مقصورة حوز  
 [او مرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصورتها وان لم  
 يخرجها الى صحنها بخلاف ما اذا مرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها مائة فانه لا يقطع  
 ما لم يخرج من الدار [او] دخل المارقي في حوزا و [القي شيئا] منه [في] نحو [الطريق]

كصحن الدار وغيره [ ثم ] خرج [ داخل ] ذلك المبيع لانه صار مخرجاً من الحيز بفعله وفيه ايماء الى انه لو اُخذت غيره قبل ان يخرج او بعد لم يقطع خلافاً لـ زورح كما في النظم [ اوجله على ] نحو [ حمار فساه واخرجه ] لان مير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو اُخذ في نهر قوي في الحيز فخرج داخل من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف المفاخر كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع ديناراً فخرج كما في الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من الحيز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سقفة والى انه لو دخل مريطاً وترك بابه مفتوحاً فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثوراً وقال هش هش يقطع وان قال هش هش لم يقطع وان كانت حماراً وقال مير مير قطع وان قال بير بير لم يقطع كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال [ يقطع يمين السارق ] اي اليمينى من يديه فان اليسرى لم يقطع في اللوة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمينى لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح انه لم يقطع [ من زنت ] بفتح الزاء وحكون النون هو الرميح [ ويجسم ] اي يغمس في الدهن المغلي وجواب لان الدم لا ينقطع الا به والحد زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في البحر والبرد الشد يذهب واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر كراهية التمثالي [ ثم ] يقطع [ رجله اليسرى ] من الكعب ويجسم [ ان عاد ] الى المروة وهذا كله اذا كان اليد اليمينى موجودة فان كانت ذائبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى الا كما في الاختيار [ فان عاد ] الى السرة مرفاً [ ثلثاً ] او رابعا [ لا ] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمينى وفيه اعمار بانه يشترط لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمينى صحيحة فلو كانت احداهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في رواية سوى الابهام او بالرجل مرج لا يستطيع المشي لم يقطع لغوات جنس المنفعة بطفاً او مشياً كما في الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يغترو في قطع اليد اليمينى ان يكون اليسرى والرجل اليمينى صحيحين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمينى ولو قطع الرجل اليمينى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمينى لانه لا يقرت جنس المنفعة بطفاً [ بل ] يميز امتحاناً على ما قال بعض المفاخر كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [ يسجن ] مخلداً [ حتى يترب ] وملة التوبة مقبوضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر صيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللامام ان يقتله مياسة كما في المشورات [ وشرط ] لحد العروة الثابتة بالاقرار او الشهادة [ خصومة المالك ] ولو حكماً كاللاعب والوصي والوكيل ومتولي الرقبة [ او ] خصومة [ ذي يد ] بالثنوين [ حافظ ] اي ذي يد امين او ضمين [ كالودع ] والمعتبر والمصاهر والمضارب

والمقتبص [دخره] من الغائب والفايض من صوم الغراء او يعقد فاسد و يحتثني منه الراهن فانه لا يخاف الراهن الا بعد قضاء الدين واحتراز بالحفاظ من المارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصوصه احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالارثي خصوصه يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كعيد المودع ويد ضمان كعيدا لتقاضى على المرم وتمامه في الاختيار [وما قطع به] من المال [ان بقي] في يد المارق او غيره بالشراء ونحوه [رد] ان المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه ما دفعه اليه [والا] يبق بان ملك او استهلك [لا يضمن] المارق او لا يملك المسروق منه تضمن السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع ما دفع على المارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله ولو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كافي المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال [ومعصوم] بالعصمة المودة وهو معلم او ذمي حر او عبد [قطع الطريق على معصوم] اما زاعم المارة من مسلم او ذمي في محله دارا على معاملة الصغر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من محبرة السفر او في المصر لولا وعليه الفتوى دفعا لغر المغلبة للفعلين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالاحلام بعد ان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقارنته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها دونهم وعن ابي يوسف رح ان عليهم الحد دونها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القدر يرى اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشره ولا على من كان احد منهم معه فيستمرط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الغبهة دارية كافي النخيرة وغيره فالاطلاق لا يشمل جميع والنملق مجاز فان العنق قطع المارة من الطريق كافي الكرمانى وقطاع الطريق للصوم كافي القاموس فهي جمع ناطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختاف في وجوب حده و التبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يعد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وفيه [فاخذ] هذا المعصوم القاطع [فبل اخذ مال] المعصوم منه [و] قبل [قتل] له عزر [حبس حتى يتوب] ويظهر صيغ الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوماني فاضبخان عزر وغل صبيبه وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [وان اخذ] قاطع المال [ونصيب كل] من القاطع [نصيب] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [قطع يده ورجله من خلاف] اي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل

ثم ورد المال ان بقي والآلم يضمن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلترتاب قبل ان ياخذوا سقط منه الجحد لكن بقي حق العبد من المال والخصاص كما في الاختيار وفي الاخذ ورد ان انهم لو لم يخذوا اياهم ولو لم يؤمن ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احد لم يتبعوهم الا اذا حضر وليه كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوماً [بلاخذ مال] منه [قل حدا] اي سباسة لا قصاصاً ولذا لم يلتفت الى حق الاولياء لانه حق الله تعالى [وان قل] [سعه] اي مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [ارصلب] بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى يضع قدسيه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده البحرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المصنوعات [ارقطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل اوصلب] هذه واما عندهما فيقتل اربصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف روح لا يترك الصلب للنفس ومن ابي حنيفة روح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلثة ايام ثم يخلف بينه وبين اهله حتى يدفنوا لضرر الناس برؤيته ومن ابي يوسف روح انه يترك حتى يسقط مبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلترجع وتاب ورد المال لم يجد لكن يدفع الى اولياء المقتول ليقتلوه قصاصاً ارضاصحوة واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد ريب لم يجد بل دفع الى اوليائه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والخروج فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على المير \*

## • [كتاب الجهاد] •

هتق بالسرقة مع احتمال كل على القتل ترقيا الى الاصل فان قتال الكفار اعظم اجراً وهو في اللغة بدل ما في الرمح من الغول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من سرهم ونهب اموالهم ودمم معايدهم وكسر اصنامهم وغيره والرد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الجاهليين والنصارى والموتدين الذين هم اخص الكفار للانكار بعد الاقرار والبالغين فاللام للعهود على ما هو الاصل والاكثر من الذين هم اخص الكفار للانكار بعد الاقرار والبالغين فاللام للعهود على الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والجاهليين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكره من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بفرضه الغلبة على القتل والسلاح والزاد والراحلة وغيرهما كما في فاضلن وغيره وحكمه ان يلزم على احد اتانته ولا يسقط باءه بعض فالمعني فرض كل ذات بفرضه [ان هجم الكفار] لاذكروا من دهر من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغنة لانفس المسلمين وذرائعهم واموالهم فان علم من

يقرب منهم وقد زوا من دفعهم إلى الجهاد فرض من في حقهم ومن بعد منهم فقرض كفاية فندب في حقهم إلا إذا عجز الأدريون أو تكاثروا فأنه فرض عين في حقهم أيضا ثم وتم إلى أن يفترض من أهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به منقط عنه ومن لم يقم بإحدا أثم فالجهد قبل العلم بالنفي لم يجب من أحد فإن الأفهام لم تخاطب بما لم يعلم به وبعد العلم وحسب من هذا الترتيب ويكفي أن يكون المخير به تأسقا أو عبدا كما أشهر إليه في الذخيرة والحيط والغني وغيرها وهذا في زماننا وأما في الابتداء فالمصح ثم للموعظة المحذرة ثم القتل إذا قتلوا ثم البداءة به في غير الأشهر المحرم في جميع الأزمان والأماكن موى المحرم كما في الكرماني [فيمخرج] كل مسلم حتى [المرأة والعبد بلا إذن] من الأزواج والأميل لأن هذا الغرض أوجب [وفرض كفاية] أى فرض كل كاف ومقيم له وإن كان فرضا من كل أحد بطريق البلدية [بداء] أى ابتداء من المسلمين وقال بعض المشائخ أن الجهاد قبل المحرم أوجب وقيل تطوع والصحيح الأول فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين على الريضة أعانتة الأذا أهل الخروج فإن لم يبعث كان كل الأثم عليه وهذا إذا غلب من ظنه أنه يكتنهم والأخلاق يباح قتالهم يختلف الأمر بالمعروف كما في الزاهد في الاطلاق مشعر بحجوز الابتداء به في الأشهر المحرم وأحد فرد وثلاثة مرد وجوب وذو العمدة وذو الحجة والمحرم وإن كان الأفضل بأن يبدأ به في غيرها كما في فانصحا ثم أشهر إلى حكمه فقال [أن قام] أى انتصب [به بعض] من المسلمين العالمين به [منقط عن أجابين] أى بأق هؤلاء المسلمين [و إلا] يقيم به بعض منهم [أسمو] أى جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا أهل المسلمين شرقا وغربا أو بعضهم وفيه رمز إلى أن فرض الكفاية من كل واحد من العالمين به بطريق البلد وقيل أنه فرض من بعض غير معين والأزل المختار لأنه لو وجب على البعض لكان الأثم بعضا بعضها وذا غير مقبول وإلى أنه قد بصر ببعض لا يجب من أحد وحيث يجب على كل أحد وحيث يجب من بعض دون بعض فإن ظن كل طائفة من المكلفين أن غيرهم قد فعلوا مقط الواجب من الكل وإن لزم منه أن لا يقوم به أحد وإن ظن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وإن ظن البعض أن غيرهم أتى به وظن آخرون أن الغير ما أتى به وجب على الآخرين دون الأوليين وذلك لأن الوحد ههنا مشروط بظن المكلف لأن تحصيل العلم بفعل الغير وعلمه في أمثال ذلك في حيز التعصر فالتكليف به يؤدي إلى الخرج وتمامه في مناهج العقول والى أنه لم يجب على الجاهل به وما في حواشى الكشاف للفاصل التفاريق أنه يجب عليه أيضا مختلف للمتد ولات [لا] يفرض [من] صبي] لأنه غير مكلف كالمجنون [وعبد] لأن حق المولى مقدم على فرض الكفاية وبه أشعار بأنه لا يخرج الملك إلى الجهاد بلا إذن أحد الوالدين وكذا المديون بلا إذن الدائن كما في اللم [وأمرأنا] حرة سواء كان لها زوج أو لا لأن من قرنها إلى قد مها مرة وإن الجهاد قد انكشف شيع

من ذلك لا معالجة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [ واعمى ومقعد ] بهم الميم ونجم الميم  
 او الذي اعلمه الله [ واطع ] اي الذي قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز  
 عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار واعلم ان من امهات هذا الباب  
 معرفة الامام والداوين فالامام من باقته اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفاً وهرباً فلا يصير اماماً  
 الا بهلين كما في الظلم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام للمسلمين ودار الحرب ما يجري  
 فيه امور رئيس الكافرين كما في الكافي وذكرى الزامدي انها ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه  
 ثنتين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء  
 بعض احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام  
 الكفر اشتهاها بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الحيرة والثاني الانصال  
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث زوال الامان  
 الاول اي لم يبق مسلم او ذمي فيها آمناً الا بامان الكفار اذ لم يبق الامان الذي كان للمسلم بالسلامة و  
 للذمي بعقد اللمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يهتبط الا الشرط الاول وقال شيع الاسلام والامام  
 الاسبغيجي ان الدار معصومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادي وغيره فالاحتياط  
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملادين والذين في الظاهر لهؤلاء الشياطين  
 رتبنا لا تجعلنا فتنة للقرم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفي وغيره ثم اشار  
 الي تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال [ فيحاصروهم ] اي يحيط الامام مع التابعين بالكفار في  
 ديارهم اذ عيرها في موضع حصين لثلاثين يوماً والفاعل ضمير المحكم مع الغيوب هادة لنا وعلينا ونجول  
 ان يكون ضميراً غائباً للامام وكلنا قوله [ ويدعوهم الي ] الايمان و [ الاسلام ] ليعلموا اننا لما ذا  
 نقابل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شيع من الدية والكفارة وقيل ان هذا امر وجوب الدعوة في ابتداء  
 الاسلام واما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرط ان احدهما ان لا يكون في التثقل ضرر  
 بالمسلمين كاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب والثاني ان  
 يطمع فيهم ما يدعوهم اليه كما في المحيط [ فان ابوا ] عن قبول الاسلام [ فالي الجزية ] يدعو اهلها منهم  
 كامل الكتاب والنجوس وعبدة الاوثان من العجم دون العرب والمسلمين كما ياتي وبين كمية الجزية  
 وزمان ادائها لثلاثين يفضي الى المنازعة [ فان قبلوا ] الجزية [ فليهم ما لنا ] من عصمة السماء والاموال  
 [ وعليهم ما علينا ] من التعرض بها كما في الضمانات [ وان ابوا ] عن قبول الجزية [ فقاتلهم ]  
 اي الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر للاولياء والاهل للاعداء [ مما يهلكهم ] من نحو حرب  
 الميف ورمي السموم ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم امير او تاجر او طفل الا انه لم يقصد  
 بالاملاك ومن الحسن انه لا يحرق ولا يهدم حصناً فيه احد منهم والاول ظاهر الولاية وهو الاصح

كما في السموات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في الظهيران  
 اركان منه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين كما في الظهيرية  
 [ وقطع شجرهم ] ولو مشرة [ وزيهم ] زلوا عند الحصاد وغير ذلك مما يفيظهم كتخريب بيوتهم  
 وقتل ذرايعهم وتخريب اسلحتهم [ بلا عدد ] بفتح العين المعجمة ومكون الدال المهملة وهو  
 نقض العهد كما اذا عهد ان لا تجار بهم في زمان كذا ثم تجار بهم فيه فلو لم يعهد وخادعهم  
 باحتيال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً وهم خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق  
 قال لعمر بن عبد ود لم عتروا ان تستعين عليّ بغيرك فمن هؤلاء هذا الذين دعوتهم فالتفت  
 كالمتبع لذلك لضرب على صانعه قطع رجليه كما في الظهيرته [ ولا غلزل ] بالنهم وهو خيانة و  
 صرقة من التنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره او احتمال بحيلة يلتحق بها بعض الالوان  
 الى دارهم والغلزل في الاصل الخيانة في كل شئ غفيرة كالغلزل لمن ما قال ابن الاثير [ ولا منلة ]  
 اي لم يجعلهم عبرة بان يعود وجوههم او يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن  
 الاثير المنلة بالنهم اسم من المثل بالنقض هو قطع الانف او الاذن او الذكر او شئ آخر من الاطراف وانما  
 ليس عن المنلة اذا كانت بعد الظهور بهم واما قوله فلا بأس به لانه المبلغ في ذنبهم كما في الاختيار [ ولا  
 قتل حاجز من القتال ] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابيين وشيوخ فان واعى ومقعد و  
 مغلول وسقطوع اليمنى ازاليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بأنه يقتل مقطوع  
 اليد المصروع والخرس والعمى ومن يجهن ويهين في حال الفاقة لانه ممن يقابل [ الا ] امرأة [ ملكة ] اي  
 ذات ملك فانها تقتل ليتفرق قومها [ ارذاراي في الحرب ارذاراي ] اي تعرض الكفار على حرب  
 المسلمين [ به ] اي الراي او المال فان احداً من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكاً او ذاراي  
 او مال يقتل فانه كمن قاتل يتعدى ضرره الى المسلمين وقالوا كما روي عنه ان اصحاب الصوامع والرهابيين  
 يقتلون وبعض المغانم وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتامه في المحيط [ ولا قتل ] اب كابر اياه  
 ولا تقل لهما اب وفيه روي انه يبتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سوى الاب والام والجد والجدة فانه  
 لا يبتدأ به لكن يلجيه الى موضع ويستملك به حتى يجبروه فيقتله والى انه اذا فصل قتله ولم يمكنه  
 الهرب منه فلا بأس بقتله لمن ما قالوا كما في المحيط [ واخراج مصحف ] اي دارهم الجوف الاستخفاف  
 ان غلبوا وذكر الطحاوي ان النهي قد كان لغوت شئ منه في زمان قد كثروهم لا يستخفون به  
 لانهم مقررون بأنه كلامه تعالى الا ان الاول اسم لانهم فعلوا ذلك مخالفة للمسلمين كما في المحيط ولا يعمل  
 بهاد به ذوا المصحف فيعمل كذب التفسير والتجديف والعقده فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و  
 هيء [ وامرأة ] ولو عجزوا اجارية لانفعه المسلمين كمدارة الجرحي وسقي لئله وغيرهما [ الا في  
 جدهش يومن ] على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانها يخرجون الا ان اخرج الشاة

مكروه وفيه اشعار بان الاخراج مع الحرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اهل الجيش اربعمائة و اقل الحرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف واقلها اربعماية كما في تاضيغان [ و ] ان ابو منه [ يصالحهم ان ] كان الصلح [ خيرا ] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصالحهم لمن ان لا يقتلوا لان هذا جهاد معني فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصالح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعني ارتاغيره [ و ] يصالح [ بالمال ] اي يأخذه عنهم او دفعه اليهم [ عند الحاجة ] اي الاحتياج الى احدهما فلا يصالح بدون ذلك والمال الماخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فواحد قبلها بان ارسل اليهم رسولاً كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختبار [ و نبذ ] اي الامام الصلح اي نقضه جوازاً [ ان ] كان [ هو ] اي النبذ [ انفع ] له من الوفاء وانما اثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر اني ملكهم تحرراً عن العذر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد والقارء الى من كان بينه وبينه ظلم فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم فالتهم لان التقصير منه فلم يكن غلداً كما في الكافي [ ويقانهم ] الامام [ قبل نبذ ] اي نقض الصلح [ ان حالوا ] جميعاً وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الحياة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا فلا عليه لم يكن نقضاً الا في حق ذلك البعض فلا يقاثل الا اياه كما في الهداية [ وصول المرتد ] لطمع اسلامه [ بل مال ] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريراً على الارتداد [ وان اخذ ] منه للمال بالصلح [ لا يرد ] اليه لانه مال غير معصوم [ ولا يباع ] اي مكروه كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [ ملاح ] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيراً كالبقرة [ وحنيد ] وما في حكمه من الحرير والديباغ فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الزينة [ و خيل منهم ] لثلا يتقوى به الكفار فلا بأس بملكه الثياب والطعام والزمان ونحوها كما لا بأس لتاجران ان يملك دارهم بأمان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ ولو ] كان البيع [ بهذا الصلح ] لانه قد ينبت [ و صرح امان حر وحرارة ] اي صرح من الحر والحررة المسلمين ان يزيل الخوف من كانوا او اكثر ولو اهل بلد او حصن وبلا قصد هما اياه باتي لسان ظلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا بأس عليك او لا تخف او (مترس) لا يقتله احد من المسلمين ولو قال كافر تعال لا تقتلك وذهب الكافر اول الكلام لا خير كان اماناً من آمن يومئذ اي ازال الخوف كما في المحيط والمفهوم انه كالامن بالمكون والفتح مصدر آمن بالكسر وانما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العهد المقاتل كما في النظم [ فان كان ] الامان خيراً للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امناه وان كان [ شر ] لهم [ نبذ ] اي نقض الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر [ وادب ] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرها فان



لم يعلم ذلك لم يودب و امتير جهله هذا في دفع العقوبة كما في المحيط [ ولما امان الدمي ]  
 المحتين للمسلمين لانه منهم [ و ] كذا امان [ امير و ناجر ] مسلمين [ معهم ] اي وقت كونهما  
 مصاحبين للمسلمين فيكون ظرنا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [ و ] كذا امان [ من  
 اسلم ذمة ] اي في دارهم [ ولم يهاجر ] البنا [ و ] كذا امان [ صبي ] مائل ولومراعا [ وعبد  
 مسجونين ] من القتال و صح امانهما عند عهد رح واضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشعار بانه  
 صح امانهما ملاؤنين و ذا بلا خلاف في العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة  
 كما في الاختيار لكن الامح انه صح اتفاقا كما في الهداية وغيره [ و ] امان [ مجنون ] لانه اشترط  
 لصحة الامان ان يكون الرمن متمتعا مجاهدا يخاف الكفار كما في الاختيارات واما اخره عن  
 الصبي لان اقتران الصبي العائل بالمعلم احسن من اقتران المجنون فتقدمه على الصبي ليس  
 باحسن كما ظن \*

[ فصل \* ] في اللغيم والقصة [ ما فتح ] من البلاد [ عنوة ] كفتحة اسم  
 من العنوة كالعنوسيرورة الشخص احيوا اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عفرى و عما اذا صالحوا  
 فانه بالام خروفي او عفرى [ قصة ] اي للفتوح القابل للقصة بينهم [ الامام بين الجيش ] اي  
 جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عفرية وفيه اشعار بانه يعتري لناؤهم و ذرابهم  
 ويرفع الخمس للفقره ثم يقسم الباقي بينهم و مياتي ما يحتامل للقتال [ او اثر اهله عليه ] اي  
 من عليهم بتسليمك الرقاب و النساء و الداراي و الاموال [ بجزية ] على رؤسهم [ و خراج ] على  
 اراضيهم كما فعله عمر بن الخطاب و قالوا الاول اولى عند حاجتهم و الثاني مند عدهما ذخيرة لهم في الزمان  
 الثاني فانهم يعملون لهم كما في الاختيار وفيه اشعار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها  
 بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما في الفسرات و في الاحتفاه ايماء الى انه لا يجوز ان يمن عليهم  
 برقابهم و يقسم اراضيهم و مائر اموالهم و لا بالرقاب و الاراضي و يقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم  
 من المنقولات ما يجر لهم الزكاة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في المحيط وغيره [ و ] غير الامام  
 في حق الامر بن ثلثة [ قتل ] الامام [ الامر ] الذين باعدهم من الفاتحين سواء كانوا من العرب  
 او العجم وفيه اشعار بانه لا يقتل النساء و الداراي بل يعترون لمنفعة المسلمين كما في التحفة وغيره  
 و اللام في الامر بن للعهد اي امر بن كائنين منهم نصح عطفه على قسم او اثر وليس من حذف العائد  
 في شيء كما ظن و الامير الاغني و المعيد و المسجون و ليجم على الامر بن بفتح الهمزة و يكون السين و  
 على الاحارث بضم الهمزة و فتحها كما في القاموس لكن المصاحق لا غير كما ذكره الرضي وغيره  
 من المحققين فليس بجمع الجمع كما ظن [ او استرقهم ] اي الامر بن الفاتحين ثم قسمهم كما ذكر [ او  
 تركهم احرارا ] الاماياتي من مفركي العرب و المرتدين [ ذمة لنا ] اي حقا واجبا لنا عليهم من

الجيزة والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة للمسلمين في عهد المسلمين و  
 امامهم كما قال ابن الاثير وقال ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم اجل اطلاق  
 الاثر بلا شيع من الاسترقاق والذمة [و] نفي [لذاتهم] اي اطلاقهم ببدل هو امان مال وذا لا يجوز  
 في المهور ولا باس به عند الحاجة لمن ما في السير الكبير كما في الهداية وقال عند رح لا باس  
 به اذا كان بحيث لا يرجي منه النحل كالشيخ الغاني كما في الاختيار واما اسير معلم وذا لا يجوز عنده و  
 يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز  
 وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند عند رح  
 [و] نفي [ردهم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار واما عقب  
 بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والغداء واطلاهم من الجبس [وقسمة مغنم ثمه] اي  
 لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المهور من ملهب استباها لانهم لا يملكونها قبل الاحراز  
 وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقيم كما في المضمرات وقيل بكرة كرامة تحريم عند ما وكراهة  
 تنزيه عند عند رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة من اجتهاد  
 فالخلاص في الكرامة والانفي التخاذل ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الصرمانى [الايداما]  
 اي قسمة ايداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فادعها الغنائم ليخرجوها الى دار الاسلام باجر  
 ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحمل ذبح واحرق وقتل وفي  
 المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه لمن ما قالوا [والردة] بالفسر معين المغتالين  
 بالخدمة وقيل المغتال بعد المغتالين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومدد]  
 وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزاذه الشيع ويكثر [لحقه] اي لحق المدد الامام  
 [ثمه] اي في دار الحرب [حكمقاتل فيه] اي مهاجمان له في استحقاق المغنم وفي حكم الردة من  
 مرض منهم او صار مجروحا قبل شهود الوقعة او امر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل  
 القسمة كما في فاضيلان فلو فتح بلد من بلادهم او احرز المغنم بداوا اوقسم في دارهم او بيع فيها ثم  
 لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مغير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمحتمين للمدد  
 لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشهد المقاتل [موتى] اي رجل منصوب الى موت العسكر [لم يقال]  
 فانه لا شيع له فيه لانه تاجر فان قاتل كالمقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج  
 او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيع كما في الاختيار [ولا من مات] منا قبل قسمة المغنم بقريئة  
 قوله [ثمه] اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من مات بعدها ثم فسررت  
 بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ويورث قسمة مغنم] مجوز هنا [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي  
 في دار الاسلام لتحقيق محب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يختلوا من تمام [رحل] من

اموالهم [لنا] اي لعسكر الاعلام ومتعلقين كنسائهم وذرائعهم وعبيدهم دون اجيرهم [ثم] اي في دار الحرب [طعام] كالخبز والحمص والزيت والفاكهة مطلقا والبصل والمكر وغير ذلك مما يوكل مادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير والمادة مطعومة ما كولة وان لم تيسر كلها الا بالذبح كالخبز والمعبر والحمص واما ما نبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به والانبياج والخراب كالطعام ولم يذكره لظهوره [وعلف] كالتبن والقش وغيرهما مما ياكله الدواب ولا بأس بان يعلفها البراءة لم يوجد المعبر لان كلما ابيع الانتفاع به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن والزيت للاكل والاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم يوكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق [وحطب] كالخشب والقصب وغيرهما مما اهل للاحراق فان كان معدا لاتخاذ القصاص وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] وسناع ودواب مما [به حاجة] اي بذلك الطعام وغيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ المأكول والمغروب وغيرهما الامتياز ما يحتاج اليه واذا استعمل السلاح ونحوه يرد الى المغنم وهذا اذا ينصهم الامام من الانتفاع بذلك لانه اذا نهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه ويجوز ان يكون الضمير في به راجعا الى السلاح لانه اقرب والانتفاع به مقيد بالحاجة باتفاق الروايات الا انه يومم انه مخصص بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد الفديك الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اي من دارهم والدخول في دارنا لان ابلعة للضرورة وذا مرتفع فلو فضل شئ منها رده الى المغنم اذا لم يقسم والاكتا للقطعة فان انتفع به بعد الخروج تصلى بقيمة غنما [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسلم في دارنا وان اهلكه وولده الصغير والكبير وجميع امواله ثم فان اكل يكون فيثا ومن مستامن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان ودعته عند حربي لم يصرف فيثا في رواية ابي سليمان كولداده ولو كبرا لانهم محملون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة فلا يمترق ويجب الكفارة بقتله خطاه وهل يصير معصوما من القتل حقا للعبد فيكون مضمونا بالاتلاف و يسمى بالعصمة الموقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عدا القصاص وخطاه الدية ومن ابي يوسف رح عليه الدية والكفارة [وطفله] بالتبعية فاولاده الكبار وزوجته وجنينة يكون فيثا لان الجنين يمترق بتبعية الام وان كان حرا مسلما بالامالة [وما لا معه] ثم من للنقول واما العقار فهو فيث [او] مالا [اودعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا وكان عند احد هما كان فيث عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ولو اودع مالا عند حربي كان فيثا لانه خرج من يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] ولو اهدر الجيش [سهمان] سهم لنفسه وسهم لفارس عنده واما عندهما فله سهم ولفرسه سهمان [و للراجل]

ولو اميرهم [مهم] بالنص والتكلم متغير الى ان العربي والبوذون سواء والى انه لا يمتحن شيئا للبعير والبغل والحصار والى انه لا مهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف جرح يهجم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام ان نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقلدر احتشاقهم [ويعتبر] في الاحتشاق [وقت مجازة الدرب] على قصد القتال وهو يفتح الدال وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب الحكمة الواسع ويفتح الراء منه فقيل الحكون للغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود الوقعة] ام قلت التقاء الصفيين للقتال وعس ابي حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشترط بعد ما فوجئ وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه او اجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجازة ومن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم اشترط آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فوجئ ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه بعد ما كان فارسا احتشاقا ولو جاوزه مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعد ما كان في المحيط وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اي قسم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز منهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في النكت والسراجية وغيرهما وفيه اشعار بان سبب احتشاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلاف سببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في الضمرات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن يباه قوله [وقدم فقره ذري القريب] اي فقره اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبني هاشم دون بني نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والارض ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز المحتاج وذو القريب منه اولي [ولا شيء] من الخمس [لغنيهم] لان مهمهم سقط جهوته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي مهم فقرائهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان مهم ذري القريب مطلقا سقط جهوته وقال بعضهم انه سقط جهوته واما مهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا يحتاج التكلم تبركا وقال ابو سعيد الجردسي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان مهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط جهوته كهمهم الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه او لاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسه وللمرسل ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل دارهم فاغارا] مالا اي نهبه منهم [خمس] ام اخذ منه الخمس والباقى للمغير [لا من لا منبعه له]

أصلاً قوة لمعالجة للمغير من زيادة الصورة أولاً جماعة له من الأنصار [ ولا إذن ] له من الإمام فانه  
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يمتثل ثم لا يزال الذين بل لاكتساب الدنيا والكلام صغير الى انه لو  
 اثار واحد بلا اثم له قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة روح خلافا لابي يوسف روح بناء على  
 الخلاف أصلاً في السرية واحداً وتسعة كافي التاليف والى انه لو اثار واحد او اثنان باذن بلا قوة  
 خمس في المهور لان التزام الامام النصر بالاذن كافي الهداية لكن في المهورات لو اثار ثلثة او اقل  
 لم يخمس في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف روح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم  
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنتين ولو بلا اذن واعلم ان الاشارة  
 في الاصل موعة على الفرض ثم قيل للنهب كافي الاساس واللعنة بفتح النون وقد يحسن كافي المغرب  
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [ و ] يستحب [ للإمام ] من ما في فاضيلان وغيره [ ان  
 ينفل وقت القتل ] المباح تحريضاً عليه فلو قتل للنفل من لا يباح قتله كرامة غير فائدة لم يستحق  
 النفل كافي الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الارثي والى انه لا يجوز  
 بعده لكن بعد القيمة لانه استقر فيه حق الفاتحين والى انه يجوز في الخمس الالفيني فان  
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل  
 بلا احتشاء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو فتحتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها  
 زائدة على محلاة هذه الامة فان الغنائم لم يكن خلافاً على ما يروى الامم وفي الغنيمة ما يخص به الامام  
 بعض الفاتحين كافي المحيط وغيره ثم اثار الى تفهم التنفيل فقال [ فيجعل لاهد ] مثلاً [ شيئاً وانما  
 على مهمه ] من الغنيمة بان يقول مثلاً من قتل قتيلاً لوجه باهر او بلهب او غيره من الاموال  
 فله عليه او بعنه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الفاتحين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت  
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد روح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي  
 له فاصابها واستراها لم يحل له وطبها ولا بيعها في دارهم عند هذا خلافاً لاجماد روح كافي الكافي والى  
 انه لا ينبغي ان ينفل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاول فان فعله مع سوية  
 جار لجواز ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو تم ذلك بان يقول من قتل قتيلاً  
 فكذلك قتله الامام كان له النفل استحقاقاً عملاً بالمعصية بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان  
 كان النفل لهما استحقاقاً لا قياساً كافي المحيط وغيره [ كالمسلب ] جميعاً فلا يخمس الا ان يقول فله  
 عليه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقاً لم يخمس الا ان  
 يقول فله الربع بعد الخمس كافي الاختيار [ و ] غيره ومثل [ نحوه ] اي المسلب كالحجورين والاراني  
 والنياب والامير وغير ذلك [ والمسلب ] يفتحتون معني المسلب اي ما ينزع من الانسان وغيره  
 فهو [ مركبة ] اي للمقتول [ وما عليهما ] اي للمقتول ومركبه من اللجام والعرج والثياب والملاح

والسجورين وغيرها بخلاف ما مع غلام اوسركوب آفرو من الامتعة وغيرها فانه ليس بملئيه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره \*

[ فصل \* يملك بعض الكفار ] ككفار الصين [ بعضا ] آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملكة كال قال بعض المصنفين واليه اشار عمن رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه ممتلكا للملك واليه اشار عمن رح ايضا وعنه في النواذر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط [ و ] يملك بعضهم [ اموالهم ] اي اموال بعض آخر منهم [ و ] يملك كلهم [ اموالنا بالاستيلاء ] اي الغلبة [ والاحواز بدارهم ] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اهرل الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشهور الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو امتلك كفار الترك والهند على الروم واهروها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [ لا ] يملكون بالاستيلاء التام [ حرنا واتباعه ] من المكاتب والمذبر وام الولد لان الاصل هو الحرية و يمتنع للاستتكان من طاعته تعالى [ وعبدا الايق ] القن الخارج منا اليهم فاعله المالك بلا شئ الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من بيت المال وهذا مذهب واما عندنا فليس يكونه والصحيح هو الاول كما في المصنفات وفيه اشعار باننا ان اهلوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه إشارة الى انهم يملكون عبيدا بالحرارة لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما سيغير اليه [ وملك ] نحن [ بهما ] اي بالاستيلاء والاحواز [ حرمهم ] للاستيلاء على مباح فلو اهلن ملك من اهل الحرب الى مسلم مديته من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من اهلهم ابنه ثم اخرجته الى دارنا فهو ملكه واكثر المصنفين على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن عمن رح انه يملكه حتى لا يجبر على الرد ومن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فاقدم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم من ما في متاق المتصفي وغيره [ و ] يملك بهما [ ما هو ملكهم ] للاستيلاء على مباح بلا عصمة وهذا اي كوننا مالصين لحرهم ومالهم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ ومن وجد منا ماله ] في يد الفاعين بعد الاستيلاء [ اخله ] بلا شئ ان لم يقسم [ بين الفاعين ] وبالقيمة [ اي قيمة يوم اخذ الغنائم ] ان قسم [ ان شاء ] وهذا اذا لم يتصرف الغنائم فيه فلو باعه اخله بالثمن في ظاهر الامول وعن عمن رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم واطاعة المال للمعهد اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان ومرق من مسلم طعانا او متلما و

أخبره إلى دارهم ثم اشتراه معلّم وأخرجته إلى دارنا أخذه بلا شئ وكذا لو أتى عبد اليهم ثم اشتراه معلّم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالعينة اشعار بأنه لو كان المال مثلياً لم يأخذه بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتامة في الهداية [وَأَخَذَهُ] [بِالثَمَنِ أَنْ شَرَاهُ مِنْهُمْ] أي من الكفار [تَاجِرٌ] بِالثَمَنِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ الْبَيْتَ. ولو اعتراه بالعرض أخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله أخذه إشارة إلى أنه إذا مات المالك لا يبيع لوارثه لأن الخيار لم يورث وهذا كله إذا استولوا على المالك قبل أن يبيعوا فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانياً أخذه بِالثَمَنِ ولو وهبوه بِالثَمَنِ والقيمة جميعاً كما في المحيط وغيره [وَمِنْهُمْ] أي لاهل الحرب [اسْلَمَ ثَمَةً فِجَاهُنَا] أي جاء دارنا أو عسكرنا [أَوْ ظَهَرْنَا] أي غلبنا [عَلَيْهِمْ عَقٌّ] العبد في الصريتين لانه استولى على نفسه وأورث بدارنا وهذا إذا جاءنا مراغباً لمولاه فلو جاءنا بأمان بأعده الإمام وقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بأن مولاه يكون كافراً في دارهم فلو جاءنا معلماً ثم جاء عبده معلماً أو كافراً كان عبداً له كما في المحيط وبأن الكفار لو استولوا على دارنا فأحرزوا بها عبداً مسلماً لمسلم ثم كاتبه أو دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضيخان [كَعَبَلٍ مَحْلَمٍ] أو ذمّي [شَرَاهُ كَافِرٍ مَسْتَأْمِنٍ هُنَا] أي في دارنا [وَأَدْخَلَهُ] في [دَارِهِمْ] فانه عتق عنده خلافاً لما وفيه إشارة إلى أنه لو باعه المحرري من تاجرنّا أو ظهرنا عليهم كان حراً عنده وفيما عندهما كما في المحيط [وَلَا يَتَعَرَّضُ تَاجِرُنَا ثَمَةً لِدَمِهِمْ وَمَالِهِمْ] لانه دخل بأمان فالتعرض غدر [إِلَّا إِذَا أَخَذَ مَلِكُهُمْ مَالَهُ أَوْ] أَخَذَ [غَيْرَهُ بِعَلْمِهِ] أي الملك فانه يتعرض تاجرنّا لهم لأنهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر إشارة إلى أنه يباح التعرض بده لاصير أو أطلقه طوعاً كما في الهداية [وَمَا أَخْرَجَهُ] التاجر من دارهم بطريق التعرض بده [مَلِكُهُ] بِالْأَسْتِثْلَاءِ ملكاً [حَرَاماً] لانه حصله بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطئها للمشتري كاللبائع بخلاف ما إذا اشترى شراءً تاماً فانه لا يكره وطئها إلا للبايع [فَيَتَصَدَّقُ بِهِ] لانه ملك خبيث سبيله ذلك [وَلَا يُمْكِنُ] من التمكنين [حَرْبِيٍّ] من الإقامة [هُنَا] أي في دارنا [سَنَةً] لضرر الاطلاع علينا [وَقِيلَ] أي قال الإمام [لَهُ] أي للحربي [أَنْ أَمْسَكَ هُنَا سَنَةً نَضَعُ عَلَيْهِ الْجَزْيَةَ] أي المال الذي يرضع على الذمّي وهي فعلته من الجزاء كأنها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع من بعض الملحدين أن في ذلك تقديراً للكافر على أعظم الجرائم وهو الكفر فمردود بأنه دعوة إلى الاسلام بأحسن الجهات وهو أن يمكن بين المحلدين فيري محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره إلى الحال [فَإِنْ أَقَامَ] هُنَا [سَنَةً] وقيل له ذلك [فَهُوَ ذِمِّي] وفيه إشارة إلى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذمياً كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المصنف دلالة على أنه صار ذمياً بمجرد إقامة سنة وفي قاضيخان أنه يضرب مدة على قدر ما يرى وإلى أن الحربي المستأمن لم يصير ذمياً بنفس تزويج الذمسية كما في بعض نسخ الهداية تبجل باب النفقات وما ظن أنه يصير ذمياً

كما في بعض نسخ الهداية فهو لافه من هو الناصحين كما في النهاية وغيره والعربي الكتابة  
 المتعانة تصوز ذمية بنفس تزويج النسي كما في عامة الكتب ثم أشار إلى بعض أحكامه فقال [ لا  
 يترك ] الذي [ ان برحم ] إلى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضربين أشار إلى الأول  
 منهما فقال [ لا يغير جزية وضعت بصلح ] لأن في التغير ترك الوفاء بالعهود فلا يتعدي بالغير  
 كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المساعدة وعلى بني بخران من السبل فلولا ذلك من جارية  
 بينهما ولد لأدعياء معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفا من هذا ونصفا من ذلك كما في  
 السرجة وكذا لومات الإيوان معا وإذا مات أحدهما فيؤخذ منه مثل جزية الآخر كما في النظم  
 ثم أشار إلى الغرب الثاني فقال [ وإذا غلبوا ] على صيغة المجهول كقولهم [ وإذا غلبوا ] وورد على أملاكهم  
 يوضع على صلبهم [ يهودي أو نصراني أو صابئ ] فإنه أخذ الدين من النورية والأنجيل جميعا  
 عند بعض المشائخ ومن النورية والزبور عند آخرين ولا يوضع على صابئ من هنا لأنه ليس من  
 أهل الكتاب كما في قاضيها [ وأما ] من [ مجوسي ] لأنه في حكم أهل الكتاب إلا في المناكة  
 وأكل الذبيح [ وروئي ] أو عابد وثن وهو مائة صورة كصورة آدمي معسولة من جواهر الأرض  
 أو الحجارة أو الخشب والصنم صورة بلا حمة كما قال ابن الأثير [ مجوسي ] هو خلاف العربي وإن  
 كان نصيبا بخلاف الأعجمي فإنه الذي في لسانه عدم افصاح بالعربية وإن كان عربيا كما في المغرب  
 وقبسه أشعار بأنه يومع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفله  
 إشارة إلى أنه لا يوضع على المعتدع ولا يشرق وإن كان كافر لكن يباح قتله إذا ظهر بدعته ولم يرجع  
 من ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الإباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من  
 الفلاسفة وقال بعضهم إن تاب المعتدع قبل الأخذ ولا يظهر تقبل وإن تاب بعدها لا تقبل كما هو  
 قياس قول أبي حنيفة رح كذا في التمهيد السلمي وقال الكرخي وغيره إن المعتدع الغير  
 الداعي كالكافي إن لم يكن بدعته كفرا ولا يقتل كالمرتد وقيل إنه كمنافق ففي زمانه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر [ ظاهره ] أنه في ذلك الفرق الثلاث في أكثر السنة وكذا  
 في المتوسط والفرق كما في التمهيد [ لكل سنة ثمانية وأربعين درهما ] ويوضع [ على المتوسط ]  
 منهم [ نصفها ] أي أربعة وعشرون [ وعلى فقير ] منهم [ يكسب ربحها ] أي اثني عشر والاحسن  
 أن يقال وتوسطه نصفها وفترة ربحها وفيه إشارة إلى أن الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل  
 يوم فلو فصل من قوته وقوت عياله أخذ منه الربع والأفلا إلى أن غيره من لا حاجة له إلى الكسب  
 للتمتع في الحال والفرق أن المتوسط يحتاج إلى الكسب في بعض الأوقات بخلاف الغني وهذا قول  
 عيسى بن أبيان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني  
 من له مال ويعمل بأعوانه وقيل الفقير من له ثقل ما يتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه إلى



الإحصائية والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغنى من  
 له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له أقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه إلى عشرة آلاف  
 والغنى من له الزائد عليها كافي النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن هذه الناس  
 فقيرا أو متوسطا أو غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كافي الحكماني وهو المختار كافي الاختيار [ لا ]  
 يوضع [ على وثني عربي ] منسرب إلى عرب اسم جمع لهؤلاء الطائفة اتاموا بالبوادى أو المدن فيشمل  
 إلا مراب [ فإن ظهر عليه ] أى غلب للمسلمون على هذا الوثني [ نطفله وعرمه ] أى الطفل والمرأة  
 من هذه الطائفة [ ثنى ] كصبي ما أخذ من أموال الكفار هؤلاء كان حنيفة أو جزية أو مال صلح أو إخراجا  
 [ ولا مرتد ] عطف على وثني فيكون مقبلا بما بعده كما هو الأصل فالمعنى لا يوضع على مرتد فإن ظهر  
 عليه نطفله وعرمه فيجب كافي عامة المتداولات فمن الظن أن الوجه تأخير القهل ويدخل فيه الزنديق  
 أى الملحدين الباطن للكفر إن كان فى الأصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كافي التجنيس وقال بعضهم  
 إن الملحدين إذا ظهر النسخ يقول أمام الوقت فكلاهما وإن لم يظهره فكالباقى وقال بعضهم أنه مطلقا  
 كلاهما وقال بعضهم أنه كالباقى ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب منه لأن وضع اللفظ  
 لا يعتد به وإذا قل إبر حنيفة رح اقلو الزنديق وإن قل ثبت وأما أمواله وذريته فليس لأهل الإسلام  
 وتجاهله فى الجواهر [ فلا يقبل منهما ] أى من ذلك الوثني والمرتد [ إلا الإسلام أو السيف ]  
 أما العرب فإنهم بالغوا في إيذائهم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما المرتد فإنه كفر بعد إطلاعه على  
 محاسن الإسلام ولا يخفى أنه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد كان المحصر [ ولا على ]  
 وأما أى عابد من النصارى [ لا يغالط ] الناس أى يعتزل عنهم يرتزق فى الدنيا ويترك ملاذما  
 ويعمل المشاق حتى أن منهم من يحصى نفسه ويضع صلته في عنقه وغير ذلك من أنواع التعذيب  
 ومن أبى حنيفة رح أنه يوضع عليه الجزية إذا قدر على العمل وهو قول أبى يوسف رح كافي  
 الكافي لكن في فاضلهم أن يوضع الجزية على الرهايين والقيصيين في ظاهر الرواية ومن بعد رح  
 أنها لا يوضع على المحيط يوضع عليها عتده لا علىهما [ أو صبي ] أو مجنون ومعتوه [ أو امرأة ] غير امرأة  
 من بني تغلب لأنها توضع عليها والعجم الغاني في حكم المرأة [ أو مملوك ] أو كان أو مملوكا  
 أو مال ولد أو امرأة [ أو عجمي أو زن ] أى من طائفة موهوب ومفلوج والأصل فيه أن الجزية لا سقطا القتل لمن  
 لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم إلا إذا كانوا ذرايا أو مال  
 معينون به فإنهم واجبة الجزية كافي الاختيار وفيه أشعار بأنه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما  
 فى الشنفت [ أو تقير لا يحسب ] أى لا يقبل على تحصيل لذاتهم أو الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على  
 ذلك وضع عليه الجزية وأعلم أنه لو أدرك الصبي والفقير المجنون وعق العبد وبوه بالمرض قبل أن يضع  
 الإمام الجزية على أهل الذمة أى في أول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي هذه الحنة كما في الاختيار [ وتسقط ] الجزية بعضا وكلا [ بالموت ] على الكافر فلا يؤخذ من تركته كما يحفظ الباقي من جزية الحنة اذا صار شيئا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف حنة اراكركاني المحيط [ ويسقط بسبب ] الاملا [ وتدخل ] الجزية بخلاف احد التائين فانه معطوف على يسقط [ بالكفر ] اي تكرر الجول وارصرتا على الكفر فان مضى حول او اكثرو فلا احد الجزية لا يؤخذ لما مضى منه لانها عقوبة تدخل وتؤخذ عندهما لان الامتداد يؤكك السبب ويجب في اول الحنة مندهم لانها جزاء القتل وبعدا الحنة سقط الابل فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باده الكل عنده في اخر الجول تخفيفا او باده قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما وتسقط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية منه او اكثرو وينبغي ان يؤخذ من وصف الليل فيكون الاخذ قاعدا والذمي قائما ويؤخذ بتلبيبه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية يا مدول الله ولو بعثها اليه لم يد ثاقب لم يؤخذ منه على الاصح فيكلف ان يأتي به بنفسه لانها عقوبة ومندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره [ ولا يحدث ] الكتابي [ ببيعة ولا كنيسة ] ولا يحدث المجوسي بيت نار [ في دارنا ] اي في دار المسلمين من ممر رضى الله تعالى عنه اني امنع من احداثها في البلاد المفتوحة من خرامان وغيرها كما في فاضيلان والدار شاملة الامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او عند ردهما الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان للكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع من ذلك في قرى لا يقيم فيها الجمعة والسبب وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع من ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تهدم كنيسة من ذلك لاني القرى والسواد ولا في الامصار وذكر محمد رح في العجم والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجازات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في فاضيلان وهذا كله في دارنا الفتحة واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات كما في التتمة والبيعة بالكفر معبد النصارى واليهود وكنيسة الكنيسة الا الله غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود ردهما معا كليهما و ( كنست ) كما في موضعين من النهاية واحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البيع كالجملة لانها نوع يبيع لمن نكسوا قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستئثار فعمله بمعنى الفاعل والغناء للنقل لان العابد فيها امثتر من الناس ولا يخاطبهم [ ولهم إعادة ] البناء [ المنهدم ] من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهرة من الهدم الى انهم يمنونها في الموضع القديم على قدر الهدم الاول فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في فاضيلان واكتفاؤه اياه الى انهم منعوا من اظهار القواش والربوا والموامير والطناوير والغناء وكل لهو محرم لان هذه

الاشياء كخباثر في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار [ و  
ميزا النسي ] اي وجب تمييزه من المحل لانه وجب تعظيم المحل وتحقير النسي كما في الاختيار [ في  
قته ] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل النسي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خفيا من الكرياس  
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [ و ] ميز في [ مركبه وسرجه ] اي مرج مركبه بخلاف المضاف  
والا يلزم انتشار الضمير [ وسلاحه فلا يركب ] النسي [ خيلا ] لان ركوبه عز ولا جمل لانه  
جمال لاجابة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع من ركوب  
البحار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاول ان لا يركبوا  
الا لضرورة كاللرس واذا ركبوا فلينزلوا في مجامع المسلمين كما في التمرناخي [ ولا يعمل سلاح ] اي  
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه هزة [ ويظهر ] النسي بالشذوذ ثيابه [ الكسبيج ] بضم الكاف و  
بالجيم هو ما يهد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع  
عليه البصر الا بتدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يدهه كما يهد  
للسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكستيج النصراني فلنصوة سوداء من  
البدن و زنار من صوف يجعل ذلك بحيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابريغم  
فزينه تمنع عنه كما في قاضيخان [ ويركب على سرج كالك ] في الهيئة فيكون قريب من سرجه مثل  
مقدم الكاف وثال بعض الماشاي يكون على مقدمه شبر من الخشب كالرومانه والاول اصح لانه اذ في  
الرواية الجامع كما في المحيط [ وميزت نساءهم ] عن نساء المسلمين [ في الطرق والحمام ] فيبهرن  
في ناحية الطريق والمحامات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمين [ ويعلم ] ان يجعل  
علامة [ على دورهم ليلا يحتفر ] اب السائل [ لهم ] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر  
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين وثالث وفيه اختلاف وثال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما  
على الرأس كلفنصوة الطويلة المشروبة واما على الوسط كالكسبيج واما على الرجل كنععل يخالفنا  
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لاحالة وقال ان النصراني يكتفي بعلامة  
و اليهودي بعلامتين و المجوسي بثلث والاحمن ان يكتفي الكل بثلث كاذل شيخ الاسلام و ذكر  
الحاكم ان كان الدار صلحية اكتفي بعلامة وان كان فتحية فلا بد من الثال كما في المحيط والمقصود  
التمييز على وجه يغلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة  
و تمامه في متفرقات وصايا التمرناخي [ و مصرف الجزية والخراج ] لا العفر كما في المشاهير الا  
في النظم وقاضيخان [ و ] مصرف [ ما اخذ منهم ] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة  
واهل الحرب [ بلا حرب ] كصليبتهم الى الامم وصدقة بني تغلب و حلل بني نجران وغير  
للمتامن ونصف مقر النسي [ مصالحنا ] غير المتداه جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [حكمه الثغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع  
 المخافة الغاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وادع اسلام ولى الامر  
 السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقة وبالفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح وسكون  
 الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة  
 يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومثل بناء مسجد وحرض ورباط [وبناء جسر]  
 بالكسر والفتح القنطرة كما فى القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره  
 مبنيا كان او غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء لمن اضافة بناء مرجع لمن ما ذكره المصنف من  
 انه ما يتخذ من نحو الخشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نحو الحجر فلا يرفع وهذا موافق لما في  
 شرب قاضيخان ويدخل فيه كرى انهار عظام غير مملوك كالنيل وحيثون [وزن] اى نصيب [العلماء]  
 وما يكفي للمعمرين والمحدثين والفتية لا غير كما فى الكبير والخرابة وغيرهما فالام للعهد  
 والرزق بالضم والفتح من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعلماء  
 الجازي دنيويا كان او دينيا وللنصيب ولما يصل الى الجوف ويقعدى به رتمامه ياتي الى العاقلة  
 [والعمال] بالضم والتفديد جمع العامل وهو الذي يتولى امر رجل في ماله وملكه وعمله  
 كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والمؤنث وكذا الوالي وطالب العلم و  
 المحتسب والقاضي والفتي والمعلم بلا اجر كما فى المصنفات وذكر فى النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلمى  
 والمعلم والقاضي راذا من المؤذن من اهل الخراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند  
 فيهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتأنيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله  
 فى العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف  
 اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتصرفون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان  
 جمعية الضمير ياتي منه ظاهرا والاحسن تقليدمه لانه يصرف اليهم اولاً كما فى الظهيرية وفي الكافي  
 اشعار بان يصرف الى فيهم كعموان العمال وفى الرزق بأنه لا يحمل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم  
 فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما فى شرح الطحاوي والاطلاق مشعر  
 بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال  
 الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما فى التنجيس ولما فرغ من بيان احكام العربي والذمي  
 شرع فى المرتد ترقيا الى الامن فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العباد بالله]  
 فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] اكل يوم [عليه الاسلام] وان تكرر منه ذلك وفى النوادر  
 من اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب شربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض  
 وهو مستحب لما ياتي من انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما فى المحيط انه لا بد من عرض

الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصر<sup>١</sup>  
 بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تجسس احد<sup>٢</sup>هما فان الكفر كله ملّة واحدة كما في الشقاق وغيره  
 [وكشف شبهته] التي غرست له في الاسلام [فان استعمل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد  
 [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاد العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستعمل  
 قتل في الحال في ظاهر الرواية ومن المتفيسين يستحب ان يمهّل بلا استعمال لرجاء الاسلام  
 وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدى الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق  
 والمغرب كما في الكرمانى [فان ناب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فيها] ولعمرت وانما لم  
 يذكر الكلمة وقد ذكرى المبحوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب منه  
 [قتل] وجوبا لتكره الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم  
 الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من  
 المدامب المسقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اى التوبة [بالتبى] والانفصال [من كل  
 دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبى منه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا  
 الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه  
 الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده  
 على ما قال من الامة كما في المنية [ار] بالتبى [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما  
 قال الكتاني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت من ديني او حكما كما الكردوته فانه رجوع  
 منه الى الاسلام كما في التتمة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه  
 العادة بلا رجوع مما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اى المرتد  
 [قبل العرض] اى مرض الاسلام عليه [نوك ذنب] كما مر [بلا ضمان] ردية على القاتل لان  
 الارتداد ببسب القتل [ويؤزل ملكه] اى المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقونا] الى ان يتبين  
 حاله لانه ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمرات  
 واما مندوبا فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اصله عاد] ملكه اليد كما كان لانه صار كالحى ولو  
 ايماء الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [وان مات او قتل  
 ارتحق بدارهم وحكم به] اى حكم القاضي بالحق [عق مدبره] عن ثلث ماله [وام ولده]  
 عن كله [وحل دين] موجل [عليه] فلزم اداؤه في الحال [وحكمب اسلامه] اى ما حصل من  
 معيه حال كونه مسلما [لو ارثه المملوك] اى لاسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان  
 موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعد ما من امه مسلمة له على ما قالوا وروى محمد بن ابي حنيفة رح  
 از وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل احتسابه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابو يوسف رح اذ وارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يوثق على ما روي الحسن منه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاهبين [ وكسب رده نيع ] للمسلمين فيوضع في يمين المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والتكلم لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان يحذر ان القاضي يحكم بالعتق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المأخوذ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء الجميع من احكام المرتبة عنده واما عند ابي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتمامه في المحيط [ رخصي دين كل حال ] من حالتي الاسلام والردة [ من كسب تلك ] الحال فقضي ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضي من كسبه فان لم يبق من كسبها وروى الحسن عنه كسبه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافس كسبها واما عندهما فقد قضي دينه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [ وبطل نكاحه ] اي لم ينعقد نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المتقوية وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكرني الطهيري لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [ و ] كذا [ ذنبه ] حقيقة ادحكها اذا صاد يكلب اد ارمى مثلا وترك للثلاثين اولي لانها مبيتان في النكاح والذنب [ وصح طلاقه ] بلا خلاف كطلاق واقع بعد لوعة الا ترى انه صح الطلاق الرجعي بعد البائس في العدة على انه يجوز ان لا يقع العدة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير معتقد الى تمام الولاية كما في النهاية [ و ] كذا [ اعتيلا ] اذا جاءت امته ببول فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتحميل الشئع والحجر على عبد ما ذرن كما في الاختيار [ ويوقف بيعه ] وان لم يكن فيه خيار [ ومعاملاته ] كاليامين والعتاق والوهبة والشرعة والاجارة والرمس والهبة والوصية الا ان التبادر للمعاملات المحمودة المشهورة الفاملة للنكاح الباطل والبيع [ ان امل نفق وان مات او قتل او لحق ] بدار الحرج [ و ] حكم به [ اي بالحق ] بطل [ ذلك التصرفات ] وطلاته مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف على الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال المرعشي وقال بعض المأخوذ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابي يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كل رخص فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقص قبل الحق

واما بعده قبل لحكم فهي مرفوعة بالاجماع كولايتته على اولاده الصغار كذا في المحيط [ وان جاء ]  
 الى دار الاملاط بعد الخلق [ مسلما قبل حكم ] لجهاته [ فكانه لم يرتد ] اصلا وكان مسلما دائما  
 فلم يعتق مدبرة وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما اتلف عند العامة وفيه  
 اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والى انه  
 لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود صوم  
 حد الغريب كما في شرح الطحاوي وكذا مالا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكوة والنذر  
 والكفارة فيقضي اذا اسلم على ما قال شمس الائمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع  
 كما في قاضيان وغيره وعن ابي حنيفة رح لزوج عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب  
 سقط منه القضاء كما في ائتمة واللم و ذكر التبرناشي انه يمسك عند العامة ما وقع حاله الردة  
 وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين نفي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه  
 لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيء فقد رد ما اجتزه التفتازاني في شرح الكشاف من الطعن  
 على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتمع ابو حنيفة رح بقوله تعالى ( قل للذين كفروا  
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) على ان من هصى طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب  
 لان المراد الكفر الاصلي على انه لو لم يثبوت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المراد الكفر  
 الاصلي وان وضع الفعل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ( ولا  
 تركنوا الى الذين ظلموا ) فان المعني الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى  
 مما ذكره قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان جعل شرطه كما في شرح الطحاوي  
 وغيره [ وان جاء ] من دار الحرب [ بعده ] اى بعد الحكم به [ وامله ] موجود [ مع روثته ]  
 الحدة اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وليه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه  
 القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقربة وهي بانية بالعود والى انه لا يضمن الوارث  
 ما اتلفه وليس له على المعتق مبيع لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها  
 بعد العود كالوديرة ابنه كما في المحيط [ ولا تقتل مودة ] حرة كانت اذمة عندنا وعن ابي يوسف  
 رح انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنت تجبر عليه [ وتجبس ] فقطع كل يوم لغمه وشربة وتمنع  
 من مائر المنافع [ حتى تسلم ] ارتسوت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب  
 تسعة وثلاثين سوطا ومنه ان الامة تجبس في منزل للولى وتودب بالحرة وتستخدم حتى تعلم كما في  
 المحيط [ ومن صرفها ] في مالها كالبيع والهبة وغيرهما فان اسلمت في دارنا والا فان ماتت  
 او لحقت بدانهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندها وفي التهمة ان كان تصرفا صحيحا من اللعلم صحيح  
 منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن اتهمت اليه من اللة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المغالغ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى انها لا يتصرف في الخمر [وكسبها] اى كسب اسلامها ورتها [لورتها] الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانت بالردة ولم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارة تروث و في النظم انه يروث منها عندنا استحبابا اذا ماتت قبل العدة ولا يروث عند زفرح قياسا و تروث المرتدة من المرتد بلا خلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ [يعقل] اى يعلم كلمة التوحيد وانه تعالى راحل وان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الغرر وحينئذ يحرم عليه امرأته ولا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح وفي رواية منه وفيه إيماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون والمسكران ولم يشتهر من ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا واما في الاخرة فلا خلاف في ذلك لان العفو من الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كافي الاصول [و صح] [اسلامه] اى ترتب احكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيرهما على اقرار الصبي العاقل وتصل يقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وفيه إيماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان وهو الصحيح وتامه في الاصول [ويجبر] ذلك الصبي [عليه] اى على الاسلام ان ارتد ويضرب ولا قتل على ذلك الصبي [ان ابي] عن الاسلام لانه كالموتلة ليس من اهل المجاورة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد فعليه به فقال [والبغاة] جمع الباغي من البغى وهو التجاوز عن الحد وانما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر [خرجوا] بادعاء الامارة كافي التمهيد [من اضافة الامام] اى الخليفة العدل كافي المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كما في العمادي وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي وان كان منعة الامام اقل من منعته لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كافي الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين انهم على الحق والاسام على الباطل متمسكين بشيعة وان كانت فاملة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شيعة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام والقوم محمدين و الى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته بالنص والاجماع كافي المحيط و الى انهم لا يخرجون نظم الامام بقريضة الامانة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يصحهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كافي للمصنرات [يدعوه] [استحسانا] الى العود الى الجماعة [ويكشف شبهتهم] لانه امرن الامرين [فان نجسوا]



اي مالوا الى حبل ومكان [ مجتمعين ] من افراد غنى [ حل لنا ] مند علمائنا [ قتالهم بداء ] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسر منعهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزروا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والجس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ ويجهز ] من الاجهاز [ ملي جرحهم ] اي نعم قتل المجروح منهم ان كان لهم فيئة [ ويتبع موليتهم ] اي نذهب خلف من فروا منه ونقتل [ ان كان لهم فيئة ] اي جماعة المحبون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الامير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ ولا يسيب ذريتهم ] وشيوخهم وزمنهم واعماهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار مع الكفار اولي كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذرايهم ومال كما اذا كان مع الكفار [ ونجس ماله ] بلا قسمة كما فعل علي رضي [ ان ان يتوبوا ] فيرد عليهم بعد كسر منعهم لانهم مسلمون [ ويستعمل ] في الحرب [ صلاحهم ] ويحلبهم عند الحاجة [ فلو كانا غير محتاج اليهما ] وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وجس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا يتفق عليه من بيت المال [ وباع قتل ] مورثاته [ عادلا ان ادعى ] ذلك البليغي [ حقيقة يروى ] اي كونه على الحق الى الآن يروى ذلك البليغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في رجمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يروى لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يروى لانه قتل بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيئا لانه قتل بحق في رجمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كافي المحيط [ كعكسه ] بان قتل عادل باغيا فانه يروى لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه يحل للعادل قتل ذي رجم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادعاء لهلاك نفسه ويحتال في امساكه ليقتل غيره [ ولا يجب شيئا ] من القصاص وهو [ يقتل باغ مثله ] اي باغيا آخر لانه داز البليغي كذا في الحرب ولا يغير بقوله مثله الى انه يجب شيئا بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعي من حسن المختتم لاشتغاله على لفظ الاخر \*

### \* [ كتاب الجنایات ] \*

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنایة بالكسر في الاصل احد الثمر من الشجر نقلت الى احداث المورثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويصمي قذفا ارشتما ارغبية ومنها بالمال ويصمي غصبا او مرقاة او حيانة ومنها بالنفس ويصمي قتل او احراقا او صلبا او خنقا ومنها

بالطرف و يعني قطعاً او كعصاً او شجراً او فقاء ثم مرت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنوان بعضهم بكتاب القصاص وهو متبع الدم بالقرود ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اركان من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه والخطاء العامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التمييز تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل العمدة] اي قتل عمد موجب للثمان احتراز عن نحر قتل قطاع الطريق والعربي والمرتد [ضربه] اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما قصر القتل و هو اضاف الروح واخراجها بالسرب وهو اساس جرم يجزم بعنق لانه امر خفي مخصوص به تعالى ايم محصور مقامه كما قالوا فمن الظن انه تمام في تعميده فان المراد قتل حصل بضربه لمن ان تعميده القتل بالقتل لا يليق [قصدا] احتراز من قتل الخطاء والسبي والعجنون واذا كان العمدة والخطاء منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحر السلاح آلة الحرب احتراز من شبهة العمدة [كتنار] ولو حكما كنز محمي بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بجعل ثم القي في قدر فيه ماء مغلي جدا فمات من ساعته اذ فيه ماء حار فاضج جملده او نط ومكث ساعة ثم مات قتل به كافي الظهيرة [ر] مثل [محدد] لو [كان] من خشب [كروم] لحنان له وحشم بلا نصل وقصب وغيرها مما راع به الدين وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصلب والفضة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس ومن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره لقتل اذا ضرب بحجر محدد او قوس قصب كافي الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد او الجرح كافي تمتع الواقات [وبه] اي بالعمد [ياتم] وان صفى عنه الولي لنص فيه وفيه ومزال ان التوبة واجبة عليه كافي المنية وتقدريم الطرف مشعر بانه قد لا ياتم كما اذا راي مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع من القتل خوف ان لا يصدق انه زني ومن ابي يوسف رح لو راي مع محرمه حل قتلها كـ لو راي محصناً فصاح ولم يهرب ولمن هذا جميع مرتكب الكبائر والظلم بادنئ شيع له قيمة وقال ابو شجاع ان قتال الامونة يباح في ايام الفترة فان امتناعهم ضروري كافي الزلزمي وغيره وذكرى الجواهر انه وجب قتل الادمي الموذى [ويجب] للولي عليه [القرود] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصالحه لمن شيع من ماله والعفو افضل ويحتسني من ذلك ما اذا قتل الاب ولد والمولى مبدء كاياني وفي الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة فيه لانها فيما كان دائراً بين الخطر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمدة] ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصداً بغير ما ذكره] اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرحاء والعصا المرط واليد وغيرها مما لم يكن جارحاً لذلك يعمى بشبه العمدة [وفيه] اي في شبه العمدة [الاثم] لانه قتل عمداً لا القرود لكن لو تكرر منه القتل كان للامام ان يقتله مهابة كافي الاختيار [و] فيه [الكفارة]

لانه يفسد الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره من ابي حنيفة رح وقال ابو الغضل الكرماني  
اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول  
الصحيح كما في الكفاية [ردية مختلة] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلط [على  
العاقلة] الناصرة للغاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الائم والقود والكفارة كما لزم في العمد و  
شبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبه العمد بها لا يقتل  
غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا  
عندهم ولو القى في بحر او من سطح او جبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا  
عندهما كما في الحقايق ويفتي بقوله كما في التتمة [دمو] اي ضربه قصدا ولو بالسطر [فيما دون  
النفس] من الاطراف [عمد] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان  
اختلاف الالة لم يؤثر الا في اتلاف النفس ثم شرع في القمم الثالث من الخمسة فقال [وئي] القتل  
الخطاء الذي هو ضربه قصدا الى محل مباح في الواقع او في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى  
قسمين [نعدا او قصدا] فالاول [كرمي] اي القاء الصم [حرما] محرمة الى هدف وجاز  
الحلف عند التعيين على راي [فاصاب آدميا] مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا  
كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب ممرا ثم اشار الى الثاني فقال [ار] كرميه [مسلم] ارذميا  
[ظنه ميذا ار حربيا] فلو ضرب يده بخصفه قصدا فاصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن سعد رح  
لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد  
رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [و] في [ما جرح] من  
القتل [معدرا] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [كالتائم] او غيره [مقط] او مثل حامل خشب  
اولين سقط من يده [على] ادمي [آخرضات] الممقوط عليه [كفارة] خبره الطرف المتقدم  
[ردية عليها] اي العاقلة وفيه اشعار بأنه لا شيع عليه هو الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم  
القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتحرز حالة الرمي والنوم بان رمي ونام في موضع يتوهم ان  
يصير قاتلا لانه لم مباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروء في الطريق فمرفوع  
بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطأ نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب  
بطن حامل فالتقت حينها مات به ولو خطاه كما يأتي لانه جزء من الام من وجه وتامه في الهداية  
وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالنقائص بين التلأمين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسنذكر ان فيه  
كفارة في رواية وفي فاضلخان لو دفع سكينا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن  
وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية  
والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه مودب باذن الاب كفر

هذه خلافا لهما ولو ادب امراته فهما عليه عند ثم اشار الى الخامس قتل [ وفي القتل بسبب كحفر بئر ] في غير ملكه وملاك احد بالوقوع فيه [ ونسوة ] اي نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملاك احد بسببه [ دية عليها ] اي على العاقلة لانه سبب الهلاك ودية اشعار بأنه لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدى بتعدده ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان السجل ولذا لا يتعدى بتعدده الغامل لكن يائم بالسبب كالبحر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق ركس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو ركس بما ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ ولا یرث ] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل [ الا هنا ] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس يقتل ولا يمتلئ به بخلاف الخطأ ومن الظن منع الحصر بانه یرث القاتل العادل الباطي والصبي والمجنون وعملهما خطأ فان هذا الباطي ادعي العقوبة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشارنا اليه في الصدر [

الصبي ] بغير اصاب فانه مقصور ولو كان مفتوحا كان ممدودا كافي الصياح والاضافة بيانية [ و الانثوة والرق والمجنون والعبي والزامة ] مما داخلان في نقصان الاموال [ وكفر النسي ونقصان طرف من ] الاطراف كالعين واليد والرجل والامانة لامية ولذا اعيد النقصان [ مذبذ ] وباطل [ في ] باب [ القود ] والقصاص فان العبرة للتساوي في العصبة والاحراز بالدار ليقاد البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحر بالعبد والعادل بالمجنون والمسلم او الذمي باحدهما والصحيح بالعيب سواء كان اعين او زمنا او مخرج او غيره ودية اشعار بأنه لا يقاد الذمي بالحربي والمسلم من وعن ابي يوسف رح انه يقتل بالمستامن وانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دارهم كافي الاختيار [ ولا يقاد بمشاركه ] اي لا يقتل المولى لكن يعزّر يقتل قن ومذبذ ومكاتب وام ولده [ ولو ] كان الممارك [ مشتركا ] بين القاتل وغيره لغيره وذكر في الخلاصة ان لارواية فيه وعن الهندي انه يقتل [ و ] لا يقاد [ بالولد ومبذ ] اي مبذ

لغير مذهب مخصص او نافع للكتاب كافي الكرمانى وفيه اشعار بأنه لا يقتل الام والجند والجدة بقتل الولد ولده ومبذ وان علوا وسفلوا كافي الهداية [ ومكاتب له وفاء ] اي مال وفاء لما كان عليه من بدل الكتابة [ وله وارث وسيد ] ايضا لاشتماء على العود ولو لم يكن له وفاء كان القود للمبذ سواء كان له وارث آخر اذ لا لانه مبذ ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك هذه الشخين ولا قود عند عدو ح كافي الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة الكتاب وفاء بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمد وان كان هو العود الا انه يجوز العديل الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود مالم يجد مثل حقه بمكالمه لان وجود القيمة انفع له كافي الكفاية [ ويسقط قود زوجته ] اي استحقة احد [ من ابويه ] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود من ايده لحرمة الابوة وكلية لوقته واحد من اخوانه لم يقتص منه بقيتهم لانه ورت جزء من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لآب وام اباهما عمدا والاخر ايهما كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود من الاول لانه ورت من امهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيعزم لورثة الثاني مبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرت الاخر سقط القود عنهما هند ابني يوسف رح وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الحسن يوكّل كل منهما ركيبا يقتله وقال زفر رح القاضي يبدل بقود ايهما شاء وسقط القود من الاخر الكل في المشورت [ ولا يقاد الا بسيف ] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بسيفه محد كالجنجر والسكين وان قتل المقتول بالنار او الحجارة كما في الكهف وفيه اشعار بأنه لو اراد ان يقتل بحجر او عصا او صوق دابة عليه او القاء في البئر اذ غيره من انواع القتل منع من ذلك ولو فعل عَزَّ الا انه صار مستحيا حقه كما في هرج الطجاري [ ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما ] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى يبلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل هب مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الاكلام اشارة الى انه لو كان الكل صفارا ليس للاخ والعلم ان يحتويه كما في جامع الصغار فقول ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكّل باعتيائه لان في غيبة الموكّل احتمال العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يفسر القاضي في استيفائه كما في الخزانة ولا الامام وشروط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطأ لم يكن للكبير الا احتيفاء حصه نفسه كما في الجامع [ وفي قتل مسلم مسلما ] كان في صف المسلمين [ فله ] المسلم [ مشركا ] اي كالرا [ عند النقاء الصغين ] من المسلمين والمفركين [ الكفارة ] والدية لا القود اسقوط عصمته بتكثير موادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثر مولد قوم فهو منهم اي من قري بزيهم ولم يتخلق باخلاصهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيهم والمتحلّين باخلاصهم كما في الزاهد وفيه اشعار بأنه لو كان المسلم في صف المفركين فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمر تاهي [ وفي موت ] حمل [ بفعل نفسه ] المقتول [ و ] بفعل [ زيد ] وبيع [ كالاصل ] [ و ] بفعل [ حبة ] من اربع جراحات او اكثر [ تله الدية على زيد ] لانه مات بثلاثة انواع من الجنائيات نوع هو فعل نفسه هل في الدنيا حتى يفعل بلا خلاف ومعتبر في الاخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو ذل المبعين هل فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه اُتلف بفعل المعتبر والدم عمد فلا شيء من عاقبته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو جرح رجل عمر جراحات وآثر جراحة كان الدية بينهما نصفين كافي الكرمانى [ ولا شيء بقتل مكلف ] لدفع ضرره [ شهر ] بالفتح والتخفيف [ سيقا ] اي مله [ ملن مسلم ] قصدا قتله ليلا او نهارا في مصر او غيره وفيه روى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحر لم يجب لعينه بل لاهله كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير القتل كالتهديد والصباح والا لقود عليه بقتله كافي الكرمانى وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيئه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كافي اقرار الخلاصة [ او ] شهر [ عصا ] ولو صغيرا عليه [ الانهارا في مصر ] فإنه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل به عند ابي حنيفة رح لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه فاضطرر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملهنا مبثوثا في القطع واما اذا كان غير مله فيحتمل ان يكون كالملاح عندهما فيقتص به ملن ما قالوا كافي الهداية [ والدية ] تجب [ في ماله ] اي القاتل لا العائلة [ في قتل غير مكلف ] كالصبي والمجنون شهر حيفا او عصا وعن ابي يوسف رح انه لا شيء عليه به [ والقيمة ] تجب في ماله [ في قتل جمل ] او غيرها من الدواب [ صال ] ماله [ لانه اُتلف مالا معصوما فعليه غير مصقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ ويجب القود فيها دون النفس ] من الاطراف [ ان امكن المماثلة ] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الدية [ كقطع اليد ] عمدا [ من المفصل ] من الرسغ والمرتق والمنكعب وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والمرتق او ما بينه وبين المنكعب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كافي التحفة وغيره [ وا قطع ] من الرجل [ من المفصل ] من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان مفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال ملن انه لا عبرة لكسر اليد والرجل ومفرهما لتساويهما في المنفعة كافي الزاهدي [ و ] قطع [ مارن ] هو مالان من [ الانف ] دندن قصبته كافي المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع الغصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة على كافي الزاهدي وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الربيع وفي رواية ابي سليمان ان وجد ربيع طيب فالدية [ و ] قطع [ الاذن ] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف فلو كان القاطع صغيرا اذن ازمقطوعه فله نصف الدية كافي التتمة [ و ] في كل [ شجة ] لغة جراحة في الرأس فوه او طرنا آخر منه كالجبهة والخذ واللحي والذقن كافي الاختيار ثم اعتعملت في غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [ يمكن المماثلة ] اي مماثلة شجة الحاج المشجوج في المقدار فيجوز ان يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في المومضة فانه اراد

المعنى اللغوي لكنه لا يخلو من استلزام فيه والاولى ان يقال انه صهير الى اختلاف الرواية فانه  
يقاد في ظاهر الرواية في الموصفة لما فوقها من الشجاج السقف وبه اخل عامة المفايع وروي الكرمي  
عن اصحابنا ما ياتي ان لا نجد الا في الموصفة وبه اخذ بعض المشايخ فيمتوثي طين مساحة الشجة  
طولا وحرما ومكانا ولو كانت في مقدم الرأس او موصوفة او وسطه اقتصر العجاج مثله في ذلك الموضع بان  
يقدر غورها بمسبار ثم يعمل حليلة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بان لا يقاد مادون  
الموصفة كما ياتي لعدم اسكان للمائلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وما ذكرنا ظهور ان الكل معطوف  
على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار اسكان المائلة [ و ] في كل [ عين  
قائمة ] موقفة [ ذهب ضرعا ] يعرب او غيره بحيث لم تسمع اذا كانت مفتوحة مقابلة لنشيس او لم  
يهرب من النخية ثم قال ذلك طبيبان وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض المائرة او احاطها قرحة او سبل  
او شقي مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة هل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابر لم يكن  
عليه شيء وناولوا هذا اذا صار كالن اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان عين  
المجنني عليه اكبر من عين المجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتصر من العين اليمنى باليسرى  
ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [ فيجعل ] على كل جفن من عين يقتض فيهما آلة  
مخصوصة حافظه له من الانضمام ثم [ على ] كل [ وجه ] موق عين يقتض فيهما [ عطن رطب ]  
اي خرقه منه مبلولة [ ويقابل هينه ] المقتض فيهما [ عرات ] قريبة من تلك العين [ معمة ]  
اي حيث يتلصب حتى ذهب الفوق على ما روي عن علي رضي [ لا ] تجب القود بل الدية على الصحيح  
كما في الخلاصة [ ان قلعت العين ] اي نزعتم بعزها لانه لا يمكن المائلة في ذلك [ ولا ]  
يجب [ في عظم ] لتعدد المائلة [ الا لمن ] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار واللام  
للعهد اي من اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [ فتتلع ] وفي رواية القدوري يبرد [ ان نعت ]  
واما اطلق ولا يقاد الا بعد ما يبرء موضح السن لما ياتي لاحتمال السراية وقالوا ينتظر سنة اذا كان  
المجنني عليه صغيرا لان الغالب ان تنبت وقال بعض المفايع انه ينتظر سنة مطلقا لاحتمال  
فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كغيلة ثم يوجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتصر  
منه كما روي عن ابي حنيفة وح وبنبغي ان يقتصر الفرس بالفرس والثنية بالثنية والياب بالياب  
ولا يوجله الا لمن بالاسفل ولا بالعكس لانه فالت المساواة [ وتبرد ] من البرد [ بان سائيه ] على  
قدر المكسور الى اللحم بلا تجارز [ ان كسرت ] فهو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او  
غيره لم يقتصر وفيه الدية الكل في الذخيرة [ ولا ] تجب القود فيما دون النفس بل الدية [ بين  
رجل وامرأة ] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف الااموال وقاية للنفس وبينهما تفاوت  
في دية الطرف فيتعذر القود لتعدد المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الرافعات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القود لأن الناقص يمتري بالكمال إذا رمى صاحب الحق [و] لا بين [حر وعبد و] لا بين [عبدتين] لتفاوت القيمة [و] لا في [الجائفة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس أو البطن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وإنما سميت بها لأنها حصلت إلى الجوف وفيها ثلث الدية ظر نفدت إلى جانب الآخر صارت جائعتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في أعلى الصدر و البطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق والحنق والفخذ والرجلين كما في الاكمل [و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والحنك] كلهما أو بعضهما لأنهما مما ينقبض وينبسط فلا يمكن المماثلة وعن أبي يوسف روح الله يقتض اللسان أن يمكن ويقتض بواحه وفي اللسان الآخرس الحكومة كما في التسمية وفي الأكنة رمز إلى أنه يقتض بقطع كل الشفة بخلاف ما إذا قطع بعضها فإنه لا يقتض لأنه معتذر كما في الهداية وإلى أنه ينبغي أن يقتض بالاثنتين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية [الأمس الحشفة] أي حفرة ذكر متحرك فانها يقتض لأن لها حدا بخلاف ما إذا بقي شيء منها فإن فيه الحكومة [وخير الجني عليه] بين القود والدية [أن كانت يد القاطع ناقصة] من حيث الصفة بأن كانت شلاء أو مجزعة بحيث يوهن في البطش أرم من حيث القدر بأن فاتت أصبع أو أصبعان لأنه يتعذر اعتفاء حقه كاملا وقال برهان الأئمة الجبار فيها إذا كان ينتفع بالناقصة و أما إذا لم يكن ينتفع بها فلا بد كما إذا لم يكن للقاطع يد أصلا وبه يفتي وفيه إشارة إلى أنه يقتض فيها إذا كان ظفوه مسودا لأنه لا يوجب نقصانا في البطش كما في الذخيرة وإلى أنه لا يخبر إذا كان الانفصال في يد الجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط للمعبية قبل اختيار الجني عليه أو قطعت ظلما فلا عيب له كما في الهداية [أو] كانت [الشجة تستوعب] وتغتمل [ما بين قرني] أو جانبي رأس [المشجوج] بأن كانت بين الأذنين [لا] تمتوهم ما بين قرني [الشاج] وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وإلى هذا الشجة بين الجهة والقفاء وفي ذكر هذين تنبيه على أن التمييز ثابت في غيرها فالرجل كاليد فيما ذكرنا و أما الأذن فإن كان أصغر أو أصابه عيب لا يبعد الربح به فله الخيار كما لو كان أذنه صغيرة أو مثقوبة أو لوفقي عينه وفي بعضها يباح كان له أن يقتض وإن يأخذ الدية كما في الذخيرة وإن سقط منه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلاثة أيام ففيه الحكومة ولا يحمل على المتحرك السابق لأن المركز آخر السببين على ما قال شيخنا كما في النيه وهذا لا يخرج من الأشعار بخلاف [وبسقط القود] ولا يجب للولي شيء من التركة [بموت القاتل] لغوات محله [و] يسقط [بمقردى] من الأولياء [و] بمبب [صلحه] على مال ولو قليلا مؤجلا لأن القود حقه فله الامقاط والتعويض مطلقا و منه أن الصلح على أكثر من الدية باطل وفيه رمز إلى أنه لو وقع عن نصف القصاص لم ينقلب ما لا يل سقط الكل كما في النية وإلى أنه لو اخلع عن القاتل ألف درهم كان له يفرغه يوما إلى الليل فهو مغفور صلح جائز لأن التولية يلغو في ذلك وإلى أن القاتل وإن برأ من القصاص إلا أنه لم يبرأ



من الظلم والعجزاء ديانة وإن ان العفر يكون أفضل من الصلح كما يكون أفضل من القتل الكل في  
 الطهيرية وهذا كله في العمى وأبى الخطأ فالصلح على أكثر من الدية باطل لأن الدية امر مقدر  
 فالزيادة روبا وإعلم انه لو كانت القتل جماعة فعلى الرل عن واحد منهم أو صالحه لم يكن له ان يقتص  
 غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضيلان وغيره انه له اقتصاصه ولله أي لغیر العالی  
 والمصلح من الأولياء [ حصه من الدية ] في ثلث سنين لانقلاب القود ما لا حيث تعدل استية أو  
 بالغفو والصلح وظلاله مفعر بانه لو قتل البالي لكان له حصه من الدية وإن وجب عليه القصاص و  
 هذا اذا علم بالغفو والصلح وحرمة دم المقول والا فعلى الباقي القتل نصف الدية من ماله لا القود  
 للشبهة كما في شرح الطحاوي [ ويقتل جمع بغرد ] أي يقتلهم الغرد بالصلاح لو ورد الاثر في ذلك وفيه  
 اشعار بالشرط انجرح الصالح لوصف الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال فلو امانوه عليه  
 بنحو الامساك والخذ ليس عليهم القود كما في الزمدي وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في  
 قتل رجل احدهما بعضا والاخر بحد يد هذا وجب الدية عليهما مناصفة كما في فاضيلان والارن  
 ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود أصلا  
 كما في جواهر الفقه وغيره [ وبالعكس ] بأن يقتل فردا جميعا فانه يقتل بهم على العاقبة بلا لزوم مال  
 لان الزوجه لا يتجزى فيصير الكل أخذنا بحقه [ ثلث حفر ] في هذه الصورة [ ولي واحد ثلث له ]  
 أي لاجل ذلك الرل بلا حضور الاخرين [ وسقط حق البايين ] لغوات محل الاستيفاء [ ولا يقطع ]  
يدان بيد ] أي لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع بعض اليد فعليهما  
 نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لهما ان يأخذاً منه نصف  
 الدية ايضاً ولو قطع واحد منهما يده فالاخر نصف الدية لغوات الحبل كما في الهداية [ ويغادر عبد ]  
 ولو مجبوراً [ الريفود ] أي يقتل عمد لانه غير متهم وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاه لم يجز ولو ما ذرنا  
 لانه الوار بالدية على انعاقلة [ ومن رمى ] سهماً [ عمداً ] إلى رجل [ فغيب ] المهر منه [ ان ]  
 رجل [ آخر فمانا يقتص ] الرامي [ للاول ] من الرجلين لانه عمد [ وعلى عاقفته الدية للماني ]  
 لانه غفاه والفعل بتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل سهماً فسمى رمياً واذا مزق الجمل فجرحا واذا فرق  
 التركيب فكسرا واذا مات منه قتيلا واذا نزل المهر الى غير الرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو  
 مضطى فيه كما في الكرمانى [ ومن قطع يده ] بالضم اوشح راسه او جرح [ فعقبي عن قطعه ] او  
 جنته او راحته او قال عفوت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [ فمات ]  
 العالی [ منه ] أي من جهة قطعه [ فمن قاطعه ] أي جازحه [ دينه ] في كل ماله لان الغفو عن  
 القطع مفر من وجبه وهذا في العمى للتبادر وما في الخطأ فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي  
 فمن ظن انها على القاطع فقد اعطأ [ ولو عقي ] مريض [ عن الجناية ] الواقعة عمداً او خطأ سواء

ذكر معد ما حدث منها اولم [يذكر اوصى القطع] كذلك او الجواحة [وما يحدث] من العارية [منه]  
 الى القطع ثم مات منه [فهر] اي عفو المجني عليه [عفو من] موجب قتل [النفس] فمقط القود لان كلا  
 منهما شامل للمقتصر والماضي ثم فصل الاجمال فنقل [فالمخطأ] اي العفو في الخطأ يعتبر [من ثلث  
 ماله] اي مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العائنة ثلثا الدية كما في شرح  
 الطخاري فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بأنه لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث  
 [والعمد من كله] اي العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بانعاني في الجملة من مال هو الدية  
 لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمد القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله  
 دفعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية  
 في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيع عليه كما في شرح الطخاري فمقط ما  
 ظن ان المرحوم قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال [والقود يثبت بدء] اي ابتداء  
 بطريق الخلقة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقسم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود  
 لهم لان شريفة القود لتعفي مديونهم واليت ليس بأهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارثا] اي  
 بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب  
 موصفاً عن نفس المقتول ليكون حقاً له كالعرض [فلا يصير احدهم خصماً من البقية] اي قائماً  
 مقامهم في الديات حقهم ولا وكالة وهذا عنده خلافاً لهما على ما ذكر من الامتيلين [للوأمام] اهل  
 الابنين [حجة يقتل ابيه] اهل عملاً [متبا احوه] حال [فهر] ذلك الاخ [يعيدهما] اي  
 الحجة عنده خلافاً لهما والاولى اعاد وفيه إشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال  
 العفو عنه لكنه يجب لانه منهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من  
 القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي المخطأ] من قتل ابيه  
 [و] في [الدين] لآبيه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان  
 المال يثبت للورثة ارثاً عندهم وفيه إيحاء الى انه ادعى كل الدين و اقام الحجة على كله وقضى القاضي  
 بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلو اثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعدداً اعاد  
 الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للمقار اختلافاً وان كان الاصح ان لا يعيدها كما في العمادي  
 [والعبرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختباره ولم يصر جانباً الا بالرمي  
 [فيجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاه صهما [مسلماً] اي الى معلم [فارتد] المسلم  
 [فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما سقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب  
 على الرامي شيع عند هما لان بالارتداد سقط تقويمه ويجب القيمة عند الشيعين على من رمى الى  
 مبد عطاء فاعتق فوصل واما عند عبد رح ففصل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية

وذكر في الكرماني ان صفة الجمل قد اعتبر عند الوصول فلو كان حيد في الحل روى اليه فلدخل  
الحجر فوصل لم يحل وإنما ختم على الوصول اشعاراً بومانية ضمن المختص \*

## • [ كتاب الديات ] •

عقب بالجنابات لكونها موجبة للديات في الجملة فهي اجزية لها جمع دية محذوفة الغاء كالمدة  
مصدر روى القاتل للمقتول او اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية  
وقد يطلق على بدل مادون النفس من الاطراف من الارش وقد يطلق الارش على بدل النفس  
وحكومة العدل وإنما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاصمار الذي يشير الى المعنى المصدرى  
الذي يسمي في الفن عند ما يوصل من الساني في شبه العمل والخطأ والجاري مجراه من المال فقال  
[ الدية ] عنده واحدة من الثلاثة [ من الذهب الف دينار ] اي مثقال مضروب [ ومن الفضة عشرة  
الاف درهم ] بوزن سبعة [ ومن الابل مائة ] وعنهما وفي رواية عنه واحدة من المئة ثلثة مذكورة  
ومن الغنم العان ومن كل من البقر والاحل مائتان وثلاثة الخلف انه لو صالح على اكثر من مائتي  
حلة لم يجز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب  
اليه ابو حنيفة رح كما في المضراوة وفيه رمز الى انه يتمتع واحدة منها بالرهاء او القضاء قال شيخ  
الاحلام ان التعيين الى القاتل وفي الاول حمل القضاة والى ان كل الانواع اصل كما قال ابو بكر  
الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند التلجي الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة  
الا بوما وفي المقتول وعند العجل يقضى بالمائة اربع او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على  
الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا تجب من من واحد بل من اثنان مختلفي  
كما يأتي واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم ومن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان  
كلها ثنياً من الضان وللغز وقال محمد رح الثنيان من المعز والجلد من الضان كالاخصية واما البقر  
الحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغيره والحلة ازار ورداء وقيل في زماننا بدل  
الحلة خمس وراويل والاول المختار كما في النهاية [ ومدة ] اي الدية من الابل في [ شبه العمل ]  
كما مر [ ارباع ] اي اربعة اصناف خمس ومفرون [ من بنت مخاض ] مما تم عليه حول [ و ]  
هناك من [ بنت لبون ] مما تم عليه حولان [ و ] من [ حقة ] مما تم عليه ثلثة احوال [ و ]  
جذعة مما تم عليه اربعة احوال [ وهي ] اي الدية في الغنم من الابل ارباعاً الدية [ المغلطة ]  
ويقال لها المغلطة الواجبة من حيث الحن دون العدد فلا يزداد على مائة والتغليب في نوع  
واحد وهو الابل دون الاولين وهذا كله عند الشيعيين واما عند محمد رح فهي اثلاث وثلثون  
جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلقة بفتح الجاء المعجمة وحكم الام حامل من النوق [ و ]

الدية [ في الخطاء ] وما يجري مجراه [ اخصاس منها ] اى الابل المذكورة مشروون من كل من بنت  
مخاض وبنت لبون وحقه وحلقة [ ومن ابن مخاض ] فان هذا الخف فبالخطاء البقي [ وكما رتعا ]  
اى كفارة شبه العمد والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاشارة دفعا ليوهم اختلاف الكفارتين على  
ان في كفارة شبه العمد اختلافان كما مر [ عتق رقبة ] اى اعتاق رقبة كاملة وفه اشارة الى ان المعتق يجب  
ان يكون سالم الاطراف من العيب واللسان واليد والرجل وغیرها والى انه يكفى الرضیع لا الجنين كما  
يأتى التصريح به [ مؤمنة ] لا كفارة بخلاف مؤثر الكفارات [ فان عجز ] عن ذلك وقت الاداء لا الموجب  
[ صام شهرين ] بنية من الليل [ ولاء ] اى متتابعين فلو فطر يوما منها وجب عليه الاستيناف وفي  
الاكتفاء اشعار بانه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [ وسم ] عن الكفارة [ رضيع ]  
سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق وأشار اليه فقال [ أحد ابويه مسلم لا ] يصح  
[ الجنين ] النوى في البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تعاقب دية ارجل المرأة  
فقال [ وللمرأة نصف ما للرجل في ] دية [ الغمس ] الحرق ولو صغيرا رضيعا [ وما دونها ] اى وفي ارش  
ما دون الغمس كما بانى للثرفي قبل المرأة خطأ خمسة آلاف وفي قطع يدها النابضة ستمائة وهذا  
اذا كان له دية مقدرة اما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكمة فمنهم من قال انها كالقدرة وقال بعضهم  
انه يصرى بينهما عند اصحابنا كما في الطهيرة والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذى ديته  
خمسمائة ذكرا كان او انثى فانه مستثنى لما يأتى [ رالدمي ] والمعتان وحلا او امواتة [ كلهم ] في دية  
النفس وما دونها فالحا على ما دلته ان كانت والا فعلى الحائى لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكرمانى  
ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ ففي ] اتلاف [ الانف ] كلا وبعضا وقبل في الارنبه حكومة عدل  
على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شجب  
فانه لو قطع المازن ثم بقيه الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المازن دية وفي  
الباقى الحكومة كما في الطهيرة [ والخنفة ] كلها او بعضها لانها اصل منعة الايلاج [ و ] اتلاف  
[ العقل ] بالضرب على الرأس لدون الادراك فان العقل نور ببصيرة الانسان هو اقب الامور والدماغ  
كالغلبة اذ الهمت كما في الكرمانى [ واحدي الحواس ] الطاهرة من السمع والبصر والشم والذوق ومن  
عجز روح ان في الهم الحكومة ويعرف ثلثها بتصديق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب  
الكريمه واطعام الشيع المذ وانا لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما في الكلام [ واللسان ]  
كله از بعضه [ ان منع ] الاتلاف [ اداه اكثر الحروف ] اى حروف المعجمة فان تكلم بالكثير  
فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما تكلم به منها حظ من الدية بحصته سواء كان نصف اذ ربما  
او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف الالف والناء والماء والجيم والذال والراءين  
والسينين والصادين والطاءين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط فقط نصف الدية. وقس عليه

وهو الصحيح كفى الكرواني [و] اتلاف [الحيّة] بالخلق والتنف خطاه بان يظنه مباح الدم ثم يظفونه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كوحيا يعض الكاف ونحتها فبها الحكومة الا اذا كان على ذنبه شعرات يمتد فيه لا شمع فيه وهذا اذا اجل حنة ولم ينبت فان نبت بعدها فبها الحكومة كافي النغيرة وفي الاكتفاء اعمار بانه لوحق غلظه لم نجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [دعير الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع مفيرة امرأته لم نجب شي في الحال وعن محمد رح لا شمع عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية واعتار عند الطحاري ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بحلق الحيّة والفعر صدا لكن في الكافي وغيره انه يحتوي فيه العمد والمخطاه اذ لا فرق في شي من العفور والاضامة مفعر بانه لا يلزم شي بقطع شعر الصدر والمعدلين والمخافين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لاتلاف جنس المنفعة ارجمال الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيما له [كما] نجب كل الدية [في] اتلاف [اثنتين] مما كان [في] البذل اثنتين كالحاجبين والعينين والشفيتين والحيين والاذنين واليدنين والرجلين والليتين والاثنتين واليديين والجلديين ويحتشئ منها ثديا الرجل وحلمتا مما فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوج في الطامرين في اتلاف ثدي المرأة عمدا قصاصا كافي الظهيرية [وفي احدهما] اي الانثيين [نصفها] اي الدية [و] كافي [في] اشغار العينين [الاربعة] جمع شعر بالفم وهو حرف ما غطي العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويحوزان يراد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كافي قطع الجفن مع الامداد كافي الهداية [وفي احدهما] اي الاشغار حقيقة اومجازا [ربعا] فانها اربعة [وفي كل اصبع] من اصابع اليد او الرجل [عفورا] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اشارة [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العفر [ويده] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العفر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كالابهام فنصف [حكما] رجب نصف العفر [في كل من] لم ينبت فان كان المجني عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عفر ديته فان نزع جميع الاسنان في الاغالب اثنان وثلثون خطاه فعليه دية وثلثة اعماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية ونحما دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مفعر بانه لو احمى السن او اخضر لاسود وجب الاوش وكذا ان اصغر على المختار وهذا اذا لم يمسح والا فان لم يرفلا شمع فيه والا فبها الارش الكل في الخزانة واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون اسنانه ستا وثلثين كافي الرضي وغيره وان اسنان الكرمج ثمانية وعشرون كاقال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عفر] كالعين واليد [ذنب نفعه] كالوربة والبطن [بصوب] ونحوه كادخال نورة في العين [ففيه دية] الكاملة [ولا قد]

في شجة [ من الشجاج ] بالكسر جمع الشجعة بالفتح وقد مرّت [ الاى للوضحة ] بلباقية الاثر بكسر  
 الصاد المعجمة وهي شجة الجلبة التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كاي الذخيرة [ وهذا ]  
 لتحقيق المماثلة بانها العظم فانها يقال [ وفيها ] اي للوضحة [ خطاه نصف عصر الدية ]  
 والمتبادران يكون الشجوج غير اصلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص زينة من غيره كاي  
 الذخيرة [ وفي الهاشمة ] وهي شجة بكر العظم من الهضم وهو كمر شيع او عظم [ عفرها ] اي الدية  
 سواء كان اصلع او غيره وفي المنتقى انه لو كان اصلع فغيره ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطاه  
 كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعبد والخطاه فيه سواء كاي الذخيرة [ والنقطة ] من  
 التنقيط بفتح القاف وكسرهما وهي شجة يخرج منه العظم كاي الظهيرية او تحول العظم من موضع  
 الى موضع كاي الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كاي النهاية [ عفرها ونصفه ] اي  
 عصر الدية ونصف عصر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [ والامة ] بذلك وهي شجة تصل الى ام  
 الدماغ اي الجلب الذي تحت العظم فوق الدماغ كاي الظهيرية وانما لم يذكر الدائمة بالجمعة وهي  
 شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس مادة فهي قتل لا شجة كاي الهداية لكن من ابي  
 يوسف رح فيها ثلثا الدية كاي المضمرات [ والجائفة ] وهي شجة تصل الى الجوف والقرع والبراد  
 جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قديم [ ثلثها ] اي ثلث الدية [ وفي جائفة نعلت ] الى الجانب  
 الاخر [ ثلثها ] اي ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كاترت فقال [ والاحارسة ]  
 بالهمزة والحادشة وهي شجة تحرس الجلب اي تملكه بلا اعراج شيع منه كاي فاضيهان وقال  
 الطحاوي ولا يدميه كاي الذخيرة [ والدامعة والدامية ] فالدامعة بالهملة شجة يظهر الدم  
 بلا تمييله والدامية ما تميله كاي الهداية والكافي واكثر المتداولات وفي الذخيرة الدامعة ملن  
 ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وملن ما ذكره شيخ الاعلام ما تميله اكثر ما يكون في الدامية  
 من السيلان فالدامية ملن ما ذكره ما يدمي الجاني سواء كان مائلا او غير مائل وملن ما ذكره  
 الطحاوي ما يدميه ولا يميله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يميله وهو الصحيح والدامعة  
 ما يميله كدمع العين [ والباضعة ] بانفاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يدمع اي يقطع  
 قليل لحم وقيل يقطع الجلد كاي الاعتبار [ والمتلاحمة ] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار  
 جلدة رفيعة بين اللحم والعظم [ والمعصاق ] بكسر المعين المهملة ومكون اليم وهي شجة تظهر تلك  
 الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كاي الظهيرية [ حكومة ملن ] بالاعاءة اي حكم مقوم و  
 ما توجه به من قدر التفارغ او غيره كاي ياتي وقد مرى الجنائيات وجه مخالفتها للسابق ثم اشار الى  
 تفسير الحكومة فقال [ فيقوم عبدا ] اي يغرض المقوم كوز المحني عليه عبدا [ بلا هذا الاثر ]  
 اي صحبها [ ثم ] يقوم [ معه ] اي مع هذا الاثر او مشجرا او غيره من النقصان [ فقلد ] اي

مقدار [التفاوت بين القيمتين هو] اى القدر [مى] اى الحكومة فان قوم بغير الاثر الف ومعه  
تعمامة يكون قدر التفاوت عشر الالف هو مائة درهم فيخرج من الجاني عشر الدية و هو  
الف درهم [وبه] اى بما ذكره مما روى عنهما وانه الطحاوي ومذاهب باخ واختاره الحلواني  
[ينفى] كافي الثنائي وغيره الا ان الكرخي ضعفه بأه يهودي ان موجب هذه الشجة التي فوق  
الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان  
ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نصفاً فنصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او  
اكثر لانه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه ينبغي به ان كان  
الشجة على الراس وبالأول ان كذبت على غيره كافي: لظهورية والاصح انها ما يري القاضي بمشورة  
اهل البصرة لانه اسم كافي في المصبرات وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يبرأ وقيل ينظر  
الى ارش ذلك العضو بماله والى ما نقصه تلك الجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو  
هنا كله اذا بقي للجراحة اثر والاعتدال لا شئ عليه وعند محمد رح يلزم ذلك ما انفق الى ان يبرأ ومن  
ابى يوسف رح حكومة العدل في الالم وتماه في الذخيرة والمأهر انه عزز في كل جراحة بوهت كافي  
التموثاشي [و] يجب عند الطرفين [في اصابع يجمع نصف الساعد] وهو ما بين المرقق والكف  
[نصف دية] للاصابع لانها كليل [وحكومة عدل] لصف الساعد وعند ابى يوسف رح الساعد  
تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا  
على ذلك الخلاف داني ان الاصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما كافي  
الذخيرة [والكف تابع] للاصابع ومما صلتها فلو نال كف مع كل الاصابع ازبعها او مفصل رجب  
الارض ولا شئ في الكف عنده وهو الصحيح واما عندهما فكل ذلك اذا كان مع الكف ثلاثة اصابع  
فصاعدا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة و ارش  
الاصبع فالواجب الاكثر منهما كافي الذخيرة [والعبرة للاصابع] تفسير للعابق مع التنبيه على ان  
الحكم لم يتغير بكل الاصابع ازبعها فان اللام يرد الى الجنس ومن الظن انه تأكيد للسابق فان  
الواو ياتي منه كايين في المعاني وكذا ان الواحد احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ [وفي  
اصبع] ليد اورجل [زائدة] قطعت عمدا ازخطاء ولو للقاطع منها [وعين صبي ولسانه وذكره  
حكومة عدل لو لم يعلم الصحة] اى صحة هذه النسبة [بما دل] من الدليل [على نظره] اى  
الصبي [وحكامه] اى بكتامه فيكون معطوفاً على كلمة ما [وحركة ذكره] للبول فلا يكتفى بان الامر  
هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر من الذنوب والبدن والرجل وغيرها كالبالغ في القود  
بالعد والدية بالخطاء والى انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو استهلك ففيه الدية  
وقال محمد رح ان فيه الحكومة كافي الذخيرة [ولا يقاد] جرح للجنى عليه في الطرف [الا بعد بوه]

لانه ربما يمرى الى النفس فما لم يستقر على شيء بالهوى او الهلاك لم يلحقه انية جناية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنايات عمد او خطأ ان يستاني حولاً لنعل فضلاً يوافقه غيره او يخالف فيه لانه كما في الكورمانى وغيره [وعمل الصبي والمجنون] والمعقود لا السكران والمغشي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في الجالين وفيه اشعار بأنه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والى فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنهما انه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى رضى القتل لم يقتل كالوعدته بعد القتل وفيه إلية في ما له كافي الظهيرية [ولى العاقلة] اى عاقلة لهما [الدية] في الجالين وفيه اشعار بأنها لم يجب في مالهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف البحر والدية بلغت نصف مهر الدية فصاعداً واما اذا كانت في العهل او لم تبلغ نصف مهرها ومهر خمسة مائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالاً [بلا] ووجب [كفارة] بلا [حرمان اذى] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العادة فلا يليق بهن ويجرم المردن عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء للردة [ومن هرب] ولو زجراً [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتدوين [خمسمائة درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرساً او امة او عبداً قيمته تلك فاني ادع اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مغادير الديات وغرة الشيخ اوله كافي الظهيرية وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كافي الذخيرة وفي رواية تجب كافي العمادي والاضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظوراً كافي الهداية [ولى عاقلة] اى مولى عاقلة الغارب لا عليه وفي رواية عليه كافي ياتي [ان القتل] للمرأة ولداً [ميتاً] مذكراً او مؤنثاً ولا يحتوي في الميت المذكور والموت كاطن وآية لهم الأرض للميتة وفيه اشعار بأنها لو القت ميتين او اكثر وجب غرة في كل كافي الذخيرة والظاهر صغير ان انه اريد بالميت الحر بان كانت امه حرة او امة علققت من ميلها او من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كافي العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حياتاً] لان الضارب فأنل له شبه عمد وفيه إيماة الى انه يجب الكفارة فيه كافي شرح الطحاوي وغيره وان انه لو القت حياً مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كافي الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وغرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لامة [ان] القتل الام [ميتاً] بان ماتت بالضرع [ودية] الام فقط [لا مرة الجنين] [ان ماتت] الام [فالغت] بعد الموت [ميتاً] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان] ان ماتت [الام] [فالقت حياً فمات] الحي لانه قتل نفسين وورث الحي من دية الام لانه مات بمدها وفيه اشعار بأنه لو القت حياً فماتت ثم ماتت الام وجب ديتان والام تروث من دية الحي كافي شرح الطحاوي [وسايجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي متر [فهو لورثته] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اى



هو ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس يوارث ثأنه قاتل له وقد اثير في الجنابات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بتوك التصريح كما ظن [وفي جنين الامة] ان في جنين مملوكة القته الامة ميتا بالضرب بالإضافة للحد [نصف عشر قيمته] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [في الذكر] ان وقت كونه ملكا [وعشر قيمته في الانثى] لان قيمة الذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساوى في السن والجمال وعن ابي يوسف رح لا شيع عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيع عليه كما اذا بقي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفع فيه الروح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة راعم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاة بعد الضرب ثم اتى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [وما استبان] من الجنين [بعض خلقه] كالظفر والشمع [كلام] خلقه في وجوب الفرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ من العلقة والدم وفيه اشعار بان احتياجه بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب شيعه بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في النية لكنه يغفل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة [ضمن الفرة] بالنصب [عائلة امرأة] كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنتقى بناء على ما قلنا وان لا عائلة للعجم والاول المختار اذا لم يكن لها عائلة فانها عليها في حنة كما في العمادي [اسقطت] جنينا [ميتا] فلا يجب شيعه باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستين بعض خلقه فانه حينئذ يكون نطفة اومضة او علقة ومدتها مقدرة بحالة وعمرين يوما فان زمان كل منها اربعون يوما لمن ما قال بعض المشايخ ذلك على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما نفع فيه كما في الذخيرة [عمدا بدناء] فلترشبت للتداوي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الفرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية ورثت الا في رواية كما في العمادي [او نعل] كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او غيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [الا اذن زوجهما] فان كان مع الاذن لم تضمن الفرة الا انها تائم وعليها التوبة والامتنعاف \*

[قصه سبل \* من احدث في طريق العامة] ان طريق العامة نافذة واقفة في الامصار والقرى دون الطريق في اللقار والصحارى لانها لا يمكن الخلزل عنها كما في الزاهدني وميتاني الخلاف وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للزور قوم بنوا ذرا في ارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الشافعي كما في العمادي [كتيفا] اي مستوحا [او ميزابا] اي ما يركب في الحائط من مجرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء او حال وقيل هو فارسي معناه بل الماء لعرب بالهمزة دون الباء وانكر ابن المكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله المطزري والاولى تركه اعتمادا

ملن ما يتحمله ما بعده [ أوجرونا ] بهم الجيم وسكون الراء وهم الصاد الهمزة والنون وهو دغبل  
 قيل معناه البرج وقيل للميزاب وقيل جوع يخرج من الجائط للبناء عليه كما في الغرب [ أودكانا ]  
 عربي أو فارسي مرفى الصلوة [ وسعه ذلك ] أي جاز له الأحداث فإن الجائز غير مديق كما قاله  
 المطرزي [ إن لم يضر بالناس ] فإن مضر بهم لا يسهه كما في النهاية وفيما ذكر إياه إلى أنه يحل  
 له ذلك ويحل له الانتفاع بها وإن منع عنه كما في الكرمانى وقال الطحاري أنه لو منع عنه لا يباح  
 له الأحداث ويأثم بالانتفاع ولتركه كما في النخبة والغرس والجalous للبيع ملن هذا التفصيل كما في  
 التمرثاشي [ ولعل ] من أهد الناس كما في النخبة أو من أزالهم وأضعفهم كما في النهاية لكن  
 فيه فتنة الزمن وإسلاطهم ولو كانوا كما في الكرمانى [ نقضه ] أي إبطال ذلك المحدث بعد الاتمام  
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الأحداث لا النقص وقال أبو يوسف  
 رح ليس له المنع والنقص ومنعه رح إن لغير العبد والصبيان نقضه وإن لم يضر بهم وقال  
 أبو القاسم الصغار له نقضه إذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدء بنفسه  
 فلا يلتفت إلى خصوصته وهذا إذا علم أحداثه وأما إذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للإمام  
 نقضه ومن أبي يوسف رح أنه ينقض إن مضر بهم وهذا كله إذا حدث لنفعه فإن حدث للمسلمين  
 كما إذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضر بهم لا ينقض كما في العمادي [ و ] من حدث [ في ]  
 طريق الخاصة [ غير زائد ] ذلك الطريق وهي ما يحصى قومه إزما تركه للمرور قوم بنوا دورا في  
 أرض مشتركة بينهم كما في النخبة [ لا يسهه ] أحداث ذلك [ بلا إذن الشركاء ] سواء كان ضررهم لم  
 لا لأنه ملكهم فلو أحدثه كان لكل نقضه وهذا إذا علم أحداثه والا فقد جعل قلبا بما حتى لا يكون  
 لأحد نقضه كما في العمادي [ دضمن عاقلته ] أي المحدث [ دية من مات بسقوطها ] أي يسقط واحد  
 من هذه الأشياء عليه لأنه متعل بشغل هواء الطريق كما في النخبة لكن في الهداية وغيرها لو أصابه  
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لأنه متعل وما إذا أصابه الدخول فلا يضمن كما إذا أصابه الطرف فإنه  
 لم يضمن إلا النصف سواء علم أن أي طرف أصابه أو لم يعلم وفيه إشعار بأنه لو جرح ولا موت فإن بلغ  
 أرضه أرض الموضعة فهو ملن عاقلته وإن لم يبلغ فعلية وفي الأكتفاء إشعار بأنه لا يجب الكفارة  
 ولا يحرم من الميراث كما في النخبة [ كما ] ضمن العاقلة الدية [ لو وضع ] أحد [ حجرا ] شاهما  
 في الطريق [ أو حفر بئر في الطريق ] أي طريق العامة أو الخاصة [ ذئلب به ] أي السقوط [ نفس ]  
 أي آدمي لأنه متعل في ذلك وفيه إيهاء إلى أنه لو وضع حجرا في الطريق أو المأوى أو الخربة أو ربط  
 الدابة أو انقى التراب أو قعد للاستراحة أو للمرض أو لمرض الماء ضمن في كلها وهذا إذا لم يعلم الماء  
 بالرش بأن كان أعين أو لا فإن علم لم يضمن وقيل هذا إذا رش جميع الطريق فلورث البعض  
 لم يضمن وإن أنه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء الثلج أو الطين أو الحطب أو ربط الدابة

او القعود في فناء داره ولو في غير النافل لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفري ثرا لصب الماء او نصب دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك اهله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه عند الزحام حتى يخف الكلى في الذخيرة والى انه لو حفري في مغارة في غير مقر الناس لم يضمن لانه غير متعلد واما لو حفري طريق للمغارة ففي هرح صدر الاسلام انه لم يضمن والى الميسر انه ضمن والى انه لو حفري في فناء القوت ضمن كما انشئ اليه في الفتية ولو بنى قنطرة في نهر لم يضمن وان بنى في نهر العامة وتعمل المضي عليه ضمن والا فلا كما في الكرمانى وبهذا تبين انه انما ضمن في حفر البشر ورضع الشجر اذا لم يتعمل الواقع المزور كما قال الزامدي [ لا ] يضمن العاقلة [ ان مات ] الواقع فيها [ جوما ] از عطشا ما ج طبعه [ ارضا ] ولو بسبب انبعاث العفونة من البشر كما في النهاية وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد رح ضمن بابل وعلى هذا اذا اخل رجلا وادخله بيتا واد عليه الباب حتى مات جوما او عطشا او الفتوى على قول ابي حنيفة رح كما في الخلاصة [ وان تلف به ] اى بذلك من احداث الكنيف والجورن والدكان ورضع الشجر وحفر البشر في الطريق [ بهيمه ضمن ] ذلك المحدث والراضع والشافى [ هو ] تكتب لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ ان لم يافض به ] اى بذلك من الاحداث واخوه [ الامام ] اى السلطان وذلك لانه غير متعلد حيثئذ فان الامام ولاية مامة على الطريق اذا ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائخنا انما جاز له الاذن اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بنى في طريق ارمق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالمرق لا مصاب السوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما انفجر الكلام الى القتل تمبيها ذكر الحائط المائل وان كان جبالا لايقا بأمر الكتاب قال مبنه بمبنه خبره ما ياتي من ضمن [ ورب حائط ] اى مالك جدار حقيقي او حكمي كالواقف والقيم وصورته انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احدهما فلم ينقصه حتى تلف نفس به ضمن ماقلة الواقف كما في الخزائن وغيره [ مال ] مما هو اصله من الاستقامة وغيرهما فيشمل للنصوح والواهي [ اى طريق العامة ] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقولهم [ وطلب ] بالفتح [ نقضه ] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانقصه وفي ضمير الحائط المائل ايماء الى انه لا يصح الطلب قبل الليل لانعدام التعدي كما في الكرمانى وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن ان الحسن الفاء مقام الزوروى في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره ليتمكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اهلكوا اني قد مت اليه في مدم حائطة كما في الكافي

وذكر في المفتي انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مضرورة وفي الكرماني من عهد رح انه يجب الاشهاد على ثلثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للمتقدم اليه وعلى كون الهلاك بمقوطة الحائط [معلم] واحد ولو عبد اغريبا اوسبيا [او ذمي] واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكرني عرع الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ممن] ظرف طلب [يملكه] نقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه متمكن من الطلب من الشريك ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيهان [كالراهن] فانه يملك النقض [بفك رهنه] لانه ملكه فان كان مغلسا بيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرجع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن للمرتن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني [و] مثل [الولي] من الاب والجد [والوصي] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الممان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [و] مثل [الكتاب] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يضمن في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيره يضمن في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكرماني [والعبد الناجر] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي والدية على عاتق المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد يباع فيه [للم] بنقض [الحائط] عطف على طلب [في مدة] اي زمان اوله بعيد الطلب وآخره قبل الحقوط [يمكن نقضه] اي بدوم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تسامح في اطلاق المدة كما ظن بالحاصل انه يشترط اللصمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت الحقوط حتى لو ويب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء محتثي في المخرج كما في الذخيرة وغيره ولو جرح بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذلك اذا افاق ولا يعرود الا باشهاد محتقب كما في العمادي [ضمن] وبالحائط [مالا] بالتفويض [تلف به] اي بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهدمه ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه ازاله النقض وضمنه النقصان [و] ضمن [مالته لنفسه] التي تلفت به لانه صار متعديا بسقط سواء العامة [لا] يضمن [من طلب] بنقض حائطه [بباع] حائطه [و] رقبته للمشتري نسقط [الحائط] لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قبل اتقائي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه اطلاق البيع

يبدل متى انه لو رد على البائع بعهده او غيره او بغير شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضمن كما في الظهيرية [ او طلب ] اي وقع طلبه [ ممن لا يملك ] اي نقضه [ كلود و نحوه ] من المرتين والمحتاج والمعتبر والناصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المثلتين من مفهوم ما سبق من الاميلين [ وان مال ] الحائظ [ اي دار احد ] من مالك او ماعن باجارة او غيرها فامانة الدار لادنى ملازمة [ فله الطلب ] لدفع الضرر وفيه ايما الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اتجل القاضي رب الحائظ يوما او اكثر لم يصح للزلف شيع بالمعقود ضمن وبه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة فانك فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تاجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المصبرات [ وان يبنى ] الحائظ [ مائلا ] الى الطريق او الدار [ ابتداء ضمن ] ما تلف [ بلا طلب ] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [ وان طلب ] النقص بالضم [ احد الشركاء ] في حائظ مائل [ او حفر ] احد من يجرى [ في دار مشتركة ] بلا اذن الباقي وتلف شيع بالمعقود [ فالضمان ] عنده للنفس والمال [ بالحق ] للحائظ والدار فان كانوا ثلثة ففي الحائظ ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وفي المعقود ثلثي المال والدية لانه لم يعدل الا الى حصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المثلتين لان التلف قسمان معتبر وهما \*

[ فصل \* ضمن الراكب ] المائري الطريق [ ما اتلفه دابته ] من النفس و المال بان ضربته برأسها او كسبته او عصفتها باصنافها او غبطته اي ضربته بيدها او طمته بها او برجلها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجملها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه معقود بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجب مع اسكان الاحتراز [ لا ما نفتح برجلها ] بالسقاء المهمة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المعقود في اللطوق لا من قبيل علفتها تبنا و ماء باردا كما ظن يقال ففتح الدابة اي ضربته بها حافرها كما في المغرب وغيره [ او ذنبها او ] ما تلف [ بها راس ] اي بالاقاء روثها [ او بالت ] الدابة الراكب عليها [ في الطريق ] حال كونها [ سائرة ] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فاما ليدان لجميعها وانما لم يضمن بالنفع والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في العن و ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكران من العمادي [ او اوقعتها ] في الطريق لغة فصيحة كما مر [ لذلك ] اي للروث او البول فلما وقف لغيرهما فهو ضمن باتلافها في كل الوجوه الا اذا اوقعتها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقعتها في حق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقعتها في الفلأرضي غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه  
 بمنزلة فعله فيضمن وبان السائق والقائد لا يضمنان اصلا حواء كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن  
 الساحب معها كما في الذئيرة [ او ] بما [ اصابت ] الدابة يبدأها او رجلاها في سير الطريق [ حصاة او حجارة  
 صغيرا ] وهو غير الحصاة في العرف [ او نحوه ] من الترواة والغبار ونحوه [ فقط ] اى شق [ مينا ]  
 فانه لم يضمن لانه لا يحتجز عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذئيرة  
 [ وضمن ] الراكب [ بالكبير ] اى باصابة الحجر الكبير فقط العين لانه يحتجز منه [ والسائق والقائد ]  
 من القود نقيض السوق فهو من امام وذلك من خلف والمرتدف [ كالراكب ] في الضمان بالكل الا  
 النسخة من ما قاله ما شئنا وذمب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنسخة ايضا وفي الاصل  
 ما يدل على القولين والازل الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما انه لو اجتمع سائق وقائد كان  
 الضمان عليهما نصفين لان احدهما حائق للكل والاخر قائد له وكلما اجتمع السائق والراكب  
 خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمرتدف والراكب ضمنوا ارباعا كما في  
 الحميدى [ الا ان الكفارة ] اى كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تسامل  
 في اطلاق الكفارة كاظم [ عليه ] اى الراكب [ فقط ] دون السائق والقائد والمرتدف لانه مباشر  
 وهم معبوض وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان  
 الكل يوثق صواب الراكب في الوطي كما في الكافي [ واذا اصطدم ] اصله اصطدم اى تصارب بالجد  
 [ فارسان ] فيما تا [ ضمن عاقلة كل ] منهما لورثة الاخر [ دية الاخر ] لان هلة القتل صدمة كل فلو  
 كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حزينين واما اذا كانا عبلين  
 فهدر في الخطاء والعيول واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الاخر نصف قيمة  
 العبد فبالخذل والقتل وفي الخطاء كل قيمته فبالخذل ودية البحر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم  
 رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه  
 هدر ودية الاخر على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وهو  
 [ وان ارسل ] في الطريق [ كتابا فاصاب ] شيئا فأتلفه [ في فوره ] اى فور الارسل بلا سكون وميل  
 الى جانب آخر [ ضمن ] المرسل [ ابن ساقه ] اى كان يمضي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما  
 لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه ازم يحقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اختلف  
 المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن منه وضمن عند هدر رح ان  
 ساق او فاد كما في الخلاصة [ لا ] يضمن [ في ] ارسل [ الطير ] اى البازي المصقوب في فوره  
 لانه يحتمل العرق فوجده كعده وعن ابي يوسف رح انه يضمن [ و ] لا في اتلاف [ الدابة ]  
 من الكلب والثور والغنم ونحوها [ للنفلة ] اى النافذة من المالك فانها لم يسقطها وفيه رمز الى انه لو

عنه كلب مقور فمن ان يقلد اليه قبل العض كالحائظ كما في النهاية والى انه لو اعل الكلب غيب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف منه التلف للنفس على ما قال نعيم الائمة والى ان الراعي لو بيت الغنم في ارض مزروع بالتسامة فقام فيقصد رزع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترمذاني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فادخلت زرعاً في فوره ضمن المهرمل الا اذا مالت يميناً وشمالاً وله طريق آخر فانه لم يضمن لان ميرها مضاف اليها كما في الكافي و[ اذا اجتمع الراكب ] او السائق او القائل [ والناسخ ] اي طاعن دابة يعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ ضمن هو ] اي الناسخ ما اتلفه الدابة في كل الوجوه [ حتى النخعة ] اي الضرب باليد او الرجل لانه متعدد ومن ابي يوسف رح انه ضمن هو والراكب في الوطي مناصرة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالنخس فدينته على عاقلة الناسخ والى انه لو هلك الناسخ به فدينه هدر والى انه ان نخصها الراكب فلا ضمان في النخعة والى انه ان نخصها الناسخ باذنه فوطئت في فوره فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم ياهر به وهذا كله اذا كان الناسخ عاقلاً حراً فان كان مبيعاً فعلى عاقلة وان كان عبداً ففي رقبته يلدغ بها او يغدي الكلى الكافي وانما خص الناسخ لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النخعة لم يضمن كما في المنية [ و ] يجب [ في فقاء ] عين نحو [ شاة ] نحو [ القصاب ما نقص ] الفقاء من القيمة تنقوم صحبة العين ومفقودة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه الحمامة والدياجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذميرة [ و ] في فقاء [ عين ] نحو [ البقر والجوز ] اي ما اعد من البعير للنحر [ والاحمار والبغل والفرس ] والبر ذون [ ربع القيمة ] اي ربع قيمة البقر واخواته فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يتجمل عليها و الا فثمان النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بان وجه نصف القيمة في فقاء العين على ما قال فخر القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجنة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان الثور والاحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذبها ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذميرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداءً بحمد رح في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالامانة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن \*

[ فحصل \* ان جنبي عبد ] او امة على حر او مملوك في النفس او الطرف [ خطأ ] ولو حكماً كما اذا جنبي مبيعي عبداً او عبد عبداً في الطرف فان جنابة كليهما خطأ حكماً كما في الكافي [ دفعه مبدل ] الى وفي الجنابة [ بها ] اي بسبب الجنابة فيملكه الولي [ او فداءه بارشها ] اي الجنابة فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايّاً منهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد يوم المولود كما في الكرماني وهذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذاع متى وجده عنده واما عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بطل [فان ومبه] السيد بعد الجناية [او باعه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في الهداية [او احتقه اذ بدوه] او كاتبه [او استولوا] اى الجانية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد [بها] اى بالجناية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاول] بزيادة اللام [من قيمته] اى قيمة الجاني تغليبا فيحمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظى ولا معنوي كا ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان لزومها او وطئها او آجرها او رهنها لم يكن مختارا للارش وعن ابي يوسف رح ان في كل منها سوى الاول اختيارا له كما في النخبة ثم شرع في الجناية على العبد فقال [دية العبد] المجني عليه من السر او العبد خطاء [قيمه] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على العاقلة ان لم تبلغا دية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم [و] بلغت [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من القيمتين اظهارا لفصلة الحر على العبد [مغرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتموتاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة في رواية عنهما كا ظن فانه مهر من وجهين ومنه ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة ايمان النفس وهو قولها ايمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حال عنده والاول الصحيح كما في النخبة ومن ابي يوسف رح ان القيمة ان زادت على الية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما في الظهيرية [وفي الغصب قيمته ما كانت] اي ان غصب مملوكا فقتل عبدا او عطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المال [و ما قدر] في الجناية على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من قيمته] فيجب في موصحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر نصف مهر ديته وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف مهر قيمته الا اذا بلغت ضمانية فيحنئذ ينقص منه درهم ولى اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة الاف فيحنئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرماني وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شئ من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حالا كما في شرح



الطحاوي فذكره احسن ثم امثنتي من هذه العاقبة ما قال [ وفي فقا عيني عبد دفعه سيده ]  
الى الجاني [ واخذ قيمته ] صحيحا [ ارامسكه ] اس العبد [ بلا اخذ ] بدل [ النقصان ] عنده  
واما عندهما فكل دفعه واخذ القيمة ارامسكه واخذ النقصان وانما خص بالعينون لان في نفاه  
العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فيعتد ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح  
الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول عمر رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت  
لا من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ ان جنيت مدبر او ام ولد ] خطأ [ ضمن  
السيد الاقل من قيمته ] ام قيمة كل منهما بوصف التدبير والاحتيلاد يوم الجنابة وتماه في الكفاية  
[ ومن الارش ] فيحب اقلهما [ فان جنيت ] المدبر او ام الولد جنابة [ اخبر شارك ولي ] الجنابة  
[ الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه ] ام الى ولي الاولى ان دفعت [ بقصاص ] لانه استوفى ولي الاولى  
زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [ اذ ليس في جناباته ] ام المدبر او ام الولد [ الا قيمة  
واحدة ] لانه ليس للسيد الا رتبة واحدة [ واتبع ] ولي الثانية عطف على عارك [ السيد ] فاحل  
منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى [ او ] اتبع [ ولي الاولى ان دفعت ] اليه [ بلا  
قضاء ] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء [ وفي الغاء إشارة الى انه ان  
جنيت ولم يضمن حتى جنيت اخبر فلولي الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بخيرة  
كما في الذخيرة [ ومن نصب صبيا حرا ] غير بالغ [ اي ] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير  
معتبر من نفسه فان هرب لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه في الكلام مجاز كما في النهاية  
[ فمات ] الصبي [ معه ] ام في يده موتا [ فجهاد ] بلا علة وهي بالضم والمد او بالفتح وهوكون الحميم  
بلامد [ او يحمي ] بلا تنوين اي يمرض من الامراض [ لم يضمن ] الغاصب [ وان مات ] ذلك  
الصبي [ بصاعقة ] اي نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيحمل الحر الشديد  
والبرد الشديد والغرق في الماء والغرق في من مكان حال كما في قاضيهان وغيره [ او نهش حية ]  
اي عضها في المغرب انه بالفسن المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة معني وهو اخذ اللحم بمقدم  
الاسنان وقال ابن الاثير للمهملة اخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ ضمن عاقبته الدية ]  
لانه نقله الى مهلكه بخلاف ما مر فانه لا دخل للكان في ذلك [ كما في صبي اودع عبدا ] اي  
جعل عنده عبد ودعة [ فقتله ] الصبي ولو عمدا فانه ضمن عاقبته الدية اي العبد ضمان  
الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته واشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان  
النفس كما قالوا وانما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقيله ضمن وان لم يقيد لم يضمن وانما قيد  
بالحر لان بالعبد ضمن في الوحيين [ فان اتلف ] الصبي [ مالا ] من طعام او غيره سوى العبد  
[ بلا ابداع ] او اقراض او اعارة [ ضمن ] حالا بالاتفاق [ وان اتلف بعده ] اي بعد الايداع والاختصاص

ومعه [ لا ] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في مبي عاتل معجور واما غير العاتل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاحلام و فاصيخان والتمرتاشي وضمن بالاتفاق كما في الهداية و شرح الجامع لفخر الاحلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما الماذون بالتجارة وبقبول الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية \*

[ فصل \* ميت ] مبتداء فانه موصوف خبره حلف و هوام من الرجل و المرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسطا تام الخلق واما نافسه فلا عيب فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان رجل الجنين قتيل في محلة فلا قسامة ولا دية [ به جرح ] اي جراحة او اكثر من فعل آدمي [ او اثر ضرب او خنق ] بفتحين او كسر النون هو عصر الخلق [ او ] به [ خروج دم من اذنه او عينه ] فانه من فعل آدمي ولذا لم يفعل ان وجد في المعركة مكلأ واما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان صغته مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من لمس به اثر القتل والقيل من به اثر القتل فهو اخص وامم [ رجل ] ذلك الميت [ في محلة ] بفتحين اي مكان نزول كما في المفردات فيعمل المجد والمحلة العرفية والدار و غيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تاسم في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترز به عن الفارح والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة مرنا بما يمكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اعار اليه كلامهم في الرمية للجيران [ او ] رجل [ اكثره ] اي اكثر الميت ولو بلا راس [ او نصفه مع راسه ] في محلة فان وجد نصفه معقوبا بالطول اراقل من النصف مع الراس او عسر منه فلا قسامة فيه حال كونه [ لا يعلم ] بالبيئة او الاقرار [ قتله ] اي الميت او اكثره [ و ] قل [ آدمي ] وليه القتل عمدا او خطأ [ على ] جميع [ اهلها ] اي تلك المحلة [ او ] على [ بعضهم ] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [ حلف خمسون رجلا حوا مكلأ ] دلوا على او مسدودا في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والجنون [ منهم ] اي من اهل تلك المحلة كما في مائة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المصبرات انه رواية عنه [ يختارهم الولي ] اي ولي الميت و الجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك و الى ان للولي اختيار القضاة والقضاة والصالحين والمهاجرين الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [ بالله ] اي حلفوا بالله [ ما قتلناه ] اي الميت فخير الجملة مستعمل على ضمير المبتدأ بلا تكلف تقدير لاجله او اعتمال المحلة او الولي عليه كاطن [ ولا علمنا له قاتلا ] من قيل تقابل الجمع بالجمع فبحلف كل واحد بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتد اولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينفي ما اذا باهره اهل منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في العمد وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا

ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كفيته عند ابي يوسف رح ان يحلفها بالله ما قتله لانه انما يحلف على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يحلف [الولي] وان كان منهم لانه غير مشروح [ثم] اي بعد التحليف [قضي على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميت حراً او عبداً لتقصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في أكثر المتن وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي النخعية من شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعاً وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في أكثر النسخ انه يقضي بها على اهلها فيجوز ان يراد على عاقلة اهلها [وان ادعى] الولي القتل [على واحد من غيرهم] اي غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما يقضي بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالغنى اسم من الاقسام بالكسر معني الحلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على ارباب المقتول ثم يقال ذلك لئلا يمين [فان لم يكن] الخصمون [فيها] اي في تلك المحلة [كرر الحلف عليهم] اي على من كان فيها منهم [الى ان يتم] الخصمون وان كان واحداً يحلف خمسين مرة وقس ملي هذا وفيه اشعار بان كانوا خمسين لم يكرر الحلف على احد كما في الكافي [ومن نكل] منهم من اليمين وابي عنها [حبس] الناكل [حتى يحلف] او يقر فان ايس من الحلف قضى بالدية ومن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضي بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والنخعية والكرماني وغيرهما ان الحبس انما هو بالعمل واما في الخطأ فلا يحبس بل يقضي بالدية على العاقلة [لا] يحلف [ان خرج الدم من] انفه و[فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في النخعية ان هذا اذا نزل من الرأس فان علا من الجوف فقتل [اردوه او ذكروه] او فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [وفي قتيل] رجل [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [فالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المتأخرين من قال ان هذا اهم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق او القائل ومن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مخفياً فاب ساقها نهاراً جهازاً فلا شيء عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانت على اهل المحلة ويجوز هنا التفصيل السابق الكل في النخعية [والراكب] على الدابة عليها قتيل [والقائل] لها [كالمسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كلاً نفاد في وجوبها لانه في اهلهم كما في الكافي [وا] في قتيل رجل [على دابة بين قريتين] او مسكتين او محلتين اذ قيلت كل القسامة والدية [على اقربهما] من القتيل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكاً لاحد والا فعلى ماله وفيه

اشعار بأنه لو وجد بين ارض قرية وبيت قرية كانتا على الاقرب والقرب مقبر الى ان صوت امله يبلغ اليه والا فلا شيق على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان احتويا فعليهما كما في التمرثاني [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القمامة] اي خمسون حلقا وفيه اشعار بأنه لا قمامة على العائلة اصلا وهذا قول ابي يوسف رح واما عندهما فان غاب العائلة فكلتلك والا فعليهما ايضا كما في الكافي [ويعني] اي يعطى الدية [عائلته ان ثبت انها] اي الدار [له] اي للرجل [بالحجة] اي البينة اذا انكروا و قالوا انها ودیعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذي المذ ليس بحجة على العائلة والى انه لا شيق عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الاوضح انما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة ويكفي مجرد السكنى [و] تدي [عائلة ورثته] اي وزعة القتل [ان وجد في دار نفسه] لان الدار للورثة وقت ظهور القتل فالدية على عائلتهم وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بأنه قبل بهرجوب الدية على عائلة القاتل وهذا اذا اختلف عائلة الورث والقتيل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يلقى من الدية ديون القاتل وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عائلته ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القمامة على الورثة لا العائلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عند نقض مدر دمه لان الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقمامة على اهل] الارامي [الخطئة] اي على ملاكها القدماء وهي بالكم في الاصل ما اعتلته الامام اي الحررة وميزة من ارامى النعمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالستاجرين والمستعيرين [و المختصين] والذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقيمونها [فان باع كلهم] اي كل اهل الخطئة [فعلى المشتركين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة و مكان بالقمامة على القديمة دون اخرها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم و اذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيق عليهم وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواة في وجوب القمامة وتمايه في شرح الطحطحي قيل هذا في هزهم واماني عرفنا فعلى المشتركين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرماني [وفي] قتيل وجد في [دار] او غيرها من املاك [مشتركة] بين القمامة والدية [على عدد الرؤس] فان كان نصفها لزيد وصغيرها لعمر و الباقي لبكر فالقمامة عليهم والدية على عائلتهم اثلاثا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وفي الفلك] ونحوها كالعجلة كانتا [على من فيه] من السكان والملاح والمأذ لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها ملاك فالقمامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[ طن اهله ] لان تدبره اليهم واسافة المسجد مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومجد الفارع لان القسامة انها يكون لقوم معروفين وفيه الدية لمن يمت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية لمن عاقلته كافي التمرنابي والى انه لو كان مسجدا للفرياء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية لمن بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقرب الدر منه كافي النخيرة [ وفي سوق مملوك ] الاحسن مملوكة كانوا [ على المالك ] عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف رح كافي السكاني ويدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها في الليالي او فيها دار مملوكة فانها لمن اهلهما لتقصير حفظهم كذا في النهاية [ وفي ] سوق [ غير مملوك ] بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كافي التتمة [ والفارع ] اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين ارضي التجوز وحقيقته طريق يفرح فيه عامة الناس [ و ] في [ السجن والجامع لا قسامة ] في شيع منها [ والدية لمن يمت المال ] لان تدبره الى الامام وعند ابي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه لشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالفارح كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي الملخصة فانها كلوات كما في غريب النخيرة ولو وجد قاتل في موضع مباح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في يمت المال كافي فاضيلان واما الاراضي التي لها مالك اخذها وال ظلماً فينبغي ان يكون القاتل فيها هدرا لانه ليس على العاصب دية كافي الكرمانى وفيه وذكر في النخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية لمن اقرب المحال التي تخرج الى هذه الطريق [ وفي بركة ] تهدد باله والراء او تخيفها وهي مسجورة [ لا عجارة بغيرها ] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قوت فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة المالك وفي الكرمانى ان انقطع من تلك البركة حق العامة تهدر والا فعلى بيت المال [ او ] في [ من يهربه ] اي اذهب القاتل [ هدر ] لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه إشارة الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة لمن اهله والدية لمن عاقلتهم والى ان القاتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هدرا فهي على اقرب القرى ان صبح صوت اهلهما والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر بكل حال اقل في النخيرة [ ومستحلف ] يفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتداه لانه موصوف خيرة حلف [ قال قتله زيد ] من هذه المحلة [ حلف ] ولم يحفظ اليمين عنه بهذا القول وان كان يريده [ بأنه ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد ] لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخارج بالافراق [ وبطل شهادة بعض اهل المحلة ] كلا او بعضا [ بقتل

غيرهم رجلا بعد دعوي الولي القتل على ذلك الغير للتمهة فلا يثبت القتل بعهادتهم الا انهم يورثون عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عندهما واما عندهما فلم يطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فلهذه لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فلهذه لم يقبل [ار] بقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [رجل احدهما قتيلا ضمن] الرجل [الاخر دينته] عند ابي يوسف رح خلافا لـ احمد رح لانه عصى ان يقتل نفسه وله انه تورم بعينه وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية على صاحب البيت [وفي قتل قوية امرأة كز الحلف] الى ان يتم خمسون [عليها] او على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالعاقلة يدفعون معها في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المثلثة فيما اذا كانت ماقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او دينا اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عهبرتها [وتلوي] عندهم ماقلتها اقرب القبائل اليها في النصب وظاهره انه ليس عليها شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية \*

[فصل في العاقلة \* صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل النماء او تمسك من ان يوق كافي الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المعردات وقال الطبري وفيه ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكمس ويمنح اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زامير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من درنته او ضبطته وقيل انه معرب ديوان فللعني كتاب كمودة الشياطين والازل الصواب [لمن] اهل الجاني [هو منهم] اما من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فعقل من اهل مودة وقيل يعقل من اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية من اهل مصر كما في الترمذي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الفزاة فالعزاة وان كان من العتبات فالكتاب وكذا غيره [يوخذ] العقل [من عطياتهم] او وظائفهم الثلث كما بين لاسن اصول اموالهم فيحمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لاحتاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكتفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد احد من العطية كما في الاختيار [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القصاص لان الوجوب بالقصاص لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] او قبيلة الجاني وهي

بنو بنا واحد [ لن ليس منهم ] أي من اهل الديوان [ لن يورث من كل ] من عطية لهم [ في ثلث صين

صين ] أي من ثلث عطيات في شهر او اكثر او اقل ففي معنى من كافي القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اثير اليه في الكافي وغيره [ ثلاثة دراهم ] عند بعض [ او اربعة ] منها عند بعض فيورث من كل وصيفة درهم او درهمين وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يورث في هذه السنين طين اثني عشر درهماً والاول الصحيح كما في الضمرات [ وان لم يتبع الحي ] لذلك بان يكونوا ثلاث فيصير حصة كل عائل اكثر من ثلاثة او اربعة [ ضم اليه ] أي الي الحي [ اقرب الاحياء ] أي القبائل [ نسباً الاقرب فالاقرب ] طين ترتب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلاً ان كان الجاني من اولاد الصحين رضى ولم يتبع حية لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضى ثم بنوهم فان لم يتبع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى واباء القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعبيد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس اهل الزوجين عاقلة لآخر وذكر الحي من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتبعوا لذلك ضم اليهم ارب الدواوين من هذا المصرتم العصابات ثم ارب القبائل ثم رثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره مرافق للهداية لكن في الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناسرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم ارب القبائل يضاف اليهم ثم رثم ان ان يكفى والباقى من الدية بعد الضم فهو [ على الجاني ] لانه جنس [ والعائل كاحدهم ] من العاقلة فيلزم مثل احدهم ولو امرأة او صبياً او مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيع عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من اهل المعطاء فالذي لم يكن من اهل المعطاء فلا شيع عليه من الدية عندنا كما في النهاية [ والعاقلة للمعتق ] بفتح التاء [ حي سيده ] لانه منهم بالنسب [ ولولا المولات مولاه ] رحمه [ أي حي مولاه اعتباراً للعهد والمعتبر ] للعاقلة [ في العجم اهل النصر ] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [ سواء كانت ] النصر [ بالحرفة ] كالا حكمة برز والصغارين بكلا باد و الحراجين بموتد او لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه اثنى الجواني وعبد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه اثنى الفقيه ابو بكر وابو جعفر روح والمرغيناني لانهم لا يتناسرون وضمعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناسر لم يكن منظوراً اليه الا في حقهم والمشايخ تشعرون بخلافه فان الاصل في الباب هو التناسر فان كان بين اهل الديوان والغيرية او المحلة فيها وان كان بين اهل اهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من يتناسرون في الحوادث [ ومن لا

عاقلة له [ من العرب والعجم كالقبط والحربي والنمي وغيرهما والاولى مسلم لا عاقلة له فان الدية  
في مال النامي كما في الذخيرة [ يعطى ] الدية [ من بيت المال ان كان ] موجودا او مضبوطا  
[ والا ] يمكن كذلك [ على الجاني ] فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى  
وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدي ومن ابى  
حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العفائر فيها قد نيت ورحمة التنصر  
قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهضت [ ويتحمل العاقلة ] ويودون بالقضاء [ ما يجب ] من الدية  
على القاتل [ بنفس القتل ] اي قتل الخطاء وشبه العمل واحتراز به مما ياتي وفيه اشعار بان الدية  
يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن الزارة اقرا على العاقلة كما  
في قاضييان وغيره [ لا ] يتحملون [ ما يجب بصلح ] من دم صدم فانه على القاتل حالا الا اذا اجل  
[ اقرارا ] يقتل خطاه [ لم يصدقه ] اي القاتل [ العاقلة ] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين  
وفيهِ رمز الى انهم لو صدقوا تحملوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا  
انه قضي قاض كلا بالدية على ما ملته بالبينه وكلا بهما العاقلة فلا شيع عليهم ولا على العاقلة كما  
في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فانام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها مثبت ما لم يثبت  
بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [ و ] لا يجب بقتل [ عمل مقط قوده  
بغيره ] كما اذا قتل رجلا واحدهما صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ واحدهما مجنون والاخر بصا  
فانه ينصف الدية بينهما [ او ] ما يجب بسبب [ قتل ابنه عمدا ] فانه وجب القود بنفس القتل الا  
انه مقط بحسرة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهلاك [ ولا ]  
يتحملون [ جناية عبد ] على حر خطاه فانه على مولاه [ او ] جناية [ عبد ] في النفس او الطرف  
فان العمل لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مخن مما سبق الا انه  
اورد التفصيل [ و ] لا يتحملون [ ما دون ارض الموضحة ] من بدل طرف هو اقل من خمسمية هي  
ارض الموضحة فانه لو كان خمسمية اذ اكثر تحملوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره  
خطاه وقيمته اقل من ارشها تحملوا فان القيمة في العبد قايمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [ بل ]  
تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [ على الجاني ] نغلبا يشمل ما على اللوك من جناية  
العبد ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الامم وفي لفظ  
الجاني الدال على العطع رعاية حسن الختم \*



## \* [ كتاب الاكراه ] \*

عقب بالديات مع انهما يتبعان من خلاف الرضا لانها بالتعدييم احرق كما لا يخفى [ مو ] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او همماً والاحم منه الكره بالفتح وفي الفرعية [ فعل ] صوره بقرينة الاثني والفعل يشنل الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر او قطعه فانه اكراه كافي للثخيرة [ يوقعه بغيره ] اي يرفع امان بغيره ما يحرم من الفعل كافي الصحاح وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقعت الجميع على الارض كافي الاساس فيغوت بذلك الفعل [ رماه ] الغابل لكرامته ثم الغابت الرمايه نوحان صحيح الاختيار وفسده و يسميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي و اشار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [ او يفسد اختياره ] فيما يصير آله له كالتهديد بالقتل او القطع فالاختيار هو القصد الى امر مقدور للفاعل متردد بين الوجود والعدم بتوجيه احد الجانبين على الآخر فان استقل الفاعل في القصد فالاختيار صحيح والا فافسد وما ذكرنا من الاكتفاء صحيح ما ظن من تمام التردد بين العام والخاص والاكتفاء غير مفرغ فيما في الكلام العزيز بيدك الخير اي الخير والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قياساً وما استحساناً فلا لانه لو هدد بحبس ابنه اربانه او اخيه او غيرهم من ذي رحم محرم منه لبيع او هب او غير ذلك اكراما استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه التصرفات كافي المبسوط [ مع بغاه املته ] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفسده لانه في املية الوجوب والاداء لانه ثابتة بالنسبة والعقل والبلوغ والاكراه لا يتخلل بشيء منها الاثره انه متردد بين فرض وخطو ورحمة ومرة يا ثم ومرة يثاب [ دره ] لتحقق الاكراه اربعة [ قدرة الحامل ] اي المكروه بالكسر [ على ايقاع ما هدد ] اي خوف [ به ] والا كان هديانا [ سلطاناً ] كان الحامل [ اولماً ] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللبس تبركاً بعبارة عهد رح وان اكتفى به ولذا سعى به بعض الحماة الى الخليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فافاضه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى عهد رح رده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعة في بئر داره حين وقف على ذلك ثم يتأسف عهد رح عليه اذا لم يجبه خاطره فوجهه على حجرة طي من طي البرور هذا من كراماته رحمه الله كافي المبسوط وغيره واطلاعه يشير الى ان الاكراه يتحقق من ام ظالم في ام مكان وام زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امره ثم ان السامع اغفلوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما موي الزنا او بامتنار الزمان كافي للثخيرة [ وخوف الفاعل ] اي المكروه بالفتح [ ايقاعه ] اي ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والجماع ام من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او حكماً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضراً وخاف الفاعل

منه خوف المولود واما اذا غاب الرسول ايضا فلا اكراه كا في الذميمة وانما اختار الفاعل هنا على المكروه والحاصل ثم على المكروه ليدخل الالتباس [وكون المكروه به] اى ما عدا به [متلفا نفعاً] حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كا في الزامه [او] متلفاً [مضوا] ولو صغيراً كالاملة فانه كالنفس حرمة [وهو] اى الاكراه يتهدد بتلف النفس او مضوا [المجبى] بكسر الجيم من الجاه الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه المجبى و تهديد تلفهما ثم اثار الى الاخر غير المجبى وتهديد غيره يقال [لو] كونه [موجباً عما] اى حزناً [يعدم الرضا] كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاعتماد البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل للراي في القدار كا في الكرماني وهذا اذا لم يكن ذام منصب ومرتبته والانضرب صوط وحبس يوم وكلام ضمن اكراه كا في حق القاضي وعظيم البلد كا في النهاية وهذا اذا كان بغير حق بلو حبس او قيد بحق فاعمال اخرى لزمه ذلك كا في الذميمة وقوله موجباً عما مضى الى انه لو عدا امراته على التبري من المهر بالطلاق او التسري او التزوج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كا في فاضيلان وكذا التهديد بالانتم كا في الزامه وفي قوله بعدم الرضا تصريح بما علم ضمناً من المقام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من حد الاكراه [و] الشروط الرابع كون [الفاعل] ممتنعاً عما اكروه عليه [من الفعل] [قبله] اى الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لفوات ركنه وهولوت الرضا كا اشير اليه في الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستلزم كالا يخفى [لحقه] اى الفاعل المالك كاعتق عبده واتلاف ماله وبيعه فانه ممتنع من ذلك لحق نعمه [ارلحق] ادعى [آخر] كاتلاف مال آخر بوجه من الروح [اولحق الفرع] كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يمتدرك لحق آخر ولما فرغ من حد الاكراه وشروطه عرّف في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالمجبى او غيره] اى باحد قسمي الاكراه من التهديد بنحو التلّف او الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالاجارة والهبة وغيرها [او اقرار] يعيى منها [فمنع] ما فعل من العقود والافاريان يقول كنت كاذباً في الاقرار [او اضفى] بان يقول كنت صادقاً فيه فالمنع والامضاء مجاز في الاقرار ولك ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكروه لم يكن باطله والى انه يلزم تصرفات المكروه قولاً وفعلًا اذا احتمل المنع فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كا في الكافي والى انه لو اكراه على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلوقال للحاصل من ابن اودي فقال بع جاريتهك فلانة كان مكرها وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذميمة ولو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فالتزمت جاز مند ابى حنيفة رح واما عند ابى يوسف رح فان عدا بغير محل به الدم و اشار عليها بالحلح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير الحلح جاز وعند محمد رح ان عدا بشرب وبيع في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كا في الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكروه

لا للطائع على ما ذكر الحلواني في الذنية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صح الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرها صح الفسخ لكل قبل القبض واما بعده للمشتري [ويمكنه] ان يبيع الذي سلمه البائع مكرها بقرينة الاثني [المشتري] ان قبض وفيه اشعار بان بيع المكروه فاسد الا انه ما نأخذ بالاجازة والثمن والمثل امنة في يد البائع كما في الزاهدي [نيسج اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتيدير والاستيلاء والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصلقه ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تبادلته الايدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم لحق الفروع ومنها لحق العبد ام المكروه وهو مقدم لحاجته ورضي الرب تعالى كما في الكرماني واني انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نقض اتفاق كل منهما قبله وان اعتقا معا قبله فاعتاق البائع اولي كما في الظهيرية [ولزمه] ان المشتري [يتمتته] ان يعتق يوم الاعتاق ولو معصرا كما في الزاهدي [فان قبض] البائع المكروه [ثمنه] اي ثمن للبيع طوما [اوسلم] للبيع [طوما] نقد البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يمكن اجازة فرده ان كان قائما هالكا لانه امانة واني انه لو سلم البيع مكرها فمد البيع لانه نصب من الحامل كما في الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول فلا يليق بالمتصف ان يحكم بان الهداية لم يذكر حكمه وانه ينفذ ويحب القعدة وانما خص تعليم البيع لانه لو سلم الموصوب طوما لم ينفذ لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموصوب لا يخرج من الملك بدونه بخلاف البيع [وجل] ووجب [بالمجيبي] من تصديه [شرب الخمر واكل الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كضرب الدم واكل لحم الخنزير لان حالة المجبي كالحمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكراه بغير المجبي لم يعل شرب المحرم واكل فله هدد بضرب صوط او موطون لم يعتبر الا ان يقول لافسدين على عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال [حتى ان صبر] عن التناول على التلف [انهم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقي نفسه في مهلكة وكذا اثم من له الحمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح انه لم ياتم في كليهما لا انتفاء الاثم عن المخطئ كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكروه انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعدل بالجهل فيما فيه خفاء كما في الذخيرة [و رخص] ولم ياتم [به] ان بالمجيبي [اظهار الكفر] واجراؤه من الحان حال كونه [مطمئنا] قلبه بالايمان ان غير متغير عقيدته فان للمشركين اكروها عملا رضى علي مبه صلى الله تعالى عليه وسلم مع طمانينة القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عارو فعل اي ان عاروا الى

الأكراه فعل الى الطمانينة وفيه إشارة الى انه لم يرخص بغير الملجئ وكفر باظهار الكفر به ولو قال بالطمانينة والى انه لو لم يخطر بباله موت ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيع لم يكفر قضاء وديانة واما اذا غنمه وقال انما خطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما في الذخيرة [وبالصبر] عن الكفر على التلذذ [اجر] اي صار ماجزا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى ان صلى الله تعالى عليه وسلم صمي حبيبا سيد الشهداء حيث اكراهه للمشركون على حبه صلى الله تعالى عليه وسلم فصبر على ذلك [ورخص به] اتلاف مال مسلم [او ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما في عامة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المحمصة من كل وجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايجاب بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما في الكرماني وذكرني قاضيتان ان التزك والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما في المصنوعات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسمه كما في الطهيرية [ومن] في صودة اتلافه [الحامل] لان الفاعل آله له وفيه رمز الى ان الحامل عباس في صودة الاكراه على اكل مال مسلم كما في التتمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جامعا والا فلا شيع عليه كما في الكف والى انه لو اكراه بغير الملجئ لم يرخص اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل [لا] يرخص به [قتله] اي مسلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال [ويغادى] اي الحامل [نقط] اي لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند فرار و لا يقاد واحد عند ابي يوسف وح لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يائمه ويفسق ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملجئ فقتل مسلما كان القود على الفاعل منهم ومزرا الحامل كما في الطهيرية [وصح نكاحه] اي الفاعل ولو هدد بغير الملجئ لان النكاح مما يصح مع الهزل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بما زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كما في الذخيرة [وطلاعه] واحدة او اكثر [ورعته] اي اعتاقه ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل الطلاق والعق بيد الزوجة والعبد او غيرهما فانه صح طلاق المفروض اليه وعقده ويرجع الماسر على الامر بنصف المهر اذا لم يخطأ وبقيمة العبد ولو اكراه بيعه القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لم يائمه لانه امتنع من ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الطهيرية [ورجع] الفاعل [ بقيمة العبد ] على الحامل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اي الرجوع بالقيمة اذا اكراه بالملجئ واما بغيره فلا ضمان فيه كما في الطهيرية [ونصف] اي رجع الفاعل بنصف المهر [للمسئ] على الحامل لو بالنبعة اذا لم يسم [ان لم يخطأ] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يفعل بها فان الخلو في ذلك كالوطي وفيه إشارة الى ان بطلانه بعد الخلو لم يفسد من الحاصل شيئا لاستقرار المهر قبل

الأكراه كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبي ولو كان زوجة لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكراهته بالملجي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرة [و] صح [تذره] بكل طامة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ ولا يثنائي فيه الاكراه [ويمينه] بشيء من الطامعات او المعاصي او غير ذلك لما مر [وظهرا] بان قال لامرأته انت بل كظهر أمي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشيء في الصور الثلاث [ورجعه] أي لو اكراهه ان يرجع امرأته فراجعها صح لانها اعتدامة النكاح [وابلاها] بان حلف ان لا يقرب امرأته [ويئشه] فيه أي في الأيلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه إنما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد مبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والأرض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجع] من احلامه هذا لان في اسلامه شهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] عن دين لانه اقرار بفراغ الذمة وقد مر ان الآثار غير صحيحة [و] لا [ردته] من الدين حتى لا تبين امرأته منه لما مر من الرخصة في الظاهر الكفر وهذا اذا اكراهه بالملجي واما بغيره فقد صح رده فتبين امرأته كما في الظهيرة [وان زني] رجل بهراطله [حل] في جميع الأوقات عندهم [الا اذا اكراهه السلطان] أي اذا اكراه ذلك الرجل فانه لا يحد عندهم وإنما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه منه لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زني لا يحد وذكر في عامة كتب الأصول والفروع انه اذا زني يحد قياسا كما قال أولا ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا اكراهه بالملجي واما بغيره فيحد بلا خلاف كما يأتى في القسمين بلا خلاف وفي تدبير الصير اشعار بانها لو زنت بالأكراه لم تحد ولو بغير الملجي كما قالوا وفي لفظ الحد رمز الى ان الزنا لم يورخص بالأكراه ولو بالملجي حتى ان مبراجر كالقتل النل في النسيئة والى ما عليه من رواية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام •

## • [كتاب الحجر] •

عقب بالأكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه امرى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا وانكسر به من الاذن لانه نكاح الحجر فيكون تابعا له [هو] تحركات الجاه في اللغة مصدر جهر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقوله الحجر يفعل كذا أي حلف الصلة او لمن اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم اعتدل حجر عليه ومنه ما حياتي من كلامه وفي الفريضة [منع نفاذ القول] أي لزومه فانه منعقد معك الحجر مؤثرا واللام عهدته أي قول شخص مخصوص فلا يصدق لمن منع القاضي نفاذ القرار المكروه مثلا واحترزه من الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفترق الى اعتبار الفرع بخلاف القول وادرك لزوم القول فان النافذ أهم من اللازم كما في التوضيح من انه غير جامع لقول صغير غير عاقل

والمحقق به فأنه لا يصح أصلاً كما هنالك كسرة [ وصيه ] أي سبب التجوز والنفع من العوارض المكتسبة [ الصغر والجنون ] والعنة فإن الصغير في أصل الفطرة سليم العقل فالحق به الجنون وفي الآخر النقص فالحق به العتوه فلا يصح قول الصغير والمحقق به أصلاً كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والمحقق به إلا بأذن الرب فالمراد بالجنون الذي لا يفقه أصلاً إذ للفقير كماله [ والرق ] لأنه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداءً وحققاً للعبد بقاءً فيبقى رقيقاً بعد الإسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة ونحوها إلا بأذن مولاه لتعطل منافع خدمته بأشغاله بالتجارة [ فخصونا ] أي الصغير والجنون والريق [ بالفعل ] كاتلاف مال الغير إذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم للتلف بالانقلاب [ راهر ] أي [ وقت ] العق [ القرار ] أي إثبات إقرار العبد [ مال ] لأحد لأنه مكلف فينفذ إقراره في حق نفسه لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لأنه لا يبطل به ملك مولاه وفيه إشعار بأن إقرار الصغير والجنون وطلقاتهما لا يصحان أصلاً [ وعجل ] إقرار العبد [ بعد رقد ] لأنه مركب من ذات مختص معنى العقل والنظر والفطنة وغيرها و مال محل معد لأقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتباره الأول فبعد ويقاد وفيه إشعار بأن غير العبد من المتجوزين لا يملك ولا يقاد كامر [ ولا تحجر ] حر مكلف عن التصرف في ماله كالغراه [ بسه ] بفحشيتين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال واتلافه من خلاف مقتضى الشرع والعقل فارتكاب غيره من المعاصي كغريب البحر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء وإطلاقه مشيراً إلى أن السفيه لا يحجر عن تصرفات يستعمل النعم ويؤثر فيها الهزل كالبيع والاجارة وما لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لأنه حر مخاطب كالرشيد وهذا منده وأما عند ما فحجر مما يحتمله لا غير نظرًا له لا زجرًا ثم لا يصير السفيه محجورًا عند أبي يوسف رح إلا بالقضاء ولا يصير مطلقاً إلا بأطلاق القاضي وعند سعد رح ينحجر بدون الحجر وينطلق بترك السفه كأي الكافي وغيره والاختار قولهما لمن ما أشير إليه في التوضيح [ و ] لا يحجر بسبب [ فسق ] لا بتبذير المال فإن الفاسق أهل للولاية لمن نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وإن لم يكن حافظاً لماله كأي الكرمانى ولا بسبب [ دين ] وإن زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه بثلاثهيب ماله ولا يتصدق ولا يقر بغيره آخر وهذا منده وأما عند ما فحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء فإن الحجر بالدين لا يؤثر إلا فيه ولذا جاز بيعه مثل القيمة وأما بالغبن مثلاً فلا يصح ولو سبوا فمعنى لغتري أو أزال الغبن ثم المشايخ اختلفوا أنه اختلاف مبتدأ أو مبني على مسألة القضاء بالأفلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالأفلاس ثم الحجر بناء عليه منده لأن القضاء بالأفلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافاً لما يشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالأفلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه يعم جميع الأموال والدين يخص المال للوجود حتى ينفذ تصرفه في مال حليف بعدة بالكسب ولا يثبت

الحجر بالدين عندهما الا بالقضاء كافي النسيئة [وتحجر] عن الافاء [مفتع ماجن] وهو الذي  
 لا يبالى ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلنا باطلة كتعليم الرجل والمرأة ان يرتد فيسقط عنه  
 الزكوة او تبين من زوجها كافي النسيئة ويدخل فيه المفتي الفاسق كافي الملتقط والذي يفتى من  
 جعل كافي فاضحا وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودعي الى الضرر لم تجزى الديانة وان جازى الفتوة  
 عليه يحمل ما جاء من الكراهة نكل حيلة لا تؤدي الى الضرر تجوز كافي التجنيس والمآجن من  
 المجون والاسم المجانة بالفهم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جامل] وهو الذي يسقى المريض دواء  
 مهلكا علم به أولا كافي النسيئة او ظن به دواء كافي الظهيرته [و] عن الاكتواء [مكاري مفلس]  
 وهو الذي يأخذ كراه الايل وليس له ايل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يغتريه وعند ابن الخرج يخفي  
 نفسه كافي النسيئة او الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالبراء والاحتياج فيردى  
 الى اطلاق مال الناس كافي الكافي فحجر هؤلاء المفسدون للاديين والابدان والاموال اضرازا بالخاص  
 للعام وهذا رواية النوادر من ابي حنيفة رح وظاهر الرواية انه لا يحجر الكلف الحر كافي الظهيرته  
 [واذا بلغ] الصغير [غور رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحفظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ  
 خمسا وعشرين سنة] فيحتمل يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشد الا نادرا  
 او الحكم في الفروع للغلبة وهذا عند ابي حنيفة رح ملن ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما  
 اسند اليه محد رح وليس يذهب له لانه اشترط الرشد للتسليم كافي النسيئة وفيه اشارة الى انه لو بلغ  
 رشيدا ثم صار سفيا لم يحجر منه خلافا لهما كافي الكافي [وصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في  
 ماله من البيع ونحوه [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعد] اي  
 بعد مضيها [يحمل] اليه ماله [بلا رعد] كما اشار اليه السابق وهذا كله منه واما عندهما فلا يصح  
 تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هوم لكن لو حجر غايب وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر صح  
 عندهما كافي النسيئة [وحبس القاضي] يطلب الدايين [للمدين] الحر [للمنه] اي لقضاء دين  
 عليه كالمهر والكفالة لا يبيع ماله لاجله كاطن لان البيع غير متمم لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب  
 والاحتراض واذا لصدة وغير ذلك كافي الكرمانى وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع  
 ما له الا برضاة وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع من بيعه وهذا في للمدين الحاضر بالاخلاف  
 بين المشايخ ملن قولهما واما في الغايب فلا يجوز عند بعضهم كافي النسيئة [وقضى دراهم دينه  
 من دراهم] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاة بالاجماع  
 لان للدايين حق الاخذ من جنسه بلا رضاة للقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيرة] اي دنائير دينه  
 [من دنائيرة] لما مر [وباع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنانيرة [لقضاء الاخر] منهما استحسانا  
 لانهما متحدران في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذ جبرا اي من غير رضاه

باعتلاف جنس الحق كما في الكرماني [ لا ] يبيع هذه القامعي لدينه [ مروه وعقاره ] لا غراض الناس في الاعيان ويبيع عندهما ايده بالتقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يده بما تلف من العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب يده وقيل دستين ليكون بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع ممكنه كما في النشف وغيره [ ومن اللبس ومعه ] وفي يده [ مرض شره ] بلا ادله ثمنه [ فبائعه اموة ] اي مشارك [ للغمراء ] في ذلك يبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين فرواء الحال ثم بعد انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان للمبيع ان كان في يد البائع مالبائع اولى من الفرواء كما في المصنوعات ولما كان الصغر من اسباب التحريم بين نهايته فقال [ وبلغ الغلام ] اي صيرورته بحال لوجامع انزل كما في الكرماني [ بالاحتلام ] [ غاب وبه نأب ] [ والاحبال ] ( آبسن كرون ) [ والانزال ] ( هاشن آب ) [ وبلغ ] [ الجارية ] اي انشئ الغلام [ بالاحتلام ] والحيض والحبل [ يعتصمن ] ( آبسن شن ) وذالايكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال والاحمن ان يقول بلغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [ فان لم يوجد ] فيها شي من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البوالي [ فحين ] اي قبل ان حين يتم لهما خمس عشرة سنة [ كما هو المهور ] [ وبه يفتي ] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده ومن ابي يوسف رح حين نسب له العلة وانهد لها السدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للقلبة على اهل الزمان والبوالي لزيادة الاحتياط كما في المصنوعات وغيره [ وادنى مدته ] اي البلوغ [ انه ] اي للغلام [ اثنتا عشرة سنة ] [ ادنى مدته ] [ لها ] اي للجارية [ تصح ] من سنين على المختار كما في احكام الصغار [ فصلنا ] اي الغلام والجارية [ حينئذ ] اي حين اذيتهم لهما هذه المدّة [ ان اقرباه ] اي بالبلوغ بان قالوا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثني عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يحتمل مثله هادى في الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد الزواحي اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي من عهد روح لا يصدق غلام خضر شارب وبنه عاتنه وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتهاء التحريم ابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما يأتي من الكلام \*  
[ فمستل ] هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو مصدر كعمسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف الهاء والصا في الكرماني يقال هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الـة ليس من كلام العرب [ الاذن ] لغة اعلام باجاجة



ورخصة في المبيع وشريعة [ فك الحجر ] ازالة الميّد ما عرض للبيع من منع نفاذ التصرف العابر  
او الدائر بينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كما في النخيرة [ واسقاط الحق ]  
التأبث للميّد في الرقبة والكسب محتدرك لزيادة الايضاح [ ثم يتصرف العبد ] الاولى ان يقال  
الاذن ان يفسد حجر عبده فيتصرف على نفسه فيعطى على فعلية وينبى على انه لا يصير مطلقا محجور  
الملك بل بالعلم به الاذوق انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في النخيرة [ لنفسه ]  
لا لميّد يطبق الوكالة [ باهليته ] وهي كون الانسان تعالى لو باشر التصرف استفاد مرجبه شرعا وفيه  
اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعد اهل للتصرف الا ان حق الميّد مانع لاثرة قبل الاذن واما  
بعده فيتصرف كالحرة بملك ملك اليد ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى  
عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومعتق لم يثبت لغير الحركى الكاى والاذن ان يعرف  
الاذن على وجهه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره  
مقابلة ثم فرع الى التصرف لنفسه ثم على فك الحجر تقريبا مشوشا فقال [ فلم يرجع بالعهد ]  
اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهد اي لقيه [ على سيده ]  
لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ ولو اذن يرمى ] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة  
او مكانا [ فهو ما ذنن الى ان يحجر ] لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي  
ان لا يكون له ولاية الحجر لان المانع لا يعود قلنا بقاء ولاية الحجر باعتبار بقاء الرقبة فكان  
فى الحجر امتناع من الاسقاط فيما يستقبل الا ان المانع لا يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن  
بالمرط جائز كما فاته الى المستقبل كما في النخيرة [ ولو اذن ] الميّد عبده [ في نوع ] من التجارة  
[ ثم اذنه ] مائر انواعها حتى لو اذن بعمره الخنز ونحوه عن شراء البز كان اذنا بشراء البز وغيره وان  
لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الخنز والعبد عالم به فان قلت انه ازال الحجر حق  
تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كما في الكرمانى  
[ ويثبت ] الاذن له [ صريحا ] كما اذا قال له اذنت لك في التجارة اى في كل تجارة اذ قال له اشترى  
ثوبا وبه اوقال آجر نفسك من الناس فانه صار ما ذننا لانه امر بالعقد للتكررة بخلاف ما لو قال له  
اشترى الكسوة اذ آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصح ما ذننا لانه امره بعقد واحد وقد  
صح ان يكون استخدا ما ذنن لم يصح الاستخدا ما صار ما ذننا وان امره بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا  
وامره الميّد ان يبيعه فانه صار ما ذننا لانه لم يمكن ان يجعل استخدا اما لا للميّد وهذا ظاهر ولا  
للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في النخيرة [ و ] يثبت  
[ دلالة اذانه ] بالقلب [ سيده ] يبيع ماله ارمال غيره بعبا صححوا او فاسدا [ وبشترى ] بذلك  
ولو عهرا [ ومكت ] بلا نهى فانه يصير ما ذننا فيما يستقبل فيصير تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال حيلة في الحال لانه لابد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتاممه في النخيرة وفيه اشعار بأنه لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فزأه كذلك حثت وهذا ظاهر المذهب ومن ابي يوسف رح انه لا يحنث كما في العبادي وينبغي ان يستثنى عبداً كان سيده ثامياً فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذوناً والنصف الذي يباشره لا ينفذ كما في الطهيري [ يبيع ] اى يصح بيعه بعد اخذ الاذن [ ويشترى ] كذلك [ ولو ] كانا [ يغبى فاحش ] لانه تجارة وهذا عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه ممتنع ومن هذا الصبي والمكاتب الماذونان [ و يوك ] الماذون احداً [ بهما ] اى بالبيع والقرأ لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بأنه يبضع اذا البضاة تركيل بالبيع كما في النخيرة [ وبرهن ] الماذون شيئاً من ماله [ ويرتهن ] شيئاً من مال غيره لان الاول ايقاع والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ ويتقبل ] ويأخذ [ الارض ] الموات من الامام للاحياء كما في الكرمانى او يأخذها اراض الصلح منه مسافة كما في الغرب [ ويأخذها ] اى يأخذ الماذون من الامام او غيره ارضاً محمية [ مزارعة ] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستأجر للارض ببضع الخارج وفى العكس مرجح نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستأجر والا فهو جرح كما في النخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني مما قبله كاظم [ ويشترى بذراً بزراعة ] اى يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المحمية وهو حب البقل وغيره كالبر [ ويشارك ] غيره [ صنناً ] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة ووكالة مع الماذون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا اذن بالمفاوضة مرة واحدة فللجواز وحده كالعقد وتاممه في النخيرة [ وينفع المال ] مشاركة [ ويأخذ مبادرة ] لتحصيل الربح [ ويستأجر ] ما يحتاج اليه كالاخير والدابة والبيت والارض وغيرها [ ويؤجر نفسه ] فيما يده له من الاعمال [ ويقر بديعة ] لاحد لان الاذن من توابع التجارة كما في الهداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون يأخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في وديعة الحقيق خلافه [ وغصب ] اى يقر بغصب من احد لأمور [ ودين ] اى يقر بدين وقع بسبب التجارة عليه لاحد موافقاً لاجتنبيا اولاد الزوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراؤه به الا لاجبى كما في العظم فلو اقربى بناية ازدهم لم يصح فلم يوهل به الا بعد العتق [ ولو ] كان الاقرار بهذه الأمور [ يعدل الحجر ] لان المصحح للاترار هو اليلدون الاذن واليد بالية وهذا عنده واما عندهما فاقراؤه بعد الحجر لا يجوز لان الحجر ابطال اليد وكذا لم يعتبروا بالحجر [ ويهلى طعاماً ] اى ما كره لا الدراهم والذناير لاحتجاب القلوب [ يمسوا ] قليلاً لا كثيراً فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فائق من داني ملن ما قال بعض الشافعية كما في النخيرة [ ويضيف من ] يطعمه [ للاحتجاب ] كما في الهداية وفيه اشعار بان يضيف استحساناً من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في النخيرة والمراد الضيافة

المهيورة لا الكثيرة والفاسل بينهما ما افترق بعد بن سلامة مما ذكرنا في الهاديات على ما في الذخيرة وفيه رمز الى انه لا يتصلق اصلا على ما قال بعضهم كافي الغلظة والى انه لا يهب اصلا لكن في الذخيرة انه لا يتصلق ولا يهب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان الحجز لا يهدي احدا ولا يضيعة وعن ابي يوسف رح لا بأس بدعائه بعض دفعائه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه يتضرر باعطائه ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كافي الكافي [ و ] يضيف [ من يعمله ] اي الماذون من الشجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ ويحط ] الماذون [ من الثمن ] اي ثمن مبيع [ يبيع ] اي بحسب عيب وجد في مبيعه [ قدر اعطى ] بين التجار لانه من منيعهم كافي الكافي وفيه اشعار بان لا يحط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان الحط اذا لم يكن فالحقا يجوز اجساما واما اذا كان فالحقا فيجوز عنده خلافا لهما ربانه لا يحط بغير عيب وهذا بالاجماع كالابرة على ما في الغلظة [ ولا يزوج ] رقيقة من العبد والامة لان التزوج ليس بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن الولي وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كافي الذخيرة [ ولا يكتب ] الماذون رقيقة وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه اشعار بانه لا يمتنع اذ العتاق فوق الكتابة كافي المحيط [ وكل دين ] مبتدعه غيره يتعلق برقيقته [ وجب ] على الماذون [ بتجارة ] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالفراء او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [ او ] وجب [ بما هو في معناها ] اي في حكم التجارة [ كفره وديعه ] اي فسادها كما اذا ادفع رجل ماذونا مالا ثم طلبه منه فانكره ثم ملكه ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالاحجود وضمن الغصب في حكم ضمان التجارة لان المضموناته تملك باداء الضمان والغرم بالغرم ما يلزم اداؤه من الدين [ وهصب وامانة ] كالعارية ومال الحركة والمضاربة والجاراة [ جدها ] اي حجب الماذون الا الامانة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخص منها وبما ذكرها تبعا للهداية والرقابة [ وصقر ] اي موهوم مثل [ وجب ] على الماذون [ بطوي ] جارية [ مقترنة بعد الاستحقاق ] ظرف وجب فان هذا العقر وان وجب بحسب الولي الا انه مستند الى الفراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحترره عما وجب عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كذا في الكرماني وبما ذكرنا ظهر انه مثان لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكناية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثال للدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالانفراج السابق مفهوما [ يتعلق ] ذلك الدين [ برقيقته ] اي الماذون وفيه اشعار بانه لو باع مبيد بعد الدين كان باطلا فغير معناه انه صيبطل لانه موقوف على اجازة الفراء وقيل انه فاسد لانه لو اقصته المشتري بعد القبض لصح ولزمه قبضه فلا يكون موقوفا كافي الذخيرة [ يباع فيه ] اي يبيع الغاضي الماذون في ذلك الدين بطلب

الفرماة وان لم يرض بذلك صيده كما دل عليه الملاحق وهذا اذا كان الصيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان  
 الخصم في رقبته هو الصيد ويبيعه ليس يبعث فان لهم استعماله المأذون كما في النخيرة وايضا لا يباع  
 اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعر بأنه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن الغشوي فلو  
 لم يف الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا  
 كما مر في النكاح [ ويقسم ثمنه ] بينهم [ بالخصص ] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان  
 فضل من دينهم شي من ثلعيه وان لم يكن في الثمن داه فميتاني [ و ] يتعلق [ بكسبه ] اي  
 بالمأذون وفيه اشعار بأنه يشترط حضور المأذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه  
 رضاه ولا حضور صيده كما في النخيرة قد [ حصل ] ذلك الكسب [ قبل ] ذلك [ الدين او ] حصل  
 [ بعده ] فيباع فيه ويقسم بالخصص [ و ] يتعلق [ بما ] فيه كسبه كما اذا وهب له [ وانتهب ]  
 اي قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع بالمأذون ان كان له كسب يفي  
 بديونه لان الدين ابتدا يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا  
 حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قديمه او ديننا يرجي عرجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال لو لم  
 يخرج الدين ولم يقدّم مدة تلتزمه ومن معانينا من قال ان مدته مفروضة الى راي القاضي ومن ابي  
 بكر البلخي ان مدته ثلثة ايام كما في النخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر راج  
 فلا يباع رقبته ولا ما انتهب لانه لاحق للفرماة في ذلك [ لا ] يتعلق ذلك الدين [ بما اخذه صيده ] من  
 كسبه [ قبل ] ذلك [ الدين ] لانه فرع من حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد  
 الدين فيسترد منه كما اذا كان على المأذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه الصيد ثم لحقه دين خمسمائة  
 اخرى فانه يصير الالف من الصيد لان كلا من نصفى الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف  
 بغير حق كما في الكرماني [ وطولب ] المأذون [ بما بقي ] من دينه اذا بيع رقبته [ بعد مته ] اذ لهم  
 الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالمعاينة لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد  
 لانقطاع تعلقه به [ وللسيد اخذ فله ] اي اجرة [ مثله ] كمسرة دراهم في كل شهر مثلا [ مع وجود  
 دين ] عليه استحسانا وفيه اشعار بان للصيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين  
 وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا يأخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين  
 كما في الكرماني [ والباقي ] من غلة مثله [ للفرماة ] فيقسم بينهم بالخصص [ وينتجح ] المأذون  
 غير المدبر عندهم [ ان ابقى ] لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذلك يمنع بقاءه فلا يلزم شي من  
 تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاباق لم يذكره محد راج واختلف المشايخ فيه والصحيح  
 انه لا يعود كما في النخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاباق لم يصلح لاذن لكن في الهداية  
 اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المنصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في النخيرة

بأنه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقلحح الاذن والا فلا [ او مات سيده ] لأن  
الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فضلا في بقاءه وقد قللت بالموث [ او جن ] سيده ويجوز ان  
يكون القمير للماذون فانه انجبر به ولم يعد ادنه بالانفاة كما في المضمورات جنونا [ مطبقا ] بالكم  
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد متى اذنت لانه يكون حينئذ بمنزلة للربض كما في الكرماني ومن  
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر الحنة فصاعدا وعند عبد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند  
ابي حنيفة رح يفترض ان راي القاضي وبه يقتضى فان صحت الحاجة الى التوفيق فاذنى بحنة كما في تمة  
الزاعات [ اولحق ] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمورات [ بدار الحرب مرتدا ]  
وحكم القاضي بلسانه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فمجرد  
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [ او حجر ] سيده [ عليه ] اي الماذون ويجوز ان يكون حجر مبنيا  
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قل آيد ما ذكرنا من جواز ارجاع القمير للماذون [ بغير  
ان يعلم ] الماذون بالحجر [ هو ] للعطف [ واكثر اهل موقه ] فان حجر بمحض من رجل او رجلين او  
ثلاثة لم ينحجر لانه كان ماذونا بالاذن فاما فلن يكون الاذن خاصا بان اذن بمحض من معدودات انحجر  
بالحجر بغير ان يعلم العبد وللعدودات كما انحجر بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحض منه لا شير  
يثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما انحجر فكتلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصي  
الشهادة العدالة والعدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والطاهر انه قول عبد  
رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة [ و ] ينحجر [ الأمة ] الماذونة [ ان استولى ها ]  
سيدها استحسانا خلافا لغير رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [ وضمن ] سيدها حينئذ [ قيمتها ] اي قيمة  
المستولاة المدبونة [ للفرس ] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس  
وقبها لا غير [ ولو شمل دينه ] اي دين الماذون [ ماله ] ورثته [ جميعا ] لم يملك سيده مامعه اي ماني  
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للعبد خلافة بعد فراقه من حاجته واما  
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطى الماذونة وتعلق  
حق الغرامة بها لا يمنع ملكيتها للعبد وانما وضع في احاطة الدين بالرقة والكسب معا لانه ان  
لم يمتفرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل ممثلتين فاشار الى الاولى  
فقال [ فلم يعتق ] عبد معه [ باعتاقه ] اي اعتاق السيد عنده وعتق عندهما في صورة عدم الاحاطة  
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موصرا ويسعى المعتق اذا كان معصرا ثم يرجع  
عليه كما في الصحايق ثم شرع في الثانية فقال [ ويبيع ] هذا الماذون مامعه [ من سيده بالقيمة ] اي  
يهل بالقيمة او اكثر لانه غير منهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة  
ولو يبيع لم يجوز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبي بالغبن اليه ولا الفاحش  
وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كالى الكافي [و] يبيع [سيد] ملكه [منه] اى من هذا الماذون  
[بها] اى مثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فان باع] سيد ماله من هذا  
الماذون [بأكثر] من القيمة ولو يبيع [نقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة  
لسحق الغرماء كالى المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن فى المحيط وغيره انه عندهما اما عنده فالبيع  
فاسد وان احقط الحباطة وكان الغبن يميروا [وبطل ثمنه] اى سقط عن ذمة هذا الماذون فمن يبيع  
بأحد سيد منه [ان سلم] السيد [معه] اليه [قبل قبضه] اى قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق  
السيد فى العبد وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا كان للسيد  
مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او فصبه منه كالى الكرمانى وغيره وفيه اشعار بأنه لو اخذ العبد  
من مال سيد شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اى للسيد [حسب مبيعهم]  
عنده [لثمنه] اى لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال من ملكه الا انه قد بقي ملك  
السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيل الماذون بالمدينون اشارة الى انه لو لم يكن مدينوا لم يجز بيعه  
من السيد ولا يبيعه منه كالى اللغنى [وصح اعتاقه] اى اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مدينوا]  
لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المدينون صحيح بالطريق الاولى [وهو من سيد] للغرماء  
[الاقبل من قيمته ومن دينه] لانه انكف حقهم فان كان الدين أكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي  
التنقييد اشعار بأنه لو اعتق المذروم الولد ماذونين لم يضمن لعدم ائلاف الحق [ولو اشترى  
وباع] من قال انه عبد فلان [ماكتا] غير مغبر [من اذنه وحجره فهو ماذون] احتسنا نص  
تصرفاته رماية لما هو الاصل فى المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بأنه لو اغبر بالاذن لكان  
ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كاشير اليه فى الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لدينه]  
صيانة لسحق العبد [الا اذا اقر سيده باذنه] واقاموا البيعة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بأنه  
يباع كعبيده بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كالى الكافي [وتصرف الصبي] اى جميع  
تصرفاته اذ كان مافلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا عسر فى الدنيا والاخرة وحرمانه  
عن ميراث ابيه الكافر ومفارقته من زوجته الكافرة لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم هما  
من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدهما سعادة الدارين [والانتهاب] اى قبول الهبة وكذا  
قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [ولا تصرفه] [ان عسر] له  
من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو طلق مال فانهما وضعاً لازالة الملك وهى ضرر محض ولا يضره  
مقوطة النفقة بالاول وحصول النوب بالثاني وغير ذلك مما لم يوصع لذلك اذا لا اعتبار للوضع ومثلها  
الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاصرار وفيه إشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابعاده العقل صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعناق فانه يقع كما في جامع الصغائر الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى سواهم الضرورة من قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعناق من جهة لمنع الضرر صح ذلك حتى اذا كان مسبوبا باوفاصمته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا فمن قيمة نصيب غيره ان كان موهوبا كما في اصول السرخسي [وما نفع] من تصرفه مرة [وهو] اخوة [كالبنيح والشرء] فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والنكاح وغيرهما [علق] نفاذه [بأذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بغير ان يعقل] اي يعرف [البنيح سائبا] زائلا للملك [والشرء جالبا] له وميز العين الحرة من الفاحش فان كل صبي اذا لقن البيع والشرء يتلفعهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [ورأيه] اي ولي الصبي في النفس والمال [أبوة ثم وصيه] اي وصي الأب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جد] اي جد الصبي اهو الأب وان علا لا اهو الأم [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه إشعار بان الوالي من قبيل الأولياء بالطريق الأول [لو وصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التصوية إشعارا بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ووصيه بعد موت وصي وصي الجد وإشاري هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الأم للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي المأذون للولي او غيره [بما معه من حكمه] اي من مدين او دين [اوارثه] بما ورث من ابنته او غيره [صح] ذلك القرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في المورث كما في النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالاحتمام ويكفي فيما يلتزمه مع المناوبة للشرع من رعاية حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الوصايا ] \*

عقبه بالبادون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الرصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الايصاء [هي] اي الرصية لغة اسم من الايصاء كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح و الصكر يقال اوصيت اي تومت الى زيد لعمرو بكذا فهو موصى وذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الرصية كما في النهاية والقاصوس وشريعة [انجاب] اي اللام

شيع من مال او منفعة لله تعالى اذ لغيره وهذا شامل للبيع والجاراة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها ايجاب في حال الحياة وانما حرم بالوصية لان الميت لما وصى به وصل ما كان من امر حياته بما بعده من امر ماته يقال وصيت الشيع بالجميع اذا وصلته به كما في الكرماني [و] نثبت [الوصية عند الجمهور في وجهه الخير لتدارك التغليب وروست عند بعض في حق الوالدين والاقرنين غير الوارثين ووجهه على الغني عند بعض في حق الكل والارل الصحيح كما في الزاهد] [بافل من الثلث] اي ثلث ماله وفيه إشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روي من الشيعين للملحين ان الوصية بالخمسة احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الفرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غني ورثته] هالهم [او] عند [استغنائهم] اي ميرورتهم اغنياء [بمستهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روي عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روي من الفضلي كما في الظهيرية وقيل بخير عند احد هذين لاهتمال كل منهما على فضيلة هي منفعة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهد وغيره [كتركها] اي ناديا مثل ثلث ترك الوصية ملتبسا [بلا احد منها] وهو الاستغناء هاله وحيث لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روي عن الشيعين كما في قاضيان والى انها نثبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نثبت ولم يائمه بترك الايصاء وفي الزاهد انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكرومة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومعتبة كالوصية بالكفارات وفدية الصبامات والصلوات [وصحت] الوصية بالثلث وغيره [للجمل] اما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلواوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صم كما في شرح الطحاوي وغيره وفي الاستفتاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه ايجاب ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية ومينائي اشارة الىه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اي بالجملة مما في بطن دابة او جارية اذا لم يكن الجنين من العبد كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من الجارية والذابة وهذا قيد للقيدين جميعا [لا قل من مدته] اي مدة الحمل وهو في الادمي سنة اعهر وفي الغيل احد عشر سنة وفي الابل والحمل والجمار سنة وفي البقر تسعة اعهر وفي الهامة خمسة اشهر وفي السنور شهران وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاحتفاء [من وقتها] اي وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة ارحكما بان يكون على عطر الوجود كشمرة البحتان ما عان كما في النهاية من البسوط ومنه كرمما يحتمل منه فكان



صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الخط بشجرة البستان وهذا صاحب الكفاية  
حيث حكم بالاعتلاف كما في التمرناشي انه صح الوصية بما في البطن اذا ولدت لاقبل من مئة أشهر  
من وقت موت الموصي لانه لا يتأني ما ذكرنا لوجوده عند الوصية كما لا يخفى فهذا لم يورد ما في  
المستصفي كما ظن وكذا لم يورد ما في الكافي انه يملك ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه  
عند الموت لما تقرر ان الموصي به اذا كان معين او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده  
عند الوصية وان كان شاعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمزمن غنى او من ماله فانه يشترط  
وجود العزى الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتماهد في النهاية من النخبة وغيره وفي  
الكلام لشعار بانه ان ولدت التجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية ليجاز حدوث الحمل  
بعد الوصية الا اذا كانت التجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النصب كما  
في المضمرات [و] صححت [هي] اي الوصية [والاستثناء في وصيته بأمة الاحملها] فالأمة للموصي له  
والحمل لورثة الموصي لانه مع اقرار الحمل بالوصية فكلما استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع  
ولا يقتصر الى التناول الرسمي بل الى اللابسة وهذا الحمل جزء آتية و تابعها فصار كما استثناء ابليس  
من الملايكة وهو جني لانه يزني بزوجهم كما في الكرماني وهذا اشكال فان النسخة لم يقتصر لها فيه تلك  
لللابسة والفقهاء جوزوا استثناءه ففيز من بر من الف درهم كما في الكافي وغيره [و] صححت بشعب  
[من] مال [للمسلم للذمي] لانه كالسلم في المعاملات وفيه اعادة الى انها لا تصح منه للحربي ولو  
مستأناً واجازها الورثة وفي النخبة انها تصح لحربي مستأناً في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح  
انها لا تصح كما لا تصح لحربي في دار الحرب حتى لو خرج البنا بآمان لم يكن له من ذلك شيء وان  
اجازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصي له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي  
صحته له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كليت في حقنا فيجوز اوليس من اهل البر فلا يجوز [و] صححت  
[بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى ينبغي ان يكون وصية الذمي للحربي كالسلم على ما فعلنا  
وفي المضمرات يجوز وصية المستأمن للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في  
دارنا مستأمنين فهم كالمسلمين في العاملة [و] صححت [بالثلث] والاقول [للاجنبي] غير الوارث  
وان لم يرض به الورثة [لا] يصح الوصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في جميع معنى  
الباء كما في القاموس [ولا] يصح بجميع [لورثته] اي الموصي لتحديد مقبول عند الجميع فلواوصى له  
ولاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان اقل له نصف  
بالارث ونصف بالوصية كما في قاضيخان والبراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصي كما في  
عامة الكتب فلواوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صححت كما اذا اوصى  
لزوجه ثم طلقها ثلاثاً او احوالة ومضى عدتها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبيه

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بأنه لا يصح لعبد وارثه ومديونه وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا واراد ان يوصى له بشيء من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملكه الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قاتله] ان قاتل الموصي حواء كان وارثا اذ غير وارث واقتل عمدا اخطاه [مباشرة] ان قتل مباشرة لا قتل تمهيب فانه صح وصيته لحافز بشر دفع الموصي فيها وملك ويستني الصبي والمجنون القاتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازة ورثته] اي ورثة الموصي الوصية باكثر من الثالث للاجنبي وبموجب للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفرج لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذ الاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع منها والتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عالما بالغاصب حتى لو اجازها صغير منهم اذ مجنون لم يصح واما المريض فقد صح وصيته اذا بره والا فيمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي له وارثه لم تصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صححت من الثلث كما في الامموات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصي بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صححت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومديونه وام ولده ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقي ذكر من بعض اشياخه ان المريض اذا مهن لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في ماله الوترعة حق بمجرد وقبل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فيعني ذلك يكون تعيين الميث كتميعين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو اقلنا مرافقا وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضانا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت ثلث مالي بفلان كما في الكرماني والى ان المنحصر الذي بلغ غير رشيد صح وصيته احتمانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك دفاه] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما مندهما فنقص وفيه اشعار بأنه لا تصح من العبد واخوانه كما في قاضيان [وقدم الدين عليها] اي الوصية لان اداه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بأنه لا تصح من ممتفرق الدين الا بآبواه الفرساء كما في العكافي [وتقبل] الوصية [بعد موته] اي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي قبض] [قبولها] في خيرة الموصي فللموصي له ورثة هذه الوصية بعد موت الموصي بلا خلاف [و] بطل [رد ما في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزرع [وبه] اي بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصي به فبالقبول شرط لا لكية الموصي له للموصي به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصي له اهلا للقبول والافلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بأنه لا يهتبط في

المالكية القبض ثم احتثنى ما يملك بدون القبول فقال [ الا اذا مات موصيه ثم مات [موصي] اى  
الموصى له [بالقبول] منه للموصى به ولارد فهو من قبيل الاكتفاء [فهر] اى الموصى به يكون  
 ملكا [لورثته] اى ورثة الموصى له اعتمادا لانه صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حياته  
 بالباس من القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا ما لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلته  
 في الرد والقبول وقيل الاحتمان ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل [وله] اى الموصى [ان  
 يرجع منها] اى الوصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [بقول صريح] كرجعت عما اوصيت لفلان او  
 ابطلت او تركت او ما اوصيت له لفلان لا كاخوت اوصي حرام او ربا كافي فاضيفان [او فعل يقطع] ذلك  
 الفعل [حق المالك مما غصب] لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [فامر] في الغصب من قوله  
 فان غصب وغير اسمه واعظم منافع ضمنه وملكه فلما وصى بصرف ونحوه فقول او قبض فنقص او بر  
 فطعن او دقق فبجز كان رجوعا كافي النظم [او] فعل [يزيد] ذلك الفعل [في الموصى به ما يمنع  
 من رائل [تخليبه] اى الموصى به [الا به] اى مع ما يمنع من ذلك الزائد [كملت السويق] للموصى به  
 بسم [اى كخلطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الامع السمن وكذا لك الثوب  
 اذا صبغ [و] مثل [البناء] في حاجة اودار موصى بها بخلاف التخصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما  
 لو طينها فرجع كافي المضمرات [و] مثل [تصرف يزول ملكه كالبيع] فانه فعل مشتمل على تصرف  
 يزول ملكه الموصى وهو المانع عن التسليم [و] مثل [الهبة] في ازالة الملك واقلاله مشعر بانه لو عاد  
 الى الموصى بالفرء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الوصية كافي الهداية والحاصل ان الرجوع  
 من الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمل الا بالقول كالوصية  
 بثالث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمل الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت  
 من مرضي فانت حر فانه مل بمقتيد وما لا يحتمل بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كافي  
 الظهيرة [لا] يرجع منها [يفعل ثوب] موصى به لانه قد يفعل عند اعطاء الغير عاده [ولا بمجرد  
 اى حدود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كافي الجامع لكن في المبسوط  
 انه يرجع بمجرد ما قيل انه قول ابي يوسف رجح والاول قول محمد رجح وهو الاصح كافي الكافي وقيل انه  
 ليس من اختلاف الرأيين فما في الجامع محمول على الجحد عند شيبة الموصى او ضرورة الرجوع  
 وما في المبسوط على الجحد عند ضرورة او الجحد الحقيقي كافي الظهيرة [وتبطل هبة المريض]  
 مرض الموت [وصيته لمن نكحها] من امرأة [بعدها] اى الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من  
 المريض وصية ولا وصية للوارث كما مرفقه اشعار بانه صح الوار المريض ان نكحها بعده خلافا لثوريح  
 ولم يصح الوار لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق ببقية الورثة ولو في حياة الموصى كافي العمادي  
 [كلارة] اى بطلانا مثل بطلان الوار المريض [ووصيته وصيته لابنه كافرا او عبدا] ولو لم يونا ازمكاتب

[ ان اسلم ] الابن [ اوتحق ] العبد [ بعد ذلك ] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصي لان في الاقرار تهمة الايثار لبعض الورثة وفيه اشعار بأنه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لاخيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العبادي [ وهبة مقعد ] بهم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به من داء في جسده وقيل هو تشيع الاعضاء كما قال المطرري وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته [ ومفلوج ] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخي به بعض البلى [ واشل ] اي الذي في يده فساد وآفة [ ومسلول ] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حتى رقيقة [ من كل ماله ] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ ان طال مدته ] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه لمن ما قال استحبابا كما ذكره ابو العباس روح وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطولا فمتطاول والا فلا [ ولم يخف موته ] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوقتا [ والا ] يكن واحد منهما بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [ فمن ثلثه ] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضعاء بارض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فاما حول الذي طال مرضه ولم يشف كالصحيح وقال عبيد بن سليمان ان كان لا يرجى برة بالتداوي كالربض والا كالصحيح كما في طلاق العبادي ومن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي الصحيح ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال الفضلي المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان الزالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة النخيرية [ وان اجتمع الوصايا ] اي اختلفت قوة كما اذا اوصى بفرض واجب ونقل الله تعالى ولعل كج الفرض والا صحيحة والصدقة فلو كان بالنفس وفاء بالكل ينفد الكل كما اذا ضاق عنه واجازة الورثة فاذا ضاق بلا اجازة [ قدم الفرض ] اي الاقوى منها وان آخره الوصي بده بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم السفك كما روي منهم وذكر الامام الطوايحي انه بده بالفرض ثم الكفارات ثم بده بكفارة القتل ثم البهتان ثم الطهار ثم الانطار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاصححة و قدم العمرى على الخراج وتماه في النخيرية [ وان تمازت ] الوصايا [ قوة ] بان يكون الكل فرائض حق الله تعالى ارحق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث [ قدم ما قدم ] الموصي اذ الظاهر انه بده بالاممّ وعنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى كما بده بالحق ثم بالزكوة ثم الكفارة ولو كان نفلا كوصية بالحق والعق والصدقة بده بما بده به في ظاهر الرواية وعنهم بده بالافضل الصدقة ثم الحج ثم الحق كما في النخيرية [ وان اوصى بحج ] للفرض [ احج ] اي بعث الوارث او الوصي رجلا لحج [ عنه ] حال كونه [ راحيا ] والاولى تقديمه لمن منه [ من بلد ] اي الوصي [ ان بلغ نفقته ] من الثلث [ ذلك ] الحج الموصى به [ والا ] يبلغه [ فمن

حيث يبلغ النفقة بحج راكبا عنه استحسانا اداء للرؤية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى حبل  
فخج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يصح للخل فيه والى انه ان كان الى المال المدفوع وانه بالركوب  
لمفج وامتنع النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابهاله والى انه لو اجم من  
القرى التي قريبة من بلده صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل  
انما اجم منه بهذا المال ماشيا لا يجزيه كما في النعمة [ فان مات حاج ] اي ان قصد اداء الحج الغرض  
خارجا من بلده وارثه مات [ في طريقه ووصى بالحج عنه بحج ] راكبا عنه [ من بلده ] ان بلغ  
نفقته ذلك عنده واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف  
كما في حج المصفي والكلام صغير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك حج من حيث مات وذابلا خلاف  
كما مر في كتابه واعلم انه ان اوصى بال حج عنه فان ضمن الطريق فيها والا صرف الى ما براه الفقهاء  
من وجوه البر كما في النية [ وفي وصيته بثلث ماله لزيد ] الاجنبي [ ومنه لآخر ] الحال ان الورثة  
[ لم يجزوا ] ما زاد على الثلث من السدس [ بثلث ] اي يجعل الثلث على ثلثة اقسام لما ياتي [ و ] في  
وصيته [ بثلث ] اي بثلث ماله لزيد [ وكله ] لآخر ولم يجزوا [ ينصف ] اي يجعل الثلث على سهمين  
[ وقالا يرتع ] اي يجعل على اربعة اقسام لاصل اشارة اليه فقال [ ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث  
عند ابي حنيفة رح ] ويضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يجزوا فهي  
باطلة في الأكثر عبده لكونها وصية ما لا يستحق فلا يكون مشروطة وجائزة عندهما لانه قصد تفصيل  
احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشعار بانه  
يضرب للموصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يتلف بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى  
لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية  
ينصف عنده لبطان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويرتج عندهما  
لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اقسام ما مر وان  
اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه ذنال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق  
المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في السدس فينصف فالثلث الذي هو السدس  
لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا يخرج جميع احواله سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة  
وعندهما وهو السدس فالصحيح ان يرتج بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني  
عشر بينهما نصين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اقسام يدعيها صاحب  
الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليمت له الثلث فيسلم الحصة لصاحب الكل ويتنازعا في المجهين  
فبنصف فيحصل ثلثة اقسام لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في الحقايق وغيره وقوله لا يضرب معروف  
ممنه مجازا الى الوصي له باكثر من الثلث فالباء صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الوصي له مئدا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لما فانهما يضربانها في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبهين فاريد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتته الى احد المصروبين كمنصة الاخر الى الواحد من ما ذكره المصنف مغتضرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والإعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يأخذ منه اولا يعطى شيئا يحكم وصيته بأكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بهم على الجوز اذ فيه أى أخذ منه نصيبا فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية أى الموصى له بأكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما فأثلا بحذف ما دل عليه اللام [ألا] في ثلث صر فانه يضرب في الثلث بالأكثر عنده أيضا [في الحبابة] أى في صورة النقصان من قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة من قيمته في الهراء كما اذا وصى مريض بأن يباع عبدها له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو بأربعين ولا مال له مواهبا ولم يجرها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه بأكثر من الثلث [و] في [السعاية] أى كسب القن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث ليعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاخر ثلثة عشرة فيصعبان في ميتين على قدر نصيبهما [و] في [الدراهم المرسلة] أى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكم من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض له ثمانون درهما فزيد منها بثلثين وعمرو بعشرين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم معفقون في التثليس لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتنازل حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر حق الضرب مجالا للفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بأن وصى بالنصف مثلا فانه يتنازل عنهم لفظا ومعنى فاعتبر [دعيل نصيب ابنه] اربنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن اربنت اولم يكن فعلى ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [ونصيبه] أى نصب ابن اربنته بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية بمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن اربنته وما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمورات [والعبرة] أى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نزع تبرع بقرينة المقام [المنجز] أى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والطرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لثلا يفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو الجبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والا] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي بدين نفل من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والفهم مقرر بانه لو نكح المريض بهر المثل جاز كافي العمادي [و] التصرف [المصاب اليه موته] اي الذي يفيد الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او فلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لا مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث فلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيخ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح طباقية وان عاش بعد ذلك سنين كافي الثنثة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكاتبها او مديرا مبتدعه عبرة وصية [ومصباته] في الاجارة والاشتجار والمهر والفراء والبيع بان باع مريض مثلا من اجنبي ما يماضي مائة اخمسين كافي الننف والاحسن تقديهما فانها مقدمة على جميع الوصايا هنده والاعتاق عندهما فان حاجي ثم اعتق او عكس فالمحابة اولى عنده والاعتاق عندهما كافي الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فبات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كافي النية [وصمانه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعه على الالف على اني شامن اربعة بكدا على اني شامن مائة فان الالف والمائة عليه لا ملي الخالع والمشتري بالخامان اعم من الكفالة كافي الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القامدة للتقدمه \*

[فصل \* جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيخ [من لصق] دارة [به]

اي بدارة قياسا كما قال ابو حنيفة وزفروح لانه معنى الجار وهو الملاقى ومن شارك غيره في مسجد محلة استحقاقا قال لادوي رواية منه لانه الجار عرفا كافي الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يميننا وشمالا وخلفا فضيعف كافي الكرمانى وغيره والصحيح الاول كافي المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر الصغير والكبير والذكور والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والدبر وام الولد لان معنى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف للكتاب فانه جار كافي النخيرة وذكرى الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن هنده لا عندهما [وصهره] بالكرم على ما نصره محمد رح وابوه عيلة [كل ذي رحم محرم من عرصة] اي كل ذكر من اقرباء درجة الموصى وان اعتدت من وجهي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرهما وقال الحلواني هذا في موفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابرها واما كافي المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ حرم فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابرها في ديارنا [وغتته] بفتحتن [كل زوج ذات رحم محرم منه] كزوج البنت و

الاحت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الزوج المحرم قريبا كان او بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر في المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب والابن وعند العامة زوج البنات وينبغي ان يفتى به في ديارنا لانه المصهور [واما عرسه] اي زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغزوي والأزهري اهل الرجل احص الناس به ولا احص بالانسان من الزوجة كما في الكرماني وهذا عنده واما عندهما كل من يعرف من امرأته وولده واخيه ومعه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رقيقه كما في الاختيار [والله] اصله اهل [اهل بيته] اي بيت النصب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى الصبي اب له في الاحلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان المال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جد و ابوه لا الاب الاقصى لانه مضاعف اليه كما في الكرماني ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا اهل من قرابة ام للموصى اذ النصب انما يعتبر من الآباء ولهذا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولهما الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقرابه] جمع قريب [وذورا] قرابته اذ ارحامه او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية به قال نفلويه وهذا اذا لم يعرف بالنام ولا بالاهل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فائنان كما في الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخصون فالوصية جائزة به يفتى الا ان المستحب عند بعضهم ان يمتنع بالاحوج منهم كما في تكملة الواقعات [من ذوم رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكرورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه السيد والجد وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيعين انه لا يدخل السيد ولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذوم رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الاقرب فالاقرب] من ذوم الرحم [غير الوالدين والولد] استثناء من محرماته فصاعدا لان القريب في العرف من يقترب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمان وخالين فللعين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينصب اليه من قبل الاب او الام اي الصبي اب له في الاحلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك ما وعمة وخالا وخالة كانت للاوليين عنده لاحتوائهما في القرب ورتبت عندهما كما في الهداية وغيره والمصحيح قوله كما في المصنوعات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيقتصر بين يستحقها كما في الكرماني واليه اقل في الامرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [وفي] الوصية لاجل [ولد زيد] الذكر والانثى [والواحد والكثير] [موا] وفيه اشعار بأنه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يهرث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فللبنات



عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية ومن محمد رح انهم يدخلون كما في  
الاختيار [ وفي ] الوصية لا يدخل [ ورثته ] اى ورثة زيد [ ذكر ] واحد منهم [ كائنين ] فان كانت  
ابنا وبنات ثلثت بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات  
روايتان كما في النعمية [ وفي بني فلان ] اسم قبيلة كيني تميم [ الاثنى ] مبتدأ خبره يعتبر [ منهم ]  
تبعاً فان كانوا ذكورا ارمختطين فالكمل يدخلون تحت الوصية اجماعاً اذا كانوا يحرصون واما الاناث  
فينبغي ان يدخلن لمن ما قالوا وفيه إشارة الى انه لو كان فلان اباً عاماً لا يدخل المختلطون في الوصية  
وهذا عند الشيعيين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية منه وحكي الكرخي رجوعه  
ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او  
مختلطون ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنت ولو ذكورا الا في رواية من محمد  
رح كما في النعمية وما ذكرنا ظهور ان المصنف لا يبيني لمن قوله الاول كاطن وقيل انه قال آخر ان فلانا  
اذا كان خاصا فالوصية للذكر خاصة كما في الكافي [ وبطلت الوصية لمو اليه ] بلا بيان قبل الموت [ فيمن له  
معتقون ] بضم الناء [ ومعتقون ] بفتحها لان المولى مشترك صالح للامتنان وللانعام وللانفصال  
زيادة للاكرام وعندها جائز لكن عنه ان الوصية للامتنان ومنه انها لهما جميعا ومن ابي يوسف  
رح انها للامتنان وعندها لا يحفل ومن محمد رح انها لمن اصطالحوا عليه لان الجهالة قد زالت  
بذلك كما في الكرمانى وكلامه مشعر بان له لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن امتنقه في الصحة  
والمرض ولاولادهم من الرجال والنساء سواء امتنقه قبل الوصية اذ يدخل ما يورثه من ماله واما  
اولاده ومن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له  
معتقون [ وصحت ] الوصية بالمنافع كما اذا وصى [ بخدمة ] عبد مدة معلومة وابدانها تملك  
للمنافع كما في حالة الحيوة وفيه إيالة الى انه يجوز للموصى ان يخرج العبد من موضع الموصى الى  
موضع امه ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة لغيره والنفقة  
لمن صاحب الخدمة فان حجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يرجى بروه فكذلك والا فعلى  
صاحب الرقبة كما في التتمة [ وصكني داره مدة معينة ] كسنة وشهر [ وابدان ] كما في الاجازة وانما  
خص الخدمة والمكسب انما اعادوا بان لا يجوز للموصى له ان يوجر العبد والدار كما في الهداية [ و ]  
صحت [ بخلتها ] اى غلة العبد والدار واجرتهما ونفعهما مدة معينة وابدان فيوجرهما ثم  
ينصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنقمة ويحسب لان الغلة والمنفعة سواء  
في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [ فان خرجت الرقبة ]  
اى رقية العبد والدار [ من التلغ سلمت ] الرقبة [ اليه ] من الموصى له ليستخدم ويسكن  
ويستغل مدة الوصية [ والا ] يخرج من التلغ [ فسمت الدار ] ذاتا او غلة اثلاثا بان

يمكن الموصي له ثلثا منها و الورثة الباقي او يحتفل الموصي له منها يوما و الورثة يومين حتى  
 يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها اعدل التسمية بينهما ذاتا و زمانا بخلاف  
 المهاداة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتفل القسمة و الا  
 فالمهاداة لا غير كما في الظهيرية و الاكتفاء مشعر بأنه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين  
 الا رواية عن ابي يوسف رح كافي الزاهدني [ ويهايا العبد ] فيخدم للموصي له يوما و للورثة يومين  
 ويستغلوا منه هكذا لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصي له طين قدر  
 ثلث التركة و الباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصي له يومين و للورثة يوما  
 و طين هذا الاعتبار كما في الاختيار [ و موته في حياة موصيه ] ام اذا مات للموصي له في حياة الموصي  
 [ تبطل ] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي [ و موته ] بعد موته [ اي موت الموصي  
 ] يعود [ للموصي به [ الى ] ملك [ الورثة ] ام ورثة الموصي لان الموصي له احتوت ما اوصى له [ و ]  
 صحت الوصية [ بثمرة بختانه ] و حنيث [ ان مات ] الموصي [ وفيه ] ام بختانه [ ثمرة ] كان [ له هذه ]  
 ام الثمرة الحادثة [ فقط ] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الحادثة [ و ان ضم ايدا ]  
 بل قال له ثمرة بختانه ايدا [ فله هذه ] الثمرة الموجودة [ و ما يحدث ] من الثمرة في المستقبل  
 و فيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة و لم يضم ايدا يبطل الوصية وهذا في القياس و اما في  
 الاحتسار فلا يبطل و يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي له كافي الكفاية وهذا مختار الكرمانى  
 [ كافي غلة بختانه ] اوارضه فله هذه و ما يحدث ما ما ش الموصي له سواء ضم ايدا او لا اذ الغلة يقال  
 على ما يحدث ايها و هى شاملة للثمار و الاوراق و قوائم الخلف و الحطب و نحوها و في معناها النزل  
 و هكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحصل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى  
 تحصلق بنزله ثلث سنين و هذا قول عبد بن سلمة موافقا لما قال اصحابنا و ذهب لصير الى انها  
 بطلت كافي التثنية [ و ] صحت [ بصرف غنمه و ولدها ] الموجود [ و لينها له ] اي الموصي له [ ما ]  
 كان على ظهرها و في بطنها و غيرها [ في وقت موته ] من الصرف و الولد و اللبن [ ضم ايدا او لا ]  
 يضم لان المعلوم منها لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة و الغلة فانهما يحتققان بالمهاداة و الاجارة  
 [ و يورث بيعه و كنيسة جعلتا في الصحة ] ام اذا صنع في الصحة يهودى او نصراني معبدا ثم  
 مات فهو ميراث بلا خلاف لكن غنمه لعدم لزوم الوقف و عندهما لكونه امرا بالمعصية [ و الرصية  
 بجعل احد بهما نص ] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح غنمه و لا يصح عندهما لانه اوصى  
 بمعصية غير انه جوز بناء على زعمهم و قال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرية  
 و اما في الامصار فلا يصح بلا خلاف كافي الكرمانى و قال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقرية  
 ما ليس فيها شجر من شعائر الاملام فان كان فيها شجر منها فلا مصار و فيه اشارة الى انه لو اوصى

ما هو قربة عندنا ومندهم جميعا كالمصادقة يصح بالاجماع او ما هو معصية كذلك كالوصية للمعصية  
او ما هو قربة عندنا دونهم كالصحة لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقوة في زعمهم وهذا  
كأنه اذا اوصى مطلقا لغرم باعيانهم وسماهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في  
المرض من الثلث وفي الصحة من الثلث كلنا في الحقايق \*

[فصل \* من اوصى] و [من اوصى] عند الموت او قبله بان قال  
(تبارك وبارك الله الذي هدانا لهذا) او (فرزنا ان نجوز او استاذنكم) او تعهد هم اقدم بأسري  
او نحوها كما في الخزانة وغيره [وقيل زيد] الايصاء [عنده] اي في حضرة الموصي وعلمه [فان رد]  
الموصي الايصاء بوجه من الوجوه [عنده] اي في علمه [رد] ايصاءه حتى انه اذا قبل بعده لا يصح  
قبوله [والا] يرد عنده بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [لا] يرد لانه اعتمد عليه فيتضرر  
بالرد وقال الخصاف ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه  
قد رد بوجه بلا علمه عند بعضهم وطلانه مقرر بله لوجعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع  
كلها كما في النسخة وغيره وانما ادعي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس يحتم بل  
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابي يوسف رح النسخة فيه اول مرة غلط والثانية خيانة  
والثالثة موقلة ومن الحسن لا يقبل الوصي ان يعدل ولو كان ميراثا الخطأ وقال ابو مطيع  
ما رايت في مدة قضائي مفرقين سنة مما يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة [فان سكك] زيد  
من الرد والقبول [فما موصيه فله] اي للموصي [رده] اي رد الايصاء [وشده] اي قبوله لانه متبوع  
بلا ضرر في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج من الوصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي  
ولما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ولزم] الايصاء [ببيع عبيد] اي بيع  
الوصي الساكت شيئا [من التركة] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [وان جهل] الوصي  
وقد البيع [بد] اي بالايصاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالرثة بخلاف الوكالة فانها اثبات  
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [فان رد] هذا الوصي الساكت الايصاء [بعد موته] اي  
موت للموصي [ثم قبل] الايصاء [صح] قبوله خلافا لرد روح لانه يتضرر الوصي بالقبول الا ان ضرره  
يجبر بشوابه [الا اذا نفذ قاض رده] فصح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه [و] من اوصى  
[الى عبد] او [لو باذن] عبيده [او كافر] او [لو ذميا] [لوقاسق] محرف عليه في المال [بدله] اي بدل  
ايصاءه [القاضي] وهو با [بغيره] من الايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدم  
ولا يثمن والقاسق يتهم بالضيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر تاب الفاسق كان  
الوصية مأمية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لاه صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم  
قبل التبديل وفي الاصل ان الايصاء باطل واختلفوا في معناه فقيل انه يبطل باطل القاضي في

جميع هذه الصور وقيل فيبطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل فيبطل في الفاسق لان الكافر كالعبد كافي الكرماني [و] من اوصى [الى عبده] القن [صح] ذلك الايضاء [ان كان وراثته] كلهم [صغاراً] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عندنا وما عنده ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة اذ كلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم اذ يبيعهم وقيل قول محمد رح مضطرب كافي الهداية وانما خص العبد اغارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كافي الاختيار [د] من اوصى [الى عاجز] غير عبد وكافر وفاسق [من القيام بها] اي بالوصاية ومصالحة الصغير والتصرف في ماله [مس] القاضي [اليه غيره] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خافنا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المأينغي غفي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز من الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخافين فقد قال بعضهم يخرجها منها واليه امار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا من الخيانة لانه مختار للبث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والغتوي على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعدد كالعجز وكذلك الخيانة والفمق كافي الجامع واهتمت على العاقب حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كافي الاختيار [وبقي] وجوبا [امين] من الخيانة [يقدر] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كليا لم يعزل كما قال بعض المأينغي وقال بعضهم انه يعزل يعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع من الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كافي فداء الخلاصة [و] من اوصى [الى اثنين] بعقد واحد او بعقدين [لا ينفرد احدهما] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة من الموصى ومن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقدين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه نأخذ قال الفقيه ابو الليث لكن في للبصير الاصح ان الخلاف في العبدان معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كافي الكرماني وغيره وهذا اقرب الى الصواب لروايت احمد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الحي عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشائخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الآخر لكن فيه اشعار بأنه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف مع انه على الخلاف ومن ابي يوسف رح ان المغرب ينفرد دون الموصى كافي الذخيرة [الا بشراء كفته] ام كفتن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستترك بقوله [وتجهيزه] ام تجهيزته ما يحتاج الموصى اليه من التكنين والتقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما واهتمتظاره

فمات الميت [والخصومة في حقته] مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او عليه فادعى رجل ان الميت ارصى اليه والى فلاب الغائب وحججه الورثة والمفروض فاقام الخصام بينة على ذلك قضى القاضي بوجاهتهما كما في العمادي [وقضاء دينه] الى دائنه اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كاهمير اليه في قض ويدخل فيه الجواز كما في النخيرة وحفظ الدين نفى النهاية ليس في قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدائن [وطلبه] او طلب دين له على مديون وهذا محتدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب النخيرة [وشراء حاجة الطفل] من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك [والا تهاب له] او قبول الهبة للطفل اذ في التأخير خوف الهلاك [وامتاق مبد من] او معين لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف امتناق ما ليس بعين فانه محتاج اليه [وروديعة وتنفيز وصية] حال كونهما [معينتين] لان لصاحب الحق هذه بلا رفع الرضى وفيه اشارة الى انه ينفرد بحد للمصوب والمقترى وبقصة ما يكال ويوزن كما في قض [وجمع اموال صابغة] اي مفرد على الهلاك [وبيع ما يخاف تلفه] من نحو المطعم والمفروب وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والرضى واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر اذا ارصى بان يتصلق بجميع للمساكين وقال الحلواني انه على الخلاف كما في النخيرة وذكر في قض انه ينفرد باجارة اليتيم لعمل يتعمل ولعله على الخلاف على الننف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزورح [والحسن فيما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوصية ومثله في النظم] [ورضى الرضى في ماله ومال موصيه ومسي] اي اذا ارصى الى امر فهو رضى في تركته وتركته لميت الاول لان الايصاء اقامة الغير مقامه فيما له ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون الالم للعهد والعتنى اذا ارصى احد من هذين الرصيتين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة روح انه لا ينفرد لانه ما رضى بتصرفه وحده كما في الهلاية [ولا يبيع ومسي] مال الصغير [ولا يمتري الا بما يتغابن فيه] او بالغبن الميسر وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يجوز عنه بخلاف الغبن الفاحش فانه محترز ولو باع به كان فاعدا حتى يملكه المشتري بالقبض كاهمير اليه في المنية ولا يرد ان تصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاولى واطلاقه معبر ان جواز بيع كل شيء من التركة منقولا كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في المغزاة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند التأخيرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة لاحتياج الصغير الى ثمنه لنقصته او كان على الميت دين لا وفاء له الا بئمنه ادى التركة وصية مرصلة محتاج في الفاذاها الى ثمنه او يبيعه خيرا له بان كان حائوتا او دارا يخاف عليه النقصان او مؤنة يربو على ارتفاعه فيجئثف يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والمفتوح على قولهم كما في المم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن الميسر الا انه لا يجوز اصلا

عند عهد روح وفي اظهر الروايتين من ابي يوسف روح ولما عند ابي حنيفة روح وفي رواية عند  
 نعيم اذا كان فيه للصغير منفعة بأن يبيع منه ما يساوي الفأ ثمانية و يعطى منه ما يساوي  
 ثمانية الف ملن ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة مائة عشرة و  
 يشترون ما يساوي عشرة خمسة مائة كافي الجامع وذكر في التنية انه لو باع من نفسه ما يتسارع  
 اليه الفداد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجز عند شهره لكن له ان يبيعه من  
 غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيبعا جائزا لانه فيه اتلاف  
 منافعه كما ذهب اليه كثير من ائمة معروفين وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع  
 دفع الحاجة كافي العادي وإنما لم يصغر التصرف في الرمي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من  
 القاضي ملن ماله فانه جاز لو ائحد من اهل الحكمة ان يتصرف فيه ضرورة كما ائحق به ابو نصر الدبوسي  
 وهذا احتسبان منه وعليه الفتوى كافي الفتاوى وغيره [ ويدفع ] الرمي [ ماله ] اى مال الصغير  
 [ مضاربة ] لانه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يخله مضاربة ومن عهد روح انه جاز لانه اذا  
 اخذه ملن ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاصلة ولا اجر له وطن هذا القياس ينبغي له ان  
 يجر نفسه في عمل من اماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو احتلج شيئا من الصغير لنفسه ينبغي  
 ان اجوز من ابي حنيفة روح اذ كان باجرة لا يتفاهن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كافي الذخيرة  
 [ وشركة ] بأن يشارك به غيره [ وبضاعة ] ودية [ ويحتل ] اى يقبل الرمي حواله دين للصغير  
 ملن مديون [ على الاملى ] اى من ائحد ملن ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا مراده لا يحتل كما ذكره  
 السجوبى وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملى اسم تفصيل من ملو بالهم ملاء بالمدى مار مليا  
 وغنيا [ لا ] ملن [ العصر ] وهذا اذا ثبت الدين هداينة لليت حتى لو كان هداينة الرمي احتال  
 وان كان للديون املى كافي الكرماني [ ولا يقرض ] الرمي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقرض  
 لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاحتفاء اشعار بأنه يستقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له  
 وفاء به كروى من عهد روح وانه ما يدل ملن خلانه كما قال ابو حنيفة روح وقال العلواني فيه اختلاف  
 للمشايخ كافي الذخيرة [ ويبيع ] الرمي كل المال [ على الكبير المأبى ] اى بلا رضاء وهو ملن يسيرة  
 ثلثة ايام فصاعدا [ الا العتار ] فانه لا يبيعه لان يبيع ما مراده للسلط والهلاك ملن العتار نادر ولذا  
 لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده و  
 اما مناصها فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لا في الزيادة عليه من العتار وفيه اشارة  
 الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة ومن الشك في بيع ما سوي العتار وهذا اذا  
 لم يكن فيها دين والا فقد باع ملن هذا الخلاف وان كانوا صفارا وكبارا معا فقد باع حصص الصغار  
 كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ ولا يتجر ] الرمي [ في ماله ]



البالغ من المشكل [ في صفته ] أي في صف النساء [ أعاد ] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب  
الاعادة احتياطا وفيه إشعار بأنه لو كان مرافقا لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطيا كما في النخيرة [ و ]  
ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقربة الاتي [ في صفته ] أي في صف الرجال [ يعيد ] صلوته  
[ من ] كان [ بجنبه ] من اليمين واليسار [ ومن ] كان [ خلفه ] تحذاته [ من ] الصف الثاني الا اذا كانوا  
ثلاثة فانه يعيد من خلفهم بعد انهم الى اخر الصغوف وانما لم يفترق نية الامام اعتمادا على ما ذكر في  
الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من  
وجه يجب الاعادة احتياطيا كما في النخيرة لكن في المبسوط ان المأخذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطيا  
[ وصلى ] ذلك البالغ [ بقناع ] وهو اوسع مما تغطي المرأة به راسها من المنفعة وفيه إشارة الى انه  
لو صلى بغير قناع لم يجز اذا كان حرا رآه لو كان مرافقا جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرماني  
[ ولا يلبس ] الخنثى مطلقا [ حليا وحريرا ] لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للخطرين كما يتردد بينه  
وبين الاباحة [ ولا يكشف ] نفسه فان كشف الحرة لا يحل لغير الخنثى [ عند رجل ] لانه  
لو كان مرافقا لم ينظر الى ما سوى الوجه والكف منه ولو كان مرافقا لم ينظر الى ما تحت مرقته الى ركبته  
[ و ] عند [ امرأة ] لانه لا تنظر الى ما تحت المرأة الى الركبة مرافقا كان او مرافقة كما في الكرماني  
وفيه دلالة على ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل موي ما تحت الحرة الى الركبة كما ظن [ ولا  
يغلبه ] أي بالبالغ وما في حكمه [ غير محرم رجل ] بالرفع على البذل [ أو امرأة ] لاحتمال الخلوة  
بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرم [ ولا يمسح بلامحرم ] من الرجال فلا يمسح برجل  
اجنبى او امرأة ولو محرم له لان سفر المراتين المحرمتين غير جائز يذكر سفر المخل معها [ ويكره  
للرجل وللراة غتته ] بالغتخ والمسكر تحرزا من النظر الى الفرج وهذا اذا كان مرافقا والا فللرجل  
ان يغتنى كما في الطهراني [ وتسترى ] من ماله امه عالة بالختن [ تختنه ان ملك مالا ] لانه نظر  
المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيده في حال العذر كما في النخيرة [ والا ] يملك مالا [ فمن  
بيت المال ] يفرض ثمنها فيشترىها وهذا اذا كان ابوه معسرا والا فمن ماله كما في النخيرة [ ثم ] أي  
بعد الختن [ تباع ] الامه وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء بمعمر  
بانه لا يزوج عالة بختنة لان نكاح المرقوف لا يبيح النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب  
الحنلاني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المملوكة  
الى الناصح كما في النخيرة ومن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة غتانة كما في المصنوعات فان  
قلت لم لا يجوز ان يغتنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانعلم الضرورة فان الختان عندنا سنة [ فان  
ما قبل ظهور حاله ] من الذكورة او الانوثة [ لم يفعل ] لاحتمالين [ ويتيمم ] بالياه المضمومة ثم المفتوحة  
من التيمم أي يجعل ذاتيم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اهارة الى انه



لا يغتفر له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكفاء يدل على انه لا حاجة الى عرفة على اليد عند التيميم وهذا اذا كان المتيمم محرما والا فقد تيمم بالعرفة كائى الكرماني [ولا يحضر] الخنثى حال كونه مرافقا [ابن اثنى عشر سنة] فعل ميت [اى لا يغسله للاحتمال وانما غص المواق ليكون قربة للسابق على ما اشارنا اليه] وندب تستحية قبره [اى مترو بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى ومترو قبرها واجب ويوضع الرجل] اى جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر يمين فهو افضل [ثم] يوضع [هو] اى الخنثى بقرب الرجل مما يلي القبلة لاحتمال كونه رجلا [ثم] توضع [المراة] بقرب الخنثى ليعلم من النظر [اذا صلى] الامام [عليهم] بمرّة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل متفردا لانه ابعد عن الخلاف كائى النية واذا كان الخنثى مفكلا [فان تركه] اى الخنثى [ابوه] الميت [وا] ترك [ابنا] ايضا [فله] اى للخنثى [اسهم] واحد من تركته [ردلاين مهمان] لانه لم يتيقن الا نصب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيى بالشك وفيه ايماء الى ان له ائس الحالىن وامراهما وذائى صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مقتضى صورتين احدتهما ما يكون فيه الخنثى محرما كما اذا تركت زوجا واختلا بام وخنثى لاب فانه ان كان احتماله سهم وهو المذموم تكمله للثنتين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعمل المسئلة من ستة الى سبعة وان كان احا محروم لانه عصب لم يبق له شيى بعد فرضهما وهو العفان ولا ريب انه ائس الحالىن فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون خبر محروم كما اذا تركت زوجا وامام وخنثى لاب فانه ان كان الخنثى اختا لاب وام فله نصف كالزوج وللام ثلث فتعمل المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان احاهم سهم وللزوج نصف وللام ثلث ولا يخفى انه ائس الحالىن لان المهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندما نسبائى كائى الهداية الا ان يحدا مع ابي حنيفة رح في عامة الروايات كائى الكفاية وهذا اظهر كائى المغسرات وذكرى النظم ان ابا يوسف رح معهما في ظاهر الاصول وفى الكفاية انه قول الاول وفى الفرائض المراجعة ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اماندة ابي حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابو يوسف رح تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رح كائى المغسرات وصورة ذكره المص فقال [وا] فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للخنثى [نصف الصبيبن] اى نصف مجموع حظ الذكر والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما متفردا او مجتمعاً فاشير الى تفسيره بعبارة [وهو] اى نصف النصيبين معنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] تجزئها او ملءها وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث وللبنات نصفه فكان نصيب الكل اثنين.

ونصف النصف واحدا والجميع ثلاثة ارباع فان المخرج اربعة تعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلاثة وللاربعة اربعة [و] هونصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع [خمسة] للخنثى و الباقي للابن [من اثني عشر] هما [منه مخرج] يخرجان فان للابن مع الابن نصفا وللبنات مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس ولتحتاج الى عدد يكون مخرجها لذلك وهو اثني عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلثة وصدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية وخمسة الخنثى على التفسير الاول ازيد فاننا اذا ضربنا سبعة في اثني عشر حصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون الواحد من اجزاء اربعة وثمانين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول ابي يوسف رح اشعار بان تفسيره المختار عند الص لحن في الهداية خلافه فانه قدّم قول محمد رح في الدعوى واقره في الدليل وذا يدل على اختياره كافي النهاية ولما كان من دأب اللغايخ ليراد مسايل مختلفة في احركاتهم تدكيرها وانفهم المص في ذلك فقال \*

### \* [ مسايل شتى ] \*

اي مقترحات هر جمع شعبة فعيل بمعنى فاعل حمل على فعليل بمعنى مفعول كمرض ومرضى ولذا جمع على فعلى كما تقرر [كتابته الاخرى] الاصل ما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه و شراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا وفيه اشار بان لو كتب ذلك مستتبنا مرهوما اي مقروا معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرصوم كما اذا كتب على ورق او شعر او ارض كان الخطاب الا ان في غير المرصوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في المرسوم انه لو لم ينويه فلو كتب غير مستتبين كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شيى من ذلك وان نوى كافي الخلاصة وغيره وفيه اشعار بانّه يقاد بالكتاب من الغائب كالآخرى وقد ذكرناه انه لا يقاد فاما ان يكون من اخلاف الزايتين او اختلاف حكم الاخرى والغائب في الكتابة كافي الكافي وغيره [واجباؤه] اي اشارته بالراس ارجاجا او العين او اليد [ما يعرف به نكاحه] مضاف الى الفاعل الى المفعول [وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان] والنطق بذلك لان هذه الاحكام مستتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة وطلانه مشير الى ان الایماء معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كافي الهداية [ولا يحد] الاخرى المقررا لنقد اذ المروقة ازالها العرب بطريق الایماء او الكتابة ولو مرصومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان [وقالوا في معتقل اللسان] بضم الميم وفتح القاف اي في محتبس عن الكلام

وغير فاذر عليه [ ان امتد ذلك ] الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [ وعلم اشارته ] اي اشارته الى ما يريد من النكاح وغيره [ فكنا ] اي المعتقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايام لان عارض الصمت يرجى زواله صاعدا فلا يعتبر كالاعماء ولو اصابه فالج ذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتبت وقد طال ذلك صمت فهو مثل الاخرس وقد بن محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لصعقه الا انه عامل فاشار برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كما في العمادي [ وفي غم ] اسم جمع للنساء [ مذبوحة ] منها اي بينها [ ميتة ] واحدة او اكبر [ هي اقل ] من المذبوحة [ تحرك ] اي طلب الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والاملا يتحرك وعلمه ان يأخذ بالعلامة كما في الكرماني [ واكل ] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاء مذبوحة [ في ] حال [ الاحتياط ] بان يجد مذبوحة يبين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان للسنة اكبر او نصفين لم توكل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مسأوبة او اكثر ازاله كما في الهداية وانما خص الغنم اشارة الى ان في السياب الطافرة والنجسة المخلطين يتحري دبل حال سواء كان الغنمة للطافرة او النجسة اذ كانتا متساويتين لان حكم السياب احب الى ان في اناه مخلط بانه غنمة وهو عايب لا يتحري بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما في الرصيف المخلط برعيع غيره وذلك تحري فيهما وذلك يتصرف في واحد منهما كما في طعام مستوك صاحبه غائب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في النسيئة وغيره ولا شك انه ختم على احسن اوجه الانتهاء فانه ذكر مماثل الاخرس والمعتقل والعسم المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب وهذا آذان فراغي بحمد الله تعالى على تواتر نعماء كثره \* عن تبيين ما هو العمدة لغفران سيات صغره \* يوم التزينة لعمدة احداه و اربعين و تصعابة من المحبرة النبوية \* على صاحبها افضل السلام والنسبة \* اللهم حقق رجائنا في غفران السيات \* و بلغنا ببركات حبيبك الى اهل الدرجات \* فانك اكرم الاكرمين \* و ارحم الراحمين \*

قد تم الجزء الرابع من كتاب جامع الرسوم جامع رموز الفقه بالتفصيل \* وبه كمل الكتاب بحمد الله العزيز الوهاب وهو نعم الولي ونعم النصير \*



4678  
S/A

